

الجزء الثاني من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه للامام العالم
العلامة شمس الدين محمد ابن الامام العارف
بالله تعالى شهاب الدين أحمد الرملي
رضي الله تعالى عنه - ما
ونفعنا ببركتهم
آمين

{ وجماعته حاشية الاستاذ العلامة ابي الضياء }
{ الشيخ علي الشبرايملي على الشرح المذكور }

• فهرسة الجزء الثاني من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج •

صفحة	صفحة
٣٠٦ (كتاب الصيام)	٢ باب كيفية صلاة المـافر
٣١٢ فصل في أركان الصوم	٩ فصل في شروط القصر وتوابعها
٣١٧ فصل شرط الصوم الخ	٢٠ فصل في الجمع بين الصلاتين
٣٢٦ فصل شرط صحة الصوم من حيث	٢٨ باب صلاة الجمعة
القاعل والوقت الخ	٦٢ فصل في الاغتسال المستحب في الجمعة
٣٣٢ فصل في شروط وجوب صوم رمضان	وغيرها وما يذ كرمها
وما يبيح ترك صومه	٧٤ فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة
٣٣٦ فصل في فدية الصوم الواجب	وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف
٣٤٢ فصل في موجب كفارة الصوم	وعدمه وما يجوز لـه من حوم وما يمنع من
٣٤٧ باب صوم التطوع	٨٤ باب كيفية صلاة الخوف
٣٥٣ (كتاب الاعتكاف)	٩٥ فصل فيما يجوز له لمن ذكر وما لا يجوز
٣٦٢ فصل في حكم الاعتكاف المنذور	١٠٤ باب صلاة العيدين
٣٦٩ (كتاب الحج)	١١٤ فصل في التكبير المرسل والمقيد
٤٨٧ باب اوقات لنفسك زمانا ومكانا	١١٧ باب صلاة الكسوفين
٢٩٤ باب الاحرام	١٢٥ باب صلاة الاستسقاء
٤٠٢ باب دخوله اى المحرم مكة زادها الله	١٣٧ باب في حكم تارك الصلاة
شرفا وبر او ما يتعلق به	١٤٠ (كتاب الجنائز)
٤٠٥ فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات	١٥٩ فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما
وسنن	١٦٩ فصل في الصلاة على الميت المسلم وغير
٤١٦ فصل فيما يختص به الطواف وبيان كيفية	١٧٣ فرع في بيان الاولى بالصلاة
٤١٩ فصل في الوقوف بعرفة وما يذ كرمه	١٩٣ فصل في دفن الميت وما يتعلق به
٤٢٤ فصل في المبيت بمزدلفة والدفع منها وفيما	٢٢٤ (كتاب الزكاة)
يذ كرمهما	٢٢٥ باب زكاة الحيوان
٤٣١ فصل في المبيت بمنى الى ايام التشريق	٢٤٥ باب زكاة النيات
الثلاثة وهي التي يجب بها العيد وفيما	٢٥٦ باب زكاة النقد
يذ كرمه	٢٦٦ باب زكاة المعدن والزر كازواجدة
٤٤١ فصل في بيان اركان الحج والعمرة	٢٦٩ فصل في احكام زكاة التجارة
وبيان اوجه اداها وما يتعلق بذلك	٢٧٦ باب زكاة الفطر
٤٤٧ باب محرمات الاحرام	٢٨٨ باب من تلزمه الزكاة
٤٧٣ باب الاصدار والتشريع	٢٩٦ فصل في ادا الزكاة
	٣٠٠ فصل في تعجيل الزكاة وما يذ كرمه

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب صلاة المسافر)

(قوله صلاة المسافر) انظر منبروعية صلاة المسافر في اي سنة كانت وفي حاشية العلامة القليوبي وشرعت في السنة الرابعة من الهجرة فانه ابن الاثير وقبل في ربيع الاخر من السنة الثانية فانه الدولابي وقبل بعد الهجرة باربعين يوما وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة (قوله من حيث القصر) أي لامن حيث الأركان والشروط (قوله ويتبعه الكلام في قصر فوائت الخ) قد يقال هذه داخلة في قوله من حيث القصر اذ هو شامل لما يفعله في السفر فانه في الحضر اولى وقوله والجمع عطف على القصر (فائدة) قال ع روى ابن أبي شيبة والطبراني خباراً متى من يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله والذين اذا أحسنوا استبشروا واذا أساءوا استغفروا واذا سافروا قصرُوا وافطروا اه سم على منهج (قوله لما سأل عمر النبي

(باب كيفية صلاة المسافر)

من حيث القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع الاعتراض بان الترجمة ناقصة على ان المعيب ان يترجم شيء ويذكر انقص منه اماذا كرزائد على الباب عن الترجمة فلا وقد وقع مثل ذلك للخازن كثير والاصل في القصر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازه في الأمن من الحبر لما سال عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ويجوز فيه الاتمام لما صح عن عائشة انها قالت يا رسول الله قصرت وانمت وافطرت وصمت أي بفتح الناء الاولى وضم الثانية فيهما ويجوز عكسه فقال احسنت يا عائشة واما خبر فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فعلم ان أراد الاقتصار عليهم ما جمع بين الادلة وسبأني ما يدل على الجمع ولما كان القصر اهم هذه الامور بدأ المصنف به فقال (انما

صلى الله عليه وسلم) روى ذلك عنه علي بن أمية حيث قال كما في شرح الروضات لعمرانما قال الله تعالى ان خفتهم فقد آمن الناس فقال بعثت مما بعثت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة مالح (قوله ويجوز عكسه) أي من حيث العربية والافهذ اخبار عن قضية وقعت وليست هي محتملة للامر ين حتى يجوز كل فان كان القاصر والمفطر هو النبي صلى الله عليه وسلم تعين فتح التاه في الاوين منهما او عائشة تعين العكس اللهم الا ان يقال ان القصر والاتمام وقع في يومين مختلفين وعبارة البيضاوي في تفسير الآية ويؤيده أي جواز القصر انه عليه السلام اتم في السفر وان عائشة اعقرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله قصرت وانمت وافطرت فقال احسنت يا عائشة (قوله ولما كان القصر اهم) أي من حيث ان فيه ترك بعض الصلاة لكونه متقاعا عليه يمتنا وبين الحنفية

(قوله لا صبح ومغرب بالاجماع) نعم حكى عن بعض اصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف الى ركعة او سج و كأنه اشد و قد لم يعتد به في مخالفة الاجماع وفي حجر أيضا وعم ابن عبد السلام ومن تبعه القصر الى ركعة في الخوف في الصبح وغيرهما العموم الحديث المذكور (قوله ولا بد ان تكون الرابعة مكتوبة) الظاهر انه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قولهم بشرط القصر المكتوبة لان المراد المكتوبة ولو اصالته وهذا يجوز للصبي القصر مع انهاء بر مكتوبة في حقه وذلك لانه قيل ان افرض احداهما ومن ثم وجبت نية الفرضية فليست بغير محض امتداد حتى يمنع القصر وله اعادتها تامة أى ان صلاحها وتصويره ولو صلاحها تامة ينفي ان يمنع اعادتها مقصورة م ر ه سم على منهج أى وذلك لان الاتمام هو الاصل والاعادة فعل الشئ ثانيا بصفة الاولى وكان مقتضاه انه اذا قصر الاولى لا يعيدها الا مقصورة لكن لما كان الاتمام هو الاصل ٣ جاز اعادتها تامة وينبغي ان يحمل ذلك

اذ لم يعدها الخلل في الاولى او خروجها من الخلاف والاجازة قصر الثانية و اتمامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشارح ان الاوجه اعادتها مقصورة بعد قول المصنف ولو اقدمي بتم لحظة لزمه الاتمام (قوله ومنه) أى من المكروه وقوله ان يسافر وحده ولو قصر السفر وقوله منفردا في حج اسقاط منفردا وهو أولى العلم بالانفراد من قوله وحده ويمكن أن يقال الجمع بينهما مانا كيد (قوله وقال الركب شيطان) أى كالشيطان في انه يعد عن الناس ان لا يطلع على افعاله القبيحة ومثله يقال فيما بعده (قوله لكن الكراهة فيها أخف) أى من الواحد (قوله ماسار الركب بليل) خص الركب والناس لانهم مأمونة

تقصر (رابعة) لا صبح ومغرب بالاجماع وأما خبر مسلم فرضت الصلاة في الخوف ركعة فمحمول على انه يسلمها فيه مع الامام وينتدب بالآخرى اذا الصبح لو قصرت لم تكن شفعاً وخروجت عن موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين لانها لا تكون الا وتر ولا الى ركعة لخروجها بذلك عن باقي الصلوات ولا بد ان تكون الرابعة مكتوبة من الخمس فلا تقصر مندورة ولا فافله لعدم وروده (مؤداة) وفاتئة السفر لا تية ملحقه بها فلا ينافي الحصر أو انه اضافي لاسيما وقد نص عليها بعد ذلك فلا تقصر فاتئة الحضر في السفر كما سيأتي (في السفر الطويل) اتفاقا في الامن وعلى الاظهر في الخوف (المباح) أى الجائز سواء كان واجبا أم منه وبما يحاط أم مكروها ومنه ان يسافر وحده منفردا لاسيما في الليل لخبر أحمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر وامن راكب القلاة وحده أى ان ظن لحوق ضرره وقال الركب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب فيكره أيضا اثبات فقط لكن الكراهة فيها أخف وصح خبر لو يعلم الناس ما علم في الوحدة ماسار راكب بليل وحده نعم من كان اسمه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ماذ كرفعا يظهر كما لو دعت حاجة الى الانفراد والبعده عن الرفقة الى حد لا يلحقه غوثهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى فلا قصر في سفر المعصية كما سيأتي ولو خرج بجهة معينة تبع الشخص لا يعلم سبب سفره أو لتفريقه كآب لا يعلم ما فيه فالتمجه كما قاله الاسنوي الحاقه بالمباح (لا فاتئة الحضر) ولو على احتمال ومثل ذلك في جميع ما يأتي سفر يمنع القصر فيه فلا يقصرها وان قضاها في السفر بالاجماع ولانها ثبتت في ذمته تامة فلا يبرأ منها الا بفعالها كذلك ولو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يسعه فان كانت قضاء لم تقصر والا قصرها قيل وعلم من هذه العبارة انه ان فعل في السفر ركعة

الخوف أكثر ولا يقتل الركب الماشي ومثل الليل النهار (قوله تبع الشخص لا يعلم سبب سفره) دخل فيه ما لو لم يظن من حال متبوعه شيئا وقوله سبب سفره مفهومة انه لو علم ان متبوعه مسافر لمعية لا يجوز له السفر معه ولا الترخص بتقدير سفره اعصابه به وقد يتوقف فيها اذا كان التابع لا يشارك في المعصية التي سافر لاجلها ثم رأيت ماسيأتي في الفصل الآتي في قول الشارح بعد قول المصنف ولا يعلم موضعه وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر الخ (قوله فالتمجه كما قاله الاسنوي الخ) وينبغي ان مثل ذلك مالوا كره على ايصاله وعلم ان فيه معصية لانه لا يلزم من ايصاله وقوع المعصية (قوله ولو على احتمال) بان شئ (قوله لا بفعالها كذلك) أى تامة (قوله فان كانت قضاء) أى بان لم يبق من وقتها ما يسع ركعة كما يأتي في قوله ومقتضى الخ (قوله وعلم من هذه العبارة) أى قوله فان كانت قضاء الخ

(قوله ومقتضى كلامهم) ووجدية بعض النسخ بـ **ب** للاح الموقوف بدل قوله ومقتضى الخ والوجه خلافه وعبارة سم على حجر قوله ولو سافر وقدي من الوقت الخ هل صورة المسئلة انه شرع فيها وادرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرها عن الوقت امتنع قصرها اذ مجرد بقاء قدر **ك** من الوقت بعد السفر مجرد قصرها وان أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير كالصرح في الثاني وكان وجهه انها حينئذ فائتة سفر وقول البهجة ولو أخر وقت فرضه وقدي قدر ركعة الخ دال على الثاني دلالة لاخفاء معهما بل لا تسكاد تحتل غير لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب أحمد الرمي الاول وفيه نظر فليستامل وقوله خلافه هو المعتمد أي في قصرها اذا سافر وقدي من الوقت ما يسع ركعة سواء شرع فيه في الوقت أم لا وهذا هو المعتمد صرح به الزيادي ١١ وسبق في الشارح عند قول المصنف ويجب كون التأخير بنية الجمع ما يوافقه حيث قال ثم والفرق بينه وبين جواز القصر الخ (قوله وبه فارق عدم قضاء الجمعة) أي لا تنفاس سبب كونها الجمعة وهو الوقت (قوله وما قرناه) أي من قوا الذي هو كذلك الخ (قوله بالمشهور أن المعرفة) هو بفتح الهمزة بدل من المشهور وبالبدل على نية تنكير العامل فالباء مقدرة فيه (قوله بين عدم الفرق) أي بين قضائها ٤ في السفر الذي قاتت فيه أو غيره (قوله عند عدم قرينة) أي وقد وجدت هنا وهي

قوله دون الحضر (قوله ومقابل الاظهر يقصر فيها) أي في السفر والحضر ولو أخر هذا عن قوله الا في دون الحضر كان أولى (قوله وما الخ) أي كسفر المصيبة (قوله مجاوزة سورها) هو بالهمز البقية وبعدها المحيط بالبلد ١٥ عمرة وفي سم على منهج اعلم ان العادة ان باب السورة **ك** كتفان خارجان عن محاذة عتبتها بحيث ان الخارج يجاوز العتبة وهو في محاذة الكتبتين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتبتين فليس له

فأكثر قصرها والا فلا ومقتضى كلامهم خلافه (ولو قضى فائتة السفر) المبيح للقصر (فالظاهر قصره في السفر) الذي هو كذلك وان كان سفر آخر وتخلل بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كادائها وبه فارق عدم قضاء الجمعة وما قرناه في السفر الاخر غير وارد على المصنف ولو قلنا بالمشهور أن المعرفة اذا اعيدت تكون عين الاولى اذ قوله دون الحضر بين عدم الفرق ومحل تلك القاعدة على ما فيها من نزاع عند عدم قرينة تصرف الثانية لغير الاولى او ما هو اعم منها ومقابل الاظهر يقصر فيها لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء وفي قول يتم فيها لانها صلاة ردت الى ركعتين فاذا قاتت أي بالاربع كالجمعة وفي قول أيضا ان قضائها في ذلك السفر قصر والا فلا (دون الحضر) وما الخ به نفق سبب القصر حال فعلها (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأقول سفره مجاوزة سورها) المختص بها ولو تعدد كما قاله الامام أو كان داخله من اربع ونحوها اذا ما في داخل السور معدود من نفس البلد محسوب من موضع الإقامة وان كان لها بعض سور وهو محسوب مقصده اشترط مجاوزته ولو كان السور متديدا بقيت له بقايا اشترط مجاوزته والا فلا وبحمل الكلامان على هاتين الحالتين والخندق فيما لا سور كما لا سور

القصر قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه فظروا مال م لتوقف فليصرفه (أقول) ومراده بقوله للتوقف وبهذه التوقف على مجاوزة السور ولعل وجهه انه لا يعد مجاوزة للسور الا بمجاوزة جميع اجزائه ومنها الكتفان ثم الظاهر انه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه م راه سم على منهج ويعض الهوامش نقلا عن بعض أهل العصر بعد ما ذكره سم هذه طريقة والذي مشى عليه جماعة انه لا يشترط وهو اظهر ووجهه ان اذا لم تعتبر البساتين وان كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا يعتبر ما ذكر بطريق الاولى اه (أقول) وقد تمتع الاكلوبة بل والمساواة ويفرق بين البساتين وموافق القرية بان البساتين لا تدعو الحاجة اليها الا نادرا بخلاف موافق القرية من نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان فان الحاجة المؤكدة قبل الضرورة داعية اليها لان أهل القرية لا يستغنون عنها فاشترطت مجاوزتها وقال الشيخ عميرة بحث الاذرى اشترط مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها اه وبني ما لو هجرت المقبرة المذكورة واتخذ غيرها هل يشترط مجاوزتها ام لا فيه نظر والاقرب الاول نسبته اليهم واحترامها نعم لو اندرست وانقطعت فبقيتها لهم فلا يشترط مجاوزتها وهو مخالف لما نقل عن م من اشترط مجاوزتها (قوله اشترط مجاوزته) أي السور الذي بقي منه شيء

قوله انه لا أثر له) أى الخندق (قوله مع وجود السور) قال سم على منهج في أثناء كلام قال الاستوى لو كان على باب البلد قنطرة اشترط مجاوزتها قاله في التمه ١٥ وعبارة العباب والخندق كالسور وكذا قنطرة الباب ١٥ ولو كانت القنطرة على باب السور فينتج اشترط مجاوزتها ولا يكفي مجاوزة السور وان لم يكن سوراً اشترط ثم رأيت مـ قال لا يشترط مجاوزة الخندق أو القنطرة وراء السور وان لم يكن سوراً اشترط ١٥ وبقي ما لو كان ثم خندق وقنطرة ولا سور هنالك فهل يشترط مجاوزتها معاً أو الأول منه - ما فيه نظروا الأقرب أن العبرة بالذي يترعاه أو لا منه - ما وقل عن سم بهامش العباب ما يوافق - وانظر ما صوره القنطرة التي يشترط مجاوزتها مع أن الذي نعرفه في القنطرة انما هو جعلها للمرور عليها للحفاظ البلد (قوله لو أنشئت) أى قرية وقوله الى جانب جبل ليكون كالسور يشعربانهم لو لم يقصدوا كونه كالسور ٥ بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند ارادة

البناء لعدم صلاحية غير ذلك
الموضع مثلاً لم يشترط مجاوزته
وأسقط هذا التعليل جغرافياً
انه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل
به منفعة لاهل القرية (قوله
مقتصداً) أى متوسطاً (قوله
اشترط مجاوزة ما ينسب اليه)
أى المنشأ بجانب البلد (قوله
كما قالوا في النازل) أى المقيم في
وهـدة قال في فيه سم - فى (قوله
ويطلق بالسور تحويط أهل
القرى عليها) أى لارادة حفظها
من الماء مثلاً أما ما جرت العادة
به من ابقاء الرماد ونحوه حول
البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون
كالسور لكنه يعد من مرافقها
على ما مر في كلام سم نقلاً عن مـ
(قوله لمن هو خارج السور) أى
ولو كان الآخر من الذين يبيتهم
داخل السور فليتنبه له فإنه يقع

وبعضه كبعضه وان خلا عن الماء فيما يظهر وعلم مما تقرر انه لا أثر له مع وجود السور قال
الأذرى لو أنشئت الى جانب جبل ليكون كالسور اشترط في حق من يسافر الى جهته
ان يقطعه اذا كان ارتفاعه مقتصداً فان لم يكن مقتصداً اشترط مجاوزة ما ينسب اليه
عرفاً كما قالوا في النازل الى وهدة انه لا بد ان يصعد عند الاعتدال ولا نقل عندى ويلحق
بالسور تحويط أهل القرى عليها بتراب او نحوه (فان كان وراءه عمارة) كدور ملاصقة له
عرفاً (اشترط مجاوزتها) أيضاً (في الاصح) لانها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه (قلت الاصح
لا يشترط) مجاوزتها (والله اعلم) لعدم عدها من البلد ألا ترى انه يقال سكن فلان خارج
البلد ويؤيده قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلد ان يدفع زكاته لمن هو خارج السور
لانه نقل للزكاة ولا ينافيه ما ياتي انه لو اتصل بقرية باخرى اشترطت مجاوزتها لانهم
جعلوا السور فاصلاً بينهما ومنه يؤخذ ان من بالعمران الذي اذا اراد ان يسافر من جهة
السور لم يشترط مجاوزة السور لانه مع خارجه ببلدة منفصلة عن أخرى ولا ما أطلقه
المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان من اعتبار العمران لانه محمول على سفره من بلدة
لا سوراً لها يوافق ما هنا (فان لم يكن لها سور) أصلاً أو في جهة مقصده أو كان لها سور غير
خاص بها كقرى متفاصلة بجمعها سور ولومع التقارب (فاقوله) أى سفره (مجاوزه العمران)
وان تخلفه خراب لا أصول أبنية به أو نهر وان كان كبيراً أو ميدان لكونه محل الإقامة
(لا) مجاوزة (الخراب) الذي لم يبق أصوله أو هجره بالتحويط عليه أو اتخذوه مزارع
فلا ينافيه ما في المجموع من اشتراط مجاوزته لانه محمول على غير ما قلناه (و) (لا) البساتين
والمزارع كما علمت بالاولى وهذا أسقمها من المحرر وان اتصلت بما سافر منه أو ببساتين
محوطتين لانهم لا يتخذون الإقامة ولا فرق كما شمله كلامه بين ان يكون بها قصوراً ودور

بمصرنا كثيراً (قوله لانهم جعلوا السور فاصلاً) أى فارقاً بين المستلزمين فليس المراد ان بين المنصتين سوراً (قوله مجاوزة العمران)
بضم العين ومنه المقابر المتصلة ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما بحثه الأذرى وينت ما فيه في شرح العباب
وان كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه فالفرق بين ما هنا وبين الحلة الآية واضح انتهى جـر وقوله مصرح بخلافه
تقدم عن الشارح ما فيه (قوله لا أصول ابنية) صفة لخراب والمعنى ان الخراب المتخلل بين العمران اذا صار أرضاً محضه لا أثر للبناء
فيه يشترط مجاوزته (قوله لا مجاوزة الخراب) قال والد الشارح في حواشي شرح الروض قال الجويني لو سوروا على العامر سوراً
وعلم الخراب سوراً فلا يضمن مجاوزة السورين انتهى (أقول) وقد يتوقف فيه ويقال الاقرب عدم اشتراط مجاوزة السور الثاني
اذا لعبه مع وجود التحويط على العامر (قوله كما علمت) أى المزارع (قوله وان اتصلت) أى البساتين والمزارع وهو غاية

(قوله والاكتفى) أي الاتصال (قوله ساكن الخيام) فائدة الخيمة أربعة أعواد تنصب وتنفذ بشئ من نبات الأرض وجمعها خيم يهذف الهاء كثرة وتكرر ثم تجمع على خيام ككلب وكلاب فالخيام جمع الجمع وأما الخيمة من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد يتجاوزون فيطلقونه عليه انتهى أسنوى وقوله وتسقف بتخفيف القاف المفتوحة وقد تشدد وفي المصباح سقفت البيت سقفا من باب قتل حملت له سقفا وأسقفته بالالف كذلك وسقفته بالتشديد بمبالغة (قوله بحيث يجمع أهلها للسمر) وهو الحديث لا يلا وقوله في ناد النادى يجمع القوم قال في المصباح ناد القوم ندو ولم ين باب قتل اجتمعوا ومنه النادى وهو مجلس القوم ومنعدهم انتهى وقوله ولا بد من مجاوزة مرافقتها قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعرض له في القرية أنه لا يشترط مجاوزته فيها وعليه جرى وهو تقدم عن سم عن الشارح ما يخالفه فليراجع (قوله وكذا ما وخطب اختصاصها بظاهرها وان بعدا ولو قيل باشتراط نسبتها إليها عرفا لم يكن بعيدا (قوله اشترط مجاوزة العرض) كالصريح في أنه لا بد من مجاوزة العرض والمهبط والمصعد ٦ فيما ذكر وان لم تكن الحلة عامة لها وهو كذلك كما يفيد كلام الأئمة واعفوه

تسكن في بعض فصول السنة أولا وقد قال في المجموع أنه الظاهر لأن البيت من البلد وقال الأسنوى في المهمات أن الفتوى عليه وهو المعتمد وأن اشترط في الروضة مجاوزتها (والقرية) كبلدة فيما تقرروا القرية المتصلتان عرفا (كبلدة) واحدة وان اختلف اسمهما والاكتفى بمجاوزة قرية المسافر وقول الماوردي يكفي في الاتصال ذراع جرى على الغالب والمعول عليه العرف (وأول سقر ساكن الخيام) كالاعراب (مجاوزة الحلة) فقط وهي كسر الحاء بيوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجمع أهلها للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض ولا بد من مجاوزة مرافقتها أيضا كلب صيدان وناد ومطرح رماد وموطن ابل وكذا ما وخطب اختصاصها وقد نهل الحلة جميع ذلك فلا ترد عليه وانما اعتبر ذلك لأنها معدودة من محل إقامتهم ومحل ما تقرروا حيث كانت بمسكن فان كانت بواد وسافر في عرضه أو برية أو وهدية اشترط مجاوزة العرض ومحل الصعود والهبوط أن كانت الثلاثة معقدة والأبواب افترطت سعتها أو كانت ببعض العرض اكتفى بمجاوزة الحلة ومرافقتها عرفا ولو نزل بمحل من بادية وحده اشترط مقارنته وما ينسب إليه عرفا فيما يظهر وهو محل ما يجتمع بعضهم أن رحله كالحلة فيما ذكر ويعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد جرى السفينة أو الزورق إليها حاله البغوى وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهره مع ما نقل عن البغوى نفسه في الخراب أن سير البحر يخالف سير البر وكأنه لأن العرف لا يعد المسافر فيه مسافرا لا بعد ركوب السفينة أو الزورق بخلافه في البر فإنه بمجرد

شخصنا الرمي فإذا كانت الحلة مرافقتها في أثناء الوادى وأراد السفر إلى جهة العرض لا تكفى مجاوزة الحلة بمرافقتها بل لا بد من مجاوزة العرض أيضا فتأمل ثم جزم مر بخلافه فقال بل يكفي كما في شرح الروض انتهى سم على منهج (قوله ومحل الصعود والهبوط) أي أن استوعبته البيوت أخذ من قوله الآتى أو كانت ببعض العرض الخ هذا ويقال عليه حيث كانت المسئلة مصورة بما ذكر فلا حاجة إلى ذكر عرض الوادى إذا البيوت المستوعبة لا عرض داخله في الحلة والظاهر أن من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعاب

البيوت للعرض لم يذكر بعد الحلة ولعله ما طريقان أحدهما كما صرح به الوجه ومن أنه يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة عرض الوادى حيث كانت الحلة يعرض الوادى لاجتماعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الحلة بجميع الوادى فيشترط مجاوزتها وان كانت يعرضه اشترط مجاوزة الحلة فقط (قوله ولو نزل بمحل) أي سكن (قوله أو الزورق إليها) أي آخر (قوله قاله البغوى وأقره) قال البحر وان كان في هوا العمران كما اقتضاء إطلاقهم انتهى (قوله لا بعد ركوب السفينة) هذا التعليل يقتضي أنه بمجرد نزول السفينة وان لم تسر والزورق بقصر ومدة خلافه لأن يقال مراده بركوب السفينة نزوله فيها مع سيرها بقرينة ما قدمه ومعلوم أن هذا في حق أهل البلد المجاورة للنهر أما غيرهم من باقى النهر بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لأنهم يقصرون بمجاوزة عمران بلدهم أو سورها قال سم على منهج بقى أن مرادنا إذا جرت السفينة في طول البلد لا بعد مسافرا حتى يجاوزها وهذا قاله صاحب ما ظهر له وحصل المراد أنها ساوت على معاداة المقدار الذى كانت واقفة فيه بحيث لو كانت ابتداء في محل السير واجتيج في السفر إلى جريها عنه بخلاف ما إذا جرت عن الشطوط صارت في جهة طول البلد

(قوله وهذا هو المذهب) أي الفرق بين البر والبصر (قوله فلا حاجة لفارق) أي بينية الضرورية الإقامة (قوله سواء) كأن ذلك من أول دخوله إليه) عبارة بغير سواء. **أ** كان ذلك أول دخوله الخ وهي أولى (قوله ولا رجوعه إلى مفارقة) أي لا يترخص حتى يفارقه (قوله وإن نازع فيه جمع) مراده بغيره بالغيره (قوله انتهى سفره يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء) أي ولو مكرها أو ناسيا فيما يظهر وبعبارة والدار الشارح في حواشي شرح الروض نصها قوله وينتهي سفره يلوغ مبدء سفره هذه عبارة غير مستقيمة لأن مبدء سفره يجوز فيه القصر في الابتداء لأنه أول سفره فهو يلوغ في الرجوع مسافرا لا مقيما لأنه فيما له سور خارج السور بشيئ مبدء لا يمكن الانتهاء يلوغ بل يلوغ نفس السور بان لا يبقى بينه وبينه شيء ٧ فالعبارة العجيبة أن يقال ينتهي سفره

بمجاوزته مبدء أسفاره الخ انتهى وقياس ما مر في سفر البصران من بالسفينة يترخص إلى إرسائها بالساحل أن لم يكن لها زورق وإلى مفارقة الزورق لها آخر أن كان لها زورق حيث أتى محل إقامة في عرض البحر بخلاف ما لو أتى في طوله فينقطع ترخصه بمجاوزته أول عمران ببلده على ما مر عن سم نقله عن الشارح وعبارة سم على منهج قال شيخنا بر (أقول) لم يبين حكم الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال أن كان الحاجة في غير وطنه فهو مباح على القصر ولا تؤثر النية وإن كان لوطنه فينقطع الترخيص قبل الشروع في الرجوع وبعده سفر جديد قصر حيثئذ (وأقول) ما يحسنه شيخنا في شرح الروض خلافه ثم قال والذي اعتمدته طب ومز بعد المباحة بينهما أنه أن نوى الرجوع لوطنه لم يترخص قبل ارتحاله انتهى ثم رأيت قول المصنف الآتي ومن قصد سفرا

بمجاوزة العمران وإن الصق ظهر به بعد مسافرا وهذا هو المذهب ويحتمل أن كلام البغوي محمول على ما لا سور له ولم يمتثل لأنه لا أثر لمجرد نية السفر لتعلق القصر في الآية بالضرب ويخالف بينية الإقامة كما سيأتي لأن الإقامة كالقنينة في مال التجارة كذا في الفرق الراعي تبعه البعض المرازقة قال الزركشي وغيره وقضيه أنه لا يعتبر في نية الإقامة المكتة وليس مراداً كما سيأتي فالسائلان كما قاله الجمهور مستو يشان في أن مجرد النية لا يكفي فلا حاجة لفارق وينتهي السفر يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء مما مر سواء كان ذلك من أول دخوله إليه أم لا بأن رجوع من سفره كما قال (وإذا رجع) إلى ما شرط مجاوزته من دون مسافة القصر الحاجة كتطهر وأخذ متاعاً ونوى الرجوع له وهو مستقل ما كت وان كان بمكان غير صالح للإقامة فإن كان وطنه صار مقيماً بابتداء رجوعه أو بنبعته ولا يترخص في إقامته ولا رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليباً للوطن وهذا هو المذهب عليه وإن نازع فيه جمع متأخرون وإن لم يكن وطنه ترخص وإن دخلها ولو كان دار إقامته لا تنفاه الوطن فكانت كسائر المنازل فإن رجوع من سفره الطويل (انتهى سفره يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور أو غيره وإن لم يدخله في ترخص إلى وصوله لذلك لا يقال القياس عدم انتهائه سفره إلا بدخوله العمران أو السور كما لا يصير مسافراً إلا بخروجه منه لا فانقول المنقول الأول والفرق أن الأصل الإقامة فلا تنقطع إلا بتحقيق السفر وتحققه بخروجه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الأصل فانقطع بمجرد وصوله وإن لم يدخل فعلم أنه ينتهي بمجرد بلوغه مبدء سفره من وطنه ولو ماراه في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعده فاصداً مروره به من غير إقامة لا من بلا مقصده ولا ببلده فيها أهل وعشيرة ولم ينو الإقامة بكل منهم ما فلا ينتهي سفره بوصوله إليهم بخلاف ما لو نوى الإقامة بهم ما فإنه ينتهي سفره بذلك كما ينتهي فيما ذكره بقوله (ولو نوى) المسافر المستقل وإن كان محارباً (إقامة) مدة مطلقة أو (أربعة أيام) مع إلبائها (بموضع) عينه قبل أن يصل إليه (انقطع سفره بوصوله) أي بوصول ذلك الموضع وإن لم يكن صالحاً للإقامة فإن

طوبى لا الخ وهو صريح فيما ذكر (قوله ولو كان ماراه) بصديقي بما لو خذاه لكن مع بعد المسافة بينهما كما لو كان من أهل بولاق وكان في رجوعه منه لا يبرأ بآية أو مذهب لا يبولاق وسكنه بالقاهرة وفيه بعد والظاهر أنه لا بد في انقطاع الترخيص بالمحاذات من قربه منها عرفاً ثم يكون ما بعد وطنه سفر ابتداءً فإن وجدت الشروط ترخص والأفلا كما هو ظاهر (قوله كان خرج منه ثم رجع) أي يكون ما بعده سفر ابتداءً فإن وجدت الشروط ترخص والأفلا كما هو ظاهر (قوله وإن لم يكن صالحاً) أي محل إقامته وإن لم يكنه الخلف من الفألة عادة ثم إن انفتحت الإقامة فذلك لا فيكون مسافراً جديداً بمجاوزته ما نوى الإقامة به

(قوله وخرج مادون الاربعة) أى ويتصور بالنسبة لوضوح أن ذلك لا يتصور بالاقامة بالفعل (قوله مع حرمة المقام بها عليه) زاد
 الاسنوى قبل الفتح انتهى صيرة (قوله فله القصر) أى وكذا غيره من بقية الرخص وانما اقصصر عليه لكون الكلام فيه (قوله)
 كما افاده بعض اهل العصر) مراده حجر (قوله الداركي) قال فى الانساب بفتح الراء دارك قرية باصهان انتهى سبوطى (قوله)
 ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه) ٨ أى وتحسب الليلة التى تلى يوم الدخول وكذا اليوم الذى يلي ليلة الدخول وبه يظهر

رد ما قاله الداركي (قوله فى مدة
 مسح الخلف) أى حيث اعتبرت
 المدة من آخر الحدث وان كان
 فى اثنائه يوم أوليله (قوله فلا اثر
 لنبته) قال سم على حجر قوله فلا
 اثر لنبته الخ أى كما قال فى شرح
 الروض وكذا الأثرانية الاقامة
 لو نواها غير المستقل كالعبد ولو
 ما كذا كذا... أى فى شرح
 الروض انتهى لكن لا يبعد أنه
 لو نوى الاقامة ما كذا وهو قادر على
 المخالفة وصمم على قصد المخالفة
 أثرت نبته انتهى وقوله ولو نوى
 الاقامة أى كل من القن والزوجة
 وقوله وهو قادر أى كنساء أهل
 مصر (قوله كما يدل على ذلك) فيه
 نظر اذ لا دلالة فى هذا على ما ادعاه
 لان هذا يخرج ما لو شك هل
 تنقضى حاجته قبل الاربع أو
 بعدها فيشمله الكلام الاول اه
 نعم على حجر (قوله والافوحده)
 أى بخلاف ما لو عزم على انه الخ
 اذا لم يخرج الرفقة رجع فلا
 يقصر انتهى سم على حجر وسأبى
 له التصريح بذلك (قوله ولا نظر
 لابن جدعان) أى حيث لم يجز
 الثمانية عشر وجدعان بضم الجيم

نواها وقد وصل له أو بعد مدة انقطع سفره بمجرد نبته وخرج مادون الاربعة فلا يؤثر
 ولو اقامها من غير نبته انقطع سفره بتمامها أو نوى اقامة وهو سائر فلا يؤثر أيضا واصل
 ذلك ان الله تعالى أباح القصر بشرط المضرب فى الارض أى السفر وينت السنة ان
 اقامة مادون الاربع غير مؤثر لانه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر اقامة ثلاثة أيام
 بمكة مع حرمة المقام بها عليه والحق باقامتها اقامة وشغل قوله بوصوله من خرج ناويا
 سفر اطول لا ثم عن له الاقامة بيد قريب منه فله القصر ما لم يصله لانه قد سبب الرخصة فى
 حقه فلا ينقطع الا بوصول ما غير النبوة اليه وما يقع كثير فى زمننا من دخول بعض الحاج
 مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزمهم على الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام
 فاكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصوله لمكة تنظر النبوة الاقامة بها ولو فى الاثناء أو سمر
 سفرهم الى رجوعهم اليها من منى لانه من جملة مقصدهم فلا تأثير لنبتهم الاقامة القصيرة
 قبلها ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهى انما تكون بعد رجوعهم من منى
 ودخولهم مكة للنظر فى ذلك مجال وكلامهم محتمل والثانى كما افاده بعض أهل العصر أقرب
 (ولا يحسب منها) أى الاربعة (يوما) أوليلتها (دخوله وخروجه على الصحيح) اذ فى الاول
 الخط وفى الثانى الرحيل وهما من مهمات اشغال السفر المقتضى اترخصه وبه فارق
 حسب ما نهم من مدة مسح الخلف وقول الزركشى لو دخل ليلا لم يحسب اليوم الذى يليها
 مردود والثانى يحسبان كما يحسب فى مدة الخلف يوم الحدث ويوم التزع وفرق الاول بان
 المسافر لا يستوعب النهار بيسره وانما يربى بعضه وهو فى يوم دخوله وخروجه سائر فى
 بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب للمدة وخرج غير المستقل كقن وزوجة فلا اثر
 لنبته المخالفة اذ لم يتبعه (ولو اقام يلبس) مثلا بنية ان يرحل اذا حصلت حاجة يتوقعها
 كل وقت) أو بعد زمن لا يبلغ أربعة أيام صحاح كما يدل على ذلك قوله بعد ولو علم بقاءها
 الى آخره ومن ذلك انتظار الرجح لمسافر بالبحر وخروج الرفقة لمن يريد السفر معهم ان
 خرجوا والافوحده (قصر) يعنى ترخص اذ لم سائر رخص السفر وما استثناء بعضهم من
 سقوط الفرض بالتيمم وصلاة النافلة لغير القبلة بربانته غير محتاج اليه اذ المداوى الاولى
 على غلبة الماء وفقدته والا مرفى الثانية منوط بالسيرة وهو مفقود هنا (ثمانية عشر يوما)
 كاملة لا يحسب منها يوما دخوله وخروجه تلحق به التيمم الذى انه صلى الله عليه
 وسلم اقامها بعد ففتح مكة لحرب هوازن يقصر الصلاة ولا نظر لابن جدعان أحد رواه

وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة كما فى جامع الاصول وعبارته هو أبو الحسن على بن زيد بن عبد الله بن جدعان وان
 القرشي البصرى التيمى يفتح فى تابعى البصريين وهو مكي نزل البصرة مع انس بن مالك وأبا عثمان التميمى وسعيد بن المسيب
 روى عنه الثورى وعبيد الله بن عمر القوارىرى مات سنة ثلاثين ومائة جدعان بضم الجيم وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة
 أيضا والتمدى بفتح التيمم انتهى بجموده قول المحشى قوله الداركي ليس فى نسخ الشارح بايدى النظار الداركي اه

(قوله وان ضيقه) أي ابن جدهان (قوله وصحت رواية عشرين) هو بعبارة الفعل الماضي وتأوه علامة التأكيد فطف على قوله لابن جدهان الخ وقوله ويجمع عطف على معلول (قوله وقيل أربعة غير كاملة) وفي نسخة فقط أي غير كاملة لأن القصر يتبع بنية إقامة الأربعة كما تقدم فبعضها الأولى لأنه ابلغ من النية والنسختان متساويتان (قوله كلمة فقهية) أي مراد الله بان يأتي بقصد السؤال عن حكم في مسألة أو مسألة معينة مثلاً وإنه إذا تعللها يرجع الى وطنه (قوله ذكره في المجموع) معناه (قوله وفيه) أي المجموع (قوله لم يقصر) أي ثم إذا جاب الرفقة فيحصل انهم يقصرون بمجرد مجيئهم وان لم يقارقوا موضعهم لان أصل سفرهم حصل بمعاونة الادلاد لكنهم مترددون فيه ٩ ويجي الرفقة اتقى التردد ويحصل عدم القصر الا بداء مفارقة محلهم وهو الظاهر لانهم محكومون باقامتهم ماداموا بمحلهم (قوله وقد مررت الاشارة الى بعض ذلك) أي في قوله وخروج الرفقة (قوله ومن يجب جواز الترخص له مطلقاً) أي علم بقاء الاكرام اولم يعلم (قوله كما ذكر في الروضة ان رجوعه لغيره) قال سم على بغير قوله فيتعين رجوعه ضمير على الخ قد ينسحب التعيين بناء على انه يكفي لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين في المذهب وان غلطت حكاية احدهما ولا داعي لغيره في الروضة في غير المذهب مع تغايله حكاية القولين حيث قال وان كان غير محارب كلمة فقهية والتاجر فالمذهب انه لا يترخص ابداً وقيل هو كالمحارب وهو غلط انتهى فلولاً انه يكفي لصحة التعبير بالمذهب ما ذكره مع

وان ضيقه الوجه ولا اعتضاده بشواهد جبرته وصحت رواية عشرين وتسعة عشر وسبعة عشر ويجمع بينها بمحمل عشرين على عده يومى دخوله وخروجه وتسعة عشر على عده احدى او سبعة عشر وخمسة عشر الواردة في رواية أخرى وان كانت ضعيفة على ان الراوى حسب بعض المدة بحسب ما وصل اليه وذكر الاقل لا يفي الاكثر لا سيما وغيره زاد عليه وزيادة الثقة مقبولة اذ لا معارضة فيها (وقيل) يقصر (أربعة) غير كاملة لما مر ان نية اقامتها تمنع الترخص فاقامتها أولى اذ الفعل ابلغ من النية (وفي قول) يقصر (أبداً) اذ الظاهر انه لو دامت الحاجة لدام القصر (وقيل الخلاف) فيما فوق الأربعة (في خائف القتال الا التاجر ونحوه) كلمة فقهية فلا يقصر ان فيما فوقها لان الوارد انما كان في القتال والمقاتل أوجب للتخص وأجاب الاول بأن المرخص انما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء وعلى الاول لو فارق مكانه ثم ردت الرمح اليه فاقام فيه استأنف المدة لان اقامته فيه اقامة جديدة فلا تضاف الى الاولى بل تعتبر منتهى واحد هاذكره في المجموع وفيه أيضاً لو خرجوا واقاموا مكان ينتظرون رفقة ثم فان نوا انهم ان اتوا سافروا أجمعين والاربعة لم يقصر والعلم جزمهم بالسفر وان نوا انهم ان لم يأتوا سافروا قصر والجزمهم بالسفر وقد مرّت الاشارة الى بعض ذلك (ولو علم بقاءها) أي حاجته (مدة طويلة) وهي الأربعة فسا فوقها ومثل ذلك فيما يظهر مالوا كره وعلم بقاء اكرامه تلك المدة ومن بحث جواز الترخص له مطلقاً قد ادعى ادعاءها (فلا قصر له) أي لا ترخص (على المذهب) لانه به يدعى هيئة المسافرين وضيق علم راجع لخائف القتال لاله ولغيره كما ذكر في الروضة ان رجوعه لغيره غلط بل المعروف الجزم بالمنع في غيره

* (فصل) في شروط القصر وتوابعها

وهي ثمانية احدها سفر طويل و (طويل السفر ثمانية واربعون ميلاً) ذهبا بانقط

تصريحه بالتغليط المذكور وقال الاسنوى في تعبير المصنف هنا بالمذهب ما نصه وقد علم من التعبير بالمذهب الاشارة الى طريقين فاما المحارب فحكاه ما فيه الرافعي من غير ترجيح احدهما فاطاعة بالمنع والثانية بالتخريج على الكلام في المتوقع واما غير المحارب فالمعروف فيه الجزم بالمنع والتخريج على المتوقع شاذ وغلط كما قاله في الرضة انتهى ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا يفيد ولا ينافيه التعبير بالمذهب بناء على التغليب وهو كونه في مجموع الامرين فليست امل انتهى (قوله الجزم بالمنع في غيره) أي كما يعلم مما تقدم ان من اقام اربعة ايام صحاح انقطع ترخيصه باقامته او لم يعدم انقضاء حاجته قبلها * (فصل في شروط القصر وتوابعها) (قوله سفر طويل) أي ولم ينه عليه المتن لتقديم التصريح به في قوله في السفر الطويل المباح الخ

(قوله ويكنى الظن عملا) أي الناقى عن قرينة قوية كما أشعر به قوله عملا بقوله لهم لو شك الخ (قوله وفارقت المسافة بين الامام والمأموم) أي حيث قالوا فيها تقريرا (قوله بيان للمنصوص عليه فيهما) أي القلتين وكذلك يرد بيان المسافة بين الامام والمأموم وان أوهمت عبارته خلافاً لنم ورد التقدير بالقلتين عن الشارع ولم يرد في مقدار القلة شيء عنه ولا عن الصحابة بخلاف المسافة فإنه لم يرد فيها شيء عن الشارع صريحا وان ورد ما يقتضيه اسكون ابن عمر وابن عباس كناية قصران ويفطران في أربعة برد الى آخر ما يأتي ولعل هذا هو السر في التفرقة في كلامه بين المسافة والقلتين وبافراد الاولى بفرق الا انه يعارضه ما يأتي عن ابن خزيمة (قوله هاشمية) هو بالرفع والنصب (قوله في أربعة برد) علقه البخاري بصيغة الجزم واسنده البيهقي بسند صحيح ومثله انما يفعل عن توقيف انتهى شرح الروض ١٠ وقال الشيخ عميرة زاد غيره ان القاضي أبا الطيب نقل ان ابن خزيمة رواه في صحيحه

مرفوعا انتهى سم على منتهج (قوله والبريد اربع فراسخ) الاولى اربعة لان الفرس يخضع مذكور (قوله اربعة آلاف خطوة) بضم الخاء اسم للمابين القدمين ونقل عن امرأة الزمان لابن الجوزي مانصه وان خطوة ثلاثة أقدام أي بقدم البعير انتهى أقول وفيه نظر لان البعير لا قدم له فان كان خفاه يسمى قدما فلم ارمه لغيره والمتبادر من صريح كلامهم ههنا ان المراد قدم الاذي حيث قدره بالاصابع ثم الشعيرات ثم الشعرات ثم رأيت عن امرأة الزمان مانصه (فائدة) عرض الدنيا ثمانمائة وستون درجة والدرجة خمسة وعشرون فرسخا والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع وهو اربعة آلاف خطوة بخطوة البعير وهي ثلاثة أقدام الى ان

تحديد الا تقريرا ويكنى الظن عملا بقوله لهم لو شك في المسافة اجتهد وفارقت المسافة بين الامام والمأموم بيان القصص وقع على خلاف الاصل فناسبه الاحتياط والقلتين بأنه لم يرد بيان للمنصوص عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا (هاشمية) لان ابني عمر وعباس رضي الله عنهم كناية قصران ويفطران في أربعة برد ولا يعرف بخلاف لهما ومثله لا يكون الا من توقيف والبريد اربع فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال والميل اربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام فهو اثنا عشر ألف قدم وبالذراع ستة آلاف ذراع والذراع اربع وعشرون اصبعاً معتصات والاصبع ست شعيرات معتدلات معتصات والشعيرة ست شعرات من شعر البرذون لمسافة القصير بالاقدام ثمانمائة الف وستة وستون الفا وبالاذرع مائتا الف وثمانية وثمانون الفا وبالاصابع ستة آلاف وتسعمائة الف واثناعشر الفا والشعيرات احدى واربعون الفا واربع مائة الف واثنان وسبعون الفا وبالشمعرات مائتا الف وثمانية واربعون الفا وثمانمائة الف واثنان وثلاثون الفا والهاشمية نسبة لبني هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني امية لها لا الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وخرج بالهاشمية الاموية وهي المنسوبة لبني امية فالمسافة عندهم اربعون ميلا اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية وما ذكره من كونها ثمانية واربعين ميلا هو المشهور والمنصوص ومانص عليه ايضا من كونها ستة واربعين ومن كونها اربعين غير مناف لذلك لارادته بالاول الجميع وبالثاني غير الاول والاخر وبالثالث الاموية (قلت) كما قال الرافي في الشرح وهو اد الشارح حيث قال ذلك افادة الواقف عليه انه ليس مما انفرد به النووي وان الرافي موافق له عليه ايضا (وهو) أي السفر الطويل (مرحلتان) وهما سبعمائة من غير امله على الاعتماد اوليتين بلا يوم

قال وهذا الذراع قدره المأمون بمحض من المهندسين وهو بين الطويل والقصير دون ذراع التجار والذراع كذلك

الهاشمية انتهى وليس فيها تقدير القدم بكونه قدم البعير (قوله ابني هاشم) وهم العباسيون انتهى ج (قوله لا الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم) أي كما وقع للرافعي انتهى ج (قوله الاموية) هو بضم الهمزة قال السيوطي في الانساب الاموي بالفتح الى امه بن بجالة بن زمان بن ثعلبة والاموي بالضم الى بني امية انتهى قال في جامع الاصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل انتهى ولعل مراده ان المنسوبين الى امه قليل والمكتن بهم المنسوبون الى بني امية لان في هذه النسبة لغتين مطلقا هنا بالضم لا غير (قوله وبالثاني) أي كونها ستة واربعين وقوله غير الاول أي الميل الاول الخ (قوله قال ذلك) أي قال كما قال الخ وقوله بالثالث هو كونها ثمانية واربعين

(قوله مع النزول المعتاد) ووصف اليومين واللياليتين بالاعتدال واطلق في اليوم والليالي لانه اراد يوما ولياليه متصلة بين انتهى سم على منهج وهو ما قدر اليومين واللياليتين المعتدلتين وقد رد ذلك ثلثمائة وستون درجة انتهى حج (قوله اى الحيوانات) ظاهره سواء الجبال والبغال والخيول لكن ببعض الهوامش ان المراد بالانقال الجبال ويلحق بهم البغال انتهى (قوله وديب الاقدام) عطف على قول المصنف بسير الانقال وقوله على الحكم المار انظارا من مراده به ما تقدم في قوله مع النزول المعتاد لكنه حينئذ لا حاجة الى ذكره لانه قيد به أصل المسئلة وفي كلام حج ما يؤخذ منه أنه يعتبر في السير كونه على العادة يعنى في صفته بحيث لا يكون بالثاني ولا الاسراع وهو غير وقت النزول للاستراحة فهم ما قيد ان مختلفان (قوله فلو قطع الاميال فيه في ساعة الخ) فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار مقيما فكيف يتصور ترخصه فيها قلنا لا يلزم من وصول المقصد انتهاء الرخصة ~~ا~~ كونه نوى فيه اقامة لا تقطع السفر وان المراد باللحظة القطعة من الزمن التي تسع الترخص اه شيخنا ١١ الزيادة (أقول) والجواب الاول

أظهر لان الثاني يقتضى أن القصر بعد قطع المسافة ومعلوم انه بعد قطعها لا يتأتى ترخص ومع ذلك فهو صحيح لانه بتقدير انه يحرم في ابتداء سير السفينة ويتم صلاته ثم يصل الى مقصده في زمن قليل فلو اعتبرنا قطع المسافة بالثقل في يومين لزم انه به هذه الإقامة يتبين قصر سفره فتبطل صلاته لئلا نقول بذلك لحكمنا بان السفر طويل ولا نظرا لقطعه في الزمن السير (قوله لشدة جري السفينة بالهواء والخيول) ومن النجوم والوكان وليا (قوله يشترط قصده موضع معلوم) أى بالمسافة فلا ينافى كونه غير معين (قوله قصر بعد المرحلتين) أى وان لم يع لم مقصده متبوعه أو علمه وكان

كذلك او يوم وابيلة مع النزول المعتاد نحو استراحة وكل وصلاة (بسير الانقال) اى الحيوانات المنقولة بالاحمال وديب الاقدام على الحكم المار (والبحر كالبحر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو قطع الاميال فيه في ساعة مثلا) لشدة جري السفينة بالهواء ونحوه (قصر) فيه الوجود المسافة الصالحة له ولا يضر قطعها في زمن يسير (والله اعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على هر كوب جواد واحد وجه هذا التقرير بيان ان اعتبار قطع هذه المسافة في البحر في زمن يسير غير مؤثر في لوقه بالبحر في اعتبارها مطلقا فان دفع ما قد يقال قطع المسافة غير معتبر حتى يحتاج الى ذلك بل العبرة بقصد موضع علمه ابدليل قصره بمجرد ذلك قبل قطع شئ منها (و) ثانيه اعلم مقصده فحينئذ (يشترط قصد موضع معلوم ولو غير معين) وقدير اذ بالعين المعلوم فلا اعتراض على المصنف (أولا) أى اول سفره لم يعلم انه طويل فيترخص فيه او لا فلا نعلم لو سافرته برع ومعه تابعه كاسير وقت وزوجه وجيش ولم يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لتحقيق كون السفر طويلا وقد تشمل عبارته ما لو قصد كافر مرحلتين ثم اسلم في اثنتاهما فانه بقصر فيما بقى لقصده او لا ما يجوز له فيه القصر لو كان متأهلا له كما سيأتى (فلا قصر للهائم) وهو من لا يدري اين يتوجه سواء اسلك طريقا ام لا ويسمى ايضا ركب التعاسيف ولهذا قال ابو الفتوح المجلى هـ ما عبارة عن شئ واحد وخالفه الدميرى فقال الهائم هو الخارج على وجهه لا يدري اين يتوجه وان سلك طريقا مسلو كاورا كعب التعاسيف لا يسلك طريقا وهما مشتركان في انهما لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا فيما ذكرناه انتهى ويدل له جمع الغزالي

الباقى دونهما (قوله فانه يقصر فيما بقى) أى وان كان أقل من مرحلتين (قوله كما سيأتى) أى بعد قول المصنف ولو أنشاء عاصيا الخ من قوله ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر الخ (قوله فلا قصر للهائم) اسم فاعل من هائم على وجهه من باب باع وهما نا أيضا بفتحين ذهب من العشق أو غيره اه مختار (قوله ويسمى أيضا) أى الهائم فهما على هذا متساويان (قوله في انهما لا يقصدان موضعا) أى وعلى هذا فينبغي ما عوم وخصوص مطلق يجتمعان فين لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما وينفرد الهائم فين لم يقصد محلا وسلك طريقا يمكن أن يجعل بينهما عوم من وجه وهو مقتضى اللغة فيفسر ركب التعاسيف بمن لم يسلك طريقا وان قصد محلا معلوما والهائم من لم يدري اين يتوجه سلك طريقا أولا فيجتمعا معان فين لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا وينفرد الهائم فين سلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما وركب التعاسيف فين لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما (قوله ويدل له) أى لما قاله الدميرى وقوله جمع الغزالي بينهما أى والاصل في العطف المغيرة

(قوله وسيعلم بما يأتي حرمته ذلك) أي سفرها ثم وقوله في بعض أفراد أي وهو أن لا يكون له غرض في انتخاب نفسه وادابته
(قوله من حرمته مطلقا) أي سواء كان غرضه فرض أم لا (قوله ويؤيده) أي المنع (قوله نعم لو قصد الخ) يمكن جعل هذا
محترز قوله عند سفره لأن المراد ابتداءه ١٢ وعليه فكان الأولى أن يقول أما لو قصد من حلتين الخ (قوله وعنده الهائم

في ذلك) أي في أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين ومعلوم أنه انما يقصر إذا كان سفره لغرض صحيح ومن الغرض ماله خرج خوف من ظالم (قوله خلافا للزركشي) تبعه حج (قوله لم يقصر قبل مرحلتين) أي ويقصر بعدهما وظاهره وان كان الباقي دون مرحلتين وهو كذلك واما لارملى اه سم على منهج (قوله وان امتنع على المتبوع) أي وهو الاشرار كونه عاصيا بالسفر أو كافرا (قوله فلا ترخص لهما قبل مرحلتين) أي وله ما الترخص بعدهما وان كان الباقي دونهما (قوله من لم يكن له القصر) أي كالأسير والزوجة والعبد (قوله في لم يفارقة ما ذكرناه) أي المحل الذي يصير به الخ فانه سم على حج

بنيان

(قوله بخلاف هذا) أي فانه وان غير النية فيه إلى مسافة يمنع معها القصر لو كانت مقصودة ابتداء الحكم لا في الترخص

بينهما (وان طال تردده) وبأن مسافة القصر لا تنفأ عنه بطوله وله فيكون حائطا لا يلبق به الترخيص وسيعلم ما يأتي حرمته ذلك في بعض أفراد وهو محجول ذكر بعضهم حرمته وما رهمه كلام بعضهم من حرمته مطلقا ممنوع ويؤيده قولهم الا لو قصد من حلتين أو لا قصر فيهما (ولا طالب غريم) لا طالب (أبي) عند سفره بنية أنه يرجع متى وجده أي مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) ولو طال سفره لعدم عزمه على سفر طويل نعم لو قصد من حلتين أو لا كان علم عدم وجوده مطلوبه قبله ما قصر كما في الروضة وعنده الهائم في ذلك كما شملته عبارة المحرر وظاهر إطلاق الروضة استقرار الترخيص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما افاده الالدرجته الله تعالى خلافا للزركشي ولو علم الأسير طول سفره ونوى الهرب ان تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين وله القصر بعدهما وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر من كلامهم ولا اثر لانية انقطاعه مسافة القصر وان خالف في ذلك الادعى ومثل ذلك يأتي في الزوجة والعبد اذا نوت انهما ترجع متى تخلصت وانه متى عتق رجع فلا ترخص لهما قبل مرحلتين وألحق بالزوجة والعبد الجندی وبالفرا في التثبوت وبالعتق الا باق بانوى انه متى امكنه الا باق ابقى ولو جاوز من حلتين من لم يكن له القصر قبله ما قصر ما قصر في السفر لانها فاقعة سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم اول الباب نبه على ذلك الالدرجته الله تعالى واحترز المصنف بقوله المار أو لا عمالونوى مسافة قصر ثم بعدم مفارقة المحل الذي يصير به مسافرا نوى انه يرجع ان وجد غرضه او يقيم في طريقه ولو جعل قريب اربعة ايام فانه يترخص الى وجود غرضه او دخوله ذلك المحل لانعدام سبب الرخصة في حقه فيكون حكمه مسفرا الى وجود ما غير النية اليه بخلاف ما لو عرض ذلك له قبل مفارقة ما ذكرناه لا يقال قياس منعه من ترخص من نقل سفره المباح الى معصية منعه فيها لو نوى اقامة بمحل قريب لانا نقول النقل لمعصية يتأفي الترخيص بالكناية بخلاف هذا ولو سافر سفر اقصر اثم نوى زيادة المسافة فيه الى صيروته طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل نية الى مقصده مسافة قصر وينبغي محله لانه قطع سفره بالنية وبصير بالنية من مشي سفر جديدي ولو نوى قبل غرضه الى سفر قصر اقامة اربعة ايام في كل مرحلة فلا قصر له لانه قطع كل سفره عن الاخرى (ولو كان المقصود) بكسر الصاد بخط المصنف (طريقان) طريق (طويل) أي مرحلتان (و) طريق (قصير) لا يباغهما (فذلك الطريق لغرض) ديني او دنيوي ولو مع قصد اناحة القصر (كسهولة) الطريق أو رخص سهرا بضاعه أو زيارة أو عيادة (أو أمن) كقرار من المكاسبين (قصر) لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح وشمل كلامه

مما قبلين سقوط الجملة من قاصدها وكذا سقوط القضا مع التيمم فيها ونحو ذلك (قوله بخط المصنف) عول ما على خطه لان القياس الفتح وليس المراد ان فيه لغة اخرى

(قوله مالو كان الغرض تنزهها) وهو ازالة الكدورة النفسية برؤية مستحسن يشغلها عنها اهـ ج (قوله لانه) أي التنزه
 (قوله انضم له ماذكره) أي وجود الشرط (قوله واهذا قال الشيخ) أي في شرح الروض (قوله ان الوجه ان يفرق) أي بين
 التنزه هنا وبين التنقل الا في (قوله كالتنزه هنا) أي فيقصر (قوله لازالة مرض ونحوه) أي ولو لم يخبره بذلك طبيب (قوله
 لغويا القصر فقط) وفي نسخة اغرض القصر وما في الاصل هو الاول والاوفق بقوله بان اتعاب النفس من غير غرض الخ (قوله
 ابقاء اهل السفر) هذا قد يشك كل بما يأتي من انه يلحق بسفر العصبية ان يتعب نفسه ودابته بالرخص من غير غرض ووجه
 الاشكال ان السفر باق على ابحاثه في كل منهما فليعامل والاو ان يقتصر هنا على منع تسليم الحرمة فان العمدول بمجرد
 لا يستلزم اتعاب النفس بخوازان تكون المشقة الحاصلة في الطريق ١٣ الاطول قريبة من المشقة الحاصلة في

الطريق الا تخرج اشتراكهما
 في الوصول الى المقصد ولا كذلك
 الرخص الا في فاته محض عيب
 والتعب معه محقق او غالب أو تسلط
 الحرمة ويحكم ما يأتي على ما اذا
 كان الرخص هو الحامل على
 السفر ومقارنا الاول المدة لكن
 هذا خلاف الظاهر فالاولى
 الاحتمال الاول (قوله ولو تباع
 العبد والزوجة) أي والمبعض
 اذا لم يكن بينه وبين سيده مهياة
 كالعبد وان كان في نوبة
 كالحر وفي نوبة سيده كالعبد
 وعليه فلو في نوبة ثم دخلت نوبة
 السيد في اثناء الطريق فينبغي
 أن يقال ان امكنه الرجوع
 وجب عليه وان لم يمكنه اقام
 في محله ان امكن وان لم يمكنه
 واحد منهم مسافر وترخص لعدم
 عصبانه بالسفر قياسا على مالو

مالو كان الغرض تنزهها لانه غرض صحيح انضم له ماذكره واهذا قال الشيخ ان الوجه ان
 يفرق بان التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة
 ولكنه سلك ابعد الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فيأتي فانه الحامل على
 السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتنزه هنا أو كان التنزه هو الحامل عليه كان
 كجرد رؤية البلاد في تلك انتهى وهو المعتمد وان نوزع فيه وبه يعلم انه لو اراد التنزه لازالة
 مرض ونحوه كان غرضا صحيحا داخل في مقدمه فلا يعترض عليه به (والا) بان سلكه
 لمجرد القصر أو بلا قصد شيء كما في المجموع (فلا) يقتصر (في الاظهر) لانه طوله على نفسه
 من غير غرض فكان شبيها بمن سلك قصيرا وطوله على نفسه اتردده فيه حتى يبلغ مرحلتين
 والثاني يقتصر لانه طويل مباح وخروج بقوله طويل وقصر يرمالو كاتاطو يابن فسلك
 اطولهما ولو لغرض القصر فقط فانه بقصر فيه جزم ما وما اعترض به فيما اذا سلك الاطول
 لغرض القصر فقط بان اتعاب النفس من غير غرض حرام يمكن رده بان الحرمة هنا على
 تقدير تسليمها الامر خارج فلم يؤثر في القصر ابقاء اصل السفر على ابحاثه ويؤخذ مما عمل
 به الاظهر ان محمل ذلك في المتعمد بخلاف نحو الغائط والجاهل بالاقرب فان الوجه
 قصرهما ولو لم يكن لهما غرض في سلوكه (ولو تبع العبد والزوجة أو الجندی) أو الاسير
 (مالك امره) وهو السيد والزوج والامير والاسير (في السفر ولا يعرف كل) منهم
 (مقصده فلا قصر) اهتم اعدم تحقيق شرطه وهذا قبل بلوغهم مرحلتين كما مر والوجه ان
 رؤية قصره متبوعه العالم بشرط القصر بمجرد موارقته لمحله كعلم مقصده بخلاف
 اعداده عدة كثيرة لا تكون الا لسفر الطويل عادة فيمضي يظهر خلافا لا ذرعى لان هذا
 لا يوجب ثبوت سفر طويل لاحتماله مع ذلك لنية الإقامة بمقارعة قريبة زمنا طويلا
 (فلو نوا مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم أو جهلوا حاله (قصر الجندی دونهما)

سافرت المرأة باذن زوجها ثم لزمها العدة في الطريق فانها يلزمها العود الى المحل الذي عاشرت منه أو الإقامة بمحلها ان
 لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهم ما امتت السفر وانقضت عدتها فيه (قوله لاحتماله مع ذلك) قال سم على منهج
 وقد يقال جوزوا الالبته في الطويل اذا غلب على ظنهم قصد المتبوع مرحلتين بقريضة كثرة الزاد فينبغي جواز
 اعتماده ذلك كسائر القرائن الا ان يقال لما لم يكتفوا مستقلين لم يقتصر بمثل ذلك في حقهم تامل وقد يقال ما وجهه به من
 عدم الاستقلال لادخله في العلم بالمسافة وقد اطلق جواز الاجتهاد في معرفة طول السفر في الالبته اذ يشمل المستقل

وغیره

(قوله بخلافه - ما فنيتم ما كالعدم) لم يذكر حكمه ما لو نوى الاسير مسافة غير مسافة أسر له لان نيته له - فممكنه من الانفراد لغو نعم ان كانت نيته انه متى قدر على الهرب هرب فيه - هذه تقدمت في قوله ولو علم الاسير طول سفره الخ (قوله وجبت طاعته) مفهومه انهم لو امروا امير على انفسهم لا يجب عليهم طاعته لكن المصرح به في السير خلافه (قوله وهذا الوجه) لكن يحتاج عليه للجواب عامر من انه اذا كان مستأجرا او مؤمرا عليه وخالف الامير يكون سفره معصية وقد يجاب بان ما هنا فيها اذا نوى السفر ولم يتفقد ذلك بان بقي مع ١٤ الامير وما تقدم فيها اذا سافر فلا تنافي على انه ذكره في مقابلة ما حكمه قبل

بقيل ومن ثم عبر بقوله او يقال الكلام في مس - ثلثنا الخ (قوله مطلقا) اي الحاجة ام لا (قوله لاسائر الجهة مقصده) مفهومه انه اذا نوى الرجوع وهو سائر - لغ - ير مقصده الاقل لا ينقطع ترخصه وسبأ في ما فيه في قوله فان سافر سفر جديد (قوله التردد فيه) اي وان قل التردد (قوله يجب استئذانه فيه) اي في ذلك السفر بان اراد السفر للجهاد واصله مس - لم فلا بد من استئذانه (قوله ومسافر عليه دين حال) اي وان قل (قوله من غير اذن غيره) اي اذن رضاء كما ذكره الشارح في الجهاد (قوله لان الرخص لا تنط

لانه ليس تحت قهر الامير بخلافه - ما فنيتم ما كالعدم والجيش تحت قهر الامير فنيته - كالعدم ايضا ولا تناقض بين هذا وما تقر في الجندی اذ صورة المسئلة هنا فيها اذا كان الجيش تحت أمر الامير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لان الجيش اذا بعثه الامام وأمر أمير عليه وجبت طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعته سيده وصورة المسئلة في الجندی ان لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا فله حكم العبد ولا يستقيم حكمه على مستأجرا او مؤمرا عليه لانه اذا خالف أمر الامير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر أصلا او يقال الكلام في مسئلة ثانيا فيها اذا نوى جميع الجيش فنيتم ما كالعدم لانهم لا يمكنهم التحالف عن الامير والكلام في المسئلة الثانية في الجندی الواحد من الجيش لان مفارقة الجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذلك عبر هنا بالجيش وقد أشار له هذا الاخير الشارح بقوله وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی لان الامير المالك لا أمره لا يبالى بانقراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اذ يحتل بها نظامه وهذا الوجه ومع - لوم ان الواحد والجيش مثال والافاد ار على ما يحتل به نظامه لو خالف وما لا يحتل بذلك (ومن قصد سفر اطوي لا فساد ثم نوى) وهو مس - قتل ما كثر (رجوعا) عن مقصده الى وطنه مطلقا أو غيره لغير حاجة (انقطع) سفره بمجرد نيته حيث كان نازلا لاسائر الجهة مقصده لان نية الإقامة مع السير غير مؤثرة فنية الرجوع معه كذلك متى قيل بانها سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وما أفهمه كلام الحاوي الصغير ومن تبعه من انه يقصر فغير معول عليه لمخالفته المقتول (فان سار) لمقصده الاول أو غيره ولو لما خرج منه (فسفر جديد) فان كان ما أمامه سفر قصر ترخصه بنارقة ما نشترط مفارقتة والافلا اما اذا نواه الى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بذلك وكنية الرجوع فيما ذكر التردد فيه كما في المجموع عن البغوي (و) ثالثها جواز سفره بالنسبة للقصر وجميع الرخص الا التيمم فانه يلزمه لكن مع اعادة الصلاة به كما مر في فنيتم (لا يترخص العاصي بسفره كما بقي وناشرة) وقاطع طريق ومسافر بلا اذن اصل يجب استئذانه فيه ومسافر عليه دين حال قادر على وفائه من غير اذن غيره اذ مشروعية الترخيص في السفر للاعانة والعاصي لايمان لان الرخص لا تنط بالاعاصي ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه ودابته بالرخص من

(قوله ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه الخ) هذا سفر معصية فما وجه الالتحاق انتهى سم على منهج الان يقال غير المراد بفرا المعصية ان يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالتجارة لكنه اتعب نفسه بالرخص في سيره لذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل العاصي في السفر لكنه لما كان عاصيا بنفس الرخص الذي يحصل به قطع المسافة الحق بالعاصي بالسفر

(قوله وان قال مجلي في الاقل) هو قوله ان يتعب نفسه وقوله وفي الثاني هو قوله رؤبة البلاد (قوله كالبالغ وان لم يلحقه الاثم) أي فاذا سافر الصبي بلا اذن من وليه لم يقصر قبل البلوغ وبه صرح سم وكذا الناشئة الصغيرة ينظر فيما بقي من المدة بعد البلوغ فان بلغ من حلتين قصر والا فلا لانهم وان لم يكونوا عصاة حال السفر اهتم حكم العصاة وقال حج في شرح العباب ما حاصله ان الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وان سافر بلا اذن من وليه لانه ليس بعاص وامتناع القصر في حقه يتوقف على نيل بخصوصه فان من فعل ما هو بصورة المعصية وليس بعصية له حكم العاصي وأني بذلك (قوله قبلها وبعدها) أي وكذا فيها كان سائر المقاصد شرع فيه (قوله وما ذكره الشيخ في شرح منجه الخ) وعبارته فان تاب فاوله محمل توبته انتهى وتأويلها كان يقال قوله محمل توبته أي حيث ابتداء مسافره معصية فان ابتداء مباحا ثم جعله معصية ثم تاب ترخص وان كان الباقي دون مرحلتين (قوله فانشأ السفر) هو بفتح الميم والسين أي فوضع انشاء السفر فغير من حين الخ هذا وعبارة المحمل في فتوى السفر بضم الميم وكسر الشين انتهى وهي تقيده انه اسم لذات المسافر لا المكان السفر وما لهما واحد (قوله وقارق ما مر) أي من انه اذا انشاء مباحا ثم جعله معصية ثم تاب ترخص وان كان الباقي دون مرحلتين (قوله من حين التوبة) مطلقا بقي مرحلتان ام لا (قوله حتى تفوت الجمعة) أي بسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه وقضيته انه قبل ذلك لا يترخص وان بعد عن محمل

١٥

وهو يشرب الخمر فالسير مباح مع اثمه بالشرب (قوله فلو انشأ سفره مباحا) أي

غير غرض أو يسافر لمجرد رؤبة البلاد والنظر اليها من غير قصد صحيح كما نقلناه وأقرأه وان قال مجلي في الاول ظاهر كلام الاصحاب الحل وفي الثاني انه مباح ومعنى قوله لم الرخص لا تنطبق بالمعاصي ان فعل الرخصة مقى توقف على وجود شيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا والظاهر ان الآبق ونحوه عن لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم وخرج بالعاصي بسفره العاصي فيه وهو من يقصد سفره مباحا فترخص له فيه معصية فيتركها فله الترخص لان سبب ترخصه مباح قبلها وبعدها (قوله انشأ) سفره مباحا ثم جعله معصية فلا ترخص له (في الاصح) من حين جعله كما لو انشأ بهذه النية والثاني يترخص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتداءه فان تاب ترخص جزما كما قاله الرافعي في باب اللقطة أي وان كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الاوله وآخره وما ذكره الشيخ في شرح منجه مما يوهن خلافه مؤول (ولو انشأ عاصيا) به (ثم تاب) توبة صحيحة (فانشأ السفر من حين التوبة) فان كان بين محلها ومقصده مرحلتان قصر والا فلا وفارق ما مر بتقصيره بانشأه عاصيا فلا يناسبه التخفيف وما لا يشترط للترخص طوله ككل الميعة يستتبعه من حين التوبة مطلقا وخرج بقولنا صحيحة ما لو عصى بسفر يوم الجمعة ثم تاب فانه لا يترخص من حين التوبة بل حتى تفوت الجمعة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كافي المجتهد ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم اسلم أو بلغ في الطريق قصر في بقيته كما في زوائد الروضة خلافا للنفوي في فتاويه من قصر الصبي دون من أسلم (و) رابعها عدم اقتدائه بجم (ولو) احتمالا لفتي (اقتدى بجم) ولو مسافرا (لحظة) كان ادركه في آخر صلاته ولو نام في نفسها كصبح أو جمعة أو مغرب أو نحو عيدا وراتية ولا يرد ذلك على المصنف لما قرر من انها تامة في نفسها (لزمه الاتمام) لما صح عن ابن عباس من انه السنة والاوجه جواز قصر معادة صلاتها أو صلاة قصيرة وفعالها ثانيا اما ما أو ما مابا قصر ولو لزم الامام الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه لم يجب عليه الاتمام لانه ليس بامام له في تلك

الجمعة وتقدر عليه ادراكها (قوله او الصبي) أي ولم يكن سفره بصورة المعصية بان كان ابتداء أو ناشئة أو غير اذن وليه على ما مر في قوله والظاهر ان الآبق ونحوه عن لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم (قوله قصر في بقيته) قضيته انه ليس له التقصر قبل البلوغ وليس مراد الان القرض انه مسافر باذن وليه فلامعصية فلعله انما قيد بما ذكره رد على النفوي (قوله قصر في بقيته) أي وان كان دون مرحلتين (قوله ولو مسافر لحظة) ولو دون تكبيرة الاحرام حج (قوله صلاتها أو صلاة قصيرة) وانما اعتبر في الاولى كونها بصورة لان الاعادة فعل الشيء ثانيا بصيغة الاولى لا يقال على هذا لا يجوز اعادته تامة لانا نقول لما كان التمام هو الاصل ولا يتوقف وجوده على نيته لم يمتنع لانه رجوع للاصل (قوله لم يجب عليه) أي المأموم

(قوله وتعد صلاة القاصر) أي تامة فالمراد من نوى القصر خلف الخ لأنه متلبس بالقصر حقيقة لا استحالة مع كونه انعقدت
صلاته تامة (قوله والفتح أفصح) قال ع وإلضم ضعيف والكسر أضعف منه (قوله وقال القمولى في البحر) أي وهو شرح
الوسيط له واختصر منه الجواهر (قوله قال البكري) أي الشيخ جلال الدين لا الشيخ أبو الحسن (قوله والمعقد الأول) أي وهو
عدم العفو عنه مطلقا وهو مقتضى ١٦ كلام الشيخين خلافاً لما جرت به عادة القائلين بدم المتأخذ (قوله قبل

تمام استخلافه) أي سواء كان
قبل الاستخلاف أو معه (قوله
وكذا الوعد بالإمام) حكم هذه
المسئلة علم من قوله السابق ولو
اقتضى بتم الخ لأنه شامل لهذه
وأعلم أن أعاد ذلك هذا فاعلموا أنهم
أنه لما كان في الأصل متبوعاً
لا يصير تابعاً لحليفه فلا يصري
عليه حكمه (قوله وأتريز بقوله
واستخلف بمقتضى) بين به كونه محترز
المثنى والافهه أعلم من قوله قبل
كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون
أو استخلف قاصراً (قوله أو بان
إمامه محدثاً) أي بعد لزوم الاتمام
بخلاف ما لو بان الحدث قبل لزوم
الاتمام أو معه فإنه لا يمنع القصر
لأنه اقتضى بمسافر قاصر في ظنه
(قوله ما لو بان عدم انعقادها)
أي صلاة المأموم بأن يار له حدث
نفسه أو نجاسة في نحو بدنه
أو لكون إمامه ذائبة ظاهرة
أو ما أو نحو ذلك (قوله لزمه كما
في المجموع الاتمام) أي لأنها
انعقدت تامة بأحرامه منفرداً
لعدم نيته القصر ونية به على أن
قول المصنف مقتضى ليس بغيره

الحالة إذ منتهى إجماعهم فاعلم وهو حقيقة في حال التلبس فيه بدان الاتمام حال الإقته داء فلا يرد
ذلك على المصنف وتعد صلاة القاصر خلف من جهل المأموم حاله والمقنونة القصر
بخلاف المقيم لو نوى القصر لم تعد صلاة لأنه لا يلبس من أهل القصر والسافر من أهل
فأشبه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيماً (ولو عرف) بتثليث
عينه والفتح أفصح وهو مثال لاقية دلان المدار على بطلان الصلاة (الإمام المسافر)
القاصر (واستخلف) بطلان صلاته برعافه لأنه لا يعني عنه سواء كان قلبه لأم كثيراً
لاختلاطه بغيره من الفضلات مع ندوته فلا يشق الاحتراز عنه وهذا هو مقتضى كلام
الشيخين وجماعة من الأئمة وقال القمولى في البحر نقلاً عن الشيخ أبي حامد والهماملي رداً
على أبي غانم صاحب ابن سريج في تأويل نص القصر وإنما الخلاف في الاستخلاف بعذر
وهذا استخلاف قبل وجود الدم لتكثير البطل للصلاة فقد صرح بأن القليل من الرعاف
لا يبطل وهو موافق لترجيح الرافعي لكن النووي يرجح العفو عن التكثير أيضاً وفي المجموع
حكاية ما ذكره القمولى قال البكري ربما يتخيل أن في دم الرعاف غير من الفضلات
خيال لا طائل تحته انتهى والمعقد الأول (مقتضى) وإن لم يكن مقتدياً به (أتم المقتدون)
المسافرون ولو لم ينووا الاقتداء به لصيروهم مقتدين به حكماً بمجرد الاستخلاف ومن
نم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم نعم لو نوا فراقه عند إحساسه بأول رعافه أو حدثه قبل
تمام استخلافه قصره كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون أو استخلف قاصراً (وكذا الوعد
الإمام واقتضى به) يلزم الاتمام لاقتدائه بجم في جزء من صلاته واحترز بقوله واستخلف
مقتضى الوعد استخلف قاصراً أو استخلفه أو لم يستخلفوا أحد أفانهم بقصره ولو استخلف
المقيم مقتضى والقاصر ون قاصر فلكل حكمه (ولو لزم الاتمام مقتدياً فسدت) بعد ذلك
(صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثاً) أو ما في معناه من كونه ذائبة خفية لما مر
من صحة الصلاة خلف هؤلاء وحصول الجماعة بهم (أتم) لأن الصلاة واجب عليه إتمامها
فامتنع عليه قصرها كفاية الحضر ونحوه بفساد صلاته ما لو بان عدم انعقادها فله
قصرها والضابط كما أفاده الأذرعى أن كل ما عارض بعدم وجوب الاتمام فساداً يجب إتمامه
وما لا فلا ولو أحرمت منفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه كفاية المجموع الاتمام
ولو فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولى وغيره قصر لان

(قوله ثم قدر على الطهارة) ظاهره سواء كان ذلك في الصلاة أو بعده في الوقت أو بعده ويرد عليه أن فاقده
الطهورين ونحوه ليس له صلاة إلا إذا ضاق الوقت عن الصلاة وعلم أنه لا يجد ما في الوقت أو ظن عدم وجدانه وأنه مادام يرجو
الماء لا يصح إحرامه وعليه فلو أحرمت ثم وجد الماء في الوقت فقد تبين بذاته أنه بنية صلاته على ظن بأن خطوه قتيبن عنهم انعقاد صلاته
فبعد ما قصورة ولا يكون من محل الخلاف

(قوله وامل ما قالوه) راجع لقوله قال المتولى وغيره (قوله والاوجه الاول) أى جواز القصر وهل له الجمع ايضا فيه تردد وسيأتى عن الشارح فى أول الفصل الا ترى ما يفيد انه كالتحيز فيمنع عليه الجمع بتقديمه لا تأخيرا فراجع (قوله لم يستطع اطاب فعلها) فيه نظرها حيث وصفت بالصحة سقط بها طلب الفعل ووجوب القضاء حيث كان فبأمر جديد ومن ثم قال فى جمع الجوامع ان الصحة اسقاط الطلب وقيل فى العبادة اسقاط القضاء فعمل الشارح جرى على الثانى أو أراد بطلب الفعل القضاء (قوله وكذا يقال فيمن صلى بتييم) أى فله قصرها (قوله اما لوليان محدثا) أى من ابتدأه الصلاة بخلاف مالوتيين انه كان مستطعرا ثم طرأ عليه الحدث كما يأتى فى قوله ولو صححت القدوة الخ (قوله وان بان) غايه (قوله ثم احدث) أى الامام (قوله ثم بان مقيما ثم) أى لانه تبين انه اقتدى قبل الحدث بتم (قوله بل حقيقة) أى بل بوجود حقيقة تم (قوله او ظنه) ١٧ الاولى اى ظنه لانه المراد بالعلم هنا وهو

المناسب لقوله لانهم يطلقون العلم كثيرا الخ انتهى وعبارة حج بعد قوله او ظنه بل كثيرا ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن انتهى فلم يجعل ذلك تعليلا لعطف الظن بل اقاديه ان الظن داخل فى عبارته (قوله لكونه غير حنفى) ولو كان الامام حنفيا واقتدى به من علمه مسافرا بعد ثلاث مراحل وتبين له انه نوى الاتمام فهل يلزمه الاتمام لا تمام امامه ويحمل على السهو ولا كالوتيين له حديثه ثم اقامته لعدم القدوة حقيقة فيه نظروا لا قرب الثانى ولا يقال يمكن الفرق بان فى تبين الحدث تبين له عدم حقيقة القدوة وهذا القدوة صحيحة لان العبارة بعقيدة المأموم لا نأقول محل كون العبارة بعقيدة المأموم اذا كان الامام ناسيا كما مر عن صاحب الخواطر

فعله ليس بحقيقة صلاة قال الاذرى وامل ما قالوه بناء على انها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه انتهى والاوجه الاول لانها وان كانت صلاة شرعية لم يستطع بها طلب فعلها وانما اسقط حرمة الوقت فقط وكذا يقال فيمن صلى بتييم عن تلمذه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها (ولو اقتدى بظنه مسافرا) فنوى القصر الذى هو ظاهر حال المسافر انه نواه (فبان مقيما) يعنى مقبلا وان كان مسافرا اتم حقا اما لوليان محدثا ثم مقيما او بانامعا لم يلزمه الاتمام لعدم القدوة حقيقة باطنا لحدثه (او) اقتدى ناويا للتصريح (عن جهل سفره) بان تردد فيه اولم يعلم من حاله شيئا (اتم) لزوما وان بان مسافرا قاصرا اظهره عاد المسافر غالبا والاصل الاتمام ولو صححت القدوة بان اقتدى بظنه مسافرا ثم احدث ثم بان مقيما اتم وان علم حديثه او لا وانما صححت الجمعية مع تبين حدث امامها الزائد على الاربعين لالاكتفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقة اقول لهم ان الصلاة خافه جماعة كاملة كما مر ولم يكن بذلك فى ادراك المسجوق الركعة خاف المحدث لان تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له فاندفع ما لا يدنس نوى هنا (ولو علمه) او ظنه لانهم يطلقون العلم كثيرا ويريدون به ما يشمل الظن (مسافرا وشن) اى تردد (فى نيته) القصر لكونه غير حنفى فى أقل من ثلاث مراحل فجزم هو بنية القصر (قصر) اذا بان قاصرا لانه لظاهر من حاله ولا تنصير فان بان مقبلا اتم واحترز بقوله وشك فى نيته عما لو علمه مسافرا ولم يشك كان كان الامام حنفيا فى دون ثلاث مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنده فى هذه المسافة ونتجه كما قاله الاسنوى ان يلحق به ما اذا اخبر الامام قبل اسراجه بان عزمه الاتمام (ولو شك فيها) أى فى نية امامه (فقال) مد لقا عليها فى نيته (ان قصره قصره والا) بان اتم (اتممت قصره فى الاصح) ان قصره ولا يضر تعليقها عملا بالقاعدة ان محل الاختلال

٢٠ السريعة وهما لم يعلم نسيانه او نسيانه على انه بتقدير نسيانه هنا بعد نية القصر منه ما فعله يكون اقوا حتى عندنا (قوله فى أقل من ثلاث مراحل) هذا يقتضى ان ابا حنيفة يجوز القصر فيما دون الثلاث وهو مخالف لما سبى للشارح فى قوله نرجوا من ايجاب ابي حنيفة القصر فى الاول والاتمام فى الثانى انتهى ويمكن ان يجاب بان منشأ الشك هنا تجوز ان امامه قلد الشافعى مثلا وفى بعض النسخ او حنфия واعيا فلا يريد ما ذكر (قوله نصر) لعل الفرق بين هذه وبين ما قبلها انه ثم لما جهل سفر الامام كان الحامل عنده محض التردد فى النية فامتنع عليه القصر وان علم سفر امامه وهما لما علم سفره او ظنه وكان الظاهر من حال المسافر نية القصر كانت نيته مبنية على اتم راجع وهو نية القصر فاكتفى به وصار الحكم معلقا على قصر الامام (قوله قبل اسراجه) أى الامام (قوله بان عزمه الاتمام) أى فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلواته تنعقد تامة لفظه اتمام امامه

(قوله وعلى الاول لو قال) أى ولو فاسقاً لانه اخبار عن فعل نفسه وقوله بعد خروجه من الصلاة أى يحدث مثلاً ثم ان قال ذلك قبل فراغ المأموم من صلاته فظاهر وان أخبر بذلك بعد سلام المأموم من ركعتين لنية القصر أولاً فان قصر الفصل بين السلام والاخبار بنى على ما فعله وان طال وجب الاستئناف (قوله فان لم يظهر له مأموم ما نواه) أى كان اقتدى به ولم يدرك معه الاحرام وشك في نيته القصر وسلم الامام وذهب الى سبيله ولم يعلم المأموم حاله (قوله لانه لأصل هنا) غير الانفراد يرجع اليه بخلاف ما لو لم ينو القصر في النية فيرجع الى الاتمام ١٨ لانه الاصل وعبارة المحلى بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم وان لم ينو انتهى

وهو أولى من عبارة الشارح لمج (قوله ولو تذكر) غاية (قوله لتأديته جراً من صلاته الخ) هذا التعديل راجع لكل من المسمتين وان كانت الاولى ايسر فيها شك في النية لكن تردده بين القصر والاتمام منافي للعزم بنية القصر (قوله وما قيل من ان هذا التركيب) هو قول المصنف أو تردّد في انه نوى القصر (قوله عطف على أحرم) الاولى عطفه على تردّد لان عطفه على أحرم يصير التقدير أول يحرم قاصراً بل أحرم مقام امامه الخ لانه يقدر مع المعطوف بأو نقبض المعطوف عليه وهذا ليس كذلك بل صورته انه أحرم قاصراً ثم قام امامه لثالثه فتردّد في انه نوى الى آخره وعلى هذا يشكّل جعل هذه زيادة على المحترز عنه ثم رأيت في ابن عبيد الحق الجواب عن كونه من المحترزين بالشك في حال الامام انما ينشأ في القصر لا النية انتهى ويمكن الجواب عن مسئلة

النية بالتعليق ما لم يكن قصر يحا بمقتضى الحال والا فلا يضر والثاني لا يقصر للتعدد في النية اما لو بان امامه متمسكاً بالاتمام وعلى الاول لو قال بعد دخوله من الصلاة كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جازله القصر فان لم يظهر له مأموم ما نواه الامام لزمه الاتمام احتياطاً (و) خامساً نية القصر او ما في معناه كصلاة السفر او اظهره ركعتين ولو لم ينو تركها وانما اتفقوا على انه (يشترط لانتصير نيته) لكونه على خلاف الاصل فاحتاج اصراف عنه بخلاف الاتمام ويشترط ان توجد نيته (في الاحرام) كبقية النيات بخلاف نية الاقتداء لانه لا مانع من طرق الجماعة على الانفراد كعكسه لانه لا اصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طرقه على الاتمام لانه الاصل كما تقرر (و) سادساً (المحرز عن منافيا) أى نية القصر (دواماً) أى في دوام الصلاة بان لا يتردّد في الاتمام فضلاً عن الجزم به كما قال (ولو احرم قاصراً ثم تردّد في انه يقصر ام يثم) اثم (أو) تردّد أى شك (في انه نوى القصر ام لا اثم) ولو تذكر حالاً انه نواه لتأديته جراً من صلاته حال تردده على الاتمام وما قيل من ان هذا التركيب غير مستقيم لانه قسيم لمن أحرم قاصراً الا قسم منه رد بان كونه قاصراً في أحد الاحتمالين المشكوك فيه مما لا يدع جعله قسمها وهاتان المسئلتان من المحترز عنه ولم يصدرهما بانفاً قال الشارح اضمه اليه حافى الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصاراً فقال (اوقام) عطف على أحرم (امامه لثالثه فشك) أى تردّد (هل هو مسم أو ساء اثم) ولوتبين له كونه ساهياً كما لو شك في نية نفسه وفارق هذا ما مر من نظيره في الشك في اصل النية حيث لا يضر لو تذكر عن قرب بان زمنه غير محسوب وانما عفى عنه لثبوت وقوعه مع قرب زواله غالباً بخلافه هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر أم الاتمام لوجود أصل النية فصار مؤدياً جزأ من صلاته على التمام كما مر فلزمه الاتمام وفارق أيضاً ما مر في شك في نية الامام المسافر ابتداءً بان ثم قرينة على القصر وهذا القرينة ظاهرة في الاتمام وهو قيامه لثالثه ومن ثم لو كان امامه يوجب القصر بعد ثلاث مراحل كفى لم يلزمه الاتمام جلالاً لقيامه على انه ساء (ولو قام القاصر لثالثه عمداً بلا موجب للاتمام بطلت صلاته) كالجواب المسمى تركعة زائدة

العطف بان كون المعطوف بقدر معه نقبض المعطوف عليه أمر غالب فيجوز ان يجعل التقدير هنا ولو قام (وان) الامام الخ (قوله اثم) أى وعليه فهل ينتظره في التشهد ان جلس امامه له جلاله على انه قام ساهياً أو تتعين عليه نية المفارقة فيه نظر والا قرب الثاني كما لو رأى مريداً لاقتداء الامام جالساً وتردّد في حاله هل جالساً له لجزء أم لا من انه يمنع الاقتداء به فكما المنع الاقتداء لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فليراجع (قوله ولوتبين له كونه ساهياً) أى لمنى جرم من صلاته على التمام (قوله جلالاً لقيامه على انه ساء) أى ويخير بين انتظاره في التشهد ونية المفارقة

(قوله ومثله مالوصار للقيام أقرب) قال حج بهد مثل ما ذكر بل وان لم يصبر اليه أقرب لما صرح عن المجموع ان تعدد الخروج عن حد الجلوس مبطل (قوله لانه فرض كلامه فيمن قام) ومفهومه انه اذا لم يقم لم يسجد لكن على تفصيل فيه وحيث كان في المفهوم تفصيل لا يعترض به (قوله أى ناويا للاتمام) قضيته انه لا تنكفيه نية الارادة السابقة عن هذه النية وليس مما ادبيل المراد انه قام مستحبا للاولى وعبارة سم على حج قوله ناويا للاتمام قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل تزيد مع انه موجب للاتمام فاي حاجة بعد ذلك الى نية الاتمام الا ان يجاب بانه لم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نية الحاصلة بآرادة الاتمام احترازا عما لو صرف ١٩ القيام لغير الاتمام انتهى (قوله في جميع صلاته) أى ولا يتحقق ذلك الا

بالايتيان بالميم من عليكم (قوله أو شكتي فيها) أى الإقامة (قوله والقصر أفضل من الاتمام) فلو نذر الاتمام فينبغي ان لا ينقضه نذره لكون المنذور ليس قربة وكذا ينبغي ان يقال فيما لو نذر القصر وسفوره دون الثلاث لا تنقضه كونه قربة فيما دونها (قوله اذا بلغ ثلاث مراحل) أى اذا كان يبلغ ثلاث الخ في قصر من أول سفره (قوله ولا يكره) أى القصر (قوله أفضل مطلقا) أى سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله ويستثنى من ذلك) أى من قول المصنف والقصر أفضل من الاتمام (قوله فيكون القصر في حقه أفضل مطلقا) اما لو كان لو قصر خ لا من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهراته على حج (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة) أى فيكون القصر أفضل من الاتمام وفي كون القصر في هذه

(وان كان) قيامه لهما (سهما) ثم تذكر أوجهه لا تعلم (عاد) حتما (ومجده) أى لهذا السهو ندبا كغيره مما يطل عمده ومثله مالوصار للقيام أقرب لما صرح في مجود السهو ولكنه لا يرد على المصنف لانه فرض كلامه فيمن قام (وسلم فان أراد) حاله تذكره وهو قائم (ان يتم عاد) للجلوس حتما (ثم نهض مقبا) أى ناويا للاتمام لا لغائه وضه اسهوه فوجبت اعادته فان لم يتوالاتمام سجدة للسهو وهو قاصر (و) سابعها د و ام سفره في جميع صلاته كما قال (و) يشترط للقصر (أيضا كونه) أى الناوى له (مسافرا في جميع صلاته فلو نوى الإقامة) القاطعة للترخص (فيها) أو شكتي فيها (أو بلغت سفينة) فيها (دار إقامته) أو شكتي بهاغما (ولا أتم) لزوال تحقق سبب الرخصة (و) ثامنها العلم بجواز القصر ولو قصر جاهلا به لم تصح صلاته لتلاعبه كما في الروضة قال الشارح وكأنه تركه لبعده ان يقصر من لم يعلم جوازه (والقصر أفضل من الاتمام على المشهور اذا بلغ) سفره المبيح للقصر (ثلاث مراحل) والاقالا تمام أفضل نحو وجابن ايجباب أبي حنيفة القصر في الاول والاتمام في الثاني ولا يكره لكنه خلاف الاول وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الاول ومقابل المشهور ان الاتمام أفضل مطلقا لانه الاصل وأكثر عملا ويستثنى من ذلك كما قاله الاذرى دائم الحدث اذا كان لو قصر لخلاص من صلته عن جريان حديثه ولو أتم بحري حديثه فيه ما فيكون القصر في حقه أفضل مطلقا وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت او كان يجدي نفسه كراهة القصر أو الشك فيه بان لم تطمئن نفسه لذلك او كان عن يقدي به بحضرة الناس بل يكره له الاتمام اما الملاح الذي معه أهله فائتمامه أفضل مطلقا لانه وطنه ونحو وجابن منع أجد القصر له ومثله من لا وطن له وادام السفر برا وقدم على خلاف أبي حنيفة لاعتضاده بالاصل وقد يكون القصر واجبا كان آخر الظهر ليجمع تأخيرا الى ان لم يبق من وقت العصر الا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظهر لا يدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كما يحسنه الاسنوى وغيره أخذا من قول ابن الرفعة لوضاى الوقت وارهقه الحدث

الصورة أفضل تطرح لريان الخلاف فيها المتقدم فبيل الفصل بل القياس افضلية الاتمام لما ذكره عبارة سم على منهج في اثناء كلام ونبه أيضا الى الاذرى على ان الاتمام أفضل في حق من أقام فينتظر حاجة وزاد على أربعة أيام انتهى ويمكن ان هذه مستثناة من قوله والقصر أفضل من الاتمام فيكون موافقا لما قاله الاذرى وان كان المتبادر من قوله وكذا الخ خلافه واما قوله او كان يجدي نفسه الخ فهو مستثنى من كون الاتمام أفضل من القصر (قوله الذى معه أهله) أى ان كان له أهل واولاد فان لم يكن له شئ منهم ما كان كمن كان لذلك وهم معه فيكون اتماما أفضل (قوله مطلقا) أى سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا

(قوله لو ضاق وقتها) أي العشاء (قوله كان القصر واجبا) نقل سم على منهي عن الشارح خلافه حيث قال في أول الباب وسئل عن آخر ذلك أعني الظهر مثلا حتى بقي ما يسع ركعتين بلا قصد هل يجب القصر فأجاب لا قال لأنه إذا أخر بعدد فلا شيء عليه في إخراج بعض الصلاة عن وقتها أو بلا عذر فقد أتم والقصر بعد لا يدفع عنه أتم التأخير انتهى (أقول) وقد يقال إن كلامه هنا في العشاء وبفعلها مقصود تبيين أنه لم يؤخرها إلى وقت لا يسعها بخلاف الظهر فإنه إذا أخرها حتى بقي من الوقت ما يسع ركعة فصحت معصيته وإن قصر (قوله لقد رتبته على إيقاعها به أداء) هذا قد يخالف ما يأتي للشارح عن شرح المذهب من أن العقد أنه إذا أخر ولم ينو وقده بقي من الوقت ما لا يسعها كاملة عصي وكانت قضاء اللهم إلا أن يقال إن ما هنا موصوف بما إذا كان الزمن الباقي لا يسع الطهارة والصلاة مقصورة لكنه لو ترك الطهارة وصلى أمكنه وقوعها كلها في الوقت وعلى هذا لا يتوجه الاعتراض على الشارح ثم رأيت سم على ج ذ كرمثل ذلك وعبارته قوله وعن الطهارة والقصر إن كان المراد قصر الأولى فهذا انما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي ٢٠ من الوقت ما يسع ركعة لأن الغرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين

مع الطهارة وإن كان المراد قصر الصلاةين ولزوم نية التأخير بعينها ممنوع بل هي أو فعل الأولى وحدها في وقتها وقد يجب باختيار الأول ومنع قوله فهذا انما يأتي الخ لأن ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعد عدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الآية فليتأمل (قوله ويلحق به كل صوم واجب) قال ج ثم رأيت الزركشي نقل عنهم أن هذا التخصيص يجري في الواجب وغيره ما سفره قصر (قوله عادة) أي وإن لم يبع التيمم

بحيث لو قصر مع مدافعة أدركها في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه لزمه القصر ويأتي ما ذكر في العشاء أيضا إذا أخر المغرب ليجتمعها معها ويعلم منه أنه لو ضاق وقتها عن إتمامها كان القصر واجبا وأنه لو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصر لزمه أن يتأخرها إلى الثانية لقد رتبته على إيقاعها به أداء (والصوم) في رمضان ويلحق به كل صوم واجب بخوفا أو قضاء أو كفارة فيما يظهر حيث كان السفر سفر قصر (أفضل من الفطر) لما فيه من المسارعة إلى تبرئة الذمة وعدم إخلاء الوقت عن العبادة ولأنه الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى وأن تصوموا خيرا لكم هذا (إن لم يضر ربه) فإن يضر ربه لم يخو لم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل لخبرانه صلى الله عليه وسلم لم رأى رجلا صائما في السفر قد ظال عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر نعم لو خشى منه قاف شيء محترم فهو منعمة عضو وجب الفطر فإن صام كان عاصيا واجزا ولو خشى ضعا ما لا لاحالا فالفطر أفضل في سفر حج أو غزو وهو أفضل مطلقا لمن وجد في نفسه كراهة الترخص أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس كما قيده ابن قاضي شهبة إطلاق الأذرع وكذا سائر الرخص نظير ما مر

* (فصل) في الجمع بين الصلاتين (يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمي) في وقت الأولى غير المتصيرة لما سمي من أن شرطه ظن صحة الأولى وهو منتف فيها وقول الزركشي ومثلها فاذا الطهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم محل وقفة إذا شرط ظن صحة

(قوله فالفطر أفضل في سفر حج أو غزو) مفهومه أن الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف ما لا (قوله وهو) أي الأولى الفطر (قوله ممن يقتدى به) أي في فطر القدر الذي يحمل الناس على العمل بالرخصة * (فصل في الجمع بين الصلاتين) (قوله في الجمع بين الصلاتين) أي للسفر أو نحو المطر (قوله تقديمي في وقت الأولى) ظاهره أنه لا بد من فعلهما ابتداءهما في الوقت فلا يكفي إدراك ركعة من الثانية فيه وتردد في ذلك سم على ج ونقل عن الشارح عن المنهج ما في الفرع الآتي بالصيغة الأخرى ودفع بقوله كالحل في وقت الأولى ما قديتوهم من قوله تقديمي بأنه صادق بأول الوقت ووسطه وآخره بل وبما قبل دخول الوقت بالمرة (قوله محل وقفة) نقل سم على ج عن الشارح اعتماد هذا ونقل عنه على منهج اعتماد ما قاله الزركشي وهو الأقرب وعبارته قوله ويستثنى الخ عمرة قال الزركشي مثلها فاذا الطهورين وكل من تلزمه الإعادة انتهى واعتده مر قال لأن صلاته نظرية الوقت ولا تجزئه في جمع التقديم لتقديم لها على وقتها بلا ضرورة وفي التأخير توقع زوال المانع نامل انتهى (أقول) =

وقد يقال يؤيد ما تقدم عن الشارح من ان فاقد الطهورين ونحوه لو شرع فيها اقامة اعادها ولو مقصورة لان الاولى لحرمه الوقت فكأنهم لم يفعل (قوله كما قاله الشيخ) أى في غير شرح منهجه (قوله وان نوزع فيه) اهل وجه المنازعة ان المصيبة انما امتنع جمع التقديم في حقها فقد شرط وهو ظن صحة الاولى واما فاقد الطهورين ونحوه فصلاحتهم صحة مسقطه للطالب وجوب القضاء في حقهم بامر جديدي يمكن دفعها بانها وان أسقطت الطالب ففعلها الما كان لحرمه الوقت نزل فعلها منزلة العدم وهو يفتي شرط الجمع (قوله لا يتأني تأخيرها عن وقتها) أى الاصل هذا ولو قيل يجوز تأخيرها تأخيرا أمكن توجيهه بان العذر صير الوقتين واحدا فكأنه فعلها في وقتها وعبارة سم على منهج لان لم يدفعها الا في وقت الظهر الاصل م ر انتهى (قوله في وقت الثانية) شمل المصيبة وفاقد الطهورين ونحوهما وعليه فالفرق بين الجمعين انه يشترط لجمع التقديم ظن صحة الاولى وهو منتف في المصيبة بخلاف التأخير فانه لا يشترط ظنه ذلك فجاز وان أمكن وقوع الاولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال ان تقع في الظهر لو فعلت في وقتها (قوله اثبت جمع التأخير) أى بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء (قوله أو في سفر قصر ولو ميكا) أشار به الى رد قول الحنفية ان المكي يجمع عرفه وعز دافعة لان الجمع عندهم لذلك لا للسفر فجاز ولو قصر او عابيه ٢١ فالجمع عندهم لا يجوز للسفر مطلقا طال

أو قصر فالاشارة للرد انما هي بحسب الظاهر دون نفس الامر فانهم وان جوزوا الجمع بعرفة لا يقولون انه للسفر بل لنفسك (قوله الى ان تركه) أى الجمع أفضل أى فيكون الجمع خلاف الاولى لكن في حج بعد قوله الا في وان كان سائر اوقات الاولى واراد الجمع وعدم الخ مانصه وبقوله واراد الجمع الخ اندفع ما يقال من ان ترك الجمع أفضل اى فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكر انتهى (اقول) وقد يمنع كونه مباحا بان خلاف الافضل لخلاف الاولى يكون مكروها كراهة خفيفة يبر

الاولى وهو موجود هنا ولو حذف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى وكالظاهر الجمعة في هذا كما نقله الزركشي واعتده وان نوزع فيه ويمتنع جمعها تأخير لان الجمعة لا يتأني تأخيرها عن وقتها (وتأخيرا) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أى تقديمها وتأخيرا (في السفر الطويل) المباح اذ هو المجوز للقصر لثبوت جمع التأخير في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر وجمع التقديم في البيهقي وصححه ابن حبان من حديث معاذ وحسنه الترمذي فيمنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر وقوفامع الوارد ويمتنع في الحضر أيضا أو في سفر قصر ولو ميكا وفي سفر معصية (وكذا القصر في قول) قديم كالتنقل على الرحلة وفي تعبيره يجوز اشارة الى ان تركه أفضل خروجا من خلاف من منعه ولا يعارضه قواهم ان الخلاف لا يراعى اذا خالف سنة صحيحة لانه قد يقال ان تأويلهم لها في جمع التأخير له نوع تماسك وطعنهم في صحته في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالاصل فروعى ويستثنى الجمع بعرفة في الحج كما قاله الامام وعز دافعة كما يجتبه الاسنوى فان الجمع فيها أفضل مطلقا فانه مستحب للاتباع وسببه السفر لا التمسك في الاظهر ويستثنى أيضا الشال فيه والراغب عن الرخصة كما اقتضاه كلام البغوي في تعليقه وغيره ومن اذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حديثه الدائم أو كشف عورته

عنهم بخلاف الاولى (قوله اذا خالف سنة صحيحة) أى وهو ثبوت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم انه ليس المراد بالسنة كون الحكم مستحبا عندنا ورعاية الخلاف تفوت ذلك المستحب بل المراد انه متى ثبت الحكم عنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت لا تستحب مراعاته (قوله نوع تماسك) اى قوة (قوله وطعنهم في صحته) أى السنة (قوله أو خلا عن حديثه الدائم) قياس ما تقدم في القصر عن حج انه اذا كان لو جمع خلا عن حديثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع اللهم الا ان يفرق بين ما هنا وما تقدم بانه انما وجب القصر ثم للاتفاق على جواز رسما اذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجبه الحنفية فنظر الى قوة الخلاف ثم ومنعوا الجمع هنا الا في عرفة وعز دافعة لنفسك وهذا الجواب أولى مما أجاب به سم فيما تقدم من قوله قوله فيجب القصر كما هو ظاهر فان قلت لا وجب الجمع في نظيره مع انه أفضل فقط كما سيأتى أول الفصل قلت يفرق بلزوم اخراج احدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليتأمل انتهى ووجه اولوية ما ذكرناه انه قد يمنع ان في التأخير اخراج الصلاة عن وقتها لان العذر صير وقت الصلاةين واحدا على ان ما ذكره من قوله بلزوم اخراج الخ لا يشمل جمع التقديم الا ان يقال اراد بالخراج فعلها في غير وقتها

(قوله فالجمع أفضل) * فرع إذا توقف ادراك الوقوف على الجمع بين الصلاتين وجب ولا يخالف هذا ما صححه النووي من أنه إذا توقف ادراك الوقوف على ترك الصلاة أتى ولو تعددت تركها لأن ذلك إذا لم يدركه إلا بتركها مطلقاً وهذا يدركه مع فعلها بالجمع دون غيره من زاتيه سم على منهج (قوله بل قد يجب في هذين) هم اخوف فوت عرفة وعدم ادراك العدة والخوف فاد كلامه كبح ان الأصل فيه ما أفضلية الجمع وأنه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بصورة الوجوب ما لو تحقق فوت عرفة وانقاذ الأسير ترك الجمع فينقذ الأسير ويدرك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيراً ثم يأتيه في سم على حج (قوله أفضل) فيما يظهر خلافاً للحج (قوله) ولأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة) يعني أنه يصح فعل الأولى في وقت الثانية ولو بلا عذر فنزل منزلة الوقت الحقيقي والافوق الأولى الحقيقي ٢٢ يخرج بخروج وقتها (قوله فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح) ينبغي ان يقيد ذلك

بما يأتي في قوله أي لم تقع عن فرض لقوات الشرط (قوله جاهلاً بالحال) ومحل ذلك اخذاً مما صرح به حيث لم يكن عليه فرض مثله والأوقع عنه ومحل وقوعه فلا أيضاً حيث استمرجه إلى الفراغ منها والابطال كما تقدم له (قوله) ولحصول الغرض بذلك وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم عينا أو سماً وأو فیه ان هذا الغرض يحصل بنية الجمع بين الأولى والثانية ومع التحريم بالنسبة إلا ان يقال لما كان الجمع بصير وقت الصلاتين واحداً أشبهها صلاة واحدة ويشير إلى هذا قوله لأن الجمع ضم الثانية للأولى الخ (قوله والأوجه أنه لو تركه) أي الجمع بان نوى عدمه (قوله ثم أراد) قبل طول الفصل) أي يقينا فلو شك فيه امتنع قياساً على ما لو شك في الموالاة وينبغي ان محل

فالجمع أفضل كما قاله الأذري وكذا من خاف فوت عرفة أو عدم ادراك العدة ولا يستنقذ أسير ولو نحو ذلك بل قد يجب في هذين (فان كان سائر في وقت الأولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أبي حنيفة والحال أنه نازل في وقت الثانية (فتأخيرها أفضل والا) بان لم يكن سائر في وقت الأولى بان كان نازلاً فيه سائر في وقت الثانية (فمكسبه) لا يتابع وليكونه أرفق للمسافر فان كان سائراً ونازلاً فيه ما جمع التأخير أفضل فيما يظهر كما هو ظاهر كلام كثير وناظر الأخبار السابقة ولا تقامه وله جمع التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة بخلاف العكس (وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة أحدها (البداية بالأولى) لأنها صاحبة الوقت والثانية تتبعها والتابع يتبع تقديمه على متبوعه فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح وله أعادتها بعد الظهر ان أراد الجمع وكذا الوصل في العشاء قبل المغرب (فلو صلاهما) مبتدئاً بالأولى (فبان فسادها) لقوات ركن أو شرط (فثبت الثانية) أيضاً أي لم تقع عن فرضه لقوات الشرط من البداية بالأولى وتقع نفلاً كما نقله في الكفاية عن البحرقياساً على ما لو احرم بالفرض قبل وقته جاهلاً بالحال (و) ثانيها (نية الجمع) ليعز التقديم المشروع عن التقديم عينا أو سماً (ومحلها) الأصلي ولهذا كان هو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لاسيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة في اثباتها فانتفى الفضل فيه (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه بالاتفاق (وتجوز في اثباتها) ولو مع تحللها إلا يتم خروجها منها حقيقة الابتسام تسليمه وحصول الغرض بذلك (في الاظهر) لأن الجمع ضم الثانية للأولى فمالم تفرغ الأولى فوق ذلك انضم باقي وانما امتنع عليه ذلك في القصر لتأدي جزء على التمام ويستحيل بعده القصر كما هو والأوجه أنه لو تركه بعد تحلله ثم أراد قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي أنه لو نوى الجمع أول الأولى ثم نوى تركه

ذلك أيضاً ما لم يذكر عن قرب (قوله مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد يمنع الاخذ من ذلك ويفرق بان محل النية ثم فيما نقله عن الدارمي باق إلى الفراغ من الصلاة ففرض النية في اثباتها ينزل الأولى منزلة عدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الأولى فإنه قد يقال رفض النية بعد الفراغ أبطل النية الأولى وتعدت نية الجمع لقوات محلها ثم رأيت في حج ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في أثناء الثانية ثم أراد ولو فوراً لم يجز كما بينته في شرح العباب ومنه ان وقت النية انقضى فلم يقصد العود إليها والزم اجزاؤها بعد تحلل الأولى وبه يفرق بين هذا والردة إذا قطع فيها ضمني وهذا صريح وبغية تفرق الضمني ما لا يغتفر في الصريح انتهى

(قوله ففيه القولان) والراجح منهما الجواز (قوله واجاب الاول بعمامه) أي من قوله لتأذي جرحه على التمام ويستحيل بعده
 القصير الخ (قوله فان لم تسترط النية) أي على الرابع (قوله صح) أي ما نواه وجازله الجمع بين الصلاتين (قوله لوجود السفر في وقتها)
 أي النية (قوله وما قاله بعض المتأخرين) هو شيخ الاسلام في شرح الروض ٢٣ (قوله منزلة السفر) قوله وثالثها

(الموالاته) فرع لو شئ هل طال
 الفصل أولا ينبغي امتناع الجمع
 أي ما لم يـ... ذكر عن قرب كما تقدم
 لانه رخصة فلا يصار اليها الا بيقين
 م ر انتهى سم على منسج وفيه
 فرع في التجريد عن حكاية
 الروياني عن والده من جملة كلام
 طويل وان كان قد بقي من الوقت
 أي وقت المغرب ما يسع المغرب
 ودون ركعة من العشاء يحتمل ان
 يقال لا يصلي العشاء لان مادون
 ركعة يجعلها قضاء قال الروياني
 وعندى انه يجوز الجمع لان وقت
 المغرب يمتد الى طلوع الفجر عند
 العذر الخ انتهى ووافق م ر على
 انه ينبغي جواز الجمع أيضا انتهى
 (أقول) ويؤيد الجواز ما يأتي من
 الاكتفاء في جواز الجمع لوقوع
 تحريم الشامة في السفر وان أقام
 بعده فكما كتفي بعد الثانية
 في السفر فينبغي ان يكفي بذلك في
 الوقت (قوله ولهذا تركت) أي
 وجوب الصلوة الجمع (قوله وكيفية
 صلاتها) أي الرواتب (قوله وله
 تأخيرها) أي عن الصلاتين
 (قوله وأخر سنتها التي بعدها)
 عطف على قوله قدم سنة الظهر
 القبلية (قوله وله توسطها) أي

ثم قصد فعله ففيه القولان في نية الجمع في اثنا عشر ومقابل الاظهر لا يجوز قياسا على نية القصير
 بجماعهم ما رخصه تاسفر واجاب الاول بعمامه ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبدن في
 سفينة فسارت فتوى الجمع فان لم تسترط النية مع التحريم صح لوجود السفر وقتها والافلا
 قاله في المجموع نقلا عن المتولى وما قاله بعض المتأخرين من انه يفرق بينهما وبين حدوث
 المطر في اثنا الاولي حيث لا يجمع به كما سبأني بأن السفر باختياره فنزل اختياره في ذلك
 منزلته بخلاف المطر حتى لو لم يكن باختياره فالوجه امتناع الجمع هنا مردبان المعتمد
 ما ذكره المتولى ويفرق بين السفر والمطر بان المطر اضطرار فلهذا لا يجمع فيه ولان فيه طريقا
 باسئراط نية الجمع في الاحرام لان استدانة المطر في اثنا الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن
 محلا للنية وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الاولي لان استدانة شرط في كانت محلا
 للنية فاذا افرق في المسافر بين ان يكون السفر باختياره أولا كما أفاده الوالد رحمه الله
 تعالى وقد يحمل القول بان السفر باختياره على انه من شأنه ذلك ولا كذلك المطر فلا يراى
 (و) ثالثها (الموالاته) بان لا يطول بينهما فاصل اذا جمع يجعلهما كصلاة واحدة فوجب الولاء
 ركعات الصلاة لاثباتها تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه وهذا تركت الرواتب بينهما
 وكيفية صلاتها انه اذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القبلية وله تأخيرها سواء
 أجمع تقديمها أم تأخيرها وتوسطها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنتها
 التي بعدها وله توسطها ان جمع تأخيرها وأقدم الظهر وأخر عنهما سنة العصر وله توسطها
 وتقدمها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر واذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتيهما
 وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخيرها وأقدم المغرب وتوسط سنة العشاء ان جمع تأخيرها
 وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وعلى ما مر من ان للمغرب والعشاء سنة متقدمة
 فلا يخفى الحكم مما تقر في جمعي الظهر والعصر كذا أفاده الشيخ في شرح الروض (فان
 طال) الفصل بينهما (ولو بعد) بكنون أو انحاء أو سهو (وجب تأخير الثانية الى وقتها)
 لقوات شرط الجمع (ولا يضر فصل يسير) خبر الصحيحين عن أسامة انه صلى الله عليه
 وسلم لما جمع بين الصلوة بينهما وشمل ذلك بالوحد الفصل اليسير فيكونون
 أوردوا عا دلالا سلام عن قرب بين سلامه من الاولي وتحريمه بالثانية كما أفنى به الوالد
 رحمه الله تعالى وأورد بين الصلاتين في انه نوى الجمع في الاولي ثم تذكر انه نواه قبل طول
 الفصل كما قاله الروياني من عند نفسه مخالفا في ذلك لو الله قال الزركشي وهو الوجه
 بالقياس لما روي في الصور كما (ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) اذا ضابط له في

سنة العصر (قوله وتوسط سنة العشاء) والضابط لذلك ان يقال لا يجوز تقديم بعدية الاولي على الاولي مطلقا ولا سنة الثانية
 على الاولي ان جمع تقديمها ولا الفصل بينهما ما بشئ مطلقا ان جمع تقديمها وما عدا ذلك جائز (قوله قبل طول الفصل) المراد بطول
 الفصل ما يسع ركعة بين اخف ما يمكن أخذ ما يأتي (قوله وهو الوجه بالقياس لما روي) أي وهو قوله عن قرب

(قوله ولو باخف ممكن) عبادة سم على منهج وظاهره وفاقا لما رآه لومى الرتبة بينهما فى مقدار الفصل اليسير لم يضر (أقول) يمكن جعل قوله اليسير على زمن لا يسع ركعتين باخف ممكن بالفعل المعتمد وعلى هذا فلا يخالف ما فى الشرح (قوله كالاقامة) ومثل الاقامة الاذان ان لم يطل به الفصل فان طال ذمرا انتهى سم على سج وظاهره وان لم يطلب وهو ظاهر لانه لا يتقاعده عن السكوت المجرد حيث لم يطل به الفصل (قوله لانه) أى الطلب (قوله ليس لمصلحتها) مثل ذلك سجود التلاوة والشكر حيث لم يطل به ما فصل (قوله اطول الفصل به) التعليل باذكر ٢٤ يشك كل مجواز الفصل بالوضوء بخلاف مع ان الفصل به ينزى على التيمم اللهم

الا ان يقال ان التيمم لما كان يحوج للطلب كان مظنة للطول فخل ما نهى مطلقا ولا كذلك الوضوء وعلى هذا فلو طال زمنه امتنع الجمع (قوله بالمعنى السابق) متعلق بيطمنوا وأراد به ما قدمه بعده قوله فسدت الثانية من انهم لم تقع عن فرضه الخ (قوله ذكر هذه أولا) أى بقوله فلو صلاهما فبان فسادها الخ (قوله ثم هنا) أى ثم ذكرها هنا الخ (قوله أو تأخيرا) أى حيث نوى التأخير وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة والا فلا تأخير ويجب الاحرام بها قبل خروج وقتها ان أمكنه ذلك لانه لا يصير كلها قضاء ولا اتم عليه فى ذلك لعذره (قوله فان لم يطل) محترز قوله قبل أو فى اثناء الثانية وطال الفصل الخ (قوله بين سلامه وتذكره) أى من الثانية (قوله وبالاولى المعادة بعدها) أى بعد الثانية (قوله والمعادة يجوز تأخيرها) هذا يقتضى انه اذا صلى انظر فى وقتها واراد اعادةها جاز

الشرع ولا فى اللغة فرجع اليه فيه كالحرز والقبض ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو باخف ممكن كما اقتضاه اطلاقهم (وللمتيم) بين الصلاتين (الجمع على الصحيح) كالتوضي (ولا يضر تخلل طلب خفيف) كالاقامة بل أولى لانه شرط دونها فكان من مصلحتها بل لو كان الفصل اليسير ليس لمصلحتها لم يضر أيضا ومقابل الصحيح أنه يضر لطول الفصل به بينهما ولا يضر الفصل بالوضوء نطعا (ولو جمع) تقديم (ثم علم) بعد فراغها أو فى اثناء الثانية وطال الفصل بين سلام الاول وعلمه (ترك ركن من الاول بطلنا) اما الاولى فترك الركن منها وتعدت ركنه بطول الفصل واما الثانية بالمعنى السابق فلبطلان شرطها من صحة الاولى وذلك كرهه أو لا البيان الترتيب ثم هنا بيان الموالاة وتوطئة لقوله (ويعيدهما جامعة) ان شاء تقديم ان كان الوقت متسعا أو تأخير لعدم صلاته فان لم يطل لغير ما أتى به من الثانية وبني على الاولى وخروج بقوله علم ما لو شك فى غير النية وتكبيره التحريم فلا يؤثر بعد فراغه من الاولى كما علم مما مر فى باب سجود السهو (أو علمه) (من الثانية) بعد فراغها (فان لم يطل) فصل عرفا بين سلامه وتذكره (تداركه) وصحتها (والا) بان طال (فبطله) لم تدرت تداركه (ولاجع) لطوله فيعيدها فى وقتها (ولو جهل) فلم يدر من ايتما هو (اعادها لوقتيهما) لاحتمال كونه من الاولى وامتنع جمع التقدير لاحتمال كونه من الثانية فيطول الفصل به او بالاولى المعادة بعدها اما جمعها تأخيرها فإثر اذا لا مانع منه على كل تقدير لان غاية الشك ان يصير كانه لم يفعل واحدة منهما ولانه على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الاولى وان كانت صحيحة فى نفس الامر الا انه تلزمه اعادة المعادة ويجوز تأخيرها الى الثانية لتصل معها فى وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حيث لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وليس الحكم مما يعبد به حتى يفسد بظواهر الكتاب ورابعها دوام سفره الى عقد الثانية كما سبذ كره بقوله ولو جمع تقديم فصار الى آخره (واذا أخر) الصلاة (الاولى) الى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (و) لا (الموالاة) (لانية) (الجمع) فى الاولى (على الصحيح) لان الوقت هنا الثانية والاولى هى التابعة فلم يحج لشي

تأخيرها الى وقت العصر ليجمعها معه ما وفيه نظر حيث فعلها فرادى اما اذا فعلها جماعة فلا مانع منه لان العذر من يصير الوقتين واحدا فكانه فعل الاولى فى أول وقتها ثم أعادها فى آخره وما ذكر يقتضى انه اذا جمعها تأخيرها لشرط وقوع الاولى فى جماعة واطلاقه يخالفه (قوله بظواهر الكتاب) يعنى المنهاج قول المصنف لم يجب الترتيب الخ لا يقال لو قال لم يجب شي مما تقدم كان اخصر لانا نقول التعبير به لا يعلم منه ما بقوله الثانى بخلاف ما ذكره حيث جعل قوله على الصحيح راجعا لكل من الثلاث (قوله ولا نية الجمع فى الاولى) أى كما انما لا يقب فى الثانية

(قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله لان الوقت هنا الثانية (قوله أى يجب ان ينوى) أى بان يقول نويت تأخير الاولى لافعلها فى وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان لغوا قال سم لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع انتهى وكتب شيخنا الشورى مانه قد تقدم انه يكفى فى القصيرة صلاة الظهر ركعتين وان لم يتورخصا وطلق ٢٥ الركعتين صادق بالركعتين لاعلى وجه

القصير فليعز و فرق واضح بينهما انتهى وقد يقال يفرق بينهما بان وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين لا يكون الا قصرا فاصدق القصير وصلاة الظهر ركعتين واحد ولا كذلك مجزئ تأخير الظهر فانه يصدق بالتأخير مع عدم فعلها فى وقتها فكان صادقا بالمراد وبغيره فامتنع ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين (قوله والقياس على نية الصوم) أى حيث صحت بعد الغروب مع تقدمها على وقتها وهو طالع الفجر (قوله لخروجها) أى نية الصوم (قوله فى وقت الثانية) أى ولو فى وقت لا يسعها كلها كان نوى تأخير الظهر ليه فعلها فى آخر وقت العصر بعد فعلها وقد بقي من وقت العصر ما لا يسع الظهر بكاملها لانه وان عصى بالتأخير لذلك الوقت هو لا مخرج عما يتعلق بالوقت فاشبهه بالنوى تأخير غير المجموعة الى وقت لا يسعها (قوله ما يسعها أو أكثر) أى مقصورة ان اراد القصير والاقامة فدخلت حالة الاطلاق انتهى زيادى ولا يشترط ان يضم الى

من تلك الثلاثة لانها اعتبرت ثم تحقق التبعية لعدم صلاحية الوقت للثانية نعم تسن هذه الثلاثة هنا والثانى يجب ذلك كما فى جمع التقديم و فرق الاول بما تقدم من التعليل (و الذى يجب) هنا أمران أحدهما ادوام سفره الى تمامهما وسيد ذكره وثانيهما (كون التأخير بنية الجمع) أى يجب ان ينوى قبل خروج وقت الاولى لان التأخير قد يكون معصية كالتأخير بغير الجمع وقد يكون مباحا كالتأخير لغيره فلا بد من نية تميز بينهما ولو قدم النية على الوقت كما لو نوى فى أول السفر انه يجمع كل يوم لم تكفه على أشبهه احتمالين ذكرهما الرويانى عن والده لان الوقت لا يصلح للجمع والقياس على نية الصوم غير صحيح لخروجها عن القياس فلا يقاس عليها ويؤخذ من قوله الجمع اشتراطية ابقاها فى وقت الثانية فلونوى التأخير فقط عصى وصارت الاولى قضاء ولا بد من وجود النية المذكورة فى زمن لو ابتدأت الاولى فيه لوقعت اداء كذا فى الروضة وأصلها انقلعن الاصحاب وفى المجموع وغيره عنهم وتشترط هذه النية فى وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر فان ضاقت وقتها بحيث لا يسعها عصى وصارت قضاء وهو مبين كما قال الشارح ان مراده بالاداء فى الروضة الاداء الحقيقى بان يأتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاثنان بركعة منها فى الوقت والباقي بعده فتسببه اداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم فى كتاب الصلاة وقد علم مما تقرر ان كلام الروضة محمول على كلام المجموع خلافا لبعضهم اذ كل من التعبيرين منقول عن الاصحاب فالمراد بهما واحد والمعول عليه فى الجمع بينهما ما أفاده الشارح والفرق بينه وبين جواز القصير ان سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فان المعتبر ثم كونها مؤداة والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير عن التأخير بغيره لا يحصل الا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة ولا ينافيه قولهم انها صارت قضاء لانها فعلت خارج وقتها الاصلى وقد اتفق شرط التبعية فى الوقت كذا افاد نبيه الوالد رحمه الله تعالى (والا) أى وان أخر من غير نية الجمع أو بنية فى زمن لا يسع جميعها (فيه عصى وتسكون قضاء) أما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت انما يجوز بشرط العزم على الفعل فيكون انتفاء العزم كاستثناء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكذلك أيضا وحمل بعضهم كونها قضاء على ما اذا وجدت النية وقد بقي من وقتها ما لا يسع ركعة وعدم عصيانه على وجودها وفى الوقت ما يسع الصلاة قال وبه يجمع بين ما وقع للمصنف من التناقض فى ذلك انتهى وفيه نظر ظاهر وما ذكره الغزالى فى احياؤه من أنه لو نسي النية حتى خرج الوقت لم يعص وكان جاهلا لانه معذور صحيح فى عدم عصيانه

٤ فى ذلك قد رام مكان زمن الطهارة لا مكان تقديمها (قوله بان يأتى بجميع الصلاة) معقد (قوله ما يسع الصلاة) أى كاملة (قوله وأما كونها قضاء فكذلك) أى ان التأخير عن أول الوقت الخ (قوله وجل بعضهم) مراده بغير (قوله صحيح فى عدم عصيانه) قد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه اما أول الوقت أو بانيه حيث عزم على فعلها فى الوقت وتأخيرها عن وقتها ممتنع الابنية الجمع ولم توجد ونسيانه للنية لا يجوز اخراجها عن وقتها

غير مسلم في عدم بطلان الجمع لفقد النية (ولو جمع) أي أراد الجمع (تقدما) بأن صلى
الاولى في وقتها فابا بالجمع (فصار بين الصلاتين) أو قبل فراغ الاولى كما في المحرر
وعدل عنه لايهاه وفهمه عما ذكره (مقيا) بخونية اقامة أو شك فيها (بطل الجمع)
لزال سببه فمتعين عليه ان يؤخر الثانية الى وقتها أما الاولى فلا تكثر بذلك (و) اذا صار
مقيا (في الثانية) ومثلها اذا صار مقيا (بعدها لا يطل) الجمع (في الاصح) لا اكتفاء
باقتراح المذنب باول الثانية صيانة لها عن بطلانها بعد اذ انقضت وانما منعت الاقامة
في اثنتاهما جواز القصر لساقتها له بخلاف جنس الجمع لجوازه بالمطر واذا تقرر هذا
في اثنتاهما بعد الفراغ منها بطريق الاولى ولهذا كان الخلاف فيه أضعف ومقابل
الاصح البطلان قياسا على القصر وقرق الاول بما مر (أو) جمع (تأخير اقامته بعد
فراغه الم يؤثر) ذلك بالاتفاق بجمع التقديم وأولى (و) اقامته (قبله) أي فراغه ما
ولوى أثناء الثانية كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما بحثه في المجموع (يجعل الاولى قضاء)
اتبعتها الثانية في الاداء والعذر فاعتبر وجود سبب الجمع في جميع المتبوعة وقضية
ذلك انه لو قدم المتبوعة وأقام أثناء التابعة انها تكون اداء لو جرد العذر في جميع
المتبوعة وهو قياس ماضى في جمع التقديم ذكره السبكي واعتقده الاسنوى وغيره
وخالفه آخرون منهم الطاوسي وأجرى الكلام على اطلاقه فقال وانما اكتفى في جمع
التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى
تمامه حالان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية
فيحصل الجمع واما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا يتصرف فيه
الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيه ما والا جازان تتصرف اليه لوقوع بعضهما فيه
وان تتصرف الى غيره لوقوع بعضهما في غيره الذي هو الاصل وهذا هو المعقد ثم شرع
في الجمع بالمطر فقال (ويجوز الجمع) ولو مقيا لما يجتمع به بالسفر ولو جمعة مع العصر خلافا
للرواية (بالمطر) وان كان ضعيفا بشرط ان يبل الثوب ونحو المطر منه كئيل وبرذائين
كما سيأتي وشقان وهو ريج باردة فيها مطر خفيف (تقدما) بشرطه السابقة لما في
الصحيحين عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا
والغرب والعشاء جميعا زاد مسلم من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كمالا رضى الله
عنهما أرى ذلك بعذر المطر واعترض بروايته أيضا من غير خوف ولا مطر وأجيب بأنهم اشادة
أو لا مطر كثير أو مستدام فلهذا انقطع في أثناء الثانية أو أراد بالجمع التأخير بان أخر
الاولى الى آخر وقتها وأوقع الثانية في أول وقتها فاندفع أخذ ثمة ظاهرها (والجديد منعه
تأخيرا) اذا استدامة المطر لا اختيار للجامع فيها فقد يتقطع فيؤدي الى اخراجها عن وقتها
من غير عذر بخلاف السفر والقديم جواز موص عليه أيضا في الاملاء قياسا على السفر
(وشروط التقديم) بعد ما تقدم (وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين ليتحقق الجمع

(قوله بأن صلى الاولى في وقتها)
وهو شرط لجواز الجمع بقاء
الوقت الى فراغ الثانية اولى
عقدتها فقط كالسفر فيه نظر
والذي يفيد كلامهم على
منهم الاكتفاء بالتجرم وقد تقدم
نقل عبارته (قوله كما في المحرر) أي
بدل قوله بين الصلاتين (قوله)
ولهذا كان الخلاف فيه أضعف
وعليه فكان ينبغي للسمتان ان
يقول وفي الثانية لا يطل في الاصح
وكذا بعد ما على الصحيح (قوله)
لو قدم المتبوعة) وهي العصر
وقوله انها تكون أي التابعة
(قوله وأجرى الكلام على اطلاقه)
معقد (قوله وان كان ضعيفا) أي
المطر (قوله وهو ريج باردة فيها
مطر) قضية جعله ملحقا بالمطر انه
لا يشترط كون المطر الذي فيها
يبل الثوب وقضية قول سجرو منه
أي المطر الذي شرطه أن يبل
الثوب ثقتان الخ خلافا (قوله)
بعد ما تقدم) أي في قول المصنف
وشروط التقديم ثلاثة الخ

(قوله وقضية) أي تحقق الاتصال (قوله بطل جمعه لك) قضيته البطلان وإن أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سريراً وقياس ما مر فيه الوتر كنية الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر أنه لا يضر هنا كذلك ثم رأيت في ميم على منتهج مائه بعد نقله مثل كلام الشارح ويحتمل تقييده بما إذا طال زمن الشك فليتنامل انتهى وهو يشهد ما ذكرناه ويؤيد هذا الاحتمال ما تقدم للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين في أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول النفل لم يضر (قوله والظاهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة) وهل تشترط الجماعة في جميع الصلاة كالعادة على اعتقاد شيخنا الشهاب الرمي أو في الركعة الأولى فله الانفراد في الثانية كالجمعة أو في جزء من أولها ولودون ركعة فيه نظريته ٢٧ إن لا تشترط الجماعة في الأولى وأنه يكفي

وجودها عند الإحرام بالثانية وإن انفرد قبل تمام الركعة وأنه لو تباطأ المأمومون عن الإمام اعتبر في صحة صلاته إسنادهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واختار مرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الأولى انتهى سم على حجر في أثناء كلام وفيه أيضاً ولو تباطأ عنه المأمومون فهل تبطل صلاته لصبره منفرداً ينبغي أن يخرج على التباطؤ عن الجمعة وقد قرر فيها أنه لا بد أن يحرموا وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة والابتلاء صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا في الركوع بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فإنه يظهر إلا كفاً بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتنامل انتهى وقوله وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيه أنه يأتي للشارح في

مع العذر (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) ليحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية في حالة العذر وقضيته اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك ولا يضر انقطاعه فيما عدا ذلك والثاني لا يشترط وجوده عند سلام الأولى كما في الركوع والسجود وهل يشترط تيقنه لذلك أيضاً حتى لا يكفي الاستصحاب صرح القاضي بالاشتراط فقال لو قال لا آخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل جمعه للشك في سببه ونقصه بعضهم عن غير القاضي ونقل عن القاضي أيضاً خلافه وأعله سم وإن لم يتناقض كلام القاضي فيه ومال الأسنوي إلى الاكتفاء بالاستصحاب وادعى غيره أنه القياس والأوجه الأولى ويؤيده أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها (والثلج والبرد كطيران ذباب) وبلا الثوب بخلاف ما إذا لم يذوبا كذلك ومشتبه ما نوع آخر لم يردنم لو كان أحدهما قطعاً كما راى خشى منه جاز الجمع به كما في الشامل وغيره في الثلج وفي معناه البرد وبه صرح في الذخائر (والظاهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد) أو غيره (بعيد) عن محله عرفاً بحيث (يتأذى) تأذياً لا يحتمل في العادة (بالمطر في طريقه) إليه إذا المشقة انما توجد حينئذ بخلاف ما لو اتقى شرط من ذلك كان كان يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو يعنى إلى المصلي في كن أو قرب منه أو يصلي منفرداً بالمصلي لا تنفاه تأذيه فيما عدا الأخيرة والجماعة فيه أو أماً جمعه صلى الله عليه وسلم مع أن بيوت أزواجه يحجب المسجد فغير مناف لذلك لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيداً فله للمراجع كان فيه على أن للإمام أن يجمع بهم وإن كان مقيماً بالمسجد صرح به ابن أبي هريرة وغيره والأوجه تقييده بما إذا كان أماً راتباً أو يلزم من عدم إمامته تعطيل الجماعة قال النجيب الطبري وإن خرج إلى المسجد قبل وجود المطر فاتفق وجوده وهو بالمسجد أن يجمع لأنه لو لم يجمع لاحتاج إلى صلاة العصر أيضاً أي أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عوده أو في إقامة في المسجد وكلام غيره يقتضيه ومقابل الظاهر بترخص مطلقاً وعدم مما مر أنه لا يجمع بغیر السفر والمطر كوض وريح وظلمة

الجمعة أنه يكفي قرائتهم الفاتحة بعد ركوع الإمام إذا طوله وأدركه فيه واطماً أو قبل رفعه هذا وقد يقال أي داع لا اعتبار أدراك زمن يسع قراءة الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة إلى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة (قوله منفرداً) بالمصلي ولو مسجداً (قوله على أن للإمام أن يجمع بهم) قضية الاقتصار على الإمام أن غيره من المجاورين بالمسجد أو من بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامن من جاءه من بعدهم لا يصلون مع الإمام إذا جمع تقديم بل يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاتهم فرادى بأن لم يكن هناك من يصلح للإمامة غير من صلى وأعله غير مأمور إذا لم يبق من تقويت الجماعة عليهم (قوله فاتفق وجوده وهو في المسجد أن يجمع) أي حيث لم يجمع في جماعة لا فرادى كما قد يشوهم وفقاً لطلب وهو ظاهر انتهى ميم على منتهج

(قوله لان تاركهما ياتي بيدهما) فيه نظر فان من ترك الجماعة لعذر لم يأت بها يدل وانما أتى بالصلاة الواجبة في نفسه وادب
 الانفراد بدلا عن الجماعة * (باب صلاة الجمعة) أي وهي من خصائص هذه الامة (قوله من حيث تميزها) أي لان من حيث
 أركانها وشروطها كما يأتي في قوله وهي كغيرها من الخمس في الخ (قوله والاضم أفصح) أي للميم وهو لغة الجواز وفتحها لغة بني تميم
 واسكانهم لغة عقيل وقرأ بها الاعمش والجمع جمع وجعات مثل غرف وغرفات في وجوهها وجمع الناس بالتشديد ثم له والجمعة كما
 يقال عبدا واذنهم واما العيد واما الجمعة يسكون الميم فاسم لايام الاسبوع واولها السبت انتهى مصباح وعليه فالسكون مشترك
 بين يوم الجمعة وأيام الاسبوع (قوله جمع خلق) أي ككل خلق الخ (قوله وأولاه اجتمع بمقواء) أي بعد أربعين يوما (قوله وكان يسمى
 في الجاهلية الخ) قال في شرح البهجة ٢٨ الكبير بعد ما ذكر وكانوا يسمون الاحد أول والاثنين أهون والثلاثاء جبارا

والاربعاء دبار والخميس مؤنس
 والسبت شيارا قال الشاعر
 أو مل ان اعيش وان يموت
 بأول أو بآهون أو جبار
 أو التالى دبار فان افتته
 مؤنس أو عروبة أو شيار
 وقال في القاموس الالهون لرجل
 واسم يوم الاثنين وفيه أيضا أهود
 كما في يوم الاثنين وفيه أهود
 كذلك وجبار كغراب يوم الثلاثاء
 ويكسر وفيه أيضا دبار كغراب
 وكتاب يوم الاربعاء وفي كتاب العين
 ليلته وفيه أيضا شيار ككتاب يوم
 السبت جمعه أشير وشير وشير
 بالكسر وفيه عروبة وباللام يوم
 الجمعة انتهى (قوله أوراد اباورداد)
 أي اشتغلوا بها وورداد ورد
 (قوله من مات فيه) أو في ليلته
 (قوله ورقى فتنة القبر) أي
 المترتبة على السؤال وأما هو فلا

وخوف ووجل وهو الاصح المشهور لانه لم ينقل ولنسب المواقبت فلا يخالف الا بصريح
 وان اختار المصنف في الروضة جواز في المرض وحكى في المجموع عن جماعة من اصحابنا
 جواز ما ذكرنا وقال انه قوي جدا في المرض والوجل قال في المجموع واغالم يطهقوا
 الوصل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لان تاركهما ياتي بيدهما والجماع يترك الوقت
 بلا بدل ولان العذر فيه ما ليس بخصوصا معين بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والوجل
 منه وعذر الجمع مضبوط بما جاء به السنة ولم تجب بالوجل

• (باب صلاة الجمعة) •

من حيث تميزها عن غيرها بأشراط أمور أصحها وأخر لزومها وكيفية لادائها وتوابع
 لذلك كما سيأتي وهي باسكان الميم وتثنيةها والضم أفصح سميت بذلك لاجتماع الناس لها
 اولان الله عز وجل جمع خلقنا أي بنا آدم فيها أولا ولانه اجتمع بمقواء فيها في الارض وكان يسمى
 في الجاهلية يوم العروبة أي البين الماعظم قال الشاعر

نفسى القداء لا قوام هم خلطوا * يوم العروبة أوراد اباورداد

وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل ايام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعتقد
 الله فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له اجر شهيد ووقى فتنة القبر
 وهي شروطها فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة
 فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل الخطبة فأمر بالسعي وظاهره الوجوب
 واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه ولا نهى عن البيع وهو مباح ولا نهى
 عن فعل مباح الا ان فعل واجب وقوله صلى الله عليه وسلم رواح الجمعة واجب على
 كل محتلم وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه وفرضت بمكة

بقدمه لكل أحد ما عدا الانبياء فلا يستلون قطعا وكذا الصبيان على الاصح بدليل أنهم قالوا الصبي لا يسن تأمینه ولو عمرا ولم
 وما وقع في كلام بعضهم من أن الميت يوم الجمعة لا يستل فالمراد منه لا يفتن بان يلهم الصواب (قوله وهو) أي ذكر الله (قوله من ترك
 ثلاث جمع تهاونا) أي بان لا يكون اعذرو ولا يمنع من ذلك اعترافه بوجوبها وان تركها معصية وظاهر اطلاقه انه لا فرق في ذلك بين
 المتوالمية وغيرها واولاه غير مراد وانما المراد المتوالمية (قوله طمع الله على قلبه) أي أتى على قلبه شيئا كالحائض يمنع من قبول
 المراءى والحق (قوله وفرضت بمكة) ونقل عن الحافظ ابن حجر انها فرضت بالمدينة (اقول) ويمكن حملها على انها فرضت عليه صلى
 الله عليه وسلم وعلى اصحابه بالمدينة بمعنى انه استقر وجوبها عليهم لزوال العذر الذي كان فاعلمهم والخاصل انه طالب فعلها بمكة
 لكن لما لم يفتى لهم فعلموا انه لم يوجب شرط الوجوب ووجوب بالمدينة فكأنهم لم يخطبوا بها الا فيها وبعبارة الدميري =

واقول جماعة صليت بالمدينة جماعة اقامها السعد بن زرارة في بني يياضة بنقيع الخضعات وكان النبي صلى الله عليه وسلم الفذ من سب
ابن عمر أميراً على المدينة وأمره ان يقيم الجمعة فنزل على سعد وكان صلى الله عليه وسلم جعله من النقباء الاثني عشر فأخبره بأمر
الجمعة وأمره ان يتولى الصلاة بنفسه وفي البخاري عن ابن عباس ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لم
جمعة بجوف قرية من قرى البحرين انتهى وفي القسطاني على البخاري في باب الجمعة في التري والمدن ما نصه جمعت بضم الجيم
وتشديد الميم المكسورة في الاسلام بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم اي في المدينة في مسجد عبد القيس
بجوف في بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تم مزم مثله خفيفة مفتوحة مقصورة انتهى (قوله واقل من اقامها بالمدينة) اي بجهة
المدينة انتهى سم على حجر أي أوطق المدينة على ما يشمل ما قرب منها (قوله بقرية على ميل) واسمها انقيع الخضعات كما يأتي في كلام
الشارح (قوله تتدارك) اي الجمعة (قوله ركعتان تمام) اي صلاة كاملة (قوله ومعلوم) اي من الدين بالضرورة (قوله وألحق به
متعد) يفيد تعينها عليه وان القضاء فرع ذلك وفي شرح المنهج ما يخالفه حيث قال ٢٩ ولا على صبي ومجنون ومغنى عليه

وسكران كسائر الصلوات وان
لزم الثلاثة الاخيرة عند التعدي
قضائهما ظهراً كغيرها انتهى
الان يقال اراد الشارح الالتحاق
في انعقاد السبب لافي التكليف
(قوله بكوع وعطش) اي شديدين
بحيث يحصل بهما مشقة لا تتحمل
عادة وان لم تبع التيمم (قوله وشمل
ذلك اجير العين) ومعلوم ان
الاجارة متى اطلقت انصرفت
للصحة واما ما جرت به العادة
من احضار الخبز لمن يجزئه ويعطى
ما جرت به العادة من الاجرة
فليس اشتغاله بالخبز عذراً بل
يجب حضور الجمعة وان ادى الى
تلفه مالم يكرهه صاحب الخبر على

ولم تقم بها لفقد العدد ولان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم يأمم مستخفياً
واقول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة
والجديدان الجمعة ليست ظهراً مقصورة وان كان وقتها وقته تتدارك به بل صلاة مستقلة
لانه لا يغني عنها واقول عررضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى
الله عليه وسلم وقد خاب من اقترى رواه احمد وغيره وقال في المجموع انه حسن والقديم انها
ظهرت مقصورة ومعلوم انها ركعتان وهي كغيرها من الخسر في الاركان والشروط والآداب
(انما تعين) اي تجب علينا (على كل) مسلم كاعلم من كلامه في كتاب الصلاة (مكاف) اي
بالغ عاقل والحق به متعدي بجزيل عقلة فيلزمه قضاءؤها ظهراً (حز كرمقيم) بعملها او بعمل
يسمع فيه نداؤها (بلا مرض ونحوه) بكوع وعطش وعري وخوف وشمل ذلك اجير
العين حيث امن فساد العمل في غيبته كما هو الظاهر لخبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فعليه الجمعة الا امرأة او مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني وغيره كذا نقله
الشارح هنا وهو صحيح فقد قال ابن مالك وقال ابو الحسن بن عصفور فان كان الكلام
الذي قبل الاموجبا جاز في الاسم الواقع بعد الاوجهان افعهما النصب على الاستثناء
والآخران تجزئ مع الاتباع للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الا يزيد انصبه به ورفع
وعليه بحمل قراءة من قرأ فشر بوا منه الاقليل منهم بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا

عدم الحضور فلا يعصى وينبغي انه لو تعدي ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذراً وان اثم باصل
اشتغاله به على وجه يؤدي الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله في ذلك بقية العمل كالتجار والبنائ ونحوهما وظاهر اطلاقه كابن حجر
انه حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وان زاد زمنه على زمن صلاته جعل عمله ولو طال وعادة الايعاب والمعقدان الاجارة
ليست عذراً في الجمعة فقد ذكر الشيخان في بابها انه يستثنى من زمنها زمن الصلاة والطهارة والصلاة الراتبة والمكتوبة ولو جمعة
ويجوز الاذرى انه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجماعة في غير الجمعة قال ولا شك فيه عند هذه او كون امامه
يطيل الصلاة انتهى بمرور وقته عليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشترط لاغتثارها ان لا يطول زمنها
رعاية لحق المستأجر وكفى بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان سقوطها يفوت الصلاة
بالبدل (قوله رواه الدارقطني) لعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الاربعة لكونهم كانوا موجودين اذ ذلك الوقت فاسم عليهم
غيرهم ممن باقى (قوله وهو صحيح) اي الدفع (قوله وعليه بحمل قراءة من قرأ) اي شاذاً

(قوله أو أنه خبر مبتدأ محذوف) هذا لما يظهر على رواية أربعة أمثلة الخ وإما بدونها فلا يظهر إلا بتقدير المستثنى محذوفاً كان يقال لا يتركها أحد إلا أربعة (قوله فلا جمعة) أي واجبة (قوله ويجوز في ثياب بذاتها) أي ويستحب المجوز الخ حيث أذن زوجها أو كانت خلية ومفهوماً أنه يكره الحضور للشابة ولو في ثياب بذاتها (قوله ويستحب أيضاً المريض أطاقه) أي الحضور (قوله لأن هذا) أي المريض ونحوه (قوله والمكاتب) اللام من الحكاية لأن الحكى إذا أتى في كلامه ومكاتب (قوله وما قيس به من بقية الأعداء الخ) قال حج وهل من العذر هنا ٢٠ حلف غيره عليه أن لا يصلي الخ شيمة عليه محذور الخروج إليه لكن المحلوف عليه

لم يحنه وذلك لأن في حنثه حينئذ مشقة عليه أي المحلوف عليه بالخاقه الضرر لمن لم يمهده بحلفه فأبراره كآئيس مريض بل أولى وأيضاً فالضابط السابق يشمل هذا إذ مشقة تحنثه أشد من مشقة نحو المشى في الوحل كما هو ظاهر أوليس ذلك عذراً لأن مبادرته بالحلف هنا قد ينسب فيها إلى تهور أي وقوع في الأمر بقوله مبالة قال في القاموس تهور الرجل وقع في الأمر بقوله مبالة فلا يراعى كل محتمل ولعل القول أقرب أن عذر في ظنه الباعثه على الحلف انهمادة قرينة به انتهى وعليه فلو صلاها حثت الحلف به يمكن سياق عن الزيادة خلافه (قوله في ترك الجماعة) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فانتبه لذلك فإنه يقع في قرى مصرنا كثيراً (قوله لا كالريح) قال بعضهم

أحرموا كلهم إلا أبو قتادة والله أعلم وقال ابن جني في شرح اللمع ويجوز أن تجعل الإصافة ويكون الاسم الذي بعد الأعراب ما قبلها تقول قام القوم الأزيد ورأيت القوم الأزيد ومرت بالقوم الأزيد فيعرب ما بعد الأعراب ما قبلها لأن الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الأعراب على الالكن الأحرف لا يمكن أعرابه فنقل أعرابه إلى ما بعده الأتري أن غير لما كانت اسماً ظاهراً للأعراب فيها إذا كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد ومرت بالقوم غير زيد انتهى على أنه نقل عن الصدر الأول أنهم كانوا يكتبون المنسوب بهيئة المرفوع لأن ما بعد الأعراب منصوب بها أو أنه خبر مبتدأ محذوف فلا جمعة على صبي ومجنون كما علم مما مر في الصلاة والمغص عليه كالمجنون ولا على من فيه رق وان قل كما يأتي وامرأة ومسافر سقراً مباحاً ولو قصيراً لا شغاله ولا على مريض والخنفى كالأرأة لا سقراً لأنوثته ويجب أمر الصبي بها كغيرها من بقية الصلوات كما مر ويستحب للمالك القن أن يأذن له في حضورها ولجوز في ثياب بذلتها مع أمن الفتنة أيضاً حضورها كما علم مما مر أقول الجماعة ويستحب أيضاً المريض أطاقه وضابطه أن يلحقه بحضورها مشقة كشقة مشيه في المطر ونحوه وإن نازع الأذرى فيه وقول المصنف ونحوه أراد به الأعداء المارضة في ترك الجماعة ولا بضره ذكرها عنها لأن هذا أتصرح ببعض ما خرج بالضابط كقوله والمكاتب إلى آخره وحاصله أنه ذكر الضابط مستوفى إذا كراهية المرض لأنه منصوص عليه في الخبر وما قيس به من بقية الأعداء منسباً إلى القياس بقوله ونحوه ثم بين بعض ما خرج به اهتماماً به ومنه ما خرج بذلك نحو المجهم مما شمل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور بمرخض في ترك الجماعة) مما يأتي مجيئه هنا لا كالريح بالليل وما استشكله جمع بأن من ذلك الجوع ويعد جواز ترك الجماعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجمعة كالجماعة ردياً تقدم أنفاً وهو منع قياس الجمعة على الجماعة بل صح بالنص أن المرض من أعذارها فالخوابه ما في معناه مما هو كشقه أو أشد وهو سائر أعذار الجماعة فما قالوه ظاهراً وبأن كلام ابن عباس مقرر لما سلكوه لأنه الدليل لما ذكره ومن أعذارها هنا

يمكن تصور مجيئه هنا أيضاً وذلك في بعد الدار أن لم يمكنه الجمعة إلا بالسعي من الفجر فإنه يسقط الوجوب عنه مالم لا وقت الصبح ملحق بالليل وهو تصور حسن (قوله بأن من ذلك) أي أعذار الجماعة (قوله ردياً تقدم أنفاً) أي من الاستدلال بقوله خبر من كان يؤمن الخ وهو مانع من كون الدليل قياس الجمعة على الجماعة (قوله من أعذارها) أي الجمعة (قوله فما قالوه ظاهراً) أي من أنه لا جمعة على معذور بمرخض الخ

(قوله ولم يجده ماء الا بحضرة الخ) اي امان وجده بحضرة من يحرم عليه وقد روي غيره كان امكنه الاستجماء بيته مثلاً أو تحصيله
 بنحو ابريق يغترف به ولو بالشرء فلا يكون ذلك عذراً في حقه (قوله ولا يفيض بصره) أي بان ظن منه ذلك ولو ظناً غير قوي (قوا
 نعم هو جائز) استدراك على قوله ما لو تعين الماء لظهر الخ (قوله وعلم مما تقر) أي من أنها انما سقطت بالمرض ونحوه لا مشقة (قوا
 ان اشتغاله بتجهيز الخ) أي وان لم يكن المجهز من له خصوصية بالموت كانه وأخيه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتجج اليه معذرة
 امان يحضر عند المجهزين من غير معاونة بل للمجاملة فليس ذلك عذراً في حقهم ومثلهم بالطريق الاولى ما جرت به العادة من
 الجماعة الذين يذكرون الله امام الجنائز (قوله عذر أيضاً) ومن العذر أيضاً ما لو اشتغل برز زوجته النائرة كذا نقله شيخنا
 العلامة الشوري عن جواهر القمولى انتهى وهل مثل زوجته ما لو اشتغل برز زوجته غيره أو لافيه نظراً والاقرب عدم الحاق
 لانه لا يترك الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به وان توقف ردها على حضوره ٣١ وظاهره ولو كان له به خصوصية كزوجة
 ولده ولو قيل بالحاق هذه زوجته

فيكون عذراً لم يكن بعيداً
 فليراجع وقوله برز زوجته أي
 حيث توقف ردها على فوات
 الجمعة بان كان متنبأ بالسفر أو
 كانت هي كذلك والا فلا يكون
 عذراً (قوله كما قاله الغزالي)
 يمكن حل كلامه على ما اذا
 لم ير مصلحة في الحبس (قوله وله
 ذلك) أي للعالم المنع (قوله انه)
 أي الحبس عذر الخ وقوله ان
 لم يقصر فيه أي في سببه وقوله
 فيكون هنا كذلك مع عدم
 (فرع) لو اجتمع في مكان
 أربعون مريضاً وأمكنهم إقامة
 الجمعة فيه فهل يجب عليهم
 لاتقاءه سقوط الجمعة عنهم
 من المشقة في الحضور أو لا اخذاً
 باطلاق الحديث لا يعد الاول

ما لو تعين الماء لظهر محل نجوه ولم يجده ماء الا بحضرة من يحرم عليه نظراً لمرورته ولا يفيض
 بصره عنها فلا يجب عليه كشفها الا في تكليفه الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على
 مشقة كثير من عذارها نعم هو جائز لو أراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر أو غيرها
 من القرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غرض البصر اذا الجمعة لها بدل
 بخلاف الوقت أفنى بذلك الواو الدرجة الله تعالى وعلم مما تقر وان اشتغاله بتجهيز ميت عذر
 أيضاً وكذا اسمال لا يضبط معه نفسه ويخشى منه تلويث المسجد كما في التهمة والحس كما قاله
 الغزالي عذر ان منعه الحالك وله ذلك لمصلحة رآها والا فلا وان أفنى البغوى بوجوب
 اطلاقه افعلا واذكر الراجح في الجماعة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك ولو اجتمع
 في الحبس أربعون فاكثركم غالب الاوقات في حبوس القاهرة ومصر فالقياس كما قاله
 الاسنوي وان نوزع فيه لزوم الجمعة لهم لان اقامتها في المسجد ليست بشروط والتعدد
 يجوز عند عدم الاجتماع فعند تعدده بالكلية أولى وحينئذ فيجب وجوب النصب
 على الامام ويبقى النظر في انه اذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلاد التي
 لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانهم اجمعة صحيحة لهم ومشروعة أم لا لانما
 جوزناها للضرورة ولا ضرورة فيه الاوجه الاول (و) لا على (مكاتب) لانه عذر ما بقي
 عليه درهم فهو معذور وانما خصه بالذكر اشارة الى خلاف من أوجبها عليه دون القن
 قاله الاذري (وكذا من بعضه رقيق) لاجتماعه عليه (على الصحيح) ولو في نوبته لعدم
 استقلاله وقابل الصحيح انه ان كان بينه وبين سيده ما ياتى وقعت الجمعة في نوبته فعليه
 الجمعة والا فلا وما يتوهم من كون المقابل للزوم مطلقاً غير مراد (ومن همت ظهره)

وفاقاً لما انتهى سم على منهج واعقدج في شرحه الثاني ثم قال ولو قيل لولم يكن بالبلاد غيرهم وأمكنهم اقامتها بمحلهم لم يبعد
 لم يبعد لانه لا تعدد هنا والحبس انما يمنع وجوب حضور محلها (قوله وحينئذ فيجب وجوب النصب على الامام) أي نصب الخطيب
 للخطبة (قوله من يصلح) أي للخطبة فلا يقال اذا لم يكن فيهم من يصلح للامامة فنافذة نصب الامام واحداً لهم لانه بتقدير ذلك
 النصب لا تصح جمعهم خلفه على انه سمي في صحة صلاة الامين خلف القارئ حيث لم يقصر وبالتعلم لان العلة في عدم الصحة
 التقصير لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض كما يأتي للشارح (قوله الاوجه الاول) وينبغي ان محله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجمعة على
 غير أهل الحبس والاحرم عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه (قوله اشارة الى خلاف من أوجبها عليه)
 أي من أئمتنا كما بشر به قول حج وقبل يجب عليه

(قوله بخلاف المجنون ونحوه) محترز قوله ومن صحت ظهره (قوله ممنوعة) أي لما قدمه من أن الصحة مساوية للأجزاء منى والأجزاء هو الكفاية في سقوط الطلب وقيل في العبادة إسقاط القضاء كافي جمع الجوامع (قوله أي بالصحة) خبر قوله وقول الشارح (قوله وله أن يصرف من الجامع) يشمل من أكل ذاريح كرية وهو ظاهر وفي صحيح خلافه قال وتضرر الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوق ربحه وعبارة سم على منهج هنا يشمل من أكل ذاريح كرية فإينظر ما تقدم في الجماعة بالهاء من انتهى وعبارته ثم قوله وأكل ذريح كرية لا فرق على الأوجه بين من أكل ذلك لغيره أو غيره ولا بين أن يصلي مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم إن أكل ذلك بقصد إسقاط ٣٢ الجمعة أو الجماعة آثم في الجمعة ولم تسقط عنه كجماعة وقضية عدم السقوط

عنه أنه يلزمه الحضور وإن تأذى الناس واعتدله من انتهى وما ذكره صحيح من قوله وتضرر الحاضرين الخ يرد عليه أنه لو نظر إلى ذلك لم يكن أكل ذريح الكرية عذرا مطلقا (قوله إن دخل الوقت) فلما انصرف حينئذ أثم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا لم انتهى انتهى سم على منهج (قوله) فإن أقيمت امتنع الخ) نعم إن كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف ثم رأيت ذلك يؤخذ من قول المصنف الآتي فلوصلي قبل فوترها الظهر ثم زال عذره الخ فقام له انتهى سم على منهج (قوله لو لم يكتفله الانصراف) أي بل ينبغي وجوبه إذا غلب على ظنه ثلوث المسجد (قوله جازله الانصراف) أي بأن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة الأولى وبأن ينوي

من لاجتماع عليه (صحت جمعة) بالاجتماع كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه وتعبيره بالصحة مساوية لصلته بالأجزاء كما هو مقرر في الأصول ودعوى من قال إن تعبيرا لأصل أصوب لاشعاره بسقوط القضاء بخلاف الصحة ممنوعة وقول الشارح لأنهم أصبح من تلزمه فإن لا تلزمه أولى أي بالصحة لأن من تلزمه هو الأصل ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فإذا أجزأت الأصل أجزأت التابع بطريق الأولى (وله) أي من لا تلزمه الجمعة (أن يصرف من الجامع) يعني من محل أقامتها وأثر الجامع بالذكر لأن الأغلب أقامتها فيه قبل إحصاء المانع من وجوبها عليهم وهو النقض لا يرتفع بحضورهم وتعبيره بالانصراف يستلزم جواز ترك الجمعة لأن كلامه في العذر فقط القول بخلافه (الأمريض ونحوه) أي من الحق به كالأعشى لا يجده قائدا (فيحرم انصرافه) قبل إحصاء المانع (إن دخل الوقت) قبل انصرافه لأن المانع في حقه مشقة الحضور وبه زال المانع وتعب العود لا بد منه (الإنريض يضره بالنظارة) فعلها ولم تقم الصلاة فيجوز له الانصراف فإن أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فإنما يحرم عليهما الخروج منها فقط لأن المانع من لزوم الصفات القائمة بهن وهن لا ترتفع ومحل امتناع الانصراف بعد أقامتها ما لم يكن عليه في أقامته مشقة لا تحتمل كسهم ال به ظن انقطاعه فضرر ثم أحسن به بل لو علم من نفسه سببه له وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف أيضا كما قاله الأذري ولوزاد تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كان قرأ بالجمعة والمنافقين بآزله الانصراف أيضا كما يجتهد الاسنوي سواها كان أحرم معه أم لا (وتلزم الشيخ الهرم والزمن أن وجد امرئ) مملوك أو مؤجرا أو معارا أو آدميا كافي المجموع وظاهر أن محل ذلك فيمن لم يزر به ركوبه (ولم يشق الركوب عليهما) كشقة المشي في الوحل كما مر في صلاة الجماعة لا تنفاه الضرر فإن شق عليهما مشقة شديدة لا تحتمل غالبا فلا وإن لم ينج التيمم فيما يظهر (والأعشى يجده قائدا) ولو باجرة مثله ووجد ما فاضله عما يعتبر

المغاورة ويكمل منفردا إن كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل والجازله قطعها (قوله الهرم) قال في مع هو أقصى الكبر والزمانة الإبتلاء والعاهة انتهى وفي المصباح هرم هرمان باب تعب فهو هرم كبير وضعف وعبر في المنهج بالهم وهمام متقاربان أو متحدان ففي المصباح الهم بالكسر الشيخ القاني والاقضية (قوله إن وجد امرئ) بفتح الكاف (قوله أو مؤجرا أو معارا) أي إعاره لأمته فيها بان تفهت المنفعة جدا فيما يظهر انتهى صحيح وقال الاسنوي قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول هبة الركوب انتهى (أقول) وهو كذلك (قوله إن محل ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله ولو آدميا (قوله) (والأعشى يجده قائدا) أي في محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة (قوله عما يعتبر

في الفطرة) قضيه انه لو كان عليه ديون يجب عليه الحضور ودفع ما زاد على ما يحتاجه في الفطرة لاجرة هذا وقياس ما في التيمم من انه يدفع عن الماء للدين ويتيمم خلافة فيعتبر هذا ان تكون الاجرة فاضله عن دينه وان فاسه على الفطرة لان قياسه عليها بحسب ما وقع في عباراتهم - فهو مجرد تصوير (قوله وجب عليه الحضور فيما يظهر) ولو حلف لا يصلي خاف زيدا فصلي زيدا امام الجمعة سقطت عنه قاله مر وفيه احتمالان في الناشئ في باب صلاة الجمعة وصورة الحلف بالطلاق أو تعليق العتق فراجع ذلك ثم قال مر لكن السقوط يشكل بما لو حلف لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج انزعها في الغسل فانه يجب النزاع ولا حث لانه مكره شرعا قال الا ان يفرق بان للجمعة بدلا وهو الظاهر (أقول) والله - ليدل وهو التيمم الا أن يقال للجمعة بدل يجوز في الجمعة مع القدرة عليه بخلاف الغسل فلم يجز وأتحيل ان الرمي رجع الى اعتقاد وجوب الصلاة خلفه ولا حث لانه مكره شرعا كمثل الحلف على نزع الثوب المذكور فليراجع ويجزى ثم رأيت قرير بعد ذلك سقوطها وهو المعتقد انتهى سم على منهج وقال حج ان السقوط هو الاقرب ثم رأيت به امس نسخة من حاشية شيخنا الزياي نقل عنه اعتقاد وجوب الصلاة خلفه ولا حث لانه مكره شرعا وقوله مع القدرة عليها فيه تأمل فانه ان اراد انه يجوز مع القدرة لغبر المذخورين فممنوع لما يأتي من عدم صحة صلاة غير المذخور قبل فوت الجمعة وان اراد المذخور فليس الكلام فيه وقول سم فصلي زيدا امام الجمعة صورة المسئلة انه لم يكن عالما حين الحلف انه امام والا وجبت عليه ولا حث كما لو حلف ان لا يصلي الظهر مثلا (قوله ومن جاوز سمعه العادة ٣٣ فلا عبرة به) أي فيجب على الاصم دون من جاوز سمعه العادة لما فيه من المشقة فان قلت قياس ما في الصوم من ان - حديد البصر اذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت الفرق بينهما - ما ان المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا تحصل به مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لرما حصل به مشقة تامة

في الفطرة فيما يظهر او متبرعا وعملوا كاله فان لم يجد لم يكلف الحضور وان احسن المشي بالعصا خلافا للقاضي - حين لما فيه من التعرض للضرر نعم لو كان محل الجمعة قريبا بحيث لا يثاله من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيما يظهر لا تتفاء العلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل كلام القاضي عليه (واهل القرية) مثلا ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة) اي تنعقد بهم وهم اربعون بالصفات الالتمية (او) ليس فيهم جمع كذلك لكن (بل فيهم صوت) من مؤذن مع اعتدال سمع من بلغه وان كان واحد يخرج الاصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به ويعتبر في البلوغ العرف اي بحيث يعلم ان ما سمعه نداء الجمعة وان لم يبين كلمات الاذان فيما يظهر خلافا لما اشتراط ذلك (عال) يؤذن كعادته في علو الصوت (في هـ د) اي سكون للاصوات والرياح (من طرف يابهم) بلدا الجمعة لهم (نظير الجمعة على من سمع النداء اولان القرية كالبدا في المسئلة الاولى والمعتبر ان يكون

في لا تحتحل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كصيف يوم مثلا (قوله أن ما سمعه نداء الجمعة) هو مجرد تصوير ليكون الكلام في الجمعة والا فالمدار على سماع الصوت وعدمه فبأنفه ظاهر كلامه ليس مرادا (قوله من طرف يابهم) لعل ضابطه ما تصح فيه الجمعة انتهى سم على منهج (قوله نظير الجمعة على من سمع النداء) عبارة سم على منهج وقال ابن الرفعة سكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع اقامته برومال مر الى هذا الظاهر وقال من سمع من - موضع اقامته وجب عليه ومن لا فلا وحاصل الذي تلخص من كلامهم واعتقدهم ان ضابط ما تقام فيه الجمعة ما يمنع القصر قبل مجاوزته فشم المسجد الخارج عن البلد بان حرب ما بين البلد وبينه لكنهم لم يجزوا بل يترددون اليه لنحو الصلاة وكذا المسجد الذي احده ثوبه بجانب البلد منقص لا عنها قليلا مع ترددهم اليه لانه معدود منها ويؤخذ من ذلك انه لو فرض ان لباد سور او اتصت به العمارة واتسعت به الخطه جدا وليس به المحل تقام فيه الجمعة الا داخل السور فن كان منهم - سمع الصوت العالي في الهد من الطرف الذي يليه من وراء السور يفرض زوال الابنية ان فرض انها تمنع السماع وجبت عليه الجمعة والا فلا ما لو اقيمت الجمعة في العمران وفي داخل السور وسمع أهل الابنية نداء من بطرف العمران وجب عليهم الحضور وان لم يسمعون نداء من هو داخل السور لان وجود الداء وصير كلام من العمران وداخل السور كالمستقلة

(قوله لا ضبط لحده) أى العالى (قوله كطبرستان) عبارة المصباح هى بفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالعجم (قوله فالأوجه مراعاة الأقرب) أى فى الأولوية (قوله لزمت الثانية) أى أهل الثانية الخ (قوله وأما الخبر المأثور) أى وهو قوله الجمعة على من سمع النداء (قوله أو أن يطاع فوق الأرض) فى المختار طلعت الشمس والنكوا كب من باب دخل ثم قال وطلع الجبل بالسكسر طلعوا انتهى وما هذا من الثانى وضارعه على يفعل بالفتح (قوله المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى) عبارة مهم على منج قوله ولو كان مستواسا معوه المراد لو فرضت مسافة الانخفاض ممتدة على وجه الأرض وهى على آخرها سمعت هكذا يجب أن يفهم فليتأمل وقبس عليه نظيره فى الأولى برأى قد مر كايه نحو هذا وهى مخالفة لما فى الشارح والأقرب ما فى سم ووجهه ان المدار على المشتقة وعدمها ٣٤ ثم رأيت فى حاشية حج استوجهه أيضا وعبارته بعد نقل الاحتمال الأول بصيغة

الجزم به عن برئانه وهو حق وجيه وان تبادل من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على أول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية لان فى هذا انظر الى بقى اذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وان طال مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجماعة مع قطعها مثلا وعدم الوجوب فى الأولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت يشترط فى الوجوب فى الثانية امكان الادراك والا فلا وجوب فيها قلت فاما ان يشترط فى عدم الوجوب فى الأولى عدم امكان الادراك والاثبت الوجوب فلا وجه للفرقة بين الصورتين على هذا التقدير لاستوائهما عليه فى المعنى واما أن لا يشترط فيه ذلك بل

المؤذن على الأرض لآعلى عال لانه لا ضبط لحده الا ان تكون البلدة فى الأرض بين اشجار كطبرستان فانهم ابين اشجار تنبع بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على ما يساوى الاشجار واستندواؤهم ذلك لبيان أن الاعتبار السماع لو لم يكن مانع فعند وجوده يقتدرز والى العلو على ما يساويه واعتبر الشرف الذى يليهم لان البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ اطرافها النداء بوسطها فاحتيط للعبادة واعتبر هذا قوالا لصوات والرياح لئلا يمنعها بلوغ النداء وتعين غلبة الرياح ولو سمع المعتدل من بلدين فحضور الاكثر منهما جماعة أولى فان استويا فالأوجه مراعاة الأقرب كمنظر فى الجماعة ويحتمل مراعاة الابعاد لكثرة الاجر (والا) أى وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المعتبر (فلا) تلزمهم الجماعة ولو كانت القرية مرتفعة فسمعت ولو ساوت لم تسمع أو كانت منخفضة فلم تسمع ولو ساوت سمعت لزمت الثانية دون الأولى اعتبارا بتقدير الاستواء وأما الخبر المأثور فعمول على الغالب ذلواخذ بنظر اهره لزمت البعيد المرتفع دون القريب المنخفض وهو بعيد وان سمعته فى الشرح الصغير وهل المراد بقولهم لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته لزمت الجماعة أن تيسر هذه المسافة او ان يطلع فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى كما أفاده الورد رحمه الله تعالى فى فتاويه ولو كان بقربة أربعون كاملون حرم عليهم كما أفهمه كلام الراعى وصرح به جمع متقدمون أن يصلوها فى المصر سمعوا النداء أم لا لتعظيمهم الجمعة فى محلهم خلافا لمن صرح بالجواز وينبنى عليه سقوط الجماعة عنهم لو فعلوا وان قلنا بعدم الجواز اذا لاساءة لا تمانى الصلة ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء الصلاة العيد فلهم الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وان قربوا منها وسمعوا النداء وامكنهم ادراكها لو عادوا اليها لخبر من أحب أن يشهد الجمعة فليقبل ومن أحب أن ينصرف فلينعزل رواه أبو داود

نقول عدم الوجوب ثابت مطلقا بخلاف الوجوب فى الثانية فهذا لا وجه له كما لا يخفى فليتأمل ثم رأيت ان شيخنا ولائهم الشهاب الرملى اقتصر فى فتاويه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم انه المتبادر من كلام الشارح (قوله ولو كان بقربة أربعون كاملون حرم عليهم) أى ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء فى المصر عذرا فى تركهم الجماعة فى بلدتهم الا اذا ترقب عليه فساد شئ من أموالهم أو احتاجوا الى ما يصرفونه فى نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض (قوله وتسقط عنهم الجماعة بفعلها) أى فى المصر (قوله فحضر أهل القرية الخ) أى بقصد هابان توجهوا اليها بنيتها ولم يدركوها وأما لو حضر والبيع اسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور وسواء رجعوا الى محلهم ام لا (قوله فلهم الرجوع قبل صلاتها) أى الجماعة

(قوله فان دخل عقب سلامهم) مفهومه انهم لو صلوا العيد ثم تشاغلو بابا - باب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم
 الانصراف واعلم انه غير مراد بل هو مجرد تصور فيحرم عليهم الانصراف حينئذ (قوله بان غلب على ظنه) لو تبين خلاف ظنه بعد
 السفر فلا اثم والسفر غير مصيبة كما هو ظاهر نعم ان امكن عوده وادرا كما فينتجه وجوبه انتهى - سم على حج (قوله ويجوز
 القضاء بالعلم) أي بالظن ان تلك الواقعة كذلك وان لم يكن لابد من كونه ظنا غالبا كأن حصل عنه بقرينة قوية منزلة العلم
 فاحفظه فانه دقيق (قوله ولخير لا ضرر) أي يحمله ولا ضرر رأي غيره (قوله بخلاف ٣٥ المسافر الخ) حاصله ترجيح جواز سفره

لحاجة وان تعطلت الجمعة. لكن
 هل يختص ذلك بالواحد ونحوه
 أو لا فرق - - - - - في لو سافر الجميع
 لحاجة وجاز كأن امكنهم
 في طريقهم كان جائزا وان تعطلت
 الجمعة في بلدهم ويخص بذلك
 ما تقدم من عدم تجوز تعطيلها
 في محلهم فيه نظر والوجه أنه
 لا فرق انتهى - سم على حج وقد
 يقال لا وجه للتردد في ذلك لانه
 حيث كان السفر اعد مرخصا
 في تركها فلا فرق في ذلك بين
 الواحد وغيره (قوله ولو سافر يوم
 الجمعة) أي على وجه يحرم (قوله
 فان ظاهر سقوط الاثم عنه) أقول
 فيه نظرت عليه بالأقدام في ظنه
 ويؤيد عدم السقوط ما لو وطئ
 زوجته يظن انها اجنبية فان
 الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين
 والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر
 فامتلأ اللهم الا ان يريد بسقوط
 الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من
 أصله وقد يقال ينبغي سقوط اثم
 تضييع الجمعة لاثم قصد تضييعها

ولانهم لو كفوا بعد الرجوع أو بالعود الى الجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشاق
 فستثنى هذه من اطلاق المصنف ومقتضى التعليل أنهم لو لم يحضروا كأن صلوا العيد
 بمكانهم لم يثم الجمعة وهو كذلك ومحل ما مر ما لم يدخل وقتها قبل انصرافهم فان دخل
 عقب سلامهم من العيد لم يكن لهم تركها كما استظهره الشيخ (ويحرم على من لم يمه)
 الجمعة بان كان من أهلها وان لم تنعقد به كقيم لا يجوز له القصر (السفر بعد الزوال)
 لان وجوبه اقد تعاق به بمجرد دخول الوقت فلا يجوز له تقويتها به (الأن تمكنه الجمعة في)
 مقصده أو (طريقه) بان غلب على ظنه ادرا كمال الحصول المقصود وهو مراد المجموع
 بقوله يشترط علمه بادرا كما اذا كثيرا ما يطبقون العلم ويريدون به الظن كقولهم يجوز
 الاكل من مال الغير مع العلم برضاه كذلك ويجوز القضاء بالعلم وشمل اطلاقه ما لو نقص
 بسفره عدد أهل البلد بحيث أدى الى تعطيل جمعهم وهو ظاهر اذا يكاف بتصحیح عبادة
 غيره وهو شبيه بما لو مات أو جن واحد منهم - ونحوه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافا
 لصاحب التمييز ولهذا قال الاذرى لم أره لغيره وكأنه اخذ مما مر أنفاس من حرمة تعطيل
 بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر ولو سافر يوم
 الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فان ظاهر سقوط الاثم عنه كما اذا جامع بعد الفجر
 في شهر رمضان أو وجهنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون ومحل المنع أيضا
 ما لم يجب السفر فوراً فان وجب كذلك كان نقاداً ناحية وطئ الكفار أو أسرى احتفظوا بهم
 وظن أو جواز ادرا كهم وحج نضيق وخاف فوته فالوجه كما قال الاذرى اخذ من كلام
 البندنجي وغيره وجوب السفر فضلا عن جوازه (أو يضر بخلفه) لها (عن الرفقة)
 فلا يحرم دفع الضرر عنه وما اقتضاه كلامه كغيره من ان مجرد انقطاعه عن الرفقة
 بلا ضرر ليس عذرا هو المعتقد وان قال في المهمات ان الصواب خلافه لما فيه من
 الوحشة وكافي نظيره من التيمم وجزم به في الكفاية اذا الفرق بينه وبين نظيره في التيمم ان
 الطهر يتكرر في كل يوم وابله بخلاف الجمعة وفرق بينهما أيضا بأنه يغتفر في الوسائل
 ما لا يغتفر في المقاصد (وقبل الزوال) وأوله الفجر (كعبه) في الحرمة (في الجديد)

انتهى - سم على حج (قوله فان وجب كذلك) أي فورا (قوله أو يضر بخلفه عن الرفقة) ليس من المتضرر ما جرت به العادة
 من ان الانسان قد يقصد السفر في وقت مخصوص لانه لا يفوت بفوات ذلك الوقت ومنه الجماعة الذين يريدون زيارة سيدي
 أحمد البديوي نفعنا الله به فيريدون السفر في يوم الجمعة في مركب السفر فيه يفوت جمعة ذلك اليوم امكن يوجد غيره في بقية ذلك
 اليوم أو فيم يلبه من الايام على وجه يحصل معه التمكن من السفر والزيارة من غير ضرر او فوات منة فلا يجوز السفر في الحالة
 المذكورة فانه قد حصل له عدم الحاجة اليه

(قوله والجمعة مضافة الى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوت الجمعة ومنعه من أن يقول وهو ظاهر ويدل له - وإن نصرف المذنبين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم وفرقوا بينه وبين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هنا عذر قائم به كإرض بل أولى لأن المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فإنه قد يجمع عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حرمله) اسم رجل (قوله دعاء عليه ملكا) قال حج بسند ٣٦ ضعيف جدا (قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) نصيبه ان ماضى قبل يوم التمكن من

فعل الجمعة لا قضاء لشيء منه لعذر ولكن في حاشية سم على منيج مانصه ومن ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعقده حينئذ واستمر مدة يصلي الظهر قبل فوت الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لان أول ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تفت والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظهر وهكذا كما قالوا فيهم **مسألة** مدة يصلي المغرب مثلا قبل وقتها يلزمه مغرب واحد هذا هو الظاهر وفاقا لشيوخنا طب فلو لم يعلم أنه كان يصلي قبل فوت الجمعة أو بعد فلا يبعد أن الحكم كذلك لان الأصل به - العتق هو وجوب الجمعة فليتم أهل وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوت الجمعة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقتها وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يحالفة ما افهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت الجمعة (قوله يلزمه حضور الجمعة في ذلك) أي ما ذكر

لو وجوب السعي على بعيد المنزل قبله والجمعة مضافة الى اليوم فان امكنه الجمعة في طريقه او قصر رتبته جاز والافلاواقديم ونص عليه في زوائد حرمله من الجديد انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيح النصاب قبل تمام الحول هذا (ان كان سافرا مباحا) كسفر تجارة وشمل المذكور به كما قاله الاسنوي كسفر من شرد (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كسفر حج وزياره قبره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعاً (قات الاصح) وفي الروضة الاظهر (أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد (والله اعلم) اذ لم يرد في التفرقة نص صريح وبكره له السفر ليلة الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف وارتضاة وذكر في الاحياء ان من سافر ليلة الجمعة دعاء عليه ملكا (ومن لا الجمعة عليه سم) وهم بالبلد (فن الجماعة في ظهرهم في الاصح) اعموم الادلة الطالبة للجماعة والثاني لان الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فيمن يولد الجمعة فان كانوا في غيره استحب في ظهرهم اجتماعا قاله في المجموع (ويختصونها) كذا في ان خفي عذرهم) كيلا يتهموا بالرغبة عن صلاة الامام أو الجمعة قال المنذولي وغيره ويكره لهم اظهارها قال الاذري وهو ظاهر اذا قاموا بالمساجد فان كان العذر ظاهرا لم يستحب الاغتناء لا تنفاه التهمة بل يسن الاظهار ولو زال العذر في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة أجزأتهم - وسألهم الجمعة نعم ان بان الخنثى رجلا لزمته - متبين كونه من أهل الكمال وليستظر في العتق العبد قبل فعله الظهر ففعله جاهلا به متقه ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلف للعري ثم بان ان عتقه ثوبانسيه أو للخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبته - ما وما شبه ذلك والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (وبسبب ما يمكن زوال عذره) قبل فوت الجمعة كعبد ير جو العتق ومريض يتوقع الخفة وان لم يظن ذلك (تأخير ظهره الى اليأس من) ادراك (الجمعة) لانه قد يزول عذره ويتمكن من فرض أهل الكمال ويحصل اليأس من ادراكها بان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني ويضارق ماسيما في غير المذنبين من انه لو احرم بالظهر قبل السلام لم يصح بان الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الايقين بخلافها هنا ومحل صبره الى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى أن يرقى منها أربع ركعات والافلا يؤخر الظهر كما ذكره لمصنف في نكت التنبية ولو كان

من العتق والعري وعدم الخ (قوله الايقين) أي وهو سلام الامام منها أو ما قبل السلام فلم يأس لاحتمال في ان يتذكر الامام تذكر من الاولى فتكمل الثانية ويد في عليه ركعة ياتي بها وحيث انتظره القوم حتى يفعله حصل المسبوق ادراك الركعة الاولى في جماعة أربعين وعبارة سم على حج قوله فيجب ابتداء سفره من الا أن ينبغي اذا وصل لمحل لورجع منه لم يدركها أن ينعقد سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم يفعل في محلها (قوله الى ان يبقى منها أربع) أي قدر أربع

(قوله نعم لو كان عدم عاداتهم) هو استدراك على ما فهم من قوله الابقين له أس من أن هؤلاء من حقهم ان لا ينعولوا الظاهر الا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها (قوله أي شروط غيرها) أشار به الى أنه ليس بغير الجمعة شرط واحد والى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور يجعل الاضافة للاستغناء أي مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المنهج سنة لانه اعتبر كون العدد أربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا (قوله بان تقع كلها فسه) أي ومعلوم انه يخرج منها بالتسليم الاولى وعلمه فلواني بما قد دخل وقت العصر هل يتمتع عليه الايمان بالتسليم الثانية أم لا فله نظر والا قرب الثاني لانها تابعة لما وقع في الوقت فليراجع (قوله لان الوقت شرط لاقتضاها) ٢٧ أي أما غيرها من الصلوات فليس الوقت شرطا لاقتضاها بل دليل القضاء

خارجة (قوله فلم يختلف وقتها) فيه رد على من قال بصحة الجمعة قبل الزوال كأنه امام احمد رضي الله عنه (قوله ولو امر الامام بالمبادرة) أي أو بتأخيرها انتهى حج وكتب عليه سم فيه تأمل واعمل وجهه انه اذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصر حوايه في الاستسقاء من وجوب امتثال الامام فيما امر به مالم يكن محرما على انه قد يكون التأخير هنا المصلحة رآها الامام وقوله بها أي أو بغيرها من بقيمة الصلوات (قوله فهو تصريح بمقتضى الحال) قال سم على منج بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسهما من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظاهر انتهى وهذا التصوير هو الملاقى لعبارة الشارح

في البلد أربعون كاملون علم من عاداتهم انهم لا يتبعون الجمعة فهل لم نلزمه اذا علم ذلك ان يصلى الظهر وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم نعم اذا لزمه وقوع وفيه نظر بل الاوجه لانها الواجب اصالة والمخاطب بها يقينا وهذا عارضه بقين الوجوب فلم يخرج عنه الابقين اليأس منها نعم لو كان عدم عاداتهم لم لها امر اعاديا لا يختلف كما في بلدتنا بعد اقامتها أو لا يتجه فعل الظهر وان لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيرا (و) يندب (الغيره) أي لمن لا يمكن زوال عذره (كلما رآه الزمن) الذي لا يجد مركبا (تجملها) أي الظاهر بمحاظته على نفسه له اول الوقت قال في الروضة والمجموع ان هذا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالا قول فيستحب له تأخير الظهر حتى تنقوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا نه الصلا الكاملين فاستحب له تقديمها قال والاختيار المتوسط فيقال ان كان جازما بان لا يحضرها وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير وما نقله عن العراقيين نص عليه في الام وقال الاذري انه المذهب وان ما ذكره المصنف من المتوسط ايداه لنفسه وقوله ان كان جازما برتبانه قد يعن له بعد الجزم عدم الحضور فكم من جازم بشئ ثم يعرض عنه فالمعقد ما ذكره في المتن (واصحتها) أي الجمعة (مع شرط) أي شروط (غيرها) من بقيمة الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تقع كلها فله لان الوقت شرط لاقتضاها فكأن شرطها لتمامها ولانها ما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتها ما كصلاة الحضور صلاة السفر لا لتباعد في ذلك رواه الشيخان وما روياه عن سلمة بن الاكوع من قوله كأنصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تنصرف وأيسر للعبط ان ظل يستظل به محمول على شدة التعجيل بعد الزوال جمع بين الاخبار على ان هذا الخبر انما ينبغي ظلا يستظل به لا اصل الظل ولو امر الامام بالمبادرة بها فاقامها وجوب الامتثال ولو قال ان كان وقت الجمعة باقيا الجمعة وان لم يكن فظهر ثم بان بقاءه فوجهان اقيسهما الصحة كما افق به والدرجة الله تعالى لان الاصل بقاء الوقت ولانه نوى ما في نفس الامر فهو تصريح بمقتضى الحال (فلا تقضى) اذا فأت (جمعة) لانه

وفي حاشية الزيادة ما ينال في هذا التصوير حيث قال لو شك فنوى الجمعة ان بقي الوقت والا فالظاهر صحته نيته ولم يضر هذا التعليق وهو منافق فهو قول سم يعلم بقاء ما يسهما من الوقت أو يظن فان منهومه انه مع الشك لا تصح نيته على ان الزيادة نظرت بها لحج في الصحة التي نقل الجزم بها عن غيره (قوله فلا تقضى جمعة) هل سننها كذلك حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سننها حتى خرج الوقت لم تقضى أو لا بل يقضيها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع اه سم على قال الزركشي على المنهج ما نصه بنى مسئلته ان لم ارفهم ما نقلنا احدها ما تابعة الجمعة اذا لم يصلها في وقتها حتى خرج الوقت والظاهر ان مقتضى أي سنة جمعة انتهى ونقل عن العلامة شيخنا الشوبري مثله ووجهه بانها تابعة لجمعة صحيحة ودخله في عموم ان النفس الموقت بسن قضاؤه

(قوله والجمعة مضافة الى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد التجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوات الجمعة ومنعه من أن يقول وهو ظاهر ويدل به ما رواه نضر بن المنصور عن الصادق عليه السلام في دخول الوقت لقيام العذر بهم وفرقوا بينه وبين وجوب السعي على بعد الدار والنوم هناك قائم به كارض بل أولى لأن المريض بعد حضور المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فإنه قد يجمع عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حرمله) اسم رجل (قوله دعاء عليه مذكور) قال جرجاني ٣٦ ضعيف جدا (قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) فضيته ان ماضى قبل يوم التمكن من

فعل الجمعة لأقضاء الشيء منه لعذر ولكن في حاشية سم على منهج مانصه ومن ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهور وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعقده حينئذ واستمر مدة يصلي الظهر قبل فوات الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لان أقل ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تقف والظاهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظاهر وهكذا كما قالوا فيمن عتق مدة يصلي المغرب مثلا قبل وقتها يلزمه مغرب واحد هذا هو الظاهر وفاقا لشخصنا طاب قلوبهم يعلم انه كان يصلي قبل فوات الجمعة أو بعده فلا يبعد أن الحكم كذلك لان الأصل بعدم العتق هو وجوب الجمعة فليتم العمل وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوات الجمعة وجب عليه فعل الظاهر ولو بعد خروج وقتها وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لديه قد يحال انه ما فهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوات الجمعة (قوله يلزمه حضور الجمعة في ذلك) أي ما ذكر

لوجوب السعي على بعد المنزل قبله والجمعة مضافة الى اليوم فان امكنه الجمعة في طريقه او قصر رتبته جاز والا فلا والقديم ونص عليه في زوائد حرمله من الجديد انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيح النصاب قبل تمام الحول هذا ان كان مفرا مباحا كسفر تجارة وشغل المأكل وكما قاله الاستاذ كسفر مفرد (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كسفر حج بزيارة قبره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعاً (قات الاصح) وفي الروضة الاظهر (أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد (والله اعلم) اذ لم يرد في التفرقة نص صريح وبكره السفر ليلة الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف وارتضاه وذكر في الاحياء ان من سافر ليلة الجمعة دعاء عليه ملكاه (ومن لا الجمعة عليه م) وهم بالبلد (نسن الجماعة في ظهرهم في الاصح) اعموم الادلة الطالبة للجماعة والثاني لان الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فبين يلبس الجماعة فان كانوا في غيره استحب في ظهرهم اجتماعا قاله في المجموع (ويحتشونها) كذا في الدنيا (ان خفي عذرهم) كماليتهم وبالرغبة عن صلاة الامام أو الجمعة قال المولى وغيره وبكره لهم اظهارها قال الاذري وهو ظاهر اذا قاموا بالمساجد فان كان العذر ظاهرا لم يستحب الاختفاء لانتفاء التهمة بل يسر الاظهار ولو زال العذر في النساء الظهر قبل فوات الجمعة اجزأتهم ومن لهم الجمعة نعم ان بان الخنثى رجلا لزمته تبيين كونه من أهل الكمال وينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر فنهملها جاهلا بعقده ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلص للعري ثم بان ان عتقه فوبان سميته والخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبته ما وما شبه ذلك والظاهر انه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (وينسب لمن امكن زوال عذره) قبل فوات الجمعة كعبد يربو العتق ومريض يتوقع الخفصة وان لم يظن ذلك (تأخير ظهروه الى اليأس من) ادراك (الجمعة) لانه قد يزول عذره ويمكن من فرض أهل الكمال ويحصل اليأس من ادراكها بان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني وبشارق ما سبأ في غير المذكور من انه لو احرم بالظهر قبل السلام لم يصح بان الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الايقين بخلافها هنا ومحل صبره الى فوات الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى أن يفي منها أربع ركعات والا فلا يؤخر الظاهر كما ذكره لمصنف في نكت التذنية ولو كان

من العتق والعري وعدم الخ (قوله الايقين) أي وهو سلام الامام منها أو ما قبل السلام فلم يأس لاحتمال في ان يترك الامام ترك ركعتين من الاولى فتكمل الثانية ويقي عليه ركعة ياتي بها وحيت اقتضوا القوم حتى يقبلها حصل المسبوق ادراك الركعة الاولى في جماعة أربعين وعبارته سم على حج قوله فيحسب ابتداء سفره من الا ان ينبغي اذا وصل للحل لورجعه منه لم يدركها أن يعتقد سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم ينعزل في محلها (قوله الى ان يبقى منها أربع) أي قد رابع

(قوله نعم لو كان عدم عاداتهم) هو استدلال على ما فهم من قوله لا يقيمون الجمعة من أن هؤلاء من حقهم ان لا يفعلوا الاظهر الا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتهما (قوله أى شروط غيرها) أشار به الى أنه ليس بغير الجمعة شرط واحد والى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور يجعل الاضافة للاستغناء أى مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد أربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا (قوله بان تقع كلها فيه) أى ومعلوم انه يخرج منها بالتسليم الاولى وعليه فلو اقي بها فدخل وقت العصر هل يمتنع عليه الاتيان بالتسليم الثانية أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانها تابعة لما وقع في الوقت فلا يرجع (قوله لان الوقت شرط لا افتتاحا - بها) ٣٧ أى أما غيرها من الصلوات فليس الوقت شرطا لافتتاحها بل القضاة

خارجة (قوله فلم يختلف وقتها) فيه رد على من قال بصحة الجمعة قبل الزوال كالامام احمد رضي الله عنه (قوله ولو اصر الامام بالمبادرة) أى أو بتأخيرها انتهى صح وكتب عليه سم فيه تأمل واعمل وجهه انه اذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصر حوايه في الاستسقاء من وجوب امتثال الامام فيما امر به مالم يكن محرما على انه قد يكون التأخير هنا المصلحة رآها الامام وقوله بها أى أو بغيرها من بنية الصلوات (قوله فهو تصريح بمقتضى الحال) قال سم على منج بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما ساء يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظاهر انتهى وهذا التصوير هو الملاقي لعبارة الشارح

في البلد أربعون كاملون علم من عاداتهم انهم لا يقيمون الجمعة فهل لم تلزمه اذا علم ذلك ان يصلى الظهر وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم نعم اذا اثر لامتوقع وقته نظربل الاوجه لالانها الواجب أصالة والمخاطب بها يتبينان وهما عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه الا يقيم الباس منها نعم لو كان عدم عاداتهم لم لها امر عادي لا يختلف كما في بلدتنا بعد اقامتها أولا اتجه فعل الظهر وان لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيرا (و) بنى (ب) (غيره) أى لمن لا يمكن زوال عذره (كالمرأة والزمن) الذى لا يجدر بك (تجملها) أى الظهر بحافظة على فضيلة اول الوقت قال في الروضة والجموع ان هذا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالا قول فيستحب له تأخير الظهر حتى تفوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا ينص إلا الكاملين فاستحب له تقديمها قال والاختيار المتوسط فيقال ان كان جازما بان لا يحضرها وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير وما نقله عن العراقيين نص عليه في الام وقال الاذرى انه المذهب وان ما ذكره المصنف من المتوسط ايداه لنفسه وقوله ان كان جازما بربانته قديعته له بعد الجزم عدم الحضور فكم من جازم بشئ ثم يعرض عنه فالمعتمد ما ذكره في المتن (واصحتها) أى الجمعة (مع شرط) أى شروط (غيرها) من بنية الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تقع كلها فيه لان الوقت شرط لافتتاحها ~~فكان~~ شرطا لتمامها ولا نه ما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتها ما كصلاة الحضور ولا السفر لا يتباع في ذلك رواه الشيخان وما روى عن سلمة بن الاكوع من قوله كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تصرفوا وليس للحيطان ظل يستظل به محمول على شدة التعجيل بعد الزوال جمع بين الاخبار على ان هذا الخبر اعني ظلا لا يستظل به الاصل الظل ولو اصر الامام بالمبادرة بها فالتقياس وجوب الامتثال ولو قال ان كان وقت الجمعة باقيا فجمعة وان لم يكن فظهر ثم بان بقاءه فوجهان اقدمهما الصحة كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الاصل بقاء الوقت ولانه نوى ما في نفس الامر فهو تصريح بمقتضى الحال (فلا تقضى) اذا فاتت (جمعة) لانه

وفي حاشية الزبدي ما ينفي هذا التصوير حيث قال لو شئت فتوى الجمعة ان بقى الوقت والا فالظاهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق وهو مناف انهم قول سم يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن فان منهومه انه مع الشك لا تصح نيته على ان الزبدي نظر تبعاً للحج في الصحة التي تقل الجزم بها عن غيره (قوله فلا تقضى جمعة) هل سنها كذلك - حق لوصلي جمعة مجزئة وزل سنها حتى خرج الوقت لم تنقض أو لا بل يقتضيها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فلا يرجع اه سم على حج قال الزركشي على المنهج مانعه بقى مسئلتان لم ارفيهما - ما نقلنا احدهما تابعة الجمعة اذا لم يصلها في وقتها - حتى خرج الوقت والظاهر ان مقتضى أى سنة جمعة انتهى ونقل عن العلامة شيخنا الشوبري مثله وجهه بانها تابعة لجمعة صحيحة ودخله في عوم ان النفل الموقت يسن قضاؤه

(قوله وجمعة في كلامه بالنصب) أي على الحالية (قوله لفساد الرفع) لاقتضائه ان الجمعة اذا فاتت لا تقضى بجمعة ولا تظهر او عبارة
 يج بعد قول الشارح الرفع على ما قبل وحرر آتيا ما فيه وحرراده بما مر قوله وبهذا يعلم ان قواهم الا في بل تقضى ظهر افيها
 تجوز وان الرفع في قوله بجمعة صحيح لما لم يمتنع ان الظهور بان قضاء عنها انتهى (قوله فلو شكوا في خروج وقتها) قال سم
 على منهج اهل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فان ظن البقاء فبقى الجمعة انتهى وظاهره وان لم يكن الظن ناشئا عن
 اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا عن تضاده بالاصل (قوله تعين عليهم الاحرام بالظهور) أي فلو أحرمت ظاهرا فخرج الوقت فتبين سمته تبين
 عدم انعقاد الظهور فرضا ووقع نقلا مطلقا ان لم يكن عليه ظهرا آخر والا وقع عنه فان كان الوقت باقيا يمكن فيه فعل الجمعة فعلها
 والا قضى الظهور (قوله ورجح منها الاول) ٣٨ جرى عليه حج (قوله والمعتمد الثاني) أي فيسّر بالقراءة من حينئذ وهو هذا فائدة

لم ينقل بل تقضى ظهرا اجماعا وجمعة في كلامه بالنصب لفساد الرفع والنساء هي ما في اكثر
 النسخ وفي بعضها بالواو ورجح بل أفيد الاول بان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت
 الظهور اشموله القضاء في وقت الظهور من يوم آخر ولا رده بان هذا انما يتأتى على ان المراد
 بالظهور الأعم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهريومها كما افاده السياق
 وحينئذ فالتميز بين صحيح كما لا يخفى (فلو ضاق الوقت) عنها بان لم يبق منه ما يسع خطبتين
 وركعتين على وجه لا بد منه ولو احتمل (صلوا ظهرا) كالوفات شرط القصر يرجع للاتمام
 فلو شكوا في خروج وقتها قبل الاحرام بهم انعين عليهم الاحرام بالظهور فانوات شرطها
 وحكي الروياني وجهين فيما لو مد الركعة الاولى حتى تحقق انه لم يبق ما يسع الثانية هل
 تنقلب ظهرا الا ان أعيد خروج الوقت ورجح منه الاول والمعتمد الثاني كما لو حلف
 لبا كان هذا الرغيف غدا فأكله في اليوم هل يحث حالا او غدا الاربع الثاني (ولو خرج)
 الوقت بقبض أو ظنا (وهم فيها) فانت و (وجب الظهر) سواء اصلوا في الوقت ركعة أم لا
 لانها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعده فتمتقطع بخروجه كالخروج بحال فيه بعمل عروة الحاقا
 للدوام بالابتداء كدار الإقامة ولهذا قال الماوردي كل شرط اختص بالجمعة في افتتاحها
 يجب استدامته الى تمامها (بناء) على ما فعل منها فيسّر بقراءته من حينئذ ولا يحتاج
 الى نية الظهور واتمامها ظهرا بناء متحتم كما صرح به في الروضة وغيرها ومال الأذري
 الى انهم ان شأوا اتقوا وظهروا وان شأوا قبلوها ونقلوا واستأنفوا الظهور وقال ان الاشبه
 فرض الخلاف في جواز البناء وعدمه لا تختمه كما هو ظاهر انظروا هل نقول البناء أفضل
 لما فيه من عدم ابطالها والاستئناف التصح ظهريه وفاقا الاقرب الثاني ان اتسع الوقت
 وحينئذ يقلبها انفسا لا ويسلم من ركعتين ثم يسر تأنف الظهور انتهى قال الغزالي وقوله سم

الخلاف وكتب سم على حج مانعه
 صورة المسئلة انه احرم بهاني
 وقت يسرها امكنه طول حتى
 خرج الوقت أما لو أحرمت بهاني
 وقت لا يسرها اجابا بانه لا يسرها
 فالوجه عدم انعقادها بجمعة وهل
 تنعقد ظهرا أو نقلا مطلقا فيه انظر
 والثاني أوجه لانه احرم بهاني
 وقت لا يقبلها فهو كالواو احرم قبل
 الوقت جاءه الا في تمامه انتهى
 وكتب عليه الشوبري قوله
 والثاني أوجه لا وجه له بل الوجه
 الاول وقوله لانه احرم بهاني
 وقت لا يقبلها أي جمعة أي
 وبسببها ظهر افتتحة بظهور كما
 هو ظاهر وقوله فهو الخ ممنوع
 لوضوح الفرق انتهى أقول
 ولعل الفرق بينهما انه قبل دخول
 الوقت أحرمت بهاني لا يقبل ظهرا
 ولا جمعة وأما اذا أحرمت بهاني

وقت لا يسرها فالوقت قابل للظهور لا للجمعة والقاعدة انه اذا اتفق شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه في
 وقعت ظهرا (قوله ولا يحتاج الى نية الظهور) قضية في الاحتياج جواز نية الظهور وهو غير مراد فان استئناف الظهور يصير قضاء
 مع امكان وقوعه اداء وهو لا يجوز (قوله كما صرح به في الروضة) معتمد (قوله وهل نقول الخ) من فروع قوله ومال الأذري
 الخ (قوله ان اتسع الوقت) يتأمل مع فرض الكلام في انه خرج وهم فيها كما سبأ في كلامه في قوله قلت الخ قوله ان وقت
 الظهور خرج وهم فيها فتمل أي فاعل كلامهما موصور بما لو فات شرط يخص بهما قبل خروج وقتها كأن نقص العدد في اثباتها
 فانه يبطل كونها جمعة وتنقلب ظهرا وبشال الافضل استئنافها حينئذ بظهور ان اتسع الوقت وكما يأتي في قول الشارح
 ولو دخلت طائفة في الجمعة فاخبروهم بان طائفة الخ

(قوله وينقلب ما فعل من الجمعة نداء) ظاهره ولو أقل من ركعة وهو مشكل بأنه ليس لنا نقل بدون ركعة ولا يهابدون تشهد أو سلام فيحتمل المراد أنها تنقلب تنقلب فيتمها ركعتين ويسلم ويحتمل انقلابها من الآن فلا يزيد على ما فعله ويخص كون الصلاة لا تكون بدون تشهد وسلام بالاختيار وعنده للعذر فيها لم يشترط ذلك (قوله فان كانوا جاهلين انقروا ظهرا) أي ومجدوا للسمو افعلهم ما يبطل عمده (قوله كما حط عنه العدد) قد يقال لم يحط العدد عن المسبوق لأن ٣٩ معنى اعتبار العدد مضى صلاة أربعين

على الصلوة وانفراد المسبوق عن الجماعة بعد سلام الامام كافر اد الموافق لو نوى المفارقة بعد تمام الركعة الاولى وطول في قراءته حتى سلم الامام وذلك غير مضر والموافق والمسبوق في هذا الحكم سواء فتأمل (قوله لكونه تابعا) أي المسبوق (قوله بخلاف القدوة) أي بالنسبة لغير الجمعة (قوله فيه) أي الوقت (قوله فلا تصح جمعهم) أي ثم ان سلموا عالين بخروج الوقت بطلت صلاتهم ثم وادفلا تبطل ويقومها ظهرا ان علموا بالحال قبل طول الفصل (قوله وانما صحت له) أي الامام (قوله فيما لو كانوا محدثين) وسيأتي الكلام على هذه بعد قول المصنف الاتي ولو بان الامام جنب او محدثا الخ (قوله فان فرض انه) تفريع على الجواب الثالث (قوله احتمل أن يكون الحكم كذلك) أي من البطلان (قوله والمعتمد اطلاق الاصحاب) أي من بطلان صلاة الامام ومن معه حيث نقصوا عن الاربعين (قوله في خطبة ابنية) بكسر الخاء وهي ارض يحتطها

في تعميل البناء انه ما صلاتا وقت فجاز بناء أطولها ما على اقصرهما ~~ك~~ صلاة الحضر مع السر صريح في ان الخلاف في الجواز نعم يجب البناء اذا ضاق الوقت عن الظهور لو استوفيت اه قات كل من كلام الاذرعى والغزى غير متأت في مسألة اثنا اذ صورتهما ان وقت الظهور خرج وهـم فيها فتأمل (وفي قول استئنافا) فينوى الظهور حينئذ وينقلب ما فعل من الجمعة تنقلب أو تبطل قولان اصحهما في المجموع أولهما ولو شكوا في خروجه في اثباتها لم يؤثر لان الاصل بقاؤه كما يفهم من قوله ولو خرج الوقت ولو أخبرهم عدل بخروجه ففي قوتها الاحتمال ان نقلهما في المجموع عن ابن المرزبان أو وجههما كما أفاده الشيخ فتوتها علم بخبر العدل كما في غالب ابواب الفتاوى هذا كله في حق الامام والمأموم الموافق (و) اما (المسبوق) المدرك مع الامام ركعة فهو (كغيره) فيما مر فاذا خرج لوقت قبل سلامه اتم صلاته ظهرا (وقبل ينهها الجمعة) لانها تابعة للجمعة صحيحة ولو سلموا منها أو المسبوق التسليمه الاولى خارج الوقت مع علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في اثناء الظهور عدافان كانوا جاهلين انقروا ظهرا العذرهم وانما لم يحط عن المسبوق الوقت فيما يقدر كره كما حط عنه العدد لكونه تابعا لان اعتناء الشرع برعاية الوقت اكثر بدليل اختـلاف قول الشافعي رضي الله عنه في الانقضاء من الخلل بالجماعة وعدم اختلافه في نوات الجمعة بوقوع شيء من صلاة الامام خارج الوقت وبدليل توقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف التدة والعدد ولو سلم الامام الاولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارجة صحت الجمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجه فلا تصح جمعهم وكذا الجمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن اربعين كأن سلم الامام فيه وسلم من معه او بعضهم خارجه وانما صحت له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لان سلامهم وقع في الوقت فتمت فيه صورة الصلاة بخلاف ما اذا خرج الوقت قبل السلام ولان المحدث صحت صلاته في الجملة فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت ولانه هنا مقصرا بتأخير الصلاة الى خروج بعضهم عن الوقت بخلافه في تلك فان فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فأخروا الى ان خرج الوقت احتمل ان يكون الحكم كذلك الخا قاله فرد النادر بالاعم الأغلب واحتمل أن يلزم فيها صحة الجمعة قال الشيخ وهو واجبه هذا والمعتمد اطلاق الاصحاب (الثاني) من الشروط (ان تقام في خطبة ابنية) التعبير به للجنس فيشمل

الرجل بان يعلم عليه اعلامة بالخط يعلم أنه اختارها بالبنية اذ اراد اقاله الجوهرى انتهى شرح البهجة الكبير وكتب عليه سم قوله في خطبة الخ لواء حرم من لا تلزمه الجمعة خارج الخطبة بالظهور وأحرم بالجمعة داخل الخطبة أربعون مقعدون به فهل تصح الجمعة واحرم اربعون بالجمعة في قريتهم مقعدون بامام جمعة اخرى تنام بقربة اخرى بقرب قريتهم على وجه لا يمنع صحة الاقتداء لقرب المسافة وعدم الحائل فهل تصح جمعهم في الصورتين فيه نظر ولا يبعد عندي صحتهما فيما انتهى وفي جح الجزم بالصحة في الصورة الثانية

لانه لا يلزم من انشاء وقوع خلل فيها الجواز ان تكون هي السابقة على غيرها ومن الجائز ان تكثر أهل الحلة ويحتاجون لذلك ويحتمل وهو المعتمد ان يقال يتنوع عليه ذلك لانه يتقدم عدم خلل فيها السابقة لكنه يؤدي الى خلل في القديمة ان وقعنا معا بعد الحادثة أو بطلان واحدة منهما ٤٢ ان ترتبنا واحتمال كثرة أهل البلد بحيث يحتاجون الى ذلك الاصل

عدمه ولا يترك الامر الحاصل للمتوهم (قوله في مكان مسجد أو غيره) أي ولزم وجود المسجد وعلمه فلو كان في البلد مسجداً وكان أهل البلد اذا ما وافقوا وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كزينة مثلاً اذا ما وافق فيه لا يحصل التعدد هل يتعين عليهم فعلها في الزين أو الثانية فيه نظراً لاقرب الثاني حرصاً على عدم التعدد (قوله وهو ظاهر) من كلام مر (قوله والثاني ظاهر أيضاً) هو قوله أو كان بينهم قتال (قوله أو من يفعلها في ذلك المحل غالباً) أي يغلب فعلهم لها (قوله ولعل أقربها لآخر) عبارة عن على منسج قوله وعسر اجتماعهم المراد فيما يظهر وقافاً لم عسر اجتماع الحاضرين بالفعل انتهى ومثله في حاشية شيخنا الزبيري وهذا يخالف كما ترى أقول الشارح ولعل أقرب الخ لاعتبار الشارح الغلبة وعدم اعتبارها لاحتياج اعتباراً من يحضر بانفعل (قوله وهذا بعيد) أي القول بالتعدد (قوله في موضع يتنوع فيه التعدد) أي وذلك بان عسر اجتماعهم يمكن على الأول ومطابقاً على الثاني وان لم يعمل شهر على الثالث وما اذا

وسلم وانما لنا من بعده ليقوم أسوى جمعة واحدة ولان الاقتصار على واحدة أفضى الى المقصود من اظهار عمار الاجتماع واتفاق الكلمة (الا اذا كبرت) أي البلد (وعسر اجتماعهم) يقتضيه عادة (في مكان) مسجد أو غيره فيوزحمة تعددها بحسب الحاجة لان الشافعي دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعتين وقيل ثلاثاً ولم ينكر عليهم فحمله الاكثر على عسر الاجتماع قال في الانوار أربعة أدلة أطراف البلد أو كان بينهم قتال والاول محتمل في ان كان البعيد يجعل لا يسمع منه فداؤشاً بشرطه وهو ظاهر ان كان يجعل للخروج منه عقب التجر لم يذكرها لانه لا يلزمه السعي اليها لابعاد التجر كما مر وحينئذ فان اجتماع من أهل المحل البعيد كذلك ان يكون صلوا الجمعة والظاهر والثاني ظاهر ايضاً فكل فتنة بلغت أربعين يلزمها إقامة الجمعة وهل المراد اجتماع من تلزمه او من نصح منه وان كان الغالب انه لا يفعلها الرمن بفعلها في ذلك المحل غالباً كل محتمل ولعل أقربها لآخر كما أفاده الرالدرج من الله تعالى (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة في الاجتماع واقتصر في التنبية كالشيخ أبي حامد ومتابعيه على هذا وهو ظاهر النص وسكوت الشافعي عن ذلك لان المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة بالتعدد قال السبكي وهذا بعيد ثم انصرف وصنف فيه أربع مصنفات وقال انه الصحيح مذهبنا وادله (وقيل ان حال شهر عظيم) بخروج الى سياحة (بين شقيها) كبغداد (كانا) أي الشقان (كبليدين) ليقام في كل شق جمعة (وقيل ان كانت) أي ابلدة (قرى) متفاصلة (فانصارت) اليها (تعددت الجمعة بعددها) فيقام في كل قرية جمعة كما كان (فلوسميتها جمعة) في موضع يتنوع فيه التعدد (فالصحيحة السابقة) لاجتماع شرائطها والادلة باطله لما مر انه لا يزداد على واحدة (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية) اماماً كان أو متقدماً (فهى الصحيحة) والالادى الى تنويع الجمعة على أهل البلد بمبادرة شرعية الى ذلك والمتجه ان يحكم الخطيب المنصوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه بحكم السلطان حال الباقي ان هذا القول مقيد في الام بان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة (والمتبر سبق التحريم) من الامام بتمام التكبير وهو الرأى وان سبقه الاخر بالهجرة لان به الافتقار ودشعل ما نقرر من كون العبارة بتمام التكبير الامام دون تكبير من خاتمه ما لو أحرمت امام بالجمعة ثم امام آخرها ثم اقتدى به فتدعى ثلاثون ثم بالاول مناهم صحت جمعة الاول اذا حرامه تعينت جمعة للسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى وبذلك صرح في المجموع (وقيل) المتبر سبق الهجرة وقيل المتبر (سبق التحلل) أي بتمام السلام للامن معه من عروض فساد الصلوة فكان اعتباراً أولى من اعتبار

لم تكن قرى على الرابع (قوله فالجمعة هي السابقة) أي ولا نظر لكون الامام مع الثانية ولعله لكونه لما فوس الامر اليه كانه رفع ولا ينفذ نفسه عن ذلك المحل مادام الوكيل متصرفاً فيه (قوله لانه) أي التحريم الانعقاد الخ

(قوله فاخبروهم) عبارة المحلى فاخبروا انتهى وهي صادقة بالوكان الخبر واحد بخلاف كلام الشارح لكن قد يرشد الى أن خبر الواحد كاف ما سياتى في قوله واخبار العدل الواحد كاف في ذلك (قوله راجع الى الاتمام فقط) أى لاله مع صفة التي هي الاستحباب (قوله أو ذلك) قال حج والمراد بالشك في المعية وقوعها على حالة يمكن فيها المعية (قوله استؤنفت الجمعة) أى فلو أيس من ذلك جاز نقل الظهر عقب سلام الجمعة لئلا يس من فعلهم لها الجمعة كما تقدم للشارح في قوله نعم لو كان عدم إقامتهم لها أمرا عاديا الخ (قوله وبجث الامام) ضعيف (قوله انه يجوز فيها) أى في مسألة الشك (قوله كان مع مريضان أو مسافرين) أى أو غيرهما ممن لا يتنوع عليه التخلف كترتب محله من المسجد وزيادته على الأربعين ٤٣ تنص الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بالكاف

(قوله واخبار العدل الواحد) بقى ما لو عارض عليه مخبران ففي الزرع كشي أنه يقدم الخبر بالسبق لان معه زيادة علم ونزاعه في الإيعاب بان السابق انما يرجح اذا كان مستند يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك قال والحق انه مامة عارضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة (قوله لكن استحب) وهذا مفروض فيما اذا تعددت واحتمل كون الجمعة مسبوقة أما اذا لم تعدد او تعددت وعلم انها السابقة فلا يجوز اعادة الجمعة بحاله لاعتقاد بطلان الثانية ولاظهار السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهر في ذلك اليوم وعبارة شرح الارشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فتسن خلافا للاذرى ومن تبعه اعادة عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر رأيهم يصلون ولو صلى معذورا

ما قبله (وقيل بأول الخطبة) بناء على ان الخطبتين بدل عن ركعتين ولو دخلت طائفة في الجمعة فأخبروهم بان طائفة سبقتهم بها استحب لهم استئناف الظهر ولهم إتمام الجمعة ظهرا وقول الشارح هنا كما لو خرج الوقت وهم فيها يقال عليه ان التشبيه راجع الى الاتمام فقط (فلا ووقعا) بحال يتنوع تعددها فيه (مع أو شك) في المعية فلم يدر اوقع تمام أم مرتبا (استؤنفت الجمعة) أى ان وسع الوقت لان ابطال احدها ما ليس بأولى من الاخرى فوجب ابطالهما ولان الاصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة وبجث الامام انه يجوز فيها تقدم احدى الجمعتين فلا تنص جمعة أخرى فيدعى براءة ذمتهم بيقين ان يصلوا بعدها ظهر اقال في المجموع وما قاله مستحب والا فالجمعة كافية في البراءة كما قالوه لار الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة قال غير ولان السابق اذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتماله لان النظر الى علم المكلف أو ظنه لا الى نفس الامر (وان سبقت اداها ما ولم تتعين) كان مع مريضان أو مسافرين خارج المسجد تكبيرتين مثلا فاخبر بذلك ولم يعرفا المتقدمة عن واخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره الشيخ (أو تعينت ونسيت) بعده (صلوا ظهرا) لتيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر ويتنوع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة بها غير معلومة والاصل بناء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهر (وفي قول جمعة) لان المدعولين غير مجزئتين فصار وجودهما كعدمهما وفي الرخصة كاصحاب ترجيح طريقة فاطعة في الثانية بالاول وقد أنقذ الوالد رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر لان بانها صحيحة سواء أوقعت مع ام مرتبا الى أن ينتمى عصر الاجتماع بأمكنة تلك الجمعة فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهر يومها لكنها استحب خروجهم من خلف من منع تعدد الجمعة بالبلد وان عصر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتهاء الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصليها الظهر يومها ومن لم يعلم هل جمعة من الصحبات أو غيرها واجب عليه ظهر يومها (الرابع) من

الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنت الاعادة فيها ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المذكور انتهى (قوله غير صحيحة) * (فرع) * حيث لم تبرأ الذمة من الجمعة ووجبت الظهر هل تكون الجماعة فرض كفاية في هذه الحالة أفق م بانها تكون فرض كفاية كذا أخبر بذلك انتهى سم على منهج (قوله ومن لم يعلم) هل جمعة من الصحبات أو غيرها وهذا موجود الآن في حق كل من أهل مصر لان كلامهم هل جمعة سابقة أولا (قوله وجب عليه ظهر يومها) ولا يقال أنا واجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة فقط الا اننا لم تحقق ما تبرأ به الذمة أو جبنا كلهم ما يتوصل بذلك الى براءة ذمتهم بيقين وهذا كما لو نسي احدى الخمس ولم يعلم عينها فانا علم ان الواجب عليه واحدة فقط وتلزمه الخمس لتبرأ ذمته بيقين

ثم رأيت في حاشية الشيخ محمد البرالاجهوري على المنهج مانصه * (فائدة) * سئل الشيخ الرمل رحمه الله عن رجل قال أنتم بأشافعية خالفتم الله ورسوله لأن الله تعالى فرض خمس صلوات وأنتم تصلون سبعا بأعادتكم الجماعة ظهرا فمأذ يترب عليه في ذلك فاجاب بأن هذا الرجل كاذب فاجر جادل فان اعتمد في الشافعية أنهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كنز واجر عليه أحكام المرتدين والاستحقاق التعزير لا لائق بماله الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبيح أفعاله ونحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع وإنما يجب إعادة الظهور إذا لم نعلم تقدم جمعة صحيحة إذا اشترط عندنا أن لا نتمتع في البلد إلا بحسب الحاجة ومعلوم لكل أحد أن هناك فوق الحاجة وحينئذ من لم يعلم وقوع جمعة من العدد المعبر وجبت عليه الظهور وكان كأنه لم يصل جمعة وما انتقد أحد على أحد من الأئمة ٤٤ الامتعة الله تعالى رضوان الله عليهم أجمعين اه وقال بحر بعد مثل ما ذكره الشارح

الشروط (الجماعة) إجماعا مريعة مدية فلا تصح فرادى إذ لم يقل فعلها كذات والجماعة شرط في الركعة الأولى فقط أما العدد فشرط في جميعها كما سيأتي فلو صلى الإمام بأربعين ركعة ثم أحدث فآتم كل لنفسه أجر أتمهم الجمعة (وشروطها) أي الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كنية الاقتداء والعلم بأفعال الإمام مما مر في الجماعة إلا في نية الإمامة فتجب هنا على الأصح التحصل له الجماعة (و) اختصت بأشراط أم وأخر منها (ان تقام بأربعين) منهم الإمام وان كان بعضهم صلاها في قرية أخرى كما يحشم بعضهم فلا تنعقد بدوهم فلو لم يجز كعب بن مالك قال أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نقيع الخفصمات ركعا أربعين وخبر ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا واثول جابره ضمت السنة ان في كل ثلاثة أمانا وفي كل أربعين جمعة أخرجه الدارقطني وقول الحسن بن مضاء السنة كقوله قال صلى الله عليه وسلم وأقوله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمع أربعون رجلا فعلمهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة إلا في أربعين وأما خبر انفصاضهم فلم يبق الا اثنا عشر فليس فيه أنه ابتداءها باثني عشر بل يتحمل عودهم أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة ومحل ذلك في غير صلاة ذات الرقاع أم فيها في شرط زيادتهم على الأربعين ليجزى الإمام بأربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أربعين على الصحيح لأنهم تبع للأولين وشرط لكل واحد من العدد الاعتباران يكون مسلما أخذاهما من (مكلفا) أي بالغامقا (حرًا) كله (ذكر) فلا تنعقد بالكفار وغير المكلفين ومن فيه رق وبالنساء والخماني لانتقصهم بخلاف المريض فانما لم يجب عليه رفقا به لانتقصه ولا نتمتع بأربعين وفيهم أي لا ترتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كاعتداء القاري بالأي كما نقله الأذري عن فتاوى البغوي وظاهر أن محله إذا قصر الأي في التعلم والافتتاح الجمعة ان كان الإمام قارئاً وعلم مما تقرر

فان قلت فكيف مع هذا الشك يحرم أو لا وهو متردد في البطلان قلت لا نظرا لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج اليهن فصحت لذلك لان الأصل عدم مقارنة المبطّل ثم ان لا يظهر شيء تلزم إعادة (قوله وان كان بعضهم صلاها في قرية) أي ولا نظرا لكونه سائقا له نافله وقد يتوقف فيه بأنهم ما حيث كانت نافله نزلت منزلة غير الجمعة فينقص عددهم عن الأربعين لأن يقال لما لم تكن الثانية نقلا محضاً بل وجوب القيام فيها نزلت منزلة الأصلية وقضية ما يأتي له بعد قول المصنف ونصح خاف العبد الخ من أنه لو كان الإمام متفلا فنية القولان وأولى بالجواز لأنه من أهل الفرض فان عومسه شامل لما لو كان صلى الجمعة في محل آخر وأعادها في محل يجوز فيه

العدد الا ان يحمل ما يأتي على النقل المحض وفي سم على منهج * (فرع) الظاهر وفاقا لما رآه حيث جوز حصول الجمعة ان له في بلد تعددت فيه فوق الحاجة جاز له فعل راتبته السابقة أي دون المتأخرة ثم ان حصلت له فلا كلام والوقعت الرتبة نقلا مطلقا ففعل الظاهر براتبته القبلية والبعدي انتهى (قوله واقول جابر مضت) رواه الدارقطني والبيهقي وفيه عبد العزيز قال الدارقطني منكر الحديث وقال البيهقي هذا الحديث لا يتجيز به وحديث اذا اجتمع أربعون رجلا الخ أو رده صاحب التمه ولا أصل له وحديث لا جمعة الا بأربعين لا أصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي (قوله كقوله قال صلى الله عليه وسلم) أي فيجزي به (قوله ولا يشترط بلوغهم أربعين) أي بل يكفي بواحد كما يأتي في صلاة الخوف

(قوله لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أي فلا يصح جمعهم (قوله وعلم ما تقرز) أي من أن الاميين إذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض (قوله وعلم ما تقرز أنه لا بد) أي صحة الجمعة منهم (قوله لما تقرز) ٤٥ هو قوله بطلان صلاته عندنا (قوله كن

أقام على عزم عوده إلى وطنه) ومنه ما لو سكن يلد بأهله عازما على أنه أن احتج إليه في بلده كوت خطيبا أو أمامها مثل الرجوع إلى بلده فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن وافهم قوله على عزم عوده أن من عزم على عدم العود انعقدت منه لأنها صارت وطنه (قوله ولا بالتوطنين خارج محل الجمعة) وعليه قالوا كن خارج السور لا تنعقد به داخله ولا عكسه لأن خارج السور داخله كقرية بين وفي شرح حجرهما ما يوافق كلام الشارح لكن في فتاوى حجر ما نصه سئل عن قرية لها سور إلى آخر ما تقدم عند قول المصنف ولولا زعم أهل الخيام الصغرى الخ (قوله فان قيل تقدم الخ) أي اعتراضا على جعل كلام القسني مفرعا على عدم صحة امامة الصبي ونحوه (قوله قلنا لا ضرورة إلى امامته) قال سم على شرح البهجة في أثناء كلام قديقال يكفي في الجواب أن من شأن الامام الاحتياج إليه وتقدم احرامه فلا نظر للأفراد الخاصة (قوله وذلك ظاهر لا شك فيه) أي لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها (قوله يقيم عند كل يومامثلا) وكذا من له مسكن وكثرت اقامته في احدهما وزوجته في الآخر (قوله فان استويا فيها) أي الإقامة (قوله فيه) أي المال

أن عـ له بطلان صلاتهم تقصيرهم لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض ومعلوم مما مر في صفة الأئمة أن الاميين إذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لأن الجماعة المشترطة هنا لصحة صيرت بينهم ارتباطا كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصارت كقراءة قارئ بأمر وعلم ما تقرز أنه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وإن لم أر من صرح به في غير فاقد الطهورين وسببه علم مما يأتي أن شرطهم أيضا أن يسموا أركان الخطبتين وإن كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الأركان كحفي صحح ما منهم من الأربعين وإن شك في إثباته بالواجب عندنا كما تصح امامته لنا مع ذلك لأن الظاهر توقيف الخلاف بخلاف ما إذا علم منه مفقدا عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر بطلان صلاته عندنا وفي الخادم عن مقتضى كلام الاصحاب أن العبرة بعقيدة الشافعي اماما كان أو مأموما وهو دال لما تقرز (مستوطنا) محلها والمستوطن هناك من (لا يظعن شتاء ولا صيفا الا لملاحة) كجارة وزبارة فلا تنعقد بغير التوطن كن أقام على عزم عوده إلى وطنه بعد مدة ولو طويلا كالمدة في التجارة لعدم التوطن ولا بالتوطنين خارج محل الجمعة وإن سمعوا نداءها افتداه اقامتهم محلها ولا يشترط لصحة ما تقدم احرام أربعين ممن تنعقد بهم على احرام الناقصين كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى واقتضاء كلام الاصحاب ورجحه جماعة من المتأخرين كالبلقيني والزرکشي بل صوبه خلافا للقاضي ومن تبعه بدليل صحة الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره قال البلقيني لعل ما قاله القاضي أي ومن تبعه من عدم الصحة مبني على الوجه الذي قال أنه القياس وهو أنه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره فان قيل تقدم احرام الامام ضروري فاعتذر فيه ما لا يغتفر في غيره قلنا لا ضرورة إلى امامته فيها وأيضا تعظم المشقة على من لا تنعقد به في تكليفه بعرفة تقدم احرام أربعين من أهل الكمال على احرامه ولو أكره الامام أهل القرية على الانتقال منها وقطيلها أو إبقاءه في موضع آخر فكنوا فيه وهم ~~مكرهون~~ وقصد هم العود إذا فرج الله عنهم فهل يجب عليهم إقامة الجمعة في هذه القرية المقبول اليها أفق بعض العلماء بأنهم لا تلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوها انقضاء الاستيطان وذلك ظاهر لا شك فيه وخروج توطنهم في بلد الجمعة ما لو تقاربت قرستان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بالبلد أو أربعين فانهم لا تنعقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن الأربعين غير متوطنين في موضع الجمعة ولو كان له زوجتان كل واحدة منهم في بلدة يقيم عند كل يومامثلا انعقدت به الجمعة في البلدة التي اقامته فيها أكثر دون الأخرى فان استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الأخرى فان استويا فيه اعتبرت نيته في المستقبل فان لم تكن نية اعتبار الموضع الذي هو فيه كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وأفق أيضا فيمن سكن بزوجته في مصر مثلاً وبأخرى في الخائف كاه مثلاً

ولا زوجة له في واحد منهم ما فعبيره بالزوجتين مجرد تصوير (قوله فان استويا فيها) أي الإقامة (قوله فيه) أي المال

(قوله بأنه يصدق عليه أنه متوطن) أي فتصدق به الجماعة في ما رآه قوله والعصم من القوانين) أي المقررين في كلامهم وعليه فكان
يبيح له صنف التعبير الظاهر أو المشهور (قوله انعقدت بهم) أي حيث كان الامام ناطقا والافلا عدم صحة امامة الاخرس وقوله
لأنهم معتنون وهذا نظر بناء على ما قدمه من صحة جمعة الاربعين اذا كان بعضهم أميالم يقتصر في العلم اما على ما اقتضاه ما نقله
الاذري عن الرضوي وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة (قوله من
الجن) قد يشترط الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو أقامها اربعون من الجن متوطنون بالقرية لم يأنس القرية
باعتبار القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب اليها في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فيجوز انتهى سم على حج (قوله ومن الانس)
صريح في ان الاربعين اذا

الاذري عن حجة الله لا يقطع عنا
يشعر بالجن وهو يقتضي انه
يشترط فيه ان يجتمعوا مع الانس
كون اهل القرية على الاربعين
وهو ما لا ينافي ما اشارع عن
النسوي ولا قرب ما نقله الشارح
ثم على ما نقل عن حجر لو كان في
قرية اربعون راودا نفع
الجمعة في غير قريرتهم اكتفاء بفعل
اربعين من الجن في قريرتهم لم يجز
لهم ذلك بخلاف ما عاوا الفهم
باربعين من الانس في قريرتهم
فانه يجوز ان علم بذلك جواز
السفر في غير قريرتهم حيث أدرك
في الجمعة قوله أي ان علم بوجود
الضرورة فيهم) رهل يشترط
اجتماعهم كونه في أرضه مثلا
أو في الارض النائية أم لا يشترط
قتلهم وان كان مستكنهم في
الارض السابعة من ذلك البلد
فيه نظر ولا بد الثاني بدليل

وله زراعة بينهم ما ربيهم في الزراعة غالب بنهاره ويبت عند كل منه جالبة في غالب أحواله
بأن يصدق عليه أنه متوطن في كل منهم ما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة بعد الفجر لمكان
تنافى به الانطوف بشر (الصحيح) من القوانين (انعقادها بالمرضى) لئلا لهم وعدم
الرجوع بختيتم على م والثاني لا كالمأفرين (و) (الصحيح) من القوانين أيضا (ان
الامام لا يشترط كونه فوق الاربعين) حيث كان بصفة السكال لا لطلاق الخبر المار والثاني
ونقل عن التديم يشترط اذ العالب الى الجمعة التعبد فلا ينتقل من الظاهر اليها الا يقين
وز كفي القرية اربعون أخرس فهل تعتقد جمعهم فيه وجهان أو جهه ما عدم
ان اعتقاد للخطبة فان وجد من يحط بهم ولم يكن بهم صم يمنع السماع انعقدت بهم
منهم يتعظون وتعتقد بأربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القموي أي ان علم وجود
الشرط فيهم وقيد الدمبر في حياة الحيوان بما اذا تصور وبصورة بني آدم ولا يعارض
ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعي رؤيتهم عملا بطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى
رؤيتهم على ما خلا وعليه وصح الامنا فيمن ادعى ذلك على صورة بني آدم (ولو انقض
الاربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم)
لأنه سماعهم لا سماعها واجب بقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
اذا ما راد به الخطبة كما قلنا كثير من المفسرين ويعتبر ان يسمع الاربعون جميع أركانها
ولا ياتي هنا الخلاف الا في الانقضاء في الصلاة لان كل واحد منهم مصل لنفسه
بخازن المسامحة في نقصان العدد في الصلاة والمقصود من الخطبة سماع الماس فاذا
انقض الاربعون بطل حكم الخطبة واذا انقض بعضهم بطل حكم العدد المعتبر وهو
تسعة وثلاثون على الاصح كما مر فلو كان مع الامام السكال اربعون فانقض منهم واحد
لم يضر والانقضاء منال والتناظر النقص (ويجوز البناء على ما مضى ان عادوا قبل

قوالهم من وقف أرضا مسرفة وقسمتها الى الارض السابعة وهو صريح في ان كل من كان فيها هو من أهلها ثم طول
ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثمانمائة ذراع في غير المسجد لا تصح للبعد كالانس اذا بعدوا عن الامام (قوله بما اذا تصوروا
بصورة بني آدم) تقدم عن سم في مواضع من نظائرها ما يقتضي ان هذا ليس بشرط (قوله عن النص من كفر مدعي رؤيتهم)
عبارة حجر وقول الشافعي يعذر مدعي رؤيتهم محمول على مدعيها في صورهم الاصلية الخ والاقرب ما قاله حجر واعل ما ذكره
الشارح من التعبير بالكفر يحذف ولعن الاصل من كفر مدعي الخ (قوله عملا بطلاق الكتاب) هو قوله تعالى انه براكم هو
وقوله من حيث لا ترونهم (قوله وهو تسعة وثلاثون) بيان للعدد وعليه فلا يحسب المفعول في غيبة المنفذين (قوله والنسائط
النقص) أي فلو انغى على واحد منهم أو بعد في المسجد الى مكان لا يسمع فيه الامام كان كالانقض

(قوله بين صلاتي الجمع) فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين أخف ما يمكن كما قدمه الشارح (قوله بطلت الجمعة) أي حيث كان الانقضاء بعد الرفع من الركوع اما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه أو فيه وتروا الفاتحة واطمأنوا مع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استقرت جمعتهم كالتباطأ القوم عن الامام ثم اقتدوا به (قوله فيمتنعون بظاهره) أي يفعلون بظاهره باستئنافها بالنسبة فيمن انقض الى بطلان وبالبناء على ما مضى في حق غيره ٤٧ (قوله لزمتهم الاحرام) أي مع إعادة الخطبة

ان طال الفصل بين انفسهم وعودهم (قوله فان تأخر تحريمهم عن ركوعه) أي انتهائه (قوله فلا جمعة لهم) ظاهره وان قرأوا الثانية وادركوا معه الركوع وقد منظر ثم رأيت سم على حج نقس عن مقتضى الرخص انهم حيث قرأوا الثانية وأدركوا معه الركوع قبل رفعه عن أقله أدركوا الجمعة وهو ظاهر انتهى بالمعنى ومحل كون ظاهر كلامه ما تقدم ان كان الما ادب قوله عن ركوعه فأخبرهم عن ابتداء ركوعه أما اذا حمل على أن المراد بعد افتراء ركوعه كما هو الظاهر من قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بان كان الاقتداء بعد الرفع عن أقل الركوع فلا يكون ظاهراً ذلك بل يكون منتهياً لما قبله سم (قوله بأن تمت قراءتها) أي وركعوا واطمأنوا قبل رفع الخ كما يقيد قول حج والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا الثانية والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع ولو قبل بعدم اشتراط الطمأنينة قبل ارتفاعه بل بعدم اشتراط الركوع معه ان أمم الفاتحة

طول الفصل عرفا لان الفصل اليسير لا يعد قاطعاً للموالة كما يجوز البناء على ما سبى ثم تدرك قبل طول الفصل وشبهه الراعي الفصل اليسير بالفصل بين صلاتي الجمع (وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما) أي فيجوز أيضاً اذا عادوا عن قرب (فان عادوا بعد طوله) عرفاً (وجب الاستئناف) للخطبة (في الاظهر) فيها وان كان بعد ذلك لا نه عليه الصلاة والسلام لم ينقل عنه ذلك الامتوالها ولان الموالة لها موقع في استقالة القلوب والمأني لا يجب لان الغرض من الخطبة الوعظ والتذكير ومن الصلاة ايقاع الفرض في جماعة وهو حاصل مع التفريق واحد ترزب عادوا عما لو عاد بداهم فلا بد من استئناف الخطبة طال الفصل أم لا وما قرأه من النص بط بالعرف هو الاوجه وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الایجاب والقبول في البيع اذ هو بعيد جداً (وان انقضوا) أي الاربعون أو بعضهم (في الصلاة) بابطالها أو اخراج أنفسهم من الجماعة في الركعة الاولى (بطلت) الجمعة لقوات العدد المعتبر في صحتها فيمتنعون بظاهره انهم لو عادوا المندسرون لزمتهم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما أفق به الواو الدرجة الله تعالى اذا انقض ظهر من لزمتهم الجمعة مع امكان ادراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لبطلان الاولى ولو احرم الامام وتباطأ المأمومون أو بعضهم بالاحرام عقب احرام الاما ثم أحرموا فان تأخر تحريمهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بأن تمت قراءتها قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحبت جمعتهم والا فلا وسبقه في الاولى بالتكبير والقيام كالم يمنع ادراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجماعة كذا جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوي انه المذهب وجزم به صاحب الانوار وابن المقرئ وهو المتمد وقال الشيخ أبو محمد الجويني يشترط ان لا يطول الفصل بين احرامه واحرامهم قال الكمال بن أبي شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف في شرحه انه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد الحقوق اللاحقين بكونه في الركعة الاولى فلو تحرم أربعون لاحقون بعد رفع الامام من ركوعه الاولى ثم انقض الاربعون الذين أحرم بهم أو نقصوا فلا جمعة بل ينته الامام ومن بقي معه ظهر لانه قد تبين بفساد صلاة الاربعين أو من نقص منهم انه قد مضى للامام ركعة فقد فيها الجماعة أو العدد اذا المقتدون الذين نصح بهم الجمعة هم اللاحقون ولم يحرموا الا بعد ركوعه هذا معنى ما ذكره مع تنقيح له وتوضيح ويجاب عنه بأنهم اذا تحرموا والعدد تام صار حكمهم

قبل ركوعه لم يعد لان الامام فيماد كرم يحتمل عنه القراءة وحيث لم يحكمها فلا معنى لاشتراط طمأنينته معه (قوله وسبقه في الاولى) هي قوله فان تأخر تحريمهم عن ركوعه الخ ليكن قوله كالم يمنع ادراكهم الخ لانه افتحه فلم يل المراد بالاولى في كلامه قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة الخ (قوله وقد ادعى المصنف) أي ابن المقرئ (قوله مع تنقيح له وتوضيح) عطف تفسير

(قوله كذلك لا يؤثر الخ) معتد
 (قوله الخبر المار) أى فى قوله
 واما خبر انقضاءهم فليس فى
 اثنا عشر ايس فيه انه ابتدأها
 الخ (قوله والمراد على الأول) هو
 قول المصنف وان انقضوا فى
 الصلاة بطلت (قوله والاصح)
 أى لا يحرم بعد نقص الركعتين بل
 قبلهما (قوله كما لو شك فى صلاته)
 انما يقيد به لئلا يشبهه والا
 فالحكم كذلك لو شك بعد فراغ
 الوضوء قبل الاسرام (قوله ولو
 كان الامام متفلا) أى بان أحرم
 بنفسه والحال انه امام الجماعة
 اوصلى الظاهر لكونه مسافرا ثم
 صلى بهم الجماعة اماما (قوله ولو
 بان حدث العبد) أى بعد سلام
 الجيع بخلاف ذلك لانه لا يحد
 منهم قبل سلامه ولو بعد سلام
 الامام فلا تصح الجماعة لالامام
 والى مع ما تقدمت من العبد حدث
 كان الحدث من الاربعين والى
 انه اذا تبين الحدث بعد سلام
 الجميع غاب الجماعة بصورة بخلاف
 ما اذا حدث واحد من الاربعين
 قبل سلامه فان الجماعة لم تتم لاصورة
 ولا حقيقة (قوله أما المظهر منهم
 فى الثانية) هى قوله او بعضهم
 والاولى هى قوله ولو بان حدث
 العدد المتقدم به (قوله ولهذا
 شرطناه فى عكسه) وهو ما لو بان
 حدث الامام

واحد (ما صرح به الاصحاب فكما لا يؤثر انقضاء الاولين بالنسبة الى عدم سماع
 الاثنين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الاولى (وفى قول)
 (لا تبطل) ان بقى) اثنا عشر مع الامام للخبر المار مع جوابه وفى قول لان بقى (اثنان)
 مع الامام اكتفاء بدوام معنى الجمع والمراد على الاول انقضاء معنى العدد لا الذين
 حضروا الخطبة الخ أحرم بتسعة وثلاثين سمعوا الخطبة ثم انقضوا بعد احرام تسعة
 وثلاثين لم يسمعوها اتهم بالجمعة لانهم اذا لحقوا بالعدد تام صار حكمهم واحدا فسقط
 عنهم سماع الخطبة وان انقضوا قبل احرامهم به استأنف الخطبة لهم فلا تصح الجماعة
 بدونه وان قصر الفصل لاثنا عشر سمعهم وطوقهم وقول الشارح لو لحق أربعون قبل
 انقضاء الركعتين تمت بهم الجماعة مراده بذلك بعد التحريم بالصلاة ولو أحرم بهم فأنقضوا
 الاثنا عشر وثلاثين وكلاهما أربعين بخلافه فان أحرم معه بعد انقضائهم لم تصح جمعهم للشك
 فى تمام العدد المعتبر والاصح لا ما حكمنا بانها قد ادها وصحتها وشككنا فى نقص العدد بتدوير
 الوثيقة والاصل صحة الصلاة فلا يثبت لها بالشك كما لو شك فى صلاته هل كان مسح رأسه أم لا
 حيث ينقض فى صلاته (وتصح) الجماعة (خلف العبد والصبي والمسافر فى الظاهر) أى خلف
 كل منهم (اذا تم العدد بغيره) لانه ذكر تصحيح جمعته مأمورا فصححت اماما كسائر الصلوات
 بخلاف ما اذا تم العدد بغيره فلا تصح بجزء لان تمام العدد المعتبر والثانى لا تصح لان الامام
 ركن فى صحة هذه الصلاة فاشترط فيه الكمال كالاربعين بل اولى ولو كان الامام متفلا
 ذكره القولان اولى بالجويز لكونه من أهل القرى مع انشاء نفسه (ولو بان الامام جنبا
 او محدثا صححت جمعته فى الظاهر ان تم العدد بغيره) كفى سائر الصلوات والثانى لا تصح
 لان الجماعة شرط فى الجماعة والجماعة تقوم بالامام والمأموم فذا بان الامام محدثا بان ان
 لا جمعة له ولا جماعة بخلاف غيرها (والا) بان تم العدد بغيره (فلا) تصح جمعته بجزء لان الكمال
 شرط فى الاربعين كما هو ولو بان حدث العدد المتقدم به او بعضهم اران عليهم فنجاسة
 غير مذكورة عن الجماعة لاحد من بان كذلك وتصح جمعة الامام فيها كما صرح به الصميرى
 والمتولى والرويانى والقولى ونقله عن صاحب البيان واقراء لانه غير مكف بالاطلاع
 على حالهم من الطهارة بخلاف ما لو بانوا نساء او عبيدا لسهولة الاطلاع على حالهم اما
 المتطهر منهم فى الذائبة فتصح جمعته بغير الامام كما صرح به المتولى والمتولى وصرح
 المتولى ايضا بان صحة صلاتهم لا تختص بما اذا زاد الامام على الاربعين وهو ظاهر اذا لفرق
 بين الخاتين وما استشكل به صحة صلاة الامام من ان العدد شرط ولهذا شرطناه فى عكسه
 فكيف تصح للامام مع فوات الشرط رديهم فواته بل وجد فى حقه واحتمل فيه حدثهم
 لانه متبوع ويصح احرامه منفردا فاعتقره مع عذره ما لا يعتقر فى غيره وانما صححت
 للمتطهر المؤتم به فى الثانية تبعاله (ومن لحق الامام الحدث) أى الذى بان حدثه (راكها
 لم تحسب وبعثه على الصحيح) لان الحكم بادرالك ما قبل الركوع بادرالك الركوع خلاف

(قوله لانهم اغبر اهل للامامة في الجمعة) أى بل وكذا في غيرها واعلم قيد بالجمعة لان المرأة تصح امامتها للنساء في غير الجمعة (قوله وكونه ما قبل الصلاة) قال الشيخ عميرة وأيت في شرح الدماميني على البخاري في حديث الانقضاض في شأن التجارة ان الانقضاض كان في الخطبة وانما كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانهم امن ذلك اليوم - ووات الى قبل الصلاة انتهى - سم على منهج (قوله مع خبر صلوا كما رايتوني أصلي الخ) أى وما رايتهم يصلي الا بعد الخطبتين وفيه أنه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدماميني اللهم - الآن يقال ان التحويل كان لحكمة فنزل منزلة النسخ أو ان ذلك رواية لم تصح أو ان الصحابة فهمه وامنه عليه الصلاة والسلام ان كونه بعد الصلاة لنسخ بالامر بقرينة علمه اقبل الصلاة (قوله وأركانهم مامن حيث المجموع) جواب سؤال يرد في هذا المقام بأن يقال هذه الاضافة لا تخلو من ان تكون للاستغراق في كل فرد من افراد المضاف أو مراد اياها الحكم على مجموع ما أضف اليه وعلى الاول يلزم ان جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذلك المزوم وعلى الثاني يلزم كفاية الاثنيان ببعض الاركان في الاولى ولو واحد او الاثنيان بالباقي في الثانية وان يأتى بالجميع في الاولى ويحلى عنها الثانية وبالعكس ان يصدق على جميع هذه الصور الاثنيان بالاركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ٤٩ ظاهر وحاصل ما اشار اليه الشارح

ان يقال فختار الثاني ونحمله على ما صدق عليه اضافة المجموع بشرينة ما سيعلم من كلامه (قوله كما سيعلم من كلامه) أى على ما سيعلم (قوله وكلامى التكبير) وهما الله وأكبروا له مراده ان الحد جعل ركناً في الخطبة قياساً على جعل التكبير ركناً في الصلاة (قوله والثاني الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) * (فرع) * أفتى شيخنا الرملى بأنه لو أراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم ينصرف عنه وأجرت (وأقول) ينبغى ان يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير

الحقيقة وانما يصار اليه حيث كان الركوع محبباً بامن صلاة الامام ليحتمل به عن الغير والمحدث ليس اهلاً للتحمل وان صحت الصلاة خلفه والثاني تحسب كما لو ادرك معه كل الركعة واجاب الاول بأنه عند ادراكها كعلم يأتى بالقرأة والامام المحدث لا يتحمل عن المأموم بخلاف ما اذا قرأ بنفسه وان ادرك الركعة كاملة مع الامام في ركعة زائدة صحت ان لم يكن عالماً بزيادتها كصل صلاة كاملة خلف محدث بخلاف ما لو كان امامه كافراً وامراً لانهم اغبر اهل للامامة في الجمعة بجماع (الخامس) من الشروط (خطبتان) لخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما (و) كونهما (قبل الصلاة) للاتباع مع خبر صلوا كما رايتوني أصلي بخلاف العيد فان خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على المشروط ولان الجمعة انما تؤدى جماعة فاختار ايدركها المتأخر وللتفريق بين القرض والنفل واقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فاباح الانتشار بعد ما فوجاز تأخيرهما لما جاز الانتشار (وأركانهم) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه (خمس) - الله تعالى (للااتباع) وكلامى التكبير (و) الثاني (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) اذ كل عبادة افترضت الى ذكر الله افترضت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة

٧ به في الخطبة لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي وتظيره اصرف عن الله وعن اليقين في الايمان اه سم على منهج أى فانه ان قصدتم الصرف عن الله تعالى لا ينصرف أو عن اليقين انصرف (أقول) وفيه ان الذى لا يقبل الصرف من اسمائه تعالى هو لفظ الجلالة خاصة واما اللفاظ التى تطلق عليه وعلى غيره فتقبل الصرف والاسماء التى يوصف بها تبييناً عليه السلام كما تقبل الصرف للاشتراك فيها اللهم الا ان يقال انها لما اشتهرت فيه اشتهاراً تاماً نزات منزلة الاعلام الشخصية التى لا اشتراك فيها (قوله افترضت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى وجوباً فى الواجب ونحوها فى المندوب (قوله كالاذان والصلاة) قال حج بعد ما ذكر ورى البيهقي خبر قال الله تعالى وجهات أمثلك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا انك عبدى ورى فى قبل هذا ما انفرد به الشافعى وردلانه تفرد صحيح ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة لان اتفاق السلف والخلف على التصلية في خطبهم دليل لوجوبها اذ يبعد الاتفاق على سنها دائماً (قوله للااتباع) المتبادر منه ان الاتباع عبارة عن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فيما فعله وهو الظاهر من قوله ولانه الذى مضى عليه السلف والخلف ويرد عليه قول حج السابق ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة الخ وقوله اذ يبعد الاتفاق على سنها اذا عاين ان يقول اذ يبعد الاتفاق على ما لم يفعله

وعلى ما اقتضاه كلام حج من عدم فعله صلى الله عليه وسلم يجعل قوله ولانه الذي مضى عليه السلف والخلف تفسير الاتباع وان كان الظاهر من كلام الشارح ان الاتباع عبارة عن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام في فعله وقوله ولانه الذي الخ اشارة لجعل فعله الواورده منه على الوجوب (قوله والله أشهد) أى والله فمحمد (قوله في شرح الباب) أى وهو المسمى بالعجاب وكلامه ما لمصنف الحاوى فليس المراد به لباب الهاملى (قوله وصرح الجليلى باجزاء) فاحمد) ويظهر ان مثله انى حامد لله وان الحمد لله أو ان لله الحمد لاشنة الهاء على حروف الحمد ومعناه (قوله ولنظرة الله متعينة) سأل سائل لم تعين انظ الجلالة فى صيغة الحمد فى الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم فى صيغة الصلاة بل كفى نحو الماسى والخائى مع انه لم يرد ويجاب بأن للنظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته منزلة تامة فانه الاختصاص التام بتعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات السكالك كما نص عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ٥٠ ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام انتهى مع على منهج (قوله

أوصلى على محمد) أى أوصلى الله على محمد وتقدم فى الصلاة عن حج ان الصلاة عليك يا رسول الله انما تكفى حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهـل يأتى نظيره هنا أولاً ويفرق فيه نظراً والأقرب الثانى ويفرق بأن الصلاة يحتمل اهل البديل انهم لم يكتفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عينوا فيها ماورد والخطبة لما توسعوا فيها الم وشترطوا فيها ماورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام (قوله أو العاقب الخ) قال حج ونحوها مماورد وصفه صلى الله عليه وسلم به انتهى وتعبير الشارح بالكاف يوافقه (قوله وتسن الصلاة على

(واقظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) للاتباع ولانه الذى مضى عليه السلف والخلف من زمنه صلى الله عليه وسلم ولم والى عصرنا فلا يجوز الشكر والثناء ولا اله الا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك نعم انظ الحمد معرقا غير متعين فيكفى فحمد الله وأشهد الله الحمد والله أشهد كما يؤخذ من التعليقة تبعاً لصاحب الحاوى فى شرح الباب وصرح الجليلى باجزاء انا حامد لله وهو الصحيح وان توقف فيه الاذرى وادعى ان قضية كلام الشرحين تعين انظ الحمد باللام وانظرة الله متعينة فلا يكتفى الحمد للرحمن أو الرحيم ولا يعين انظ اللهم صل على محمد وآل محمد المتعين صيغة صلاة عليه كاصلى أو نصلى على محمد وأحمد أو الرسول أو النبى أو الماسى أو العاقب أو الخائى أو البشير أو النذير فخرج رحم الله محمد وأوصلى الله عليه وصلى الله على جبريل ونحوها وتسن الصلاة على آله قال الاذرى والظاهر ان كل ما كفى منها فى التشهد يكتفى هنا وسئل النقيب اسمعيل الحضرى هل كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه فقال نعم وصراده بقوله ولتظهر حاميته أى صيغة الحمد والصلاة على ما تقرروا ما تقرروا من عدم اجزاء الضمير هو المعتمد قياساً على التشهد كما جزم به الشيخ فى شرح الروض وظاهره العموم ولومع تقدم ذكره وهو كذلك كما صرح به فى الانوار وجهه له أصلاً قياساً عليه واعتداه البرماوى وغيره خلافاً لمن وهم فيه ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للصب الطبرى لانها موضوعة لذلك شرعاً (و) الثالث (الوصية بالتقوى) للاتباع رواه مسلم ولانها المنة ود الاعظام من الخطبة (ولا يعين انظهما على الصحيح) أى الوصية بالتقوى لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغير انظها فيكفى ما دل على الموعظة ولو قصر نحو

آله) أى والسلام (قوله والظاهر ان كل ما كفى منها) أى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم (قوله يكتفى هنا) أى طيعوا بل كثير من الصيغ يكتفى هنا ولا يكتفى فى التشهد كما يعلم مما قدمه (قوله يصلى على نفسه) كقوله صلى الله وسلم على محمد ثم رأيت فى تحرير الشيخ العزيز للعاقب العسقلانى مانصه ولان أربعة من حديث ابن مسعود فى خطبة الحاجة وأشهد أن محمد رسول الله نعم فى البخارى عن سلمة بن الاكوع لما خفت ازواد القوم فذكر الحديث فى دعاء النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال أشهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن أبى هريرة انتهى ولم يتعرض للصلاة عليه فيجتملى انما بالاسم الظاهر وبالضمير (قوله أى صيغة الحمد) لما كان الوهم ربما يذهب الى أن المراد بنحوها ونحوها فى المادة أو المعنى فيكون ما لم يشاركها فى المعنى أو المادة غير كاف وان ورد دفع هذا التوهم حج بتعين ما زاده بقوله مماورد وصفه به (قوله اجزاء الضمير) هو قوله صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط قصد الدعاء) أى ومع ذلك يجهل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

(قوله بل لابد من الحل) أى من ذكرنا فظ يدل على طلب الطاعة وقضيته أنه لو اقتصر على ما يدل على المنع عن المعصية لم يكف وفى
 حج ما يخالفه حيث قال بل لابد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفى أحدهما التزوم الآخر له (قوله على الطاعة)
 أى صريحا أو التزاما أخذ من كلام حج (قوله والرابع قراءة آية) هل يجزى مع الحث بغير المعنى فيمنه نظر وقد يتجه عدم
 الاجزاء والتفصيل بين عاجز المحصر لا مرفيه وغيره ثم اتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالصلى الذى لم يحسن
 الفاتحة وهل يجزى ذلك فى بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بكراً أو دعاء مثلاً ثم وقف بقدره فيه نظر وما لم يرد إلى
 عدم جريان ذلك فى بقية الأركان بل يسقط المعجوز عنه بلابدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكما هو الحق لو لم
 يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر انتهى سم على حج (فرع) من دخل
 والامام يخطب صلى ركعتين بنية النجاة أو نحو الراتبة أو صلى فاتة بشرط أن تكون ركعتين م ر ثم مرة أخرى قال لو كان محل
 الخطبة غير المسجد للصلاة وحاصله أنه قال إذا دخل حال الخطبة فإن كان المكان مسجداً صلى التهمة أو ركعتين راتبة أو نحو
 فاتة وإن لم يكن مسجداً جلس ولا صلاة مطلقاً انتهى فيلراجع وفى شرح المنهاج ٥١

والسكوت فى غير المسجد فليجوز
 (فرع) هل توابع الخطبة التى
 جرت العادة بالاثني عشر ساعق
 الفراغ من الأركان لها حكم الخطبة
 فى امتناع الصلاة حينئذ وفى
 حرمة الكلام على القول به أولاً
 لانقضاء الخطبة بانقضاء أركانها
 ذهب شيخنا حج إلى الثانى والأول
 محقق وقريب وذهب إليه م
 ويؤيده وفاته أنه لو طالت التوابع
 لم يقطع الولاة المشترط بين الخطبة
 والصلاة ولولا أن له حكمها لقطع
 إلا أن يلتزم شيخنا القطع عند
 الطول فليأمل ثم رأيت م ر فى

أطيعوا الله ولا يكتفى اقتصاره فيها على تحذير من غرور الدنيا وزخرفها فقد يتوأسر به منكرو
 المعاد بل لابد من الحل على الطاعة وهو مستلزم للعمل على المنع من المعصية ومقابل
 الصحيح أنه يتعين لفظ الوصية قياساً على الحمد والصلاة وقوله لا يتعين لفظها على الصحيح
 يمكن أن يكون الخلاف من حيث مجموع الوصية والتقوى (وهذه الثلاثة) الأركان المذكورة (أركان فى) كل من
 (الخطبتين) اقتداء بالسلف والخلاف ولا اتصال كل خطبة عن الأخرى (والرابع قراءة
 آية) للاتباع رواه الشيخان وإذا احتفل قوله عليه الصلاة والسلام الوجوب والندب
 ولا قرينة حمل على الوجوب فى الأربع وسواء كانت الآية وعداً أم وعيداً أم حكماً أم
 قصة ثم قال الامام أنه لا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة وينبغي اعتقاده وإن قال فى
 شرح المذهب المنهور بالجزم بشرط آية ويؤيد الأول قول البويطى ويترأسياً من
 القرآن أما نحو ثم نظر فلا يكتفى بها وإن كانت آية لعدم أفهامها ولهذا قال فى المجموع
 أنه لا خلاف فيه نعم يكتفى أن تكون (فى أحدهما) إذا ثبت التمام فى الخطبة من غير
 تعيين وإطلاقه م يقتضى الاكتفاء بنسوخ الحكم وعدم الاكتفاء بنسوخ التلاوة

شرح المنهاج قال ولا أى ولا يحرم الكلام حال الدعاء للملوك على ما فى المرشد انتهى سم على منهج (قوله للاتباع) أى مع
 قوله صلوا كما رأيتونى أصلى وهذا القول يحتمل الوجوب والندب ولعله المراد بقوله وإذا احتفل الخ (قوله أم حكماً) بضم الحاء
 ولا فرق بين كونه منسوخاً أم لا كما يأتى (قوله بشرط آية طويلة) وبقي ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر فهل
 تكتفى لانها آية عند البعض الأول والمقصود من الأفهام حاصل به عندهم أولاً لانها غير آية عند البعض الثانى فيه نظر والأقرب
 الأول لان القول بانها بعض لا يبنى أنه حصل بها الأفهام وبعض الآية كاف نعم يأتى التردد فيه على ما قاله حج من أن بعض
 الآية لا يكتفى وينبغي أن يكون الأقرب عدم الاكتفاء أيضاً (قوله وينبغي اعتقاده) خلافاً للحج (قوله نعم يكتفى الخ) أشعره هذا
 التقدير بأنه لا يكتفى بقراءة بعضها فى الأولى وبعضها فى الثانية وهو ظاهر لكن قضية قول شرح المنهاج ولو فى أحدهما خلافه
 وقد يقال إن ما فى المنهاج قصده الرد على القائل بتعينها فى الأولى أو بقراءة آيتين فيهما (قوله أن تكون فى أحدهما) قال فى
 العباب ويجزى قبلهما أو بعدهما وبينهما انتهى وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية ونفى من الأركان فكل موضع أتى بها
 فيه اجزائه (قوله بنسوخ التلاوة) معتقد

(قوله وقراءة في) أي بتمامها وقوله في الأولى أي في الخطبة الأولى بدل الآية وعبارة حج بل تسن بعد فراغها أي الخطبة الأولى سورة في دائمة الاتباع ويكفي في أصل السنة قراءة بعضهم انتهى (قوله للآية دخلا) إطلاقه شامل لما لو قصد الحد وحده أو أطلق وسيأتي عن حج ما يخالفه في الإطلاق ونقله عنه الزياي ولم يمتدحبه (قوله فان قصدهم بآية اجزأ) أي ما قرأه (قوله كما لو قصد القراءة وحده) أي أو أطلق (قوله وهو أوجه) بل قال حج إذا لحق أن تضمن ذلك والاقتباس منه ولو في شعربا نزل وان غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان ٥٢ وغيره أنه لا محذور في أن يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام لاستأذن نعم أن كان ذلك

في نحو محجور حرم بل ربما أفضى إلى كثرة التهمة وينبغي أن يلقى بالقرآن فهم ذكره الأحاديث والأذكار والأدعية (قوله ويكون في الثانية) أي وجوبا (قوله والمراد بالمؤمنين الجنس) هذا يقتضى أنه لو خص المؤمنين بالدعاء كني أصداق الجنس من أركمه غير مراد (قوله وفي التنزيل) استدلال على أنه يصح أن يراد بصيغة الذكور ما يشمل الإناث انتهى سم على من حج (قوله فقال رحكم الله كني) ولا بد من عدم صرفه فلو صرف ذلك للرجعة الدينيوية لم يكف (قوله بضمير الدعاء للمؤمنين) أي لجميع المؤمنين (قوله بغفرة جميع ذنوبهم) قال الزين العراقي بعد مثل ما ذكر وهذا مردود بعلمته لو ورد ذلك عن الخاف والسلف وخروجهم من النار إنما هو بالغفرة والرحمة فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك انتهى حج في الإيعاب ويجاب بأن ما نسب إليه لا يصلح ردا على الغزالي فيما ذكره بان من خرج

ويستن بها في الأولى بعد فراغها كما قاله الأذرى وقراءة في الأولى في كل جمعة للاتباع رواه مسلم قال في شرحه فيه دليل على نذب قراءتها وبعضها في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الآخرين كالميث تطرؤه في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة وإن كانت السنة التخفيف ولا يجزئ آيات تشتمل على الأركان كلها أي ما عدا الصلاة فناء على النبي صلى الله عليه وسلم لم أذليها إنما آية تشتمل على ذلك لأن ذلك لا يسمى خطبة فان أتى بالحد مثلا ضمن آية أجزأت عنه دون القراءة للآية دخلا فان قصدهم بآية اجزأ عن القراءة فقط كالموقف من القراءة وحدها وتضمن الآيات الخوان المطب كره جماعة ورخص فيه آخرون في الخطبة والمواظع وهو أوجه (وقيل) تتعين (في الأولى) فلا تسكن في الثانية (وقيل) تتعين (فيها) أي في كل منهما (وقيل لا تجب) في واحدة منهما بل تسن وسكنوا عن محله وبتقاس جعل الوجوب (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين) باخروى لادنيوى ويكون (في الثانية) لاتباع السلف والخلف ولأن الدعاء يليق بالخواتيم والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهم ما عير في الوسيط وفي التنزيل وكانت من القاتنين وجرى عليه القاضي حسين والغزالي وعبارة الانتصار ويوجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ولو خص به الخاصين فقال رحكم الله كني والأوجه عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين وجرم ابن عبد السلام في الامالى والغزالي بنصرهم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بغفرة جميع ذنوبهم وبعدم دخولهم النار لانهما قطع بخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم أن فيهم من يدخل النار وما الدعاء بالغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي ومن دخل بيتي مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك فانه ورد بصيغة الغفلة في سياق الاثبات وذلك لا يقتضى العموم لأن الأفعال تكررات ولجواز قصد دعاءهم ودعائهم وهو أهل زمانه مثلا (وقيل لا يجب) لعدم وجوبه في غير الخطبة فكذا فيها كالتمسح بل يستلزم ولا بأس كما في الروضة والمجموع بالدعاء للسلطان بعينه أن لم يكن في وصفه مجازفة قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالأوصاف الكاذبة بالضرورة ويستسن الدعاء لائمة المسلمين وولادتهم بهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ثم شنع في ذكر شروط الخطبتين وهي تسعة فقال (ويشترط كونها) أي الخطبة والمراد بهما الجنس

من النار بالغفرة لم يغفر له جميع ذنبه اذ لو غفر الجميع لم تقسم النار ولا دخلها والذي منعه الغزالي إنما هو مغفرة الشامل جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تقسم النار واحدا منهم (قوله ولجواز قصد دعاءهم ودعائهم) جواب ثان عطف على مضمون قوله فان ورد الخ (قوله ويستسن الدعاء لائمة المسلمين) أي في الخطبة الثانية وتخص السنة بقوله في الأولى أيضا لكن في الثانية أولى لما قدمه من أن الدعاء يليق بالخواتيم

(قوله كان المراد بهم ما أركانهم) يفيد أنه لو كان ما بين أركانهم ما بغير العربية لم يضر ويجب وفاء ما كان محلله إذا لم يطل الفصل بغير العربي والاضرار لا خلافا لمالوالة كالسكوت بين الأركان إذا طال بجامع أن غير العربي لا يحسب لأن غير العربي لا يجزى مع القدرة على العربي فهو واغواته هي سم على منهج والقياس عدم الضرر مطلقا ويفرق بينه وبين السكوت بأن في السكوت اعراضا عن الخطبة بالسكوت بخلاف غير العربي فإن فيه وعظا في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة * (فرع) هل يشترط في الخطبة تمييز فروضها من سننها فيه ما في الصلاة في العمى وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالي وغيره انتهى سم على منهج (قوله فان أمكن تعلمها) أي ولو بالسفر إلى فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم في تكبيرة الأحرام (قوله وان لم يعرفها القوم) قضيته أن الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن أحدهما فقط أن الخطيب أن يحط بالغة التي لا يحسنونها ويؤيده قوله وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية الخ ونقل عن الزيايدي ما يوافقه وفيه نظر بل الظاهر أن الخطبة لا تجزى إلا باللغة التي يحسنها القوم ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها بها حيث أحسنها دونهم لأنها الأصل فوجب مراعاته بخلاف غيرها من اللغات حيث وجد لبعضها مرجح كقوله القوم لها قدم على غيره ويؤيد ذلك ما قاله الأذري على ما نقله عنه غيره بناء على عدم اشتراط كونها بالعربية ٥٣ من قوله له إذا علم القوم ذلك اللسان

(قوله فان لم يحسن أحد منهم الترجمة) أي عن شيء من أركان الخطبة كما تقدم عن سم في قوله حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة (قوله ويشترط) على خلاف المعتمد ألا في ولذا لم يعتد به شرطا ثانيا (قوله مرتبة الأركان الثلاثة) * (فرع) أفنى به شيخنا الرملي فيما لو ابتدأ الخطيب سرد الأركان مختصرة ثم أعادها مبسوطة كما اعتيد الآن كان قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أوصيكم

الشامل للخطبتين كما أن المراد بهم ما أركانهم (عربية) لاتباع السلف والخلف ولأنه إذا ذكر مفروض فاشترط فيه ذلك كتكبيرة الأحرام فان أمكن تعلمها خوطب به الجميع فرض كفاية وان زادوا على الأربعين فان لم يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهور وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالعظم من حيث الجملة ويوافقه قول الشيخين فيها إذا سمعوا الخطبة ولم يعرفوا معناها أنها تصح وان لم يمكن تعلمها خطب واحد بلغته وان لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنفاه شرطها ويشترط على خلاف المعتمد ألا في قريبا كونها (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى) على الترتيب المار فيبدأ بحمد الله ثم بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بالصومية بالتقوى على ما صححه في الشرح الصغير ولم يصح في الكبير شيئا أو سياتي في زيادة المصنف تصحيح عدم اشتراط ذلك ولا يشترط ترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرها (و) الثاني من الشروط كونها (بعد الزوال) للاخبار في ذلك وجرى أن أهل

بقوى الله الحمد لله الذي الخ بانه اقص ما أعاده بحيث لم يعد فصلامضرا حسب ما أتى به أولا من سرد الأركان والاحسب ما أعاده وألقى ما سرده أولا (وأقول) كان يجوز أن يعتد بما أتى به أولا مطلقا أي طال الفصل أم لا لأن ما أتى به ثانيا بمنزلة إعادة الشيء لثما كيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر انتهى سم على منهج ويؤخذ من هذا التقيد ما تقدم من عدم اجزاء الضهير ولو مع تقدم ذكره بما إذا لم يسرد الخطيب الأركان أولا والاحسب ما أعاده فاحفظه فانه مهم وقوله بمنزلة إعادة الشيء لثما كيد يؤخذ منه أنه لو صرفها بغير الخطبة لم يعتد به * (فرع) لو حن في الأركان لحنيا بغير المعنى أو أتى بمثل آخر كاظها رلام الصلاة هل يضر كافي التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر انتهى سم على حج والا قرب عدم الضرر في الثانية الحاقها بالاولى في الفاتحة لحنيا بغير المعنى ويفرق بينه وبين التشهد بأن التشهد ورد فيه ألفاظ مخصوصة لا يجوز بدلها بغيرها كما لو أبدل النبي بالرسول فقوى شبهه بالفاتحة ولا كذلك الخطبة فانه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها وأما الأولى فالأقرب فيها الضرر لأن اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها أحدا مثلا وصارت أجنبية فلا يعتد بها ومن ثم جعل المغير للمعنى في الصلاة مبطلا لها سواء كان اللحن في الفاتحة أو غيرها (قوله بعد الزوال) أي بقية فلو جهم وخطب وتيز دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه ومقتضى عدم اشتراط النية الأول فليراجع

(قوله ثم مضطجعا كالصلاة) يؤخذ من تشبيهه بالصلاة يعني المفروضة انه ان هجز من الاضطجاع خطبا مستقليا (قوله أم سكت) بحث الاسنوي اختصاص هذا بالفقه الموافق كما في نظائره انتهى عبارة وظاهر اطلاق الشارح خلافه (قوله فان بانت قدرته لم يؤثر) وان كان من الاربعين كما اقتضاه اطلاقه لكن في كلام عمدة مانعه قوله فهو أي من بانت قدرته كالولي ان الامام جنبا قضيته انه يشترط لصحة صلاة القوم وسماعهم ان يكون زائدا على الاربعين وهو ظاهر لان علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته له لم يبق قد شرطهما (قوله والجلوس بينهما) ع خالف في ذلك الائمة الثلاثة انتهى مم على منهج (قوله ولا يكتفي الاضطجاع) ظاهره ولومع السكون وهو ظاهر وبوجه بانه مخاطب بالقيام في الخطبتين والجلوس بينهما فاذا هجز عن القيام سقط وبقي الخطاب بالجلوس في الاضطجاع تركه لا واجب مع القدرة عليه لكن في مم ما يخالفه حيث قال كان المراد الاضطجاع من غير سكتة انتهى مم على حج ٥٤ (قوله كان يقرأ فيها) قال بعضهم ويحسن كون ما يقرؤه الاخلاص انتهى (قوله

واسماع اربعين كاملين) أي في آن واحد كما يظهر حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الاركان ثم انصرف وحضر غيره وأعادها له لا يكتفي لان كلام الائمة بين لدون الاربعين فيقع لغوا ونقل بالدر من عن فتاوى شيخ الاسلام ما يوافق فراجع (قوله بان يرفع الخطيب صوته باركانهما) متفق عليه انه لا يضر الاسرار بغير الاركان وينبغي ان يجعله اذا لم يطل به الفصل والاضر لقطعه الموالاة السكوت (قوله والسماع بالقوة) أي بحيث لو أصغى لسمع ومنه يؤخذ ان من نسي وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلا لا يعتد بحضوره (قوله لا بالفعل) خلافا للحج (قوله وهو كما قال الاسنوي بعيد) أي فلا فرق

الاعصار والامصار عليه ولو جاز تقديمها تقدمها النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفا على المبكرين وإيقاعا للصلاة في أول الوقت (و) الثالث من الشروط (القيام فيهما ان قدر) للاساع رواء مسلم فان هجز خطب فاعدا ثم مضطجعا كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء أقال لا أستطيع أم سكت لان الظاهر ان ذلك لعذر فان بانت قدرته لم يؤثر والاولى للعاجز الاستنابة (و) الرابع من الشروط (الجلوس بينهما) مطعون فيه لاتباع كما في الجلوس بين السجدة تين فيجب على عاجز جالس وقائم لم يقدر على الجلوس بل أولى فصل بكتة ولا يكتفي بالاضطجاع وبعد القيام والجلوس هنا شرطان لان حاله يساجز أين من الخطبة اذ هي الذكر والوعظ وفي الصلاة ذكرين لانها جله أعمال وهي كما تكون اذ كانا تكون غير اذ كان ثم هل يسكت فيه أو يقرأ أو يذ كر سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها ما أفاد ذلك الاذرى (و) الخامس من الشروط (اسماع اربعين كاملين) بان يرفع الخطيب صوته باركانهما حتى يسمعها تسعة وثلاثين سواء ولان مقصودها هو ظههم وهو لا يحصل الا بذلك فعلم انه يشترط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل اذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات متحتم فلا يكتفي الامرار كالاذان ولا اسماع دون اربعين ولان لا تنعقد به وقضية كلامهم انه يشترط في الخطيب اذا كان من الاربعين ان يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكتف وهو كما قال الاسنوي بعيد بل لا معنى له فانه يعلم ما يقوله وان لم يسمعه ولا معنى لامر بالانصات لنفسه وما يجتبه الزركشي من اشتراط معرفة الخطيب اركان الخطبة رد بان الوجه خلافه كن يوم بالقوم ولا يعرف معنى القاضية ولو شك الخطيب بعد الفراغ من خطبته في ترك شي من فرائضها لم يؤثر كالكسك في تركه وكن

بين كونه أصم أو سميا وهو المعتمد (قوله من اشتراط معرفة الخطيب) أي معرفة معانيها كما يشعر به قوله كن يوم بالقوم بعد الخ فلا ينبغي ما مر عن سم من أنه يأتي في اعتبار التمييز بين الاركان وغيرها من أمور الخ (قوله في ترك شي من فرائضها لم يؤثر) متفق عليه انه يؤثر اذا شك في اثناء الثانية بعد فراغ الاولى وفي الجلوس بينهما في ترك شي من الاولى ويؤيده ما سبق في ما لو أحدث في اثناء الخطبة من الضرر وبقي ما لو علم تركه وكن ولم يديه بل هو من الاولى أم من الثانية هل يجب اعادة أم إعادة الثانية فقط فيه نظر والا قرب انه يجلس ثم يأتي بالخطبة الثانية لاحتمال ان يكون المتروك من الاولى فيكون جلوسه لغوا فأكمل الثانية ويجعل مجموعهما خطبة واحدة فيجلس بعدها يأتي بالثانية ويقدر كون المتروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضر لان غايته انه يجلس في الخطبة وهو لا يضر وما يأتي به بعد تكرير ما أتى به من الخطبة الثانية واستدراك لما تركه منها

(قوله ولا يرد عليه تفصيل القديم) لم يأت له تفصيل في حكاية الاتية واعلمه بقول يحرم على الاربعين لاعلى من زاد عليهم (قوله لانه مفهوم) أى والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله وان رجلا) هو سلك الغفاني كذا جاء من عن خصائص الجمعة للسيوطي (قوله حب الله ورسوله) هو بالنصب بتقدير أعادت ويجوز رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعدته لها لكن الاول أولى لان الجواب يقدر معه ما ذكر في السؤال (قوله والاحتمال بينهما) أى بصيرها عامة (قوله لخبر مسلم اذا قلت لصاحبك الخ) رواية البخاري اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام oo بخطب فقد اغوت ولفظ رواية النسائي

من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام بخطب أنصت فقد دلفا (قوله ان يشتغل بالتلاوة والذكر) أى بل ينبغي ان يقال ان الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدما على التلاوة لغير سورة الكهف والذكر لانهم شعار اليوم (قوله اذا سمع ذكره) ظاهره انه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره وعبارة عميرة في آخر الفصل الآتي ولمستمع الخطيب اذا ذكر النبي ان يرفع صوته بالصلاة عليه قال في شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا انه مباح مستحوى الطرفين ثم حاول انه خلاف الاولى محاذرة على الاستماع (قوله خلاف الاولى) قال حج الرفع بها من غير مبالغة سنة (قوله ويسن اقبالهم) (فائدة) لو كان شافعي مالكا وقت الخطبة فهل يحرم عليه كما لو لعب الشافعي مع الحنفي الشطرنج لاعتنه على المعصية أولا الاقرب عدم الحرمة وبفرق بينهما بان لعب الشطرنج لما لم يأت الامنهما

بعد فراغه من الصلاة خلافا لروايي (والجديد انه لا يحرم عليهم) يعنى الحاضرين معهم أو لا ويصح ان يرجع الضمير لاربعين الكاملين ويستفاد عدم الحرمة على مناهم وغيره بالمساواة الاولى ولا يرد عليه تفصيل القديم فيهم لانه مفهوم (الكلام) لما صح ان اعرايا قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه ودعا وان رجلا آخر قال متى الساعة فأومأ الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من احببت فلم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والاهم في الآية للندب وما اعترض به الاستدلال بذلك من احتمال ان المتكلم تكلم قبل ان يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعاً أو قبل الخطبة أو انه معذور بطوله يرد بانها واقعة قولية والاحتمال بعينها وانما الذي يسقط باحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقر في محله لا يقال بل هي فعلية لانه انما أقره بعدم انكاره عليه لاننا نضع ذلك بل جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أى حالة كانت فهي قولية به هذا الاعتبار نعم يكره الكلام لخبر مسلم اذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد اغوت ومعناه تركت الادب جمعاً بين الادلة ولا يخصص ذلك بالاربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء نعم الاولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعد ها ولا بين الخطبتين ولا كلام الداخل الا اذا اتخذ ذلك مكاناً واستقر فيه لانه قبل ذلك يحتاج الى الكلام غالباً ومقتضى كلام الروضة انه يباح من غير كراهة لمستمع الخطيب ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع بها صوته اذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم لكن صرح القاضي أبو الطيب بكرهته لانه يقطع الاستماع وأجل مراده به خلاف الاولى قال الاذرى والرفع البليغ كما ينفى به بعض العوام بدعة منكروة والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً ومحل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فان تعلق به ذلك كما لو رأى أعشى يقع في بئر أو عقر باندب على انسان فأنذره أو علم انسا ناشياً من الخير أو نهاء عن منكر لم يكن حراماً قطعاً بل قد يجب عليه لكن يستحب ان يقتصر على الإشارة ان أغت (ويسن) اقبالهم عليه بوجوههم علم بالادب ولما فيه من توجيههم القبلة

كان الشافعي كالمجبي له بخلافه في مسئلته فانه حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره لم تكنه من ان لا يجيبه ويؤخذ منه انه لو كان اذا لم يجبه لمصل له منه ضرر لكون الشافعي الحكم أميراً أو داسطوة يحرم عليه لكن لامن جهة الكلام بل من جهة الاكراه على المعصية فلستأمل (قوله بوجوههم) أى وان لم يتطروا له وهل يسن النظر اليه أم لا فيه نظروا والا قرب الثاني أخذاً مما وجهوا به حرمة اذان المرافة بسن النظر للمؤذن دون غيره وبني الخطيب هل يطلب منه النظر اليهم فيكره له فغضب عينيه وقت الخطبة أم لا فيه نظروا الا قرب الاول أخذاً من قول المصنف الآتي وان يقبل عليهم المتبادر منه انه يتطروا لهم

(قوله فاستمعوا له وانصتوا) * (تنبيه) * قال الراغب الفرق بين الصمت والسكوت والانصات والاصاخة ان الصمت ابلغ لانه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للناطق وفيما له قوة النطق ولهذا قيل لما لم يكن له نطق الصامت والسكوت لما له نطق فترك استعماله والانصات سكوت مع استماع ومضى انكلاً - فاستمعوا له وانصتوا فاستمعوا له وانصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد عام والاصاخة الاستماع الى ما يصعب استماعه وادراكه كالسب والصوت من مكان بعيد انتهى مناوياً عند قوله صلى الله عليه وسلم الصمت زين للعالم وستر للجاهل (قوله ولو سلم داخل على مستمع) ومثله الخطيب ويذهب في ان لا يعد نسيانه لما هو فيه ٥٦ عذراً في وجوب الرد عليه فيجب الرد عليه وان غلط (قوله ويستحب له) أي المستمع

ومثله الخطيب بالاولى لانه لا يحرم عليه الكلام قطعا (قوله وانما لم يذكره) أي التسميت (قوله وكره تحريم الخ) أي ويستقر ذلك الى فراغ الخطبة وتوابعها كالتقدم عن سم ان الشارح ذهب اليه وفي كلام حج ما يصرح به حيث قال بعد قول المصنف ويسن الانصات ويحرم اجتماع الصلاة فرض أو نفل ولو في حال الدعاء للسلطان انتهى وما نقله سم على حج فيما تقدم في التوابع انه في غير شرح المنهاج (قوله بعد صعود الخطيب) اما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم (قوله بان الاشتغال به) أي الكلام وان طال (قوله الغرر البهية) مراده شرح البهية الكبير (قوله عند صعود الخطيب المنبر وجلوسه) قاله سم على منهج (قوله وان كان وقته مضيقا) أي فلا يفقه له وان خرج من المسجد وعاد اليه بسبب فقهه فيما يظهر

و (الانصات) له المأمور وقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وورد في الخطبة كما ذكره كثير من المفسرين بل أكثرهم وسُميت قرآنا لاشتمالها عليه ولم يذكر الاستماع مع الانصات كغيره على وزان الآية لانه قد يترك وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه اذا الانصات السكوت والاستماع شغل السمع بالسماع ولو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب بخطب وجب عليه الرد وان كان السلام مكروها ما سأل في السيران شاء الله تعالى اذا القاعده أعليه وانما لم يجب الرد على نحو قاضي الحاجه لان الخطاب منه ومعه صفه وقوله مروا فلا يلائمه ايجاب الرد بخلافه هنا فانه يلائمه لان عدم مشروعيته له ارض لالذاته بخلافه ثم فلا اشكال ويستحب له تسميت العاطس اعموم الادلة وانما لم يذكره كسائر الكلام لان سببه قهري وكره تحريما بالاجماع كما قاله الماوردي وغيره تنقل من أحد الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلوسه عليه كما في المجموع وان لم يسمع الخطبة بالكيفية لاشتغاله بصورة عبادة ومن ثم فارقت الصلاة الكلام بان الاشتغال به لا يعد اعراضا عنه بالكيفية وأيضا في شأن المصلي الاعراض عما سوى صلاته بخلاف المتكلم وأيضا قطع الكلام حين متى ابتدأ الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يقوته بها سماع أول الخطبة بل لو آمن فوات ذلك كان محتملا أيضا خلافا لما في الغرر البهية وقد يؤخذ من ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا وينع من سجدة التلاوة والشكر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وشمله كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وانما هو ملحق بها ويجب على من كان في صلاة تخفيفها عند صعود الخطيب المنبر وجلوسه كما قاله الشيخ نصر واعتدله غيره فالاطالة كالانشغال حتى حرمت الصلاة فالوجه كما في التدريب عدم انعقادها كالصلاة في الاوقات الخمسة المكروهة بل أولى بل قضية اطلاقهم ومنعهم من الرتبة مع قيام سببها انه لو تذكروا فرضا لا يأتي به وان كان وقته مضيقا وان لم يأت به لم ينعقد وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وتعبير جماعة بالنافله جرى على الغالب ويستثنى التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها ويخففها وجوباً بالخبر

أخذنا ما قالوه فيها لو دخل المسجد في الاوقات المكروهة بقصد التحية (قوله فيسن له فعلها) أي سواء في ذلك سنة الجمعة مسلم وغيرها كفاتة حيث لم تزد على ركعتين * (فرع) * من دخل والامام بخطب صلى ركعتين ثم مرة أخرى قال لو كان محل الخطبة غير المسجد لصلاة وحاصله انه قال اذا دخل حال الخطبة فان كان المكان مسجداً أصلي التحية أو ركعتين رتبة أو نحو فاتية وان لم يكن مسجداً اجلس ولا صلاة مطلقاً انتهى فليراجع وفي شرح المنهاج لشخصاً منع ركعتين غير الرتبة والسكوت في غير المسجد فليصرر اه سم على منهج وفيه لكن لو أحرِمَ باربع قضا قبل الجلوس ثم جلس وقد بقي ثلاث ركعات هل تستقر صحتها =

= ويجب التخفيف أو تبطل لان الاتمام بهذا الجلوس بمنزلة الانشاء بدليل حرمه التطويل ولا يجوز بعد الجلوس انشاء أكثر من ركعتين فليجوز اهـ (أقول) والظاهر الاستقرار سيما اذا أحرم على ظن سعة الوقت لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء واما لو كان جالسا بالمسجد وعلم بقرب جلوس الخطيب ويخفف فيما كماله ودخل والامام يخطب أم لا لان شروعه في تلك الحالة يعد به مقصرا فيه نظر والاقرب الاول لانه حال شروعه لم يكن متميا لشيء يسعه فيه عدم معرضا عنه باشتغاله بالصلاة (قوله قم فاركع) وانما أمر بذلك لانه جالس جاهلا بطاب التحية منه فلم تفت بذلك (قوله هذا ان صلى سنة الجمعة) ومرقريبا عن سم ان مثل سنة الجمعة الفائتة اذا كانت ركعتين كالصبح ولا ينافي ما مرقريبا من امتناع الفائتة لانه مفروض فحينئذ كره بعد الجلوس واراد فعلها (قوله ولا يزيد على ركعتين بكل حال) أي حيث علم بالزيادة ما لو شك هل صلى ركعتين أو واحدة سن ٥٧ لدراسة لان الاصل عدم الفعل (قوله

فان لم تحصل تحية) شمل ما لو نوى سنة الصبح مثلا أو ركعتين ولم ينوهم ما تحية لم يقدمه في صفة الصلاة من انه لو أتى بركعتين ولم ينويهما التحية كانت نفلا مطلقة حصل به مقصود التحية لكن قال حج وصلاة ركعتين نية التحية وهو الاولى أو رتبة الجمعة القبلية ان لم يكره صلاها وحينئذ الاولى نية التحية معها فان أراد الاقتصار فالاولى فيما يظهر نية التحية لانها تقوت بفواتها بالكلية اذ لم ينو بخلاف الرتبة القبلية للداخل فان نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بذرها لم تنعقد فان قيل يلزم على ما تقدم ان رتبة ركعتين فقط جائز بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلا مع

مسلم جاء عليك الغط في يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب فخاص فقال يا سديد قم فاركع ركعتين ويجوز فيهما ما تم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ويتجوز فيهما هذا ان صلى سنة الجمعة والاصلا مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية كأن كان في غير مسجد لم يصل شيئا أخذنا مما مر اما الداخل آخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاها فاقامته تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الحالة استحب للامام ان يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام والامام بالخفيف فيما ذكره الاقتصار على الواجبات قاله الزركشي لا الاسراع قال ويدل له ما ذكره انه اذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات اتهم وفيه نظر والفرق بينه وبين ما استدل به واضح وحينئذ فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفا (قلت الاصح ان ترتيب الاركان ليس بشرط والله أعلم) لان المنة صود حاصل بدونه ولم يرد نص في اشتراط الترتيب وقد نص على ذلك في الام والمبسوط وجزم به أكثر العراقيين بل هو سنة فقط وأشار الى سادس الشروط بقوله (والاظهر اشتراط الموالاة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينها وبين الصلاة للتتابع ولان لها اثرا ظاهرا في استمالة القلوب وحدث الموالاة ما حدث في جمع التقدمة والثاني لا تشتط لان الغرض الوعظ وهو حاصل مع تفريق الكلمات وذكر هذا هنا بعد ما تقدم اعمومه دفعا لما قد يتوهم من ان ذلك الخاص بحالة الانتقاض (و) السابع من

٨ به في استوائهما في حصول التحية به بالماضي السابق في بابها قلت يفرق بان نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر فابح الاول دون الثاني ويلزمه ان يقتصر فيه ما على أقل مجزئ على ما قاله جمع ويثبت ما فيه في شرح العباب لكن عدم انعقاد سنة الصبح بنيتها مشكل على نية الفائتة فان وصفها بكونها فائتة يفوت التعرض للتحية (قوله كأن كان في غير مسجد) شمل ما لو تطهر في غير المسجد وأراد فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنعقد وبعبارة حج ويحرم على من لم تنس له التحية كما هو ظاهر وان لم يستمع ولو لم يلزمه الجمعة كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وان حال مانع الإقعدة الا أن فيما يظهر الخ وقضية قوله وقد نواها معهم بمحله الخ انه لو بعد عن المسجد وتطهر لا يحرم عليه فعلها في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فتنبه له فان دقيق (قوله لم يصل التحية) أي ندبا (قوله ترك التطويل عرفا) أي فله ان يأتي بسورة قصيرة بعد الفائتة (قوله ما حدث في جمع التقدمة) أي بان لا يكون قدر ركعتين باخف يمكن

(قوله طهارة الحدث) قضية صنيعة ان الطهارة وما بعدها بالرفع وجزمه أظهر لبقاء اشتراط ذلك صريحاً ويشير الى ذلك قوله
 الآتي واشتراط الاستراخ وهل يعتبر ذلك في الاركان وغيرها حتى لو انكشفت عورته في غير الاركان بطلت خطبته أو لافيه تقار
 والا قرب الثاني ومنه ما لو أحدث بين الاركان وأتى مع حدثه بشئ من نواحي الخطبة ثم استخلف عن قرب فلا يضر في خطبته ما أتى
 به من غير الاركان مع الحدث بجميع الشروط التي ذكرها انما تعتبر في الاركان خاصة (قوله طهارة الحدث) أي فلو بان الامام محدثاً
 أو ذا نجاسة خفية قال سم على منهج لا يبعد الاكتفاء بالخطبة كالو بان قادر على القيام مع انه شرط اه وقياسه انه لا يضر لو خطب
 مكشوف العورة ثم بان قادر على السترة (فرع) اعتمد م ر ان الخطيب لو أحدث جاز الاستخلاف والبناء على خطبته بخلاف
 ما اذا أغنى عليه لان المعنى عليه لأهلية بخلاف المحدث بدليل صحة الصلاة خلفه اذا بان محدثاً وحينئذ فقد يقال هلا جاز للقوم
 استخلاف من يبنى على خطبة المعنى ٥٨ عليه كما جازهم الاستخلاف في الصلاة اذا أغنى عليه فيها كما شمله قوالهم اذا خرج

الامام بحدث أو غيره جاز لهم الاستخلاف ويفرق بان الصلاة باقية من القوم وانما بطلت صلاة الامام وحده فجاز الاستخلاف بخلاف الخطبة فانها من الخطيب وحده فاذا أغنى عليه فلا يستخلف اثنا عشر نفس الخطبة ملائمة من شخصين اه سم على منهج وقول سم ويفرق بان الخ أي ويجاب بانه يفرق الخ فلا يجوز الاستخلاف لامن الامام ولا من القوم في المعنى عليه (قوله فلو أحدث في اثناء الخطبة) أي اما لو استخلف غيره بنى على ما مضى وعليه فالفرق بين ما لو طهر عن قرب حيث لم يجز له البناء وبين ما لو استخلف غيره ان في بناء الخطيب تكميله على ما فسد بحدثه وهو متنع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعه لما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يطله فجاز البناء عليه اه ج (فائدة) وقع السؤال في الدرس الخلفاء عمالو رأي من قيام من فرجه مثلاً ثم خطب فهل تصح خطبته أم لافيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الصحة ويوجه بما صرحوا به من اننا نحكم بصدقه عبادة الخالفين حيث قلدوا وتقليد اصحوا وانما امتنعوا القصد وقبهم للربط الحاصل بين الامام والمأموم المقضى لجزمه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد ~~البناء~~ لانه ولا ارتباط بين السامعين والخطيب فحيث حكم بصدقه عبادة اكنى بخطبته لئلا لا نصلي خلفه فان ام غيره جاز الاقترانه به ويحتمل ان يقال وهو الاقرب بل المتعين عدم الصحة لانه وان لم يكن بينهما رابطة ولكنه يردى الى فساد نية المأموم لا اعتقاده حين النية انه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده (قوله نصار عدد درجه تسعة) له لم يعد الدرجة المسماة بالمستراح والافتكون عشرة

الشروط (طهارة الحدث) الاكبر والاصغر (والخطب) غير المعفو عنه في الثوب والبدن والمكان على ما مر في شروط الصلاة (و) الثامن من الشروط (الستر) أي ستر العورة لا يتابع كما في الصلاة فلو أحدث في اثناء الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقصر الفصل لانها عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وطهر عن قرب لم يضر كما اقتضاء كلامهم في الجمع بين الصلاتين ولا يشترط طهر السامعين ولا سترهم وغرب من اشترط ذلك قاله الاذرعى واشترط الستر لا يفي عنه ما قدمناه من وجوبه ولو في الخلوة اذ لا يلزم من الوجوب الا شترط ولا يشترط ايضا كونهم يعمل الصلاة ولا يفهم لما يسهونه كما تكفي قراءة الفاتحة في الصلاة ان لا يفهمها وافاد اقصاره على ما ذكرناه لا تحب نية الخطبة ونية فرضيتها وهو العمد كما جزم به في المجموع و اشار اليه في الروضة قال ابن عبد السلام لان ذلك مما تراز بصورته منصرف الى الله بحقيقته فلا يفتقر الى نية صرفه اليه وما في أصل الروضة عن القاضي وجزم به في الانوار من اشتراط ذلك مفرع على ضعيف وهو انه يبدل عن ركعتين نعم يشترط عدم الصارف فيما يظهر والشرط التاسع من الشروط تفديها على الصلاة كما علم مما مر ثم شرع في مصبات الخطبة فقال (ونسن) الخطبة (على منبر) بكسر الميم مأخوذ من المنبر وهو الارتفاع وان يكون المنبر على عين مصلي الامام لان منبره صلى الله عليه وسلم هكذا وضع وكان يخطف قبله على الارض وعن يساره جذع نخلة يبعد عنه ولما اتخذ المنبر كان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان يقف على الثالثة فيندب الوقوف على الثاني والمستراح فان طال المنبر فعلى السابعة كما قاله الماوردي لما نقل ان مروان زاد في زمن معاوية رضى الله عنه على المنبر الاول ست درج فصار عدد درجه تسعة وكان

(قوله على السابعة وهي الاولى) وعليه فمصورة ما فعلوه انه رفع المنبر باقيا بصورته وجعل تحته الدرج المذكور (قوله بين المنبر والقبلة) له حكمته ان يتأني له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة وعليه فمما يفعل الا ان من قربه منه جدا خلاف الاولى لكنه ادعى للمبادرة الى المهراب بعد فراغ الخطبة (قوله ان يخطب على الباب) أي باب الكعبة (قوله ويستحب التيامن) أي الخطيب وهو القريب من جهة اليمين (قوله او مرتفع) والسنة فيه ان لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة

(قوله ولم تارقه اياهم) أي باستغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه ان من فارق القوم لشغل ثم عاد اليهم من له السلام وان قربت المسافة جدا (قوله ولا يسن له تحية) ومعلوم ان التحية لمن كان في غير المسجد ثم اتاه ومنه يعلم ان من كان جالسا في المسجد وادار الخطبة سن له فعل راتبها قبل الصعود (قوله اللائق بأدب الخطاب) وفي نسخة الخطباء (قوله انه لا كراهة في استقبالهم) أي لانهم يستدبرون في المسجد الحرام فلا يتأني بلجيتهم الاستقبال بل بعضهم يستقبل وجهه وبعضهم يستقبل ظهره (قوله اخذا من العلة المارة) هي قوله لانه اللائق الخ (قوله اذا صعد بكسر الهمزة) أي فلو لم يأت به قبل الجلوس فينبغي له ان يأتى به بعده ويحصل له اصل السنة (قوله الامؤذن واحد) أي لم يؤذن بين يديه الامؤذن واحد فلا ينافي ان لا أكثر من واحد (قوله فان اذنوا جماعة كرهت ذلك) قال حج الالمذرر انتهى أي فان كان ثم عذر بان اتسع المسجد بمسجد يحتمل * الخ (قوله ثم يأتي بالحديث) أي السابق في قوله اذا قلت لصاحبك الخ بعد الاذان كما يأتي

الخلاف يفتون على السابعة وهي الاولى وينبغي ان يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع او ذراعين قاله الصمري وظاهر كلامهم استحبابهم اعلى منبر ولو بمكة وهو الوجه وان قال السبكي الخطابة بمكة على منبر بدعة والسنة ان يخطب على الباب كما فعل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وانما حدث المنبر بمكة معاوية بن ابي سفيان ويكره منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع (او) على موضع (مرتفع) لكونه ابلغ في الاعلام ان لم يكن منبر كما في الشرحين والروضة وان اقتضت عبارة الكتاب التسوية فان عذر استدالي فهو خشية كما كان عليه السلام يفعل قبل المنبر (ويسلم) عند دخوله على الحاضرين لا قبالة عليهم ثم (على من عند المنبر) ندبا اذا انتهى اليه كما في المحرر للاتباع رواه البيهقي ولم تارقه اياهم وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والوجه كما هو القياس سن السلام على كل صف اقبل عليهم ولعل اقتدارهم على ذلك لانهم آكد وقد صرح الاذرعى بنحو ذلك ولا تسن له تحية المسجد كما في زوائد الروضة (و) يسن (ان يقبل عليهم) بوجهه لانه اللائق بأدب الخطاب ولانه ابلغ اقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه فم يظهر في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهره اخذا من العلة المارة ولانهم محتاجون لذلك فيه غالب على انه من ضروريات الاستدارة المندوبة اليهم كما مر (اذا صعد الدرجة التي تحت المستراح او استند الى ما يستند اليه) (ويسلم عليهم) ندبا للاتباع ولا قبالة عليهم ويجب رد السلام عليه في الحالين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع ويندب رفع صوته بزيادة على الواجب للاتباع ورواه مسلم ولانه ابلغ في الاعلام (ويجلس) بعد سلامه على المستراح ليستريح من تعب الصعود (ثم) هي بمعنى الفاء التي اذنتها عبارة أصله (يؤذن) بفتح الدال في حال جلوسه قاله المشرح وضبطه الدميري بكسر هاء اليوافي ما في المهر من أن المستحب كون المؤذن واحدا لاجتماعه كما استحبه ابو علي الطبري وغيره وعبارة الشافعي وأحب أن يؤذن مؤذن واحد اذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لانه لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم الامؤذن واحدا فان اذنوا جماعة كرهت ذلك ولا يقسم شي منه الصلاة لان الاذان ليس من الصلاة وانما هو دعاء اليها وما ضبطه المشرح لا ينافي كون المؤذن واحدا كما لا يخفى واما ما جرت به العادة في زمننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول ان الله وعلا ثم ياتي بالحديث فليس له اصل في

المسجد جدا ولم يكف الواحد تعدد المؤذنين في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للاذان كما صرح به صاحب البهجة حيث قال وهي فرادى ادبرت ويندب * لمن يؤذنون أن يرتبوا ان يتسع لهم جميعا من * فان يضيق نفرقوا واذنوا اي في نواحي مسجد يحتمل * الخ (قوله ثم يأتي بالحديث) أي السابق في قوله اذا قلت لصاحبك الخ بعد الاذان كما يأتي

السنة كما اتفق به والدرجة الله تعالى ولم يفعل بين يدين النبي صلى الله عليه وسلم بل كان
 يهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحدهم من غير جوارش يصيح
 بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم فاذا صعد المنبر اسلم تقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم
 يجلس يأخذ بلال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم ليخطب من غير
 فصل بين الاذان والخطبة لا ياتر ولا خبر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فعلم ان هذا
 بدعة حسنة اذ في قراءة الاشياء الكريمة تنبيه وترغيب في الايمان بالصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه اكثارها وفي قراءة الخبر بعد الاذان
 وقبل الخطبة تيقظ للمكلف لاجتناب الكلام المحرم أو المكره في هذا الوقت على
 اختلاف العلماء فيه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته
 والخبر المذكور صحيح (و) يسن (ان تكون) الخطبة (بليغة) أي فصيحة جريئة لانه اوقع في
 القلوب من المبة ذل الركيل اعدم قائمه في القلوب (مفهومة) لا غريبة وحشية اذ لا يفتتح
 أكثر الناس بها وقال على رضي الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون ان يحبون ان يكذب الله
 ورسوله ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه يكون كلامه مسترسلا مينا ممر بامن غير تنغ
 ولا تعطيط وكما المتولى الكلمات المشتركة والبعيدة عن الافهام وما ينكره عقول
 الحاضرين وقد يحرم الاخيرا ان اوقع في مخطوطة (قصيرة) أي بالنسبة للصلاة للخبر - لم
 أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة فتكون متوسطة بين الطويلة والقصيرة ولا يعارضه
 خبره أيضا من أن صلواته صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبته قصدا ومن أن قصرها
 علامة على الفقه لان القصر والطول من الامور النسبية فالمراد باقصارها اقصارها عن
 الصلاة وباطالة الصلاة اطالته على الخطبة فعلم ان سن قراءة في الاولى لا ينافي كون
 الخطبة قصيرة ومتوسطة قال الاذري وحسن ان يختلف ذلك باختلاف احوال وازمان
 واسباب وقد يقتضي الحال الاسباب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو والعياذ بالله تعالى
 البلاد وغير ذلك من التي عن الخمر والفواحش والزنا والظلم اذا تابع الناس فيها وحسن
 قول الماوردي ويقصد ايراد المعنى الصحيح واختيار اللفظ الفصيح ولا يطول اطالة
 قل ولا يقصر قصره يخل انتهى وما ذكره الاذري غير مناف لما مر اذا اطالة عند دعا
 الحاجة اليها العارض لا يعكر على ما صله أن يكون مقصدا (ولا يلبثت عينا) لا (شمالا)
 ولا خلفا (في شيء منها) لانه بدعه بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم الى فراغها ولا يعيب
 بل يخشع كما في الصلاة ولو استقبل القبلة أو استدبرها الحاضرون اجزاء مع الكراهة
 (وان يعقد) في حال خطبته استحبابا (على سيف أو عصا) ونحوه من قوس أو رمح لما صح
 انه صلى الله عليه وسلم نو كما في خطبته يوم الجمعة على قوس أو عصا وحكمته الاشارة الى
 ان هذا الدين قام بالسلاح ولهذا قبضه باليسرى على عادة من يريد الجهاد به وليس هذا
 تنافلا حتى يكون باليمين بل هو استعمال وامتنان بالانكسار فكانت اليسار به اليق مع

(قوله بل كان يهل) أي يؤخر
 الخروج (قوله يقول هذا الخبر
 على المنبر في خطبته) لم يقل في
 افتتاح خطبته فاشهر انه كان
 يقوله كيف اتفق من غير تخصيصه
 بموضع بعينه ولعله صلى الله عليه
 وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة
 ليكون مشتتلا على الامر بالانصات
 (قوله يكون كلامه) أي يسن ان
 يكون الخ وقوله معربا أي وانها
 (قوله من غير تنغ ولا تعطيط)
 عطف تنفير (قوله وقصروا
 الخطبة) بضم الصاد محلى وشيخ
 الاسلام وقضية تعبير الشارح
 الاتي بالاقصار كسر الصاد وفتح
 الهمزة ويكون مأخوذا من
 اقصر الا ان يقال ان ضم الصاد
 هي الرواية من قصر وهو لا ينافي
 ان اقصر لغة ثم رأيت في المصباح
 ان قصر هو الكثير وأن تعدد به
 بالهمزة والتضمة لغة قليلة
 وعليه فيجوز في هذه المادة من
 حيث اللغة ضم الصاد مخففة من
 قصر وكسرهما مع فتح الهمزة من
 اقصر وكسرهما مشددة من قصر
 (قوله الاسباب) أي التطويل
 (قوله أو عصا) أي تارة على هذا
 وتارة على هذا

(قوله أو أرسلهما) وينبغي أن تكون الأولى أولى للأمرين في الصلاة وقد يشعر به التقديم (قوله ويكرهه) أي حال الخطبة (قوله) يقف في كل مرقة) قال في المختار المرقاة بالفتح والكسر الدرجة فن كسر شها بالآلة التي يعمل بها ومن فتح جعلها موضع الفعل (قوله غريب ضعيف) أي فلا يسن بل قد يفتنى كلامه كراهة ذلك فيطاب منه الصدود مسترلا في مشبهه على العادة وعبارة الزيادة ويصدق بتؤدق ورفق كما في التبصرة ومثله في سم على منهج نقلا عن العباب ٦١ وهي ظاهرة فيما قدمناه (قوله بقوله استغفر

الله لي وإسك) أي ويحصل ذلك بمرقة واحدة وفيه تعلم أن ما يقع من بعض جهله الخطباء من تكريرها ثلاثا لا أصل له (قوله وكأية) ما لا يعرف معناه (قال حج بعد ما ذكر أي وقد جزم أثمنا وغيرهم بحرمة كتابة وقراءة الكلمات العجمية التي لا يعرف معناها (قوله وقد افترى الوالدرجه الله تعالى بصحة خطبته) أي حيث لم ينجر بجزء أخذ من كلامه إلا في (قوله وفي الثانية المنافقين) قال حج فان لم يسمع أي قراءة الامام وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها أي الأولى أحق أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال يقرأ المنافقين لأن السورة لبست متأصلة في حقه انتهى والأقرب الاحتمال الأول لأنه إذا قرأ المنافقين في الثانية خات صلواته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فان صلواته استتمت على السورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الأصلي وأما أول ذلك الامام في الثانية وسمع قراءته قال سم على حج فالذي يتجه أن يقرأ المأموم في ثانيته

ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة ويشغل عيونه بالمنبر ان لم تكن فيه نجاسة كذرق طير لا يعنى عنه وهي ملازمة له فان لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره أو أرسلهما والغرض أن يخشع ولا يعثر بهما كما هو ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وإرسال الأخرى فلا بأس به ويكره له وإلهم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وإن لم يشده كما اقتضاه كلام الروضة وغيرها ويكره ما لبثه مدعه جهله الخطباء من الإشارة بيد أو غيرها والاتفات في الخطبة الثانية ودق الدرجة في صعوده بضعف أو رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه وقول اليساوي يقف في كل مرقة وقفة خفيفة يسأل الله المعونة والتسديد غريب ضعيف ومبالغة للأسراع في الثانية وخفض الصوت بهما والاحتباء حال الخطبة للنهي الصحيح عنه ولجليه النوم ويسن أن يختم الثانية بقوله استغفر الله لي ولكم ومن البدع المنكرة كما قاله القمولى كابن النحاس وغيره كتب كثير أورا فليسمونها حقا نظا آخر جمعة من شهر رمضان حال الخطبة لما فيه من الاشتغال عن الاستماع وكتابة ما لا يعرف معناه وقد يكون دالا على ما ليس بصحيح ومما عتبه البلوى في ما كن كثيرة من بلدتنا أن يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في جانب ذلك المنبر عاج غير ملائمه وقد افترى الوالدرجه الله تعالى بصحة خطبته كما تصح صلاة من صلى على سرير قوائمه في نجس أو على حصير مفروش على نجس أو بيده جبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تجزى بجزء لأنها كالدار فان كانت صغيرة تجزى بجزء لم تصح صلاته قال الأسنوى في المهمات وصورة مثله السفينة كما في الكفاية أن تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعاصغيرة كانت أو كبيرة انتهى وإنما بطلت صلاة القباض طرف شي على نجس وإن لم يتحرك بجزءه لجله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مسه ثلثا أنه حامل للمنبر (وإن يكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) تقر بيا (وإذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة وبأدرا الامام) ندبا (ليبلغ المهراب مع فراغه) من الإقامة مبالغة في تحقيق الموالاة وتحقيقه فاعلى الحاضرين وقضية ذلك أنه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المهراب أو بطى النهضة سن له القيام بقدر يبلغ به المهراب وإن فاتته سنة تأخر القيام إلى فراغ الإقامة (ويقرأ) ندبا بعد الفاتحة (في) الركعة (الأولى الجمعة) (في) (الثانية المنافقين)

الجمعة لأن قراءة الامام قراءة للمأموم فكان المأموم قرأ المنافقين فيها وإن كانت أول صلواته فيقرأ الجمعة في الثانية لئلا يتخلو صلواته منها انتهى ولوقيل في هذه يقرأ المأموم في ثانيته المنافقين لم يبدل لأن قراءة المأموم المنافقين الذي سمعها المأموم ليست قراءة حقيقة للمأموم بل ينزل منزلة ما لو أدركه في الركوع فيحصل القراءة عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الأولى أصالة وهو الجمعة وبقي ما لو قرأ الامام الجمعة والمنافقين في الركعة الأولى فينبغي أن يقرأ في الثانية سمع وهل أتاك لانها مطلبان في الجمعة في حد ذاتهما

(قوله ولو صلى بغير محصورين) عمومته شامل لما لو تضرعوا أو بعضهم لحصر بول مثلا وينبغي خلافه لانه قد يؤدي الى مفارقة القوم له وصيرورته منفردا (قوله أفضل من قراءة قدره من غيرهما) ظاهره ولو كان سورة كاملة لكن تقدم له في صفة الصلاة ان قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من طويلا فليراجع ويحتمل تخصيص أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي قرأ بعضهم * (قائدة) ٦٢ ورد أن من قرأ عقب سلامة من الجمعة قبل ان يفتي رجله الفاتحة والاخلاص

والاعوذتين سبعين سبعين غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة بعين من السورة الى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه ودينه واهله وولده اه حج وقوله وقبل ان يتكلم أى ومع ذلك لا يكون اشقة عليه بالقراءة عذرا في عدم رد السلام فيما يظنه رعا على انه يجوز ان الردي لا يفوت ذلك لوجوده عليه (قوله وهذه من زيادة الكتاب) أى وقد علم من تتبع كلامه انه اذا كانت الزيادة كلمة او نحوها لا يثبت عليها

* (فصل في الاغسال المستحبة في الجمعة وغيرها) *

(قوله ومثله يأتي في التزيين) أى فية ال يختص هنا بريد الحضور بخلافه في العيد (قوله وانصت) عطف مغاير (قوله وبين الجمعة الاخرى) زاد عن مسلم في شرح الروض وزيادة ثلاثة أيام (قوله ووقته من النجر) ويخرج بشوات الجمعة وقيل وقته من نصف الليل كالعيد انتهى خطيب (قوله وان قال الاذرعى الخ) اخره حج عما معه وهو أولى وعبارته ولو تعارض مع التبركع قدمه حيث آمن القنات على الاوجه للخلاف في وجوبه ومن ثم كره تركه

بكلهما أو سجد وهل اتاك ولو صلى بغير محصورين لا اتباع رواء مسلم فيه ما قال في الروضة كان صلى الله عليه وسلم يقرأهم اثنين في وقت وهاتين في آخرها لصواب أهم ما ستان لا قولان كما فهمه الرافعي انتهى وقراءة الاوليين أولى كما صرح به الماوردي فان ترك الجمعة أو سجد في الاولى عدا أو سجد أو وجه لأقرأها مع المنافقين أو هل اتاك في الثانية لما كذا أمر السورتين وان كان اما ما لغير محصورين ولو قرأ بالمنافقين في الاولى قرأ بالجمعة في الثانية وقراءة بعض من ذلك افضل من قراءة قدره من غيرهما الا اذا كان ذلك الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي وحكم سجد والغاشية ما تقر في الجمعة والمنافقين وبين كون القراءة في الجمعة (جهرا) بالاجماع وهذه من زيادة الكتاب على المحرر من غير تعيين وبين للمسجد في المحرر في ثابته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن النص

* (فصل في الاغسال المستحبة في الجمعة وغيرها وما يذ كرمها) (بسن الغسل لحاضرها) أى لم يرد ضررها وان لم تلزمه الجمعة فليغسلها في احدكم الجمعة فليغتسل وخبر اليه في بسنه صحيح من اتي الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم ياتهم فليس عليه غسل (وقيل) بسن الغسل (لكل احد) كالعيد وان لم يرد الحضور يفارق العيد على الاول حيث كان غسلا اليوم فلم يختص بمن يحضريان غسلا لانه لا يريته واطهار السرور وهذا للتنظيف ودفع الاذى عن الناس ومثله يأتي في التزيين ويكره ترك الغسل لاخبار الصديقين غسل الجمعة واجب اي مما كد على كل محنم وحق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة ايام يوما زاد التماسى وهو يوم الجمعة وصرفها عن الوجوب خبر من نوا يوم الجمعة فيها ونعمت من اغتسل فالتغسل افضل رواء الترمذي وحسنه وخبر مسلم من نوا فاحسن الوضوء ثم اتي الجمعة فدنا واستمع وانصت غفرله ما بينه وبين الجمعة الاخرى وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي في شعب الايمان والقاضي حسين في كتاب الحج أن ما شرع بسبب ما شرع كالواجب كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى في المستحب كالغسل كغسل الحج واستثنى الحلبي من الاول الغسل من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والاعماء والاسلام (ووقته من الفجر) الصادق فلا يجزئ قبله لان الاخبار علقته به اليوم ويفارق غسل العيد حيث يجزئ قبل الفجر ببقاء اثره الى صلاة العيد لقرب الزمن ولائنه لولم يجز قبل الفجر لصاق الوقت وتأخر عن التبركع الى الصلاة (وتقريبه من ذهابه) الى الجمعة (افضل) لانه افضى الى الغرض من التنظيف وان قال الاذرعى الاقرب انه ان كان بجسده

(قوله ولو تعارض هو) أى الغسل (قوله قدم) أى الغسل ومثله بدله فيما يظهر فاذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لان الأصل في التيمم ان يعطى حكم المبدل منه من كل وجه لكن يرد عليه ان الغسل انما قدم لانه قيل بوجوبه واما التيمم ففي سنده خلاف فضلا عن الاتفاق على سنده (قوله ولا يبطله حدث ولا جنابة) عبارة العباب بعد ما ذكر لكن يسن اعادته انتهى قال سم على حج وظاهره سن اعادته فيه ما لكان عبارة المجموع مصرحة بعدم استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجنابة ايضا كما بينه الشارح في شرحه وهو كما بين بل القياس حرمة لانه عبادة بلا سبب فهي فاسدة فتحرّم كما لو اغتسل في غير يوم الجمعة بنيتة الا ان يقال لما كان الغرض من الغسل التنظيف ووقته باق لم يحرم (قوله فان عجز تيمم في الاصح) قال حج ولو وجد ماء يكفي بعض بدنه فظاهر انه يأتى هنا ما يجزى في غسل الاحرام انتهى والذي يأتى له في الاحرام نصه ولو وجد بعض ماء يكفي به فالذى يتجه انه ان كان يده تغيّر زال به والافان كفى الوضوء وتوضأ به والاغسل به بعض اعضاء الوضوء وحينئذ ان نوى الوضوء تيمم عن باقية غير تيمم الغسل والا كفى تيمم الغسل فان فضل شئ عن اعضاء الوضوء غسل به اعالى بدنه انتهى ومعلوم ان الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال قضية قوله ان كان يده تغيّر زال به تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد اهل بكره ترك التيمم اعطاء له حكم مبدله كما هو الأصل أو لانه في الغرض الأصلي فيه من النظافة كل محتمل انتهى حج أقول والا قرب الكراهة لان الأصل في المبدل ان يعطى حكم مبدله الا مانع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم وفي حج ولو قد الماء بالكيفية سن له بعد ان يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على ٦٣ تيمم بنيتة ما فقياس ما مر آخر الغسل حصواهما ويحتمل خلافه لضعف التيمم انتهى والاول ظاهر وهو قريب ونقل عن افتاء م

• (فائدة) • سئل السبكي رحمه الله تعالى هل تنقض الاغسال المسنونة فقال لم ارفعها نقلا والظاهر لانها ان كانت للوقت فقد فات والسبب فقد زال اه وسأني في كلام الشارح وهو ظاهر

عرف كثير وريح كرية أخر والا بكر ولو تعارض هو والتكبير قدم كما قاله جمع متأخرون لانه مختلف في وجوبه واتهدى اثره الى الغير بخلاف التكبير ولا يبطله حدث ولا جنابة (فان عجز) عن الماء حسا او شرعا (تيمم في الاصح) بنيتة بدلا عن الغسل او بنيتة طهر بالجمعة فيما يظهر احراز للنص لانه كسائر الاغسال ومقابل الاصح لا يتيمم اذا لم يقصود من الغسل التنظيف وقطع الراشحة الكبرية والتيمم لا يفيد (ومن المسنون غسل العبد) الاصغر والا كبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء) لاجتماع الناس لذلك كالجمعة وستأني اوقاتهما في ابوابها (و) الغسل (لغسل الميت) سواء كان الميت مسلما ام كافرا وسواء كان الغاسل جنبا ام حائضا كما يسن الوضوء من حمله اعموم خبر من غسل ميتا

في غسل الكسوف وضوء ما غسل غاسل الميت والجنون والاعمى فلا يظهر فيها الفوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والاعمى حتمال الانزال نعم ان عرضت له جنابة بعد دخول الجنون فاغتسل عنها احتمل فواته واندرج في غسل الجنابة (قوله بنيتة) أى التيمم بدلا عن الغسل الخ (قوله أو بنيتة طهر بالجمعة) أى بان يقول نويت التيمم طهر بالجمعة ولا يكفي ان يقتصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم (قوله والاستسقاء) ظاهره ولو فملت الثلاثة فرادى وان أشعر التعليل بخلافه سم على حج (قوله لاجتماع الناس لذلك) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلي جماعة وقضية المتن انه لا فرق بين ذلك وبين يصلي منفردا اه سم على حج وقوله لا فرق هو المعتبر (قوله والغسل لغسل الميت) أى أو تيممه كما هو الظاهر أى ولو شهد او ان ارتكب محرما ونقل في الدرس عن الناصر الطبري في شرح التحرير ما بصرح بطلب التيمم من غسل الميت وعبارته تنبيهه بتعبيره بغسل ميت جرى على الغالب والافلويم الميت لعجزه عن غسله ولو شرعنا في الغسل ان قدر والا فليتيمم أيضا كافي غسل الجماعة وضوء اه وسواء كان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باشر واكاهم الغسل بخلاف المعاونة في تناول الماء أو وضوءه وظاهره انه لا فرق أيضا بين ان يباشر كل منهم جميع بدنه او بعضه كيدته مثلا وظاهره أيضا ان الحكم كذلك ولو لم يكن الوجود منه الا العضو المذكور فقط وغسله هو وترى قال حج وصحح جمع انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربعة من الجنابة ويوم الجمعة ومن الجماعة ومن غسل الميت وكتب عليه سم قوله ومن غسل الميت هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه

(قوله ومن حمله) - هذا لا يلا في ما قدمه من قوله كما يسن الوضوء من حمله وقضيته انه اذا انتهى حمله لا يسن الوضوء بعده فليست اما
وعبارة سم على منهج ويستحب الوضوء له وكذا حمله على ما يؤخذ من قول شرح الروض في قوله في الحديث ومن حمله فليست وضاً
وقيس بالحمل المسامح والمتبادر منها ان الوضوء بعد الحمله ثم رأيت في سم على حج مانعه وهل المراد ان الوضوء بعد الحمله كما هو ظاهر
اللفظ أو قبله والمعنى من أراد حمله فيه نظر فليراجع وعبارة الروض والغسل من غسل الميت سنة كالوضوء من مسه انتهى وفي
شرحه في قوله في الخبر ومن حمله فليست وضاً وقيس بالحمل المسامح انتهى وقوله وقيس الخ يقتضي ان الوضوء بعد الحمله كما انه بعد المس
لا قبله كما هو ظاهر وفي شرح م ومن حمله أى أراد حمله انتهى فليراجع وظاهر قوله في الحديث فليغتسل ان الاغتسال بعد
تغسيل الميت (قوله اذا افاتاه) وينبغي ان يلحق بالمغمى عليه السكران فيندب له الغسل اذا افاق بل قد يدعى دخوله في المغمى
عليه مجازاً (قوله وينوي هنا رفع الجنابة) أى في الجنون والانعماء (قوله ويجزئه) أى الغسل وقوله بفرض وجودها أى
الجنابة (قوله اذا لم بين الحال) أى وهل ٦٤ يرتفع به الحدث الاصغر أو لا لان غسله للاحتياط والحدث الاصغر محقق فلا يرتفع

بالمسكول فيه فيه نظر والاقرب
الثاني لما ذكر (قوله وشمل
كلامهم الغسل من الجنون)
وقضيته انه ينوي حيث يذرف
الجنابة وان قطع باتفاقهم انه
ليكونه ابن ثمان من السنين مثلاً
وهو بعيد جداً الاستحالة انزاله بل
الظاهر ان الصبي ينوي الغسل
من الافاقه لكن نقل عن مرانه
ينوي في هذه الحال رفع الجنابة
نظر المحكمة المشروعية انتهى
ومثله في الزيادة معقبه بقوله
هذا ما بحث وما نقل عن م
وشيخنا الزياي يقتضيه قوله هنا
وشمل كلامهم الغسل غير البالغ
ان لا تعرض فيه للنية وفي

فليغتسل ومن حمله فليست وضاً وانما لم يجب لخبر ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا
غسلتموه وقيس بالغسل الوضوء وقوله ومن حمله أى اراد حمله ليكون على طهارة (و) غسل
(الجنون والمغمى عليه اذا افاتاه) أى ولم يتحقق منهما انزال ونحوه مما يوجبه الاتباع في
الانعماء رواه الشيخان وفي معناه الجنون بل اولى لما قيل عن الشافعي انه قال قل من
جن الا وانزال لا يقال لم لم يجب كما يجب الوضوء لانا نقول لاء لامة ثم على خروج الريح
بخلاف المني لمشايدته وينوي هنا رفع الجنابة لان غسله لاحتمالها كما تقررو ويجزئه بفرض
وجودها اذا لم بين الحال اخذنا من في وضوء الاحتياط وشمل كلامهم الغسل من
الجنون والانعماء غير البالغ ايضاً لعموم الخبر (و) الغسل (للكافر) بعد اسلامه (اذا
اسلم) ولم يسبق منه نحو جنابة ويسن غسله بماء وسدر وأن يحلق رأسه قبله غسله ووقت
غسله بعد الاسلام كما مر وما في خبر ثمانية مما يخالفه محمول على انه اسلم ثم اغتسل ثم اظهر
اسلامه بقرينة رواية اخرى اما اذا سبق منه نحو جنابة فيجب غسله وان اغتسل في
الكفر اهدم صحته منه وظاهر اطلاقهم عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذكر وغيره
وهو محتمل ويحتمل أن محل نفيه لذكر المحقق وان السنة للمرأة والخائض التخصيص كالخلع
وعلى الاول يفرق بان القصد ثم ازالة الشيء من شعره بدليل أن الواجب ازالة ثلاث شعرات
فقط وهنا جميع ما ثبت في الكفر بدليل خبر ألق عنك شعر الكافر وعلى هذا يكون نذب

شرح الخطيب على الغاية ان البالغ ينوي رفع الجنابة بخلاف الصبي فانه ينوي السبب (قوله ويسن الحلق

غسله بماء وسدر) ولعل وجه تخصيص هذا بطلب السدر فيه دون بقية الاغسال المباعدة في اظهار التباعد عن اثر الشر لا تنزيل
اثره وان كان معنوا بمنزلة الاقدار الحسية (قوله وان يحلق رأسه قبل غسله) قال سم على منهج بعد ما ذكر لا بعده كما وقع لبعضهم
وقال م ر ان حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلق أى اترنح الجنابة عن شعره والا فبعد الحلق لانه انظف لرأسه
انتهى (قوله فيجب غسله) ظاهره انه لا يخاطب بالغسل المسنون وقياس من اصبح جنباً يوم الجمعة حيث طلب منه الغسل للجنابة
والجمعة حتى لو نوى احدهما حصل له فقط أنه هنا كذلك ونقل عن بعضهم في الدرس انه كذلك (قوله بين الذكر وغيره) معتمد
وقوله وعلى الاول هو قوله عدم الفرق هنا الخ (قوله وهنا جميع ما ثبت في الكفر) قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس
ان ظاهر كلامهم يخالفه وعابه فلعل سبب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكانت ازالته علامة ظاهرة على
التباعد عن اثر الكفر وانما لم يعد لشعور الوجه لما في ازالته من المثلة ولا كذلك الرأس لاسرها

(قوله الشامل ذلك) أي المذكور وما عمل وجهه الشمول ان المراد باغسال ما ذكر من الاغسال في بابه (قوله الغسل لتغير بدن) قضيته عدم استحباب الغسل من الجمجمة والفصد اذا لم يتغير بدنه وقضية صحيح خلافه فانه جعل نوب الغسل لمجرد الجمجمة والفصد ولم يقيد بالتغير والاقرب قضية صحيح ولعل المراد بالتغير حدوث صفة لم تكن موجودة قبل ويدل عليه قوله ومن تنف ابط وبقاس به الخ أو أن نحو الجمجمة منظفة للتغير (قوله من نحو حجامه) بيان للاسباب المغيرة للبدن (قوله أو خروج من حمام) وهل يغتسل بغيره بادر أو حار فان الحار يرخي البدن والبارد يشده ثم رأيت في فتاوى شيخنا حاج التقيمية دبا بالبارد انتهى سم على منهج وقوله عند ارادة الخروج ينبغي أن يغتسل داخل الحمام لازالة التغير الحاصل من العرق ونحوه وعليه فلو اغتسل من الخفضية من الاثم اتصل بغسله الخروج لا يلزم منه غسل آخر (قوله ومن تنف ابط) أي كلاً أو بعضاً (قوله ولكل ليلة من رمضان) أي ويدخل وقته بالغروب ويخرج بالطلع الفجر (قوله والاوجه الاخذ باطلاقهم) أي فلا يتقيد بمرئيد ٦٥ الجماعة وذلك لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به قوله اذ

جماعة الليل الخ فان جماعة النهار يطلب الغسل اها ويشمل ذلك قوله ولكل مجمع الخ امكن قد يشكل كل هذا على قوله أما الغسل للصوات الخمس فغير مستحب الخ فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتمأمل الا ان يقال مراده ان الغسل للصلاة لا ينهيه من حيث كونها صلاة فلا ينفي سنيتها له من حيث الجماعة (قوله ولدخول حرم مكة) قال صحيح ولاذان ولدخول مسجد أي قبلهما (قوله ولكل مجمع للناس) قال صحيح من مجامع الخير ونقل عنه سم انه قال في شرح العباب أي على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمة

الحلق هنا الغير المذكور - تنفي من كراهته له وقياس ما سياتي في الحج نوب امرار الموصى على رأس من لا شعر له (واغسال الحج) الا تبيانه ان شاء الله تعالى الشامل ذلك للعمرة أيضا وعلم من اتيانه من عدم انحصار الاغسال السنوية فيما ذكره فنهى بالغسل لتغير بدن من نحو حجامه أو فصد أو خروج من حمام عند ارادة الخروج وان لم يتنور لانه يغير البدن ويضعفه والغسل يشده وينعشه ومن تنف ابط ويقاس به نحو قص الشارب وحلق العانة وقد صرح في الرواق الثاني ولا اعتكاف ولا كل ليلة من رمضان وقيل له الاذرعى بمن يحضر الجماعة والاوجه الاخذ باطلاقهم ولدخول حرم مكة والمدنية وفي الوادى عند سبيلانه ولكل مجمع الناس اما الغسل للصوات الخمس فغير مستحب كما فتى به الوالدرجه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه (وأكد ما غسل غاسل الميت) في الجديد للاختلاف في وجوبه (ثم يليه في الفضل غسل الجمعة) للاختلاف فيه أيضا على ما سياتي (وعكسه القديم) فقال آكد ما غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت وقد رجمه المصنف فقال (قلت القديم هنا اظهر) من الجديد ووصوب في الروضة الجزم به (ورجمه الاكثر من واحد يشه) أي غسل الجمعة (صححة كثيرة وليس للجديد) هنا (حديث صحيح) يدل عليه (والله أعلم) وقد اعترض عليه في هذه الدعوى بأنه قد صحح الترمذي وابن حبان وابن السكك حديث من غسل ميتا فليغسل - وقال الماوردي خروج بعض اصحاب الحديث لصحته مائة وعشرين طرية لكن قال البخاري الاشبهه وقفه على ابي هريرة وقد احسن الراعي حيث قال لان اخبار الجمعة اصح واثبت على انه يمكن الجواب عن المصنف بان نفيه انما

له الخ انتهى ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتعل على أمر محرم ولو كان الداخل ممن لا يليق به دخولها كعظيم مثلاً ثم ينبغي ان هذه الاغسال المستحبة اذا وجد لها أسباب كل منها يقتضى الغسل كفاقة من الجنون مثلاً وحلق العانة وتنف ابط الى غير ذلك يكفيها غسل واحد اذا دخلها الكون مسنونة وانه لو اغتسل ببعضها ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الاسباب وان تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الاسباب انه لو غتسل للعيد قبل الفجر لا يستط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته (قوله كما آتني به الوالد ربه الله تعالى) المتبادر انه لا يستحب الغسل لها وان فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول صحيح ولكل مجمع مائمه هل ولو للجماعة الخمس انتهى وعلم رد من المتبادر المذکور فايراجع وقد تقدم ما فيه (قوله لصحته) أي الحديث (قوله انما هو بحسب ما استحضره) الاولى ما اشار اليه المحلى من عدم تسليمه لصحة الحديث المذكور المشعر باطلاعه عليه ورده

(قوله ما كثرت أحاديثه) في شرح العباب تقدم ما اختلف في وجوبه على غيره اه سم على حج واهل وجه ما هنا انهم قدموا غسل الجمعة لكثرة احاديثه فاشهر انهم يقدمون ما كثرت أحاديثه على غيره (قوله ثم ما اختلف في وجوبه) لعل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى والافضل الميت مختلف في وجوبه ومن ثم قدم على غيره على ان الكلام فيما وراء غسل الميت والجمعة والاولى أن يقال ما اختلف في وجوبه مقدم على غيره فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل منهما اقدم ما لقول بوجوبه أقوى فان استويا تعارضا فيكونان في مرتبة واحدة (قوله فانه ينوي الجنابة) ظاهره وجوبه باحث لا يجزى في السنة غير هذه النية ثم قال بعد كلام قرره والحاصل ان الصبي ينوي الغسل من الافاقة والمبالغ ينوي رفع هذا ورفع الجنابة انتهى سم على حج لان ما ذكره من احتمال الانزال مجرد حكمه ومن ثم طالب من الصبي اذا أفاق وقت عدم من مر ما يخالفه فراجع (قوله ولو فوات هذه الاغسال) انظر بمحصل القوات للغسل من غسل الميت ونحوه ثم رأيت به امس نسخة صحيحة من الزيادة ما نصه نقل شيخنا الزيادي ان شخصا من أهل العلم سأل شيخه الطندائي عم يخرج به غسل العيد فاجاب بانه يخرج باليوم وأما غسل الجمعة فقوات الجمعة ونقل شيخنا المذكور عن بعض ٦٦ مشايخه ان غسل غاسل الميت ينقض بنيته الاعراض عنه أو بطول الفصل

انتهى بقياس ما قدمه في سنة الوضوء اعتقاد هذا وقد يقال في الجنون والمغمى عليه انما يقوت الغسل في حقهما بعروض ما وجب الغسل بكنابة فان حكمه طلب غسالهما ما احتمال الجنابة وهو موجود وان طال زمنه فعند عروض ما وجبه اذا اغتسل له اندرج فيه غسل الجنابة بتقدير وجودها زمن الجنون أو الانغماء ثم رأيت في سم على حج ما يصرح بذلك وعبارته في اثناء كلامه وينبغي أن يستغنى بنحو غسل الافاقة من جنون البالغ لانه لاحتمال الجنابة وذلك موجود

هو بحسب ما استحضره في ذلك الوقت اوانه ليس له حديث صحيح معني متفق على صحته فلا ينا في ما تقرر ويؤخذ مما ذكر ان الافضل له بعده ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعددا اكثر ومن فوائد معرفة الا كد تفسيره فيما لو اوصى بماء لاولي النامس به وينوي بسائر الاغسال المسنونة اسبابها الاغسل الافاقة من الجنون والانغماء فانه ينوي الجنابة كما مر وقت له الزركشي وارضاه ويغفر عدم الجزم بالنية للضرورة ولو فوات هذه الاغسال لم تقض (و) يسن اغيرة معذور (التبكير اليها) اغيرة الامام لياخذوا بحجاسهم وينتظروا الصلاة لخبر الصحبة من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي مثله ثم راح في الساعة الاولى فكانما قرب بدعة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرعة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا قرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يسقون الذي كراى طورا والعصف فلم يكتبوا احد او في رواية في الرابعة بطة والخامسة دجاجة والسادسة بيضة وفي اخرى في الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا والسادسة بيضة أما الامام فلا يندب له التبكير بل

مع القوات ثم ان احصات لجنابة بعد الافاقة واغتسل لها انقطع طلب الدهل السابق انتهى وينبغي يستحب ان غسل نحو الفصد والحجامة كغسل غاسل الميت (قوله ويسن التبكير) قال سم على حج لو بكر احدكم مكرها على التبكير لم يحصل له فضل التبكير فيما يظنه ولو زال الاكراه حسب له من حيث ان قصد الإقامة لاجل الجمعة فيما يظنه راحه الله (قوله لياخذوا بحجاسهم) يؤخذ منه ان من هو مجاور بالمسجد أو بآتيه اغيرة الصلاة كطالب العلم بحسب اتيانه للجمعة من وقت النهي ويؤخذ منه أيضا ان الخطيب لو بكر الى مسجد غير الذي يخطب به لا يحصل له سنة التبكير لانه ليس متبها للصلاة فيه (قوله من اغتسل الخ) هذا الحديث الشريف بغيره ان هذا الثوب المخصوص انما يحصل لمن اغتسل سم على منتهج زاد على حج واثواب امر توفيق فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه اه رحمه الله (قوله فاذا خرج الامام) أي الخطبة (قوله حضرت الملائكة) انظر هل المراد بهم الحنفية أو غيرهم وعليه فاحل الكاتب في الجمعة الثانية هو الكاتب في الاولى وغيره فيه نظر والاقرب انهم غير الحنفية لان الحنفية لا يفارقون من عينو له وهو لا يجلسون بابواب المساجد اعمامة من يدخل (قوله فلا يندب له التبكير) هل أجره دون أجر من بكر انتهى سم على منتهج وقد يقال تأخيرها لكونه مأمورا به يجوز ان يندب عليه ثوابا يساوي ثواب المبكرين أو يزيد

(قوله له التأخير) أي فلو بكر لا يحصل له ثواب التبكير وحكمته أنه أهيب له وأعظم في النفوس (قوله ويلحق به) أي الامام (قوله فلا يندب له التبكير) ظاهره وان آمن تلويث المسجد ويوجه بان السام من حيث هو مظنة لنزع وج شيء منه ولو على القنطة والعصابة (قوله اذا استحبنا حضورها) أي بان لم تكن متزينة ولا متعطرة (قوله على ان الازهرى) هو من غير الجمهور فلا حاجة الى قوله على ان الازهرى الخ (قوله جا في طرفي ساعة) وانظر ما مراد بالجي هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل الى المسجد بزمان كثير يصمد فيه ولا بد من دخول المسجد لان الروح اسم للذهاب الى المسجد محل نظر والاقرب الثاني كما يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة الخ فان الظاهر منه ان الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم ونقل في الدرس عن الزيادي ما يوافق ما استقر به انهم المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله المسجد قل غيره (قوله ست ساعات) قال سم على منهج بعد ما ذكرولى فيه ٦٧ نظر اذا قل ايام الشتاء مائة وخمسون

درجة وهي عشر ساعات فلكية وابتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فن الشمس الى الزوال يخصه خمس ساعات ولاشك ان من الفجر الى الشمس لا يتقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر فما بين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل ايام الشتاء فليتامل (قوله اثنتا عشرة ساعة) هو المعقد أي وذلك بان يقسم ما بين الفجر وخروج الخطيب على ست ساعات بناء على روايتها أو خمس بناء على روايتها وتكون الساعات على الوجهين متساوية في المقدار ثم ما بعد خروج الخطيب الى الغروب بقية الساعات فتكون ستاً أو سبعاً على الوجهين السابقين فما قبل الخروج (قوله ترمض

يستحب له التأخير الى وقت الخطبة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وخلافه قاله الماوردي واقره في المجموع ويلحق به من به سلس بول ونحوه فلا يندب له التبكير وطلافة يقتضي استحباب التبكير للعجز اذا استحبنا حضورها وكذلك الخلفى الذى هو في معنى العجز وهو منجبه والساعات من طلوع الفجر وانما ذكر في الخبر انظر الرواح مع انه اسم للخروج بعد الزوال كما عليه الجمهور لانه خروج لما يؤتى به بعده على ان الازهرى قال انه يستعمل عند العرب في السير أي وقت كان من ايل او نهار وفي اصل الروضة ليس المراد من الساعات الفلكية وهي الاربع والعشرون بل ترتيب درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة لئلا يستوى فيها راجلان جا في طرفي ساعة واثلاثيختلف في اليوم الشاق والصاف اذا لا يبلغ ما بين الفجر والزوال في كثير من ايام الشتاء ست ساعات فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده كالمقرب بدنة والى من قبله بدرجة كالمقرب بقرة وبدرجتين كالمقرب كبشا وبثلاث كالمقرب دجاجة وباربع كالمقرب بيضة لكن قال في شرحي المذهب ومسلم بل المراد الفلكية لكن بدنة الاول اكل من بدنة الاخير وبدنة المتوسط متوسطة كما في درجات صلاة الجماعة القليلة والكثيرة فعليه المراد بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمانية صفاً أو شتاء وان لم تساو الفلكية فالعبرة بخمس ساعات منها أو ست وهو الماعول عليه طال الزمان أو قصر كما أشار اليه القاضى وهو أحسن من قول الغزالي آخر الاولى الى طلوع الشمس والثانية ارتفاعها والثالثة انبساطها حتى ترمض الاقدام والرابعة والخامسة الزوال وصح في الخبر يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة وهو يؤيد الثاني لاقتضائه ان يومها غير مختلف فلتحمل الساعة على مقدار سـدس ما بين الفجر والزوال وما يؤيد الثاني أيضاً

الاقدام) بابه طرب مختار (قوله والرابعة والخامسة) لم يميز أول الخامسة من الرابعة فيعيد اشتراكهما في وقت واحد ولعل المراد منه انه يجعل ما بعد الساعة الثالثة الى الزوال منقسمين الرابعة والخامسة على السواء وأن محل ذلك حيث خرج الامام عقب الزوال كما هو الغالب والاقسم ما بين خروج الامام وآخر الثالثة بين الساعتين وعلى أنها ست ساعات فما بعد الثالثة يقسم بين الساعات الثلاث الباقية على السواء (قوله وهو يؤيد الثاني) هو قوله بل المراد الفلكية المبنية بالزمانية (قوله ما بين الفجر والزوال) هذا بناء على الغالب من انهم يصلون عقبه والا فالمدار على خروج الخطيب فتقسم الساعات من الفجر الى خروجه ثم رأيت في ج ما يوافق ما وعبارته والمراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة اجزاء متساوية سواء أطلال اليوم أو قصر

(قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه ان الساعة الواحدة اجزاؤها كثيرة وعالية فلترتب الجاؤون من اقل الساعة الى آخرها لم
 مقدار الكل واحد منهم وهو خلاف المقصود من الحديث وقد يدفع النظر بان قوله وتخصيص كل واحدة بشئ الخ يفيد ان لكل
 من جاء في الساعة الاولى بدنة واكثرهم يتفاوتون فيها بحسب مجيئهم (قوله فضيلة التبكير) قد يفهم منه انه لو رجع الى المسجد في
 ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة ويحتمل ان يشاركهم ويكون المعنى انه اذا خرج في الساعة الاولى اعذر لا يفوته ما استقر
 له من البدنة مثلا بجيئة لانه اعطى في مقابلة المشقة التي حصلت له أولا واذا جاء في الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى
 وفي سمر على حج مانعه فخرج دخل المسجد في الساعة الاولى ثم خرج وعاد اليه ٦٨

بسبب الهى فيكتب له ثوابها
 في الساعة الثانية من لافهل لبدنة
 وبقرة الوجه لابل خروجه ينافي
 استحقاق البدنة بكمالها بل ينبغي
 عدم حصولها لمن خرج بلا عذر
 لان المتبارك انهم لم يدخلوا واستقر
 ولو حصل له لزم ان يكون من غاب
 ثم رجع اكل من لم يغيب ولا يقوله
 أحد حصوا من طاعت غيبته
 كان دخل في اقل الساعة الاولى
 وعاد في آخر الثانية فقد برأه
 وبما قدمناه في قولنا ويحتمل
 ان يشاركهم الخ يعلم الجواب عن
 قوله الوجه لا (قوله أجر صيامها
 وقيامها) أى من فعل نفسه
 لو فعل فل حج قبل ليس في السنة
 في خبر صحيح ~~انهم~~ من هذا
 الثواب فليتنبه له (قوله غسل)
 ويروى بعين ماله وباتشديد
 ومعناه كالذى قبله ه شرح ابن
 السبكي (قوله ومعناه ما غسل)
 أى التشديد والتخفيف (قوله
 في هذا اليوم) وهو آدم من
 ليلتها كما يفيد ظاهر الحديث

ما يلزم الاقل من كون الاقتصار في الحديث على الساعات الخمس أو الست لا حكمة له لان
 السبق مراتبه غير منضبطة ويصح اعتبار الامرين معا فيستظر الى الساعات من حيث
 الانقسام اليها ويخصص كل واحدة بشئ وينظر لافراد الجائين في كل منها من حيث
 تفاوتهم في البينة مثلا بسبب القرب في المجي في ساعاتها فلا خلاف في الحقيقة بين
 الروضة والمجموع كذا قاله بعض أهل العلم والعصر وفيه نظر لا يخفى فظاهر ان من جاء في
 الساعة الاولى ناويا للتبكير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا تفوته فضيلة التبكير
 ويجب السعي على بعد الدار الى الجمعة قبل الزوال بمقدار يتوقف فعلها عليه ويستحب
 الاتيان اليها (ماشيا) لخبر من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب
 ودنا من الامام واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها وتخفيف
 غسل أرجح من تشديده ومعناه ما غسل اما حمله بان جامعها فالجأها الى الغسل اذ ين
 له الجامع في هذا اليوم ليا من ان يرى في طريقه ما يشغل قلبه أو أعضاء وضوته بان توضع
 ثم اغتسل للجمعة أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وغسل الرأس لانهم كانوا يجعلون فيه نحو دهن
 وخطمي كانوا يغسلونه ثم يغتسلون وتخفيف بكر ابتكر مشى من بيته باكر أو معنى
 المشدداً في الصلاة أو لوقته أو ابتكر رأى أدرك أو ان الخطبة وقبلهما معنى جمع بينهما
 تاكيدا أو أقاد قوله ولم يركب نقي توهم حمل المشي على الماضي وان كان راكبا ونفي احتمال
 ارادة المشي ولو في بعض الطريق وقبل هوتا كيد ذكر كل ذلك في شرح المذهب واختير
 الاخير من الواجهة الثلاثة في غسل خبر أبي داود من غسل رأسه يوم الجمعة وان يكون
 مشيه (بسكينة) ان لم يضق الوقت لخبر اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها
 وعليكم السكينة ورواية ائمتوها وأنتم تسعون وهذا يبين ان المراد بالسعي في الآية
 الماضي كما قرئ به شاذوا يكرهه العدو اليها ~~سائر~~ العبادات فان ضاق الوقت وجب
 الاسراع اذ لم يذكرها الا به كما قاله الهب الطبري أى وان لم يلحقه ويحتمل خلافه اخذ
 من ان فقد بعض اللباس اللائق به عذر وكما يستحب عدم الركوب هنا الا عذر يستحب

ايضا
 اه حج (قوله وابتكر) قال الدميري وقبل بكرى الزمان وابتكر في المكان (قوله واختير الاخير) هو قوله أو ثيابه
 ورأسه ثم الخ (قوله فان ضاق) مختار قوله ان لم يضق * (فرع) لو توقف ادراك الجمعة على السعي قبل الفجر لم يجب كما هو ظاهر
 وصريح كلامهم اه سم على منهج (قوله كما قاله الهب الطبري) معناه (قوله بعض اللباس اللائق به عذر) وقد يجب بان
 الناس لا يعدون الاسراع للعبادة مضر باو يعدون غير محال بالمرأه وفيه انه لا يقبل حينئذ ان المشي غير لائق الا ان يقال المراد
 غير لائق به بقطع النظر عن كونه لخصوص الصلاة

(قوله وعبادة المريض) أي بل في سائر العبادات لطبق المشي كما قاله حج (قوله وقبده الرافعي بالذهاب) أي فلا يستحب الذي في العود ونظائر الجواب عن الرد لا تأتي اعتماد هذا وصرح به حج وعبارته وان يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ويتخير في عوده بين الركوب والمشى كما يأتي في العبد اه ونقل شيخنا الزياي كلام الرافعي وأقوه (قوله بسكون كالمائي) أي فلولم يمكن تسميته بسكون لصعوبته أو اعتيادها العود ركب غيرها ان تبسر له ذلك التحصيل تلك السنة (قوله والرجوع في آخر) أي ان سهل (قوله مادام في مجلسه) ظاهره ولو في غيره مجد (قوله ان لم يلته صاحبها) ٦٩ ومثل ذلك القراءة في القهاوى والأسواق

(قوله وادعى الأذرى) ضعيف

(قوله ولا يتخطى غير الأمام)

ومثله أي الغير بالاولى ما جرت به

العادة من التخطى لتفرقة الاجزاء

أو يتخير المسجد أو سقى الماء

أو السؤال لمن يقرأ في المسجد

والكراهة من حيث التخطى

اما السؤال بمجرد فنبه على ان

لا كراهة فيه بل هو سعى في حسيب

واعانة عليه مالم يرغب الحاضرون

الذين يتخطاهم في ذلك والا فلا

كراهة أخذ ما يأتي في مسئلة

تخطى المعظم في النفوس قال

سم على منهج فان قلت ما وجه

ترجيح الكراهة على الحرمة مع

ان الابداء حرام وقد قال صلى

الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت

قلت ليس لـ ابداء حراما

وللمتخطى هنا غرض فان التقدّم

أفضل اه (قوله رقاب الناس)

يؤخذ من التعبير بالرقاب ان

المراد بالتخطى ان يرفع رجلاه

بحسب تخاذل في تخطيه أعلى

منكب الجالس وعليه ما يقع

من المرويين الناس لم يصل الى

بحوالى الصف الاول ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يعني فيها (قوله من المتحدثات) أي

المباحة أو متحدثات الخير على ما مر عن حج (قوله ويحرم ان يقيم أحدا يجلس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة

كما هو القرض اما ما جرت العادة به من اقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا

فعلها فافظا ظاهره لا كراهة فيه ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتقويت الفضيلة على غيره

أيضا في العبد والجماعة وعبادة المريض وقبده الرافعي بالذهاب ورده ابن الصلاح لخبر مسلم انهم قالوا الرجل هل تشتري لك حمارا تركبه اذا اتيت الى الصلاة في الرضاء والظلماء فقال اني أحب ان يكتب لي ممشاي في ذهابي وعودي فقال صلى الله عليه وسلم لم قد فعل الله لك ذلك أي كتب لك ممشالك أي افضليته وأجيب بان المعنى في كتب لك ذلك في مجموع الامرين لاني كل منهما جامع بين هذا الخبر وخبر انه صلى الله عليه وسلم ركب في رجوعه من جنازة أبي الدرداءح رواه ابن حبان وغيره وصححه على انه يمكن ان يكون فعله لبيان الجواز فلا يخرج به الحديث عن ظاهره ومن ركب بعد ركبا أو غيره سيرا به بسكون كالمائي مالم يضق الوقت ويثبته ان يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى لهرم أو ضعف أو بعد منزلة بحيث ينعفه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلا ويسر له الذهاب في طريق طويل ان أمن الفتور والرجوع في آخر قصير كالعبد (وان يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) لخبر ان الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه مالم يحدث وان أحدكم في صلاة مادامت الصلاة تحبسه وجه الدلالة منه ان شأن المصلي اشتغاله بالقراءة والذكر وان حفظ الطريق من زيادته على المحرر بل على سائر كتب المصنف والرافعي والمختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهة ان لم يلته صاحبها والا كرهت كما قاله في الأذكار وادعى الأذرى ان الاوط ترك القراءة فيها الكراهة بعض السلف لها فيه لاسيما في مواضع الزحمة والغلبة كالأسواق (ولا يتخطى) غير الامام رقاب الناس بل يكره له ذلك كراهة تنزيه كما في المجموع وان نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة في الشهادات لما صح انه صلى الله عليه وسلم رأى وهو يخطب رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فتند آذيت ويكره التخطى أيضا في غير مواضع الصلاة من المتحدثات ونحوها وافتقارهم على مواضعها جرى على الغالب ويحرم ان يقيم أحدا يجلس مكانه بل يقول نفسهوا الامر به فان قام الجالس باختياره واجلس غيره فيه لم يكره للجالس ولا لمن قام منه ان انتقل الى مكان أقرب الى الامام أو مثله والا كره ان لم يكن عذرا لان الايتار بالقرب مكروه بخلافه في حفظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو أزر

بحوالى الصف الاول ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يعني فيها (قوله من المتحدثات) أي المباحة أو متحدثات الخير على ما مر عن حج (قوله ويحرم ان يقيم أحدا يجلس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو القرض اما ما جرت العادة به من اقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا فعلها فافظا ظاهره لا كراهة فيه ولا حرمة لان الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتقويت الفضيلة على غيره

(قوله ويجوز ان يبعث) أى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بنديه لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلاً لم يعد (قوله من يتعدله في مكان الخ) ظاهره وان لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه انه اذا حضر من بهمه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بينهما وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به احد) أى جالس عليه (قوله بل قد يقال بتحريره) معتمد (قوله يحرم على المرأة الصوم) ٧٠ أى صوم الفذل وما في معناه من الواجب الموسع (قوله اما الامام)

محترز قوله غير الامام (قوله فان زاد التخطي عليهما) أى الرجلين (قوله اذا ألقوا موضعاً) أى اولم يالف (قوله اذا توقف سمع ذلك عليه) أى بل يجب اقامتهم من محجاسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقد قواهم اذا سبق الصبي الى الصف الاول لا يتام منه (قوله حاضراً الجمعة) أى مرید حضورها (قوله ثم صلى ما كتب الله) أى ما طالب منه صلاته كالتحية (قوله كانت كفارة لما بينهما) هذا يتضح ان تكفير ما بين الجمعتين مشروط بعبادة كفي هذا الحديث وقضية الحديث السابق في قوله من توجأ فاحسن الوضوء ثم أى الجمعة فدنا واستمع الخ خلافة فعل ما هنا بيان لا اكمل (قوله البياض) هل يحصل له ذلك ولو كان الثوب مغصوباً أم لا فيه نظر والا قرب الحصول لانه انما غشي عن لبسه طلق الغير فاشبهه ما لو توجأ بالماء المغصوب فانه يشاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اطلاق مال الغير (قوله وأن تكون جديدة) أى ان

شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالماً بالي الامام لعله اذا غلط فهل يكره أيضاً أو لا لكونه مصلحة عامة الاوجه الثاني ويجوز ان يبعث من يتعدله في مكان لم يقوم عنه اذا قدم هو واغبره تحية فرش من بعنه قبل حضوره حيث لم يكن به احد والجلوس في محله لكنه ان رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابهم سمع تأخرهم الى الخطبة أو ما يتأخر بها لا بعد في كراهته بل قد يقال بتحريره لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لان تحجها واجب مكانه أو يؤيده قواهم يحرم على المرأة الصوم مع حضور حليلها وان جازله وطؤها لانه باب قطع الصوم وان كاجازته وبه فارق من بعث من يتعدله لان الجالس به فائدة وهي احياء البقعة اما الامام اذا لم يبلغ المحراب أو المنبر الا به فلا يكره له لا اضطراره اليه ويستثنى أيضاً صور منها ما اذا وجد في الصدوف التي بين يديه فرجة لم يملغها لا يتخطى رجل أو رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها التصير القوم باخلاف فرجة لكن بسن له عدم التخطي اذا وجد غيرها فان زاد التخطي عليهما ولو من صف واحد ورجا ان يتقدموا الى النرجه اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى ومنها الرجل المعظم في النفوس اذا ألقى موضعه لا يكره له لقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم يكره عليه قاله الفقهاء والمتولي وبحث الاذرى ان محله فيمن ظهر صلاحه وولايته فان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه فان لم يكن معظم لم يتخط وان كان له محل مألوف كما قاله البندنجي ومنها اذا جلس داخل الجامع على طريق الناس ومنها اذا سبق العبيد والصبيان أو غير المسلمين وتوطين الى الجامع فانه يجب على الكمامين اذا حضروا التخطي لسماع الاركان اذا توقف سمع ذلك عليه (و) بن (ان يتزين) حاضر الجمعة اذا كان ذكراً (باحسن ثيابه) لخبر من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومن من طيب ان كان عنده ثم أى الجمعة ولم يتخط اعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يشرع من صلته كانت كفارة لما بينهما وبين جعته التي قبلها رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وأفضلها في الالوان البياض لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانه خير ثيابكم وكشفوا فيه ما موتاكم زاد الصيمري وان تكون جديدة وقيد بعض المتأخرين بجثا غير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث

تيسرت له والا فاقرب من الجديدة أولى من غيره وفي سمع على حج بقى مالو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل خشى يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العبد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعبد في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها لكن قد يشكل على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرجح مراعاة العبد مطلقاً اذا الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا ساق الفصل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر اهـ

(قوله كالبرد) والجمع برود اه مختار (قوله انه لا يكره لبس مصبوغ) معتد (قوله بل المواظبة على لبسه) أى لكل احد أى على الرأس وغيره ومجمله ما لم يكن له فيه غرض كتحمله الوسخ (قوله الا ان منع الخطيب) هو مستثنى من أولوية ترك لبس السواد لامن قوله والمواظبة عليه بدعة لان المنع منه لا يخرج عنه كونه بدعة وان صار به معذورا في اللبس (قوله اما المرأة) أى ولو عجوزا (قوله نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة) أى وان ظهر لها تزيل به ريح حيث لم يتأت الا به (قوله بل يتعين عليها ازالتهما) أى حيث لم يترقب على ازالتهما ضرر بخالفة العادة في فعلها (قوله يتلى أظفاره) ٧١ بابه ضرب مختار أى فهو يفتح الياء

وسكون القاف وكسر اللام مخففة ويجوز فيه أيضا ضم الياء وفتح القاف ونشد اللام وهذا كله حيث لم تعلم الرواية فان علت تعين ما فيها (قوله ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى) أى الى خنصر الرجل اليسرى على التوالي اه ج (قوله وبه جزم في شرح مسلم) وصرح باعقاده ج وهو الظاهر من كلام الشارح قال ج وينبغي البعد بغسل محل القلم لانه الحكة به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة لورود كل وكراهة المحب الطبري تنافي الانف قال بل يقصه الحديث فيه قيل بل في حديث ان في بقائه أمانا من الجذام اه وينبغي ان محله ما لم يحصل منه تشويه والا فيندب قصه (قوله وما سوى ذلك مباح) الا أن يتأذى ببقاء شعره أو شق عليه تعهده فيندب اه ج أى أو صار تركه تخلا بالرواة كما في زمنه فإندب وينبغي له اذا أراد الجمع بين الخلق والغسل يوم الجمعة ان يؤخر الخلق

خشى تلويحها ثم ما صبغ غزله قبل نسجه كالبرد لا ما صبغ منه وجا بل ذهب البند ينجى وغيره الى كراهة لبسه لكن سيأتى في باب ما يجوز له لبسه انه لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران والعصفر ويسن للامام الزيادة في حسن الهيئة والعمامة والارتداء لا اتباع ولانه منظور اليه وفي المجموع الأولى له ترك لبس السواد حيث لم يخش مفسدة بل المواظبة على لبسه بدعة الا ان منع الخطيب من الخطبة الا به اما المرأة فيكره لها الطيب والزينة وفاخر الثياب عند ارادتها حضورها نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة ويلحق بها الخنثى (وطيب) للخبر المار ما لم يكن صائغا فيما يظهر (وازالة طفر) من يديه ورجليه لا احداهما فيكره بالاعداء والشعور فينتف ابطه ويقصر شاربه ويحلق عاتقه ويقوم مقام حلقها قصها أو تنفها اما المرأة فتنتف عاتقها بل يتعين عليها ازالتهما عند أمر الزوج لها به والاصل في ذلك انه كان عليه السلام يتلى أظفاره ويقصر شاربه يوم الجمعة قبل الخروج الى الصلاة قال في الانوار ويستحب قلم الاظفار في كل عشرة أيام وحاق العانة كل أربعين يوما مع انه جرى على الغالب والمعتبر في ذلك انه موقت بطوالها عادة ويختلف حينئذ باختلاف الاشخاص والاحوال قال ابن الرفعة الأولى في الاظفار مخالفتها فقد روى من قص أظفاره مخالفا لما لم ير في عينه مرسل وفسره أبو عبد الله بن بطه بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الايهام ثم المسبحة ثم ياهم اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر ~~السن~~ ذهب الغزالي الى انه يبدأ بمسبحة يده اليمنى ثم بالوسطى ثم بالبنصر ثم بالخنصر ثم بخنصر اليسرى ثم ينها ثم الوسطى ثم الايهام ثم المسبحة ثم ياهم اليمنى ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى وحكى في ذلك في المجموع عنه وقال انه حسن التأخير ياهم اليمنى فينبغي ان يقلها بعد خنصرها وبه جزم في شرح مسلم ومحل ما ذكر في غير عشر ذي الحجة لمريد التضحية ولا يسن حلق الرأس من غير نكاح أو مولود في سابع ولادته أو كافر أسلم كما مر فيه وما سوى ذلك مباح ويستحب له دفن ما ينزله من ظفر وشعر ودم (و) ازالة (الريح) الكريهة كالصنمان للتأذى به فيزيله بالماء أو غيره قال اما نارضى الله عنه من تكلف ثوبه قل هـ هـ ومن طاب ريحه زاد عقه له وهذه الامور وان استحببت لكل حاضر جمع كما نص عليه فهي في الجمعة آكد استحبابا (قلت وان يقرأ الكهف) فيه رذ على من

عن الغسل اذا كان عليه جنازة يزيل الغسل أثرها عن الشعر (قوله وشعر) قد يشمل شعر العورة وليس هو اذ يل الواجب ستره عن الاعين وهل يحرم ابقاء ذلك في النجاسة كالاخيلية أولا فيه نظر وظاهر اطلاق سن الدفن الثاني فليراجع ثم لو لم يفعله صاحب الشعر ينبغي لغيره من بناء وغيره فعله لطلب ستره عن الاعين في حد ذاته واحترامه ومن ثم يحرم استعماله فيما يفتق به كسترنا به أو اتخاذ خيط منه أو نحو ذلك

(قوله فذكر ذلك) أي كره في جميع القرآن أن يذكر اسم السورة من غير إضافة لفظ سورة إليه (قوله ويستحب الا كذا) وأقله كذا ثلاثة (قوله أضأله من النور ما بين الجمعتين) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى أو بشرطه سم على منبره والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها من غير ان يقرأها في الجمعة الاخرى فلا ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها (قوله ما بين وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نور الابدأ كثر نور الاقرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وان كان أقل مسافة يساوي نور الابدأ أو يزيد عليه وان كان أطول مسافة اه سم على حج * (فائدة) * قال السيوطي في كتاب الكلام الطيب والعمل الصالح كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات يقرأ فيها يس والم تنزيل السجدة والدخان وتبارك ٧٢ فاذا فرغ حمدوا وحسن الثناء وصلى على محمد وسائر الانبياء واستغفر للمؤمنين

والمؤمنات ثم يقول اللهم ارحمني بترك المعاصي ابدأ ما أبتيتني وارحمني ان اتكلف ما لا يعينني وارزقني حسن النظر في امرضك عني اللهم بديع السموات والارض ذ الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا الله يا رحمن بجلالك ونور وجهك ان تلزم قاي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني ان آتله على النحو الذي يرضيك عني اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاعزاز والكرام والعزة التي لا ترام أسألك يا رحمن بجلالك ونور وجهك ان تنوب كتابك بصري وأن تطلق به لساني وأن تشرح به عن قلبي وأن تشرح به صدرى وأن تشغل به بدني فانه لا يعينني على الحق غيرك ولا يؤتيني به الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وظاهره انه

شذ فذكره ذلك من غير سورة (يومها واماها) ويستحب الا كذا من ذلك أيضا كما نقل عن الشافعي فقد صرح من قرأها يوم الجمعة أضأله من النور ما بين الجمعتين وورد من قرأها ليلة أضأله النور ما بين وبين البيت العتيق وقرأتها منهارا أكد واولاها بعد الصبح مسارعة للخير ما أمكن وحكمة ذلك ان الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة تشبهها ما فيه من اجتماع الخلق ولان القيامة تقوم يوم الجمعة كافي مسلم (وبكثر الدعاء) يومها وليتم البصاف ساعة الاجابة فقد صرح لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه والمراد بالصلاة انتظارها وبالقيام المسئلة وارجاها من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة كما رواه مسلم والمراد عدم خروجها عن هذا الوقت لانها مستغرقة لانهما لحظة لطيفة وخبر الله وها آخر ساعة بعد العصر قال في المجموع يحتمل انها منقولة تكون يوما في رقت ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة القدر اه واعلم ان وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات الابدان بل في البلد الواحد قد يختلف اوقات الخطبة ساعة الاجابة في حق كل أهل محل من جلوس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها مهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر بتقديم أو تأخر وسئل البلقيني كيف يستحب الدعاء في حال الخطبة وهو ما مورب الانصات فاجاب بانه ليس من شرط الدعاء التمسك بل استحضار ذلك بقلبه كفي في ذلك وقال الحلبي في مناجاه وهذا اما ان يكون اذا جلس الامام قبل ان يفتتح الخطبة واما بين خطبتيه واما بين الخطبة والصلاة واه في الصلاة بعد التشميد قال الناصري وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر ورسن ان لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو سئل ان لا ينصل بينهما بفحوت قوله أو كلام خبر فيه رواه مسلم ويكره تشبيك الاصابع والعبث حال الذهاب لصلاة وان لم تكن جمعة

لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات كان يقول استغفر الله لي والمؤمنين وانتظارها والمؤمنات (قوله وأرجاها من جلوس الخطيب الخ) على الاصح من محو حزين قولاه حج فيما تقدم بعد قول المصنف ولا يلتفت عينا ولا شمالا الخ (قوله قال في المجموع) أي جوابا عن الخبر (قوله كما هو المختار في ليلة القدر) اهله عنده من حيث الدليل والافالعة انها تلزم ليلة بعينها (قوله كاف في ذلك) ثم هو وان كان كافيا في الدعاء لا بعد كلاما فلا تبطي الصلاة استحضار دعاء محرم أو مشتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكر (قوله وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر) أي بما ذكره البلقيني فانه لا يخلو عن ثلث لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الاعراض عن الخطيب غير أنه اذا انبى على كلام الحلبي جاز ان يكون وقت الاجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة فلا يصادفها اذا لم يدع فيه

(قوله وانتظارها) أي حيث جاسر ينتظر الصلاة أما إذا جاسر في المسجد لا للصلاة بل غيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة وأما إذا انتظره مامعافين في الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة (قوله أصر بالقيام) أي ندبا (قوله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يتعرض كحج لصيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي أن تحصل بأى صيغة كانت ومعلوم أن أفضل الصيغ الصيغة الأبراهيمية ثم رأيت في فتاوى حج الحديثية ما منه نقلا عن ابن الهمام أن أفضل الصيغ من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل أبداً أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً وزده تشريراً وتكريماً وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اهـ وأقله ثلثمائة بالليل ومثله بالنهار ثم رأيت في المناوي في القول البديع في الزوائد التي ختم بها الباب الرابع مانصه قوله وأكثروا من الصلاة على قال أبو طالب المكي صاحب الفتوح أقل ذلك ثلثمائة قلت ولم أقف على مستنده في ذلك ويمكن أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتجارب أو بغیره أو يكون ممن يرى أن الكثرة أقل ما يحصل بثلثمائة كما حكوا في المناوي قولاً أن أقل ما يحصل بثلثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد اتفق الكسر الزائد على المثني والعلم عند الله تعالى * (فائدة) قال المناوي في شرح الجامع الصغير في أول الجزء الثالث بعد قوله صلى الله عليه وسلم إن الأعمال ترفع يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفع على وأناصم مانصه أخذ منه القسطلاني تبع الشيخه البرهان بن أبي شريف مشروعية الاجتماع للصلاة ٧٣ على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة

والاثنين كما يفعل في الجامع الأزهر ورفع الصوت بذلك لأن الليلة ملحقة باليوم لأن اللام في الأعمال للجنس فيشمل الذكر والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للاسماء في ليلة الاثنين فانهم مؤكدة وقد قال ابن مروزق انه الأفضل من ليلة

وانتظارها ولا يعارضه تشبيكه صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين في قصة ذي اليمين لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده ومن جلس بطريق أو جعل الامام أمراً بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان ضيق (والصلاة) أي ويكثر من الصلاة والسلام (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وإيها الخبر أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة عليه فيه فان صلاتكم معروضة على رواه أبو داود وخبراً أكثر وأما الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة في صلى على صلاة صلى الله عليه به عشر أو تنصيص المصنف على الصلاة ليس يفيد بل يجري طلب الاكثار في الذكر والتلاوة أيضاً نعم يؤخذ من الخبر

١٠ به في القدر اهـ وأقول لا يخفى ما في الأخذ المذكور من البعد والتعسف اهـ والاقرب ما قاله القسطلاني (قوله أي ويكثر من الصلاة) قد يشير هذا إلى أنه في المتن منصوب بنزع الخافض كما عبر به في الحديث وفي المختار وأما كثر من الشيء أكثر منه اهـ (قوله فان صلاتكم معروضة على) أي تعرضتم الملائكة فما شئتم ان يسمع في ليلة الجمعة ويومها بلا واسطة لا اصل له نعم تبلغه بلا واسطة من صلى عند قبره صلى الله عليه وسلم وعبارة الشارح في باب الحج بعد قول المصنف ويسن زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبر من زار قبري وجبت له شفاعتي ثم قال وخبر من صلى على عند قبري وكل الله به ملكاً ينفى وكفى امردياً وآخرته وكانت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة اهـ وبها منتهى ما منه أقول قضية قوله يبلغني أنه لا يسمعه بلا واسطة المالك وقد تقدم بالهامش في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند المنبر بلا واسطة فيمكن حل ما هنا على أنه يبلغ ذلك مع السماع ثم رأيت في ابن حجر في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر الأعظم تنبيه يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة التعارض يبادي الرأي وأحاديث أخر وردت بها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدر من بعد ويسمعهما إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغهما هنا أيضاً كما مر إذا لمانع أن من عند قبره يخص بأن المالك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لها ما شعرا به زيد خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها إذا المقيد ينضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن وافق النووي فحين حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحنث بأنه لا يحكم عليه بالحنث لثلاث في ذلك والورع أنه يلتزم الحنث اهـ وهو صريح فيما ذكرناه

(قوله ان الاكثار منها) أي بل
نص بخصوصه اما ما ورد فيه ذلك
كقراءة الكهف والتسبيح عقب
الصلوات فلا اشتغال به أفضل
(قوله مما شأنه ان يشغل الخ) مثل
ما لو قطع بعدم فواتها ونقله سم
على منتهج عن الشارح (قوله
على تخصيص الائم بالاول) أي
من تلزمه (قوله بل يجوز ذلك)
وهذا جواز بعد منع فيه صدق
بالجواب (قوله لكنه فيه
مكروه) أي مطلقا فلا تنقيد
المكراهة فيه - هذا الوقت (قوله
وكلامهم الاول أقرب) خلافا
للمحج ويلحق به أي المسجد كما هو
ظاهر كل محل يعلم وهو فيه رفعت
الشروع فيها ويتيسر له طوقها
(قوله كالسكابة) أي لما طالب
كأنه كالقرآن والاهل الشرعي
(قوله ومقتضى كلامهم نعم) أي
فيحرم خارج المسجد ويكره فيه
(قوله والوجه الاول) هو قوله
أحدهما من الثاني الخ أي وهو
ثمن مثله والالم يصح البيع

• (فصل في بيان ما يحصل به

ادراك الجمعة وما لا تدرك به) •

(قوله لا كالحديث) أي اعدم تحمله
القراءة عن الاموم وكالحديث
من به نجاسة خفية (قوله ادراك
الجمعة) أي بشرط بقاء العدد الى
تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد
الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص
وصلى معه ركعة لم تحصل له الجمعة

لقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط (قوله لان ادراكها) أي الجمعة

ان الاكثار منها أفضل منه بذكر أو قرآن (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه الجمعة
(التشاغل عنها) بان يترك السعي اليها (بالبيع وغيره) من سائر العقود والصنائع وغير ذلك
(بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى اذ نادى للصلوة من يوم الجمعة
الآية وقيس بالبيع نحوه من العقود وغيرها مما رأى مما شأنه ان يشغل بجماع التقويت
وتقديم الاذان بذلك لانه الذي كان في عهد صلى الله عليه وسلم كما مر فانصرف النداء
في الآية اليه ولولا بيع اثنين أحدهما انلزمه نقط والاخر لا تلزمه انما كما فلاه بل نص
عليه الشافعي لارتكاب الاول النهي واعانة الثاني له عليه وكما لو اعب شافعي الشطر فج
مع حنفي ونص به على تخصيص الائم بالاول محمول على اثم التقويت اما اثم المعاونة فعلى
الثاني واستثنى الاذرع وغيره شرعا ما طهره وشربه المحتاج اليها او مادعت اليه حاجة
الطفل أو المريض الى شراء دواء أو طعام ونحوه ما فلا يعصى الولى ولا البائع اذا كانا
يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان فأت الجمعة في صور منها طعام
المنطرويعه ما يأكله ويبيع كفن ميت خيف تغيره بتأخير وفساده ونحو ذلك وله البيع
ونحوه وهو سائر اليه وكذا في الجامع لكنه فيه مكروه ولو كان منزله يساب المسجد
أو قريبا منه فهل يحرم عليه ذلك أو لا ذلك انشاغل كالحاضر في المسجد كل محفل وكلامهم
الى الاول أقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالا اشتغال بنحو البيع مقتضى
كلامهم نعم قال الرويانى لو أرادولى اليتيم بيع ماله وقت النداء للضرورة وهناك اثنين
أحدهما تلزمه الجمعة وبذل دينار أو بذل من لا تلزمه نصف دينار فنأيهم ما يبيع فيه
احتمالان أحدهما من الثاني لئلا يوقع الاول في المعسرة والثاني من ذي الجمعة لان الذى
اليه الايجاب غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ويحتمل ان يرخص له في القبول
ليتمتع اليتيم اذ لم يؤد الى ترك الجمعة كما رخص للولى في الايجاب للعاجلة والوجه الاول
(فان باع) مثالا من حرم عليه البيع (صح) بيعه لان الحرمة ماعنى خارج فلا تبال العقد
كالصلاة في الغصوب وبيع الغنم ان يعلم اتخاذ خيرا وغير البيع ملحق به في ذلك
(ويكرهه قبل الاذان بعد الزوال والله أعلم) لدخول وقت الوجوب اشتغال عنه
كالاعراض واستثنى الاسنوى نحوه مكة مما يفحش فيه التأخير فلا كراهة فيه لما فيه من
الضرر وقيد ابن الرفعة بمن يلزمه السعي حينئذ والاحرم ذلك من وقت وجوب السعي
ولو قبل لوقت وقدم ما يعلم منه ذلك

• (فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف

وعدمه وما يجوز للمزحوم وما يمنع من ذلك) •

وبدأ بالقسم الاول فقال (من ادرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الامام الذى يحسب له
ذلك الركوع لا كالحديث كما مر واتم معه الركعة (ادرك الجمعة) - كما لا ثوبا كاملا فلا
تدرك بمادون الركعة لان ادراكها يتضمن اسقاط ركعتين سواء قلنا الجمعة تظهر مقصورة

(قوله أم صلاة جميعها) أي وهو الرابع ولعل وجه الاسقاط على هذا ان الظهر هو الاصل في كل يوم وفي يوم الجمعة لم يجب الظهر بشرط ادراك الجمعة فحيث لم يدركها فكان الاصل باق وقوله بجميعها بكسر الحاء المهملة أي انفرادها قال في المصباح حال حياله بكسر الحاء أي قيامه وقيل كل شيء على حياله أي بانفراده (قوله الا بشرط كماله) أي وأقل ما يحصل به الكمال ركعة (قوله وخبر من أدرك من الجمعة ركعة الخ) دفع ما قد يوهمه الا قول من ان الاقتصار على الركعة كاف (قوله قاله في المجموع) لعله انما اقتصر عليه لكونه الرواية والافيجوز فيه فتح الباب وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية ٧٥ بحرف الجرفان صلى يتعدى بنفسه

وكانه ضمن معنى يضم (قوله لانا نغمه) خلافا للجمع (قوله ان يدرك الرجل) أي الرجل الامام (قوله جرى على الغالب) خبر قوله نقول الشارح وقوله ليس بقيد خبر ثان (قوله لا تمامها) أي الجمعة وهو عليه يصلي (قوله وعلم من ذلك انه لو فارقه) شبه ذلك ما لو كانت المفارقة يطلان صلاة الامام وهو ظاهر لان المراد بالمفارقة زوال القدوة (قوله ولو خرج منها) غايته (قوله لا يمنع صحته ان خلفه على مامر) أي من كونه زائدا على الاربعين (قوله كائين كونه) أي الامام (قوله فان لم يسلم امامه سجدها) مفهومه انه لو شك هل أتى بأصل السجود أو جلس مع الامام من الاعتدال ليس له ان يأتي بالسجدة تبين وقضية قول شرح الروض هل يسجد مع الامام سجدة وانما الخ خلافه (قوله تركه سجدة منها) أي الثانية (قوله وسجد للسهو) أي ويتم الجمعة (قوله فأتت الجمعة وحصل له ركعة) ومعلوم انه لا يتم السجود

أم صلاة جميعها والادراك لا يقيد الا بشرط كماله ألا ترى ان المسبوق اذا أدرك الامام ساجدا لم يدرك الركعة لانه ادراك ناقص والاصل في ذلك خبر من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وخبر من أدرك من الجمعة ركعة فاصلى اليها أخرى ويصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام قاله في المجموع وادراك الركعة بان يدرك مع الامام ركوعها وسجدة لا يقال الركعة الاخيرة انما تدرك بالسلام لاننا نغمه فقد قال في الام ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى واجزأته الجمعة وادراك الركعة ان يدرك الرجل قبل ان يرفع رأسه من الركعة فيركع معه ويسجد اه فقول الشارح واستقر معه الى ان يسلم جرى على الغالب وليس بقيد ذكره توطئة لقول المصنف (فيصلى بعد سلام الامام ركعة) جهر الا تمامها وعلم من ذلك انه لو فارقه في التشهد كان الحكم كذلك وقول الشارح بعد قول المصنف أدرك الجمعة أي لم يفته لمقابله قول المتن بعده وان أدركه بعده فاتته وأيضا فدفع به ما قد يتوهم من ظاهر قوله أدرك الجمعة من انه لا يحتاج مع ذلك الى شيء يتمها به وتقييد ابن المقرئ أخذ من كلام الأذري أدراك الجمعة بادراك الركعة بما اذا صحت الجمعة الامام ليس بقيد كما سرح به الاسنوى وغيره بل متى أدرك معه ركعة وأتى بأخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الامام كما ان دونه لا يمنع صحته ان خلفه على مامر لكن يمكن حمل كلام ابن المقرئ على ما لو تبين عدم صحته لا تشكك ركن من أركانها أو بشرط من شروطها كالتبني كونه محدثا فان ركعة المسبوق حتمت بغير محسوبة لان المحدث لعدم صحته لا يتحمل عن المسبوق الفاتحة اذا الحكم بادراكه ما قبل الركوع بادراك الركوع خلاف الحقيقة وانما يصار اليه اذا كان الركوع محسوبا من صلاة الامام ليتحمل به عن الغير والمحدث غير أهل للحمل كما مروا وصحت الصلاة خلفه وبهذا التقرير علم صحة كلامه وعلم مما تقرران قوله ركوع الثانية مثال فلو صلى مع الامام الركعة الاولى وفارقه في الثانية حصلت له الجمعة كما شمل ذلك تعبيرا المحتر ولو شك في سجدة منها فان لم يسلم امامه سجدها وأتمها بجمعة والا بسجدها وأتم ظهر فاذا قام لا قام الجمعة وأتى بالثانية وذكر في تشهده ترك سجدة منها بسجدها وتشهد وسجد للسهو او من الاولى أو شك فاتت الجمعة وحصل له ركعة من الظهر (وان أدركه)

• (فرع) قال في الروض وان شك مدرك الركعة الثانية مع الامام قبل السلام هل يسجد مع الامام سجدة وانما بجمعة اه وهو فرع حسن يفيد ان تلبسه مع الامام بالتشهد لا يمنع عوده للسجود فليضم الى ما تقدم في باب صلاة الجماعة واقول قد يتوهم ان هذا مخالف لنظائره من نحو ما لو ركع مع الامام ثم شك في الفاتحة او تركها وليس كذلك فيما يظهر لان ذلك اذا تحقق الاتقال عن محل ما تركه وهذا المتيقن ذلك فتأمل اه سم على منهج

(قوله بعد سلامه ظهرا) لم يقل أو مفارقتة إشارة إلى أنه حيث لم يدرك معه ركعة لم تجز له نية المفارقة كما يجب عليه الإحرام بالجمعة فيما لو أدركه في الشمس من لا احتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن فيأتي به ويؤاqqته المأموم فيدرك الجمعة ومفارقته تؤدي إلى تفويت الجمعة مع إمكانها (قوله قد تسمى ظهرا متصورة) قال سم على منهج بعد ما ذكر ولدفع ما يتوهم من انقضاء الإتمام أنه بحسب له ما أدركه ركعة فان قلت فلم عبر بالانقضاء حتى ورد هذا التوهم فدفعه قلت ليسير إلى الاعتقاد بنية وما بعدها تأمل اهـ قوله موافقة للإمام) أي امام الجمعة وان كان يصلي غيرها فيشمل ما لو نوى الإمام الظهري نوى المأموم الجمعة خلفه وان ضاق الوقت فاندفع ما يقال ان التعديل قد يخرج هذه الصورة (قوله لا يحصل إلا بالسلام) قال سم على منهج قضية العلة الأولى أي وهي قوله موافقة للإمام التي اقتصر عليها الشيخان أنه بنوى الجمعة وان ضاق الوقت بحيث لو فرض ان الإمام تذكركا وأتى بركعة وأدركها معه لا يمكنه ان يأتي بالركعة الأخرى في وقت ٧٦ ولا مانع من ذلك لأن الأصل ان كلاه مستقلة ثم قال ثم سألت مر عن ذلك

فقال على البدنية ينوي الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكرنا نظر لالة الأولى ولا يستبعد ذلك فانه مع اتساع الوقت ينوي الجمعة وان علم انه لا يدركها بأن علم ان الإمام لم يترك شيئا أو أخبره معصوم فتأمل اهـ (قوله لا يدرك الجمعة) قال سم على حج نعم لو سلم القوم قبل فراع الركعة اتجه فوان الجمعة عليه لأنه لم يدرك ركعته الأولى منها مع وجود العدد المعتبر الأعلى ما تقدم عن البيان فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالإمام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق اهـ والمعتد في المقتدى بالمسبوق أنه لا تعتد بجمعه فيكون المعة هنا عدم

أي الإمام (بعده) أي بعد ركوع الإمام (فاقته الجمعة) المنهوم الظهري المار (فيتم) سلامه عالما كان أراجاهلا (بعد سلامه) أي الإمام (ظهرا أربعا) من غير نية كما يدل عليه تعبيرهم بين أنوات الجمعة وكذا باربعه لأن الجمعة قد تسمى ظهرا مفصورة (والأصح انه) أي المدرك للإمام بعد ركوع الثانية (ينوي في اقتدائه) بالإمام (الجمعة) موافقة للإمام ولأن الأس من لا يحصل إلا بالسلام لاحتمال ان يتذكر امامه ترك ركن فيأتي بركعة فيدرك الجمعة واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة فقام الإمام إلى خامسة لا يجوز له متابعتها على ما إذا تذكرك ترك ركن وأجيب عنه بأن ما هنا محمول على ما إذا علم انه ترك ركعا فقام لأتق به فيما بعده وهل نيته الجمعة واجبة أم جائز تدري في الأنوار على الجواز وعبارة العزيز تقتضي الوجوب قال الشيخ وهو المعتمد الموافق لما يأتي في مسألة الزحام وجمع الالدرجة الله تعالى بينه ما يحمل الجواز على ما إذا كانت الجمعة مستحبة له غير واجبة عليه كالسافر والعبد والوجوب على ما إذا كانت لازمة له فأحرامه بها واجب وهو محمول قول الروضة في أواخر الباب الثاني من ان من لا عذر له لا يصح ظهرا قبل سلام الإمام انتهى ولو أدرك هذا المسبوق بعد سلامه الظهري جماعة يصلون الجمعة لزمه أن يصلها معهم ومقابل الأصح ينوي الظهرا لأنهم التي يشعلها ويحمل الخلاف في علم حال الإمام والأبأ رأه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوي الجمعة جزما ثم نزع في القسم الثاني وهو حكم الاستخلاف وشروطه فقال (فأذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث) سهوا وعدا (أو غيره) كعاطي مبطل أو عاف (جاز)

أدراكها وقوله الأعلى ما تقدم عن البيان أي في كلام حج وسياق في كلام الشارح قبيل ومن رحم عن السجود (قوله له محمول على ما إذا علم) أي أو ظن ظنا قويا وقوله فيما بعده ومثل ذلك ما لو كان الإمام يصلي ظهرا فقام للثالثة وانظره القوم ليسلموا معه فاقمدي به مسبوق وأتى بركعة فينبغي حصول الجمعة لأنه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الأولى في جماعة بأربعين (قوله لزمه ان يصلها معهم) أي ويتبين انقلاب الظهري فلا لزمه أهل الوجوب وبأن عدم القوات فلي تأمل اهـ سم على منهج ومعلوم ان الكلام عند جواز التعدد (قوله ولم يعلم هل هو معتدل الخ) وبقي ما لو رأى الإمام قائما ولم يعلم من حاله شأه ينوي الجمعة أو الظهري أو يتعلق النية فيه نظرا لا قربا أنه ينوي الجمعة وجوبا ان كان عن نية الجمعة ويخير بين ذلك وبين نية الظهري ان كان عن لا نية لان الظاهر من الجمع الذين يصلون في هذا الوقت على هذا الوجه انهم يصلون الجمعة ثم ان اتفق انه لم من ركعة فبين سلم معهم وحسب بجمعه والإقام معهم واتم الظهري لان نيته ان وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا

(قوله وقد استخلف عمر) أي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اه الشيخ عميرة قوله فيمن لم تبطل صلاته (وذلك في قصة أبي بكر
 (قوله ومقدمهم أولي) أي أحق منه أي من تقدم بنفسه (قوله إلا أن يكون) أي من تقدم بنفسه (قوله كان مقدم الامام أوفى)
 أي فيجب على المأمومين متابعتها ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كانوا في الركعة الأولى أو في الثانية ونحوه به ما لو قدم
 الامام واحد أوهم واحد أو مقدمهم أولي كما يشعر به قوله واستخلفهم أولي وبه صرح شيخنا الزيادي في بعض الهوامش الصحيحة
 وعبارته فرع لو استخلف الامام واحد واستخلفوا آخرون عينوه أولي اه وعبارته سم على منهج فرع مقدم القوم أولي من
 مقدم الامام إلا الامام الراتب فقدمه أولي م اه (قوله لزهم الاستخلاف منهم) أي فوراً وفي سم على منهج لو انقسموا فرقتين
 حيثما وكل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لان فيه تعدد الجمعة فليتأمل اه أي ثم ان تقدم ما مع ما تصح الجمعة لواحد منهما
 وان ترتباً صحت الاول وقول سم فينبغي الامتناع الخ مترجاة صرح به في الامتداد وعبارته ويجوز كما في التحقيق والمجموع
 خلافاً للامام وغيره ان يتقدم اثنان فأكثر يصلي كل بطائفة الا في الجمعة لامتناع ٧٧ تعددها الخ اه فتقوله الا في الجمعة

صريح في امتناع تعدد الخطأ فيه
 فيها دون غيرها وكتب عليه شيخنا
 الشوبري امتناع تعددها والحالة
 ما ذكر فيه - انظر لان الخليفة وان
 تعدد في الصورة فهو نائب عن
 الامام الاول فلا تعدد ويؤيده
 عدم وجوب تجديد النية اكتفاء
 بالنية الاولى من الامام والجرى
 على نظم صلاته اه وقد يقال
 ما ذكره من التأييد قد يقتضى
 خلاف ما نظره لان عدم تجديد
 النية يقتضى تنزيه منزلة الاصل
 وهو لا يجوز تعدده فكدام
 قام مقامه على ان ما ذكر من
 التعدد يقتضى تصيرهما مجتمعين
 حقيقة بل هو ازان بسرع امام

له وللمأمومين قبل اتيانهم بركن (الاستخلاف في الاظهر) لان الصلاة بامامين بالتعاقب
 جائزة كما ان أبا بكر كان اماماً قد دخل النبي صلى الله عليه وسلم لم فاقتدى به أبو بكر والناس
 وقد استخلف عمر حين طعن رواء الميهقي واذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطأت
 بالاولى اضروته الى الخروج منها واحتساب جههم الى امام واستخلافهم أولي من استخلافه
 لان الخط في ذلك اثم ولو تقدم واحد بنفسه جاز ومقدمهم أولي منه الا أن يكون راتباً
 فظاهر انه أولي من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحد او تقدم آخر كان
 مقدم الامام أولي فلو لم يتقدم أحد و هم في الركعة الاولى من الجمعة لزهم الاستخلاف منهم
 لا درك الجمعة فان كانوا في الثانية وأتموها بجمعة فرادى جاز ولا يلزمهم الاستخلاف
 لا دركهم ركعة مع الامام ولو قدم الامام واحد في الركعة الاولى من الجمعة قال ابن
 الاستاذ قالنا ظاهر انه لا يجب عليه ان يمثل ويحفل أن يجب ان لا يؤدي الى التواكل
 وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك اما اذا فعلوا ركناً فانه يمتنع عليهم الاستخلاف
 بعده كما نقله عن الامام وأقرام ولا يستخلف الا من يكون صالحاً لامامة لا امرأة
 ومشكلاً للرجال ولم يعرض له المصنف هنا كتناء بما قدمه في صلاة الجماعة وحيث امتنع
 الاستخلاف اتم القوم صلاتهم فرادى ان كان الحدث في غير الجمعة فان كان فيها فقدم
 ومقابل الاظهر وهو قديم عدم جواز الاستخلاف مطلقاً لانها صلاة واحدة فيمتنع فيها ذلك

احدى الطائفتين وبأحرالا - ان كان يطول القراءة وهذا عدد صوري بلا شك وادقنا بصحة التعدد قد ينقص كل من
 الطائفتين عن الاربعين ويفرغ امام احدهما مع بقاء الآخر في قيام الاولى من الاقبتي الركعة الاولى لهؤلاء ناقصة عن
 العدد المشروط (قوله ولو قدم الامام واحداً) أي طلب منه ان يتقدم (قوله حيث غلب على ظنه ذلك) أي التواكل (قوله اما اذا
 فعلوا ركناً) ومثله ما طال الزمن وهم سكوت بتدريس ركن وقوله ركناً أي فعلياً أو قولياً اه زيادي (قوله فانه يمتنع عليهم
 الاستخلاف بعده) أي ثم ان كان ذلك في الركعة الثانية أتموا فرادى اوفى الاولى استأنفوا بجمعة (قوله لا امرأة ومشكلاً للرجال)
 خرج به النساء فيجوز تقدم واحدة منهن اذا كان الاستخلاف في الثانية وعبارته حج فلواتم الرجال حينئذ منفردين وقدم النسوة
 امرأتهن جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحيه المقدم لامامة القوم أي الذين يقتدون به وان لم يصلح لامامة الجمعة اذ لو اتعن
 فرادى جاز فالجماعة اولي (قوله وحيث امتنع الاستخلاف) أي بأن طال النصل (قوله فان كان فيها فقدم) أي وهو أنه تبطل
 الصلاة في الركعة الاولى ويقرنها فرادى ان كان في الركعة الثانية

(قوله لانه لا يجوز ابتداء الجمعة) قال سم على منهج بلغى ان من الناس من يقدم بما اذا امتنع النعدد والاجازوا قول فيه نظر ظاهر لانه انما يجوز التعدد بقدر الحاجة ولا حاجة هذا الامكان تقديم بعض المقتدين لا يقال لا تعدد حقيقة لانا نقول فلنجزوان امتنع التعدد والحاصل ان هذا التفسير غير متجه الا ان يساعده عليه نقل اه (قوله وتقدم ناو يا غيرها) بيان لما فهم من قوله انه لا يجوز ابتداء الجمعة بعد الخ (قوله ٨٧ وحيث صحت صلاته) أى غير المقتدى وقوله ولو نقلنا أى وكذا ان نوى غير الجمعة

جاهل ولا هو ممن تلزمه الجمعة فان صلاته تقع نفلا مطلقا (قوله فان كان في الاولى لم تصح) أى صلاتهم أى لا مكان فعل الجمعة باستثنائها ولا الجمعة اعدم وقوع الركعة الاولى في جماعة لانهم صاروا منفردين ببطلان صلاة الامام وينتهي القدوة لوقيل بصحتها انما تحصل الجماعة من حينها فيكون أول الركعة وآخرها في جماعة وما بينهما فرادى وذلك مقتضى للبطلان اه سم على منهج بالمعنى (قوله أو في الثانية أعوها جماعة) وقضيته صحة القدوة وفيه انه يخالف لقول المصنف ولا يستخلف للجمعة الخ فلعن المراد أعوها جماعة فرادى فليراجع ويحتمل صحة القدوة ولا ينافيه قوله ولا يستخلف الخ لا مكان حله على ما اذا نوى الخليفة الجمعة ويبدل له قوله لانه لا يجوز ابتداء الجمعة الخ (قوله الابنية مجتدة) أى منهم (قوله وقضيته التعديل) هو قوله لانه يحتاج الى القيام الخ (قوله فاستخلف موافقا) أى وهو غير مقتضيه

كما لو اقتدى بهما معا (ولا يستخلف) أى الامام أو غيره (للجمعة الامتد يا به قبل حدته) فلا يستخلف من لم يكن مقتديا به لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة ان يصلى الجمعة لانه لا يجوز ابتداء الجمعة بعد اذ اعتاد أخرى بخلاف المأموم فانه تابع لامنشى اما لو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة وتقدم ناو يا غيرها فانه يجوز وحيث صحت صلاته ولو نقلنا واقتدوا به فان كان في الاولى لم تصح ظهر انهم اعدم فوت الجمعة ولا الجمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الفتة اداء بتقديم واحد منهم أو في الثانية أعوها جماعة وخروج بقوله للجمعة غيرها فلا يشترط في الخليفة ان يكون مقتديا به قبل حدته لكن يشترط ان يكون في الاولى والثالثة من الرباعية لموافقة لنظم صلاته نظام صلاتهم لاني غيرها من الثانية والاشيرة الابنية مجتدة لانه يحتاج الى القيام ويحتاجون الى القعود وقضية التعديل انه لو كان موافقا لهم كان حاضرا جماعة في ثانية منفردا وأخبرته فاقتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم جاز وهو ظاهر واطلاقهم المنع جرى على الغالب ويجوز كفى المجموع استخلاف اثنين فاكثر يصلى كل بطائنة والاولى الاقتصار على واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الاصلى (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف في الجمعة (صكونه) أى المقتدى (حضر الخطبة ولا ادراك) (الركعة الاولى في الاصح فيها) لانه في الاول بالافتداء صار في حكم من حضرها وسعها فلذا صحت بجمعة كما تصح بجمعة الحاضرين السامعين ووجه مقابلة القياس على ما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها يصلى بهم فانه يتمتع وفي الثاني ناب الخليفة الذي كان مقتديا به باستخلافه ياه ولو استقر الامام اكانت القدوة صحيحة فكذلك من ناب منابه وان لم يتوفر فيه الشرائط ووجهه متبطل انه غير مدرك للجمعة ويجوز له الاستخلاف في أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية حضر الخطبة بتمامها ولبعض الفائت في الارلى اذن لم يسمع ليس من أهل الجمعة وانما يصير غير السامع من أهلها اذا دخل في الصلاة وينزل السماع هنا منزلة لاقتداء فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصبي زاذفا بالافرق قلت يشرى بانه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من أهلها تبعه اظاهرا فلماذا كفى استخلافه وابطلان صلاته أو نقصه اشترط زيادته وأما من لم يسمع فلم يصبر من أهلها ولا في الظاهر فلم يكف

(قوله ويجوز كما في المجموع استخلاف اثنين فاكثر) ظاهره ولو في الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد الجمعة استخلافه حقيقة أو حكما وقد تقدم عن سم ما يصرح بالمنع فاهذا مخصوص بغير الجمعة (قوله بشرط كون الخليفة الخ) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة ينوى الجمعة بخلاف ما لو كان ينوى الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره كما يأتى (قوله ولبعض الفائت) أى من الاركان (قوله ولو نحو محدث وصبي زاد) أى على الاربعين (قوله فافرق) أى بينه وبين من لم يسمع الخطبة (قوله وابطلان صلاته) أى في حق المحدث أو نقصها أى في حق الصبي وهذا يقتضى ان الضمير في زاد لكل من المحدث والصبي

(قوله ونوى غير الجمعة جاز) أي ويصلون وراءه الجمعة فإذا قام للثالثة خبروا بين المفارقة والانتظار وهو أولى (قوله أخذاءهم) أي في قوله ما لو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة (قوله واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها) ظاهره وان بعد بحث لو أصغى لم يسمع وهو غير مراد (قوله وان لم يدرك نفس الركوع) غاية لقوله أم في القيام قبله ومنه تعلم انه ليس المراد بادراك الركعة مع الامام ان يكون مقتديا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالامام قبل فوات الركوع على المأموم بان اقتدى به في القيام وان بطأت صلاة الامام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه وان بطأت صلاة الامام بعد ذلك (قوله كان استخلفه في اعتدالها) أي وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدركه كما تقدم من انه متى أدركه ٧٩ قبل فوات الركوع صححت اهلهم الجمعة (قوله ودونه أي غيره) انما فسرها

تعمال البلال المحلى بغیرلان دون أصلها للتفاوت في المكان ثم استعمات للتفاوت في الرتبة تقول زيد دون عمرو في الرتبة فلولم يفسرها بغير لا شعربانها صحت للجمع لكن تناسوت رتبهم في الصحة وليس مرادها كذا رأيت بهامش نقل عن العلامة الشيخ سليمان البابلي وهو مرضى (قوله يشترط ان يكون زائدا الخ) أي في الوقت لهم دونه * (فرع) * جاء مسبق فوجد الامام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فهل له الآن الشروع في الظهر لانه لا يمكنه ادراك الجمعة لو صبر أو يجب الصبر الى سلامهم أو يجب ان يقتدى بواحد منهم ويحصل له الجمعة الظاهر الاخير افتاتني به شيخنا حج رحمه الله تعالى اه سم على منهج لكن تقدم للاشار

استخلافه مطابقا فان اغنى عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع و يفرق بينه وبين الحديث بأن المغمى عليه خرج عن الاهلية بالكيه بخلاف الحديث بدليل صحة خطبة غير الجمعة منه ولو استخاف من يصلي بهم ولم يكن مع الخطبة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز أخذاءهم واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها فغير مشروط جزما كما سرح به الراعي (ثم) على الاول (ان كان) الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الاولى) من الجمعة مع الامام أن أدركه قبل فوات الركوع سواء كان في نفس الركوع أم في القيام قبله لكونه حينئذ بمنزلة الامام الاصلى وقد أدرك الامام في وقت كانت جمعة القوم متوقفة على جمعة وان لم يدرك نفس الركوع حقيقة مع الامام (ثم جمعتهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية كما قاله في الحرر وغيره ومراده بقوله سواء أحدث في الاولى انه أحدث قبل فراغه من السجدة الثانية (والا) أي وان لم يدرك الاولى بان لم تكن تمت كان استخلفه في اعتدالها فبعده (فتم اهلهم) الجمعة (دونه) أي غيره (في الاصح) فيه ما لانه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها ظهر او ظاهره يشترط ان يكون زائدا على الاربعين والا فلتصح جمعتهم كما به عليه الفقي والشافعي ثم لانه صلى ركعة في جماعة فاشبهه المسبوق ورد بان المأموم يمكن جعله تبع الامام والخليفة امام لا يمكن جعله تبع المأمومين ومعلوم انه لو أدرك مع الامام ركوع النية ومجودها أتمها الجمعة لانه صلى مع الامام ركعة وبه صرح البغوي وانما جوزنا الاستخلاف له في صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وان كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعذر بالاستخلاف باشارة الامام له قاله الراعي وقد يؤخذ منه انه اذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن اطلاقهم يخالفه وهو الاصح ويوجهه بان التقدم مطلوب في الجلة فيعذر به (ويراعى) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (المستخلف) حتما يجري على نظمها فيعمل ما كان الامام يفعله لانه التزم ترتيب صلاته باقتدائه به (فاذا صلى)

رحمه الله ما يصرح بخلافه وسأبني في قوله لكن تعاليهم الخ ما يشير اليه (قوله في صورة فوت الجمعة عليه) أي حيث لم يدرك الركعة الاولى مع الامام (قوله لعذر بالاستخلاف) أي سواء وجب عليه التقدم بان خاف التواكل لو امتنع أولا (قوله وهو الاصح) خلافا للحن (قوله ويراعى المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها من انه يجب عليه ان يركع من غير قراءتها وليس مراد ابل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها ان لا يخالفه فيما يؤدى الى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره انه طول القيام الذي خلف الامام فيه ونزل منزلته وهو لا يضر من الامام لو كان باقيا (قوله ففعل ما كان الامام يفعله) أي حتما في الواجب ويندب في المستدوب وقوله حتما أي في الجلة لا لا يخالف قوله الا في ولا يجب على الخليفة الخ

(قوله ثانية الصبح) أى فلو ترك القنوت لم يسجد هو ولا المأمومون به بتركه اهـ سم على حج بالمعنى وقوله لم يسجد أى لعدم سجده ول
خلل في صلاته وقوله ولا المأمومون أى لانه محمول على الامام (قوله وثشم دجالا) أى جلس للتشبه وجوباً أى بقدر ما يسع أهل
التشهد والصلاة كما هو ظاهر ٨٠ وقرأندبا اهـ حج وهو موافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ لكن سيما

في الشرح ما يخالفه في قوله ولا
يجب على الخليفة الخ وما قاله حج
ظاهر (قوله وأشار اليهم) قال حج
ندبا (قوله فيتخير المقتدى) أى
بين الانتظار واللام (قوله بل
ولا القعود أيضاً) أى في الجلوس
الاخير لا يمكن القوم من مفارقتها
بالنية والانتقام لانفسهم لكن
هذا حديث كل على قوله أولاً
ويراعى المسبوق نظم المستخفاف
حقاً الا ان يقال تحتم المراعاة في
الجملة فلا ينافي ما ذكرنا والمراد بتحتم
المراعاة فيما يورث الى الاختلال
صلاتهم (قوله وليس في هذا تقليد
في الركعات) أى فلا يقال كيف
يرجع الى فعل غيره (قوله فاذا لم
يهمه وابقام) قال في المختار رحمه
المرض اذا به ربابه ردت ثم قال وهم
بالشيء اراده وبابه رداً أيضاً (قوله
ولا يلزمهم استئناف نية القدوة)
قال سم على منهج ويجوز التجديد
أى لنية القدوة وينبغي ان
يكون مكرهاً لانه اقتدى في انشاء
الصلاة اهـ أقول قد يقال بعدم
الكراهة لانهم معذورون
بأحرامهم الاول فطروا البطلان
لادخل لهم فيه ومعهم ان
النية بالقلب فلو تأنظروا بطلان

بهم (ركعة) قنيت بهم فيها ان كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت
في الظهر وان كان هو يصلي الصبح و (تشهد) جالساً وسجد بهم اسم هو الامام الحاصل قبل
اقتدائه به وبعده (وأشار اليهم) بعد تشهد عند قيامه (ليفارقوه) فيتخير المقتدى به
بعد اشارته (أو ينتظر واسلامه) بهم وهو أفضل كما في المجموع أى مع امن خروج الوقت
فان خافوا فوته وجبت المفارقة وقول المصنف ليفارقوه الى آخره قال الشارح علمه غائبة
للاشارة أى **بهم** ونها خفية قد تفهم وقد لا وحيث فهمت فغايتها انتظاره وقوله أى
فيكون بعددها أشار به الى انه مرتب بعدد ما عتبار الوقوع وان كان متقدماً في الذهن
وقوله وليس ناشئاً عن أى لندرة ذلك كما هو والغرض من ذلك دفع ما عترض به على
المصنف من أن التخيير المذكور فيه غير فهو من اشارة المصلي خصوصاً مع الاستدبار
وكثرة الجماعة عينا وشمالاً وخلفاً ولا يجب على الخليفة المسبوق التشهد اذا لا يزيد حاله
على بقائه مع امامه بل ولا القعود أيضاً كما قاله الاسنوى فان لم يعرف المسبوق نظم
صلاة امامه ففي جواز استخلافه قولان اصحهما كما في التحقيق الجواز ونقله ابن المنذر
كما في المجموع عن نص الشافعي وقال في المهمة ان الله الصبح واقتي به الوالد رحمه الله
فعلى وان منع الباقين تصحيحه واطال في رده وقال في الروضة ان أريج القولين دليل على
المنع وعلى الاول فيراقب القوم بعد الركعة فان هموا بابقام قام والاقعد وليس في هذا
تقليد في الركعات كما لا يخفى ثم ما ذكر واضح في الجمعة أماني في الرابعة فندى باقعود ان فاذا
لم يهموا بابقام وقعد تشهد ثم قام فاقاموا معه علم انها ثابتهم (ولا يلزمهم) أى المقتدين
(استئناف نية القدوة) بالخليفة (في الاصح) جمعة كانت أو غير التزليته منزلة الاول
في دوام الجماعة دليل انه لا يراعى نظم صلاة نفسه ولو استقر الاول ليحتاج القوم الى تجديد
النية فكذلك عند الاستخلاف وشمل ذلك من قدمه الامام ومن قدمه القوم ومن تقدم
بنفسه وهو الوجه وان اقتضى كلام الشيخين وغيرهما اختصاصاً به بالاول وأخذه
الاذرى فقال في الثاني الاقرب انه يلزمهم تجديد دينية الاقدا به وفي الثالث الوجه انه
يلزمهم تجديدها ولم ار في ذلك نصاً على انه يمكن منع الاستدلال بكلامهم بان فرض ما ذكر
مثال ومقابل الاصح للزوم لانهم يخرج الامام من صلاته صاروا منفردين ولو استخفاف
الامام غير صالح للامامة لم تبطل صلاتهم لان استخلافه لغو ما لم يقتضه دوايه ولو اراد
المسبوقون اوس صلاتهم أطول من صلاة الامام استخلاف من يتم بهم لم يجز الا في غير
الجمعة لعدم المانع في غيرها بخلافها الماسر من أنه لا تشأ جمعة بعد اخرى ولعلهم ارادوا

صلاتهم (قوله على انه **بهم** كمنع الاستدلال بكلامهما) أى الشيخين (قوله لم تبطل صلاتهم) أى
فطريقهم ان يستخلفوا فوراً حال الامامة (قوله ما لم يقتضه دوايه) أى وان قل زمن الاقدا مجدداً ولا فرق في ذلك بين علمهم بحاله
وعدمه فلو ظنوه بمن يجوز الاقدا به وتبين خلافه وجب الاستئناف

(قوله في هذه) هي قوله ولو أراد المسبوقون الخ (قوله لذلك) أي لقوله اذ ليس فيه اذا كان الخليفة منهم - ثم انشاء جمعة بعد أخرى وانما فيه ما يشبهه قاله سم على منهج (قوله وجمع بعضهم بين هذا) هو الجلال المحلى قبيل صلاة المسافر (قوله ويدل عليه) أي الجمع (قوله فله ان يتهاجمه) مشى عليه حج (قوله لكن تعليلهم السابق يخالفه) ٨١

(قوله بخلاف غيرهم) أي غير السامعين ثم حيث انعقدت للمبادرين وجب على غيرهم الاقضاء بامامهم ائمة الا يوذى انفرادهم بامام الى انشاء جمعة بعد أخرى بدون حاجة اليه فان لم يتفق لهم اقتداء به فاتهم الجمعة ويعزر الامام ذلك المبادر على تقوية الجمعة على أهل البلد (قوله لا يشترط الرضا بذلك) أي وهو الراجح (قوله أو بهيمة أو متاع) أي وان لم يأذن صاحبه كالاستناد الى حائطه نعم لو كان الذي يسجد على ظهره من عظماء الدنيا ويغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ عنه شر اتجه عدم اللزوم اه سم على منهج أقول قد تجبه الحرمة (قوله فعل ذلك حتما) أي ومع ذلك اذا تلفض عنه ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان المسجود عليه صيدا وضاع لا يضره المصلى لانه لم يدخل في يده (قوله فالصحيح انه ينتظر) قال حج ويجب ان يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضره تطويله لعذره وقضية انه لو أمكنه الانتظار جالس بعد الاعتدال لم يجز له وعليه يفرق بينهم ما بان الاعتدال

بالانشاء ما يعم الحقيقي والمجازي اذ ليس فيما اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وانما فيه ما يشبهه صورة على ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك وما ذكر من الجواز في غير الجمعة هو ما اقتضاه كلامهم في الجماعة وصححه المصنف في تحفته هنالك وكذا في المجموع وقال فيه اعتقده ولا تغرب عما في الانتصار من تصحيح المنع فهو المعقد وجمع بعضهم بين هذا وبين ما تقدم عنه في الروضة بأن ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد ويدل عليه انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقتداء المنفرد قال واقتداء المسبوق بعد سلام امامه ~~كغيره~~ وقال ابن العماد الكلام هنا محمول على ما اذا اختلف الامام والمأموم في عدد الركعات فلا يجوز الاسـ تخلاف في غير الجمعة لانه يؤدي الى ان أحدهما يبعد والاخر يقوم بخلاف ما اذا اتفق نظم الصلاة بين قال بعضهم هو جمع لا بأس به لكن تعديل في الروضة وأصلها المنع بان الجماعة حصاة له يخالفه قال الناشري ومحل ما ذكر في الجمعة اذا قدموا من لم يكن من جملتهم فان كان من جملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص به اذا تقدم وحصل معهم ركعة وسأولاه ان يتهاجمه لانه وان استفتح الجمعة فهو يتبع للامام والامام مستديم لها لا مستفتح نقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد واقره وكذلك الرعي لكن تعليلهم السابق يخالفه ولو بادر أربعون معهم أركان الخطبة وأحرموا بالجمعة انعقدت بهم لانهم من الى أهلها بخلاف غيرهم (ومن زحم) أي منه الزحام (عن السجود) على أرض أو نحوها مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة مثلا (فامكنه) السجود على هيئة التمسك (على) شئ من (انسان) وان لم يكن مكنا بناه على انه لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وان لم يحل عن وقفة أو بهيمة أو متاع أو نحو ذلك (فعل) ذلك حتما قول عمر رضي الله عنه اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه - وصورته ان يكون الساجد على شاخص والمسجود عليه في وحدة وعلم مما قرأناه ان قول المصنف انسان مثال وأن الزحمة لا تختص بالجمعة بل تجرى في سائر الصلوات وذكر المصنف كمكثيرا لها هنا لان الزحام في الجمعة أغلب ولان تغاريدها متشعبة مشككة ~~لكن~~ ونها لا تدرى الا بركعة منتظمة أو مائة على ما يأتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطرافها (والا) أي وان لم يمكنه السجود كما ذكر (فالصحيح انه ينتظر) تمكنه منه (ولا يؤتى به) اقدونه عليه ولا تجوز له المفارقة لان الخروج من الجمعة قصدا مع توقع ادراكها لا وجه له كما نقله عن الامام وأقره وجرم به ابن المقرئ في روضه وهو الاصح وان ادعى في المهرمات انه يخالف انص الشافعي والاصحاب واذا جاوز ناله الخروج وأراد ان يتهاظهر ففي صحة

الايه في محسوب له ولزمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس في مكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرأت الزحمة الابعدان جلوس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال اه وظاهر قوله لانه أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم جوازه لم يكن بعيدا لان عوده لعل الاعتدال فعل اجنبي لا حاجة اليه (قوله واذا جاوز ناله الخروج) على المروج

ذلك القولان فيمن أحرم بالظاهر قبل قوات الجمعة كما ذكره القاضي حسين في تعليقه والامام
في نهايته أما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده نعم
لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدين أدرك الجمعة
والافلا كما يعلم مما سبق ومقابل الصحيح انه يوحى أقصى ما يمكنه كالمرضى لمكان العذر وقيل
يتخير بينهما لان وجوب وضع الجبهة قد عارضه وجوب المتابعة ثم على الصحيح (ان تمكن)
من السجود (قبل ركوع امامه) في الثانية أي قبل شروعه فيه (سجد) تدارك كاله عند زوال
العذر (فان رفع) من سجوده (والامام) بعد (فأتم قرأ) ما أمكنه منها فان لم يدرك زمنا يسع
الفتاححة فهو مكسبوق في الاصح فان ركع امامه قبل أن يتم الفاتحة ركع معه ولا يضر
التخلف الممانى لانه يخلف العذر (أو) رفع من السجود والامام بعد (ركع فالاصح) انه
(يركع معه وهو مكسبوق) بعدم ادراكه محل القراءة فيتحملها الامام عنه ويؤخذ منه
انه اطمأن قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع وان قال ابن العماد ظاهر كلامهم انه يدرك
الركعة الثانية بزم الركوع وان لم يطمئن مع الامام في الركوع بخلاف المسبوق فانها
متابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الامام المأموم بالطمأنينة ومقابل الاصح لا يركع معه
لانه مؤتم به بخلاف المسبوق بل تلزمه القراءة ويسمى خلف الامام وهو متخلف بعذر
(فان كان امامه) حين فراغه (نزع من الركوع) في الثانية (وليسم وافقه فيما هو فيه)
كالمسبوق (ثم صلى ركعة بعده) لانه فاتته ركعة كالمسبوق (وان كان الامام سلم) قبل تمام
سجوده (فاتت الجمعة) لانه لم يدرك معه ركعة فيتمها اظهر اختلف مالور رفع رأسه من
السجود فسلم الامام فانه يتمها الجمعة (وان لم يتمكن السجود حتى ركع الامام) في ثمانية الجمعة
أي شرع في ركوعها (ففي قول يراعى) المرحوم (نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن
(والاظهر انه يركع معه) اظاهرا عما جعل الامام يؤتم به فاذا ركع فاركعوا وان متابعة
الامام آكد واهذية مع المسبوق ويترك القراءة والقيام (ويحسب ركوعه الاول في
الاصح) لانه أتى به في وقته وانما أتى بالثاني اعذر فأنبه مالو والى بين ركوعين ناسبا وقبل
الثاني لا فراط التخلف فيكأنه مسبوق لحق الآن (فركعته مافقة من ركوع) الركعة
(الاولى ومن سجود الثانية) الذي أتى به فيها (وتدرك الجمعة في الاصح) لا تطلق خبر من
ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى وهذا قد ادرك ركعة وليس التاميق نقصا في
المعذور ومقابل الاصح لانه صم بالالتحاق وصفة الكمال معتبرة في الجمعة (فالسجد على
ترتيب) نظم صلاة (نفسه) عامدا (عالمابان واجبه) أي الواجب عليه (المتابعة) لامامة
(بطلت صلاته) لكونه متلاعبا بوضعه السجود موضع الركوع فيلزمه التحريم بالجمعة
ان أمكنه ادراك الامام في الركوع كما في الروضة كاصلها وسكت هنا عن حكم ما اذا
أدركه بعده اعلم بما قدمه من ان الاصح لزومه أيضا فقول الاسنوي بل يلزمه ذلك مالم
يسلم الامام اذ يحتمل ان الامام قد نسي القراءة مثلا فيعود اليها هو مراد الروضة ردعوا

(قوله كما ذكره القاضي) والراجح
منها عدم الانعقاد (قوله في
الثانية) أي الركعة الثانية (قوله
حين فراغه) أي فراغ المأموم من
السجود (قوله فسلم الامام) أي
شرع في السلام بخلاف مالور رفع
مقارناله فلا يدرك الجمعة لانه لم
يدرك ركعة قبل سلام امامه
ويحتمل وهو الأقرب ادراكها
لان القدوة انما تنقطع باليمين من
عليكم ثم رأيت سم على منسج
فقل هذا الثاني عن مروي كلام
يج انه لو فارغ رفع رأسه الميم من
عليكم انما تنوته وهو محتمل وقضية
قول شارح صر - وابانه لو سلم
الامام كما رفع هو من السجود انه
تم الجمعة خلفه اه وكتب عليه
سم قوله وقضيته الخ فدينع ان
قضيته ذلك بل عكسه بناء على ان
معق وان كان سلم وان كان تم
سلامه قبل فراغه من السجود
وبدل على ان معناه المراد ذلك انه
لا يصح ان يكون معناه وان كان
شرع في السلام لا قضائه القوت
بجرتا الشروع قبل الفراغ وهو
فاسد فنعين ان المراد وان كان
تم سلامه فليأتمل اه (قوله
ممنوعة) أي بقوله السابق وسكت
هنا عن حكم ما اذا أدركه الخ

ان عبارتهم غير مستقيمة ممنوعة (وان نسي ذلك) المعلوم عنه من وجوب المتابعة
 (أو جهل) حكم ذلك ولو عاميا مخالفا كما هو ظاهر نفاذه على العوام (لم يحسب سجوده
 الاول) وهو ما أتى به على ترتيب نفسه لاتباعه في غير موضعه وانما تبطل به صلاته اعذره
 (فاذا سجد ثانيا) بأن فرغ من سجدة فقام وقرأ وركع وسجد سجدة ثالثة وهو على نسيانه
 أو جهله (حسب) له أي السجود الثاني وتتم به ركعته لدخول وقته وبإغوا مقبله فلوزال
 جهله أو نسيانه قبل سجوده ثانيا وجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه كما هو المفهوم من
 كلام الاكثرين أي فان أدرك معه السجود ثمة ركعته كما أشار إليه بقوله (والاصح
 ادراك الجمعة بهذه الركعة) المانعة من ركوع الاولى وسجود الثانية (اذا كانت
 السجودتان) فيها (قبل سلام الامام) واذا اشتملت الركعة على نقصانين أحدهما بالتلفيق
 والثاني بالقسوة الحكيمة اذ لم يتابع الامام في موضع ركعته متابعة حسية وانما سجد
 متخلفا عنه غير اننا الحقنا في الحكم بالاقتداء الحقيقي لغيره بخلاف ما اذا كملنا بعد سلامه
 فلا يدركهم الجمعة لما مر ومقابل الاصح لا يدرك الجمعة بهذه وما يجنبه الرافعي فيما ذكر
 من انه اذا لم يحسب سجوده والامام راكع لكون فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب
 والامام في ركن بعد الركوع رده السبكي والاسنوي وغيرهما باننا انما لم نحسب له سجوده
 والامام راكع لا مكان متابعته بعد ذلك فيدرك الركعة بخلاف ما بعده فلو لم نحسبه
 افتاتته الركعة ويكون ذلك عذرا في عدم المتابعة انتهى وزعم الباقي ان ما في المنهاج
 غيره وافق عليه وهو متابع في ذلك لقول المجموع ان الجمهور على خلافه لكن المعتمد
 ما في المنهاج واهذا قال السبكي ثبت ان ما في المنهاج هو الاصح من جهة الفقه والاسنوي
 انه المتبجح ولولم يتمكن من السجود حتى سجد امامه السجدة الثانية سجد معه فيها وسجد
 الاخرى على اوجه احتمالين ههنا لانما ذكرنا واحد كما هو القياس في نظائره ويحتمل ان
 يجلس معه فاذا سلم على صلاته وقال الشيخ نقلا عن الزركشي ان الاحتمال الاول
 يؤدي الى المخالفة والثاني الى تطويل الركن القصير وروايد بما قدمت من القاضي
 والبعغوي في أوائل صفة الأئمة وقدمت ثم ان المختار جواز تطويل الركن القصير في مثل
 ذلك وقد جاز الدارمي وغيره للمنفرد ان يقدم في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى
 والمعتمد منع ذلك والفرق بينه وبين ما نقله الشيخ عن الدارمي وغيره واضح فانه باقتدائه
 به صار الاكراه مراعاة ترتيب صلاة امامه ولولم يتمكن من السجود حتى تشهد الامام
 بسجدة فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلام الامام وان لم يعتدل وصلت له ركعة
 وادرك الجمعة وان رفع منه بعد سلامه فاتته الجمعة فيتمها ظهرا كذا نقله الرافعي عن التتمة
 وجزم به المصنف ونبه عليه الاذري وغيره بانه ليس على وجهه فانه انما ذكره في التتمة
 تفريعا على القول بانه يجري على ترتيب نفسه وأما على القول بانه يتابعه فلا يسجد بل
 يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدة ثالثة ويتمها ظهرا ويرد بانه تفرع على القول بانه

(قوله وهو على نسيانه أو جهله)
 عبارة جج بعد مضي ما ذكر أول
 يستمر بان تذكر أو علم والامام في
 التشميد حال قيامه من سجوده
 فسجد سجدة ثالثة قبل سلام الامام
 حسب له الخ (قوله بخلاف ما اذا
 كملتا) أي السجدة ثالثة (قوله حتى
 اذا سجد امامه السجدة الثانية)
 أي من الركعة الثانية (قوله
 ويحتمل ان يجلس) أي في الاصل
 وهو ان السابق بركن لا يضر
 (قوله والمعتمد منع ذلك) أي منع
 ما ذكر من السجود وعليه فينظر
 في السجدة التي أدركها مع الامام
 الى ان يسلم ثم ان كان أدرك معه
 الركعة الاولى تمت بركعته والا فلا
 لانه لم يدرك مع الامام ركعة هذا
 هو المتبادر عما ذكره لكنه بشكل
 على ما هو المعتمد فيما لو تمكن من
 السجود في تشهد الامام من انه
 يقبل له فالاولى جعل الإشارة
 راجعة لتطويل الجلوس وعليه
 فلا اشكال بل المستلزم على حد
 سواء (قوله وان رفع منه بعد
 سلامه) أي فراغه منه بخلاف
 ما لو رفعه قارنا لسلامه فانها
 تحصل له (قوله فاتته الجمعة) معتمد

(قوله ويجوز ان يبعث) أى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بنديه لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلاً لم يعد (قوله من يتعدله في مكان الخ) ظاهره وان لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه انه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بينهما وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به احد) أى جالس عليه (قوله بل قد يقال بتحريمه) معتمد (قوله يحرم على المرأة الصوم) ٧٠ أى صوم الذنل وما في معناها من الواجب الموسع (قوله اما الامام)

محترز قوله غير الامام (قوله فان زاد التخطي عليهما) أى الرجلين (قوله اذا ألفت موضعاً) أى اولم يالف (قوله اذا توقف سمع ذلك عليه) أى بل يجب اقامتهم من محجاسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قواهم اذا سبق الصبي الى الصف الاول لا يتام منه (قوله حاضراً الجمعة) أى مرید حضورها (قوله ثم صلى ما كتب الله) أى ما طاب منه صلاته كالتحية (قوله كانت كفارة لما بينها) هذا يتضح ان تكفير ما بين الجمعتين مشروط بعبادة كفي هذا الحديث وقضية الحديث السابق في قوله من توشأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا واستمع الخ خلافاً لعل ما هنا بيان لا اكمل (قوله البياض) هل يحصل لذلك ولو كان الثوب مغصوباً أم لا فيه نظر والا قرب الحصول لانه انما ينشئ عن لبسه طلق الغير فاشبهه ما لو توشأ بالماء المغصوب فانه يشاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اطلاق مال الغير (قوله وأن تكون جديدة) أى ان

شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالماً بالي الامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضاً أو لا لكونه مصلحة عامة لوجه الثاني ويجوز ان يبعث من يتعدله في مكان لم يقوم عنه اذا قدم هو واغبره تحية فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به احد والجلوس في محله لكنه ان رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابه سمع تأخيرهم الى الخطبة أو ما يتأخر بها لا بعد في كراهته بل قد يقال بتحريمه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لان تحجها واجب مكانه أو يؤيده قولهم يحرم على المرأة الصوم مع حضور حليلها وان جازله وطؤها لانه يهاب قطع الصوم وان كاجاز له وبه فارق من بعث من يتعدله لان الجالس به فائدة وهي احياء البقعة اما الامام اذا لم يبلغ المحراب أو المنبر الا به فلا يكره له لا اضطراره اليه ويستثنى أيضاً صوره منها اذا وجد في الصدوف التي بين يديه فرجة لم يملغها الا بتخطي رجل أو رجلين فلا يكره له وان وجد غيرهما التصير القوم باخلاص فرجة لكن بسن له عدم التخطي اذا وجد غيرها فان زاد التخطي عليهما ولو من صف واحد ورجا ان يتقدموا الى النرجه اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى ومنها الرجل المعظم في النفوس اذا ألفت موضعه لا يكره له لقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم يشكر عليه قاله الفقهاء والمتولي وبحث الاذرى ان محله فيمن ظهر صلاحه وولايته فان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه فان لم يكن معظم لم يتخط وان كان له محل مألف كما قاله البندنجي ومنها اذا جلس داخل الجامع على طريق الناس ومنها اذا سبق العبيد والصبيان أو غير المسلمين وتوطنين الى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضر والتخطي لسمع الاركان اذا توقف سمع ذلك عليه (و) بسن (ان يتزين) حاضر الجمعة اذا كان ذكراً (باحسن ثيابه) لخبر من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومن من طيب ان كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط اعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يشرع من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها رواه ابن حبان والطحاكم في صحيحهما وأفضلها في الالوان البياض لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانه اخبر ثيابكم وكفتموا فيها موتاكم زاد الصيمري وان تكون جديدة وقيد بعض المتأخرين بجنازة أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث

تيسرت له والا فاقرب من الجديدة أولى من غيره وفي سمع على حج بقى مالو كان يوم الجمعة يوم عید فهل خشى يراعى الجمعة فيقدم البياض أو العبد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم البياض حينئذ والعبد في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها لكن قد يشك على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرجح مراعاة العبد مطلقاً اذا الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا ساق الفصل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر اهـ

(قوله على حد تسمع) أي وإن كان شاذاً سمعاً على خلاف اهـ سم على حج (قوله وفي المسلمين كثرة) عبارة العباب بشرط هذه كثرة المسلمين وكون العدو في جهة القبلة مرتباً اهـ والمتبادر منه أن المراد بشرط الجواز غير شرط رأيت مـ ر يوافق على كونها شروط الجواز اهـ سم على منهج أي فيبدونه يحرم ولا يصح كما يفيد قول غيره على ما نقله عنه سم أن محل سنيها أو صحتها على ما قيل إذا كان في المسلمين كثرة وكما يفيد قوله على حج ينبغي أن المراد بالجواز الحل والصحة أيضاً لأن فيها تغييراً مطلقاً في حال الأمن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما اهـ لكن يشك كون الكثرة شرطاً للصحة هنا مع كونها شرطاً للندب فيما يأتي اهـ له على حج وقوله فيما يأتي أي في صلاة ذات الرقاع وستأتي الإشارة للفرق في قول الشارح وتعارض صلالة عسقان بجوازها في الأمن عبر الفرق الثانية (قوله فيرتب الامام القوم صفين) قال في الإيعاب ويستحب للامام أن يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلفوا عليه اهـ أي غان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بان يسجد بعض الصف الأول مع الامام في الأولى وبعض الثاني والبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك (قوله وحرس) أي ناظر العدو فيما يظهر لا لموضع سجوده (قوله في الاعتدال المذكور) مفهومة أنهم لو أرادوا أن يجلسوا ويحرسوا وهم جالسون ٨٥ امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد في جلوسهم أحداث

صورة غير معهودة في الصلاة ومحل ذلك أن كانوا عالين بذلك فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فجلس يدعون الجلوس أو يمنع عليهم ذلك لأن فعلهم كالأقل فيه نظر والأقرب الأول وكذا لو هووا بقصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم إليه لأنهم ما دونهم في الهوى وإرادة الحراسة عارضة فاشبهه ما لو تخلفوا للزحمة لكنهم انما عرضت لهم بعد الجلوس فلا

أي كون على حد تسمع بالمعبدى خير من أن تراه فاندفع ما لبعض الشراح اهـ (العدو في) جهة (القبلة) ولا سائر بيننا وبينهم وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو (فيرتب الامام القوم صفين) فأكثر (وبصلى بهم) جميعاً إلى اعتدال الركعة الأولى إذا حراسة الآية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله (فإذا سجد) الامام في الركعة الأولى (سجد معه صف سجدت به وحرس) حينئذ (صف) آخر في الاعتدال المذكور (فإذا قاموا) أي الامام ومن سجد معه (سجد من حرس) فيها (ولحقوه وسجد معه) أي الامام (في) الركعة (الثانية من حرس أو لا وحرس الآخرون) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (فإذا جلس) الامام للتشهد (سجد من حرس) في الركعة الثانية (وتشهد) الامام (بالصفين وسلم) بهم (وهذه) الكيفية المذكورة (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفته صلانه (بعسقان) يضم العين وسكون السين المهملتين وهي قرينة بقرب خليف بيننا وبين مكة أربعة برصميت به لعسف السيول بها وعبارته كغيره صادقة بان يسجد الصف الأول في الركعة الأولى والثاني في الثانية وكل منهما يمكن أن يتحول بمكان آخر وبالعكس ذلك فهي أربع كيفيات وكلها جائزة نعم أن كثرت أفعالهم في التحول ضرراً لا فضلاً من ذلك ما ثبت

يجوز لهم العدو كما قاله حج ويحتمل جواز العدو فيه ما لأنه ابلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الزحمة (قوله سجد من حرس ولحقوه) ينبغي أن يقال يأتي هنا ما قيل في مسألة الزحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالمسبوقين ثم رأيت في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك وعبارته في ذات الرقاع وبعد سجدتهم أي الفرقة الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظرهم وأدركوه في الركوع أدركوها كالمسبوقين اهـ فقوله كالمسبوقين يشعر بما ذكرناه (قوله في الركعة الثانية) أي بعد تقدمه وتأخر الأول وهل تفوت فضيلة الصف الأول بتأخره وتقدم الآخر أولاً لأنه ما موره فيه نظر والأقرب أنها تفوت فيما تأخر فيه وتحصل للمقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التقدم والتأخر من حيث الامتنال بساوى فضيلة الصف الأول أو يزيد عليها (قوله لعسف السيول بها) قال غيره فسرهم الاستوى بتسلطها عليها اهـ سم على منهج (قوله نعم أن كثرت أفعالهم في التحول ضرراً) قد يستشكل اشتراط عدم كثرة الأفعال على ما تقرر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الأفعال الكثيرة المتواليمة كما يعلم بتصور تلك الكيفية ويفرق بان الأصل منع الأفعال المذكورة إلا ما اذن فيه الشارع ولم يثبت الاذن هنا بخلافه هنا لأن بان من شأن تقدم

== أحد الصفتين إلى مكان الآخر وناخر أحدهما إلى مكان الآخر عدم الاحتياج إلى الأفعال الكثيرة المتوالية اقرب المسافة بينهما عادة وشرعا ولا كذلك بحج أحد الصفتين من تجاه العدو إلى مكان الصلاة أو ذهابه من مكان الصلاة إلى تجاه العدو اه سم على منهج (قوله وذلك للجمعة) أي هذا الفعل (قوله وينفذ كل واحد بين رجلين) وينبغي مراعاة ذلك عند الاحرام بان ينفوا على حالة يسهل معها ما ذكر (قوله لكن يشترط ان تكون الحارسة) أي للجواز والصحة على ما تقدم (قوله ولو واحد) أي اذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له (قوله ويكره ان يصلي أقل من ثلاثة) أي رجال حيث كان القوم فيهم كثرة ومراعاة الكراهة في هذا النوع وبقيت الأنواع ٨٦ وعبارة الروض في ذات الرقاع ويكره كون الفرقة المصلية والتي في وجه العدو

أقل من ثلاثة قال الشارح وقضية كلامه كالموضحة ان الكراهة لاتأني في صلاتي بطن نخل وعثمان والوجه التسوية بين الثلاث لتسوية الدليل لهما اه (قوله كل مرة بفرقة) أي وعليه فهل فضيلة الفرقة الاولى أكثر أو عما مـ توبان في فضيلة فيه نظر والظاهر استواءهما لان الثانية وان كانت خلف نقل لا كراهة فيها هـ فساوت الاولى وكل منهما إلى بصلاته في الجماعة كاملة ولو قضت احدهما على الاخرى لربما أدى إلى التنازع فيمن تكون أولى وقد يفوت ذلك تدبير الحرب (قوله وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلا) قال شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير أي وهي معادة ومع ذلك لا يجب عليه فيها نية الإمامة فهي مستتناة من وجوب نية الجماعة في المعادة اه اقول ويوجبه بان الاعادة

في سلم وهو ان يقدم الصف الثاني الذي حرم أو لا في الركعة الثانية ليسجد ويتأخر الذي سجد أولا ليحرم ولم يمس كل منهم أكثر من خطوتين وذلك للجمعة بين تقدم الأفضل وهو الاول لسجوده مع الامام وجبر الثاني بتحوله مكان الاول وينفذ كل واحد بين رجلين فان مشى أحدا أكثر من خطوتين بطأت صلاته (و) له ان يرتبهم صفوفا ثم يحرم صفان بل (لو حرم) بعض كل صف بالناوبة أو حرم (فيهم) أي في الركعتين (فرقا صف) على المناوبة ودام غيرهما على المتابعة (جاز) استمكن يشترط ان تكون الحارسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدا اشترط ان لا يزيد الكفار على اثنين (وكذا) يجوز لو حرم فيهم ما (فرقة) واحدة ولو واحد (في الاصح) المنصوص لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر لكن المناوبة أفضل لانها ثابتة في الخبر وانما اختصت الحارسة بالسجود دون الركوع لان الراعي تحككه المشاهدة ويكره ان يصلي أقل من ثلاثة وأن يحرم أقل منها ومقابل الاصح لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما في الخبر ورد بان الزيادة لتعدد الركعة غير مضر (الثاني) من الأنواع ما ذكر في قوله (يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها أو دونهم حائل وفي المسلمين كثرة وقد قل عدوهم وخافوا هجمتهم مثلاً في الصلاة فيرتب الامام القوم صفين (فبصلي) الامام بهم (مرتبتين كل مرة بفرقة) جميع الصلاة سواء أكانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية وتكون الفرقة الاخرى تجاه العدو وتحرس ثم تذهب المصلية إلى وجه العدو وتأتي الفرقة الحارسة فيصلي بها مرة اخرى جميع الصلاة وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلا لا سقوط فرضه بالاولى (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفته صلاته (يطن نخل) مكان من يجذب بارض غطتان وقواهم بسن للمفترض أن لا يقتدى بالمتنفل خروجاً من خلاف أبي حنيفة محله في الامن أما حالة الخوف ك هذه الصورة فيستحب كذا كراه لانافي حالة الخوف تركب اشياء لا تفعل في حالة الامن أو في غير الصلاة المعادة وهو الوجه أما فيه نافلا لانه

وان حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكانت الاعادة مطلوبة لاجلهم لانه ثم ان كان ما ذكره قد شيخنا الشوبري منقولاً في السلم والافقديقال لا بد من نية الإمامة وليست الاعادة مقصورة على طلب الجماعة اغيره بل الاعادة لذلك ولتحصيل الثواب له وهذا الشبه بما لو أراد الاعادة لتحصيل الجماعة ان لم يدركها مع الامام ولا بد فيه من نية الإمامة ولم يتعرض لبقية شروط الاعادة وينبغي انه لا بد منها (قوله محله في الامن) أي ومع كونه خلاف السنة لاقتدافه أفضل من الانفراد وعليه فينبغي ان يقتدي قواهم بسن ان لا يفعل بما اذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف احدهم سائلاً لممازلة طلب الصلاة خلف غيره لاجله (قوله لانه

قد اختلف في فرضيتها (عبارة صحيح نعم ان امكن ان يؤم الثانية واحدا منها كان أفضل ليسا ومن اقتداهم بالمتنفل الختلاف في صحته في الجلة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لانهم لا يسجدون بالصلاة خلف غيره مع وجوده اهـ لكن قوله ليسا بالخ مشكك بما ذكره الشارح من ان محله في غير الخوف الا ان يقال المراد ليسا في الجلة كما قاله وبعبارة سم علي صحيح نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان يصلي الثانية من لم يصل أى للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل اهـ (قوله بعد ان يخاص بهم) أى الاولى له ذلك لان الضرر لا يرفع عنهم غير محقق سيما وقد وقفت الفرقة الثانية في وجه العدو (قوله فاقعدوا به) أى ولا يحتاج الامام لنية الامامة في هذه الحالة كما هو معلوم لان الجماعة حصلت بنية الاولى وهي منسجبة على بقية اجزاء الصلاة وهذا كما لو اقدمى بالامام قوم في الامن وبطلت صلاتهم وجاء مسوقون واقعدوا به في الركعة ٨٧ الثانية (قوله فصلى بهم الركعة الثانية) أى فلو لم يدركوها معه لسرعة

قراءة فيجتمعون ان يوافقوه فيما هو فيه ويأتوا بالصلاة تامة بعد سلامه كهو في غير صلاة الخوف ويحتمل انه ينتظرهم في التشهد فيأتوا بركعة ويسلم الامام ويأتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه ينتظرهم في التشهد أيضا حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم (قوله قاموا فورا) أى فان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد ذلك اظهر بطلان صلاتهم لاحدائهم جالسوا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا على نية ان يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضر لان غاية أمرهم انهم مسوقون (قوله لان الصحابة اتوا بارجلهم الخرق) قال غيره قال ابن الفوعة هو اصح ما قيل لتبوته في الصحيح في رواية ابى موسى الاشعري رضى الله عنه اهـ

قد اختلف في فرضيتها ونقل في الحاشية عن صاحب الوافي ان المراد بالكثرة ان يكون المسلمون مثلهم في العددين يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى بطائفة وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتي العدو وهذه أقل درجات الكثرة المشار اليها والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله (أو تقف فرقة في وجهه) أى العدو وتحرس وهو في غير جهة القبلة أو فيها أو ثم سائر (و يصلى) الامام (بفرقة ركعة) من الثانية بعد ان يخاص بهم الى مكان لا يبالغهم فيه سهام العدو (فان قام) الامام (للتأنيبة فادركه) بالنية بعد الاتصاف استحيابا وقوله بعد الرفع من السجود جواز اراعت انفسها (وذهبت) بعد سلامها (الى وجهه) أى العدو ويسن للامام ان يخفف الاولى لاستغال قلوبهم بسلامهم فيه ولجلبهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها فلا يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به (وجاء الوقوف) للحراسة بعد ذهاب اولئك الى جهة العدو والامام قائم في الثانية ويسن اطالة القيام الى الخوضهم (فاقعدوا به فصلي) بهم الركعة (الثانية فاذا جلس) الامام (للتشهد وقاموا) فورا (فاقعدوا ثانیهم) وهو منتظر لهم وهم غير منفردين عنه بل مقتدون به حكما (ولحقوه وسلم بهم) لحيازتهم بذلك فضيلة التحال معه كما حازت الاولى فضيلة التحريم معه (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صلاة صلته (بذات الرقاع) وهي مكان من تحت ديارض عطفان هي بين الان الصحابة اتوا بارجلهم الخرق لما تقربت وقيل باسم شجرة هنالك وقيل باسم جبل فيه يماض وجره يقال له الرقاع وقيل لترقع صلاتهم فيها (والاصح انها) أى هذه الكيفية (افضل من) صلاة (بطن نخل) خروج من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل ولانها الخف وأعدل بين الفريقين وهي أفضل من صلاة عسفان أيضا لاجتماع على صحتها في الجلة دونها وتستحب عند كثرة نفاق الكثرة

سم على من خرج قال بعضهم وفي صحة ذلك عن ابى موسى نظر لان اباموسى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يجير مع اصحاب المدينة فكيف حضر هذه الغزاة وهي قبل خيبر بثلاث سنين اهـ دميرى (قوله خروج من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل) لعل المراد انها أفضل مما ذكر في الجلة فلا ينافي ما مر له من استحباب هذه الكيفية مطلقا على انه قد يكون خلاف ابى حنيفة جاريا حتى في هذه الحالة وان قلنا باستحبابها ثم رأيت ما يأتى في قول الشارح وتنفارق صلاة عسفان الخ (قوله وهي أفضل من صلاة عسفان) وعليه فاعل الحكمة في تأخيرها عن ما في الذكراع كونها أفضل منها ان تينك قد توجب صورتهم في الامن بالاعادة في صلاة بطن نخل وبخلاف الأمرين لتخرج في عسفان (قوله للاجماع على صحتها) وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان فأيهما أفضل والاقرب ان بطن نخل أفضل من عسفان ايضا لجوازها في الامن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوبرى عن العلامة ما يوافق

(قوله وتنفارق صلاة عسنان) أي حيث جعلت الكثرة هنا شرطاً للسن وثم شرطاً للصحة وبديل على ذلك ما قدمناه لسم عن مر وعليه فيبقى بقاء كره الشارح وحاصله يرجع إلى أن صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها في الأمن في الجملة حكم بجوازها مطاقاً وصلاة عسنان لما كانت مخالفة للأمن في كل من الركعتين اقتصر فيها على ما ورد وذلك مع الكثرة دون غيرها وأعل وجهه أنه لما كانت جملة القوم مشغولين بالصلاة كان في تصرفهم مع القلة تعرض للهلكة فغلبت بخلاف ذات الرقاع فإن الحارس لما لم تكن مشغولاً بالصلاة كانت متهيئة لدفع العدو (قوله والتعليل بالاول) هو قوله خروجه من خلاف اقتداء المقترض بالمتفضل (قوله لما صر قبيل النوع الثالث) أي في قوله وقوله لم يسن للمقترض الخ (قوله وحين سلم ذهبوا إلى وجهه العدو) أي سكوناً (قوله قرأ من السورة قدر الفاتحة) وهل يطلب منه الاستمرار حينئذ بالقراءة لأنه إذا جهر في حال قراءتهم افتاحتهم فوث عليهم سماع قراءة امامهم أو لافيه نظراً والقرب ٨٨ الاول للعلة المذكورة ويكون ذلك كحال بعد قراءة الفاتحة حيث يطلب منه

شرطاً لسن الا لصحتها خلافاً لما اقتضاه كلام العراقي في تحريره وتنفارق صلاة عسنان بجوازها في الأمن غير الفرقة الثانية ولها أن توث المنافقة بخلاف تلك والتعليل بالاول غير مناف لما صر قبيل النوع الثالث إذا كان الكلام هنا في الأفضلية ونحو الاستحباب ولولم يتم المقدمون به في الركعة الاولى بل ذهبوا ووقفوا لتجاء العدو وسكوناً في الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وجاءت تلك الفرقة إلى مكان صلاتهم وانما لانفسهم وذهبوا إلى العدو وجاءت تلك إلى مكانهم وانما جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر وجاز ذلك مع كثرة الأفعال بالضرورة لصحة الخبر فيه مع عدم المعارض لأن احدي الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم آخر ودعوى الفسخ باطله لاحتياجه لمعرفة التاريخ وتعذر الجمع وليس هنا واحد منهما (ويقرأ الامام) ندبا (في) قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعده في زمن (انتظاره) للفرقة (الثانية) قبل لحوقه فإذ لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على الاولى ولا يعرف لها في ذلك نظير (ويشهد) ندبا في جلوسه لانتظارها لان السجود مكوت مخالف اهمية الصلاة والقيام ليس موضع ذكر (وفي قول بوخر) قراءة الفاتحة والقسم (المتلحة) فقد ركعها معه لأنه قرأ مع الاولى الفاتحة فيؤخرها ليقراها مع الفرقة الثانية وعلى هذا يشتمل بالذ كر والخلاف كما في المجموع في الاستحباب ويجوز صلاة الجمعة في الخوف كصلاة عسنان وكذا ذات الرقاع لا كصلاة بطن نخل لكن يشترط ان يسمعوا خطبته ولو سمع اربعون فاكثروا كل فرقة كان كافياً بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى باخرى فان حدث نقص في الاربعين السامعين في الركعة الاولى في الصلاة

المكوت بقدر فاتحة المؤمنين (قوله وسورة قصيرة) أي من تلك السورة ان بقي منها قدر هم أو الا في سورة اخرى هي (قوله ولا يعرف لها) أي لتطويل الثانية على الاولى (قوله في ذلك نظير) أي ولا يشبه كل عليه ما تقدم في الجمعة من انه يقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين بل لو لم يقرأ في الاولى الجمعة قرأ في الثانية الجمعة والمنافقين بل وازان المراد لا يعرف لها نظير يطلب فيه تطويل الثانية مما لم يرد فيه شيء بخصوصه والجمعة طاب في ثابتهما المنافقون بخصوصها وأيضاً فالجمعة لم يطلب فيها تطويل الثانية بل طلب فيها قراءة المنافقون فلم يزد منه تطويل الثانية فلو قرأ غيرها لم يطولها على الاولى على ان قراءة المنافقين في الثانية

لا يستلزم تطويلها على الاولى بل وازان ما أتى به من دعاء الافتتاح في الاولى تحصل به زيارة على الثانية أو مساواتها بطاها (قوله لا كصلاة بطن نخل) انظره لاجاز ذلك فيها أيضاً ويجعل الخوف عذراً في التعداد ولا يضر كونها انفراداً امام المأمور من انه يستحب إعادة الجمعة حيث جاز التعداد ومنه ما لو خطب بمكان وصلى بآله ثم حضر إلى مكان لم تصل آله له فخطب ائمه وصلى بهم حيث جاز له ذلك وان كان من الاربعين الا ان يقال لما استغنى عنها بالصلاة ذات الرقاع امتنعت وفيه بعد شيء لان فيه تكليف مشقة في الجملة (قوله لكن يشترط ان يسمعوا) أي كلهم (قوله ولو سمع اربعون فاكثروا) قضيته انه لو سمع من الفرقة الثانية دون اربعين لم يكف ولا معنى له مع جواز نقصهم عن الاربعين ولو عند التحريم كما يأتي في قوله وهذا شامل الخ وقضية قوله فيما صرح في قول المنسب ان تمام باربعين قبيل قوله جزمه امكناً ولا يشترط بلوغهم أي الفرقة الثانية اربعين على الصحيح اذ ان ما هذا مجرد تصور

(قوله حال تحريم الثانية) أي ولو انتهى النقص الى واحد (قوله وقوله في الثانية) هو من كلام الجوزي والضمير لا لارشاد الذي هو مشروحه (قوله والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه) هو قوله لان تقويت ٨٩ الواجب لا يجوز على نفسه والمقيم هو

قوله فكذا على غيره (قوله واضح) وهو ما صرحوا به من انه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره بخلاف صلاة نفسه (قوله قال الصبي لا يلزمه) يجب عليه - م) ويفرق بين هذا وما مرله بعد قول المصنف ينوي في اقتدائه الجمعة من أن الخلقة المسبوق لو أدرك بعد صلاة الظهر جماعة يصليون الجمعة لزمه ان يصلي معهم - م) بان العذر قائم هنا حال صلاتهم الظهر فكانوا كالعبد اذا فعل الظهر ثم عتق وأدرك الجمعة حيث لم يجب عليه بخلاف المسبوق فانه تبين انه لا عذر له وقت صلاته الظهر لا مكان الجمعة في حقه حين صلاته فكان كالعبد اذا عتق ثم صلى الظهر في حال الحرية ثم امكنته الجمعة حيث يجب عليه فعلها (قوله ولو اعاد لم أكرهه) أي اعادها جماعة وان كان مع الطائفة التي صلت معه أولا (قوله ويقدم غيره) أي ندبا (قوله وهو افضل من عكسه) قال سمعنا علي ح في اثناء كلام وسكت عما لو صلى في المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد لسهم ولا انتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم وروده اهـ والاقرب السجود لما عمل به (قوله فيه الخلاف السابق) أي والراجح منه انه في القيام اثالث (قوله للمخالفة بالانتظار في غير محله)

بطلت او في الثانية فلا وهذا شامل لما اذا حصل النقص حالة تحريم الثانية وهو الاوجه وان قال الجوزي انه محمول على ما اذا عرض النقص عنها بعد اتمام جميع الاربعين واللام يقي لا شترائط الخطبة باربعةين من كل فرقة معنى وقوله في الثانية المراد به ثابته بالفرقة الثانية وهو ظاهر مفهوم مما سبق في اول الجمعة حيث قال شرطها جماعة لا في الثانية اهـ وهل يجب على الامام انتظار الثانية لان الجمعة واجبة عليهم واذا سلم فوت عليهم الواجب قال الزركشي وابن العماد الاقرب نعم لان تقويت الواجب لا يجوز على نفسه فكذا على غيره اهـ والاقرب عدم الوجوب عليه والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه واضح وتبهر الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تبهر الثانية لانهم مقتدون ويا في ذلك في كل صلاة جهرية ولو لم ~~تتم~~ منه الجمعة فصلي بهم الظهر ثم امكنته الجمعة قال الصبي لا يلزمه يجب عليه - م) لكن يجب على من لم يصل معهم ولو اعاد لم أكرهه ويقدم غيره ليجز من الخلاف حكماء العمراني (فان صلى) الامام (مغربا) على كيفية ذات الرقاع (بفرقة) من القوم يصلي بها (ركعتين) وتشاركه بعد التشهد معه لانه موضع تشهدهم قاله في شرح المذهب (وبالثانية) منه (ركعة وهو افضل من عكسه) الجائز ايضا (في الاظهر) اسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اولى الثانية بل هو كبروه والثاني عكسه افضل لتبعية الثانية عما فاتهم من فضيلة التحريم (ويقتظر) الامام في صلاته بالاولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده) الاول (أو قيام الثالثة وهو) أي انتظاره في القيام (أو صلى) من انتظاره في جلوس تشهد (في واضح) لان القيام محل التطويل بخلاف جلوس التشهد الاول والثاني ان انتظاره في التشهد اولى ليدركوا معه الركعة من اولها ولو فرقه في المغرب ثلاث فرق صحت صلاة جميعهم على النص (او) صلى بهم (رباعية فبكل) من الفرقتين يصلي (ركعتين) لا موم قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة ولان فيه تحصيل الامم مع المساواة بين الامومين وهذا ان قضى في السفر رباعية أو وقع الخوف في الحضر او في أقل من ثلاثة أيام لان الاتمام افضل والا فالقصر افضل لاسبابه التي بجملة الخوف وهل الافضل الانتظار في التشهد الاول او في القيام الثالث فيه لخلاف السابق في المغرب ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا وعكسه صحت مع كراعتهم ويسجد الامام والاثالث الثانية سجود السهو للمخالفة بالانتظار في غير محله قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدوا للسهم وايضا للمخالفة وهو كما قال (فلو) فرقه اربع فرق (صلى بكل فرقة ركعة) ثم فارقه وصلى ثلاثا وسلمت والامام قائم ينتظر فراغها وذهبها ووجب الثانية ثم صلى بالثانية الركعة الثانية وفارقه وانتظر الثالثة اما في التشهد الاول او قائما على ما مر من الخلاف ثم صلى بالثالثة الركعة الثالثة وفارقه في قيام الرابعة وانما لا ينسبهم والامام

(قوله كما صححه في المجموع عدم اشتراطه) أي ما ذكر من الحاجة (قوله ومقابل الاظهر تبطل صلاة الامام) وقع مثله في المحل وكتب عليه الشيخ عميرة مانعه قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فان الاولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو ٩٠ الواقع في الثالثة لخالفته الواردة من جهة ان المنتظرين فيما ورد الطائفة الثانية

بخلاف المنتظرين هذا ويضامن جهة طوله كما بينه الرافعي رحمه الله فان قلنا بقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط ان علمت وان قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة ان علمنا فقول الشارح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تفريع على قول الجمهور المذكور في الامم وبه يعلم ان قوله لزيادته على الانتظارين الخ ليس المراد منه الزيادة بالانتظار ثالث لان البطلان بالانتظار اثنان وهو الواقع في الرابعة قول ابن سريج كما علمت وانما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الامام فيهما بل المراد زيادة من حيث الطول بخلاف ما ورد في انتظار النبي صلى الله عليه وسلم أو باعتبار ان الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهو اذا زاد على ذلك وذلك لا يكاد يميز من كلامه الاجماعية اصوله والله اعلم اه (قوله آخر صلاته) أي ان استمر وأمامه الى السلام فان فارقه وسجدوا في آخر صلاتهم (قوله بالشرط الآتي) أي وهو سهولة لتناول (قوله بان الاقل) هو وضع الرمح في الوسط وقوله دون الثاني هو قوله وحاشيته (قوله ان غلب على ظنه التآذي به حرم) أي ما لم يخف على نفسه

ينتظر فراغهم وذهابهم ويحيى الركعة ثم صلى بالركعة الرابعة ركعة الاخيرة وانتظرهم في تشهد وسلم بهم (صحت صلاة الجميع في الاظهر) لان الحاجة قد تدعو الى ذلك بان لا يكفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على انتظارين لعدم الحاجة الى زيادة واعلموا احتج اليها العمل بشرط الامام اتفرقة بهم اربع فرق في الركعة الحاجة الى ذلك والافهم كنهه حال الاختيار وأقرأ في لروضة واصلها وجزم في المحرر والحاوي والانوار والمعتمد كما صححه في المجموع عدم اشتراطه وقال في الحاشية التحقيق عند جواز عدم الحاجة بخلاف وانما القولان عند عدمهما ومقابل الاظهر تبطل صلاة الامام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علموا بطلان صلاة الامام (وسهوا كل فرقة) أي اذا فرقتهم فرقتين كما صرح به في المحرر (محمول في اولاهم) أي في ركعتهم الاولى لانهم في حال القدوة (وهكذا ثالثة الثانية في الاصح) أي الركعة الثانية بفرقة لان أصحاب حكم القدوة عليهم لانهم يتشبهون معهم من غيرنية قدوة جديدة والناسي لانفرادهم احسا (لثالثة الاولى) لانفرادهم حسا وحكما (وسهوا) أي الامام (في) الركعة (الاولى يلحق الجميع) ان فيسجد المفارقون عند تمام صلاتهم (وسهوا) (في الثانية لا يلحق الاولين) لمفارقتهم قبله وتسجد الثانية معه آخر صلاته ويقام بذلك السهم في الثلاثية والرابعة مع ان ذلك كما معلوم من باب مجود السهو (ويسر) للمصلي صلاة الخوف (سجل السلاح) الذي لا يمنع صحة الصلاة (في هذه الانواع) الثلاث من الصلاة احتياطا وذن كسيف ورمح ونشاب وسكين ووضع بين يديه بالشرط الآتي كالحل اذا لم يكن غير متعين وان مال اليه الاسنوى واحتج بانه لو كفي الوضع لاستوى وضع الرمح في وسط الصف وحاشيته زقد سرحو باب انه قول مكرره أو حرام دون الثاني ورد بان الكلام في وضع لا يذاع فيه وحاصل ما في ذلك انه ان غلب على ظنه التآذي به حرم والا كره (وفي قول يجب) انظار قوله تعالى رايأخذوا أسلحتهم وحمله انه قول على النسيب ان لو وجب السكوت تركه مفسدا كغيره مما يجب في الصلاة ولا تنفسه به قطعا المكن بكره تركه من غير عذر احتياطا ويحرم ان كان متعسبا او مانعا لتمام بعض الاركان كبعضة تمنع مباشرة الجهة لما في ذلك من ابطال الصلاة والترس والدرع ليس كل منهما باسلاح يسر حمله لانهم مما يدفع به بل بكره لكونه ثقبلا يشغل عن الصلاة كالجمعة كما نقله في المجموع عن الشيخ ابي حامد وابنه فيجي فلا ينافي ذلك اطلاق القول بانهم مما من السلاح اذ ليس كل سلاح يسر حمله في الصلاة لان المراد به ما يقتل لا ما يدفع به ولو تعين

والاجازيل وجب وبعبارة الزيادة وكذا لو آذى غير فيجب حمله حفظا لنفسه ولا انتظار ضرر غيره اخذ من حمله مسألة الاضرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعة لمضطر آخر تنقذت لنفسه اه (قوله كالجمعة) ككلمة اه مصباح

(قوله ما يأتي في محل السلاح) والراجح منه وجوب القضاء (قوله حيث لم يكن القتال واجبا) أي بان لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلا (قوله لو نزع البيضة الممانعة من السجود فلا يترك حله) وهل إذا صلى كذلك تجب الإعادة أم لا فيه نظر وقياس ما مر في صفة الصلاة من أنه لو شق عليه نزع العصا بخرافة تحتها صلى على حاله ولا إعادة ما لم يكن تحتها نجاسة غير معفوعة عنها أنه لا إعادة هنا لكن في كلام الزيادي كج ما يقتضي الإعادة وعليه فيمكن أن يفرق بان العذر ثم موجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فان إصابة السهم مثلاً ليست محقة وإضافتها هنا نادرو وهو معنى قول الشارح من الأنواع بجعله وكتب عليه عميرة يعني أنه ذكر النوع ومجمله وقال هنا بجعله وقال فيما سلس ما يذكر كانه مجردة من أن هو أولى ٩١ من جواب الشارح (قوله بان هذه

الكيميات) قضية الاعتراض
بما ذكران المصنف ذكر الكيفية
وليس مراداً فإنه إذا ذكر سبب
الصلاة بالـ كيمية الآتية
(قوله أو بمعنى في) وهو الأوضح
والأوفق بما قدمه من قوله في
محل هذا النوع الخ (قوله وهو
أن يلحق) أي محل النوع (قوله
بالسدى) بالفتح والقصر كما في
المصباح وقوله لجهة بفتح اللام
وضمها لغة وهما عكس للعممة
بمعنى القرابة وأما اللحم من
الحيوان في جمعه لحوم ولحمان
بالضم ولحما بالكسر اه مصباح
أيضا بالمعنى (قوله راكبا ومشيا)
أي ولو لم يباركوع وسجود عجز
عنهما كما سيأتي أي ويـكون
السجود اخفض من الركوع
وظاهره الاكتفاء بأقل أيمان وان
قد رعى أزيد منه ويوجه بان في
تكليف زيادة على ذلك مشقة
وربما ينفوت الاشتغال به بالتدبير
أمر الحرب فيكفي فيه ما يصدق

حله أو وضعه بين يديه طريقا في دفع الهلاك كان واجبا سواء أراد خطر الترك أم استوى
الخطر ان اذ لم يجب السكات ذلك استسلا مالا كنفار بل لو خاف ضررا يبيح التيمم بترك حله
وجب فيما يظهر والأوجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في محل السلاح التيمم في حال
القتال وان فرض ان هذا اندر وقضيته ان العدو ولو كانوا مسلمين لم يجب حله وهو محتمل
حيث لم يكن القتال واجبا ولا فرق في حال الوجوب كما قد يؤخذ من كلامه في شدة الخوف
وبه صرح المحب الطبري وغيره بين الممانع من صحة الصلاة كالتيمم والبيضة الممانعة من
مباشرة الجهة وغيره لكن يتعين الوضع في الممانع من ذلك ان اسكن الاتقاء به والا كان
خاف ان يصيب رأسه سم لو نزع البيضة الممانعة من السجود فلا يترك حله ولا تبطل
صلاته بترك المحل الواجب عليه لان الوجوب لا مخرج (الرابع) من الأنواع الصلاة
بالكيمية المذكورة في محل هذا النوع وهو معنى قول الشارح من الأنواع بجعله حيث أتى
به جوابا عن اعتراض على المصنف بان هذه الكيميات ليست هي الصلاة وإنما تفعل على
هذه الكيميات عند وجود هذه الأشياء وقوله بجعله الباء فيه بمعنى مع أو بمعنى في وهو (أن
يلتحم القتال) بين القوم ولم يتمكنوا من تركه وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق
لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحم الثوب
السدى (أو شدة الخوف) وان لم يلتحم القتال بان لم يأمنوا ان يعمل العدو عليهم لو ولوا
وانتصروا (فيصلى) كل منهم (كيف امكن راكبا ومشيا) اقله تعالى فان خفتم فرجالا
أو ركبا ولا يجوز لهم اخراج الصلاة عن وقتها (ويعدن) كل منهم (في ترك) استقبال
(القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو للضرورة وقد قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبلي
القبلة وغير مستقبليها قال نافع لا أراه الأمر فوعار واه البخاري بل قال الشافعي ان ابن
عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجب على المأمي كالراكب الاستقبال حتى في
الحرم والركوع والسجود ولا وضع جهة على الأرض لما في تكليفه ذلك من تعرضه
للهلاك بخلاف نظيره في المأمي المنفل في السفر كما مر ولو أمكنه الاستقبال بترك القيام

عليه أيمان وظاهر اطلاقه. ههنا من أعادتها ولو على الهيئة التي فعلها أو لا وانظر هل هو كذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنها
صلاة ضرورة فلا يجوزها نائيا مجرد حصول سنة الإعادة نعم ينبغي ان محل التردد حيث فعلها مع الأفعال الكثيرة أما لو خلت عن
ذلك فلا يعد سن الإعادة خروجاً من الخلاف الذي أشار إليه بقوله وكذا الأعمال الكثيرة (قوله عند العجز عنه) والمراد به ما مر
الإشارة إليه من خوف هجوم العدو واستقبلوا (قوله وقد قال ابن عمر) أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله معنى
الآية (قوله لا أراه) أي لا اظن ما قاله ابن عمر الأمر فوعا

(قوله ركب) أى وجوباً وقوله لان الاستقبال آكد أى من القيام وقوله بدليل النقل أى حيث جاز من قعود ولم يجوز غير القبلة وقوله لا تركه عطف على قول المصنف عند العجز (قوله طال زمنه) لم يتعرض لما لو انحرفت دابته خطأ أو نسياناً ومنه ومنه الضرر كحج لكن قيام ما تقدم فى نقل السفر عدم الضرر فى الصور الثلاث ويسجد لله (قوله بخلاف ما قصر زمنه) أى ويسجد لله وعلى قيام ما فى نقل السفر (قوله كما صرح به ابن لرفعة وغيره للضرورة) أى ومع ذلك لا بد من العلم بآثاره فى الامام يقيماً (قوله والجماعة أفضل من انفرادهم) أى ما لم يكن الانفراد هو الحزم اهـ حج (قوله وكذا الاعمال الكثيرة) لاحتياج خمس ضربات متوالية بخلاف قصد أى بأى بست متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع فى الست لانها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيه الشروع فى المبطل أو لا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضر قصد ما مع غير ما فإذا فعل الخمس لم تبطل به الجوازها ولا بالاثبات بالسادسة لانها واحدة تبطل ٩٢ فبعد نظروا المنجى الى الآس والزل وقد يؤيده انه لو صح توجيه الثانى لما ذكر لم تبطل

الصلاة فى الامن ثلاثة أفعال متوالية لان الفاعلين المتوالبين غير مبطلين فلا يضر قصد ما مع غيرهما لما تأمل اهـ سم على حج وقد يقال بل المتخذه الثانى ويشترق بينهما وبين ما قام عليه بأن كلا من الخطوات فيه منتهى عنه فكان المجموع كاشئ الواحد والخمس فى المقبس مطلوبة فلم يتعاقب النهى إلا بالسادس فما قبله لا دخل له فى الاطال اصلاً اذا المبطل هو المنتهى عنه ونزل بالدرس عن شيخنا الشورى ما يوافقه فليتأمل (قوله ولا تبطل) بين به معنى العذر الذى أقده التشبيه وقوله به أى العمل المفهوم من الاعمال (قوله لان النص ورد فى هذين) أى فى المشى أو الركوب وترك الاستقبال

ركوبه ركب لان الاستقبال آكد بدليل النقل لا تركه الجماع دابة طال زمنه بخلاف ما قصر زمنه وصح اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة أو تقدم موا على الامام كما صرح به ابن لرفعة وغيره للضرورة ومثله ما اذا اختلفوا عنه كغمرن ثلاثاً ذراع والجماعة أفضل من انفرادهم كفى الامن لعموم الاخبار فى فضيلة الجماعة (وكذا الاعمال الكثيرة) المتوالية كالضربات والطعنات يعذر فيها (الحاجة) اليها (فى الاصح) ولا تبطل به بخلاف ما إذا لم يحتاجوا اليه أما القليل أو الكثير غير المتوالى فمحمّل فى غير الخوف فتفيه أولى والثانى لا يذللان النص ورد فى هذين فيبقى ما عداهما على الاصل (لا) فى (صباح) فلا يعذر بل تبطل به صلاته اذا لضرورة اليه بل السكوت أهيب ومثله الطق بلا صباح كفى الام (رباقي السلاح اذا دعى) بما لا يعنى عنه ان استغنى عنه تصح الصلاة وفى معنى القائه به فى قرابه تحت ركابه كفى الروضة وأما اول علمهم اغتفر والله هذا الزمن اليسير ان لم يغتفره فى انذاره كما لو وقع على ثوب المولى نجاسة ولم ينحوها حالاً خشية من ضياعه بالاقاء لان الخوف مظنة ذلك بخلاف الامن صرح به الامام ويرد بذلك قول الروايات الظاهر بطائمه (فان عجز) أى احتياج الى امساكه بان لم يكن له عنه بد (امسكه) للحاجة (ولا قضاء فى الاظهر) لانه عذر يعم فى حق المقاتل فاشبه المستحاضة والثانى يجب له العذر وما ربحه تبع فيه المحررقانه قال نه الاقيس وهو ما جزم به فى الشرحين والروضة فى باب شروط الصلاة كما تقدمت فى الشرح والروضة هنا عن الامام عن اصحاب وجوب القضاء وفى المجموع ان ظاهر كلام الاصحاب القطع بالوجوب قال فى المهمات وقد نص عليه فى البيوطى فتكون الفتوى عليه اهـ وهو

(قوله لافى صباح) قال الناشئ ظاهره ولو بجز الخليل لكن الله عندهم الكفى الساكت أهيب وهذا يقتضى المعتمد ان يكون فى غير جز الخليل اهـ فانظر هل كجز الخليل الاستغناء عند الحاجة اليها اهـ سم على منسج وعبرة حج فى شرحه وفرض الاحتياج اليه أى الصباح لخواصه من خشى وقوع نحو ذلك به أو لجز الخليل أو ليعرف انه ولا المشهور بالاشجاعة فادر اهـ أى فلا يعذر به وبه يرد ما فى الناشئ (قوله ويلقى السلاح اذا دعى) أى وقد رعى القائه بأن لم يخش من القائه محذوراً أخذ من قوله بعد فان عجز الخ (قوله جعله فى قرابه) ان قل زمن هذا الجعل بان كان قريباً من زمن الاقاء اهـ حج (قوله بان لم يكن له عنه بد) أى غنى وعبرة حج بدل قول الشارح بأن لم يكن الخ وان لم يضطر اليه اهـ وقد يتبادر منه مخالفتها لما هنا ويمكن حمل قوله بأن لم يكن له عنه بد على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه فلا مخالفة (قوله فى الاظهر) ضعيف

(قوله أو يكون خيرا) أي هذا التركيب فيكونان مبتدأ وخبر أو يجوز أيضا رفع الاقوال ونصب الثاني بتقدير يكون وإن كان قليلا (قوله في كل قتال) قال الأذري نقل عن غيره وكذا الأنواع الثلاثة بالاولى اهـ حج وسيأتي ما يفيد في قول الشارح وكما تجوز صلاة الخوف تجوز الخ (قوله وهزيمة مباحين) كقتال ذي مال وغيره لقاصد أخذ ظلما ولا يبعد الحاق الاختصاص به في ذلك اهـ حج (قوله لانه اعانة على معصية) قضيته ان الباغي عاص بقتاله مطلقا وهو مخالف لما صرح به الشارح في أول البعثة من أن البغي ليس اسم ذم عندنا لانهم انما خالفوا ابتداء ويل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فاهم لما فهم من أهلية الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد أو لا تأويل له أو لا تأويل قطعي البطلان اهـ وعبارة حج هنا وفئة عادلة بأغية بخلاف عكسه ان حكمنا بانهم في الحالة الاتية في بابهم اهـ (قوله وهو ممن لا يصدق فيه) أي الاعسار كان عرف ٩٣ له مال قبل وادعى تلفه (قوله وهذا كله

عند خوف الوقت) أي خوف خروجه (قوله وهو كذلك) أي خلافا للحج قال سم على منهج والقياس ان بقية الأنواع كذلك وقال عميرة وأما باقي الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اهـ والاقرب ما قاله عميرة (قوله والافله فعلها) أي وان اتسع الوقت * (فرع) * لو كان به لم زوال الخوف وقد بقي من الوقت قدر ركعة وجب تأخير الصلاة الى زوال الخوف لامكانها اداء على هيئتها من غير خال كما ارتضاء ثم ر هكذا فواجهه هل هو منقول اهـ سم على منهج وقد يتبادر من الشارح خلافه فليتأمل وهو الذي يظهر الآن لانه لا ضرورة الى اخراج بعض

المعتمد كما هو المرجح فيما لو صلى في موضع نجس (وان عجز عن ركوع أو سجود أو ما) به للضرورة (والسجود أخفض) من الركوع وجوباً بتمييز بينهما ما هو - اذ ان اللفظان منهويان بتقدير جعل كما صرح به في المحرر أو يكون خ - بما يعنى الاصر أي يلزم ذلك (ولهذا النوع) أي صلاة شدة الخوف سقروا حضرا (في كل قتال وهزيمة مباحين) لان المنع منه ضرر وذلك كالتفاهة في قطاع الطريق والفئة العادلة في قتال الباغية دون عكسه لانه اعانة على معصية (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحو ذلك حيث لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ لوجود الخوف (وغريم عند الاعسار وخوف حبس) دفعها لضمر الحبس ان لم يكن به بينة وهو ممن لا يصدق فيه نعم لو كان له به بينة ولاكن الحاكم لا يسمعها الا بعد الحبس فهي كالعدم فيما يظهر كما قاله الأذري ولا إعادة هنا وكما يجوز صلاة شدة الخوف يجوز أيضا صلاة الخوف بطريق الاولى كما صرح به الجرجاني فيصلي بطلاقة ويستعمل طائفة في رد السبل واطناء النار وهذا كله عند خوف فوت الوقت وعلم من ذلك ان صلاة شدة الخوف لا تفعل الا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو الامن والافله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في صلاة فاقد الطهورين ويصلي في هذا النوع أيضا العبد والكسوف بقسميهما والرواتب والتراويح والاستسقاء فانه لا يفوت ولا الفائتة بعذر كذلك الا اذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر فيما يظهر ولا يصليها طاب عدو وخاف فوته لو صلى ستمكث لان الرخصة انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تجاوز محلها وهذا حصل نعم ان خشى كرهه أو كينه أو انقطاعه عن رفقة كما صرح

الصلاة عن وقتها ثم رأيت سم صرح بما قلناه (قوله فيما يظهر) أي وعليه فلو حصل الامن ببقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالنظر اليين خطوه (قوله ويصلي في هذا النوع) ومثله بقية الأنواع الثلاثة بالاولى اهـ حج لكن قد منع عنه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الأنواع وما ذكر في الرواتب ظاهرا حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها وأما اذا فعلت فرادى فتدبر في محجى بقية الأنواع فيه لان تلك انما تفعل اذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع منها خشية فواتها حيث ضاق الوقت (قوله العبد والكسوف بقسميهما) أي الفطر والاضحى وكسوف القمر والشمس (قوله خيف فوتها بالموت) أي الفائتة بعذر ومثله يقال في الاستسقاء فاذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف (قوله بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر) أي فيصليها حاله خروجا من المعصية ولو قيل شدة الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد وهو قياس ما قدمه من استحباب الترتيب في الفوائت وان كان المتأخرات بغير عذر (قوله ولا يصليها) أي صلاة شدة الخوف

(قوله اذا خاف ضياعه) واستشكل هذا بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع انما يجوز كذلك قال سم على منهج نقلا
عن الشارح مانعه واعتذر من عن هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان حاصله ويرد الاشتمال بانقاذ نحو الغريق فانهم
جاء لهم كالحج مع ان فيه تحصيل ما كان حاصله او وردت عليه ذلك فاول التخصيص بأنه لم يكن حاصله وأنه ينبغي اعتبار كون المراد
بالحاصل ما كان حاصله وما في معناه اه فليراجع فان فيه نظرا وقضية الجواز اذا كان الغريق عبده مثلاً فيجوز اه سم على
منهج (قوله ويلزمه فعلها ثانياً) أى في حال تعلقه بالنجس فقط اه مؤلف ويحتمل الاعادة مطلقاً لان هذا نادراً وهو الاقرب واذا
أدركه فاقبل له العود لماله الاول ولو كان ٩٤ اما ما في بظهر أخذ من اطلاقهم ويوجه بأن العمل الكثير انما اعتنى في سعيه

لتخلص مناعه لانه ملحق بشدة
الحرب والحاجة هنا قد انقضت
باسملائه على مناعه فلا وجه للعود
(قوله اولى غير باطلت مطلقاً)
أى كثيراً كان أو قليلاً (قوله فلا
باطل مطلقاً) أى ويأتى في
القضاء ما قدمناه فحين خطف نعله
(قوله وعلى الاول يؤخر الصلاة)
أى وان تعددت وينبغي ان
لا يجب قضاءها فوراً لعدم ردى
فواتها (قوله بانقاذ غريق) أى أو
أسير (قوله أو دفع صائل عن نفس
أو مال) أى لغيره بقربة ماء رقى
قوله للخوف على ماله حيث جوز
فيه صلاة شدة الخوف ووجب
التأخير هنا (قوله على ميت خيف
انتجاره) أى فيتركها رأساً وفي
ماله تعارض عليه انقاذ الغريق
أو الأسير أو انتجار الميت وفوت
الحج فهل يقدم الحج أولاً فيه نظر
والاقرب الثانى ويوجه بأن الحج
يمكن تدركه ولو بمسقة بخلاف
غيره (قوله أحرم ماشياً) أى وجوباً
وظاهره انه لا ينعاه بالأيام في هذه

به الجرجاني فله ان يصلي لانه خائف ولو خطف نعه - له مثلاً في الصلاة جارت له صلاة شدة
الخوف اذا خاف ضياعها كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعه الابن العماد ولا يضرو طوقه
النجاسة كحامل سلاحه الماطح بالدم للعاجة ويلزمه فعلها ثانياً على المعتمد والمسئلة مأخوذة
من قولهم انه يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله ومن كلام الجرجاني المار في خوفه
من انقطاعه عن رفته ومن تعاليهم بعدم جوازها ان خاف فوت العدة بأنه لم يخف فوت
ما هو حاصل وقول الدميرى لو شردت فرسه فبسهها الى صوب القبلة شيئاً كثيراً اولى
غيرها بطلت مطلقاً محمول على ما اذا لم يخف ضياعها بل بعد ما عنه فمكلف المشى أما عند
خوف ضياعها فلا بطلان مطلقاً كما أفاده الشيخ وقال انه مأخوذ من كلامهم (والاصح
منعه لمحرّم خاف فوت الحج) أى لو قصد المحرم عرفات ليلا وبقي من وقت العشاء مقدار ان
صلاهائمه على الارض فانه الوقوف وان سار فيه الى عرفات فائمه العشاء لم يجوز له ان يصلي
صلاة شدة الخوف لانه لم يخف فوت ما هو حاصل بل يروم تحصيل ما ليس بجاصل فاشبهه
خوف فوت العدة عند انهم زامهم كما مر والثانى له ان يصلي لان الضرر الذى يلحقه
بقوات الحج لا يتنص عن ضرر الحبس أبامافى حق المدينون وعلى الاول يؤخر الصلاة
وجوباً ويحتمل الوقوف كما صوبه المصنف خلاف للرافعى لان قضاء الحج صعب وقضاء
الصلاة هين وقد عهدنا تأخيرها بما هو أهم من مشقة الحج كما تأخيرها للجمع والمراد بتأخيرها
تركها بالكلية ولو أمكنه مع التأخير اذ الركعة جاز قطعها للضرورة كما ذكره الاستوى
وغیره وصرح به القاسى وليس للعازم على الاحرام التأخير وألحق بعضهم بمحرّم
فيما مر المشتغل بانقاذ غريق أو دفع صائل عن نفس أو مال أو صلاة على ميت خيف
انتجاره ولو ضاق وقت الصلاة وهو بارض مغصوبة أحرم ماشياً كهارب من حريق
كما قاله القاسى والجبلى وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن وجبت عليه الصلاة والعمرة
ولا يمكنه الا احداهما بان نذر ان يعتمر في وقت معين فهل يقدم العمرة عليها فاجاب بأنه يجب
عليه تقديم العمرة عليها كما يقدم وقوف عرفة عليها (ولو صلاها) صلاة شدة الخوف

الحالة ولا يكلف عدم اطالة القراءة وهو ظاهر لان هذه صفة صلاته في شدة الخوف وقد جوزه الله تعالى له التخصيص من (لسواد)
المعصية والمحافظة على فعل الصلاة في وقتها (قوله كما قاله القاسى والجبلى) قال الاذرى وينبغي وجوب الاعادة لثبوت صيره اه واعتده
مر اه سم على منهج (قوله كما يقدم وقوف عرفة عليها) قال حج بعد ذكر هذا وليس في محله لان الحج يفوت بفوات عرفة والعمرة
لا تفوت بفوات ذلك الوقت اه وقد يقال بل تفوت لان المعين بالجعل كالمعين بالشرع نعم يرد على ما قاله الشارح انه انما امتنع
الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضائه من المشقة وهو مشقة في العمرة بقية فوفوها (قوله ولو صلاها) غاية في وجوب القضاء

(قوله من غير أن يحاصروهم) يعني العدو (قوله قضوا في الاظهر) قال غيره لو ظن ان العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعاً نقله في الكفاية عن البندنجي والشيخ في المذهب اه وعبارة تشرح الارشاد لشيخنا لم يقضوا كافي المجمع اذ لا تقريظ لان النية لا يمكن الاطلاع عليها اه سم على منهج قال حج وفي المجمع وغيره لو بان عدو السكن نية الصلح أو التجارة فلا قضاء لانه هنا لا تقصير منه في تأمله اذ لا اطلاع له على نية اه * (فصل فيما يجوز لبسه) * (قوله وما لا يجوز) أي وما يتبع ذلك كالاستصباح بالدهن الجبر (قوله يحرم على الرجل) أي ولو ذميا لانه مخاطب ٩٥ يتروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه

لانه لم يلتزم حكمنا فيه فكالم يمنع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرير (قوله استعمال الحرير) وهو من الكتان (قوله بشرش وغيره) أي ولو غير منسوج كما يأتي (قوله لا مشبه عليه) قال سم على حج قوله لا مشبه الخ أقول قياس ذلك بالاولى انه لو أدخل يده تحت ناموس مثلاً مفتوحة وأخرج كوزاً من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لان ادخال اليد تحت لخراج الكوز ثم لوضعه ثم لخراجها ان لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافا لما اجاب به مر على الفور مع موافقته على حمل المشي فليتأمل (قوله ولا الدياج) من عطف الخاص على العام (قوله ومراثة صلى الله عليه وسلم) أي في الآية (قوله وزينة) عطف تفسير (قوله مما ذكر) أي من ان فيه مع معنى الخلاء الخ (قوله وكذا يقال في عكسه) ومنه ما يقع

(اسود) كابل وشجر (ظنوه عدوا) لهم أو كثير بان ظنوا كونه أكثر من ضعفه ولو كان ذلك باخبار عدول لهم (فيان) الحال (بجلافة) أو بان كما ظنوا ولكن بان دونه حائل كخندق أو نار أو ماء أو أن يقرهم حصصاً يمكنهم الحصن به منه أي من غير أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو شكوا في شيء من ذلك وقد صلوا (قضا في الاظهر) لتتريطهم بخطئهم أو شكهم وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان يـكـون ذلك في دارنا أو دار الحرب وصلاته شدة الخوف هنا مثال والضابط ان يصلوا صلاة لا تجوز في الامن ثم يقيم خلاف ظنهم فشم ذلك صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسفان والفرقة الثانية من صلاة ذات الرقاع على رواية سهل بن أبي حمزة ومقابل الاظهر لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة * ولما ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للحارب وغيره وما لا يحل اقتدى به المصنف كالا كثيرين فقال

* (فصل) * فيما يجوز لبسه لمن ذكر وما لا يجوز (يحرم على الرجل) والخنثى المشكل احتياطاً (استعمال الحرير) ولو قرا (بشرش وغيره) من تستروا وتستر وارتدوا وتستر وغيرها من سائر وجود الاستعمال لا مشبه عليه فيما يظهر لانه لما رفته له حالاً لا يعد مستعملاً له عرفاً لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تبسو الحرير ولا الدياج وقول حذيفة عن انا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي الحرير والدياج وان تجلس عليه ومراثة صلى الله عليه وسلم أخذ في عينه قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال هذا حرام على ذكور أمتي حل لانهم ووجه الامام تحريره بان فيه مع معنى الخلاء انه ثوب رفاهية وزينة وابدأ زى يلحق بالنساء دون شهامة الرجال ولا ينافيه ما في الامن من كراهة لبس اللؤلؤ للرجل وعلمه بانه من زى النساء لان الامام لم يجعل زيهن وحده مقتضياً للتكريم بل مع ما انضم اليه مما ذكر على ان الذي صوبه في الروضة والمجموع حرمة التشبه بهن كعكسه ما يأتي فما في الامام ما يفي على ان ذلك مكروه أو محمول على ان مراده من جنس زى النساء لانه زى مخصوص بهن وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بانه ما كان مخصوصاً بهن في جنسه وهيئته أو غالباً في زيهن وكذا يقال في عكسه

نساء العرب من لبس البشوت وحمل السكين على الهمة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا قولوا اختصت النساء أو غلب فيهن زى مخصوص في اقليم وغلب في غيرهم تخصيص الرجال بذلك الزى كما قيل ان نساء قري الشام يتزينن بزى الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويقعن ذلك فهل ينبت في كل اقليم ما جرت عادة أهله أو ينظر لا كثيراً لادفيه نظراً والاقرب الاول ثم رأيت في حج نقل عن الاسنوي ما يصرح به وعبارته وما افاده أي الاسنوي من ان العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه بعرف كل ناحية حسن اه وعلمه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الآن من لبس قطعة شاش =

على رؤسهم حرأمالانه ليس بذلك الهيئة محتصا بالرجال ولا غلبا فيهم فليست فيه له فانه دقيق وامام ما يقع من الباس من لبلة جلالتهم
عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لان هذا الزى مخصوص بالرجال (قوله ويحل منه خيط السجدة) بيان للمستثنى فلا يقال انه
تكرار مع ما قبله (قوله ولانها أولى باتناء الخيلاء) توقف مر فيما لو أُرْخِيَتْ نحو ما موسومة صغيرة على كيزان هل يجوز للرجال
تناول الكوز من تحتها ووضعها تحتها وقال ينبغي انه اذا لم يعد ذلك له ان لا يحرم بمجرد تناوله الكوز وورده لموضعها ولو رفعت صاحبها
من حر حر حر الحر الحر الحر كانت قرية بحيث بعد مستعملا أو منتهى ما يولجها ولو جعل تحتها مما يلي الجالس ثوب من كان مثلا
متصلة بها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كمالو كان ظاهر الله الف حرير افتغطى بظاها الذي هو من كان فانه يحرم لانه مستعمل
للحرير ولو رفعت السحابة جدا بحيث صارت في العلوكا سقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وان حر حر حر
مطلقا واستدامته ان حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حر الحر الحر تحت السحابة فصارت ظاها غير محاذها بل في جانب
آخر حر الحر الحر فيه لانه مستعمل لهما ٩٦ كمالو تجر بجذرة الذهب من غير ان يحتوى عليها كذا أجاب مر بعد السؤال عنه

والمباحنة فيه فليست أم لا سم
على من يج وقول سم متصلة بها
أى بان جعلت بطانة لهما (قوله
الذى ينظم فيه أغطية الكيزان)
* (فرع) * ينبغي وفاقا لم رجواز
تعليق نحو القنديل بخيط الحرير
لانه لا ينقص عن جواز جعل
سلسلة الفضلة للكوز ومن
توابع جواز جعلها له تعليقة
وجعلها وهو أخف منه اه سم
على من يج * (فرع) * الوجه حل
غطاء الكوز من الحرير وان
كان بصورة الاناء اذا استعمال
الحرير جائز للعاجلة وان كان
بصورة الاناء اه سم على ج (قوله
وغطاء العمامة منه) وحل الحرمة
في استعمال غطاء العمامة اذا

وألحقوا بالرجل الخنثى للاحتياط كما هو والتميم في بعض الاخبار باللبس والجلوس
جرى على الغالب فيحرم ما عداهما كما دل عليه بقية الاخبار وأفتى الودرحه الله تعالى
بحرمة استعمال الحرير وان لم يكن منسوجا بدليل استثناءهم من الحرمة خيط السجدة
ولم يثبت الدواة والوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه
الاستحالة (ويحل للمرأة لبسه) لما مر في الخبر حل لائانهم ولان تزيين المرأة بذلك يدعوى الى
الميل اليها ووطئها فيؤدى الى ما طلبه الشارع من كثرة النسل ويجوز للرجل وغيره لبس
ثوب خيط به ولا يأتى فيه تفصيل المصنوع لانه أهون ويحل منه خيط السجدة كما في المجموع
ويطلق به كما قاله الزركشى ليقية الدواة لاستمرارها بالخبر كانه قد غشى بغيره ولانها أولى
باتثناء الخيلاء من التطريف ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى ينظم فيه أغطية الكيزان
ونحوها من الغبر والصندل ونحوهما والخيط الذى يعقد عليه المغنطة وهى التى يسهونها
الحياصة بل أولى بالحل وجوز الثورانى للرجل منه كيس المصنف اما كيس الدراهم
وغطاء العمامة منه فقد تقدم فى الآية ان الاربع حرمة عليه ويجوز لبس خلع الحرير
ونحوه من الملو كمال نقل عن الماورى اقله زمنه ولا لباس عروس سوارى كسرى
وجعل التاج على رأسه واذا جاءت الرخصة فى لبس الذهب للزمن اليسير فى حالة الاختيار
وان ذلك القدر لا يعد استعمالا فالحرير أولى ذكره الزركشى وغيره والاولى فى التعليل
ما فى مخالفة ذلك من خوف الفتنة لا كتابة الصداق فيه ولولا المرأة كما أفتى به المصنف

كان هو المستعمل له امالو كانت زوجته متلاشى التى تباشر ذلك فهل يحرم لانها مستعملة له فيما ليس لبسها ولا افتراشا ونقله
أم لافيه نظروا الاقرب الاول لانها انما استعماله لخديعة الرجل لانه نسما (قوله ان الاربع حرمة عليه) أى حرمة كيس الدراهم
ومثله غطاء العمامة ونحوه وعبارة شيخنا الزيدى وكذا يحل كيس الدراهم وغطاء الكوز على نظره فيمار المعتمد فحريم كيس
الدراهم ومثله غطاء العمامة اه (قوله وجعل التاج) أى تاج كسرى (قوله والاولى فى التعليل) وعلى هذا فينبغي ان يكون
اللباس من الملو حراما ولا يعارضه فعل عمر المذكور بلحوازان يكون ذلك من عمر اغرض كتحقيق اخبار صلى الله عليه وسلم
لسراقة بذلك (قوله ولولا المرأة) أى ولو كانت الكتابة لاجل المرأة لكونها الطالبة لها دون الزوج وظاهر كلام الشارع الحرمة
سواء كان الكاتب رجلا أو امرأة وعبارة حج ويحرم خلافا لكثيرين كتابة الرجل لا المرأة قطعاً خلافا لمن وهم فيه الصداق فيه
ولولا امرأة لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب كذا أفتى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونوزع فيه به لا يجدى اه

وأطال في ذلك وحاصله الفرق بين كتابة الرجل فيحرم ولولا امرأته وبين كتابة المرأة فيجوز ولو لرجل ويمكن حل كلام الشارح عليه بأن يحمل قوله لا كتابة الصداق على ما لو كان الكاتب الرجل وقد يدل عليه فرقه بين الخطاطة والكتابة بأن الكتابة استعمال بخلاف الخطاطة وفي سم على منهج جوزم ربحنا نقش الحلى للمرأة والكتابة عليه لأنه زينة للمرأة وهي تحتاجه للزينة وبجئت أن كتابة اسمها على ثوب الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلها للرجل والادلاء فليتنامل * (فرع) * قد يستل عن الفرق بين جواز كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعله ان كتابته راجعة لنفس حروفه الدالة عليه بخلاف تحليته فالكتابة ادخل في التعليق به اه سم على منهج وقوله ان احتاجت اليها في حفظه ينبغي ان مثله كتابة التمام في الحرير اذا ظن باخبار الثقة واشتهر ارتفاعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما سياتى من حل استعماله لدفع القمل ونحوه وهل يجوز للرجل جعل تمكة اللباس من الحرير أو لافيه نظره وتقل بالدرس عن الزيادة الجواز فليراجع (أقول) ولا مانع منه قياسا على خيط المفاح حيث قيل يجوز له لكونه أمكن من الكتان ونحوه وقياس ذلك أيضا جواز خيط الميزان لعله المذكور ولا احتياجا كغيره (قوله ولا اتخذاه) عطف على قوله لا كتابة الصداق الخ أى فلا يحمل واحد منها (قوله وهو الاوجه) في حاشية الزيادة تقييد الجواز بما اذا قصد الباسه ٩٧ لمن له استعماله والاحرم * (فرع) * يراجع

الباس الحرير للدواب وهل حرمة ستر الجدران تستلزم حرمة الباسه الدواب أو يفرق والتجبه الآن وقاما لم حرمة لانها لا تنقص عن الجدران لان الباسه بعض زينة وايست كصبي غير مميز ومجنون لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به * (فرع) * التفريح على الزينة المحترمة - كونهما بنحو الحرير حرام بخلاف المروور الحاجة وامتناع ابن الرفعة من المروور ايام الزينة - كان ودعا م ولو اكره الناس على الزينة المحترمة

ونقله عن جماعة من الاصحاب وهو المعتقد وان نوزع فيه وليس كخطاطة أثواب الحرير للنساء كما زعمه الاسنوى وغيره وارتضاء الجوبى وقال في الاسعاد انه الاوجه لان الخطاطة لا استعمال فيها بخلاف الكتابة ولا اتخذاه بلالبس كما أفق به ابن عبد السلام قال لكن انهم دون انهم اللبس وما ذكره هو قياس انا النقد لكن كلامهم ظاهري الفرق بينهم من وجوه متعددة وهو الوجه فلوحل هذا على ما اذا اتخذاه ليلبس به بخلاف ما اذا اتخذاه ليجرد القنينة لم يبعد ولا لبس درع نسج بقليل ذهب أو زربازراره أو خيط به الكثيرة الخيلاء وقد أفق ابن رزين بانهم من ينصل للرجال الكلو ثبات الحرير والاقاع ويشترى القماش الحرير ويبيعه لهم أو يخيطه لهم أو يصوغ الذهب للباسهم (والاصح تحريم اقتراشها) اياه للسرف والخيلاء بخلاف اللبس فانه يزين بها للتعليل كما مر والثاني بحل كلبسه - يأتى ترجيحه (و) الاصح (ان للولى) الاب أو غيره (الباسه) أى الحرير (الصبي) ولو مرأهقا وتزينه بالحلى ولو من ذهب وان لم يكن يوم عيده اذ ليس له شهامة تنافى خنوته ذلك ولانه غير مكلف ومقابل الاصح ليس للولى الباسه في غير يوم العيد

١٣ به في لم يحرم عليهم فهل يجوز التفريح عليها بتجبه المنع لان ستر نحو الجدران بالحرير حرام في نفسه وعدم حرمة وضعه اعدرا لا كراه لا يخرجها عن الحرمة في نفسه وما هو حرام في نفسه يحرم التفريح عليه لانه رضاه فلا يراجع اه سم على منهج وقوله وقاما لم ومثل ذلك في الحرمة الباسه الحلى لما عاين به وقول سم هنا ولو اكره الناس الخ وليس من ذلك ما لو اكرهوا على مطلق الزينة فزينا بالحرير الخالص مع كونهم لوزينوا بغيره او بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك (قوله أو يخيطه لهم) وكالخطاطة النسج بالطريق الاولى (قوله وأن للولى) أى من له ولاية التأديب فيشمل الام والاخ الكبير مثلا فيجوز لهما الباسه الحرير فيما يظهر (قوله الباسه الصبي) * (فرع) * اعتمد مر ان ما جاز لامرأة جاز للصبي فيجوز الباس كل منهم ان يعلم من ذهب حيث لا اسراف عادة اه سم على منهج (قوله وتزينه بالحلى) المراد بالحلى ما يزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي الباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلى واما الحياصة المعروفة فينبغى حل الباسه لانهما يزين به النساء وما يدل على جوازها للنساء قوله السابق والخطيط الذي تعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة وفي كلام بعضهم ان كل ما جاز للنساء لبسه جاز للولى الباسه للصبي

(قوله قلت الاصح حل اقتراشها) خرج باقتراشها استعمالها في غير اللبس والفرش فلا يحل ومنه ما جرت به عادة القسام من اتخاذ غطاء من الحرير لعمامة زوجها أولت غطى به شيئا من أمتعتها وان كانت مع لابس كالمسمى الآن بالبقيجة فان ذلك ليس باللبس ولا اقتراش بل هو مجزأ الخلاء ٩٨ لكن قد يشكك على هذا جواز كتابة المرأة للصادق في الحرير مع انه ليس بأسا ولا

فرشا ودوام الصداق عندها بعد الكتابة كدائمة البقيجة فالاقتراب الجواز فيها (قوله فان فرش رجل الخ) وخرج بفرش مالم يخطه عليه من فوق دون أسفل فيحرم الجلوس عليه لانه حينئذ ليس كخشو الجلبة (قوله على مخدة الخ) يؤخذ من هذا حل ما جرت به العادة من اتخاذ مجوزة بطانتها حرير وظهارتها صوف وخطاطة المجمع على البطانة لان البطانة حينئذ نصير كخشو الجلبة المذكور وهو ظاهر (قوله محشوة به) أي الحرير (قوله عدم الفرق) أي بين مالم يخطه ذلك في دعوة وغيرها (قوله كحزور برده مهلكين) قال في القوت والظاهر ان في معنى خوف الهلاك خوف ما اشتد ضرره كالخوف والبرص وبطء البرء وكل ما يجوز العدول الى التيمم وان لم يكن مهلكا اه سم على منسج (قوله أخذنا بظاهر كلامهم) والفرق بينه وبين تحلية السيف ان التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فيه ما اه عيرة (قوله عند الخروج للناس) أي ولو لو يارتداه وتعم وسبأ في ما فيه (قوله لانه

بل يمنع منه كغيره من الحرمات والحق الغزالي في احيائه المجنون بالهبي ويدل على ذلك التعليل وهو المعتمد (قلت الاصح حل اقتراشها) اياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) كلبه سواء في ذلك بالخالية وغيرها فان فرش رجل أو خشي عليه غيره ولو خشيتهنا مهمل النسيج كما في المطالب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على مخدة محشوة به وعلى نجاسة ينفه وبينها حائل حيث لا تلتقي شيئا من بدن المصلي وثيابه قال الاذرى وصورة بعضهم بما اذا اتفق في دعوة أو نحوها مالم يخطه حصر من حرير فالوجه التحريم وان بسط فوقها شيئا مانعه من السرف واستعمال الحرير لا محالة اه والاوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاء اطلاق الاصحاب ثم أخرج المصنف من حرمة الحرير على الرجل ما تضمنه قوله (ويحل للرجل) والخشني (بسه للضرورة كحزور برده مهلكين) أي شديدين يضرر منهما ويخاف من ذلك تلف فهو عضوا ومنفعة ازالة الضرر ويؤخذ من جواز لبسه جواز استعماله في غيره بطريق الاولى لانه أخف (أو خفاء حوب) جائز بضم الفاء وفتح الجيم والمذون بفتح القاء وسكون الجيم أي بغتتها (ولم يجد غيره) يقوم مقامه للضرورة وجوز ابن كعب اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غير الحرير مما يدفع لما فيه من حسن الهيئة وانكسار قلوب الكفار كتحلية السيف ونحوه ونقله في الكفاية عن جماعة وصححه والاوجه خلافه أخذنا بظاهر كلامهم (و) يجوز له أيضا (للحاجة) ولو ستر العورة به وفي الخلوة اذ لم يجد غيره وكذا استمر اذا علمها عند الخروج للناس (كحزور وحكة) لانه صلى الله عليه وسلم ارخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبسه للحكة متفق عليه والحكمة بكسر الحاء الجرب اليابس (و) للحاجة في (دفع حر) لانه لا يقبل بالخاصة قال السبكي الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزبير يظهر انهما امرأة واحدة اجتمع فيها الحكمة والقمل في السرة وحينئذ فقد يقال المقتضى للترخص انهما هو اجتماع الثلاثة وليس أحدهما بمنزلة ما في مقتضى اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يثبت في بعضها الابدال واجيب بعد تسليم ظهور انهما امرأة واحدة بمنزلة ما في الحاجة التي عهدا ناطة الحكم بهما من غير نظر لافرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر فالا فرق في ذلك بين السفر والحضر كما أطلقه المصنف وصرح به في المجموع ويؤخذ من قوله للحاجة انه لو وجد مغنيا عنه لم يجز لبسه كالتداوى بالنجاسة واعتمده جمع ونازع بعض الشراح فيه بان جنس الحرير مما أبيع لغير ذلك فكان أخف ويرد بان الضرورة المبيحة للعرب لا يأتى مثاليها في النجاسة حتى تباح لاجلها فعدم اباحتهما لغير التداوى انما هو لعدم تاتييه فيها لا لكونها أغلظ على ان لبس يحس

لا يقبل) في المختار قل رأسه من باب طرب وعليه فيقرأ ما هنا بفتح المثناة التحتية وفتح الميم ويكون المعنى العين لا يقبل من لبسه (قوله الثلاثة) هي الحكمة والقمل والسفر (قوله لم يجز لبسه) معقود (قوله على ان لبس نجس

العين الخ) أى اما المتجنب فلا يتوقف عليه على ضرورة كما يأتي (قوله على ما تقدم) أى من أنه اذا وجد منه غيبا عنه لم يجز له
 * (فرع) * اذا اتزول بعد ما يرتدى به ويتعمم من غير الحرير قال أبو شامة كليل الجواب انه لا يعبدان برخص له في الارتداء
 أو التعمم به اذا لم يجد غيره وكان تركه يزي عنصبه فان خرج متزما مقتصر على ذلك نظر فان قصه بذلك الاقتداء بالسلف وترك
 الاتفات الى ما يزي بالماصب لم تستط بذلك مروا به بل يكون فاعلا لا فضلا وان لم ٩٩ يقصد ذلك بل فعل ذلك اخلاعا وتهاونا

بالمرأة سقطت مروا به كذا في
 الناسخى بإسقاط من هذا اسم
 على منهج ومن ذلك يؤخذ ان
 ليس الفقيه القادر على التحمل
 بالثياب التي جرت به عادة امثاله
 ثيابا دونها في الصفة والهيئة ان
 كان لهضم النفس والاقتداء
 بالسلف الصالحين لم يحل مروا به
 وان كان لغير ذلك أدخل بها
 ومنه ما لو ترك ذلك مع اللابان
 حاله معروف وأنه لا يزيد مقامه
 عند الناس بالبس ولا ينقص
 بعده وانما كان هذا خلا
 لما فاته منه صب الفقهاء فكانه
 استهزأ بنفس الفقه (قوله بكسر
 الدال وفتحها) والكسر أفصح
 (قوله المصمت) هو بضم الميم
 وسكون الصاد وفتح الميم الثانية
 وبالمنشأة من قولك اصمته أنا
 قاموس بالمعنى (قوله اتجه ان
 يقال ان خاط الغشاء عليه جاز)
 أى من اعلى واسفل كما يؤخذ من
 قوله كونه كخشا الخ (قوله
 والاصل تحريم الحرير) مقتضاه
 انه لو شك في الهرمة المطرزة
 بالابر تحرم استعمالها وهو المعتمد

العين يجوز لما جازله الحرير فهو حامس متوابعان فيها وفي كلام الشيخ في شرح منهجه ما يدل
 على ما تقدم (و) الحاجة (للفعال كد يباح) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ
 من التدبج وهو النقش والتزيين أصله ديبا بالماء وجمع ديباج وديابج (لا يقوم غيره)
 في دفع السلاح (مقامه) بفتح الميم لانه من ثلاثي تقول قام هذا مقام ذلك بالفتح واقته
 مقامه بالضم صيانة لنفسه وذلك في حكم الضرورة اما اذا وجد ما يقوم مقامه فيحرم
 عليه وأعاد المصنف هذه المسئلة لئلا يتوهم ان الجواز فيها مخصوص بحالة الفجأة
 فقط دون الاستمرار (وبحرم) على الرجل والخنثى (الركب من ابريسم) أى حرير بأى
 أنواعه كان وهو بكسر الهمزة والراء وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء وهو فارسي
 معرب (وغیره) كغزل وقطن (ان زاد وزن الابريسم) على غيره لان الحكم لغالب
 خصوصاً اذا اجتمع حلال وحرام والحرام أغلب (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه
 الابريسم عن غيره كالغزل وحرير ولحمته صوف تغلب الجانب الاكثر فيهما (وكذا) يحل
 (ان استويا) وزنا فيماركب منهما (في الاصح) لانه لا يسمى ثوب حريرا الاصل الحل
 وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما ما اتماهسى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب
 المصمت من الحرير أى الخالص فاما العلم أى الطراز ونحوه وسدى الثوب فلا بأس به
 وعلم من قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير في المركب مع قلة وزنه أو مساوئه لغيره خلافا
 للثقال ولو تغطي بلخاف حرير وغشاء بغيره اتجه ان يقال ان خاط الغشاء عليه جاز لا يكون
 كشوا الجبة والافلا ويفرق بينه وبين ما مر في الجلوس على فرش الحرير بمائل وان لم
 يتصل به بنحو خياطة بان الحائل فيه يمنع الاستعمال عرفا بخلاف هذا حيث لم يحرم
 ما مر كره ولو شك في كثرة الحرير او غيره أو استوائه ما حرم كما حرم به في الانوار ويفرق بينه
 وبين عدم تحريم المضرب اذا شك في غير الضربة بالعلم بالاصل فيه ما اذا اصل حل
 استعمال الاناء قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة واستقرار ملابسة الملبوس
 لجميع البدن بخلاف الاناء وغلبة الظن كافية ولا يشترط اليقين ومقابل الاصح الحرمة
 تغليبها واختاره الاذرى وقيل العبرة باظهاره بالوزن والجهو وعلى الاول (ويحل)
 ان ذكر (ما) أى ثوب (طرز) أو وقع بحرير ولم يجاوز كل منه ما قدر أربع أصابع
 مضمومة دون ما جاوزها الخبر ابن عباس السابق مع خبر مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه

وان كان قياس المضرب الحل لان الاصل جواز استعمال القماش والحرير طارئ (قوله وقيل العبرة باظهاره) هذا يستفاد من
 قوله قبل خلافا للثقال (قوله قدر أربع أصابع) أى عرضا وان زاد طوله اه زبدي فليتأمل بينه وبين ما بالاهامش وفيه على
 منهج ظاهر كلامهم ان المدار قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على
 عرضها ويؤيده ما في الخادم عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد اصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي اطول من =

= غيرها اه فلولان المراد ما ذكرنا لما كان لا اعتبار طواها على غيرها معنى فليتامل (فرع) هذ كروا أن الترتيب كالنظرين
 فهل المراد الخط المرقع به او القطعة التي يرقعها في غيرها والوجه ان المراد اعم منها وقد وافق م ر على ذلك اه زاد على ج بعد
 ما ذكر ويحتمل أن لا يتقيد الطول بتدريج فليتامل أي في التطريز لا الترتيب م ر اه فيكون الحاصل من كلامهم انه يحرم زيادته
 في العرض على اربع اصابع ولا يتقيد بقدر في الطول (قوله تعددت محالهما) أي الطرز والرقع المتقدمين (قوله بحيث يزيد
 الحرير على غيره) ظاهره انه لا فرق في غير الحرير من الثوب بين ظاهريته وباطنه وحشوه مثلا وهو ظاهر قال بعضهم ويؤخذ من
 كلام الشارح - لابس التواويق ١٠٠ التطينة لانها كالرقع المتلاصقة أقول وهو ممنوع لان هذه انما تفصل على هذه

وسلم عن لابس الحرير الاموضع اصبع او اصبعين أو ثلاث أو أربع ويشرق بينه وبين
 المنسوج بان الحرير هنا مقيز بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرمت الزيادة هنا على الاربع
 اصابع وان لم يزيد وزن الحرير ولو تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرم
 والا فلا خلافا لما نقله الزركشي عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كم وان كل
 طراز لا يزيد على اصبعين ليكون مجموعهما اربع اصابع قال السبكي والتطريز وجعل
 الطراز الذي هو خالص من كبا على الثوب أما المطرز بالابرة فالأقرب أي كما صرح
 به المتولي وغيره وحزم به الاسنوي انه كالمنسوج حتى يكون مع الثوب كالركب من حرير
 وغيره لا كالطراز خلافا لاذرعي في انه مثله وان تبعه ابن المقرئ في تشبيته ثم قد يحرم
 ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عندهن قال بتحريم التشبه بهن لانه لكون
 الحرير فيه ويحرم المطرف والمطرز بالذهب على الرجل والخمئي مطلقا وقد أفتى الوالد
 رحمه الله تعالى بتحريم لابس من ذكر عرقية طرزت بنضة أخذ اعموم كلامهم في تحريم
 الذهب والفضة عليهم اما استثنوه (أو طرف بحري بقدر العادة) أي جعل طرفه مسجنا
 بالحرير بقدر العادة الغالبة في كل ناحية سواء أجازت اربع اصابع ام لا لما صح انه صلى
 الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها بالهبة بكسر اللام وسكون الباء أي رقعة في طوقها من
 ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج وأنه كان له جبة مكفوفة الجيب أي الطوق والكمين
 والفرج بين بالديباج والمكفوف ما جعل له كفة يضم الكاف أي سجاف وسواء كان
 التطريف ظاهرا ام باطنا كما يقتضيه اطلاقهم اما ما جاوز العادة فيحرم وانما لم يقتضيه ما هنا
 بأربع اصابع لانه محل حاجة وقد غس الحاجة لزيادة علمه بخلاف ما يأتي فانه لمجرد زينة
 فمقتضى دينها وقضيتها ان الترتيب لو كان الحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق
 الروضة يقتضي المنع وألق ابن عبد السلام بالتطريف طرفي عمامة كل منهما ما قدر شبر
 وقر بين كل اربع اصابع بقدر اقل من كان أو قطب قال الشيخ وفيه وقفة الا ان
 يقال تثبتت العادة في العمامة فوجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منهما اذما في
 العمامة من الحرير منسوج وقد مر أن العبارة فيه بالوزن مع غيره بزيادة الحرير فحيث زاد

الكيفية التي يعلونها بالموصل
 بها الى الهيئته التي يعدونها زينة
 فيما بينهم بحسب العادة وابت
 كالرقع التي الاصل فيها ان تتخذ
 لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه
 (قوله جعل الطراز الذي هو
 خالص) ومنه ما اعتد الان من
 جعل قطع الحرير على نحو البشوت
 (قوله قد يحرم ذلك في بعض
 النواحي) اي وان لم يزد وزنه
 (قوله عندهن قال بتحريم التشبه
 أي وهو المعتمد كما تقدم) قوله أي
 جعل طرفه مسجنا بالحرير) ومنه
 السجاف الزهريات المعروفة لانها
 مما تشبه لابس الخياطة فهي
 كالطريف (فرع حسن) *
 اتخذ سجافا خارجا عن عادة امثاله
 ثم انتقل لمن له ذلك فيحرم على
 المنتقل اليه دواحه لانه وضع بغير
 حق قياسا على ما لو اشترى المسلم
 دار كافر عالية على بناء المسلم ولو
 اتخذ سجافا عادة امثاله ثم انتقل
 لمن ليس هو عادة امثاله فيجوز له
 ادامته لانه وضع بحق ويعتقر

في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله وقد غس الحاجة لزيادة علمه بخلاف ما يأتي) الاولى بخلاف وزن
 ما صر (قوله واطلاق الروضة يقتضي المنع) معتمد (قوله وقد ينظر في كل منهما) أي عمامة ابن عبد السلام وماماله الشيخ والتطريز
 هو المعتمد (قوله اذما في العمامة من الحرير منسوج) هذا وقد تحتمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد نخط
 بها وعاية فلا يتأتى النظر المذكو روعبارة مع بعد نقله كلام ابن عبد السلام وصورة المسئلة كما هو ظاهر أن السدي حرير وانه
 أقبل وزنا من اللعة وانه لم يبررى طرفها ولم يزد به وزن السدي فاذا كان المعلوم بحري يشبه التطريف

(قوله ويحرم على غير المرأة المزعفر) أي بالمعنى الآتي في كلامه وهو قوله الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف الخ (قوله ولا يكره لغير من ذكر) يعني غير المرأة (قوله مصبوغ بغير الزعفران والعصفر) أي أما المصبوغ بالزعفران فيحرم على مأمروا والعصفر مكروه وخروج من خلاف من منعه وينبغي تقييد السكرامة بما لو كثر المصفر بحيث يعد مصفرا في العرف وهل يكره المصبوغ بالزعفران حيث قل أولا فيه نظرا والقرب الأول ومثل العصفر في عدم الحرمة الورس وفي شرح الروض مانعه وظاهر كلام الأكثرين جواز المصبوغ بالورس لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ الحاقه بالزعفران وفي حج واختلاف في الورس فالحق جمع مقدمون بالزعفران واعتراض بان قضية كلام الأكثرين حله وفي شرح مسلم عن عياض والمازري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمد جمع متأخرون اه (قوله ويحلب لبس الكتان والصوف) أي والخز اه حج وهو اسم دابة يؤخذ من وبرها الثياب فاطلاق عليها ذلك كما في المصباح (قوله حتى مشاهد العلماء والصلحاء) أي محل دفنهم (قوله بالشباب) أي غير الحريز أخذ من قوله ويحرم الخ (قوله كما جزم به الأشمونى الخ) قال سمع على منهج اعتماد ر أن ستر توابيت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحريز جائز كاتسكفين بل أولى ١٠١ بخلاف توابيت الصالحين من المذكور

البالغين العقل فانه يحرم سترها بالحريز ثم قال ثم وقع فيه الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحريز ووافق على جواز تغطية صحابة المرأة * (فرع) * هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدادها انهم الدعاء لا يبعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول للحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحذر واعتقد مرانه لا يجوز جعل غطاء العمامة وكيس الدراهم من حريز وان جوزنا جعل غطاء الكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة

وزن الحريز الذي في العمامة حرمت والافلا وان كان منها اجزاء كلها حريز كأن كان السدي حريزا وبعض اللعنة كذلك وافق الوالد رحمه الله تعالى بجواز الاضرار بالحريز لغير المرأة قياسا على التطريف بل أولى ويحرم على غير المرأة المزعفرون المصفر كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي حيث ذهب الى ان الصواب تحريمه أيضا قال لاخبار الصحبة التي لو بلغت الشافعي لقال بهم اولوصغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريف فيصوم ما زاد على الاربع أصابع أو كالمصبوغ من الحريز وغيره فيعتبر الاكثر الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم والافلا ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعصفر سواء الاحمر والاصفر والاخضر وغيرها سواء اصبغ قبل النسيج ام بعده وان خالف فيما بعد به بعض المتأخرين كما صارت الإشارة اليه لعدم ورود نهى في ذلك ويحلب لبس الكتان والصوف ونحوهما وان غلت اعمامها اذ نفاستها في صنعتهما ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء والصلحاء بالشباب ويحرم تزيينها بالحريز والصورا عجم الاخبار وقد افق بذلك الشيخ في الباسها الحريز اما تزيين المساجد فبأني في الوقف ان شاء الله تعالى نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيما لها والأوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء به كما جزم به الأشمونى

الاناء وفرق بأن تغطية الاناء مطلوب شرعا فوسع فيها بخلاف غطاء العمامة وقال يجوز جعل غطاء الاناء من حريز بل هو أولى بالجواز من الفضة فلا يقيدها بأن لا يكون على صورة الاناء بخلاف غطاء الفضة لاختلاف المدرك واعتقد جواز جعل خيط السجدة من حريز وكذا شرايتها بغير خيطها وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح حريز للحاجة مع كونه أمساك وأقوى من الغزل اه سمع على منهج وقول سمع هنا وهو دخول الحاجة أقول قد تنع الحاجة فيما ذكره يقال بالحرمة لان الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها و يفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية بخصوصها وقوله فيه نظر فليحذر الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه وبين الجدار وقوله وقال يجوز جعل غطاء الاناء من حريز والعمل المراد به ما يتخذ على قدره الكوز للتعطية بخلاف وضعه فمؤنديل من حريز فلا يجوز وقوله وكذا شرايتها أي التي هي متصلة بطرف خيطها أما ما جرت به العادة مما يوصل به بين حب السجدة فلا وجه لجوازه لاتقاء الحاجة له ثم رأيت في حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح الخ وينبغي ان مثل ذلك خيط السكين من الحريز فيجوز وان لاحظ الزينة

(قوله ولبس خشن) أي لاقى البدن أم لا (قوله ويسن لبس العذبة) هي اسم لقطعة من القماش تغرز في مؤخر العمامة وينبغي أن يقوم مقامها رخاء جزء من طرف العمامة من محلها (قوله وتضييع المال) ومع ذلك هو مكروه والعند قصد الخلاء (قوله يندب لهم لبسه) أي ويجرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليطهروا بهم وعبارة طب في ليلة النصف وبحث الزركشي أنه يحرم على غير الصالح التزوي بزبه أن غربه غيره ١٠٢ حتى يظن صلاحه فيه عليه قال بعضهم وهو ظاهر أن قصده به هذا التغير

فليتأمل ومثله من تزي بزيا العالم وقد كثر في زماننا (قوله ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا) أي ولو خرج من المسجد فينبغي أن يقدّم يساره ويخرج يمينه على ظهر النعل مثلا ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء باليسار واليمين والخروج باليسار (قوله من أن طهها) أي مع التسمية والمراد بالطلح أنها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند أداة اللبس (قوله والاولى تركه وترك دفع الثياب وصقلها) ظاهره عدم الكراهة فيكون خلاف الاول (قوله بحيث يعرق فينجس بدنه) هو شامل للنجاسة الحكمية ومثل ثوبه بدنه كما هو ظاهر وفي شرح الروض ما يفيد أنه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فليحذر ثم قرأ أن من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة أن خاف تلويث المسجد ولم يكن دخوله لحاجة حرم والأفلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور

في بساطه جريا على العادة المستمرة من غير تكبير ولبس خشن لغير غرض شرعي خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه وجري عليه ابن المقرئ تبع النقل المصنف لها عن المتولي والرويانى ويسن لبس العذبة وأن تكون بين كتمية للاتباع ولا يكره تركها اذ لم يصح في النهي عنه شيء ويجرم اطالها طولاً فاحشاً وانزال ثوبه أو ازادته عن كعبه للخلاء لا نوعاً شديداً لو ارد فيه فان اتفت الخلاء كره ويسن في الكم كونه الى الرسغ للاتباع وهو المفصل بين الكف والساعد للمرأة ومنها الخنثى فيما يظهر ارسال الثوب على الارض الى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من النهي عن ذلك والوجه ان الذراع يعتبر من الكعبين وقيل من الحد المستحب للرجال وهو أنصاف الساقين ورجحه جماعة وقيل من أول ما لبس الارض وافرط توسعة الثياب والا كما بدعة وسرف وتضييع للمال نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيستلوا ويطاوعوا فيما عنه زجروا كما قاله ابن عبد السلام وعلمه بان ذلك سبب لامتناع امر الله تعالى والانتفاء عما نهى الله عنه ويكره بلا عذر المشي في نعل أو خف واحدة للنهي الصحيح عنه بل يخلفهما أو يلبسهما بعدل بين الرجلين ولا يختل مشيه وان يفعل قائماً للنهي الصحيح عنه خوف انقلابه ويؤخذ منه ان المذنب المعروف الآن ونحوها لا يكره فيه اذ لا يخاف منه انقلاب ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا ويسارها خلفها وأن يجامع نحو نعله اذا جاس وأن يجعلها وراءه أو بجانبه الا عذر كخوف عليه ما وان يطوى ثيابه ذا كراهم الله لما قيل من أن طهها يرد اليها أرواحها وينع لبس الشيطان لها وفي المجموع لا كراهة في لبس نحو قميص وقباء وفرجيسة ولو محلول الا زرار اذا لم تبد عورته ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من القمح في الثوب والاولى تركه وترك دفع الثياب وصقلها (و) يحل لا ادعى (لبس الثوب النجس) أي المتنجس بدليل قوله بعد ~~وكذا~~ جلد الميتة في الاصح لان تكليف استدامة طهارة اللبس مما يشق خصوصاً على الفقير وبالليل ولان نجاسته عارضة سهلة الازالة نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفاً بحيث يعرق فيتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعدد الماء وقال الاذرى الظاهر حرمة المكث به في المسجد من غير حاجة

حائض امنّت التلويث ولو لغير حاجة فان اجيب بعذرهما وعدم اختيارها في خروج هذه النجاسة وجب أن يلبس به كل ذي نجاسة لا اختيار له في حصولها الا ان يفرق بان العذر هنا ثم فليحذر وفي شرح المنهاج اشجنا ومع حل لبسه أي الثوب في غير الصلاة ونحوها يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة كما بحثه الاذرى اه ثم قرر حرمة دخول من نحو ثوبه نجاسة المسجد ومكثه فيه من غير حاجة اه سم على منهج (قوله ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعدد الماء) ينبغي ان يكون محل ذلك اذا دخل الوقت اما قبله فله يحرم عليه لبسه لانه لبس مخاطب بالصلاة ومن ثم اذا كان معه ما يجزله للتصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ماء ولا تراباً وأن يجامع زوجته قبل دخول الوقت وان علم ذلك أيضاً

(قوله لا جلد كلب وخنزير) * (فرع) * قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لانهم من شرب الخنزير نعم ان توقف استعمال الكتان ١٠٣ عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها فهذا ضرورة مجوزة لاستعمالها

وله انه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة (في غير الصلاة) المفروضة (ونحوها) كطواف مقروض وخطبة الجمعة بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متساعا أم لا لقطع الضرر بخلاف النفل فانه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم ان لبسه في اثناء طواف مقروض ذنبه قطع جائز وبدونه تمتنع أما اذا لبسه قبل أن يحرم بنقل أو فرض غير مضيق أو بعد تحريمه بنقل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو استمراره فيها لا على لبسه فانهم (لا جلد كلب وخنزير) أو فرع أحدهما فلا يحل لبسه لاحد اذا لا يجوز لا انتفاع بالخنزير في حياته بحال وكذلك الكلب الا في اغراض مخصوصة فبعدموتهم - الاولى (الاضرورة كنجاسة قتال) وخوف على عضوله او غييره من نحو حرا او برد شديد ولم يجد غيره مما يقوم مقامه فانه يجوز كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار ويجوز تغشيتها الكلاب والخنزير بذلك مساواة ما ذكره في التغليظ وليس لباس الكلب الذي لا يقتنى أو الخنزير جلاله من له - تلزم الاقتناء ولو سلم قائمه على الاقتناء دون الالباس على أنه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج الى حمل شيء عليه او يدفع به عن نفسه نحو سبع أو يكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقررون عليها أو لمضطر ترتد به ليا كاه كما يتردد بالميتة فله حينئذ ان يجعله كما هو ظاهر وبذلك اندفع استشكل الاسعاده والتنظير فيه ويؤيد ما أشرنا اليه ما في المجموع من التفصيل بين كلب يقتنى وخنزير لا يؤمر بقتله وبين غيرهما الكلب تقييده بالمقتنى وبما لا يؤمر بقتله ليس لاجرا غيرهما مطلقا بل لانه قد يحرم تجليله ان تضمن اقتناؤه المحرم وقد لا يحرم ان لم يتضمنه اما تغشيتها غير الكلب والخنزير وفرعها أو فرع أحدهما مع الآخر بجلد واحد من - ما فلا يحل بخلاف تغشيتها بغير جلد من الجلود النجسة فانه جائز (وكذا جلد الميتة) قبل الدبغ من غيرهما لا يحل لبسه أيضا (في الاصح) في بدن الآدمي أو جزئه أو فرق ثوبه لما عليه من التعبد في اجتناب النجاسة لا قامة العبادة وقضية لعله ان غير المميز كالذابة ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه ذلك وهو الاوفق باطلاقهم ويستثنى العاج فيجل مع الكراهة حيث لا رطوبة استعماله في الرأس واللحية كما في المجموع والاحرم وقول الاسنوي انه غريب ووهم عجيب فان هذا التفصيل انما ذكره لاجتماع في وضع الشيء في الاناء منه فالتبس عليه ذلك بالاستعمال في البدن انتهى هو الغريب والوهم العجيب فقد نص على التفصيل المذكور في المشط والاناة الشافعي في البوطي وحرم به جمع منهم القاضي ابو الطيب والشيخ ابو علي الطبري والماوردي وكانهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور رونقه وجلد الآدمي وان كان طاهرا وشعره يحرم استعماله كما مر او قل الكتاب (ويحل) مع الكراهة في غير المسجد (الاستصباح بالدهن النجس) وكذلك

عليه انه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة (في غير الصلاة) المفروضة (ونحوها) كطواف مقروض وخطبة الجمعة بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متساعا أم لا لقطع الضرر بخلاف النفل فانه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم ان لبسه في اثناء طواف مقروض ذنبه قطع جائز وبدونه تمتنع أما اذا لبسه قبل أن يحرم بنقل أو فرض غير مضيق أو بعد تحريمه بنقل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو استمراره فيها لا على لبسه فانهم (لا جلد كلب وخنزير) أو فرع أحدهما فلا يحل لبسه لاحد اذا لا يجوز لا انتفاع بالخنزير في حياته بحال وكذلك الكلب الا في اغراض مخصوصة فبعدموتهم - الاولى (الاضرورة كنجاسة قتال) وخوف على عضوله او غييره من نحو حرا او برد شديد ولم يجد غيره مما يقوم مقامه فانه يجوز كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار ويجوز تغشيتها الكلاب والخنزير بذلك مساواة ما ذكره في التغليظ وليس لباس الكلب الذي لا يقتنى أو الخنزير جلاله من له - تلزم الاقتناء ولو سلم قائمه على الاقتناء دون الالباس على أنه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج الى حمل شيء عليه او يدفع به عن نفسه نحو سبع أو يكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقررون عليها أو لمضطر ترتد به ليا كاه كما يتردد بالميتة فله حينئذ ان يجعله كما هو ظاهر وبذلك اندفع استشكل الاسعاده والتنظير فيه ويؤيد ما أشرنا اليه ما في المجموع من التفصيل بين كلب يقتنى وخنزير لا يؤمر بقتله وبين غيرهما الكلب تقييده بالمقتنى وبما لا يؤمر بقتله ليس لاجرا غيرهما مطلقا بل لانه قد يحرم تجليله ان تضمن اقتناؤه المحرم وقد لا يحرم ان لم يتضمنه اما تغشيتها غير الكلب والخنزير وفرعها أو فرع أحدهما مع الآخر بجلد واحد من - ما فلا يحل بخلاف تغشيتها بغير جلد من الجلود النجسة فانه جائز (وكذا جلد الميتة) قبل الدبغ من غيرهما لا يحل لبسه أيضا (في الاصح) في بدن الآدمي أو جزئه أو فرق ثوبه لما عليه من التعبد في اجتناب النجاسة لا قامة العبادة وقضية لعله ان غير المميز كالذابة ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه ذلك وهو الاوفق باطلاقهم ويستثنى العاج فيجل مع الكراهة حيث لا رطوبة استعماله في الرأس واللحية كما في المجموع والاحرم وقول الاسنوي انه غريب ووهم عجيب فان هذا التفصيل انما ذكره لاجتماع في وضع الشيء في الاناء منه فالتبس عليه ذلك بالاستعمال في البدن انتهى هو الغريب والوهم العجيب فقد نص على التفصيل المذكور في المشط والاناة الشافعي في البوطي وحرم به جمع منهم القاضي ابو الطيب والشيخ ابو علي الطبري والماوردي وكانهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور رونقه وجلد الآدمي وان كان طاهرا وشعره يحرم استعماله كما مر او قل الكتاب (ويحل) مع الكراهة في غير المسجد (الاستصباح بالدهن النجس) وكذلك

الصلاة ونحوها أما فيما فلا يجوز لوجوب اجتناب النجاسة في بدن والثوب والمكان (قوله والاحرم) لما فيه من تنجيس الرأس واللحية (قوله وجلد الآدمي) أي ولو حرا بخلاف الخ (قوله ويحل الاستصباح بالدهن النجس) في شرح المذهب =

واظنه في باب الآنية نقلا عن الرواني واقره ما حاصله انه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالتخذ من عظم القيل لغرض الاستصباح به فيها واعتقده شيخنا طبري رحمه الله وان وجد طاهرة يستصح فيها وهو ظاهر لان غرض الاستصباح حاجة يجوز لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض اطعام ناراً ونحو ذلك وتنجيس الطاهر انما يحرم لغرض فاستأمل (فرع) • اذا استصح بالدهن النجس جاز اصلاح القليلة باصبعه وان تنجس وأمكن اصلاحها بنحو عود لان التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجواز الضرورة ووافق مر على ان شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وامن التنجيس للمسجد بنفسه او دخانه ومشي على انه يجوز ادخال الدهن النجس غير ذلك الكلب والخنزير المسجد الحاجة ومنها قصد الاسراج بشرط ان لا يحصل تنجيس وان قل ١٠٤ ثم قال مر يجوز اسراج الدهن النجس في بيت مستعار معه او مؤجر له بشرط ان لا يلوئه بنحو دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالمساجد به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس فلو كان موقفاً او نحو قاصر امتنع أى ولو يسير الا انه ليس هناك مالك يعتبر برضاه ويتفرع على ذلك الطبخ بنحو الجلالة في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مر ينبغى ان يمتنع اذا ترتب عليها تسويد الجدران وجوز ان يستثنى ما اذا عُد مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليجوز اهـ سم على منهي (قوله وتوقيها) أى تليص حوافرها بالشحم المذاب كما في المختار فهو من عطف الخاص على العام (قوله لما فيه من تنجيسه) يؤخذ منه انه ان لم يحصل منه تنجيس لم يحرم وفيه سم على منهي ما فيه ووافق مر على ان شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في

دهن الدواب وتوقيها به كماله ذلك بالتنجيس (على المشهور) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم سئل عن قارة وقعت في من فقال ان كان جامداً فالقروها وما حولها وان كان مائعا فاستصحبوا به او فانتفعوا به اما في المسجد فلا لما فيه من تنجيسه كذا جزم به ابن المقرئ تبعه الاذرى والزر كشي وصرح بذلك الامام وهو المعتمد وافتى به الوالد رحمه الله تعالى وان مال الاستنوى الى الجواز مع لاله بقله الدخان وحمل بعضهم الاول على الكثير اخذ من التعامل قال الاذرى والاشبه ان يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما اذا طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف والجدار وحمل ذلك في غير ذلك فنحو الكلب فلا يجوز الاستصباح به اغلظ نجاسته ويعنى عما يصيبه من دخان المصباح لقائه والنجار الخارج من الكيف طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالخشاء لانه لم يتحقق انه من عين النجاسة لجواز ان تكون رائحة الكريمة الموجودة فيه لجوارته النجاسة لانه من عينها ويجوز كما في المجموع طلى السفن بشحم الميتة واتخاذ صابون من الزيت النجس ويجوز استعماله في بدنه وثوبه كما صرحوا به ثم يطهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدبغ مع وجود غيرهما من الطاهرات ويباشرها الدابغ يده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقبه المنفتحة تحت المعدة لانه يجوز للعليل الابلاج فيها ويجوز اطعام الطعام المتنجس للدواب

(باب صلاة العبدین)

الفطر والاضحى وهو مشتق من العود لتكرره كل عام وقيل لعود السرور بعوده وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه وجمعه اعياد وانما يجع بالباء وان كان اصله الواو لازوماً في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعياد الخشب والاصل في صلاته قبل الاجتماع مع الاخبار الآنية قوله تعالى فصل لربك وانحر ذكر انه صلاة الاضحى وان اول عيد صلاه

المسجد الحاجة وامن التنجيس للمسجد بنفسه الى آخر ما مر (قوله وكذلك يجوز استعمال الادوية النجس) اما دبغ الجلود وبروث الكلب والخنزير فلا يجوز وكذا تسميد الارض به أيضاً اهـ زيادى اى ومع ذلك لو دبغ به طهر الجلود ويغسل سبعاً احداها بتراب (باب صلاة العبدین) • (قوله صلاة العبدین) اى وما يتبع ذلك كالتكبير المرسل (قوله لتكرره كل عام) علة للتسمية (قوله وقيل لكثرة عوائد الله تعالى) قال حج اى افضاله اهـ وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقل هذا الشيء اعود عليك من كذا اى انفع وفلان ذو صفح وعائدة اى ذو عفو وتعطف اهـ ومنه يعلم وجه تفسير العوائد بالافعال (قوله للزومها) اى الباء في الواحد يعنى أن لزومها في الواحد حكمه ذلك لانه موجب له فلا بد ونحو موازين ومواقيت جمع ميزان وميقات (قوله ذكرانه) اى ما أمر به صلاة الاضحى الخ (قوله وأن أول عيد الخ) اى وذكر انه اول عيد الخ

(قوله في السنة الثانية) ووجوب رمضان كان في شعبانها ١٥ حج ولم يبين اليوم الذي فرض فيه من شعبان فراجع (قوله ولم يتركها) أي الأتي عيدا الاضهي يعني على ما يأتي في قوله وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم (قوله والاصح الخ) فائدة مجردة (قوله مؤكدة) أي ويكره تركها (قوله لذت) أي الله صلى الله عليه وسلم إياها مع المواظبة عليها (قوله لا اذان لها) وكل صلاة بلا اذان سنة (قوله والاصرف عن الوجوب) أي في قوله تعالى فصل لربك الخ (قوله على التأكد) أي من الشارع (قوله فأشبهت صلاة الجنائزة) أي في الجملة أي من حيث توالي التكبير (قوله وقولوا على هذا) أي دون الاول وظاهره ان عدم قتالهم على الاول لا خلاف فيه وقد مر في صلاة الجماعة خلاف في القتال على تركها بنا على السنية فليست الفرق بينهما حيث قطع بعدم القتال هنا على السنية دونه ثم وقد يقال الفرق آكدية الجماعة لانه قبل بكونها فرض عين ولم يقل بعلة منها - ذا وقد نقل بعضهم في الدرس عن بعض شيوخ القنبيه انه قبل بالقتال على ترك جميع السنن وعليه فلا اشكال فراجع ١٥ وينبغي على هذا القول أيضا ان يكتب في موضع حيث وسع من يحضرها وان كبر البلد كالجمعة والاوجب التعدد بقدر الحاجة ويسن الاقتصار على محل واحد ان وسع ويكره تعدد جماعاتهم بالاجابة وللإمام المنع منه ١٥ حج قال في شرح العباب كسائر

المكروهات ١٥ أي فان له المنع منها ١٥ سم وقضيته ان ذلك لا يطلب من الامام والقاس طلبة في حقه ثم رأيت ماسيا في له (قوله على نفي كونها فرض عين) أي بخلاف الجماعة حيث قبل فيها بذلك (قوله وتشرع جماعة) عبر به دون تسن اعقش على القولين والمراد انه يستحب الجماعة فيها وانما لا تجب اتفاقا كما علم مما مر في صلاة النفل وعلى القول بانها فرض كساية هل يسقط الطاب بفعل النساء والعبيد والمسافرين ام لا فيه نظر والاقرب عدم السقوط بفعلهم لانه لا يحصل الشعائر بفعلهم بل لو اكتفى

النبي صلى الله عليه وسلم عيدا الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها والاصح تفصيل يوم من رمضان على يوم عيدا الفطر (هي سنة مؤكدة) لذلك ولانها ذات ركوع وسجود لا اذان لها كصلاة الاستسقاء والاصراف لها عن الوجوب خبر هل على غيرها قال لا الا ان تطوع وحملوا نقل المزي عن الشافعي ان من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكد فلا يتم ولا قتال بتركها (وقيل فرض كفاية) نظر الى انها من شعائر الاسلام ولانه يتوالت فيها التكبير فأشبهت صلاة الجنائزة فان تركها اهل بلادها غموا وقولوا على هذا وقام الاجماع على نفي كونها فرض عين (وتشرع جماعة) فله صلى الله عليه وسلم وهي افضل في حق غير الحاج يعني من تركها بالاجماع اما هو فتستحب له منفردا اقصر زمنها لاجتماعه لاشتغاله بأعمال التحال والتوجه الى مكة لطواف الاقضية عن قامة الجماعة والخطبة وما روى من انه صلى الله عليه وسلم فعلها محمول ان صح على ذلك اذ لو فعلها جماعة في مثل هذا اليوم لاشتهر (و) تشرع أيضا (للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر) والحنثي والصبي فلا يمتد فيها شروط الجماعة من جماعة وعدد وغيره ما روى لا من المسافرين ان يخطبهم - ويأتي في خروج الحرة والامة اجمع مامرا اوائل الجماعة في خروجهم اليها ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعددهم من غير حاجة وللإمام المنع منه وله الامر بها كما قاله الماوردي وهو على سبيل الوجوب كما قاله المصنف أي لانها من شعائر

١٤ في يفعل النساء عدتها ونا بالدين (قوله لفعله) أي اياها جماعة (قوله هي افضل) أي الجماعة (قوله في حق غير الحاج) دخل في الغير المعقوفات بها جماعة (قوله يعني) الذي يظهر ان التقييد يعني جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان بغير معنى الحاجة او غيرها حج ١٥ سم على منيج (قوله عن اقامة الجماعة) صلاة قوله لاشتغاله الخ (قوله على ذلك) يعني أنه فعلها منفردا (قوله لا امام المسافرين) ومثلهم امام العبيد ومن معهم واعله خص المسافرين لانفرادهم من المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاسرار الذكور غالبا (قوله وللإمام المنع منه) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلبه لكونه من المصالح العامة لم يعد (قوله المنع منه) أي التعدد قال سم على حج قال في شرح العباب كسائر المكروهات (قوله وهو) أي الامر بها على سبيل الوجوب ومع ذلك مثله كما نقل عن امام الحرمين من كل ما يجب على الامام فعله للمصلحة لا يعد من الواجبات ١٥ واعل المراد من هذه العبارة الظاهرة التناقض أن المراد انه لا يعد من الواجبات على الامام من حيث خصوصه اذ لم يخاطب به بعينه وانما خوطب بفعله ما فيه المصلحة للمسلمين فثبت اقتضاء المصلحة شيئا وجب عليه من حيث انه مصلحة وقريب منه خصال الكفارة اذ فعل المكلف واحدة منها تأدى بها الواجب لا من حيث خصوصها بل من حيث وجود القدر المشترك في ضمنها فليتناول

(قوله وعلى كل منهما متى أمرهم بها) أي بصلاة العيد جماعة أو فرادى (قوله مفرع على مرجوح) نقل الكراهة عن الرافي قد يخالف ما نقله سم على منهج عن والد الشارح فليراجع وعبارة ثم في مرة أخرى بعد الكشف قال صرح الرافي في باب الاستسقاء بأنه لا وقت كراهة لصلاة العيد فهو يريد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه قال سم على حج بعدما ذكر فليستأمل فانه قد يقال الكراهة لمرعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافي في غير ذلك اه (قوله لكن لو وقعت بعده حسبت) أي اعتدتها وكانت قضاء (قوله بنية صلاة عيد افطر أو الاضحي) قال حج مطلقا ومعنى الاطلاق سواه كانت وذاة أو مقضية (قوله ثم يسبع تكبيرات) عبارة المناوي في شرحه التكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر يسبع في الاولى وخمس في الاخرة انهما قال بعض الاعاظم حكمه هذا العدد انه ١٠٦ لما كان للوترية أثر عظيم في التدكير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان للبيعة منها

مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلته وترا وجعل سبعها في الاولى كذلك وتذكر كبريا عال الحج السبعة من الطواف والسعي والجارتين فيقال اللهم الان النظر الى العدد الاكبر أكثر وتذكر كبريا يخالف هذا الوجود بالتفكر في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والارضين السبع وما فيها من الايام السبع لانه خلقها في ستة أيام وخلق آدم عليه الصلاة والسلام في السابع يوم الجمعة والماجرت عادة الشارع صلى الله عليه وسلم بالرفق بهذه الامة ومنه تخفيف الثانية على الاولى وكانت الخمسة أقرب وترا الى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية خصال ذلك اه (قوله ينف بين كل اثنين) قال عسيرة يستفاد منه انه لا يقوله عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة الاحرام والاولى ولا عقب قيام

الدين قال الاذرى ولم اره غيره وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتنال (ورقته اما بين طلوع الشمس) من اليوم الذي يعيد فيه الناس وان كان ثلثي شوال كما سيأتي (وزواها) لان معنى المواقيت على انه متى خرج وقت صلاة دخل وقت اخرى وبالعكس ويدخل وقتها اول طلوعها ولا يعتد بمرتمام الطلوع خلافا في العباب ومعلوم ان أوقات الكراهة غير داخله في صلاة العيد فلا يكبر فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرع على مرجوح وأما كون آخر وقت الزوال يقتضى عليه لكن لو وقعت بعده حسبت وسيأتي انهم لو شهدوا يوم الثلاثاءين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب انها صلى من العدا (وبسن تأخيرها اثر رفع) الشمس (كرج) أي كسر دره للاتباع وللخروج من الخلاف فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الا بالارتفاع (وهي ركعتان) اجاعا وحكمها في الاركان والشروط كغيرها من الصلوات (يحرم بها) بنية صلاة عيد الفطر والاضحي كما مر (ثم) بعد تكبيرة التصرم (يأتي) ندبا (بدعاء الافتتاح) كغيرها (ثم يسبع تكبيرات) تلبيروا الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبلها وعلم من كلام المصنف ان تكبيرة الاحرام غير محسوبة من السبعة (يقف) ندبا (بين كل اثنين) منها (كآية معتدلة) أي لا طويلة ولا قصيرة وضبطه أبو على في شرح التلخيص بشد سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات (يأمل) أي يقول لا اله الا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويجسد) أي يعظم الله وروى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولا وفعل (ويحسن) في ذلك كما قاله الجمهور ان يقول (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) لانه لا تنافي بالحال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن مسعود وجماعة ولو زاد على ذلك جاز كما ذكره في البويطي

الثانية قبل اولي الخمس اه وصرح بكل ذلك في شرح الروض اه سم على منهج (قوله منها) أي السبع والخمس (قوله بقدر ولو سورة الاخلاص) هذا قد يدل على انهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات متعددة اه سم على حج وقد يقال تعددها لا ينافي ما قالوه فان آياتهم اقصار وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية معتدلة (قوله يعقبها ذكر مسنون) أي في الجملة والا فالقيام من السجدة الاخيرة يعقبه التشهد الاخير وهو واجب ومن الذكر المسنون أيضا التعوذ بعد التكبير من قيام السجدة الثانية من الركعة الاولى والثالثة (قوله اي يعظم الله) زاد حج بالتسبيح والتحميد (قوله قولا) أي بأنه قولا الخ (قوله ولو زاد على ذلك جاز) أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(قوله ولو قال ما اعتاده) أي بدل ما قاله المصنف وأعله في زمنه وعبارة الروض وشرحه ويذكر الله بين ما بالماثور رأى المنقول وذكر من المنقول عن الصيد لاني عن بعض الاصحاب انه يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير وعن المصنف انه يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اه والظاهر ان مراده بالمنقول ما ورد من الاذكار وان لم يكن في خصوص ما بالكلام فيه فلا يتقيد بالاذكار الوارد هنا وهو مقتضى اطلاق المتن حيث قال يقف بين كل الخ ولم يقيد به بذكر مخصوص وعليه فلو فصل بينهما بذكر وترجم عنه بغير العربية عند العجز جاز كما قيل به في الاذكار الواردة عقب التشهد (قوله ويكبر في الثانية خمساً) لو اردك الامام في الثانية أي بعد التكبيرة الثانية من الركعة الاولى فعل معه الخمس وفي ثابته يفعل الخمس ايضاً اه سم على منسج (قوله أو مالكي كبرستانا به) قال سم على حج أي ندبا اه وظاهره انه يتابع الحنفي ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة والام وهو مشكل بناء على ان العبارة باعتبار المأموم وهو يرى ان هذه التكبيرات ليست مطلوبة وان الرفع فيها عند الموالاة مبطل لانه تحصل به افعال كثيرة متوالية فالقياس انه لا يطلب منه تكبير وان الامام اذا والى بين الرفع وجبت منارقه قبل تلبسه بالمبطل عندنا ومنه ما لو رفع يديه ثلاثاً متوالية فان صلاته تبطل بذلك ولو سهواً والان سهواً الفعل كعمده في البطالان بالكثير منه وقال حج والوجه انه لا يتابعه ١٠٧ الا أن أتى بما بعده أحدهما والافلا

وجه لما بعده حينئذ اه وكتب عليه سم كلامهم كالمرجح في انه يتابعه في النقص وان لم يفته قد و احد منهما اه وتصوير الشارح بقوله ولو اقتدى بحنفي الخ يشعر بموافقة حج وبقي ما لو زاد امامه على السبع أو الخمس هل يتابعه أو لا فيه نظروا وينبغي له عدم متابعتها لان الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعها فيها بالرفع لم يضر لانه مجرد ذكر وعدم طلب الزيادة فيما ذكر

ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله اكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليماً كثيراً كان حسناً قاله ابن الصباغ (ثم) بعد التكبيرة الاخيرة (يتعوذ) لانه لا افتتاح للقراءة (وبقرأ) الفاتحة كغيرها وسأني ما يقرأ بعدوها (ويكبر في) الركعة (الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصفة السابقة (قبل) التعوذ (والقراءة) للخبر المار ولو اقتدى بحنفي كبر ثلاثاً أو مالكي كبرستانا به ولم يزد عليه مع انه سنة ليس في الاتيان بمختلفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجملة الاستراحة ونحو ذلك فانه يأتي به وعلوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة وأهل الفرق ان تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت آكدوا يضافان الاشغال بالتكبيرات هنا قد يؤدى الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما جاسة الاستراحة فلمثبت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها (ويجهر) للاتباع (ويرفع يديه) استحباباً (في الجميع) من السبع والخمس كغيرها

يستفاد من قول حج والوجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما بعده أحدهما (قوله حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات) ويمكن ان يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة انه لو اقتدى بمصلي العيد بمصلي الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة المأموم هنا واختلافها هنا فكان لكل حكمه لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وقد اقتضانا علمه بخلافها مع اختلافهما اه سم على حج (قوله لم يأت بها) أي سواء كان تركها عمداً أو سهواً أو جهلاً بالحل ثم ما ذكر من انه لا يأتي به اذا ترك امامه يشكلى بما لو ترك الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فان المأموم يأتي به اللهم الا أن يقال ان دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لا فيها وهو آكد من التكبير فطلب مطلقاً ثم رأيت في حج مانعه ويترق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار يخفى لا يظهر به مخالفة بخلافها فانه شعار ظاهري الجهر بها والرفع فيها كما مر في الاتيان بها أو يعضد بشروع الامام في الفاتحة مخالفة له ويؤيده انه لو اقتدى بمخالف فتركها اتبعه أو دعاء الافتتاح لم يتبعه اه ما ذكره شيخنا وما ذكرناه أوضح لان ما ذكره قدير عليه ان الرفع والجهر سنتان زائدتان على التكبير وحيث عرض ما يقتضي تركهما تركا رجحاً بالاصل وهو التكبير سرا (قوله ويرفع يديه) قضية ذلك ان استحباب هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل لما اذا فرقه بذلك وما اذا والا وقضية ذلك ان موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع انه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليه من ان هذا الرفع والتعريف مطلوب

== في هذا الحل فلذا لم يكن مضر الكن اهل الواجهة ما اعتده شيخنا في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في مثل ذلك فراجع اه
سم على منهج وقوله مما يفيد البطلان ضعيف وعبارة حج ولواقدي بجنتي والى التكبير والرفع لزمه مفارقتة كما هو ظاهر لان
العبرة بآفة قدام المأموم وليس كما ترى سجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيها اختيارا
أصلنا لم لا بد من تحققه للموا لا لاضباطها بالاعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث يتفصل
رفعه عن هويته حتى لا يسمان حركة واحدة اه وكتب عليه سم قوله لزمه أي مفارقتة أقول هو غير بعيد وان خالف مر محنجا
بالقياس على التصديق المحتاج اليه اذا كثرت التوالى الى آخر ما ذكر فليراجع اه والا قرب ما قاله مر ادغايته انه ترك سنة وهي
الفصل بين التكبيرات وأنى بالتكبير الذي هو مطلوب منه ويمكن حل كلام حج على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد القراءة
فان البطلان فيه قريب كما قدمناه أيضا (قوله من معظم تكبيرات الصلاة) في تعبيره بالمعظم نظرا اذا الرفع انما هو في التحريم والهوى
للكوع والقيام من التشهد الاول والتكبير فيها ليس أ كثر من باقي التكبيرات ولا مساويا اللهم الآن يقال جعل ما عدا ما ذكر
كانه شيئا واحدا لعلة بالسجود (قوله كما في تكبيرة التحريم) أي كما يفعل بعد الرفع في تكبيرة التحريم (قوله ويأتى في ارسالها
مامر) أي من انه لا بأس به اذا المقصود ١٠٨ عدم العبث به ما هو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعها تحت صدره

(قوله أو شك في أيها) أي في أيها
نوى به الاحرام (قوله وأعادهن
احتياطا) أي التكبيرات
السبع (قوله فرضا ولا بعضا) أي
وعليه فلو نذرهما وصلها كسنة
الظهر صحت صلاته وخرج من
عهدة النذر لما علل به الشارح
من انها هيأت الخ (قوله فلا
يسجد) أي فان فعله عامدا عالما
بطلت صلاته أو جاهلا فلا (قوله
وتقضى اذا فاتت على صورتها)
أي من الجهر وغيره وهل تسن
الخطبة لها أيضا اذا قضاها جماعة

من معظم تكبيرات الصلاة ويستحب له وضع يده على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين
كما في تكبيرة التحريم ويأتى في ارسالها مامر ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالقل
كعدد الركعات ولو كبر غميا أو شك هل نوى الاحرام في واحدة منها استأنف الصلاة اذا
الاصل عدم ذلك أو شك في أيها احرم جعلها الاخرة وأعادهن احتياطا (ولسن) أي
التكبيرات المذكورات (فرضا ولا بعضا) وانما هي هيأت كالتعوذ ودعاء الافتتاح فلا
يسجد لتركهن عدا كان أو سم وواو ان كان الترك لكلهن أو بعضهم مكرها ولو فاتته
صلاة العيد وقضاها كبر فيها سواء اقضاها في يوم العيد أم في غيره كما اقتضاه كلام المجموع
لانه من هيأتها وجرم به الباقي في تدريسه فقال وتقضى اذا فاتت على صورتها وهو
المعتمد خلاف ما نقله ابن الرفعة عن العجلي وتبعه ابن المقرئ ويؤيد ما قلناه ما فتى به
المصنف من استحباب القنوت في قضاء الصبح وما نقل عن الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل
من أنه يثوب في صلاة الصبح المقضية اذا قلنا يؤذن لها (ولو نسيتها) فقد كرها قبل ركوعه
أو قعد تركها بالاولى (وشرع في القراءة) وان لم يتم فاتحته (فاتت) في الجديد فلا يرد ركها

لا يعدنم كما هو ظاهر اطلاقهم وقافا لم وعلى هذا فهل يتعرض لاحكام الفطر والاضحية محكما كالأداء ولا نها تنفع فان
في المستقبل أم لافيه نظرا فليأمل اه سم على منهج أقول ولا يعدنم يتعرض سبعا والقرض من فعلها محكما كالأداء (قوله
اذا قلنا يؤذن لها) معتمد (قوله فلا يرد ركها) قال مر أي في هذه الركعة لا مطلقا فانه يسن ان يتداركه في الركعة الثانية مع
تكبيرها كما في قراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركها فيها سن له ان يقرأها مع المنافقين في الثانية وان
كان اذا أدرك الامام في الثانية كبر معه خسا وأنى في ثانيته بخمس لان في قضاء ذلك ترك سنة أخرى وبهذا فارق ندب قراءة الجمعة
مع المنافقين في الثانية اذا تركها في الاولى كما ترى بابها اه حاصل ما قرره ومشي عليه ثم فرق بين ترك البعض من الاولى حيث
لا يتداركه في الثانية وبين ترك الجميع فيها حيث يتداركه في الثانية بما لم يتضح بل عبر بكلام يقتضى انه حيث ترك بعض التكبير في
الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام كما في الصورة المذكورة او لا يتداركه في الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يتداركه
في الثانية وفرق بين الكل والبعض وقال قضية هذا الفرق انه لو ترك بعض الجمعة في اول صلاة الجمعة اقتصر على المنافقين
في الثانية وما لى عدم الاخذ بهذه القضية فليحذر وليراجع ومادته في ذلك كله كلام شيخنا في شرح المنهاج اه سم على منهج
وما لى حج للاخذ بها حيث قال وهو محتمل وقول سم في اول هذه القولة ويسن ان يتداركه قال حج أي حيث لم يكن مأموما

(قوله بخلاف ما لو تذكروا في ركوعه) أي أو فيما يقرب منه بان وصل الى حد لا تجزئه فيه القراءة (قوله وسن له إعادة الفاتحة) أي ولا يشك بان فيه تكسر يركن قول وهو مبطل على قول لا نأقوله لعل ذلك مقيد بما لو كرره بلا عذر وهو انما كرره هذا الطلب منه لفتح القراءة بعد التكبير اهـ حج بالمعنى (قوله وفي الثانية اقتربت) قال عميرة قال في الكفاية المعنى في ذلك ان يوم العيد شبيه بيوم الحشر والسورتان فيهما أحوال المحشر وق قال الواحدى جبل محيط بالديار من زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة وما بينهما مظلة كذا نقله الواحدى عن أكثر المفسرين وقال مجاهد وهو فاتحة السورة اهـ سم على منهج (قوله انه يقرأهما) أي حيث اتسع الوقت والافيهضهما قال سم على شرح البهجة الكبير ما نصه بعد كلام ذكره فان قلت لكن يخالف مسئلة الانوار المذكورة وهي انه لو كان بحيث لو أتى بالصلاة بسننها خرج الوقت فالأفضل ان يأتي بها بسننها في شرح الروض نقله عن الفارقي وغيره من انه لو ضاق وقت صبح الجمعة عن قراءة جميع الم تنزيل في الاولى وهل أتى في الثانية اقتصر على قراءة ما يمكن منها قلت لا مخالفة لان السنة تحصل ١٠٩ بقراءة بعضها وكلام الانوار فيما

اذا لزم قوات السنة بالكلية فليأمل (قوله جهرا) أي ولو منفردا شورى اهـ سم على منهج (قوله كان سنة أيضا) أي ومع ذلك فاقراءة بالاولين أفضل (قوله ولو قدم الخطبة على الصلاة) قال سم على منهج فلو قصد ان تقديم الخطبة عبادة وعدم ذلك لم يعد التحريم وان لم يوافق مر عليه مع تردد ثم رأيت شيخنا في شرح العباب اختار الحرمة فراجع اهـ ويدل على الحرمة قول متن الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها وأساء قال شارحه السنة الراقبة بعد الفريضة اذا قدمها عليها (قوله وكون الخطبة عريية) انظر ولو كانوا من غير العرب اهـ سم على

فان عاد لم تبطل بخلاف ما لو تذكروا في ركوعه أو بعده وعاد للقيام اليكبر وهو عام مد عالم فان صلاته تبطل ولو تركها وتعد ولم يقرأ كبر بخلاف ما لو تعد قبل الافتتاح حيث لا يأتي به كما مر لانه بعد التعد لا يكون مقتضا (وفي القديم يكبر ما لم يركع) ابقاء محله وهو القيام وعليه لو تذكروا في أثناء فاتحته قطعها وعاد له ثم استأنف القراءة أو بعده فراعها كبر وسن له إعادة الفاتحة ولو أدرك امامه في ركوعه لم يكبر جزما (ويقرأ بعد الفاتحة في الركعة الاولى) سورة (وفي الثانية) سورة (اقتربت بكما لهما) للاتباع كما في مسلم والظاهر كما قاله الاذرى انه يقرأهما وان لم يرض المأمومون بالتطويل (جهرا) ولو قضيت نهارا وهو من زيادته على المحرر ولو قرأ في الاولى بسج وفي الثانية بهل أنالك كان سنة أيضا كما في الروضة وثبت في مسلم (ويسن بعدهما) أي ركعتي العيد (خطبتان) اقتدا به صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده وسواء في ذلك المسافرون وغيرهم ويأتي بهما وان خرج الوقت فلو اقتصر على خطبة واحدة لم يكف ولو قدم الخطبة على الصلاة لم يعتد بها كما صوبه في الروضة وهو ظاهر نص الام كما لو قدم البعدية على الفريضة (وأركانها) وسنهما (كهى) أي كما (في الجمعة) وفهم من عبارته عدم اعتبار الشروط فيها كما في القيام والستر والطهارة وهو كذلك فيجبوزله ان يخطب قاعدا أو مضطجعا مع القدرة على القيام نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عريية على ان الاسماع هنا يستلزم السماع وعكسه قال في النوسط لا خفاء ان الكلام فيما اذا لم ينذر الصلاة والخطبة أو ما لو نذر وجب ان يخطبها قاعدا نص عليه في الام ويستحب

منهج (أقول) ظاهرا لطلاق الشارح ذلك ويوجه بانه ليس الغرض منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظرا لكونها عبادة ثم رأيت في حج مانصه ولا بد في ادائها من كونها عريية لكن المتجه ان هذا الشرط الكمال الاصلها بالنسبة لمن يفهمها اهـ قال سم على حج فلو قرأ الجنب الآية لا يتصدق ان فهل تجزئ اقراءته ذات الآية أو لا لانه لا تكون قرأنا الا بالقصد فيه نظر اهـ (أقول) الاقرب الثاني بل لا وجه للتردد لانه اذا قصد الذكرك لم يكن قرأنا وبقي ما لو قرأ الآية والحال ما ذكر بقصد القرآن فقط فهل تجزئه مع الحرمة أو لا فيه نظر أيضا وصريح كلام شرح المنهج حيث قال وحمة قراءة الجنب آية الخ الاجزاء لان الحرمة لاصح خارج وقد وجد معنى الآية ذاتا ووصفا (قوله على ان الاسماع هنا يستلزم السماع) لعله اختار به عما قيل انه يقال اسمعته فلم يسمع فان ذلك مجاز والمراد منه رفعت صوتي بالكلام فلم يسمع له عدمه مثلا (قوله أما لو نذر وجب ان يخطبها قاعدا) وكذا لو نذر في الخطبة وحدها وكان أيام غيره من بقية شروط الجمعة بناء على ان المذنب لا يثبت به مسلك واجب الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الا

(قوله أحكام الفطرة) الاولى ان يقول بعد قوله الفطرة أى أحكامها ومثله يقال فيما بعده لان فيما ذكره تغيير الاعراب المتن ثم رايته كذلك في بعض النسخ (قوله بتسع تكبيرات) هل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الخطبة لا بعد القواف كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة اه سم على منهج (أقول) ويحتمل ان يقال بعدم القواف ويوجه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثار منه في فصول الخطبة أى بين حجتها (قوله ولا افراد) أى واحدة واحدة وقوله ولا أى فيضم الفصل الطويل فعلم ان ذكر الولا ١١٠ لا يغنى عن ذكر الافراد وقد أوضح ذلك في القوت اه سم على منهج (قوله

والثانية بسبع) وينبغي ان يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله السبكي اه شرح روض (قوله ولا كذلك) أى افراد (قوله أو قرن بينهما) أى أو بين الجميع (قوله جاز) يؤخذ من تعبيره بالخوارز كالحلى عدم سن الفصل المذكور وعلمه فهل يكون خلاف الاولى أو لافيه فظروا الاقرب الاول لان في الاتيان به ترك الولا لمطلوب (قوله وليست منها) وينبغي على ذلك انه لو أدخل فيها بالشروط لم يضر وان قلنا بوجودها الصحة الخطبة (قوله بدأ بالتحية) أى حيث أراد الجمع بينها وبين صلاة العيد لما يأتي في قوله فلو صلى الخز قوله ما لم يحف فوترها) أى بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها لآخرها الى فراغ الخطبة (قوله فيقدمها عليه) أى السماع (قوله إعادة ذلك) أى الخطبة ما لم يؤد ذلك الى تطويل كان كثر الداخلون وترتبا في الجحى (قوله الا الثلاثة

الجلوس قبلها للاستراحة قال الخوارزمي قدر الاذان أى في الجمعة وعلى عدم اعتبار الشروط يستحب الاتيان بها (ويعلمهم) استعجابا (في) كل عيد أحكامه في عيد (الفطر) أحكام (الفطرة) وهى تكبير الفاء كما في المجموع وبعضها كما قاله ابن الصلاح وغيره (و) فى (الاضحية) أحكام (الاضحية) للاتباع ولكونه لا تقابا لحال (يستفتح) الخطبة (الاولى بتسع تكبيرات ولا) افراد (و) الخطبة (الثانية بسبع) ولا كذلك لقول عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شبيهة بالصلاة هنا فان الركعة الاولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة التحريم والركعة الثانية بخمسة مع تكبيرة القيام والركعة الثالثة عشرة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تخلى ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز والتكبيرات مقدمة للخطبة وليست منها وافتتاح الشئ قديما ون يعض مقدماته التي ايسر من نفسه ويسر للنساء استماع الخطبتين ومن يصلى وحده لا يخطب اعدم قائده ومن دخل في أثناء الخطبة بدأ بالتحية ان كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة صلى فيه صلاة العيد فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو الاولى صلا فان دخل وعليه مكتوبة فعلها وحصلت التحية بها فان كان في غير مسجد سن له ان يجلس للاستماع اعدم طلب تحية ويؤخر الصلاة ما لم يحف فوترها فيقدمها عليه واذا آخرها تخير بين صلاتها في محله وبين فعلها في غيره ان امن فوترها ويسر للامام بعد فراغه من الخطبة إعادة ذلك لمن فاته سماعه وان لم يكن ذكر او الخطب المشروعة عشرة خطبة الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقاء وأربع في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبتى الجمعة وعرفة قبلها وكلها اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج فترادى (ويذهب) له (الغسل) لكل من عيد الفطر والاضحية قياسا على الجمعة وفهم من اطلاقه استحبابه لكل أحد وان لم يحضر صلاته لانه يوم زينة فغسل له بخلاف غسل الجمعة وقدمه الكلام عليه في الجمعة لكنه ذكره هنا نوطا لقوله (ويدخل وقت نصف الليل) لان أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون صلاة العيد من قراهم فلو لم يجز الغسل لبالاشق عليهم والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها وتقدم صلاته فعلق غسله بالليل وامكن المستحب فعله بعد الفجر

الباقية) أى بعد عرفة وقوله ويتدب له الغسل) أى فان لم يتيسر له الغسل تعم (قوله استحبابه لكل أحد) قال سم على حج (وفي) وهل يستحب للحائض والنفساء ما نفيه من معنى الطهارة والزينة وكفى غسل الاحرام فيه نظرا اه (أقول) هو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم (قوله ولا يمكن المستحب فعله بعد الفجر) قال سم على حج بعدما ذكر وهل غير الغسل من الندوبات كالتبكير والطيب كذلك أولا يدخل وقتها لا بالفجر فيه نظر اه وفي شرح الارشاد للحج ما يقتضى دخوله بنصف الليل في التطيب والترتين اه وقضية الاقتصار على هذين ان التبكير انما يكون بعد الفجر وسيأتى ما يوافقه في قول اشارح ويكر الناس ندبا بعد صلاة الصبح وبارقة ما في البحر من تبعا للارشاد والغسل للعيدين والتطيب والترتين اقاعد وخارج وار غيره صل من نصف ليل اه

(قوله أي التطيب) هل التطيب وما ذكره من التزين الخ هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر والأقرب تفضيل ما هنا على الجمعة لئلا يلزم أن يكون التطيب واجباً في الجمعة على الثياب هنا أعلى الثياب قيمة واحسنها منظر وأولم يختص التزين فيه بمجرد الحضور بل طاب حتى من النساء في بيوتهن (قوله والتزين) أي تزيينه نفسه (قوله لافي الجمعة) وينبغي أيضاً أن يكون غير البيض أفضل إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وقد يؤيده قراهم إذا خرجوا للاستسقاء يوم العيد خرجوا بلباس البذلة فنصوا على استثناء هذه الصورة فبقى ما عداها على عمومها لأن الاستثناء معيار العموم وهذا استثناء معني اه وعبارة سم على جملة لو وافق العيد يوم الجمعة فلا يعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فلا يبيض فليتأمل اه لكن تقدم له على حج في باب الجمعة مانعه وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فلا على أو يراعى الجمعة وقت إقامته فيقدم الأبيض حينئذ والعيد في قيمة اليوم فيقدم الأعلى فيها لكن يشكل على هذا الأخير أن قضية قوله ١١١ في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرجح مراعاة

العيد مطلقاً إذا زينة فيه أكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر قامتأمل اه (قوله أما الأناك فيكره الخ) هذا علم من قوله أولاً ويأتي في خروج الحرة والامة الخ وقوله ذات الجمال قضية ان غير الجميلة تحضر غير تزيينة وان كانت شابة وقضية تعبير غيره بشابة يخرج به (قوله ويستحب إزالة الشعر) أي الذي تطلب إزالته كالعانة والابطأى فلو لم يكن يبدنه شعره لم يكن له امرار موسى على بدنه تشبيهاً بالخالقين أم لا فيه نظر والظاهر بل المتعين عدمه لان إزالة الشعر ليس مطلوباً بالذات بل للتنظيف وبهذا يفرق بين ما ذكر

(وفي قول) يدخل وقته (بالنجر) كالجمعة وتقدم الفرق (و) يندب (الطيب) أي التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب (والتزين كالجمعة) باحسن ثيابه وأفضلها الأبيض الآن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لافي الجمعة والفرق ان القصد هنا اظهار النعم وتم اظهار التواضع وسواء أراد حضور الصلاة أم لا ولو صيها كما مر في الغسل اما الأناك فيكره حضور ذات الجمال والهيئة منقح ويستحب لغيرها باذن الزوج أو السيد وتنظيف بالماء ولا تطيب وتخرج في ثياب بذلتها والخفقي كالانثى فيما تقر رفان كانت الانثى مقمية بينهما استحباب لها ذلك ويستحب إزالة الشعر والظفر والريح الكرية والمستسقى يوم العيد يتزلف الزينة والطيب كما يحسنه الاسنوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد لا يغسله ندبا لكل جمعة وعيد (وفعلها) أي صلاة العيد (بالمسجد أفضل) من الفعل بالعصراء ان اتسع أو حصل مطر ونحوه اشرفه ولسهولة الحضور اليه مع الوسع في الاول ومع العذر في الثاني فلو صلى في العصراء كان تار كالأولى مع الكراهة في الثاني دون الاول وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل مطلقاً اشرفه جامع سهولة الحضور ولهما واتساعهما والوجه كما قاله ابن الاستاذ الحاق مسجد المدينة بمسجد مكة ومن لم يلحقه به فذا التقبل اتساعه الآن والخفيض ونحوه يقفن يباب المسجد طرمة دخولهن له ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيم التشويش بالزحام وخروج الى العصراء لانهم أرفق بالراكب وغيره (وقيل) فعلها (بالعصراء) أفضل لما تكرر (الا عذر) كطرق المحو فالمسجد أفضل (ويستخلف) الامام ندبا عند خروجه الى العصراء (من يصلي) في المسجد (بالضعفة)

وبين المحرم اذا دخل وقت تحلله وليس برأسه شعر حيث يسن له امرار موسى على رأسه فان إزالة الشعر ثم مطلوبة لذاته (قوله وهو ظاهر) أي لشدته الاحتياج الى ما خرجوا لاجله فيطلب منهم الخروج بصورة الذل والانكسار (قوله ان اتسع أو حصل مطر) أي فلو لم يتسع وفعلها بالعصراء فهل الأفضل جعلهم صفوفاً أو صفواً واحداً فيه نظر والأقرب الاول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يثبتونه للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير اقراط في السعة ولا ضيق (قوله مطلقاً) أي سواء حصل مطر أم لا (قوله بمسجد مكة) لم يقل بهم لان المنصوص عليه مسجد مكة وأما بيت المقدس فالحقه به الصمد لان في المحلى (قوله يقفن يباب المسجد) أي وان لم يسمن الخطبة اظهار الشعائر ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه والمراد من هذه العبارة انهم اذا حضرن يقفن يباب المسجد وذلك لا يستلزم طلب الحضور منهم (قوله وخروج الى العصراء) أي ندبا

(قوله ان يخطب بغير امر الوالى) بل مثل الوالى الامام الراتب اذا اراد الخروج للصلاة فاستخاف غيره اولافيه نظروا لا يعده انه مثله لانه بتقريره فى الوظيفة ينزل منزلة موليه (قوله فى امامة عيد وخسوف) قضية اقتضاه على ما ذكر شعولته ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد المجرت به العادة من افراد الجمعة بامام (قوله فيستحقها امامها) أى يقدم فيها على غيره كالامام الراتب فى الصلوات الخمس (قوله ويخص بالذهب أطولهما) ظاهره وان ضاق الوقت لم يكن قال حج قال ابن العماد يستحب الذهاب فى أطول الطريقين للصلاة على الجنائز فانها اذا كانت فى مسجد او غيره نذبت المبادرة اليها والمضى اليها من الطريق الاقصر وكذا اذا خشي فوات الجماعة اهـ ١١٢ ويؤخذ منه بالاولى نذب الذهاب فى اقصر الطريقين والاسراع اذا ضاق الوقت

بل يجب ما ذكر اذا خاف فوت الفرض (قوله أو أكثرها) قال حج وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولولم يوجد فيه كراهة والاطمأني (قوله واستحب للامام) أى أقول باستصحابه فهو بصيغة المضارع (قوله ان يقف فى طريق رجوعه) أى فى أى محل اتفق منه رجع يختص ذلك بالعيد او يوم سائر العبادات فيه نظر وقد يؤخذ من قوله الا فى ولاية تقديم ما ذكر بالعيد الثانى فليراجع * (فائدة) ذكر الشافعى فى سيرته فى جامع أبواب سيرته عليه الصلاة والسلام فى صلاة العيدين فى الباب الرابع من آدابه فى رجوعه من المصلى مائه وروى الطبرانى والبيهقى عن على بن رضى الله عنه قال الخروج فى العيدين الى الجبانة من السنة اهـ (قوله

كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الاقوياء لما صح ان علماء الاستخفاف ايامه عود الانصارى فى ذلك ولا نفيه حشا وعانة على صلاتهم جماعة ويكره للخلية ان يخطب بغير امر الوالى كما فى الام والاولى ان يأذن له فى الخطبة وحيدة فالتوجه استحباب الاستخلاف فى الخطبة والصلاة جميعا وليس لمن ولي امامة الصلوات الخمس حق فى امامة عيد وخسوف واستسقاء لان نص له على ذلك أو قد اقامه جميع الصلوات ومن قلد صلاة عيد فى عام صلاحه فى كل عام لانها وقته ميمنا تذكروا فيه بخلاف صلاة الخسوف أو الاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل فى العام الذى قلده فيه وامامة التراويح والوتر تابعة للإمامة فى العشاء فيستحقها امامها (ويذهب) تدبى قاصدا صلاة العيدين كان قادرا اماما أو أمام وما (فى طريق ويرجع فى) طريق (آخر) غير الذى ذهب فيه ويخص بالذهب أطولهما لا اتباع فى ذلك والارجح فى سببه انه كان يذهب فى أطولهما تكثيرا للاجور ويرجع فى أقصرهما ووراء أقوال آخر شهادة الطريقين تبرك أهلها به استفتاؤا وفيهما تصدقه على فقر ثم ما افتاد ما تصدق به زيارة قبور آقاربهم الزيادة غيظ المنافقين الحز منهم التناؤل بتغيير الحال الى المغفرة والرضا خشية الزحمة ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها وفى الام واستحب للامام ان يقف فى طريق رجوعه الى القبلة ويدعو لحديث فيه ولا يتقدم ما ذكر بالعيد بل يجزى فى سائر العبادات كالخروج وعبادة المريض كما ذكره المصنف فى رياضته (ويكره الناس) للضرورة للعيد تدبى بعد صلاتهم الصبح ليحصل لهم القرب من الامام وانتظار الصلاة هذا ان خرجوا الى الصحراء فان صلوا فى المسجد مكنوا فيه اذا صلوا الفجر فيما يظهر قاله البدر بن قاضى شعبة وقال الغزى انه الظاهر (ويحضر الامام) متأخرا عنهم (وقت صلاته) تدبى وليكن فى الفطر كربع النهار وفى الانحسار كسدسه لان انتظارهم اياه البق وقد نظرت فى ذلك بعضهم وينبغي أن يحمل على

ويدعو) ويعم فيه لما هو معلوم ان الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص (قوله ولا يتقدم ما ذكر) أى من الذهاب فى طريق الخ (قوله فان صلوا فى المسجد مكنوا فيه) أى فلو خرجوا منه ثم عادوا اليه فان كان حضورهم فى الاصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تنف سنة التكبير وان كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة (قوله ندبا) أى ويجوز ان يحصل له من الثواب ما يساوى فضيلة التكبير او يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لامر الشارع (قوله كربع النهار) وابتدأه من الفجر وفى الانحسار كسدسه نقله حج عن الماوردى وعبارته وحدد الماوردى ذلك فى الانحسار كسدس النهار وفى الفطر كربعه (قوله وينبغي ان يحمل) أى قوله وليكن فى الفطر الخ وهو بعيد وانما الوجه انه فى الانحسار يخرج عقب الارتقاء كخرج وفى الفطر يؤخر عن ذلك قليلا

(قوله والاحب ان يكون تمرا) وان يكون وترا والحق به الزيب حج (قوله ويمسك في الاضحية) وعليه فلا تقتصر المرأة به اعذره
 ا هـ حج اى بفعل ما طلب منه (قوله اول الاسلام) المراد به ما ليس بآخره والافصالة العيد انما شرعت في السنة الثانية من الهجرة
 وليس ذلك اقول الاسلام (قوله والشرب كالاكل) اى فيمسك عنه كالاكل وليس هذا عين قوله قبل او يشرب لان ذلك بالنسبة لعيد
 الفطر وهذا بالنسبة لعيد الاضحية (قوله كالراجع منها) اى فانه لا بأس بركوبه ١١٣ (قوله فركوبهم لصلاة العيد ذهابا وايابا)
 لم يذكر مثل ذلك في الجمعة ولو قيل

به لم يردوا لعل حكمه ذكركم له في
 العيد دون الجمعة كونه يوم ما طلب
 فيه انظار الزينة لذاته لا للصلاة
 (قوله فيكره له النقل قبلها) اى
 وينعقد (قوله بغير الاهم) قضية
 التعليل انه لو خطب غيره لم يكره له
 التنقل وصرح حج بخلافه في
 شرح العباب كما نقله سم عنه
 وقضيه ايضا انه لا تقتوف كراهة
 التنقل له على كونه جاء للمسجد
 وقت صلاة العيد بل لو كان جالسا
 فيه من صلاة الصبح كره له وان كان
 لصلاته سبب ثم قوله لا اشتغاله الخ
 هو واضح بالنسبة لما بعده الطالب
 الخطبة منه وأما ما قبلها فان كان
 دخل وقت ارادة الصلاة فواضح
 أيضا والابان لم يدخل وقتها أو
 جرت عادتهم بالتأخير فواجه
 المكراهة الآن يقال انه لما كانت
 الخطبة مطلوبة منه كان الاعام
 في حقه اشتغاله بما يتعلق بها
 ومراقبته لوقت الصلاة لا تنظره
 اياها (قوله ولو كانت ليلة جمعة)
 اى فان احياءها من حيث كونها
 عيد او كراهة تخصيصها بقيام اذا

ان غاية التأخير المطلوب ذلك (ويجمل) حضوره (في الاضحية) ندبا وبؤخره في عيد الفطر
 قبل الصلاة لتباعد الوقت قبل صلاة الفطر ان يبق الفطرة وبعد صلاة الاضحية
 للتخصيص (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وياكل) أو يشرب (في عيد الفطر قبل
 الصلاة) والاحب ان يكون تمرا فان لم يأكل ما ذكر في بيته ففي طريقه أو المصلى عند
 تيسره (ويمسك) عن الاكل (في) عيد (الاضحية) حتى يصلى للاتباع ولا يميز عيد الفطر عما
 قبله الذي كان فيه حراما وما يعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها اقول
 الاسلام بخلافه قبل صلاة الاضحية والشرب كالاكل ويكره له تراء ذلك قاله في المجموع
 عن النص (ويذهب) للعيد (ماشيا) كالجمعة (بمسكنة) لما مر فان كان عاجزا فلا بأس
 بركوبه لم يذكره كالراجع منها وان كان قادرا حيث لم يتأذبه أحد لا نقضاء العبادة فهو مخير
 بين المشي والركوب نعم قال ابن الاستاذ لو كان البلد غير الادل الجهاد بقرب عدوهم
 فركوبهم لم صلاة العيد ذهابا وايابا واطهارا سلاح أولى (ولا يكره النقل قبلها) بعد
 ارتفاع الشمس (غير الامام والله أعلم) لا لتقاء الاسباب المقتضية للمكراهة فخرج قبلها
 بعدها وفيه تفصيل فان كان يسمع الخطبة كره له كما مر والافلا وبغير الامام الامام فيكره
 له النقل قبلها وبعدها لا اشتغاله بغير الاهم ولخالفته فله صلى الله عليه وسلم ويستحب
 احياء الملتقى العيد بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرها من العبادات الخ بمن
 أحيا ليلة العيد لم يميت قلبه يوم تموت القلوب والمراد بموت القلوب شغفها بحب الدنيا
 أخذ من خبر لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قبل من هم بارسول الله قال الاغنياء وقيل
 الكفرة أخذ من قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه أى كافر افهديناه وقيل الفزع
 يوم القيامة أخذ من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا فقالت أم سامة أو غيرها
 رأسواته انتظر الرجال الى عورات النساء والنساء الى عورات الرجال فقال لها النبي صلى
 الله عليه وسلم ان لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل ان الرجل ولا المرأة انها امرأة
 ويحصل الاحياء عظم الليل وان كان الاربع في وصول المبيت بمزدانة الاكتفاء فيه بالخطبة
 في النصف الثاني من الليل وعن ابن عباس يحصل احباؤهم بالصلاة العشاء جماعة
 والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيه ما وفي ليلة الجمعة والملتقى أول رجب ونصف
 شعبان مستجاب فيستحب

١٥ به في لم تصادف ليلة عيد (قوله وقبل الفزع يوم القيامة) وهذا هو المتبادر من قوله يوم تموت القلوب
 (قوله لا يعرف الرجل انه رجل الخ) أى لشدة الهول وانتظاره ما يحصل له من الفزع من الله تعالى حتى نصير عيانه لكثرة ظالمه
 لما يحصل كأنه مافي رأسه (قوله وان كان الاربع الخ) أخذه غاية لانه قد يتوهم التسوية بينهم اذا المقصد من الميت بمزدانة احباؤها
 (قوله بصلاة العشاء جماعة) أى ولو في الوقت المفضول (قوله والعزم على صلاة الصبح) ظاهره وان لم يتفق له صلاته في جماعة

* (فصل في التكبير المرسل والمقيد) * أي وغير ذلك من الشمادة برؤية الهلال (قوله وهو ما لا يكون عقب صلاة) أي ولا غيرها
وبين تأخيرها عن اذكارها بخلاف المقيد الا في هـ حج أي فقدم على اذكارها ويوجه بانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان
الاعتناء به أشد من اذكار (قوله وبالتكبير عند الكمال) أي التكبير عند الخ (قوله ومجمله كما يجتنبه الشيخ الخ) أي ويخرج بهذا
المقيد ما لو كانت في بيتها أو نحوها وليس عند رجال اجانب فترفع صوته بابه وهو ظاهر (قوله حتى يحرم الامام) قال الشيخ عمرة
أي الى انتهائه ثم ظاهر استقرار التكبير ١١٤ ولو خشي تأخير الامام للصلاة هـ وعبار قسرح الروض وغيره الى تمام احرام

الامام وتضيئ ان عند شروع
الامام في التكبير يطلب التكبير
من غيره ما لم يتم ولا يخلو عن وقفة
في حق من أراد الصلاة معه وهو
قريب منه تأمل وعجالة شيخنا
في شرح الارشاد الى نطق الامام
بالرأى من تكبير التحريم هـ وانظر
لواخر الامام التحريم الى الزوال
أو ترك الصلاة وفي حج والذي
يظهر انه لو قصد ترك الصلاة
بالكلية اعتبر في حقه تحريم الامام
ان كان والا اعتبر بطالع
الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا
هـ سم على منهج وقول حج انه
لو قصد ترك أي من طلب منه
التكبير وقوله ويحتمل الاعتبار به
أي بطالع الشمس (قوله فالتكبير
أولى ما يشغل به) فلو اتفق ان
ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين
التكبير وقراءة الكهف والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
فيشغل كل جزء من تلك الليلة
بنوع من الثلاثة ويتخير فيها
بقدمه ولكن لعل تقديم التكبير

* (فصل في التكبير المرسل والمقيد) * وبدأ بالاول ويسمى بالمطلق أيضا وهو ما لا يكون
عقب صلاة فقال (بند التكبير) لمسا فرحاضروا وكرو وغيره ويدخل وقته (بغروب
الشمس ليلة العيد) اللام فيه الجفس الصادق بعيد الفطر والاضحى (في المنازل والطرق
والمساجد والاسواق) ايلا ونهرا أما في الفطر فاتقوا له تعالى واتسكروا العدة وتكبروا
الله قال الشافعي سمعت من أرضاء من العلماء بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم
وبالتكبير عند الكمال وأما عيد الاضحى فبالقياس عليه أي بالنسبة للمرسل أما
المقيد فثبت بالسنة (برفع الصوت) اظهار الشعار العيد واستثنى الرافعي من طلب
رفع الصوت المرأة ومجمله كما يجتنبه الشيخ اذا حضرت مع الجماعة ولم يكونوا محارم ومثلاها
الخنثى (والظاهر ادامته حتى يحرم الامام بصلاة العيد) اذ اكلام مباح اليه فالتكبير
أولى ما يشغل به لانه ذكر الله وشعار اليوم فان صلى منفردا فالعبادة باحرامه والثاني يمتد الى
حضور الامام للصلاة لانه اذا حضر احتاج الناس الى التهيؤ للصلاة واشتغالهم بالقيام
ايها وتكبير ليلة عيد الفطر آكد من تكبير ليلة الاضحى للنص عليه (ولا يكبر الحاج
ليلة الاضحى) خلافا للفتاوى (بل يلبي) لان التلبية شعاره والمعتمر يلبي الى ان يشرع
في الطواف (ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح) لانه تكرر في زمنه صلى
الله عليه وسلم ولم ينقل انه كبر فيه عقب الصلاة وان خالف المصنف في اذكاره فسوى
في التكبير بين الفطر والاضحى وهذا هو النوع الثاني المسمى بالتكبير المقيد بادبار
الصلاة ومقابل الاصح الاستحباب تسوية بين المطلق والمقيد بجامع الاستحباب وعليه
عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح (ويكبر الحاج من ظهر) يوم (النحر)
لقوله تعالى فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله والمناسك تنقضي يوم النحر خصوصه
بالرمي فالظهر أول صلاة تأتي عليه بعد انتهاء وقت التلبية (ويختم بصبح آخر) أيام
(القشريق) لانها آخر صلاة يصليها عتق (وغيره كهو) أي غير الحاج كالحاج (في الاظهر)
تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) قياسا على التكبير ويختم أيضا

أولى لانه شعار الوقت (قوله والثاني يمتد الى حضور الامام الخ) قال الحملي والثالث حتى يفرغ منها قبل ومن
الطبيتي وهو من لا يصلي مع الامام هـ (قوله آكد من تكبير ليلة عيد الاضحى) أي المرسل (قوله ولا يسن ليلة النطر عقب
الصلوات) أي من حيث الصلاة لا من حيث كونها ليلة العيد وعليه فيقدم اذكار الصلاة عليه كاتقدم عن حج (قوله المسمى
بالتكبير المقيد) أي وهو افضل من المرسل مطلقا لشرفه بتبعيته للصلاة (قوله ويختم بصبح آخر أيام القشريق) معقده (قوله
كهو) ضعيف (قوله قياسا على التكبير) أي المرسل

(قوله يكبر من صبح يوم عرفة) سكتوا عما لو أحرم بالحج في ميقاته الزماني وهو أول شوال فهل يلبي لانها شعار الحاج أو يكبر فيه
نظروا الأقرب الأول لما ذكرنا التعليل (قوله والعمل على هذا) معتمد (قوله كما قلناه) لكنهم اتفهم انه لا يكبر بعد فجر عرفة وقبل
فرض الصبح وقد نقل سم على منهج خلافه وعبارته الوجه وفاقا لم انه يدخل ١١٥ وقت التكبير بفجر يوم عرفة وان

لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتة
مثلا قبل الصبح كبر عقبها والله
أعلم وانه لا يخرج الا بالغروب
آخر أيام التشريق كالذبح اه
(قوله تعميم بعد تخصيص) أي
ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم
بعد الخ وقوله المطابقة بدل من
قول المصنف النافلة (قوله
تداركه) أي فيما بقي الى آخر أيام
التشريق (قوله اما لو استغفر
عمره بالتكبير) أي ولو بالهيئة
الائمية (قوله بعد التكبير
الثالثة) أي مع ما يصل بها حج
يعني من قوله لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد الخ قال
سم عليه عبارة العباب (فرع) •
صفة التكبيرين أي المرسل
والمقيد الله أكبر ثلاثا نسقا
ويحسن ان يزيد الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة
وأصिला لا اله الا الله ولا نعبد الا
اياه مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون اه ثم قال ويحصل
حينئذ ان صورة ترتيب هذا
التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة
وأصिला لا اله الا الله ولا نعبد الا

بصبح آخر أيام التشريق (وفي قول) يكبر (من صبح يوم عرفة ويختم بعصر آخر) أيام
(التشريق) للاتباع (والعمل على هذا) في الاعصار والامصار وفيه اشارة لترجيحه
لا سيما انه صحيح في مجموعه واختاره في تصحيحه وقال في الاذكار انه الاصح وفي الروضة انه
الاظهر وعند المحققين وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد
وانما مراده به انقضاؤه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي
في خلاصته انه يكبر عقب فرض الصبح من يوم عرفة الى آخره اذ الثالث عشر في أكمل
الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب كما قلناه ويظهر التفاوت بين العبارتين
في القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الاسباب (والاظهر انه) أي الشخص
ذكر ان كان أم غيرة حاضرا كان أم مسافرا منقرا أم غيره (يكبر في هذه الايام للثلاثة
والراتبة) والمنذورة (والنافلة) تعميم بعد تخصيص المطلقة والمتمدة وذات السبب
كحجة المسجد والجماعة لانه شعار الوقت ولا يلحق بذلك سجود التسلاوة والشكر
كما استفناه المماثل ويجرى عليه الشيخ في تحريره ومقابل الاظهر يكبر عقب الفرائض
خاصة مؤداة كانت أم مقضية من هذه الايام أم من غيرها لان الفرائض محصورة فلا
يشق طلب ذلك فيها كالاذان في أول الفرائض والاذكار في آخرها واحترب بقوله في هذه
الايام على الوفاة صلاة منها فضاءها في غيرها فلا يكبر كما في المجموع بل قال انه لا خلاف
فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر ولو ترك التكبير عمدا أو سهوا عقب الصلاة تداركه
وان طلال الفصل لانه شعار الايام لا تمة للصلاة بخلاف سجود السهو وهذا كله في التكبير
الذي يرفع به صوته ويجهله شعار اليوم اما لو استغفر عمره بالتكبير في نفسه لم يمنع منه كما
نقله في الروضة عن الامام وأقره ولو اختلف وأي الامام والماموم في وقت ابتداء
التكبيرية مع اعتقاده نفسه (وصيغته المحبوبة) أي المستنونة كما في المهر (الله أكبر الله
أكبر الله أكبر) ثلاثا في الجديد لوروده عن جابر وابن عباس وفي القديم يكبر مرتين ثم
يقول (لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر) مرتين (وقله الحمد ويستحب ان يزيد) بعد
التكبيرية الثالثة الله أكبر (كبيرا) كما في الشرحين والروضة أي بزيادة الله أكبر قبل
كبيرا (والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصिला) كما قاله عليه السلام على الصفا ومعه في
بكرة وأصिला أول النهار وآخره وقبل الاصيل ما بين العصر والمغرب ويسن ان يقول
أيضا بعد هذا لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله
وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر واذا رأى

اياه الخ اه لكن ظاهر كلام الشارح كالحلي ان يختم بلا اله الا الله والله أكبر (قوله ونصر عبده) زاد سم الغزي على أبي شجاع
وأعزجته وهزم الخ ولم يتعرض له حج وسم وغيرهما فيما علمت فليراجع (قوله لا اله الا الله والله أكبر) صريح كلامهم انه
لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة لكن العادة جارية بين الناس باتيانهم بها بعد تمام التكبير =

ولو قيل باستحبابهم على الظاهر ورغم ذلك ذكرنا وعلا بقولهم ان معناه لا اذ كرا لوثد كرمي لم يكن بعيدا ثم رأيت في القوت
 لا اذ رعى ما نصه عند قول المصنف به الم ويكبر الخ روى البيهقي باسناد حسن ان الوليد بن عتبة خرج يوما على عبد الله وحذيفة
 والاشعري فقال ان هذا العيد عند ان كيف التكبير فقال عبد الله بن مسعود تكبر وتحمدر بك وتصل على النبي وتدعو وتكبر
 وتفعل مثل ذلك اه ولا دلالة فيه على استحباب الصلاة بعد التكبير الذي ليس في صلاة وانما يدل على انه اذا فصل بين التكبيرات
 فصل بالثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في قول الشارح ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيرا والحمد لله
 كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا وصل على الله وسلم على سيدنا محمد تسليما كثيرا لكان حسنا (قوله من بهيمة الانعام) والانعام الابل
 والبقرة والغنم (قوله في عشر ذي الحجة) قضيته انه لا يكبر لرؤيته في أيام التشريق وظاهره أيضا وان لم يجز في الاضحية لان الغرض
 منه التذكير بهذه النعمة واهل المحكمة ١١٦ في طلب التكبير هنادون غيره من الاذكار انهم كانوا يتقربون لآهتهم بالذبح

عندها فاشير انفسا بذلك بالتكبير
 فان معناه الله أعظم من كل شيء
 فلا يليق ان يتقرب اليه ووجهه
 الاقول انه بدخول يوم النحر دخل
 وقت التضحية فيتم بها مريدوها
 لفعلاها والحكمة في طلب التكبير
 عند رؤية بهيمة الانعام في عشر
 ذي الحجة استحضار طلبهم فيه ثم
 الاشتغال به حشا لفعلة التضحية
 عند دخول وقتها ووجه الثاني ان
 رؤية ما هو من جنس بهيمة الانعام
 ولو مضى منه على ان ذبح ما هو
 من هذا النوع شعار هذه الايام
 وتعظيم له تعالى (قوله سن له
 التكبير) أي كان يقول الله أكبر
 فقط كما قاله ابن عجل والريعي وهو
 المعتمد وقال الأزرقي يكبر ثلاثا
 (قوله فالتعبير بها) أي الرؤية
 (قوله يوم الثلاثين) أي وقبلوا اه

شيام من بهيمة الانعام في عشر ذي الحجة سن له التكبير قاله صاحب التبيين وغيره وظاهر ان
 من علم كمن رأى فالتعبير به ساجى على الغالب (ولو) شهد أو (شهدوا يوم الثلاثين)
 من رمضان (قبل الزوال برؤية الهلال) أي هلال شوال (الليلة الماضية فطرونا)
 وجوبا (وصلينا لعيد) ندبا حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع والصلاة ببل أو ركعة
 وتكون أداء (وان شهدوا) أي أو شهدوا (بعد الغروب) أي غروب شمس يوم الثلاثين
 برؤية هلال شوال الليلة الماضية (لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد خاصة لان شوال لا قد
 دخل بيقيننا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا لمنع من صلاة العيد فلا تقبلها
 ونصليها من الغد اداء وليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس وكذا يوم
 النحر يوم يضحون ويوم عرفة الذي يظهر لهم انه هو وان كان العاشر واحتجوا به بما صح
 من قوله صلى الله عليه وسلم النطر يوم يفطر الناس والاشحى يوم يضحي الناس وروى
 الشافعي رضى الله عنه وعرفة يوم يعرفون قال الشيخ وينبغي فيما لو بقي ما يسهها أو ركعة
 منها دون الاجتماع ان يصليها وحده أو عين تبصر حضوره لتقع اداء ثم يصليها مع الناس
 ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه واهله مستثنى من قولهم محل إعادة
 الصلاة حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فسوي فيه بذلك اما الحفوق
 والاحكام المعاقبة بالهلال كالتعليق والعدة والابارة والعق فتثبت قطعا (أو) شهدوا
 (بين الزوال والغروب) أو قبله بمن لا يسع صلاة العيد أو ركعة منها كما مر قبلا
 الشهادة (وافطرونا) وجوبا (وفات الصلاة) أداء (وبشرع قضاؤها متى شاء) مريده في
 باقي اليوم وفي الغد وما بعده ومتى اتفق (في الاظهر) كبقية الرواتب والاكل قضاؤها

يج وسبأني (قوله حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع) قال عميرة أي اذا أرادوا الصلاة جماعة والا فكل ان يصلي منفردا في
 اه سم على منهج وقول سم هنادون ان يصلي أي يسن له ذلك وعبارة شرح الروض وينبغي فيما لو بقي من وقتها ما يسهها
 أو ركعة منها دون الاجتماع ان يصليها وحده أو عين تبصر حضوره لتقع اداء ثم يصليها مع الناس اه وسبأني في كلام الشارح
 أيضا (قوله في صلاة العيد خاصة) قضيته انه لا يجوز فعلها بالامتنع فردا ولا في جماعة ولو قيل يجوز فعلها بالامتنع في حق من لم يرد
 فعلها مع الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رأيت سم على منهج استشكل تأخيرها من أصله قال ثم رأيت الاسنوي استشكل
 ذلك ونقل كلامه فليراجع (قوله كالتعليق والعدة) قال عميرة زاد الاسنوي ويجوز التضحية وجوب اخراج زكاة الفطر قبل
 الغد اه (أقول) والظاهر جواز صومه في عيد الفطر اه سم على منهج

(قوله بانه ينبغي فعلها) لا يقال هذا مكرر مع قوله قبل قال الشيخ وينبغي فيما لو الخ لا نناقش الغرض مما ذكرهنا دفع الاعتراض ومما ذكره ثريان استصحابها بهد الشهادة (قوله ثم ينبغي فعلها عند الامام) فرض الكلام ١١٧ فيما لو أدرك في وقتها ركعة وقضيتها

انه لو لم يدرك منها ذلك لا يكون الاولى في حقه فعلها منفردا ثم مع الجماعة بل الاكل تأخيرها اليه فعلها جماعة (قوله تقبل الله منها ومنك) أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنئة ومنه المصافحة ويؤخذ من قوله في يوم العيد انها لا تطالب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنئة في هذه الايام ولا مانع منه لان المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤخذ من قوله أيضا في يوم العبدان وقت التهنئة يدخل بالفجر لا ببليلة العيد خلافا لما يعض الهوامش فليراجع (قوله فهناؤه) أي واقره صلى الله عليه وسلم

(باب صلاة الكسوفين)

(قوله صلاة الكسوفين) أي وما يتبع ذلك كما لو اجتمع عيد وجنازة (قوله وقيل عكسه) وقيل الكسوف للكل والكسوف

للبعض سم على منهج اظهره انه في كل من الشمس والقمر (قوله وكان هذا هو السبب) أي وهو انكارهم لكسوف الشمس (قوله والاصل في ذلك الخ) يتأمل وجه الدلالة من الآية فان قول الشارح أي عند كسوفهم ليس فيها ما يدل عليه بل الظاهر منها

في بقية يومهم ان امكن اجتماعهم فيه والافضاء لها في الغدا اكل ثلاث بقوت على الناس الحضور قال الشيخ والكلام في صلاة الامام بالناس لافي صلاة الاحاد فاندفع الاعتراض بانه ينبغي فعلها عاجلا مع من تيسر ومنفردا ان لم يجد احدا ثم يفعله مع الامام ومقابل الاظهر لا يجوز قضاءها بعد شهر العيد ونص على هذه المسئلة هنا وان دخلت في عموم قوله في باب صلاة النفل ولوفات النفل المؤقت مذنب قضاؤه لنا كذا امر ذلك هنا بدليل مقابل الاصح انها فرض كفاية وتوطئة لقوله (وقيل في قول) لا نقوت بل (تصلي من الغدا اداء) لانه يكثر الغلط في الهلال فلا يقوت به هذا الشعار العظيم والمحول عليه التعديل لا الشهادة فلو تم دأثنان قبل الغروب وعدلا بعده فالعبارة بوقت التعديل لانه وقت جواز الحكم بشهادتهم ما فتصلي من الغدا اداء ولا ينافيه ما لو تم دأثنان بعد موتهم ما حيث يحكم بشهادتهم ما اذ الحكم انما هو بشهادتهم ما بشرط تعدد ايامها والكلام انما هو في اثر الحكم من الصلاة خاصة وايضا فالصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا ان العبارة بوقت التعديل بخلاف مسألة الموت لو لم تنظر للشهادة للزم فوات الحق بالكلية وعمامة علق به هذا الباب التهنئة بالعيد وقد قال القمولى لم أر لأصحابنا كلاما في التهنئة بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه أجاب عن ذلك بان الناس لم يزلوا مختلفين فيه والذي أراه انه مباح لاسئمة فيه ولا بدعة اه وأجيب عنه شيخ الاسلام حافظ عصره ابن حجر به دأطلاعه على ذلك بانها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد ذلك بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم لم يبعث في يوم العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتاج به في مثل ذلك ثم قال ويحتاج لعموم التهنئة لما يحدث من نعمة أو يدفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك انه لما بشر بقبول توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة ابن عبيد الله فهناه

(باب صلاة الكسوفين)

كذا في النسخ المعقدة ووقع في بعض النسخ الكسوف بالافراد ومراده به الجنس ويقال فيها ما خسوفان وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو أشهر وقيل عكسه وقيل الكسوف أوله والخسوف آخره وكسوف الشمس لاحقية له عند ادخل الهيئة فانها لا تتغير في نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينه وخسوفه له حقيقة فان ضوءا من ضوءها وسببه حيلة لظل الارض بينها وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة وكان هذا هو السبب في اتيانه في الترجمة بناء على ما مر من مقابل الاشهر والاصل في ذلك قوله تعالى

انها سبقت للرد على من يعبد الكواكب ثم ان كان سبب نزول الآية ذلك ففريق

(قوله لموت أحد ولا حيانه) عبارة الفتح قوله ولا حيانه استشكلت هذه الزيادة لان السياق انما ورد في حق من ظن ان ذلك لموت سيدنا ابراهيم ولم يذكروا الحماية والجواب ان فائدة ذكر الحماية دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي سبيل الفقدان لا يكون سبيل الايجاد فعم الشارح النفي لدفع هذا التوهم اه (قوله مؤ كدة لذلك) أي للخبر السابق والآية ولعل وجه الدلالة على التأكيده من الخبر ما أشار اليه من تكرير ذلك حتى ينكشف ما به - م الا أن حمله على ظاهره من التكرار مناف لما يأتي منها لانعدام الا في جماعة كما في المكتوبة (قوله وصرفه) أي ما ذكر من الاحاديث (قوله ما مر في العبد) أي من قوله والصارف عن الوجوب خبر هل على غير ما قال لا الا ان تطوع (قوله وقول الامام) أي الشافعي اه حج وفي نسخة صحيحة وقول امامنا لا يجوز الخ وعبارة شرح المنهج وحملوا قول الشافعي في الام لا يجوز تركها على كراهته تأ كدها ليوافق كلامه في مواضع آخر (قوله والافتد علم مما مر) فيه رد لقول الشيخ عميرة هذه مسئلة مكررة في الكتاب (قوله ربنا لك الحمد) أي الخ ذكر الاعتدال اه محلى وج (أقول) وينبغي ان يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وامام غير محصورين الخ لان هذا الميرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يوقف على رضا المأمومين لو روده (قوله لا يقول ذلك في الرفع الاول) أي في كل من الركعتين كما يقتضيه قوله لانه ليس

١١٨

• (فرع) • لو اقتدى بإمام لا يعرف الكيفية التي نواها أهى كسنة الظهر ارام بقبامين وركوعين فيصطلح وهو الظاهر عدم انعقاد صلاته لتردده في النية حالة الاسرام وهو المعتمد ويحتمل انعقادها مطلقة ثم يتظر ماذا يفعل الامام فيتبعه فيه وعلى هذا لو بطلت صلاة امامه أو اقتدى به في التشهد فهل تبطل صلاته لانه نذر العلم بما يفعله أو تبقى على الصحة ويتخير فيه نظر ولا يبعد الثاني هنا وسيأتي عن م ان الاقرب صحة النية

لا تسجد والشمس ولا القمر وامجد والله الذي خلقهن أي عند كسوفهما وقوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا حيانه فادرا بأنهم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم (هي سنة) مؤ كدة لذلك في حق من يخاطب بالكتابة بآيات الشمس والشمس ولو عجزوا وامرأة أو مسافر أو لانه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس كما رواه الشيخان وحسوف القمر كما رواه ابن حبان ولا نه اذا ترك ركوع ومجود لا اذان لها كصلاة الاستسقاء وصرفه عن الوجوب ما مر في العبد وقول الامام لا يجوز تركها محمول على الكراهة اذا لم تكرو غير جائز جواز مسوى الطرفين (فيحرم بنية صلاة الكسوف) مع تعيين انه كسوف شمس أو قمر ظاهرا مر في انه لا بد من نية صلاة عبد النطر أو الضر ومن على ذلك هنا لندرة هذه الصلاة والافتد علم مما مر في صفة الصلاة (ويقرأ) بعد الافتتاح والتعوذ (النافحة ويركع ثم يرفع) رأسه من الركوع (ثم يعتدل ثم يقرأ النافحة) ثانيا (ثم يركع) ثانيا اقص من الاول (ثم يعتدل) ثانيا فالثانيهما مع الله ان جده ربنا لك الحمد كما في الروضة وهو المعتمد خلافا لما ورد في انه لا يقول ذلك في الرفع

وبطلان صلاته اذا بطلت صلاة امامه ولم يعلم ما نواه • (فرع) • آخر لو نذر ان يصليها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك الاول • (فرع) • آخر لو نذر صلاة الكسوف وأطلق فهل تحمل على الكيفية الكاملة أو الاقل أو نية نذره مطلقا ويخرج من العهدة بكل من الكيفية الثلاث فيه نظر والظاهر الثالث كما لو نذر صدقة أو صوما أو نحوهما فانه يخرج في كل من عهدة النذر باقل ما ينطلق عليه الاسم وبما زاد عليه ثم رأيت في سم على بهجة مانصه قوله اذا شرع فيها بنية هذه الزيادة لكن أفق شيئا اثم اب الرمي بانه اذا اطلق انعقدت على الاطلاق ويخير بين ان يصليها كسنة الظهر وان يصليها بالكيفية المعروفة وانتي بانه لو أطلق نية الوتر انقضت على ثلاث لانها أقل الكمال فيه اه وجزم بعضهم أي وهو حج بانه اذا أطلق فعلها كسنة الظهر وانما يريد ان نواها بصفة الكمال ويؤخذ مما أفق به شيئا صحة اطلاق المأموم نية الكسوف خاف من جهل هل نواه كسنة الظهر او بالكيفية المشهورة المعروفة لان اطلاق النية صالح لكل منهما او ينحط على ما قصده الامام او اختاره بعد اطلاقه منه ما لوجوب تبعيته له وان بطلت صلاة الامام او فارقته عقب الاحرام وجهل ما قصده واختاره فينبغي البطلان ويمكن ان يفرق بين ما أفق به الكسوف وفي الوتر باستواء المصلتين في الاول في عدد الركعات وان اختلفت في الصفة بخلاف الثاني =

= واذا اطلق المأموم فبنيته خلف من قصد الكيفية المعروفة وقلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا واراد المأموم مفارقة الامام قبل الركوع وان يصلها كسنة الظهر فهل يصح ذلك فيه نظرا للصحة محتملة وان امتنع عليه فعلها كسنة الظهر مادام في القدوة ويحتمل المنع وهو المعتمد وان ينه خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وان فارق اه (قوله وفيه) أي مسلم (قوله وبان أحاديثنا) أي التي استدللنا بها (قوله والحديثين الخ) هما قوله ثلاث ركوعات وقوله وفيه أربع الخ هذا أول ما أمل قوله والحديثين الخ مع قول المصنف ولا يجوز زيادة ركوع الخ ويمكن الجواب بأنه مبني على الرجوع وعبارة سم على منهيح نصها قوله ويجعلها على الجواز قال عميرة هذا ١١٩ لم يذكره الجلال المحلى وغيره الا في حديث الر كعتين كسنة الظهر اه قال

مر هـ اذا ذكره في شرح مسلم والمذهب خلافه اه وفي ج نقل في شرح مسلم عن ابن المنذر وغيره انه يجوز فعلها على كل واحد من الأنواع الثمانية لانها جرت في أوقات الاختلاف محمول على جواز الجميع قال وهذا أقوى اه وفي شرح الروض وعلى ما مر من تعدد الواقعة الاولى ان يجاب بجماعها على ما اذا أنشأ الصلاة بنية ثلاث الزيادة كما أشار إليه السبكي وغيره اه وعليه فلا يردان قوله والحديثين على بيان الجواز بخلاف القول المصنف ولا يجوز زيادة الخ لان ما في المتن مصور بما اذا نواها بر كوعين وهذا محمول على ما اذا نواها بشداه ثلاث ركوعات فلا تخالف ومع ذلك فالمذهب خلافه (قوله قال في التوشيح) أي التاج بن السبكي

الاول بل يرفع مكبرا لانه ليس اعتدالا (ثم يسجد) السجدةين ويبقى بالطمأنينة في سجالاتها (فهذه ركعة ثم يصلي) ركعة (ثانية كذلك) للاتباع (ولا يجوز زيادة ركعة) (ثالث) فاكتر (لتماذي) أي طول مكث (الكسوف ولا تنصه) أي نقص ركوع من الركوعين المتولين (للاختلاف في الاصح) كما في سائر الصلوات حيث لا يزداد على أركانها ولا ينقص منها ومقابل الاصح يزداد وينقص اما الزيادة فلانه عليه السلام صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات رواه مسلم وفيه أربع ركوعات ايضا وفي رواية خمس ركوعات ولا يحمل للجمع بين الروايات الا الحمل على الزيادة لتماذي الكسوف قال في المجموع وأجاب الجمهور بان احاديث الركوعين أصح وأشهر فقد قدمت على بقية الروايات وبان أحاديثنا محمولة على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز قال وفيه تصریح بانه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته وكان تاركالا فضل اه قال في التوشيح ويظهر ان يقال الركعتان بهذه الكيفية ادنى التكامل المأمى به بخصوصية صلاة الكسوف وبدونها يؤدي أصل سنة الكسوف فقط وتبعه العراقي قال بعضهم صلاة الكسوف وفالها كعتين مشرعتان الاولى وهي الكاملة هي ذات الركوعين فاذا أحرمت بالكيفية الكاملة لم تجز الزيادة على الركوعين ولا النقص على الاصح لان الزيادة والنقص انما يكون في النقل المطلق وهذا نقل مقيد فاشبه ما اذا نوى الوتر إحدى عشرة ركعة أو تسعا أو سبعة فانه لا تجوز الزيادة ولا النقص الثانية ان يصلها ركعتين ركعتي الجمعة والعبدان وينويها كذلك فيتمادي بها أصل السنة كما يتأدى أصل الوتر بركعة وحيدة ما اقتضاه كلام المنهاج والروضة تبعه للرافعي وكلام شرح المذهب الاقل من المنع محمول على من نوى الاكمل فلا يجوز له الاقتصار على الاقل وما اقتضاه كلام شرح المذهب الثاني من الجواز محمول على ما اذا نواها ركعتين اه وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وافق الواو الدرجة الله تعالى بجواز الامر من لمن نوى صلاة الكسوف واطلق وعلم مما تقر امتناع تكريرها

(قوله ركعتي الجمعة والعبدان) أي في ان كل ركعة بر كوع (قوله وكلام شرح المذهب الاول) هو قوله قال في المجموع واجاب الخ والثاني قوله صحت صلاته (قوله وما نقل عن بعضهم) أي مما لم يتقدم في كلامه او المراد ما نقل عن بعضهم من قوله قال بعضهم الخ وفي نسخة وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وافق الواو الدخ (قوله لمن نوى صلاة الكسوف واطلق) وخرج بذلك ما لو نوى واحد الا بعينه فانه لا تنعقد صلاته لتردده في النية وقال سم على ج واذا اطلق وقلنا بما افق به شيخنا فهل ينعين لاحدى الكيفيتين بمجرد القصد اليها بعد اطلاق النية أولا بدمن الشروع فيها في تعيينها بان يكرر الركوع في الركعة الاولى بل بان يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى بقصد تلك الكيفية فيه نظروا بقية الثاني اه (أقول) =

ولو قيل بالاول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد القصد والارادة لما عينه لم يعد قياسا على ما لو أحرم بالحق وأطلق فيصيح وينصرف
لما صرفه اليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الاعمال وعلى ما لو نوى نفلا فيزيد وينقص بمجرد القصد والارادة
وعبارته على منهي * (فرع) * مشى مر على انه اذا أطلق نية الكسوف ولم يقصد في نية ان يكون كسمة الظهور ولا على الهيمته
الكاملة انعدت على الاطلاق وله فعلها كسمة الظهور وبالهيمته الكاملة وفرق بين التخيير هنا وبين ما مشى عليه فيما اذا اطلق
نية الوتر أنه يتعد على الثلاث بان الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات وانما اختلفا في الصفة ولا كذلك هناك (وأقول) قد يتجه
انعدامها بالهيمته الكاملة لانها الاصل ١٢٠ والفاضلة اه (قوله كساها ثوب الاجال) أي صيرها بحجلة وهو لا يستدل به

(قوله وله اراد الاول) هو قوله
ادراكه قبل الانجلاء (قوله
وقضية التشبيه) هو المذكور في
قوله كما في المكتوبة (قوله انه
يعيدها) ويظهر مجي شرط
المعاده هنا ويظهر انه لو انجلت
وهم في المعادة أو عوامدة كما
لوانجلت وهم في الاصلية ويفرق
بين هذا وبين ما لو خرج الوقت
وهم في إعادة المكتوبة حيث
قيل بالاطلاق بانه في المكتوبة
ينسب التقصير حيث شرع فيها في
وقت لا يسعها أو يسعها وطول
حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا
فان الانجلاء لا طريق له الى
معرفة ولا نظر الى انه قد يكون
من علماء الهيمته لان أهل السنة
لا يقولون على ذلك (قوله انما يأتي
في الركعة الثانية) أي بل قد
يقال بعدم تأنيه في الثانية أيضا
لان تحقق التماذي انما يكون
بالسلام لانه وان لم تنجل بعد

لبطء الانجلاء وما خبر النعمان الدال على جوازه وهو انه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي
ركعتين ركعتين ويسأل عنها اهل انجلت رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح فاجاب عنه الوالد
رحمه الله تعالى بانه يحتمل ان ما صلاها بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف فان وقائع الاحوال
اذا انطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجال وسقط به الاستدلال نعم لو صلاها وحده
ثم ادركها مع الامام صلاها كما في المكتوبة نقله في المجموع عن نص الام قال الا ذرعي
وقضيته انه لا فرق بين ادراكه قبل الانجلاء وادراكه بعده وله اراد الاول والافه
افتتاح صلاة كسوف بعد الانجلاء قل وهل يعيد المصلي جماعة مع جماعة يدركها فيه نظر
اه وقضية التشبيه في الام انه يعيدها على الاصح وانما نص على المنفرد لانه محل وفاق
وجري على الغالب ثم ما قيل من ان تجوز الزيادة لاجل تماذي الكسوف انما يأتي
في الركعة الثانية اما الاولى فكيف يعلم فيها التماذي بعد فراغ الركوعين رد بانه قد
يتصور بان يكون من أهل الخبرة بهم هذا الفن واقضى حسابه ذلك (والاكمل) في فعلها
(ان يقرأ في القيام الاول) كما نص عليه في الام وغيره (بعد الفاتحة) وما قبلها من افتتاح
وتعوذ (البقرة) بكاملها ان احسنها والافقدها وفي كلامه دلالة على جواز ان يقال سورة
البقرة وهو كذلك وان اختار بعضهم ان يقال السورة التي يذكر فيها البقرة (و) ان يقرأ
(في) القيام (الثاني كما أتى آية منها) معادلة (و) في القيام (الثالث) مثل (مائة وخمسين)
منها (و) في القيام (الرابع) مثل (مائة) منها (تقريباً) ولا يتعين ذلك فقد نص في
البويطي والام والمختصر في محل آخر أنه يقرأ في الثانية آل عمران أو قدرها ان لم يحسنها
وفي الثالث النساء أو قدرها ان لم يحسنها وفي الرابع المائدة أو قدرها ان لم يحسنها وما
نظريه فيما تقرره من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الاصل اذ
الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على
الثاني اذ النساء أطول من آل عمران وبين النصين على ما تقرره تفاوت كبير يرد بانه

الركوع الثاني جازان تجلي في السجود ومن ثم لم يخص حج الاشكال بواحدة من الركوعين لكنه يستفاد
عبر رعاية مقتضى تأنيه في التقصان حيث قال وصورة الزيادة والنقص على المقابل ان يكون من أهل الحساب الى آخر ما ذكر
اه ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص لانه قد يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج الى الحساب (قوله ان احسنها)
أي فان قرأ قدرها مع احسنها كان خلاف الاولى (قوله ان يقال سورة البقرة) يتأمل وجه الدلالة فانه لم يذ كر لفظ سورة
وقد ذكر غيره في نحو ما ذكر انه يدل على ان يقال البقرة مثلاً بلا ذكر السورة اصلاً خلافاً لمن كره ذلك وعليه فكان الاولى
ان يقال البقرة بدون سورة

(قوله في الركوع الاول) ظاهره ولولم يطول القيام ولا مانع منه لان تطويل السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالاولى ان لا يطيله لما فيه من مخالفة الاقتداء بشعله عليه الصلاة والسلام (قوله قدر سبعين منها) قال العلامة الشوبري هلا قال كسيتين وما وجه هذا النقص اهـ (أقول) وجهه انه جعل نسبة الرابع ١٢١

يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه ويؤيده قول السبكي ثبت بالاخبار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيها أعلم فلاجله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني وبين له التعوذ في القيام الثاني من كل ركعة (وبسج في الركوع الاول) من الركوعات الاربع في الركعتين (قدر مائة من البقرة وفي) الركوع (الثاني) قدر (ثمانين) منها (و) في الركوع (الثالث) قدر (سبعين) منها بالسبعين قوله (و) في الركوع (الرابع) قدر (خمين) منها (تقريباً) في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تنديد ولا وجه اعتبار الوسط المعتدل في الآيات دون طواها وقصارها ولهذا قال ابن الاستاذ وتكون الآيات مقتصرة وجرم به الاذرى (ولا يطول السجودات في الاصح) كالجلبوس بينهما والاعتدال من الركوع الثاني (قلت الاصح تطويلها) كما قاله ابن الصلاح (ونبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسى (ونص في) كتاب (البويطي) وهو يوسف ابو يعقوب بن يحيى القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الادنى كان خليفة الشافعي رضي الله عنه في حادثة بعده مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين (انه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم) قال البغوي والسجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختاره في الرضة وظاهر كلامهم كما قاله الاذرى استحباب هذه الاطالة وان لم يرض المأمومون بها وقد يفرق بينهما وبين المكتوبة بالنذر أو بان الخروج منها أو تركها الى خيرة المقتدي بخلاف المكتوبة ونظره مدفوع بان القياس مأمور في الجمعة والعبدانه لا يقتصر الى رضاهم ككل ما ورد في الشرع بخصوص شيء فيه (وتسن جماعة) ينصبه على التمييز المحول عن نائب الساعل أي تسن الجماعة فيه المذابح ولا يقال انه منصوب على الحال لاقتضائه تقييد الاستحباب بجملة الجماعة وهو غير مراد قيل ويمكن ان يقال بصحته أيضاً وذلك الايهام منتف بقوله أو لا هي سنة الظاهر في سنه للمنفرد أيضاً وهو ممنوع بل الايهام يقل فقط ولا يتدفع ويصح رفعه بتقدير أي تسن الجماعة فيها وينادي لها الصلاة جامعة كما علم مما مر ويستحب للنساء غير ذوات الهئية الصلاة مع الامام وذوات الهيات يصلين في بيوتهم من شرات فاذا اجتمعن فلا بأس وتسن صلاتهم في الجامع كتنظيره في العيد (ويجهر) الامام والمنفرد استحباباً (بقراءة) صلاة (سوف التمر) لانها صلاة ليلة أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسرف فيها لانها سارية وجمع في المجموع بين ما صح عن عائشة من جهره صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته وما صح من اسرارته في

نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين (قوله مقتصة) أي متوسطة (قوله أو بان الخروج منها) أي من التمدد على ما هو المتبادر من كلامه ~~لكن~~ يشك عليه قوله بخلاف المكتوبة فانه مخير فيها بين زيادة المداقة وعدمها سيما اذا طول الامام ويحتمل ان المراد انه مخير بين الخروج من نفس الصلاة وعدمه لكونها تفلاً بخلاف المكتوبة وعليه فلا اشكال أو بانه مخير هنا مطلقاً بخلافه في المكتوبة فانه انما يخير اذا لم يتوقف ظهور الشعاع عليه والا فتمتنع المداقة حيث لا عذر (قوله ونظره) أي الاذرى أي الذي أشعر به قوله وقد يفرق بينهما وبين الخ (قوله قبل ويمكن) فأنه حج (قوله أي تسن الجماعة فيها) بيان للتقدير (قوله كتنظيره في العيد) قضية انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصحراء وقال سمعنا علي حج قوله بالمسجد الا عذر الخ قال في العباب وبالمسجد وان ضاق اهـ وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وان كثر الجمع اهـ وقوله هنا الا اذ لم يذكر في شرح

(قوله ثم يخطب الامام ندبا بعد صلاتها) أى فلو قد صلاها على الصلاة هل يعتد بها أم لا فيه نظروا الاقرب الثانى ثم رأيت فيما يأتى آخر الاستسقاء عن شيخنا الشورى التصريح بانها كالعيد ثم رأيت فى العباب هنا أيضا مانعه ولا يجوز ان أى الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة اه (قوله وسنهما) ومعلوم انه لا تكبير هنا وهل يحسن ان يأتى بدله بالاستسقاء قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظروا الاقرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والخشوع والتوبة والاستسقاء من أسباب الخلق على ذلك وعبرة الناسرى يحسن ان يأتى بالاستسقاء لانها لا انه لم يرد فيه نص اه (قوله وكون الخطبة عربية) أى من انه يشترط ذلك لاداء السنة وقد مناه فيه كلاما يأتى نظيره هنا وتقدم ايضا عن الجرجاني انه يشترط فى خطبة العيد شروط الجمعة فهل قال بذلك هنا ولا فليراجع وقياس ما قال به فى العيدان يقول بمثله ١٢٢ هنا ويوجه كل منهما بانه قرب الى حصول المقصود ومن التعظيم واظهار الشعار

والكون الخطبة فيها عبادة مطلوبة (قوله فلا يخطب) أى لا يس (قوله فى ركوع أول) هو يتنوينه مصروفا ويجوز ترك صرفه وذلك لان أول ان استعمل بمعنى متقدم كان مصروفا او بمعنى اسبق كان ممنوعا من انصرف (قوله فلا يدركها) زاد المحلى اى شيئا منها اه أى فليس المراد انه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام (قوله فى الاظهر) ومحلها فى فعلها باب الهيئة المخصوصة اما من احرم بها كسنة الظاهر فيدرك الركعة بادرالك الركوع الثانى من الركعة الثانية سواء اقتدى فى القيام قبله او فيه واطمان يقبنا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع لتوافق نظم صلاتيهما حينئذ * (فرع) * لواقتهى بامام الكسوف فى ثانى ركوعى

الكسوف بن الاسرار فى كسوف الشمس والجهرى كسوف القمر (ثم يخطب الامام ندبا بعد صلاته) اللاتباع من غير تكبير كما يحتمل ابن الاستاذ (خطبتين باركانهما) وسنهما (فى الجمعة) قياسا عليها فلا تجزى خطبة واحدة ولا تعتبر فيها الشروط كما فى العيد نعم يعتبر لاداء السنة الامماع والسماع وكون الخطبة عربية على ما مر (ويبحث) فيها ما السامعين (على التوبة) من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتماهى فى الغرور (وم) على فعل (الخير) كعتق وصدقة ودعاء واستغفار ورسن الفسل كما علم مما مر فى الجمعة لا التخلف بمحاق وقلم كما صرح به بعض فقهائنا الذين اضميق الوقت ولانه حالة سؤال وذلة وعلى قياسه ان يكون فى ثياب بدلة ومهتنة وان لم يصر حوايه فيما علمت كما سيأتى فى الباب الا ترى ما يؤيده ويستثنى من استخفاف الخطبة ما قاله الاذرى تبع للنص انه لو صلى على يلبدوبه وال فلا يخطب الامام الا بامرء والا فيكره ويأتى مثله فى الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفوض السلطان ذلك لاحد بخصوصه والالم يحج لاذن احد وذكروه فى الخير بعد التوبة من باب العام بعد هذا الخاص لمزيد الاهتمام بشأنه (ومن ادرك الامام فى ركوع اول) من الركعة الاولى او الثانية (ادرك الركعة) كما فى سائر الصلوات ولان الاول هو الاصل وما بعده فى حكم التابع له (أو) ادركه (فى) ركوع (ثان أو) فى (قيام ثان) من أى ركعة (فلا) يدركها (فى الاظهر) لما ذكرناه والقول الثانى يدرك ما لحق به الامام ويدرك بالركوع القومة التى قبله فعلى هذا لو كان فى الركعة الاولى قام عند سلام الامام وقرأ وركع واعتدل وجلس وتشهد وتحمل ولا يسجد لان ادراك الركوع اذا اثنى فى ادراك القيام الذى قبله كان السجود الذى بعده محسوبا بطريق الاولى وان كان فى الثانية فيما قى مع ما ذكرناه بالركعة الثانية كاملة ومعلوم انه لا خلاف فى انه لا يدرك الركعة بجماعتهم (وتشوت صلاة) كسوف (الشمس) اذا لم يشرع فيها (بالانجلاء) التمام يقبنا

الركعة الثانية فباعد واطلاق نيته وقلنا ان من اطلق نية الكسوف انعقدت على الاطلاق فهل تنعقد له خبر
هنا على الاطلاق لزوال المخالفة اولان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام لئلا يلزم المخالفة فيه نظروا وان م راختار الاول اه سم على منهج (قول) وينبغى ان المراد من الاطلاق هنا حمله على انها تنعقد كسنة الصبح لانه يخبر بين ذلك وبين فعلها باب الهيئة الاصلية لان فعلها كذلك يؤدى لخالف نظم الصلوتين اللهم الا ان يقال ما يأتى به مع الامام لمحض المتابعة ولا يحسب له شئ من الركعة كالسجود الذى اقتدى به فى الركوع الثانى من الركعة الثانية ونوى الهيئة الكاملة (قوله لما ذكرناه) هو قوله ولان الاول هو الاصل (قوله فى الركعة الاولى) اى من صلاة الامام

(قوله بل قديمتا لبعده وصفها بالاداء) أى بتزليل زمن الكسوف الذى تفعل فيه منزلة الوقت المقدس من الشارع فيكون الوصف بذلك مجازا (قوله فيعلمه فى الاول) أى اذا شك فى الانجلاء (قوله انقلب ١٢٣ نفلا مطلقا) هذا كالصريح فى انه

اداعى لم بذلك فى اثباتها انقلب نفلا وهو مخالف لما قدمه فى صفة الصلاة من انه اذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها جاهلا بالحال وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار الجهل الى الفراغ منها فان علم بذلك فى اثباتها بطلت فيحصل ما هنا على ما هناك فتصورا مسئلة بما اذا لم يعلم بالنجلائها الا بعد تمام الركعتين وهو الذى يظهر الآن (قوله ولوقال المنجمون الخ) ظاهره ولو غاب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله ولا يرد على ذلك جواز العمل الخ (قوله وذلك لقوات سبها) المتبادر منه انه على قوله اقوى منها الخ وفيه نظر واظهاره انه على عدم القضاء (قوله لا بطلوع الفجر) قضيته انه لا تفوت بذلك وان كان فى ليال يقطع بانه وان لم يكن كاسفا لا يوجد فى ذلك الوقت كما لو كان ذلك فى عاشر الشهر مثلا وسأق التصریح به فى قوله فعلم انما لا تنتظر الخ (قوله ان خيف فوته) وهو فى الجمعة بخروج الوقت قبل الفراغ منها وفى غيرها بعدم ادراك ركعة فى الوقت وفى شرح الروض انه لو اجتمع عليه عبد وفرضة نذر فعلها فى وقت العبد قدم المندورة ان خيف فوته اه (قوله ويخففها) أى تدبأ (قوله متعرضا للكسوف) ظاهره انه لا فرق فى

الخبر اذا رأى ذلك أى الكسوف فادعوا الله وصلوا حتى ينكشف ما بكم وفيه دلالة على عدم الصلاة بعد ذلك لاسيما والمقصود من الصلاة قد حصل بخلاف الخطبة فانها لا تفوت لان المقصد بها الوعظ وهو لا يشوب بذلك فلو انجلى بعض ما كسف فله الشروع فى الصلاة كما لو لم ينكشف منها الا ذلك القدر ولو انجلى جميعها وهو فى اثباتها انها وان لم يدرك ركعة منها الا انها لا توصف باداء ولا قضاء بل قديما يقال بحد توصفها بالاداء وان تعذر القضاء كرمى الجار ولو حال صاحب وشك فى الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر فيه فعلها فى الاول دون الثانى عملا بالاصل فيه ما ولو شرع فيها اظنانا بقاءه ثم تبين انه كان الانجلاء قبل تحريمه بباطل ولا تنعقد نفلا على قول اذا لم ينكشف على هيئة صلاة الكسوف فيندرج فى فوته قاله ابن عبد السلام ومنه يؤخذ انه لو كان احرم بها بنية ركعتين كسنة الظهر انقلب نفلا مطلقا وهو ظاهر ولو قال المنجمون انجبت أو انكسفت لم نعمل بقولهم فتصلى فى الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثانى اذا اصل عدمه وقول المنجمين تخمين لا يقيد اليقين ولا يرد على ذلك جواز العمل بقولهم فى دخول الوقت والصوم لان هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتياطها وان دلالة علمه على ذلك اقوى منها هنا وذلك لقوات سبها (و) تفوت أيضا (بغروبها كسفة) لان الانتفاع بها يطل بغروبها نيرة كانت أو منه ~~كسفة~~ لزال سلطانها (و) تفوت أيضا صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) التام أيضا كما مر لحصول المقصود (وطلوع الشمس) وهو منخسف لعدم الانتفاع بضوته (لا) بطلوع (الفجر) فلا تفوت صلاة خسوفه (فى الجديدي) ابقاء ظلمة الليل والانتفاع به وعلى هذا لا يضطر طلوع الشمس فى مسلاته كالانجلاء والقديم تفوت لذهاب الليل وهو سلطانها (ولا) تفوت مسلاته أيضا (بغروبها خاسفا) ابقاء محل سلطانته وهو الليل فغروبها ~~كسفة~~ غيبيته تحت السحاب فعلم ان لا تنتظر الى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعه بعد غروبها وانما تنتظر لوجود الليل الذى هو محلها فى الجملة كما تنتظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا تنتظر فيه الى غيم او نحوه (ولو اجتمع) عليه مسلاتان فاكثروا بأمن القوات قدم الاخوف فتواتم الاكد فعلى هذا لو اجتمع عليه (كسوف وجعة او فرض آخر) ولونذرا (قدم الفرض) جعة او غيرها (ان خيف فوته) لتعينه بضيق وقته مع تحتم فله فكان اهم وعلى هذا يخطب للجمعة ثم يصلح ان يصل الكسوف ثم يخطب لها وفى غير الجمعة يفعل بالكسوف ما مر به بعد صلاة الفرض (والا) بان لم يخف فوت الفرض (فالظاهر تقديم) صلاة (الكسوف) لخوف القوات بالانجلاء ويخففها كما فى المجموع فيقرأ فى كل قيام بالفاتحة ونحو سورة الاخلاص كما فى الام (ثم يخطب للجمعة) فى صورتها (متعرضا للكسوف) ولا يجوز ان يقصد هما بنية واحدة لانه تشريك بين فرض وتفل وما نظره المصنف من ان ما يحصل

ذلك بين ان يتعرض لذلك فى أول الخطبة أو فى آخرها او خلاها (قوله لانه تشريك بين فرض وتفل) قدير دعى عليه ما تقدم =

في الجمعة من انه اذا نوى رفع الجنبات وغسل الجمعة حصل له التشرية المذكورة ويمكن الجواب بان الفصل لما كان وسيلة لغيره لا مقصود لذاته اغتفر التشرية فيه او بان المقصود منه ما واحد وهو تعميم البدن بالماء مع كون اظهره مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاعتذر ذلك فيه على انه اساطير في الكسوف ما لم يطالب في الجمعة ومن ثم قالوا بخطب الجمعة مائة ركعة الكسوف صاروا كأنهم ما حثوا في الحاشية (قوله ويحترز عن التطويل) أي وجوب أي فيما يترتب به للكسوف (قوله من وجوب قصدها) أي الجمعة (قوله نعم لو قصدهما) أي العبد والكسوف وبقي ما لو اطلق هل ينصرف لهما اولاه في نظر والا قرب ان يقال ينصرف للصلاة التي فعلها عتقها ومحلها ما لم توجد منه قرينة ارادة احدهما بان افتتح الخطبة بالكسوف او بغيره وان أخر صلاة الكسوف وان أخر صلاة العبد

ونقل بالدرس عن شيخنا الشوهرى انها تنصرف اليهما وفي مائة الركعة سقطت خطبته وقصده بالخطبة الجمعة فقط قال شارحه وكلامه كما هو له يفهم انه يجب قصدها حتى لا يكتفى بالاطلاق وهو محتمل لان تقدم صلاة الكسوف عليها يقتضي صرفها لها ويحتمل خلافه لان خطبة الكسوف ركعات وهو الاقرب بعباده عليه الاذرى اه وقوله وهو الاقرب ضعيف (قوله لانا نقول الخطبتان الخ) اي ولان القصدين هما الوعد اذا ثبت واحدة منهما ما شرطنا للصلاة (قوله قدم عليها) أي ما لم يخف تغيره كما ياتي (قوله وتعلمهم يقتضي الوجوب) قال سم على حج قوله تعلمهم الخ ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة

شعنا لا يضر ذكره رديان خطبة الجمعة لا تنقض خطبة الكسوف لانه ان لم يتعرض للكسوف لم تكن الخطبة عنه ويحترز عن التطويل الموجب للفصل وما افهمه كلامه من وجوب قصدها حتى لا يكتفى بالاطلاق هو المعتد ويوجه بان تقديم غيرها عليها يقتضي صرفها له (ثم يصلى الجمعة) ولا يحتاج الى اربع خطب لان خطبة الكسوف من آخره عن صلاتها أو الجمعة بالعكس والعبد مع الكسوف كالغرض معه لان العبد افضل منه كما نقل في المجموع عن الشافعي والاصحاب نعم لو قصدهما ما بالخطبتين جاز لانهما مستماتان والقصدهما ما واحد لا ية الالة السنة حيث لم تدخل لا يصح بينهما مع سنة مثلها ولهذا لو نوى بركعتين اضحى وقضاء سنة الصبح لم تنقض سنة لانه لانا نقول الخطبتان نابتان للمقصود فلا تضر بينهما بخلاف الصلاة (ولو اجتمع عيدين) وجنزة (او كسوف وجنزة قدمت الجنزة) فيهما ما يخشى من تعديركا بتأخيرها ولا تخاف فرض كفاية ولان فيها حق الله تعالى والا آدمي بشرط تقديمها حضورها والولى فان لم تحضر او حضرت دونه أفرد الامام لها من ينتظرها واشتغل هو بغيرها مما ياتي ولو اجتمع فرض معها قدمت الجنزة ايضا ولو جمة بشرط ان يتسع وقته فان ضاق قدم عليها وما استقر عليه عمل الناس في اجتماع النرض والجنزة على خلاف ما ذكر من تقدم الفرض مع اتساع وقته خطأ يجب اجتنابه ولو في الجمعة راجع الى ما قال السبكي قد اطلق الاصحاب تقديم الجنزة على الجمعة في قول الوقت ولم يبينوا هل ذلك على سبيل الوجوب او السند وتعلمهم يقتضي الوجوب اه وهو كما قال وافق به الى الدررجه الله تعالى ولو خيف تغير الميت قدمت الصلاة عليه على المكتوبة وان خيف فوتم كما قاله ابن عبد السلام وقد سكت عنه انه لما ولي الخطبة بجامع مصر كان يصلى على الجنزة قبل الجمعة ويفتى الجاهل واهل

الجماعة وقد اوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بان تؤخر الصلاة عليه الى ما بعد صلاة الفرض الذي يتفق الميت تجهيزه عنده جمعة او غيرها لاجل كثرة الجماعة المصلين وحسنه ذب كل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتأمل اه أقول وقد يجاب بان الوجوب محمول بقراءة كلامه على ما اذا لم يرج كثرة المصلين كان حضور من عادتهم الصلاة في ذلك المثل ثم حضرت الجنزة فلا يجوز تأخيرها اذا فائدة فيه (قوله وبقي الحالين الخ) قال سم على حج أي المحتاج اليه في حاله او لوعلى التناوب وقوله اي الذين الخ بل ينبغي ان يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مرداه ولا تظن لما جرت به العادة انه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنزة وجب لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا فهو وسئل بعضهم هل يجوز ان يكون أحد من الاطفال في النار فاجاب بان الاطفال في الجنة ولو اطفال كفار على الصحيح نعم يخلق الله يوم القيامة خلفا فيدخلهم الجنة ويخلط بينهم النار لا يستل عما يفعل وهم يسألون اه والعشرة أقوال التي أشاد اليها الشيخ سردها في فتح الباري فليراجع

(قوله وأنه قتل يوم العاشر) أي من المحرم ١٥ حج (قوله والخسف ونحوها) هل من نحوها الطاعون المتبادر لا م ١٥ سم
على حج (قوله والصلاة في بيته) ويحصل ذلك بركعتين كسنة الظهور وينوي سبها وعبادة شرح الروض قال الحلبي رخصتها عند
ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ويحتمل أن لا تتغير عن المهودا لا بتوقيف قال الزركشي وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدم
فقال تكون ككيفية الصلوات ولا تصلى على هيئة الخسوف قولوا واحدا وبن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة قاله العبادي
ويقاس بها نحوها وقول المصنف في بيته من زيادته ولم اره له بركته قياس النافذة التي لا تشرع لها الجماعة (قوله كما قاله ابن
المقري تبعه للنص) قال في شرح الروض لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت ١٢٥ الريح قال اللهم اني اسألك خيرها وخير

ما فيها وخير ما ارسلت به واعدت
بك من شرها وشر ما فيها وشر
ما ارسلت به رواء الشيخان وروى
الشافعي خبر ما هبت ريح الاجنا
النبي صلى الله عليه وسلم على
ركبته وقال اللهم اجعلها رحمة
ولا تجعلها عذابا لله - م اجعلها
رياحا ولا تجعلها رجا اقول
وظاهر ان الكلام في الريح الذي
يخف منه الهالك (قوله والشمال
من جهة شمالها) عبارة المصباح
والشمال الريح تقابل الجنوب
فيها خمس لغات الاكثر بوزن
سلام وشمال مهموز وزان جعفر
وشمال على القلب وشمال مثل سب
وشمال مثل فلس واليد الشمال
بالكسر خلاف اليمين وهي مؤنثة
وجمعها اشمل مثل ذراع وأذرع
وشمال أيضا والشمال أيضا الجهة
والثقت عينا وشمالا أي جهة
اليمين وجهة الشمال وجمعها اشمل
وشمال أيضا اه وعليه فتكون

الميت أي الذين يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم ايذهبوا بها اه ويتجه ان
محل حرمة التأخير ان خشى تغيرها او كان التأخير لا اكثر المصاير والافا لما تأخير اذا كان
يسيرا وفيه مصلحة للميت لا ينبغي منه ولو اجتمع عليه خسوف ووترات وريح قدم
الخسوف وان خيف فوت الوترات والرياح لانه آكد وما عدا ترص به على قول الشافعي
لو اجتمع عيب وكسوف بان العيب اذا ما أول الشهر او العاشر والكسوف لا يقع الا في
الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين رد بان قول المنجمين لا عبرة به والله على كل شيء
قدير وقد صح ان الشمس كسفت يوم موت سيدنا ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وفي انساب الزبير بن بكار وأنه مات عاشر ربيع الاقول وروى البيهقي - م - له عن
الواقدي وكذا اشهر انما كسفت يوم قتل الحسين وأنه قتل يوم العاشر وبان لو سلمنا انها
لا تنكسف الا في ذلك فقد يتصور انكسافها فيه بشهادة شاهدين بقصر رجب وشعبان
ورمضان وهي في الحقيقة تامة فنكسف في يوم عيدها وهو الثامن والعشرون في نفس
الامر وبان الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة ويستحب الكل
احد عند حدوث الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسف ونحوها التضرع بالدعاء
ونحوه والصلاة في بيته منقردا كما قاله ابن المقري تبعه للنص واعلم ان الرياح اربع الصبا
وهي من تجاه الكعبة والديور من ورائها والجنوب من جهة عيناها والشمال من جهة
شمالها والكل منها طبع فالصبا حارة يابسة والديور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة
والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم - م - كمار واه مسلم جعلها الله والدينا
وأصحابنا منهم عنه وكرمه انه جواد رحيم

• (باب صلاة الاستسقاء) •

هو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة اليها يقال سقاه
واسقاه بمعنى غالبا والاصل في الباب قبل الاجماع الاتباع رواء الشيخان وغيرهما

الاولى في كلام الشارح بنفع الشين والثانية بكسرها • (باب صلاة الاستسقاء) • (قوله صلاة الاستسقاء) أي وما يتبع
ذلك ككراهة سب الريح (قوله هو لغة طلب السقيا) وهي اسم من سقاه قال في المصباح سقيت الزرع سقيا واسقى بالالفافة
ومنهم من يقول سقيته واسقيته دعوت له فقلت سقيا لك وفي الدعاء سقيا رحمة ولا سقيا عذاب على فعل بالضم اي اسقنا غيثا فيه
نفع بالاضرو ولا تخريب اه (قوله وشرعا طلب سقيا العباد) أي كالأوبعضا (قوله بمعنى غالبا) أي في أكثر اللغات وقيل يقال
سقاه لسقته واسقاه لاسقته وارضه اه مختار وقيل سقاه لسقته واسقاه اذا دله على الماء وقيل سقاه اذا ناوله الماء ليسرب واسقاه
اذا جعل له سقيا اه شرح روض بالمعنى (قوله والاصل في الباب) أي في الجملة فلا ينافي ان بعض انواعه مختلف فيه

(قوله واستأنا سواله الخ) انما قال ذلك لان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره (قوله لتقيم) أي ولو عاصيا بأقامته (قوله ولو سقر قصر) ظاهره ولو كان عاصيا بسقره ولا مانع منه لان المقصود منه الدعاء وهو كما يكون من المطيع يكون من العاصي (قوله وانما لم يجب للمامر) أي من قوله والصارف عن الوجوب خبره لعل على غيرها الخ (قوله مطاوعا) أي خاف الصلوات اولها (قوله ولو نافلة) أي وصلاة جندازة لا سجدة تلاوة وشكر (قوله بالصلاة والخطبة) انظر لوندرا الاستسقاء فهل يخرج عن عهدة النذر يا حدى الكيفيات المذكورة او يحسم لندره على الكيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صادر كالاستعمال المهجور فحمل اللفظ منه عند الاطلاق على المشهور ومنها وهو الاكل فيه نظرا والا قرب الثاني فلا يبرع طاق الدعاء ولا به خلف الصلوات (قوله عند ١٢٦ الحاجة) أي ناجرة أو غيرها كان طاب عند عدم الماء عند عدم الحاجة اليه حالا

حصوله بعد مدة يجتاجون فيها اليه كان طلب في زمن الصيف موله في زمن الشتاء (قوله او ملو حته) الحق به بعضهم مجنا عدم طلوع الشمس المعتاد لان عدمها يؤدي الى عدم غو الزرع والاوجه عدم الاطلاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق الا ترى فتسن له الصلاة فرادى على الوجه الا ترى (قوله فيستحب غيرهم) أي وان لم يصلاوا هم (قوله بظهر الغيب) انظ ظهور مقصده ولباه بمعنى في قبل والمراد بظهر الغيب ان يدعوا على وجه يرجمعه بلوغ الدعاء للمدعولة (قوله ملك موكل) أي به (قوله ولت بئله) أي بئله ثم رأيت في نسخة صحيحة بئله (قوله وهو مقيد) أي قوله وشمل اطلاقه الخ (قوله ذابدة) أي وان لم يكفر به ابل وان لم ينسق

واستأنا سواله بقوله تعالى وانما أتى بيانه ما وانما نطلب (عند الحاجة) كانه قطع الماء أو ملو حته أو فاته بحيث لا يكون كافيا وعلم منه عدم ستم عند انقطاع الماء ونحوه والحاجة غير داعية اليه في ذلك الوقت وبه جزم الرافعي وشمل اطلاقه الحاجة ما لو احتاجت طائفة من المسلمين الى الماء فيستحب غيرهم ان يصلوا ويستسقوا وهم ويسألوا الزيادة لانفسهم لا يتابع رواه ابن ماجه ولان المؤمنين كالأصوات لو احدثوا اشتكى كاهه وصح دعوة المرء لآخيه بظهر الغيب مستجابة عند رؤيته ملك موكل كلما دعا لآخيه قال الملك الموكل به آمين وثلاث بمثل وهو مقيد كما قاله الاذرعى بان لا يكون ذلك الغير ذابدة وضلالة وبغى والالم يندب زجره وتأذيه ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقتهم والرضا بها وفيها مفاسد ويسن أيضا الاستسقاء لطلب زيادة فيها فانه لهم (وتعداد) الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره (ثانيا وثالثا) وأكثر كافي المجموع فان الله تعالى يحب المحلين في الدعاء والمرة الاولى أكد في الاستحباب ثم اذا عاودوا من الغد أو بعده يندب ان يصكوا فواصاعين فيه وقد نص الشافعي مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة أيام قبله ومرة اخرى على عدم ذلك ولا خلاف لانهما كافي المجموع عن الجهر ومنزلان على حالين الاول على ما اذا اقتضى الحال التأخير كانه قطع مصالحهم

فيئند

بها وبقي ما لو احتاجت طائفة من اهل الدمة وسألوا المسلمين في ذلك فهل ينبغي اجابتهم ام لا فيه نظرا والا قرب فيئند الاول وفاء بدينهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق معهم ولهم وتحمل اجابتهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة (قوله فان الله تعالى يحب المحلين) عبارة عن خبر ان الله يحب المحلين في الدعاء وان ضعف (فرع) * أخبر عوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للاستسقاء فهل يجب عليه الدعاء ام لا اه سم على حج والا قرب الثاني لان ما كان خادقا للعادة لا ترتب عليه الاحكام الشرعية سيما ومن وصل الى تلك الحالة من هم التسليم الى الله في أفعاله وعدم التعرض له في شيء مما يفعله سبحانه وتعالى وقال شيخنا العلامة الشويرى أقول بل وهو انه ان جوز اجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقا للدفع الضرر فلا يهد الوجوب فليستأمل

(قوله بغير ذلك) أي ومن الغير اشتداد الحاجة (قوله اجتمعوا للشكر) لك ان تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الاستسقاء حيث لا يطلب فيه هذه الامور بعد زوالها قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه الا ان يجاب بان التوجيه مجموع الامرين الشكر وطلب المزيد اوبان الحاجة للاستسقاء الشدة فلي تأمل ثم رأيت الفرق بنحو الثاني اه سم على منهج (قوله ولا ينافيه قولهم شكرا) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بمبادل على التعظيم فلا ينافي ذلك فيتميم الاستسقاء (قوله بصيام ثلاثة ايام) قال سم على حج يتجه لزوم الصوم أيضا اذا امرهم بالكثير من أربعة اه (فائدة) * الولي لا يلزمه امره ولبه الصغير بالصوم وان اطاعه اه حج وكتب عليه سم يتجه الوجوب ان شهله امر الامام أي بان امر بصيام الصبيان وفيه أيضا قضية التعليل بامتنال امر الامام انه لو امر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو امر من في ولايته ونزع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار (قوله مع يوم الخروج) صرح به لان قول المصنف الا في ويخرجون الى الصحراء في الرابع قد يوهى انه لا يطلب من الامام امرهم به ولكنه يطلب منهم الصوم لانفسهم (قوله الصائم حتى يفطر) التعبير بما ذكره شرعا بان التارك له طرف الاجابة الدعاء وانه بالقطر ينتهي وقت الاجابة (قوله وبامرهم بصير الصوم واجبا) قال حج ظاهر اوباطنا اه وفي سم ١٢٧ على منهج ولو امرهم بالصوم فهو طاعون

ظهر في البلد وجب ايضا كما وافق عليه م وطب أخذا مما قرروا المذكور اه وقوله واجبا أي عليهم لاعلمه وان قلنا ان المتكلم يدخل في عموم خطابه لانا انما اوجبنا الصوم على غيره بذلا طاعته وهذا المعنى لا يتصور فيه اذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه اه سم ايضا وسأني مثله في كلام الشارح * (فرع) * امرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال م ر لمهمهم صوم بقية الايام اه

فحينئذ يصومون والثاني على خلافه وهذا هو الاصح وان جمع بينهما ما يغير ذلك (ان لم يسقوا) حتى يستقيم سم الله تعالى (فان تاهبوا للصلاة فسقة واقبلها اجتمعوا للشكر) لله تعالى على تعجيل ما عزموا على طلبه قال تعالى لنن شكرتم لازيدنكمم (والدعاء) لزيادة ان لم ينضروا وانكفروا المطر (ويصلون) صلاة الاستسقاء المقررة شكر الله تعالى أيضا ويخطب بهم سم أيضا كما صرح به ابن المقرئ ويؤخذ منه انهم ينوون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم شكرا (على الصحيح) كاجتماعهم للدعاء وتحوه ومقابل الصحيح لا يصلون لانهم لم يفعلوا الاستسقاء واحتراز بقوله قبلها عما اذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في اثانها فهو جازما كما اشعر به كلامهم سم (وبامرهم الامام) استحبابا او من يقوم مقامه (بصيام ثلاثة ايام اقولا) متتابعة مع يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وصح ثلاثة لا تردد دعوتهم الصائم حتى ينظر والامام العادل والمطلوم والتقدير بالثلاثة ما خوذ من كثرة اليقين لانه اقل ما ورد في الكفاية وبامرهم بصير الصوم واجبا امتثالا له كما أفق به النووي وسبقه اليه ابن عبد السلام في قواعد واقره عليه

اقول يوجه بان هذا الصوم كالشي الواحد وفائده لم تنقطع لانه ربما كان سببا في المزيد اه سم على منهج وبقي ما لو امرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الاول اخذنا على به سم ويحتمل الثاني لانه كان لا مروق قد فات وهو الاقرب وبقي ما لو امرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم اتمام بقية الايام أم لا فيه نظر والاقرب الثاني * (فائدة) * لورجع الامام عن الامر وامرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذنا من قولهم انه واجب لذاته لاشق العصا ونقل في الدرر عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزياي ما يوافق ذلك * (فائدة اخرى) * لو حضر بعد امر الامام من كان مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب انه ان كان من أهل ولايته وجب عليه صوم ما بقي والا فلا ولو باغ الصبي أو أفاق المجنون بعد امر الامام لم يجب عليهم ما الصوم لعدم تكليفه ما حال النداء وبقي أيضا ما لو امرهم بالصوم بعد اتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب لان الذي يمنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به امر بعصية بل بطاعة وبقي أيضا ما لو كانت حائضا أو نفسا وقت امر الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الامر وبقي أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الامر هل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الاول

(قوله وعلى التزل فهو) أي نص الام محمول الخ وقوله بشريئة كلامه أي الشافعي (قوله والتعيين) كان يقول عن الاستسقاء (قوله فلولم يبيته لم يصح) أي عن الصوم الذي امر به الامام والافه ونقل مطابق ولا وجه لفساده ولكنه بأثم لعدم امتثال امر الامام وعمايه فلو كان الامام حنفيا لم يبيت المأمور بالنية ثم نوى ثم اراه هل يخرج بذلك عن هذه الوجوب لانه افي بصوم مجزئ عند الامام ام لافيه نظروا الاقرب الاول للعلة المذكورة قال سم على منهج ولا يجب الامسالة لانه من خصوصيات رمضان (قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) قال الزبدي ومثله الاثنى عشر والخمس لان المقصود وجود الصوم فيها كما أفتى به شيخنا الرملي اه قال سم على حج بعدم اذ كرو قدام ذلك الاكتفاء بصوم رمضان أيضا فان قيل هذا ظاهر اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أمالو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له اذا الصوم لا بد من وقوعه فلما بل له فائدة وهي انه لو اصر والشوا بان قد دواتا خبر الاستسقاء ومقدماته اليه لزمهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقتلوا المسافر كغيره فليزهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وان جاز مسافر في غير هذه الصورة وانما قدنا عن رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليتنامل (قوله لان ١٢٨ المقصود وجود الصوم) قضية كون هذا هو المقصود عدم اشتراط التعيين في نيته

وبخالفه قوله والتعيين الا ان يحتمل وجوب التعيين على ما اذا لم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه أو يحتمل قوله هذا على ما اذا نوى النذر مثلا والاستسقاء وعبارة حج ويظهر انه لا يجب قضاؤها لفوات المعنى الذي طلب له الاداء وانما لو نوى به نحو قضاء اثم لانه لم يصح امتثاله للامر الواجب عليه امتثاله باطنا كما تقررون ومن ثم لو نوى هذا الامر من اتجه ان لا اثم لوجود الامتثال ووقوع غيره معه لا يجزئ (قوله بذلا طاعته) أي وهذا المعنى لا يتصور فيه اذا لا

جمع كالسبكي والتمولي والاسنوي وغيرهم وافتي به الزا الدرجه الله تعالى ووافق على ذلك الباقين في مريض وقوله في موضع آخر انه مردود لنص الام هو المردود بانه ليس صريحا في مدعاه وعلى التزل فهو محمول بشريئة كلامه في باب البغاة على ما اذا لم يأمر الامام بذلك وعلى هذا فيجب في هذا الصوم التعيين والتعيين فلولم يبيته لم يصح ويصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام ولا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بما ربه بذلا طاعته لكن لو فات لم يجب قضاؤه اذ وجوبه ليس بعينه وانما هو امر ارض وهو امر الامام والمقصود منه العمل في الوقت لا مطلقا والراجح ان القضاء بما ربه جديد وان كانت صلاته لا تقوت بالسعي بل تفعل شكرا كما مر أفتى بجمع ذلك الزا الدرجه الله تعالى وبذل لوجوب ما مر قولهم في باب الامامة العظمى يجب طاعة الامام في امره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع ولعل هذا مستند الاسنوي في قوله ظاهر كلامه سم في باب الامامة يتقضى التعدي الى كل ما يامرهم به من صدقة وغيرها قال في شرح هذا الكتاب وهو القياس اه وهو المعترف قد صرح بالتعدي الرافي في باب قتال البغاة وعلى هذا اقالا وجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المدكور من يخاطب بركاة الفطر فن فضل عنه شيء ثم اعتبر ثم لزمه التصديق باقل محمول

يتصور بذل الطاعة لنفسه اه سم (قوله لكن لو فات لم يجب قضاؤه) وفي فتاوى حج وجوب القضاء اه هذا سم على منهج وفي شرحه يلزم بما يوافق كلام الشارح (قوله ولراجح ان القضاء) أي في حد ذاته وقوله بما ربه جديد أي ولم يوجد (قوله ما لم يخالف حكم الشرع) هذا يفيد وجوب المباح اذا امر به لانه لم يخالف حكم الشرع وقد نقل عنه سم على منهج انه يتاقتض كلامه في ذلك وعبارته وقضية ما قرروه السابق انه لو أمر بمباح وجب وارتضاء مر وفي وقت آخر قال لا يجب في المباح فتات له الا ان تكون فيه مصلحة عامة فوافق ومضى على انه اذا أمر بالخروج الى الصغراء للاستسقاء وجب اه وفي حج انه ان امر بمباح وجب ظاهرا أو عند دواب أو مافيه مصلحة عامة وجب ظاهرا وباطنا اه وخروج بالمباح المكروه كان أمر بترك رواتب الفرائض فلا تجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يخش الفتنه ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه (قوله قال في شرح هذا الكتاب) أي الاسنوي (قوله وهو) أي التعدي (قوله وعلى هذا) هو قوله وهو المعتمد (قوله من يخاطب بركاة الفطر) قضيته انه لا يشترط ان يكون ما يتصدق به فاضلا عن دينه وهو المعتمد الا في له

(قوله لزوم ذلك) أي الصدقة وغيرها (قوله لكن يظهر تقييده بالخ) نقل عن سم على منهج عن الشارح مانصه وقال مر ينبغي في نحو الصدقة والعق انه يجب أقل ما ينطاق عليه الاسم بشرط فضله عما يحتاجه في الفطرة وأنه لو عين الامام زائد الغا التعمين ووجب الأقل المذكور اهـ وبقي ما لو أمر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة عين فاخرجهما بقصد الكفارة هل يجوز به ذلك أم لا فيه نظر والا قرب الثاني ويقرب بينه وبين الصوم بان الصوم عن الكفارة أو النذر في هذه الايام وافق خصوص ما امر به الامام فسوح فيه بخلاف الصدقة بالذوق فانه وان وجد فيه مسمى الصدقة لم يكن له يتعلق بخصوصه أمر الامام على ان المتبادر من لفظ الصدقة المندوبة وان اطلاق الصدقة على الواجبة تجوز فامر الامام بصرف غيرها المندوبة ونحوها وبقي ما لو أمر بالتصدق بدينا ومثلا وكان لا يملك الا نصفه فهل يلزمه ١٢٩ التصديق به أم لا فيه نظر والا قرب

الاول لان كل جزء من الدينار بخصوصه مطلوب في ضمن كله (قوله أوفى أحد خصال الكفارة) يشمل الاطعام والكسوة وعبرة حج انما يخاطب به أي ما امر به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وايالة في الصدقة اهـ وهذا يشرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح وكتب أيضا قوله أوفى أحد خصال الكفارة أي غير العتق لما يأتي من قوله وأما العتق الخ ويجوز ان يبقى قوله أحد خصال الكفارة على عمومه ويحمل قوله اما العتق على ما لو أمر الامام باعتناق معين من ارقائه فيقال فيه ان احتياجه اليه بخصوصه زمالة او منصب او نحوه لا يجب اعتناقه والاوجب (قوله قدر به) أي العمر الغالب وقوله لم يجب

هذا ان لم يعين له الامام قدر فان عين ذلك على كل انسان فالانساب بعوم كلامهم لزوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كتابة العمر الغالب ويحتمل أن يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطرة قدره أوفى أحد خصال الكفارة قدره وان زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل ان يعتبر بالهجر والكفارة بحيث لزمه بيعه في احدهما الزمة عتقه اذا أمر به الامام (والتوبة) بالاقلاع عن المعاصي والتندم عليها والعزم على عدم العود اليها (والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر) من عتق وصدقة وغيرهما لان ذلك ارجح للاجابة قال تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا وقال الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي الالبس (والخروج من الظالم) نص عليهم مع انهم امنوا بشروط التوبة اهـ كما ساء كرها العظم أمرها فهو من عطف الخاص على العام وسواء في المظالم المتعلقة بالعباد كانت دما ام عرضا ام لا لان ذلك اقرب للاجابة وقد يكون الجذب بترك ذلك فقد روى الحاكم والبيهقي ولا منع قوم الزكاة الاحبس عنهم المطر وقال عبد الله بن مسعود اذا اجبس الناس الميكال منعوا قطر السماء وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى وبلغهم اللاعنون تلعنهم دواب الارض تقول تمنع المطر بخطاياهم والتوبة من الذنب واجبة فورا امر بها الامام أولا (ويخرجون) أي الناس مع الامام (الى الصحراء) بلا عذر تأسى به صلى الله عليه وسلم ولم ولان الناس يكثرون فلا يسعهم المسجد غالبا وظهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وان امتلئ بعضهم بمكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعها الانا ما موروون باحضار الصبيان ومأموروون بانا نجيبهم المساجد (في الرابع) من ابتداء صومهم (صياما) لخبر ثلاثة لا ترد دعوتهم وعدم منهم الصائم ولان الصوم معين على الرياضة والخشوع وينبغي له تخفيف اكاه وشربه تلك الليلة ما امكن وفارق ما هنا صوم يوم عرفة حيث لا يسن للعاج بانه يجتمع

١٧ في أي موافقته وقوله وأما العتق فيحتمل ان يعتبر بالخ المتبادر من جعل هذا احتمالا مجردا ان المعتق عنده ما قدمه من قوله لكن يظهر تقييده بالخ (فرع) هل يشترط في العبد المعتق اجزؤه في الكفارة أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه يصدق عليه مسمى المأمور به (قوله بالاقلاع عن المعاصي) ومنه المظالم الى اهلها وقوله اليها أي الى مثلها (قوله تقول تمنع الخ) لعلمنا ان هذا السبب اللعن والافهـ هذا مجرده ليس لعنا (قوله وان استثنى بعضهم) مراده حج (قوله لا نامامورون) الاولى ان يقول ولانا الخ لانه أوفى على قوله افضل البقعة (قوله وعدم منهم الصائم) وقد تقدم ذكره قريب في قوله ثلاثة لا ترد دعوتهم (قوله على الرياضة) هي طهارة البدن

(قوله بل قضية الاول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أي ولو مع ضرر يحتمل عادة (قوله ويخرجون متطهين) مثل قوله ما لو كان يبدنه رائحة لا يزبها الا الطيب الذي تظهر رائحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه ما هو مقصود للمستقيمين من اظهار التبدل وعدم الترفه واما ما يحصل اغيره من الاذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه التطيب فقد يقال منه في هذا المقام لا يضر لان اللائق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة (قوله من اض الموصوف الى صفته) والمعنى حينئذ ١٣٠ في ثياب مبتذلة ويمكن كون الاضافة حقيقة لانه يكفي في الاضافة

عليه مشقة الصوم والسفر وبان محل الدعاء ثم آخر النهار والمشقة المذكورة مضى حينئذ بخلافه هنا وقضية افرق بين انهم لو كانوا هناك مسافرين وصلوا آخر النهار لاص عليهم بل قضية الاول ذلك أيضا وان صلوا أول النهار وأجيب بان الامام لم أمر صار واجبا قال الشيخ وقد يقال ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يضر به المسافرة تضرره فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر افضل ورده الى رحمه الله تعالى فقال ان المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما امر دعوة الصائم لا ترد ويخرجون غير متطهين ولا متزينين بل (في ثياب بذلة) بكه الموحدة وسكون المجمة أي مهنته من اضافة الموصوف الى صفته أي ما يلبس الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه اللائق بما هو يوم مسئلة واستمكانه وبه فارق العبد قال القمولى ولا يلبس الحديد من ثياب البذلة أيضا ويتنظفون بالماء والسواك ويطعمون الكريمة لللائق بغيره بعضه بعض (و) في (تخشع) أي تذلل مع سكون القلب والحوارج في مشيهم وجلوسهم وكلامهم وغير ذلك للاتباع وعلم مما تقرر ان تخشع معطوف على ثياب لاعلى بذلة كما قد لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في أنفسهم وهي المقصودة التي ثياب البذلة ووصفها وقد يقال بصفة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيال نحو طول اكمامها واذياها وان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذا امر واطهار الخشع في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب أولى ويستحب لهم اخذ ما امر الخروج من طريق الرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحشاء مكشوفين الرؤس وقول المتولى لو خرج أي الامام أو غيره حافيا مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من اظهار التواضع بعيد كما قاله الشافعي والاذري (ويخرجون) معهم استحيابا (الصبيان والشيوخ) والجمائر والخنى السبع المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاءهم ارفع للاجابة اذ الشيخ ارق قلبا والصبي لا ذنب عليه وصح هو ترزقون وتنصرون الابعضاء وقضية كلام الاسنوي ان المونة التي يحتاج اليها في حمل الصبيان تحسب من مال

ملا بسة وهو الظاهر من قوله بعد أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الحديد) أي يطلب منه ان لا يلبس فلوحاف وفعل كان مكرها (قوله لئلا يتأذى) أي ومع حصول التأذى لا يحرم ذلك لان منه يحتمل سببا في هذه الحالة (قوله لاحشاء) أي لا يلبس بل يكره كما يفهم منه قوله بعيد الخ وحيث كان مكرها أسقط المروءة حيث لم يلحق بمثله (قوله كما قاله الشافعي والاذري) عبارة ج استبعد الشافعي قال الاذري وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشيوخ) أي المسلمين لانه سبأ في الكلام على صبيان الكفار (قوله والجمائر والخنى) نص عليه لانه قد يتوهم عدم خروجهما لللائق بالمهتنة في الجمائر والمهتنة في الخنى (قوله هل ترزقون) هو في معنى التي أي لا ترزقون وتنصرون الخ (قوله فحسب من مالهم) أي لان لهم

مصلحة في ذلك واعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلولا يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون اليه من بيت المال أم لافيه نظروا والا قرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية ولللاستغناء عنهم بغيرهم قال سم على من بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقتها أو بغير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي وحدها فهل يعتقد ذلك خروجها لاجتنابها كما قد يفهمه كلام الاسنوي المذكور حتى تجب نفقة أولا لان مصلحة الاستسقاء لا تخص الزوج ولم تدبر الها ولا احتياجا اليها في فصلها وغيرها يقوم بذلك ولا يعتد في ذلك انها

(قوله بل قضية الاول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أي ولو مع ضرر يمحتمل عادة (قوله ويخرجون غير متطهين) شمل قوله ما لو كان يبدنه رائحة لا يزيلها الا الطيب الذي تظهر رائحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه ينافي ما هو مقصود للمستقيمين من اظهار التبدل وعدم الترفه واما ما يحصل لغيره من الاذى بالرائحة السكرية الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان اللائق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة (قوله من اضافة الموصوف الى صفته) والمعنى حينئذ ١٣٠ في ثياب مبتذلة ويمكن كون الاضافة حقيقة لانه يمكن في الاضافة ادنى

ملا بسة وهو الظاهر من قوله بعد أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الجديد) أي يطلب منه ان لا يلبس فلو خاف وفعل كان مكروها (قوله ثلاثا ذى) أي ومع حصول التأذى لا يحرم ذلك لان مثله محتمل سيما في هذه الحالة (قوله لاحفاء) أي لا يلبس بل يكره كما يفيد قوله بعيد الخ وحيث كان مكروها أسقط المروءة حيث لم يلحق بمذله (قوله كما قاله الشاشي والاذري) عبارة ج استبعد الشاشي قال الاذري وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشيوخ) أي المسلمين لانه سيأتى الكلام على صبيان الكفار (قوله والعجائز والنحى) نص عليه لانه قد يذهبهم عدم خروجهم الاثنية المحقة في العجائز والحملة في الخداني (قوله هل ترزقون) هو في معنى النفي أي لا ترزقون وتنصرون الخ (قوله فحسب من مالهم) أي لان اهلهم

عليه مشتقة الصوم والسفر وبان محل الدعاء ثم آخر النهار والمشتقة المذكورة مضعفة حينئذ بخلافه هنا وقضية اخرين انهم لو كانوا هناما فخرين وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم بل قضية الاول ذلك أيضا وار صلوا أول النهار وأجيب بان الامام لما أمر هنا صار واجبا قال الشيخ وقد يقال ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يضر به المسافر فان تضرره فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون القطر أفضل وردده الوالد رحمه الله تعالى فنال ان المعقد طاب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر ان دعوة الصائم لا ترد ويخرجون غير متطهين ولا متزينين بل (في ثياب مبتذلة) بكسر الموحدة وسكون المجهمة أي مهتة من اضافة الموصوف الى صفته أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه اللائق بحالهم وهو يوم مسئلة واستمكانه وبه فارق العبد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا ويتنظفون بالماء والسوا والوقطع الروائح الكريمة لئلا يتأذى بعضهم ببعض (و) في (تخشع) أي تذلل مع سكون القلب والجوارح في مشيهم وجلوسهم وكلامهم وغير ذلك للاتباع وعلم مما تتران تخشع معطوف على ثياب لا على بذلة كما قيل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في أنفسهم وهي المقصودة التي ثياب البذلة ووصلها لها وقد يقال بصحة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء نحو طول الكاهن واذا بها اذ ان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذا امر وابطاهار التخشع في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب أولى ويسحب اهلهم أخذاء مما امر الخروح من طريق الرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحفاء مكشوفين الرؤس وقول المنولى لو خرج أي الامام أو غيره حافيا مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من اظهار التواضع بعيد كما قاله الشاشي والاذري (ويخرجون) معهم استحبابا (الصبيان والشيوخ) والعجائز والنحى التبع المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاءهم ارجى للاجابة اذ الشيخ ارق قلبا والصبي لا ذنب عليه وصح هل ترزقون وتنصرون الا بضعفكم وقضية كلام الاسنوي ان المؤنة التي يحتاج اليها في حمل الصبيان تحسب من مالهم

مصلحة في ذلك واعل الفرق بين هذا وما في الحج ان ههنا حاجة ناجزة بخلاف ذلك فلو لم يكن اهلهم مال هل يخرج ما يحتاجون وهو عليه من يت المال أم لافيه نظرا والاقرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية وللاستغناء عنهم بغيرهم قال سم على منسج بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقتها وأبغى اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي وحدها فهل يعتد ذلك خروجها لاجتهد ما كما قد يفهمه كلام الاسنوي المذكور حتى يجب نفقتها أولا لان مصلحة الاستسقاء لا تخص الزوج ولم تدبم الها ولا احتياج اليها في تحصيلها وغيرها فيقوم بذلك ولا يعتد في ذلك انها

(قوله وهذا كله يقتضي) معتمد (قوله لانهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة) عبارة حج في الفتاوى سئل نفع الله به بما افقاه
 ما حصل اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها كوراوانا وهل تتفاضل درجاتهم في الجنة فأجاب بقوله
 اما اطفال المسلمين في الجنة قطعا بل اجماعا واختلاف فيه شاذ بل غلط واما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها انهم في
 الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزروا زورا في النار انهم في النار تبعاً
 لأبائهم ونسبهم النور لا كثرين لكنهم نوزع الخ الثالث الوقوف ويعبر عنهم بأنهم تحت المشيئة الخ الرابع انهم يجمعون
 يوم القيامة وتوحيهم نار يقال ادخلوها فدخلها من كان في علم الله سعيدا ويمسك عنهم من كان في علم الله شقيفاً وأدرك العمل
 الخ اه ملخصا وسئل العلامة الشوبري عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد انهم يستلون
 في قبورهم وأن القبر يضمهم وإذا لم يمت بذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل ان اطفال المسلمين يعذبون مصيب فيه أم مخطن
 وما الحكم في اطفال المشركين من هذه الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار تبعاً لأبائهم أم غير ذلك فأجاب لا يعذبون
 بشئ من أنواع العذاب على شئ من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكلفين ولا يستلون في قبورهم كما عليه
 جماعة وأفتى به شيخ الاسلام الحافظ حج ١٣٢ وللعنفية والحنابلة والمالكية قول ان الطفل يستل ويرجمه جماعة من هؤلاء

واستدل له بما لا يصح انه صلى الله
 عليه وسلم اقر ابنه ابراهيم ولا
 يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة
 انه كان يقول في صلاته على الطفل
 اللهم أم أجره من عذاب القبر لانه
 ليس المراد بعذاب القبر ما فيه
 عقوبة ولا الدوال بل مجرد ألم الهم
 والغم والوحشة والضغطة التي
 تم الاطفال وغيرهم وأخرج على
 ابن معين عن رجل قال كنت عند
 عائشة فرت جنازة صبي صغير
 فبكت فقاتها ما يبكيك قالت

المستند وهذا كله يقتضي كفر اطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيه اذا ما توافقوا
 الاكثر انهم في النار وطائفة لا نعلم حكمهم والمحققون أنهم في الجنة وهو الصحيح المختار
 لانهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة وتحرير هذا انهم في احكام الدنيا كفار وروايات
 الآخرة مسلمون قال الشافعي لكن ينبغي أن يحصر الامام على ان يكون خروجه في غير
 يوم خروجنائنا لا تقع المساواة والمضاهاة في ذلك اه لا يقال في خروجهم وحدهم
 مظنة مفسدة وهو مصادفة يوم الاجابة فيظن ضعف المسلمين بهم خيرا لانا نقول في
 خروجهم معناه مفسدة محققة فتقدمت على المقسدة المتوهمة قال ابن قاضي شبيه وفيه
 نظر (وهي ركعتان) لا تباع (كالعيد) أي كصلاته في الاركان وغيرها الا فيما يأتي فكبر
 بعد افتتاحه قبل التعوذ والقراءة سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية يرفع يديه ويقف
 بين كل تكبيرتين كآية معتدلة ويقرأ في الاولى جهر بالسورة وفي الثانية اقربت في
 الاصح أو بسج والغاشية قياساً ولوروده بسند ضعيف (لكن) تجوز زيادتها على ركعتين

هذا الصبي بكيت شفقة عليه من نعمة القبر والقائل المذكور ان اراد يعذبون بالنار أو على المعاصي فغير مصيب بخلاف
 بل هو مخطن اشتد الخطا لما تقرروا اطفال المشركين اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة أقول الرابع منها انهم في الجنة خدام لاهل
 الجنة ومثل بعضهم هل يجوز ان يكون أحد من الاطفال في النار فأجاب بان الاطفال في الجنة ولو اطفال كفار على الصحيح نعم
 يخلق الله تعالى يوم القيامة خلقاً ويدخلهم الجنة وخلقاً يدخلهم النار لا يستل عما يفعل وهم يستلون اه بحروفه والعشرة
 بقول التي أشار اليها سردها في فتح الباري فليراجع (قوله لكن ينبغي) أي يجب اخذها من التعليل الآتي في قوله لا الخ (قوله
 لا لا تقع المساواة) خلافاً لحج (قوله وفيه نظر) راجع لقوله لانا نقول الخ (قوله ويقف بين كل تكبيرتين الخ) وينبغي أن
 يقول فيهما ما يقوله في العيد وقد يشك في قوله في الاركان وغيرها الخ (قوله لكن تجوز زيادتها) وهل اذا زاد على ركعتين يجهر في
 الجميع أو يفصل بين أن يتشمع تشمداً أول فيسمر بعده أم لا فيجهر مطاقاً وهل الزيادة تشمل الركعة وهل اذا امر الامام بها
 ثلاث ركعات تجب كذلك ويسل عليه ذلك الواجب من الاحرام في الاوليين فقط وهل يكبر في الزائد أو يقتصر بالاوليين وإذا كبر
 فهل يكبر في الثالثة سبعا أو اربعة خمساً ولا وهل يقرأ في الآخريتين من لا سورة والام من تعرض له وكل محقق اه كذاها من
 عن شيخنا الشوبري اقول والا قرب انه لا يكبر في غير الاوليين وانه لم يتشهد بعد الاوليين جهر وقرأوا الا فلا اخذنا من

في صلاة النفل وانه لا فرق بين الركعة وغيرها وان الامام اذا امر بشئ وجب فعله وهذا كله بناء على جواز الزيادة على الركعتين وسأني ما فيه (قوله بخلاف العيد) مثله في حج ويخط بعض الفضلاء ١٢٣ ان هذا في بعض النسخ وان الشارح

رحمه الله ضرب عليه في نسخة
وان المعتقد انه لا يجوز الزيادة على
الركعتين كالعيد اه وهو قريب
(قوله وينسب ان يجلس) اي
بشدة اذا ان الجمعية قياسا على
العيد (قوله من قاله غفر له) اي
ولا يختص ذلك بكونه في الخطبة
ولا بكونه تسعا (قوله ويدعو في
الخطبة الاولى جهرا) زاد حج
بادعيته صلى الله عليه وسلم
الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم
اسقنا غيثا الخ (قوله بقطع الهزمة
من اسقى) وبوصلها من سقى كما
يعلم عامر (قوله لا ينقصه شئ)
اي وينفي الحيوان من غير ضرر
اه حج (قوله محمود العاقبة)
زاد حج قاله شئ النافع ظاهرا
والمرى النافع باطنا (قوله يجلل
الارض بالنبات) اي يصير عظمته
مستورة بالنبات (قوله مطبقا
على الارض) بضم الميم ويكون
الطام وكسر الباء الموحدة مخففة
وعبارة المختار ويطبق الشئ غطاء
اه او بضم الميم وفتح الطام وتشديد
الباء الموحدة المكسورة قال في
القلم ومن وطبق الشئ تطبيعا
والسحاب الجوعشاه والماء وجه
الارض غطاء (قوله ان بالعباد
والبلاد) زاد حج والخلق (قوله
من الاثواء) هو البلد والمهمز شدة

بخلاف العيد وايضا (قيل) هنائه (بقر في الثانية) بدل اقتربت (ناأرسلنا نوحا)
لاشغالها على الاستغفار وتزول المطر الا تقي بالخال ورده في المجموع باتفاق الاحصاء
على ان الافضل ان يقرأ فيع ماما يقرأ في العيد وينادي لها الصلاة جامعة ولما قدم انها
كالعيد ربما توههم اعطاؤها حكمه في وقته لاسيما وهو وجه دفع ذلك بقوله (ولا تختص)
صلاة الاستسقاء (بوقت العيد في الاصح) بل ولا بوقت من الاوقات بل يجوز فعلها متى
شاء ولو في وقت الكراهة على الاصح لانها ذات سبب فدارت معه كصلاة الكسوف
ومتا بل الاصح تختص به لانه عليه السلام كان يصلي ركعتين كما يصلي في العيد كما مر
وانما يصلي في العيد في وقت خاص (ويخطب كالعيد) في الاركان والشروط والسفن
ويندب ان يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم فيخطب (لكن يستغفر الله تعالى بدل
التكبير) فيقول قبل الخطبة الاولى تسعا وقبل الثانية سبعا والاولى أن يقول أستغفر الله
الذي لا اله الا هو الخ التيموم وأتوب اليه لانه أليق بالخال ونظير الترمذي وغيره من قاله
غفر له وان كان فر من الزحف ويكثر من الاستغفار حتى يكون هوأ كثر دعائه ومن
قوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الى ويجعل لكم انهارا (ويدعو في الخطبة الاولى)
جهرا ويقول (اللهم) أي يا الله (أسقنا) بقطع الهزمة من أسقى (غيثا) بثلاثة أي مطرا
(مغيثا) بضم الميم أي منقذا من الشدة بارائه (هنيئا) بالمد والهزم أي طيبا لا ينقصه
شئ (مريئا) أي محمودا عاقبة (مريعا) بفتح الميم وكسر الراء وياء تحتية ويروي بضم
الميم وبالموحدة ومر تعابا لمناة فوق أي ذاربع أي غماما أخوذ من المراجعة (غداها)
بغير مجة ودالمه مة مفتوحة أي كثير الماء والخير وقيل الذي قطره بكار (مجللا)
بفتح الجيم وكسر اللام يجلل الارض أي يعمها بكل الفرس وقيل هو الذي يجلل
الارض بالنبات (سها) بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي شديد الوقع على الارض
(طبقا) بفتح الطاء والباء الموحدة أي مطبقا على الارض اي مستوعبا لها فيصير
كالطبق عليها (داعما) الى انهاء الحاجة اليه لان دواحه عذاب (اللهم اسقنا الغيث)
تقدم شرحه (ولا تجعلنا من القانطين) أي الا يبين تأخير المطر اللهم ان بالعباد
والبلاد من الاثواء والجهل والاضنك ما لا تشكو الا اليك اللهم آيت لنا الزرع وادبر لنا
الضرع واسقنا من بركات السماء وأيت لنا من بركات الارض اللهم ارفع عنا
الجهل والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك (اللهم انا نستغفرك
انك كنت غفارا فأرسل السماء) أي المطر ويجوز ان يراد به المطر مع السحاب (علينا
مدارا) أي درأ كثيرا أي مطرا كثيرا (ويستقبل القبلة) استحبابا (بعد صدور الخطبة
الثانية) وهو ضوئها كما في الدقائق فان استقبل له في الاولى لم يعد في الثانية فله

الجماعة اه حج (قوله فان استقبل له في الاولى) أي لا تطلب اعادته بل ينبغي كراهة ان يكرر الاستقبال
في الاولى وان أجزأ فيها عن الاستقبال في الثانية

(قوله غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء) ويحرم ذلك أن ظنوا فتنة ١٥ م على منهج وقضيته أنهم حيث فعلوها في البلد خطبوا ولو بلا إذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا بآذن (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) أي بخلاف العبد والكسوف فانه لم يرد أنه خطب قبلهما وكتب عليه شيخنا الشوبري انظر موانع الصحة في العبد والكسوف ولا يقال الاتباع لانه مجرد لا يقتضي المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد ولا يقال الاهتمام بامر الخلف على التوبة والوعظ اقتضى صحة التقديم لانه بتسليمه لا يقتضى منع الصحة بل الأولوية أو نحو ذلك فليحذر ١٥ من حوائش التحرير (قوله لخبر الذين أووا إلى الغار) وكانوا ثلاثة خرجوا برنادون لاهلهم فاخذتهم السماء فاووا إلى كهف فالتقطت صخرة وسدت بابها فقال أحدهم اذكروا ايكم عمل حسنة اعمل الله سبحانه وتعالى يرحمنا ببركته فقال واحد منهم استعملت اجراء ذات يوم فاجاب ل وسط النهار وعمل في بقمته مثل علمهم فاعطيته مثل أجورهم فغضب أحدهم وترك اجرة فوضعت في جانب البيت ثم مرني بقرفا شربت به فصيله فبلغت ماشاء الله فارجع إلى بعد حين شيخنا ضعيفا لا أعرفه وقال اني عندك حقا وذكرك حتى عرفته فدفعتم اليه جميعا اللهم ان كنت فعلت ذلك لوجهك فافرج عنا فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء ١٣٥ وقال آخر كان في فضل وأصاب الناس شدة

جفاء تنفى امرأة فطلبت مني معروفا
فقلت والله ما هو دون نفسك فأبت
وعادت ثم رجعت ثلاثا ثم ذكرت
ذلك لزوجها فقال لها اجي بي له
وأعيني عيالك فأتت وسمت إلى
نفسها فلما تكشفتها ورهمت بها
ارتعدت فقلت مالك قالت أخاف
الله سبحانه وتعالى فقات لها
خفتني في الشدة ولم أخفه في
الرخا فتركتها وأعطيتها ما لم تقسم
اللهم ان كنت فعلته لوجهك
فافرج عنا فانصدع حتى تعارفوا
وقال الثالث كان لي أبوان همان
وكانت لي غنم وكنت أطعمهما

محتاجون كما هو محتاج بل أشد غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء مع وجود الوالي في البلد
الإبازنه كما اقتضاه كلام الشافعي لخوف الفتنة فيه عليه (ولو خطب) له (قبل
الصلاة جاز) لما صرح من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى ولكنه في حقنا خلاف الأفضل
لان فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ومن متعلقات الباب
أنه يسن لكل من حضر الاستسقاء ان يستشفع إلى الله تعالى سراجا خاص عمل بتذكرة
لخبر الذين أووا إلى الغار وبأهل الصلاح لاسيما من كان منهم من أثار به صلى الله عليه
وسلم (ويسن) لكل أحد (ان يبرز) أي يظهر (لاول مطر السنة ويكشف) من جسده
(غير عورته اي صيديه) نبي منه خبره مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فحسرتوبه حتى أصابته المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه حديث
عهد بربه أي بتكويته وتنزيله وانما اقتصر المصنف على أول مطر السنة لانه آكد والأفلا
فرق بين مطر أول السنة وغيره كما صرح بذلك الزكشي أي فهو لاول كل مطر أولى منه
لآخره (وأن يغتسل أو يتوضأ في) ماء (السييل) لما رواه الشافعي انه صلى الله عليه وسلم
كان اذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فنتطهر منه ونحمد

وأسقيهم ما ثم أرجع إلى غني فخبني ذات يوم غيث فلن أبرح حتى امسيت فأتيت أهلي وأخذت محلي فحلبت فيه وجهت اليهما
فوجدتهما نائمين فشق على أن أوقظهما فاقترقت جالسا ومحباي على يدي حتى ايقظتهما الصبح فسقيتهما اللهم ان كنت فعلته
لوجهك فافرج عنا ففرج الله عنهم فخرجوا وقد رفع ذلك نعمان بن بشير ١٥ يضاوي في سورة الكهف عند قوله سبحانه وتعالى
أم حسبت أن اصحاب الكهف والرقيم الآية (قوله لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه في
الحرم أو غيره وينبغي ان مثله النيل فيبرز له ويفعل ما ذكره الله تعالى ١٥ فيأدي به امس ويحتمل ان يفرق بينهما بان ما يصل
من الماء عند قطع الخيلان ونحوها الجراما هو مجتمع في النهر فليس كما مطر فان نزوله الآن قريب عهد بالتكوين ولا كذلك
ما النيل * (فرع) * قال شيخنا العلامة الشوبري يحرم تأخير قطع الخيل ونحوه عن الوقت الذي استحق ان يلمع فيه كبلوغ
النيل بعصرنا ستة عشر ذراعا ١٥ ووجه الحرمة ان فيه تأخير له عن شرب الدواب والانتفاع به على الوجه الذي جرت به
العادة منه فتأخير موقوف لما يترتب عليه من المنافع العامة ١٥ (قوله غير عورته) وينبغي ان هذا هو الاكل وان أصل السنة
يحصل بكشف جرحهما من بدنه وان قل كالرأس والمدين (قوله وان يغتسل أو يتوضأ في السيل) أي سواء حصل بالاستسقاء أو كان
في غير وقت كما أشعر به الحديث وقول الشارح الآتي لان الحكمة فيه هي الحكمة

(قوله الجمع بينهما) وينبغي تقديم الوضوء على الغسل لشرف أعضائه كما في غسل الجنابة (قوله ولا يشترط فيه حائضه) أهل المراء
 لحصول السنة أما بالنسبة لكونه غسلا آتيا بما أهربه فلا يظهر إلا بنبهته كأن يقول نويت سنة الغسل من هذا السبل اه
 ثم رأيت حج قال ولو قبل يتوى سنة الغسل في السبل لم يعد اه والقياس انه لا يجب فيه الترتيب لان المقصود منه وصول
 الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب ويغضض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في أيام زيادة النيل في كل يوم مدة
 أيام الزيادة اه وهو محتمل (قوله كما يحسنه الشيخ) وعبارته في شرح المنهج وفي المهمات المتجه الجمع ثم الاقتصار على الغسل
 ثم على الوضوء وانه لا ينية فيه اذا لم يصادف ١٣٦ وقت وضوء ولا غسل اه فليتأمل ما ذكره من قوله خلافا لاسنوى وفي

لسخة سقوط قوله تبع الخ وعليها
 فإهل المراء ان الشيخ يحسنه في غير
 شرح منهجه الا أن يقال قوله
 يحسنه أي بحث الاشتراط فهو قيد
 للمنفى وعليه فلا مخالفة بين ما هنا
 وشرح المنهج (قوله لما رواه مالك)
 قال حج ولان المذكور عند الامور
 المخوفة تؤمن به غائلتها (قوله اذا
 سمع الرعد ترك الحديث) أي
 ما كان فيه وظاهره ولو قرأنا وهو
 ظاهرة قياسا على اجابة المؤذن
 (قوله فلا يشير اليه) أي لا يصبره
 ولا يغيره وعبارة سم على منهج
 شامل للإشارة بغير البصر فيجوز
 (قوله فيختار الاقتداء بهم) أي
 ويحصل سنة ذلك بجمرة واحدة
 ولا بأس بالزيادة (قوله بسنين
 مهلة) أي صيبا يفتح فسكون اه
 حج وعبارة ع قول المصنف صيبا
 قال الاسنوى من صاب يصوب
 اذا نزل من علوا إلى سفلى وفي رواية
 لابن ماجه اللهم صيبا وهو العطاء
 اه (قوله وفي أخرى مع الاول)

الله تعالى عليه وهو صادق بالغسل والوضوء وتعتبر المصنف هنا كالروضة بأوبى يند
 استحباب أحدهما بالنطوق وكما به مائة يوم الاولى فهو أفضل كما جزم به في المجموع فقال
 يستحب ان يتوضأ منه ويغتسل فان لم يجدعهما فليتوضأ والمتجه كما في المهمات الجمع بينهما
 ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء ولا يشترط فيه مائة كما يحسنه الشيخ تبعه لا ذرعى
 وخلافا لاسنوى الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في
 كشف البدن ليناله أول مطر السنة وبركته (و) أن (يسبح عند الرعد) عند (البرق)
 لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال
 سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خبائه وقيل بالرعد البرق والمناسب ان
 يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا وفي الام عن الثقة عن مجاهد أن الرعد
 ملك والبرق اجنته يسوقهم السحاب قال الاسنوى فيكون المسحوع صوته أي صوت
 تسبيحه أو صوت سوقه على اختلاف فيه واطلق الرعد عليه مجازا وروى انه صلى الله عليه
 وسلم لم قال بعث الله السحاب فنطق أحسن النطق وخججت أحسن الضحك قال رعد
 نطقه والبرق ضحكها (و) أن (لا يتبع بصره البرق) لما في الام عن عروة بن الزبير انه قال
 اذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير اليه والودق بالمهمله المطر وفيه زيادة المطر وزاد
 الماوردى الرعد ومثل ذلك المطر فقال وكان السلف الصالح يكرهون الإشارة الى الرعد
 والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له مسبوح قدوس فيختار الاقتداء
 بهم في ذلك (و) ان (يقول عند نزول المطر) ندبا كما في البخاري (اللهم صيبا) بصاد مهمله
 وتحتية مشددة (أو عطاء) وفي رواية بين مهمله وفي أخرى مع الاقل نافعاً فيستحب
 الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا (و) ان (يدعوا بما شاء) حال نزوله
 للمطر اطلبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث وروى
 البيهقي خبر تفتح ابواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن التقاء الصفوف وعند
 نزول الغيث وعند اقامة الصلاة وعند رؤية الكعبة (و) ان يقول (بعده) أي بعد المطر

أي صيبا (قوله نافعاً) بالضاف أي شاف الغائب ومنزى لا للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح (قوله رعدا قامة الصلاة) أي .
 ينبغي ان يأتي فيه ما تقدم له في الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بقلبه على ما ذكره الباقين ثم وبين الاقامة والصلاة أو بين
 الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم واهتم هذه الشارح رحمه الله وانه لا يأتي به عند القول في العبد ونحوه الصلاة
 بجملة لان هذه أمور توقفية ثم اذا دعا ينبغي له ان يتيقن حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تخلفه
 الى نساد فتمت فند شروط الدعاء منه (قوله عند رؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله وبقية لها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه

(قوله وهو كما قال الشيخ) أى فى غير شرح منبهه (قوله عن بعض الصابية) قال حج هو أبو هريرة (قوله ويكره سب الريح) أى سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب انما يقع فى العادة لغير المعتادة ١٣٧ خصوصا اذا شوش ظاهرا على السب ولا تنقيص الكراهة بذلك كما

قد مضاه (قوله لغير الريح من روح الله تأتى بالرحمة وتأتى بالعذاب) هل المراد فى الجملة فلا يلزم ان تأتى بالعذاب من رحمة أيضا اه سم على منهج أى أو مطلقا لانهم من حيث صدورهما بخلاف الله وايضا رحمة فى تهاوان كانت تأتى بالعذاب لمن اراده الله والا قرب الشان (قوله واستعبدوا بالله من شرها) وتقدم قبيل الباب عن شرح الروض ما كان يقوله عليه السلام اذا رأى الريح العاصفة (قوله اللهم على الآكام) الآكام بالمد جمع اكم بضمين جمع اكم ككتاب جمع اكم بضمين جمع اكم كمة اه حج (قوله انحو الزلزلة) أى فيصلها وينوى بهاية رفع المطر

• (باب فى حكم تارك الصلاة المفروضة) •

(قوله على الاعيان) خرج فروض الكفايات وقوله اصالة خرج المندورة (قوله البق) أى من تأخير عنها ومن ذكره فى الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فاسب ذكره خاتمة لها (قوله باحدا وجوبها) أى حقيقة أو حكميا لم يذرى به لانه كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره فى حكم العالم اه حج وبوافقه قول الشيخ

أى فى أثره كما فى المجموع (مطرنا بفضل الله) علينا (ورحمته) لنا (ويكره) تنزيها أن يقول (مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره أى بوقت النجم الفلانى على عادة العرب فى اضافة الامطار الى الانواء لايهامهم ان النوء مطر حقيقة فان اعتقد انه القاعل حقيقة كفر وعليه يصح ما فى الصحيحين حكاية عن الله تعالى أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكواكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بى مؤمن بالكواكب وافادته لى الحكم بالباء انه لو قال مطرنا فى نوء كذا لم يكره وهو كما قال الشيخ ظاهر ويستثنى من اطلاقه ما نقله الشافعى عن بعض الصابية انه كان يقول عند المطر مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها ويمكن ان يقال لا استثناء اذ لا يهام فيه اصلا والنوء سقوط نجم من المنازل فى المغرب مع النجوم وطوح رقيقه من المشرق متبالة من ساعته فى كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجهة فان لها اربعة عشر يوما (ويكره) سب الريح بل يسن الدعاء عند هالـ ببر الريح من روح الله تأتى بالرحمة وتأتى بالعذاب فاذا رأيتوها فلا تسبوهن واسألوا الله خيرها واستعبدوا بالله من شرها (ولو تضرروا بكثرة المطر) وهى ضد القلة مثلثة الكاف (ها السنة ان يسألوا الله) تعالى (رفعه) بأن يقولوا ندبنا ما قاله صلى الله عليه وسلم لما سكى اليه ذلك (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) فى الاودية والمراعى (ولا) نجعله (علينا) فى الابنية والدور وافادت الواو أن طلب المطر حوالينا التقصده منه بالذات وقاية اذاه ففهم معنى التعليل اى اجعله حوالينا لا يكون علينا وفيه تعليل اذ ادب الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاسقراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا به ينفعى لمن وصلت اليه نعمة من ربه أن لا يتسخط اعراض قارئها بل يسأل الله تعالى رفعة وابقاءها وبيان الدعاء برفع المضرا لينا فى التوكل والتفويض اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر (ولا يصلى لذلك والله اعلم) لعدم ورود هاله لكن تقدم فى الباب السابق انها تسن لنحو الزلزلة فى بيته منفردا وظاهرا ان هذا نحوها فيحمل ذلك على انه لا تشرع الهمة لمخصوصة

• (باب فى حكم تارك الصلاة) •

المفروضة على الاعيان اصالة بعباد الوغية وتقدم هذا على الجنائز بترتيب الجمع والى (ان ترك) المكلف (الصلاة) المعهودة شرعا صادقة باحدى الخمس (جايدا وجوبا) بان أنكره بعد علمه به (كفر) بالحد فقط لايه مع الترك وانما ذكره المصنف لاجل التقسيم اذ الحد وحده مقتضى للكفر كما مر لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وذلك جار فى كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة اما من أنكر ذلك جاهلا لقرب عهده بالاسلام أو نحوه عن يجوز خفاؤه عليه او نشته ياديه بعيدة عن العلماء فلا يكون من تدابيل يعرف

• (باب فى ربه الله تعالى الا فى امان أنكر ذلك جاهلا الخ حيث قيد عدم ردة الجاهل بكونه ممن يخفى عليه ذلك

وجوبها فان عاده صار مرئدا ولا يقترن مسلم على ترك الصلاة والعبادة مع القدرة
 التي - - - - - واحدة وهي ما اذا اشته به صغير - - - - - لم يصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم منهما
 ولا قامة ولا انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهرافا كثيرا في مسألة واحدة
 وهي المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم اقوى منه ثم اقوى منه (او) تركها
 (كسلا) او تم او نام مع اعتقاده وجوبها (قل) بالأسبغ (حدا) لا كفر الخ ببر الصبي
 أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويقوموا الصلاة
 ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك فقد دعوهوا حتى دعاهم - - - - - وأه والهم - - - - - لا يحق الاسلام
 وسأبهم على الله رواه الشيخان ولقوهوم قوله صلى الله عليه وسلم نبت عن قتل المسلمين
 وقال صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة وقال خمس صلوات كتبهن
 الله على عباده فمن جاءهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له
 عند الله عهد ان شاء عقابه وان شاء عذبه رواه ابو داود وصححه ابن حبان وغيره فلو كفر
 لم يدخل تحت المشيئة وأما خبر مسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة فعمل على تركها
 بحد او على التغليظ أو المراد بين ما يؤجبه الكفر من وجوب القتل جمع بين الأدلة ولو ترك
 الطهارة اقتل كما جزم به الشيخ ابو حامد لانه تركها ويشتمل بها الاركان وسائر
 الشروط نعم محله في المتفق عليه او كان فيه خلاف واه بخلاف القوي في فتاوى القائل
 لو ترك فاقتل الطهارة والصلاة متعمدا أو من شافعي الذكرا ولمس المرأة أو توطأ ولم ينو
 وصلى متعمدا لا يقتل لان جواز الصلاة مختلف فيه وقيد بعضهم بجناحها اذا قتل القائل
 بذلك والافلا قائل حينئذ بجواز الصلاة قال فالذي يتجه قتله لانه تارك لها عند امامه وغيره
 فعلم ان ترك التيمم كترك الوضوء ان وجب اجماعا أو مع خلاف ولم يقتل القائل بعدم وجوبه
 اه والاوجه الاخذ بالاطلاق ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لان الشخص
 اذا علم انه يحبس طول النهار أو ما جدي الحبس فيه ولان الزكاة يمكن الامام أخذها
 بالمقاتلة ممن امتنعوا منها وقائلونا فكانت المقاتلة الواردة في الخ - - - - - برها على حقيقتهما
 بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها معنى القتل فوضح الفرق
 بينهما وبينها اه فالوجه الاخذ بالاطلاق (والصحيح قتله) حقا (بصلاة فقط) عمل بظاهر
 الحديث (بشرط اخرجها عن وقت الضرورة) فماله وقت ضرورة بان يجمع مع الثانية
 في وقتها فلا يقتل ترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطالع الفجر ويقتل
 في الصبح بطولع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطولع النجف فيطالب باذانها
 ان ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان اخرجها عن الوقت والاوجه ان المطالب والمتوعد هو
 الامام أو نائبه فلا يقيد طالب غيره وتوعد تترك القتل الا في لانه من منصبه وما قيل من
 انه لا يقتل بل يعزرو ويحبس حتى يعلى كترك الصوم والزكاة والحج ونحوه لا يحمل دم امرئ
 مسلم الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه

(قوله فقد برئت منه الذمة) أي
 خربت ذمته (قوله كان له عند الله
 عهد) أي وعده لا يختلف (قوله
 وأما خبر مسلم الخ) الذي في مسلم
 قال سمعت جابرا يقول سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 ان بين الرجل وبين الشرك
 والكفر ترك الصلاة فلهذا رواية
 أخرى (قوله لان جواز الصلاة
 مختلف فيه) أي فكان جريان
 الخلاف شبهة في حقه مانعة من
 قتله وان لم يقتل (قوله والاوجه
 الاخذ بالاطلاق) أي فلا فرق
 بين التقيد وعدمه في انه لا يقتل
 (قوله فاجدى) أي أفاد (قوله
 فوضح الفرق بينهما) أي الصوم
 والزكاة وقوله وبينهما أي الصلاة
 (قوله حتى تغرب الشمس) أي
 اما الجمعة فيقتل بها اذا ضاق
 الوقت عن أقل ممكن من الخطبة
 والصلاة كما يأتي (قوله هو الامام
 أو نائبه) ومنه القاضي الذي
 له ولاية ذلك كالفقيه الكبير
 (قوله المفارق للجماعة) أي جماعة
 الاسلام بان ترك ما هو عاد الدين
 وهو الصلاة ويتحقق ذلك بصلاة
 واحدة

(قوله يجب علينا) أي على المخاطب

منا وهو الامام أو نائبه (قوله اذا بقي من الوقت زمن الخ) أي بالنسبة لفعله باخف ممكن (قوله مقدار الفريضة) أي تامة (قوله لان الظاهر ليس قضاء عنها) قضيتها انه لو دد عليها في وقتها ولم تفعل حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلي الجمعة القابلة لكانه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل عدم القتل بالقضاء اذا لم يرد به أو باصلا كما هنا فان التهديد على الجمعة تهديد على تركها وبديلها قائم مقامها فكانه دد عليه (قوله اجماعا) أي من الأئمة الاربعة فلزم عدد الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل بتركها مع القدرة أولا لعذره بالشك فيه نظروا اقرب الثاني فليراجع (قوله لا نأخذ قول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها) (الخ) أي وان أيسر من ذلك عادة حقا لا دم ما امكن (قوله خامسها لا يعتبر الخ) هذا الوجه لم يتعرض له المحي وقوله لوقت الضرورة أي السابق (قوله بخلاف ترك الصلاة) أي فانه لا يخفى بل الخ (قوله فهو امر آخر) أي فيترك عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى تركه من الصلاة ان يحد منه

لا يقتل بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وتمتله خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على انما منع انه لا يقتل لترك القضاء مطلقا اذ محل ذلك ما لم يوصر به في الوقت ويهدد عليها ولم يقل أفعلها واعلم ان الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما وقت الأمر والاخر وقت قتل فوق الوقت الأمر هو اذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا ان نأمر الساركة فنقول له صل فان صليت تركك وان أخرجتا عن الوقت قتلناك وفي وقت الأمر وجهان أحدهما اذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والظاهرة والثاني اذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة ويقتل بترك الجمعة أيضا وان قال أصليها ظهر كما في زيادة الروضة عن الشافعي واختاره ابن الصلاح وقال في التحقيق انه الأقوى لتركها بالقضاء لان الظاهر ليس قضاء عنها وبطله حيث كان ممن تلزمه اجماعا وافق الشيخ بانه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها أو قال أصليها طهرا عند ضيق الوقت عن طهتين وان لم يخرج وقت الظاهر رأى عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة لان وقت العصر ليس وقتها في حالة بخلاف الظهر لا يقال ينبغي قتله عقب سلام الامام منها الا نأخذ قول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فمذكورها أوجب التأخير لئلا يفسد منها بكل تقدير وهو ما مر ومقابل الصحيح أوجه أحدها يقتل اذا ضاق وقت الثانية لان الواحدة يحتمل تركها شبهة الجمع ثانيها اذا ضاق وقت الرابعة لان الثلاث أقل الجمع فاغضرت ثالثها اذا ترك أربع صلوات قال ابن الرفعة لانه يجوز ان يكون قد استند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع صلوات رابعة اذا صار تركه له عادة خامسها لا يعتبر وقت الضرورة وهذا هو معنى كلام الشارح في حكاية تقابل الصحيح (ويستتاب) من ترك ذلك ندبا كما صححه في التحقيق خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من وجوبها كما ارتد على الأول فالفرق بينهما كما أفاده الاستوى ان الردة تخاذ في النار فوجب انقاذها منها بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من ان الحدود تنقطع الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية لانه قد حذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به نعم ان كان في عزمه انه ان عاش لم يصل أيضا ما بعد دها فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه واشتد على الاستوى ما نقر بانه يقتل حدا على التأخير عن الوقت والحدود لا تنقطع بالتوبة وأجيب بان الحد هذه البس هو على معصية سابقة وانما هو محل له على فعل ما ترك كما قاله الأذرع وغيره أو بانه على تأخير الصلاة عمدا مع تركها فالعلة مركبة فاذا صلى زالت العلة وقال الرعي في التفقيه والفرق ان التوبة ههنا تفيد تدارك الفاتت بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فان التوبة لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة بل تفيد الامتناع عنها في المستقبل بخلاف توبته ههنا فانها بفعل الصلاة وذلك يحقق المراد في الماضي وقال الزركشي تارك الصلاة ببسطة حده بالتوبة وهي العود لفعل الصلاة كما يرتد بل هو اولى بذلك منه وغلط بعضهم فقال كيف تنفع التوبة لانه كن سرق

(قوله أو قبلها) أي إذا كان بعد أمر الإمام أو زيادى أمامه فمضى (قوله ليس مثله) أي في الإهدار وإن اختلف سببه كزاد
 محض أو قاطع طريق مع تارك الصلاة (قوله أما تارك المندورة) محترز قوله أصالة (قوله ينحس بحديدة) أي في أي محل كان لكن
 ينبغي أن يتوفى المقاتل لأن الغرض حمله على الصلاة بالعذيب ونحوه في المقاتل قد يفوت ذلك الغرض (قوله بتعمده التأخير)
 قال سم على منهج ظاهره وإن لم يكن قد أمر بهاءمضيق الوقت وهو متجه ويوجه بان اشتراط الأمر بهاءمضيق الوقت لتحقيق
 جنياته وهذا قد تحقق جنياته باعتدائه وجوزم ر أن يقيد هذا بما إذا كان قد أمر وفيه نظر فليتأمل ثم رأيت شيخنا جزم
 بهذا التعميد في شرح الإرشاد فقال وحتى قال نعمدت تركها بالإعذار قتل سواء قال لأصلها أم سكنت لتحقيق جنياته بتعمده
 التأخير أي مع الطاب في الوقت كما علم عامر اه ١٤٠ والأقرب ما قيد به حج (قوله وأكل مال السلطان) أي المال الذي يستحق

السلطان قبضه وصرفه لمصلحة
 المسلمين يزعمه هذا الله يستحقه
 وينعنه عن صرفه في مصارفه
 وظاهر أن المحكم لا يتقيد
 باستحلال الجميع بل متى استحل
 شيئا من ذلك كفر (قائده)
 مراتب الكفر ثلاثة أحدها
 الكفر الأصلي وصاحبه متدين
 به ومفطور عليه وثانيها الرجوع
 إليه بعد الإسلام وهو أقبح وهذا
 لم يقبل منه إلا الإسلام بخلاف
 الأول حيث كان فيه الجزية
 والاستقرار والمن والفساد
 وثالثها السب وهو أقبح الثلاثة
 فإنه لا يتدين به وفيه إزارا بانياء
 الله ورسوله والقائه الشبهة في
 القلوب الضعيفة فلذلك كانت
 برعته أقبح الجرائم ولا تعرض
 عليه التوبة بخلاف القسم
 الثاني لأن الثاني قد يكون له
 شبهة فتحل عنه والسب لاشبهة

فصا بانهم ردوا لا يردوا قطع وهذا كلام من ظن أن التوبة لا تنط الحذور مطلقا وليس
 كذلك لما ذكرناه اه وتو بتسه على القول بأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلوات وقيل
 بهل ثلاثة أيام وهم في التذنب وقيل في الوجوب ولو قتله في مدة الاستنابة أو قبلها فإسان
 ليس مثله انهم ولا ضمان عليه كقائل المرتد ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فإن قتل
 وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قود على قاتله لقيام الكفر في المجموع وهو
 محمول على ما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعانده بالترك كما قاله الأذرى أما تارك المندورة
 الموقفة فلا يقتل بها لأنه الذي أوجبه على نفسه (ثم) إذا لم يتب (يضرب عنقه) بالسيف
 ولا يجوز قتله بغير ذلك لخبر إذا قتلتم فأحسبوا القتلة (وقيل) لا يقتل لانتفاء الدليل
 الواضح على قتله (بل ينحس بحديدة) وقيل يضرب بخشبة أي عصا (حتى يصلى أو يموت)
 إذا المقصود حمله على الصلاة لا قتله ومترداه (و) بعد الموت حكمه حكم المسلم الذي لم يترك
 الصلاة من أنه (يفصل) ثم يكفن (ويصلى عليه) بعد طهره (ويدفن مع المسلمين) في مقابرهم
 ولا يطمر قبره كبقية أهل الكفر من المسلمين فإن أيدى عذرا كذبيان أو بردا وعدم
 ما أو نجاسة عليه هيجة كانت الأعذار في نفس الأمر أم باطلا كما لو قال صليت وظننا
 كذبه لم نقتله لعدم تحقق نعمده تأخيرها عن وقتها من غير عذر نعم تأمر بها بعد ذلك
 العذر وجوبيا في العذر الباطل وينبغي الأصح بأن نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن
 قال نعمدت تركها بالإعذار قتل سواء قال لأصلها أم سكنت لتحقيق جنياته بتعمده
 التأخير قال الغزالي لو زعم زاعم أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه الصلاة واحتلت له
 شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله وإن كان
 في خلوه في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر

(كتاب الجنائز)

فيه ولهذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا فلا يتنع الأعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للأرض منه
 فإن أسلم عصم نفسه فهذا ما ظهر لي في سبب الأعراض مع القول بقبول التوبة وقريب من هذا أن الكفار الأصليين لا يقتلون
 في الأول حتى يندروا فإذا بلغتهم الدعوة والنذارة جازت الإغارة عليهم وسبيهم من غير إغارة إلى الدعاء إلى الإسلام في كل مرة
 لأنه قد بلغتهم وزال عذرهم فإن أسلموا عصموا أنفسهم وانما استثنى المرتد بغير السب لأن الغالب أن الردة إنما تحصل بشبهة فتزال
 بالاستنابة ولهذا ترد العلماء في توبة الزنديق وتوبة من ولد في الإسلام هل تقبل أولا لأنه لاشبهة لهما اه من السيف المشلول
 على من سب الرسول للسبكي (كتاب الجنائز)

(قوله بكسر الجيم) أى أو يفتحها إلا أن الفتح والكسر مشتركان في الميت والنعش على هذا القول اه وقوله ان لم يرد الخ أى فان اراده لم يصح وينبغي ولومع الميت هذا وفهم من الأقوال المذكورة ان الميت حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائز لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو كان الميت على الأرض أو نحوها مما ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنائز فينبغي ان يقال ان اشار اليه اشارة قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسمه تغليباً للاشارة وكذا ان قصد بالجنائز الميت ويكون لفظ الجنائز مجازاً عن الميت وان قصد مسمى الجنائز لغة أو أطلق لم تصح صلاته اما في الاولى فظاهر لانه نوى غير الميت الذى يصلى عليه واما في الثانية فلان لفظه محتمل لميت في النعش وهو لم يصل عليه أو أومع عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا وينبغي ان المراد بالنعش ما يحتمل عليه الميت وانما عبر بذلك لغلبة (قوله ذكره ابن فارس الخ) هو قوله من جنزه (قوله لا يسمى جنازة) أى النعش (قوله ليكثر كل مكاف الخ) قال حج ندباً مؤكداً ولا فاصل ذكره سنة أيضاً ولا يفهمه المتن لانه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالى عن الكثرة وان لزم من الاثبات بالكثرة الاثبات بالاقول وكونه من حيث ١٤١ اندراج فيه وعلى هذا يحتمل قول شيخنا في

شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الموت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضاً اه (قوله كل مكاف) يستغنى طالب العلم فلا يسـن له ذكر الموت لانه يقطع عنه وكتب عليه سم على حج يحتمل ان يطلب من الولي ونحوه. أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله يطلب أى ندباً (قوله وصح أ كثر) من ذكره اذم الذات (قال الحافظ في تخريج العزيز ذكر السهيلي في الروض ان الرواية فيه بالذال المعجمة ومعناه القاطع واما بالمهملة فعناه المزيل للشئ

جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وهو عليه الميت وقيل عكسه وقيل لغمان فيه ما فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش وعلى ما تقرر لو قال أصلى على الجنائز بكسر الجيم صح ان لم يرد به النعش وهى من جنزه اذا ستره ذكره ابن فارس وغيره وقال الازهرى لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا ويشتمل هذا الكتاب على مقدمات ومقاصد وبداً بالاول فقال (ليكثر) ندباً كل مكاف صحيحاً كان أو مريضاً (ذكر الموت) بقلبه واسانه بان يحمله نصب عينيه لانه ازجر عن المعصية وأدعى للطاعة وصح أكثر وامن ذكره اذم الذات يعنى الموت زاد الناسى فانه ما ذكر فى كثير أرى من الدنيا والامل فيه الاقله ولا قليل أى من العمل الاكثر وهادى بالمهمة معناه قاطع واما بالمهملة فهو المزيل للشئ من أصله وفى المجموع يستحب الاكثر من ذكر حديث استحباب من الله حق الحياة وتعامه قالوا انا نستحي من الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيى من الله حق الحياة فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلاء ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياة والموت مفارقة الروح الجسد والروح جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وهو باق لا يفنى واما قوله تعالى الله يتوفى الانفس بالبدن ذلك مراد اهلنا وفى هذا النفى نظر لا يخفى اه وقد جوز فى فتح الاله الوجهين وقال فهو استعارة تبعية أو بالكناية شبه وجود الذات ثم زوالها بذكر الموت بينان مرتفع هدمته صعقات هائلة حتى لم يبق منه شئ وأيس فيما ذكره ما يمنع قول السهيلي وأيس ذلك مراد اهلنا فان جعله استعارة لا يؤدى الى ان المعنى الحقيقى مراد وغايته ان يصح التعبير بالهادم عن القاطع مجازاً وليس كلام السهيلي فى التعبير بل فى ان المعنى الحقيقى للهادم غير مراد وقوله شبه وجود الذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية ولعله ان يقال وشبه ازالة الذات بذكر الموت بهدم الصواعق أو ونحوها البناء المرتفع واستعاره اسمه ثم اشتق منه هادم (قوله فانه ما ذكر فى كثير الخ) مثله فى حج وفى الهلى وشيخ الاسلام ما يذكر (قوله فليحفظ الرأس وما وعى) أى ما اشتق عليه من البصر والسمع والالسان وليحفظ البطن وما حوى ينبغى ان يراد به ما يشتمل القلب والفرج والمراد بحفظ البطن ان يصونه عن وصول الحرام اليه من الطعام والمشرب (قوله والموت مفارقة الروح الجسد) وهل الروح موجودة قبل خلق الجسد أو لا فيه خلاف فى العقائد والمعتمد منه الاول فليراجع

وليس ذلك مراد اهلنا وفى هذا النفى نظر لا يخفى اه وقد جوز فى فتح الاله الوجهين وقال فهو استعارة تبعية أو بالكناية شبه وجود الذات ثم زوالها بذكر الموت بينان مرتفع هدمته صعقات هائلة حتى لم يبق منه شئ وأيس فيما ذكره ما يمنع قول السهيلي وأيس ذلك مراد اهلنا فان جعله استعارة لا يؤدى الى ان المعنى الحقيقى مراد وغايته ان يصح التعبير بالهادم عن القاطع مجازاً وليس كلام السهيلي فى التعبير بل فى ان المعنى الحقيقى للهادم غير مراد وقوله شبه وجود الذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية ولعله ان يقال وشبه ازالة الذات بذكر الموت بهدم الصواعق أو ونحوها البناء المرتفع واستعاره اسمه ثم اشتق منه هادم (قوله فانه ما ذكر فى كثير الخ) مثله فى حج وفى الهلى وشيخ الاسلام ما يذكر (قوله فليحفظ الرأس وما وعى) أى ما اشتق عليه من البصر والسمع والالسان وليحفظ البطن وما حوى ينبغى ان يراد به ما يشتمل القلب والفرج والمراد بحفظ البطن ان يصونه عن وصول الحرام اليه من الطعام والمشرب (قوله والموت مفارقة الروح الجسد) وهل الروح موجودة قبل خلق الجسد أو لا فيه خلاف فى العقائد والمعتمد منه الاول فليراجع

(قوله فقيه تقدير الخ) هذا مجزؤه لا يستلزم عدم فنائها وأولى منه ما ذكره البيضاوي حيث قال أي بقبضها عن الابدان بان يقطع تعاقبها عنها وتصرفها فيها اظاهرا وباطنا وذلك عند الموت أو اظاهرا لا باطنا وهو في النوم اه ووجه الاولوية ان المتبادر من قوله بان يقطع تعلقها الخ نها باقية وانما زال عنها التعلق بالبدن (قوله ويستعد له بالتوبة) صح انه صلى الله عليه وسلم ابصر حاجة يحفرون قبرافكي حتى بل القمى بدموعه وقال اخواني لئلا يمل هذا فاعدوا أي تأهبوا واتخذوه عدة شرح الارشاد لشخصا اه سم على منهج قال حج في الایعاب ولو تحقق ان عليه ذنبا ونسى عينه فالورع ما قاله المحاسب انه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه فان لم يفعل ذلك فهو غير مخاطب بالتوبة لتعذرها لكنه باقى الله تعالى بذلك الذنب وكذا لو نسي دائنه وتسامح القاضي أبو بكر فقال يقول ان كان لي ذنب لم اعلمه فاني نائب الى الله منه اه (أقول) وقوله لكنه باقى الله الخ ينبغي ان يكون ذلك في ذنب يتوقف على رد المظالم اما غيره فيمكن فيه عموم التوبة اذ التبعين غير محتاج اليه (قوله على ان لا يعود اليه) أي الى مثله (قوله ورد المظالم الى آدائها) المراد برذا المظالم الخروج من الشمل نحو الاستقلال من الغيبة وقضاء الصلاة مما ليس فيه شيء يرد على المظلوم ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه كما صرح به في قوله وخروج عن مظلة قدر عليها او الا فالشرط العزم على الرد ان قدر ومحله أيضا حيث عرف المظلوم والافئدة دق بمظلم به عن المظلوم كذا قبل والا قرب ان يقال هو مال ضائع يرد على بيت المال فلعلم من قال يصدق به مراده حيث غلب على ظنه ١٤٢ ان بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستغنيه ثم لو كان للمظالم استحقاق

بيت المال فهل يجوز له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا لاتحاد القابض والمقبض فيه نظرا لا قرب الاول هذا ومحل التوقف الى الاستقلال أيضا حيث لم يترتب عليه ضرر قس زنى بامرأة ولم يلغ الامام فلا ينبغي ان يطلب من زوجها أو آدائها الاستقلال لما فيه من حلك عرضهم فيمنع في الندم والعزم على ان لا يعود ثم ما تقر من ان قضاء الصلاة فيه خروج عن مظلة يخالف لقول الشارح ولانه ليس جزا من كل توبة الا ان يريد بالخروج منها بقضاء الصلاة ويسن انه يفعل الصلاة كانه خرج مما ظلم به قوله وقضاء فوات) قال حج في حاشية الايضاح ومنها قضاء خصوص الصلاة وان كثرت ويجب عليه صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لمصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه أقول وهو واضح ان قدر على قضائها في زمن يسيرا لم كانت عليه صلوات كثيرة جدا وكان يستغرق قضاؤها زمنا كثيرا فينبغي ان يكفي في صحة توبته تزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا وكذا الزوج مولته في هذه الحالة فتزويجه صحيح لانه فعل ما في مقدوره أخذ من قول الشارح وخروج عن مظلة قدر عليها (قوله فيقتد بدينب له تجديدها) أي بان يجدد الندم والعزم على ان لا يعود وليس ثم مظلة يرد لها فلا يأتى فيها التجديد وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب امام من لم يتقدم له ذنب اصلا فلعلم المراد بالتوبة في حق العزم على عدم فعل الذنب وعبرة الایعاب أو ينزل نفسه منزلة العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب بحسنه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام انه ليغان على قلبي فاستغفر الله في اليوم والليلة سبعين مرة اه هذا وينبغي ان المراد بدب رد المظالم ان ما تردد في انه هل لزم ذمته أولا ان يرد احتياطا (قوله لما مر) اهتماما بذكرها لعظم أمرها (قوله بخلاف الثلاثة قبله) هي قوله ترك الذنب والندم عليه ونصحه على ان لا يعود اليه

حين موته فقيه تقدير وهو عند موت أجسادها (ويستعد له) بالتوبة) وهي كما يأتى في الشهادتان ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه ونصحه على ان لا يعود اليه وخروج عن مظلة قدر عليها بنحو تحمله من اغتياه أو سبه (ورد المظالم) الى أهلها بجمع في الخروج منها سواء كان وجوبه عليه مؤنسا أو مضيقا كاداء دين وقضاء فوات وغيرهما ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة اليه لئلا يقع الموت المفوت له وظاهر كلامه ندب ذلك بدليل ما بعده وهو ما صرح به ابن المقرئ في غشيته كالتمهلى وينبغي حمله على ما اذا لم يعلم أن ما عليه من ذنب للتوبة فيقتد بدينب له تجديدها اعتناء بشأنها ما اذا علم ان عليه من ذنبا لها فهي واجبة فور بالاجماع وعلى هذا يجمع ل قول جمع وجوبوا على مقابلة يحمل قول آخرين ندبا وصرح برذا المظالم مع دخوله في التوبة لما مر في الاستفتاء ولانه ليس جزا من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله (والمرىض أكد) أي اشد طلبا لانه الى الموت أقرب

(قوله فلا بأس) أي فلا كراهة بل هو مباح (قوله مسلم) ظاهره ولو فاسقا وذابدة وسيأتي ما فيه عن الأذري مما يفيد الكراهة حيث لا قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة وهذا شرط في سنن الإعادة وهو معتبر في المعاد وأطلق في المعبد فتضيته أنه يستحب منه ولو كافرا لأنه مخاطب بفروع الشريعة (قوله جازت عبادته) المتبادر من الجواز استواء الطرفين وإنه غير مكروهة (قوله وتكره عيادة تشق على المريض) أي مشقة غير شديدة والاحرم (قوله إذا كانا بدارنا) ويصح منه في الذي (قوله لا نأما مورون بها جرتهم) الأولى بهم جرحهم لأن المهاجرة كافي المختار والاتصال من أرض ١٤٣ إلى غيرها ٥ وقضية التعليل عدم سن

عبادتهم بل كراهتها سيما إذا كان في ذلك زجر (قوله إلا أن يكون مغلوبا عليه) أي بأن يكون ثم ما يقتضي الذهاب له كل يوم كسراء أدوية ونحوها (قوله وإن يدعو له بالشفاء) أي ولو كان كافرا أو فاسقا ولو كان مكان مرضه رمدا ويصح أن يحمله مالم يكن في حياته ضرر للمسلمين والأفلا يطلب الدعاء له بل لو قيل بطاب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يعد (قوله وإن يكون دعاؤه الخ) هذا مفروض فيما لو عاد ومنه مالم يحضر المريض إليه أو أحضر بل ينبغي طلب الدعاء بذلك مطلقا إذا علم مرضه (قوله والوصية) أفهم أنه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل بالميل ترغيبه مطلقا لم يعد سيما إن ظن أن ثم ما يطلب التوبة منه أو يوصى فيه (قوله وإن يطلب الدعاء منه) أي ولو فاسقا (قوله وإن به ظله) ومنه أن يحمله على فعل قربات بعد شفائه فإن شق ولم يفعل ذكره بما عاهد الله عليه (قوله وإن يوصى أهله) أي العائد وإن كان

ويسن له الصبر على المرض أي ترك التعجب منه ويكره كثرة الشكوى نعم إن أله نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فاحبره بما هو فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الاثنان كافي المجموع لكن الشدة غالبة بنحو التسليم أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وإن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وإن يحسن خلقه وإن يجنب المنازعة في أمور الدنيا وإن يستغنى من له به علة كعدم زوجة وولد وجار ومعامل وصديق وأن يعاد مريض ولو بنحو رمدي في أول يوم مرضه وخبر انما يعاد بعد ثلاثة موضوع وأن أخذه الغزالي سلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذي قريب أو جار ونحوه ومن ربح أسلحه فإن اتقى ذلك جازت عبادته وتكره عيادة تشق على المريض وألحق الأذري بجنا بالذي المعاهد والمستأن إذا كانا بدارنا ونظر في عبادة أهل البدع المذكورة وأهل الفجور والمكس إذا لم يكن له قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لأنما مورون بها جرتهم وإن تكون العبادة غفلا بواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم تسن لهم المواصله مالم يشهروا أو يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وإن يختلف المكث عنده بل تكرر أطالته مالم يفهم عنه الرغبة فيها وإن يدعو له بالشفاء إن طمع في حياته ولو على بعد وإن يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات وإن يطيب نفسه بمرضه فإن خاف عليه الموت رغبه في التوبة والوصية وإن يطلب الدعاء منه وإن به ظله ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وإن يوصى أهله وخادمه بالرفق به والصبر عليه ومثله من قرب موته في تدنوه ثم شرع في آداب المتضرع قال (ويضج المحتضر) وهو من حضر الموت ولم يت (لجنبه الأيمن) ندبا كالموضوع في البعد (إلى القبلة) ندبا أيضا لأنهم أشرف الجهات (على الصحيح) راجع للاضطجاع وسبأ في مقابلة (فإن تعذر) وضعه على يمينه أي تعسر ذلك اضيق مكان ونحوه) كعلة فلجنبه الأيسر كافي المجموع لأنه أبلغ في التوجه من استلقائه فإن تعذر (أتى على قفاه وجهه وأخصاه) وهما أسفل الرجاين وحقيقتهما كما قاله المصنف في

غير مراعى عند أهل الميت (قوله ومثله من قرب موته) أي في جميع ما تقدم مما يأتي بحقيقته فيه (قوله لجنبه) ينبغي أن تكون الألام بمعنى على لأن اضجع انما يعدي بعلى لا باللام وقد عبر به الشارح في قوله لا في فإن تعذر اضجع على الأيمن (قوله كافي المجموع) نبيه على أن المصنف أسقط مرتبة من المراتب المطلوبة وقوله لأنه أبلغ على لكل من قوله لجنبه الأيمن الخ وقوله فلجنبه الأيسر الخ (قوله وأخصاه) بفتح الميم أشهر من كسرهما وضعها اه شرح بهجة وج وقال في الأيماب هو بتثنية الحزق أيضا

(قوله ومقابل الصحيح) قال حج قال في المجموع والعمل على هذا (قوله ويلقن الشهادة) أي ولو كان نبياً فيمّا يظهر وبارة ثم على حج وانظر لو كان نبياً والوجه انه لا محذور من جهة المعنى اهـ والمعنى هو قوله مع السابقين لان الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة (قوله والله أكبر) قد يقتضى هذا التخييل ان اتيان المريض بهذا المثال لا يمنع ان آخر كلامه كلمة لا اله الا الله مع تأخر والله أكبر عنها اهـ سم على بهجة وقد يمنع انه يقتضى ذلك لجواز ان المراد انه اذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق به او مع ذلك انه قد يقال ان المريض اذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذي كررنا كان من توابع كلمة الشهادة عد كانه منها (قوله ولا يامرهم بها) أي يكرهه ذلك (قوله والاصح ما مر) أي من قوله نداء (قوله وان لا تسن زيادة محمد رسول الله) أي فلوزادها وذكرها لخصر بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة (قوله لخبر الغلام اليهودي) أي الذي عادته صلى الله عليه وسلم في مرضه واقبته الشهادة تميز فاسلم رضى الله عنه والغلام ليس خاصاً بالصغير (قوله ويكون ذلك وجوباً) أي ان رضى منه الاسلام ١٤٤ وسيأتى ذلك في كلامه وظاهره وان بلغ الفرغرة ولا بعد فيه لاحتمال ان يكون عقله حاضراً وان ظهر لنا خلافه وان كان

لا ترتب عليه احكام المسلمين حينئذ (قوله كوارث وعدوا الخ) لو كان فقير الاشياء فالوجه ان الوارث كغيره قال حج فان حضر عدو وارث فالوارث لانه اشفق لقولهم لو حضر ورثة قدم اشفقهم اهـ وبقي ما لو حضر العدو والحاسد وينبغي خاصة تقديم الحاسد لان ضرره أخف من ضرر العدو اهـ (قوله الرفيق الاعلى) أي اريد الخ قال حج في فتاويه الحديثية قيل هو اعلى المنازل كالوسيلة التي هي اعلى الجنة فعناء اسمك يا الله أن تسكننى اعلى مراتب الجنة وقبيل معناه أريد اقبالك يا الله يارفيق يا اعلى والرفيق من اسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانته طلب لقاء الله (قوله غير صحيح) أي فلواتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه (قوله لم يوجد في والا غيره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بلا الحاح) قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشراً هل السنة تقولون ان من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة وان لا بد من دخول من لم يعرف الله عنهم من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذي تلقنونه عند الموت كلمة التوحيد اذا كان مؤمناً ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت اعمل كونها آخر كلامه قرينة انه من يفوقه عن جوارحه فلا يدخل النار صلاً كما جاء في اللفظ الا يحرم الله عليه النار اذا كان لا يمنع ان يفوقه عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذ به بذنوبه فضلاً عنه واحساناً فلا يستبعد ان ينصب الله تعالى النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم اماراة دالة على انه من أولئك الذين يتجاوز عن سياهم (قوله ولو بغير كلام الدنيا) أي ولو بكلام نفسه بان دات عليه قرينة أو أخبر بذلك ولى قاله في الخادم (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو مذنباً ما كلفها ولو عذب وطال عذابه اهـ سم على بهجة ومثله في حج

دقائقه المنخفض من أسفاهما (للقبلة) بان يرفع رأسه قليلاً لان ذلك هو الممكن ومقابل الصحيح ان الاستلقاء أفضل فان تعذر أضحج على الايمن (ويلقن) نداء (الشهادة) وهي لا اله الا الله بان يذكرها بين يديه ليمتد ذكر أو يقول ذكر الله تعالى مبارك فقد ذكر الله جميعاً سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا يامرهم او ينبغي ان عنده ذكرها أيضاً وذلك لخبر مسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله أي من حضره الموت تسمية للشيء بما يصير اليه مجازاً وظاهر الخبر يقتضى وجوب التلقين واليه مال القرطبي والاصح ما مر وان لا بد من زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه في الروضة والمجموع وقول الطبري كجمع ان زيادتها أولى لان المقصود مرونه على الاسلام مردود بان هذا مسلم ومن ثم بحث الاسنوى انه لو كان كفر الاقن الشهادة تميز وأمرهم ما لخبر الغلام اليهودي ويكون ذلك وجوباً كما افاده الوالد رحمه الله تعالى ان رضى اسلامه والا فتدبا ويستحب كما في المجموع ان يكون الملقن عن لا يهتمه الميت كوارث وعدو وحاسد أي ان كان ثم غيره والا فانه وان اتهمه كما يحسنه الا ذرعى وما يحسنه بعضهم من تلقينه الرفيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به عليه الصلاة والسلام غير صحيح بان ذلك السبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره و (بلا الحاح) عليه انه لا يضجر فان قالها لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا خلافاً للصيرى أخذاً من قولهم لتكون هي آخر كلامه فقد صح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وفي المجموع انه لا يراى على مرة وقبيل يكرها ثلاثاً فان ذكرها ولم يتكلم بعد هذا فذلك

رفيق فكانته طلب لقاء الله (قوله غير صحيح) أي فلواتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه (قوله لم يوجد في والا غيره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بلا الحاح) قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشراً هل السنة تقولون ان من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة وان لا بد من دخول من لم يعرف الله عنهم من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذي تلقنونه عند الموت كلمة التوحيد اذا كان مؤمناً ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت اعمل كونها آخر كلامه قرينة انه من يفوقه عن جوارحه فلا يدخل النار صلاً كما جاء في اللفظ الا يحرم الله عليه النار اذا كان لا يمنع ان يفوقه عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذ به بذنوبه فضلاً عنه واحساناً فلا يستبعد ان ينصب الله تعالى النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم اماراة دالة على انه من أولئك الذين يتجاوز عن سياهم (قوله ولو بغير كلام الدنيا) أي ولو بكلام نفسه بان دات عليه قرينة أو أخبر بذلك ولى قاله في الخادم (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو مذنباً ما كلفها ولو عذب وطال عذابه اهـ سم على بهجة ومثله في حج

(قوله لكن يقرب ان يكون في المميز) أي المميز فيخرج الجنون وفيه سم على يهجة قوله وهو قريب في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك (قوله ويقرأ عنده سورة يس) أي تمامها روى الحارث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف آمن أو جائع شبع أو عطشان سقي أو عار كسي أو مريض شفي أو مريض شفي (قوله من العمل بظاهر الخبر) قال حج وهو أوجه اذا صار ف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع بقاء ادرال روحه فهو بالنسبة لسماع القرآن وحصول بركته له كالحي واذا صح السلام عليه فالقراءة أولى نعم يؤيد الأول ما في خبر غريب ما من مريض يقرأ عنده يس الامات ريانا وادخل قبره ريانا اه رحمه الله (قوله أفضل من غيرها) أي في الحياة وبعد الموت أيضا أي فتكريرها أفضل من قراءة غيرها المساوي لما كرره ومثله تكرر بما حفظه منها لم يحسنها بتمامها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب في ضمن طلب كلها او يحتمل انه يقرأ بما حفظه من غيرها مما هو مشتغل على مثل ما فيه اوله الاقرب (قوله اذا المطلوب الآن الخ) ١٤٥ يؤخذ منه ان من لا علاقة له بالاستغفار

يتجهيزه بطلب القراءة منه وان بعد عن الميت (فائدة) قال حج وقد صرح جوابه يتدب للزائر والمشييع قراءة شيء من القرآن اه وينبغي حمل ذلك على قرأته سرا ابوافق ما يأتي للشارح في المسائل المشورة بعد قول المصنف ويكره اللفظ من قوله ويس من الاشتغال بالقراءة والذكر سرا اه (قوله تذكيره) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها عنده جهرا (قوله ويقرأ عنده الرعد) أي تمامها ان اتفق له ذلك والافعال يسرله منها (قول لقول جابر) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سرا ولو أمره المحتضر بالقراءة جهرا لان فيه زيادة ايلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقرأ به أم لا اه (قوله حتى أسقيك) أي

والاسمكت يسيرا ثم يعيدها فيما يظهر والتلقين مقدم على الاستقبال وان ظن بقاء حياته كما ذكره الماوردي قال الاسنوي وهو متجه لانه اهم وقال ابن الزركاش ان أمكن جمعهم ما فعلا معا والاقدم التلقين لان النقل فيه أثبت وكلامهم يشمل غير المكلف ليسن التلقينه وهو كذلك لكن يقرب ان يكون في المميز وعليه فرف الزركشي بين هذا وعدم تدب تلقينه بعد الدفن مطلنا بان هذا للمصلحة ونتم لئلا يفتن الميت في قبره وهذا لا يفتن (ويقرأ عنده) سورة (يس) ندبا للخبر اقرؤا على موتاكم يس أي من حضره مقدمات الموت لان الميت لا يقرأ عليه خلافا لما أخذ به ابن الرفعة ك بعضهم من العمل بظاهر الخبر وان ان تقول لا مانع من أعمال اللفظ في حقيقة ومجازة فحيث قيل يطلب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذنا بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه اذا المطلوب الآن الاستغفار يتجهيزه اما بعد دفنه فيأتي في الوصية أن القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من تدبير احينئذ كالصدقة وغيرها وحكمة قراءتها تذكيره بما فيها من أحوال البعث والقيامة قبل ويقرأ عنده الرعد لقول جابر انهم يسمعون طلوع الروح ونقل الاسنوي عن الجيلي انه يستحب تجريد ماء فان العطش يغلب من شد التزع فيخاف منه ازال الشيطان اذ ورد انه يأتي بما زلال ويقول قل لا اله غيري حتى اسقيك وأقره الاذرى وقال انه غريب حكما وعلا اه ومجمله عند عدم ظهور امارة احتياج المحتضر اليه أما عند ظهورها فهو واجب كما هو واضح (وايحيى) المريض ندبا (ظنه بربه) سبحانه ودعا الى الخبر مسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن انه يرجوه ويعفو عنه وخبر الصحيحين انما عند ظن عبدي بي ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة

وينبغي ان يقال بمرعاة حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث قرأ سورة يس والافرا سورة الرعد (قوله انه يأتي بما زلال) قال في المصباح الماء الزلال العذب اه (قوله حتى أسقيك) أي فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا وان قلنا ذلك لجواز ان يكون عقله حاضرا وان كنا لان شاهد ذلك (قوله وايحيى المريض) أي وان لم يكن مرضه مخوفا ويحسن بضم الياء وسكون الحاء وكسر السين مخوفة وبضمها أيضا وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس (قوله الا وهو يحسن الظن) وفي ثقات ابن حبان ان بعض السافس مل عن معناه فقال معناه انه لا يجمعه والفجار في دار واحدة وقال الخطابي معناه أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بكم فمن حسن عمله حسن ظنه بربه ومن ساء عمله ساء ظنه اه من تخريج العزيز

(قوله استواء خوفه) أي الالقي به ذلك (قوله فالواجب حسن الظن بالله) بأن لا يظن به سوءاً كذنبه لما لا يليق به (قوله والمباح الظن الخ) لم يذكر المندوب مع أنه ذكره في الأجمال للتصريح به في عبارة المصنف وأهل الماراد به أنه يستحضر أن الله تعالى يغفر له ويدخل الجنة ونحو ذلك فلا ينافي أن حسن الظن بالله سبحانه واجب لما قدمنا أن الماراد به أن لا يظن به سوءاً ولم يذكر المندوب أيضاً ولعله لعدم تأنيده وقد بصور بأن غفر في نفسه أن الله تعالى لا يرجعه لكثرة ذنوبه هذا وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه أن عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم إباحة ظن السوء بمن اتصف بذلك (قوله فإذا مات غمض) أي ولو أغمى الله لا يقبح منظره بعد الموت ثم رأيت هم على جملة صريح بذلك وقال في الإيعاب وظاهر كلامهم أن المريض لا يس له تغميمض عيني نفسه قبيل موته وإن أمكن بلا مشقة لكن بحث بعضهم ١٤٦ نذبه أن لم يحضر عنده من يتولاه اهـ (قوله أن الروح إذا قضت) فيه تذكير

والمعقورة والاحاديث ويندب للحاضرين أن يحسنوه ويظهره في رحمة تعالى وبحت الأذرى وجوبه إذا رآه وأمنه أمارات اليأس والتفريط إذا قد يشارق على ذلك في تلك فتعين عليهم ذلك أخذ من قاعدة النصيحة الزاجية وهذا الحال من أهمها وما ذكره ظاهر ولا ظهر كافي المجموع في حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لأن الغالب في القرآن ذكر التتريب والترهيب معاً وفي الأحكام أن غلب داء القنوط فأرجأ أولى أو داء أمن المكر فالخوف أولى وإن لم يغلب واحد منهما استواء يقبل وينبغي حل كلام المجموع على هذه الحالة أما المريض غير المحتضر فالعقد فيه أنه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه ثم مر والظن ينقسم في شرع إلى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العهد من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بخلاصة الريب والمجاهرة بالخبثات فلا يحرم ظن السوء به لأنه قد دل على نفسه كتمان من ستر على نفسه لم يظن به إلا خيراً ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هلك نفسه ظناب السوء ومن الظن الجائر باجماع المسلمين ما يظن الشاهد أن في التتويم وأروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الأحكام بالإجماع ويجب العمل به قطعاً واليمينات عند الأحكام (فإذا مات غمض) نذبه لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر رواه مسلم أي ذهب أو شخص ناظر إلى الروح أين تذهب لا يقال كيف ينظر بعد هذا لأننا نتردد في فيه من آثار الحرارة الغريزية عقب منارقت ما يتوهم به على نوع تطلع لها كما يدل لما يأتي وقد قيل إن العين أول شيء يخرج منه الروح وأول شيء يسرع إليه النساك ويسن كافي المجموع أن يقول حال انغماضه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم وعند جملة بسم الله ثم يسبح مادام يحمله (وشد الحياه بصابة) عريضة نغمها يرطها فوق رأسه حفظ الفم عن الهوام

الروح وفي المختار أنه يد كرويوث (قوله تبعه البصر) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه اهـ عميرة (أقول) وينبغي أن يقال من ذلك فمن يغمض الآن فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام (قوله ما تقوى به على نوع تطاعها) ذكر حج قبل هذا مانصه يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر أن التوبة الباصرة تذهب عقب خروج الروح فينذ تجمد العين ويتج منظرها (قوله أن العين أول شيء يخرج منه) عبارة الأسنوي آخر شيء الخ وفي الشيخ عميرة مانصه قيل إن العين آخر شيء تنزع منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد (قوله

مادام يحمله) أي إلى المغسل ونحوه وأما ما يذله امام الجنائز فبإني (قوله يرطها) بابه شرب ونصراها مختار (قوله وقبح حفظ الفم عن الهوام) عبارة المصباح والهامه ماله سم يقتل كالحية قاله الأزهرى والجمع الهوام مثل دابة ودواب وقد اطلقت الهوام على ما يؤذى قال أبو حاتم ويقال لدواب الأرض جميعاً الهوام ما بين قلة إلى حية ومنه حديث كعب بن عجرة يؤذيك هوام وأسك والمراد القمل على الاستعارة بجامع الأذى اهـ وفي النهاية وفيه كان يعوذ الحسن والحسين فيقول اعبدك بكلمات الله القائمة من كل سامة بالسين المهملة وهامة كل ذات سم يقتل والجمع الهوام فاما ما بسم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزبور وقد تقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل كالخشرات اهـ وهي تشبه أنه ليس فيه استعارة

(قوله فلا بأس) ظاهره اباحة ذلك ولو قيل بنديه حيث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قيل بوجوبه اذا توقف اصلاح تكفينه عليه على وجه ينزل ازراءه لم يبعد (قوله مجبى حين مات بثوب حبرة) ظاهره السباق بشعر بانه غطى بعد نزع ثيابه عنه صلى الله عليه وسلم وقضية ما يأتي في قوله وذلك لما اختلفت الصحابة الخ خلافة فلعل المراد هنا انه غطى فوق ثيابه فيكون استدلالا على مجوزد الستر بالثوب لا بقيد كونه بعد نزع الثياب (بقي شئ آخر) وهو انه قد يقال الهاتف لا يثبت به حكم فكيف رجعت الصحابة رضى الله عنهم اليه ويمكن ان يقال يجوز انه ظهر اراهم بالاجتهاد حين سماع الهاتف موافقة الطالبين لعدم تبخير يده من ثيابه فلم يستندوا في ذلك لمجرد الهاتف (قوله لئلا تحميمه) بضم التاء قال في المختار جى النار ١٤٧ بالكسر والنور أيضا اشتد حره

ثم قال وأحى الحديث في النار فهو مجبى ولا تقبل جهاه (قوله ما يجب تكفينه منه) أى وهو ماء دارأسه (قوله بأن يوضع فوق الثوب) أى وهو أولى كما يحتمل غير واحد وزعم أخذه من المتن غير صحيح لان فيه كالمروضة عطفه على وضع الثوب بالواو ج (قوله وبسن صون المصحف عنه) بل يحرم ان مس او قرب مما فيه قد روي لوطا هرا أوجهل على هيئة تنافى تعظيمه اه ج (قوله كدكة من غير فرش لئلا يتغير) أى لأعلى الارض لئلا يتغير الخ (قوله ونزع ثيابه) أى ولو شربا على المعتمد وقعد اليه عند التكفين اه زيادى وينبغي ان يحمل ذلك مالم يرد تغيبه حاله راينه فى سم على ج حيث قال قوله نعم بحث الأذرى الخ يتجه ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع قال م ر ونزعت

وقبح منظره (وليت مناصله) فبدأ أصابعه الى بطن كنهه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وهو الى بطنه ثم عدها تسمى بالأغسله وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا البت المناصل لانت حينئذ والالم يمكن تليينها بعد ولو احتاج في تليين ذلك الى شئ من الدهن فلا بأس حكمه المصنف عن الشيخ أبي حامد والحاملى وغيرهما (وستجميع بدنه) ان لم يكن محرما (بثوب) فقط لانه عليه الصلاة والسلام مجبى حين مات بثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة نوع من ثياب القطن ينسج بالين (خفيف) لئلا يحميمه فيسرع اليه الفساد ويكون ذلك بعد نزع ثيابه ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لئلا ينكشف اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) بان يوضع فوق الثوب كما اعتيد أو تحمته من حديد كسيف ومراة وسكين بطول الميت ثم طين رطب ثم ما تيسر لئلا ينتفخ وقدره ابو حامد بعشرين درهما أى تقريرا قال الأذرى وكنه اقل ما يوضع والا فالسيف يزيد على ذلك ويظهر ان الترتيب بين الحديد وما بعده ان كل الاصل الستة وبن صون المصحف عنه احترامه والمقابلة الاستوى كتب العلم المحترم (ورضع على سريره ونحوه) ندبا ما هو مرتفع كدكة من غير فرش لئلا يتغير بدنه أو تهالط لا يحصى عليه الفرش فيغيره فان كانت صلبة فلا بأس بوضعه عليه (ونزعت) عنه ندبا (ثيابه) المخططة اتي مات فيها بحيث لا يرى شئ من بدنه لئلا يسرع فسادها سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا ما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة (ووجهه متقبلة) ان أمكن (كمتحضر) فيما مر نعم بحث الأذرى أخذ من قواهم يوضع على بطنه شئ ثقيل أن المراد هنا القارم على قناه ووجهه وأخمصه للقبلة ويمكن ان يقال لوضعه حالان أحدهما على جنبه كما هنا أى عقب موته ثم يجعل على قناه بعده وكلامهم ثم فيه على أن وضعه على جنبه لا ينافى وضع شئ على بطنه لما مر ان يوضع طولا أى مع شدة بخور خرقه (ويتولى ذلك) جميعه أرفق محارمه ندبا باسمه يمكن مع الاتحادى الذكورة

ثيابه وان ان نبال وجود العلة وهو خوف التغير المسرع للبلى قال ولا يناديه ما ورد انه حرم على الارض أكل لحوم الانبياء فكيف يخشى اسراع البلى لان هذا التمايقيد امتناع اكل الارض لا التغير والبلى في الجله توجه مخصوص اه سم على منهج وظاهره ولو نينا صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ما ساقى من انه عليه السلام غسل في ثوبه الذى مات فيه لاحتمال انهم رأوا بقاءه عليه اصلاح له عليه السلام أو انه نزع بعد الموت واعيد قبيل الغسل (قوله مما يغسل فيه) أشاربه لى رد ما قاله الأذرى وعبارة ج نعم بحث الأذرى بقاءه الذى يغسل فيه ان كان طاهرا اذ لا معنى لنزعه ثم اعادته لكن يشترط قوله لئلا يتنجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدفنة اه

(قوله وعدم المس) قال سم على منسج بعد ما ذكر مال اليه مر اه (قوله وهو بعيد) أي يحرم لانه مظنة لرؤية شيء من البدن (قوله والاتزان وجوبا) ينبغي أن الذي يجب تأخير هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهما بتقدير حياته لا ضرورة فيهما نعم ان خيف منهما انسر بتقدير حياته امتنع فعلهما (قوله مع تدلي جلدتهما) أي ويمكن الاطلاع على ذلك برؤية حياته أو وقوع ذلك بلا قصد من غيرها (قوله ان تحبس بين الخ) ١٤٨ أي تبقى بين ظهور رأسه وهو بفتح النون قال في المختار يقال هو نازل بين

والانوفة أخذ من قول الروضة يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فان قوله رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز وبحسب الاذرعى جوازه من الاجنبى له لا جنسية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد وكالمحرم فيما ذكر الزوجان بالاولى (ويبادر) بفتح الدال نداء (بغسله اذا تيقن موته) اكرامه والترك وجوبا الى تيقنه بتغير ونحوه لاحتمال انما ونحوه ومن اماراته استرخاء قدمه أو ميل انفه أو انخلاع كنهه أو انخفاض صدغه أو تقلص خصيه مع تدلي جلدتهما لانه عليه الصلاة والسلام عاد طهنة بن البراء فقال اني لا أرى طهنة الا قد حدث فيه الموت فاذا مات فاذنوني به حتى أصلي عليه وعجلوا به فانه لا ينبغي لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهري أهله وعلم بما تقر بان ذكرهم بالعلامات الكثيرة له انما تفيده حيث لم يكن ثم شك (وغسله) أي الميت (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله (ودفنه فروض كناية) اجماعا لا مربة في الاخبار الصحيحة سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذمي الا في الغسل والصلاة فجاءهما في المسلم غير الشهيد كما يعلم مما يأتي ويوم الخطاب بذلك كل من علم بموته من قريب أو غيره على المشهور بل ومن لم يعلم ان نسب الى تقصير في البحث كان يكون الميت جاره (وأفلى الغسل) ولو نحو جنب (تعميم بدنه) بالماء مرة لان ذلك هو الفرض في الغسل من الجنابة ونحوها في حق الحي فالميت أولى وبه يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسه على قدميهما نظير ما مر في الحي فدعوى بعضهم أنهم اغفلوا ذلك ليست في محلها (بعد ازالة النجس) عنه ان كان فلا تكفي لهما غسله واحدة وهذا مبني على ما صححه الرافعي في الحي من ان الغسل لا تكفي عن الحدث والنجس وصحح المصنف الا كتهاميه ما وانه ترك الاستدراك هنالاه لم به مما هنالك فيتحكم الحي كان وهذا هو المعتمد وكلام المجموع يلوح به حيث قال بعد ذلك كراهية اشتراط ازالة النجاسة أولا وقد مر بيانه في غسل الجنابة لا يقال ما هنا محمول على نجاسة تنع وصول الماء الى البشرة وان ما هنا كتهاميه بفساد نفسه بخار اسقاطه وما هنا بغيره فامتنع اسقاطه لانه يخرج لا قول عن صورة المسئلة والثاني عن المدرك وهو ان الماء مادام مترددا على المحل لا يحكم باستعماله كما مر بيانه فتكفي غسله لذلك (ولا تجب نية الغسل) أي لا تشترط في صحة الغسل (في الاصح فيمكن) على هذا (غرقه أو غسل كافر) اذا قصد منه النظافة وهي غير متروكة على نية ومقابل الاصح تجب لانه غسل واجب

ظهيرهم بفتح الراء وظهير انهم بفتح النون ولا تغسل ظهير انهم بكسر النون اه (قوله وغسله الخ) قال سم على حج فرع لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال الخطاب بالفرض غيره لجوازه انما خوطب بذلك غيره ليجزأ فاذا أتى به كرامة كفي فرع آخر لو مات انسان موتا حقيقيا وجهاز ثم أحيا حياة حقيقية نعمات فالوجه الذي لا شك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خذ لا فاما ماتهم اه وينبغي ان مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر وفي فتاوى حج الحديثية ما حاصله أن من أحيا بعد الموت الحقيقي بان اخبر به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتي من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك تشريع لما لم يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك متمتع بلا شك اه أي وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وانما تجب

مواراته فقط وأما اذا لم يتحقق موته حكمه ابائه انما كان به غشي أو نحوه (قوله فجاءهما في المسلم غير الشهيد) أي فافتقر والا في الذمي فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله (قوله فيتحكم الحي كان) وهو الا كتهاميه بغسله واحدة في الحي والميت ومعلوم أنه لا بد من ازالة عين النجاسة ووصفها (قوله أو غسل كافر) أي وصبي ومجنون لانهما من جنس المكلفين بالغسل مع حصول المقصود بفعلهما اه سم على منسج وسأني ذلك في قوله والاوجه الخ

(قوله بخلاف الكفن) أي فأنالم تعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس لمصلحة الميت فقط بدليل انه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وانما لو عجز ناعن طهارته بالماء وجب تيممه مع انه لا نظافة فيه (قوله ومثله الدفن) ومثله ما الحل ١٥ سم على منهج (قوله بتغسيل غير المكافين) أي من نوع بني آدم بدليل قوله قبل وان شاهدنا الملائكة الخ (قوله والاكتفاء بتغسيل الجن) خلافا للحن زكورا كقولنا ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاده الميت والغسل منهم في الذكورة والاقتوة واختلافهما في ذلك كما لو غسلت امرأة ذكرا جنديا فانه وان حرم عليه اذ ذلك يستطبه الطلب عنا وفي سم على حج تقييد الجنى بالذكورة ١٥ وقد يتوقف فيه (قوله والاكتفاء بوضعه الخ) أي من الاكل اذ بقي منها شيئا آخر والتعريض به يشعر بان غير هذه الحالة فيه كمال وهو مشكل بان تغسله بحضور الناس ولحوذ ذلك مما يخالف ما ذكره ويمكن الجواب بان اكله يعني كامل لان اسم التفضيل قد يستعمل بمعنى اصل الفعل او بان المراد بان ماعداه كامل من حيث ادائه الواجب وان كان فيه عدم كمال من جهة ادائه السنة ويؤيد الجواب الثاني أخذه في مقابلة قوله اولا واقل الغسل تعميم بدنه (قوله على والاضل) ظاهره أن عليا والاضل كانا يباشران الغسل فليراجع ثم رايت في حج على الشمال في آخر باب ما جاء في وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف بنو آية ماضه فغسله على الحديث جماعة منهم ابن سعد والبرار والبيهقي والعقبلي وابن الجوزي في الواهيات عن علي كرم الله تعالى وجهه بلانظروا ما في النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يغسله أحد غيري فانه لا يرى ١٤٩ عورتي أحد الا طمست عيناه

زاد ابن سعد قال علي فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء السترة وهم معصومان العين قال علي رضي الله تعالى عنه فالتناوت عضو الا كما يقبله معي ثلاثون رجلا حتى فرغت من غسله وفي رواية يا علي لا يغسلني الا أنت فانه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقثم وأسامة

فأتمقر الى النية كغسل الجنابة ولا يكتفى غرقه ولا غسل كافر على هذا فينبوي الغسل لواجب أو غسل الميت (قلت الاصح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم) لانا مأمورون بغسل الميت فلا يستقط الفرص عنا الا بقولنا وان شاهدنا الملائكة تغسله لانا نعمدنا بفعلنا بخلاف الكفن ومثله الدفن لان المقصود منه الستر ولذلك ينبس للغسل دون المكشوفين والوجه سقوطه بتغسيل غير المكافين والاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من اعتقاد الجماعة بهم (والاكتفاء بوضعه موضع خال) عن الناس لا يدخله الا الغاسل ومعيته لانه قد يكون يديه ما يختبه وللولي الدخول وان لم يغسل ولم يدهن لحرمه على مصطحة وقد غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل وأسامة يتناول الماء والعباس واقف ثم وهو متمدد كما قاله ليزكشي بما اذا لم تكن بينه ماعداوة والافكا جنبي ومراده بالولي اقرب

وشتران مولاه صلى الله عليه وسلم يصوبون الماء وأعينهم معصومة من وراء السترة ١٥ وقوله فانه لا يرى أحد عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو انه لا يرى أحد عورتي الا الخ أي وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك (قوله والافكا جنبي) أي فيكون حضوره خلاف الاولى بشرئ قوله والاكتفاء الخ (قوله ومراده بالولي اقرب الورثة) وعليه تلوا اجتماع الابن والاب أو الم والجدة فهل يستويان في ان كلا منهما ادلى بواسطة واحدة أولا ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقدم الجدة على الم وينبغي ان من الاقرب هنام ادلى بجهتين على من ادلى بجهة واحدة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ الاب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالاقرب تقدم الاخ للامام والم من الام على ابن الم الشقيق والاب وان كان ابن الم له عصابة وينبغي ان يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا وسياق ان أولاهم يغسله أولاهم بالصلاة عليه وكل من الاب والجدة في الصلاة عليه مقدم على الابن فيكونان مقدمين في الغسل أيضا وعليه فيحصل تخصيص ما هنا بما يأتي ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على اطلاقه ويفرق بان ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقدم الشقيق بل روعي الاقرب (فرع) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في اقل الغسل واكتفى في التغسيل فلا يعد اعتبار اعتقاد المغسل وهل يجري ما قيل في الاقل والاكتفاء في تغسيل الذمي حتى انه يجوز للغاسل ان يوضئه كوضوء الحن فيه نظر ١٥ سم على بجهة (أقول) وقوله يجوز للغاسل الاولي بطلب والاقرب ان طلب ذلك خاص بالمسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب ما هو مستحب فيه اما الجواز فلا مانع منه واما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي

(قوله والافضل ان يكون تحت سقف) هو مساو لقول غيره والاولى ان يكون الخ ومنه يستحب فالاقاظ الثلاثة مترادفة
 - لا فارق بينهما (قوله لكونه أ. كن) أي أسهل (قوله وسعواها انفاية قول) ان قلت الهاتف بمجرد ما ثبت به حكم قلت
 يجوز ان يكون انضم الى ذلك اجتهد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا النعل واجهوا عليه فالاستدلال انما هو باجماعهم
 لا بسماع الهاتف (قوله والاولى ان يكون بالأي سخيفنا) تفسيره يتقضي انه مرادف له وبأس كذلك وعبارة المصاحح سخف
 الثوب سخفا وزان قرب قريبا وسخافة ١٥٠ بالفتح رق لقله غزله فهو سخيف ومنه رجل سخيف رفق عنه سخف أي نقص اه

وعبارة شرح البهجة الكبير باليا
 أو سخيفنا ومنه لفي شرح المنهج
 (قوله والمستحب ان يغطى
 وجهه) أي لان الميت مظنة التغير
 ولا ينبغي اظهار ذلك (قوله والماء
 المالح أولى) أي اصاله فلا يندب
 منزع العذب بالمح (قوله ولا ينبغي
 ان يغسل بما زهزم) أي فيكون
 الغسل به خلاف الاولى (قوله مع
 نوع تحامل) أي قليل (قوله لأمع
 شدة) أي بحيث لو كان حيا
 لاضره التحامل اه كذا هو من
 عن الشيخ صالح الباقيسي (قوله
 لاحتمال ظهور شيء) يؤخذ من
 ذلك انه لو كان في محل وسده
 لا يسن ذلك مادام وسده الا ان
 يقال الملائكة تحضر عند الميت
 فتنزّل الرحمة عندهم وهم يتأذون
 بالرائحة النجاسة فلا فرق بين كونه
 حيا أو لا (قوله ثم يضعه انفاه)
 في تعبيره بالانصباع تجوز حقيقة
 ان يتقبه على انفاه في المختار
 ضجع لرجل وضع جنبه بالارض
 وبابه قطع وضجع فهو ضاجع
 واضجع مثله واضجعه غيره (قوله

الورثة) (مستور) عنهم كافي حال حياته والافضل ان يكون تحت سقف لانه استتره كافي
 (الام على لوح) أو سر برهي ذلك لئلا يصيبه الرشاش ويكون عليه مستلقيا كاستلقاء
 المحضر لكونه امكن لغسله (ويغسل) ندبا (في قيص) لانه استتره وقد غسل صلى الله عليه
 وسلم في قيص رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح وذلك لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجرد
 أم اغسله في ثيابه فغسلهم النعاس وسعواها انفاية قول لا تجرد وارسل الله صلى الله عليه
 وسلم وفي رواية غسلوه في قيصه الذي مات فيه والاولى ان يكون باليا أي سخيفا بحيث
 لا يمنع وصول الماء اليه لان القوى يجبس الماء والمستحب ان يغطى وجهه بخرقه اول
 ما يضعه على المغسل ذكره المزني عن الشافعي والافضل كونه (بما يارد) لانه يشد البدن
 والمسخن يرخسه الا ان يحتاج الى المسخن لزمخ أو برد فيكون حنثا ذاول ولا يبالغ في
 تحميمه لئلا يصرع اليه انسداد والماء المالح أولى من العذب كما انله الزركشي واقره
 قال ولا ينبغي ان يغسل بماء زهزم للخلاف في نجاسته بالموت والاولى ان بعد الماء في اناء
 كبير ويعد عنه الرشاش لئلا يتذر أو يصير مستعملا ويعد معه اناء من آخرين صغيرا
 ومتوسطا يغرف بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسله بالموسط قاله في المجموع
 (ويجلسه غاسل على المغسل) برفق (ماثلا الى ورائه) فليلايسهل خروج ما في بطنه
 (ويضع يمينه على كتفه وابهامه في ثغرة قنائه) ثم يلقب رأسه (ويستند ظهره الى ركبتيه
 اليمنى) لئلا يسقط (ويجساره على بطنه امرارا بليغا) أي مكررا المرة بعد المرة مع نوع
 تحامل لامع شدة لان احترام الميت واجب قاله الماوردي (ايخرج ما فيه) من الفضلات
 خشية من خروجها بعد غسله أو تكثيفه وتكون المبخرة حنثا مقدمة بالطيب كالعود
 وانعين مكررا حسب الماء الذي رجع الخارج بل في المجموع عن بعض الاصحاب يسن ان
 يخرج عنده من حين الموت لاحتمال ظهور شيء فيغلبه رائحة البخور (ثم يضعه انفاه)
 أي مستلقيا كما كان أولا (ويغسل يمينه وعلية الخرقه) ملفوفة بها (سواتيه) أي قبله
 وظهره وكذا ما حوله مما يستحب الحى بعد قضاء حاجته والاول خرقه لكل واقعة على
 ما قاله الامام والغزالي ورد بان المأعدة عن هذا غسل أولى واف الخرقه واجب لحرمه
 من شيء من عورته بلا غسل (ثم يلبس) خرقه (أخرى) على يده اليسرى بعد ان يلبس الاولى

لحرمه من شيء من عورته) أي ولو من احد الزوجين ثم رأت حج صرح بذلك حيث قال بعد قوله بالاحمال ويغسل
 حتى بالنسبة لاحد الزوجين اه لكن نقل سم على حج عن الشارح فيما يأتي تشييدا للوجوب بغير الزوجين اه ويتوقف
 فيه بما يأتي من قول الشارح بعد قول المصنف ويا فان خرقه ولا من من قوله لا يقال هذا مكررا مع ما هو من لف الخرقه الى ان
 قال فقد قيل ذلك في لف راجب وهو شامل لهما وسيأتي ما فيه (قوله ثياب) من باب رد

(قوله ولا يفتح اسنانه) أي بسن ان لا يفتح اسنانه فلو خالف وفتح فان عد اذراء أو وصل الماء لجوفه حرم والا فلا نرم لو فتح فيه وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح اسنانه انجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه (قوله وبكسر الخاء) وقيل بفتحهما وقيل بضمهما وقيل بكسرهما اهـ صحيح وهذه الاخيرة قد تستفاد من قول الشارح ١٥١ بفتح الميم أشهر من كسرهما اهـ (قوله

ولا يكتفي عنهما) أي المضمضة والاستنشاق (قوله ما مر آتفا) أي في قول المصنف ويدخل أصبعه الخ (قوله ويتبع بعد) أي وجوباً بان علم ان تحتها ما يمنع من وصول الماء والا فتدبا ولا فرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عطيماً أولاً (قوله انه ينوي) أي وجوباً (قوله الوضوء المسنون) يشيدانه لابد في وضوء الميت من النية بخلاف الغسل (قوله ويشرحهما) أي بعد غسلهما جعاً وبظهران هذا هو الاكل فلو غسل رأسه ثم شرحها وفعل هكذا في اللحية حصل أصل السنة (قوله ان تلبد) مفهومه انه اذا لم تلبد لا يسن وينبغي ان يكون مباحاً (قوله تشرحهما مطلقاً) انظر معني الاطلاق ولعل المراد به انه لا فرق بين كونه محرماً وغيره وان مقابل المعتد بفصل بين المحرم وغيره ويحتمل ان المراد بالاطلاق سواء كان واسع الاسنان اولاً وهو الذي اقتضاه كلام الروض (قوله بضم الميم) عبارة القساموس المشط مثله وككتف وعنق وعقل ومنبري آلة تمشط بها اهـ وقوله ومنبري فيقال فيه ممشط (قوله ثم يحرفه)

ويغسل يده بام وانما ان تلوث كما قاله الرافعي (ويدخل اصبعه) السبابة (فه) كما يحتمل الشيخ من اليسرى كما صرح به الخوازمي واعتمده الاسنوي وغيره وتكون مبلولة بالماء ويؤيد ان المتوضي ينزل ما في انفه يساراً وفاروقاً الى حيث يتسول بالمني للخلاف ولان التذرع لم لا يتصل باليد بخلافه هذا ولا يفتح اسنانه الا يسبق الماء لجوفه فيسرع فساداً (ويشرحها على اسنانه) كما في الخ (وينزل) بأصبعه المضمضة مبلولة بما (ما في منخريه) بفتح الميم أشهر من كسرهما وبكسر الخاء (من أذى) كما في المضمضة الى واستنشاقه (ويوضئه) بعد ما تقدم (كالخ) ثلاثاً ثلثاً بضمضة واستنشاق ويغسل رأسه فيها كما لا يسبق الماء جوفه ومن ثم لم يندب فيها ما بالغته كما قاله الماوردي ولا يكتفي عنهما ما مر آتفاً انه كالسوال وزيادة في التنظيف وبقية يعودان ما تحت الظفارة ان لم يتلها وظاهر اذنيه وضع اخيه والاولى كما يشهد كلام السبكي ان يكون ذلك في أول غلبه بعد تأيينها بالماء يتكرر غسل ما تحتها والوجه كما يحتمل الزركشي انه ينوي بالوضوء المسنون كما في الغسل (ثم يغسل رأسه) ثم لحية بغير وضوء (كخامى والسدر اولى لانه امسك للبدن وقوى للجد وللنص عليه في الخبر (ويشرحهما) أي شعر رأسه ولحيته ان تلبد فهو شرط لتفسير يحهما مطلقاً كما عرّف ظاهر كلام المجموع وغيره وجرى عليه جماعات وهو المعتمد والوجه كما هو قضية كلامهم تقديم تريح الرأس على اللحية تبعاً للغسل ونقله الزركشي عن بعضهم (بمشط) بضم الميم وكسر هاء مع اسكان الشين وبضمها مع الميم لازالة ما فيها من سدرو وخ كما في الخ (واسع الاسنان) لئلا يفتت الشعر (برفق) ليعدم الالتفات أو يتل (ويرد الفتت اليه) استجواباً بان يضعه في كفته ليدفن منه اكراماً له وقيل يجعل وسط شعره واحادفته فسيأتي (ويغسل) بعد ما مر (شقه الايمن) ما يلي الوجه من عنقه الى قدمه (ثم الايسر) كذلك (ثم يحرفه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن) ما يلي اقباق الظهر (من كتفه) الى القدم ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك (اي مما يلي قناره وظهره من كتفه الى القدم وقيل يغسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الايسر من مقدمه ثم من ظهره وكل سائغ والاول اولى كما نص عليه الشافعي والا كترون وصرح به في الروضة ويحرم كبه على وجهه احتراماً له بخلافه في حق نفسه في الحياة حيث كرم ولم يحرم اذا لحق له فله فعله (فهذه) الاغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها كما قاله الشارح انه يمنع الاعتدال اديم او قد اشار بذلك الى دفع اعتراض على المصنف بانه كان الاول له تأخير قوله فهذه غسالة عن قوله ثم يصب ماء قراح اذا لم تكون محسوبة الابعاد صبه وله هذا قال المصحح في عبارة المنهاج تقديم وتأخير ويوجد في كلام بعض

أي عليه (قوله والاول اولى) أي اقله الحركة فيه (قوله احتراماً له) ومعلوم ان محله حيث لم يضطر الغاسل الى ذلك والاجاز بل وجب (قوله فله فعله) أي يتركه الاكل ولو قال فله تركه كان أولى (قوله انه يمنع) أي لانه يمنع الخ

(قوله زيد حتى يحصل) زاد في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق أن طهارة الحى محض تعبد وهذا المقصود النظافة ولا فرق في طاب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسيل وغيرهما (قوله فسبغ) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانقاء ١٥٢ وعليه فاصورة السبغ وأهل صورتهان حصل الانقاء بالسادسة فيسن

سابعة للآثار (قوله والزيادة) أى على السبغ اسراف أى وإن كان مسبلا لأن السبغ هنا كالثلاث في الوضوء يجمع الطلب وقد قالوا فيه أن استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره ويؤيد ذلك قول الشارح الآتى إلى حصول الانقاء الخ (قوله بكسر الخاء) وحكى فتحها اه محلى وشله في شرح البهجة الكبير وفي القاموس والخطمى أى بكسر الخاء أخذ من ضبطه بالقلم ويفتح ببيان محال منضج ملين نافع لعسر البول والحصى والنسب وعبارة المصباح والخطمى بكسر الخاء وبشدة الباء غسيل معروف فقوله وحكى فتحها يحتمل أنه سبق قلم وإن الأصل وحكى فتحها بالوافق كلام هؤلاء ويحتمل أنه الغة (قوله وفيه نظر) معتمد (قوله بعد تكميل الغسل) زاد حج كائنه (قوله لثلاث قبل أ كفانه الخ) زاد في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وجه إذا فرق غسل الحى وضوء حيث استحبوا ترك التشفيف فيهما اه (قوله والاصل فيما مر خبر الصحابين الخ) قال حج في شرح الشمايل قبيل باب ما جاء في فراشه صلى الله عليه وسلم وفيه أنه أتى اليهن حقوه أى أزاره وأمرهن أن يجعلنه شعارها الذى يلى جسدها اه واجهان

المتكاملين عليه أن فيه حذفاً أيضاً ويوجه بأن تقديمه اقتضى حذفه من محله فلو محله منه حذف له كما هو ظاهر (غسله) واحدة (ويستحب ثانية وثالثة) أيضاً فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فإن حصلت بشفع سن الآيات بواحدة فإن حصل بهن لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما وقال الماوردى هي أدنى الكمال وأكمل منها خمر فسبغ والزيادة اسراف (و) يستحب (أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمى) بكسر الخاء وحكى فتحها للتطيف والانقاء (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخشيف الرائحة أى خالص (من فرقة إلى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه فلا تحسب غسلة السدر ولا ما زيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى من الثلاث به هي المسقطه للواجب ولا تختص الأولى بالسدر بل الوجه كما قال السبكي التكرير به إلى حصول الانقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فإذا حصل الانقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة كغسل الحى فالثلاث تحصل من خمس كما قد يستدل من كلام الشارح بأن يغسله بماء وسدر ثم يزيله فمما غسلتان غير محسوبتين ثم بماء قراح ثلاثاً ومن تسعة وله في تحصيل ذلك كفيقتان الأولى أن يغسله مرة بسدر ثم ماء يزيل ثم ماء قراح فهذه ثلاثة يحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام الثلاث الثانية أن يغسله بسدر ثم يزيله وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم ماء قراح ثلاثاً وهذه أولى فيما يظهر وعلم مما تقرران نحو السدر مادام الماء يتغير به يمنع الحساب عن الغسل الواجب والمندوب وعلم أن اقتصار المصنف في الروضة على الثلاث لا يوجب على الأولى محمول على بيان أقل الكمال واقتضاء المتقن استواء السدر والخطمى ينافعه قول الماوردى السدر أولى للنص لأنه أمسك للبدن إلا أن يحمل على الاستواء في أصل الفضيلة قبل وإفهام الروضة الجمع بينهما غريب واستحب أن يكرر إعادة الوضوء مع كل غسلة وفيه نظر بل ظاهر كلامهم بخلافه (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث التى بالماء القراح (قليل كافور) وفي الأخيرة كد الخبر الآتى ولتقوية البدن ودفعه الهوام ويكره تركه كالأمر وخرج بقليل الكثير بحيث ينعش التغير به فإنه يسلب الماء الطهورية ما لم يكن صلوا كما مر أول الكتاب ومحمل ذلك في غير المحرم أما هو فيحرم وضع الكافور في ماء غسلة ثم يبدد تكميل الغسل تلين للميت مفادله ثم ينشف تشبهاً بلباغ الثلاث قبل كفانه فيسرع إليه الفساد ولا يأتى في هذا التشبيف الخلاف المألف في تشبيف الحى والاصل فيما مر خبر الصحابين أنه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضى الله عنها أبدأن بجماعها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثاً وخمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر

(قوله قالت أم عطية) اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة ويكون المثناة التحتية وبالموحدة وقال ابن معين يفتح النون وكسر السين وهي بنت الحارث وقيل بنت كعب الانصارية رضي الله عنهما اهـ من جامع الاصول لابن الاثير (قوله وكاف ذلك بالكسر) تباع في ذلك البرماوى في شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لان الخطاب لام عطية فيما يظهر والاقل ذلك اهـ في الدليل على كونه خطا باللام عطية مجرد العدول عن الجمع الى الافراد لكن قال الدمياطى في المصابيح انه مما قامت فيه ذلك بالكسر مقام ذلك وقد مر مثله اهـ وهو ظاهر في ان الخطاب ليس لام عطية وحده بل لجملة الغاسلات وانما لم يجعل ضمير الجمع في ابدان ورأيتن فاعلم مقام ضمير الواحد فذلك يكون الكل خطا باللام عطية اهـ لان جملة الغاسلات متصودة بالامر لها شترهن ويجوز ان ام عطية هي التي اذنها النبي صلى الله عليه وسلم بالامر فافاهم مقامهن ١٥٣ في الخطاب مع كونه في الحقيقة للكل وكتب أيضا قوله وكاف ذلك بالكسر أى في الموضعين كما نقل عن شيخ الاسلام في شرح الاعلام وهو ظاهر اطلاق الشارح (قوله وضميرنا بالتخفيف) اعل حكمة التعبير بالتخفيف انه الواقع لان الميت لا ينبغي المبالغة في تسريحه والا فيجوز التشديد فيه للمبالغة (قوله بالجر على ما تقرر) أى في قوله تجب ازالته مع الوضوء وقرر حج مائة قضى رفعه حيث قال يجب مع ذات الوضوء (قوله لا الغسل) أى فلا يجب (قوله ويغسل الرجل الرجل الخ) تنبيه * لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بان قصد به الغسل عن الجنابة منه لا اذا كان جنبا ينبغي وفاقا لم ر أنه يكتفى بناء على انه لا يشترط النية وان المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا بان شرط النية وكان

واجعلن في الاخيرة كافورا أو شيامن كافور قالت أم عطية منهن ومشطناها ثلاثة قرون وفي رواية فضفرناها ثلاثة قرون واقبناها خاندنها وقوله أو خسا الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع مراعاة التوزل والتخير وقوله ان رأيتن أى ان احتجتن وكاف ذلك بالكسر خطا باللام عطية ومشطنا وضفرنا بالتخفيف وثلاثة قرون أى ضفائر القرنين والناصية (فلو خرج) من الميت (بعده) أى الغسل (فجر) ولومن الفرج وقبل التمكن أو وقع عليه نجس في آخر غسله أو بعده (وجب ازالته نقط) من غير إعادة غسل أو غيره لسقوط الفرض بما جرى وحصول النظافة بآلة الخارج (وقيل) فيما اذ لم يكف بجب ازالته (مع الغسل ان خرج من الفرج) ليختتم أمره بالاكل (وقيل) في الخارج منه يجب ازالته مع (الوضوء) بالجر على ما تقرر وان كان قايلا اذ جبر المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كافي الى الحى اما بعد التكفين فيجزم بغسل النجاسة فقط وما في المهمات عن فتاوى البغوى انه لا يجب غسلها أيضا اذا كان بعد التكفين مردود ولا يصير الميت جنبا بوط أو غيره ولا محدثا بمس أو غيره لا تنافى تكليفه ثم شرع في بيان الغاسل فتال (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) فكل أولى بصاحبه وسيأتى ترتيبهم قال الشارح هذا هو الاصل والاول فيه ما هو المذهب بل هو هكذا بخط المصنف وذلك ليصح اسناد يغسل المسند لامدكر للمرأة لوجود الفاعل بالمفعول كافي قولهم اتى القاضي امرأة وما ذكره ليس بمعين بل يجوز رفع الاول منه ما أو يكون من عطف الجمل ويقدر في الجملة المعطوفة فعل مبدا وبه علامة التانيث على أنه يصح ذلك بدون ما ذكرناه معطوف فهو تابع ويعتبر فيه ما لا يغتفر في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هذا يفيد الحصر والاختصاص ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر ولا يعترض بكون الرجل يغسل المرأة وعكسه في صور اذ كلا من الاصل كما قاله الشارح فهو كالاستثنى والقياس

٢٠ جنى بقصد الغاسل الغسل عن الجنابة ينبغي وفاقا لم ر أنه يكتفى كما لو اجتمع على الحى غسلا ن واجبان فتوى أحدهما فانه يكتفى اهـ سم على منهج (قوله مبدا وبه علامة التانيث) كان يقال وتغسل المرأة المرأة (قوله بدون ما ذكر) ولحصول الفصل بالمعطوف عليه وهو كاف اهـ سم على حج (قوله يفيد الحصر والاختصاص) قال الشيخ هبة بعد ما ذكره انه قال في التخصيص تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر وهو مخالف لما ذكره المحنفى اللهم الا ان يقال ان ما ذكره المحنفى بحسب الوضع وما في التخصيص بحسب الاستعمال فليراجع (قوله والقياس

امتناع غسل الرجل للامرد خلا فالج • (تنبيه) • قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يحضر محرم له يم أيضا بانه
على حرمة النظر اليه اهـ ووافقه م ر لكن قيده بما اذا خشى الفتنة لانه اعتمد ما صححه الرافعي من انه لا يحرم النظر للامرد الا عند
خوف الفتنة وهذا مما يعتل به فان الغالب أن غسل المرد الحسن هم الاجانب فليتأمل اهـ سم على منهيح وظاهره وان لم يوجد
غيره وينبغي أن يقال ان لم يوجد الا هو جازله ويكف نفسه ما أمكن قياسا على ما قالوه في الشهادة من انه يجوز للاجنبي النظر
للمشاهدة بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان يعين ويكف نفسه ما أمكن الا ان يثرب ان الغسل هنا بدلا بخلاف الشهادة فانه ربما
يضيق الحق بالامتناع ولا بد لها ١٥٤ واعلمه الاقرب (قوله اذا سر من الغسل) أي بان خفف الفتنة على المعقود (قوله ويغسل

امتناع غسل الرجل للامرد اذا حرمنا النظر له الحاقاله بالمرأة (ويغسل امته) أى يجوز
له ذلك ولو كانت أومدبراً وام ولد وذمية لانهم مملوكات له فاشبهن الزوجة بل أولى للملكة
الرقبة مع البضع والسكينة ترتفع الموت مالم تكن المتوفاة منهن متزوجة أو معتدة
أو مستبرأة لتحريم بضعهن عليه وذكر المشتركة والمبغضة الاولى وقصة التعليل ان كل
ثمة تحرم عليه كوثانية ومجوسية كذلك وهو المعتمد كما يحشمه البارزى وان قال الاسنوى
مقتضى اطلاق المباح جواز ذلك لا يقال المستبرأة مملوكة بالسبي والاصح حل
التمتعات بها ما سوى الرطاف فغسلها أولى أو بغيره فلا تحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها
ولا النظر اليها بغيره مشبهة فلا يمنع عليه غسلها لانا نقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر بل
لتحريم بضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجوامع تحريم البضع وتعلق الحق
باجتنابى (و) يغسل (زوجته) ولو كانت أومدبراً وان لم يرش به وجب لمحارمها من اهل مائتها وشمل
ذلك ما لو نكح اختها ونحوها أو أربعا سواها لان حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل
التوارث وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضيت الله عنها ما ضرك الموت
قبلى اغسلتك وكنتك وصليت عليك ودفنتك برواء الترمذى وابن حبان قال الوالد رحمه
الله تعالى ثقة الخبر اذا كنت تصبح عرساً ومعنى قوله ما ضرك الموت الى آخره أنه عليه الصلاة
والسلام لا يغسل عائشة لانها لا تقرب قبله لان لو حرف امتناع لامتناع (وهى) تغسل
(زوجها) بالاجماع ولما صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو اسئعت من امرى
ما استدبرن ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه أى لو ظهر لها اقوالها المذكورة
وقت غسله عليه الصلاة والسلام ما غسله الانساؤه لم يصحتم بالقيام به هذا الغرض العظيم
ولان جميعه بذنه يحل له من نظره حال حياته ولان أبابكر أوصى بان تغسله زوجته اسماء
بنت عيسى فقالت ولم ينكره أحد ولا أثر لانتفاء عدها بوضع عقبه موته ولا لنكاحها
غيره لانه حق ثبت لها فلا يرد قط كما الميراث ويعلم مما أسلفنا ان الكافر لا يغسل مسلماً

أمنته) أى لا العكس فلا يجوز
لواحدة من الأمة وما بهـ هان
تغسل سـيدها الزوال ملكه عنها
ولان المكاتبـ كانت محرمة عليه
شرح الـهجة الكبير وعـبارة المحلى
أيضا بنـجـهـ آلاف الأمة لا تغسل
سـيدها فى الاصـحـ والمراد بـأمنته
التي يجوز له وطؤها قبل الموت
فيخرج بذلك ما لو وطئ أحدى
أختين كل منهما فى ملكه ثم مات
من لم يطأها قبل تحريم الأخرى
فانه لا يجوز له أن يغـاها على
ما يشترطه قوله لا تـفى التحريم
بضـمـهـن عليه (قوله او معتدة) أى
ولـو من شبهه وكما لا يغسل زوجته
المعتدة عن شبهة لا تغسله كما سيأتى
(قوله اذا كنت تصـبـح عروسا)
ولا يقال فيه رضاها بما جـونه صلى
الله عليه وسلم لانها ماتت بقوله
صلى الله عليه وسلم لو مات أنها
لا تموت قبله فلو طلـبت غير ذلك
لمكان فيه عدم تصدقه فيما أخر

به أو طلب مسحيل قلبه أمل (قوله وحى تغسل زوجها) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافى هذا ما يأتى له من أنها أن لا حق لها فى ولاية الغسل لأن الكلام هنا فى الجواز (قوله ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه) انظر هل يردان هذا قول صحابي فلا يستدل به اهـ سم على منهج (أقول) لعل المراد ان قواها الشتر ولم ينكر عليها أحد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم (قوله أى لو ظهر اهـ اقولها الخ) هذا يدل على انها ظهرت اهـ ان نساء كن أحق بغسله من غيرهن من الرجال وهو لا يطابق المقصود من ان يغسلهن بما نزع كونهن من الرجال أحق ويمكن الجواب بأنه دل على الجواز والتقدم فصرف عن التقدم صار فوقه أصل الجواز وان المعنى انها تقول لو استقلت من أمرى الخ لاسترضيت الذين هم أحق بالغسل وتوينا غسله صلى الله عليه وسلم

(قوله ان الذممة انما تغسل زوجها) ان كان المراد انهم الاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان كان المراد انها لا يمكن من التغسل قبل فقيه نظر لانه لا يلزم من عدم الاولوية عدم الجواز ثم رأيت بها مش عن شرح الروض والبهجة انه يكره تغسل من الذممة زوجها المسلم وان شئنا الزيادة اعتد وهو صريح في قول الحلي الا ان غسل الذممة لزوجها المسلم مكروه (قوله فلا تغسل زوجها) معتمد وذلك لحرمه النظر من الجانبين كما صرح به الشارح قبيل الخطبة (قوله أي لا ينبغي ذلك) أي لا يحسن لمس مكروه في غير العورة اما فيها فحرام لما صرح في قوله ولف الخرقه واجب لحرمه مس شيء من عورته بلا حائل (قوله فلا يمس) أي فلا ينتقض وان قد ضنا طهر الممسوح الحلي لان الشرع اذن له فيه للعاجلة اه سم على منتهج (قوله وهو شامل لهما) ومنه يعلم حرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر وكراهة مس ما عداها وبه صرح حج فيما تقدم ونقل ابن قاسم على حج هنا عن الشارح جواز مس العورة من كل منها وعليه بما ذكره هنا من التسبب بخصص لعموم قوله ثم ولف الخرقه واجب وكأنه قيل الا في حق الزوجين وهو ظاهر قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المس ولولا عورة ١٥٥ عنده مكروه الا حراما (قوله لان

هذا) أي ما ذكر من قوله بانه يسن الخ (قوله الا اجنبي) قال حج بعد قوله اجنبي كبير واضح والميت امرأة أو اجنبية كذلك ولم يذكره وهو قال سم عليه مفهومه ان الخنثى ولو كبيرا اذ لم يوجد الا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد يوجب بالقياس على عكسه أي من ان اهما تغسله اه (قوله عيم) أي بجائز كما هو معلوم وكتب عليه سم على حج هل تجب النية أم لا اه رحمه الله (أقول) الاقرب الاول لان الاصل في العبادة انها لا تصح الا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة

ان الذممة انما تغسل زوجها الذي لا الرجعية فلا تغسل له لحرمه المس والنظر عليهما وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها ومنه بالاولى البائن بطلاق أو فسخ والحق بهما الا ذرعى الزوجة المعتدة عن وطء شبهة فلا تغسل زوجها ولا عكسه كما لا يغسل ائمة المعتدة وفارقت المكاتب وان استويا في جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة بان الحق فيها تعلق باجنبي بخلافه في المكاتبه فاندفع رد الزكشي له بقيامهما عليهما (وبافان) أي السيد في تغسل أمته واحد الزوجين في تغسل الآخر (خرقة) على يدهما استحبابا (ولامس) واقع بينهما وبين الميت أي لا ينبغي ذلك لانه لا ينتقض وضوء الغاسل فقط اما وضوء المغسول فلا لما صرح لا يقال هذا مكرز مع ما صرح من لاف الخرقه الشامل لاحد الزوجين فقد قيل ذلك في اف واجب وهو شامل له ما وهذا في اف مندوب وهو خاص بهما فلا تكرار نعم الذي يتوهم انما هو تكرره ذامع من عبر بانه يسن لكل غاسل اف خرقه على يده في سائر غسله ومع ذلك لا تكرار ايضا لان هذا بالنظر لا كراهة المس وما هنا بالنظر لا تنقاض الطهر به (فان لم يحضر) ها (الا اجنبي أو) لم يحضره الا (اجنبية عيم) أي الميت حتما (في الاصح) فيهما الحاقا فقد الغاسل بقدر الماء اذ الغسل متعذر شرعا لتوقفه على النظر أو المس المحرم ويؤخذ منه انه لو كان في ثياب سابعة وبجسرة نهر مثلا وامكن غمسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظروا حب وهو ظاهر والاوجه كما أفاده الشيخ انه يزيل النجاسة لان

الشو برى على المنهج نصها جزم حج في الاعباب بعدم وجوب النية كالغسل اه (قوله في الاصح فيهما) ولو حضر من له غسلهما بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجدته فوجب إعادة الصلاة هذا هو الاظهر ويجري الخلاف في المصلين على الميت لانها خاتمة طهارته اه سم على منتهج (أقول) خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينبغي لسقوط الطلب بالنهي بدل الغسل وليس هذا كما لو دفن بلا غسل فانه ينبغي لاجله وذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بد له وينبغي ان مثل الدفن ادلاؤه في الفير فتنبه له فانه دقيق ونقل عن بعضهم في الدرس خلافه فيحترز (قوله اذ قد الغاسل بقدر الماء) أي وذلك بان يكون في محل لا يجب طلب الماء منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بما أخيره الى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا (قوله لكل بدنه من غير مس) يؤخذ منه انه لو كان كذلك وأمكن الصب عليه بحيث يصل الماء الى جميع بدنه بالامس ولا نظروا حب (قوله انه يزيل النجاسة) أي الاجنبي رجلا أو امرأة أي وان كانت على العورة فلو غسنت بدنها وجبت ازالته او يحصل بذلك الغسل وينبغي ان مثل ذلك التكفين ويفرق بينهما وبين الغسل بان له بدلا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من ان رجلا مات مع زوجته وقت جماعها وهو انه يجوز بكل من الرجل والمرأة الاجنبيين ازالة أحدهما عن الآخر وان أدى الى رؤية العورة

(قوله والولد الصغير) أي ذكر أو أنثى (قوله يغسله الذكروالانثى) أي يجوز لكل منهما تغسيله لانهما يجتمعان على غسله (قوله والخنثى المشكل) أي وكذا من جهل أد كرم أنثى كان أكل سبع مائة يتم بأحد هما عن الآخر م ر ه سم على منهنج (قوله ان لكل من الفريقين تغسيله) أي عند فقد المحارم وينبغي اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسل الثانية والثالثة ودون الوضوء وعبرة سم على منهنج قال الناشري تنبيه قال الاسنوي حيث قلنا ان الاجنبي يغسل الخنثى فيتمه اقتصاره على غسله واحدة لان الضرورة تدفع بها اه وقوله ويغسل أي الخنثى فوق ثوب أي وجوباً وقوله ويحتاط الغاسل زاد حج ندبا (قوله ويفرق بينه وبين الاجنبي) أي حيث حرم على المرأة تغسيله ولا يخاف هذا ما سبق من انه حيث يسر غسله في ثوب سابق لا نظراً ولا من وجب لجواز تخصيص ما سبق كاتدل عليه ١٥٦ عارته بما لو أمكن القاءه في نهر من غير مس ولا نظراً لشي من بدنه وما هنا بما

ازالته لا بدل لها بخلاف الغسل ولان التيم لا يصح قبل ازالته ولو حضر الميت الذكر كافر ومسله غسله لان له النظر اليه دونها وصلت عليه المسئلة والولد الصغير الذي لا يشتمى يغسله الذكروالانثى لحل نظره ومسه والخنثى المشكل الكبير يغسله المحارم منها فان فقدوا يعم كالولم يحضر الميت الاجنبي كذا جزم به ابن المقرئ بما طاهر كلام أصله والذي صححه في المجموع ونقله عن اتفاق كلام الاصحاب وان لكل من الفريقين تغسيله للعاجة واستصحاباً لحكم الصغر وهذا هو المعتمد قال ويغسل فوق ثوب ويحتاط الغاسل في غص البصر والمس ويفرق بينه وبين الاجنبي بانه هنا يستعمل الانحلال في جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم ويقارن ذلك أخذهم فيه بالاحوط في النظر بانه محل حاجة وبانه لا يخاف منه الفتنة ومقابل الاصح يغسل الميت في ثيابه وباف الغاسل على يده خرقه ويغض طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر نظر للضرورة واعلم ان الرجال أولى بغسل الرجال للامن من نقض طهر الحى كما مر فيتقدمون في غسل الرجل على الزوجة وأولاهم من ذكره بقوله (واولى الرجال به) أي الرجل اذا اجتمع في غسله من أقاربه من يصلح اغسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال اعصابت من النسب ثم الولاء كما سيأتي بيانهم في الفرع لا تاتي ثم الزوجة بعدهم في الاصح السبب في عكسه وكلامهم يشمل الزوجة الامه وذكر فيها ابن الاستاذ احتمالين: أوجههم الاحق لها بعد هاء عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الآتي نعم الا فقد هنا أولى من الاسن كافي الدفن (و) أولى النساء (بها) أي المرأة في غسلها اذا اجتمع من أقاربها من يصلح له (قرباتها) من النساء سواء المحارم كالبنات وغيرهن كبنات العم لانهن أشفق من غيرهن وقول الجوهرى القربات من كلام العوام لان المصداق لا يجمع الا عند اختلاف النوع وهو منقود هنا برتبة هذه الجمع لان القربات أنواع محرم ذات رحم كالام ومحرم ذات عصوبة كالاخت وغير محرم كبنات

لو غسل في ثوب مع الاحتياج الى المس أو النظر لبعض اجزائه (قوله فيتم تقدمون) أي وجوباً في غسل الرجال حيث فوض الجنس الى غيره وندبا بدون تفويض كما يأتي في قوله وقضية كلام الشيخين الخ (فرع) لو فوض الاب مثلاً الى رجل اجنبي مع وجود رجل القرابة والولاء أولن هو أبه مع وجود المتقدم عليه فنلأهر اطلاق الاسنوي المذكور الجواز ويكون أولى ثم رأيت في شرح البهجة عند قول ابن الوردي في التقديم في الصلاة مقدم ما فيه او غسل الرجل الاب ثم الابن واعلى وانزل الخ مانصه نقلاً عن شرح المذهب ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الاقرب ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد لا يخالفه كلام الاسنوي

بان يجعل المراد منه اعنى من كلام الاسنوي بيان الجواز لا غير كما هو ظاهر كلامه اه سم على منهنج (قوله أولاهم الم بالصلة عليه) انظر هل الاولى بالميت الرقيق قرية الحرا أو سيده اه سم على حج والا قرب الثاني لانه لم تقطع العاقبة بينهما بدليل لزوم مؤنة نتيجة عليه (قوله أوجههم الاحق لها) أي يقتضى ان تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك كما تقدم لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة وأي فرق بين الذكروالانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامه لاحق لها بعد هاء عن المناصب والولايات بل لا حقه في المناصب والولايات أيضاً ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الامه (قوله لان القربات أنواع) لكن يحتاج لتقدير مضاف أي ذوات قرباتها او تجعل القرابة بمعنى القرينة مجازاً ليصح الحل

(قوله لو كانت ذكرا كالأمة) ظاهره ولو بعدت (قوله ولم يتشاحا) بان فوضت احدهما الى الاخرى أو اودا الاجتماع على الغسل أو طلبته احدهما فوافقتما الاخرى (قوله ثم ذات الولاء) أى صاحبة الولاء بان كانت معتقة اما العتقة فلا حق لها في الغسل (قوله وانما جعل الولاء في الذكور وسطا) أى بين الاقارب حيث قدم على ذوى الارحام وأخروه في الاناث بان قدموا وذوات الارحام على ذوات الولاء (قوله ويؤذون ديونه) يتأمل قوله ويؤذون ديونه وينفذون وصاياه فان قضيته ان كلام من هذين حاصل لهم زيادة على الارث وفيه نظر فان قضاء الديون وتنفيذ الوصايا انما واجب عليهم لسكونهم ورثة ويأتي مثله في ذوى الارحام حيث ورنوا (قوله لكن لم يذكرا بينهما ترتيبا) أى وعليه فله اخذ الترتيب بينهما المعنى ١٥٧ قام عنده كان يقال ان المحرمية بالرضاع

أقوى لما ورد ان اللحم يتربى من اللبن فـ كانه حصل جزم من المرضعة في بدن الرضيع ولا كذلك المصاهرة (قوله وعليه تقدم بنت عم) في كلام الزبائدي ما يخالفه حيث قال قوله ذات محرمية ربعا يؤخذ من عمومها ان بنت العم البعيدة اذا كانت اما من الرضاع أو اخنا تقدم على بنت العم القريبة ولكن الظاهر كما قاله الاسنوى ان المراد المحرمية من حيث النسبة ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكيفية (قوله هي محرم من الرضاع) وقبيلته ان المصاهرة كذلك كبرت ابن عم هي أم زوجة حيث كان الميت ذكرا (قوله على بنت عم) قضية ما ذكر ان البلقيني انما ذكره في بنتي العم وظاهر ما نقله حج خلافة وعليه فبنت الخالة مع بنت ابن الخال اذا كان للبعدي محرمية من الرضاع تقدم على القربي (قوله كترتيب صلاتهم)

الم (وبقدم على زوج في الاصح) لان الانثى بالانثى اليق والثاني يقدم عليهم لانه ينظر في حال الحياة الى ما لا ينظرن اليه منها (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو فرضت ذكرا حرم تناكحها فان استوى اثنان فيها قدمت ذات العصوبة لو كانت ذكرا كالأمة على الخالة فان استوى يقدم بها يقدم به في الصلاة على الميت فان استوى بالجميع ولم يتشاحا فذالوا لا أقرع بينهم ما ثم ان لم تكن ذات محرمية قدمت القربي فالقربي ثم ذات الولاء كما في المجموع وانما جعل الولاء في الذكور وسطا وأخروه في الاناث لانه في الذكور من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به منهم اقوتهم ولهذا يرتفع بالاعتناق ويؤذون ديونه وينفذون وصاياه ولا شيء منها لذوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في غسل الاناث لانهم أشفق منهم ولضعف الولاء في الاناث ولهذا اثر امرأة بولاء الاعتيقها أو معتقها به نسب أو ولاء ثم بعد ذوات الولاء محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة فيما يظهركما بمجموعهما الا ذرعى والبلقيني مكن لم يذكرا بينهما ترتيبا قال البلقيني وعليه تقدم بنت عم بعيدة هي محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بالمحرمية (ثم الاجنبية) لانها أليق (تخرج القاربة) من الابوين أو احدهما (كترتيب صلاتهم) لانهم أشفق عليهم ويطلعون غالباً على ما لا يطلع عليه الغير (قلت الابن العم ونحوه) من كل قريب ليس بمحرم (فكالاجنبي والله اعلم) أى لا حقه في غسلها اقطعا لحرمة نظرها وانما خلوة بها وان كان له في الصلاة حق (ويقدم عليهم) أى رجال القاربة المحارم (الزوج) حراً كان أو عبداً (في الاصح) لانه ينظر الى ما لا ينظرن اليه في حال الحياة والثاني يقدمون عليه لان القاربة تدوم والنكاح ينتهي بالموت وعلم من ذلك تقدم الاجنبيات على الزوج بشرط التقديم الاتحاد في الاسلام أو الكفر وان يكون حراما كفواً وان لا يكون فائلاً للميت ولو بحق كما في ارثه منه وكذا الكافر البعيد أولى بالكافر من المسلم والقاتل القريبين كما صرح به القمولى في الاولى قال الزركشي وينبغي ان لا تكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وان لا يكون

قال في شرح البهجة الكبير نعم الافقه أحق من الاسنوي هنا وتقدم ذلك في كلام المشرح قال سم وقوله هنا يتعلق بقوله أسحق اه (قوله وبشرط التقديم) أى شرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمنع على الكافر تغسل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن الحلبي انه يكره للذمية تغسل زوجها المسلم (قوله وان لا يكون فائلاً للميت) قال في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وهذا دعاء السبكي الى غير غسله فقال ليس لقائه حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة لاصالة (قوله وان لا يكون

فاسما قال حج وان لا يكون فاسقا ولا صيبا وان ميز على الوجه اه ويستفاد ذلك من قول الشارح مكلفا الخ (قوله بالنسبة للتقويض لغير الجنس) فلا يشكل عليه ما تقدم من ان ابا بكر اوصى ان يغسله زوجته فقعات لان ذلك ليس فيه تقويض اذ صورة التقويض ان يتنوع من له الحق من الفعل وينتوضه غيره (قوله اما هو) أي الترتيب اذ لم يكن في تركه تقويض ففيه مسامحة فتأمل (قوله ولا يؤخذ شعره) قال في شرح البهجة الكبير ثم ان اخذ من ذلك شيئا واقتفى بتسريح أو نحوه صرفي كفته ليدفن معه اه وكتب عليه سم قوله صراخ صره في كفته ودقنه معه سنة وأما أصل دقنه فواجب والحاصل ان ما انفصل من الميت أو من حي ومات عقب انفصاله من شعر ١٥٨ أو غيره ولو بسيرا يجب دفنه لكن الافضل صره في كفته ودقنه معه مراه

وتقدمت الإشارة اليه في قوله بعد قول المصنف ويرد المنتف إلى ما دقنه فسيأتي وقوله أو غيره منه ما لو تقطعت مصارين الميت ونزات فيجب دفنها ويسن كونها معه في كفته (قوله خبر الصححين) لفظة لا تسوه بطيب ولا تخمر ورأسه فانه يبعث في القيامة مليا اه شرح المنهج وعبرة اجناري لا تسوه طيبا وبلنظ ولا تسوه بطيب اه وضبطه انقطلا في شارحه بشع النوقية والميم لغير أبي ذروله بضمها وكسر الميم في النقطين اه (قوله بخلاف الميت) أي فلا تجب القدينية على الذاعل به قوله ثم محل ما تقرر أي من حرمة التطيب الخ (قوله ولا بأس بالجذور عند غسله) أي بل ولا قبله من حين الموت كما يؤخذ مما مر في قوله بل في المجموع عن بعض الأصحاب يسن ان يجزعه عنده من حين الموت الخ (قوله ولا يشوم غيره به)

فاسقا وقضية كلام الشيخين بل صريحه وجوب الترتيب المذكور وهو كذلك بالنسبة للتقويض لغير الجنس لما فيه من ابطال حق الميت اما هو بدون تقويض فندوب (ولا يقرب المحرم طيبا) اذا مات أي تحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمنع فعله في كفته كما مر (ولا يؤخذ شعره وظفره) أي يحرم إزالة ذلك منه ابقاء لا ترا للاحرام تلخير الصححين انه يبعث يوم القيامة مليا والقياس ان لا قدينية على فاعل ذلك وان خالف في ذلك الغرض وذهب الباقيني إلى ان الذي نعتقه ايجابا على الذاعل كما لو حلق شعرنا ثم وفرق بينهم ابان النائم بصد دعوده إلى الفهم ولهذا ذهب جماعة إلى تسكينه بخلاف الميت ثم محل ما تقرر فيما قبل التحلل الرقن اما بعده فهو كغيره كما سيأتي في باب ولا بأس بالجذور عند غسله كحلوس الحلي عند العطار ولا يأتي هنا ما قيل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الراحة للراحة إلى ذلك هنا بخلاف ما هناك وقضية كلامهم عدم حلق رأسه اذا مات وبقي عليه الحلق لا يأتي يوم القيامة محرما وهو ظاهر لا تقطاع تسكينه فلا يطلب منه حلق ولا يشوم غيره به كالأول كن عليه طواي أوسعي (وتطيب المعتدة) المحدة (في الأصح) أي لا يحرم تطيبها لان تحريمه عليها انما كان لاحتراز عن الرجال وللتفجع على الزوج وقد زال بالاموت والثاني يحرم قياسا على المحرم ورد بان التحريم في المحرم كان لحق الله ولا يزول بالموت (والجديد انه لا يكره في غير) الميت (المحرم اخذ ظنره وشعرابطه وعاتيه وشاربه) لعدم ورود نهى فيه قال الرافعي ولا يجب قال في الروضة عن الأكثرين انه يستحب كالحلي والقديم انه يكره ورجحه المصنف بقوله (قلت الاظهر كراهته والله اعلم) وان اعتاد ازالته حيا لان اجزاء الميت محترمة فلا تنتمك بذلك ولم يثبت فيه شيء بل ثبت الامر بالاسراع المنافي لذلك ولان مصيره إلى البلا وضح انتهى عن محدثات الامور ونقل في المجموع الكراهة عن الام والمختصر فهو جديد ايضا والصحيح في الروضة ان الميت لا يجتن وان كان بالغالا انه جاز فلا يتطعم كبسه المستخفة في قطع سرقه او قودو جزم في الانوار والعياب بجرم ذلك أي وان عصي بتأخير ثم محل كراهة ازاله شعره ما لم تدع حاجة اليه

هل المراد لا يجوز ولا يطلب اه سم على بهجة وانتباد من المفرع عليه الاول (قوله أي لا يحرم تطيبها) أي وينبغي والا كراهته خروجا من الخلاف (قوله وضح النهي عن محدثات الامور) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد الشرع (قوله وجزم في الانوار والعياب بجرم ذلك) هل ولو لم يمكن غسل ما تحت القلفة لا يقطعها فيه نظر وقياس ما يأتي من وجوب حلق الشعر المتولد وجوبه الا ان يفرق بان هذا جاز والانتها في قطعه أكثر من ازالة الشعر فليجمع وعبرة حج ومن ثم حرم ختمه وان عصي بتأخير أو تعذر غسل ما تحت قلفته كما اقتضاء اطلاقهم وعليه فهم عاتقها اه

وكتب عليه سم مانعه قوله أو أنه ذرا الخ أي وإن وجب إزالة شيء يمنع الغسل والفرق ظاهر م ر اه ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة ما إذا كان تحت ذلك فلا يمس على معتد الشارح بل يذفن حالا من غير تنيم ولا صلاة وعلى ما قاله حج من أنه يصح التيمم عن النجاسة إذا تم ذرت إذا انتهى يمس على عليه ويقي عليه ما لو وجد تراب لا يمس كفي الميت والحى فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا يمس به الميت يصلى عليه الحى صلاة فاقد الطهورين وإذا يمس به الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحى به (قوله لا بازالة وجبت) وينبغي أن مثل ذلك ما لو انشق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق فيجب وينبغي جواز ذلك إذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج أبعائه وإن أمكن غسله لأن في خروجها تمسكا لحرمته والخياطة تمنعه ويقي ما لو كان يبدن الميت طبعه يمنع من وصول الماء فهل تجب إزالة الشعر حينئذ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني قياسا على ما اعتقده الشارح في باب الوضوء من أنه يعني عن الطبع في الحى ويكتفى بغسل الشئ وإن منع الطبع وصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه ١٥٩ خلافاً للشيخ الإسلام ولكن الشارح

خص ذلك ثم بالشعر الذى فى
إزالته مثله كاللحمة أما غيره
كشعر الأبط والعانة فتجب
إزالته والذى ينبغى هنا العفو
بالنسبة لجميع الشعر لأن فى إزالة
الشعر من الميت تمسكاً لحرمته فى
جميع البدن

* (فصل فى تكفين الميت) *

(قوله بعد طهره) مفهومه أنه
لو كفن قبل طهره ثم صب عليه
الماء اغسله لم يجز ولكنه يعتد به
ويحتمل أن يكونه بعد طهره
أولى فليراجع (قوله فى الحرير
والمزعفر) أى بالمعنى السابق فى
اللباس وهو ما يطلق عليه المزعفر

والا كان لبس شعر راسه أو لحية بصبغ أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجب دمه ما بحيث لا يصل الماء إلى أصوله إلا بازالته وجبت كما صرح به الأذرى فى قوته وهو ظاهر
* (فصل فى تكفين الميت وحله وتوابعه) (يكتفى) الميت بعد طهره (بماء) أى بشئ من جنس ما يجوز (له لبسه حياً) فيجوز تكفين المرأة وغير المكلف من صبي ومجنون فى الحرير والمزعفر والمعصر مع الكراهة بخلاف الخنثى والمبالغ فيمتنع تكفينهما فى المزعفر والحرير مع وجود غيرهما إلا المعصر ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه ولو استتم فى ثياب حرير باسم الضرورة كدفع قل جائز تكفينه فيما مع وجود غيرها مما سبأنى من أن السنة تكفينه فى ثيابه التى استتم فيها لاسيما إذا تطلعت بدمه كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى به لا الأذرى فى أحد كلاميه فيكون ذلك قاضياً على منع التكفين فى الحرير ولهذا الواسع الرجل حريراً الحكمة أو قل مثلاً واستقر السبب المبيع لذلك إلى موته حرم تكفينه فيه عملاً بعموم النهى ولا نقضاء السبب الذى أبج له من أجله ولم يخلفه مقتضى ذلك أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضاً والأوجه كما صرح به الجرجاني وبجته الأسنوى عدم الاكتفاء بالطين هناك عدم وجود غيره ولو حشيشاً وإن اكتفى به فى الحياة لم فيه من الإزار بالميت ولهذا بحث الأذرى عدم جواز تكفينه بمتنجس إلا بمعنى عنه مع وجود طاهر وإن جاز لبسه فى الحياة خارج الصلاة وجزم به ابن المقرئ هذا كله أن

عرفاً (قوله مع الكراهة) راجع لكل من قوله فى الحرير والمزعفر الخ (قوله لا المعصر) أى فانه مكروه (قوله الضرورة) فلو نعتى بلبسه ثم استتم فيه فلا عبرة به إذا لبس للتعدي فينزعه م ر اه سم على حج (قوله جائز تكفينه) قضية التعبير بالجواز أنه لا يكون أولى وقضيته أيضاً جواز إزالته وهو ظاهر لأن لبسه فى الأصل حاجة فاستدبت (قوله فيكون ذلك قاضياً) أى إذا كان الأولى أن يقول مستثنى على أن ما ذكر يمكن استقداً من قوله بما له لبسه حياً فان ذلك شامل لما جاز لبسه للضرورة وغيره لكن سبأنى أنه لو لبسه نحو حكمة لم يجز تكفينه فيه ولا تقطاع السبب المبيع (قوله ولهذا) أى ولكون علة الجواز أن السنة تكفينه فى ثيابه الخ (قوله ولم يخلفه مقتضى ذلك) وبهذا يفرق بين ما لو مات الشهيد فى ثيابه التى لبسها للضرورة فانه وإن انقطع السبب الذى لبس لأجله فقد خالفه أن الأولى تكفين الشهيد فى ثيابه التى مات فيها (قوله مع وجود طاهر) قضيته أن الطين يقدم على المتنجس والظاهر خلافه لما فيه من الإزار به فينبغى أن يلبط بالطين للصلاة عليه أو يصلى عليه عرياناً ويحترز عن رؤية عورته ويكتفى بعد ذلك فى المتنجس المذكور

(قوله فالذهب تكفيه في الحرير) وهل يقتصر على ثوب واحد أم تجب الثلاثة نقل سم عن مر الأول وقال انه انما يجاز للضرورة وهي تندفع بالواحد وفيه وقفة والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحلى لادنى حاجة كالجرب والحكة ودفع القمل بل ولا تجمل وما هنا أولى (قوله لا المتنجس) أى مع وجود غيره بخلاف ما اذا لم يكن طاهرا فيمكن في المتنجس أى بعد الصلاة عليه عاريا اذا تصح مع النجاسة اه سم على بهجة والمتبادر منه انه لو كان معه ما يكفي احدا من من غله وازالة النجاسة عن الثوب ان يقدم غسله على ازالة النجاسة من الثوب وهو واضح لان الغسل آكد من الكفن بدله بل انه اذا دفن بلا غسل ينش ولو دفن بلا كفن ١٦٠ لم ينش اكنفا بالتراب ويحتمل ان يقال تقدم ازالة النجاسة بالماء لان الما بدل

لها بخلاف الغسل فان له بدلا وهو التيمم (قوله واضح) وهو ان في تكفينه بالنجس ازراء به من الممكن بخلاف المباشر نفسه (قوله عند فقـد الثوب) أى ولو حريرا وقوله ثم هو أى التطمين (قوله مع وجود غيره) شامل لما لو كان الغير جلدا او حشيشا او طينا وفيه نظر خصوصا بالنسبة للحشيش والطين ولو قيل بوجوبه مع ما تيسر من الثلاثة تخصيل السترون في الازراء لم يكن بعيـدا (قوله وبه صرح المتولى) معقد (قوله وافق ابن الصلاح بجرمة ستر الخ) أى وسترنا بيت الاولياء (قوله فجوز الحرير الخ) أى لان ستره يراها بعد استعما لامعلا يدينها وهو جائز لها فهما جازاها فعلة في حياتها جازفعـله لها بعد موتها حتى يجوز تخليتها انكوحلى

لم يكن طاهرا حريرا فان كان قدم عليه المتنجس على ما صرح به بغوى والقمولى وغيرهما الكنه مبني على رأى له مرجوح وهو انه اذا خرج من الميت نجاسة أو وقعت عليه بعد تكفينه لا يجب غسلها والمذهب وجوبه فالذهب تكفيه في الحرير لا المتنجس وتعليقهم اشتراط تقديم غسله على الصلاة عليه بان الصلاة عليه كصلاته نفسه صريح فيما ذكرناه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة بالمتنجس دون الحرير واضح أفاد ذلك الوالدرجه الله تعالى ويؤيد ذلك قول الفقيه ابراهيم بن عجيل اليماني بشرط في الميت ما يشترط في المصلى من الطهارة وستر العورة وغير ذلك والاوجه وجوب تقديم الجلاد ثم الحشيش عند فقد الثوب على التطمين ثم هو ولا يجوز في الذكر ولا في الانثى تكفينه بما يصف البشرة مع وجود غيره وقياس اباحة تطيب المحنة بعد موتها جواز تكفينها فيها حرم عليها البسه حال حياتها وبه صرح المتولى وافق ابن الصلاح بجرمة ستر الخمار بجرير وكل ما المقتصود به الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بئتها بجرير وخالف الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع وهو اوجه (وأقله ثوب) واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجب بدنه الرأس المحرم ووجه المحرمة كما صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المنرى في شرح ارشاده كالاذرعى تبع الجمهور والخراسانيين وفاق بحق الميت وما صححه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من ان اقله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك الحلى الله تعالى كما به ذلك من كلام ابن المقرئ في روضه فعلى الثاني يختلف قدره بالذرة والافنة كما صرح به الرافعي لا بالرق والحرية كما اقتضاه كلامهم وهو الظاهر في الكفاية فيجب في المرأة ما يستر بدنها لا وجهها وكفها حرة كانت او امه لزوال الرقب الموت ومن استغنى الوجه والكفين

الذهب ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع لغرض وهو اكرام الميت المصنف وتعظيمه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز مراه سم على جج * (فرع) * هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريعا لكنه سائر في الحال فيه نظرو ويحتمل الجواز بشرط ان لا يعد ازراء بالميت اه سم على منهج وقول سم هنا وهو اكرام الميت وتعظيمه أى ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلا يخرجها سبيل أو نحوه جازاها أخذ ولا يجوز لها فتح القبر لخراجها لما فيه من هتك حرمة الميت مع رضاهم بدفنه معها فلو تعدوا وفتحوا القبر واخذوا ما فيه جازاها التصرف فيه (قوله وفاق بحق الميت) راجع لقوله وجب بدنه الخ (قوله من ان اقله ما يستر العورة) أى عورة الصلاة لما يأتي في قوله فيجب في المرأة الخ (قوله فعلى الثاني) راجع لقوله ما يستر العورة (قوله فيجب في المرأة) من تفاريع قوله فعلى الثاني يختلف قدره بالذرة كورة الخ

(قوله مع ان ملكه زال) لا يقال انما جازلزوج ذلك لبقاء آثار الزوجية كالنوارث وبموت الامة لم يبق شيء من آثار الملك لانا نقول وجوب تجهيزها على السيد من آثار الملك فهم مساو في ذلك (قوله وانما لم نعول على وصيته الخ) اهل هذا جواب من وجه آخر والا فاذ كره من عدم صحة الوصية بالمكروه كاف (قوله ولا يشكل عليه الخ) هذا لا يناسب قوله لانه اسقاط الخ اذا اختلف الحقوق لا يصير ذلك واجبا حين الوصية فلم يظهر بما ذكره فرق ١٦١ بين ما زاد على ستر العورة وبين الثاني

والثالث ثم يرفع به الاشكال على الجواب الاول وهو ان الاقتصار على سائر العورة مكروه (قوله ولا وصية باسقاطها) اي الزيادة على الواجب (قوله كفن في ثلاثة) أي وجوبا (قوله لانه الى براءة ذمته) أي حوج وبظهران مثل ذلك ما لو لم يكونوا حاضرين (قوله الاتفاق على سائر الخ) معتقد (قوله قد يقتضى فك ذمته) فيه نظر لان مجرد الرضا لا يقتضى براءة ذمته ومقتضى عدم البراءة ان لا تنفذك الا ان يجاب بان رضاهم وان لم يقتض براءة الذمة فيه رضاهم بقاءه في الذمة ويجوز ان تجرد ذلك كاف في عدم حبس الروح عن مقامها وان كان الحق باقية فلتأمل (قوله بعد ما مر من مراتبه) الاولى اسقاط من وعلى ثبوتها نقوله من مراتبه بيان لما وقوله بالنسبة متعلق بسائر مقدم عليه وقوله سائر خبران (قوله لم يلزم من تجهيزه) ولو غنيا (قوله من سيد وزوج) أي ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فإلها بعد الموت يخالفه في حال الحياة في هذه وفي انها أي هنا امتناع وانما لا نصير

المصنف في مجموعه لكنه فرضه في الحرية ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونه - ما عورة بل لكون النظر اليه - ما يقع في الفتنة غالباً ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لان ذلك ليس لكونها باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع ان ملكه زال عنها (ولا تنفذ) بالتشديد والبناء للمفعول ويجوز كسه (وصيته باسقاطه) أي الثوب الواحد لان فيه حقائه تعالى بخلاف الثاني والثالث الا في ذكرهما في الفضل فانهم - ما حق للميت تنفذ وصيته باسقاطهما ولو اوصى بسائر العورة لم تصح وصيته أيضا ويجب تكفينه بسائر الجميع بدنه وما ذكره الاسنوي وتبعه عليه جمع من ان هذا مبني على ان الواجب ستر جميع البدن مردود بانه جار على القول بان الواجب ستر العورة فقط أيضا وعدم صحة الوصية انما هو لان الاقتصار على ذلك مكروه وان قلنا بجواز الوصية لا تنفذ بالمكروه وانما لم نعول على وصيته باسقاط الثوب لانه اسقاط للشي قبل وجوبه لانه انما يجب بكونه ولا يشكل عليه صحة وصيته باسقاط الثاني والثالث مع انه اسقاط للشي قبل وجوبه أيضا لاختلف جهة الحقوق هنا فستر العورة محض - قه تعالى وباقي البدن فيه حق لله تعالى وحق للميت فلم يملك اسقاطه لانضمام - قه تعالى فيه وما زاد على الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكنن ثوب سائر جميع البدن وبعضهم ثلثة كفن في ثلثة زوايا لانها محض حق الميت من تركته فيمكن فيها حيث لا دين يستغفرها ولا وصية باسقاطها ولو اتفقوا على ثوب كنن في ثلثة كما أشار اليه في التتمة وقال المصنف انه الاقيس فلو كان عليه دين مستغفر وقال الغرماء يكنن في ثوب والورثة في ثلثة اجيب الغرماء لانه الى براءة ذمته - أحوج منه الى زيادة الستة قال في المجموع ولو قال الغرماء يكنن بسائر العورة والورثة بسائر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلثة جاز بالاخلاف أي ولا تنظر ابقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضى فك ذمته وحاصل ذلك ان الكفن بعد ما مر من مراتبه بالنسبة للغرماء سائر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلثة فليس للوارث المنع منها تقديما لحق المالك وفارق الغريم بان حقه سابق وبأنه منفعة صرف المال له تعود الى الميت بخلاف الوارث فيها هذا كله ان كفن من تركته فان كفن من غيرها لم يلزم من تجهيزه من سيد وزوج وقريب وبيت مال الا ثوب واحد سائر الجميع بدنه بل يحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة

٢١ في دينها في ذمة المعسر ارجح بالمعنى (قوله وبيت مال) وعليه فهل يجب على متولى بيت المال مراعاة حال الميت فان كان مقلان خشنا وان كان متوسطا فن متوسطها أو مكثرا فن جباها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني (قوله بل يحرم الزيادة عليه من بيت المال) أي يحرم على ولي الميت أخذه واذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهم ما يشبه لغيرهما بالدفن وليس ذلك كالتصوب الا في لان المالك ثم لم يررض بالدفن فيه

(قوله ولا يعطى الخنوط) أى من بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم (قوله فانه من قبيل الاثواب) أى فى كونه مستحبا (قوله انه يعطى) أى ما ذكر من السابغ (قوله ولو صبيا أو محرما) أى أو ذميا كما هو ظاهر اطلاقه (قوله سحولية) ينتج السين وضمها اه
دميرى زاد جمع على الشماثل فى باب وفاته صلى الله عليه وسلم لم يعد قوله سحولية من كسف ثم قال والسحولية بالفتح على الاثمن
الاكثر فى الروايات منسوبة الى السحول وهو القصار لانه يسجلها أى يفسلها الى سحول قريبة باليمن وبالضم جمع سحول وهو
الثوب الأبيض النقي ولا يكون الامن قبله ١٦٢ وفيه شذوذ لانه نسب الى الجمع وقبل اسم القرية بالضم أيضا والكسف

بضم فسكون فضم القطن (قوله ولا ينافى هذا ما تقدم) أى فى كلام الشارح (قوله اما الزيادة على ذلك) أى الرابع والخامس (قوله نعم محل ذلك) أى جواز الرابع والخامس (قوله متساوية طولاً وعرضاً) أى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن وأفاد قوله فهى لفائف انه لا يكتفى القميص أو الملوطة عن احدها وهو موافق لما يأتى عن الاسعاد فتنبه له (قوله أى الافضل فيه اذ لك) أى ان تستر جميع البدن (قوله ان الاولى أوسع) هـ اذ وان ظهر بالنسبة لقوله يعم كل منها جميع البدن لا يظهر بالنسبة لقوله متساوية طولاً وعرضاً وسبأنى ما يقبده هذا فى قول الشارح بعد قول المصنف ويهبط أحسن اللقائق الخ (قوله كما سبأنى) أى فى قوله والمراد أوسعها ان اتفق الماء الخ (قوله ولفافتان) قال الشافعى ويشد على صدر المرأة ثوبان لا تضرب

وكذا لو كفن مما وقف للدفن كما نفى به ابن الصلاح قال ويكون سابغاً ولا يعطى الخنوط والقطن فانه من قبيل الاثواب المستحبة التى لا تعطى على الاظهر وظاهر قوله ويكون سابغاً انه يعطى وان قلنا الواجب ستر العورة وهو الاوجه وقد حررناه هـ هذا المقام حسب الاستطاعة وورعاً لا جدي فى كثير من المؤلفات على ما ذكرناه (والافضل للرجل) أى الذكرو لوصبياً أو محرماً (ثلاثة) لخبر عائشة رضى الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة رواه الشيخان ولا ينافى هـ اذ ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لانها وان كانت واجبة فالأقصر اعلها أفضل مما زاد على ذلك واهذا قال (ويجوز) من غير كراهة (رابع وخامس) لان عبد الله ابن عمر كنن ابنا له فى خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث لفائف ثم هى خلاف الاولى كما فى المجموع لانه صلى الله عليه وسلم كفن فى ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة كما مر اما الزيادة على ذلك فمكرهة لا محرمة ثم محل ذلك اذا كان الورثة اهلاً للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو مجبور عليه بسفه أو غائب فلا (و) الافضل (لها) وللغنى (خمس) من أثواب لزيادة السترة حتىها وتكره الزيادة عليها كما مر (ومن كفن منهما) أى من ذكر واثني والخنثى ملحق بها كما مر (ثلاثة فهى) كلها (لفائف) متساوية طولاً وعرضاً يعم كل منها جميع البدن غير رأس المحرم ووجه المحرمة أى الافضل فيها اذ لك فلا ينافى أن الاولى أوسع كما سبأنى وقيل متساوية وقوله لفاق هل يعتبر له مفهوم حتى لو اراد الورثة ثلاثة لاعلى هيئة اللقائق لا يجابون أو لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظر الى تنقيص الميت والاستماتة بالخفافة الستة فى كننهم (وان كنن) ذكر (فى خمسة زبدقيص) ان لم يكن محرماً (وعمامة تخمّن) أى اللقائق اقصداه بفعل ابن عمر اما المحرم فلا لانه لا يلبس مخيطاً (وان كفت) أى امرأة (فى خمسة فازار) أو لا (وخار) وهو ما يغطى الرأس به (وقيص) قبل الخمار (وانافتان) به وذلك لانه عليه السلام كفن فيها بقتنه ام كلثوم (وفى قول ثلاث لفاق وازار وخار) أى والفاقفة الثلاثة بدل القميص لان الخمسة لها كما ثلاثة للرجل والقميص لم يكن فى كنفه صلى الله عليه

ندياتها عند الخلع فتعشر الا كفان قال الاثمة وهذا ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحمل عنها وسلم
فى القبر اه شرح البهجة الكبير قوله لا تضرب الخ يؤخذ منه انه يكتفى فيه كونه ساتراً لجميع الثدين ولا يشترط ان يعم
البدن ولا معظمه ثم التعليل بما ذكر يقتضى الاكتفاء بصحابة قليلة العرض يمنع الشديهم من الانتشار لكن الظاهر انه
غير مراد لان مثل هذا قد يهدأ زراً وان المسمون كونه ساتراً لجميع صدر المرأة لانه أبلغ فى عدم ظهور الثدين ويؤخذ منه
أيضاً ان الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لابسها ذلك

(قوله ويسن الكفن الأبيض) ولو قبل بوجوبه الآن لم يعد لما في التكفين في غيره من الأجزاء لكن إطلاقهم بخالفه وينبغي أيضا أن ذلك جاروان أوصى بغير الأبيض لأنه مكروه والوصية به لا تنفذ وكتب أيضا ويسن الكفن الأبيض ظاهره ولو ضميا الآن يقال الخطأ في الخبر الآتي في موتاكم للمسلمين فلا يشمل الذين لكن ظاهر إطلاقهم بخالفه (قوله فكفنها ونحوه) أي من مؤنة الغسل والجل والدفن بخلاف الخنوط ونحوه فلا يجب أخذها مقدمه (قوله دفعا للمنة عنه) أي عن المستمع من التكفين من غير التركة (قوله ومن ثم لا يكفن) أي لا يجوز (قوله إلا أن قبل جميع الورثة) أي أن كانوا أهلا (قوله فان كفنوه في غيره ردوه) أي وجوب المالكة أخذ من هذا ما يقع كثيرا من أنه إذا مات شخص يؤول له باكتفاء عدة أنه يكفن في واحد منها وما فضل يرد للمالك ما لم تبرع به المالك للوارث أو تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلأراد الوارث تكفينه في الجميع جازان دلت قرينة على رضا الدافع بذلك كمن واعدادهم صلاح الميت والا كفن في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبقت من استحقات المالك له الآن تبرع به الخ ولا يكفي في عدم وجوب الرد ما جرت به ١٦٣ العادة من أن من دفع شيئا نحو ما ذكر

لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الرد (قوله والأي) أي الأيه صد تكفينه (قوله وضاع) الواو بمعنى أو (قوله لزهمهم ابداله) وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر ولا

فلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النيش كن دفن ابتداء بلا تكفين ويترب على ذلك أنه لو فتح فسقة فوجد بعض أمواتها بلا كفن نحو بلائه وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفي وضع الثوب عليه ولا يضم فيها لأن فيه انتما كاله وقد يقال إذا أمكن لفه في الكفن بلا إزاره وجب بخلاف ما إذا توقف على إزاره كان تقطع أو خشي تقطعه

وسلم (ويسن) الكفن (الأبيض) لخبر كفنها فموتاكم السابق في الجمعة وسياق أن المغسول أولى من الجديد (ومحله) الأصلي الذي يجب منه كسائر مؤن التجهيز (أصل التركة) كما سيأتي أول الفرائض أنه يـ دأ من التركة بمؤنة تجهيزه الآن يتعلق بعين التركة حق فيقدم عليها ويستثنى من هذا الأصل من لزومها مال ويلزمه نفقة فكفنها ونحوه عليه في الأصح الآتي ويجب من قال من الورثة أ كفته من التركة لا من قال أ كفته من مالي دفعا للمنة عنه ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به اجنبي عليه إلا أن قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله كما قاله في الهبة عن أبي زيد أن كان ممن يقصد تكفينه أصلا حه أو علمه فيتمين صرفه إليه فان كفنوه في غيره ردوه لمالكه والا كان لهم أخذ مؤنة تكفينه في غيره ولو سرق الكفن وضاع قبل قسم التركة لزهمهم ابداله منها فلو قسمت لم يلزمهم لكن يسن ومحله كما يجزمه الأذرى إذا كان قد كفن أولا في الثلاثة التي هي حق له إذا انكشف فيها غير متوقف على رضا الورثة كما مر مالو كفن منها الواحد فينبغي أن يلزمهم تكفينه من تركته بشأن وثائق وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن له مال فكمن مات ولا مال له ويراعى فيه حاله سنة وضيقا وإن كان مقترا على نفسه في حياته ولو كان عليه دين كما اقتضاء إطلاقهم وبقرق بينه وبين نظيره في المقاس بان ذاته يناسبه الحاق العارية الذي رخص به لنفسه له لا ينزجر عن مثله بخلاف الميت (فان لم يكن) للميت في غير الصورة المستثناة تركته (فعلى من عليه نفقة من قريب) أصل أو فرع صغيرا وكبير العجز بموته (أو سيد) في

بلغه قال مر وتجب إعادة الكفن كلما بلى وظهر الميت والوجوب على من تلزمه نفقة في الحياة كما تجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما قرره مر في درسه فقلت له فلا وجوب على عموم المسلمين فامتنع ويلزمه أن يقتيد قوالهم أنه إذا سرق الكفن بعد القسمة لم يلزمه تكفينه من التركة بما إذا لم يكن في الورثة من تلزمه نفقة الميت حيا هـ ثم على منتهج ولعل المراد من قوله فقلت له هـ أنه امتنع من وجوبه على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقة في الحياة والا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم إن لم يكن شيء فعلي عموم المسلمين أخذا من قول الشارح الآتي ولو لم يكن للميت مال ولا من تلزمه نفقة الخ ويدخل في قوله وتجب إعادة الكفن كلما الخ أن ما يقع كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور لأنهم سدها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقة إن كان وعرف ثم بيت المال ثم اغتداء المسلمين (قوله فلو قسمت لم يلزمهم) شيء خلافا للحج (قوله ومحله) أي عدم اللزوم (قوله إذا) بمعنى إذا (قوله ولو كان عليه دين) غاية

(قوله الاوجه كما أفق به الوالد) الثاني ظاهره وان خيف تغير الاول وهو ظاهر لانه تبين ان تجهيزه ليس واجبا عليه لعجزه (قوله فالحكم واضح) أي في انها عليهم ما فعل السيد نصف لضافه لان الواجب عليه بقطع النظر عن التبعض لافاقه واحدة وفي مال البعض لافاقه ونصف فيكمل له لافاقان فيمكن فيه ما ولايزاد ثالثة من ماله وبقي مالا يختلف هل موته في نوبة السيد أو نوبته وينبغي انه كالمولم تكن مهاباة عدم المخرج (قوله وكذا الزوج الموصر) أي بما يأتي في الفطرة لكن قضية ما يأتي عن سم من انه يترك له فوق ما يترك للمفلس انه يباع هناك مسكنه وخادمه • (فرع) • لو كفن الزوجة زوجها لم يجب عليه الا ثوب واحد وهل يجب تكميل الثلاث من تركتها يظهر لا لان كنفها المتعلق بتركها فليتأمل وظهور الان وجوب التكميل من تركتها ان كان لها تركة ووافق عليه مر ثم ذكر خلافه معتمد وقد يقال ظاهر قولهم ان محل تكفين المرأة الزوج انه لا يجب التكميل واهله المراد فينبغي الاخذ به الا بقل يخالفه • (فرع) • هل يجب تكفين الذي في ثلاثة حيث لامنع من الغرماء ان كانوا ولا وصية بالاقتصار على واحد كالمسلم في ذلك ظاهر اطلاقهم نعم أيضا وقد وافق مر على ذلك فذكر بعض الحاضرين انه رأى لبعضهم ما يخالف ذلك فطواب به ولم يأت به فليراجع ويجزى ١٦٤ هـ سم على منهج (قوله بخلاف نحو الناشئة الخ) هل يشمل القرناء والرتقاء

رقبه ولوم كتابا وأم ولد اعتبارا بحال الحياة في غير الكتابة ولا نفسا خبا عوت المكاتب ولومات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لاني لا تجهيزا أحدهما فقط فهل يقدم الميت الاول لسبق تعلق حقه أو الثاني لتبين عجزه عن تجهيز غيره الاوجه كما أفق به لو الدرجه الله تعالى الثاني كما سيأتي في الذرائع ان شاء الله تعالى واما البعض فان لم تكن بينه وبين سيده مهاباة فالحكم واضح والا فون تجهيزه على من مات في نوبته ولا يلزم الولد تجهيز زوجة أبيه وان لزمه نفقة حامية لزوال ضرورة الاعفاف (وكذا) محل الكف أيضا (الزوج) الموصر ولو عاينها بغيره من ارها حيث كانت نفقتها لازمة له فعليه تكفين زوجته مرة كانت أو امة رجعية أو بائنا حاملا لوجوب نفقتها عليه في الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة فان اعسر عن تجهيز زوجته الموصرة أو عن بعضه جهزت أو غم تجهيزها من مالها (في الأصح) لما مروى بانفق ر علم ان جهله وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشـ رله الشارح ردالمحتل ان ظاهره يقتضي ان محل وجوب الكفن على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو مخالف حينئذ لما في الروضة وأصلها والثاني لا يجب عليه لنسوات التمكن المقابل للنفقة ولو امتنع الزوج الموصر من ذلك أو كان غائبا فجاءه الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجعوا عليه بما ذكرناه فهو باذن

والمريضة التي لا تتحمل الوطاء أولا فيه نظرا وا لا قرب الثاني لان نفقة من ذكر واجبة على الزوج (قوله والصغيرة) أي التي لا تتحمل الوطاء (قوله فان اعسر) ويظهر ضبط المعسر بن ايسر عنده فاضل عما يترك للمفلس حج هـ سم على جمعة وقضية انه لو ورث منها قدر ما يترك للمفلس وليس عنده غيره لا يلزمه تجهيزها وهو ظاهر (قوله أو غم تجهيزها من مالها) أي بان لم يكن له مال ولا ورث منها شيئا لوجود مانع قام بها ككفرها واستعراق الديون لتركها

المتعلقة بها اما اذا كانت في ذمة نفقة قدم كنفها على الديون هـ سم على حج بالمعنى وكتب أيضا قوله حكم أو غم تجهيزها أي اذا انقص ما يسري به عن ثوب يسترجع البدن أخذا من كلام سم المذكور وكتب على حج في شاء كلام مانصه نعم لو أيسر الزوج يرض الثوب فقط كل من تركتها وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لان الوجوب في هذه الحالة لا قاهها في الجلة مر وقوله في هذه الحالة وهي تقيم ما يستر البدن بخلافه في الحالة الاولى فان الزوج لما يسر بسا ترجيع البدن لم يتعلق بتركها في الابتداء انتهى فاقصر على ما وجب (قوله لما مر) راجع لقوله لوجوب نفقتها عليه (قوله حيث لا تركة للزوجة) • شى مر على انه ينبغي فيما لو كان معسرا عند موت الزوجة ثم حصل له مال قبل تكفينها انه يجب عليه تكفينها البقاء علاقة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط الواجب ولا يشكل على ذلك انه لو حدث للشخص بعد غروب شوال نحو ولد لم تلزمه فطرته لان الوجوب هناك متعلق بادر النجزة من رمضان أيضا هـ سم على منهج (قوله رجعوا عليه) وكذا لو غاب القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكنهه شخص من مال نفسه

(قوله انه لو لم يوجد حاكم) أي يتيسر استئذانه بلامشقة وبلا تأخير مدة بعد التأخير إليها انرا بالبيت عادة ثم رأيت في مسم على
 بهجة مانعه ثم مضابط قد الحاكم ويحتمل ضبطه بان لا يتيسر رفع الامر اليه قبل تغير الميث فليتنامل (قوله لو لم يوجد حاكم)
 وكعدم وجود الحاكم ما لو امتنع من الاذن الابدارهم وان قلت ويكفيه في ذلك غلبة ظنه (قوله ليرجع به) أي فلو فقد الشهود فهل
 يرجع اولا لان فقد الشهود نادر كما قالوه في هرب الحال فيه نظروا الاقرب الثاني لانه المذكورة وينبغي ان هذا في ظاهر الحال اما
 في الباطن فله ذلك فباخذ من مال الزوج (قوله كانت وصية لوارث) أي فتوقف على اجازة الورثة في الجميع لانها وصية لوارث
 (قوله من الثلث كذلك) أي وصية لوارث (قوله حتى يحتاج لاجازة الباقيين) قال مسم على بهجة بعد مثل ما ذكر أقول قضية
 كونها وصية لوارث اعتبار قبوله بعد الموت ويحتمل خلافه (قوله فان كانت مكترأة) أي فلا يجب فيها (قوله أو أمته) أي فيجب
 تكفنها الا كونها ملكة لا كونها خادمة (قوله أو غيرها) أي بان كانت متطوعة ١٦٥ بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب

(قوله كما تمها) أي فيجب عليه
 تجهيزها (فرع) هل يجب على
 الزوج تكسين الزوجة في الحديد
 كالكسوة أفنى بعضهم - بموجوب
 ذلك وبعضهم - بمجواز اللبس
 ككفارة اليمين واعتم - به ابن كين
 وقد وجبه بان اللبس أولى من
 الحديد في التكفين وهذا امر آخر
 خلف القياس على الكسوة وفرق
 بينهما - ما ولوروعت الكسوة
 وجب أكثر من ثوب فليتنامل. اهـ
 مسم على بهجة (قوله لومات آقاربه
 دفعة) أي الذين يجب نفقةهم
 عليه وهم الاصول والفروع
 (قوله قدم الاب ثم الاقرب) وهو
 بعد الاب الام (قوله وذ كربعهم
 احتمال تقديم الام) ضعيف (قوله
 ولا وجه لتقديم الفاجر) أي من
 الاخوين فقط دون ما قبله من
 تقديم الاب على غيره فانه يقدم

حاكم يراه والا فلا وقياس نظرا انه لو لم يوجد حاكم كفي المجهز الاشهاد على انه جهز من
 مال نفسه ليرجع به ولو أوصت ان تكفن من مالها وهو موسر كانت وصية لوارث لانها
 أسقطت الواجب عنه وانما لم يكن ايضاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك لانه لم يؤثر على
 أحد منهم بخصوصه شيئا حتى يحتاج لاجازة الباقيين ويجب على الزوج أيضا تجهيز خادم
 الزوجة على أصح الوجهين هذا ان كانت مملوكا فان كانت مكترأة أو أمته أو غيرها
 فلا ينبغي حكمه ومعلوم ان التي أخذها لها بالانفاق عليها كما تمها ولو ماتت زوجاته
 دفعة بم - دم أو غيره ولم يجد الا كفنا واحدا فالقياس الاقراع ان لم يكن ثم من يخشى
 فسادها والا قدمت على غيرها أو مرتبافا لوجه تقديم الاولى مع أمن التغير أخذها
 من وقال البندنجي لومات آقاربه دفعة بم - دم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع
 فسادها فان استوا قدم الاب ثم الاقرب فالاقرب ويقدم من الاخوين اسنهما ويرفع بين
 الزوجتين وذ كربعهم احتمال تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن مطلقة انظر ولا
 وجه لتقديم الفاجر لشي على البار التقي وان كان أصغر منه ولم يذ كر ما ذالم يمكنه القيام
 بامر الكل ويشبه ان يجب فيه خلاف من الفطرة أو النفقة اهـ وسأني بعض ذلك في
 الفرائض ولو ماتت الزوجة وخادمتها معا ولم يجد الا تجهيزا أحداها فالوجه اخذها
 من تقديم من يخشى فسادها والا فالزوجة لانها الاصل والمتبوعة ولو لم يكن للميت مال
 ولا من تلزمه نفقته ففونة تجهيزه في بيت المال كنفقته حال حياته فان لم يكن فعلى اغنياء
 المسلمين ولا يشترط كفاي المجموع وقوع التكفين من مكاف حتى لو كفنه غيره حصل
 التكفين لو وجد المقصود وفيه عن البندنجي وغيره لومات انسان ولم يوجد - دم ما يكفن به

ولو كان فاجرا شقيا ومعلوم من انه انما يجب عليه تجهيز من عليه نفقة ان المراد بالاخوين ولدان للمجهز والنفقة الاخ
 ليست واجبة ولا تجهيزه (قوله فان لم يكن فعلى اغنياء المسلمين) ويقدم على بيت المال الموقوف على الاكفان وكذا الموصى به
 للاكفان وهل يقدم والحالة ما ذ كر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير فيه نظروا الاقرب الثاني لان الوصية
 تمليك نهى أقوى من الوقف والمراد بالغنى منه - م من يملك كفاية سنة كذا بهامش وهو موافق لما في الروضة في الكفارة وفي
 المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياسه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت
 فليراجع (قوله ولا يشترط كفاي المجموع الخ) لانه ذ كرهمنا اعزوه للمجموع والافتد مر له التنبيه عليه بعد قول المصنفات
 الاصح المنصوص وجوب غسل الغريق الخ (قوله ولم يوجد جلف ما يكفن به) أي من الثياب أخذ من قوله الآتي فان لم يكن له مال الخ

(قوله على كل واحدة) أى إقامتها
 (قوله إيماناً فعل منها الحسن) أى
 فهماني مرتبة واحدة وبقرق
 بينه وبين المصلى حيث كان
 جهاهما على صدره ثم أولى من
 إرسالهما لان جهاهما على صدره
 ثم أبعد عن العقب بهما ولما
 قيل انه إشارة الى حفظ الايمان
 والقبض عليه وكلاهما لا يتأني
 هنا (قوله ويسن تبخير الكفن
 الخ) أى ثلاثاً هـ حج (قوله قطن
 حليج) أى مسدوف وهو بالحاء
 المهملة (قوله ومواضع السجود
 منه) أى ولو كان صغيراً فيما يظهر
 اكرام المواضع السجود من حيث
 هي (قوله واكراماً لله ساجد)
 أى مواضع السجود من بدنه (قوله
 بان يثنى الطرف الايسر) أى من
 كل واحدة هـ محلى (قوله عند
 رأسه) أى فوق رأسه (قوله نزع
 الشداد عنه) والاولى ان الذى
 ينزع الشداد عنه هو الذى
 يلحده ان كان من الجنس فان كان
 الميت امرأة فالاولى ان الذى يلى
 ذلك منها النساء كما ياتي في شرح
 المنهج بعد قول المصنف وان
 يدخله القبر الا حق بالصلاة عليه
 وظاهر كلام المصنف حل نزع
 جميع الشداد وفي كلام الشيخ
 عمدة استثناء ما شديبه الا لسان فلا
 ينزع

الاثوب مع مال لا غير محتاج اليه لزمه بذله له ببقية كالمطعم للمضطر زاد البغوى في فتاويه
 فان لم يكن له مال فجاءنا لان تكدينه لازم للامة ولا بدل يصار اليه (ويسط) ندباً أولاً
 (احسن اللقائف واوسعها) وأطولها والمراد اوسعها ان اتفق لما امر انه يتدب ان تكون
 متساوية والمراد بتساويها هو الوجة كما أفاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان
 تفاوتت بقرينة كونه في مقابلة وجهه فائلاً بان الاسفل يأخذ ما بين سرته وركبته والثاني
 من عنقه الى كعبه والثالث يسترجع بدنه (والثانية) وهى التى تلى الاولى في ذلك
 (فوقها وكذا الثالثة) فوق الثانية لان الحى يجعل ايسر من ثيابه اعلاها فلذا بسط
 الاحسن أولاً لانه الذى يعلو على كل الكفن واما كونه اوسع فلامكان لاقه على الضيق
 بخلاف العكس (ويذر) بالمجهة في غير المحرم (على كل واحدة) من اللقائف قبل وضع
 الاخرى (حنوط) بفتح الحاء ويقال له الحنوط بكسرها وهو نوع من الطيب يجعل للميت
 خاصة يشتمل على الكافور والصندل وذريعة القصب قاله الازهرى وقال غيره كل طيب خلط
 للميت (وكافور) هو من عطف الجزء على الكل لانه حينئذ الجزء الاعظم من الطيب
 لنا كدأمره ولان المراد زيادته على ما يجعل في أصول الحنوط ويسن الاكثر منه كما
 قاله الامام وغيره بل قال الشافعى واستحب ان يطيب جميع بدنه بالكافور لانه بقويه
 وبشده ولو كفن في خمسة جعل بين كل ثوبين حنوط كما في المجموع (ويوضع الميت
 فوقها) أى اللقائف برفق (مستلقياً) على قفاه ويجعل يدهما على صدره يميناً على يسراه
 أو يردلان في جنبه إيماناً فعل منها الحسن (وعليه حنوط وكافور) لدفعه الهوام وشده
 البدن وتقويته ويسن تبخير الكفن بخموص وداؤلاً (وتشد الياء) بخرقه بعد سد قطن
 حليج عليه حنوط وكافور بين اليه حتى تصل الخرقه للحلقه الدبر فيشدها ويكره ايصاله
 داخل الحلقه وقول الازهرى ظاهر كلام الدارمى تخريمه لما فيه من انتكاح حرمة يرتبانه
 لعذر فلا انتكاح وتكون الخرقه مشقوفة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في
 المستحاضة (ويجعل على) كل منفذ من (منافذ بدنه) ومواضع السجود منه (قطن) حج
 مع كافور وحنوط دفعاً للهوام عن المنافذ كالجبهة والعينين والانف والقم والدبر
 والجراحات النافذة واكراماً لله ساجد كالجبهة والانف والركبتين وباطن المكفين
 وأصابع القدمين (وتلف عليه) بعد ذلك (اللقائف) بان يثنى الطرف الايسر ثم الايمن كما
 يفعل الحى بالقباء ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر
 (وتشد) عليه اللقائف بشدا يشده عليها الثلاث تنشر عند الجمل الا ان يكون محرماً كما
 صرح به الجرجاني لانه يشبهه بعقد الارز ولا يجوز له ان يكتب عليه اسم من القرآن
 أو الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد ولان يكون للميت من الثياب ما فيه زينة
 كما في فتاوى ابن الصلاح واهله محمول على زينة محرمة عليه حال حياته (فاذا وضع) الميت
 (في قبره نزع الشداد) عنه تفاوتاً لا يحل الشداد عنه ولانه يكره ان يكون معه في القبر

(قوله وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير) لا يقال العلة منتزعة في حق الصغير لأن قول التأويل بزيادة الراحة له بعد قتل ما انتهى عنه من عدم الراحة منزلة رفع الشدة (قوله أي يحرم ذلك) أي فلو خالفوا أو فعلوا واجب الكشف ما لم يدفن الميت منها (قوله ولا يندب أن يعدل نفسه كفننا) ظاهره أنه لا يكره أن أوهم الكراهة عبارة الزركشي في أعداد القبر اه سم على بهجة وأراد بما نقله عن الزركشي قوله بعد قال في شرح الروض قال أي الزركشي ولو أعدله قبراً يدفن فيه فينبغي أن لا يكره لأنه للاعتبار بخلاف الكفن قال العبادي ولا يصير أحق به مادام حياً ووافقه ابن يونس اه أي فله غيره ١٦٧ أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجرة عليه

له لأجل حنره مر اه (قوله لئلا يحاسب على اتخاذه) أي لا على اكتسابه والا فكل ماله مطلقا يحاسب على اكتسابه اه سم على بهجة (قوله والواجب الوجوب في الميت) هو قوله قضيته بناء القاضي حسن ذلك وقوله كالميت عليه هو قوله على ما لو قال اقض ديني (قوله اذ ليس فيها مخالفة) يؤخذ منه أن محل وجوب المكفين فيما أعد له نفسه أن يقول بعد أعداده كفتوى في هذا ويجوز ذلك اماماً أعد به بلا فظ يدل على طلب التكفين فيه كان استحسان نفسه ثوباً أو أخره ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كقوله فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى ذلك كما في ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على بهجة بعد مثل ما ذكر مانعه قد يوجه ظاهر العبارة بأن ادخاره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتأمل (قوله فقد فصله) وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره النساء ما لم يخش منه فتنة أي منهن أو عليهن والاحرم كما هو

شيء معتود وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير (ولا يلبس المحرم الذكر مخيطاً) ولا ما في معناه مما يحرم على المحرم لبسه (ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة) ولا كنهها بقفازين أي يحرم ذلك إبقاء لاثرا لأحرام وتقدم أن محلها فيما قبل التحال الأول ولا يندب أن يعدل نفسه كفننا لئلا يحاسب على اتخاذه إلا أن يكون من جهة حل أو إتردي صلاح فحسن أعداده لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاء كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل للوارث إبداله يمكن قضية بناء القاضي حسن ذلك على ما لو قال اقض ديني من هذا المال الوجوب وكلام الرافعي يؤمى إليه قال الزركشي والمتجه الأول لأنه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولهذا التوزع الثياب الماطخة بالدم عن التسميد وكفنه في غيرها جازع ان فيها اثراً للعبادة الشاهدة له بالشهادته وهذا أولى اه والوجه الوجوب في الميت كالميت عليه وان انتقل الملك فيه للوارث والفرق بينهما وبين ثياب الشهيد واضح اذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلافه فيهما ثم شرع في كيفية حل الميت وليس في حله دناءة ولا سقوط مروءة بل هو بر وأكرام للميت فقد فعل به بعض الصحابة والتابعين فقال (وجعل الجنازة بين العمودين أفضل من التبريع في الأصح) الحل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعي في الامم الأول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف ومقابل الأصح التبريع أفضل لأنه أصون للميت بل حكى وجوبه لأن مادونه أزاراً بالميت هـ إذا ن أراد الاقتصار على أحدهما والأفضل الجمع بينهما ما بان بحمل تارة بهيئة الحمل بين العمودين وتارة بهيئة التبريع ثم بين حملها بين العمودين بقوله (وهو) أي الحمل بينهما (ان يضع الخشبين المقدمتين) أي العمودين (على عاتقه) وهو ما بين المنكبين والعنق وهو مذ كرو قبل مؤنث (ورأسه بينهما) ما ويحمل الخشبين (المؤخرتين ورجلان) أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر وانما تأخر اثنتان ولم يعكس لأن الواحد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر إلى ما بين قدميه وان وضع الميت على رأسه خرج عن حمله بين العمودين وأدى إلى ارتفاع مؤخرته النعش وتنعكس الميت على رأسه فلو عجز عن الحمل أعانه اثنتان بالعمودين وياخذ اثنتان بالمؤخرتين في حالي العجز وعدمه فخالوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة فان عجزوا فسبعة أو أكثر

قياس نظائره اه حج (قوله وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد) المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم بأمره ويجوز أنه أمر بحمله كذلك قدس إليه وعلى الأول فاعل الشارح انما يستدل به على أن حمل الجنازة لاداء فيه الخ لأنه صلى الله عليه وسلم قد يفعل المكروه لبيان الجواز ويكون واجباً في حقه له كونه مشرعاً بخلاف الصحابة (قوله وهو مذ كرو) هذا على خلاف القاعدة أن ما نهى في الإنسان مؤنث

(قوله ليخفف الحكم مما مر) أي من انه يدعوا له لم منهم ما يتعلق الدعاء على الاسلام فحين شك فيه ثم ما تقرركه فيما لو علم اسلام الميت أو ظن فلو شك في اسلامه كالمعاليك الصغار حيث شك في ان السابى اهلهم مسلم فيحكم باسلامهم تبعاً له أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاً له فقال حج يحتمل ان يصلى عليه احتياطاً ويحتمل وهو الاقرب ان لا يصلى اهـ وقد يقال بل الاقرب انه يصلى ويعاقب النية كما لو اختلف مسلم بكافر الا ان يفرق بان في مسألة الاختلاط تحققتنا وجوب الصلاة وشككتنا في عين من يصلى عليه بخلافه هنا فاننا شككتنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والاصل بقاء الكثرة ويؤيد ما قلناه قول اشرح الآتي بعد قول المصنف الآتي ولما اختلفت مسأون بكنا نار الخ ولو تعارضت بينتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان مسلماً (قوله كالدار فيما يظهر) سبقت اليه حج (قوله واغفر لنا وله) أي ولو صغير لان المغفرة لا تسمى سوى ذنب (قوله كما بين التكبيرات) أي الثلاثة المتقدمة وظاهره حصول السنة ولو بتكرير للاذعية السابقة وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثمانية لانها أحف الاركان اهـ وهو تحكم غير مرضى بل ظاهراً كلامهم لما قلناه الثالثة أو تطويلها عليها * (فاثقة) * سئل عن قراءة ريشا غفرنا ولاخواننا الذين سبقونا باليمان الآية رابعة الجائزة هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس به بالنسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور ١٧٨ بل القبر وكونها كفارة لا ثم مرور عليه هل له أصل ايضاً أم لا فاجاب

بقوله جميع ما ذكر فيه لا اصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السابق عند المرور على التبران أراد المثنى عليه فهو مكرره لانهم فيه أو يحذفه فلا كراهة ولا اثم فأى اثم في المرور حتى يحتاج لرفعه اهـ فتساوى حج وقوله وكذا قراءة الباقيات أي ذكر الآية المشككة على قوله الباقيات وهي قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا الخ

احدهما وكذا لا تخروا وشك فيه ولو من والديه لم يخفف الحكم مما مر بخلاف من ظن اسلامه ولو بقراءة كالأدبار فيما يظهر من اضطراب (و) يقول استحباباً (في) التكبيرة (الرابعة اللهم لا تحرمنا) بفتح الميم الفوقية وضمة الهاء (أجره) أي اجر الصلاة عليه أو اجر مصيبتهم فان المسكين في المصيبة كالشيء الواحد (ولا تفتنا بعده) أي بالآلة لا بالمعادى وزد في التنبيه تعالى الكثير واغفر لنا وله ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده ان يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو انقجاره لرأى بالسنة فالقياس كما قال الأذرى اقتضاه على الاركان (ولو تخلف المقتدى) عن امامه بالتكبير (بلا عذر لم يكبر حتى يكبر امامه) تكبيرة (أخرى) أو شرع فيها (بطلت صلاته) اذ المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة الا بالتكبيرات فيستكون التخلف بها فاحشا كالتخلف بركعة وأفهم قوله حتى كبر امامه أخرى عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الرابعة حتى سلم الامام قال ابن العباد والحكم صحيح لانهم يشغل عنها حتى أتى الامام بتكبيره أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيما أتى بها بعد السلام ولا يده في المهمات بأنه لا يجب

ويحتمل وهو الظاهر ان المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذرى) أي بل يجب ذلك فيها ان غلب على ظنه تغيره بالزيادة (قوله لم يكبر حتى كبر امامه) لو كبر المأموم مع تكبير الامام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكنه تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اهـ عمرة أقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم يتخلف حتى كبر امامه أخرى وان ذلك لا يتحقق الا بتمام الامام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر ان الأخرى لا تتحقق اذا كان معه في الاولى الا بالتكبيرات الثلاثة فان المأموم يطلب منه ان يتأخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقال سبقه بشئ (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات) ولو كبر الامام الثانية عقب احرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الامام الثانية زمنياً يسع شيئاً من الفاتحة سقطت عنه وان قصد عند احرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد اذ لم يدركها في محلها الاصل ولوا درك المسبوق زمنياً يسع نصف الفاتحة فقد تأخيرها الى الثانية من لافهل تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية اولاً بمن جميعها التمكن منه فيه نظر وينبغي ان يكفيه نصفها لانه الذي ادركه في محله الاصل فهو الواجب عليه فليأمل سم وقوله وان قصد الخ هذا قد يخالف ما في الحاشية العليا عن الجوزي ولعل هذا الوجه اهـ سم على بهجة

(قوله خلافاً في التميز) اسم كآب البارز (قوله لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين) قال سم على حج بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الذم وع في الرابعة هذا وجرى حج على عدم البطلان مطلقاً قال لانه لو تخلف بجميع الركعات ناسياً لم يضر فهذا أولى وعبارته اما اذا تخلف بعد ذكر نسيان وبطلان قراة وعدم سماع تكبير وكذا جهل عذره فيما يظهر فلا بطلان فيما نظم صلاة نفسه الى أن قال ووقع اشارح أن الدامى يغتفر له ١٧٩ التأخر بواحدة لا بنتين وذكره شيخنا

في شرح منهجه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه والوجه عدم البطلان مطلقاً لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا أولى اه ويمكن حل النسيان على نسيان القراة وحده فلا اعتراض (قوله ولو تقدم على امامه بتكبيره) أي قصد بها التكبير الركن أو أطلق فان قصد بها الذي كرا مجرد لم يضر كما لو كرر الركن القولي في الصلاة (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله وهو في النافحة تركها) أي فلو اشتغل باكمال النافحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه أخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (قرع) * يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرطه مراده سم على منهج أقول وأعدل شرطه عدم طول النفل (قوله ويكون مختللاً بعذر) ويحتمل أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافق القراة في الأولى وجمع بينهما وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منهم ما فتضاف لانعام الواجب عليه (قوله واطلاق الاصحاب

فيما ذكر فليت كثر كمة بخلاف ما قبلها خلافاً في التميز من البطلان فان كان ثم عذر كبطء قراة أو نسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم ولو تقدم على امامه بتكبيره عدا بطلت صلاته بطريق الأولى اذا تقدم الخش من التخلف خلافاً لبعض المتأخرين (ويكبر المسبوق و يقرأ النافحة وان كان الامام في تكبيره (غيرها) كما صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الدعاء لان ما ذكره أول صلاته فيما عدا ترتيبها (ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه في النافحة) بان كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراة) عنده كما لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق فانه يركع معه ويكملها عنه (وان كبرها وهو في النافحة تركها رابعة في الاصح) كما لو ركع الامام والمسبوق في أثناء النافحة ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعيينها بعد الأولى لغوات محلها الاصل هنا اذا اكمل قراة فيها فأكملها عنه الامام ولو سلم لامام عقب تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراة وتقدم في المسبوق في نظير ما هنا انه سعى اشتغل بافتتاح أو تعوذ فتخلف وقرا بقدره والا بابعده وليذكر اه هنا قال في الكناية ولا شك في جريانه هنا بناء على نذب التعوذ أي على الاصح والافتتاح على مثالبه وقد صرح بما قاله الفوارني ونحوه من انه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يشرع من النافحة حتى كبر الامام الثانية أو الثالثة لزمه التخلف للقراة بقدر التعوذ ويكون مختللاً بعذر ان غاب على نظمه انه يدرك النافحة بعد التعوذ والغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام النافحة بطلت صلاته وقابل الاصح بخلاف وبنها على ما مر نظيره في كتاب الجماعة (واداسلم الامام تدرك المسبوق) وجوباً (بأن التكبيرات باذكارها) وجوباً في الواجب وتبدأ بالمسبوق كما يأتي في الركعات بالقراة وغيرها وخالف التكبيرات العبد حيث لا يأتي بمافاته منها فان التكبير هنا بمنزلة افعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها وفي العبدسة فسقط بشوات محالها (وفي قول لا تسترط الاذكار) بل يأتي بيقينية التكبيرات نسقاً لان الجنازة ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل وادعى الحب الطبري ان يحمل الخلاف عند رفع الجنازة فان اتفق بتأوها السبب مما أوكنت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتي بالاذكار قطعاً قال الاذرعى وكانهم تفقهم واطلاق الاصحاب بينهم عدم الفرق اه وهذا هو الوجه وعلى الاول يستحب ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق مافاته فان رفعت لم يضر وان حوت عن القبلة بخلاف ابتداء عدا الصلاة لا يحقل فيه ذلك والجنازة حاضرة

بينهم عدم الفرق) أي بين الرفع وعده في جريان الخلاف (قوله وعلى الاول يستحب الخ) أي والمخاطب بذلك الولي فيما مرهم بتأخير الخل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهي استحب التأخير من المباشرين للعمل فان أرادوا الخل استحب للاحد أمرهم بعدم الخل اه (قوله لم يضر وان حوت عن القبلة) قل حج ما لم يرد ما بينهما على الثمانية ذراع أو يحل بينهم ما حائل مضر في غير المسجد

على الخلاف السابق فيه شرح عب لمج اه سم عليه والراجح من الخلاف عند الشارح عدم الوجوب على الصبي وقدي نرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب بان صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكافئين مع وجودهم فيجوز ان ينزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية وان قلنا لا تجب في المكنتوبة لان المكتوبة منه لا تسقط المخرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة النفي فيها فلم تشترط نية الفرضية بخلاف صلته على الجنابة فانها تسقط الفرض عن غيره قويت مشابهاتها للفرض لكن قال سم على بهجة فيمالو كان مع النساء الصبي يجب على النساء امره به بل وضربه عليه او ينبغي ان يجب عليهن امره بنية الفرضية وان لم تشترط نية الفرضية في المكتوبات لخمس م ر اه وهو ظاهر في انه اذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه نية الفرضية وفي انه اذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم انه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع (قوله ولا يتصوره ثانية اداء وضده) أي فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطات بخلاف ما لو اطلق او نوى المعنى القوي فلا تبطل (قوله وقدي قال الخ) سبقة اليه ج (قوله وقيل يشترط نية فرض كفاية) قال ج ليمتيز عن فرض العين ويرد بانه يكفي بميزاينهم مما اختلف معنى ١٧٠ الفرضية فيهما والمراد ان الفرض المضاف للميت معناه فرض الكفاية

والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان ان فرض موضوع للمعنيين بوضع عين والافطاط متى اطلقت اولو حظت حلت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنابة والعيني في غيرها وبها يجب عماء أورده سم هنا (قوله بقلبه) أي لا باسمه ونسبه (قوله الاصحى) قال في الاب هو بنتج الهمزة وفتح الباء وسكون الصاد المهملة بينهما آخره همزة الى

وقياسه ندب قوله مستقبلا ولا يتصوره ثانية اداء وضده قيل ولا نية عدد وقدي قال ما المانع من ندب نية عدد النكبيرات لما يأتي انه باجماع الركعات (وقيل يشترط نية فرض كفاية) تعرضا لكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) الحاضر ولا معرفته كما في المحرر بل يكفي قصد من صلى عليه الامام اكتمل بنوع تمييز الموصلي على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل واسم عبد الحضرى وعزى الى البسيط ووجهه الاصحى بانه لا بد في كل يوم من الموت في أقطار الارض وهم غائبون فلا بد من تعيين الذى يصلى عليه منهم نعم لو صلى امام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى كالحاضر (فان عين الميت الحاضر أو الغائب كان صلى على زيد أو على الكبير أو والد كرم أولاده (وأخطأ) فبان عمرا أو الصغير أو الانثى (بطلت) أى لم تنفك صلته هذا ان لم يشرف ان أشار اليه صحت كما مر نظيرة تغليب الاشارة (وان - ضروقي نواهم) أى نوى الصلاة عليهم وان لم يعرف عددهم قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولو اعتقد انهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل

أصبح قبيلة من يعرب ابن فخطان (قوله ولا بد من تعيين الذى يصلى عليه) أى بقلبه كما ذكره الشارح (قوله عليه أو الصغير أو الانثى) قضيته انه لو عير ذمرا أو امرأة فبان خنثى عدم البطلان ويوجهه بانالم تتحقق المانع وبقرق بينه وبين ما لو اقتدى بامام يظنه رجلا فبان خنثى حيث يجب القضاء بانه ثم ربط بصلاته بمن لا تصلح صلته للربط وهنا نوى على من تصح الصلاة عليه وسماه باسم محتمل لم يتحقق الخطا فيه وأما لو عين خنثى فبان ذكرا أو امرأة فالاقرب عدم الصحة لمباينة الانثى أو الذكرا صفة الخنثوية ويحتمل الصحة كما لو قال على هذا الرجل فبان خنثى بالاول (قوله فان أشار) أى بقلبه (قوله كما مر نظيرة) أى في صلاة الجماعة (قوله فلو صلى على بعضهم) ومنه ما لو عين البعض بالجزئية كالثلث أو الربع (قوله أعاد الصلاة على الجميع) يتجه ان محله ما لم يلاحظ الاشخاص اه سم على ج أى ولا فرق في ذلك بين ان يعيدها عليهم دفعة واحدة أو على كل واحد بانفراده ولا يضطر زده في النية للضرورة (قوله لان فيهم من لم يصل عليه) قضيته انه لو قال في الاعاد نويت الصلاة على من لم أصل عليه لم تصح صلته وهو ظاهر وقديش ر قوله لان فيهم الخ بخلافه وجعله الدميرى احتمالا حيث قال بعده مثل قول الشارح على الجميع قال ويحتمل ان يعيدها على الحادى عشر وان لم يعينه فبقول نويت الصلاة على من لم أصل عليه أو لا اه ويؤيد الاول قول الشارح قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه الخ

(قوله فلا تظهر العصة) وبني ما لو قال نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لم ينو الصلاة عليها فتدبر في نيته بين من تصح صلاته ومن لا تصح وهو معذور فيه ويحتمل وهو الظاهر العصة كن نوى على عشرة من الرجال فبانوا تسعة ولكن نوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالحال (قوله ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت) أي فيهما (قوله تركت) أي وجوباً ولو نوى الصلاة عليها عامداً لم يطل صلاته اسم على حج (قوله كما في صفة الأئمة) ذكره تنمي المانية على بالنية وقياس ما مر انه اذا لم ينو الا قد ابطلت صلاته بالمابعة في تكبيره على ما مر بان يقصد ايقاع تكبيره بعد تكبير الامام لاجله بعد انتظار كثير (قوله ولا يقدح اختلاف بينهما) هو بمنزلة قوله وان صلى المأموم على غير من صلى عليه الامام (قوله صلى على قبر بعد ما دفن) أي صاحبه ولم يبين صاحب هذا القبر وقد قدم في التنبيه السابق عن حج انه صلى على قبر البراء ابن معرور فيحتمل انه هذا ويحتمل غيره (قوله فان خمس) قال حج مثلاً (قوله ولو نوى بتكبيره الركنية) غاية وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفهمة أولاً ولو قيل بالضرر في الاول لم يكن بعد اقباساً على ما تقدم في الصلاة من ان ذلك انما يغتفر في حق العامي وفي سم على حج لو زاد على الاربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل ان لا يضر كالأول اعتقد جميع أفعال الصلاة فروضاً وقد يفرق أي فيقال هذا باطلان مطلقان تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضاً بخلاف الزائد على الاربع ها فانه غير مطلوب رأساً وقد يؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية ١٧١ بل ان أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة

(قوله بما زاد على الخمس) أي ولو كثر جـداً بل تكبره الزيادة عليها للخلاف في البطلان بها وحيث زاد فالاولى له الدعاء ما لم يسم لبقائه حكماً في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يسم يقرأ الفاتحة في الاولى اجزائه حينئذ فيما يظهر ثم رأيت سم على حج صرح بما استظهرناه * (فرع) * لو زاد الامام وكان المأموم مسبوفاً بالاذكار الواجبة

عليه وهو غير معين قال وان اعتقد انهم أحد عشر فبانوا عشرة فلا تظهر العصة قال ولو صلى على حي وميت صحت على الميت ان جهل الحال والا فلا كن صلى الظهور قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت ولو أحرم الامام بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم صلى على الثانية لانه لم ينوهاً ولا قاله في المجموع ويجب على المأموم نية الاقتداء أو الجماعة بالامام كما في صفة الأئمة ولا يقدح اختلاف بينهما كما سيأتي (الثاني) من الاركان (اربع تكبيرات) لما رواه الشيخان عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه اربعاً (فان خمس) ولو عمد (لم تبطل) صلاته (في الاصح) للاتباع رواه مسلم ولانها لا تخل بالصلاة ولو نوى بتكبيره الركنية خلا فالجمع متأخرين ومقتضى العلة وكلام جمع منهم الروايات عدم البطلان بما زاد على الخمس ايضا وهو كذلك لكن الاربع اولى لتقرر الامر عليها من

في التكبيرات الزائدة كان ادرك الامام بعد الخامسة فقرأ ثم لما كبر الامام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم دعا للميت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه من يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم انهم اربعة أو جهل ذلك ويفرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب الركعة الزائدة للمسبق اذا ادرك القراءة فيها وكان جاهلاً بخلاف ما اذا كان عالماً بزيادتها بان هذه الزيادة هنا جائزة للامام مع علمه وتعمده بخلافها هناك أو يتقيد الجواز هنا بالجهل كما هناك فيه نظر فليصرر ومال مر للاول فليصرر اسم على منهج (أقول) وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الاربع اذ كان محضاً للامام فالمسبق في الحقيقة انما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس انه هنا كذلك * (فرع) * موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وناخيرها لما بعد الاولى بناء على اجزاء الفاتحة بعد غير الاولى أو لا قال مر لا يجوز بل تعينت عليه بالشروع فتعين عليه الاتيان بها فان تخلف نحو بطء فرائدها تخلف وقرأها ما لم يشرع الامام في التكبير الثالثة اه فان كان عن نقل فسلم والا فتبينه نظر ظاهر فليجروا ليراجع سم على منهج والا قرب الميل الى النظر (قوله وهو كذلك) ظاهره وان والى بين التكبيرات وبعبارة سم على منهج فرع زاد على الاربع ووالى رفع يديه معها متوالياً هل تبطل صلاته بتوالي رفع اليدين أو لا لان الرفع مطلوب هنا في الجملة سمعنا ان بعض المشايخ أفتى بالبطلان وهو متجه =

لان هذا الرفع غير مطلوب وتوالى مثله بطله ثم وافق عليه مر ١٥ (أقول) وقياس ما تقدم في الأفعال من انه لو احتاج الى ضربات أو تصفيق وزاد على المحتاج اليه واحد من الضرواته لولو الى هنا بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيها البطلان هنا أيضا لان رفع كل يدي في المرة الخامسة يعد مرة وبها حصلت الموازين أربعة أفعال (قوله بطلت كما ذكره الأذري) أي ولا يمنع منه كون اعتقاده خطأ ولعل وجه البطلان ان ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية (قوله لم يتابعه المأموم) شامل للمسبوق ١٥ سم على بهجة (أقول) أي فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي ان لا يحسب له عن بقية ما عليه لان حساب ما عليه محله بعد سلام الامام ومازاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه (قوله لا تسن له متابعتها) أي بل تكره خروجها من خلاف من أبطل بها (قوله بل يسلم) أي بنية المفارقة والابطال صلاته لانه سلام في انشاء القدوة فتبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مر ١٥ سم على بهجة ١٧٤ (قوله الثالث السلام) أقول انما قدمه على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

والدعاء للميت مع انه بعد ما لانه لما كان وقوعه بعد التكبيرات الاربع ناسب ان يعده عقب ذكرها وان كان غيره من تقدم ما عليه (قوله وتعدده) أي فان اقتصر على واحدة اتى بها من جهة يمينه (قوله ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركانه) أي ولو على القبر أو على غائب (قوله الرابع قراءة الفاتحة) * (فرع) * لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير الامام بعدها فينبغي ان يشغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنازة ولا ينبغي تكرير الفاتحة ولا قراءة غيرها من القرآن ولو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تكبير الامام ما بعدها فينبغي اشتغاله بالدعاء

النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ونسبته التكبير بالركعة فيما يأتي محله بقراءة المقام في المتابعة حفظا على تأكيدها ثم لو زاد على الاربع عدم اعتقاد البطلان بطلت كما ذكره الأذري فان كان ساهبا او جاهلا لم تبطل جزما ولا مدخل اسجود السهو فيها ومقابل الاصح تبطل زيادة ركعة او ركن في سائر الصلوات (ولو خمس) أي كبر (امامه) في صلاته خمس تكبيرات وقلنا لا تبطل (لم يتابعه) المأموم (في الاصح) أي لا تسن له متابعتها في الزائد لعدم سنده للامام (بل يسلم او ينتظره يسلم معه) وهو افضل لانا كد المتابعة ومقابل الاصح يتابعه وان قلنا بالبطلان فارقته وما قررت به كلامه من عدم سنية المتابعة وانها لا تبطل بمتابعته هو المعتمد والقول بخلافه ممنوع (الثالث) من الاركان (السلام) بعد تمام تكبيراتها او قدمه ذكر امع تأخره رتبة اقفاء بالاصحاب في تقديمهم ما يقل عليه الكلام تقريرا على الافهام وهو فيها (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كسنيته وتعدده ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركانه وهو كذلك خلافا لمن استحباها وانه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الاشهر (الرابع) من الاركان (قراءة الفاتحة) فبداها فالوقوف بقدرها المأموم في مجتمعا الخبر البخاري ان ابن عباس قرأ بها في صلاة الجنازة وقال لتعلموا انها سنة وفي رواية قرأها القرآن فجهرا وقال انما جهرت لتعلموا انها سنة واعلموا خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (بعد) التكبير (الاولى) لخبر أبي امامة الانصاري السنة في صلاة الجنازة ان يقرأ في التكبير الاولى بام القرآن مخافتة ثم يكبر ثلاثا

وكذا تكبير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفاقا والتسليم مر ١٥ سم على بهجة ونقل بالدرس عن اليعاقب الحج ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل الامام من له قراءة السورة لانها اولى من وقوفه ساكنا وفيه وقفة والا قرب ما قاله سم وقول سم فينبغي ان يشغل بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزئ عما يقال بعدها ولا يقال ان ما اتى به من الدعاء ليس في محله لما يأتي من انه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به من جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وان كثر (قوله فبداها) أي من القرآن ثم الذكر (قوله فالوقوف بقدرها) قال سم على حج انظر هل يجري تطهير ذلك في الدعاء للميت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا المراد يبدله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معه فيه نظروا المتجه الخبران ١٥ والمراد بالدعاء المجوز عنه ما يصدق عليه الدعاء ومنه اللهم اغفر له وارحمه فثبت قدره على ذلك اتى به (قوله وقال لتعلموا انها سنة) أي طريقة شرعية وهي واجبة

(قوله قلت تجزئ الفاتحة) يؤخذ من هـ. اذ اجاب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شافعي اقتدى بمالك ونابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الاولى فلما سلم اخبره المالكي بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي اذ غايه امر امامه انه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة له لا يقتضي البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي وسلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر (قوله بعد غير الاولى) محل ذلك ما لم يكن شرع فيها عقب الاولى والافتتحتين على ما مر اسم عن مر في قوله فرع موافق في الجنازة الخ (قوله والثالثة والرابعة) قال شيخنا الشهاب بر انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينها وبين واجب التكبير المنقول اليها ام لا اه (اقول) الظاهر انه لا يجب كما افهمه ما مر اه سم على منهج وسياق ذلك في قوله وترك الترتيب * (فرع) * قرا آية سجدة في صلاة الجنازة وبعد الوجه البطلان للصلاة ان كان عامدا عالما انه موجود غير مشروع فزيادته مبطله مر * (فرع) * لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغير غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه مر اه سم على منهج وقول سم اقول الظاهر انه لا يجب أى واذ لم يجب فله ان يأتي بما قبل ١٧٣ الصلاة على النبي صلى الله عليه

وسلم مثلاً أو بعدهما تمامها لأنه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعده فيما يظهر لاشتراط الموالاة فيها وقوله كالحى السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنة وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر المصلحة الصلاة وجب اعادته ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس لاجابة المؤذن وانتظار الجماعة (قوله أما المأموم) من مقول الامام (قوله

والتسليم عند الاخيرة) قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) من الثانية والثالثة والرابعة وقول الروضة وأصلها بعدهما أو بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن فهم تخالفه ما (والله أعلم) وهـ اذ ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وان صح المصنف في تيمانه تبعنا الظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم وان قال ابن العماد ان محله في غير المأموم أما المأموم الموافق فوجب عليه موافقة الامام فيما يأتي به لان كل تكبيرة كركعة ويترب على ما جرى عليه المصنف هنا لزوم خلو الاولى عن ذكرها لاجمع بين ركبتين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في أخرى لعدم وروده (الخامس) من الاركان (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما رواه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة من السنة (بعد) التكبيرة (الثانية) افعل السلف والخلف وقوله عليه السلام لا صلاة لمن لم يصل على فيها ولأنه أوجب لاجابة الدعاء (والصحيح ان الصلاة على آل لا تجب) فيها كغيرها واولى ايمانها على

وترك الترتيب) أى وذلك لا يضر (قوله ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة) أى ولا تجزئه (قوله لعدم وروده) قد يشكك بجواز قراءة الفاتحة بعد غير الاولى مع عدم وروده عن الشارع الا أن يقال لم يرد عن الشارع منعها في غير الاولى بل مقتضى قول ابن عباس انها سنة شمولها لكل من التكبيرات الاربع حيث لم يبين لها محلا وعليه فحديث أبي امامة يمكن محله على انها في الاولى أولى (قوله الخامس الصلاة) وأقلها اللهم صل على محمد زاد حج وينسب السلام لكن عبارة سم على شرح البهجة قوله وان يصلى في عقب الثانية على الرسول ظاهره انه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام ووجه ذلك انه الوارد والحكمة في ذلك بناؤها على التخفيف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصاد على الصلاة أفضل اه بحروفه ونقله شيخنا العلامة الشورى على منهج عن الشارح ويوافق ما تقدم عن المناوى من ان محل كراهة افراد الصلاة عن السلام في غير الوارد * (فرع) * لو قصد ان لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وكبر الثالثة بطلت صلاته لانه بشرعه في الثالثة متحقق خلو التكبيرة الثانية من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاشبهه ما لو ترك الفاتحة عدائهم ركع (قوله صلى الله عليه وسلم) أى فيجب فيها ما يجب في التيمم فيما يظهر ولا يجوز هنا ما يجوز في الخطبة من الحائض والمأحى ونحوه ما مر صرح بذلك في العباب فقال واقلها كما في التيمم اه

(قوله كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات) أي بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد لله) أي بأي صيغة من صيغته والشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغي التبيان بها (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين) هما الصلاة على النبي وعلى آل (قوله السادس الدعاء للميت بمخصوصه) وظاهر تعين الدعاء به بنحو لا يخفى لا بد من الاحتفاظ بركته من الظلمة وإن العنقل في ذلك كغيره لأنه وإن قطع له بالجنسية فتزيد مرتبة فيها بالدعاء كالأنبياء اهـ حج (فائدة) قال في بسط الأنوار قلت لو أن شخصين ولدا معاملة صقين ومات أحدهما فإن أمكن فصله من الحي من غير ضرر يلحق الحي وجب فصله والواجب أن يفعل بالميت الممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع الدفن لعدم إمكانه ويتنظر سقوطه فان سقط وجب دفن ما سقط وان مات ما سقط أو كان ذا كرين أو اثنين غسلا وكفناهما وصلينا عليهما ودفننا هذا القول الظاهر ويحتمل أن يقال يجب فصلهما إن أمكن وإن كانا ذكرا وأنثى وأمكن فصلهما فالظاهر وجوبه وإن لم يمكن فعلنا ما أمكن فعله ويراعى الذكر في الاستقبال ونحوه والله أعلم اهـ أي وعليه فلو كان ظهر أحدهما ماصقا لظاهر ١٧٤ الآخر أحرم أحدهما ماصقا لظاهر

وأحرم الآخر إليها وصلى (أقول) ومعلوم أن صلاة الحي صحيحة وإن حكمنا بنجاسة ما في جوف الميت كالوحيب الحي في مكان نجس وإذا فصل الميت بعد فينبغي أنه يجب على الحي قضاء ما صلاه لأنه تبين أنه صلى وهو حال نجاسة في جوف الميت وهي وإن كانت بعينها لا تعطى حكم الظاهر إلا مادام صاحبها حيا ويحتمل عدم وجوب القضاء لتزبله منه مادام متصلا بمنزلة الجزء وأعل هذا هو الأقرب (قوله إذا الجارى على الصلاة) أي الغالب (قوله السابع القيام) أي ولو لمادة ولعل حكمه تأخير القيام من السلام وغيره من الأركان أنه

التخفيف لكنهم استحب كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لله كونه أولى كما في زيادة الروضة وما ذكر من تعينها بعد الثانية هو المعتمد وليس مبنيا على تعين النجاسة قبلها خلافا للشارح ومقابل الصحيح أنها تجب وهو الخلاف المار في القسمين الآخر (السادس) من الأركان (الدعاء للميت) بمخصوصه فنحو اللهم ارحمه أو اللهم اغفر له الخ بر إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ولأنه المقصود الأعظم من الصلاة فلا يكتفى بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكون (بعد) التكبيرة (الثالثة) وقضية إطلاقه كغيره وجوبه لغير المكلف ومن بلغ مجنون أو داما إلى موته وهو الأوجه إذا جارى على الصلاة التعبد خلافا لا ذرعى وعلم مما تقرر وجوب الدعاء بعد التكبيرة الثالثة وقبل الرابعة ولا يجوز في غيرها إلا خلاف قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك إلا بمجرد الاتباع اهـ (السابع) من الأركان (القيام على المذهب) أن قدر عليه كغيرها من الفرائض والحقها بالنقل في التيمم لا يلزم منه ذلك هنا لأن القيام هو المقوم بصورتها في عدمه بحواصيرها بالكلية وشمل ذلك الصبي والمرأة إذا صليا مع الرجال وهو الأوجه خلافا لما أشرى فإن يجوز صلى على حسب حاله (وبسن رفع يديه في التكبيرات) الأربع خذو من مكبيه ووضعهما بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وإسراار القراءة) للفاتحة ولولا لا كماله المغرب يجامع عدم مشروعية السورة وما ورد في خبر ابن عباس من أنه يجهر

لما كان مقارنا لجميع الأركان لا يتحقق إلا بعد جميع الأركان فكانه مخرج عنها في الوجود فماسب تأخيرها في الذكر بالقراءة بخلافه في الصلوات الخمس فإنه لما كان ينقل من القيام إلى الركوع ثم يعود إليه بعد السجود ذكره في محله الذي يقع فيه (قوله بحواصيرها) في نسخة بحق الخ (قوله وهو الأوجه خلافا لما أشرى) أي ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي وبعبارة العباب على ما نقله سم على حج وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تتبعه فتلا قال في شرحه وانما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظاهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها أقل منها ما تجب فيها أية الفرضية والقيام للقادر كما هو أول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الأوجه كما هو المراد بعدم الجواز في حق الصبي وإن واه به منعه منه كما يمنع من الخروج من المكتوبات (قوله وبسن رفع يديه في التكبيرات) أي وإن اقتدى به لا يرى الرفع كالحق فيهما يظهر لأن ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا اقتدى به الحق للعللة المذكورة أي فلترك الرفع كان خلافا لاولى على ما هو الأصل في ترك السنة إلا ما انفصوا فيه على الكراهة وما تركه الأسرار فقياس ما صر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الأمر كراهته هنا

(قوله بان خبر أبي امامة أصح منه) قد يقال هذا انما يحتاج اليه اذا لم يكن في كلام ابن عباس ما يدل على عدم استحباب الجهر
ولكن قوله انما جهرت لتعلموا انهم اسنة أي مسلوكة على سبيل الوجوب يدل على ان الجهر ليس سنة اذ لو كان كذلك لما احتاج
للاعتذار عنه الا ان يقال يجوز انه انما قال ذلك دفعا لتوهم عدم وجوب القراءة في صلاة الجنازة كما أشار اليه فيما نقله
عن المجموع (قوله خ لا قال ابن العماد) تبعه حج فقال يأتي بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قبر او غائب (قوله بفتح
أولهما) لعله انما قصص عليه لكونه الافصح والافحوز في الروح اللهم كما قرئ به في قوله تعالى فروح وربحان وفي السعة
الكسر وقد نظم ذلك العلامة الدنوشي فقال وسعة بالفتح في الاوزان ١٧٥ والكسر محكي عن الصغاني (قوله

أي ما يحبه) هو بضم الياء وكسر
الحاء من أحب ويجوز فتح الياء
وكسر الحاء من حب لغة في أحب
(قوله وقد جئتلك) هل ذلك
مخصوص بالامام كما في القنوت
وان غيره يقول جئتلك شافعا أو هو
عام في الامام وغيره فيقول المنفرد
بلفظ الجمع فيه نظر والاقرب
الثاني اتساعا للوارد ولانه ربما
شاركه في الصلاة عليه ملائكة
وقد يؤيد ذلك ما سبأني في كلام
الشارح من انه حصر الذين صلوا
عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم
الآتون ألقا ومن الملائكة ستون
الفا لان مع كل واحد ملكين
(قوله وان كان مسينا فتجاوز عنه)
ظاهره ولو كان الميت نبيا وهو
ظاهرا اتساعا لفظ الوارد وظاهره
أيضا انه لا فرق بين نبيا وغيره هذا
والذي يظهر ان الاولى ترك قوله
ان كان محسنا الخ في حق الانبياء
لما فيه من ايهام انهم قد يكونون

بالقراءة أجيب عنه بان خبر أبي امامة أصح منه وقوله فيه انما جهرت لتعلموا انهم اسنة
قال في المجموع يعني لتعلموا ان القراءة مأمورها (وقيل بجهر لا يلا) أي بالفتحة خاصة
لانهم اصلوا ليل اما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء في نذر الاسرار بهما اتفاقا
واتفقا وعلى جهه بالتكبير والسلام أي الامام أو المبلغ لا غيرهما نظير ما صر في الصلاة
كما هو ظاهر فتصميم المصنف بالقراءة أي الفتحة لاجل الخلاف (والاصح نذر التعوذ)
لكونه سنة للقراءة فاستحب كالتأمين واقتصره ويسر به قياسا على سائر الصلوات
(دون الافتتاح) والسورة لطولها والثاني نعم كالتأمين وشمل ذلك ما لو صلى على قبر أو
غائب وهو كذلك كما افاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه لبنا ساعلى التخفيف خ لا قال
ابن العماد (ويقول) استحبابا (في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى آخره)
المدكور في الحر وغيره وتركه لشهرته وقته خروج من روح الدنيا وسعته بفتح أولهما
أي نسيم ريحها واتساعها ومحبوبه واحبائه فيها أي ما يحبه ومن يحبه الى ظلة القبر
وما هو لاقبه كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم
انه نزل بك أي هو ضيفك وانت أكرم الاكرمين وضيف الكرام لا يضام وانت خير
منزول به واصبح فقيرا الى رحمتك وانت غني عن عذابه وقد جئتلك راغبين اليك شفعاء له
اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسينا فتجاوز عنه ولفه أي أعطه برحمتك رضاك
وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولفه برحمتك الامن من
عذابه حتى تبعه الى جنتك يا أرحم الراحمين جمع ذلك الشافعي رضي الله عنه من
الاخبار واستحسنه الاصحاب وفي بعض نسخ الروضة ومحبوبه او كذا في المجموع
والمشهور في محبوبه واحبائه الجبر ويجوز رفعه بجهل الواو للجمال وروى مسلم عن عوف
ابن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعه يقول اللهم اغفر له وارحمه
واعف عنه وعافه واكرم نزهه ووسع مدخله واغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما

مسبقين فبعضه صلى الله عليه وسلم من الدعاء يزيد ان شاء على الوارد ما يليق بشأنهم صلى الله عليه وسلم لم عليهم اجمعين وبقي ما لو ترك بعض
الدعاء هل يكره أم لا فيه نظر والاقرب الثاني ويفرق بينه وبين القنوت بان ذلك ورد تعليمه بخصوصه من النبي صلى الله عليه وسلم
بخلاف ما هنا فانه مجموع من ادعية مفرقة وورودها كذلك يقتضي عدم تعيين واحد منها قوله جمع ذلك الشافعي قال الشيخ
حمير يريده انه لم يرد في حديث واحد هكذا اه سم على منهج (قوله واعف عنه) أي ما صدر منه (قوله وعافه) أي أعطه من
النعيم ما يصير به كالصحيح في الدنيا (قوله وأكرم نزهه) أي أعظم ما به في الآخرة من النعيم وفي الحق ان التزل بوزن القنل ما بهيا
للتزل والجمع الانزال والتزل أيضا الربع يقال طعام كثير التزل أو التزل بفتحين اه وفي المصباح والتزل بضمه بين طعام التزيل
الذي به باله وفي التزيل هذا نزله يوم الدين اه وعليه فيجوز في نزله السكون والضم وهو الاكثر

(قوله وزوجا خيرا من زوجه) قضيته ان يقال ذلك وان كان الميت انثى اه سم على بهجة وظاهر ان المراد بالابدال في الادل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذات لقوله تعالى الحقنا بهم ذيارهم ولخير الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا افضل من الحور العين ثم رأيت شيخنا قال وقوله أبده زوجا خيرا من زوجه من لازوجه له يصدق بتقدير هاله ان لو كانت له وكذا في المروجة اذا قيل انها الزوجها في الدنيا يراد بادلها الزوجها ما يمد ابدال الذات وابدال الصفات اه وارادة ابدال الذات مع فرض انها الزوجها في الدنيا فيه نظار وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صح الخبر به وهو ان المرأة لا تخرأز واجهاروته أم الدرداء لماوية لما خطب ابعدموت أبي الدرداء ويؤخذ منه انه فيمن مات وهي في عصمته ولم تتزوج بعده فان لم تكن في عصمة أحدهم عنده وبه احتمل القول بانهم اتخبروا انما الثاني ١٧٦ ولومات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم ماتت فهل هي للاول

أول الثاني ظاهر الحديث انها الثانية وقضية المدرك انها الاول وان الحديث محمول على ما اذا مات الاخر وهي في عصمته وفي حديث رواء جمع ولكنه ضعيف المرافعة وربما يكون لها زوجان في الدنيا فتتوف وتعتان ويدخلان الجنة لاهما هي قال لاحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا اه حج بحجوفه وهل مثل الزوجة السرية أم لا وهل للسيد تعلق بارتائه في الآخرة أم لا راجعه (قوله وانت ما يعود اليها) خرج بما يعود اليها الضمير في وانت خير منزول به فانه راجع الى الله فلا يوثقه ومن ثم قال حج وليحذر من تأنيث به في منزل به فانه كفر لمن عرف معناه وتعمده اه وقد يقال في قوله كفر نظرا لانه يمكن رجوعه الى الله على ارادة الذات والتأنيث فيه بالنظر للفظه

ينبغي الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه وقه من قسنة القبر وعذاب النار قال عوف فثبت ان أكون انا الميت هذا ان كان الميت بالغاذ كرافان كان انثى عبر بالامة وانت ما يعود اليها وان ذكر بقصد الشخص لم يضر وان كان خنثى قال الاسنوي المتجه التعبير بالملوك ونحوه قال فان لم يكن للميت أب بنان كان ولدا زنا فالقياس انه يقول فيه وابن امتك اه والقياس انه لو لم يعرف للميت ذكرورة ولا انوثة يعبر بالملوك ونحوه وأنه لو صلى على جمع معايات في عياله فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوجيه المضاف واسم الاشارة صحت صلاته كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى اذ لا اختلال في صبغة الدعاء اما اسم الاشارة فلقول أئمة النخاعة انه قد يشار بما للواحد للجمع كقول ابى

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف ابى

ولما مر عن الفقهاء من جواز التصدق في الانثى وعكسه على ارادة الشخص واما لفظ العبد فلا نه مفرد مضاف لمعرفة فيع افراد من أشير اليه واما الصغير فسيأتي ما يقال فيه (وبقدم عليه) استعجابا بالى على الدعاء الممار (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وذاونا ونانا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واشانا اللهم من احييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان) رواء أبوداود والترمذى وغيرهما وزاد غير الترمذى لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وقدم هذا الثبوت لفظه في مسلم ونضمنه الدعاء للميت بخلاف ذلك فان بعضه مؤدى بالمعنى وبعضه باللفظ وتبع المصنف في الجمع بين الدعاءين المحرر والشرح الصغير ولم يتعرض له في الروضة والجموع ولو جمع بين الثلاثة فظاهر ان الافضل تقديم الاخير وصدق قوله فيه وأبدله زوجا خيرا من زوجه فيمن لازوجه له وفي المرأة اذا قلنا بانها

فعله اراد انه كفر لمن قصد أن معناه مؤنت حقيق وتعمده وبني ما لوقال وانت خير منزول بهم هل يضر أو لا فيه نظر مع والاقرب الثاني لان المعنى عليه صحيح بناء على ان التقدير وانت خير كرام منزول بهم أى خير الكرام الذين ينزل الضيوف عندهم وهو كقوله تعالى وانت خير الغافرين (قوله فالمتجه التعبير بالملوك) ومثله العبد على ارادة الشخص كما مر في الانثى (قوله انه قد يشار الخ) قضيته ان ذلك سائغ بلاتأويل بالمذكور أو نحوه لكن وقع في كلام غير واحد في مثله التأويل بالمذكور أو نحوه (قوله وبقدم عليه) قضيته انه لو اقتصر على هذا الثاني لم يكف وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت بخصوصه وانه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله وصغيرنا وكبيرنا) أى برفع الدرجات لان المغفرة لا تستدعى سبق ذنب (قوله تقديم الاخير) هو قوله اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزل الخ (قوله وصدق قوله فيه) أى في الاخير

(قوله ما يعم الفعل الخ) فيه ان فرض الكلام انه لم تنزج في الدنيا فليس ثم الا التقديرى وقوله وفي الثاني ما يعم الخ فيه ايضا ان
 الفرض انه ما حيث كانت مع زوجها في الآخرة فلامعنى لبدال الذات وعبارة سم على حج جوابا عما يقرب من هذا في كلام حج
 مانصه قوله يراد ببدالها أى ببدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعم ابدال الذات أى كما اذا قلنا انه ليست لزوجها
 في الدنيا وقوله ابدال الصفات أى كما اذا قلنا انه لزوجها في الدنيا (قوله وابدال الهيئة) أى الصفة (قوله ويقول استحبابا) مثله
 في شرح الروض وهو يقتضى جواز الاقتصار على الدعاء الأول للطفل ويرد عليه ان الأول ليس فيه دعاء الميت بخصوصه بل
 لعموم المسلمين وهو غير كاف لفعل المراد انه يستحب ان ما يأتى به متممًا للميت وهو هذا الدعاء الثانى دون غيره فان لم يأت به وجب
 الدعاء له بخصوصه بأى دعاء اتفق أو يقال ان الطفل مستثنى من قولهم يجب الدعاء ١٧٧ بخصوص الميت (قوله فرط الابوبه)

قال الشيخ عميرة أى يقول ذلك
 ولولا خرمونه عن ابويه اه سم
 على منهج (قوله شبه تقديمه لهما
 الخ) مصدر مضاف لمفعوله أى
 تقديم الداعي له عليه ما حيث طلب
 كونه سابقا وعبارة حج شبه تقديمه
 عليه - ما الخ وعنى ظاهرة (قوله
 مذكرا) هو بالذال المجعولة قال في
 المصباح ذخرنه ذخرا من باب نفع
 والاسم الذخر بالضم اذا أعدته
 لوقت الحاجة اليه وادخرته على
 اقتعلت مثله وهو مذخور وذخيرة
 أيضا اه ويفهم من قوله وادخرته
 على اقتعلت انه يجوز قرأته بالذال
 المهملة المشددة وهو الاكثر
 وبالذال المجعولة لان ما كان
 على وزن افتعل وفأؤه ذال مجعولة
 قلبت تأؤه دال المهملة وقلب
 الذال المجعولة دال المهملة وادغامها
 في الدال المهملة المبدلة من التاء

مع زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعم الفعل والتقديرى وفي الثانى
 ما يعم ابدال الذات وابدال الهيئة (ويقول) استحبابا (في) الميت (الطفل) أو الطفلة
 والمراد به ما من لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثانى) في كلامه (الله اجمع له) أى الميت
 بقسميه (فرط الابويه) أى سابقا هيا مصالحهما في الآخرة (وسلفا وذكرا) بالذال المجعولة
 شبه تقديمه لهما بشئ نفيس يكون امامهما مذكرا الى وقت حاجتهما اليه بشئ نافع لهما كما
 صح (وعظة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أى واعظا والمراد به وما بعده غايته
 وهو الظفر المطلوب من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بان الوعظ التذكير بالعواقب
 وهذا قد انقطع بالموت (واعبارا وشبهها وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما)
 لانه مناسب للحال وزاد في المجموع والروضة كاصلا على هذا ولا تقتضيهما بعده
 ولا تحرمهما ابره ويأتى فيه ما مر من التذكير ورضده ويشهد له الدعاء لهما ما في خبر المغيرة
 والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعاقبة والرحمة فيمكن في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه
 قوله سم لاد من الدعاء الميت بخصوصه كما مر ان هذا بالنص بخصوصه نعم لو دعاه
 بخصوصه كفى فلو شك في بلوغه هل يدعونه هذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ أو يدعوه
 بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطا قال الاسنوى وسواء فيما قالوه امات في
 حياة أبويه أم بعدهما أم بينهما والظاهر في ولد الزنا ان يقول لاهمه ويقتصر عليه فيما تقدم
 ولهذا قال الزركشى محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه
 الحال وهذا أولى قال الاذرى فلو جهل اسلامهما فكالمسلمين بناء على الغالب والدار
 اه والاحوط تعليقه على ايمانهم بالاسم بما في ناحية يكثر الكفار فيها ولو علم كفرهما
 كتبعية الصغير للسبى حرم ان يدعوهما بالمغفرة والشناعة ونحوهما ولو علم اسلام

٢٣ به في وقلب الدال المبدلة من التاء دال المهملة وادغام الاولى فيها (قوله فسقط التنظير في ذلك)
 أى في قوله وعظة (قوله على قلوبهما) يأتى فيه ما تقدم من الجواب عن قول المصنف وعظة الخ ان كانا ميتين (قوله فيمكن في
 الطفل هذا الدعاء) خلافا للحج (قوله بالنص بخصوصه) أى على أن قوله اجمعه له فرط الخ حيث كان معناه أى سابقا هيا
 لمصالحهما في الآخرة كان دعاءه بخصوصه لانه لا يكون كذلك الا اذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك (قوله أو يدعوه
 بالمغفرة) هذا ظاهرا حيث لم يرد الجمع بينهما (قوله والاحسن الجمع بينهما) أى فلو لم يأت به هذا الاحسن فينبغى ان يختار الدعاء له
 بالمغفرة لاحتمال بلوغه (قوله ويقتصر عليها فيما تقدم) لاهله ما تقدم (قوله ولهذا قال الزركشى) أى ولو كان يتصرف على
 إلامى ولد الزنا (قوله وهذا أولى) من مر

(قوله لم يخف الحكم مما صر) أي من أنه يدعو له مسلم منها ويعلق الدعاء على الإسلام وبين شك فيه ثم ما تقرركه فيما لو علم الإسلام الميت أو ظن فلو شك في إسلامه كالمالك الصغار حيث شك في أن السابى لهم مسلم فيحكم بالإسلام ثم يعالاه أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال حج يحتمل أن يصلي عليه احتياطاً ويحتمل وهو الأقرب أن لا يصلي اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلي ويعلق النية كالأختلاط مسلم بكافر إلا أن يفرق بأن في مسئلة الاختلاط تحققنا وجوب الصلاة وشككنا في عين من يصلي عليه بخلافه هنا فانا شككنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والأصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول الشارح الآتي بعد قول المصنف الآتي ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً (قوله كالدار فيما يظهر) سبقه إليه حج (قوله واغفر لنا وله) أي ولو صغيراً لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب (قوله كما بين التكبيرات) أي الثلاثة المتقدمة وظاهره حصول السنة ولو بتكرير للادعية السابقة وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثمانية لأنها أحسن الأركان اه وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثلاثة أو تطويلها عليها * (فائدة) * شغل عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان الآية في رابعة الجنازة هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس به بالمناسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور ١٧٨ على القبر وكونها كفارة لأنهم مروءه عليه هل له أصل أيضاً أم لا فاجاب

بقوله جميع ما ذكر فيه لا أصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكبره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السابق عند المرور على القبر إن أراد المثنى عليه فهو مكروه لأنهم فيه أو يحذانه فلا كراهة ولا اثم فأى اثم في المرور حتى يحتاج لرفع اه فتساوى حج وقوله وكذا قراءة الباقيات أي ذكر الآية المشتملة على قوله الباقيات وهي قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا الخ

أحدهما وكذا لا آخر أو شك فيه ولو من والديه لم يخف الحكم مما صر بخلاف من ظن إسلامه ولو بقريئة كالدار فيما يظهر من اضطراب (و) يقول استحباباً (في) التكبيرة (الرابعة اللهم لاتعزمننا) بفتح المنة الفوقية وضمها (اجزه) أي اجر الصلاة عليه وأجر مصيئته فإن المسكين في المصيبة كالشيء الواحد (ولا تفتنابعده) أي بالآلة لا بالمعاصي وزاد في التفتية تبعاً للكثير واغفر لنا وله ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده إن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالقياس كما قال الأذري اقتصاره على الأركان (ولو يخلف المقتدى) عن إمامه بالتكبير (بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه) تكبيرة (أخرى) أو شرع فيها (بطلت صلاته) إذا المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة إلا بالتكبيرات فيكون التخلف بها فاحشاً كالخلف بركعة وأفهم قوله حتى كبر إمامه أخرى عدم بطلانها فيما لم يكبر الرابعة حتى سلم الإمام قال ابن العماد والحكم صحيح لأنه لم يشغل عنها حتى أتى الإمام بتكبيرة أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيأتي بها بعد السلام وأيده في المهمات بأنه لا يجب

ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذري) أي بل يجب ذلك فيها إن غلب على ظنه تغييره بالزيادة (قوله فلم يكبر حتى كبر إمامه) لو كبر المأموم مع تكبير الإمام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها أولئك تأخر فراغ المأموم هل تقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اه عمرة أقول الأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم يخلف حتى كبر إمامه أخرى وإن ذلك لا يتحقق إلا بتام الإمام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالتكبيرة الثالثة فإن المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الثانية لا يقال سبقه بشيء (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية زمنياً يسع شيئاً من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها في محلها الأصلي ولو أدرك المسبوق زمنياً يسع نصف الفاتحة فقصد تأخيرها إلى الثانية منلافه تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية أو لا بد من جميعها التمكن منه فيه نظر وينبغي أن يكفيه نصفها لأنه الذي أدركه في محله الأصلي فهو الواجب عليه فليأمل سم وقوله وإن قصد الخ هذا قد يخالف ما في الطائفة العليا عن الجوزي ولعل هذا أوجه اه سم على بهجة

(قوله خلافا لما في التمييز) اسم كتاب البارزى (قوله لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين) قال سمس على حج بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الشروع في الرابعة هذا وجرى حج على عدم البطلان مطلقا قال لانه لو تخلف بجميع الركعات ناسيا لم يضر فهذا أولى وبعبارة اما اذا تخلف بعد ذكر نسيان وبطء فهو قراءة وعدم سماع تكبير وكذا جهل عذبه فيما يظهر فلا بطلان فيراعى نظم صلاة نفسه الى أن قال ووقع اشارح ان النامى يغتفره ١٧٩ التأخر بواحدة لا يثبت وذكرة شخضا

في شرح منهجه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه والوجه عدم البطلان مطلقا لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا أولى اه ويمكن حمل النسيان على نسيان القراءة وحيد فلا اعتراض (قوله ولو تقدم على امامه بتكبيره) أى قصد به التكبير الركن أو أطلق فان قصد بها الذكركم لم يضر كما لو كرر الركن القولى في الصلاة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله وهو في الفاتحة تركها) أى فلو اشتغل باكمال الفاتحة فخلف بغيره ذكر فان كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) * يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرط عدم رهاه سم على منهج أقول واحد شرطه عدم طول الفصل (قوله ويكون متخلفا بعد) وينبغي ان يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافق القراءة في الاولى وجمع بينهما وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منهم ما فاضل لانعام الواجب عليه (قوله واطلاق الاصحاب

فيما ذكره ليست كالركعة بخلاف ما قبلها خلافا لما في التمييز من البطلان فان كان ثم عذر كبطء قراءة ونسيان او عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم ولو تقدم على امامه بتكبيره عد ابطات صلاته بطريق الاولى اذا تقدم الخش من التخلف خلافا لبعض المتأخرين (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في) تكبيره (غيرها) كاصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الدعاء لان ما ذكره أول صلاته فيراعى ترتيبها (ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بان كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كما لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق فانه يركع معه ويكملها عنه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) كما لو ركع الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعيينه بعد الاولى لغوات محلها الاصلى هنا اذا اكمل قراءتها فيها فتكملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراءة وتقدم في المسبوق في نظير ما هنا متى اشتغل بانتحاح أو تعوذ تخلف وقراءته بقدره والاتابعه ولم يذكرا هنا قال في الكفاية ولا شك في جريانه هنا بناء على نيب التعوذ أى على الاصح والافتتاح على مقابله وقد صرح بما قاله القوارنى ونحريره أنه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يشرع من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية أو الثالثة لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفا بعد ذكران غاب على ظنه انه يدرك الفاتحة بعد التعوذ والا فغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته ومقابل الاصح يخلف ويتمها على ما مر نظيره في كتاب الجماعة (واذا سلم الامام تدارك المسبوق) وجوبا (بأى التكبيرات باذكارها) وجوبا في الواجب ونوبا في المنذور كما يأتي في الركعات بالقراءة وغيرها وخالف تكبيرات العيد حيث لا يأتي بمافاته منها فان التكبير هنا بمنزلة افعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها وفي العيد سنة فسقطت بقوات محالها (وفي قول لا تشترط الاذكار) بل يأتي بيقية التكبيرات تسقا لان الجنازة ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل وادعى الحب الطبرى ان محل الخلاف عند رفع الجنازة فان اتفق بقاؤها لسبب متأو كانت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتي بالاذكار قطعاً قال الاذكارى وكأنه من تفقده واطلاق الاصحاب يفهم عدم الفرق اه وهذا هو الاوجه وعلى الاول يستحب ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ما فاته فان رفعت لم يضر وان حوت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنازة حاضرة

يفهم عدم الفرق) أى بين الرفع وعدمه في جريان الخلاف (قوله وعلى الاول يستحب الخ) أى والمخاطب بذلك الولي فإما مرهم بتأخير الجمل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهي استحب التأخير من المباشرين للعمل فان أرادوا الجمل استحب للأحد أمرهم بعدم الجمل اه (قوله لم يضر وان حوت عن القبلة) قال حج ما لم يزد ما بينهم اعلى الثمانية ذراع أو يحل بينهم ما حائل مضر في غير المسجد

(قوله بشرط ان لا يكون الخ) قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام وفهوه انه اذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر وقد يشهد كلام حج بخلافه حيث قال والمشي به اقبل احرام المصلي وبعده وان حوات عن القبلة ما لم يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع او يحمل الخ (قوله أكثر من ثلاثمائة ذراع) أى يقينا وعليه فلو شك في المسافة هل تزيد على ذلك أو لا لم يضر لان الأصل عدم التقدم (قوله وأن يكون محاذيا لها) بان لا يحول عن القبلة (قوله على القول بذلك) أى القول المرجوح (قوله شروط غيرها الخ) سكت المصنف عما يطلب من غير الاركان والشروط وقال حج وظاهر انه يكره ويسن كل ما هو اهم أى القدوة والصلاة مما يتأتى مجتمعه هنا أيضا نعم بحث بعضهم انه يسن هنا النظر للجنابة وبعضهم النظر لمحل السجود لو فرض أخذ من بحثه بالقبض على ذلك في الاعنى والمصلي في ظلمة وهذا هو الوجه وذلك لان اصل الصلاة اه (قوله لخبره لم يأم من رجل) ذكر الرجل مثال (قوله فبقوم على جنازته) أى بان يصلوا عليه (قوله ١٨٠ لا يشركون بالله شيئا) ظاهره وان لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع (قوله قال الشافعي

اعظم أمره الخ) قد يقال يشكل على كلا الجوابين ما تقرر ان الولي أولى بإمامتها وقد كان الولي موجودا كعهده العباس رضى الله عنه وقد يجاب عن ذلك بالنسبة للجواب الثاني بان عادة السلف جرت بتقدم الامام على الولي فجروا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التأخير الى تعيين الامام وفيه نظار وقوله قد تعين واهل وليه كعهده العباس انما لم يؤمهم مع أن الحق لمخوفا من ان يتوهم انه امام فربما ترتب على ذلك فتنة اه سم على بجة (قوله ويسقط فرضها بواحد) ويجزئ الواحد وان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو لمع وجود من يحفظها

لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء ذكره في المجموع وقضيته ان الموافق كالمسجوق في ذلك ولو احرم على جنازة يمشى بها وصلى عليه اجاز بشرط ان لا يكون ما بينهما أكثر من ثلثمائة ذراع كما سيأتى وان يكون محاذيا لها كالمأموم مع الامام على القول بذلك المألوف صلاة الجماعة ولا يضر المشي بها كالمأوم مع الامام في سريرة وحده انسان ومشى به فانه يجوز كما تجوز الصلاة خلفه وهو في سفينة سائرة فانه ابن العماد وغيره (ويشترط) في صلاة الجنائز (شروط) غيرها من (الصلاة) كاسترواطها رة واستقبال لانها تسمى صلاة فكانت كغيرها من الصلوات ولها شروط اخر تاتي كتقدم طهر الميت (الاجماع) بالرفع فلا تشترط فيها كالمأوم بل تستحب لخبره لم يأم من رجل يموت فبقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفهم الله فيه وانما صلت الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا كبار واهل البيه في قال الشافعي اعظم أمره وتنافسهم في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام يوم التوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار قد ماني كل شيء وتعين للخلافة ومعنى صلوا أفرادا قال في الدقائق أى جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون الفاضل من الملائكة ستون ألفا لان مع كل واحد ملكين وما وقع في الاحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم الا ستة اختلاف في اثنين منهم قال الدميري انه أراد عشرين من المدينة والاف قد روى أبو زرعة الموازى أنه مات عن مائة ألف وأربعمائة وعشرين الفا كما هم له صحبة وروى عنه ومع منزه (ويسقط فرضها بواحد)

فيما يظهر لان المقصود وجود صلاة صحبة من جنس المخاطبين وقد وجدت اه حج وبقي ما لو كان لا يحسن الحصول الا الفاتحة فقط هل الاولى ان يكررها أولا فيه نظرا لاقرب بل المتعين الاول اقيامها مقام الادعية (فرع) قال م ر اذا كان الميت في سعة مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه كالمأوم كان الامام في محل بينه وبين المأموم باب مسمر فان لم تكن مسمرة ولو بعض الواحها التي تسع خروج الميت منه صحت الصلاة اه فاوردت عليه أنها اذا لم تكن مسمرة كانت كالباب المردود بين الامام والمأموم فليجب ان لا تصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على تابوتها قبة فتكلف الفرق بان من شأن الامام القاهور ومن شأن الميت السر اه فاما نمل جدا اه سم على منهج وقول سم ما لم تكن مسمرة شمل ما لو كان بهاشد اد ولم تحمل وهو ظاهر ان لم تكن الصحبة على نجاسة أو يكن اسفلها نجسا والاوجب الحل وقضيته انه لو كان الميت في بيت مغلق عليه في غير المسجد وصلى عليه وهو خارج البيت الضرر وهو ظاهر للعلولة بينهما

(قوله واقل الجمع) أي الذي دلت عليه الواو في صلوا الخ (قوله وهناك رجال) عبارة شرح البهجة وصلاتهن وصلاة الصبيان مع الرجال أو بعدهم تقع فلا لان الفرض لا يتوجه عليهم اه وكتب عليه سم قوله أو بعدهم قد يدل على امتناع صلاتهن وصلاة الصبيان قبل الرجال فليراجع فانه لا يعد عدم الامتناع وقوله تقع فلا قضيته انهم لا يتوون الفرضية واما اذا توجه الفرض على النساء لعدم الرجال فينبغي ان ينوينا الفرضية فلينأمل الا ان قوله قضيته انهم لا يتوون الخ يحتمل ان يجري في نيتهن ايها ما قبل في صلاة الصبي الخمس بجامع عدم الوجوب فيها لكن تقدم ١٨١ في الشارح انه لا بد من نيتهن الفرض ولو

مع الرجال وان وقعت صلاتهن فلا يختلف الصبي لا يجب عليه نيّة الفرضية اذا صلى معهم كما تقدم بالهامش أيضا واصل الفرق بينهما ان النساء من جنس المكلفين بخلافه (قوله وجوده في محل الصلاة) أي جعل الصلاة وما ينسب اليه كخارج السور القريب منه أخذ مما يأتي عن الوافي ح ومراده بما يأتي عن الوافي ما سبأ في كلام الشارح من قوله فلو كان الميت خارج السور الخ (قوله ولا خنثي) وقع لسؤال عمالو تعددت الخنثي في محل وفقدت الرجال هل يكفي في سقوط الطلب صلاة واحد أم يجب صلاة الجميع لاحتمال ان المتخاف ذكريه نظر والظاهر الثاني للعلة المذكورة ويفيده قول الشارح الآتي دون صلاتها لاحتمال ذكوريته الخ (قوله واذا صلت المرأة سقط الفرض) أي فلم يأتعن والقياس انه يجب على الخنثي أو غيره من الرجال اذا

الحصول الفرض بصلاته ولان الجماعة لا تشترط فيها فكذا العدد غيرها وشمل ذلك الصبي المميز مع وجود الرجال لانه من جنسهم ولانه يصلح ان يكون اماما لهم وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بان السلام شرع في الاصل للاعلام بان كلامها سالم من الآخر وآمن منه وأما ان الصبي لا يصح بخلاف صلاته (وقيل يجب) اسقوط فرضها (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لخبر الدارقطني صلوا على من قال لا اله الا الله واقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما قيل بوجوب ذلك العدد في حامله الميت في اقل منها مما قد يتولد منه لازراء والضرر وفي المجموع عن الاصحاب لو صلى على الجنائز عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرض صلاتها (بالنساء وهناك رجال في الاصح) أو رجل أو صبي مميز لانه أكمل منهن ودعاؤه اقرب الى الاجابة ولان في ذلك استماتة بالميت والاوجه ان المراد بحضوره وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر والناسي يسقط بهن الجمعة صلاتهن وجاعتهم فان لم يكن هناك ذكر أي ولا خنثي فيما يظهر وجبت عليهن وسقط الفرض بهن وتسكن لهن جماعة كما في غيرها من الصلوات قاله المصنف خلافا لما في العدة والخنثي كالمرأة لا يقال كيف لا يسقط بأمرأة وهناك صبي مميز مع انه المخاطبة به دونه لانا قول قد يخاطب الشخص بشئ ويتوقف فعله على فعل شئ آخر لا سيما فيما يسقط عنه الشئ بفعل غيره فلا يخاطب به خطاب فرض ولا يسقط بفعلهن وانما يجب عليهن أمره بها كما يجب على ولي الطفل أمره بالصلاة ونحوها كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ في شرح ارشاده حيث ذهب الى اجزاء صلاتهن مع لاله بعدم توجه الخطاب له وقضية قوله سم ان الخنثي كالمرأة أنه لو اجتمع معها سقط الفرض بصلاة كل منهما وهو ظاهر في صلاته دون صلاتها لاحتمال ذكوريته كما مر وبذلك صرح ابن المقرئ في شرح ارشاده فقال وان صلى سقط الفرض عنه وعن النساء واذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء وأما عن الخنثي فقياس المذهب بأبي ذلك اه وهو كما قال احتياط الفرض (ويصل على الغائب عن البلد) ولو في مسافة قريبة دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلي

حضر بعد الدفن ان يصل على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء لاحتمال ذكورية الخنثي (قوله ويصل على الغائب) هل يشمل الانبياء فيجوز صلاة الغيبة عليهم كما تجوز صلاة الحضور عليهم أم لا ويفرق بينا وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز اميل وان قال مر بالمنع * (فرع) * لو بعد الميت عن المصلي بان كان على مسافة القصر كما كثر مثلالكن كان المصلي يشاهده كالحاضر عنده كرامة فهل يصح صلاته عليه من البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد الاول انصح مع ذلك لانه حاضرا أو في حكم الحاضر لما شهدته فيه نظر والتجبه عندى الاول وان اجاب مر فوراً الثاني اه سم على بهجة والمراد الانبياء =

الذين يكون المصلي من اهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عليهم الصلاة والسلام (اقول) وقد يؤيد ما استوجهه
بهم بصلاته صلى الله عليه وسلم والصحابة ١٨٢ معه على التجاشي وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصير

حاضرا (قوله وكان اولي بالنقل)
أي بقله وروايته البنا (قوله لتيسر
الحضور) المتجه ان المعتبر المشقة
وعدها بحيث شق الحضور ولو في
البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث
لا ولو خارج السور لم تصح اه
م على حج وقد ينهيه قوله ولو
تعذر الحج ومنه أيضا استفاد ان
العبرة في المشقة بالنسبة لريد
الصلاة كما يفهم من التمثيل للعدو
بالمريض (قوله قريبا منه) قال
حج ويؤخذ ضبط القرب هنا بما
يجب الطلب منه في التيمم وهو
متجه ان اراد به حد الغوث لا
القرب (قوله ولو صلى على من
مات في يومه أو سنته الخ) هل
يدخل من في البلد معا وقد يتقاس
عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة
عليه الامع حضوره اه م
على بهجة ومحل أيضا أخذ امام
له ما لم تشق الصلاة عليه م في
قبورهم والاشتمال م لانه يجوز
افرادهم بالصلاة عليهم مع غيبتهم
فنهول صلاته لهم أولى (قوله
وان لم يعينهم) وأشمل من ذلك
ان يتولى الصلاة على من تصح
صلاته عليه من اموات المسلمين
فيشمل من مات من بلوغه أو قبله
على ما يأتي ثم ينبغي ان يقول في
الدعاء لهم هذا اللهم من كان منهم

مستقبلا لانه صلى الله عليه وسلم على التجاشي بالمدينة يوم موته بالحبيشة رواه
الشيخان وذلك في رجب سنة تسع فان قيل لعل الارض زويت له صلى الله عليه وسلم حتى
رآه أجيب عنه بوجهين أحدهما انه لو كان كذلك لنقل وكان اولي بالنقل من الصلاة
لانه معجزة والثاني ان رؤيته ان كانت لان اجزاء الارض تداخلت حتى صارت الحبيشة
ياب المدينة لو جب ان تراه الصحابة أيضا ولم ينقل وان كانت لان الله خلق له ادرا كافلا يتم
على مذهب الخصم لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وان رآه وأيضا وجب أن
تطل صلاة الصحابة وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك بسقط فرض
الكفاية الا ما حكى عن ابن القطان وظاهر ان محل السقوط بها حدث علمهم الحاضرون
قال الاذري وينبغي انهما لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل أي أو يم
بشرطه نعم لو علق النسبة على طهره بأن نوى الصلاة عليه ان كان قد طهره فالوجه الصحة
كما هو احداهما لا لاذري اما الحاضر بالبلد وان كبرت فلا يصلي عليه لتيسر الحضور
وشهوه بالتصا على من بالبلد مع امكان احضاره فلو كان الميت خارج السور قريبا منه
فهو كذا خله نقله الزركشي عن صاحب الوافي واقره أي لان الغالب ان المقابر تجعل
خارج السور وعبارته من كان خارج السور ان كان أهله يستعير بعضهم من بعض لم تجز
الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه ولو تعذر على من في البلد الحضور
لحبس أو مرض لم يبعد جواز ذلك كما يحتمل الاذري وجزم به ابن أبي الدم في المحبوس لانهم
قد علوا المنع بتيسر الذهاب اليه وفي معناه اذا قتل انسان يلد وأخفى قبره عن الناس
والاوجه في القرى المتقاربة جدا أنها كالقرية الواحدة ولو صلى على من مات في يومه
أو سنته وطهر في اقطار الارض جاز وان لم يعرف عينهم بل نسي لان الصلاة على الغائب
جائزة وتعينهم غير شرط (ويجب تقديمها) أي الصلاة (على الدفن) وتأخيرها عن الغسل
أو التيمم عند وجود منسوخه فلو دفن من غير صلاة ثم الدافنون والراضون بدفنه قبلها
لوجوب تقديمها عليه ان لم يكن ثم عذر ويصلي على قبره لانه لا ينش للصلاة عليه كما يؤخذ
من قوله (وتصح بعده) أي بعد الدفن لا لا تباع في خبر الصحيحين بشرط ان لا يتقدم على
التسليم كما سيأتي في المسائل المنثورة ويسقط الفرض بالصلاة على القبر على الصحيح
(والاصح تخصيص الصحة) أي صحة الصلاة على الغائب والتيمم (من كان من اهل) اداء
(فرضها وقت الموت) دون غيره لان غيره متنقل وهذه لا يتنقل بها قال الزركشي معناه
لا تفعل مرة بعد أخرى وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتهم امن غير جنازة
بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكان ما قاله من مقتضى الصلاة
الناس مع الرجال فانما نافله اهن مع صحتها ولو اعيدت وقعت نافله خلافا للقاضي ولعله

مستثنى
مستثنى
الظاهر في الجميع انهم ليسوا كاهم محسنين ولا مسيئين (قوله ولو اعيدت الخ) ولو مرارا ومنفردا وبعبارة م على بهجة =

قوله ولو اعيدت تجبه انه لا يتقيد بجواز اعادة التوبة الواحدة ويؤيده أن المقصود بها الشفاعة والدعاء والدعاء لا يؤول
حصول المطلوب به مرة معينة بل لو علم حصولها لم يمكن ان يحصل بغيرها زيادة فليراجع (قوله وقبل الغسل) ليس بقيد بل وكذا
بعده وقبل الدفن وسأبقي له (قوله وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر) ظاهر ١٨٣ اطلاقهم انه لا فرق بين المقبرة المنبوشة

وغيرها وهي في المنبوشة مشكل
للعلم بنجاسة ما تحت الميت فلعل
المراذع غير المنبوشة فليراجع على
ان في غير المنبوشة يتحقق النجاسة
عادة ونجاسة كفته بالصديد اللهم
الا ان يقال ان هذا دوام واعتقار
اقصد الدعاء والشفاعة له في تأمل
وبصرح بالتعميم قول الشارح
ولا يتقيد بثلاثة أيام وقوله
السابق ولو صلى على من مات في
يومه أو سنته وظهر في اقطار
الارض جاز (قوله نظير لعن الله
اليهود الخ) قال السبكي هو
في اليهود واضح وفي النصاري
مشكل اذ انهم لم تقبض روحه
الا ان يقال بانهم انبياء غير
رسل كالحواريين ومريم في قول
او الجمع في قوله انبيائهم بازاء
الجموع اليهود والنصارى او
المراذع الانبياء وكبار اتباعهم
فاكتفى بذكر الانبياء ويؤيده
رواية مسلم قبور انبيائهم وصالحاتهم
او المراد بالتخاذلهم من الابتداء
والاتباع فاليهود ابتداء عوا
والنصارى اتباعوا (قوله في بيان
الاولى بالصلاة) أي وما يتبع ذلك
كعدم غسل من استشهد جنباً
(قوله أي القريب) هذا التفسير

مستثنى من قواهم ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لا تنعقد على انه يمكن الجواب عن ذلك بان
محل كلامهم اذا كان عدم الطلب لها ذاتها وهذا ليس كذلك بل لا مر خارج وهو امتياز
هذه الصلاة عن غيرها وهو انه لا يتقيد بها الما لوصلي عليها من لم يصل أو لا فانه انتقع له فرضاً
وقد اعترض ابن العماد كلام المجموع في قوله بخلاف الظاهر بأنه خطأ صريح فان الظاهر
لا يجوز للانسان ابقاء ما فعله من غير سبب لانه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام
والاسباب التي تؤدى بها الظاهر ثلاثة الاداء والقضاء والاعادة ورده والدرجة الله تعالى
بان ما قاله هو الخطأ الصريح لخطئه في فهم كلام المصنف وانما يريد ما قاله لو قال في المجموع
يؤدى بها وقضية اعتبار كونه من أهل الفرض يوم الموت منع الكافر والخاص يومئذ
وهو كذلك كما صرح به المتولي وهو ظاهر كلام الاصحاب واعتبار الموت يقتضي انه لو بلغ
أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لانه لو لم يكن ثم غيره لمزمت
الصلاة اتفاقاً وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانه يأثمون بل لو زال المانع بعد الغسل
أو بعد الصلاة عليه وأدرك زمناً يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحقيقة فينبغي الضبط بين
كان من أهل فرضها وقت الدفن لا لا يريد ما قيل وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر أبداً
بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام ولا بعبدة بقاءه قبل بل لانه ولا بعبدة بقاءه ومقابل
الاصح اختصاص ذلك بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت فن كان رفته غيرهم لا تصح
صلاته قطعاً ومن كان وقته مميزاً لا تصح صلاته على الاقل وتصح على الثاني (ولا يصلى على قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) أي لا تجوز وكذا على قبر غيره من الانبياء نظير لعن الله
اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد ولا بالممكن أهلاً للفرض وقت موتهم
ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفنه لمن
كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجرى عليه بعض المتأخرين والاوجه كما اقتضاه
كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله
في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى ورثته خارجة بالنهي ولهذا قال الزركشي في
خاتمه والاصواب ان علة المنع النهي عن الصلاة في قوله لعن الله اليهود الى آخره
(فرع) في بيان الاولى بالصلاة وقول الشارح انه زاد الترجمة به اطول الفصل قبله بما
اشتمل عليه كما نقص ترجمة الترمذي بفصل اقصر الفصل قبل دفع به ما قيل ان ترجمته بالفرع
مشكلة لان المذكور فيه وهو بيان اولوية الولي ليس فرعاً عما قبله من كيفية الصلاة
لان المصلي ليس متفرعاً على الصلاة ويمكن أن يقال هو متفرع عما قبله لان الصلاة تستدعي
مصلها وهو يستدعي معرفة الاوصاف التي يقتضيها (الجديد أن الولي) أي القريب

يقتضى تقديم ذوى الارحام على الامام وينافيه ما يأتي من تقديم الامام عليه فاما ان يقال جرى هنا على ما روي الكمال المقدسى
تعالى الخراسانيين من ان الامام لاحق له في الصلاة على الميت وفيما يأتي على ما قاله الصهرى والمتولى واما ان يقال هذا تفسير
للولي في الجملة وان تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل تفسيره بما ذكره المعنى وعصبته

(قوله أى اسحق) أى أولى فلو تقدم غيره اهـ حج (قوله ولوا وصى بها) أى الميت (قوله فلا تنفذ وصيته) أى لا يجب تنفيذهما
 لكنه أولى كما يأتى عن حج (قوله أجازوا الوصية) وهو الأولى جبر الخاطر الميت اهـ حج (قوله والاقدم عليه) أى الوالى عليه أى
 على الولى (قوله ولو غاب الولى الاقرب) ولو غيبة قرينة اهـ حج وهو معنى قوله سواء الخ (قوله قدم الولى الابدخال) زاد حج ويفرق
 بينه وبين نظيره فى النكاح بان الفاضل فيه كولى آخر ولا كذلك البعيد وهنا لا حق للوالى مع وجود أحد من الأقارب فانتقلت
 للابعد اهـ وكتب عليه سم قوله وهنا ١٨٤ لاحق الخ فيه نظر (قوله انه متى كان الاقرب أهلا للصلاة) أى بان لم يكن قائلا

ولا عدولا ولا كافرا ولا عبدا مع
 حر قريب للميت بخلافه مع
 الاجنبى كما يأتى ولا صبي ولا فاسقا
 ولا مبتدعا (قوله فله الاستجابة
 فيها) وهو المعتمد وعبرة الزيادة
 ويقدم منضول الدرجة على نائب
 فاضله انى الاقيس أى حيث كان
 المستناب حاضرا التقصير بالاستجابة
 كاخوين أحدهما شقيق والآخر
 لاب فيقدم الاخ للاب على نائب
 الشقيق أى الحاضر ونائب الاقرب
 الغائب على البعيد الحاضر اهـ
 وهو مختاف لما فى الشارح من
 تقديم نائب الاقرب الحاضر ولو
 منضولا على البعيد الحاضر ولو
 قاضلا (قوله لان الاصول اشفق)
 على الكلام المصنف (قوله وفارق
 ترتيب الارث) أى حيث قدموا
 هنا الاب والجد على الابن وهناك
 قدموا الابن من حيث العصبية
 وقوله بما مر أى من قوله وفرق
 الجديديان المقصود الخ (قوله
 لزيادة قربه) فيه اشارة الى ان
 الفقهاء اصطلاحهم فى القرب

الذكر ولو غيروا رث (أولى) أى اسحق (بامامتها) أى الصلاة على الميت ولو امرأة (من
 الوالى) ولو أوصى بها غيره اذهى حقه فلا تنفذ وصيته باسقاطها كالارث وما ورد من
 أن ابابكر وصى ان يصلى عليه عرفصلى وأن عروصى ان يصلى عليه صهيب فصلى وان
 عائشة وصت أن يصلى عليها أبو هريرة فصلى وأن ابن مسعود وصى أن يصلى عليه الزبير
 فصلى محمول على ان أولياءهم أجازوا الوصية والقديم تقديم الوالى ثم امام المسجد ثم
 الولى كسائر الصلوات وهو مذهب الاثنية الثلاثة وفرق الجديديان المقصود من الصلاة
 على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب اقرب الى الاجابة لقائله وانكسار قلبه ومحل
 الخلاف كما قاله صاحب المعين عند امن الفتنة والاقدم عليه قطعاً ولو غاب الولى الاقرب
 أى ولا نائب له كما يعلى مما يأتى فى المجموع قدم الولى الابدسواءا كانت غيبته بعيدة
 أم قرينة قاله البغوى (فمقدم الاب) أو نائبه كما زاده ابن المقرئ أى حيث كان غائبا
 معذورا فى غيبته كذا قيل لكن المعول عليه انه متى كان الاقرب أهلا للصلاة فله
 الاستجابة فيه احضر او غاب ولا اعتراض للابعد صرح به العمرانى فواقع للاسنوى
 مما يخالفه لا اعتماد عليه وـ غير الاب ايضا نائبه لان الاصول اشفق من الفروع
 (ثم الجدد) أبوه (وان علام الابن ثم ابنه وان سفل) بتثنية الفاء (ثم الاخ) لان الفروع
 اقرب واشفق من الحواشى وفارق ترتيب الارث بما مر (والاظهر تقديم الاخ لابوين على
 الاخ لآب) اذا الاول اشفق لزيادة قربه والثانى هـ ما سواه لان الاصول لا مدخل لها فى
 امامة الرجال فلا يرجح بها واجاب الاول بانها اصل الحق للترجيح وان لم يكن لها دخل فى امامة
 الرجال اذ لها دخل فى الجملة لانها اصل مأمومة ومنفردة وامامة النساء عند نقد غيرهن
 فقدم بها ويجرى الخلاف فى ابني عم أحدهما اخ لام ونحو ذلك (ثم ابن الاخ لابوين
 ثم لاب ثم العصبية) أى النسبية أى بقيتهم (على ترتيب الارث) فبقدم عم شقيق ثم لاب
 ثم ابن عم كذلك ثم عم الجدد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصبات النسب يقدم المعقق
 ثم عصباته النسبية ثم معقته ثم عصباته النسبية وهـ كذا ثم السلطان أو نائبه عند
 انتظام بيت المال (ثم ذوالارحام) الاقرب فالاقرب فيقدم ابوالام ثم الاخ للام ثم الخلال

غير اصطلاح القرصيين فانهم يجعلون الشقيق والاخ من الاب مستويين قربا لكن الشقيق أقوى فيقدم للقوة
 (قوله أحدهما أخ لام) أى فيقدم الذى هو اخ لام على غيره وان كانا فى الارث سواء (قوله ثم ابن الاخ لابوين) أى وان سفل
 (قوله ثم عم الجدد) ومعلوم انه يقدم عليه عم الاب ثم ابنه (قوله ثم ذوالارحام) قال الراغب فى مفرداته الرحم رحم المرأة وامرأة
 رحوم تشكى رحها ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم واحدة اهـ أى فاطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوى
 لكنه صار حقيقة عرفية (قوله فيقدم ابوالام) أى وان علا

(قوله ثم العلم للام) والظاهر ان بقية ذوى الارحام يترتبون بالقرب الى الميت حج اه سم على منهج ودخل في بقية الارحام اولاد الاخوات واولاد بنات العلم واولاد الخال والخالة فليس ينظر من يتقدم منهم على غيره والا قرب ان يقال تقدم اولاد الاخوات ثم اولاد بنات العلم ثم اولاد الخال ثم اولاد الخالة لان بنات العلم يفرضن ذكورا يكونون في محل العصوية وبنات الاخوات لو فرضت اصولهن ذكورا قدموا على غيرهم فتتزل بناتهن منزلتهن بتقدير الذكورة وبنات الخال لذكورة من ادلين به المقتضى لتقديمه على أخته ويؤيد هذا الترتيب ما وجه به حج تقديم اولاد البنات من أن الادلاء بالبينة أقوى منه بالاخوة اه حج (قوله عدم تقديم القاتل) أي ولو خطأ أو قاتلا بحق قياسا على عدم ارثه (قوله كما مر) أي وتقدم ثم ان العدول لاحق له فيه وقياسه هنا أنه لاحق له في الامامة (قوله ولا للمرأة أيضا) أي بقيد كونها زوجة بدليل قوله الآتي ١٨٥ والمرأة تصل وتقدم بترتيب الذكر

(قوله وتقدم بترتيب الذكر) يؤخذ منه ان الزوجة تقدم على الاجنبيات كالزوج وتقدم عليها نساء الاقارب كما تقدم الاقارب من الرجال على الزوج (قوله ورد هذا الاخير) هو قوله وللمرأة أيضا (قوله ويرد ما ذكر) أي من قوله ورد هذا الاخير بعضهم الخ (قوله ويرد ما ذكر) أي من أن النساء لاحقن في الامامة (قوله وقضية ما نقل عن الرافعي الخ) معتمد (قوله تقديمهم عليه) هو المعتمد وتقدم في الغسل عن سم على حج عند قول المصنف واولى الرجال به اولا هم بالصلاة عليه مانصه انظر هل الاولى بالمت الرقيق قريبه أو سيده اه الا قرب الثاني لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل ان مؤنة تجهيزه عليه ولا يشك عليه ما ذكره الشارح هنا لان الكلام هنا في الصلاة

ثم العلم للام وجعل الاخ للام هنا من ذوى الارحام بخلافه في الارث كنظير ما مر وقياسا كما نقله في الكفاية عن الاصحاب عدم تقديم القاتل كما مر في الغسل وقضية كلامهما تأخير بنات البنات عن هؤلاء المكن قدمهم في الذخائر على الاخ للام وهو المعتمد وأشهر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن ولا للمرأة أيضا ومحل ذلك اذا وجد مع الزوج غير الاجانب ومع المرأة ذكر والا فالزوج مقدم على الاجانب والمرأة تصل وتقدم بترتيب الذكور ورده هذا الاخير بعضهم وتبعه الجواب بان الاوجه انه لاحقن في الامامة اذ لا يشرع للنساء الجماعة في صلاة الجنائز على ما صرح به في الشامل وقدم عن المصنف خلافه ويرد ما ذكر بأننا وان سلمنا عدم مشروعيتهما لهن يجوز لهن فعلها فاذا اردنه قدم نساء القربا به بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كما في الرجال وتردد الاذرى في تقديم السيد على اقارب الرقيق الا حرار نظر الى ان الرق هل ينقطع بالموت اولا وقضية ما نقل عن الرافعي من زواله به تقديمهم عليه ونقل الاذرى ايضا عن القفال ان ولى المرأة هل هو اولى بالصلاة على امها كالصلاة عليها اولا لان المدار في الصلاة على الشفقة وليس في هذا ما يقتضى أن السيد مقدم عليهم في المسئلة الاولى خلافا لما في الاسعاد والتجهم من هذا التردد الاول (ولو اجتمعوا) اي وليان (في درجة) كابن واخوين وكل منهم ما صالح للامامة (فالاسن) في الاسلام (العدل اولى) من الفقه ونحوه (على النص) عكس سائر الصلوات لان الغرض هنا لدعاء ودعاء الاسن اقرب الى الاجابة فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله يستحي ان يرد دعوة ذى الشبهة في الاسلام واما سائر الصلوات فاجابتها الى الفقه اهم لوقوع الحوادث فيها وقضية كلامهم تقدم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لان محلها في متشاركين في الفقه فكان دعاء الاسن اقرب بخلافه هنا فان الاسن ليس دعاءه

٢٤ به في وفي الغسل والمهظ مختلف لان المدار هنا على الشفقة والاقارب اشق من السيد بخلافه ثم فان الغسل من مؤن التجهيز وهي على السيد ويؤيده ما يأتي للشارح بعد قول المصنف والدفن بالمقبرة افضل من ان الاوجه اجابة السيد في محل الدفن دون القريب (قوله وليس في هذا ما يقتضى الخ) أي وذلك لان مفاد هذا التردد مجرد ثبوت الحق وعدمه ولا يلزم من ثبوت الحق تقدمه على اقاربها الا حارها لوازانه اذا فقدت اقاربها الا حارها هل يقدم على الاجانب اولا (قوله في المسئلة الاولى) هي قوله وتردد الاذرى (قوله والتجهم من هذا التردد الاول) هو قوله هل هو اولى بالصلاة على امها والقرض انه ليس للامامة اقارب احرار

(قوله وأما الفاسق والمبتدع) أي مع وجود عدل الملووم الفسق الجميع قدم الأقرب كما هو ظاهر ثم ظاهر إطلاقه في المبتدع أنه لا فرق فيه بين أن يقسق يبدعه أم لا وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهم إلا أن يقال أراد بالمبتدع الذي نفسه يبدعه أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراد المبتدع عن الفاسق في المجهول حاله وانفراد الفاسق فيمن فسق بترك الصلاة مثلا وقضية كلام الشارح أن من ترك خاتم المرأة لا يقدم عليه غيره حيث استوفى في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا (قوله فإن استوفى في الصفات كلها وتنازعا أقرع) وينبغي أن يقال أي وجوب إذا كان غير الحائزكم قطعاً للتنازع وتدابير ما بينهم لأنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب فليراجع ثم رأيت في شرح البهجة الكبير التصريح بالوجوب واطلاقه ويقتضي تخصيصه بما ذكرناه ثم رأيت في الشارح بعد قول المصنف في الزيادة ولو تنازع أخوان أو زوجتان أقرع ما نصه أي حتماً فنخرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح اهـ وقال حج أقرع بينهم فاطم التنازع وقضية وجوب الأقرع أي على نحو قاض رفع اليه ذلك وهو متجه (قوله ولو صلى غير من خرجت قرعته صح) ١٨٦ أي ولا ثم كما استقر به حج في شرح قوله الجديان الولي أولى الخ (قوله

على نائب فاضلها) أي وإن كان حاضرا (قوله ونائب الأقرب الغائب) بل وكذا الحاضر على ما مر له قال سم نقل عن الشارح عن والده أن نائب الحاضر نائب الغائب وعبارته فرع لو استناب الولي وغاب قدم النائب على البعيد بخلاف ما إذا كان حاضرا اهـ هذا ما في الاسنوي لكن الذي في القوت أن الحق لنائب الأقرب غائبا كان أو حاضرا قال شيخنا الرمي وهو المعتمد قال وما ذكره الاسنوي لا اعتماد عليه كذا قرأه علينا م من خطه اهـ وهو

أقرب لأنه لم يشارك الفقيه في شيء وأما الفاسق والمبتدع فلا حق لهم في الإمامة ولو استوى اثنان في السن المعتبر قدم أحقهم بالإمامة في سائر الصلوات على ما سبق تفصيله في محله ولو كان أحد المستويين درجة زو جاقدم وإن كان الآخر أسن منه كما اقتضاه نص البويطي فقوله لم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركته اهـ في القرابة فإن استوفى في الصفات كلها وتنازعا أقرع كما في المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صح وفيه أنه يقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الأقبس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر (وبقدم الحر البعيد) كم حر (على العبد القريب) كما خرقي ولو أفتقه واسن لأن الإمامة ولاية والحر كمل فهو بهما ألبق ويقدم الرقيق القريب على الحر الأجنبي والرقيق البالغ على الحر الصبي لأنه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ولأن الصلاة خلنه مجمع على جوازها بخلافها خالف الصبي قاله في المجموع وفيه أن التقديم في الأجانب معتبر كما في القريب بما تقدم به في سائر الصلوات (وبقف) المصلي استنابا من إمام ومنفرد (عند رأس الرجل) أي الذكر ولو صديقا (وبجزها) أي الأنثى ولو صغيرة وهي بفتح العين وضم الجيم إليها للاتباع رواه الترمذي وحسنه ومثلها الخنثى كما في المجموع والمعنى فيه محاولة سترها ولا يبعد كما قاله الثائري عن الأصمعي يحيى هذا التفصيل

موافق لما مر للشارح في قوله لكن المعول عليه أنه متى كان الأقرب أهلا للصلاة فله الاستنابة الخ ومخالف لما تقدم أيضا في عن الزيادة (قوله ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) وعلى البعض أيضا وبقي أن يقدم في البعض أكثرهم أسرية وإن يقدم البعض البعيد على الرقيق القريب (قوله بما تقدم به في سائر الصلوات) قد يقتضي أنه في الأجانب يقدم الأفتقه على الأسن وقباص ما في القريب خلافه (قوله وبقف المصلي الخ) ولو حضر رجل وأثنى في ثابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لأنه أشرف والأنثى لأنهما أحق بالستر والأفضل أقرب له لرحمة لأنه أشرف حقيقة كل محتمل وأهل الثاني أقرب اهـ حج (فرع) • كيف يقف الإمام على الجزء الموجود ويحتمل أن يقف حيث شاء ويحتمل أنه إن كان العضو الرأس أو منه في الذكر أو عجز المرأة أو منه حاذاه في الموقف أو من غيرها وقف حيث شاء وهو قريب وفاقا لم اهـ سم على منه حج (قوله وهو بفتح العين الخ) عبارة المصباح والعجز من الرجل والمرأة مؤنثة ويؤنم يذكرون وفيها أربع لغات فتح العين ونهها ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها والافصح وزان رجل والجمع اعجاز والعجز من كل شيء مؤخره والعجزة للمرأة خاصة وجمعها عجيزات

(قوله ويجوز على الجنائز الخ) وهل يتعدد الثواب لهم وله بعدد هم أولافيه نظروا الأقرب الأول ومثله يقال في التوسيع لهم ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ثم رأيت له قبيل قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح به أيضا (قوله صلاة واحدة) أو ردد عليه أن هذا مكرر مع قوله السابق وأن حضر موتى نواهم ويمكن الجواب بأن الملاحظ مختلف وذلك لأن ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحتها الجواز بدليل صحة الصلاة في الدار المغصوبة وما هنا في الجواز مع الصحة أو أن ما هنا ذكر بوطنة لما به عدمه من الإقراع وعدمه (قوله ولنبرأني داود) هو في مرتبة الأول من تقديم الرجال على النساء وقبه زيادة فائدة وهي أن الذكر يقدم وإن كانت الأنثى أصالة وأنه وقع بمحضرة جمع من الصحابة واثرا عليه (قوله فقالوا هذه السنة) أي في مقام الثناء عليه (قوله لأنه أكثر عملا وأرجح قبولا) ظاهره وإن قلت الجماعة ١٨٧ (قوله بل قد يكون واجبا) أي بان غلب على ظنه ذلك

(قوله أو مع الإقراع بين الأولياء) أي ندبا لما يمكن كل واحد من صلاته لنفسه (قوله ويقدم للامام الرجل ثم الصبي الخ) أي في جهة القبلة ويحاذي برأس الرجل بحجرة المرأة اه ابن عبد الحق (قوله جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد) أي والشرطان لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ولوترأصت شيئا فشيئا فيصنع مثل أيضا اشتراط أن لا يبعد الأخير ازيد من المسافة المذكورة ويحتمل أن يكون الحكم كما في الصلاة * (فائدة) * قال العراقي ويكونون على عيسته اه اقول وهو خلاف ما عليه عمل الناس فليتقن له اه سم على بهجة وظهره انه لا فرق في الكيفية المذكورة بين الرجل والمرأة وسأني له في المرأة ما يخالف هذا

في الصلاة على القبر نظرا لما كان قبل وهو حسن عملا بالسنة وإن استبعد له الزركشي (ويجوز على الجنائز صلاة) واحدة برضا أو إياها لأن الغرض منها الدعاء والجمع فيه يمكن سواء كانوا ذكورا أم إناثا أم ذكورا وإناثا لأن ابن عمر صلى على تسع جنات من رجال ونساء فجعل الرجال مما يليه والنساء مما يلي القبلة ولنبرأني داود بأسناد صحيح أن سعيد بن العاصي صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهم فجعلهما مما يليه وجعلها مما يلي القبلة وفي القوم نحو عثمان بن من الصحابة فقالوا هذه السنة وعلم من تعميده بالجواز أن الأفضل أفراد كل جنازة صلاة لأنه أكثر عملا وأرجح قبولا والتأخير لذلك يسير خلافا للمتولى نعم أن خشى تغيرا أو انفجارا بإثباته أخيرا فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا ولو حضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى ذكرها كان ميتته أولا أو مع الإقراع بين الأولياء ولم يقدموا بالصفت قبل الإقراع كما يأتي نظيره لوضوح الفرق بينهما وهو أن التقديم هنا ولاية لم يؤثر فيه إلا الإقراع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الامام فائرت فيه الصفات الفاضلة وأيضا فالقديم هنا يفوت على كل من الأولياء حقه من الإمامة بالسكينة بخلافه ثم فانه لا يفوت حق الباقي من الصلاة لانتهاء العمل وانما فوت عليه القرب من الامام فقط ففسوخ به هذا وهذا نظير ما سأتى من عدم تقديم الأفضل بالصلاة عليه ويقدم للامام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم الأنثى فان كانوا رجالا أو نساء جعلوا بين يديه واحد خلف واحد إلى جهة القبلة ليحاذي الجميع وقدم اليه أفضلهم والمعتبر فيه الورع والخصال المرغوبة في الصلاة عليه ويغلب على الظن كونه أقرب إلى رحمة الله تعالى لا بالحري لانقطاع الرق بالموت ويقدم إلى الامام الأسبق من الذكور والاناث وإن كان المتأخر أفضل ثم إن سبق رجل أو صبي استمر أو أتى ثم حضر ذكر ولو صبي

(قوله ويغلب على الظن) عطف على المرغوبة فهو من عطف الفعل على الاسم الشبيه به والمعنى المرغوبة والمغلبة على الظن الخ (قوله وإن كان المتأخر أفضل) لو كان المتأخر نيبا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخره الأسبق فيه نظرا ثم رأيت حج ترد فيه في فتاويه وما إلى أنه لا يؤخر وقوله جعلوا أوصافا عن عيسته الخ ع هو كلام الأصحاب وعلى بان جهة اليقين أشرف وقضية هذه القلة أن يكون الأفضل في الرجل الذي كرجله على عين المصلي فيقف عند رأسه ويكون غالبه على عيسته في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس ثم المرأة وكذا الخنثى السنة أن يقف عند عجزهما فينبغي أن تكون جهة رأسه في جهة عيسته وهو الموافق لعمل الناس وحينئذ ينبغى من ذلك أن معنى جعل الخنثى صفعا عن اليقين أن تكون رجلا الثاني مندرأ من الأول وهكذا فليتأمل اه سم على منهج (قوله أو أتى ثم حضر ذكر) أي أو خنثى لا حقا لا ذكوره

(قوله تعالى انه الله لا يغفر ان يشرك به) فيه ان الدليل اخص من المدعى لان الآية انما تدل على عدم مغفرة الشرك وربما تدل على مغفرة غيره موم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وذلك يدل على جواز الدعاء له بمغفرة غير الشرك قال حج ويظهر حمل الدعاء لاطفال الكفار بالمغفرة لانه من أحكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (قوله بل يجوز ان كان حرييا) أراد بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر منه انه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي (قوله وتطهير) عطف تفسير (قوله حيث لا مال) أي فان كان له مال أو منفق قدم على بيت المال ومعلوم ان بيت المال مقدم علينا وقوله فعلينا أي على مياسرنا (قوله في القليب) هو اسم البئر الذي لم يبن وعبارة المختار والقلب البئر قبل ان تطوى قات يعني قبل ان يبنى بالجارة ونحوها يذكر ١٨٨ ويؤتى وقال أبو عبيد الله البئر العادية القديمة اه والقديمة تفسير للعادية

(قوله ولولو وجد عضو مسلم) قال الشيخ عميرة لو كان الجزء من ذمي فالقياس وجوب تكفينه ودفنه اه وقوله بعد طهره لولم يوجد ماء فان كان العضو محل التيمم كالوجه واليدين يمه والافلا صلاة لفقد شرطهما من الطهر ~~كذا~~ ظاهر ووافق عليه مر أقول قد يرد عليه انه اذا وجد اليد مثلا ويجهها لا يسمى ذلك تيمما شرعيا فلا مـ في له اللهم الان يقال للمالم يمكن غير ذلك اكتفى به * (فرع) * اذا كان الجزء الموجود شعرا فهل يجب في دفنه ان يدفن فيما يمنع الراحة أم لا لان الشعر لا راحة له فكفى ما يصونه عن الانتهاء عادة وان لم يمنع الراحة لو كان هناك راحة فيه نظر ويحتمل ان يشترط ذلك فيه ما لانه أقل مسمى الدفن شرعا ومادون ذلك ليس دفنا شرعيا فامتأمل ويتجه ان يشترط

آخرت عنه ومثلها الخثي ولو حضر خثاني معا أو مرتين جعلوا صفعا عينيه رأس كل منهم عند رجل الآخرة لا يتقدم اثني على ذكر (وتحرم) الصلاة (على الكافر) ولو ذمما لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا ولان الكافر لا يجوز له الدعاء له بالمغفرة لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (ولا يجب غسله) على أحد بل يجوز ان كان حرييا اذ لا مانع لانه صلى الله عليه وسلم أمر عليا بغسل أبيه لكن ضعفه البيهقي وكان له امان وانما يجب لانه كرامة وتطهير وليس هو من أهله ما وسواء في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره وقول الشارح وضم في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في الشقين أراد به وجوب الغسل وجوازه فكلا لا يجب على المسلمين ويجوز لهم فالكفار كذلك وقوله والى الغسل التكفين والدفن في الجواز أي وضم الى الغسل التكفين والدفن في جوازه أما وجوبه فـ يأتي (والاصح وجوب تكفين الذمي ودفنه) في بيت المال فان لم يكن فعلينا حيث لا مال له ولم يكن ثم من تلزمه نفقته وفاء بذمته كما يجب اطعامه وـ سوته ومثله المعاهد والمؤمن دون الحربي والمتردد بل يجوز اغراء الكلاب على جيفة ثم ما اذ لا حرمة لهـ ما وقد ثبت الامر بالقائه قتلى بدر في القليب بهيئتهم فان دفنوا فله لا يآذي الناس بريحهم ما وهر الاولى ومقابل الاصح لان المذمة قد انتهت بالموت (ولولو وجد عضو مسلم علم موته) لا بشهادة ولو كان الجزء نظرا أو شعرا وتحقق انفصاله منه حال موته (صلى عليه) بعد طهره ويجب دفنه وسـ تـه بخزقة ان كان من العورة بناء على ان الواجب في التكفين تـه فقط على ما مر كذا قاله الشيخ تـه الغـيره من المتأخرين قال ابن العماد وهذا كله فاسد حصل من التغفل وعدم الاطاعة بالمدارك فان ستر العورة حق لله تعالى وستر الزائد من البدن حق للميت فيجب علينا استيعاب جميع بدنه والاصل فيما نقرر ان الصحابة رضي الله عنهم صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد ألقاها طائر نسر

ذلك في الميت الذي جف دون الشعر * (فرع) * هل المشيمة جزء من الام أو من المولود حتى اذا مات احدهما بمكة

عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء أولا لانها لا تعدم من اجزاء واحد منهم ما خصوصاً المولود فيه نظر فليتأمل اه سم على منهج أقول الظاهر انه لا يجب فيها شيء وفيه على حج وهل يجب توجيها الجزء للقبلة بان يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجهات للقبلة فيه نظر ولا يعد الوجوب (قوله سترها فقط على ما مر) قد يقتضي وجوب ثلاث ثلثات للعضو لكن قوله قبل ستره بخزقة يفهم انه لا يجب ذلك ولكن يجب ستره وان كان من غير العورة

(قوله رواه الشافعي بلاغا) أي بصيغة بلغنى (قوله كاذنه الملتصقة) أي حيث انفصلت في الحياة ثم انفصلت بحمالة الدم يعني ولم تحلها الحياة (قوله فلا يجب فيه ذلك) أي بل لا تجوز الصلاة عليه ما لم يبق النية على قياس ما مر (قوله نعم المبان منه اذا مات عقبه) شمل ذلك ما لو حاق رأسه ثم مات عقبه الحلق فجأة فليراجع ثم رأيت حج قال ما حصل له أو انفصل منه بعد موته أو ومركته حركة مذبوح اه وهو موهوم يخالف ذلك وقضيته أيضا انه لا فرق بين كون وصوله الى حركة المذبوح مجبرضا أو بجناية وقد فرقوا بينهم في مواضع فليحذر روقه يقال الاقرب تصوير ذلك بمالومات بجناية * (فائدة) * وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم ارتد ومات مرتداه ل تعود له يده يوم القيامة وتعذب وان كانت انفصلت حالة الاسلام أم لا وعما لو قطعت يد الكافر ثم أسلم ومات مسلما فهل تعود له يده وتنعم وان كانت انفصلت حالة الكفر أم لا فيه نظر ١٨٩ أقول واظهار في كل منهما انه ا تعود

وتنعم فيما لو قطعت في الكفر وتعذب فيما لو قطعت قبل الردة لا يقال تعذب اليد المقطوعة في الاسلام وتنعم المقطوعة في المكفر تعذب الاول وهي قطعت متصفة بالاسلام وتنعم للثانية وقد قطعت في الكفر لا نقول المقطوعة في الاسلام سلبت الاعمال الصادرة منها بارتداد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت المؤاخاة بمصدر منها بالاسلام صاحبها بالقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا ويغفر لهم ما قد سلف (قوله تراخي) أي عرفا (قوله ويسن دفن ما انفصل من حي لم يميت حالا) ويعلم ذلك بان لم تكن حركته حركة مذبوح عقب انفصال الجزء منه (قوله كيد سارق) وينبغي اذا دفنت ان يجعل باطنها لجهة القبلة ومثلها

بمكة في وقعة الجمل سنة ست وثلاثين وعرفوها بجناحه رواه الشافعي بلاغا والزبير بن بكار في أنسابه والظاهر انهم كانوا عرفوا موته بنحو واستقاضة اما جز الحى وما لم يتحقق انفصاله منه بعد موته بان انفصل منه حيا كاذنه الملتصقة اذا وجدت بعد موته أو شك في انفصاله منه بعد موته بان انفصل منه حيا أو ميتا فلا يجب فيه ذلك كما في المجموع نعم المبان منه اذا مات عقبه حكمه كالاقل فيجب فيه ما مر بخلاف ما لو تراخي الموت عنه وان لم يتدخل الجرح قاله البغوي ويسن دفن ما انفصل من حي لم يميت حالا أو ممن شك في موته كيد سارق وظفر وشعر وعلمة ودم ونحو فصد اكراما لصاحبها وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ودفنها وكلامهم يخالفه لا الشعرة الواحدة فلا يجب فيها ذلك كما نقله عن صاحب العدة واقراه وما عا - تعرض به من انها صلة على غائب في الحقيقة فلا فرق بين الشعرة وغيرها رديانها وان كانت كذلك لكن بقية البدن تابع لما صلى عليه كما ياتي فاشترط ان يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فانها ليست كذلك فلا يناسبها الاستتباع وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق أميل وينوي في الصلاة على العضو بالجملة وجوبا وان علم انه صلى على جملة الميت لا على العضو وحده اذا لم يأت الغائب تابع للحاضر كما مر ومحل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على الميت والا فلا يجب كما اقتضاء كلام السبكي ومحل ان كان قد صلى به - مطهر العضو والاوجب لزوال الضرورة المحوزة للصلاة عليه بدون غسل العضو بوجدها أو عليه - يحمل قول الكافي لوقطع رأس انسان وحمل الى بلاد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجنة حيث هي ولا يكتفى بالصلاة على أحد - دهما ولو وجد ميت مجهول أو بعضه يلاذنا صلى عليه اذا الغالب فيها الاسلام ومقتضاء عدم الصلاة عليه اذا وجد في موات لا ينسب لدار الاسلام ولا الى دار

كل ما يأتى له جهة اذا وجهت جلته الى القبلة تكون تلك الجهة اليها فيجعل مقدم الساق الى جهة القبلة (قوله وظفر وشعر) ومنه ما يزال يعلق الرأس وينبغي ان الخطاب به ابتداء من انفصل منه فان ظن ان الحلق يفعله سقط عنه الطلب (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد) أي المنفصلة من الحى (قوله وكلامهم يخالفه) معتمد (قوله لا الشعرة الواحدة) يتصل بقوله فيما مر ولو كان الجزء ظفرا أو شعرا ونحوه أي وان طالت جدا ومثل الصلاة غيرها فلا يجب غسلها لانه لا حرمة لها كما نقله في أصل الروضة عن صاحب العدة واقراه اه خطيب (قوله وكلامهم الى الفرق أميل) معتمد (قوله اذا الغالب فيها الاسلام) أي ولا فرق في ذلك بين ان توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا حرمة الدار وقد يدل عليه قوله الا ترى أو وجد بغيرها حكمه الخ لانهم لم يفرقوا ثم بين من فيه علامة وغيره ولا بين كون العادة تحيل ذلك أولا

(قوله او وجد بغيرها) اي دارنا (قوله حكمه يعلم من باب اللقيط) وذلك انه ان كان فيه ام لم يعلم فليس والافكافر (قوله ولن حضر بعد الصلاة) اي على الميت (قوله والاولى التأخير الى الدفن) اي مسارعة الى دفنه (قوله يجب فيه ما يجب في الكبير) اي وان لم يظهر فيه تخطيط ولا غير حيث علم انه آدمي (قوله والاستثناء معيار العموم) اي دليل العموم (قوله بن عات) اي مع من علمت حياته (قوله كاختلاج) اي ولودون أربعة أشهر ان فرض (قوله كالمستسقي وغيره) قال في شرح التحرير والحدود وكتب عليه العلامة الشوبري قال شيخنا ابن عبد الحق ١٩٠ في حاشية المحلى في تنقيح الباب اوحدا وحده بعضهم ليشمله الظلم المقتصر

عليه في كلامهم على ما اذا قتل على غير الكيفية المأذون فيها والوجه حمله على ما اذا سلم نفسه لاستيفاء الحية منه تأبى اه (أقول) الاقرب انه شهيد مطلقا سواء زيد على الحد المشروع أم لا سلم نفسه ام لا بدليل ما لو شرف بالجر ومات او مات بسبب الولادة من حمل الزنا او فحواهما لان صور الشهادة لم تنحصر في كونه مظلوما * (قائدة) * عد السيموطي في منظومته المسماة بالثبوت الشهداء الذين لا يستلون سبعة وهم المقتول في سبيل الله والمرابط والمطعمون والصدوق قال شارحه وهو دائم الصدق والاطفال الذين لم يبلغوا الحلم ومن مات يوم الجمعة أو ليلة من واطب على تبارك المالك في كل ليلة قال شارحه بعد ان فرغ من شرح كلامه فهو لاسبعة شهداء لا يستلون ويبقى جماعة نالوا مرتبة الشهادة مع كونهم مسؤولين وهم: منيف وثلاثون من مات بالبطن أو الفرق أو الهدم أو بالجنب أو بالجمع

الكبر وهو الذي لا يذب عنه أحد وهو كذلك أو وجد بغيرها حكمه يعلم من باب اللقيط وان حضر بعد الصلاة فعلمها جماعة وفراوى والاولى التأخير الى الدفن كما نص عليه وينوي القرض لوقوعها منه فرضا كما مر (والسقط) بثلاثين السنين من السقوط وهو كما عرفه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم ان الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما في ذلك الوالد رحمه الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واستنوا منه ما استنوه والاستثناء معيار العموم ولا يشمل هذا قول ابن الوردي كغيره في السقط فصاعدا لما مر من ان هذا لا يسمى سقطا خلافا للشيخ في فتاويه وزعم ان ذلك لا يجدي وأنه يتعين حمله على انه لا يسماه لغة غير صحيح وقد علم مما قرأناه استواء هذا الحكم بن عات حياته المشار اليها بقوله (ان استهل) أي صاح (أو بكى ككبير) فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن اتيقن موته بعد حياته (والا) أي وان لم يستهل ولم يكف (فان ظهرت امارات الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) لاحتمال حياته بهذه القرينة الدالة عليه اولا احتياط والثاني لانه لم يمتن ما دفته وغسله فواجب قطعا (وان لم تظهر) امارات الحياة (ولم يبلغ اربعة أشهر) أي مائة وعشرين يوما حتى تنفخ الروح (لم يصل عليه) قطعا لعدم الامارة (وكذا ان بلغها) أي الاربعة الا أشهر الا هي مائة وعشرون يوما لا يصل عليه وجوب بالاجواز (في الاظهر) لعدم ظهور حياته فيجب غسله وتكفينه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بانها أوسع بابا منها ولانه لم يثبت له حكم الاحياء في الارث فكذا في الصلاة عليه ولان الغسل أكيد بدليل ان الكافر يغسل ولا يصل عليه واعلم ان السقط احوالها انها ان لم يظهر فيه خلق آدمي لا يجب فيه شيء نعم يسن ستره بخرقه ودفنه وان ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه امارات الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة اما هي فممتنعة كما مر فان ظهر فيه امارات الحياة فمكالك كبير ثم الميت اما شهيد او غيره والشهيد اما شهيد الاخرة فقط وهو كل مقتول ظلما أو ميت بخوف بطن كالمستسقي وغيره خلافا لمن قيد بالاول أو طعن أو غرق أو غرقة وان عصى بر كونه البحر أو بغيره كما قاله

بالضم الى آخر ما ذكر اه فجعل رحمه الله المبطلون وما ذكر معه ليسوا من الشهداء لكنهم نالوا مرتبتهم الزركشي وعليه فامعنى كون أولئك السبعة شهداء وكون من عداهم في مرتبتهم وما المراد بالشهادة وقوله أو بالجمع بالضم قال في المصباح وماتت المرأة بجمع بالضم والكسر اذا ماتت وفي بطنها اولد ويقال أيضا التي ماتت بكرا اه (قوله أو طعن) وكذا من مات في زمنه وان لم يطعن اه ج وظاهره وان لم يكن من نوع المطعونين بان كان الطعن في الاطفال والارقاء وهو من غيرهم =

قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان أكثر شهداء أمي لأصحاب النرش مانصه أي الذين بالقون
النيام على الفراش ولا يهاجرون الفراش ويقصدون للغزو وقال الحكيم هؤلاء قوم اطمانت نفوسهم الى ربهم وشغلوا به عن
الدينا وتمنوا القاءه فاذا حضرهم الموت جادوا بأنفسهم طوعا وبذلوها له ايثار المحبة على محبتهم فانهم ومن قتل في معركة المشركين
سيان فينالون منازل الشهداء لان الشهداء بذلوا أنفسهم ساعة من نهار وهؤلاء بذلوا طول العمر ثم قال تنبيهه عدوهم
خصائص هذه الامة انهم يقبضون على قروشهم وهم شهداء عند الله اه ١٩١ وقوله في شرح الحديث ولا يهاجرون

الفراش الخ يعني انهم لا يفارقون
منازلهم للسفر في تجارة ونحوها
بل يلازمون المنازل ينتظرون
الغزو (قوله وان استغنى) أي
الزركشي (قوله ففرق لم تحصل له
الشهادة) ومنه ما لو صاد حبة
وهو ليس حاذقا في صيدها ونحو
البلهوان اذا لم يكن حاذقا في
صنعه بخلاف الحاذق فيه ما
فانه شهيد له عدم تنبيهه في هلاك
نفسه (قوله وهو ممن يتصور
اباحه نكاحها له) وفي نسخة
وان لم يتصور اباحه نكاحها له
شرعا ويتعدى وصوله اليها كعشق
المردوه المعتمدة (قوله وهو ظاهر
في عشق اختياري) قال سم على
منهج بهد ما ذكر والمعتمد عند
شيخنا الرملي وغيره عدم الفرق
بين المرد وغيرهم حيث كان
الغرض العفة والكنان بل
فما لم يروى وان كان السبب
المؤدى الى عشق الامر داخليا
حيث صار اضطراريا وعف وكتم
والله أعلم ومعنى العفة ان

الزركشي خلافا لمن قيدها بالاباحه أو طلق ولومن حمل زنا قاسا على ذلك وان استغنى
الحامل المذكورة فأي فرق بينهما وبين من ركب البحر ليشرب الخمر ومن سافر بقاء واناشرة
والاوجه في ذلك ان يقال ان كان الموت معصية كان تسببت في القاء الحمل فماتت
أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن فغرق لم تحصل له الشهادة للعسيان
بالسبب المستلزم للعسيان بالسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان
قارنهما معصية لانه لا تلازم بينهما أو عشق بشرط العفة والكنان كما فيه الزركشي
بذلك لخبر فيه موقوف على ابن عباس وان لم يتصور اباحه نكاحها له شرعا ويتعدى
وصولها اليها قال والافشاق الامر معصية فكيف يحصل به ادرجة الشهادة وهو ظاهر
في عشق اختياري له مندوحة عن تركه وتعدى عليه اما لو فرض حصول عشق اضطراري
له بحيث لا مندوحة له عن تركه لم يمنع حصول الشهادة اذ لا معصية به حينئذ وأما شهيد
الدينا فقط فلا يغسل ولا يصلى عليه وهو ممن قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من
الغنيمة أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو فحوا وأما شهيدهم فممن قتل كذلك لكن قاتل
لم يكون كلمة الله هي العليا وحيث اطلق الفقهاء الشهيد انصرف لاحد الاخرين
وحكمهم ما ذكره بقوله (ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه) أي بحرمان لما صح انه
صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد بدفنهم بدماهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي رواية
ولم يصل بينا لله للفعول وروى أحمد انه صلى الله عليه وسلم قال لا تغسلوهم فان كل جرح
أو كالم أو دم يفوح مسكا يوم القيامة وحكمة ذلك أيضا ابقاء اثر الشهادة عليهم والتعظيم
اهم باستغنائهم عن دعاء القوم وفي ذلك حث على الجهاد الذي جلبت النفوس على حب
البقاء في الدنيا المنافي لطلبه غالباً وليس في ترك الصلاة على الاقياء حث لان مرتبتها
لا تنال بالاكتساب واما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد مصلاته
على الميت زاد البخاري بعد عثمان سنيين فالمراد كما في المجموع دعاءهم كدعائه للميت
والاجماع يدل له اذ لا يصلى عليه عندنا وعند الخالف لا يصلى على القبر بعد ثلاثة ايام ثم
عرف من هذا حكمه بقوله (وهو) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه انه

لا يكون في نفسه اذا اختلى به حصل بينهما فاحشة بل عزمه على انه وان خلا به لا يقع منه ذلك والكنان ان لا يدكر ما به لاحد
ولو محبوبه (قوله وقد غل من الغنيمة) أي سرق (قوله فهو ممن قتل كذلك) أي في قتال الكفار (قوله أمر في قتلى أحد بدفنهم)
أي وأما من استشهد قبلهم من المسلمين كاهل بدر فظاهر انه لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه واهل حكمة ذلك ان الصحابة كانوا
يتقدمون بأمرهم وأما أحد فلشدة ما حصل للمسلمين فيه اباشره النبي صلى الله عليه وسلم فنقل (قوله فان كل جرح أو كالم) الظاهر انه
شك من الراوى لان الكلام هو الجرح (قوله اذ لا يصلى عليه) أي الشهيد (قوله وهو ممن مات ولو امرأة) وقع الـ وال في الدرس

عمالو كان مع المرأة ولا صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيداً أم لا فاجبت عنه بان الظاهر الثاني فليراجع لانه لم يصدق عليه انه مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قوالهم في قتال الكفار انه يصدمه ولو بخدمة للغزاة أو نحوها قوله قصدهوا قطع الطريق علينا) احتزبه عمالو قتل واحد منهم مسلماً غيلة (قوله بسببه) أي القتال ومنه ما قيل ان الكفار يتخذون خديعة يتوصلون به الى قتل المسلمين فيتخذون سزداً تحت الارض يأتونه بالبارود فاذا مر به المسلمون اطلقوا النار فيه فخرجت من محملها واهلكت المسلمين * (قائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصياً بالخرج فقبه نظر عندى قال والظاهر انه شهيد اما لو كان فاراحاً لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد في احكام الاخرة لكنه شهيد في احكام الدنيا واطال الكلام على ذلك في جواب المسائل الحلبية فيلنظر اهـ سم على جملة في اثنا كلام * (فرع) قال في تجريد العباب لو دخل حربي بلاد الاسلام ١٩٢ فقاتل مسلماً فقتله فهو شهيد قطعاً ولو روى مسلم الى صيد فاصاب مسلماً في حال

القتال فليس بشهيد قاله القاضي حسين اهـ سم على منهج قال سم على حج بقى مالوا استعان اهل العدل بكفار قتلوا واحداً من البغاة حال الحرب هل يكون شهيداً فيه نظر اهـ والاقرب انه شهيد ثم رايت في سم على جملة التصريح بما قد يؤخذ منه ذلك وعبارته قال الناشري ويدخل في كلامه اى الحماوى مالوا استعان الحريون علينا بيهما تافقتل واحداً من البغاة واحداً منا عمد لانه مات في قتال الكفار بسببه ويحتمل ان ينظر الى القاتل نفسه قاله الاذرى واقول هذا الاحتمال يرد قوالهم من اصابه سلاح مسلم خطأ او عاد اليه سلاحه او سقط عن فرسه

كل (من مات) ولو امرأة أو رقيقاً أو غير مكلف (في قتال الكفار) أو الكافر الواحد سواء اكلوا أهل حرب أم ردة أم ذمة قصده واقطع الطريق علينا ونحو ذلك (بسببه) أى القتال سواء أقتله كافر أم عاد اليه سمه أم اصابه سلاح مسلم خطأ أم تردى في وهداة أم رفته دابة فمات أم قتله مسلم باغ استعان به أهل الحرب كما شمله قتال الكفار أم قتله بعض أهل الحرب حال انهم اذ لم ينهزموا كلياً بان تبعهم فمكروا عليه فقتلوه فكانه قتل في حال القتال أم قتله الكفار صبراً أم انكشف الحرب عنه ولم يعلم سبب موته وان لم يكن عليه اثر دم لان الظاهر ان موته بسبب القتال كما جزمنا به وانما لم يخرج ذلك على قولي الاصل والغالب لان السبب الظاهر يعمل به ويترك الاصل كما لو رأينا طيعة يقول في الماء فرأيناها متغيراً فانا نحكم بنجاسته مع ان الاصل طهارة الماء ثم اشار الى الاول من أقسام الشهيد المتقدم وهو شهيد الاخرة فقال (فان مات بعد انقضائه) أى القتال بجراحة يقطع بموته منها وفيه حياة مستمرة فقير شهيد في الاظهر سواء اطال الزمان أم قصر حياته بعد انقضاء القتال فاشبه موته بسبب آخر والثاني يلحقه باليت في القتال اما لو انقضى القتال وحركة الجروح فيه حركة مذبح فشهيد جرحاً أو وقعت حياته فلم يس بشهيد جرحاً (أو) مات عادل (في قتال البغاة) له (غير شهيد في الاظهر) لانه قتل مسلم فاشبهه بالمقتول في غير القتال وقد غلبت اسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنه ايها عبد الله بن الزبير ولم يشكر عليها أحد والثاني نعم لانه كالمقتول في معركة الكفار (وكذا) لو مات (في القتال لا بسببه) أى القتال كونه بمرض أو وفاة أو قتله مسلم عمداً غير شهيد

أو رجمته دابة لا يغسل ولا يصلى عليه اهـ وبقي ايضا مالوا استعان البغاة بالكفار ثم ان واحداً من البغاة (على

قتل واحد امنافه هل يكون شهيداً انظر الاستعمانهم بكفار ام لافيه نظر والاقرب الثاني فليراجع ثم نقل بالدرس عن شرح الغاية اسم التصريح بما قلناه وزيادة ما لو قتل واحد من الكفار واحداً من اهل العدل فانه يكون شهيداً كما صرح به في الخادم وعبارته ولو استعان الكفار علينا بمسلمين فمقتول المستعان بهم شهيد لان هذا قتال كفار ولا ينظر الى خصوص القاتل واستعان البغاة علينا بكفار فمقتول المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة نقله في الخادم عن القفال والفرق بين هذما اني قبلها ان مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجباً للشهادة بخلاف هذه اهـ وبقي مالوشك في كون المقتول هل قتله مسلم أو كافر والاقرب انه ليس بشهيد (قوله ام اصابه سلاح مسلم خطأ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يصدمه كافر افيصيه او لا ولا مانع منه (قوله لانه قتل مسلم) يؤخيه منه انه لو قتله كافر استعانوا به كان شهيداً وبه صرح حج وقد تقدم ذلك عن الناشري

(قوله فلو كان واجبا لم يسقط) قد
 تمنع هذه الملازمة اهـ سم على
 حجة اى ويقال المدار على مجرد
 غسله وان لم يكن بفعلنا (قوله
 التجسس الغير المعنوي عنه) اى اما
 هو فحرم ازالته ان ادت الى
 ازالة الدم (قوله اما دمها) اى
 الخارج من المقتول نفسه بخلاف
 الحاصل عليه من غيره فانه يزال
 كما هو ظاهر اخذا من قوله سم
 فى حكمة تسميته شهيدا لان له
 شاهدا بقتله وهو دمه لانه يبعث
 وجرحه يتفجر دما (قوله لانه
 المقتول على نفسه) تقدم ما يصرح
 بالفرق فى قوله وان حصل بسبب
 الشهادة الخ (قوله ان غيره ازاله)
 اى الخلو (قوله او يفرق بان
 المشهود له الخ) معقد (قوله
 واعتيد بسما) اى وان لم تكن
 ايضا باقيا لاثرا الشهادة وعليه
 فحل سن التكفين فى الابيض
 حيث لم يمارضه ما يقتضى خلافه
 (قوله ويسن نزع آلة الحرب) اى
 ولو فرض انه بعد ازراء لالتفات
 اليه لورود الامر به (قوله
 ما لا يعتاد ليه للميت) المراد
 ما لا يعتاد التكفين فيه

• (فصل فى دفن الميت

وما يتعلق به) •

(قوله وما يتعلق به) اى الميت
 كالغزيرة

(على المذهب) لان الاصل وجوب الغسل والصلاة عليه خالفنا فيما اذا مات بسبب من
 اسباب القتال ترغيبا للناس فيه فبقى من عداه على الاصل والشهيد يفعل بمعنى مفعول
 سمي بذلك لان الله ورسوله شهدا له بالجنة ولانه يبعث وله شاهد بقتله اذ يبعث وجرحه
 يتفجر دما ولان ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه وقيل انه شهيد فى وجه الموتى فى
 قتال الكفار (ولو استشهد جنبا) أو فحوا كحائض ونفساء (فلا يصح انه لا يغسل) كغيره
 لان حنظلة بن الراهب قتل يوم أحد وهو جنبا ولم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال
 رأيت الملائكة تغسله فلو كان واجبا لم يسقط الا بفعلنا ولانه طهر عن حدث فسقط
 بالشهادة كغسل الميت فيحرم اذ لا قاتل بغير الوجوب والتحريم وقد اتى الاول فثبت
 الثانى ومقابل الاصح يغسل لان الشهادة انما تؤثر فى غسل وجب بالموت وهنا الغسل كان
 واجبا قبله وأجاب الاول بما مر (و) الاصح انه اى الشهيد (يزال) وجوبا (لنجاسة غير الدم)
 المتعلقة بالشهادة وان حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل وسواء فى ازالته
 ادى الى ازالته الحاصل بسببها اولالانه ليس من اثر العبادات وظاهر ان المراد التجسس
 الغير المعنوي عنه اما دمها فحرم ازالته لا لاطلاق النهى عن غسل الشهيد ولانه اثر عبادة
 وانما تحرم ازالته لخلو من الصائم مع انه اثر عبادة لانه المقتول على نفسه بخلافه هنا
 حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مررت الاشارة لذلك فى باب الوضوء
 والثانى لا تزال لاطلاق النهى عن غسل الشهيد فان حصل بسببها نجاسة غير الدم فهل لها
 حكمه لانها من اثر الشهادة أو يفرق بان المشهود له بالفضل الدم فقط ولان نجاسته اخف
 فى كلامهم ما يشبه التنافى والثانى اقرب (ويكفن) الشهيد استحبابا (فى ثيابه الملوثة
 بالدم) لخبر جابر انه قال روى رجل بسهم فى صدره واحلقه فمات فادرج فى ثيابه كما هو ونحن
 مع النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ثيابه التى مات فيها واعتيد بسما غالبا وان لم تكن
 ماطخة بالدم لكن الماطخة به أولى كفى المجموع والتميم فى كلام المصنف كاصله بالملطخة
 لسان الاكمل وعلم مما تقرره عدم وجوب تكفينه فيها كسائر الموتى وفارق الغسل باقيا
 اقرا الشهادة على البدن والصلاة عليه باكرامه والاشعار باستغنائها عن الدعاء (فان لم يكن
 ثوبه سابغا) أى سائر الجميع بدنه (ثم) وحيث بنا على ان ماسوى العورة حق للميت
 لا يسقط باسقاطه ولو اريد بعض الورثة نزعها وامتنع الباقيون أجيب الممتنعون كما هو
 قضية كلامهم كالوقال بعضهم تكفينه فى ثوب وامتنع الباقيون ويسن نزع آلة الحرب عنه
 كدرع وكذا كل ما لا يعتاد ليه للميت غالبا كحف وفروقة وجبة محشوة كسائر الموتى نعم
 يظهر أن محله حيث كان مملوكا ورضى به الوارث المطلق التصرف والاوجب نزع

• (فصل فى دفن الميت وما يتعلق به) • (أقل القبر) الحاصل للواجب (حفرة تمنع) بعد
 ردمها (الرائحة) أن تظهر منه فتؤذى الحي (و) تمنع (السبع) عن نبشها لا كل الميت
 اذ حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم لما تأذى بها واستفاد

(قوله والغرض من ذكرهما) أي الرائحة والسبع (قوله ولأنه ليست على هيئة الدفن) يؤخذ منه أنه لا تنكفي وإن فرض منعها الرائحة وكان صورة وضعها أنها محفورة في الأرض قبل بنائها وأولى منها بعدم الاكتفاء ما لو كانت مبنية على وجه الأرض (قوله المعهود شرعا) بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الأرض فهي لا تتقاعد عن المغارات التي في الجبال وهي لا تنكفي في الدفن وقوله وقد قال السبكي الخ عبارة حج وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمة الدفن فيها (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي) يقيد أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وإن لم تنكف له رائحة أصلا كان جاف وقد تقدم ذلك عن سم على منهج (قوله وسواء كان فسقية) أي حيث قيل يجوز الدفن فيها (قوله بما يمنع ذلك) وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها شيء عليه ما يمنع ذلك فلا يكتفي (قوله كالومات بفسقية) أي أو كانت الأرض خوارة أو يبيع منها ١٩٤ ما يفسد الميت وكفانه كالفساق المعروفة بيولا في ولا يكفون الدفن بغيرها (قوله

ثم يجعل بين لوحين) أي ندبا (قوله ثم يأتي لينبذه) من باب ضرب اه مختصر صحاح (قوله وإن كان أهله) أي الساحل (قوله فيلزمهم التأخير ليدفنوه) قدي يؤخذ منه أنه لا يجوز إرساله في البحر بلا جعل بين لوحين وبلا تثقيب وأظهر في الدلالة على عدم جواز إرساله بلا تثقيب ولا شقين الواح قول شيخنا الزيادي فإن التي فيه بدون جهله بين لوحين ونزل لم يأثموا اه فان مفهومه أنهم يأثمون لو القوه بلا تثقيب وفي شرح البهجة ما يوافق كلام شيخنا الزيادي (قوله وينسب ان يوسع الخ) وينبغي أن يكون ذلك مقدرا ما يوسع من ينزل القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لأن

جفسته فلا بد من حفرة تمنع ذلك قال الرافعي والغرض من ذكرهما أن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن والافسيان وجوب رعايتهما فلا يكتفي أحدهما اه وظاهر أنهما غير متلازمين كالفساق التي لا تنكف الرائحة مع منعها الوحش فلا يكتفي الدفن فيها وقد قال السبكي في الاكتفاء بالفساق نظر لأنه ليست معدة لكتف الرائحة ولأنه ليست على هيئة الدفن المعهود شرعا قال وقد أطلقوا تحريم ادخال ميت على ميت لما فيه من هتك الأول وظهور رائحته فيجب انكار ذلك اه ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي ما مر فان منع ذلك كفي والافلا سواء كان فسقية أم غيرها وعلم من قوله حفرة عدم الاكتفاء بوضعها على وجه الأرض والبناء عليه بما يمنع ذلك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كالومات بفسقية والساحل بعيدا وبما منع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين لئلا ينتفخ ثم يأتي لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كثر الاحتمال أن يجدهم لم فيه دفنه ويجوز أن يثقل لينزل إلى القرار وإن كان أهل البر مسلمين أما إذا أمكن دفنه اه كونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنوه فيه (ويندب ان يوسع) بأن يراد في عرضه وطوله (ويعمق) بالعين المهملة وقبل بالهمزة وهو لزادة في النزول لخبرنا صلى الله عليه وسلم لم قال في قتلى أحد احفروا وأوسعوا وعمقوا وفي المجموع يستحب ان يوسع القبر من قبل رجله ورأسه أي فقط وكذا رواه أبو داود والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب (قائمة وبسطة) أي قدرهما من رجل معدهما بأن يقوم باسطا يديه مرفوعة ين لأن عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ولأنه أبلغ في المقصود وهما

فيه تحجيرا على الناس (قوله ويعمق) قال سم على منهج فان قلت ما حكمه التوسيع والتعميق قلت يجوز أربعة ان يقال التوسيع مع ان فيه اكرا ما لميت فان في انزال الشخص في المكان الواسع اكرا ما له وفي انزاله في المكان الضيق نوع اهانة له أرفق بالميت وعن ينزله القبر لانه اذا اتسع امكن ان يقف فيه المنزل اذا تعدد للعاجلة وامن من ان تصدم الميت بجدران حال انزاله ونحو ذلك والغرض كتم الرائحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك فان قلت لا طلب زيادة على قائمة وبسطة قلت القائمة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لأنه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة عن على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فليتأمل اه (قوله احفروا) بكسر الهمزة من باب ضرب (قوله والمعنى يساعده ليصونه) أي ولا يوسع خلفه ليصونه مما يلي الخ وما ذكره في المجموع محمول على الشق واللحد لا في قول المصنف ويندب ان يوسع ويعمق وفرضه حج فيها أو يقال ما في المجموع ضعيف (قوله بان يقوم باسطا يديه) أي غير قابض لاصابعهما

(قوله وقول الرافعي انها ثلاثة ونصف) أى الأذرع (قوله على الذراع المعروف) أى الذى أعيد الذرع به وهو المسمى عندهم
بذراع النجار أى وهى تقرب من الأربعة ونصف بذراع الأدمى فلا تخالف بينهما (قوله القبلى) أى فان حفر وافر إلى الجهة المقابلة
لها كره (قوله مما لم يسمه النار) أى الأولى ذلك (قوله أو بجارة) أى من جارة الجبل المعروفة (قوله ويرفع السقف قليلا) هل ذلك
وجوب بالتلايزرى به اهـ سم على حج والظاهر انه كذلك للعلم المذكورة (قوله ويدخله القبر) أى ندبا حج (قوله الرجال) ينبغى ان
المراد بهم ما يشمل النسيان حيث كان فيهم قوة (قوله بخلاف النساء لضعفهن) أى فيكون مكروها خروجا من خلاف من حرمه
وعبارة الخطيب وظاهر ما فى المختصر وكلام الشامل والنهاية ان هذا واجب ١٩٥ على الرجال عند وجودهم وقمكتهم

واستظهره الأذرعى وهو ظاهر
(قوله ان يلين حمل المرأة من
مقتلها) وكذا من الموضع الذى
هى فيه بعد الموت إلى المقبل
ان لم يكن فيه مشقة عليين (قوله
وحل ثيابها فيه) مثله فى المنهج
وعبارة حج شدا دها فيه أى
فيصلى كلامه ما عليه (قوله
اذا لافقه أولى من الاسن) أى
فالفاضل صفة يقدم على غيره
وان كانت درجته اقرب
فليس التقديم بالصفة مخصوصا
بالسنويين فى الدرجة وعبارة
سم على منهج قوله درجة قال
فى شرح البهجة أى من حيث
لدرجات الصفات فانه يقدم
هنا لافقه أى بالدفن على الاقرب
والاسن والبعيد الفقيه على
الاقرب غير الفقيه ونحو بالعكس
ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه
على الاسن غير الفقيه وهو مساو
للمرتبة اهـ وقوله ويؤخذ الخ
أى عند الاستواء فى الدرجة وان
لم يساو ما مرتبة فتأمل لا يقال قوله

أربعة أذرع ونصف كما صوبه المصنف وحله الأذرعى على ذراع اليد وقول الرافعي
انها ثلاثة ونصف على الذراع المعروف (واللهـ) بفتح اللام وضمتها وسكون الحاء
فيه ما والمراد ان يحفر فى اسفل بجانب القبر القبلى ما تلا عن الاستواء قدر ما يسع الميت
ويستقره (أفضل من الشق) بفتح الميم بخط المصنف وهو ان يحفر قعر القبر كالنهر وينقى
جانباه بلبان أو غيره مما لم يسمه النار ويجعل بينهما حاشق يوضع فيه الميت ويسقف عليه
بلان أو خشب أو ججارة وهو أولى ويرفع السقف قليلا بحيث لا يس الميت (ان صلبت
الارض) لانه الذى فعل به صلى الله عليه وسلم اما الرخوة وهى التى تتاورر ولا تتماسك
فالشق أفضل خشية الانهيار (ويوضع) ندبا (راسه) أى الميت (عند رجل القبر) أى مؤخره
الذى سبصر عنده فله رجل الميت (ويسل) الميت (من قبل رأسه) (سلا برفق) من غير
عنف لانه السنة فى ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة انه من السنة واما
السل فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم وما قيل من انه ادخل من قبل القبلة
ضعفه البيهقى وغيره وان حسنه الترمذى مع ان ذلك لا يمكن لان شق قبره لاصق بالجدار
ولحده تحت الجدار فلا محل هناك لوضع فيه فانه فى المجموع عن الشافعى وأصحابه
(ويدخله القبر الرجال) متى وجدوا وان كان الميت اثنى بخلاف النساء اضعفهن عن ذلك
غالبا ولما صح من أمر صلى الله عليه وسلم باطلحة ان ينزل فى قبر ابنته أم كلثوم مع ان لها
محارم من النساء كفاطمة وغيره ارضى الله عنهم نعم يندب ان كان فى المجموع ان يلين حمل
المرأة من مقتلها إلى النعش وتسليمها المن فى القبر وحل ثيابها فيه وما وقع فى المجموع
تبعال اوى الحديث انه رقية رده البخارى فى تاريخه الاوسط لانه صلى الله عليه وسلم لم
يشهد موت رقية ولادفنها أى لانه كان ييدر (وأولاهم) أى الرجال بذلك (لاحق بالصلاة)
عليه درجة وقدم بيان ونخرج بدرجة الأولى بها صفة اذا لافقه أولى من الاسن الاقرب
والبعيد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه هـ ما فى الصلاة عليه والمراد بالافقه
الاعلم بذلك الباب (قلت) كما قال الرافعي فى الشرح (الا ان تم) ون امرأة من وجهة

فانه يقدم هنا لافقه الخ فيه التقديم بالصفات فيخالف ما رتبته عليه من ان التقديم بالدرجات بالصفات لاننا نقول معنى الكلام
انه اذا تجردت الدرجات راعينا ما فى الصلاة واذا وجدت الصفات لم يراع ما فى الصلاة وليس معناه ان لا تقدم الا بالدرجات ولا
تقدم بالصفات كما يتوهم والاصوب ان يجاب بان معنى قوله لا الصفات أى المعتبرة فى الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات المقدم بها
الصلاة بل بعكسها فلا اشكال بوجه فليتأمل (قوله عكس ما فى الصلاة عليه) ولا خلاف ان الوالى لاحق له هنا فى الصلاة فانه ابن
الرفعة ونازعه الأذرعى بان القياس انه احق فله التقديم أو التقدم اهـ حج ثم رأيت قوله الآتى والوالى هنا لا يقدم على القريب جرما

(قوله فالواهم الزوج الخ) وقد يشكك عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أباطلحة وهو أجنبي منقول على عثمان مع انه الزوج الافضل والعذر الذي اشير اليه في الخبر على رأى وهو انه كان وطنى سرية له تلك الليلة دون أبي طلحة ظاهر كلام ائمتنا انهم لا يعبرونه لكن يسهل ذلك انهم واقعة حال ويحتمل ان عثمان لنقرط الحزن والاسف لم يثق من نفسه باحكام الدفن فاذن أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أباطلحة من غير إذن وخصه بأنه لم يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر ان الاجاب المستويين في الصفات يقدم منهم من بعدهم بالجماع لانه ابعد عن ذكر يحصل له ولو ما من المرأة حج ولا يردانهم قالوا في الجمعة انه يسر ان يجامع ليبتها ١٩٦ ليكون ابعد عن الميل الى من يراه من النساء لانا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهي

حاصلة بالجماع تلك الليلة والغرض هنا انه يكون ابعد من تذكر النساء وبعده العهدين أقوى في عدم التذكر (قوله ويأيه) أى الزوج (قوله ومحارم المصاهرة) وقياس ما تقدم في الغسل من ان الظاهر تقديم محارم الرضاع على محارم المصاهرة انه هنا كذلك ثم رأيت في سم على منهج (قوله وقد يقال ان الغني الخ) أى من الاجانب (قوله ثم الاقرب فالاقرب) أى بعد الافقه من المحارم الاقرب الخ ويقدم من المحارم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع على العبد كما علم محامرو ولو ذكر كنهه بعد قوله ثم عبدها لكان أولى وكذا لو أخر قوله قال الاذرى الخ عن قوله ثم المصلى الخ لكان أولى (قوله ثم المسوح) أى الاجنبى وينبغي أيضا تقديمه على ما بعده بالنسبة لعبدها (قوله والخائفان

فالواهم) أى الرجال بادخالها القبر (الزوج) وان لم يكن له في الصلاة عليها حق (وا لله أعلم) لنظره في الحياة ما لا ينظر اليه غيره ويليه الافقه والاشبه كما قاله الشيخ بتقديم محارم الرضاع ومحارم المصاهرة على عبيدها قال الاذرى وقد يقال ان الغنيين والهـتم من الفحول أضغف شهوة من شباب الخصيان فيقدمان عليهم ثم الاقرب فالاقرب من المحارم ثم عبدها لانه كالمحرم في النظر ونحوه ثم المسوح ثم المحبوب ثم المصلى اضغف شهوة ثم ورتبوا كذا لتفاوتهم فيها ثم العصبية الذي لا محرمية له كبنى عم ومعتق وعصبته كترتيبهم في الصلاة ثم من لا محرمية له كذلك كبنى خال وبنى عمه ثم الاجنبى الصالح لخبر أبي طلحة ثم الافضل فالافضل ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخائفان كالفساء ولو استوى اثنان درجة وفضيلة وتمازعا قرع بينهما كما قاله الاسنوى والسيد في الامة التي تحل له كالزوج كما يحشمه بعض شراح الكتاب واما غيرها فهو ل هو معها كالاجنبى أولا الوجه لا وان لم يكن بينهما محرمية لانه في النظر ونحوه كالمحرم وهو أولى من عبدها المرأة اذا مالكية أقوى من المملوكية واما العبد فهو أحق بدفنه من الاجانب حتما والوالى هنا لا يقدم على القريب جرما وقضية كلامهم ان الترتيب مستحب لا واجب ولا ينافيه قولهما عن الامام لا أرى تقديم ذوى الارحام محتوما بخلاف المحارم لانهم كالاجنبى في وجوب الاحضاب لان مراده لاراه حتما في تأدية السنة بخلاف الجمهور فانهم يرونه حتما فيها (ويكونون) أى المدخلون للميت القبر (وترا) استحبابا واحدا أو ثلاثة فاكثر بحسب الحاجة للاتباع في الواحد رواه أبو داود ولما صح انه صلى الله عليه وسلم دفنه على والعباس والفضل وفي رواية بدل العباس وأسامة وعبد الرحمن ابن عوف ونزل معهم خامس وفي رواية على والفضل وقثم وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خامس اما الواجب في المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية (ويوضع في اللحد) أو غيره (على يمينه) ندبا كما في المجموع والروضة وان صوب الاسنوى

كالنساء) وينبغي تقديمهم على النساء لاحتمال ذلك كورتهم (قوله اقرع) أى ندبا (قوله والسيد في الامة) أى فيقدم (قوله وهو أولى) راجع لقوله وان لم يكن بينهما محرمية (قوله فهو أحق بدفنه من الاجانب) قضيته ان أقارب العبد تقدم على سيده وهو قياسي ما في الصلاة وتقدم لنا عند قول المصنف ثم ذوى الارحام انه قد يقال ان السيد أولى لان دفنه من مؤن تجهيزه وهي على السيد (قوله حتما) أى من غير تردد للاصحاب في ذلك (قوله والوالى هنا لا يقدم على القريب جرما) عبارة حج ولا خلاف ان الوالى لاحق له هنا قاله ابن الرفعة ونازعه الاذرى بان القياس انه أحق فله التقديم أو التقدم (قوله بحسب الحاجة) أى فلواتمته باثنين مثلاً لا يزيد عليهم ما ثالثا مع اعادة للتورية (قوله ونزل معهم خامس) وهو العباس كما قاله ابن شعبة

(قوله ويوجه للقبلة حتما) وقع السؤال في الدرر عما لو مات مائة من قاذرين هل يجوز دفنهم في القبور أم لا؟ والجواب عنه بان الظاهر فصلهما
 بوجه كل منهما للقبلة ولانه بعد الموت لا ضرورة الى بقائه - مما لم يثبت ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافق فيه (قوله
 أو مستقيما نبش) ظاهره ولولا القبلة وعبارة الشيخ عميرة نصه الوجه جعل القبر عمدا من قبلى الى بحرى واضجع على ظهره واخصاه
 للقبلة ورفعت رأسه قبله لا كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم ثم رأيت في حج التصريح
 بالحرمة أيضا وسأقي ذلك في كلام الشارح أيضا بعد قول المصنف في الزيادة أو دفن غير القبلة الخ (قوله عدم وجوب الاستقبال
 بالكافر الخ) أى ولا عليهم لانهم وان كانوا مخاطبين بشروع الشريعة لكن الميت الكافر لا احترام له حتى يستقبل به وانما قال
 علينا لان المسلمين هم الذين يعتقدون احترام القبلة (قوله نعم لو ماتت ذمية) أى اما المسلمة فتراعى هى لامانى بطنها (قوله وفى جوفها
 جنين مسلم) قال حج فتخت فيه الروح اه وهو قد يؤخذ من قوله حيث وجب دفنه لان الظاهر ان المراد به من بلغ فى بطنها أربعة
 أشهر لانه لو كان منفصلا لوجب دفنه (قوله وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين ١٩٧ ر الكفار) أى وجوبا قال فى الروضة

ولا يدفن مسلم فى مقبرة الكفار
 ولا كافر فى مقبرة المسلمين قال فى
 الخادم ثم لا يخفى انه حرام ولهذا
 قال فى الذخائر لا يجوز بالاتفاق
 اه وانظر اذالم يوجد موضع
 صالح لدفن الذمى غير مقبرة المسلمين
 ولا أمكن نقله لصلح لذلك هل
 يجوز دفنه حيثما فى مقبرة المسلمين
 ولولم يمكن دفنه الا فى الحد واحد
 مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه
 نظرو ويحتمل الجواز للضرورة لانه
 لا سبيل الى تركه من غير دفن فليحرم
 اه سم على منهج ويقال مثله فى
 المسلم الذى لم يتيسر دفنه الا مع
 الذميين (قوله وينفى) أى ندبا
 بخذه الاين اليه أو الى التراب

قول الامام بوجوبه اتباعا للسلف والخلف وكلا ضبط جاع عند النوم فان وضع على اليسار
 كره وهو مراد المجموع بقوله خلاف الا فضل بدليل قوله عقبه كما سبق فى المصلى
 مضطجعا والذى قدمه انما هو الكراهة ويوجه (للقبلة) حتما تنزيلا له منزلة المصلى فان
 دفن مستديرا أو مستلقيا نبش حتما لم يتغير والا فلا ولا يتوهم انه غير مسلم كما يعلم مما
 بأتى ويؤخذ من قوله انه كما صلى عدم وجوب الاستقبال بالكافر القبلة علينا وهو كذلك
 فيجوز استقباله واستدباره نعم لو ماتت ذمية وفى جوفها جنين مسلم جعل ظهرها للقبلة
 وجوبا لمتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا اذ وجه الجنين لظهر راسه
 وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار (ويستدوجه) استحبابا فى هذا والافعال
 المعطوفة عليه وكذا رجلاه (الى جداره) أى القبر ويقوس ثلاثين كعب (و) يستد
 (ظهره بلينة) طاهرة (ونحوها) كطين ليجتمع عن الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه لينة
 أو حجر وينفضي بخذه الاين اليه أو الى التراب قال فى المجموع بان ينبغى الكفن عن خذه
 ويوضع على التراب (ويستفتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء المثناة الفوقية وكذا غيره
 (بلين) وهو طوب لم يحرق ونحوه كطين اقول سعد فيها مر وانصبوا على اللين نصبا ولان
 ذلك أبلغ فى صيانة الميت عن نبشه ونقل المصنف فى شرح مسلم ان اللينات التى وضعت فى
 قبره صلى الله عليه وسلم تسع (ويحتو) بيديه جميعا (من دنا) من القبر (ثلاث حشيات تراب)

قال حج وصح انه صلى الله عليه وسلم كان عند النوم يضع خذه الاين على يده اليمنى فيصمّل دخولها فى نحو اللينة ويحتمل عدمه
 لان الدل فيما هو من جنس اللينة اظهر (قوله ويستفتح اللحد) أى وجوبا (قوله بلين) أى ندبا (فرع) * لو لم يوجد الاين لغائب
 هل يجوز أخذه كما فى الاضطرار لا بعد الجواز اذا توقف الواجب عليه ثم رأيت فيه كلاما للحن فى فتاويه اه سم على منهج (قوله
 ويحتو بيديه جميعا) أى بعد سد اللحد وان كانت المقبرة منبوشة وهناك رطوبة لانه مطلوب (قوله ثلاث حشيات) وينبغى الاكتفاء
 بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون * (فرع) * لو وضع الميت فى القبر فى غير الحد ولا شق وأهل التراب على جنته فالوجه تحريم
 ذلك لان فيه إزارا به وانها كالحرمته ثم رأيت مر أفنى بجرمة ذلك وبلغنى من ثقة ان شيخنا الشهاب بر كان يقول بجرمة
 ذلك اه سم على منهج * (فائدة) * وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين العلوذى ذكر انه وجد بخط والده قال وجدت ما مثله حديث
 الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية بزاوية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده
 أى حال ارادته وقرأ عليه انا أنزلناه فى ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت فى كفه أو قبره لم يصب ذلك الميت فى القبر اه
 هاتمى وينبغى أولوية كونه فى القبر أى التراب اذا كانت المقبرة منبوشة لا فى الكفن

(قوله فلا يرفع قبره) هل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن فعلهم به ذلك (قوله وقبري صاحبه كانت كذلك) اى فى ابتداء الامر اما به - احداث البناء فلا ندرى صفته الكنى فى حج مانصه ورواية البخارى انه سقم حملها اليه فى على ان تسنمه حادث لما سقط جداره واصلح زمن الوليد وقيل عرب بن عبد العزيز اه وهى صريحة فى ان التسليم حصل بعد وفية ايضا لما صح عن القاسم بن محمد ان عمته عائشة كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه فاذا هى مسطحة مبطوحة ببطحاء العرصة الجراء (قوله ان تسنمه اولى لما مر) هو كون التسطیح صار شعارا للروافض (قوله ولا يدفن اثنان فى قبر) وينبغي ان يلحق به ما واحد وبعض بدن آخر وظاهر اطلاقه ولو كانا تبين او صغيرين (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض فى الحدافسقية كما توضع الاممة بعضهم على بعض فهل يسوغ ١٩٩

القبض حيثما يوضعوا على وجه جائزان ومع المكان والاتقوا لمحل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم ر اه سم على منهج (قوله وان اتحد النوع الخ) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكرتم بتثنى من هذا ما لو وصى الميت بذلك فينبغى الجواز لان الحق له كما لو وصى بترك الثوبين فى الكفن اه وينبغي ان محمل ذلك اذا وصى كل من الميتين بذلك كان وصى الميت الاول بان يدفن عنده من مات من اه له وأوصى الثانى بان يدفن على ابيه مثلا ما لو وصى الثانى بان يدفن على ابيه مثلا ولم تسبق وصية من الاول فلا يجوز دفنه على الاول لان فيه هتك حرمة الاول ولم يرص بها وكذا لو وصى الاول دون الثانى لان دفنه وحده حقه ولم يسقطه ثم

امالومات لم يدار الكفر فلا يرفع قبره بل يخفى ان لا يتعرض له الكفار اذا رجع المسلمون قاله المتولى وكذا لو كان بموضع يخاف نبشه لسرقه كفته أو عداوة أو نحوها - ما كما قاله الاسنوى والحق الاذرى به ايضا مالومات يلبدعة وخشى عليه من نبشه وهتكه والتثيل به كما فعلوه ببعض الصالحين وأحرقوه (والصحيح ان تسطيحه اولى من تسنمه) لان قبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبه كانت كذلك كما صح عن القاسم بن محمد وورد انه صلى الله عليه وسلم لم سطح قبر ابنه ابراهيم فلا يؤثر فى ذلك كون التسطیح صار شعارا للروافض اذا السنة لا تتعلل بموافقة اهل البدع فيها وقول على رضى الله عنه أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ادع قبرا مشرقا لاسويته لم يرد به تسويته بالارض بل تسطيحه جمع بين الاخبار ومقابل الصحيح ان تسنمه اولى لما مر (ولا يدفن اثنان فى قبر) اى لحد اوشق واحدا ابتداء بل يفرد كل ميت بتبعية حالة الاختيار لا اتباع ذكره فى المجموع وقال انه صحيح فلود فهم ما ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وان اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلفت وكان بينهما محرمية ولو أجمع ولدها وان كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مملوكة كما جرى عليه المصنف فى مجموعة تبعه السرخسى لانه بدعة وخلاف ما درج عليه السلف ولانه يؤدى الى الجمع بين البرائتى والناجر الشقى وفيه اضراء بالصالح بالجوار سوء وفى الامم ويفرد كل ميت بقبر الى ان قال فان كانت الحال ضرورة مثل ان تكثر الموتى يقل من يتولى ذلك فانه يجوز ان يجعل الاثنين والثلاثة فى القبر وعبارة الانوار ولا يجوز الجمع بين الرجال والنساء الا ضرورة متأكدة اه ودليله ظاهر كافى الحياة (الا ضرورة) ككثرة الموتى وعسر افراد كل واحد بقبر فيجمع بين الاثنين فأكثر بحسب الضرورة وكذا فى ثوب للاتباع فى قتلى احد رواه البخارى (فيقدم) حيثما

ما ذكره من كل حيث قلنا بجرمة جمع اثنين فى قبر لانه اوصى بمحرم ولا يجوز تنفيذ الوصية به كما مر فى الواوصى بامر العورة من انه لا تنفذ وصيته به الا ان يقال حين الوصية لا تحريم كما لو وصى بان يكفن من ماله فى ثوب واحد فانه جائز مع كون الثلاثة واجبة لان وجوب احق له وقد اسقطه فكذا يقال هنا (قوله الا ضرورة) واپس من الضرورة ما جرت به العادة فى مصر فامن الاحتياج لدراهم تصرف للمتكلم على التربة فى مقابلة المتكفين من الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على انه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن فى غير ذلك الموضع (قوله وعسر افراد كل واحد بقبر) اى متى سهل افراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص المحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو فى غيره ولو كان بعيدا واجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ونسمل زيارته وغاية تنعدها التربة واى مانع منه (قوله وكذا فى ثوب) اى ويجوز بينهما حاجر نبدأ بأخذ ما باقى

(قوله وهو الاحق بالامامة) قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر ان ما مر في الصلاة على الميت من انهم اذا ناسوا
في القبلة يقرعون بينهم وانهم اذا ترتبوا لا ينحى الاسبق وان كان منضو لا اما استثنى يأتي هنا وان ماذكر هنا من استثناء الاب
والام يأتي هناك ايضا وقد يفرق بان المدة هنا مؤبدة بخلافها ثمانية وبان القصد من الصلاة الدعاء والافضل أولى به وفيه ما نظر اه
وقد سئل مر عن هذا الكلام وانه يدل على انه اذ سبق وضع أحدهما في اللحد لا ينحى الا فيما استثنى فينحى ويؤخر فإني ان المراد
ذلك وقال لا يجوز تأخير من وضع اولي في اللحد لغيره وان كان أتى وذلك الغير ذكر او كان ولدا وذلك الغير اياه لانه بسبقه استحق
ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وانما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم
أخذه ووضع في اللحد ولا فيما استثنى فليتنامل ويحرر وانظر لو دفن ذمسان في اللحد هل يقدم الى جدار القبر اخفهما كقبرا
وعصمنا اه سم على منهج (أقول) القياس نعم (قوله وأم على بنت) بقى الخنثى هل يقدم على امه احتياطا لاحتمال
الذكورة أو تقدم الام لان الاصل ٢٠٠ عدم الذكورة فيه نظر اه سم بالمعنى والا قرب الثاني لان الاصل صحة

واحتمال الذكورة مشكوك فيه
(قوله حيث جمع بينهما) أى وان
كان الجمع محرما بن لم تدع ضرورة
اليه (قوله كما جزم به) أى بقوله
ندبا (قوله أما نبش القبر الخ) قال
سم على منهج بعد ما ذكرنا
يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح
الفسقة للدفن فيها ان كان هناك
هناك الحرمه من بها كان تظهر
رائحته كان كان قريب عهد
بالدفن وكذا ان لم يكن هناك
الحاجة كان لم تيسر له مكان
بشرط ان لا يكون هناك هناك
بخصوص ظهور رائحة كما هو الشرط
اه ما قرره مر وانظر هل حرمة
الدفن لاثنتين بالضرورة على ما مر

(أفضلهما) وهو الاحق بالامامة الى جدار القبر من جهة القبلة لما صح انه صلى الله عليه
وسلم كان يسأل في قتلى أحد عن أكثرهم قرآنا فيقدمه الى اللحد لكن لا يقدم فرع على
اصله من جنسه وان علا حتى يقدم الجسد ولو من قبل الام وكذا الجدة قاله الامامون فيقدم
اب على ابنه وان سفل وكان أفضل منه لمحرمة الابوة وأم على بنت كذلك اما الابن فيقدم
على أمه لفضيلة الذكورة ويقدم البالغ على الصبي وهو على الخنثى وهو على المرأة ويجعل
بين الميتين حاجز من تراب ندبا حيث جمع بينهما كما جزم به ابن المقرئ في غشيته ولو كان
الجنس متحدا أما نبش القبر بعد دفن الميت للدفن آخفيه أى في لحده فممنوع ما لم يبل الاقل
ويصير ترابا وعلم من قولهم نبش القبر دفن ثابن وتعلمهم ذلك بهتمك حرمة عدم حرمة نبش
قبره لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني ان لم تظهر له رائحة اذ لا هناك الاول فيه وهو
ظاهر وان لم يتعرضوا له فيما علم (ولا يجلس على القبر) المحترم ولا يتكأ عليه ولا يستند اليه
(ولا يطم) عليه فيكون مكروها الاحتجاج بان حال القبر دون من يزوره ولو اجتمعا بان
لا يصل اليه الابوطه فلا يكره وفهم بالاولى عدم الكراهة لضرورة الدفن والحكمة في عدم
الجلوس ولحوقه توقير الميت واحترامه وأما خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لان يجلس
أحدكم على جرة فتخلص الى جده خيره من أن يجلس على قبر ففسر الجلوس عليه بالجلوس
للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضا في مسنده بالقول من جلس على قبر يبول عليه

حتى في حق الكفار حتى يحرم عليا دفن ذميين في لحد بالضرورة فليراجع لا يقال العلة في حرمة الجمع انه قد
يتأذى أحدهما بعد الآخر والكفار كلهم معذبون لانا نقول لو سلمنا ان العلة ذلك فمذهب الكفار يتفاوت فليتنامل اه
وقوة كلامه تعطى ان الاقرب عنده الحرمه وقوله كان تظهر له رائحته لو شك في ظهور الرائحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر
والاقرب ان يقال ان قرب زمن الدفن حرم والافلا (قوله فممنوع) أى ولو احتجنا لذلك على ما هو ظاهر اطلاقه وفي الزيادة ومحل
عند عدم الضرورة اما عندها فيجوز كافي الابتداء رملى اه قال حج ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر طم وجوبه بالمال بحيث
أوبعده شحاه ودفن الاخر فان ضاق بان لم يمكن دفنه الا عليه فظاهر قولهم نجاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس به مبدل ان
الايداء هنا أشد اه وظاهر الحرمه وان وضع بينهما حائل كمالو فرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع (قوله فيكون
مكروها الاحتجاج الخ) قال حج وظاهر ان المراد به محاذي الميت لا ما اعتيد التصوير عليه فانه قد يكون غير محاذ له لا سيما
في اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جذابه لانه يطلق عليه عرفا انه محاذ له اه رحمه الله

في جوار النظر فيما يظهر امان عزيمته اللاجني فخرام قياسا على سلامها عليه واحترنا بقولنا
 في الجملة عن تعزية الذي بعثله فانها جائرة لا مندوبة على ما يأتي فيه وهي لغة التسليية عن
 يعزى عليه واصطلاحا الامر بالصبر والحمل عليه بوعدا الاجر والتخدير من الوزر بالخزع
 والدعاء للميت بالمغفرة وللمصاب بجبر المصيبة ونسن (قبل دفنه) لانه وقت شدة الخزع
 والحزن (و) لكن (بعده) اولى لاشتغالهم قبله بتجهيزه ولشدة حزنهم حينئذ بالفاقة نعم
 ان اشدة جزعهم اختيرت قديما ليصبرهم وقتئذ (ثلاثة أيام) تقريرا فاشكرهم بعد هالان
 الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه وقد جعلها النبي
 نهاية الحزن بقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتحد على ميت فوق ثلاث الا
 على زوج أربعة أشهر وعشرا رواه البخاري ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت كما هو
 ظاهر كلام الروضة وبه صرح جمع منهم القاضي أبو الطيب والبيهقي وابن الصباغ
 والماوردي وابن أبي الدم والغزالي في خلاصته والصمري في شرح الكفاية ومصاب
 الكافي والاقناع وهو المعتمد والقول بأنه من الدفن مفرع على ان ابتداء التعزية منه أيضا
 لامن الموت فتقول المصنف في مجموعه وغيره قال أصحابنا وقتئذ من الموت الى الدفن وبعده
 بثلاثة أيام مراده ما قلنا بقرينة قوله بعد قد ذكرنا ان مذهبا استحب ما قبل الدفن
 وبعده ثلاثة أيام وبه قال أحمد اه والذي قلناه هو قول احمد كما اقتضاه كلام المستوعب
 وغيره للحنابلة هذا كله بالنسبة لحاضر اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو وجبه
 أو عدم علمه كما بحثه الاذري وتبعه عليه ابن المقرئ في غشيقته وينبغي ان يلحق بها كل
 ما يشبهها من اعدار الجماعة فتبقى الى القدوم والعلم وزوال المانع وبجث الطبري وغيره
 امتدادها بعد ذلك ثلاثة ايام وارضاء الاسنوي وغيره وتحمل بالمكتوبة من الغائب
 ويلحق به الحاضر المذور وبعرض ونحوه وفي غير المذور وقنة (وبعزى) بفتح الزاي (المسلم)
 أي يقال في تعزيتهم (بالمسلم اعظم الله أجرك) أي جعله عظيما وايسر في ذلك دعاء بكثرة
 مصائبه فقد قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجرا (وأحسن عزاءك)
 بالمدى جعله حسنا وزاد على المحرر (وغفر لميتك) لكونه لا تقابل الحال وقدم الدعاء له يعزى
 لانه مخاطب ويستحب ان يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر أهل بيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعونه ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلافا من كل هالك ودرك من كل فائت
 فبالحق فتقوا واياهم فارجا فان المصاب من حرم الثواب ووردانه صلى الله عليه وسلم
 عزى معاذ ابا بن له بقوله اعظم الله لك الاجر وألهمك الصبر ورزقنا واياك الشكر ومن
 احسنه كما في المجموع ان الله ما اخذوله ما اعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى وقد أرسل ذلك
 صلى الله عليه وسلم لابنائه لما ارسلت أخبرته ان ايها في الموت (و) يعزى المسلم أي يقال
 في تعزيتهم (بالكافر) الذي (اعظم الله أجرك وصبرك) واخلف عليك أوجب بمصيبتك
 أو نحو ذلك كما في الروضة كاصلا لكونه لا تقابل حال قال اهل اللغة اذا حمل حدث

(قوله امان عزيمته اللاجني فخرام)
 وقياس حرمة ردها السلام على
 الاجنبي حرمة ردها على الاجنبي
 المعزى (قوله قياسا على سلامها)
 قضية القياس على السلام انما
 لو كانت مع جمع من النسوة فتقبل
 العادة ان مثله خلوة عدم الحرمة
 وهو ظاهر سيما اذا قطع باتناء
 الريبة (قوله عن يعزى عليه)
 أي عن يعزى به وبعبارة الخطيب
 عن يعزى عليه وهي ظاهرة (قوله)
 كما هو ظاهر كلام الروضة) أي
 فان وقع في اثناء يوم ثم من الرابع
 (قوله مراده ما قلنا الخ) أي
 من قوله ومن هنا كان ابتداء
 الثلاث من الموت الخ (قوله هذا
 كله بالنسبة لحاضر) أي ولو بعدت
 المسافة بينهم في البلد وينبغي ان
 مثل البلد ما جاورها (قوله وارضاء
 الاسنوي) معقود (قوله ويعزى
 المسلم بالمسلم) ومنه الرقيق (قوله
 ان في الله عزاء) أي تسليية وقوله
 من كل مصيبة ومن بعد في عند
 (قوله ان لله ما اخذ) قدمه على
 ما بعده لانه في مقام التسليية

(قوله لان الاستغفار للكافر حرام) ظاهره وان كان صغير الكفر في حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل الكافر مائمه ويظهر حل الدعاء لهم اى اطفال الكفار بالمغفرة لانه من احكام الآخرة بخلاف ٢٠٣ سورة الصلاة (قوله غفر الله لبيك الخ)

وقع السؤال في الدرس عما يقع
كثيرا من الناس في التعزية
من قولهم لا مشي لكم احدي
مكروه وقولهم هو قاطع السوء
عنكم هل ذلك جائز وحرام لان
فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال
والجواب عنه بان الظاهر فيه
الجواز لانهم انما يريدون بذلك
الدعاء لاهل الميت بعد عدم توالي
الهموم وتزاد فها عليهم بحوث غير
الميت الاول بعده قريبا منه (قوله
ولا تنقص عددك بنصبه ورفعته)
اي مع تخفيف القاف وتشديدها
مع النصب (قوله ويدل على ذلك
التعليل) هو قوله لان ذلك ينفعنا
في الدنيا بتم كثير الجزية وفي
الآخرة الخ (قوله لا يسن تعزية
مسلم بقرينة) هلا علم من قوله أولا
ولا يعزى به (قوله بكى على قبر بنت
له) اهلها نام كلثوم ثم رايت في
الماهات واسام كلثوم ولا يعرف
لها اسم وانما تعرف بكنيتها فانت
سنة تسع من الهجرة وصلى عليها
عليه الصلاة والسلام ونزل في
حفرتها على والفضل واسامة بن
زيد وفي البخاري جلس صلى الله
عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان
فقال هل فيكم من لم يقارف الليلة
وقوله على القبر اى قبرام كلثوم
لان الكلام فيه (قوله والبقاء عليه
بعد الموت) ومعلوم ان الكلام
في البكا الاختياري اما القهري فلا يدخل تحت التكليف ثم رايت قوله واستثنى الرويانى الخ

مثل الميت أو غيره من الاموال يقال اخاف الله عليكم بالهزل لان معناه رد عليك مثل
ما ذهب منك والاخاف عليك اى كان الله خائفة عليك من فقدك ولا يقول وغفر لميتك
لان الاستغفار للكافر حرام (و) يعزى (الكافر) اى المحترم جواز ما لم يرج اسلامه والا
فقد بآيان يقال في تعزيتهم (بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وقدم الدعاء هنا للميت
لانه المسلم فكان اولى بتقديمه تعظيما للاسلام والحقى كاره ولا يقال أعظم الله أجره لانه لا
أجر له اما الكافر غير المحترم من مرتد وحرى فلا يعزى كما يحسنه الاذرى والاوجه كراهته
كما هو مقتضى كلام الشيخ أبى حامد خلافا للاسنوى في المهمات نعم لو كان فيها توقيفه
لم يبعد حرمتها ولو لم يحرر هذا ان لم يرج اسلامه فان ربحى استحبت كما يؤخذ من كلام السبكي
ولا يعزى به أيضا ويعزى الكافر بالكافر جوازا كما مرّت الاشارة اليه ما لم يرج اسلامه
ولا فساد بآيان يقال اخاف الله عليكم ولا تنقص عددك بنصبه ورفعته لان ذلك ينفعنا
في الدنيا بتم كثير الجزية وفي الآخرة بالفداء من النار واستشكاه في المجموع بانه دعاء
بدوام الكفر قال فاختار تركه ومنعه ابن النقيب بانه ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر
قال ولا يحتاج الى تأويله بتم كثير الجزية اه وظاهر ان قول المجموع انه دعاء بدوام
الكفر انه دعاء بتم كثير اهل الحرب ومن لازم كثرتهم امته ما دامت بقايتهم فامتدادهم مع الكفر
فيه دوام له ومعنى قول ابن النقيب ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر انه لا يلزم من كثرة
عددهم مع قطع النظر عن كونهم اهل ذمة بقاءهم على الكفر فهو نظرا الى مدلول هذا اللفظ
من غير قيد والمصنف نظر اليه بقية يدل عليه السياق ويدل على ذلك التعليل السابق
وكانهم لم يتظروا لذلك في مثل هذا المقام لان أحد الآيات وهمه فضلا عن كونه يريد به وان
دل عليه ما ذكر وظاهر انه لا يسن تعزية مسلم لم يرتد وحرى بخلاف نحو محارب وزان
محسن وتارك الصلاة وان قتل حدا وينبغي للمعزى اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا
ولعلمهم حذفه لوضوحه (ويجوز البكاء عليه) اى على الميت (قبل الموت) لما صح انه صلى
الله عليه وسلم بكى على ولده ابراهيم قبل موته والاولى تركه بحضرة المحتضر قال في الروضة
كاصلها والبكاء قبل الموت اولى منه بعد موته وليس معناه كما قال الزركشى انه مطلوب وان
صرح به القاضي وابن الصباغ بل انه اولى بالجواز لانه بعد موته يكون أسفعا على ما فات
(و) يجوز (بعده) أيضا لانه صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له وزار قبر امه فبكى وابكى
من حوله روى الاول البخاري والثاني مسلم والبكاء عليه بعد الموت مكروه كما قلناه في
الاذكار عن الشافعى والاصحاب لم يفسر فاذا وجبت فلا تنكيز بأكية قالوا وما الوجوب
يارسول الله قال الموت رواء الشافعى وغيره باسائه وصحيفة لكن نقل في المجموع عن
الجمهور انه خلاف الاول وبحث السبكي انه ان كان البكاء لركة على الميت وما يخشى عليه
من عذاب الله وأهوال يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاول وان كان للجزع

في البكا الاختياري اما القهري فلا يدخل تحت التكليف ثم رايت قوله واستثنى الرويانى الخ

(قوله ويجرم الذنب) هو كالنوح الآتي صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيطان في باب ٢٠٤

(قوله وفصل بعضهم في ذلك) معقود
الشهادات اه خطيب وفي حج
هنا ان النوح والخزع كبيرة (قوله
وجاء في الاباحة ما يشبه الذنب)
أي جاء في الالفاظ المباحة الفاظ
تشبه الذنب وليست منه (قوله
فان البكا جائز) الفاء بمعنى اللام
(قوله الى جبريل تنعاه) أي تخبر
بعونه وانما خصت جبريل لعله
بمقامه عليه الصلاة والسلام
وتكرر نزوله عليه وملازمة له وفي
مختار الصحاح النعي خبر الموت
يقال نعاه له نعاء نعيابوزن نعي
اه وهو صريح ما قلناه هذا ولكن
اظهار أنهم ترد ذلك بخصوصه
وانما ارادت تذكر ما اثره الى
جبريل تحسرا على عادة من
يفقد صديقه فانه يذكر ما اثره
تأسفا وتحسرا (قوله كشق جيب
ونشر شعر) أي وكضرب يده على
أخرى على وجهه يدل على اظهار
الجزع (قوله والقاء الرماد على
الرأس) ومثله الطين بالاولى سواء
منه ما يجعل على الرأس واليدين
وغيرهما (قوله واپس غير ما جرت
العادة به) أي للمصائب (قوله
ودعا بدعوى الجاهلية) أي ذكر
في تأسفه ما تذكره الجاهلية
في تأسفها على ما فات (قوله
ولا تزوارزة وزر أخرى) أي
لا تحمل مذنب ذنب غيرها (قوله
كقول طرفه) بفتح الراء واه
عمرو كما في القاموس وقوله ابن
الهيثم أي يكره من شعراء الجاهلية

وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزركشي هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد
دمع العين فلا منع منه واستثنى الروائي ما اذا غلبه البكاء فلا يدحس تحت النهي لانه عما
لا يملكه البشر وهو ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال ان كان لمجبة ورقة كالبكاء على
الطفل فلا بأس به والصبر اجل وان كان لما فقه من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته
فيظهر واستجابته او لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله
تعالى (ويحرم الذنب بتعدد) الباء زائدة اذ حقيقة الذنب تعدد (شمائله) وهو كما حكاه
المصنف في اذكاره وجزم به في مجموعه عدها مع البكاء كواكه فاه واجبلا لما سيأتي
والاجماع وجاء في الاباحة ما يشبه الذنب وفي الحقيقة المحرم الذنب لا البكاء لان اقتران
المحرم بجائز لا يصير محرما خلافا لجمع ومن ثم رد ابو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ذنب
أو نسياسة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فان البكاء جائز مطلقا وهذه الامور محرمة
مطلقا وليس منه وهو خبر البخاري عن أنس لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يغشاه
الكرب فقالت فاطمة وأبناه فقال ليس على أيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا أبناه
أجاب ربا دعاه يا أبناه جنة الفردوس مأواه يا أبناه الى جبريل تنعاه (و) يحرم (النوح)
وهو كما في المجموع رفع الصوت بالندب ولومن غيـر بكاء رقيقه بعضهم بالكلام المسموع
والاوجه عدم التقييد بخبر النافحة اذ لم تقب تمام يوم القيامة وعليها سربال من قطران
ودرع من حرب ورواه مسلم والسربال القميص وخص القطران بكسر الطاء وسكونها
بالذ كر لانه ابلغ في اشتعال النار وفعل ذلك خلف الجنائز أشد تحريما (و) يحرم (الجزع)
بضرب الصـدر ونحوه) كشق جيب ونشر شعر وتسويد وجه والقاء الرماد على الرأس
ورفع الصوت بافراط في البكاء وكذا تنعيم الرزى واپس غير ما جرت العادة به كما نقله ابن
دقيق العيد في غاية البيان قال الامام والضابط في ذلك ان كل فعل يتضمن اظهار جزع
ينافي الانقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم ولهذا صرح هو بحرمة الافراط في رفع
الصوت بالبكاء ونقله في الاذكار عن الاصحاب والاصل في ذلك خبر الشيخين ليس منامن
ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وخص الخد بذلك لكونه الغالب
فيه والافضرب بقية الوجه داخل في ذلك ولا يعذب الميت بشئ من ذلك ان لم يوص به
لقوله تعالى ولا تزوارزة وزر أخرى بخلاف ما اذا أوصى به كقول طرفه بن العبد

اذا مات فانعني عما أنا أهله * وشق على الجيب بايئت معبد

وعلمه جل الجمهور خبر الصحابين ان الميت لا يغذب بيكا أهله عليه وفي رواية بما نفع عليه
وفي أخرى ما نفع عليه وهو يبين ان مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في الروايتين
قباه بمعنى مع أو لاسيية واستشكل الرافي ذلك بان ذنبه الأمر بذلك فلا يختلف عذابه
بامتنالهم وعلمه وأجيب بان الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب وشاهد خبر من
سن سنة سيئة وحاصله التزام ما قاله ويقال كلامه انما هو على عذابه المتكرر بتكرار الفعل

(قوله والاولى الاستغفاره) أى الدعاء له بالمغفرة كأن يقول أستغفر الله أو اللهم اغفر له (قوله زدتم على الحرر) كأنه جعل ذلك حكاية عن كلام المستغفر لمناسبة قلت أى وزادتم عليه لا تنافى أنهما موضح به فى كلام الرافعى فى غير الحرر أو مأخوذة منه (قوله محبوسة عن مقامها الكريم) قال حج وان قال جمع محله فى لم يخلف وفاء وفى عن عصي بالاستدانة اه فافاد انه لا فرق فى حبس روحه بين من لم يخلف وفاء وغيره وبين من عصي باستدانة وغيره ٢٠٥ (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ

بالعقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كأن اشترى شرا فاسدا وقبض المبيع وتلف فى يده ولم يوف بدله أماما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقدين ما وقع العقد عليه فى الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقيا و بدله ان كان تالفا ولا مطالبة لاحد منهما فى الآخر فله وصول القبض بالتراضى نعم على كل منهما ما اثم الاقدام على العقد الفاسد (قوله واستشكل فى المجموع البراءة بذلك) راجع لقوله سأل وابه (قوله للعاجلة والمصلحة الخ) أى فينتقل الحق الى ذمة الملتزم ولو اجنبيا وتبرأ ذمة الميت بذلك ويجب على الملتزم وفاءه من ماله وان تلفت التركة قال بعضهم ومع ذلك لا ينقطع نعلق الدين بالتركة فتصير مرهونة به مع تعلق الدين بذمة الغير حتى لو تعذر الوفاء من جهته أخذ من التركة اه حج بالمعنى (قوله من التركة) ينبغى فعله بكل من قوله تجب عند طلب وقوله مع التمكن (قوله وكذا عند المكنة) أى التمكن (قوله)

وهو لا يوجد الامع الامتثال بخلاف ما اذا فقد الامتثال فليس عليه سوى اثم الامر فقط ومنهم من جعل الخبر على تعذيبه بما يكون به عليه من جرائمه كالقتل وشن الغارات فانهم كانوا ينوون على الميت بها ويعدونهم انفرا وقال القاضى يجوز ان يكون الله قدرا العدو عنه ان لم يبكوا عليه فاذا بكوا وندبوا عذب بذنبه لفوات الشرط وقال الشيخ أبو حامد الاصم انه محمول على الكافرو غيرهم من أصحاب الذنوب ويكره رثاء الميت بذكرا ثمه وفاء الله للنهي عن المرائى والاولى الاستغفاره ويظهر من النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه أو على ما يجد الحزن دون ما عدا ذلك فغزال كثر من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه فالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا على من شئت تربة أحمد * أن لا يشم مدى الزمان غواليها

صبت على مصائب لو أنما * صبت على الايام عدن لياليها

(قلت هذه مسائل منثورة) * أى متفرقة متعلقة بالباب زدتم على الحرر وهى أكبر زيادة وقعت فى الكتاب والفظن يرد كل مسألة منها ما يناسبها مما تقدم وانما جملها فى موضع واحد لانه لو فرقتها لاحتاج ان يقول فى أول كل منها قلت وفى آخرها والله أعلم فيؤدى الى التطويل المتأني الغرض من الاختصار (يبادر) يفتح الدال ندبا (بقضاء دين الميت) قالوا ويستحب ان يكون ذلك قبل الاشتغال بغيره وغيره من أموره مسارعة الى فلت نفسه لخبر نفس المؤمن أى روحه مع علة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدنه حتى يقضى عنه رواء الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم فان لم يتيسر حاله سأل وابه غرما ان يحلوه ويحتملوا به نص عليه الشافعى والاصحاب واستشكل فى المجموع البراءة بذلك ثم قال ويحتمل انهم رأوا ذلك مبررا للميت للعاجلة والمصلحة وظاهر أن المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة أو كان قد عصى بتأخير المطلب أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما (و) تنقيد (وصيته) مسارعة لوصول الثواب اليه والبر لله وصلى له وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجملها (ويكره حتى الموت اضرنزله) فى بدنه أو ضيق فى دنياه أو نحوهما لخبر لا يتمين أحدكم الموت اضرنزله أصابه فان كان لا بد فاعلا فليقل الله -م أحسن ما كانت الحياة خيرا الى وتوفى ما كانت

فى الوصية) ينبغى فعله بكل من قوله يجب عند طلب وقوله مع التمكن (قوله أو نحوهما) أى كتمديد ظالم (قوله فليقل الله) أى مع الكراهة (قوله ما كانت الحياة) أى مدة كون الخ (قوله وتوفى الخ) عبارة المحلى اذا كانت الخ ولعله انما عبر فى الاول بما وفى الثانى باذ الان الحياة لا امتدادها وطول زمنها تقدر عدة بخلاف الوفاء فانها عبارة عن خروج الروح

= وليس فيه زمن يقدر قال حج تنبيه تنافى منه وما كلامه في مجرد تنبيه أى الخالى عن كل منه ما والذي ينبغي انه لا كراهة لان
 علمنا أنه مع الضررين غير التبرم بالقضاء بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ دليل على الرضا لان من شأن النفوس النقرة عن الموت
 فتنبيه لا ضرر دليل على محبة الآخرة بل حديث من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه يدل على نذب تنبيه محبة للقاء الله كهو يولد
 شريف بل أولى اه (قوله لا انتفة دين) أى خوفها حج أى أو خوف زيادتها (قوله وهو المعتمد) أى الاستصحاب (قوله ويمكن حمل
 كلام المصنف هنا) أى بأن يقال أراد بعدم الكراهة الاستصحاب (قوله كفى الشهادة) أى أو يولد شريف ككفة والمدينة أو بيت
 المقدس وينبغي ان يلحق بها محال الصالحين ٢٠٦ هـ حج أقول ولا يتأتى ان ذلك من معنى الموت الا اذا تمناه حالا وفى وقت معين

الوفاة خير الى (لا انتفة دين) فلا كراهة فيه لفهوم الخبر المار بل قال الاذرى ان
 المصنف أفتى باستحبابه له فى فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعى وهو المعتمد
 ويمكن حمل كلام المصنف هنا فى الاذكار والمجموع عليه أما تنبيه لغرض آخرى فمحبوب
 كفى الشهادة فى سبيل الله قال ابن عباس لم يمتن نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم
 وقال غيره انما تنفى الوفاة على الاسلام لا الموت (ويسن) للمريض (التداوى)
 الحديث ان الله لم يضع داء الا وضع له دواء غير الهرم وروى ابن حبان والحاكم عن ابن
 مسعود ما أنزل الله داء الا وأنزل له دواء جهله من جهله وعلمه من علمه قال فى المجموع فان
 ترك التداوى توكل لا فضيلة وفعله صلى الله عليه وسلم مع أنه رأس المتوكلين بياناً للجواز
 وأفتى ابن البرزى بان من قوى توكله فالتوكل له أولى ومن ضعف نفسه وقل صبره فالتداوى
 له افضل وهو كما قال الاذرى حسن ويمكن حمل كلام المجموع عليه ونقل القاضي عياض
 الاجماع على عدم وجوبه وانما لم يجب ككل الميتة للمضطر واساغة اللقمة بالجرلة دم
 القطع بافادته بخلافهما ويجوز الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك
 عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه (ويكره اكرامه) أى المريض (عليه) أى التداوى
 باستعمال الدواء وكذا غيره من الطعام كفى المجموع لما فيه من التشويش عليه وأما خبر
 لا تكرهوا مرضاكم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقيهم فقد ضعفه البيهقى وغيره
 وأدعى الترمذى انه حسن (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) كاصدقائه (تقبيل وجهه) خبر
 انه صلى الله عليه وسلم لم يقبل وجه عثمان بن مظعون بعد موته ولما فى البخارى ان أبا بكر
 رضى الله عنه قبل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وينبغى نذبه لاهله ونحوهم
 كما قاله السبكي وجواز له غيرهم ولا يقتصر جوارزه عليهم وفى زوائد الروضة فى أوائل
 النكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقبضه بالصالح وأما غيره فينبغى ان يكره
 (ولا بأس بالاعلام) وهو النداء (بموتة للصلاة) عليه (وغيرها) من دعاء وترحم ومحاملة

اما بدون ذلك فيمكن حمله على أن
 المعنى اذا توفى أى فتوفى ثم بدأ
 الحج كما قيل به فى الجواب عن قول
 يوسف توفى مسلماً الا نى (قوله
 غير الهرم) وهو كبير السن
 (قوله لهدم القطع بافادته) افهم
 انه لو قطع بافادته كعصب محمل
 النصد وجب وهو قيب ثم رأيت
 حج صرح به حيث قال يدل قول
 الشارح المضطر وربط محمل
 النصد (قوله أو نحوها مما لا يعتمد
 فيه) ومنه الامر بالمداواة والتجسس
 (قوله ويكره اكرامه) أى
 الإلاحاح عليه وان علم تقع له بعرفة
 طيب وليس المراد به الا كراه
 الشرعى الذى هو التهديد بعبودية
 عاجله ظالماً الى آخر شروطه (قوله
 وأما خبر لا تكرهوا مرضاكم)
 جواب عما يقال لم استدل بقوله
 لما فيه من التشويش ولم يستدل
 بالحديث وقوله فقد ضعفه أى
 فيقدم على من قال انه حسن لان

مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوى (قوله كاصدقائه) وممن الزوجة والزوج فيما يظهر (قوله قبل وجه عثمان) بل
 فى المحلى اسقاط وجهه فى الخمين فلترجع الرواية اه ثم من الوجه فى ذلك تقبيل يده أو غيرها من بقية البدن وانما اقتصر
 على الوجه لانه الوارد (قوله وينبغى نذبه لاهله) أى ولو كان غير صالح (قوله وجواز له غيرهم) أى حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك
 من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه (قوله ولا بأس بتقبيل وجه الميت) أى فى أى محل كان كما يشهد اطلاقه لما هو معلوم ان
 الكلام حيث لا شهوة وأنه لا تبرك والرفقة والشفقة عليه (قوله وأما غيره فينبغى الخ) هو ظاهر ان كان الغير معروفاً بما عاصى
 فهذا المبدأ صفة صلاح بحيث يتبرأ به ولا يفسد فينبغى ان يكون مباحاً

(قوله بل يستحب) أي لو لم يكن ذلك (قوله نهي النجاشي) أي أوصل خبره لأصحابه (قوله فانه يذكره للنهي عنه) لامتنافة بين هذا وما من من حرمة تعديدها له لما تقدم من ان ذلك فيما لو اقترن بيبكا أو نحوه (قوله وأما نظرا العورة فمحرم) قال حج الانظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة والا الصغيرة لما يأتي في النكاح وقضيته حرمة المس وقدمنا ما فيه وكتب أيضا قوله فمحرم ظاهره ولو الحاجة بل ولو اضرة ولو كان ينبغي جوازها إذا كان به نجاسة واحتاج لارتائها وظاهره ٢٠٧

أيضا انه لا فرق بين الكبير والصغير وعبارة القوت هذا في غير الطنل وصرح الشيخ هنا بجواز النظر الى جميع بدن الصغيرة والصغير أولا وقال البغوي لا بأس بالنظر الى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محل الشهوة وان كان الناظر أجنبيا ولا ينظر الفرج اهـ ثم على منهج وقوله لا بأس أي لا حرج (قوله ولو عيمه لفقده الماء الخ) وليس من التقصير ما لو وجد ماء يكتفي بغسل الميت فقط أو أظهر الحى فيجب تقديمه غسل الميت لان الحى تمسكه الصلاة عليه بالتيمم ان وجد مترابا أو فاقد لأطوارين بخلاف ما لو تطهر به الحى فان ذلك قد يؤدي الى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما اذا كان في بدنه نجاسة (قوله ثم رجده قبل دفنه) مفهوما انه بعد الدفن لا ينشأ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر لقولنا ما كلفناه وهو التيمم (قوله ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) أي ولو مع وجود غيرهما (قوله ويستتر عليه) أي ما يراه من خير وفي نسخة عكسه

بل يستحب ذلك كما في المجموع اذا قصد به الاعلام لكثرة المصلين لانه صلى الله عليه وسلم نهي النجاشي في اليوم الذي مات فيه لأصحابه ونخرج الى المصلى وصلى (بخلاف نهي الجاهلية) وهو بسكون العين وكسر هاء مع تشديد الباء مصدر نعاها ومعناه كما في المجموع الذاءبذ كرمقاخر الميت وما أثره فانه يذكره للنهي عنه (ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة) كأن يرى بدنه معرفة المغسول من غيره وهل استوعبه بالغسل أم لانه قد يكون فيه شيء كان يذكره اطلاع الناس عليه ورجع رأى مواد ونحوه فيظنه عذبا فيسبى به ظنا فان نظر كان مكروها كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضة وان صحح في المجموع انه خلاف الاول أما المعين للغسل فيذكره النظر الى غير العورة الاضرة كما جزم به الرافعي وحكم المس يحكم النظر فانه في المجموع وأما نظرا العورة فمحرم وهي ما بين مرتبة وركبته (ومن تعذر غسله) لفقد الماء أو لغيره كأن احترق أو لدغ ولو غسل اتهمى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (يم) وجوبا قياسا على غسل الجنابة ولا يغسل بحافظة على جنته لمدفن بحاله بخلاف ما لو كان به قروح وخيف من غسله تسارع البلاء اليه بعد الدفن فانه يغسل لان مصير جميعه اليه ولو عيمه لفقده الماء ثم وجد قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم (ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) لانهم ما طاهران فكانا كغيرهما (واذا ماتا غسلا لا غسلا فقط) لانقطاع الغسل الذي كان عليهم ما بالموت (وليكن الغاسل أمينا) ندبا لان غيره قد لا يؤثق باتيانته بالمشروع وقد يظهر ما يظهر له من شروبه وتر عليه ويسن في معينه ان يكون كذلك فلو غسله فاسق أو كافر وقع الموضع قال الاذرى ويجب ان لا يجوز تفويضه اليه وان كان قريبا لانه امانة ولا يمس الفاسق من أهلها ما وان صح غسله كما يصح أذان الفاسق وامامته ولا يجوز نصبه به أهلها وهذا متعين فيمن نصب لغسل موتى المسلمين ويجب ان يكون عالما بالبدن منه في الغسل (فان رأى) الغاسل من بدن الميت (خيرا) كاستنارة وجهه وطيب رائحته (ذكره) ندبا ليكون ادعى الى كثرة المصلين عليه والدعاء له (أو غيره) كمواد وغير رائحة وانقلاب صورة (حرم ذكره) لانه غيبه لمن لا يتأتى الاستحلال منه وفي صحيح مسلم من ستر مسلم استره الله في الدنيا والآخرة وفي سنن أبي داود والترمذي اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم وفي المستدرل من غسل ميتا وكنتم عليه غفرا لله أربعين مرة (الاصلحة) كأن كان الميت مبتدعا مظهر البدن عنه فلا يجب

وهي أوضح (قوله وليس الفاسق من أهلها) ومنه الكافر (قوله ولا يجوز نصبه أهلها) أي وقياس ما مر عنه في الاذان من أن التولية صحيحة وان كان نصبه حراما ان يقال بعثله هنا (قوله وكنتم عليه) أي ما رآه عليه من علامات السوء (قوله غفرا لله لأربعين مرة) أي غفر له مرة بعد أخرى ما يقع له من الذنوب الى أربعين

(قوله أقرع بينهما حتما) ظاهره ولو فيه ما بينهم وينبغي تخصيصه بما لو كان ذلك عند حاكم كما تقدم أيضا ثم رابت حج صرح هنا بذلك فله الحمد (قوله ويجرم المزعر) أي حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعرا في العرف على ما قدمه وينبغي مثل ذلك في كراهه المعصفر (فرع) * وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقراها من جعل الحناء في يدي الميت وربليه واجبناعنه بأن الذي ينبغي ٢٠٨ أن يجرم ذلك في الرجال لحرمته عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان (قوله

وسبوغته) أي كونه سابلًا (قوله) فانهم يتزاورون في قبورهم) فان قيل ظاهر الحديث استمرار الأكلان حال تزاورهم وهو لانها به له وقد ينشأ في ذلك ما صرح في الحديث قبله أنه يسلب سلبا سريعا قلت: يمكن أن يجاب بأنه يسلب باعتبار الحالة التي نشأ عنها كتغير الميت وانهم اذا تزاوروا يكون على صورته التي دفنوا بها وأما الأثر فلا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصرح به (قوله كما لا يجب الطيب للمفلس) أي - لحياته بأن يتركه (قوله) فيكون من راس المال) تنويع على هذا القول أما على الندب فلا يجوز لأبرضا الغرماء وفي حج بعد قوله مستحب ما نصه فلا يتقيد بقدره ولا يفعل الأبرضا الغرماء لكن في المجموع عن الامانة من راس التركة ثم من مال من عاينه مؤنته وأنه ليس أغريم ولا وارث منعه وجزم به في الأنوار وظاهر ذلك أنه مفرع حق على الندب ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتسامح به غالباً مع مزيد المصلحة فيه للميت اهـ وتقدم في الشارح في فصل

ستره بل يجوز التحديث به لينزجر الناس عنها والخبر يخرج مخرج الغالب وينبغي كما قاله الأذرع أن يتحدث بذلك عن المستتر يدعته عند المطلعين عاينها المسائلين اليها عليهم ينزجرون قال والوجه أن يقال اذا رأى من الميت دع أمانة خير يكتفها ولا يندب لذكرها لأنه لا يرى يدعته موضلا لآله بل لا يبعد إيجاب التكتف عند ظن الاغرابها والوقوع فيها بذلك فقول المصنف المصلحة عائد للأمرين (ولو تنازع أخوان) مثلا (أو زوجتان) أي في الغسل ولا مخرج (أقرع) بينهما حتما فنخرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مخرج (والكافر أحق بقريته الكافر) أي في تجهيزه من قريته المسلم أقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض فان لم يكن تولاه المسلم (ويكره) للمرأة (الكفن) المزعر والكفن (المعصفر) لما في ذلك من الزينة أما الرجل فلا يجرم عليه المعصفر ويجرم المزعر وحديثنا فاطلا في المصنف كراهة المعصفر للرجال والنساء صحيح وأما المزعر فيكره في حق المرأة بطريق الأولى (و) تكره (المغلافة فيه) أي الكفن بارتفاع عنه لغيره لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلبا مريعا واحدا قريبا لمغلافة عن تحسينه في بياضه ونظافته وسبوغته فانهم مستحبون لغيرهم اذا كفن أحدهم أخاه فليحسن كفنه أي يتخذ ذمأبيض نظيفا سابغا ونظيفا حسنا وكفان موتاهم فانهم يتزاورون في قبورهم (والمغسل أولى من الحديد) لأنه لا يلاو الصديد والحي أحق لما روي أن الصديق رضي الله عنه أوصى أن يـ كفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين وقال الحي أولى بالحديد انما هو الصديد (والصبي) أو الصبية (كبالغ في تكفينه بأثواب) ثلاثة تشبهه بالبالغ وأشار بأثواب إلى أن هذا بالنسبة إلى العدد لا في جنس ما يكفن فيه اذ ذلك تقدم في قوله يكفن بماله لبسه حيا (والحنوط) بفتح الحاء أي ذره كاهر (مستحب) لا واجب كما لا يجب الطيب للمفلس وان وجبت كسوته (وقيل واجب) كالكفن فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفا لا لاجتماع الفعل عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الوضوء وجوب الطيب كما في المفلس وأجرى جمع الخلاف في الكافر أيضا (ولا يحمل الجنائز إلا الرجال) ندبا (وان كانت) الميتة (انثى) اضعف النساء عن حملها فيكره لهن ذلك فان لم يوجد غيرهن تعين عاين (ويجوز حملها على هيئة مزرية) كحملها في غرارة أو قفة وكمل الكبير على اليد أو الكتف لما فيه من الأزار به من غير نعت بخلاف الصغير (وهيئة يخاف منها سقوطها) بل يحمل كما في المجموع على سريرا ولو حمله أو حمل

التكفين ان ما يستحب فعله للميت انما يكون في حق من جهز من ماله إلى آخر ما تقدم فليراجع (قوله وأجرى) وأى جمع الخلاف في الكافر) ولم يجزه أحد في الغنبر والمسلك اهـ حج (قوله بخلاف الصغير) أي فانه لا بأس بحمله على الأيدي مطلقا اهـ حج أي دعت حاجة لذلك أم لا

(قوله وإي شيء جعل عليه اجزاً) أي كني في سقوط الطلب وشرط جواز ان لا يكون الحمل على هيئة من رية ومنه حمله على ما لا يليق به (قوله فلا بأس ان يحمل على الأيدي) أي بل يجب ذلك ان غلب على الظن تغييره أو انفجاره (قوله نعم خباء الطعينة) اسم للمرأة في اليهود مختار (قوله أبي الدحداح) عبارة الحملي ابن الدحداح والدحداح بهملتان وفتح الدال هـ وعبارة النورى في التهذيب نصها أبو الدحداح ويقال أبو الدحداح داححة الانصاري الصحابي بفتح الدال وبها من مهملتين قال ابن عبد البر لم اقف على اسمه ولا نسبها أكثر من أنه من الانصار حليف لهم وقال غيره اسمه ثابت وعبارة جامع الاصول أبو الدحداح ثابت بن الدحداح صحابي وهو بفتح الدالين المهملتين وسكون الحاء المهملة الاولى اه رحمه الله (قوله بتشديد المثناة) اقتصر عليه وفي كون الاتباع يسكنون الناء المثناة بمعنى المنى خلاف في اللغة ففي المختار ما نصه تبعه ٢٠٩ من باب طرب وسلم اذا منى خلفه أو صر به فمضى معه وكذا تبعه وهو افعال وتبعه على افعال اذا كان قد سبقه فحققه واتبع غيره يقال اتبعه الشيء فتابعه (قوله ان عمك الشيخ) لم يذكره الحملي وقوله قال فانطلق عبارة الحملي فقال اذهب فواره (قوله كابتداء السلام) وفي نسخة لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط اه يتأمل وجه كون الحاق المذكورية بقضية الكراهة (قوله واما زيارة المسلم فبحقوقه وقريبه الكافر فخاترة) مفهومة انه يحرم عليه ذلك اذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما تقدم عن الشافعي في اتباع جنازته ولو قبل بكراهته هنا كما تقدم من ان المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعداه هذا وسأني لا شارح ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لما وردى في تحريمها وهو بعمومه شامل

وأي شيء جعل عليه اجزاً فان خيف تغييره وانفجاره قبل ان يهيأ له ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الأيدي والرقاب حتى يدخل الى القبر (ويندب للمرأة ما يسبترها كتابون) وهو سرير فوقه قبة أو خيمة أو نحو ذلك لانه استترها والخنثى مثلها أو أول من غطي نفسها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هازن بن بنت جحش وكانت رأتها بالحبشة لما هاجرت وأوصت به فقال عمر نعم خباء الطعينة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) لانه عليه الصلاة والسلام ركب حين انصرف من جنازة أبي الدحداح أما الذهاب فتقدم انه يكره فيه من غير عذر كضعف أو بعد مكان (ولا بأس باتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر) لما رواه أبو داود عن علي انه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك الشيخ الضال قدمات قال انطلق فواره ولا يبعد كما قاله الاذري الحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضا المولى والجارك في العيادة فيما يظهروا فهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب وبه صرح الشافعي كابتداء السلام لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط ووما نازع به الاسنوي في الاستدلال بخبر علي في مطلق القرابة لوجوب ذلك على ولده علي كما كان يجب عليه مؤتمه حال بيانه يمكن رد بيان الاذن له على الاطلاق دلائل الجواز اذا كان متمكناً من استخلاف غيره عليه من اهل ملته وأما زيارة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فخاترة كما في المجموع لكن مع الكراهة والاصل في جواز ذلك خبر استأذنت ربي لاستغفر لامي فلم يأذن لي واستأذنته ان ازور قبرها فاذن لي وفي رواية فزوروا القبور فانهم ساءوا لكم الموت (ويكره اللفظ) بفتح الغين وسكونها وهو ارتضاع الاصوات (في) سير (الجنازة) لما رواه البيهقي ان الصحابة رضى الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والذكر وكرهوا جماعة قول المنادي مع الجنازة استغفروا لله له

٢٧ في القريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة الا ان يحمل على ان المراد بها عدم الحرمه ويدل لذلك ما يات به بكلام الماوردي أو يقال هو محمول على ما اذا قصد قبر ابيعنه اخذاً عما يأتي عن المناوى في لبه النصف (قوله لاستغفر لامي فلم يأذن لي) أي لموتها على الكفر ولا يقال هي ماتت زمن الجاهلية ولا شريعة ثم تخاطبهم بالاناءة قول شريعة عيسى كانت باقية اذ لم تنسخ الا يعنثه عليه الصلاة والسلام هذا وقد صح ان ابيه احييا وآمنابه مهجرة له صلى الله عليه وسلم وعليه فعمل عدم الاذن كان قبل ذلك (قوله في سير الجنازة) عبارة سم على حج فرضوا كراهة رفع الصوت بهم في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غلده تركه فيه ووضع في النعش وبعد الوصول الى المقبرة الى دفنه ولا يبعد ان الحكم كذلك فليراجع

(قوله ما كان عليه السلف من السكوت) ولو قبل ندب ما يفعل الآن امام الجنازة من الجمانية وغيرهم لم يعد لان تركه اذراه بالميت وتعرضا لتكامل فيه وفي ورثته فليراجع (قوله فحرام يجب انكاره) اى وليس ذلك خاصا بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقا ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم (قوله ويكره اتباعها ينار) ظاهره ولو كانا ولا مانع منه لان العلة موجودة فيه (قوله وتكفينهم) اى من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركه والاخرى من تركه كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويفتقر كما اشار اليه بعضهم فتفاوت مؤن ٢١٠ تجهيزهم للضرورة اهـ حج وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وحازاد

من بيت المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال فحيث لم يوجد محل يؤخذ منه ما زاد اخذ من بيت المال كالموات شخص لا مال له وبقي ما لو كان المشتبه مرندا او حيا فمكيف يكون الحال فيه لانها لا يجوز ان من بيت المال بل يجوز اغراء الكلاب على جيفة ثم ما الله -م الا أن يقال يجوز ان هناسمه ويفتقر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم (قوله ودفنهم) اى في مقابر المسلمين فيما يظهر -م ذرا من دفن المسلم في غير مقابر المسلمين ويحتمل ان يقال يدفنان بين مقابر المسلمين والكفار كما قالوه فيما لو ماتت كافرة في بطنها مسلم ثم رأت قول الشارح ويدفنون في الخ (قوله لان الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق) هذا الجواب لا يأتي في غسل الشهيد اذا اختلط بغيره وفي حج ان مثل ذلك انما يكون حراما مع العلم بعينه اذ ما مع الجهل فلا اهـ وبه يندفع

فقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال لا يغفر الله لك واختاروا الصواب كما في المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما بل يتغلب بالتفكير في الموت وما بعده وفناء الدنيا وان هذا آخرها وبسن الاشغال بالغراءة والذكر سرا وما يفعله له جهله القراء من القراءة بالتقطيع واخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب انكاره (و) يكره (اتباعها ينار) في جمرة أو غيرها خبر لا تتبعه والجنائز بصوت ولا نار ولا تيقظ بذلك قال السوء روى مسلم أن عمرو بن العاص قال اذا انما ت فلا تعصبي نار ولا نائحة وروى البيهقي عن ابي موسى انه أوصى لا تقبوني بصارخة ولا بجمرة ولا تبجلوا بيني وبين الارض شيئا نعم لو احتجج الى الدفن ليل في الليالي المظلمة فالظاهر انه لا يكره حمل السراج والشعلة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه (ولو اختلط) من يصلي عليه بغيره ولم يتميز كان اختلط (مسلمون) أو أحد منهم (بكفار) أو غير شهيد شهيدا وسقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه وتعدز القبر (وجب) خروج من عهد الواجب (غسل الجميع) وتكفينهم (والصلاة) عليهم ودفنهم اذا الواجب لا يتم بدون ذلك ولا يعارض ما تقرر من صحة الصلاة على الفريق الاخر ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب لان الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق الاخر كما يعلم من قوله (فان شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم في الاولى وغير الشهيد في الثانية وبقصد السقط الذي يصلي عليه في الثالثة (وهو الافضل والمنصوص) وليس فيه صلاة على غير من يصلي عليه والنية جائزة (أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه ان كان مسلما) في الاولى وفي الثانية ان كان غير شهيد وفي الثالثة ان كان هو الذي يصلي عليه (وبقول) في الاولى (اللهم اغفر له ان كان مسلما) ولا يحتاج الى ذلك في الثانية والثالثة لاتقاء المحذور وهو دعاؤه بالمغفرة للكافر وبفتقر ترده في النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس وهذا التخفيف متفق عليه وما عارض به من انه لا ضرورة لامكان الكيفية الاولى يرد بانها قد نشق بتأخير من غسل الى فراغ غسل الباقي بل قد تعين الاولى كان أدى افراد كل واحد منها الى تغير وانفجارا شدة حركته الموق

الاعتراض على غسل الشهيد أيضا وكتب العلامة الشوبري على قول التحريم ولا يغطي رأس الرجل الخ مانعه ويدفنون انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطاً للاستبراء ولا احتياطاً للاحرام وقد يتجه الثاني لان التغطية محرمه جزا بخلاف -م لمزاد على العورة اهـ والا قرب الاول لان التغطية حق للميت فلا تترك للفريق الاخر ولا تترك للقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلام سم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير الخط (قوله بل قد تعين الاولى) هي انتقالة فتكون بغفرته قوله وقد تعين الخ وبعبارة حج بل تعين أى الثانية ان أدى التأخير الى تغير وكذا تعين الاولى الخ وهى أولى من عبارة الشارح

(قوله ويدفنون في المسئلة الاولى) أي سواء كان الميت الكافر بالغاً أو صبياً لأن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال المشركين فيها كفار (قوله وقضية ترجيح قبولها في الصلاة عليه) أي وعليه فيجوز بالنسبة في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله وتكره قبل تكفينه) أي فلا يحرم ولو بدون سائر العورة والاولى بالمبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى غمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحو (قوله ولا كذلك هنا) أي فإن الشارع لم يحدد الصلاة وقتاً وجوب تقديم الصلاة عليه على الدفن لا يستدعي الحاق ذلك بالوقت المحدود للطرفين (قوله وان لا يتقدم على القبر) ٢١١ أي المهل الذي يتقن كون الميت فيه

ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لأن الميت كالإمام (قوله على المذهب فيهما) أي فإن تقدم بطات صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدمة به هنا وينبغي ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فليراجع (قوله على أبي يضاء) وصف امه سما واسمها اعدوى تكلمة الصفاني اذا قال العرب فلان أبيض وفلانة بيضاء فالعنى نقاء العرض من الدنس والعيوب اه محلى وما ذكره بخلافه ما قاله صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود في وفده في سده هـ ذم حيث قال قوله ثم خرجنا نؤم المسجد حتى انتهينا الى باب فنجى رسول الله صلى على جنازة في المسجد الخ صاحب هذه الجنازة لا أعرفه ويحتمل انه سهيل بن البيضاء فان قدوم هذا الوفد سنة تسع كما تقدم اوله وسهيل توفي سنة تسع مقدمه عليه السلام من تبوك ولا أعلم عليه الصلاة

ويدفنون في المسئلة الاولى بين مقابر المسلمين والكفار ولو تمارضت بينتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان مسلماً وفي الجموع عن المتولى لومات ذم فشهد عدل باسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريته المسلم منه ولا حرمان قريته الكافر بالاختلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهان بناء على القوانين في ثبوت هلال رمضان بقول عدل واحد وقضيته ترجيح قبولها في الصلاة عليه وتوابعها وهو كذلك كما قال الاذرى وغيره انه الاصح وان اقتضى كلام الجمهور خلافه (ويشترط لصحة الصلاة) زيادة على ما مر (تقدم غسلة) أي أو تيممه بشرطه اذ هو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ولان الصلاة عليه بمنزلة صلته لنفسه حياً (وتكره) الصلاة عليه (قبل تكفينه) ولا ينافيه ما مر من كونه بمنزلة المصلى لان باب التكفين أوسع من الغسل بدليل ان من دفن بالأغسل نبش قبره ليغسل بخلاف من دفن بالتكفين وان من صلى عليه بلا طهر لم يجزه عما يتطهر به تلزمه الاعادة بخلاف من صلى مكشوف العورة لم يجزه عما يستتره به (فان مات به دم ونحوه) كوقوعه في بئر أو بحر عميق (وتعذر اخراجه وغسله أو تيممه لم يصل عليه) لانتفاء شرطها وهذا والمعتمد خلاف الجمع من المتأخرين حيث زعموا ان الشرط انما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبه الذي يمكن رده بان ذلك انما هو لحكمة الوقت الذي حد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط ان لا يتقدم على الجنازة الحاضرة) اذا صلى عليها (و) ان لا يتقدم على (القبر) اذا صلى عليه (على المذهب فيهما) اقتداء بما جرى عليه السلف الصالح ولان الميت كامم والثاني يجوز التقدم عليها لان الميت ليس بامام متبوع حتى يتعين تقديمه بل هو كعبد جاء معه جماعة يستغفرون له عند سبده واحترز بالحاضرة عن الغائبة عن البادفانه يصل عليها كما مر لو كانت خلف ظهره ويشترط أيضاً ان يحجمه مأكلاً واحداً كما قاله الاذرى وان لا يزيد ما بينهما ما في غير المسجد على ثلثة أذراع تقر بياتنزيلا للميت منزلة الامام ويؤخذ منه كراهة مساواته وقد مر بعض ذلك (وتجوز الصلاة عليه) أي الميت (في المسجد) من غير كراهة بل تستحب فيه كما في الجموع لانه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على أبي يضاء

والسلام صلى على جنازة في المسجد وفي كون الاخ سماً لافيه نظر أو صفوان فيه نظروا لخصه ان سهلاً مكبراً توفي بعده عليه الصلاة والسلام قاله الواقدي وكونه صفوان فيه نظروا لان صفوان توفي قبلا لا يدروا الصواب حديث عباد بن مسلم الذي فيه افراد سهيل لا الحديث الذي بعده والله أعلم هذا في مسجده عليه الصلاة والسلام ولكنه صلى في مسجد بني معاوية على أبي الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن هشمة وكان قد شهد احداً اه بصرفه رحمه الله تعالى لكن في الاصايف من رواية ابن منبه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل واخيه سهيل في المسجد قال وزعم الواقدي ان سهلاً مكبراً مات بعد النبي عليه السلام

= وقال ابو نعيم اسم اخي سهل صفوان ومن سماه سملا فقد وهم كذا قال لكن ذكر فيها أيضا في ترجمة صفوان انهم اتفقوا على انه شهد بدرا وروى ابن اسحق انه استشهد بيده وجرم ابن حبان بانه مات سنة ثلاثين وقليل سنة ثمان وثلاثين وبه جرم الحاكم ابو احمد رتبة للروايد وقليل مات في طاعون هو اساه باختصار (قوله سهل وأخيه) قال المحلى واسمه سهل (قوله اذ هو خلاف الظاهر) قال حج ولما تقررو في الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله الحسينيين يكون لهما بخلافه بعد غير الحسينيين يكون لفاعله فقط الى آخر ما طال به فراجع (قوله ويسن جعل صفوفهم) حيث كانوا ستة فاكثروا حج ومعه ومه ان مادون الستة لا يطلب منه ذلك فلو حضر مع الامام اثنان أو ثلاثة وقفوا خلفه وفي كلام سم عليه مانعه بعد كلام فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصوف ولا يصرحون بثلاثة صفوف بالامام أو صفا واحد لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظروا الاول غير بعيد بل هو - به وقضيته انهم لو كانوا ثلاثة وقفوا خلف الامام ولو قيل ٢١٢ يقف واحد مع الامام واثنان صفا لم يبعد اقربه من الصفوف الثلاثة التي طلبها

الشارع اما لو كانوا اربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا وبقي ما لو كان الحاضر وثلاثة فقط بالامام وينبغي ان يقف واحد خلف الامام والاخر وراء من هو خلف الامام ويحتمل ان يقف اثنان خلف الامام فيكون الامام صفا والاثنان صفا لان اقل الصف اثنان فسقط طلب الثالث لعدم هذه (قوله كانت الثلاثة بمنزلة الصف الخ) وهو ظاهر الا في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فالأفضل له كما هو ظاهر ان يصري الاول لانا انما سوى يتباين الثلاثة لئلا يتركوها بتقديمهم كلهم للاول وهذا منصف

سهيل وأخيه رواه مسلم ولان المسجد أشرف من غيره وزعم انهما كانا خارجا غير معول عليه اذ هو خلاف الظاهر وما خبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له فضعيف والذي في الاصول المعتدة فلا شيء عليه ولو صح وجب حمله على هذا جها بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله وان أسأتم فلها أو على نقصان الاجر لان المصلي عليهم في المسجد ينصرف غالبا عنها ومن صلى عليهم في الصحراء يحضر دفنها غالبا فيكون التقدير فلا أجر له ككامل كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بمحضرة طعام اما اذا خيف من ادخاله تلويث المسجد فلا يجوز ادخاله (ويسن جعل صفوفهم) أي المصلين على الميت (ثلاثة فاكثروا) لخبر من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب أي حصلت له المغفرة وله هذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضية كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة أكد لحصول الغرض بها وانما يجعل الاول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة ويتأكد كذا في البحر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة وليلتما (واذا صلى عليه) أي الميت (فحضر من) أي شخص (لم يصل) عليه (صلى) عليه استحبابا سواء كانت قبل دفنه أم بعده وينوي بها كافي المجموع الفرض والاصل في ذلك خبر انه عليه الصلاة والسلام صلى على قبور جماعة ومعلوم انهم انما دفنوا بعد الصلاة عليهم ومن هذا أخذ جع استحباب تأخيرها عليه الى بعد الدفن (ومن صلى) على ميت جماعة أو منفردا (لا يعيد) ها أي لا يستحب له اعادة تأخيرها

ههنا ولو لم يحضر الاستسبال بالامام وقف واحد معه واثنان صفا واثنان صفا اجمع وقضيته ان اقل الصف اثنان والالبعات (على الخمسة صفين والامام صفا) (قوله في الاوقات الناضلة الخ) واهل وجهه ان موته في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة له فتستحب الصلاة عليه تبركابه حيث اخبره الموت في تلك الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح (قوله الى بعد الدفن) أي لمن حضر بعد الصلاة مسارعة الى دفنه (قوله ومن صلى لا يعيدها) وهل يجوز الخروج منها أي المعادة الظاهر انه يجوز الخروج منها لانها انقل لا يقال تقاس على المعادة لان المعادة مطلوبة أيضا لاختلاف في اهل الفرض الاولى أو الثانية على ما تقدم من الخلاف واما هنا فالعادة غير مطلوبة بالمرّة فافتروا لافرق في ذلك بين ان يصلي منفردا أو جماعة ويقطعوها ولا يقال القطع في الثانية فيه لارزاه لانها انقل محض وليست مطلوبة بالكلية ويحتمل حرمة قطعها كالمعادة أخذ من قول الشارح الا في بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا الخ وعبارة ابن حج واذا أعاد وقعت له نقلا فيجوز له الخروج منها (قوله لا يستحب له اعادة تأخيرها) أي فتكون مباحا

(قوله ثم وجد ما يطهر به يعيدها) أي ندب بحيث سقط القرض بفعل غيره كما هو واضح (قوله بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك الخ) ارجع هذا من باب التيميم وعبارته ثم بعد قول المصنف الأصح أن قطعها يتوضأ ٢١٣ افضل نصها وقول ابن خيران ليس

لحاضران يتيمم ويصلي على الميت مردود قيل حيث لم يكن ثم غيره وان أمكن توجيهه ثم قال أما إذا كان ثم من يحصل به القرض فليس له التيمم لفعلها لأنه لا ضرورة إليه اهـ هذا والوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل القرض به ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه غة (قوله وعلى الأول لو أعادها وقعت نفلا) أي ولو كان منفردا وفعلها مرارا (قوله لتمكنهم من الصلاة الخ) يؤخذ منه أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر أخر زيادة المصلين حيث أمن تغييره وعلى هذا يحمل ما تقدم بالهامش عن سم على منسج عن مرد (قوله خلافا للزركشي ومن تبعه) حيث قالوا ينتظرون الخ في مسلم ما من مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الأشعة وفيه أيضا مثل ذلك في الأربعين اهـ ابن حج هذا وجرت العادة الآن بأنهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يعد أن يقال يسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للميت حيث غلب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشي عليه (قوله ويشمل جميع ذلك قولنا) أي

(على الصحيح) في جماعة ولا انفراد لان المعاد نقل وهذه لا يتقبل بها يعني أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا بخلاف الفرائض فانهم أعادوا وقعت الأولى نفلا كصلاة الصبي نعم فاذا الطهورين إذا صلى ثم وجد ما يطهر به يعيدها قاله القفال في فتاويه وقياسه أن كل من لزمت إعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا ويعيد أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها أولا فيه احتمال والأقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره والثاني تستحب له إعادة كغيرها وعلى الأول لو أعادها وقعت نفلا كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس إذا الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قبل أن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض بقينا وأما من لم يصل فتقع صلاته فرضا لا يقال سقط القرض بالأولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لأننا نقول الساقط بالأولى خرج القرض لاهو وقد يكون ابتداء الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كحج التطوع واحد خصال الواجب المحرم ويبدل لذلك قول السبكي فرض الكفاية إذا لم يتم المقصود منه بل تجدده مصالحة بشكره الفاعلين كعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنائز أذمة مقصودها الشفاعة لا بسقط بفعل البعض وان سقط المخرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطلقا (ولا تؤخر) الصلاة عليه أي لا يندب التأخير (زيادة المصلين) نذر أسرعوا بالجنائز ولا بأس بانتظار الولي إذا ربح حضوره عن قرب وأمن من التغيير وشمل كلامه ما للورجى حضورته أربعين أو مائة ولو عن قرب لتمكنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم خلافا للزركشي ومن تبعه (وقابل نفسه) حكمه (كغيره في) وجوب (الغسل) له (والصلاة) عليه لخبر الصلاة واجبة على كل مسلم برا كان أو فاجر وان عمل الكافر وهو وان كان منقطع الكنة مرسل وهو حجة إذا اعتضد بأمور منها قول أكثر أهل العلم وقد وجد هنا وما في مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على رجل قتل نفسه محمول على الزجر عن فعل مثله بل قال ابن حبان في صحيحه أنه منسوخ (ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضرا وعكس) كل منهما (جاز) كما لو اقتدى في الظهر بالعصر أو بالعكس وعلم من كلامه جواز اختلافهما في المصلي عليه مع اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الأولى ويشمل جميع ذلك قولنا لو نوى المأموم الصلاة على غيره من نوا الإمام جاز (والدفن بالمقبرة أفضل) منه في غيرها للتابع ويل دعاء المارين وفي أفضل مقبرة باب الداء أولى ويكره الدفن بالبית كما قاله القفال لأن تدعوا إليه حاجة أو مصلحة كما سيأتي على أن المشهور أنه خلاف الأولى لما كروه وأعاد دفن عليه السلام في بيته لاختلاف الصحابة في مدفنه لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم واستثنى الأذرى وغيره الشهيد

إذا عبرنا به (قوله كما سيأتي) أي في قوله ولو كانت الأرض مغسوبة (قوله ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم) أي حيث أمكن الدفن فيه فان كان بعلو كان مات على سقف لا يأتي الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذي ماتوا فيه بحيث يحاذيه

(قوله فالأفضل اجتنابها) هذا واضح في غير المغصوبة اما هي فيجب اجتنابها كما يفيد قوله قال الشيخ الخ (قوله أوجب المقدم) اي ومنه الاب حيث نازعته الام فيقدم الاب عليها (قوله لهم الامتناع من دفنه) أي فيما في تلك البقعة ولو قال فيه لكان أولى (قوله لسبق حقهم) أي حيث وضعوه باختيارهم صار مستحقا فلا يمكن المشتري من اخراجه (قوله وأوجهها اجابة السيد) ولعل الفرق بين هذا وما مرله من تقديم الحر القريب عليه في الصلاة ان المقصود من الصلاة الدعاء وهي من القريب أقرب اجابة لشققة وما هنا من مؤن التجهيز ٢١٤ وهي واجبة على السيد فليست مل (قوله ولا يبرأ حتى به مادام حيا) مفهوما انه بعد

فيسن أيضا دفنه في محل قتله أي ولو بقرب مكة أو نحوها مما يأتي قال ولو كانت الارض مغصوبة أو سبها ظالم اشتراها بمال خبيث أو نحوها أو كان اهلها اهل بدعة أو فسق أو كانت تربهم فاسدة ملوحة أو نحوها أو كان نقل الميت اليها يؤذى لانفجاره فالأفضل اجتنابها قال الشيخ بل يجب في بعض ذلك ولو قال بعض الورثة يدفن في ما كرهه والباقيون في المسبلة أوجب طالبا لا انتقال الملك لهم ولم يرض بعضهم بدفنه فيه فلو تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشئ أوجب المقدم في الغسل والصلاة ان كان الميت رجلا قاله ابن الاسمان فان استروا افرع فان كان امرأة أوجب القريب دون الزوج والظاهر كما قاله الاذري ان محله عند التساوي والا فيجب ان ينظر الى الاصلح للميت فيجيب طالبا كما لو كانت احدهما اقرب أو اصلح أو مجاورة لا خيارا والاخرى بالاضد بل لو اتفقا على خلاف الاصلح فالأوجه ان للعاكم اعتراضهم فيه نظرا للميت وبذلك صرح السبكي ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لهم الامتناع من دفنه فيها الما فيه من المنفعة عليهم فيجيبون لدفنه في المسبلة بخلاف ما لو قال بعضهم يـكفـن في مالي والباقيون في الاكفان المسبلة حيث يجاب الاول لجريان العادة بالدفن في المسبلة من غير عار يلحق بذلك بخلاف الاكفان المسبلة ولو دفنه بعضهم في ارض التركة فلا ياتين لا للمشتري من الورثة نقله ويكره لهم ذلك كما في المجموع اما لو دفنوه في ملكه ثم باعوه لم يكن للمشتري نقله لسبق حقهم وللمشتري الخيار في فسخ البيع ان جهل الحال والمحل الذي دفن فيه للمشتري الاتقاع به بعد بلا الميت أو اتفاق نقله ولو مات رقيقا وتنازع قريبه وسيداه في مقبرتين متساويتين ففي الجواب منهما احتمالا بناء على ان الرق هل يزول بالموت أولا وأوجهها اجابة السيد ولو أعد له نفسه قبراً لم يكره فيما يظهر لانه للاعتبار قال العبادي ولا يصير أحق به مادام حيا وواقعه ابن يونس واستثنى ما اذا مات عقبه ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار ولا عكسه فان اختلطوا افردوا بقبرة كما هو ويجوز جعل مقبرة اهل الحرب بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجد الذي مسجد عليه الصلاة والسلام كان كذلك (ويكره المبيت بها) أي المقبرة لما فيه من الوحشة وفي كلامه اشعار بعد الكراهة في

موتة يكون أحق به ويؤيده قوله واستثنى الخ ويغني ان محله أيضا ما لم يوص بالدفن فيه فان اوصى بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت المقبرة ملكه أو مسبلة وافاد قوله ولا يصير الخ انه لا يحرم على غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه بعده ومع ذلك اذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ولا يجوز نبشه كما لو شرع في الاحياء وتجرع موانا يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك اذا بناء غيره ملكه بالاحياء هذا وينبغي ان يعلم ان ما جرت به العادة الآن من حفر القساقي في المسبلة وبنائها قبل الموت حرام لان الغير وان جازله الدفن لكنه يمنع منه احترام البناء وان كان محرما وخوفا من الفتنة وتطير ذلك ما تقدم في الصلاة من انه يحرم بعث السجاء جيد لتفرش في المساجد الى حضور اربابها وعلوه بان فيه تضيقا على المصلين وانهم وان جازلهم رفعها يمتنعون منه

خوفا من الفتنة ومع ذلك لو تعدى احد دفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرم ما صرفه الا في البناء لان فعله هدر القبر (قوله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار) أي حيث وجد غيرها (قوله كما مر) أي من انهم يدفنون بين مقابر المسلمين والكفار (قوله ويجوز جعل مقبرة اهل الحرب) ومثلهم اهل الذمة وانما يقيد بهم لان اهل الذمة الاحياء يحتصون بمقابرهم فاهل المنع من جهة احياهم (قوله بعد اندراسها) قضيتها انه لا يجوز قبل اندراسها وفيه ان الحربين لا احترام لهم بل يجوز اغراء الجلاب على حية ثم فالقباس الجواز مطلقا قبل الانداس وبعده

القبر المنفرد قال الاسنوي وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء او في بيت مسكون
 اه والتفرقة اوجه بل كثير من التراب مسكونة كالببوت فالوجه عدم الكراهة فيها
 ويؤخذ من التعليل ان محمل الكراهة حيث كان منفردا فان كانوا جماعة كما يقع كثيرا
 في زنا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن او زيارة لم يكره (ويشدد ستر القبر بثوب) عند
 ادخال الميت فيه (وان كان رجلا) لانه صلى الله عليه وسلم ستر قبر ابن معاذ ولانه آستر
 لما عساه يظهر مما كان يجب ستره وهو لا تثنى آ كدمنه لغيرها وللخشي آ كد من الرجل كما
 في حال الحياة (و) بسن (ان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم) للاتباع ويسن ان يزيد من الدعاء ما يليق بالحال (ولا يفرش تحته) في القبر
 (شيء) من الفراش (ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم جمعها مخاد بفتحها سميت
 بذلك لانها آلة يوضع الخد عليها أي يكره ذلك لانه اضاعة مال أي لكنه لغرض قد يقصد
 فلا تنافي بين العلة والمعلل لان حرمة اضاعته حيث لا غرض اصلا وأجابوا عن خبر ابن
 عباس انه صلى الله عليه وسلم جعل في قبره قطيفة حمراء بانه لم يكن يرضاه لانه اعصابه
 ولا علمهم وانما فعله شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كراهة ان تلبس به -
 وروى البيهقي عن ابن عباس انه كره وضع ثوب تحت الميت بقبره مع ان القبطفة أخرجت
 قبل اهالة التراب على ما قاله في الاستيعاب ولو سلم عدم خروجها فهو خاص به صلى الله
 عليه وسلم كما قاله الدارقطني عن وكيع بل السنة ان يضع بدل المخدة حجرا أو لبننة ويفضي
 بخده اليه أو الى التراب وتعبير المصنف صحيح فدعوى أن فيه ركة لان المخدة غير مفروشة
 فان اخرجت من الفرس لم يبق له اعامل يرفعها بحبيسة وكان قائله غفل عن قول الشاعر
 وزججن الحواجب والعيون عطف العيون لفظا على ما قبله المتعذر اضمارا العام له
 المناسب وهو كحل فكذا هنا كما قدرته (ويكره دفنه في تابوت) بالاجماع لانه بدعة (الا
 في أرض ندية أو رخوة) بكسر الراء أفصح من فتحها ضد الشديدة وحكى فيها أيضا الضم
 فلا يكره للمصلحة ولا تنفذ وصيته به الا في هذه الحالة ومنه ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو
 حريق بحيث لا يفسطه الا التابوت كما ذكره في التجريد ونقله عن الشافعي والاصحاب
 وما اذا كانت امرأة ولا يحرم لها يدفن فيها التلاميذ الا جانب عند الدفن كما قاله المتولي قال
 في المتوسط ويظهر ان يلتحق بذلك دفنه بارض الرمل الدمشة والبوادي الكثيرة الضباع
 وغيرها من السباع النباشة وكان لا يعصمه منها الا التابوت (ويجوز) بلا كراهة (الدفن
 ليلا) لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أيضا أما موق أهل الذمة فسيأتي ان شاء الله في الجزية ان للامام منعهم من
 اظها بجنائزهم نهارا (وكذا) (يجوز) (وقت كراهة الصلاة اذ لم يتجره) من غير كراهة لان
 له سيما متقدما أو مقارنا وهو الموت فان تجرها كره كما في المجموع وظاهره التنزيه
 ويمكن حله على التصريح كمسئلة الصلاة كما قاله الاسنوي وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم

(قوله عند ادخال الميت فيه)
 مفهومه انه لا يندب ذلك عند
 وضعه في النعش وينبغي ان
 يكون مباحا (قوله ستر قبر ابن
 معاذ) ويحتمل انه باشره وانه أمر
 به (قوله من يدخله القبر) أي وان
 زاد ما يليق بالحال كاللهم
 افتح أبواب السماء لروحه واكرم
 نزله ووسع مدخله ووسع له في قبره
 (قوله مع ان القبطفة أخرجت)
 معتد (قوله ويكره دفنه في
 تابوت) أي او نحوه من كل ما
 يحول بينه وبين الارض (قوله
 وشمل) أي ما لا يكره للمصلحة
 (قوله للدغ أو حريق) بالدال
 المهملة والغين المجهمة (قوله وكان
 لا يعصمه منها الا التابوت) قال ج
 بعد ما ذكر بل لا يبعد وجوبه في
 مسألة السباع ان غلب وجودها
 ومثله التهرى (قوله وقت
 كراهة) ظاهره ولو في حرم مكة
 (قوله وظاهره التنزيه) معتد

(قوله نقبر) باب ضرب ونصر مختار (قوله الصواب التعميم) أي من أنه لا فرق بين المتعلقة بالزمان والفعل (قوله المسبوقه بالحضور) أي من منزله مثلاً (قوله قيراطان) أي منهما القيراط الأول (قوله فلو صلى عليه ثم حضر) أي وحده مشى وحده إلى نخل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين (قوله بتعددتها) ينبغي أن صورة المسئلة أنه مشى مع الكل من مواضع خروجهم إلى أن صلى عليهم دفعة لما قدمه من أن القيراط انما يحصل لمن جمع بين المشى إلى المصل وبين الصلاة نعم لا يحتاج لهذا التصوير على النسخة الثانية (قوله وافق به الوالد) في نسخة بعد ذلك نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قيراط دون من كان معها اهـ وأوضح منه له اجر في الجلة وهو انساب بقوله فيمن لم يصل عليه لكن له اجر في الجلة وعبارة ابن العماد في كتاب الذريعة في اعداد الشريعة المسئلة الخلاء قال صلى الله عليه وسلم من شهد الجنائزة حتى يصل عليها فله قيراط ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان قبل وما القيراطان يا رسول الله قال مثل الجبلين العظيمين وسلم اصغرهما مثل أحد قوله صلى الله عليه وسلم فله قيراطان أي قيراط مضموم إلى الأول كافي قوله تعالى قل أأنتم كنتم تكثرون بالذي خلق الارض في يومين إلى قوله وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين أي يومين ٢١٦ مضمومين إلى الأولين لأنه قال بعد ذلك ثم استوى إلى السماء إلى قوله ففضاهن

سبع سموات في يومين فالجموع ستة أيام وهذا القيراط ذكر بعض المالكية أنه منسوب إلى جميع عمل الميت وذلك جز من أربعة وعشرين جزاً من عمل الميت أو هو قيراط من أنواع عمله أي نوع واحد من أنواع عمله لانا إذا عددنا الأعمال المتعلقة بالميت من تحويله إلى القبلة وتلقيته الشهادة وقراءة سورة يسن وتغميضه ونزع ثيابه وتسجيطه بثوب خفيف ووضع شيء ثقيل على بطنه وتغسيله ونحو ذلك إلى حين يدفن كانت أنواع ذلك نحو ما أربعة وعشرين هكذا قال وما قاله وتكلفه يحتاج إلى دال لأنه

قال الأذرى وهو ظاهر إذا علم بالتمسك وعلى الكراهة حمل خبر مسلم عن عتبة ثلاث ساعات ثم سار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وان نقبر فيها موتانا وذكر وقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها وظاهر ذلك اختصاصه بالآوقات المتعلقة بالزمان دون المتعلقة بالفعل وجرى عليه الاسنوى قال وكلام الاصحاب والحديث والمعنى يدل لذلك وقال الزركشي وغيره الصواب التعميم وهو كما قال ونقبر بضم الباء وكسر هاء أي تدفن (وغيرهما) أي الليل ووقت الكراهة (أفضل) أي فاضل حيث أمن على الميت من التغير لو أخر لغبرهما السهولة الاجتماع والوضع في القبر وقول الاسنوى انما ذكره من تفضيل غير آوقات الكراهة عليهم لم يتعرض له في الروضة والجموع ولا يتجه صحته فان المبادرة مستحبة برده ما ذكرناه في الحديثية ويحصل بالصلاة على الميت المسبوقه بالحضور معه قيراط من الاجر ويحصل منه به أو بالحضور معه إلى تمام الدفن لا المارة وحدها قيراطان للخبر الصحيح في ذلك فلو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى تدفن لم يحصل القيراط الثاني كافي للجموع لكن له اجر في الجلة ولو تعددت الجنائز وانحدت الصلاة عليها دفعة واحدة تعدد القيراط بتعددتها كما استظهره الأذرى وبه أجاب قاضي حجة والبارزى وافق به الوالد رحمه الله تعالى نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قيراط دون من كان معها (وبكره تجصيص القبر) أي تبييضه بالحص وهو الجبس ويقال هو النورة البيضاء الجبر

يلزم على ما قاله ان من حضر الميت من حين يحول إلى القبلة إلى حين يدفن يكون له أربعة وعشرون قيراطاً وهو خلاف والمراد نص الحديث والله أعلم ثم قال في باب الصيد من باب الاثنين قال السراج بن الملقن الذي يظهر ان من شهد جنازة من فأكثر وصلّى عليه ما صلاة واحدة انه يحصل له قيراط بكل واحد ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة لان الشرع ربط القيراط بوصف وهو حاصل في كل ميت فلا فرق بين ان يحصل دفعة او دفعات اهـ كلامه ثم قال اعني ابن العماد وتعدد القيراط فيها لتعدد الاموات أولى لان باب الكرم واسع واقتضاه الحديث من صلى على الجنائزة فله قيراط من اجر فان شهدها حتى تدفن فله قيراطان فان الاول نكرة في سياق الشرط فتم عموم الشمول وقوله صلى الله عليه وسلم فان شهدها حتى تدفن فله قيراطان يعني قيراط الصلاة وقيراط الدفن اهـ ثم رأيت منقولاً عن البدائع لابن القيم ما نصه لم ازل حريصاً على معرفة القيراط في هذا الحديث حتى رأيت لابن عقيل كلاماً قال القيراط نصف سدس درهم مثلاً ولا يجوز ان يكون المراد هنا جنس الاخر لان ذلك يدخل فيه ثواب الايمان واعماله كالصلاة والحج وغيره وليس في صلاة الجنائزة ما يبلغ هذا فلم يبق الا ان يرجع إلى المهود وهو الاجر العائد إلى الميت ويتعلق بالميت صبر على المصاب فيه وبه ويجهز وغسله والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله وتسكينهم وهذا مجموع الاجر الذي يتعلق بالميت فكان للمصلي

والجائس الى ان يقبر مجموع الاجر الذي يتقاضى بالبيت سُدس دينار ونصف سدسه اه بتصرف قلت كان مجموع الاجر الحاصل على تجهيز الميت من حين التفريق الى وضعه في الخدم وقضاء حق اهله واولاده دينار فللمصلي عليه فقط من هذا الدينار نصف سدس فان صلى عليه وتبعه كان له قبراطان منه وهما سدسه وعلى هذا فيكون نسبة القبراط الى الاجر الكامل في نفسه وكما كان أعظم كان القبراط منه بحسبه واما قوله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو زرع نقص من اجره او من عمله كل يوم قبراطان فيحتمل ان يراد به هذا المعنى أيضا وهو سدس اجر عمله ذلك ويكون صغيره وكبره بحسب قلة العمل وكثرته فاذا كان له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلاً نقص منها كل يوم الف حسنة وعلى هذا الحساب والله أعلم بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الف حسنة كذا النسخة وصوابه الف الف حسنة اه ما رأيته منقولاً عن البدائع والحاصل مما تقرران قبراط الحنافة من اثني عشر قبراطا والكلب من أربعة وعشرين ثم رأيت في الفتح مانعه قوله من تبع جنازة فله قبراط زاد مسلم في رواية من الاجر والقبراط بكسر القاف قال الجوهرى أصله قراط بالتشديد لان جمعه قرايط فأبدل من احد حرفي تضعيفه ياء قال والقبراط نصف دائق وقال قبل ذلك الدائق سدس الدرهم فعلى هذا يكون القبراط جزاً من اثني عشر جزاً من الدرهم واما صاحب النهاية فقال القبراط جز من اجزاء الدينار وهو نصف عشره في أكثر البلاد وفي الشام جز من أربعة وعشرين جزاً ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل انه كان يقول القبراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار والاشارة به هذا المقدار الى الاجر المتعلق بالميت من تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به فللمصلي عليه من ذلك قبراط ولم شهد الذفن قبراط وذكر القبراط تقريباً للههم لما كان الانسان يعرف القبراط ويعمل العمل في مقابله وعدم جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعمل اه وليس الذي قال يعبده وقد روى البراز من طريق عجلان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً من أتى جنازة في اهله فله قبراط فان تبعها فله قبراط فان صلى عليها فله قبراط فان انتظرها حتى ٢١٧ تدفن فله قبراط فهذا يدل على ان لكل عمل من اعمال الجنازة قبراطا وان اختلفت مقادير القرايط ولا سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل وسهولته وعلى هذا فيقال انما خص قبراط الصلاة والدفن بالذ كر لكونهما المقصودين بخلاف باقي أحوال الميت فانها وسائل ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الايمان فان فيه ان لمن كان معها حتى يصلى عليها فيقرغ من دفنها قبراطين فقط ويجب ان

والمراد هاهما أو أحدهما (والبناء) عليه كقبة أو بيت للنهي عنهم ما وخرج بتجسيصه تطيينه لانه ليس

٢٨ به في هدايان القبراطين المذكورين لمن شهدوا الذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الاعمال التي يحتاج اليها الميت فاقتراها وقد ورد لفظ القبراط في عدة أحاديث فمنها ما يحمل على القبراط المتعارف ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وان لم تعرف النسبة فمن الاول حديث كعب بن مالك مرفوعاً انكم ستفحصون بلاداً كرفها القبراط وحديث أبي هريرة مرفوعاً كنت أرى الغنم لاهل مكة بالقرايط قال ابن ماجه عن بعض شيوخه يعني كل شاة بقبراط وقال غيره قرايط جبل عكة ومن المحقق حديث ابن عمر في الذين أتوا التوراة اعطوا قبراطا وقبراطا وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قبراط وقد جاء تعبير مقدار القبراط في حديث الباب بأنه مثل احد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه وفي رواية عند أحمد والطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرايطنا هذه قال لا بل مثل احد قال النووي لا يلزم من ذكر القبراط في الحديثين تساويهما لان عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم وقال ابن العربي الذرة جزء من الف وأربعة وعشرين جزاً من حبة والحبة ثلث القبراط والذرة تخرج من النار فكيف بالقبراط قال وهذا قدر قبراط الحسنات فاما قبراط السيئات فلا وقال غيره القبراط في اقتناء الكلب جزء من اجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم وذهب الاكثر الى ان المراد بالقبراط في حديث الباب جزء من اجزاء معلومة عند الله وقد قربها النبي صلى الله عليه وسلم للفهم بتمثيله القبراط باحد قال الطيبي قوله مثل احد تفسير للمقصود من الكلام لا لفظ القبراط والمراد منه انه يرجع بنصيب كثير من الاجر وذلك لان لفظ القبراط منهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الاجر وبين المقدار المراد منه بقوله مثل احد وقال الزين بن المنبر اريد تعظيم الثواب فله للعيان باعظم الجبال خلقاً وأكثرها الى النفوس المؤمنة حباً لانه الذي قال في حقه انه جبل يحبنا ونحبه اه ولانه ايضا اقرب من الخططين يشترك أكثرهم في معرفته وخص القبراط بالذ كر لانه كان أقل ما يقع به الاجارة في ذلك الوقت أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الاجر بتقليل العمل اه (قوله وخرج بتجسيصه تطيينه) معناه أي فلا كراهة فيه

(قوله فيجوز بناؤه وتخصيصه) ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضا ان من ذلك ما يجعل من بناء الجحاز على القبر خرقا من ان ينش قبل بلا الميت لدفن غيره وعبارة حج بعد قول المصنف اقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع انه لو اعتمد سباع ذلك المثل الحفر عن موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليه كما هو ظاهر فان لم يمنعها البناء كبعض النواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتي (قوله نعم ان قصدية تقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره) ٢١٨ ومثلها غيرها من الاعتاب ونحوها (قوله فقد صرحوا بانها اذا هجز الخ)

للزينة بخلاف الاول ويستثنى من ذلك ما اذا خشى ان يشه فيجوز بناؤه وتخصيصه حتى لا يقدر التباس عليه كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ومثله ما لو خشى عليه من نبش الضبع ونحوه أو ان يجرفه السيل وسيعلم من هدم بناء المسئلة بحرمته البناء فيها اذا اصل انه لا يهدم الا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه (والكتابة عليه) سواء كان اسم صاحبه أم لا في لوح عند راسه أم في غيره كما في المجموع نعم يؤخذ من قواهم انه يستحب وضع ما يعرف به القبر وانه لو احتاج الى كتابة اسم الميت لمعرفة الزيارة كان مستحبا بقدر الحاجة لاسماء قبور الاولياء والصالحين فانهم لا تعرف الا بذلك عند تطاول السنين وما ذكره الاذري من ان القياس تحريم كتابة القرآن على القبر لتعرضه للدوس عليه والتجاسة والتلوين بصديد الموق عند تكرار النبش في المقبرة المسئلة مردود باطلا قهرا لاسيما والمحدود غير محقق ويكره ان يجعل على القبر مظلة وان يقبل التابوت الذي يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نعم ان قصدية تقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى فقد صرحوا بانها اذا هجز عن استلام الجريسن له ان يشير بعصا وان يقبلها وقالوا أي اجزاء البيت قبل الحسن (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسئلة) قال في المهمات بان جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها وان لم تكن موقوفة ومثله بالاولى الموقوفة (هدم) البناء وجوبا لحرمته ولما فيه من الضيق على الناس وسواء أبنى قبة أم يبتأ أم مسجد أم غيرها قال الدميري وغيره ومن المسبل قرافة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر ان عمر بن العاصي أعطاه المقوقس فيها مالا جزيلًا وذكر انه وجد في الكتاب الاول انها تربة الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك فكتب اليه اني لا أعرف تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين فاجعلوها موتاكم وقد أفنى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها و يظهر رحمه الله على ما اذا عرف حاله في الوضع فان جهل تركه على وضعه بحق كما في الكنائس التي تقرأ أهل الذمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكما في البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع وصرح في المجموع بحرمته البناء في المسئلة قال الاذري ويقرب منه الحاق الموات به لان فيه تضييقا على المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعي فيه بخلاف الاحياء وما جمع به بعضهم من حل الكراهة على البناء على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر

أي فيقاس عليه ما ذكر (قوله بانه اذا هجز الخ) يؤخذ من هذان محلات الاولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسيدي أحمد البدوي اذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول الى القبر أو يؤذى الى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقرأ ما تبسرو ويشير يده أو نحوها الى قبر الولي الذي قصد زيارته (قوله ولو بنى في مقبرة مسئلة) وليس من البناء ما اعتيد من توابت الاولياء ثم رأيت سم على حج استقرب انهم اهدموا البناء بوجود الله وهي تضيق الخ ومن البناء ما جرت به العادة من وضع الاجار المسماة بالتركية ثم رأيت حج صرح بحرمته ذلك وينبغي ان محل الحرمه حيث لم يقصد صونه عن النبش لدفن غيره قبل بلاءه (قوله ومثله بالاولى موقوفة) انما يظهر هذا اذا جهلت الواو في قوله وان لم تكن للحال والاقل الموقوفة داخله في قوله وان لم تكن الخ (قوله في الكتاب الاول) أي

التوراة (قوله اني لا أعرف تربة الجنة) أي لا اعتمد تربة الجنة الخ (قوله وقد أفنى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها) حتى قبة امامنا الشافعي التي بناها بعض الملوك وينبغي ان لكل أحد هدم ذلك ما لم يخص منه مفسدة فيمتنع الرفع للامام أخذ من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شئ في المسئلة وان تيقن بلامن بها لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فنقول المتولى يجوز بهد البلاء محمول على المصلحة اهـ حج وهو مردود لان قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم فيكره

(قوله ويندب ان يرش القبر) أي بعد تمام الدفن ثم ذلك الاطمان وهو ظاهر زاد ج مالم ينزل مطر يكتفى اه ج وينبغي انه لو ثبت عليه حشيش اكتفى به عن وضع الجريد الا في قياس على نزول المطر ويحتمل خلافه معتدو بقرقان زيادة الماء بعد نزول المطر الكافي لاعمق لها يحصل المقصود من تمهيد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة راحة الميت بتسريح الجريد (قوله المضجع) قال في المصباح المضجع بفتح الميم ٢١٩ والجيم موضع الضجوع والجمع مضاجع (قوله وان يكون طهورا باردا) أي ولولمحا (قوله والظاهر كراهته بالنجس) سمكت عن المستعمل ومفهوم قوله والاولى ان يكون طهورا انه خلاف الاولى (قوله يكره كافي الروضة الرش) وينبغي ان مثل ذلك الرش على غير القبر مما قصد به اكرام صاحب القبر كالرش على اضرحة بعض الاولياء اكرامهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر (قوله من الاشياء الرطبة) أي فيدخل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة (قوله ويمتنع على غير مالكة) اما مالكة فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه اخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثيرا لا يعرض عن مثله عادة لم يحرم اه سم على منهج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في لبالي الاعباد ونحوها على القبور فيحرم اخذه اعدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه باخذه من موضعه (قوله وقال انه لم بها) أي اجعلها علامة عليه اعرفه بها

فيكره ولا يحرم اعدم التضييق والحرم على ما لو بنى في المقبرة بيتا أو قبة يسكن فيه فانه لا يجوز وكذا لو بنى فيه الزائرون لما فيه من التضييق مردود والمعتد بالحرم مطلقا (ويندب ان يرش القبر بعماء) افعله صلى الله عليه وسلم ذلك بقبر ولده ابراهيم ولما فيه من التفاؤل بالرحمة وتبريد المضجع للميت وحفظ التراب من تناثره والاولى ان يكون طهورا باردا قال الاذرى والظاهر كراهته بالنجس أو تحريمه قلت والاوجه الثاني لما في فعل ذلك من الازراء بالميت ويدل له ما مر من حرمة البول عليه أو على جداره ولا وجه للاول بل هو بعيد وخرج بالماء الوردي فذكره كافي الروضة الرش به لان فيه اضاءة مال وانما يحرم لانه يفعل لغرض صحيح من اكرام الميت واقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الاسنوى ولو قيل بغيره لم يعد ويؤيد ما ذكرناه قول السبكي لا بأس بالسبر منه اذا قصد به حضور الملائكة لانها تحب الرائحة الطيبة ويكره ان يطلى بالخلوق أيضا (و) ان (يوضع عليه حصى صغار) لما رواه الشافعي انه صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابنه ابراهيم حصباء وهي بالمد والموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل مروى باسناد ضعيف ويستحب وضع الجريد الاخضر على القبر للاتباع وكذا الریحان ونحوه من الاشياء الرطبة ويمتنع على غير مالكة اخذه من على القبر قبل يسه اعدم الاعراض عنه فان يدس جاززا لانه نفعه المنصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار (و) ان (يوضع عند رأسه حجرا أو خشبة) أو نحو ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون حخرة وقال انه لم بها اقرباخي لادفن اليه من مات من أهلي وقضيته نذب عظم الحجر ومثله بنحوه ووجه ظاهر فان القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك الا العظيم وذ كذا الموارد استنباهه عند رجليه أيضا (و) يندب (جمع الاقارب) للميت (في موضع) واحد للاتباع ولانه اسم على الزائر والمتجسس كما قاله الاسنوى الحاق الاقارب والعقارب والمحام من الرضاع والمصاهرة بذلك ومثلهم لاصدقاهم يقدم الاب ندبا الى القبلة ثم الاسن فالاسن على الترتيب المذكور فيما اذا دفنوا في قبر واحد (و) يندب (زيارة القبور) أي قبور المسلمين (للرجال) لخبر كنت تبتكم عن زيارة القبور فزورها فانهم ائذ كرم الاخرة وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال

وقوله قبر أخى من الرضاع (قوله وذ كذا الموارد الخ) وفيه نظر لانه خلاف الاتباع ج (أقول) قد يجاب بأن هذا وان لم يرد لكنه في معنى ما ورد بجماع ان في كل تمييز يعرف به القبر (قوله ولانه اسم على الزائرين) أي وارواح لارواحهم ج (قوله ويندب زيارة القبور) أي ويسن ان يكون الزائر على طهارة أي وينا كندب ذلك في حق الاقارب خصوصا الابوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذي هو فيه

(قوله كان يعرفه) مفهومة انه اذا امر على من لا يعرفه وسلم عليه لا يرد عليه وانه اذا امر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يعلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيه - ما فليراجع (قوله فيسلم عليه) أي في جميع أيام الأسبوع ولا يختص ذلك بالآوقات التي اعتيدت الزيارة فيها وقوله لا عرفه ورد عليه السلام فيه إشارة الى انه يؤدى الى المسلم حقته ولو بعد الموت وان الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لان تكليفه انقطع بالموت (قوله اما زيارة قبور الكفار فباحة) ظاهره انه لا فرق فيه بين القريب وغيره لكن قال حج اما قبور الكفار فلا يسن زيارتهم ابل قيل تحرم ويتعين ترجيحه من غير نحو قريب قياسا على ما مر في اتباع جنازته (قوله خلافا لما وردى في تحريمها) عبارة المناوى على ليله النصف من شعبان نصها اما قبور الكفار فلا يندب زيارتها ٢٢٠ ويجوز على الأصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتذار وتذكر الموت فهي مندوبة

مطلقا ويستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه (فرع) • اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس الى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لانه تحضر الارواح فيه وامل المراد حضور خاص والافلا رواح ارتباط بالقبور مطلقا ثم انه قد يقال كان ينبغي ان تطلب الزيارة يوم السبت لانه عليه الصلاة والسلام كان يزور شهداء أحد يوم السبت ويمكن ان يقال لعله خصه لبعدهم عن المدينة ومينى يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التبكير وغيره وأظن المسئلة فيها كلام فراجع اه سم على منهج (قوله وحمل على ماذا

ما من أحد عز بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه السلام ويسن ان يقرأ عنده ما تيسر ويدعوه بعد توجهه الى القبلة والاجر له وللميت كما سيأتى بتفصيله في الوصايا ان شاء الله تعالى اما زيارة قبور الكفار خلافا لما وردى في تحريمها (وتكره) زيارتها (للقسام) ومثلهم الخنا في الجزعهم وانما لم تحرم عليهم لغير عاتشة قالت قلت كيف أقول يا رسول الله تعنى اذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم للاحقون (وقيل تحرم) لخبر عن الله زوارات القبور وحمل على ماذا كانت زيارتهم للعديد والبعاء والنوح على ما جرت به عادتهم أو كان فيه خروج محترم (وقيل تباح) اذا امن الافتتان علما بالاصل والخبر فيما اذا ترتب عليها شيء مما هو وفهم المصنف الاباحة من حكاية الراغبى عدم الكراهة وتبعه في الرخصة والجموع وذ كرفيه - حمل الحديث على ما ذكر وان الاحتياط للجواز ترك الزيارة لظاهر الحديث وحمل هذه الأقوال في غير زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هي فلا تسكوه بل تكون من أعظم القربات لئلا كوروا الأناث وينبغي ان تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة والقمولى وهو المعقد وان قال الأذرى لم أره للمتقدمين والأوجه عدم الخاف قبر ابويهما وأخوتها وبقية أقاربهم بذلك أخذ من العلة وان بحث ابن قاضي شبهة الخاف (ويسلم الزائر) اقبور المسلمين ندباً مستقبلاً وجهه فائلا ما علمه صلى الله عليه وسلم لاصحابه اذا خرجوا للمقابر السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم للاحقون اسأل الله ان يوفقكم العاقبة رواءه مسلم زاد ابوداود اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تنفنا بعدهم لكن بسند ضعيف وقوله ان شاء الله للتبرك ويجوز ان يكون للموت في تلك البقعة أو على

كانت زيارتهم للتعديد) لا يقال لا يصلح للعمل على ما ذكر لان النوح في حد ذاته حرام والزيارة مكروهة الاسلام

والحرام اذا اقترن بغيره لا يصير حراما لاننا نقول لما كان الخروج بقصد حرم لانه وسيلة الى حرام كالسفر لقطع الطريق فانه معصية تكونه وسيلة لها (قوله سائر الانبياء) زاد حج والعلماء أى العاملين (قوله والأولياء) أى من اشتهر بثلث بين الناس ومعلوم ان محل ذلك حيث اذن لها الخروج او السيد والولى (قوله أخذ من العلة) أى ما لم يكونوا علماء أو أولياء (قوله ويسلم الزائر) وينبغي ان يقرب منه عرفا بحيث لو كان حيا لسمعته ولو قيل بعد اشتراط ذلك لم يكن بعد الان أمور لا يخفى لا يقاس عليها وقد يشبهه اطلاقهم من السلام على أهل القبور مع ان صوت المسلم لا يصل الى جملتهم لو كانوا احياء (قوله فائلا ما علمه صلى الله عليه وسلم) وينبغي للزائر ان يجمع بين هذا وما تقدم عن عائشة ويقدم أيها شاء

(قوله فالقياس عدم جواز السلام) أى عليه -م (قوله والدعاء ينفع الميت) وتتحقق اجابة الداعي حيث توفرت فيه شروط الدعاء ككل الحلال والاخلاص فى الدعاء وحضور القلب الخ وتحتمل الاجابة مع اختلال بعض الشروط بل مع انتفاء جميعها فلا ينبغى تركه عند عدم استجماع الشروط (قوله من بلد موته) يؤخذ منه ان دفن أهل انباية موتاهم فى القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة صارت مقبرة لاهل انباية فالنقل اليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انباية م ر اه سم على منهج أى ولا فرق فى ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو فى انباية فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان ٢٢١ فى البلد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والقرافة والازبكية

بالنسبة لاهل مصر فله الدفن فى ايها شاء لانها مقبرة ببلده ببلده ذلك وان كان ساكنا يقرب أحدها جد الله المذكورة (قوله أربع مسائل) وهى نقله من بلد لبلد أو لصعراء أو من صعراء لصعراء أو ببلد (قوله بمسافة مقبرتها) يعنى فلو اراد النقل الى بلد آخر اعتبر فى التحريم الزيادة على مثل تلك المسافة (قوله قبل وصوله) أى لا يتغير فيها غالباً ولو زادت عن يوم ومن التغير اتفاهه أو نحوه (قوله والمراد بمكة جميع الحرم) فال حج وكذا الباقي اه والاولى اذا وصل الى الحرم ان يدفن فى مقبرته لافى غيرها الماء الوابى أولوية الدفن فى المقبرة بالنسبة لغير هذه الاماكن على ان قولهم الدفن فى المقبرة أفضل شامل لهذه البلاد الثلاث (قوله فالحكم كذلك) نقل سم على منهج عن الشارح انه مال لخلافه أخذاً باطلاقهم (قوله وينبغى استثناء

الاسلام وان ان بمعنى اذ أو ما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام كما فى حال الحياة بل أولى (ويقرأ ويدعو) عقب قرأته والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب للاجابة (وبحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته (الى بلد آخر) وان أمن تغيره لما فيه من تأخير دفنه المأمور بتجديله وتعريضه اهتكت حرمة وتعبيره بالبلد مثال فانه صرنا كذلك وحينئذ فينظم كما قاله الاسنوى منها أربع مسائل ولا شك فى جوازه فى البلدان المتصلين أو المتقاربين لاسيما والعادة جارية بالدفن خارج البلد واصل العبارة فى كل بلد بمسافة مقبرتها أما بعد ددقته فسميأتى (وقيل يكره) لعدم ما يدل على تحريمه (الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) امامنا رضى الله عنه وان نوزع فى ثبوته عنه اذ من حفظ حجة على من لم يحفظه ضلها (وحيثئذ فالاستثناء عائد للكرهية ويلزم منه عدم الحرمة أو اليها جامعاً وهو أولى كما قاله الاسنوى عملاً بقاعدة الاستثناء عقب الجمل ومما ادعى بالقرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله والمراد بمكة جميع الحرم لان نفس البلد قال الزركشى وغيره أخذاً من كلام المحب الطبرى وغيره ولا ينبغى التخصيص بالثلاثة بل لو كان يقرب مقابر أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجوار الحسن قال وينبغى استثناء الشهيد وقد مر ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته الى محل من الاماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كما قاله الاذرى ومحل جوازه نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه اتوجه قرض ذلك على محل موته فلا تسقط عنه -م بجواز نقله قاله ابن شهاب وهو ظاهر ولو مات سقى فى محل بدعة ولم يمكن اخفاء قبره ونقل وكذا لو مات أمير الجيش ونحوه بدار الحرب وعلم به الكفار وخفنا عليه من دفنه ثم من اخراجه والتفصيل به وقضية ذلك انه لو كان نحو السيل بيم مقبرة البلد ويفسدها جازاهم النقل الى ما ليس كذلك رجحت بعضهم جوازه لاحد الثلاثة بعد دفنه اذا أوصى به ووافقه غيره فقال هو قبل التغير واجب وعلى كل فلا حجة فيما رواه ابن حبان ان يوسف صلى الله عليه وعلى نبينا وعلى سائر انبياء الله وسلم نقل بعد سنين كثيرة من مصر الى جوار جده الخليل عليه السلام وان صح ما جاء اى الناقل له موسى عليه السلام لانه ليس من شرعنا ومجرد حكاية -ه

الشهيد) أى من القتل فيحرم (قوله من الاماكن الثلاثة) أى أما غيرها فيحرم تنقيدها (قوله نفذت وصيته) أى ولو دفن بغيرها نقل وجوباً على وصيته على ما يأتى والمعتمد منه عدم النقل مطلقاً (قوله وأمن التغير) عطف تفسير (قوله على محل موته) أى أهل محل الخ (قوله ولم يمكن اخفاء قبره نقل) أى جاز ذلك (قوله بيم مقبرة البلد ويفسدها) أى ولو فى بعض فصول السنة كان الماء يفسدها من النيل دون غيره فيجوز نقله فى جميع السنة وينبغى ان محل جواز النقل مالم يتغير والادفن بمكانه وبجناط فى احكام قبره بالبناء ونحوه كجعله فى صندوق (قوله جازاهم النقل) أى ولو فى بلد آخر يسلم منه الميت من الفساد

(قوله وقبل بلاه) عبارة المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فكت باء المصدر مددت اه وهي تفيد ان ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد (قوله ولا تيم بشرطه) أنهم انه اذا تيم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وان كان تيممه في الاصل انقذ الغسل أو افقد الماء ٢٢٢ جعل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر (قوله فان لم يطلب المالك ذلك) شمل ما لو سكت

عن الطلب ولم يصرح بالمساحمة فيحرم اخراجه وعبارة حج بعد قول المصنف مفعولين وان غرم الورثة مثله أو قيمته ما لم يساخ المالك اه ومقتضاها وجوب نبشه عند سكوت المالك وقد يمنع بان في اخراج الميت ازراء والمساحمة جارية بمثله قال اقرب عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك بالطلب (قوله لو لم يجد غيره وهو الاصح) أى ويعطى قيمته من تركه الميت ان كانت والاثن منفقه ان كان والاثن بيت المال فبما سير المسكين ان لم يكن هو منهم (قوله مطلقا) تغير أم لا (قوله وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا) المتبادر من عدم الطلب السكون وهو يقتضى انه لو تمى عنه لم ينش وهو ظاهر (قوله والاخيرين ضروريان) أى وبان الاخيرين الخ (قوله ولم يضمن بدله) أى أما لو ضمه أحد من الورثة أو غيرهم أو يدفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه اقيام بدله مقامه وصونا للميت من انتهاك حرمة (قوله ودفع لمالكه) أى وان تغير (قوله لاستهلاكه) يؤخذ منه انه لا يشق

صلى الله عليه وسلم لا يجعله من شرعه هذا والوجه عدم قتله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته ولو تعارض القرب من الاماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالأولى أولى كما يحتمل الشيخ رحمه الله (ونبشه بعد دفنه) وقبل بلاه عند أهل الخبرة بتلك الارض (للقفل) ولولا الحومكة (وغيره) ولو اوصاه عليه أو تكفنيه كما يأتى (حرام) لما فيه من هتك حرمة (الاضرورة بان دفن بالاعسل) ولا تيم بشرطه وهو ممن يجب غسله فيجب نبشه لطهره تداركا لواجب ما لم يتغير أو يتقطع ثم يصلى عليه (او) دفن (في ارض او) في (ثوب مفعولين) وطالبه ما مال الكه ما فينبش حتما وان تغير وحصل هتك حرمة لم يصل المالك لحقه ويكره له ذلك كما نقل عن النص ويسن في حقه الترك فان لم يطلب المالك ذلك حرم النبش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشى ما لم يكن محجورا عليه او ممن يحتمل طه وهو ظاهر ثم محل النبش ايضا في الكفن المغصوب اذا وجد ما يكفن فيه الميت والاحرم ايضا كما اقتضاه كلام الشيخ أبى حامد وغيره بناء على قهر مالكة عليه لو لم يجد غيره وهو الاصح ولو كفن في حرير لم يجوز نبشه لانه حق الله تعالى وهو مبنى على المساحمة ودفنه في مسجد كهو في المغصوب فينبش ويخرج مطلقا فيما يظهر (أو وقع فيه) أى القبر (مال) بما يقول وان قل لخاتم فينبش حقا وان تغير الميت لان تركه فيه اضاعة مال وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا وقيدته في المذهب بطلبه له قال في المجموع ولم يوافقوه عليه واعترض بموافقة صاحبي الانتصار والاسقة قصالة وعلى الاطلاق قد يفارق ما في الابتلاع وفي التكفين والدفن في المغصوب بان في الاول بشاعة بشق فحوجوفه والاخيرين ضروريان له فاحتياط اهـ ما بالطلب بخلاف هذا قال الاذرعى ولم يبين هل كلامه هنا في وجوب النبش أو جوازه ويحتمل حل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفا لاطلاقهم اهـ ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكة ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد نبش وشق جوفه وأخرج منه ودفع لمالكه فان ابتلع مال نفسه فلا ينش ولا يشق لاستهلاكه حال حياته (أو دفن غير القبلة) وان كان رجلا الهافيا فيما يظهر خلاف للمتولى فينبش حقا ما لم يتغير ويوجه للقبلة فان تغير فلا (للتكفين في الاصح) لان غرض التكفين الاسترواق وحصل بالتراب مع ما في نبشه من هتك والثاني ينش قياسا على الغسل بجماع الوجوب وينش أيضا في صور كما لو دفنت امرأة حامل بحجين ترجى حياته بان يكون له ستة أشهر فاكثر فيشق جوفها ويخرج اذ شقه لازم قبل دفنها أيضا فان لم ترجى حياته فلا يكن بترك دفنها الى موته

وان كان عليه دين لاهلاكه قبل قلع الغرما به وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة (قوله وان كان رجلا الهافيا) ظاهره وان رفع رأسه وتقدم عن الشيخ عميرة وجح التصريح بالحرمه وان رفع رأسه (قوله لكن بترك دفنها الى موته) أى ولو تغيرت لئلا يدفن الجمل حيا

(قوله بل غلط فاحش) أى ومع ذلك لا ضمان فيه مما يقابل مبلغ ستة أشهر أو لا لعدم ثبوت خيانه (قوله خفى قدمت بينه الرجل) أى لان بينه تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة تشهد لظنها ٢٢٣ حصول الولد منه مستندة لمجرد الزوجية

(قوله أوندأوة) أى ولوقبلها عند ظن حصولها ظنا قويا ولو علم قبل دفنه حصول ذلك له وجب اجتنابه حيث أمكن ولو بعمل بعيد (قوله والاصح خلافه) ولعل الفرق بين هذه ومسئلة النذران النذر لسكونه حقا لله تعالى وانشاء النذر التزامه الغالب عدم تبسريته تشهده وانذاره لمن بخلاف من أقيمت البينة على شخصه فانه يمكن عادة اقامته غيرها (قوله وهو ظاهر) أى فان تغرت تفسيره يمنع معرفة صورته لو أخرج لم ينس وان كان له مال وتنازع فيه وحيث لم ينس وقف الى الصلح (قوله لم تلزمهم اجابته) أى ويجوز فينبش لاجراجه (قوله أما بعد البلاء) محترز قوله وقبل بلاءه عند أهل الخ (قوله عند من مر) أى من أهل الخبرة (قوله والصالحين) أى والعلماء والمراد بجماعة ذلك بناء محل الميت فقط لانه القباب ونحوها (قوله ويسن ان تقف جماعة) أى قدر ما ينكر جزور ويقرف لجهلها هج (قوله واسألو له التثبيت) أى كان يقولوا اللهم نبته فلواتوا بغير ذلك كاذكر على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وان حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقي آتيانهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو مطلوب أولا فيه نظر والا قرب الثاني ومثل الله كبريا لولى الاذان فلواتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم

ثم تدفن وقول التثنية ترك عليه نى حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر او يبشر بمولود فقال ان كان ذكرا فعبدي سراواتى فامتنى حرة ودفن المولود قبل العلم بحاله فينبش ليعلم من وجدت صفته أو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلاقه أو اثى فطالقتين فولدت ميتا ودفن وجهه حاله فالاصح في الزوائد نبش أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امرأته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأته انه زوجها وان هذا ولدها منها وطلبت ارثها منه وأقام كل بينة فانه ينس فان وجد دخنى قدمت بينة الرجل أو لحق الميت سبيل أوندأوة فينبش لنقله أو قال ان رزقنى الله ولدا ذكرا فقله على كذا ودفن قبل العلم بحاله فينبش قطعا للزنا أو شهدت بينة على شخصه واشتد الحاجة ولم تتغير صورته فينبش ليعرف على ما قاله الغزالي والاصح خلافه واختلاف الورثة في ان المدفون ذكرا أو اثى ليعلم كل من الورثة قدر حصته وتظهر غيرة ذلك في المناسحات أو زعم الجاني شال العضو ولو اصبعا فانه ينس ليعلم ذكره ابن كج أو دفن في ثوب مرمون وطلب المرتين اخراجه قال الاذرى فاقباس غرم القيمة فان تعدد ينس واخرج مالم تنقص قيمته بالبلاء أو تداعيا مولودا فينبش ليلحقه القاتل باحد المتداعيين وقبده البغوى بما اذالم تتغير صورته وهو ظاهر أو دفن كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما ساقى في الجزية ولو كفته أحد الورثة من التركة وأسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب اخراجه الميت لاح ذلك لم تلزمهم اجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العمد فلهم النبش واخراج الزائد والظاهر كما قاله الاذرى ان المراد الزائد على الثلاث أما بعد البلاء عند من مر فلا يحرم النبش بل تحرم عمارته ونسوية ترابه عليه اذا كان في مقبرة مسيلة لا تمتنع الناس عن الدفن فيه اظنهم به عدم البلاء ومحل ذلك كما قاله الموفق بن حزة في مشكل الوسيط مالم يكن المدفون صحابيا أو ممن اشتهرت ولايته والامتنع نبشه عند الانحاق وايدى بعض المتأخرين بجواز الوصية بعمارة قبور الانبياء والصالحين لما فيه من احياء الزيارة والتبرك اذ قضيت به جواز عمارة قبورهم مع الحرم هذا مما مر من حرمة تسوية القبور وعمارته في المسيلة (ويسن ان تقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) لانه عليه السلام كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال اسئعظروا لاختيكم واسألوا له التثبيت فانه الا ن يسئل ويستحب تلقين الميت المكلف بعد غام دفنه لخبر ان العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه انه يسمع قرع نعالهم فاذا انصرفوا أتاه ملكان الحديث فتأخير تلقينه لما بعد داهالة التراب اقرب الى حالة سؤاله فيقول له يا عبد الله ابن امة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث فى القبور وانك رضى بالله ربا وبالاسلام ديننا وعحمد على الله

هو مطلوب أولا فيه نظر والا قرب الثاني ومثل الله كبريا لولى الاذان فلواتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم

(قوله ولا يلقن طفلا) أي لا يندب تلقينه (قوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة) أي لأنه لا يستل وأفاذا اقتصر عليه أن غير ممن الشهداء يستل وبعبارة الزيادة والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهد المعركة أو شهد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يستلون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الفريقين وإن صحق وذري في الريح ومن أكلته السباع (قوله وأتقى به الوالد) خلافا للحن (قوله لا يستلون) أي فلا يلقنون وأهل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من أنه يدعى لهم بما يدعى به غيرهم أن الدعاء لا انبياء بالصلاة مطلوب لزيادة ٢٢٤ الدرجة فطالب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك والمتصو من التلقين تذكريهم

بما يجيبون به السائل لهم وذلك منتق عنهم (قوله إذا عرف أنهم يبرون قسمة) أي يفتح الباء مضارع بر بالسكر قال في المختار برزت والذي بالسكر برافا نابره وبار (قوله قبل الدفن وبعده) ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلوم أيضا (قوله والذبح عند القبر مذموم) أي فيكون مكروها

• (كتاب الزكاة) •

(قوله هي لغة التطهير) أي والإصلاح والتمسك بالمدح اهـ ج ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره أنه أنسب بالمعنى الاصطلاحي لأن المال الخارج يطهر صاحبه من الذنوب لكن ما يفهم من قول الشارح رحمه الله سمي بهذا الخ أوفق بكلام ج (قوله وبعده) أي عند الله (قوله كقولنا وآتوا الزكاة) قال الزيادة الأصح أنها مجمله لم تنضم دلالتها العامة ولا مطلقة وكذا

عليه وسلم نبييا وبالقرآن اماما وبالعبادة قبله وبالمؤمنين اخوانا وانكر بعضهم قوله يا ابن أمة الله لأن المشهور ودعاء الناس بآبائهم يوم القيامة كائنه عليه البخاري في صحيحه وظاهر أن محله في غير المنفى وولد الزنا على أن المصنف في مجموعه خير فقال يا فلان بن فلان أو يا عبدا لله ابن أمة الله ويقف الملقن عند رأس القبر وينبغي أن يتولاه أهل الدين والصالح من أقربائه والأقرب غيرهم كذا كره الأذري ولا يلقن طفلا ولو مر أهقا ومجنون لم يتقدمه تكليف كما تقدم في الأذري لعدم افتتائهم واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلي عليه وأتقى به الوالد رحمه الله تعالى والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يستلون لأن غير النبي يستل من النبي عن فكيف يستل هو عن نفسه (و) يسن (الجيران أهل) ولو أجاب وأقاربه الأباة ودوان كانوا بغير بلد الميت ومعارفهم وإن لم يكونوا جيرانا كما في الأنوار (تهبئة طعام يشبعهم مهم وإياهم) خبر اصنعوا لآل جمع فطرطامافند جاءهم ما يشغلهم ولأنه معروف وقيد بالأسنوى اليوم والليلة بما إذا مات أو أئله والاضم إليه الليلة الثانية أيضا لاسيما إذا تأخر الدفن على تلك الليلة (ويلع عليهم) ندبا (في الأكل) لا يلبسها ولا يتركها ولا بأس بالقسم عليهم إذ عرف أنهم يبرون قسمة ويكره كما في الأنوار وغيره اخذ من كلام الرافعي والمصنف أنه بدعة لأهل صنع طعام يجمعون الناس عليه قبل الدفن وبعده أقول جري كأنه ذلك من النجاسة والذبح والعقر عند القبر مذموم لأنهم (وتحرم تهبئة للذناجات) ونحوه لأنه أعانة على معصية (واقه أعلم

• (كتاب الزكاة) •

هي لغة التطهير وشرع اسم لم يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص يعلم بما يأتي سمي بهذا ذلك لأنه يطهر الخارج عنه عن تدينه بحق المسفقتين والخارج عن الإثم ويصلحه وينمي ويقيه من الآفات ويودعه وأصل وجوبها قبل الإجماع آيات قوله تعالى والزكاة وأخبار كخبر بني الإسلام على خمس ومن ثم كانت أحد أركان الإسلام

قوله خذ من أموالهم صدقة اهـ ومعنى قوله لم تنضم دلالتها أنه لا يؤخذ منها حكم الأبعد بيان المراد منها فيكفر كالأحاديث الواردة في تفضيلها اهـ ج بعد ما ذكره زى وبشكل عليها آية البيع أي وهي قوله أحل الله البيع فان أظهر من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين انظرا ذلك فمرد مشتق واقتربا بالترجيح عموم تلك وأجال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا أو بشرط أن فيه منفعة متميزة فاحرمه الشرع خارج عن الأصل وما لم يحرمه موافق له فعملنا به ومع هذين يتعذر القول بالأجال لأنه الذي لم تنضم دلالاته على شيء معين والحل قد علت دلالاته من غير إيهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود التخصص لافصاح دلالاته على معناه =

وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير قهراً عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حسد الحمل ويدل لذلك فيه ما أحاديث البابين لأنه صلى الله عليه وسلم اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدات الزبا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج لإبانتها الكون على خلاف الأصل لا يبدان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا يبدان ما لا يجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طواب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل (قوله فيه) كقوله جاحدها على الإطلاق) لأنها معلومة من الدين بالضرورة فنكر أصلها كفر وكذا بعض جريئاتها الضرورية حج ومه في الإطلاق في الشارح أنه إذا أنكرها في أي شيء من الأموال التي تجب فيها حتى مال العبي كسر ويحتمل أن المراد بالإطلاق أنكار وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعليق بشيء من الأموال لكن هذا وإن كان ظاهر في نفسه لا يناسبه قول الشارح الآتي وهو الأقرب بل هو بالأحتمال الأول أوفى (قوله كوجوبها في مال العبي) مثال للمختلف فيه (قوله بعد زكاة الفطر) انظر في أي وقت * (باب زكاة الحيوان) * (قوله زكاة الحيوان) تنبيه * أبدل شيخنا الحيوان بالماشية وذكر ما يصرح بأنه إجماع من النعم وليس بصحيح حكوا وبالألف الذي في التاموس أنها الأبل والغنم وفي النهاية أنها الأبل والبقر والغنم فهي أخص من النعم ٢٢٥ أو مساوية ومنه قول المتان

اتخذ نوع الماشية وقوله ولو وجوب زكاة الماشية الخ اه أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأنه إجماع عرفا وقول حج وهي أخص من النعم أو مساوية له ظاهر في أن النعم اسم للأبل والبقر والغنم اتفاقا وهو مخالف لما في المصباح وعبارته النعم المال الراعي وهو جمع لا واحد له من لفظه وأكثر ما يقع على الأبل قال أبو عبيد الله النعم الأبل فقط ويؤنث وجهه نعمه أن مثل جل وجلان

فيكفر جاحدها على الإطلاق أوفى القدر الجمع عليه دون المختلف فيه وهو الأقرب كوجوبها في مال العبي ومال التجارة ومن جهاتها عرفت بها فان جحدتها بعد ذلك كفر ويقابل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه وإن لم يقاتل قهراً كما فعل الصديق رضي الله عنه وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر وتجب في غاية أموال كما تصرف للماشية أصناف ولما كانت الأنعام أكثر أموال العرب والأبل أشرفها بدأ بها اقتداء بكتاب الصديق الآتي فقال

(باب زكاة الحيوان)

ولزكاة الحيوان شروط خمسة الأول النعم كإفقال (انما تجب) الزكاة (منه) أي من الحيوان (في النعم) بالنص والإجماع (وهي الأبل والبقر والغنم) الانسية سميت نعمة ما أكثره نعم الله فيها على خلقه لأنها تتخذ للنفاء غالباً الكثرة منافعها والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يؤنث وجهه إجماع وجمع إجماع إجماع وأقارب ذكر النعم تسمية

٢٩ به في إجماع أيضاً وقيل النعم الأبل خاصة والأنعام ذوات الخلف والظلف وهي الأبل والبقر والغنم وقيل تطلق الأنعام على هذه الثلاث فإذا انفردت الأبل فهي نعم وإذا انفردت البقر والغنم لم تسم نعمة (قوله خمسة) عبارة المنهج أربعة ولا منافاة بينها وبين ما ذكره الشارح من عددها خمسة لأن الشارح جعل معنى الحول شرطاً وبقائها في ملكه إلزاماً شرطاً آخر والمنهج جعل مجموعهما شرطاً واحداً حيث قال وثالثها ما مضى حول في ملكه (قوله اسم جمع الخ) وإنما كان الأبل والنعم اسمي جمع والبقر اسم جنس لأن البقرة واحدة من لفظه بخلاف النعم والأبل وفي شرح التوضيح أن الكلام اسم جنس جمعي وليس جمعاً لعدم غلبة التأنيث عليه والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع لأن له واحداً من لفظه وهو كلمة بخلاف اسم الجمع فإنه لا واحد له من لفظه ومقتضى هذا الفرق أن يكون النعم اسم جمع وفي المختار النعم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكر والأنثى وعليهما جميعاً وإذا صغرتهما الحققت التام فقلت غنمة لأن أسماء الجوع التي لا واحد لهما من لفظها إذا كانت في غير الأدميين فالتأنيث لهما لازم اه وهو قد بشعر بأن قوله موضوع للجنس مراده منه أنه يقع على الذكر والأنثى مع كونه اسم جمع على ما تصرح به عبارته آخراً حيث قال لأن أسماء الجوع الخ (قوله يؤنث) أي يرجع الضمير عليه وهذا مخالف لقول الجوهرى وأسماء الجوع التي لا واحد لهما من لفظها إذا كانت لغنم لا آدمي لزمها التأنيث اه ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم

(قوله يزكك كذا البقر) هل المراد انه يكمل به نصاب البقر اذا نقص فيكون حكمه حكمها مطلقا والمراد انه كالبقر في العدد بمعنى انه لا تجب الزكاة فيه الا اذا بلغ ثلاثين فيه نظر وعبارة حج ويعتبر بانهم ما على الاوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لالسن كاربعين متولدتين من ضان ومعز فيعتبر بالاكثير كما يشته في شرح الارشاد وعبارته ثم كما يأتي في الاضحية فلا يخرج هذا الاماله ستان اه والتبادر منه انه جنس ستان ٢٢٦ فلا يكمل به احدهما (قوله جمع ظبي وهو الغزال) قال في التاموس الغزال

كسحاب الشادن أى القوى حيث يفترق ويمشي أو من بين يوله الى ان يبلغ الشدة الاضمار بجمعه غزالة وغزلان بكسرهما وقال في مادة شدن شدن الطي وجمع ولا الخف والظف والظفر شد وناقوى واستغنى عن امه اه (قوله لما وجهه الى البحرين) هي بافظ التثنية اسم لاقليم مخصوص من اليمن وقاعدته هجر (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى وصورة الكتاب بسم الله الخ (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) قدمه على ما بعده من قوله والتي امر الله بها لانه المستعمل على بيان الانواع التي تجب فيها وقد راجح لان الله صلى الله عليه وسلم هو الذى بينها وأمره تعالى بحمل حيث قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية (قاعدة) ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله فى التنوير ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لم يملكوا هم مع الله وانما كانوا يشهدون ما فى أيديهم ودائع لهم يبدلون فى أوان بذله ويمنعون فى غير محله ولان الزكاة انما هى طهرة للمال

الثلاث نعموا والابل اسم جمع ولا واحد له من لفظه ويجوز تسكين بانه للتخفيف والبقر اسم جنس الواحد منه بقرة والغنم اسم جنس أيضا يطلق على الذكور والاناث ولا واحد له من لفظه (لا الخيل) مؤنث يطلق على الذكور والاتي هو اسم جمع لا واحد له من لفظه سميت خيلا لاختيلها فى مشيها (و) لا الرقيق يطلق على الواحد والجمع والذكر وغيره نظير الشيخين ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه صدقة أى مال يكون للتجارة كما يأتى (و) لا (المولود من غنم وظباء) اعدم تسميته غنما ولا هذا لم يكتف به فى الاضحية وكذا متولد بين زكوى وغيره عملا بالقاعدة السابقة ان الفرع يتبع أصله فى عدم وجوبه اولا ينافيه ايجاب الجزاء على الحرم بقتله للاحتياط لان الزكاة واساة فتناسبها التخفيف والجزاء غرامة التعدى فتناسبه التغليظ اما المتولد من نحو ابل وبقر فتجب فيه كما اقتضاه كلامهم وقال العراقي فىبقى القطع به والظاهر كما قاله انه يزكك كذا أخوه اما المتولد بين ابل وبقر يزكك كذا البقر لانه المتيقن والظباء بالجمع ظبي وهو الغزال ثم اشار للشرط الثانى وهو النصاب فقال (ولا شئ فى الابل حتى تبلغ خمسا فنهاشاة) ولو ذكرنا نظير الصيحين ليس فيما ون خمس من الابل صدقة وايجاب الغنم فى الابل على خلاف القاعدة فربما يفرق بين لانه لو وجب لاضرار باب الاموال ولو وجب جزء لاضرار بالفرق بين بالاشقة ص (وفى عشر شاتان) يعنى فى كل خمس شاة (و) (خمس عشرة ثلاث و) فى (عشرين اربع و) فى (خمس وعشرين بنت مخاض و) فى (ست وثلاثين بنت لبون و) فى (ست وأربعين شاة و) فى (احدى وستين جذعة) بالال المبهمة (و) فى (ست وسبعين بنتا لبون و) فى (احدى وتسعين شاة و) فى (مائة واحدى وعشرين بنتا لبون و) فى (كل أربعين بنتا و) فى (كل خمسين شاة) لما رواه البخارى عن أنس ان أبابكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين على الزكاة بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واتى أمر الله به رسول الله فاستلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقعها فلا يعط فى اربع وعشرين من الابل فاذا وثها الغنم فى كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثنى فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون اثنى فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين الى ثمانين ففيها بنتا

ان يكون بمن وجبت عليه والانبياء يرون من الناس لهم منهم اه سبوطى فى الخصائص الصغرى لكن لبون قال المناوى فى شرحها مانصه وهذا كإتراء بناء ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرمل القول بوجوب الزكاة عليهم

(قوله تا كيد كما يقال الخ) أولى منه افادة دفع نوحهم شعوله الذ كر لان كلام من الابن والبنت قد يستعمل بمعنى الولد كما في بنت عرس وابن آوى لان كلامهما اسم النوع مخصوص مطلقا (قوله لانهم ما يجزيان عما زاد) يؤخذ منه انه لو اخرج بنى مخاض عن ست وثلاثين لم يجز لان بنى المخاض لا يجبان في عدد ما (قوله فتصير من المخاض) أى الحوامل أى وعليه فانخاض في قولهم بنت مخاض اما ان يراد به النفس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناقه من المخاض والا فالقيام بنت ما خض أى حامل وفي المختار والمخاض بالفتح وجع الولادة وقد غنضت الحامل بالكسر مخاضا أى ضربها الطلق فهي ما خض والمخاض أيضا الحوامل من النوق اه وهو يفيد ان المخاض مشترك بين وجع الولادة وبين الحوامل من النوق (فائدة) قال العلقمى في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان خياركم أحسنكم قضاء وسيله كما في البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم لم من الابل وهو حوار ثم بعد فقه له من أمه فصل ثم في السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حق وحقة وفي الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة ٢٢٧ ثنى وثنية وفي السابعة رباعى ورباعية وفي الثامنة سدس وسدسة وفي

ابون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقان طروقتا الجمل فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة وفيه زيادة يأتى التنبية عليهم فى محالها اذا الصحيح جواز تفريق الحديث اذا لم يحتل به المعنى وقوله فرض أى قدر وقيل أوجب وقوله فلا يعط أى الزائد بل الواجب فقط وتقييد بنت المخاض بالاثني وابن اللبون بالذ كرنا كيد كما يقال رأيت بعينى وسمعت باذنى وانما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة لبناء الزكاة على تغيير واجبه بالاشتصاص دون الاشخاص وفي أبى داود التصريح بالواحدة في رواية ابن عمر فهى مقيدة خبرائس وقول المصنف ثم في كل أربعين الى آخره مراده به ان الواجب يتغير بزيادة تسع ثم بزيادة عشر لان استقامة الحساب بذلك انما تكون بعد مائة واحدة وعشرين ولو خرج بنتى لبون بدلان من الحققة في ست وأربعين أو اخرج حققتين أو بنتى لبون بدلان عن الجذعة فى احدى وستين جاز على الصحيح في زيادة الروضة لانهم ما يجزيان عما زاد (وبنت المخاض لها سنة) وطعنت في الثانية سميت به لان امها بعد سنة من ولادتها ان لها ان تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أى الحوامل (واللبون ستان) وطعنت في الثالثة سميت به لان أمها آت لها أن تلد فتصير لبونا (والحققة لها ثلاث) وطعنت في الرابعة سميت به لانها استحققت أن تتركب ويحمل عليها ولانها استحققت ان بطرقها الفعل واستحق الفعل ان يطرق (والجذعة لها أربع) وطعنت في الخامسة سميت به لانها اجذعت مقدم اسنانها أى اسقطته وقيل

في الثامنة سدس وسدسة وفي التاسعة بازل وفي العاشرة مخلف اه ثم رأيت مثله في شرح الروض وضبط حوار يضم الحاء وبالراء ورباع بفتح الراء وسدس بفتح السين والذال ومخلف يضم الميم واسكان الحاء المجهمة وزاد على ما ذكره العلقمى ثم لا يختص هذان أى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر ومخلف عام ومخلف عامين فاكثر فاذا كبر أى بان جاوز الخمس سنين بعد العاشرة كما في الدميرى فهو عود وعودة بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فالذ كر فقم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والاثني ناب وشارف اه وقول

شرح الروض ثم لا يختص هذان باسم أى لا يختص واحد منهما به من السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين النوع وما زاد عليها وبين المراد بالاضافة فيقال بازل عام وبازل عامين وهكذا فلو أطلق البازل من غير اضافة لم يفهم منه عدد بعينه اه وفي الصحاح العود المسن من الابل وهو الذى قد جاوز فى السن البازل والمخلف (قوله واستحق الفعل ان يطرق) أى وسى الفعل حق لانه استحق ان يطرق أى وان يحمل عليه أيضا (قوله والجذعة لها أربع) كماله لانها تجذع مقدم اسنانها أى تسقطها وظاهر كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجزاء ذاع قبل تمام الاربع وحينئذ فيش كل بما يأتى في جذعة الضان وقد يفرق بان التسعة ثم بلوغها وهو يحصل باحد أمرين الاجزاء وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم الا بتمام الاربع كما هو الغالب وهذا آخر اسنان الزكاة الخ اه حج وما ذكره فهو من قول الشارح وطعنت الخ مع قوله لانها اجذعت اذا اظهر منه ان العبرة بتكمال الاربع وان الاجزاء حكمية للتسعة.

(قوله وعدم جواز اخراج المعز الخ) وقياسه انه لو كانت غنم البلد كلها من المعز وان الثنية منها اعلى قيمة من جذعة الضان لعميت
قيمة المعز واقتصار الشارح على الضان نظرا للغالب من ان قيمة الضان أكثر من قيمة المعز (قوله ويشترط كون المخرج صحيحا)
أي من الغنم عن الابل (قوله بخلاف نظيره من الغنم) أي فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة على ما يأتي (قوله)
وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد ٢٢٨ قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض تكون كالمخرجة عن الابل

السليمة وسبب ان ابله مثلا
لواختلفت صحة ومرضا اخرج
صحة قيمته دون قيمة المخرجة عن
الصحيح الخاص وقياسه ان يقال
يخرج منها صحة عن المراض
دون قيمة الصحة المخرجة في
السليمة واما مجرد كون الشاة
في الذمة والاعب لا يثبت فيها
فلا يلزم مساواة قيمة المخرجة عن
المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة
(قوله والاصح القول) وبظهر أثر
ذلك في مطالبة الساعي فعلى الاصح
يطالب بالشاة فان دفعها المالك
فذلك أو يعبر الزكاة فان دفعها
قبلت وكانت بدلا (قوله وكذا
يجزى بعير الزكاة) ظاهر التعبير
بالاجزاء ان الشاة أفضل منه
ويجب ان يقال باقتضائه لانه
من الجفنس وانما اجزاؤه غير رفقا
بالمالك ومحل أفضل منه على الشاة
ان كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة
فان تساويا من كل وجه فهل
يقدم البعير لانه من الجفنس
أو الشاة لانها منصوص عليها أو
يتخير بينهما ما كل محتمل والا قرب
الثالث (قوله وكونه مجزئا عن

لتكامل اسنانها وقيل لان اسنانها لا تسقط بعد ذلك وهو غريب وهذا آخر اسنان الزكاة
واعبر في الجميع الاثنية لما فيها من رفق الدر والنسل وظاهر كلامهم هنا في الاسنان
المذكورة في النعم انها التحديد وتفاوت ما سبب في السلم من أن السن المنصوص عليه
يكون على التقريب بان الغالب في السلم انما يكون في غير موجود فلو كلفناه التحديد
تعمسروا الزكاة يجب في سن استتجه هو غالبا وهو عارف بسنه فلا يشق ايجاب ذلك عليه
والشاة الواجبة فيمادون خمس وعشرين من الابل (جذعة ضان لها سنة) ودخلت
في الثانية أو ابدعت قبلها كما رجحه الرافعي في الاضحية تنزيلا له منزلة البلوغ بالاحتلام
كالوقت السنة قبل اجذاعها (وقيل) لها (سنة اشهر أو ثنية معزها اسنان) ودخلت في
الثالثة (وقيل سنة) ووجه عدم اجزائها دون هذه السنين الاجماع (والاصح انه محخير
بينهما) أي الجذعة والثنية ولا يتعين غالب غنم البلد أي بالمال بل يجوز أي غنم فيه
لخبر في كل خمس شاة والشاة تطلق على الثنان والممزال لكن لا يجوز له الانتقال الى غنم بلد
آخر الا لمثلها في القيمة أو اعلى منها وقضية كما قاله السبكي عدم بقاء الضمير على حاله فيها اذا
كانت غنم البلد كلها ضانية وهي اعلى قيمة من المعز وبقيت عن الضان وعدم جواز اخراج المعز
في هذه الحالة ومقابل الاصح يتعين الغالب أي اذا كان اعلى وعبر في الروضة بدل الاصح
بالصحيح ويشترط كون المخرج صحيحا وان كانت ابله مرضى ويجب ان يكون كاملا
كافي الصالح بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب هنا في الذمة ونم في المال وهذا ما دل
عليه ظاهر كلام المجموع وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وهل الشاة المخرجة
عن الابل اصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والاصح الاول كما في المخرجة عن الغنم
(و) الاصح (انه يجوز ذكر) أي الجذع من الضان أو اثني من المعز كالاضحية وان كانت
الابل انا فالصدق اسم الشاة عليه والثاني لا يجوز نظرا لقوات الدر والنسل في الذكر
وكذا يجوز (بعير الزكاة) عا دون خمس وعشرين في الاصح عوضا عن الشاة المتحدت
وتعددت وان لم يساو قيمته الاجزاء عن خمس وعشرين فعمادونهم الأولى والثاني لا يجوز
للا بد في كل خمس من حيوان وتعميره يعبر الزكاة من زيادته وأقاربا ضاقته اليها اعتبار
كونه اثني بذات مخاض أو فوقها كما في المجموع وكونه مجزئا عن خمس وعشرين فلو لم يجز
عنهم لم يقبل هنا وهل يقع فيها لو اخرجها عمادونها كما فرض أو بهضه كخمسة عن خمسة فيه

خمس) شمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها معيبة مخرجها يثبت لخمس معيبة من جنس المخرج وجهان
عنه فيجوز وعليه فيفرق بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحيحة وان كانت ابله مراضا وبين ما لو اخرج بذات مخاض
معيبة عمادون خمس وعشرين من المريضة تجزى عن خمس وعشرين مريضة فتجزي عمادونها بالأولى والشاة
فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وواجبها الشارح وجب ان تكون صحيحة

(قوله وما أمكن يقع البعض فرضاً) أى سواء أمكن تجزئته بنفسه كسبح جميع الرأس أو يده كالأخرج بنت لبون عن بنت مخاض بلا جبران كما يأتي له في قوله ولو لم يدر من بنت المخاض مثلاً إلى بنت لبون ٢٢٩ قال الزركشي هل تقع الخ (قوله أو ورثته

من التركة) قيد في الورثة (قوله لا مكان حل الأول) هذا الحل التام يقتضي اعتبار وقت الإخراج في بعض الصور لا مطلقاً مراده بالأول قوله حتى لو ملكها الخ (قوله فابن لبون) أى فالواجب عليه ابن الخ فهو بالرفع ويجوز نصبه بتقدير يخرج (قوله ولو تلت بنت المخاض الخ) أى وإن كان تلتها بغيره على ما اقتضاه إطلاقه لا يمكن قال حج وبحت الأسنوي أنه لو تلت بعد التمكن من إخراجها امتنع ابن لبون لنقصه الخ ما أطال به فليراجع وأشار الشارح إلى ردّه بقوله خلافاً للأسنوي (قوله والخني أولى) أى لاحتمال الأنوثة (قوله مع وجود الخني) أى مع وجود بنت المخاض الخ وهذا الأسنوي لا يمتنع من قوله فان عدم بنت المخاض فابن الخ (قوله لاحتمال ذكورته) قال حج أما إذا لم يعد بنت المخاض بان وجدها ولو قبيل الإخراج فبعض إخراجها ولو معلوفة أه رحمه الله (قوله ففيه أربع حقا) الضعيف للدليل وقد تقدم أنه يجوز تكثيره وتأنيسه (قوله سبيلاً) أى طريقاً (قوله وحله الأول الخ) عبارة أهلى وقطع بعض الأصحاب بالجدد وحل القديم

وجهان بجريان فيما لو ذبح المتمتع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع كلها فرضاً أو بعضها وفيمن مسح رأسه في وضوئه أو أطال ركوعه أو سجوده فوق الواجب ونحو ذلك وأفتى الوالد رحمه الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضاً وفي مسح جميع الرأس ونحوه بوقوع قدر الواجب فرضاً والباقي نفلاً كما مر والضابط لذلك أن ما لا يمكن تجزئته يقع الكل فرضاً وما أمكن يقع البعض فرضاً والباقي نفلاً (فان عدم بنت المخاض) حال الإخراج على الأصح حتى لو ملكها أو وارثته من التركة لزمه إخراجها كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه ولا ينافيه ما قاله الرويانى من أنه لو مات قبل إخراج ابن لبون وعند وارثته بنت مخاض أبرأه ابن اللبون لا مكان حل الأول على صيرورتها بنت مخاض في المورد المتعلق به الزكاة والثاني على خلافه (فابن لبون) ولو خني أو مع قدرته على شراء بنت مخاض أو كانت قيمته أقل منها رثمل فقد هاهما ما لو كانت مغصوبة أو موهوبة وهو غير ممكن من إخراجها ولو تلت بنت المخاض بعد التمكن من إخراجها فالوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتباراً بوجه له الأداء كما استظهره السبكي خلافاً للأسنوي ويدل لأبرأه ابن اللبون عند ذكورها خبر أبي داود فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر وقوله ذكرنا كبداً والخني أولى نعم لو أراد إخراج الخني مع وجود الخني لم يجزه لاحتمال ذكورته (والعمية كمدومة) فيؤخذ ما ذكر مع وجودها لعدم إخراجها (ولا يكف) أن يخرج بنت مخاض (كرمية) إذا كانت ابنة أخته كذلك أقوله صلى الله عليه وسلم لما إذا لم يدر من بنت المخاض مثلاً إلى بنت لبون ٢٢٩ قال الزركشي هل تقع الخ (قوله أو ورثته من التركة) قيد في الورثة (قوله لا مكان حل الأول) هذا الحل التام يقتضي اعتبار وقت الإخراج في بعض الصور لا مطلقاً مراده بالأول قوله حتى لو ملكها الخ (قوله فابن لبون) أى فالواجب عليه ابن الخ فهو بالرفع ويجوز نصبه بتقدير يخرج (قوله ولو تلت بنت المخاض الخ) أى وإن كان تلتها بغيره على ما اقتضاه إطلاقه لا يمكن قال حج وبحت الأسنوي أنه لو تلت بعد التمكن من إخراجها امتنع ابن لبون لنقصه الخ ما أطال به فليراجع وأشار الشارح إلى ردّه بقوله خلافاً للأسنوي (قوله والخني أولى) أى لاحتمال الأنوثة (قوله مع وجود الخني) أى مع وجود بنت المخاض الخ وهذا الأسنوي لا يمتنع من قوله فان عدم بنت المخاض فابن الخ (قوله لاحتمال ذكورته) قال حج أما إذا لم يعد بنت المخاض بان وجدها ولو قبيل الإخراج فبعض إخراجها ولو معلوفة أه رحمه الله (قوله ففيه أربع حقا) الضعيف للدليل وقد تقدم أنه يجوز تكثيره وتأنيسه (قوله سبيلاً) أى طريقاً (قوله وحله الأول الخ) عبارة أهلى وقطع بعض الأصحاب بالجدد وحل القديم

على ما إذا لم يوجد عند سواها والمثله لها خمسة أحوال وهي أظهر في حكاية الخلاف الذي ينهم من التعبير بالذهب

لانه اما ان يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين أو باحدهما دون الآخر أو يوجد بهما
بكل منهما أو باحدهما أو لا يوجد شيء منهما أو كله انعلم من كلامه وقد شرع في بيان ذلك
فقال (فان وجد بهما أحدهما) تاما مجزيا (أخذ) منه وان كان المفقود أغبط وامكن
تحصيله للخبر السابق ولا يجوز الصعود والتزول مع الجبران لعدم الضرورة اليه وتغييره
بأخذ قد يقتضي انه لو حصل ل المفقود ودفعه لا يؤخذ وتغيير الشرح والروضة والهزير
بلا يكلف تحصيل الآخر وان كان أغبط يقتضي انه لو حصله وبذله اجزاء لا سيما ان كان
المفقود أغبط ويدل على ذلك كلام جماعة منهم الامام والغزالي وقاساه على الاكتفاء ما بين
اللبون ان قد بدت الخاض وهو الاوجه وان صرح جماعة بخلافه وان الوجوب متعين
فيه (ولا) أي وان لم يوجد بهما أحدهما بصنة الاجزاء فان وجد امة مبين أو وجد
بما له بعض كل منهما أو بعض أحدهما ويلحق بذلك ما لو وجد اثنين اذ لا يلزمه بدلها
(فله تحصيل ماشاء) منها بشرأء وغيره وان لم يكن أغبط لما في تعينه من المشقة في تحصيله
(وقبل يجب) تحصيل (الاغبط للفقر) اذا استواءهما في العدم كاستوائهما في الوجود
وعند وجودهما يجب الاغبط كما يأتى ويرد بوضوح الفرق وأشار بقوله فله الى جواز
تركها ما والتزول أو الصعود مع الجبران وله ان يجعل الحقائق أصلا ويصعد الى أربع
جذاع في دفعها ويأخذ أربع جبرانات أو نباتات اللبون كذلك وينزل الى خمس نباتات
مخاض فيخرجها او يدفع خمس جبرانات ويمتنع ان يجعل نباتات اللبون أصلا ويصعد الى
خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات كما يمتنع جعل الحقائق أصلا وينزل الى أربع نباتات
مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع امكان تقليله وله فيما اذا وجب بعض
كل منهما كدفع حقائق وأربع نباتات لبون جعل الحقائق أصلا في دفعها مع نباتات لبون
وجبرانات أو جعل نباتات اللبون أصلا في دفعها مع حقة ويأخذ جذع نباتات لبون وحقة مع
ثلاث نباتات لبون وثلاث جبرانات لا فامة الشرح بت النبات مع الجبران مقام حقة وله
فيما اذا وجد بعض أحدهما كالأول يجد الاحقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث
جبرانات وله دفع خمس نباتات مخاض مع دفع خمس جبرانات (وان وجد بهما في ماله) بصفة
الاجزاء (فالصحيح) المنصوص (تعين الاغبط) أي الانفع منهما ان كان من غير الكرام
اذ هي كالمعدومة كما يحتمل السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه (للفقر) أي الاصناف
وغلب الفقراء منهم أشهرهم ~~و~~ ثم تم والاصل في ذلك قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث
منه تتفقون ولان كلامهم افرضه فاذا اجتماعا روى ما في حظ الاصناف اذ لا مشتة
في تحصيله والثاني وخرجه ابن مريج ان أخرج عن مجبور عليه تعين غير الاغبط أو عن
نفسه تغيير بينهما والاغبط أفضل كما يتخير في الجبران بين الناة والدرهم وعند دفع
الواجب بين صعوده ونزوله وأجيب عن الاول بانه في الزمة تغييرا بخلاف هذا فانه
متعلق بالعين تغييرا بمتحقه وعن الثاني بان للمالك من دوحته عن الصعود والتزول معا

(قوله وهو الاوجه) راجع لقوله
انه لو حصل وبذله اجزاء (قوله أو
بعض أحدهما) أي ولم يوجد من
الآخر شيء لانه لو وجد بعض
الآخر اتحد مع قوله او وجد بهما
بعض كل منهما (قوله ويرد
بوضوح الفرق) أي وهو ان في
تكليف الاغبط مع عدمه مشقة
على المالك ولا مشقة في دفعه
حيث كان موجودا (قوله وله دفع
حقة مع ثلاث نباتات لبون) أي
والنرض ان في ملكه ثلاث
حقائق فيبقى حقتين ويدفع واحدة
(قوله وله دفع خمس نباتات مخاض
الح) أي وابلر له ان يدفع ثلاث
نباتات مخاض مع ست جبرانات
على ما افهمه قوله السابق ويمتنع
ان يجعل نباتات اللبون الح (قوله
فالصحيح تعين الاغبط) أي وان
كان المال لمجبور عليه (قوله
والثاني وخرجه ابن مريج)
عبارة المحلى والثاني يتخير المالك
بينهما كالأول يكونا عنده أه وهو
مختلفا لكلام الشارح أي فيجعل
كلام المحلى على ما اذا أخرج عن
نفسه (قوله وأجيب عن الاول)
هو قوله كما يتخير في الجبران الح
والثاني هو قوله وعند قد الح

(قوله أرفصر الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت
 القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعي (قوله وبذله ان كان تالفا) هل ذلك من ماله لتقصيره بعدم التحري أو من مال الزكاة
 فيه نظر والاقرب الاول للعلامة المذكورة (قوله حيث لا شيء معها) أي لا يجب شيء الخ (قوله دراهم كان أو دنانير) قضيته ان غيرهما
 لا يجزى وان اعتيد تعامل اهل المدينة واهله غير مراد وان التعبير بهما ٢٣١ للغالb فيجزي غيرهما حيث كان هو

تقد البذل ويقضيه اطلاق قول
 المحلى ومراهم بالدرهم نقد البلد
 كما صرح به جماعة منهم وكتب
 عليه الشيخ عميرة مانصه أي
 لخصوص الدراهم وهي الفضة
 (قوله ومن لزمه سن من الابل
 وفقدها) الاولى فقداه واهل وجبة
 التانيث ان السن عبارة عن
 الواجب وهو اثنى (قوله وعنده
 بنت لبون دفعها) قال الشيخ
 عميرة قول المصنف دفعها الخ قال
 القراقي الى ان قال واعلم انهم
 قالوا لو كان واجبه بنت الخاض
 فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله
 ولا بالن دفع القيمة وقضية كلامهم
 هناك شرط ذلك ان لا يكون
 عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي
 في الذكرك قال لعل دفع القيمة اذا
 فقد سائر انسان الزكاة اه رحمه
 الله وفي كلام حج اعتراض على
 من قيد بفقد ما يجزى مانصه
 بانه مخالف للمنعول في الكفاية
 وجرى عليه الاسنوي والزر كشي
 وغيرهما أنه مخبر بين اخراج القيمة
 أي لبنت الخاض عنده فقددها
 والصعود أو النزول بشرطه
 كما حوته في شرح العباب ويجرى

بتحصيله ان فرض وانما شرع ذلك تخفيفا عليه فقوض الامر اليه وهنا بخلافه (ولا يجزى
 غيره ان داس) المالك بان اخفى الاغبط (أو قصر الساعي) بان أخذه عالما به من غير
 اجتهاد في الاغبط فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعي ما أخذه ان كان باقيا وبذله
 ان كان تالفا (والا) أي وان لم يداس المالك ولم يقصر الساعي (فيجزي) أي بحسب عنها
 لشقة الرد وليس المراد انه يكفي كما اشار اليه بقوله (والاصح) مع اجزائه (وجوب قدر
 التفاوت) بينه وبين قيمة الاغبط اذ لم يدفع الفرض له بكاله فوجب جبرته ببقائه هذا ان
 اقتضت الغبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شيء قاله الرافعي والثاني لا يجب بل يسن
 لحسان المخرج عن الزكاة فلا يجب معه غيره كما لو أدى اجتهاد الساعي الخفي الى اخذ
 لقيمة حيث لا شيء معها (ويجوز اخراجه دراهم) ما في اخراج الشقص من ضرر المشاركة
 والمراد نقد الدرهم كان أو دنانير ولو كانت قيمة الحقائق أربعة مائة وقيمة اللبون
 أربعة مائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة اساع بنت لبون لا ينصف
 حقه لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل يتعين) تحصيل (شقص به)
 أي بقدر التفاوت لعدم جواز العدول في الزكاة لغير الجنس فيجب على هذا ان يشتري به
 من جنس الاغبط لانه الاصل ولو بلغت ابله اربعة مائة فخرج اربع حقائق وخمس بنات
 لبون جاز لا تنفاه المحذور وهو التشقيص فلو اخرج في صورة المائتين ثلاث بنات لبون
 وحققت أو اربع بنات لبون وحققة اجزا أيضا وعلم من التعليل ان كل عدد يخرج منه
 الفرضان بل ان تشقيص حكمه كذلك كسماقة وغناقا (ومن لزمه) سن من الابل وفقدها
 فله الصعود بدرجة وبأخذ جبرانا أو الهبوط به او يدفع جبرانا وعلى هذا فن لزمه (بنت
 مخاض فعدمها) في ماله حقيقة او حكما وان أمكنه تحصيلا (وعنده بنت لبون دفعها
 وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فعدمها) في ماله (دفع بنت مخاض مع
 شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حققة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) الخبر البخاري عن
 انس المار وعلم مما قدمناه ان كل من لزمه سن ولم يكن عنده ولا مانزله الشارع منزله فله
 الصعود الى أعلى منه وأخذ الجبران وله النزول الى أسفل ودفع الجبران بشرط كون السن
 المنزل اليه سن زكاة فليس لزمه بنت مخاض العدول عنده فقددها الى دونها او يدفع
 الجبران ولا يتطرط ذلك في الصعود فلو وجب عليه جذعة فقددها قبل منه الثانية وله الجبران
 كما سيأتي ومحل جواز دفع بنت اللبون عن بنت الخاض اذا عدمها واخذ جبرانا ما لم يكن

ذلك في سائر انسان الزكاة فاذا فقد الواجب خير الدافع بين اخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه اه رحمه الله (قوله ومحل
 جواز دفع الخ) محتمر قوله قبل ولا مانزله الشارع منزله الخ وعلى هذا فيمكن الاولى ايراد ما ذكره بصورة المحترز دون التقيد
 كان يقول اما لو عدم بنت الخاض وعنده ابن لبون الخ

(قوله واحترز بعد ماعا لوجودها الخ) أي ولزمه لكونه كما تقدم عن حج (قوله وعلم ما تقر) أي في قوله في ماله حقيقة أو حكما وان
امكنه تحصيلها (قوله او كرم لم يمنع الخ) ٢٣٢ أي قال كريمة تمنع ابن اللبون كما سبق في كلام المصنف ولا تمنع الصعود الى

عنده ابن لبون فان كان امتنع ذلك على الاصح في الروضة لان ابن اللبون كينت الخاض
بالنص واحترز بعد ماعا لوجودها فتمنع النزول وكذا الصعود الا ان لا يطلب جبرانا
وعلم ما تقر ان عدم الشرعي كالحسي فلو وجد السن الواجب في ماله لكنه معيب أو كرم
لم يمنع ووده الصعود والنزول وان منع وجود بنت الخاض كريمة العدول الى ابن اللبون
كما مر وفرق بينهما بان الذكرا لا يدخل في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أغبط من
الصعود والنزول وصفة هذه الشاة صفته الشاة المخرجة في ابدون خمس وعشرين من الابل
في جميع ما سبق وفاقا وخلافا لانا الساعي لو دفع الذكرا ورزق به المالك جاز قطعاً والمراد
بالدراهم النقرة الخاصة بالاسلامية اذ هي المرادة شرعاً عند الاطلاق نعم ان لم يجدها
أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة ثم او هو الاصح فالتظاهر كما قال الاذرى انه يجوز به هنا
ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولو معد من بنت الخاض مثلاً الى بنت اللبون قال
الزركشي هل تنفع كهذا زكاة او بعضها الظاهر الثاني فان زيادة السن فيه اقد اخذ الجبران
في متاباتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً ويكون احد
عشر في مقابلة الجبران (والخيار في الشاتين والدراهم لدفعها مال السكا كان او ساعياً تظاهر
خبرائس نعم يلزم الساعي رعاية الاصح للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولي المحجور رعاية
الانفع للمنوب عنه ويسن للمالك اذا كان دافعاً اختيار الانفع اهم (وفي الصعود
والنزول) الخيرة فيهما (للمالك في الاصح) لانهم اشترعوا تحقياً بما عليه لا يتسكف الشراء
فناسب تخيره والثاني ان الاختيار للساعي لباخذ الاغبط للمستحقين ومحل الخلاف
عند دفع المالك غير الاغبط فان دفع الاغبط لزم الساعي اخذ ماله قطعاً ومعنى لزمه مراعاة
الاصح لهم على الاول مع ان الخيرة للمالك انه يطلب منه ذلك فان أجابه فذالوا والاخذ
منه ما يدفعه له (الا ان تكون ابلة معيبة) بمرض أو غيره فلا خيرة له في الصعود لان واجبه
معيب والجبران للتفاوت بين السليحين وهو فوق التفاوت بين المميين ومقصود الزكاة
افادة المستحقين لا الاستفادة منهم فلورأى الساعي مصلحة في ذلك فلا وجه المنع أيضاً
اعموهم كلامهم ومقتضى التعليل السابق خلافاً للاسوي ولو اراد العدول الى سلمية مع
أخذ الجبران جاز كما اقتضاه التعليل المار وهو ظاهر اما بوطه مع اعطاء الجبران فخا
اتبرعه بل زيادة (وله صعود درجتين واخذ جبرائين) كما لو وجب عليه بنت لبون فصعد الى
الجذعة عند قدمه ما ساقى (و) له (نزول درجتين مع) دفع (جبرائين) كما اذا أعطى بدل
الحقة بنت مخاض وانما يجوز له ذلك (بشرط تعذر درجته في) جهة صعوده ونزوله في
(الاصح) فلا يصعد عن بنت الخاض الى الحقة ولا ينزل من الحقة الى بنت الخاض الا عند
تعذر بنت اللبون لا مكان الاستغناء عن الجبران الزائد فاشبهه لو صعد أو نزل مع امكان
أداء الواجب والثاني يجوز لان المولى والاقراب ليس واجبه فوجوده كعدمه نعم لو صعد

ما فوقها ولا النزول الى مادونها
(قوله وجوده الصعود) أي جواز
الصعود الخ (قوله لا يدخل له في
فرائض الابل) أي لم يجب منها
ذكرها ما اخذته عند فقدت
الخاض فهو بدل عنها لا فرض
(قوله النقرة الخاصة) أي النقرة
الخاصة (قوله ولو صعد) بكسر
العين (قوله والخيار في الشاتين
والدراهم لدفعها) أي يدفع
ما شاء منها وان كانت قيمته دون
قيمة الاخر حيث كان الدافع
المالك فان كان الدافع الساعي
راعى الاصح كما ذكره بقوله نعم يلزم
الساعي الخ وبقي ماله تعارض
على الوكيل والولي مصلحة الوكيل
والمولى عليه دفعاً ومصلحة الفقراء
على الساعي اخذ فهل يراعى ما
او يراعى مصلحة الفقراء فيه نظر
والذي يظهر ان الساعي ان كان
هو الدافع راعى مصلحة الفقراء
لانه نائب عنهم ويجب على الولي
والوكيل قبول ما دفعه له الساعي
وان كان الدافع هو الولي
او الوكيل وجب عليه مراعاة
موكله أو مواليه كما يفيد ذلك
قولهم والخيرة للدافع (قوله والا
أخذ منه) أي وجوباً فيجبر على
أخذه (قوله فلورأى الساعي
مصلحة في ذلك) أي الصعود (قوله
ومقتضى التعليل السابق) هو قوله

للتفاوت بين الخ (قوله فلا يصعد عن بنت الخاض) أي وان كان فيه منفعة لفقراء تتنزل الدرجة القربى منزله الواجب درجتين

درجتين يجبران واحدا جاز قطعا والتزول ثلاث درجات كدرجتين على ما سبق مثل ان يعطى عن جذعة بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو عكسه ويأخذ ثلاث جبرانات اما لو كانت القربي في غير جهة الجذعة كان لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض فلا يتعين عليه اخراج بنت مخاض مع جبران بل يجوز له اخراج جذعة مع اخذ جبران كما في المجموع اذ بنت المخاض وان كانت اقرب الى بنت لبون ليست في جهة الجذعة (ولا يجوز اخذ جبران مع ثنية) وهي التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لا تتفاه كونها من اسنان الزكاة فاشبهه ما لو اخرج عن بنت المخاض فصلا وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير انه الاظهر (قلت الاصح عندنا بل هو والجمهور والله اعلم) لانها اعلى منها بعام فجاز كالجذعة مع الحقة لا يتعد الجبران اذا كان المخرج فوق الثنية لانه لا ينافي قول الشارع اعتبرها في الجملة كما في الاضحية دون ما فوقها ولان ما فوقها تنهاى غيرها فان اخرجها ولم يطلب جبرانا جاز قطعا كما مر نظيره (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) عن جبران واحدا والخبر يقتضى التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصلته فالثنية كما في الكفارة لا يجوز ان يطعم خمسة ويكس وخسة الا ان يكون الاخذ المالك ورضى بالتبعض فيجوز اذله اسقاطه بالكس بخلاف الساعي كما مر نظيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين وقضية ذلك انهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محقق والاقرب المنع نظر الاصله وهذا عارض (ويجزى شاتان وعشرون درهما (الجبرانين) كما يجوز اطعام عشرة مساكين في كفارة عين وكسوة في أخرى (ولاشئ في البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبسيع) وهو (ابن سنة) دخل في الثانية هي بذلك لانه يتبع امه في المشرح وفيه لانه قرنه يتبع اذنه أى يساويها ولو اخرج تبعة اجزأت لانه زاد خبرا بالاثنتي عشرة (ثم في كل ثلاثين تبسيع و) في (كل أربعين مسنة لها ستان) ودخلت في الثالثة لما رواه الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعة وصححه الحاكم وغيره وسميت مسنة لتكامل اسنانها ولا جبران في زكاة البقر والغنم اهدم ووروده في ستين بقرة تبسيعان وفي كل سبعين مسنة وتبسيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبسيع وفي مائة وعشرة مسنتان وتبسيع أخذ من الخبر الوارد في مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة تبعة فحكمها حكم بلوغ الابل مائتين فيما مر الا في الجبران كما قدمناه وتسمى المسنة ثنية ولو اخرج عنها تبسيع اجزأت في الاصح (ولا شئ في الغنم حتى تبلغ أربعين) شاة (فشاة) فيها هي (جذعة ضان أو ثنية معز) وتقدم بيانها (وفي مائة واحد وعشرين شاتان و) في (مائتين وواحدة ثلاث) من الشياه (و) في (أربع مائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) الخبر أنس في ذلك رواه البخاري ولوتفرقت ماشية المالك في اماكن فهي كالتى في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدين لزمته الزكاة

(قوله اما لو كانت القربي الخ) محتمل قوله في جهة منعه من عودها أو نزوله (قوله والاقرب المنع نظرا لاصله) أى ويجزى ذلك في كل ما اخرج فيه المالك ما لا يجزى فلا يكتفى وان رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنتى لبون ونصفا عن حقتين فيها لو اتفق فرضان (قوله ولو اخرج تبعة اجزأت) أى وان كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق بها (قوله الا في الجبران كما قدمناه) زاد الشيخ عميرة قال في الكفاية بل عليه الفصل أو اخراج الاعلى كما قال الماوردى وغيره اه رحمه الله أقول قضيته عدم العدول الى القيمة وبشكل عليه العدول اليها عند فقدت المخاض وابن لبون اه أقول ومقتضى قول حج ويجزى ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فسد الواجب خبر الدافع بين اخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه انه يقبل منه القيمة (قوله لزمته الزكاة) أى ويدفع زكاته للامام لانه الذى له نقل الزكاة

(قوله لا يلزمه الاشاة واحدة) أى ويأتى فيها ما ذكرناه • (فصل) فى بيان كيفية الاخراج • (قوله وبعض شروط الزكاة) انما قال ذلك لانه تقدم من شروطها كونها انما وكونها انصاها (قوله مهرية بفتح الميم) أى وسكون الهاء كما يؤخذ من القاموس (قوله مجيد بضم مضومة وجم) أى مفتوحة ويقال مجيدية بفتح الميم وكسر الجيم مفسوبة الى المجيد أى الكريم من المجد وهو الكرم كما فى شرح الروض (قوله أوارحية) لم يبين مرتبة او قد يشعر قوله فى المجيدية انها دون المهرية ان الارحية ارفع منها (قوله أخذ الفرض منه) أى من نوعه لانه خصوص المال المشترك ويدل على ان هذا هو المراد قوله فيؤخذ من المهرية مهرية أى وان حصلها من غير ماله (قوله المال المشترك) أى بين الملك والفقراء (قوله ان السامى يختار انفعهما) أى أنفع الموصوفين بالصفة المختلفة وينبغى ان يأتى هنا نظير ما تقدم فيما لو دلس السامى أو قصر من عدم الحساب الخ (قوله فلو أخذ عن ضامن معزا) أى ان المفهوم ما لو اتحد ولو عبر بالواو كان اظهر وفى ج ٢٣٤ مانصه فان كانت ما وجهه فربيع فلو على ما قبله المتقاضى لعدم الاجزاء مطلقا

قلت وجهه النظر الى ان قوله منه انما ذكر لكونه الاصل كما تقرر لا لانحصار الاجزاء فيه اه أى وايس فيه ما يدفع السؤال الذى ذكرناه • (فائدة) قال فى المجموع والمعز بفتح العين واسم كانها اسم جنس واحدة معز والاثني معازة والمعز والمعزى والمعز بفتح الميم والامعوز بضم الهمزة بمعنى المعز اه شرح البهجة الكبير وعبارة القاموس المعز بالفتح والتحريك والمعز والامعوز والمعاز ككتاب والمعزى ويتخالف الضان من الغنم والمعز واحد المعز الذى ذكر والاثني وعبارة المصباح المعز اسم جنس لا واحد له من لفظه وهى ذات الشعر من الغنم الواحدة شاة وهى مؤنثة وتفتح العين وتسكن وجمع الساكن امعز

ولو ملك ثمانين فى بلدين فى كل أربعة بين لا يلزمه الاشاة واحدة وان بعدت المسافة بينهما • (فصل) فى بيان كيفية الاخراج المأمور وبعض شروط الزكاة • (ان اتحد نوع الماشية) بان كانت ابله كلها مهرية بفتح الميم نسبة الى مهيرة أو مجيدية نسبة الى جيل من الابل يقال له مجيد بضم مضومة وجم وهى دون المهرية أو أوارحية نسبة الى ارحب بالمهرتين وبالموحدة قبيلة من همدان او بقره كلها جواميس أو عربا أو غنم كلها ضانا أو معزا وسميت ماشية لرعيها وهى غنمى (أخذ الفرض منه) كأخذ المال المشترك فيؤخذ من المهورية وهكذائهم لاختلاف الصفة مع اتحاد النوع ولانقص فعامة الاصحاب كما فى المجموع عن البيان ان السامى يختار انفعهما كما سبق فى الحقائق وبنات الابل لا يقال ينافى الاغبط هنا ما يأتى انه لا يؤخذ الخيار لانا نقول يجمع بينهما ما يحمل هذا على ما اذا كان جميعها خيارا السكن تعدد وجه الخيرية أو كلها غير خيار بان لم يوجد فيها وصف الخيار الا فى ذلك على ما اذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذى لا يؤخذ (فلو أخذ) السامى (عن ضامن معزا) وعكسه جازى الاصح بشرط رعاية القيمة فيجوز أخذ جذعة عن أربعين من المعز وثنية معز عن أربعين من الضان باعتبار القيمة لاتفاق الجنس كالمهرية مع الارحية ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر والثانى المنع كالبقر مع الغنم وقيل يؤخذ الضان عن المعز لانه خير منه بخلاف العكس وكلامهم فى توجيه الاول دال على جواز اخراج أحدهما عن الآخر جزما عند تساويهما فى القيمة وقول الشارح ومعلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمانه والافقه لا تزيد قيمة

ومعز مثل عمه دو عبد وعبد والمعزى انها لا لحاق لالتأنيث ولهذا تنون فى التنكير والد كرماعز العرب والاثني معازة (قوله جازى الاصح) هذه الصورة ليست من اختلاف النوع الا فى قوله وان اختلف الخ لان ما هنا مفروض فيما اذا كان الكل من الضان وأخذ عنه من المعز أو عكسه (قوله كالمهرية مع الارحية) لتعديل الاصح بما ذكر يقتضى انه متفق عليه وعبارة المحلى بعد حكاية الخلاف وقولهم فى توجيه الاول كالمهرية مع الارحية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الاخرى جزما حيث تساوى فى القيمة اه ولم يتعرض لقيمة انواع الابل فهل هى من المتفق عليه أو من المختلف فيه كالضان والمعز واجعه ولعله افرادها بالذكر لحكاية الاصح ومقابله فيها (قوله وكلامهم فى توجيه الاول) عبر بذلك لانه لم يتقدم فى كلامه ما يعيده (قوله اخراج أحدهما عن الاخر جزما) أى فيؤخذ به ما لم يوجد ما يخالفه

(قوله وهي اتى المعز) تقدم عن شرح البهجة ان اتى المعز معايزة وعليه فالمعز والمعايزة مترادفان (قوله بناء على طريقته) أى من ان قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا تؤخذ عنها (قوله ولا ذات عوار) هو العيب وفتح العين فيه أفصح من ضمها اه عمدة وعبرة النهاية العوار بالفتح اعيب وقد يضم وفي القاموس والعوار العيب والحرق ٢٣٥

المصباح العوار وزان كلام والضم لغته العيب بالثوب من خرق وشق وغـ يرذل بالعين عوار بالضم والتشدب وهو الرمد (قوله الا أن يشاء المتصدق) راجع للتمس فقط دون ما قبله فانه لا يؤخذ وان رضى لما فيه من الاضرار بالفقراء (قوله وان كانت في البيع عيبا) لم يبين وجهه ولعل اجزاءه هنا لانه لا يخلو عن الذكورة (قوله والاثوثة) فان كان اتى فهو أرقى من بنت الخاض وان كان ذكر اجزاء عن بنت الخاض بخلافه في البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكورة والاثوثة (قوله ومعيبة من الوسط) في التعبير به تفتن (قوله دون قدر الواجب) افهم انه اذا كان الصحيح بقدر الواجب أو أكثر لا يجوز إلا الصالح وعليه فلو كان في ماله صحهتان وواجبه شاتان وجب اخراج صحهتين برعاية القيمة وهو قريب فلو لم توجد صحهه تقي قيمتها بالواجب مقسطا كان كانت قيمة المريضة أربعين درهما والصحة مائة وفي ماله صحهه واحدة من أربعين فقيمة الصحة المخرجة احد وأربعون درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به

الجواميس عليها بل هو الغالب في زمننا (وان اختلف) النوع (كضان ومعز) من الغنم واربعية ومهرية من الابل وجواميس وعراب من البقر (ففي قول يؤخذ من الاكثر) وان كان الاغبط خلافه اعتبارا بالغلبة (فان اسمة ويا فالاغبط) للمستحقين كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون (والاظهر أنه يخرج) المالك (ماشاء) من النوعين (مقطاعيهما بالقيمة) رعاية للجائين (فاذا كان) أى وجد (ثلاثون عنزا) وهي اتى المعز (وعشر نعجات) من الضان (أخذ عنزا) ونجدة بقيمة ثلاثة ارباع عنز وربع نجدة (وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة ارباع نجدة وربع عنز ولو كان له من الابل خمس وعشرون خمسة عشرة أربعية وعشرة مهرية أخذ منه على الاظهر بنت مخاض اربعية او مهرية بقيمة ثلاثة اخص اربعية وخمس مهرية وقول الشارح ولو كان له من البقر العراب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الاول مسنة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة ارباع مسنة منها وربع جاموسة بناء على طريقته المتقدمة والخمسة للمالك كما أفاده كلام المصنف لا للساعي فعنى قولنا أخذ أى أخذ ما اختاره المالك وكذا يقال في الابل والبقر ثم شرع في اسباب النقص في الزكاة وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع فقال (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به في البيع وهو عطف عام على خاص اقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولخير ولا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم الا ان يشاء المتصدق (الامن مثلها) بان تمحضت ماشيته منها ولا تؤثر الخنوث في ابن اللبون وان كانت في البيع عيبا لان المستحقين شركاء فكانوا كبقية الشركاء فتسكن في مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط فان اختلف ماله نقصا وكالا واتحد حفسا أخرج واحدا كاملا أو أكثر برعاية القيمة كما بين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل صحهه ديناران وكل مريضة أو معيبة دينار لزمه صحهه دينار ونصف دينار وان لم يكن فيها الا صحهه فعليه صحهه بتسعة وثلاثين جزأ من أربعين جزأ من قيمة مريضة أو معيبة ويجوز من أربعين جزأ من قيمة صحهه وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا فقس واذا كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كأن وجب شاتان في غنم ليس فيها الا صحهه أجزأ صحهه بالقسط ومريضة (ولا) يؤخذ (ذكر) لورود النص بالاناث (الاذا وجب) كابن اللبون والحق والذكر في الشاة في الابل فيما مر والبيع في البقر (وكذا لو تمحضت) ماشيته (ذكور في الاصح) كما تؤخذ المريضة والمعيبة من مثلها ولان في تكليفه التحصيل مشقة عليه كما مر نظيره تعالى هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند فقد بنت

جج وعبارته ولو انقصت ماشيته كصغار وبكار وجبت كبيرة بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما مر وكذا يقال فيما سبق (قوله كابن اللبون والحق) أى عند فقد بنت الخاض في خمس وعشرين من الابل (قوله والبيع في البقر) ظاهره ولو كانت اناثا

(قوله فيجب ابن لبون) قضية انها اذا تمحضت كور الا يؤخذ منها ابن الخاض وانما يؤخذ ابن لبون برعاية القيمة وهو خلاف ظاهر قول المصنف وكذا لو تمحضت كور الخ وفي كلام سم على أبي شجاع ما يفهم منه موافقة ظاهر كلام المصنف وعبارته بعد نقله كلام شرح المنهج بحروفه الموافق لكلام الشارح نصها والظاهر انه لا حاجة الى تقدير هاذ كور انما نابل الشرط انما هو زيادة المخرج في الست والثلاثين على أقل ذكر يجوز في الخمس والعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين نعم يحتاج اليه على الوجه الضعيف المانع ٢٣٦ من جواز اخذ المذكور لهذا خص المحلى هذا التقدير بذلك الوجه حيث قال الخ

الخاض لئلا يسوي بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت الخمس والعشرون اناثا وقيمة ألف وقيمة بنت الخاض منها مائة وبنته كور اقيمتا خمسمائة وقيمة ابن مخاض منها خمسون فيجب ابن لبون قيمته خمسون فيجب ان يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهي خمسان وخمسون وخمس ومقابل الاصح لا يجوز الا الاثني للتمهيد على الاناث في الحديث نعم لو تعدد الواجب وليس عنده الا اثني فانه لم يتجعض ومع ذلك يجوز اخراجه ذ كرمع الاثني الموجودة وايراد هذه على عبارة المصنف نظرا الى انهم لم يتجعض وأجزاء اخراج ذ كرمع صحيح لان هذه حالة ضرورة نظير ما مرقى السليم والمعيب ومحمل الخلاف في الابل والبقر اما الغنم فالذهب القطع باجزاء الذكر (و) يؤخذ (في الصغار صغيرة في الحديد) لقول ابي بكر رضى الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعهم رواه البخاري والعناق هي الصغيرة من الغنم مالم تجذع وتمتصورت بان تموت الامهات وقد تم حواها والنتاج صغارا ومثل انصابا من صغار المعز وتم لها حول فيؤخذ من ست وثلاثين فصية لانصبل فوق المأخوذ من خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا فاقس والقديم لا تؤخذ الا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من البكار في القيمة لعموم الاخبار ومحمل اجزاء الصغيرة اذا كان من الجنس فلو كان من غيره كغنمة ابعة صغارا واخرج الشاة لم يجز الا ما يجزى في البكار ذ كره في الكفاية وتقدم مثله في المريض ولو كان بعضها صغارا وبعضها كبارا واجب اخراج كبيرة بالقسط كما مر في نظائره وان كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف اخراج منها بل له تحصيل السن الواجب وله المعود والنزول في الابل كما تقدم (ولا) تؤخذ (ربي) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر وهي الحديثة العهد بالنتاج شاة كانت أو ناقة أو بقرة ويطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الازهرى والجلوهري الى شهرين سميت بذلك لانها تربي ولدها (و) لا (ا كولة) وهي بفتح الهمزة وضم الكاف مع التخفيف المسمنة لاكل كما قاله في المحرر (و) لا (حامل) ان في اخذها أخذ حيوانين بحيوان والحق بها في الكفاية عن الاصحاب

قال سم على منهج لو تمحضت ابله خناني لم يجز الاخذ منها لاحتمال ذ كورته أى المأخوذ وانوثتها أو عكسه بل يجب اننى بقيمة واحد منها اه عباب (قوله وايراد هذه) الاشارة لقوله نعم لو تعدد الواجب (قوله فالذهب القطع باجزاء الذكر) أى حيث تمحضت ذ كور ولعل الفرق بين الغنم وغيرها أن تفاوت القيمة بين ذكرها واناثها يسير بخلاف غيرها واما التفاوت بالنظر لقوات الدر والتسل فلم يتظر والله لتيسر تحصيل الاثني بقيمة الذكر (قوله والعناق هي الصغيرة) أى التى لم تبلغ سنة (قوله فيؤخذ من ست وثلاثين) أى من الابل وهو تفريع على قوله ويتصور بان تموت الامهات (قوله كما مر في نظائره) أى في قوله كاربعين شاة فنصفها مراض أو معيب وقيمة كل واحدة دينار (قوله بل له تحصيل السن الواجب) ظاهره ولوزادت قيمته على ما عنده وهو ظاهر لان المأخوذ منه بذلك وانما اختاره لنفسه (قوله وربي) وزنها

فهو بضم الاقل والقصر وجهه ارباب ومكسر هار باب بالكسر اه سم على منهج وقوله شاة كانت أو ناقة التى أو بقرة نادج وان اختلف أهل اللغة في اطلاقها على الثلاثة (قوله والجلوهري الى شهرين) أى وقال الجلوهري الخ قال ج والذى يظهر ان المعبرة بكونها تسمى حديثة عرفا لانه المناسب لنظر الفقهاء (قوله ولا حامل) أى ولو بغير ما كور اه سم بظاهره وان كان غير المأ كور نجسا كما لو تزاختر على بقرة فحملت منه ويوجه بان في اخذها الاختصاص بما في جوفها

(قوله التي طرقها الفعل) وهو المعتمد ومجمله ان لم تدل قرينة على انه لم تحمل منه (قوله لغلبة جل البهائم) وبقي ما لو دفع خائلا فتبين جلها هل يثبت له الخيار ام لا فيه نظروا الاقرب الاول فيستردھا (قوله غير ما ذكر) أي من الرى والا كولة والحامل (قوله) ولقول عمر) فيه اشارة الى ان ما فيه هذه الاوصاف من الكرائم (قوله لما امر كما نقله الامام) أي من قوله اذ في أخذھا اخذ حيوانين بحميوان (قوله الابرضا المالك) وينبغي ان يحمله في الرى اذا استغنى الولد عنها والا فلا حرمة التفريق حينئذ (قوله) ولو اشترك اهل الزكاة) أي بان كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان باشتراكهما بعدد اولاً كان ورثاه (قوله وهي) أي ماشيته (قوله ولا حدهما انصاب فاكثر) كما لو اشتركا في عشرةين شاة مثلاً ولا حدهما ما يبلغ به ماله انصافاً فاكثر كان تميز ثلاثين غير العشرة المخلوطة وبذلك صرح ج حيث قال وقد قيدت فقيداً ٢٣٧ على احدهما وتحققا على الآخر كستين

لا حدهما ثلثاها وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا حدهما ثلاثون انفرديهما فيلزمه أربعة اشخاص شاة والاخر خمس شاة اه وستأتي الاشارة اليه في قول الشارح وعلم مما قرناه اعتبار كون المالكين الخ (قوله وهي الثاني) أي النوع الثاني (قوله وكذا لو خلطاً مجاورة) وينبغي للولى ان يفعل بمال المولى عليه ما فيه المصلحة له من الخلطة وعدمها قياساً على ما سبأ في الاسامة وبقي ما لو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه فيه نظراً والاقرب الاول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بعشرين شاة بمنزلة اصبى حنفي وجب على الشافعي نصف شاة عملاً

التي طرقها الفعل لغلبة جل البهائم من مرة واحدة بخلاف الآدميات وانما لم تجز في الاضحية لان مقصودها اللحم ولحمها ردى وهما مطلق الاتقاع وهو بالحامل أكثر لزيادة غنمها غالباً والحمل انما يكون عيباً في الآدميات (و) لا (خيار) عام بعد خاص ويظهر ضبطه بان تزيد قيمة بعضهم بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو نطاق وانه اذا وجد وصف من اوصاف الخيار التي ذكرها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم اعاد اياك وكرائم أموالهم واقول عمر رضى الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الرى ولا الماخض أي الحامل ولا خل الغنم نعم لو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها الاحوامل فلا يطالب بحامل منها ما مر كما نقله الامام عن صاحب التقريب وارتضاه واستحسنه (الابرضا المالك) في الجميع لانه محسن بالزيادة قال تعالى ما على المحسنين من سبيل ثم شرع في الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويعبر عنها بخلطة الايمان والشيوع وخلطة جوار وقد شرع في الاول فقال (ولو اشترك اهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكياً واطلاق اهل على الاثنين صحيح لانه اسم جنس وهذا مثال (في ماشية) من جنس بشرى أو وارث أو غيره وهي انصاب أو اقل ولا حدهما انصاب أو أكثر ودام ذلك (زكياً كرجل) واحداً خلطة الجوار تفيد ذلك كما سبأ في خلطة الايمان اولى وهذه الشركة قد تفيد تحقفاً كالاشتراك في ثمانين على السواء وتمتد لا كالاشتراك في أربعين أو تحقفاً على أحدهما وتمتد لا على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما ثلثاها وللاخر ثلثها وقد لا تفيد شيئاً كاتين على السواء وتأتي هذه الاقسام في خلطة الجوار ايضاً وهي الثاني الذي اشار اليه فقال (و) كذا لو خلطاً مجاورة) بل وان ذلك بالاجماع ولخبراً نص ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي

بعقيدته دون الحنفي (قوله نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها) قال العلامة الحلبي لا يتأتى الجمع خشية الوجوب اه ثم رأيتهم امش صحيح معتد فائدة معنى قوله في الحديث لا يجمع بين متفرق الخ كان الناس في الحى أو في القرية اذا علموا ان المصدق يقصد منهم اي أخذ صدقاتهم فيكون مثلاً ثلاثة أنفس فيكون لكل واحد اربعون شاة فيقول بعضهم لبعض تعالوا حتى نخلط بها فيقولون نحن ثلاث خلطاء انا عشر ومائة شاة فبأخذ المصدق منهم شاة واحدة فقد نقصوا المساكين شاتين لانهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة فنهوا عن هذا الفعل فهذا معنى لا يجمع بين متفرق مخافة الصدقة ان تكثر عليهم وقوله ولا يفرق بين مجتمع هذا خطاب لعمال الصدقة قيل له اذا كانوا خلطاء اثنان لهما ثمانون شاة يجب عليهم ماشاة واحدة

لا يفرقها عليهم ما فيه قول اذا فرقتهم اعلهم ما أخذت من كل واحد شاة فامر كل واحد أن يذبح الشىء على حاله ويتق الله عز وجل
 اه أقول لكن ماذا ذكره من قوله لانهم ٢٣٨ لوتركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة الجمع عليه انما يفيد تقليل الوجوب

لا اسقاطه الا ان يقال خشية
 الوجوب في الجملة لا خصوص
 الاسقاط (قوله وعلم مما قرئناه) أى
 في قوله من جنس بشرى أو أوارث
 أو غيره وهى نصاب أو أقل (قوله
 لا غنم مع بقر) أى بخلاف ضأن
 مع معز عدم اختلاف الجنس
 (قوله وتثبت الخلطة في الحول
 الشافى وما بعده) أى من أقول
 المحرم (قوله اتحاد المربينها)
 أى بين المشرح والمرعى لا بين
 المشرح والمشرح (قوله رواه
 الدارقطنى بسند ضعيف) وضعفه
 لا يمنع من مقصود الشارح لانه لم
 يرد به الاستدلال على اصل الخلطة
 بل الدليل على أصلها الاجماع
 وعلى اعتبار الشرط ما يحقق
 خفة المؤنة وهى انما يحصل بذلك
 (قوله ويجوز تعدد الرعاة) قال فى
 مختار الصحاح وجع الراعى رعاة
 كقاض وقضاة ورعيان كشاب
 وشبان اه أى ويجمع أيضا على
 رعاة كفى قوله تعالى حتى يصدر
 الرعاة الآية وصرح به فى الصحاح
 والقاموس وزاد فى القاموس
 ورعاة بالفتح قالوا بالضم اسم جمع
 (قوله ولو افرقت ماشيتهم ما زمننا
 طويلا) وهو الزمان الذى لا تنصبر
 فيه الماشية على ترك العلف بلا
 ضرر بين (قوله وفهم من كلامه

عنهما خشية سقوطها أو قتلها والخبير ظاهر فى الجوار ومنه الشبوع وأولى وبسمى هذا
 النوع خاطة جوار وخاطة أوصاف ونسب بقوله أهل الزكاة على أنه قيد فى الخليطين فلو
 كان أحد المالكين موقفاً أو لذى أو مكاتباً أو لبيت المال لم تؤثر الخلطة شيئاً بل يعتبر نصيب
 من هو من أهل الزكاة ان بلغ نصاباً زكاه زكاة المنفرد والا فلا زكاة وعلم مما قرئناه اعتبار
 كون المالكين من جنس واحد لا غنم مع بقر وكون مجموع المالكين نصاباً كثيراً أو أقل
 ولا حدهما نصاباً فأكثروا ملك كل منهما عشرين من الغنم فخطا سنة عشر بمثلها
 وتركاً شاة من منفردتين فلا خلطة ولا زكاة ودوام الخلطة سنة ان كان المال حوالياً فلو ملك
 كل منهما أربعين شاة فى أول المحرم وخطا فى أول صفر فليجديده لا خلطة فى الحول الأول
 بل اذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة وتثبت الخلطة فى الحول الثانى وما بعده فان
 اختلف شرط من ذلك لم يؤثر وان لم يكن حوالياً اشترط بقاؤها الى زهو الثمار واشتداد الحب
 فى النبات وانما تجب الزكاة فى شركة المجاورة (بشرط ان لا يتجزأ ماشية أحدهما عن ماشية
 الآخر) فى المشرح) وهو موضع شرب الماشية ولا فى المكان الذى توقف فيه عند اودة
 سقيها ولا فى الذى تنحى اليه ليشرب غيرها (و) لا فى (المشرح) وهو الموضع الذى تجتمع
 فيه ثم تساق الى المرعى ولا فى المرعى وهو الموضع الذى ترمى فيه ويشترط أيضا اتحاد الممر
 بينهما كما فى المجموع (و) لا فى (المراح) وهو بضم الميم ما واهلها (و) لا فى (موضع الحلب)
 وهو بفتح اللام يقال للبر وللمعدة وهو المراد هنا وحكى سكونها لانه اذا تفرق مال كل
 منهما بشىء لم يصرف ذلك كمال واحد والغرض من الخلطة صيرورتهما كمال واحد فلو تفرقت المؤنة
 وليس المراد كما قاله فى المشرح الصغيران لا يكون لهما الا مشرع أو مرعى أو مراح واحد
 بالذات بل لا بأس بتعددتها ولكن ينبغى ان لا تختص ماشية هذا بمراح ومشرع وماشية
 الآخر بمراح ومشرع (وكذا) يشترط (اتحاد الراعى والفعل فى الاصح) لخبر
 والخططان ما اجتمع فى المرعى والفعل والراعى رواه الدارقطنى بسند ضعيف ويجوز
 تعدد الرعاة قطعاً بشرط عدم انفراد كل براع والمراد بالاتحاد ان يكون الفعل أو الفحول
 مرسلة فيه اتفقوا على كل من الماشيتين بحيث لا يختص ماشية كل بفعل عن ماشية الآخر
 وان كانت ملكاً لأحدهما أو معارضة أو لهما الا اذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضر
 اختمه لاقه جزماً للضرورة ويشترط اتحاد مكان الانزاع كالحلب ولو افرقت ماشيتهم ما زمننا
 طويلاً ولو لم يفرقوا ما زمننا طويلاً ولو لم يفرقوا ما زمننا طويلاً ولو لم يفرقوا ما زمننا
 ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الأذرى وغيره ضرورة مقابل الاصح فى الراعى والفعل
 ينظر الى ان الافتراق فيها لا يرجع الى نفس المال بخلافه فيما قبله ما وفهم من كلامه انه
 لا يشترط اتحاد الحالب ولا الأمانة الذى يحلب فيه وهو الاصح كما لا يشترط اتحاد آلة الجز

أنه لا يشترط) أى حيث لم تعرض له (قوله كما لا يشترط اتحاد آلة الجز) وكذا لا يشترط اتحاد الجزاء قياساً على
 الحالب ولا خلطة الصوف قياساً على خلطة اللبن وقياس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز

(قوله فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما) قياس ما يأتي فيما لو كان لأحدهما مائة والآخر خمسون رجوع كل منهما على الآخر بنصف قيمة شاة وقد يفرق بأنه في المسئلة الثانية لما أخدمنا عمرو فوق الواجب عليه ورجع على زيد به سوى بينهما ما يرجوع زيد عليه أيضا بخلاف ما هنا فان كلا منهما أخدمناه قدر حصته (قوله وقد يقع التقاص) أي بان كانت قيمتهما مستوية جنسا وقدرًا وصفة (قوله ومنه يؤخذ ان نية أحدهما) أي المخرج عن الزكاة (قوله يحتاج) هو صفة حق وقوله بغير اذنه صلة أدى (قوله ان محله اذا أخرج من المشترك) معتمد (قوله دون الآخر) أي كان دفع من غير المال المخلوط بغير اذن من شريكه (قوله لعدم خبر الخ) ببعض الهوامش كان الاولى ان يقول المطلق ما تقدم لانه من باب العام اه أقول قد يقال المطلق هو ما دل على مجرد الماهية وليس ذلك مرادنا بل المراد النهي عن كل فرد فرد يصدق عليه التفريق أو الجمع لكونه في حيز النهي وذلك من قبيل العام لا المطلق

ولا خاطئة اللبن في الاصح (لانية الخلطة في الاصح) اذ مقتضى تأثير الخلطة من خفة المونة حاصل وان لم تنو والتالي تشتط لان الخلطة مغيرة لقدر الزكاة فلا بد من قصده دفعها لضرره في الزيادة وضرر الفقراء في النقصان ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخلطين حالة انفراد فان انعقد الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولاهما بان ملك كل واحد منهما أربعين شاة ثم خلطتا في اثناء الحول لم تنبت الخلطة في السنة الاولى فيجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولاهما كأن ملك هذا غرة المحرم وهذا غرة صفر وخطا غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة واذا طرأ الانفراد على الخلطة فن بالغ ماله نصا باز كاه ومن لا فلا ولم يبين المصنف حكم التراجع وحاصله جواز أخذ الساعي من مال أحد الخليطين وان لم يضطر اليه فاذا أخذ شاة مثلاً من أحدهما رجع على صاحبه بما يخصه من قيمتها لانها غير منسوبة فلو خلطتا مائة بمائة وأخذ الساعي شاتين من أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتهما لا بقية نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاتين فاذا أخذ من كل شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما فلو كان لزيد ثلاثون ولامرؤ عشر فاخذ الشاة من عمرو ورجع على زيد بثلاثة ارباع قيمتها أو أخذها من زيد ورجع على عمرو بالربع وان كان لزيد مائة ولامرؤ خمسة وخذ الساعي الشاتين من عمرو ورجع على زيد بثاني قيمتهما أو من زيد ورجع بالثلث وان أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثالث قيمة شاته وعمرو بشاثنى قيمة شاته وان تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم وقد يقع التقاص وان كان لزيد أربعون من البقر ولامرؤ منها ثلاثون فاخذ الساعي التسع والمسننة من عمرو ورجع بأربعة اسباع قيمتهما أو من زيد ورجع بثلاثة اسباع قيمتهما فان أخذ من كل فرضه فلا تراجع فان أخذ التسبع من زيد والمسننة من عمرو ورجع على زيد بأربعة اسباعها ورجع عليه زيد بثلاثة اسباع التسبع ولا يعتبر في الرجوع فيما ذكر اذن الشريك الا آخر في الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق قال الزركشي وكلام الامام مصرح به لاذن الشارع فيه ولان المالين بالخلطة صارا كالمال المنفرد وجرى عليه ابن الاستاذ قال لان نفس الخلطة مسلطة على الدفع المبرئ الموجب للرجوع وقال الجرجاني لكل من الشريكين ان يخرج بغير اذنه شريكه ومنه يؤخذ ان نية أحدهما تغني عن نية الآخر وان قول الرافعي كالامام في كتاب الحج ان من أدى حقا على غيره يحتاج الى النية بغير اذنه لا يسقط عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة وظاهر كلامهم كالتجربة لانه لا فرق في الرجوع بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المرزى ان محله اذا أخرج من المشترك والظاهر ان كلامهم كالخبر محمول عليه وبعبارة المجموع قال أصحابنا أخذ الزكاة من مال الخليطين يقتضي التراجع بينهما وقد يقتضي رجوع أحدهما على صاحبه دون الآخر (والاظهر تأثير خلطة الغر والزرع والمقدوع عرض التجارة) باشتراك أو مجاورة كافي الماشية لعدم خبر لا يجمع بين

(قوله ولا وقص) بفتح القاف أفصح من اسكانها اه شرح روض (قوله أى الحافظ لهما) أى المالكين (قوله من ذكر الاع بعد
الاخص) لم يتقدم فى كلامه ما يعلم منه وجه العموم نعم فى كلا الحلى ما يقتضيه حيث قال الناطور بالمهملة هو حافظ النخل والشجر
(قوله لان المالكين بصيران الخ) يؤخذ ٢٤٠ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه فى الدرس من ان جماعة ودعوا عند شخص

دراهم ومضى على ذلك سنة هل
يجب عليهم الزكاة ام لا وهو
وجوب الزكاة سواء كان مال كل
واحد منهم يبلغ نصاباً أم لا فيما
يظهر فليراجع ثم رايت فى سم
على الغاية ما نصه فرع عنده
ودائع لا يبلغ كل واحدة منها نصاباً
فجعلها فى صندوق واحد جميع
الحول فهل يثبت حكم الخلطة
فيه واظهار الثبوت لانطباق
ضابطها ونسبة الخلطة لا تشترط
ثم حيث ثبتت الخلطة فللسامع ان
ياخذ الواجب أو بعضه من مال
أحدهما دون الآخر واذا رجع
المأخوذ منه على غيره وجع بقدر
حصته من مجموع المالكين متلافى
المثلى وقمة فى المتقوم اه أى
حيث كان السامع يرى أخذ
القمة (قوله واسلام المالك
وحرية) لا ينافى هذا ما تقدم
من ان شروط زكاة الحيوان
أربعة لان كلامنا فى الاسلام والحرية
وتام الملك لا يختص بجنس دون
آخر (قوله اعتمد عليهم بالسخلة)
أى أحسبها وفى المختار السخلة
لولد الغنم من الضان والمعرساة
وضعه ذكرنا كان أو اتى وجمعه
سخل بوزن فليس وسخال بالكسر
اه رحمه الله (قوله لزمه شاتان)
أى كبرتان (قوله أو ماتت كلها

متفرق ولان المتقضى لتأثير الخلطة فى الماشية هو خفة المؤنة وذلك موجود هنا لا لارتفاع
والثانى وهو القديم لا يؤثر مطابقاً لان المواشى فيها أوقاص والخلطة فيها تقع المالك تارة
والمستحقين أخرى ولا وقص فى غير المواشى وعلى الاول انما تؤثر خلطة الجوارى فى الزراعة
(بشرط ان لا يتميز الناطور) بالمهملة أشهر من المجهمة أى الحافظ لهما (والجرين) بفتح الجيم
موضع تحفيف الثمار والبيدر بفتح الموحدة والبال المهملة موضع تصفية الخلطة قاله
الجوهري وقال النعالي الجرين للزيب والبيدر للحنطة والمربد بكسر الميم واسكان الراء
للتمر (و) فى التجارة بشرط ان لا يتميز (الدكان) بضم المهملة الخانوت (والحارس) ذكره
بعد الناطور من ذكر الاع بعد الاخص (ومكان الحفظ) كخزانة ولو كان مال كل
بناحية منه (ونحوها) كالوزان والميزان والمنادى والنقاد والحراث وجمادى النخل
والجمال والسيال والمتعهد والحصاد والمفتح وما يلقى اهمابه فان كان لكل منهم ما نخيل
أو زرع مجاور للنخيل الآخر أو لزهره أو لكل واحد كيس فيه نقد فى صندوق واحد
وامتعة تجارذ فى مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن الآخر بشئ مما مر ثبتت الخلطة لان
المالكين بصيران كذلك كالمال الواحد (ولو جوب زكاة الماشية) أى الزكاة فى النعم كما
عرف مما قدمه فلا اعتراض عليه والاضافة هنا بمعنى فى نحو بل مكر الليل ويصح كونها
بمعنى اللام (شرطان) مضافان لما مر من كونها انصافاً من النعم والمسايق من كمال الملك
واسلام المالك وحرية (مضى الحول) سمى به التحول أى ذهابه وبجى مغيره (فى ملكه)
لغير لازكاة فى مال حتى يحول عليه الحول ولانه لا يتكامل غناؤه قبل تمام الحول (ليكن
ما نتج) بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول (من نصاب) قبل انقضاء حوله ولو
بالخطة (يزكى بحوله) أى النصاب بشرط كونه مملوكاً للمالك النصاب بالسبب الذى ملك
به النصاب اذا اقتضى الحال لزوم الزكاة فيه وان ماتت الامهات لقول أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضى الله عنه لساعيه اعتمد عليهم بالسخلة ولان الحول انما اعتمد به
للكامل الغناء الحاصل والنتاج غناء فى نفسه فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم
فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بالخطئة والامهات باقية لزمه شاتان ولو ماتت
الامهات وبقى منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقى النتاج نصاباً فى الصورة الثانية
أو ما يكمل به النصاب فى الاولى زكى بحول الاصل فان انفصل النتاج بعد الحول أو قبله
ولم يتم انفصاله الا بعدة كخين خرج بعضه فى الحول ولم يتم انفصاله الا بعدة تمام الحول لم
يكن حول النصاب حوله لانقضاء حوله أصله ولان الحول الثانى أولى به واحترز بقوله نتج
عمالواستفاد بشراء أو غيره وسيأتى ومن نصاب عما نتج من دونه كعشرين شاة اقتبعت

وبقى النتاج) ويخرج من الصغار فى هذه الصورة (قوله ولم يتم انفصاله الا بعدة) افهم انه لو تم انفصاله مع
تمام الحول كان حول أصله حوله لكن قال حج خرج بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضمن للحول الاول بل الثانى

(قوله مالواوصى الموصى له الخ)
 كان أوصى زيد المالك لاربعة
 من الغنم بمحملها العمرو ثم مات
 زيد وقبل عمر الوصية بالحل ثم
 أوصى به قبل انقصه له لوارث زيد
 المالك للامهات بالارث ثم مات
 عمرو وقبل وارث زيد الوصية
 فلايزكي النتاج بحول الاصل
 لانه ملك النتاج بسبب غير الذي
 ملك به الامهات (قوله فعلى مامر
 في تكميل أحد النوعين) معتد
 (قوله ان يحلب) بالضم اه مختار
 (قوله الا ما فضل عن ولدها) أى
 عما يحصل به النملولدها ولايكفى
 ما يمنع عنه الضرر فقط (قوله
 ولا تكبر) هو يضم الباء أى لانعظم
 جنتها وعظم الجنة لا يستلزم السن
 فهو عطف أعم على أخص (قوله
 فلو تفتت عشرة) عبارة حج فلو
 تفتت عشرين فقط لم يقد كافي
 الروضة والمجموع اه وهو
 المواب الموافق لقوله به وذلك
 لومات في الصورة التي مثل الخ
 فانه يفرض ان يكون النتاج
 عشرة فقط اذا مات ثمانون لم يكن
 الباقي نصبا اذ هو ثلاثون فقط
 (قوله التي مثل بها) هي قوله
 فلو تفتت الخ

عشرين فلوها من حين تمام النصاب وخرج بقولنا بشرط ان يكون مملوك كالى آخره
 مالواوصى الموصى له بالحل به قبل انفصاله للمالك الامهات ثم مات ثم حصل النتاج لم يزل
 بحول الاصل كما نقله في الكفاية عن المتولى واقره ولو كان النتاج من غير نوع الامهات
 كان حلت المعزضان أو عكسه فعلى مامر في تكميل أحد النوعين بالآخر لا يقال شرط
 وجوب الزكاة السوم في كلام مباح فكيف وجبت في النتاج لانا نقول اشتراط ذلك خاص
 بغير النتاج التابع لامة في الحول ولو سلم عموم له فاللبن كالكلا لانه ناشئ عنه على انه
 لا يشترط في الكلا ان يكون مباحا على ما يأتي بيانه ولان اللبن الذي يشربه لا يعد مؤنة لانه
 يأتي من عذ الله تعالى ويستخلف اذا حلب فهو شبيه بالماء فلم تستقط الزكاة ولان اللبن وان
 عده شربه مؤنة الا انه قد تعلق به حق الله تعالى فانه يجب صرفه في حق السخلة ولا يحل
 للمالك ان يحلب الا ما فضل عن ولدها واذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق
 المالك بدليل انه يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة اذا
 لم يكن معه غيره ولو باعه أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب
 صرفه للوضوء فكذلك اللبن الشاة يجب صرفه الى السخلة فلا تسقط الزكاة ولان النتاج
 لا يمكن حيايه الا باللبن فلو اعتبرنا السوم لا لغنياء لانه لا يتصور بخلاف البكار فانها تعيش
 بغير اللبن ولان ما تشربه السخلة من اللبن فهو بنوها وكبرها بخلاف المعروفة فانها قد
 لاتسن ولا تكبر ولان الصحابة أوجبوا الزكاة في السخلة التي يروح بها الراعى على يديه مع
 علمهم بانها لاتعيش الا باللبن وذكر في الروضة والمجموع ان فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت
 بالنتاج نصبا آخر بان ملك مائة شاة فنجت احدى وعشرين فيجب شاتان فلو تفتت عشرة
 فقط لم يند اه قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وان لم يبلغ به نصبا آخر وذلك
 عند التلف بان ملك أربعين شاة فلو تفتت عشرين ثم ماتت عشرين قبل انقضاء الحول
 وكذلك لو مات في الصورة التي مثل بها ثمانون قبل انقضاء الحول فانا نوجب شاة لحول
 الامهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة اطلاق الضم وان لم يبلغ النصاب (ولا يضم
 المملوك بشرأ أو غيره) كارت ووصية وهبة الى ما عده (في الحول) لانه ليس في معنى
 النتاج لقيام الدليل على اشتراط الحول خرج النتاج لما صر في مساواة على الاصل واحتترز
 بقوله في الحول عن النصاب فانه يضم اليه على المذهب لانه بالكثرة فيه بلغ حد يستعمل
 المواسة فلو ملك ثلاثين بقرة غرة المحرم ثم اشترى عشرة أو ورثها أو نحو ذلك غرة رجب
 فعليه عند تمام الحول الاول في الثلاثين تباع ولكل حول بعده ثلاثة ارباع مسنة وعند
 تمام كل حول للعشر ربع مسنة (فلو ادعى) المالك (النتاج بعد الحول) أو استفادته بنحو
 شراء أو ادعى الساعى خلافه مع احتمال ما يقوله كل منهما (صدق) المالك لانه مؤتمن ولان
 الاصل عدم ما ادعى الساعى لعدم الوجوب (فان اتهم حلف) ندبا احتياطاً للمستحقين
 لا وجوبا فلو نكل ترك ولا يجوز تحميل الساعى لانه هو مكمل ولا المستحقين اهدم تمييزهم

(قوله في غير التجارة) اما هي فلا تضر المبادلة فيها اثناء الحول على ما يأتي (قوله استأنف) اي فيما يبادل فيه دون غيره (قوله من عدمها هنا) الاشارة لقوله اولها ولا تضر (قوله فلو عارض غيره الخ) صريح مما ذكر ان الحول انما ينقطع فيما يخرج عن ملكه دون ما بقي فليراجع ومقتضى قوله قبل عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره الخ خلافه فانه ظاهر في استئناف الحول بالنسبة للسكل وان كان الاستبدال في بعضه وانه لا فرق بين الماشية وغيرها الا أن يقال المراد استأنف فيما يبادل فيه وقد يدل عليه قوله قبل فصار ملكا جديدا لان ما لم يستبدل فيه ٢٤٢ فليس بملك جديد واجاب عنه مع على حج بجواب آخر فقال وبعضهم اجاب بان محل

انقطاعه بم اذا لم يقارن بما يحصل به تمام النصاب من نوع المتم له (قوله اما المبادلة الفاسدة الخ) كالمعاطاة (قوله فانهم يستأنفون) أي بشرط صحة المبادلة من الحول والتقابض والمائة عند اتحاد الجنس والحلول والتقابض فقط عند اختلافه (قوله فان حال الحول الخ) أي حول المشتري (قوله امتنع) أي على المشتري (قوله قبل التمكن من اداها) اما التأخير بعد التمكن من الاداء فيبطل الرد لان امساك تلك المدة انه رضى بالعيب فاشبهه ما لو اشترى شيئا واطلع فيه على عيب ولم يادرره (قوله وهو الشرط الخامس) أي بواسطة ما أشار اليه قبل من جعل معنى الحول شرطاً والبقاء في ملكه الى تمامه شرطاً آخر (قوله دل بفهمه الخ) فان قلت لم يخص القياس بالمفهوم ولم يعمله فيه وفي المنطوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد والتصد اخراج المعلوفة

والشرط الرابع بقاء الملك في الماشية بجميع الحول كما يؤخذ من قوله (ولو زال ملكه في الحول) عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره (فعاد) بشراء أو غيره (أو بادل بمثله) مبادلة صحيحة في غير التجارة (استأنف) الحول لانقطاع الاول بما فعله فصار ملكا جديدا لا بدله من حول للخبر المار وعلم من تعبيره بالفاء الدالة على التعقيب وقوله بمثله الاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالاولى ويكره تنزيها فعلى ذلك قرار من الزكاة بخلافه لاجتهاد الحاجة اولها وللقرار ومطلقا على ما فهمه كلامهم فلا ينافي ما قررناه من عدمها هنا فيما لو قصد القرار مع الحاجة لما ترم كراهة ضربة صغيرة حاجة وزينة لان في الضربة اتخاذا فتوى المنع بخلاف القرار فلو عارض غيره بان أخذ منه تسعة عشر دينار بعثها من عشرين ديناراً الى الدينار الحوله والنسبة عشر لحولها اما المبادلة الفاسدة فلا تنقطع الحول وان اتصل بالتبضع لانها لا تزال ملكا وشمل كلامه ما لو باع النقدية عوضه للتجارة كالصيارفة فانهم يستأنفون الحول كما يبادلوا ولهذا قال ابن سريج بشر الصيارفة بانه لازكاة عليهم ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو قاله استأنف منه من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال انعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لا يخرجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من اداها فان سارع لاجراجها أو لم يعلم بالعيب الا بعد اخراجها انظر فان أخرجهما من المال أو من غيره بان باع منه بقدرها واشترى ببقية واجبه لم يرد له فريق الهفقة وله الارش كما جزم به ابن المقرئ تعالى للعجموع وان أخرجهما من غير رد اذ لا شركة حقيقة بدليل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان الملك للبائع بأن كان الخيار له أو موقفاً بان كان لهما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ولومات المالك في اثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت وملك المرتد وزكاته وحوله موقوفات فان عاد الى الاسلام تبسبب بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا فلا (و) الشرط الثاني في كلام المصنف وهو الشرط الخامس (كونها سائمة) أي راعية تلخبر أنس وفي صدقة الغنم ثم في سائمتها الى آخره دل بفهمه على نفي الزكاة

فيحتاج الى دلائل وهو القياس على معلوفة الغنم على ان يراد هذا الحديث انما قصد به اخراج المعلوفة من الغنم في ومن ثم جعله دليلاً على اشتراط السوم وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم مما سبق أيضاً هذا فان قلت جعل الحديث دليلاً بالمفهوم مشكك فان شرط العمل بالمفهوم ان لا يكون القيد مما يغلب وقوعه في المقيد والسوم غالب في غنم العرب قلت اجاب سم على منسج بان ذلك محله حيث لم يظهر التقدم في غير كونه مجرد الغالب وإنما يمكن انه ذكر للتنبيه على خفة المؤنة اه وفي كلام بعضهم ان محل ذلك أيضاً فيما لم يقدح كما عايناهما هو فيعمل بغيره ومه وان كان غالباً وفي جواب سؤال وهو ظاهر

(قوله فلا تجب فيها زكاة) أي فلو ادعى المالك أنه علفت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي فهل يصدق المالك بلاينة أو لا
 لا مكان إقامة البينة على ما ادعاه قال نعم فيه نظر واستقر بان لا بد من بينة كما لو ادعى الوديع تلف الوديع بسبب ظاهر اه
 (أقول) وقضية قول الشارح فإن اتهم حلف ندبانه يصدق بلاينة وأظهر منه قول الحلبي وقال في الروضة إن البين مستحبة بلا
 خلاف في هذا الذي لا يخالفه الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعث المال في أثناء الحول ثم اشتريته
 واتهمه الساعي في ذلك فيحلفه (قوله بالاضافة الى رفق الماشية) أي بالنظر (قوله كان نبت في أرض مملوكة) أي أو اشتراه ولو بقيت
 كثيرة ومثل ذلك ما يستنبطه الناس كأن استأجر أرضا للزراعة وبذر فيها حبا فبنت ٢٤٣ فهو من الكلا المملوكة في الرأية له

الخلاف المذكور قال نعم ونقل
 عن الشهاب الرملي ما يخالفه قال
 ورد له ولد وذكر أنه بتسليم صحة
 نقله عنه لا يعول عليه إلا ينقل
 (قوله أحصهما كما أفتى به القفال
 وجزم به ابن المقرئ وأولهما) أي
 أنها سائمة فتجب فيها الزكاة (قوله
 ورجح السبكي أنها سائمة) نقله
 على حج عن الشارح اعتمادا قاله
 السبكي (قوله قال الشيخ وهو
 الوجه) ضعيف (قوله فعلوقة)
 أي إن كان مأكلته من الهزوز
 قدر لا تعيش بدونه فلا ضرر بين
 (قوله ويستثنى من ذلك) أي من
 قوله فلو جمع وقدمها فعلوقة (قوله
 ولو سامت بنفسها) ومن ذلك
 ما جرت به العادة من رعي الدواب
 في نحو الجزاء فهي سائمة وأما ما
 يأخذه المتكلم عليها من نحو المتزيم
 من الدراهم فهو ظلم مجرد لا يمنع
 من الاسامة ومعلوم أنه لا تجب
 الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع
 السنة وبقي ماله لو كانت تربي في كاد

في معلوفة الغنم وقيس بها الابل والبقر اختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي
 في كلاً مباح (فإن علفت معظم الحول) ولو منفردا (فلا زكاة) فيها إذا غلبت عليها تأثير
 في الاحكام (والا) بان علفت دون معظم (فالاصح) أن علفت قدر تعيش بدونه بلا
 ضرر بين وجبت زكاتها) خلفه المؤنة (والا) أي وإن كانت لا تعيش في تلك المدة بدونه
 أو تعيش لكن بضر بين فلا تجب فيها زكاة لظهور المؤنة والماشية تصبر اليومين ولا تصبر
 الثلاثة غالباً والثاني أن علفت قدر يعد مؤنة بالاضافة الى رفق الماشية فلا زكاة وإن
 كان حقيرا بالاضافة اليه وجبت وفسر الرقيق بذرهما ونسلها وصفها وبرها ولو اُسِمَت
 في كلاً مملوكاً كان نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة
 وجهان أحصهما كما أفتى به القفال وجزم به ابن المقرئ وأولهما لأن قيمة الكلا تافهة
 غالباً ولا كرامة فيها ورجح السبكي أنها سائمة أن لم يكن للكل قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعد
 مثلاً كافية في مقابلة غنائمها والافعلوفة والمناسب لما يأتي في المعشرات من أن فيعاسق بها
 اشتراه أو اتهم به نصف العشر كالوسق بالناضح ونحوه أن الماشية هنا معلوفة بجامع كثرة
 المؤنة قال الشيخ وهو الوجه ولو جزم وأطعمها أياها في المرعى أو البلد فعلوقة ولو رعاها
 ورقاتنا رفساً سائمة فلو جمع وقدم لها فعلوقة قال ابن العماد ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ
 كلاً الحرم وعانها به فلا يقطع السوم لأن كلاً الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع
 وإنما يثبت به نوع اختصاص (ولو سامت) الماشية (بنفسها) أو أسامها غاصب أو مشتر
 شراء فاسد فلا زكاة كما يأتي لعدم اسامة المالك وإنما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لأن
 السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده
 لأن الأصل عدم وجوبها أو اعتلفت السائمة بنفسها أو علفها الغاصب القدر المؤثر من
 العلف فيها لم تجب الزكاة في الاصح لعدم السوم وكذا الغاصب المشتري شراء فاسداً
 (أو كانت عوامل) لما لكها أو بأجرة (في حرث ونضح) وهو جعل الماء للشرب (ونحوه)

مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلفها إذا رجعت الى بيوت أهلها قدر الزيادة الغاء أو دفع ضرر يسير للعطف هل ذلك
 يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح الآتي ولو كان يسر جهنم أو يلقى لها شيئاً من العلف لابل لم يؤثر أنها
 سائمة (قوله أو كانت عوامل) أي ولو في محرم أخذ من قوله ورفق بين المستعملة في محرم الخ (تنبيه) وقع السؤال في الدرر عما
 لو حصل من العوامل نتائج هل تجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر أن يقال تجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من
 حين الانفصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها (قوله وهو جعل الماء للشرب) لعل
 المراد به اخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام الحلبي من أن النضح السقي من ماء بئر أو نهر يبعد أبرة ويسمى ناضحاً

(قوله ولا بد أن يستعمل الخ) أي ولو اغبره باجرة أو عارية (قوله إلا ما رخص) أي فيه (قوله إلا أن قصد به قطع السوم) وقياسه
أنه لو استعملها قدر يسير أو قصد به قطع الحول سقطت الزكاة (قوله لو) — ان لاحظ للمعجور في تركها (أي الاسامة) قوله
ويبعد تخيير مجيها) أي فيكون الرابع ٢٤٤ انه لا اعتبار باسمهما (قوله لا يضمن) أي بان لم يكن له امان (قوله ان السوم

لا ينقطع) معتمد (قوله ولو ورث
سائمة ودامت الخ) وقع السؤال
في الدرر عما لو اسامها الوارث
على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفنه
وانتهى في ملك المورث جميع المدة
هل تجب عليه الزكاة لكونه
اسامها بالفعل مع كونها في ملكه
فظنه للاسامة عن غيره لا يمنع من
رقوعها له أم لا فيه نظر (أقول)
والاقرب الثاني وقد يدل له ما ذكره
سم على منهج حيث قال قوله
ولم يغفر لم عبارة البهجة وشرها
لشارح وماء لم أي الوارث بموت
مورثه أو بانها نصاب أو بكونها
سائمة لعدم اسامة المالك لاستحالة
القصد اليها مع عدم العلم اه وقد
يؤخذ من هذا ان غير الوارث اذا
لم يعلم ان ماشيته نصاب لازكاة
وان اسامها الا أن يفرض فيلجأ راه
(أقول) ولعل الفرق أقرب فانهم
انما اشترطوا كون المال نصابا ولم
يذكروا اشتراط العلم بخلاف
السوم فانهم لم يكتفوا بمجرد
بل اشترطوا قصده وقد حصل فلا
أثر لعدم العلم بكونه نصابا (قوله)
لم يؤثر في وجوب الزكاة) أي
حيث كان القدر الذي علفها به
نعيش بدونه بلا ضرر بين (قوله)
أخذت زكاتها) أي ندبا (قوله)

لحمل غير الماء ولو محرما (فلا زكاة في الاصح) لانها لا تقتضي للفناء بل للاستعمال ككتاب
البدن ومتاع الدار فقوله في الاصح راجع للجميع كما تقرروا الثاني في الاولى مبني على عدم
اشتراط قصد السوم لحصول الفرق وفي الثانية مبني على عدم اشتراط النية في العلف
وفي الثالثة يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الفرق باسمها ولا بد أن يستعملها
القدر الذي لوعلفها فيه سقطت الزكاة كما قدالة البند ينجي عن الشيخ أبي حامد وقرئ بين
المستعمل في المحرم وبين الحلي المستعمل فيه بان الاصل فيها الحل وفي الذهب والفضة
الحرمة إلا ما رخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت الى أصلها ولا ينظر الى الفعل
الحسيس واذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله ولا أثر لحرمة العلف ولا لعلف
يسير كما مر إلا أن قصد به قطع السوم وكان مما يقول وعلم مما تقرران المعبر اسامة المالك
أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو حاكم بان غصب معلوفة ورد لها عند غيبة المالك
للحاكم فاسامها صرح به في البحر قال الاذري لو كان الاخط للمعجور في تركها فهو وموضع
تأمل اه وظاهر عدم الاعتداد بها حينئذ أنه عدي به بفعلها وهل نعت براسامة الصبي
والجنون ماشيتهما ولا اثر لذلك فيه نظري ويعد تخيير مجيها على ان عدهما عدم أم لا هذا ان
كان لهما غيبة يزويحتم ان يقال لو اعلفت من مال حربي لا يضمن ان السوم لا ينقطع كما
لوجاعت بالارعى ولا علف ولو ورث سائمة ودامت كذلك سنة ثم علم بانها لم تجب زكاتها
لما مر من اشتراط اسامة المالك أو نائبه وهو مفقود هنا كما صرح به في الحاوي الصغير
والمثول بين سائمة ومعلوفة له حكم الام فان كانت سائمة نهم اليها في الحول والافلا ولو كان
يسرحها نهم ارا وياقي لها شيئا من العلف ليلال لم يؤثر (واذا وردت) أي الماشية (ما أخذت
زكاتها عنده) لانه أسهل على كل من المالك والساعي وأقرب للضبط من المرعى وفي
الحديث تؤخذ زكاة المسكين على مياهمهم (والا) أي وان لم ترد المساكين استغنت عنه
بالربيع مثلا (فعند بيوت أهاليها) وأقنيتهم تؤخذ زكاتها قال في الروضة ومقتضاها جواز
تكليفهم الرد الى الاقنية وبه صرح المحاملي وغيره والاوجه فيما لا ترد ماء ولا مستقر
لأهاليها الدوام انتجاعهم تكليف الساعي التبعة اليهم لان كلفته أهون من تكليفهم ردها
الى محل آخر ولو كانت متوحشة يمسأخذها واما كما فعل رب المال تسليم السن
الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقا لزمه أيضا وهو محمل قول أبي بكر رضي الله عنه
والله لو منعهوني عقالا لانه هنام تمام التسليم (ويصدق المالك في عدها ان كان ثقة) لانه
أمين وله مع ذلك ان يعدها ومرا دة بالمالك المخرج ولو وليا أو وكلا (والا) بان لم يكن ثقة أو
قال لا اعرف عدها فقد (وجوبا كما لا يخفى عند مضيق) لانه أسهل اعددها وأبعد عن

الفاظ

ولو توقف ذلك على عقا لزمه أيضا) أي ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها
للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي ايضا ان تلفت في يده بلا تقصير

(قوله اعبد له العدد) اى وجوبا (قوله فيما اد ايضا) اى وجوبا (قوله ويسن للساعى) ومثله المستحق في ذلك (قوله الدعاء للمالك) شمل ما لو دفع المالك بوكيله وعليه فاللائق ان يقول بارك الله لموكلك فيما اعطى ٢٤٥ وجعله طهورا وبارك له فيما ابقي (قوله

ويكره ان يصلى عليه) اى بان يقول اللهم صل عليك (قوله منزل منزلة ما يقع خطايا) اى فلا كراهة فيه على غير الانبياء والملائكة (قوله **ك**اقرء درس) اى وكقراءة شئ من القرآن وتسيبج أو ذكرا وغيرهما من سائر القرب (قوله ان يقول ربي اقبل منى هذا الخ) وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لان نعبه في التحصيل عبادة

* (باب زكاة النبات) *

(قوله والزكاة تجب في النوعين) أى في غرهما على ما يأتى (قوله غير مألف) أى والمعروف تخصيصه بالزرع ولا يرد هذا على المصنف لانه لم يعبر بالثمار بل بالنبات وهو شامل للشجر والزرع وغايته انه على تقدير مضاف أى غير كل منهما فان كان المراد انه لا يطلق النبات على الشجر وانما يطلق على الزرع اتضح الايراد (قوله وهو) أى القوت (قوله وهو من الثمار) وقدمه لقوله الكلام عليه (قوله والارض بفتح الهمزة الخ) الثانية كذلك الا ان الهمزة مضعومة أيضا الثالثة ضمهما وتخفيف الزاى على وزن كتب الرابعة بضم الهمزة وسكون الراء كوزن قفل الخامسة

الفاط فمروا واحدة واحدة ويبدل كل من المالك والساعى أو نأتهما ما قضيت بشيران به الى كل واحدة فلو ادعى زب المال الخطأ اعبد له العدد وكذا الوطن الساعى خطأ أعاده فيه ادا أيضا ويسن للساعى عند أخذه الزكاة الدعاء للمالك ترغيبا له في الخير وتطبيبا لقلبه بان يقول اجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت ولا يتعين دعاء ويكره ان يصلى عليه في الاصح اذ ذلك خاص بالانبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعاهم كالآل فلا تكروه وهم ينو هاشم والمطلب من المؤمنين كما مر نعم من اختلاف في نبوته كاقمان ومرم لا كراهة في افراد الصلاة والسلام عليه لازتفاعه عن حال من يقال رضى الله عنه هذا كله في الصلاة من غير الانبياء والملائكة امامتهم فلا كراهة مطلقا لانها حقهما فلمهما الانعام به اعلى غيرهما الخبر انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى والسلام **ك**الصلاة فيما ذكر لكن المخاطبة به مستحبة للأحياء والاموات من المؤمنين ابتداء وواجبة جوابا كما سيأتى في محله وما يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطايا ويسن الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من ان الترضى محتص بالصفاية والترحم بغيرهم ضعيف قال المصنف ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذرا أو نحوها كاقراء درس وتصنيف واقفاء ان يقول ربي اقبل منى انك أنت السميع العليم

* (باب زكاة النبات) *

المراد به هنا الاسم بمعنى النبات لا المصدر وينقسم الى شجر وهو ما له ساق والى نجم وهو ما لا ساق له كالزرع والزكاة تجب في النوعين ولذلك عبر بالنبات لشموله لهما لكن المصنف في نكت التنبيه ذكر ان استعمال النبات في الثمار غير مألف والاصل في الباب قبل الاجماع مع ما يأتى قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله تعالى انفسه قواما من طيبات ما كسبتم وما أنخرجنا لكم من الارض فوجب الاتفاق مما أخرجه الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيما أنخرجه غيرها (تختص بالقوت) لان الاقيبات من الضروريات التى لا حياة بدونها فلذا أوجب الشارع منه شيئا لارباب الضرورات خرج به ما يؤكل تدابوا وتنعما أو نادما كالزيتون والزعفران والورس وعسل النحل والقرطم وحب الفجل والسمسم والبطيخ والكشمش والرمان وغيرها كما يأتى بعض ذلك (وهو من الثمار الرطب والعنب) بالاجماع (ومن الحب الحنطة والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما (والارز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاى في أشهر اللغات السبع (والعديس) بفتح الدال ومثله ابسلا (وسائر المقتات اختيارا) كالخض والباق لا والذرة والهرطبان وهو الجلبان

حذف الهمزة وتشديد الزاى السادسة رزأعنى بنون بين الراء والزاى السابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاى على وزن عضد اه س كذا بهامش دم بخط شيخ الاسلام (قوله وهو الجلبان) بضم الجيم اه شرح روض

(قوله فالحصر فيه اضافي) أي بالنسبة لاهل اليمن اه شيخنا الزيادي (قوله والبعل العشر) بالجر عطف على ما من قوله فيما (قوله وانما يكون ذلك في الثمر) مدرج من الراوي نفسه بل المراد من الحديث (قوله وخروج بالاختيار ما يقتات به) الاولى اسقاطها لان الذي يتعدى بالباء على ما يفهم من المختارة تقوت (قوله حال الضرورة) قال حج ضبطه جمع بكل ما لا يستنبه الا آدميون لان من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم به اختياراً أي ولا عكس اذا الحيلة تستبنت اختياراً ولا تقتات به كذلك (قوله كحب الغاسول) وهو الاشنان اه حج وفيه انهم فسروه في محل آخر بان الاشنان حلقاء مكة وبأنه نبت طيب الرائحة يغسل به اللهم الا ان يقال انه مشترك (قوله فنبت بارضنا) أي في محل ليس بماء كالاحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أي والحال ان الغلة حصلت من حب مباح أو بذرة المأثور من غلة الوقف ام لا واستأجر شخص الارض وبذرها بحبايلك فالزرع ملك صاحب البذر وعليه زكاته وليس من المعين الوقف ٢٤٦ على امام المسجد على المعتمد فلا تجب عليه زكاة قال حج بعدم مثل ما ذكرنا وفقى

بعضهم بان الموقوف المصروف لا قرباء الواقف فيما يأتي كالوقف على معين وفيه نظر بل الوجه خلافه أيضاً لان الواقف لم يقدمهم وانما المصروف اليهم حكم الشرع ومن ثم لازم زكاة فيما جعل نذراً أو انصبة أو صدقة قبل وجوبها ولو نذراً لم يقابضه حصلت قبله كان شفي الله مريضاً فعلى ان انصبة في ثمر نخلي فشفي قبل بدو صلاحه فان بد قبل الشفاء فان قلنا ان النذر المعلق يمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب والاوجب عليه اه وفيه لو وقف على اولاد زيد وجبت فيه الزكاة لانه معين بحج وعليه ما الفرق بين هذه الصورة وبين قوله السابق لا قرباء الواقف ولعله ان صورة اقرباء الواقف انه وقف على غيرهم

والماش وهو نوع منه فتجب لزكاة في جميع ذلك لو روي في بعضه في الاخبار الاتية والحاقها باقرباءه وثبت أيضاً انتاؤها في بعض ما لا يصلح للاقتيات فالحقنا الباقي به واما قوله صلى الله عليه وسلم لم لا يبي موسى الاشعر ومعاذ لما بينهما الى اليمن فيماروا الحاكم وصحح اسناده لا تأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب فالحصر فيه اضافي لما رواه الحاكم وصحح اسناده من قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والسيول والبعل العشر وفيما سقى بالغنخ نصف العشر وانما يكون ذلك في الثمر والحنطة والحبوب فاما القناء والبطيخ والرمان والنصب فنعفو عنه روى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب بسكون المجهدة الرطب بسكون الطاء وخروج بالاختيار ما يقتات به حال الضرورة من حبوب البرادى كحب الغاسول والحنظل فلا زكاة فيها كما لا زكاة في الوحشيات من الطيلاء ونحوها وعبر في التفسير بدل هذا التيمم بما يستنبهه الا آدميون قال في المجموع قال اصحابنا وقولهم مما ينبغي ان لا يبيتموه اسرارهم ان تقصدهم زراعتهم وانما المراد ان يكون من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند دخل الغلة أو وثقت العصافير على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة اذا بلغ نصف ابا خلاف اتفاق عليه الاصحاب ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو حمل السيل حباً تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بارضنا فانه لازم زكاة فيه كالنخل المباح بالصدراء وكذا ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والتكاثر والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس له مالك معين ولو أخذ الخراج الامام على ان يكون بدلا عن

وقصدهم قطع الاخر فانقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق الى اقرب رحم الواقف ويدل على هذا قوله بان الموقوف العشر المصروف لا قرباء الخ ولم يقل الوقف على اقرباء الواقف وتعليقه بقوله لان الواقف لم يقصدهم وانما المصروف الخ واما الوقف على اولاد زيد فاتهم عينهم في وقفه فهم متصودون بالوقف منه دون غيره فاستحقاقهم تعيين الواقف اياهم (قوله فانه لازم زكاة فيه) ظاهره ان من قصدهم ملك جميعه فليست وجه ذلك ولا جعل غنيمة أو قبيل لا ينبغي الا ان يكون غنيمة ان وجد استيلاء عليه أو جعلنا القصده استيلاء عليه وهو بعيد خصوصاً ان نبت في غير ارضه اه سم على حج أقول ينبغي ان يقال ان كان هذا مما يعرض عنه ملكه من نبت في ارضه بلا قصده فان نبت في موات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه وان كان مما لا يعرض عنه اسكن تركوه خوفاً من دخولهم بلادنا فهو في ان قصدهم فنعوه بقتال فهو غنيمة لمن منهم (قوله اذ ليس له مالك معين) افهم انه لو كان له مالك معين وجبت الزكاة به صرح سم على منهج وعبارته به مثل ما ذكر بحلاف المعينين كما سبق في الخلطة اه

(قوله كان كذا) اخذ القيمة الخ) أو ظالم يجوز عنها وان نواه المالك وعلم الامام بذلك اهـ حج (قوله فيسقط به الفرض أ) ي
وتقوم بنية الامام مقام بنية المالك كما امتنع وليس منه ما اخذ الماتزمون بالبلاد ٢٤٧ من غلة أو دراهم لانهم ليسوا نائبيين

عن الامام في قبض الزكاة
ولا يتصدقون بالماخذ الزكاة بل
يجعلونه في مقابلة تعبه في البلاد
ونحوه (تنبيه) * أخذ الزكاة
من كلاً منهم ان أرض مصر ليست
خراجية ثم نقل عن بعض
الحقايه انه انكر افتاء حنفى بعدم
وجوب زكاتها لكونها خراجية
فان شرط الخراجية ان من عليه
الخراج يملكها ملكاً تاماً وهي
ليست كذلك فتجب الزكاة اي حتى
على قواعد الحنفية واجيب بانه
بني ذلك على ما اجمع عليه الحنفية
انها افقت عنوة وان عمر وضع
على رؤس اهلها الجزية وارضها
الخراج وقد اجمع المسلمون على ان
الخراج بعد تدقيقه لا يسقط
بالاسلام وبأنه قيد الامان
ما ربحه من ارضها عنوة وصرح
اثنان بالنواحي التي يؤخذ
الخراج من ارضها ولا يعلم اصله
يحكم بجواز اخذه لان الظاهر
انه بحق وبذلك اهلها ما فلهم
التصرف فيه بالبيع وغيره لان
الظاهر في اليد الملك وحينه
فالوجه ان الخ ما سئذ كره (قوله
سواء كان فحله مملوك كالحج)
هذا لا يلاقي قوله واهل الاول
وعسيرة حج والعسل من الخ
كذا قيده شارح الحج وهي أوضح

العشر كان كذا اخذ القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب
تمة (وفي القديم تجب في الزيتون) لقول عمر رضي الله عنه في الزيتون العشر وقول
الصحابي حجة في القديم فلذلك أوجبه لئلا يترك الضعيف (و) في (الزعران) وفي (الورس)
لاشترائهم في المنفعة ولا لضعف في الزعران وألحق به الورس وهو يفتح فسكون
نبت أصفر يصيب به الثياب وهو كثير باليمن (و) في (القرطم) وهو بكسر القاف والطاء
ونضمهما حب العصفور لان أياً كان يأخذ العشر منه (و) في (العسل) سواء كان فحله
مملوك أم اخذ من الامكنة المباحة كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الاقول لئلا يكون
القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لخبر أنه صلى الله عليه وسلم أخذ منه العشر لئلا يكون
البخاري والترمذي لا يصح في زكاته شيء (ونصابه) أي القوت الذي تجب فيه الزكاة
(خسة أوسق) لخبر ليس فيما دون خسة أوسق من التمر صدقة وخبر لم يسلم في حب ولا
تمر صدقة حتى يبلغ خسة أوسق وقد أمر صلى الله عليه وسلم ان يخرج من العنب كما يخرج من
التخل وتؤخذ زكاته زبيداً كما تؤخذ زكاة التخل تمراً والوسق بالفتح على الافصح وهو مصدر
يعني الجمع لما جعه من الصبيحان قال تعالى والليل وما أوسق أي جمع (وهي) أي الأوسق
الخسة (ألف وستة مائة رطل بغدادية) اذا أوسق ستون صاعاً فجمعوع الخسة ثلثمائة صاع
والصاع أربعة امداد فيكون النصاب ألف مد ومائتي مد والمدر ثلث البغدادي
وقد روت بالبغدادية لانه الرطل الشرعي قاله المحب الطبري (وبالدمشق ثلثمائة وستة
وأربعون رطلاً وثلثان) لان الرطل الدمشقي ستمائة درهم والرطل البغدادي مائة
وثلاثون فيما جزم به الرافعي فيضرب في ألف وستة مائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف يقسم
ذلك على ست مائة يخرج القسمة مائة وثلثون (قلت الاصح انها) بالدمشق (ثلثمائة وثلثان
وأربعون) رطلاً (وستة اصباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون
درهماً وأربعة اصباع درهم وقيل بالاصابع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه ان تضرب
مائة من كل رطل وهو درهم وثلاثة اصباع درهم في ألف وستة مائة تبلغ التي درهم ومائتي
درهم وخسة وثمانين درهماً وخسة اصباع درهم يسقط ذلك من مبالغ الضرب الاول
فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة مائة درهم المصنف ولم يتعرض في المحرر لضبط الاوسق
بالرطل لا بالدمشقية ولا بالبغدادية بل عبر بقوله وهي باليمن الصغيرة ثمانية من وبالكبير
الذي وزنه ستمائة درهم ثلثمائة من وستة واربعون مناً وثلثان مناً فاختصره المصنف بما سبق
واستفيد من ذلك ان الرطل الدمشقي مساو للمعيار الكبير والمال الصغير رطلان بالبغدادية
والنصاب تحديد كما صرحه الاخبار السابقة وكافي نصاب المواشي وغيرها والعبارة فيه
بالكيل على الصحيح بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم كافي التجربة عن الاصحاب وانما

من عبارة الشارح (قوله أم اخذ من الامكنة المباحة) انظر وجهه على هذا (قوله وهو مصدر بمعنى الجمع) أي والمراد
هنا الموسوق بمعنى المجموع (قوله لانه الرطل الشرعي) أي الذي وقع التقدير به في زمن العصية واستقر عليه الامر

(قوله والافرطباوعنبا) قضيته امتناع اخراج البسرو عدم اجزائه نعم ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه مر ١٥ سم على حج وقوله نعم ان لم يأت منه رطب أى غير ردى كما يؤخذ مما يأتى (قوله لان ذلك أكل) قضيته انه لا يتدرب به الجفاف والظاهر انه غير مراد وان قوله لان ذلك أكل احواله ماعله لاجزاء الخرج منها ابتلاك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف وحاصله انه اذا عذر الجفاف بالفعل لا يتعدى قدره لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره لانا نقول يمكن اعتباره بالقياس الى ما يتجفف من غيره لان غاية الامر ان ما لا يتجفف قام به ما منع من التجفيف وهو لا يمنع ان يحى منه مثل ما يحى من غيره ٢٤٨ بفرض زوال المانع (قوله وهو ما خوذ) ضرب بينه وبين قوله في الباب (قوله ويجب

استئذان العامل) أى على المالك وهو راجع لما بعد الاثم هذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام أو نائبه ولو فوق مسافة الهدوى (قوله فان قطع من غير استئذانه اثم وعزر) أى ولا ضمان سم (قوله نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض) أى فيما لو احتاج لقطعه لتحو عطش (قوله والكاف في كلامه استقصائية) أى انهادات على انه لم يبق سواهما وهى الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات (قوله فعلم انه لا يجب تصفيته) في فتارى الشهاب الرملى ما نصه سئل الشهاب الرملى عن عليه زكاة أرض شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فحصل منه نصف ام لا مثلا ثم اخرجته عن الارض الشعير هل يجزى أولا فاجاب بانه لا يجزى ما اخرجته عن واجبه اه اقول هذا قد ينفيه قول الشارح فعلم انه لا يجب تصفيته الخ

قدر بالوزن استظهارا أو ادا وافق الكيل والمعتمد على الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين فكيله بالاردب المصرى كما قاله القمولى ستة أرباب وربيع اردب وهو المعتمد يجعل القدحين صاعا كزكاة الفطر وكفارة اليمين وان قال السبكي انه خمسة أرباب ونصف وثلاث وانه اعتبر القدح المصرى بالمد الذى حرره فوسع مدين وسبعها تقرىبا فاصاع قدحان الاسبعى مد وقدركل خمسة عشر مدا سبعة اقداح وكل خمسة عشر صاعا وية ونصف وربيع فثلاثون صاعا ثلاث ويات ونصف فثلثمائة صاع خمسة وثلاثون وية وهى خمسة أرباب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسة مائة وستون قدحا وعلى الاول ستانة (ويعتبر في الرطب والعنب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (تمرا) بمثناة (أوزيما ان تمر) الرطب (أو تراب) العنب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فى تمر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق فاعتبر في التمر الاوسق (والا) اى وان لم يتقرر الرطب ولم يترب العنب (فرطبا وعنبا) أى فهو سق رطبا وعنبا وتخرج الزكاة منهما فى الحال لان ذلك اكل احواله او يضم ما لا يتجفف منه الى ما يتجفف فى الحال النصاب لاتحاد الجنس وانما لم يلحق ذلك بالخضراوات لان جنسه مما يجب فالحق نادره بغالبه ومثل ما لا يجب اصلا ما جافه ردى او احتج لقطعه للعطش قال فى الباب اولا يجب الاتحوصة اشهر فما يظهر وهو ما خوذ مما صرح به فى التمرح الصغى بحيث قال وبشبهه ان يلحق به ما اذا كانت مدة جفافه طويلة كسنة لقله فائده ويجب استئذان العامل فى قطعه كما فى الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزر وعلى السامعى ان يأذنه خلافا لما صححه فى الشرح الصغير من الاستحباب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض لم تجز الزيادة عليها (والحب) أى ويعتبر فى الحب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (مصنى من تبنة) لانه لا يدخر فيه ولا يؤكل معه ويظهر اغتنار قليل فيه لا يؤثر فى الكيل (وما ادخر فى قشره) ولم يؤكل معه (كالارز والعلس) بفتح العبز واللام نوع من الحنطة كما سأتى والكاف فى كلامه استقصائية اذ ليس ثم ما يدخر فى قشره من الحبوب غير الشبثين اللذين ذكرهما (فمشرة أوسق) نصابه اعتبارا بقشره الذى ادخاره فيه أصح له وابقى بالنصف فعلم انه لا يجب تصفيته من قشره

فالقياس الاجزاء بوجه بان ما فعله هو الاصل فى حقه وليس فيه تصرف على الفقراء فى حقهم وانما اسقط عنه وان يبيضة تحققة فاعليه وليس فيه تقويت على الفقراء بل فيه رفق بهم بحمل المونة عنهم وبقي ما لو لم يضرب به وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة أوسق او لا هل تجب عليه ان كافته ام لافيه نظرا لاقرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكلف ازالة القشر لاختصاصه هل يبلغ نصابا او لا ولا يشك ذلك بما لو اختلط انا من ذهب وفضة وجهل الاكثر حيث كلف امتحانه بالسبك او غيره مما ذكرتم لانه هناك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك فى اصل الوجوب

(قوله والوجه ترجيح الدخول) من كلام الادري (قوله ولا أثر للقشرة) خلافا لحج (قوله ويخرج من كل بقسطه) مفهوما انه لو اخرج من احد النوعين منهما لا يكفي وان كان ما اخرج منه أعلى قيمة من الآخر وليس مراد الانه لا ضرورة على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس وقد يؤخذ ذلك من عموم قول - من المنهج ٢٤٩ ويجزى نوع عن نوع آخر برعاية القيمة اه

حيث عدل عن التعبير بالماشية الى الانواع الشاملة للماشية واغريها (قوله ولا يؤخذ البعض الخ) اي لا يكلف دفع ذلك بل لا يجوز فيه الودفع نصف عن نصف نجة من أربعين عشرون منه امن الضأن وعشرون من المعز (قوله فلا يضم الى غيره) * فبنيه يقع كثيرا ان المبر يختلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يعزب فلا يجزى اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والتم يكمل أحدهما بالآخر فاما كل نصابه أخرج عنه من غير المختلط اه حج (قوله يحمل في العام مرتين) أي بان يفصل الحمل الثاني عن الحمل الاول وأما ما يخرج متتابعا بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحوه مئين أو ثلاث ثم يتلاحق به في الكبر فكله حمل واحد (قوله كثر عامين) أي وان كان اطلاعهما في عام واحد (قوله وان اختلف ادراكه) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابا جاز له التصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع ان كان الاول باقيا أو ناقضا فان سبق له بيع تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده

وان قشره لا يدخل في الحساب ثم لو حصلت الحسنة أو سق من دون العشرة اعتم برناه دونها كما يحتمل ابن الرفعة وهو ظاهر وكلامهم جروا فيه على الغالب وكلام الشرح الصغير يدل لذلك ونقل الشيخان عن صاحب العدة ان قشرة الباقلا السقلى لا تدخل في الحساب لكن استغربه في المجموع وقال انه خلاف قضية كلام الجمهور وانظرا ان المذهب المنصوص الدخول قال الادري وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول او الجزم به وهو قضية كلام ابن كج ان لم يكن المنصوص وهو المعتمد ولا اثر للقشرة الجراء اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب (ولا يكمل) في النصاب (جنس بجنس) اما التمر والزبيب فبالاجماع واما الحنطة والشعير والعدس والخص فبالقياس لانفراد كل باسم وطبيع خاصين (ويضم) فيه (النوع الى النوع) كأنواع التمر والزبيب وغيرهما لا اشتراكها في الاسم وان تباين في الجودة والرداءة واختلف مكاهما (ويخرج من كل) من النوعين او الانواع (بقسطه) لانتفاء المشقة فيه بخلاف المواشي فان الاصح انه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما مرولا يؤخذ من بعض من هذا والبعض من الآخر للمشقة (فان عسر) لكثرة الانواع وقلة الحاصل من كل نوع (أخرج الوسط) منها دون الاعلى والادنى لرعاية الجانبين فلو تكلف واخرج من كل واحد بالقسط جاز بل هو افضل كما نقله في شرح المذهب (ويضم العدس الى الحنطة لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن يكون في الكمام حبتان وثلاث (والسلت) يضم السبن وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم له شبهه به في برودة الطبيع (وقيل حنطة) فيضم اليها الشبه به الونا وملاسة والاول قال اكتسب من تركيب الشبهين طبعها انفرده وصار اصل برأسه (ولا يضم غرعام وزوعه) في اكمل النصاب (الى) غرور زرع عام (آخر) وان فرض اطلاع غرعام الثاني قبل جذا الاول بالاجماع ولو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين لم يضم أحدهما للآخر بل هما كثر عامين (ويضم غرعام) الواحد (بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه وبلاذ حرارة وبرودة كنجد وتهامة فهامة حارة يسرع أدراك ثمرها ونجد باردة والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عربية قال الشيخ والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح وأشار بذلك للرد على ابن الرفعة لانه نقه له عن الاصحاب والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما اصرح به ابن المقرئ في شرح ارشاده وهو المعتمد خلافا لما في الحاوى الصغير من اعتبار القطع فيضم طاع فخله الى الآخر ان اطاع الثاني قبل جذا الاول وكذا بعده في عام واحد (وقيل ان اطاع الثاني بعد جداد الاول) بفتح الجيم وكسرهما اه مال الدالين واجمعهما أي قطعه

ان كان باقيا ورده ان كان تالفا ثم رأيت في كلام سم على حج ما يصرح بذلك فليراجع (قوله والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح) لجرى ان العادة بان ما بين اطلاع النخلة الى بدو صلاحه ومنتهى ادراكها ذلك اه حج

(قوله وقوع حصاديهما في سنة) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين ان فهو النخل بمجرد الاطلاع صلح للامتناع به سائر انواعه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك وانما المقصود منه للادميين الحب خاصة فاعتبر حصاده (قوله يضم الى الاصل) ظاهره وان طالت المدة ولم يقع حصاداهما في عام ويمكن توجيهه بأنه لما كان مستخفا من الاصل نزل منزلة أصله (قوله وهو ما يدبره الماء بنفسه) حيث كان الماء يدبرها بنفسه - لا وجب فيمساقيها العشر لثمة المؤنة راجعه (قوله أو كان عثريا) العثري بفتح الشاء وقد نسكن اه شرح روض قال الجوهرى هو الذى لا يسقيه الا المطر وأوصفه الأزهرى فقال هو ان يحفر حفرة يجري فيها الماء من السيل الى أصول الشجر وتسمى تلك الحفرة عاثورا لان الماء عليها يتعثر بها (قوله ولا فرق في وجوب العشر أو نصفه الخ) ولا يؤتى من حياها الا بعد اخراج زكاة الكل وفي المجموع ولو أخرج الخراجية فالتخراج على المالك ولا يجعل مؤجرا أرض أخذ أجرهما من حياها قبل اداء زكاته فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما يبدئه أو نصفه كما لو اشترى زكوا لم يخرج زكاته

(لم يضم) لانه يشبه غرامين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جرما (وزرع العام يضم) وان اختلفت زراعته في الفصول ويتصور ذلك في الذرة فانهم يزرعون في الربيع والخريف والصيف (والاظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) واحدة بان يكون بين حصاد الاول والثاني أقل من اثني عشر شهرا عربية وان لم يقع الزرعان في سنة اذا لمصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في السنة لان الزراعة هي الاصل ودخله أيضا تحت القدرة وجلة ما فيها عشرة أقوال أحسنها ما ذكره المصنف ونقله عن الأكثرين وهو المعقد وان قال الاسنوى انه نقل باطل بطول القول بتفصيله والحاصل اني لم أر من صححه فضلا عن عزوه الى الأكثرين بل رجع كثيرون اعتبار بوقوع الزرعين في عام منهم البندنجي وابن الصباغ وذكريه ابن النقيب قال الشيخ في شرح منهجه ويحاج بان ذلك لا يتدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ أى لان المذهب مقدم على النافي والمراد بالحصاد حصوله بالثبوت لا بالفعل كما أفاده الكمال بن أبي شريف وقال ان تعليلهم يرشد اليه ولو وقع الزرعان معا أو على التواصل المعتاد ثم ادرك أحدهما والاخر بقل لم يشتم عليه فلا يصح القطع فيه بالضم ولو اختلف المالك والساعي في انه زرع عام أو عامين صدق المالك في دعواه كونه في عامين فان اتهمه حلفه ندب بالان مادعاء غير مخالف للظاهر والمستخلف من اصل كذرة سبقت مرة ثانية في عام يضم الى الاصل كما علم مما مر بخلاف تطهيره من البكرم والنخل لانهم ما يراد ان لا يبدل فعل كل حمل كثره عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانيا بالاول كزرع فجعل ادراك بعضه (وواجب ما شرب بالمطر) أو ماء انصب اليه من نهر أو عين أو ساقية حفرت من النهر وان احتاجت مؤنة (أو عروقه اقربه من الماء) وهو البعل (من غر وزرع العثري) واجب (ماسقي) منها (بمنفع) من نخونه ويحيوان ويسمى الذكرا نضما والاشي ناضمة ويسمى هذا الحيوان ايضا سانية بسين مهملة ونون وثمنا من تحت (أو دولا ب) يضم أوله وقصه وهو ما يدبره الحيوان أو الدابة وهي المتجنون وهو ما يدبره الحيوان وقيل البكرة أو ناعورة وهو ما يدبره الماء بنفسه (أو بما اشتراه) أو وهب له اعظم المنفعة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصفه) أى العشر وذلك لخبر البخاري فيمسقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقي بالنضج نصف العشر فشمل ما لو قصد عند ابتداء الزرع السقي باحد المائين ثم حمل السقي بالاخر وهو الاصح ولخبر مسلم فيمسقت الانهار والغيم العشر وفيما سقي بالسانية نصف العشر وفي رواية لابي داود في البعل العشر والمعنى في ذلك كثرة المؤنة وخفتها كما في السائمة والمعلوفة بالنظر للوجوب وعدمه ولا فرق في وجوب العشر أو نصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرها اعموم الاخبار وخبر لا يجمع عشرو خراج في أرض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا قصها الامام عنوة ثم نهوضها من الغائمين ووقفها علينا وشرب عليها خراجا أو قصها

(قوله والاراضي التي يؤخذ منها) اي الخراج (قوله لان الظاهر في اليد الملك) قال حج وحينئذ فالوجه ان ارض مصر من ذلك لانه لما كثر الخلاف في قبحها اهو عنوة اوصح في جميعها او بعضها كما يأتي بسطه قبيل الامان صارت مشكوكا في حل اخذ منها وقد تقرر ان ماهي كذلك تحمل على الحل فاندفع الاختلاف المذكور بتبني آخر قدم بخالف لشافعي او بآخيه مثلا ما لا يعتد به لعل الزكاة على خلاف عقيدة الشافعي فهل له اخذها باعتبار اربعة اقداد المخالف كما اعتبروه في الحكم باستعمال ما وضوه الخالي عن التهمة وفرقوا بينه وبين ما مر في اعتبار اربعة اقداد المقدي ٢٥١ بان سبب هذا رابطة الاقتداء ولا رابطة

ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد الشافعي وهذا بعينه موجود هنا وايضا امراته يحرم على شافعي لعب الشطرنج مع حنفي لان فيه اعانة على معصية بالنسبة لاعتقاد الحنفي اذ لا يتم اللعب المحرم عنده الا بمساعدة الشافعي له وبأنى ان الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عنده ويحرم عند الشافعي لاننا نتر من اجتهد ارقا لمن يصح تقليده على فعله اتفاقا ولا اعتبارا بعقيدة نفسه ويحجب عن الاول بان اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطا مع انه لا مخالفة من الامامنا به بوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع في ورطة تحريم امامنا لنحو كل ما نعلق به الزكاة قبل اخراجها وعن الثاني والثالث باننا وان لم نناقش بر المخالف لكن يلزمنا الانكار عليه في فعله ما يرى هو تحريمه فخرمة اعانته له بالاولى وهذا هو الذي يتجبه ترجيحه خلافا لمن مال الى الاول

صلحا على ان تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو واجرة لا يسقط باسلامهم فان سكنوها به ولم تشتط هي لنا كان جزية تسقط باسلامهم والاراضي التي يؤخذ منها ولا يعرف أصله يحكم بجواز اخذها لان الظاهر انه بحق ويحكم بذلك أهلها اه افلهم التصرف فيها لان الظاهر في اليد الملك ولا يجب في المعشرات زكاة اغير السنة الاولى بخلاف غيرها مما امر لانها انما تنكر في الاموال النامية وهذه منقطة التمام معرضة للنساق قال الاسنوي والاصوب قراءة ما في قوله بما اشتراه مقصورة على انهما وصوله لا بمدودة اسماء الماء المعروف فانها على التقدير الاول نعم النج والبرد والماء النجس بخلاف الممدود اه ويجاب بان البرد والنج قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء لا يمكن السقي بهما والماء النجس لا يصح سقيه فلم يشمله كلامه (والقنوت) وكذا السواقي المحفورة في نحو نهر (كالمطر على الصحيح) ففي المسقي ما يجري فيها منه العشر ولا عبرة بمؤنة تصرف عليهم لانها اعمارة الضبعة لا لنفس الزرع فاذا تهيأت وصل الماء بنفسه بخلاف النضج ونحوه فان المؤنة للزرع نفسه والثاني يجب فيها نصف العشر لكثرة المؤنة فيها والاول يمنع ذلك (و) واجب (ما سقي بهما) أي بالنوعين كطرو نضج (سواء) أو جهل حاله كما يأتي (ثلاثة ارباعه) أي العشر رعاية للجانيين (فان غلب احد هما في قول بركة برهر) فان غلب المطر فاعشر او النضج فنصفه ترجيح الجانب الغلبة (والاظهر يقط) لانه القياس فان كان ثلثاه بماء السماء وثلثه بالدولاب وجب خمسة اسداس العشر ثلثا العشر للثلثين وثلث نصف العشر لثلثات وفي عكسه ثلثا العشر وانما يقسط الواجب (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وغنائمه) لا باكثرهما ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من وقت الزرع الى وقت الادراك ثمانية أشهر واحتاج في اربعة منها الى سمية فسقي بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقي بالنضج وجب ثلاثة ارباع العشر وكذا الوجه لما المقدارين من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذ بالاستواء واحتاج في ستة منها الى سقيتين فسقي بماء السماء وفي شهرين الى ثلاث سقيات فسقي بالنضج وجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في انه سقي بما اصدق المالك اذ الاصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهمه

وعبارة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها ان من تصرف فاسد اختلف المذاهب فيه فاراد قضاء دين به لمن يفسده ففيه خلاف والاصح ان من يصعبه ان كان قوله مما ينقض لم يصلح له وكذا ان لم ينقض وثلثا المصيب واحد أي وهو الاصح ما لم يتصل به حكم لانه مما باطن الامر فيه كظاهره فينقض ظاهرا وباطنا كما يأتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه اه (قوله باعتبار عيش الزرع) عبارة حج بعد قول المصنف الا في وقيل بعدد السقيات أي النافعة بقول الخبراء اه وينبغي الاكتفاء في ذلك باخبار واحد اخذ من الاكتفاء منهم به في المارص الا في فراجع

(قوله فيؤخذ اليقين الى ان به لم الحال) قال سم على حج انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه اهـ والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه انه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب (قوله واشتداد الحب الخ) أي وحيث اشتد الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب القريب ونحوه من الفول حيث عـ لم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اهـ غير (قوله بل يكفي في البعض) قياس ما يأتي ثم انه لا بد في الحاق ما لم يدر صلاحه بما يد صلاحه انه لا بد من اتحاد الجنس والبستان والحل وعليه فلو بد صلاح غير احد ٢٥٢ بستانين والاخر لم يدر صلاحه جازله التصرف في الثاني اعدم تعاق الزكاة (قوله

الساعي حلقه ندبا ولو كان له زرع أو غرس في بطن وأخروم في بنضع ولم يبلغ واحد منهم ما نصيبا ضم أحد هـ ما الى الآخر اتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني ولو علمنا ان أـ هـ ما أكثر وجهنا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين الى ان به لم الحال قاله الماوردي وهو ظاهر (وقيل بعدد السقيات) المقيدة دون ما لا يفيد لان المؤنة تكثرت بكثرة السقيات (وتجب) الزكاة فيما ذكر (يـ) بدو صلاح الثمر) لانه حينئذ ثمرة كاملة وقبله بلج وحصرم (و) يبدو (اشتداد الحب) لانه حينئذ طعم وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بدو صلاح الجميع واشتداده بل يكفي في البعض كما عـ لم بيان بدو صلاح الثمر من باب الاصول والثمار وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب اخراجها في الحال بل انه قد سبب وجوبه ولو اخرج في الحال الرطب والعنب بما يتروى بغير غير ردي لم يجزه ولو أخذ هـ الساعي لم يقع الموقع وان جفقه ولم ينقص الفساد اقبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وان نقل عن العراقيين خلافه ويرده حقا ان كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما في الروضة في باب الغصب وصحح في المجموع واقتضاء كلام الروضة في موضعين نعمانه بالقيمة قاله الاستوى وهو الاصح المقتضى به ونص عليه الشافعي والا كثرون وجزم به ابن المقرئ هنا والقائل بالاقول حمل النص على فقد المثل وانصر الناشرى للثاني نقلا عن والده بانه انما وجبت القيمة هنا لايقتوت على المستحقين ما يستحقونه من بقاء الثمرة على رؤس الشجر الى وقت الجذاذ وفي الغصب انما غصب ما على الارض واتلفه فلواتلفه على رؤس الشجر تعين نعمانه بالقيمة واستشهد بكلام والده بما لو أتلف رجل على آخر زرعاً أو نخلاً من الارض في الحال الذي لا قيمة له قال اسمعيل الحضرمي فيه اعمل الجواب ان كان في أرض مفصولة فلا شيء عليه أو في ملوكة أو مستأجرة وجبت قيمته عند من يقيه كذا كروا ذلك في اتلاف أحد دخنين يساويان

وان جفقه ولم ينقص) أي بل ولوزاد (قوله وهو المعتمد) وهذا بخلاف ما لو اخرج حبا في ثبته أو ذهباً من المعدن في ترابه فصفاه الاخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كاملاً في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه موجود فمما أخرجه غايته انه اختلط بالتراب أو التبن ففزع المختلط من معرفة مقدار فاذا صفي وتبين انه قدر الواجب اجزأ لزوال الابهام ثم رأيت في حج فيما يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور وعبارته بعد قول المصنف حقي يبلغ خالصه نصاً بانصها وعلى عدم الاجراء لو خلاص المغشوش في يد الساعي أو المستحق اجزأ كما في تراب المعدن بخلاف سخله كبرت في يده لانها لم تكن بصفة الاجزاء يوم الاخذ

والتراب والمغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغيره اهـ (قوله ويرده حتماً) وهل يحتاج الى رد الى نية أم لا فيه نظر عشرة والا قرب الثاني لانه ان كان باقيا ورده فقد رد للمالك ما لم يزل ملكه عنه وان كان تالفا فهو ديس في ذمته والبراءة في اداء الدين تحصل بمجرد الدفع من نوع ما في ذمته (قوله ان كان تالفاً) معتمد (قوله والقائل بالاقول) هو قوله ويرده حتماً كان باقيا (قوله وفي الغصب انما غصب الخ) أي انما هو مقروض فيما لو غصب الخ (قوله أو مستأجرة وجبت قيمته) معتمد (قوله كما ذكرنا ذلك في اتلاف الخ) قد يفرق بينهما بانه ثم استولى على الخفين فدخل كل منهما في نعمانه بخلاف المثل هنا فان الحاصل منه مجرد مباشرة الاتلاف وهي انما تقتضي ضمان ما اتلفه كما لو اتلف ولد دابة قيمته تافهة حين الاتلاف فانه انما يضمن قيمته =

== في ذلك الوقت لا قيمته كبيراً بتقدير بقائه هذا وكان الاولى للشارح التنظير بما لو أنلف أحد الخفين في يد مالكه ومع ذلك يرد عليه ان المتلف ثم له قيمة في نفسه بخلافه هنا (قوله لا من مال الزكاة) أي فلو خالف واخرجهما من مال الزكاة وتعدراستردادهما من أخذهما ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه وسنذكر نظيره عن الديمري فيما لو فسد المختلط من الذهب والفضة من أنه يعمل بما غلب على ظنه قال ويعضده التخصيم في مسئلة المذى والودى (قوله ولو اشترى نخيلاً الخ) ويأتي رد قول الامام والغزالي المنع الكلي من التصرف خلاف الاجماع وضعف ترك شيء من الرطب للمالك ٢٥٣ وأحاديث الباكورة وأمر الشافعي

بشراء القول الرطب محمولان على مال الزكاة فيه اذ الوقائع الفعلية تسقط بالاجماع وكما لو لم ينظر الشيخان وغيرهما في منع بيع هذا في قشره الى الاعتراض عليه بانه خلاف الاجماع الفعلي وكلام الاكثرين وعليه الامة الثلاثة كذلك لا ينظر فيما نحن فيه الى خلاف ما صرح به كلامهم وان اعترض بنحو ذلك اذ المذهب نقل فاذا زادت المشقة في التزامه هذا فلا عيب على المتخصص بتقليد مذهب آخر كذهب أحد فانه يجوز التصرف قبل الخرص والتضمين وان يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه في أوانه اهـ حج بحجوفه (قوله ثم ان لم يبق المالك له) أي لمن له المالك مدة الخيار (قوله يرجع عليه من انتقلت اليه) قضيته ان للمشتري الرد قهراً اذا كان الخيار له وأخذت الزكاة من الثمرة المشتراة ويشكل عليه ما يأتي فيما لو اطلع في المبيع على عيب وقد وجبت

عشرة غصص ما فعدت قيمة الباقي درهمين فيضمن غناية على المذهب ومحل ما تقر في غير الارز والعلس أماهما فبأنه أخذوا جميع ما في قشرهما ما كاهم ومؤنة الجفاف والتصقية والجداد والدياس والحل وغيرها مما يحتاج الى مؤنة على المالك لا من مال الزكاة ولو اشترى نخيلاً وغرثها بشرط الخيار فبعد الصلاح في مدته فالزكاة على من له المالك فيها وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري ان كان له ثم ان لم يبق المالك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه وان كان الخيار له ما وقفت الزكاة فنثبت المالك له وجبت عليه وان اشترى النخيل بغرثها او غرثها فقط مكاتب أو كافر بعد الصلاح لم تجب زكاتها على أحد اما المشتري فله عدم أهليته لوجوبها واما البائع فلا تنفاه كونها في ملكه حال الوجوب أو اشتراها سلم فبعد الصلاح في ملكه ثم وجب عليها عيبا لم يرد لها على البائع قهر التعاق الزكاة بها فهو كعيب حدث يده فلو أخرج الزكاة من الثمرة لم يرد له الارش أو من غيرها فله الرد أما لو ردها عليه برضاه كان جائز الاسقاط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبعد الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فان لم يرض البائع بالابقاء فله الفسخ انضمره بعض الثمرة رطوبة الشجرة ولورضى به وأبى المشتري الا القطع امتنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه وللبائع الرجوع في الرضا بالابقاء لان رضاه اعادة واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ولو بدو الصلاح قبل القبض كان عيباً حادثاً بيد البائع فينبغي كما قاله الزركشي ثبوت الخيار للمشتري وما قاله من ان محل ذلك اذا كان البدو بعد الزوم والافه هذه غرة استحق ابقاؤها في زمن الخيار فصار كالمشروط في زمنه فينبغي ان يفسخ العقدان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق العقد مردود والارجح عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرط في التمسك عليه لما وجدته العقدان في حريم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقيس اذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافعها شرعاً وبطلان بيع العين مع استثناء منافعها شرطاً (ويسن خوص) أي حرز (الثمر) بالثلاثة

الزكاة في ملك المشتري حيث يسقط الرد ثم قهراً وقد يقال ما هنا مصوراً بما اذا قبلها البائع وهو الاظهر وقد يقال بوجوبه مطلقاً ويفرق بان البائع بشرطه الخيار مع غلبة بدو الصلاح موطن نفسه على قبوله اذا أخذت الزكاة منه (قوله فان لم يرض البائع بالابقاء فله) أي البائع به ثم اذا فسخ وأراد القطع هل يمكن منه وان أدى ذلك الى قطع غرة المستحقين أو لافيه نظراً والقرب الثاني لتعلق حق المستحقين به وعليه فاعل فائدة الفسخ رد الثمن على المشتري (قوله في المقيس عليه) هو قوله كالمشروط في زمنه وقوله بخلاف المقيس هو قوله والافه هذه غرة استحق الخ (قوله ويسن خوص الثمر) أي الذي تجب الزكاة فيه اهـ محلي

(قوله وشمل كلامه غمار البصرة) معتمد ٢٥٤ أي فخلا أو كرما (قوله وخروج ييد والصلاح ما قبله) ومنه البلي الذي اعتد به

قبل تلونه (قوله نعم ان بدا صلاح نوع الخ) لو بدا صلاح حبة من نوع فهل يجوز خرصه وهل يجري فيه الوجهان اه سم على بهجة (أقول) القياس جواز الخرص أخذاً مما قالوه فيما لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل بالشرط قطع (قوله لكن الاقيس على ما قاله ابن قاضي شعبة الجواز) معتمد مر اه سم ويوجه بان ما لم يبد صلاحه تابع في البيع لما بدا صلاحه ان اتخذ بستان وجنس وحل وعقد وان اختلفت الانواع (قوله الجواز) أي في الجميع (قوله ولانه لا يؤكل غالباً) هذا دون ما قبله يشمل الشعير اه سم على بهجة والحكم اذا كانت معللاً بعلمين يتيق ما ثبت احدهما فلا يجوز خرصه (قوله ان يطوف الخارص) أي وجوبا (قوله فخذوا ودعوا الثلث) أي بان تميزوه عن باقي الثمر وتضعوه للمالك (قوله وانه يكفي خارص واحد) أي ولا يجوز للمالك بعينه الا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكفي مجرد قوله (قوله ولو اختلف خارصان الخ) يني ما لو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما في المياه ان يقدم الأكثر عدداً (قوله اذا خارص اخبار وولاية) الاولى ان يقول وشهادة فان الاعي من أهل الولاية في

(اذا بدا صلاحه على مالكه) لانه عليه الصلاة والسلام كان يبعث عبد الله بن رواحة الى خيبر خارصاً وحكمته الرق بالمالك والمستحق وشمل كلامه غمار البصرة فهي كغيرها وان استثناهما لما وردى فقال يحرم خرصها بالاجماع اكثرهما وكثرة المؤنة في خرصها ولا باحة أهلها الا كل منها المجتاز وتجمع عليه الروايات فالأول في الخلل اما الكرم فهم فيه كغيرهم قال السبكي وعلى هذا فيعني اذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة يجري عليه حكمهم ولهاذا قال الاذرى لم أر هذا لغير الماوردي وقضية كلام شيخه الصمري والاصحاب فاطبة عدم الفرق وخروج ييد والصلاح ما قبله فلا ياتي فيه اذ لا حق للمستحقين ولا يضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدوه نعم ان بدا صلاح نوع دون آخر في جواز خرص الكل وجهان في البحر والوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الاقيس على ما قاله ابن قاضي شعبة الجواز وخروج بالثمر الحب فلا خرص فيه لاستتار حبه ولانه لا يؤكل غالباً بطبا بخلاف التمرة وكيفية الخرص ان يطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرها أو ثمر كل النوع وطبائمه باسأولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتهما (والمشهور ادخال جمعه في الخرص) أي جميع الثمر والعنب فيه ولا يترك للمالك شيئاً وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع حله الشافعي رضى الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك من الزكاة ليعرفه بنفسه على فقراء أهله وجيرانه لطمعهم في ذلك منه لانه على ترك بعض الاشجار من غير خرص جماعته وبين الأدلة المطالبة لاخراج زكاة الثمر والزيب اذ في قوله فخذوا ودعوا الشارة لذلك أي اذا خرصتم الكل فخذوا بحسب الخرص واتركوا له شيئاً اخرص لغير التركة بعد الخرص المقتضى لا لا يجاب فيكون المتروكة قدر استحققه الفقراء ليعرفه هو والشأن انه يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله عسكاً بطاهر الخبز المذكور (والمشهور) انه يكفي خارص واحد لان الخرص نشأ عن اجتهاد فكان الحكم بما روي من انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث مع ابن رواحة واحداً يجوز ان يكون معينا أو كاتباً ولو اختلف خارصان وقف الامر الى تبيين المقدار منهما أو من غيرهما والثاني يشترط اثنان كالنقويم والشهادة وقطع بعضهم بالاقول (وشرطه) أي الخارص (العدالة) فلا يقبل الفاسق فيه وان يكون عالماً بالخرص لانه اجتهاد والجاهل بشي غير أهل للاجتهاد فيه (وكذا) شرطه (الحرية والذكورة في الاصح) اذا خارص ولاية والرقى والمرأة ليس من أهلها والثاني لا يشترطان كفاي الكمال والوزان وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ والعقل ولا بد ان يكون ناطقاً بصيرا اذا خارص اخبار وولاية وانهما وصفهما ذكر يمتنع قبول الخبر أو الولاية (فإذا خارص فالأظهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر بالثلثة) وبصير في ذمة المالك الثمر والزيب ليعرفهما به (دجفافه) ان لم يلف قبل التمكن بلا فريط لان الخرص يبيح له التصرف في الجميع كما سيأتي وذلك دال على انقطاع حقهم

(قوله التصريح من الخارص) أي ان كان ما ذونا له من الامام في التضمين ٢٥٥ (قوله ومن يقوم مقامه) ومنه شريك كما

بأنى في قوله وقد علم مما تقرر عدم الخ (قوله ومن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودى) قضيته صحة ذلك وان لم يأذن له المسلم في التبول وهي المتبادر من قوله أو من يقوم مقامه لكن قد يشكك علمه ما مر في زكاة الخلطة من ان من أدى حقه على غيره يحتاج للنية بغير اذنه لا بسقط عنه الا في الخلطة ووجه الاشكال ان المال وان كان مشتركا بين المسلمين واليهودى الآن اليهودى ليس أهلا للزكاة فلا تؤثر الخلطة معه ثم قال وقد يقال لما كان أمر الزكاة مبذرا على المسامحة اكتفوا بتضمين الشريك وان لم يكن ما ذونا له (قوله كان وضعه في غير زمثله نحن) الاوجه انه يضمن المثل اه سم على بهجة ويشهد قول الشارح السابق ومثله ان كان نال الفالح ومعلوم انه يضمن الكل (قوله فينفذ تصرفه) تفريع على قول المصنف جاز تصرفه الخ (قوله أولم يكن تحا كما الى عدلين) قضيته انه لا يكتفى بخرصه هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفا بالخرص وهو ظاهر لانه اذا ادعى دون ما ذكره الماشية لانه اذا ادعى دون ما ذكره الساعى فقد ادعى عدم الوجوب وهو الاصل مع ان الساعى ثم يكتفه العدلان رأى منه ريبة عد وهذا

منه والثاني لا ينقل حقه من ذمته بل يسقر متعلقا بالعين كما كان لانه ظن وتخمين فلا يؤثر في نقل الحق الى الذمة وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة وبسبب قول العبرة أى اعتبار القدر والاول قول التضمين (ويشترط) في الانقطاع والاصور المذكورين (التصريح) من الخارص أو من يقوم مقامه (بتضمينه) أى المالك حق المستحقين كان يقول نعمتك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا انما أوز بيبا (وقبول المالك) أو من يقوم مقامه شرعا التضمين (على المذهب) بناء على الاظهر وهو انتقال الحق من العين الى الذمة فلا بد من رضاها كالبايع والمشتري فان لم يضمه او ضمته فلم يقبل بقى حق الفقراء بحاله وقد علم مما تقرر عدم اختصاص التضمين بالمالك فلو خرس الساعى مرة بين مسلم ويهودى ومن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودى جاز كما نحن عبد الله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغنائم حكمه البلقينى قال واذا كان المالك صديقا أو مجنونا فالتضمين يقع للولى فيتم علق به كناية علق به عن ما لا شتر له والخطاب في الاصل يتعلق بمال الصبي وقد اشرت الى ذلك فيما مر بقولى أو من يقوم مقامه شرعا (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنقص الخرص) لعدم ورود التضمين في الحديث وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار بأفة سماوية او سرقت من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تقريط فلا شئ عليه قطعا لقوات الامكان وان تلفت بعضها فان كان الباقي نصابا زكاة او دونه اخرج حصته بناء على ان التمكن شرط للضمان لا للوجوب فان تلف بتقريط كان وضعه في غير زمثله نحن وانما لم يضمن في حالة عدم نقصه مع تقدم التضمين لبناء أمر الزكاة على المساهلة لانها علة ثبتت من غير اختيار المالك قبالة الحق مشروط بإمكان الاداء (فإذا نحن) أى المالك (جاز تصرفه في جميع الخروص بغيره) لا انقطاع تعلقهم من العين وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمين في جميع الخروص لاني بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الحق في العين لا معينا فيحرم عليه أى كل شئ منه فان لم يبعث الخا كم خارصا ولم يكن تحا كما الى عدلين عالين بالخرص يخبر ان عليه لينقل الحق الى الذمة ويتصرف في الثمرة ولا يكتفى واحدا احتياط الفقراء ولان التحكيم هنا على خلاف الاصل وفقا للمالك فيبحث بعضهم اجزاء واحدا بغير ذلك ومحل جواز التضمين المتقدم اذا كان المالك موسرا فان كان معسرا فلا لما فيه من ضرر المستحقين فاندفع قول الاذرى اطلاق القول بجواز نفوذ تصرفه بعد التضمين بالبيع وغيره مشكل اذا كان المالك معسرا ويعلم انه يصرف الثمرة كلها في دينه أو تأكلها كلها اعياله قبل الجفاف ويضيق حق المستحقين ولا يتقهم كونه في ذمته الخربة فتأمل (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كاه أو بعضه (بسبب خنى كسرة) أو مطلقا كما قاله الراعى فهما من كلامهم (أو ظاهرا عرف) أى اشتتر بين الناس كحريق أو برد أو غيب دون عموه أو عرف عموه واتهم في هلاك الثمار به (صدق يمينه) في دعوى

تخلفه الواجب وهو متعلق بالعين ويريد نقله من العين الى الذمة والاصل عدم انقطاع التعلق بالعين فعمل بالاصل فيها

(قوله صدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه) يؤخذ من ذلك انه لو ادعى ذلك في الوديعة صدق لاحتمال التلف من غير نقص ولو كان تسلم منه ذلك تاما لعله المذكورة (قوله أعيد كبله) أى وجوبا * (باب زكاة النقد) * (قوله ثم أطلق) أى لغة أيضا (قوله ولله نقد اطلاقان) أى فى عرف الفقهاء ٢٥٦ غرضه من هذه العبارة دفع اعتراض بعض الشراح بان الاولى ان يقول

التلف بذلك السبب فان عرف ذلك السبب الظاهر وعمومه ولم يتم صدق بلايين واليمين هنا وفيما يأتى من مسائل الباب مستحبة وجعله السرقة من أمثلة الهلاك جرى على الغالب اذ قد يطلق ويراد عدم القدرة على دفعه لان الغالب ان المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه (فان لم يعرف الظاهر طوبى بينة) على وقوعه (على الصحيح) سهولة اقامتها والثانى لانه اثنان شرعا (ثم يصدق بيمينه فى الهلاك به) أى بذلك السبب لاحتمال سلامة ماله بخصوصه ولو ادعى تلفه بحجر بيق وقع فى الجرين مثلا وعلمنا عدم وقوعه فيه لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو غلظه) فيه (بما يبعد) أى لا يقع عادة من أهل المعرفة بالخرص كالربيع (لم يثبت) الا بيمينه قياسا على دعوى الجور على الحاكم أو الكذب على الشاهد وللعلم يطلانه عادة فى الغلط نعم يحط عنه التقدير المحتمل وهو الذى لو اقتصر عليه لقبيل فان لم يدع غلظه غير انه قال لم أجده الا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه قاله الماوردى وغيره (أو ادعى غلظه) (بمحتمل) بفتح الميم بعد تالف الخروص وبين قدره وهو عما يقع بين الكيلين عادة كوسق فى مائة (قبل فى الاصح) وحط عنه ما ادعاه اذ هو أمين فيجب الرجوع لقوله فى دعوى نقصه عند كبله ولان الكيل يتبين والخرص تخمين فالاحالة عليه أولى فان لم يبين قدره لم تسمع دعواه ولو كان الخروص باقيا أعيد كبله وعمله ولو كان أكثر عما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا كخمسة أو سق من مائة قبل قوله وحط عنه ذلك التقدير فان اتهم حلف ومقابل الاصح لا يحط لاحتمال ان النقصان فى كبله واعلم به وفى لو كاله ثانيا ويسن جذاذ الثمن ارا كما قاله الماوردى ليطعم الفقراء فقد ورد النهى عنه لئلا وان لم تجب الزكاة فى المجدوذ

* (باب زكاة النقد) *

أصل النقد لغة الاعطاء ثم أطلق على المنقود من باب اطلاق المصداق على اسم المنعول ولله نقد اطلاقان أحدهما على ما يقابل العرض والدين فشملى المضروب وغيره وهو المراد هنا والثانى على المضروب خاصة والناس له اطلاقان أيضا كالتقيد والاصل فى الباب قبل الاجماع مع ما يأتى قوله تعالى والذى يكنزون الذهب والفضة والكنز ما لم تؤدز كاته والنقد من أشرف نعم الله تعالى على عباده انهم ما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكما تنقضى بهما بخلاف غيرهما من الاموال فن كنزهما فقد ابطال الحكمة التى خلقها لها مكن حبس قاضى البلد ومنعه ان يقضى حوائج الناس (نصاب الفضة ما اقتادهم ونصاب الذهب عشرون مثقالا) بالاجماع وقدم الفضة على الذهب لانها أغاب ويعتبر ذلك (بوزن مكة) تحديدا فلونقص فى ميزان وتم فى أخرى فلا

باب زكاة الذهب والفضة ليشمل الثمن والقراضة والسبائك والنقد بناء على أنه اسم للمضروب خاصة (قوله والناس له اطلاقان أيضا) أى من الذهب والفضة (قوله والكنز ما لم تؤدز كاته) هذا تفسير مرادوا لا قاله كثر من المال المدفون فكأنه شبه المال الذى لم تؤدز كاته بالمال المدفون الذى لا ينتفع به حال دفنه (قوله بوزن مكة تحديدا) أى يتبيننا لظهور قوله فلونقص الخ (فرع) اتبع نصابا ومضى عليه - قول فهل يلزمه زكاة فيه نظروا ليعدانه كالغائب فيجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلونقص اخراجه بخودوا فهل يلزمه لاداء الزكاة والاتفاق منه على عمومته وأداه دين حال طوبى به فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر اخراجه بلا ضرر ان يلزمه أداء الزكاة فى الحال ولو قبل اخراجه كفى دينه المال على موسر مقر وان يلزمه اخراجه لفظة الممون والدين فلو مات قبل اخراجه فنفسه يتجه ان يقال ان كان تيسر له اخراجه بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه فخرج من تركته ولا يشق جوفه وان كان لم تيسر له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركته بل ان

خرج ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركته والا فلا سم على حج قال شيخنا العلامة الشوبرى (أقول) ابتلاعه قريب زكاة من وقوعه فى البحر وقد صرحوا فى المبيع قبل قبضه بانه تلف فليكن هنا كذلك ويفرق بينه وبين الغائب بانه يمكن التصرف

فيه في الجلة وهو باق يده ولا كذلك بعد الامتلاخ اه (اقول) قد يفرق بان ما في البحر ما يوس منه عادة فاشبه المتالف والذي اتبعه يمكن خروجه بل هو قريب باستعماله الدواهل يغلب خروجه لانه مالا يحيله المعدة فاشبه الغائب كما ذكر سم (قوله وتم في أخرى) عبارة المختار الميزان معروف اه ومقتضاه انه مذكور (قوله والمراد بالدرهم الاسلامية) أي الدرهم الاسلامية التي الخ (قوله وكانت مختلفة في الجاهلية) قال في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر مانصه قال الراعي وسببه ان التعامل غالباً في عصره صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بعده كان بالبغلي وهو ثمانية دنانق والطبري وهو نصفها فجعلوا قسم الدرهمين اه ثم قال والطبرية نسبة الى طبرية قسبة الاردن بالشام وتسمى بتصيدين والبغلية نسبة الى البغل لانه كان عليها صورته (قوله ويجب اعتقاد انها الخ) أي الدرهم الآن (قوله لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه) أجيب بانه بتقدير عدم وجودها لا يضر لما قيل ان الدرهم التي كانت موجودة أو لا نوعان أحدهما وزنه ثمانية دنانق ٢٥٧ والاخر أربعة غلظ مجموع الدرهمين

وقسم في زمن عرفصار الدرهم ستة دنانق فيحمل ما في الحديث من ان النصاب ما تقدرهم على ان كل مائة من نوع من النوعين المذنين كانا موجودين وهو يساوي المائتين من الدرهم الموجودة الآن (قوله وزن الدرهم ستة دنانق) قال في المصباح الدانق معرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبتا خروب وان الدرهم عندهم اثنا عشرة حبة خروب والدانق الاسلامي حبتا خروب وثلاث حبة خروب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة خروب وتفتح النون وتكسر وبعضهم يقول الكسر افصح وجمع المكسور دنانق وجمع المفتوح دنانيق بزيادة ياء قاله الازهرى وقيل كل

زكاة للشك وان راجح رواج التام ولا بعد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعيها فليكن الميكال الميكال المدينية والوزن وزن مكة والمثقال لم يتغير جاهلية ولا اسلاما وهو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقسروا قطع من طرفها مادق وطال والمراد بالدرهم الاسلامية التي كل عشرة منها اسبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أو عبد الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون قال الازري كالسبكى ويجب اعتقاد انها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك ووزن الدرهم ستة دنانق والدانق ثمان حبات وخمس حبة ومتى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا وأربعة أخماس قيراطا بقرابط الوقت قال الشيخ ونصاب الذهب بالاشرف في خمسة وعشرون وسبعان وتسع ومرا دة بالاشرف فيما يظهر القايته باى وبه يعلم النصاب بما على وزنه من المعاملة الحادثة الآن على انه حدث تغيير في المثقال لا يوافق شيئا مما مر فليقتبه لذلك ولا وقص فيما كالمعشرات بل ما زاد على النصاب فيحاسبه كافي المحرر ولو بعض حبة لا مكان التجزى بالاضرر بخلاف المواشى (وزكاهما) أي الذهب والنضة (ربيع عشر) في النصاب فليجربس فيمادون خمس اواق من الورق صدقة رواه البخاري وفي الرقة ربع العشر والرقة والورق القضة والهاء عوض من الواو والاولية بضم الهمزة وتشديد الباء على الاشهر أربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع ولا يكمل نصاب أحدهما

٣٣ به في جمع على فواعل ومفاعيل يجوز ان يد بالياء فيقال فواعيل ومفاعيل (قوله والدانق ثمان حبات) أي فوزن الدرهم خمسة وعشرون حبة وسبع حبات وخمس حبة فاذا زيد عليه ثلاثة أسباعه وهي احدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة صار اثنان وسبعين وهي المثقال (قوله بقرابط الوقت) وقيل أربعة عشر قيراطا والمثقال أربعة وعشرون قيراطا على الاول وعشرون على الثاني اه حج (قوله خمسة وعشرون) أي اشرفيا (قوله ومرا دة بالاشرف فيما يظهر القايته باى) أي وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن (قوله والرقة والورق النضة) عبارة القاموس الورق مثلية وكثف وجبل الدرهم المضروبة بالجمع أوراق ووراق كالرقة الجمع رقون والوراق الكثير الدرهم وقوله الورق مثلية أي مع سكون الراء (قوله والهاء عوض من الواو) أي في الرقة (قوله على الاشهر) ومقابلته تخفف الباء

(قوله والآخر من الوسط) أى ويخرج من أحدهما ما راعيا للقيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية (قوله وله استردادهما) أى الردى والمكسور (قوله ان بين عند الدفع) قياس ما يأتي في التجهيل ان المدار على علم الاخذ على تبين الدفع (قوله انه عن ذلك المال) أى الجيد والصحيح (قوله فان بقي أخذه) قضية ما ذكر أنه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقائه ويحتمل انه غير مراد وان المراد بأخذه جازله أخذه وجازدفع التفاوت وهو قريب هذا وقياس ما مر فيها الوافق فرضان من أنه اذا دفع غير الاغبط لا يحسب ان داس المالك أو قصر الساعي انه هنا كذلك فإيراجع وعلى مقتضى اطلاقهم من الاجزاء هنا مطلقا يمكن ان يفرق بان المقصود من الدارهم والدنانير صرفها ولا يظهر بين المكسور والردى وبين الصحيح والجيد مع أخذ التفاوت كبير أمر بخلاف المواشى فان المقصود منها ٢٥٨ التبقية والاستثناء وفي غير الاغبط ضرر على الفقراء (قوله وكيفية معرفته)

أى التفاوت (قوله ان يقوم المخرج بجنس آخر) أى ولا يجوز تقديمه بجنسه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من الربا (قوله فيسقى عليه درهم جيد) أى وذلك لان نصف الدينار اذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهمان والمعيبة تساوى خمس دينار وقيمتها أربع دراهم من الجيدة فيسقى من نصف الدينار نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة (قوله من تصدق عليه) مفهومه انه لو اشتراه من اتقوله من المصدق عليه لم يكره (قوله أو مغشوشا خاصة قدر الزكاة) مثله ما لو أخرج فضة مقصودة فيشترط ان يكون وزن الخالص منها قدر ماوجب عليه من الفضة الخاصة (قوله وقع تطوعا كما مر) ويصدق المالك في قدر الغش اه

بالاخر لا اختلاف الجنس ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه وان اختلاف نوعاهما والمراد بالجودة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها ويؤخذ من كل نوع بقسطه ان سهل بان قلت الانواع والأخذ من الوسط كما في المعشرات ولا يجوز ردى ومكسور عن جيد وصحيح كبريضة عن صحاح وله استرداده ان بين عند الدفع انه من ذلك المال والا فلا واذا جازله الاسترداد فان بقي أخذه والا يخرج التفاوت وكيفية معرفته ان يقوم المخرج بجنس آخر كان يكون معه ما تقادروهم جيدة فاخرج عنها خمسة معيبة والجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوى به خمسين دينارا فيسقى عليه درهم جيد ويجزئ الجيد والصحيح عن ضدهما بل هو أفضل فيسلمه المخرج الى من يوكله المستحقون منهم أو من غيرهم فان لم يمه نصف دينار سلم اليهم دينار انصفه عن الزكاة وباقية له معهم أمانة ثم تقاصل هو وهم فيه بان يبيعوه لاجنبى ويقيموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن يكره له شراء صدقته من تصدق عليه فوضا أو فقلا (ولاشئ في المغشوش) أى المخلوط كذهب بنقصة او نحاس (حقى يبلغ خالصه نصابا) للاخبار المارة فيخرج خالصا أو مغشوشا خاصة قدر الزكاة ويكون متطوعا بالخاص لانه في الحقيقة انما أعطى الزكاة خالصا من خالص والنحاس وقع تطوعا كما مر فلو كان وليا امتنع عليه ذلك في مال مواليه كما يجنبه الاسنوى لعدم جواز تبرعه بنحاسه وقيد بما اذا كانت مؤنة السبك تنقص عن قيمة الغش أى ان كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم ان يسبك ويكره للامام ضرب المغشوشة فان علم عيارها صحت المعاملة بهامينة وفي الذمة وكذا ان لم يعلم عيارها الحاجة للماملة به ولذلك استفتيت من قاعدة ان ما كان خليطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كسك مخلوط بغيره وابن مشوب بماء لا تصح المعاملة به فجعل الزر كشى غشها مقصودا غير صحيح فلو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها أزيد من غش ضرب به

حج (أقول) هو واضح ان كان بعد تلف المال أو قبله وليس ثم أهل خبرة وتعدرسبك جزى يعلم به مقدار الغش حرم والا فينبغى مراجعة أهل الخبرة أو سبك ما يمكن به معرفته قياسا على ما لو ادعى المالك غلط الخارص في محفل والخارص باق فانه يفتن بالكيل وعلى مالو اختلاف المالك والساعي في عدم الماشية بما يختلف به الواجب فانها تعد عليه الا ان يفرق بسهولة إعادة الكيل أو العد بخلاف مراجعة أهل الخبرة وبخلاف السبك (قوله وقيد بما اذا الخ) معقد (قوله ولذلك) أى للحاجة (قوله فجعل الزر كشى غشها مقصودا) أى فليست من القاعدة حتى تستقنى (قوله وغشها أزيد من غش ضرب به) أى فان كان تساوى به كره أخذ ما باقى

(قوله انه مثل مضروبه) ومثل المغشوشة بالجمدة أو المغشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها مخالفة لصنعة دراهم الامام ومن علم بمخالفتها لا يرغب فيها كرهته في دراهم الامام فتصرم لما في صنعتها من التدليس (قوله ويكره اغير الامام) أي وللامام ان يؤدب على ذلك أه ديمري (قوله ويكره ان ملك نقدا مغشوشا مساك) ٢٥٩ وينبغي ان يحمله حيث لم يعم التعامل به

كما يأتي (قوله بل يسبك) بابه ضرب يضرب (قوله أخذنا نمامر) أي في قوله فلو كان وليا امتنع عليه ذلك الخ (قوله ان تساوت اجزأوه) أي بان يكون ما في كل جزء منها قدر ما في غيره من ذلك أه سم على بهجة (قوله فيكون زنة الذهب ستمائة الخ) ايضاح ذلك انه قد علم بالقسمة المذكورة ان حجم الواحد من الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فحجم حلة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فاذا كان الاناء الفاضل ان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجملة الفاضلة اذا كان فيه ستمائة ذهباً واربعمائة فضة أه سم على بهجة (قوله ويانه بها الخ) وهذه الطرق كلها اذا وجد اما اذا فقد فيقوم اعتبار ظنه ويعضده التخمين في مسئلة المذبي والودي أه دم أي من انه اذا علم اصابت ما الثوبه وجهل محله وجب غسل الجميع لكن ما ذكره الديمري يؤخذ بضعفه من قول الشارح الا لا يعقد المالك في معرفة الا كثر غلبه ظنه (قوله

حرم فيما يظهر لمنافيه من التدليس بايها انه مثل مضروبه ويحمل العقد عليه ان غلبت ولو كان الغش يسيراً بحيث لا يأخذ حظاً من الوزن فوجوده كعدمه ويكره اغير الامام ضرب الدواهم والدنانير ولو خالصة لمنافيه من الانقياس عليه ويكره ان ملك نقدا مغشوشا مساك كد بل يسبك ويصفه قال القاضي أبو الطيب الا ان كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره مساكها ذكره في المجموع (ولو اختلط اناء منهما) أي من الذهب والفضة بان اذيب الاناء منهما بان كان وزنه ألف درهم ستمائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر (وجهل أكثرهما زكي) كلاهما بفرضه (الا كثر ذهباً فضة) احتياطاً ان كان غير محجور عليه والاعتين التميز أخذاً مما هو ولا يجوز فرض كله ذهباً اذا حدد الجنس لا يجوز عن الآخر وان كان اعلى منه كما مر (أو ميز) بالنار كان يسبك جزأ يسيراً ان تساوت اجزأوه كما في البسيط أو يفتحنه بالماء فيضع فيه الفاضل ما يعلم ارتفاعه ثم يخرجها ثم يضع فيه الفاضلة ويعلم وهذه العلامة فوق الاولى لان الفضة أكبر حجم من الذهب ثم يخرجها ثم يضع فيه المخلوط قال أيهما كان ارتفاعه اقرب فالأكثر منه ولا شك انه يكتب في بوضع المخلوط أولاً ووسطاً أيضاً قال الاسنوي واسم من هذه واضبط ان يضع في الماء قدر المخلوط منه ما معاً مرتين في أحدهما الا كثر ذهباً والاقل فضة وفي الثابتة بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضع المخلوط فيلحق بما وصل اليه قال ونقل في المكناية عن الامام وغيره طريقاً آخر يأتي ايضاح الجهل بقدر كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو الفاضل في ماء ويعلم كما مر ثم يخرجها ثم يضع فيه من الذهب شيئاً بعد شيء حتى يرتفع تلك العلامة ثم يخرجها ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع تلك العلامة ويقترب وزن كل منهما فان كان الذهب الفاضل من الفضة ستمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة اه والمراد انهما منصفان في الحجم لافي الوزن فيكون زنة الذهب ستمائة وزنة الفضة اربعمائة لان المختلط من الذهب والفضة انما يكون الفاضل بالنسبة المذكورة اذا كانا كذلك ويانه بها انك اذا جعلت كلاهما اربعمائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع الفاضل الطريق الاولى كما قال تأتي أيضاً في مختلط جهل وزنه بالكلية قاله القوراني فانك اذا وضعت المختلط المذ كورته تكون علامته بين علامتي الخالص فان كانت نسبته اليهما سواء فنصفه ذهب ونصفه فضة وان كان منه وبين علامة الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة الفضة شعيرة فثلاثاء فضة وثلاثة ذهب أو بالعكس فبالعكس قال الراعي واذا تعذر الامتحان وعسر التميز بان يفقد آلات السبك أو يحتاج فيه الى زمان صالح وجب الاحتياط فان الزكاة واجبة

والطريق الاول) هو قوله أو يفتحنه بالماء فيضع فيه الفاضل الخ (قوله وجب الاحتياط) أي فيزكي الا كثر ذهباً والا كثر فضة وعبارة حج ولو فقد آلة السبك أو احتاج فيه لزمان طويل أجبر على تركية الا كثر من كل منهما ولا يعذر في التأخير الى التمكن لان الزكاة فورية كذا نقله الراعي عن الامام وتوقف فيه فقال لا يعذر ان يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان

(قوله ولا يبعد أن يجعل السبيل الخ) معتد (قوله ولا يعتمد المالك في معرفة الاكثر غلبة ظنه) أي لانه لا يبعد أن يجعل الزكاة على
 البينة كما مر ويحل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن الدميري (قوله ولو قولي الخ) غايته (قوله
 زكي الذي في يده في الحال) أي وأما المفسر والدين فان سهل استخلاصه لكونه حلالا على ملى مبادل وجبت زكاته فوراً أيضاً
 والا فاعتد رجوعه الى بدو له بعد مدة طويلة كما يأتي (قوله بناء على ان الامكان شرط للضمان) أي على الرابع (قوله ولا أثر لزيادة
 قيمته بالصنعة لانها محرمة) أي فان كانت مباحة اعتبرت القيمة مع الوزن اهـ حج اعتبارا به بئنه الموجودة حينئذ وذلك كان صاغ
 حلياً ان يجوز له لبسه ثم اتقل منه الى غيره من لا يجوز له لبسه فامسكه حتى مضى حول مثلاً فيعتبر الوزن مع القيمة حيث اتخذ
 ليؤجره ان له استعماله ثم اشتراه منه من لا يجوز له استعماله أو قصد ما لك استعماله وهو ممن يحرم عليه استعماله فيعتبر الوزن
 مع القيمة (قوله أو يخرج ربع عشره مشاعاً) ٢٦٠ هذا ان كانت الصنعة محرمة كما هو القرض وان كانت مباحة ووزنه

وقيمة ما ذكر اخرج خمسة دراهم
 قيمته موصوغة سبعة ونصف
 ولا يجوز ان يكسره ويخرج منه
 خمسة دراهم أو يخرج ربعه
 مشاعاً نبيعه السامعي بذهب
 ويقسمه بين المالك والمستحقين
 كذا في شرح الروض وقضيته
 انه لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم
 ونصفاً مضروبة ووجهه ان
 الواجب عليه خمسة دراهم
 موصوغة فاذا أخرج سبعة
 ونصفاً كان ربا لزيادة المخرج
 على الواجب وقد يقال يرد عليه
 ان الربا انما يعتبر في العقود
 وما هنا ليس بهتد ثم رأيت في
 شرح الروض أيضاً ما يصرح
 بجواز ذلك وعبارته بعد ما ذكر
 عنه وظاهره انه يجوز اخراج سبعة

على النور فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ذكره في النهاية ولا يبعد ان يجعل السبيل
 أو ما في معناه من شروط الامكان ولا يعتمد المالك في معرفة الاكثر غلبة ظنه ولو قولي
 اخر اجهاب نفسه ويصدق فيه ان أخبر عن علم ولو ملك نصاً بانصفه يده وباقيه مغضوب
 أو دين مؤجل زكي الذي في يده في الحال بناء على ان الامكان شرط للضمان لا للوجوب
 ولان الميسور لا يسقط بالعسور (وبزكي المحرم) من ذهب أو فضة (من حلي) بضم أوله
 وكسره مع كسر اللام وتشديد الهمزة حلي بفتح الحاء واسكان اللام (و) من (غيره)
 كالأواني اجاعاً ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة فلو كان له اناء وزنه ما تدارههم
 وقيمته ثلثمائة وجبت زكاته مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لامن نوع آخر دونه ولا من
 جنس آخر ولو اعلى أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره مشاعاً وما كره
 استعماله كضبة الاناء الكبيرة لحاجة أو الصغيرة لزينتها تجب قيمتها أيضاً (لا) الحلي (المباح
 في الانظهر) فلا زكاة فيه لانه معد لاستعمال مباح كعوامل المواشي وصح ذلك عن جمع
 من الصحابة رضي الله عنهم وأجابوا عما ورد مما ظاهره يخالف ذلك بان الحلي كان محرماً
 في أول الاسلام وبأن فيه اسرافاً والثاني بزكي لان زكاة النقدين لا تجوز بجهوده وورد بان
 زكاته انما تنطاط بالاستغناء عن الانتفاع به لا بجوهره اذ لا غرض في ذاته ولو اشترى اناء
 ليأخذ حلياً مباحاً فليس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره ففي حوله كذلك
 فهل تلزمه زكاته الا قرب كما قاله الاذري لان استعماله مباح ولو ورث حلياً
 مباحاً لم يعلم به الابعد حول وجبت زكاته لانه لم ينو استعمال مباح وفيه

ونصف نقد ولا يجوز كسره لاداء منه لضرب الجاهلين (قوله وما كره استعماله) كصاحب ضبة الاناء وعبارة سم احتمال
 على بهجة قوله وكذا المنكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال اناء فيه ضبة مكروهة اهـ وهي تفيد الكراهة في الجميع
 لا في محل الضبة فقط (قوله وصح ذلك عن جمع من الصحابة) منهم ابن عمر قد صح عنه انه كان يحلي بئانه وجواربه بالذهب ولا يخرج
 زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيرها اهـ شرح البهجة (قوله وورد بان زكاته انما تنطاط الخ) أي بعينه والافهه غير مستغنى عن
 الانتفاع بصرفه في الجواهر اهـ سم على بهجة (قوله ولو اشترى اناء الخ) في مال وصاغ اناء على وجه محرم ثم اضطر الى استعماله
 في مباح فنقص اعداده فهل تجب زكاته عملاً بالاصل أو لا نظر القصد الطارئ فيه تطرأ لا قرب الثاني لانه المذكور ثم رأيت
 ما يأتي عن حج بالهاتين وهو صريح فيما ذكر (قوله واضطر الى استعماله) أي أو لاستعماله للشرب منه لمرض أخير من الثقة
 انه لا يزيله الا هو وامسكه لاجلها واتخذ ابتداء ذلك وقوله في طهره اي مثلاً (قوله وفيه احتمال لوالداروياني) ضعيف

(قوله ولا يشك الا بالحق الخ) اي من الاحتمالين وهو وجوب الزكاة (قوله بلا قصد شي) اي حيث لازم كافيته (قوله لان في تلك) اي وهي ما لو اتخذ بلا قصد شي (قوله دون هذه) اي وهي ما لو ورث حلياً الخ (قوله جازله استعماله) اي ولاز كافيته حيث دللناه صار معد الاستعمال مباح (قوله ويظهر حله) على صوابا بقصر ٢٦١ (قوله يحصل منه شي بالعرض على النار)

اي لو كان الصداق من النحاس والا فالصداق الحاصل من يجرد الوسخ لا يحصل منه شي بالعرض على النار (قوله وكذا ميل الذهب) اي وكالذي صدى ميل الخ (قوله اذا لم يتم غير مقامه) اي اما اذا قام غير مقامه لم يجز وان كان الذهب اصلح (قوله اذا حال لونه) اي تغير (قوله وفيه) اي الخاقه بالذهب تظن معتد ووجهه انه ذهب ذاتا وهيئة بخلاف ما صدى فان صدام يمنع صفة الذهب عنه (قوله ويجوز ضمها) وفيه لغة ثالثة اسوار بضم الهمزة حكاه المصنف في شرح مسلم وحكي الحافظ المنذرى الكسر ايضا ادم اي كسر الهمزة (قوله حرام تجب فيه الزكاة) اي حيث كان على صورة حيوان يعيش بتمام الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغي ان يكون مكروها فتجب زكاته كما ترفى الضمة للحاجة (قوله اما في الاولى) هي قوله بلا قصد وقوله واما في الثانية هي قوله او بقصد (قوله فان طرأ على ذلك قصد محرم) اي وان طرأ على

احتمال لو الدار وباني اقامة انية موثره مقام نيته ولا يشك الا بالحق المتخذ بلا قصد شي لان في تلك اتخاذا دون هذه والاتخاذ مقرب للاستعمال بخلاف عدمه (فن المحرم الاناء) من ذهب وفضة بالاجماع للذكر وغيره وذلك هنا ضرورة التقسيم وبيان الزكاة فيه فلا تكرر وهو محرم لعينه ومنه الميل للمرأة وغيرها فيحرم عليها ان صدى ما ذكر بحيث لا يبين جازله استعماله نقله في المجموع عن قطع الشيخ أبي حامد والبنديجي وصاحب المهذب وآخرين ويظهر حله على صدى يحصل منه شي بالعرض على النار ليوافق ما هو وكذا ميل الذهب لحاجة التدوي قاله الماوردي وهو ظاهر اذا لم يتم غير مقامه وطرأ الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدى على ما قاله البنديجي كما نقله في الخادم فلاز كافيته في الاظهر وفيه نظر (والسوار) بكسر السين ويجوز ضمها (والخخال) بفتح الخاء (لبس الرجل) والخمئي من ذهب أو فضة تلخبر احل الذهب والخزير لانا أمي وحرم على ذكرهما والفضة بالقياس عليه ولما في ذلك من الخنثوية التي لا تلحق بشبهة الرجال وما اتخذ المرأة من تصاوير الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة كما قاله الجرجاني في الشافي (فلو اتخذ الرجل سواراً) مثلاً (بلا قصد) من لبس أو غيره (او بقصد اجارته ان له استعماله) بلا كراهة (فلاز كافيته) في الاصح (اما في الاولى) فلانها انما تجب في مال نام والنقد غير نام وانما الحلق بالناحي لثبته لا لخراج وبالصياغة بطل تهيموله ويخالف قصد كنزه الا في اصرفه هيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة واما في الثانية فكما لو اتخذ له غيره ولا عبرة بالاجرة كاجرة العاملة ولو اتخذ للاستعمال محرم فاستعمل في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وان عكس في الوجوب احتمالان أو جههما عدمه نظر القصد الابتدائي فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداءً لحواله من وقته ولو اتخذ له ما وجبت قطعاً وفيه احتمال ومقابل الاصح تجب لان اسم الزكاة منوط بالذهب والفضة يخرج عنه ما قصد به الاستعمال لغرض تزين النساء لازواجهن فيبقى فيما عداه على الاصل ويخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً فتجب فيه على الصحيح (وكذا لو انكسر الحلي) المباح استعماله بحيث امتنع ذلك منه (وقصد اصلاحه) عند علمه بانكساره وأمكن من غير سبك وصوغ له بان أمكن بالالحام لبقاء صورته وقصد اصلاحه فلاز كافيته وان دارت عليه أحواله فان لم يقصد اصلاحه بل قصد جعله تبراً أو دراهم أو كنزاً أو لم يقصد شيئاً أو أخرج انكساره الى سبك وصوغ وان قصد هما فتجب زكاته وينعقد حوله من وقت انكساره لانه غير

المحرم قصد مباح فتباعد ما ذكر انقطاع تعلق الزكاة به من حين القصد وعبارة حج ولو قصد مباحاً ثم غير المحرم أو عكسه تغير الحكم (قوله ويخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً) أي بان اتخذه ليدخره ولا يستعمله لاني محرم ولا غيره كما لو ادخره لبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة (قوله أولم يقصد شيئاً) قد يشك هل هذا عدم الوجوب في حلي اتخذه بلا قصد كما تقدم قريباً ويوجب بان الكسر هنا المنافي للاستعمال قريبه من التبر واعطاء حكمه اه سيم على بهجة

(قوله نقد اصلاحه) افهم انه لو لم يقصد اصلاحه حين علم به تجب الزكاة ويوجه بمنزل ما عمل به كان يقال لان عدم قصد
الاصلاح بعد العلم بين انه خرج عن قصد الاستعمال من حين الكسر فتجب زكاته من حينه (قوله والخنثى) ولو انضج بالانوفة
وقدمضى حول أو أكثر فينبغي وجوب الزكاة لانه في مدة الخنوفة ممنوع من الاستعمال فاشبهه الاوانى اذا اتخذت على وجه
محرم ويحتمل على بعد عدم وجوبها اعتبارا بما في نفس الامر ويترق بينه وبين الاوانى بانها محرمة في الظاهر وفي نفس الامر
(قوله الا ان صدق بحيث لا يبين) أى فلا حرمة لكن ينبغي كراهته فتجب الزكاة فيه ثم ان استعماله على وجه لا يوجد الا في النساء
بحرم لما فيه من التشبه بهن والافلا (قوله الا الانف) وينبغي ان مثل الانف العين اذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز
(قوله لا مجرد) هو بالدال المهملة ٢٦٢ وعبارة المختار الجذع قطع الانف وقطع الاذن ايضا وقطع اليد والشفة وبابه قطع

مستعمل ولا معد للاستعمال وشمل كلامه بما قررته به انه لو لم يعلم بانكساره لا بعد عام
أو أكثر فقد صد اصلاحه لازكاة أيضا لان القصد يبين أنه كان مرصدا له وبه صرح في
الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده
اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل (ويحرم على الرجل) والخنثى (حلى الذهب)
ولو في آلة حرب للخبر المار الا ان صدق بحيث لا يبين كما في المجموع عن جمع وأقره ووجهه
زوال الخبلا عنه حينئذ نظير ما مر في اناء نقد صدق أو غشى (الا الانف) للعبدوع
فيجوز له اتخاذ منه وان أمكن من فضة لان عرجة بن أسعد قطع انفه يوم الكلاب بضم
الكاف اسم الماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ انثامن ورق فانتن عليه فامر
النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انثامن ذهب رواه الترمذى وحسنه وابن حبان وصححه
(و) الا (الانثام) فيجوز اتخاذها منه قياسا على الانف ولو اكل اصبع والانثام بفتح
الهمزة والميم تسع لغات افصحها واشهرها فتح الهمزة وضم الميم والانامل أطراف الاصابع
وفي كل اصبع غير الابهام ثلاث أنامل (و) الا (السن) فيجوز ان قلعت سنه اتخذ بدلها
عما ذكر قياسا على الانف وان تعددت كما هو ظاهر اطرافهم وله شد السن به عند تنزلها
ولازكاة في ذلك وان أمكن نزعها ورده كما اقتضاء كلام المارردى وكل ما جاز من الذهب
فهو بالفضة أولى وحكمة جوارزه مع التمكن من الاتخاذ منها انه لا يصعد اذا كان
خالصا بخلافها ولا يفسد المنيب أيضا وقد شد عثمان وغيره أسنانهم به ولم ينكره أحد
(الا الاصبع) والانثامين منه فلا يجوز من ذهب ولا فضة لانها لا تعمل فتكون مجرد الزينة
بخلاف السن والانثام فانه يمكن تحريكها ويؤخذ منه عدم جواز انثامه سقلى كالاصبع
لما ذكر وعلم منه حرمة اليد بطريق الاولى وأخذ الاذرى عما تقدم ان ماتحت الانثام
لو كان أشل امتنع ويؤخذ منه ان الزائدة ان عملت حلت والافلا (ويحرم سن الخاتم)

(قوله لان عرجة بن أسعد) في
الدميري ابن صفوان اه وهو
نسبة بحدته في الاصابة عرجة بفتح
العين والهاء بينهما مارة ساكنة
وبالجيم ابن سعد بن كرز بن
صفوان الميمى السعدى وقيل
الطاردى كان من الفرسان في
الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب
أنفه ثم أسلم فاذن له النبي صلى
الله عليه وسلم ان يتخذ له انثامن
ذهب أخرج حديثه أبو داود
وهو معدود في أهل البصرة
(قوله افصحها وأشهرها فتح
الهمزة وضم الميم) في الدميري
أصحها فتح همزتها وميمها ولم يحك
الجوهري غيرها اه وعبارة المختار
والانثام بالفتح واحدة الانامل
وهي رؤس الاصابع قلت الانثام
بفتح الهمزة والميم أيضا لانه
ذكرها في الديوان في باب أفعال
وقد يضم أولها ذكره نعلب في باب

المفتوح أوله من الأسماء واما ضم الميم فلا أعرف احدا ذكره غير المطرزي في المقرب وقد نظم بعضهم لغات الانثام على
والاصبع فقال يا اصبع ثلثين مع ميم أغلة * وثلث الهمزة أيضا واروا صوبعا (قوله وان تعددت) أى بل وان كانت بدلا لجميع
الاسنان (قوله ولا زكاة في ذلك) يؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذها لانه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة (قوله
لا الاصبع) أى ولو للمرأة رسم على منهنج أقول ولو قيل بجوارزه لازالة التشويه عن يدها يفقد الاصبع وحصول الزينة لم يبعد
(قوله ويؤخذ منه عدم جواز انثامه سقلى) أى بان فقدت اصبعه فاراد اتخاذ انثامه بدل السفلى من أنامل الاصبع فلا يجوز لانها
لا تتحرك كما لا يجوز اتخاذ الاصبع لذلك ومثل الانثام السفلى الانثام الوسطى لوجوده منع الانثامين فيها (قوله ويحرم سن الخاتم)

على الرجل الخ) ويجوز عليه أيضا لبس الدملج والسوار والطوق خـ لا فلا غزالي اه قميří والدملج بضم الدال واللام اه مختار (قوله ويجزى له من الفضة الخاتم) أى ويجزى له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما وافقه وعن شيخنا الزيادى انه نقل أولا الحرمة ثم رجع واعتد الجواز فقلله الحمد (قوله وفي خنصر يساره) مفهوما ان غير الخنصر لا يحل وعبارة ج وحكى وجهان في جواز في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت القموى صرح بالكراهة وسببه اليها في شرح مسلم والاذرى صوب التحريم والوجه الاول وفيه ويردد النظر في قطعة فضة ٢٦٣ ينقش عليها ثم تتخذ ليختم بها اهل يحل لانه

لا يسمى اناؤه لا يحرم اتخاذه أو تحرم لانه يسمى اناؤه الخاتم ومن آخر الاواني أن ما كان على هيئة الاناء محرم سواء كان يستعمل في البس أو لا وما لم يكن كذلك فان كان لاستعمال متعلق بالبدن حرم والا فلا وحديثه فلا وجه الحل اه رحمه الله وعبارة شيخنا الزيادى وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا تجوز ويحرم بعضهم الجواز (قوله ولا كراهة فيه) أى في النقش لكن يحرم استعماله اذا أدى ذلك الى ملاقة النجس كأن لبسه في اليسار واستنجى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء اليه (قوله ويجوز تعدده الخ) ظاهرة ولو كثرت وخرجت عن عادة امثاله كعشرين خاتما مثلا (قوله اتخاذا ولبسا) أى في وقتين مختلفين اخذ من قوله الا أنى اما اذا اتخذت خواتم لبس اثنين الخ وكذا في وقت

على الرجل من ذهب استعمالا واتخاذا والمراد به الشعبة التي يستمسك القص بها (على الصحيح) لعموم أدلة المنع مع عدم الحاجة له وسواء في ذلك قليله وكثيره ويقارقه ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعي بان الخاتم أدوم استعمالا من الاناء ومقابلته يلحقه بالضبة المذكورة (ويجوز له) أى الرجل ومثله الخنثى بل أولى (من الفضة الخاتم) أى لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليمين أفضل لانه زينة واليمين أشرف ويجوز لبسه فيهما معا بنقص وبدونه وجعل القص في باطن الكف أفضل للاخبار الصحيحة فيه ويجوز نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه قال ابن الرفعة وينبغي ان ينقص الخاتم عن مثقال خبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل وجده لبس خاتم حديد مالى أرى عليك حلية أهل النار فطره فقال يا رسول الله من أى شئ اتخذه قال من ورق ولا تبلغه منقالا اه والخبر ضعفه المصنف في شرحي المذهب ومسلم وقال النيسابورى انه منكروا واستغروا به الترمذى وان صححه ابن حبان وحسنه ابن حجر فالمتعدي ضبطه بالعرف فيرجع في زنته كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فما خرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلل للمراة وعلى تقدير الاحتجاج بالخبر المار فهو محمول على بيان الافضل وعلى ما تقرر فلا وجه اعتباره عرف امثال اللابس ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فاضابط فيه أيضا ان لا يعد اسرافا قال ابن العماد انما عبر الشيخان بما مر لانهم ما يتكلمان في الحلى الذي لا تجب فيه الزكاة اما اذا اتخذت خواتم لبس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحلى المكروه (و) يحل للرجل من الفضة (حلية آلات الحرب كالسيف) واطراف السهام والدرع والخوذة (والرمح والمنطقة) بكسر الميم ما يشد به الوسط والترس والخف وسكين الحرب لان في ذلك اغاظة للكفار وقد ثبت ان قبيلة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ولانه صلى الله عليه وسلم دخل يوم فجع مكة وعلى سيفه ذهب وفضة رواه الترمذى وحسنه لكن خالفه ابن القطان

واحد لكن تجب فيه الزكاة كما يأتى لكن قضية قوله فيما يأتى لوجوبها في الحلى المكروه ان التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لاسرام وهو مقتضى اطلاقه هذا وعليه لا يضر لانه لا تلازم بين الجواز وجوب الزكاة ثم رأيت ج ذكر في ذلك خـ لا فاطريلا واسـ توجه الكراهة (قوله فتجب فيها الزكاة) أى بخلاف ما اذا اتخذها لبسها واحد بعد واحد اه سم عن مر (قوله والمنطقة) لم يشترط الشيخ كونها معتادة وفي الدمى بشرط ان تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يكن لبسها من فضة أو اتخذت المرأة حلياً ثقب لابلكن البسه وجبت الزكاة قطعاً لانه غير معتاد لاستعمال مباح (قوله ان قبيلة سيفه) هى ما على مقبضه من فضة أو حديد اه مختار

(قوله يلزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب) معتمد والتحلية فعل عن النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارتقت التوبة السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوبة به ما حصل منه شيء أولا على خلاف ما صرح في الآية وقد يفرق بان هذا حاجة لازمة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اهـ ج وكتب عليه سم قوله السابق أول الكتاب الخ تقدم به ما ينبغي مراجمته (قوله اما سكين المهنة) ومنه المقتط (قوله والمقتلة) بالكسر وعاء الاقلام اهـ مختار (قوله والمرأة والمنطقة) تقدم عداهما من آلة الحرب وان تحليتها اجازة للرجل فعدها هنا مما يحرم على الرجل وغيره مخالف لذلك ثم رأيت ٢٦٤ في نسخ صحيحة اسقاطها من هنا وعلى تقدير ثبوتها فيمكن حملها على منطقة غير

المقاتل (قوله ومحل الخلاف في المقاتل) أي ولو بالقوة كالخند المعدين للحرب لكن التقييد بذلك ينافيه قوله وظاهر كلامهم الخ وعبارة ج آلات الحرب للمجاهد كـ المرتزق اهـ وهي تنفيذان المعدين للجهاد يجوز لهم ذلك دون غيرهم ويمكن دفع المناقاة بان يراد بالمقاتل ما من شأنه ذلك وما يأتي من يتأق منه في الجـ له على انه قد يشال وهو الظاهر ان قوله ومحل الخلاف مقروض فيما لا يلبسه كالسرج ونحوه دون آلة الحرب فانه لم يحك فيها خلافا وقوله وظاهر كلامهم الخ مقروض في آلة الحرب (قوله وان جازلهن) أي للنساء والخائف (قوله في آذان وأصابع) أي سواء أصابع اليدين والرجلين وعبارة سم على منهج قوله وحرم عليهم ما أصبع التقييد بهـ ما كالصريح في حل الاصبع للمرأة

فضعه وهو الموافق يلزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب اما سكين المهنة والمقتلة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليهما تحلية الدواة والمرأة والمنطقة (لا) حلية (ما لا يلبسه كالسرج والجام) والركاب والقلادة والثغر وأطراف السبور (في الاصح) لانه غير لبوس له كـ الآية والثاني يجوز كالسيف وخروج بالفضة الذهب فلا يحل منه لمن ذكر شيء للمنفعة من زيادة الحيلة وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله أو تحريمه محلي لكن ان تعينت الحرب على المرأة والخنثى ولم يجب دأ غيره حل استعماله ومحل الخلاف في المقاتل اما غيره فيحرم جزوا وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من أن يجاهد ووجهه انها تسعى آلة حرب وان كانت عند من لا يحارب ولان اغاظة الكفار ولوم من يدارنا حاصله مطلقا (وايس للمرأة) ومثلها الخنثى احتياطا (حلية آلة الحرب) بذهب أو فضة وان جازلهن المحاربة باآتهم الما في ذلك من التشبه بالرجال وهو حرام كعكسه لما ورد من اللعن على ذلك وهو لا يكون على مكروه لا يقال اذا جازلهن المحاربة باآتهم غير محلاة فمع التحلية أجوز اذا التحلى اثنان أو سبع من الرجال لا ياتقول انما جازلهن ايس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة الى الحلية (واها) وللصبي أو المجنون (لبس أنواع حلي الذهب والفضة) اجاعا للغير الممارك سوار وخاتم وطوق وحقاق في آذان وأصابع ومنه التاج فيحل اها اليسه مطلقا وان لم تكن ممن اعتماده كحاور الصواب في باب اللباس من المجموع وهو المعتد لادعوم الخبر ودخوله في اسم الحلي ويجعل اها النعل منها ما ولوة تقلدت دراهم أو دنانير مشقوبة بان جعلتها في قلايدهم از كتم ابناء على تحريمها وهو المعتد كما في الروضة وما في المجموع في باب اللباس من حملها محمول على المعرة وهي التي جعل اها عرى وجهها في قلايدهم افانه لازكاة فيها لانها سرفت بذلك عن جهة النقد الى جهة أخرى بخلاف غيرها (وكذا) اها ايس (مانسج بهما) أي الذهب والفضة من الثياب كالحلي لان ذلك من جنسه

وهو ظاهر لحل الذهب اها ولان فيه زينة لكن منه مـ مر فقال بالحرمة فيها أيضا (قوله ويجعل اها) ومثلها (في) الصبي والمجنون فذكر المرأة للتتميل (قوله محمول على المعرة) وهي التي تجعل اها عروية من ذهب أو فضة وتعلق بها في خيط كالسجعة واطلاق العروية يشمل مالو كانت من حرير أو نحوه وفيه نظر (قوله وكذا اها) في نسخة وان ذكر بمن مر (قوله مانسج بهما) أفهم أن غير اللبس من الافتراش والتدثر بذلك لا يجوز وقياس ما صرح في افتراش الحرير حله لاهل الا ان يفرق بانه انما يجوز لاهل اللبس مانسج بالذهب والفضة لحصول الزينة المطلوب منها تخصيصها للزوج وهو منتف في القرش وانما جازلها افتراش الحرير لان بايه أوسع وفي الروضة ولبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز اهـ قال السميدي في حاشيتها

لم يتعترضوا الافتراض المنسوج بهما كالتقاء المطرزة بذلك قال الجلال البلقيني وينبغي ان يبنى ذلك على القولين في افتراض
الحري ووجه البناء ان الحرير اهن لبسه وفي افتراضه قولان وكذلك الذهب والفضة يحل اهن لبسهما فبنى على القولين في
الافتراض قلت وقد يلحظ مزيد السرف في الافتراض هنا كما سبق في ابس النعل بخلاف الحرير اه شوبري وقوله في ابس النعل
المعتد فيه الجواز فيكون المعتد في الفرش الجواز ايضا (قوله من عصائب الذهب ٢٦٥ والترا كيب) التي تفعل بالصوغ

وتجعل على العصائب اما ما يقع
لنساء الارياك من الفضة
المنقوبة او الذهب المنحيط على
القماش فخرا كالدراهم المنقوبة
المجولة في القلادة كما صرح قياسي
ذلك ايضا حرمة ما جرت به العادة
من ثقب دراهم وتعليقها على
راس الاولاد الصغار وهو قضية
قوله الاتي وكالمرأة الطفل في
ذلك (قوله ولم تباع فلا يحرم)
ضعيف (قوله بمجرد السرف)
والمراد بالسرف في حق المرأة ان
تفعله على مقدار لا يعد مثله زينة
كما يشعر به قوله السابق بل تنفر
منه النفس الخ وعليه فلا فرق
فيه بين الفقراء والاعنياء (قوله
والسرف مجاوزة الحد) عبارة
الكرماني على البخاري في اول
كتاب الوضوء نصها الاسراف هو
سرف الشيء فيما ينبغي زائد على
ما ينبغي بخلاف التبذير فانه
سرف الشيء فيما لا ينبغي اه
وعليه فالسرف في المعصية يسمى
تبذيرا ومجاوزة الثلاث في
الوضوء يسمى اسرافا وهو خلاف
ما اقتضاه كلام الشارح (قوله
والاصح جواز تحلية المعصية)
يعني ما فيه قرآن ولولته في

(في الاصح) لعموم الادلة والثاني لزيادة السرف والتحليل (والاصح تحريم المبالغة في
السرف) في كل ما يستعمل (كالتخلل) أي مجموع فردتيه لا احدهما للمرأة (وزنه ما ثلثا
دينار) أي مثقال اذا مقتضى الاباحة الحلي لها التزين للرجال المحرك للشهوة الداعي
الكثرة الفل ولا زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه وبؤس ذم هذا
التعليل اباحة ما يتخذ من النساء في زينة من عصائب الذهب والترا كيب وان كثرت
اذا النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والثاني لا يحرم كما لا يحرم اتخاذ أساور
وخلخيل لتلبس الواحد منها بعد الواحد وبأني في ابس ذلك معام صر في الخواتيم للرجل
وخرج بالمبالغة ما لو أسرفت ولم تباع فلا يحرم لكنه يكره فيجب الزكاة في جميعه فيما يظهر
لا في القدر الزائد وفارق ما صر في آله الحرب حيث لم يغتفر فيه عدم المبالغة بان الاصل
في الذهب والفضة حلها للمرأة بخلافها غيرها فافتقر لها قلة السرف وما تقر من
اعتقار السرف من غير مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين
والاوجه الاكتفاء منهم بمجرد السرف والمبالغة فيه جرى على الغالب كالمرأة الطفل في
ذلك لكن لا يقيد بغير آله الحرب فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل والخنثى فيحرم عليهم ما
ابس على الذهب والفضة على ماهر وكذا ما نسج بهما الا ان خاتمتهما الحرب ولم يجزدا
غيره كما مر ايضا (وكذا) يحرم (اسرافه) أي الرجل (في آله الحرب) في الاصح وان لم يباغ
فيه ماهر والسرف مجاوزة الحد ويقال في النفقة التبذير وهو الاتفاق في غير حق
فالسرف المنفق في معصية وان قل اتفاقه وغيره المنفق في طاعة وان أقرط (و) الاصح
(جواز تحلية المعصية) ولو بتولية غلافه المنفصل عنه (بفضة) للرجل وغيره اكرامه
وينبغي كما قاله الزركشي الحاق اللوح المعدل كتابة القرآن بالمعصية في ذلك والثاني لا يجوز
كالاولى (وكذا) يجوز (للمرأة) فقط (بذهب) للخبر المار والطفل في ذلك كالمراة قال
الغزالي ومن كتب المعصية بذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه وظاهره عدم الفرق في ذلك
بين كتابته للرجل أو المرأة وكذلك وان نازع فيه الأذرى والثاني الجواز لهما والثالث
المنع لهما واحترز المصنف بتحلية المعصية عن تحلية الكتب فلا تجوز على المشهور سواء
في ذلك كتب الاحاديث وغيرها كافي الذخائر ولو حلى المسجد أو الكعبة أو قناديلها
بذهب أو فضة حرم وكذا تعليةها ان حصل من التحلية شيء بالعرض على النار اخذ
مما صر في الآية لانها ليست في معنى المعصية ولم يدم نقله عن السلف فهو بدعة وكل بدعة

في يظهر اه ج وخرج بذلك ما لو كتب بذلك على قبص مثلا وبه فلا يجوز فيما يظهر لانه لم يقصد
بهذا تعظيم القرآن وانما يقصد به التزين (قوله ولو بتولية غلافه) أي باب جلده (قوله اللوح المعدل كتابة القرآن) أي ولو في بعض
الاحيان كاللوح المعدل لكتابة بعض السور فيما يسهل صرافة (قوله وهو كذلك) أي وسواء كان الكاتب فيهما رجلا أو امرأة

ضلالة الاما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالحري ولو جعل القناديل المذكورة ونحوها وقفا على مسجد لم تجب زكاتها لعدم المالك المعين وظاهر كما قاله الشيخ أن محل صحة رقبته اذا حل استعماله بان احتج اليه والافوق المحترم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلي كما توهم فانه باطل كالوقوف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاءة مال وقضية ما ذكرناه مع صحة رقبته لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرعى ناقلا له عن العمري عن أبي اسحاق (وشترط زكاة النقد الحول) لخبر أبي داود وغيره لاز كما في مال حتى يحول عليه الحول نعم لو ملك انصبا بسة أشهر مثلا ثم أقرضه انسا لم ينقطع الحول كما ذكره الرافعي في باب زكاة التجارة في اثناء العليل واستقطعه من الروضة (ولاز كذا في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت والفيروزج ومثلها المسك والعنبر ونحوهما لانها معدة للاستعمال فاشبهت الماشية العاملة ولعدم ورود ما يدل على وجوبها

• (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) •

بدأ بالمعدن أولا ثم بالركاز لقوة الاول بمكانه في أرضه وعقبه ما للباب المار لانهم من النقادين وعقب ذلك بالتجارة لتقويةها بها والمعدن له اطلاقان أحدهما على المستخرج ويستفاد من الترجمة وثانيهما على المخرج منه ويستفاد ذلك من قوله من استخراج ذهباً أو فضة من معدن سمي بذلك اعدونه أي اقامته يقال عدن بالمكان بعدن اذا أقام فيه والاصل في زكاته قبل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض وخبر الحاسكم في صحبه ان صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة وهي بفتح القاف والياء الموحدة فاحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها الشرع بضم الشاء واسكان الراء (من استخراج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة) بخلاف غيرها ما يكافؤ وزر برجد ونحاس وحديد (من معدن) أي أرض مملوكة له أو مباحة (لزمه ربع عشره) لعموم الادلة السابقة كخبر وفي الرقرة ربع العشر وسواء كان مديونا أم لابنائه على ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولا تجب عليه في المدة الماضية وان وجد له في ما يملكه عدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال ان يكون الموجود مما يخلق شيا فشيئاً والاصل عدم وجوبه ولو استخرجه مسلم من دار الحرب كان غنمة مخمسة (وفي قول) يلزمه (الخمس) كالركاز بجامع الخفاء في الارض (وفي قول ان حصل بذهب) كان احتياج الى طعن أو معالجة بالنار أو حفر (فربع عشره والا) بان حصل بلا ذهب (نخمسه) لان الواجب يزاد بقله المئوية وينقص بكثرهما كالمهشرات ويرد بان من شأن المعدن النعب والركاز عدمه فانظنا كلا بمقتضى (ويشترط) لوجوب الزكاة فيه (النصاب) اذا مادونه لا يحتمل الاواسة كما في سائر الاموال الزكوية (لا الحول على المذهب فيهما) اذا الحول انما هو لاجل تكامل النماء والمستخرج

(قوله بان احتج اليه) يحتمل ان المراد الحاجة اليه في نحو تضييب مباح به النص وجذعه وبابه لافي صرفة لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بناء عينه فليست اهل اسم على صح وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القناديل عليه (قوله والافوق المحرم باطل) أي فهو باق على ملك واقفه فتجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاموال الضائعة التي أمرها البيت المال (قوله لا يجوز استعماله) أي حيث حصل منه شيء بالعرض على النار والافهو كغير التحلي (قوله لم ينقطع الحول) أي لانه لما كان باقيا في ذمة الغير كانه لم يخرج عن ملكه

• (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) •

(قوله يقال عدن بالمكان بعدن) بابه ضرب اه مختار (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صديا (قوله يتاء على ان الدين لا يمنع) أي على الرابع

(قوله مفرع على وجوب الخمس)
 أي لانه على وجوب ربع العشر
 يشترط النصاب قطعا ابن عبيد
 الحق (قوله على وجوب ربع
 العشر) أي لانه على وجوب
 الخمس لا يشترط الحول قطعا
 كالركاز اه ابن عبيد الحق (قوله
 فلو تعدد) أي عرفا (قوله ان كان
 باقيا) أي فان تلف قبل اخراج
 باقي النصاب فلا زكاة ولا يشكل
 هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء
 الاول الخ لان ما مر حيث تنابع
 العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر
 (قوله فان قبضه الساعي قبلها
 ضمن) أي من ماله لتقصيره في
 الجملة بقبضه (قوله ويصدق
 بيمينه) أي الساعي (قوله والارد
 التفاوت) أي أو اخذ النقص
 (قوله كما مرر الإشارة) أي في
 قوله وهو من اهل الزكاة (قوله
 ويمنع الذمي) ندبا أخذ من قول
 حج ان ما أخذه قبل الازعاج
 يملكه ومن قول الشارح وينقدح
 جوار الخ ولو قيل بوجوبه على
 الامام لم يبعد لان الامام يجب
 عليه رعاية ما فيه المصلحة للمسلمين
 (قوله من أخذ المعدن والركاز)
 أي وما أخذه قبل الازعاج يملكه
 كقطبها اه حج (قوله وينقدح
 جواز منعه) أي على سبيل
 الاستصحاب لا الاباحة

من المعدن غما في نفسه فاشبه الثمار والزروع وقيل في اشتراط كل منهما قولان وطريق
 الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر
 (ويضم بهضه) أي المستخرج (إلى بعض ان) اتحد معدن أي المخرج و(تنابع العمل)
 كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول على ملكه ويشترط اتحاد المكان
 المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقاربا أو تباعدا اذ الغالب في اختلاف المسكن استئناف
 العمل وكذا في الركاز كما نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط) في الضم اتصال النيل
 على الجدي لان الغالب عدم حصوله متصلا والقديم ان طال زمن الانقطاع لم يضم
 قياسا على مالو قطع العمل (واذا قطع العمل بعذر) كمرض وسفر أو لغير نزعة فيما يظهر
 أخذ ما يأتي في الاعتكاف واصلاح آلة وهرب أجبر ثم عاد اليه (ضم) وان طال زمن
 انقطاعه عرفا لعدم اعراضه عن العمل وليكونه عازما على العود له بعذر والعدو
 (والا) بان قطعه من غير عذر (فلا يضم) وان قصر زمنه لاعراضه عنه نعم يتسامح بما اعتيد
 للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسامح بما كثر منه كما قال
 المحب الطبري انه الوجه وهو مقتضى التعليل ومعنى عدم الضم انه لا يضم (الاول الى
 الثاني) في اكمال النصاب (ويضم الثاني الى الاول) ان كان باقيا كما يضمه الى ما ملكه
 بغير المعدن كارت وهبة وغيرهما (في اكمال النصاب) فان كمل به زكي الثاني فلو استخرج
 تسعة عشر من قبل الاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المنقال كما
 يجب فيه لو كان مالا كانت تسعة عشر من غير المعدن وينتهد الحول على العشرين من وقت
 تمامها ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن عقب تحليصه وتنقيته ومؤنة ذلك على المالك
 ويجبر على التسمية ولا يجزئ اخراج الواجب قبلها التمسك بالقبض فان قبضه الساعي قبلها
 ضمن فيلزم رده ان كان باقيا أو بدله ان كان ناقيا ويصدق بيمينه في قدره ان اختلفا فيه
 قبل التلف أو بعده اذ الاصل براءة ذمته فان تلف في يده قبل التمسك به غرمه فان كان تراب
 فضة قوم بذهب أو تراب بذهب قوم بفضة والمراد بالتراب في الموضعين تراب المعدن المخرج
 وان اختلفا في قيمته صدق الساعي بيمينه لانه غارم قال في المجموع فان ميز الساعي فان
 كان قدر الواجب اجزأه والارد التفاوت واخذه ولا شيء للساعي به ماله اتمعه ولو تلف
 بعضه قبل التسمية في يد المالك وقبل التمكن منها والاخراج سقطت زكاته لازكاة الباقي
 وان نقص عن النصاب كمنف بعض المال ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكاه للخطأ
 هذا كله اذا كان الواحد أهلا لوجوبها كما مرر الإشارة اليه فلا زكاة فيما وجد
 المكناب مع انه يملكه واما ما وجد العبد فليس يذمه فانه ويمنع الذي من أخذ
 المعدن والركاز دار الاسلام قال في الروضة وينقدح جواز منعه اسكل مسلم لانه صاحب
 حق فيه اه وبه صرح الغزالي وهو المعتمد ثم شرع في الركاز فقال (وفي الركاز) أي
 المركوز (الخمس) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها

(قوله وشرطه) أي واتحاد المكان المستخرج منه ٢٦٨ كما تقدم (قوله ان كانوا يذوبون عنه) الاولى وان كانوا الخ لان ما لا يذوبون

عنه أولى بكونه ركازا مما يذوبون عنه (قوله ولم تبلغه الدعوة) أي او بلغته ولم يعاند (قوله وقد علم مما تقرّر) أي في قوله والمراد بجاهل الدفن ما قبل مبعثه الخ (قوله بل يكتفي بعلامة من ضرب الخ) أي كأن يوجد عليه اسم ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم فلا يكون ركازا بل فيا (قوله أو في ارض موقوفة الخ) قال سم على منهج فرع في اصل الروضة ان وجده بوقوف بيده فهو ركاز كذا في التهذيب اه اي فهو له كما اعتده مرفلونه من بيده الوقف فينبغي ان يعرض على الواقف فان ادعاه فهو له والا فان ملك منه ان ادعاه وهكذا الى المحي فليحترق وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود فيه للناظر او للمستحق لان الحق له والناظر انما يصرف له الاقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد هل ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغي لو نشأ ناظره لا يصح نفيه فليحترق كل ذلك قوله فلو نشأ من بيده الخ قياس ما اعتده مرفلونه من انه لا يكتفي فيما وجده بملكه عدم النبي بل لا بد من ان يدعيه انه هنا كذلك (قوله كما قاله البغوي واقره) ظاهره وان كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم لان

(يصرف) الخمس وكذا المعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فاشبه الواجب في الزرع والثمار وبه اندفع قياسه بالنبي ولا بد ان يكون الواجد أهلا للزكاة أخذًا مما مر والثاني انه يصرف لاهل الخمس لانه مال جاهل حصل الظفر به من غير ايجاب خيل ولا ركاب فكان كائني وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج انية (وشرطه النصاب) ولو بالضم كما مر (والنقد) أي الذهب والفضة وان لم يكن مضروبا (على المذهب) لانه مال مستفاد من الارض فاخص بهما يجب فيه الزكاة قدر اوتوعا كالمعدن والثاني لا يشترط ان للخبز المار والطريق الثاني القطع بالآثر (لا الحول) فلا يشترط بلا حرق (وهو) أي الركاز في المركز (الموجود الجاهل) في موات مطلقة سواء كان بدار الاسلام أم بدار الحرب ان كانوا يذوبون عنه وسواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا والمراد بجاهل الدفن ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم وبعتبر في كونه ركازا ان لا يعلم ان مال له بل بقلته الدعوة وعاندوا الفهوى في كافي اجموع عن جمع واقره وقضيته ان دفن من أدرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز وخرج مادون النصاب من النقادين وما وجد من غيرهما فلا شيء فيه لما مر وقد علم مما تقرّر ان المدار على الدفن والضرب دليله ولا نظر الى احتمال أخذه لم له ودفعه لان الاصل والظاهر عدم الأخذ ثم الدفن والا فلو نظرنا لذلك لم يكن انشأ ركازا بالكلية فقد قال السبكي الحق انه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكتفي بعلامة من ضرب أو غيره وهو متعين ولا بد ان يكون الموجود مدفونًا ولو وجد ظاهرا وعلم ان السبيل والسبع ونحو ذلك أظهره فركازا وانه كان ظاهرا فلقطة فان شك كان كما لو ترد في كونه ضرب الجاهلية أو الاسلام فله الماوردي (فان وجد) دفن (اسلامي) بان كان عليه اسم ملك من ملوك الاسلام او قرآن (علم مالكة) بعينه (فله) لا الواجد به فيجب رده على مالكة اذ مال المسلم لا يملك بمجرّد الاستيلاء عليه (والا) بان لم يعلم مالكة (فلقطة) يعرفه واجده كما يعرف اللقطة الموجودة على وجه الارض (وكذا ان لم يعلم من أي الضربين) الجاهل والاسلامي (هو) ولم يوجد عليه أثر كتب ورحل واناء أو كان يضرب مثله في الجاهلية والاسلام فيكون لقطة يفعل به مامر (وانما يملكه) أي الركاز (الواجد) وتلزمه الزكاة فيه (اذا وجده في موات) أو في خرائيمهم أو قلاعهم أو قبورهم (أو) وجده في (ملك اسما) لانه ملك الركا من باحياته الارض ولو وجد في أرض الغائبين كان لهم أو في أرض النبي فلا له أو في دار الحرب في ملك حربي فهو له أو في أرض موقوفة علمه فله له كما قاله البغوي وأقره (فان وجد) أي الركاز (في مسجد أو شارع) أو طريق فاذا (فلقطة) لان اليد لا تملك عليه وقد جهل مالكة ولان الظاهر انه لم أذم ولا يحل ذلك مالهما بغير بدل قهرا (على المذهب) وقيل الموجود في الشارع ركاز فلو سبل ملكه طريقا أو مسجدا أو سبل الامام أرضا من بيت المال كذلك كان لقطة أيضا

لأنه لا بد من ان يدعيه انه هنا كذلك (قوله كما قاله البغوي واقره) ظاهره وان كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم لان

(قوله فان ملك منه) قياس ما قدمه فيمن وجدته في ملكه انه لا يكتفى هنا بمجرد ٢٦٩ عدم النفي بل لا بد من دعواه ثم ما تقر به

من انه لمن ملك منه او ورثته
 ظاهر ان علوا به وادعوه اولم
 يعلموا واعلمهم بذلك واعلامه
 اياهم واجب لكن اطردت العادة
 في زماننا من نسب له شيء من
 ذلك تسلطت عليه الظلمة بالاذى
 واتهمه بان هذا بعض ما وجدته
 فهل يكون ذلك عذرا في عدم
 الاعلام ويكون في يده كالوديعة
 فيجب حفظه ومراعاته ابدأ أو
 يجوز له صرفه مصرف بيت المال
 كن وجده مالا ايس من ماله
 وخاف من دفعه لامين بيت المال
 ان امين بيت المال لا يصرفه
 مصرفه فيه نظر ولا يبعد الثاني
 للعذر المذكور وينبغي له ان امكن
 دفعه لمن ملك منه تقديمه على
 غيره ان كان مستحقا لبيت المال
 (قوله وان لم يدعه) قال سم قوله
 وان لم يدعه اى ما لم ينفقه فالشرط
 فيمن قبل المحي ان يدعيه وفي
 المحي ان لا ينفقه مراه لكن
 في الزيادة ما نصه قوله فيكون له
 اى وان لم يدعه وان نفاه كما صرح
 به الدارمي اه والا قرب ما في
 الزيادة (قوله لكن في المجموع
 عن الاصحاب) معتد (قوله وذلك
 فيما اذا جهلت) اسم الإشارة
 راجع لقوله والعهد وعرف مالك
 ارضه (قوله ووجه ذلك) اى وجه
 قوله وقيل ان هذا الخ (قوله
 ومعي) هي بمعنى أو كما ياتي (قوله
 او قالوا الخ) اى في قوله ومعي

لان البدل لم يمين وزالت يد المالك كما قاله الغزالي لا فلا لا ذرى له لانه جاهل في مكان
 غير مملوك فاشبه الموات (أو في ملك شخص فلا شخص ان ادعاء) بل ايتين كامة الداران
 لم يدعه واجده والا فلا بد من اليقين والتقييد بدعوى المالك هو المعتقد كما ذكرنا وان
 شرط السبكي وابن الرفعة ان لا ينفقه وان لم يدعه وصوبه الاستوى كما تراه ما يبدعه فقد رد
 بالفرق بينهما اذ يدعه ثم ظاهرة معلومة له غالبا بخلافه فاعتبر دعواه لاحتمال ان غيره دفعه
 (والا) اى وان لم يدعه بان سكت عنه أو نفاه (فان ملك منه) أو ورثته فان نفاه بعضهم
 سقط حقه وملك بالباقي ماصر (وهكذا حتى ينتهي الى المحي) للارض فيكون له وان لم
 يدعه لانه باحيائها ملك ما فيها ولا يدخل في البيع لانه منقول فيسلم اليه ويؤخذ منه
 خمسة يوم ملكه ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية ولو ايس من ماله فقبل يتصدق
 الامام به أو من هو به لكنه في المجموع عن الاصحاب لو وجد دركاز ابدار الاسلام
 أو العهد وعرف مالك ارضه لم يملكه واجده بل يجب حفظه فان ايس من ماله كان لبيت
 المال كما تراه الاموال الضائعة وانما لم يكن النقطة كما لو وجدته بنحو طريق لانه وجدته
 في ملك فمكان ماله بخلافه ثم وفارق هذا ما قبله بما علم مما تقرروا قيل ان هذا فيما اذا
 عرف ماله ثم ايس من وجوده وذلك فيما اذا جهلت عين ماله ثم ايس من ذلك ووجه
 ذلك ان الوجود بعد اليأس من الوجود بعد المعرفة قرب منه بعد اليأس من الوجود
 بعد الجهل بالعين فلذلك راعينا تلك الاقربى وجعلناه ملك بيت المال حتى يسهل غرمه
 لو اجده اذا جاء بخلافه في الحالة الاخرى لبعده وجوده فكذا واجده من التصرف بما صر
 ولا ينافي ما تقرروا لهم لو اتى هارب أو ربح ثوبا يجزئه مثلا أو خلف مورثه وديعة وجهل
 مالك ذلك لم يملكه بل يحفظه لانه مال ضائع للجهل على ما قبل اليأس وحينئذ فلا فرق في
 وجوب حفظه بين معرفة ماله ثم الجهل به والجهل به من أصله ولا يعكر على ذلك قواهم
 الا في النقطة وما وجد بارض مملوكة فلماذا اليه فيها فان لم يدعه فلم يملكه وهكذا الى
 المحي فان لم يدعه فانتقطة لان المراد لم يدعه هنا انه نفي ملكه عنه وحينئذ فيستند الى وجوده
 في الارض قبل الاحياء (ولو تنازع) اى الركا الما لوجود ذلك (بائع ومشترا ومكر ومكتر
 ومعي ومستهير) بان قال المشتري والمكترى والمستعير هو لى وانادفته وقال الآخر مثل
 ذلك أو قال البائع ملكته بالاحياء وفي بعض النسخ أو قالوا وبعدها فمكان سبب ايقارها
 الاشارة الى مغايرة يد المستعير ليد المستأجر (صدق ذواليد بينه) ان امكن دفن مثله في
 زمن يده ولو على تدور والام يصدق ولو اتفق على انه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك
 اتفقا ولو تنازعا فيه بعد رجوع الدار ليد المالك فادعى دفنه بعد الرجوع صدق ان
 امكن أو قبل نحو العارية صدق المستعير ومن مرر معه لان المالك سلم له حصول الركا
 في يده فمده تسخ اليد السابقة

• (فصل في أحكام زكاة التجارة) • الاصل فيها قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا من

او قالوا الخ) اى في قوله ومعي • (فصل في أحكام زكاة التجارة) • اى وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبدة التجارة

(قوله نزات في التجارة) أي في زكاتها (قوله المدة للبائع عند البرازين) ظاهرة وإن لم يكن معد البائع (قوله وزكاة العين غرواجبة) أي بالاجماع (قوله وأجمع عامة أهل العلم الخ) أي فلا يرد أن أبا حنيفة لا يقول بوجوبها (قوله وهذا من مخرجان) قال المحلى والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالتول أخرى وكتب عليه عميرة أي فيكون التعبير بالوجه من باب التغليب اه ثم قوله بالوجه تارة الخ هل التعبير بالاول أولى ٢٧٠ أو بالثاني فيه نظرا والا قرب الاول لأنه لا محاب دون الثاني لأن فيه النسبة

لطيات ما كسبت قال مجاهد نزات في التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صديقتها والبزيا موحدة مفتوحة وزاي موحدة مشددة يطلق على الثياب المدة للبائع عند البرازين وعلى السلاح قاله الجوهرى وزكاة العين غرواجبة في الثياب والسلاح فتعين المحل على التجارة وفي سنن أبي داود مرفوعا الامري باخراج الصدقة مما يمد للبائع قال ابن المنذر واجمع عامة أهل العلم أي أكثرهم على وجوبها (شرط وجوب زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرهما من المواشي والناس (معتبرا بآخر الحول) أي في آخره فقط انه وحول الوجوب فلا يعتبر غيره ككثرة اضطراب القيم (وفي قول بطريقه) أي في أول الحول وآخره ولا يعتبر ما بينهما اذ تقويم العروض في كل لحظة يشق ويحوج الى ملازمة السوق ومراقبة دائمة (وفي قول بجديعه) كالمواشي وعليه لو انتهت قيمة عن النصاب في لحظة انتطع الحول فان كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهو هذا من مخرجان والمنصوص الاول (فعلى الاظهر) وهو اعتبار آخر الحول (لورد) مالها (الى النقد) كان يبيع به وكان مما يقوم به آخر الحول كما أشار اليه بالالف واللام في النقد لارادته المهور (في خلال الحول) أي اثنا عشر (وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالاصح انه ينتطع الحول ويبدأ حواها من) وقت شرائها (لتحقق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله فانه مظنون أمالوباعه بعرض أو بنقده لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بنقده يقوم به وهو نصاب فحوله باق والثاني لا ينتطع كالمبادل به سلعة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينتطع لان المبادلة معه مدودة من التجارة وما ذكر من التفريع يأتي على القول الثاني والثالث ايضا من باب أولى فحذفه لذلك أولا لأنه ليس من غرضه (ولو تم الحول) أي حول مال التجارة (وقية العرض) يسكون الرام (دون النصاب) وليس معه ما يكمله به من جنس ما يقوم به (فلا يصح انه يبدأ حوله ويطل) الحول (الاول) فلا تجب الزكاة حتى يتم حوله ثان لان الاول مضى ولا زكاة فيه والثاني لا ينتطع بل حتى بلغت قيمة العرض نصابا وجبت الزكاة ويبدأ الحول من وقته اذ يصدق عليه ان مال التجارة أقام عنده حولا بل وزيادة وتم نصابا فيقول العامل هنا كما قال الاخ الشافعي في المسئلة الجارية هب ان ابانا ان حمارا أو حمارا في اليم السنام أم واحدة اما اذا كان معه من أول الحول

للامام بانه قاله وليس كذلك وانما يخرج من النصاب من قول غيره أو نصوص أخرى له (قوله بخلافه قبله) أي التضيض (قوله والحال يقتضي التقويم بدنانير) أي اما لكونه اشتراه بها أو كونها غالب نقد البلد (قوله أو بنقده يقوم به) وهو دون نصاب ولم يشتره شيئا أو هو الخ ج ثم قال وفائدة عدم انقطاعه في الثالثة التي ذكرها شارح وفيها ما فيها من تأمل كلامه الصريح في ان قول المتن واشترى به سلعة تميل لا تقييد انه لو ملك قبيل آخر الحول نقدا آخر يكمله زكاة ثم رأيت ان المنقول المعتمد خلاف ما ذكره وهو انه ينتطع الحول اذ لم يملك تمامه لتحقق النقص عن النصاب بالتضيض (قوله وما ذكر من التفريع) هو قوله فعلى الاظهر لورد الخ (قوله من باب أولى) أي فيه ما (قوله ويطل الحول الاول) قضية انه لو اشترى به عرض مال الفينة عرضا للتجارة أول المحرم ثم يباقيه عرضا آخر أول صفرائه

لا زكاة في واحد منهما اذ لم تبلغ قيمة كل واحد نصابا لانه بأول المحرم من السنة الثانية ينتطع ما اشتراه أولا ما لغضه عن النصاب ويبدأ حوله من ذلك الوقت ويقوم الثاني أول صفر من السنة الثانية وهكذا فلا يجب في واحد منهما زكاة الا اذا بلغ نصابا آخر وليس مراد بل يزكي الجميع آخر حوله الثاني لوجود الجميع في ملكه من أول صفر (قوله اما اذا كان معه) محترز قوله وليس معه بخمسين منها أي وبقيت الخمسون الاخرى في ملكه جميع الحول

(قوله وان ملكه) أى ما يكمل به النصاب (قوله اذ انتم حول الخمين) قال الشيخ عميرة قال ذلك فى شرح الروض والظاهر ان مال التجارة يزكى عند تمام حوله اهـ سم على منهج أقول يتأمل معنى هذا الكلام فان المتبادر من قوله زكى الجميع اذ انتم حول الخمين انه يقوم مال التجارة عند تمام حول الخمين فان بلغ معها نصابها زكى الجميع والا فلا ثم رأيت صرح بهذا المتبادر على حج ثم قال وبه ينقطع ما فى هامش شرح المنهج اشيعنا من قوله والظاهر ان مال التجارة الخ (قوله للقنية بنيتها) أى ويصدق فى دعواه ذلك وان دلت القريضة على خلاف ما ادعاه (قوله فتقنواها به انقطع) أى ولو كثر جدد بحيث نقضى العادة بان مثله لا يجبر للانتفاع به (قوله مقارن للتصرف) أى بالبيع ونحوه لتصرف مال تجارة (قوله فى التهمة) أى للمتولى ويرجع فى ذلك البعض اليه أى الى وارثه لانه قائم مقامه ولو امتنع منه أجبر عليه (قوله انقطع حوله) أى بالموت لا انتقال الملك فيه الى الوارث (قوله حتى يتصرف فيه) أى الوارث (قوله اذا اقترنت نيتها الخ) ٢٧١

العقد يدل على وجودها قبل الفراغ وان لم توجد الامع لفظ الآخر وان تأخر وظاهر كلامهم انه لا يكتفى تأخرها عن العقد وان وجدت فى مجلس العقد وله اتجاه فليتأمل مر اهـ سم على جهة وعبرة حج هنا ويظهر ان يعتبر فى الاقتران هنا باللفظ أو الفعل الملك ما يأتى فى كتابات الطلاق اهـ والمعتمد منه الاكتفاء بجزء لكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما يأتى به الزوج حتى لو خالفها بكفاية ولم ينوم مع لفظه فلفظ وان نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الاكتفاء بها وان اقترنت بالقبول وعبرة شيخنا الزياى وينبغي اعتبارها فى مجلس العقد وكتب أيضا قوله بنية التجارة وفارق عدم الاكتفاء

ما يكمل به النصاب كما لو كان معه مائة درهم فابتاع بخمسين منها عرضا للتجارة فبلغت قيمته فى آخر الحول مائة وخمسين فانه تلزمه زكاة الجميع آخر الحول وان ملكه فى أثناء الحول كما لو ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع اذ انتم حول الخمين لانها انما تنضم فى النصاب دون الحول (ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها) أى القنية فتقنواها به انقطع الحول فيحتاج الى تجديد قصد مقارن للتصرف بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بمجرد نيتها كما سيأتى لان القنية هى الحبس للانتفاع وقد وجدت بالنية المذكورة مع الامساك وترتفع اقليم اثرها والتجارة هى التقلب فى السلع بقصد الاسترباح ولم يوجد بذلك ولان الاكتفاء هو الاصل فاكتمل فيه بالنية بخلاف التجارة ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله فى ملكه لا يثبت بمجرد النية كما لو نوى بالمعلوفة السوم وقضية اطلاقه انقطاع الحول بذلك سواء أنوى به استمالا جائزا أم محرما كلبه الدجاج وقطعه الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو أحد وجهين فى التهمة ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه فى تأثير وجهان حكاهما الماوردى أقرب ما كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى التأثير ويرجع فى ذلك البعض اليه وان جرى بعضهم على ان الاقرب المنع ولومات المورد عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينعقد له حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الرافعى قبيل شرط السوم وتبعه المصنف خلافا لما أفتى به البلقينى (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت نيتها بكسبه معاوضة كسراء) وان لم يجددها فى كل تصرف سواء كان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل لانضمام قصد التجارة الى فعلها ومن ذلك ما ملكه بهبة ذات ثواب أو ماله عليه ولو عن دم أو عرض أو أجر به نفسه أو ماله وما استأجره أو منفعة ما استأجره

بنية التضحية عند شراء الاضحية بان الشراء جلب ملك والاضحية ازالته فباعتدرا جتماعهما واقول فيه نظرا لانه انما يتحقق التعذر لو كان المنوى التضحية حال الشراء اما لو كان هو التضحية فى المستقبل فلا فليتأمل اهـ أقول ويمكن الجواب عنه بان المراد بالتعذر عرقا عدم المناسبة بين ازالة الملك وجلبه (قوله بكسبه) أى بدخوله فى يده مادام راس المال باقيا (قوله فى كل تصرف الخ) أى لان المعتبر انما هو وجودها عند التصرف لا قول (قوله ومن ذلك ما ملكه بهبة) أى من المعاوضة (قوله او عرض) فى نسخة او قرض ومثله فى الزياى وقضيته انه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة وكان من العروض ولو قيل انه مال تجارة فى هذه الحالة لم يكن بعدد الا انه قبضه عوضا عما فى ذمة الغير فانطبق عليه الضابط (قوله او منفعة ما استأجره) يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعلقة بتمتعها وقديقال الفرق ظاهر لان المراد من =

قوله او ما استاجر العوض الذي اخذه عن منفعة ما استاجر به ان آجر ما استاجر به دراهم فهي مال تجارة ومن قوله او منفعة الخ
فمن المنفعة كان استاجرا ما كن بقصد التجارة فمما افادها مال تجارة قال حج فقيا اذا استاجر ارضا ليؤجرها بقصد التجارة
ففي حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيه ومما اباجرة المثل حولا ويخرج زكاة تلك الاجرة وان لم يحصل له لانه حال الحول
على مال التجارة عنده (قوله فلا يصير مال تجارة) أي فلو اشترى به شيئا بقصد التجارة انعقد حوله من وقت الشراء (قوله لانه
لا يقصد لها) أي اما لو قبض المقرض بدل القرض بنية التجارة كان اقراض حيوانا ثم قبض مثله الصوري كذلك فالمقصد انه
مال تجارة اهـ سم على منهج (قوله اذا اقترنا بينهما) أي من الولي ان كان مجبرا ومنهما مقارنة لعقد واهما ان كانت غير مجبرة (قوله أو
اقالة أو فلس) قال في شرح البهجة بعد ما ذكره ولو قبل قبض المشتري المبيع لانه ملك جديد اهـ وكتب عليه سم قوله لانه ملك الخ
من هذا يعلم ان الكلام فيما اذا التقل ٢٧٢ الملك عن البائع أي بان لزم العدة من جانبه كان باع بلا شرط خيار او شرط

للمشتري (قوله بخلاف الرد بعيب أو نحوه) أي من الاقالة والتخالف (قوله ليصير به) من باب نصر وقطع ومثله يدبغ (قوله فيلزمه زكاة) بـ كانه بعد مضى حوله أي حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبغ أو مما اشتراه بها من الصبغ أو كان الاول باقيا في يده كالأوبعضا فوجب زكاة (قوله وان لم يبق عين نحو الصبغ) قضيته انه لا فرق في الصبغ بين كونه تويها وغيره وقضية ما يأتي من التعديل للصابون اختصاصه بالثاني والظاهر انه غير مراد أخذ باطلاقهم وعليه فيمكن ان يفرق بينه وبين الصابون بانه يحصل من الصبغ لون مخالف لاصل الثوب يفي يتيانه فنزل منزلة العين بخلاف الصابون فان المفصل منه مجرد ازالة ومخ الثوب والاثرا الحاصل منه كانه الصفة التي كانت

بان كان يـ متاجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة اما لو اقترض مالانا وياه التجارة فلا يصير مال تجارة لانه لا يقصد لها وانما هو ارفاق قاله القاضي تفهها وجزم به الروياني والمنولي وصاحب الانوار (وكذا المهر وعوض الخلع) فيصير مال تجارة اذا اقترنا بينهما (في الاصح) لكونه ماملكا معاوضة ولهذا ثبتت الشفعة في ملك بهما والثاني لانهما ليسا من عقود المعاوضات المحضة (لابلابة) غير ذات الثواب (والاحتطاب) والاحتشاش والاصطياد والارث (والاسترداد بعيب) أو اقالة أو فلس لاستثناء المعاوضة بل الاسترداد المدكور فسخ لهما ولان التملك مجانا لا يعد تجارة فن اشترى بعرض للنسبة عرضا للتجارة أو للقيمة أو لاشترى بعرض للتجارة عرضا للنسبة ثم رد عليه باقالة أو نحوه لم يصير مال تجارة وان نواه بخلاف الرد بعيب أو نحوه ممن اشترى عرضا للتجارة بعرض لهما فانه يبق حكمها ولو اشترى لها صبغا ليصبغ به أو دباغا ليدبغ به للناس صار مال تجارة فليزمنه زكاة بعد مضى حوله وان لم يبق عين نحو الصبغ عند مداهما خلافا لما يوهمه كلام التهمة أو صابونا أو ملحا يغسل به أو يحن به اهـ لم يصير كذلك لانه يستهلك فلا يتبع مالههم (واذا ملكه) أي عرض التجارة (بنقد) وهو الذهب والفضة وان لم يكونا مضر وبين (نصاب) أو باقل منه وفي ملكه باقيه كان اشترا بعين عشرين منقلا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى (خوله من حين ملك) ذلك (النقد) لا شرا كهما في قدر الواجب وفي جنسه ولان النقدين انما خصا بايجاب لزكاة دون باقي الجواهر لارصادهم للثمن والنماء يحصل بالتجارة فلم يجز ان يكون السبب في الوجوب

منزلة العين بخلاف الصابون فان المفصل منه مجرد ازالة ومخ الثوب والاثرا الحاصل منه كانه الصفة التي كانت سببا موجودة قبل الغسل فلم يحسن الحاقه بالعين (قوله كان اشترا بعين عشرين) نقلا) سواء قال اشترى بهذه الدراهم أو بعين هذه لان المعقود عليه في الصورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كبله اشترى هذا الذي ارفانه يتخير بين الشرايه وبين الشراء في ذمته بخلاف ما اذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل ثم قال في مرة ثانية والفرق انه لما اشار للدراهم هنا ولم توجد قرينة صارفة عن ارادتها عين كونها المعقود عليه وأما في الوكيل فقرينة الحال مشعرة بان القرض تحصل ما وكل في شرائه فجعل قرينة صارفة عن التعمين سببا وقد عدل عن قوله بعين ذلك الصريح في ارادة التعمين الى مجرد الاشارة اليها فتخير الوكيل (قوله خوله من حين ملك النقد) أي من غير الحلي المباح لما يأتي ان الحلي من عرض القنية (قوله لانه) عبارة المصباح في الشيء يعني من باب رمي ثوبا بالفتح والمذ كثر اهـ

(قوله سبب في الاسقاط) أي فلو جعل حولها من وقت الشراء الذي هو سبب للغايم مسقطا لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر (قوله) أما لو اشترى بغير نقد في الذمة ثم نقده أي بعدم مفارقة المجلس اه سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان نافاه التعليل بقوله اذ صرفه الى هذه الخ لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عينه (قوله ولو باع العرض) أي بعد حلول الحول (قوله زكي القيمة) أي ما باع به فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضعفها ٢٧٣ ويصدق في قدر ما فوته (قوله وغيره)

ومنه هنا صوف وغصن وشجر وورقه ونحوها اه حج (قوله كما دل عليه خبر جاس) بكسر أوله وتحقيف ثانيه وآخره سين مهملة اه اصابة (قوله فان ملك بغيره قوم به) قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان يبذل الى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد بجزء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدرى ما يخرج به حج قيل وينجبه من تردده انه لا يجوز ان يكون هو أحد العدلين وان قلنا بجواز في جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء أشاروا ثم الى ما يضبط المثلثة فيباعداتهم اه فيها ولا كذلك هنا اذ اقيم للاضابط لها اه ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اي في الاخذ به اه سم على بهجة انكن عبارة حج هنا ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والساعي تصديقه نظير ما صرف في الماشية اقول وقد يفرق بان متعلق العد متعين يبعد الخطأ فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالتممة

سبب في الاسقاط أما لو اشترى بغير نقد في الذمة ثم نقده فانه ينقطع حول النقد ويبدأ حول التجارة من وقت الشراء اذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين (أو دونه) أي أو ملكه بدون النصاب وليس في ملكه باقية (أو بعرض قنية) كالتياب والجلي المباح (فن الشراء) حوله يبدأ (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بي على حولها) لانها مال تجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبروا الصحيح المنع لاختلاف الزكاتبين قدرا ومتعلقا (ويضم الربح الى الاصل) الحاصل (في) أثناء (الحول ان لم ينض) بكسر النون بما يقوم به فلو اشترى عرضا بما أتى درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة أو نض فيه بغيره لا يقوم به زكاة أخرى وسواء حصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان ام بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكي القيمة أو باكثر منها ففي زكاة الزائدها وجهان اوجههم الوجوب (لان انض) اي صار ناضا بنقد يقوم به ببيع او اتلاف اجنبي وامسكه الى آخر الحول او اشترى به عرضا قبل تمامه فلا يضم الى الاصل بل يزكى الاصل بحوله ويفرد الربح بحول (في الاظهر) فلو اشترى عرضا للتجارة بما أتى درهم وباعه بعد ستة اشهر بثلثمائة وامسكها الى آخر الحول أو اشترى بها عرضا يساوي ثلثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فاذا مضت ستة اشهر زكى المائة والناتج زكى الربح بحول الاصل كما يزكى الناتج بحول الامهات وفرق الاول بان الناتج جزء من الاصل فالحقناه به بخلاف الربح فانه ليس جزءا لانه حصل بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب نتاج الحيوان دون الربح (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان من نعم وخيل واماء (وغره) من الاشجار كشمش أو قناح (مال تجارة) لانهم اجزأ من الام والشجر والثاني لانهم لم يحصلوا بالتجارة ومحل الخلاف ما لم تنقص قيمة الام بالولادة فان نقصت بها كان كانت قيمة الام تساوي النافصا بالولادة تساوي ثلثمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الام بقيمة الولد جرما (و) الاصح على الاول (ان حوله حول الاصل) تبعا كنتاج السائمة والثاني لابل تفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمرة لانه زيادة مستقرة من مال التجارة فافردت كما سبق في الربح الناض (وواجبها) اي التجارة (ربيع عشر القيمة) أما انه ربيع العشر فكما في النقدين لانها تقوم بهما واما انه من القيمة فلانها متعلقة كادل عليه خبر جاس فلا يجوز اخراجه من العرض (فان ملك) العرض (بنقد يقوم به ان ملك بنصاب) وان لم يكن

٣٥ فيه أقوى ومن ثم لم يكتف بخبره للثمر بل لولم يوجد خاوص من جهة الامام حكم عدلين بخبر صانه كما هو قوله ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اي في الاخذ به في مثل ذلك العرض حالا فاذا فرض انه الف وكان التاجر اذا باعها على ما جرت به عادته مفروقا في اوقات كثيرة بلغ الفين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة انما حصلت من تصرفه بالتفريق لامن حيث كون الالفين قيمته

(قوله أى بلد حولان الحول)
والعبارة بالبلد الذى فيه المال
وقت حولان الحول لا الذى فيه
المالك ذلك الوقت وعبارة سم
على بهجة قوله من نقد البلد
أى بلد الأخراج كما قاله الماوردى
وجزمه فى العباب أى وبلد
الأخراج هى بلد المال كما هو معلوم
من عدم جواز نقل الزكاة (قوله
فلو حال الحول عليه) أى المال
(قوله بدين فى ذمة البائع) كان
كان له على آخر دين فاشترى
به منه عرضا بقيمة التجارة (قوله
قوم بالانفع للفقراء) ضعيف
(قوله وقيل يتخير المالك) معتد
(قوله قوم ما قابل النقد به
والباقي بالغالب) وذلك ظاهران
اشترى كالأى عقد أو اشتراهما فى
عقد واحد وفصل الثمن والاقوم
ما قابل النقد به والباقي بالغالب
أو ما قابل أحد المقدين به والباقي
بالآخر بنسبة التقسيط قال سم
على بهجة فلو وجهت النسبة
فلا يبعد أن يحكم باستوائيهما ولو
علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه
فلا يبعد أن يتعين فى براءة ذمته
أن يفرض الأكثر من كل منهما ما
وهل له التأخير إلى التذكر أن
رجى أقول لا يبعد أن له ذلك بل
قياس ما تقدم عن الدميرى أنه
يكفى غلبة الظن (قوله فبدل أصلاح
غيره

ذلك النقد غالباً ولو أبطله السلطان كما اقتضاه إطلاقه أنه واصل ما بيده فكان أولى به من
غيره (وكذا) أن ملك النقد (دونه) أى النصاب فإنه يقوم به (فى الأصح) لأنه أصله والثانى
يقوم بغالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض ومحل الخلاف ما إذا لم يملك بقيمة النصاب من
ذلك النقد فإن ملكه يقوم به قطعاً لأنه اشترى ببعض ما أنفعه عليه الحول وابتداء الحول
من وقت ملك الدارهم كما قاله الرافعى (أو ملك العرض) (بعض) للفتنة أو بخلاف أو نكاح
أو صلح عن مخدوم (فبغالب نقد البلد) أى بلد حولان الحول كما قاله الماوردى وهو
الأصح جرياً على قاعدة التقويم إذا تعذر التقويم بالأصل فلو حال الحول عليه يجعل لا نقد
فيه اعتبر اقرب البلاد إليه ولو ملك بدين فى ذمة البائع أو بنحو سبائك قوم بنفسه من النقد
كما فى الكفاية (فإن غلب نقدان) على التساوى (وبلغ) مال التجارة (بأحد هـ ما) دون
الآخر (نصاباً يقوم به) لتحقق تمام النصاب بأحد المقدين وبهذا فارق ما مر من أنه لو تم
النصاب فى ميزان دون آخر فلا زكاة (فإن بلغ) نصاباً (بهما) أى بكل منهما (قوم بالانفع)
منهما (الفقراء) أى للمستحقين له رعاية لهم كفى اجتماع الحقائق وبنات اللبون وفتل
تصح ذلك الرافعى عن مقتضى إيراد الامام والبعوى (وقيل يتخير المالك) فيقوم بأيهما
شاء كما فى شافى الخبران ودراهمه وهذا ما صححه فى أصل الروضة ونقل الرافعى صححه
عن العراقيين والرويانى قال فى المهمات وعليه إلا أكثر فتكن الفتوى عليه وبجرى
عليه الأذرى وهو المعتمد ويفرق بين هذه وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبون بان تعلق
لزكاة بالعين أشد من تعلقها بقيمة فلم يجب التقويم بالانفع كما لا يجب على المالك
الشراء بالانفع ليقيم به عند آخر الحول (وإن ملك بنقد وعرض) كان اشترى بمائتى
درهم وعرض قنية (قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب) من نقد البلد لأن كلا منهما
لو انفرد كان حكمه كذلك فكذلك إذا اجتمعا وهكذا إذا اشترى بجنس واحد مختلف
الصفة كالصالح والمكسرة إذا تفاوتتا (وتجب فطرة عبدة التجارة مع زكاتها) أى
التجارة لأنهم ما يجبان بسببين مختلفين فلا يتداخلان كالقيمة والكفارة فى العبد المقتول
والقيمة والجزاء فى الصيد المملوك إذا قتلته المحرم (ولو كان العرض ساعة) أو غيرهما
تجب الزكاة فى عينه كتمر (فإن كمل) بثلاث الميم (نصاب إحدى الزكاتين فقط)
أى من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كاربعة شاة لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول أو
تسع وثلاثين فأقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه لوجود سببها من غير معارض
(أو) كمل (نصابها) كاربعة شاة قيمتها نصاب (فزكاة العين) تجب (فى الجديد) وتقدم
على زكاة التجارة لأنهما واجبت بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحداً وزكاة التجارة
مختلفة فيها ووجبت بالاجتماع ولهذا لا يكفر جاحداً ولأن زكاة العين تتعلق بالرقبة
وتلك بالقيمة فقط لا بما يتعلق بالرقبة كالرهن إذا جنى وقد علم أنه لا تجتمع الزكاتان
ولو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرة للتجارة فبدل أصلاح غيره

قبل حوله) وكذا لو بدأ صلاحه بعد تمام حوله وهو ظاهر ان تمام نصاب كل منهما فان تمام نصاب العين دون الشجر فهل تسقط زكاة الشجر لعدم تمام نصابه أو يضم الشجر الى الثمر ويقوم الجميع ويخرج زكاته ويسقط زكاة العين فيه نظرا والا قرب أخذ من اطلاقهم وجوب زكاة العين اذا تم نصابها الاول لعدم تمام النصاب (قوله عند تمام حوله) أي ان بلغ نصابا وليس فيه وجوب زكاة نين لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجر متعلق بقيمته خاليا عن الثمر وفي سم على حج وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبدأ قبل حوله الخ مالو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح ٢٧٥ فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدأ الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين في الثمر فليقتام له وعليه فقد يقال وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع زكاة نين في مال واحد لانه زكاة الثمرة عند تمام الحول لدخولها في التقويم وزكاة عينها بعد بدو الصلاح فتذكر ربها زكاة اللهم الا ان يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين (قوله أي تجب في بقية الحول) الاولى في تمام الحول الخ وعبرة حج أي في سائر الاحوال وما مضى الخ وهي ظاهرة (قوله فذا لظاهر) أي ولا رجوع له على العامل (قوله وان قلنا يملكه بالظهور) ضعيف (قوله قبل اخراج زكاتها) أي وبعد دخول الحول كما هو ظاهر من قوله اخراج زكاتها (قوله وهي لا تقوت بالبيع) أي فيطالب البائع بها (قوله ولو اعتق عبد التجارة) أي بعد دخول الحول أيضا (قوله فيبطل فيما

قبل حوله وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة التجارة عند تمام حوله ولو اشترى نقدا بنقد انقطع حوله وان كان للتجارة وقصد به القرار من الزكاة (فعلى هذا) أي الجديد (لوسبق حول) زكاة (التجارة) حول زكاة العين (بان اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب ساعة) ولم يقصد به القنية واشترى به معلوفة ثم أسامها بعد ستة أشهر (فالاصح وجوب زكاة التجارة تمام حولها) ولما لا يبطل بعض حولها ولو وجب الموجب بلا معارض له (ثم يشتت) من غامه (حول زكاة العين أبدا) أي فتجب في بقية الحول وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير معتبر والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين تمام حولها من الشراء وسلك حول بعده (واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) وهو الاصح بل بالقسمة كما سيأتي في بابها (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع ربها ورأس مال لان الجميع ملكه) (فان أخرجها) من مال آخر فذا لظاهر (أومن) عين (مال القراض حسب من الربح في الاصح) ولا يجعل اخراجها كاسترداد المالك جزأ من المال تغزى لاهلها منزلة المؤمن التي تلزم المالك من أجرة الدلال واليكال وفطرة عبيد التجارة وجناباتهم والثاني تحسب من رأس المال لان الوجوب على من له المال (وان قلنا يملكه) أي العامل المشروط له (بالظهور) ولزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لهما (والمذهب) على قول المالك بالظهور (انه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لانه متمكن من التوصل اليه متى شاء بالقسمة فاشبهه الدين الحال على ملى وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه اخراجها قبل القسمة وله ان يستبد باخراجها من مال القراض والثاني لا يلزمه لانه غير متمكن من كمال التصرف فيها ولو باع عرض التجارة قبل اخراج زكاتها وان كان بعد وجوبها أو باعه بعرض قنية صح اذ متعلق زكاته القيمة وهي لا تقوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق العين وكذا الوجه له صدقا أو صلحا عن دم أو نحوهما لان مقابلة ليس مالا فان باعه محاباة فقد رها كالموهر فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك في ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة

قيمه الخ) راجع الى قوله ولو اعتق عبد التجارة وينبغي ان يقال القياس انه يتفقد الاعناق في كل العبد لانه وان بطل الاعتاق في قدر حق الفقراء لكنه يسرى مما اعتقه هو الى باقيه حيث كان موسرا به (قوله ويصح في الباقي) أي ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا يقطع تعلق المالك به لانه مخاطب بالاخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه والا فلا امام التعلق بما بقي لانه حق الفقراء

• (باب زكاة الفطر) • (قوله زكاة الفطر) أي بيان ما يتعلق بزكاة الفطر (قوله اسم مولد) أي نطق به المولدون (قوله لا عربي) هو الذي تكلمت به العرب بمأوضعه وأضع أفهم ولا معرب هو أفظ غير عربي استعماله العرب في معناه الأصلي بتغيير ما (قوله فتكون) أي الفطرة (قوله حقيقة شرعية) أي في القدر المخرج والانصب في التفريع أن يقول فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لأن الحقيقة الشرعية عند الأصوليين ما أخذت التسمية به من كلام الشارع أما ما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية ثم رأيت سم على شرح البهجة قال ما نصه قوله حقيقة شرعية فان قلت كان الواجب أن يقول فتكون حقيقة عرفية لأن الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه النسبة لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لحالة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لا شبهة في صحتها وإن كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الأصولي هي ما كان بوضع الشارع ٢٧٦ فليتأمل سم (قوله وتقال للخلقة) ظاهر هذا الصنيع يقتضي أن نلظ

• (باب زكاة الفطر) •

الفطرة بكسر الفاء اسم مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة والزكاة وتقال للخلقة ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها والمعنى أنها وجبت على الخلقة تزييناً للنفس أي تطهيراً لها وتنمية لعملها وتقال للمخرج وقول ابن الرفعة أنه يضم الفاء اسم للمخرج محدود والأصل فيه قبل الإجماع خبر الصحابيين عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكراً أو أنثى من المسلمين وعن أبي سعيد رضي الله عنه كان يخرج زكاة الفطر إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط فلا زال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت ولا ينافي حكاية الإجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبه إلا أنه غلط صريح كما في الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافاً لغير ابن اللبان ويجب عنه بأنه شاذ منكر فلا ينفرد به الإجماع أو يرد بالاجماع الواقع في عبارة غير واحد ما عليه إلا كثرة يؤيده قول ابن كعب لا يكفر جاحداً والمشمور أنه وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قال وكعب بن الجراح زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السم وللصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة (تجب) زكاة الفطر (بأول ليلة العيد في الاظهر) لاضافتها إلى الفطر في الخبرين السابقين ولأنها طهارة للصائم عن اللغو والرفث فيه فكانت عند تمام صومه ولا بد من أدراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور كما يشهد به قوله فيخرج إلى آخره وقوله فيما بعده له تعجيل الفطرة من أول رمضان

الفطرة سواء أريد به الخلقة أو القدر المخرج مولد له غير مراد لأن اصطلاحات الفقهاء حادثة وإطلاق الفطرة على الخلقة ليس من اصطلاحاتهم كما هو ظاهر فلعلمهم مولدة بالنظر للمعنى الثاني (قوله وتنمية) عطف مغاير (قوله وتقال للمخرج) أي تقال الفطرة بالكسر للامال المخرج بفتح الراء (قوله صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) إنما اقتصر عليهم ما لكونها مما هما اللذان كانا موجودين إذ ذاك اه ومثله يقال فيما بعده (قوله اذ كان) أي وقت كان الخ (قوله صاعاً من طعام) أي بر (قوله في السنة الثانية من الهجرة) لم يبين في أي يوم من الشهر وعبارة المواهب اللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين (قوله تجبر نقصان الصوم) وجه الشبه

وإن كانت هذه واجبة وذلك مندوباً (قوله كما يجبر السجود نقصان الصلاة) ويؤيده الخبر الصحيح أنها طهارة للصائم والثاني من اللغو والرفث والخبر الغريب شهر رمضان معاق بين السماء والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر اه حج (قوله كما يشهد به قوله فيخرج الخ) وجه الدلالة منه أن في التعبير به إشعاراً بأن رمضان في وجوبه ادخلاً فهو سبب أول والامساك آخر أجهافيه لا تنحصر سبب وجوبه أحينه في أول شوال وكتب عليه سم على حج قوله وقوله فيما بعده الخ قد يقال هذا لا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضي أنه رمضان إذ لو كان الجزء الأخير كان تقديمها أول رمضان تقديمها على السببين وهو ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قولهم له تعجيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هنا مع أدراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشبهه مع عدم التأمل

(قوله وجب الاخراج الخ) والقيام استرداد ما خرج المورث ان علم القابض انه اذ كساة مجهلة وكوت السيد موت العبد فيستردها بيده (قوله بان كان فيه حياة مستقرة) مفهومة انه لو لم تكن كذلك بان وصل الى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح ان كان ذلك بجناية والا فففيه نظر لانه مادام حيا حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله (قوله أو غيره) كطلاق قال سم على شرح بهجة لوعلق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهرا انه يسقط فطرتها عنه لانها لم تدرك الجزأين في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لان الوجوب بلا قيام ولم يوجد سبب التحمل عنها م ر و لوعلق طلاقها بأول جزئ من شوال فاطظاهرا ان الحكم كذلك لان الطلاق يقع بمقارن للجزء الثاني من جزأى الوجوب وهو أول جزئ من شوال فلم تكن عنده زوجة (قوله والفقرة بالذمة) هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى ولكنه مشكل بما يأتي من ان المورث وقت الوجوب لو تلف ماله قبل التمكن سقط عنه الوجوب كزكاة المال الآن يقال ان المؤدى لما كان المال ثابتا في ذمته وهو انما يخرج مما يملكه كان المال الذي في يده بمنزلة ما يعلق به الزكاة والمؤدى عنه فيما نحن فيه لم يملكه بل كان متعلقا ٢٧٧ بذمة غيره لم ينظر للتمكن من الاخراج

قبل موته ولا عده لانه منزل من حيث المطالبة بالمال منزلة العدم فلم ينظر الى التمكن في حياته ولا لعدمه لكن هذا لا يتم فيما اذا مات من وجبت عليه ولم يتحملها عنه غيره لكونه حرا موسرا ومات قبل التمكن من الاخراج (قوله فلا وجوب كما هو ظاهر للشك) قضية هذا التعليل عدم الوجوب فيما لو شك في وقت الموت وكون الاصل بقاء الحياة يقتضى خلافه فليراجع وبقى ما لو شك في بقاء الزوجية هل يجب الفطرة لان الاصل بقاء الزوجية أم لا فيه نظر والا فبالاقل للعلة المذكورة يرجح هذا الاصل على كون الاصل عدم الوجوب

والثاني يجب بطول العجز دم العبد لانها قريبة متعلقة بالعبد فلا يتقدم عليه وقتها كالأضحية كذا علة الرافعي واعترض عليه بان وقت الأضحية اذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات لا العجز ومقتضى كلام المصنف ان من أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج فانتقل الى ورثته وجب الاخراج قال الاذري وهو المذهب (فتخرج) على الاظهر (عن مات بعد الغروب) بان كان فيه حياة مستقرة عنده وهو ممن يؤدى عنه من زوجة وعبده وقريب لوجود السبب في حياته وان زال ملكه عنه بعق أو غيره كطلاق أو استغناء قريب لاستقرارها ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الاصح في المجموع بخلاف تلف المال وفرق بان الزكاة تعلق بالعين والفطرة بالذمة (دون من ولد) بعده ولو شك في الحدوث قبل الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ويؤخذ من كلامه انه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم يجب لانه جنين ما لم يتم انفصاله ويلحق به كل ما حدث بعده بشك أو أسلام أو ملك قن ولو ادعى بعد وقت الوجوب انه اعقق القن قبله عتق ولزمه فطرته وانما قبلت دعواه بعد الحول يبيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيما لا ينقل الزكاة غيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبه بخلاف الاولى فانه يرد نقلها الى غيره (ويسن ان لا تؤخر عن صلاته) أي العبد بان تخرج قبلها ان فعلت أول النهار كما هو الغالب للامر به قبل الخروج اليها بل جزم القاضي أبو الطيب بان تأخيرها الى ما بعدهما مكروه

لقونه باستصحاب بقاء الحياة والزوجية للذين هما سبب الوجوب (قوله وباقيه بعده) قال سم على منهج بعدم مثل ما ذكر وينبغي أومعه لانه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شي من رمضان بل أول شوال (قوله عتق ولزمه) أي لزم السيد وقياس ذلك انه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرتها عنه (قوله لانه فيها) أي في دعوى البيع (قوله بخلاف الاولى) هي قوله ولو ادعى بعد وقت الوجوب (قوله فانه يرد نقلها الى غيره) أي وهو العبد بتقدير يساره بطر وماله قبل الغروب أو بتمام ملكه على ما بيده بان كان مكاتباً واعتقه سيده قبيل الغروب لكن هذه ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده (قوله بان تخرج قبلها) أي سواء كان بعد الفجر أو قبله ليلة العيد وعبارة صحيح ويسن ان تخرج يوم العيد لا قبله وان يكون اخراجها قبل صلته وهو قبل الخروج اليها من بيته أفضل للامر بالصحيح به ثم قال والحق الخوارزمي كشيخه البغوي ليلة العيد بيومه ووجه بان الفقهاء يمتنعون الغداهم فلا يتأخروا كلهم عن غيرهم

(قوله فان اخرت سن الاداء اول النهار) أي بمعنى انه يبادر الى اخراجها عقب صلاة العيد وهذا بالنسبة لما بعده أول نبي فلا يتأني ان أول النهار حقيقة طلوع الفجر وبقي ما لو تعارض عليه الاخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني ما لم تشته حاجة النقراف فيقدم الاول فليراجع (قوله بأي مثله) وقياس ما يأتي انه لو اخرها غرض من هذه ثم تلف المال استقرت في ذمته ما يأتي ثم ان التأخير مشروط بسلامة العاقبة (قوله من غير عذر) وليس من العذر هنا انتظار الا حوج (قوله كغيبه ماله) ظاهره سواء كان لمرحلتين أو دونهما وعبرة حج تنبيه ظاهر قوله هنا كغيبه ماله ان غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافئاً بهضهم انما غيبته مطلقاً أخذاً مما في المجموع ان زكاة الفطر اذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة اذا دعاه ان الغيبة من جهة العجز هو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تنصبل بجمع به أطراف كلامهم وهو ان الغيبة ان كانت لدون مرحلتين لزمته لانه حينئذ كالخاضر ٢٧٨ لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير الى حضور المال وعلى هذا يحمل قوله

فان أخرت سن الاداء اول النهار لتوسعة على مستحقيها أو سيأتي في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب وجاراً فضل فيما في مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر (ويجزم تأخيرها عن يومه) أي الفطر من غير عذر كغيبه ماله أو مستحقيها لان التصداغناؤهم عن الطلب فيه ان يكون يوم سرور فن أخرها عنه أنه وقضى وجوبها فوراً ان أخرها بلا عذر خلافاً لتركشي كذا ذكرى حيث اعتمد وجوب الفورية مطلقاً نظراً الى تعلق حق الادى وفارقت زكاة المال فانها وان أخرت عن التمكن تكون اداء كما في المجموع عن ظاهر كلامهم بان هذه مؤقتة بزمن محدد كالصلاة (ولا فطرة على كافر) أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو واجماع لانها طهارة وليس من أهلها والمآل ان عدم مطالبتها بها في الدنيا والافهم معاقب عليهم في الآخرة أما فطرة المرتد ومن عليه مؤتمه فوقوفه على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد (الافى عبده) أي رقيقه المسلم ولو مستولده (أو قريبه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الاصح) كنفقتهما وهكذا كل مسلم يلزم الكافر مؤتمه كزوجته الزميمة اذا اسلمت ثم غربت الشمس وهو متخلف واوجبنا نفقتهما مدة الخلاف كما هو الاصح والثاني لا تجب على الكافر لانه ليس من أهلها والخلاف مبني على انها تجب على المؤدى عنه ثم ينحملها المؤدى أو على المخرج ابتداء والاصح الاول وان كان المؤدى عنه غير مكاف خلافاً لبعض المتأخرين ولا يقدح في ذلك عدم صحة توجيه الخطاب له اذ ذلك غير مستقر وشاؤ وجوبها بطريق الحوالة كما في المجموع وهو المعتمد لا بطريق الضمان وان جرى على الثاني جمع متأخرون محتملين بانه لو اداها المنحمل عنه بغية اذن المنحمل اجزاء

كغيبه ماله أو اوارحلتين فان قلنا انما رجمه جمع متأخرون انه يمنع أخذ الزكاة لانه غنى == ان كاتسم الاول أو بما عليه الشيطان انه كالمعدم فيأخذها لم يلزمه الفطرة لانه وقت وجوبها فقه يرمع عدم ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشتقته كما سر حوايه وقضية اقتصار الشارح على == كون الغيبة عذراً في جواز التأخير المعتمد عنده الوجوب مطلقاً وانما اغتفر له جواز التأخير اعذاره بالغيبة (قوله اعتمد وجوب الفورية مطلقاً) أي اخر اعذاراً لا (قوله ولا فطرة على كافر) أي فلو خالف واخرجها حقت ذلك يعاقب عليها في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان ممكناً

من صحة اخراجها بان يأتي بكلمة الاسلام أم لا فيه نظر والا قرب الاول للعله المذكورة ونقل بالدرس وسقطت عن حج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة (قوله أصلي) أي فلو أسلم ثم أراد اخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في زمن الكفر عدم صحة ادائه هنا فلا يقع ما اذا فرضوا لا نقلاً وقد يقال يقع تطوعاً يفرق بينه وبين الصلاة بان الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضاً ولا نقلاً فلم يصح ما فعله بعد الاسلام عما فاتته في زمن الكفر بخلاف الصدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة اذ يعتد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام انما يختص بها وهو وقوعها فرضاً ووقت تطوعاً لانه كان من أهلها قبل الاسلام في الجملة (قوله على عوده الى الاسلام) أي ويجزئه الاخراج في هذه الحالة كما يأتي أول الباب الآتي (قوله وكذا العبد المرتد) بقى ما لو ارتد الاصل او الفرع وينبغي ان يأتي فيه بما قبل في العبد (قوله وان جرى على الثاني الخ) هو قوله لا بطريق الضمان

(قوله وظاهره وجوبها) معتد أي وجوب النية على الكافروهي للتمييز لا للتقرب (قوله وجوب فطرة أربع منهن) ويقبى ان توقف فطرتهم على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التحميل ويحتمل وجوب اخراج زكاة أربع فورا لتحقيق الزوجية فيهن مبهمة ثم اذا اختاروا ربعا تعين لمن أخرج عنهن الفطرة وهذا الثاني أقرب ويدل له ما يأتي من انه لو كان له مال حاضر وغائب ونوى عن أحدهما صح ويعينه بعد (قوله ولا يجب على سيده) أي المكاتب (قوله وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم يجب على سيده فيما يظهر لان الفسخ انما يرفع العقد من حينه وعبارة سم على حج لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادراك سبب الوجوب فهل يتبين وجوبه على السيد أو لا لان الفسخ انما يرفع من الآن فقد كان مستقلا زمن الوجوب فيه نظروا الظاهر الثاني فليراجع وانظروا ولد الزنا وولد المالا عنه هل فطرته على أمه أو لا فيه نظروا الاقرب الاول لو وجوب النفقة عليها فلوا سلطى المتني باعان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعه له المستحقين ٢٧٩ عباب وفي بعض الهوامش تقييده

بما اذا انفقت بلا اذن من الحاكم والافتراج وهو قريب (قوله ومن بعضه حر يلزمه الحج) لو وقعت الذوبتان في وقت الوجوب بان كان آخر جز من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جز من شوال نوبة الآخر فينبغي تقسبب الواجب عليهما اهم على شرح البهجة (قوله هذا ان لم يكن مهايأة بينه وبين مالك بعضه) وهل يجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمعتقد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما أفقته شيخنا الرمل رحمه الله اه زيادي (قوله بن وقع زمنه في نوبته) أي زمن

وسقطت عن التحمل لما يأتي ان الحرية الموسرة لو أعسر زوجها لم يلزمها فطرتها ولو كان كالضمان لم يمتنع عند تحمّل الزوج وعدمه والجواب عما علاوا به انه لا يستلزم ما قالوه غاية انه اغتر عدم الاذن ليكون التحمل عنه قد نوى وعلى الاول قال الامام لاصح ان التحمل عنه بنوى والكافر لا تصح منه النية ومعلوم ان المتني عنه نية العبادة بدليل قول المجموع انه يكفي اخراجه ونية لانه المكاف بالاخراج اه وظاهره وجوبه ساولو أسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهن محجوسات بسببه ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية أي وصورة المسئلة ان يسلم قبل غروب الشمس ليلة العيد فان أسلم بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي هذا والاوجه في أصل المسئلة وجوب فطرة أربع منهن ولو دخل وقت الوجوب وله أب معسر عليه نفقته وأبسر الأب قبل ان يخرج الابن الفطرة لم تلزم الاب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحوالة وهو الاصح بل يسق على الابن لانه لا نطاق التعلق بالحوالة (ولا) فطرة على (ورقيق) لاعتن نفسه ولا غيره ولو مكاتباً كتابة صحيحة ولا يجب على سيده لاسمته لاله بخلاف المكاتب كتابة فاسدة حيث يجب فطرته على سيده وان لم يجب عليه نفقته (وفي المكاتب) كتابة صحيحة (وجه) انما يجب عليه فطرته وفطرة زوجته ورقيقته في كسبه كنفقته (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) أي بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي اذهى تابعة للنفقة وهي مشتركة هذا ان لم تكن مهايأة بينه وبين مالك بعضه والاختصاص الوجوب بمن وقع زمنه في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (و) لا فطرة على (معسر) وقت الوجوب اجماعا ولو أبسر بعد لحظة لكن يسن له اذا أبسر قبل

الوجوب (قوله ومثله في ذلك المشترك) وولدان في أب تم ايا فيه والا فلي كل قدر حصته اه حج ونقل سم على شرح البهجة عن الشيخ اعتمادا ما قاله حج وبني ما لو وقع جز في نوبة أحدهما والجز الآخر في نوبة الآخر فينبغي وجوبها عليهم ما ثم رأيت في سم على شرح منهج التصريح بذلك نقلا عن مر وبني أيضا المومات المبعوض أو ماتا معا وشككنا في المهايأة وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والاقرب الثاني لا نأخذ بمقتضى الوجوب وشككنا في مسقطه وهو الانتقال من سيده اليه أو عكسه وهذا كما ان علم قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالاقرب المناصفة لانها المحققة (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكلفا باقتراض أو غيره وأخرجها هل يصح الاخراج وتقع زكاة كالو نكاف من لم يجب عليه الحج وحج فانه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل انه كذلك فليراجع ثم رأيت في العباب مانصه ويعتبر ذلك أي ان يجرد ما يخرج فاضلا عما فاضلوه وقت الوجوب =

فوجودها بعد لا يوجب الكن يندب اخراجها اه وفيه تصريح بصحة الانخراج ويندبه لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان ندب
الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظائر فليحترز اه سم على منهج وقول سم ويندبه أى مع عدم وجوبها عليه
وقياس الاعتماد به أو ندبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه انه كذلك فيما لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج وقال
سم على حج قول المصنف ولا فطرة على معسرة وقت الوجوب ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت
الوجوب لما طله الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مال كالتدبر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين أتى بها عليه
ومن له دين حال على معسرة تذر استيفاء مؤمنه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويشارك
زكاة المال حيث وجبت في الدين وأن لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الانخراج
في الحال لتعاقبها بالعين بخلاف الفطرة لا تتعاقب بالذمة اه (أقول) وقد يتوقف فيما ذكره لان التعميل يتعاقب الفطرة بالذمة
لادخل لفي عدم وجوبها حيث كان له مال فان العلة من وجوب زكاة الفطر وجوده مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه لان هذا
واجب بالقوة ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب هذا ولكن ان كانت نفقته على غيره كولد وجبت فطرته
عليه ثم لو تكلف المعسر في هذه الحالة ٢٨٠ وهو الاب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على اذن ولده ليكون واجبا عليه

وجوب الدين على المحتال
فانخراج الاب يسقط الوجوب
عن ولده أو لا يتوقف على اذن
لوجوبها عليه أصالة وكانهم لم
تنتقل الى غيره خصوصا وقد رجع
كثيرون ان وجوبها على المؤدى
وجوب ضمان والمضمون عنه
لا يتوقف صحة أدائه على اذن
الضامن فيه نظر وقياس ما في
العباب من ان المعسر اذا تكلف
وأخرج وقع ما أخرجه فرضا
الثاني وكذا هو قياس قول سم

فوات يوم العيد الانخراج ثم أشار الى حده بقوله (فن لم يفضل) بضم الصاد وفتحها (عن
قوته وقوت من) أى الذى (في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغلبا
بل استعلا لا ساغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه شئ) يخرج به في فطرته
(فمعسر) ومن فضل عنه ما يخرج به فوسر اذ التوت ضرورى لآدميه وانما لم يعتبر زيادته
لعدم ضبط ما ورأهما ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال وقضية
كلامهما ان القدرة على الكسب لا يخرج به عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي
في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعة له ولو تمكن بدونهما
ويشارك المسكن والخدام بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجابهم الاكتساب بالنفقة القريب
لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لا حياثم اوجب عليه لآحياء أصله أو فرع على ما ياتي
(ويشترط) فيما يؤديه في الفطرة (كونه فاضلا) أيضا ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن)
له ولمونه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) كالكفارة ولأنه مامن الخوانج المهمة

على منهج الآتي فيما لو كان الزوج موسرا فأخرجت عن نفسها الخ من الصحة عند عدم الاذن ولا يشك على ذلك كالزوج
من ان الاب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون اذن لم يعتد باخراجه لان الاب ثم لم يلاقه الوجوب في الابتداء أصلا بخلاف ما نحن فيه
فان الوجوب تعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تميمه
ما اعتيد للعبد من الكعك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير
واحد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تميمه ما يليق به من ذلك لزوجه (قوله وهو
كذلك) ومنه بالاولى الى اذ قدر على التحصيل بالدعاء ونحوه فانه لا يكف ذلك كما لا يكف القادر على الكسب الاكتساب ولان
الامور الخارقة للعادة لا تبني عليها الاكمام (قوله وضيعة) وكالضيعة الوظيفة التي يستغلها فيكف التزول عنها ان أمكن ذلك
بعوض على العادة في مثلها (قوله وينارق المسكن الخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن)
أى ولو مستأجر المدة طويلة ثم الابرة ان كان دفعها للمؤجر أو استأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وان كانت في ذمته
فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مسخرة له بقية المدة لا يكف نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجه لها
(قوله وخادم يحتاج اليه) قيد في شرح البهجة الحاجة بالناجزة وكتب عليه سم قد يقتضى انه لو لم يحتاج اليه في ليلة العيد ويومه =

== ويحتاج اليها بعد ذلك بشرط الفضل عنهما وكتب ايضا قوله يوم عيده وليتمه ينبغي ان يكون هذا نظرا لمسالف ايضا من الخادم والمنزل وغيرهما قاله الجوهري وهو محل نظر وشو برى اه ووجه النظر انه بعد الان محتاجا فالظاهر انه لا يكلف بيعه (قوله كما قاله الرافي) أي بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح في آخر الباب ينبغي جريانه في الحج كما مر أي ومثل الحج زكاة الفطر فيجوز الفرق المذكور فيها أيضا اه سم على شرح الهجة (قوله وقرق الخ) معتمد أي بين وجوب بيع المألفين هناك دون المكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أي فيقال هي ان يحتاجه مسكنه أو سكن من تلزمه مؤنة لا لحبس دوابه أو خزن تبن مثلا لها فيه (قوله فاضلة عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فيترك له في كل زمن ما يليق به (قوله ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه) خلافا للحج (قوله لان الدين لا يمنع الزكاة) ٢٨١ معتمد (قوله لا يتعين صرفه له) أي

الدين (قوله وانما يبيع المسكن والخادم فيه) أي الدين (قوله ولو مرهونا) المتبادر منه ان جزاءه يباع في حال الرهن فتقدم الزكاة على حق المرتهن وهو مشكل لان حقه متعلق بالعين و يقدم به على غيره حتى مؤن تجهيز المالك لو مات الا ان يقال المراد انه يباع بعد دفع كاله رهن وانه بالفكالك يتبين انه كان مؤسرا بخلاف ما لو يبيع لكنه خلاف الظاهر وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه بان زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت كالارش والمجني عليه يقدم به فكذلك المستحق اما ما وجب على السيد عن نفسه وعمونه غير المرهون فلا يباع فيه المرهون الا بعد ذلك لانه يتبين بذلك انه كان مؤسرا قبل الوجوب (قوله فان لزمت الفطرة الذمة

كالثوب فلو كانا نفيسين يمكن ابداهما بالثمين به ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافي في الحج قال لكن في لزوم بيعهما اذا كانا مألفين وجهان في الكسرة فيجوز ان هنا وفرق في الشرح الصغير والروضة بان الكفارة بدلا أي في الجملة فلا تنقض بالمرتبة الاخيرة منها والحاجة للخادم اما منصبه أو وضعفه والمراد به ان يحتاجه لخدمته وخدمته من تلزمه خدمته لا لعماله في أرضه او ماشيته قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ولا بد أيضا ان يجدها فاضلة عن دست ثوب يليق به وعمونه كما انه يتيق له في الدين ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لا دعي كما رجحه في الشرح الصغير وقال في الانوار انه القياس واقتضاء كلام الشافعي والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتي ولا يمنع ايجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها وانما لم يمنع الدين وجوبه لان ماله لا يتعين صرفه له وانما يبيع المسكن والخادم فيه تقديمه لبراءة ذمته على الانتفاع به ما لان تحصيلهما بالكراء أسهل فسقط ما قيل انه متشكل بتقديم المسكن والخادم عليهما والمقدم على المقدم مقدم ويباع حتما بعد غير الخدمة فيها ولو مرهونا والسيد معسر بتدبر الزكاة على أوجه الواجهة فان لزمت الفطرة الذمة يبيع فيها حتما ما يباع في الدين ولو عبد خدمة ومسكنا وان لم يباعا ابتداء لانها حق بالدين ومقابل الاصح لان الكفارة لها بدل بخلاف الفطرة (ومن تلزمه فطرته تلزمه نفقته) بزوجة أو مملوكا وقربة أي اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم كما مر تلزمهم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق والباقي بالقياس عليه بجماع وجوب النفقة ودخل في عبارته ما لو اخدم زوجته التي تحبهم عادة أمها كأجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتهما كنفقة ابنتها بخلاف الأجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا يجب عليه نفقتها وكذا التي

٣٦ ٢٨٢ في بيع أي بان يمكن من اخراجها ولم يفعل (قوله أو ملك أو قرابة) وهل يثاب المخرج عنه أو لافيه نظر والاقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاضحية من ان نواب الاضحية للمضحي ويستقطب بفعله الطالب عن أهل البيت (قوله كاجنبية) الكاف للتظهير فهي بمعنى أو يعنى أخذها أمها أو امرأة أجنبية الخ وعلى هذا فقوله الآتي وكذا التي صحبتها الخ ينافي هذه الزيادة وفي نسخة أمها الأجنبية وعليها فالتميز بالاجنبية صفة لازمة والمراد التي ليست ملكا للزوج ويمكن توجيه ما هنا بان المراد بالاجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة وعن صحبتها للنفقة من اتى بها الزوجة واستأذنت الزوج (قوله المؤجرة لخدمتها) أي ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقرأها من استجار شخص لرعى دوابه من الابل شئ معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجرا اجابة اما صححة واما فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة او الكسوة فيجب فطرته كخادم الزوجة =

فوجودها بعد لا يوجبها لكن يندب اخراجها اه وفيه تصريح بصحة الاخراج ويندبه لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان ندب
الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظائر فليحترز اه سم على منهج وقول سم ويندبه أى مع عدم وجوبها عليه
وقياس الاعتداده أو ندبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه انه كذلك فيما لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج وقال
سم على حج قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت
الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مال كالتدرا لم يعلم من ربيع الوقف قبل قبضه حين أتى بما عليه
ومن له دين حال على معسر تدرا استيفاء مؤمنه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويشارك
زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسرور ونحوه واولا لكن لا يجب الاخراج
في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لاتعلق الابالذمة اه (أقول) وقد يتوقف فيما ذكره لان التعميل بتعلق الفطرة بالذمة
لادخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فان العلة من وجوب زكاة الفطر وجوده مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه لان هذا
واجب بذات القوة ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب هذا واولا لكن ان كانت نفقته على غيره كولد وجبت فطرته
عليه ثم لو تكلف المعسر في هذه الحالة ٢٨٠ وهو الاب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على اذن ولده ليكون واجب عليه

وجوب الدين على المحتال
فانخراج الاب يسقط الوجوب
عن ولده أو لا يتوقف على اذن
لوجوبها عليه أصالة وكانهم لم
تنتقل الى غيره خصوصا وقد رجع
كثيرون ان وجوبها على المؤدى
وجوب ضمان والمضمون عنه
لا يتوقف صحة أدائه على اذن
الضامن فيه نظر وقياس ما في
العباب من ان المعسر اذا تكلف
وأخرج وقع ما أخرجه فرضا
الثاني وكذا هو قياس قول سم

فوات يوم العيد الاخراج ثم أشار الى حده بقوله (فن لم يفضل) بضم الصاد وفتحها (عن
قوته وقوت سن) أى الذى (في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغلبا
بل استقلا لا سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه شئ) يخرج في فطرته
(معسر) ومن فضل عنه ما يخرج فوسر اذا القوت ضروري لا بد منه وانما لم يعتبر زيادته
لعدم ضبط ما وراءها ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال وقضية
كلامهما ان القدرة على الكسب لا يخرج عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي
في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعة ولو تمكن بدونهما
ويشارك المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجابهم الاكتساب بالنفقة القريب
لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لا حياثم اوجب عليه لاهياء أصله أو فرعه على ما ياتي
(ويشترط) فيما يؤدى في الفطرة (كونه فاضلا) أيضا ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن)
له ولمونه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) كالكفارة ولأنه مما من الحوائج المهمة

على منهج الآتي فيما لو كان الزوج موسرا فخرجت عن نفسه الخ من الصحة عند عدم الاذن ولا يشكل على ذلك كالنوب
من ان الاب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون اذن لم يعتد باخراجه لان الاب ثم لم يلاقه الوجوب في الابتداء أصلا بخلاف ما نحن فيه
فان الوجوب تعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهيمته
ما اعتيد للعبد من الكعك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير
واحد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهيمته ما يليق بحاله من ذلك لزوجه (قوله وهو
كذلك) ومثله بالاولى الاولى اذا قدر على التحصيل بالدعاء ونحوه فانه لا يكاف ذلك كما لا يكلف القادر على الكسب الاكتساب ولان
الامور الخارقة للعادة لا تبني عليها الاحكام (قوله وضيعة) وكالضيعة الوظيفة التي يستغلها فيكف التزول عنها ان أمكن ذلك
بعوض على العادة في مثلها (قوله وينارق المسكن الخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن)
أى ولو مستأجر المدة طويلة ثم الاجرة ان كان دفعها للمؤجر أو مستأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وان كانت في ذمته
فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحققة له بقيمة المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجه لها
(قوله وخادم يحتاج اليه) قيد في شرح البهجة الحاجة بالناجزة وكتب عليه سم قد يقتضى انه لو لم يحتج اهم في ليلة العيد ويومه =

و يحتاج اهما بعد ذلك لم يشترط الفضل عنهما وكتب ايضا قوله يوم عيد ولي الله ينبغي ان يكون هذا نظرا لما سلف ايضام
 الخادم والمنزل وغيرهما قاله الجوهرى وهو محل نظر شوبرى اه ووجهه النظر انه بعد الان محتاجا فالظاهر انه لا يكفى بيعة
 (قوله كما قاله الراعى) أى بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح فى آخر الباب ينبغي جريانه فى الحج كما مر أى ومثل الحج زكاة
 الفطر فيجوز الفرق المذكور فيها أيضا اه سم على شرح الهجة (قوله و فرق الخ) معتمد أى بين وجوب بيع المأوفين هنا دون
 المكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أى فيقال هى ان يحتاجه مسكنه أو سكن من تلزمه مؤنة لا لحبس دوابه أو خزن تبن
 مثلا لها فيه (قوله فاضله عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاسوال فيتركه فى كل زمن ما يليق به
 (قوله ولا يشترط كونها فاضله عن دينه) خلافا للحج (قوله لان الدين لا يمنع الزكاة) ٢٨١ معتمد (قوله لا يتعين صرفه له) أى

الدين (قوله وانما يبيع المسكن
 والخادم فيه) أى الدين (قوله ولو
 مرهونا) المتبادر منه ان جراه
 يباع فى حال الرهن فتقدم الزكاة
 على حق المرتهن وهو مشكل لان
 حقته متعلق بالعين ويقدم به على
 غيره حتى مؤن تجهيز المالك
 لو مات الا ان يقال المراد انه يباع
 بعد دفع كاله رهن وانتهى بالسكالك
 يتبين انه كان مؤسرا بخلاف
 ما لو يبيع لكنه خلاف الظاهر
 وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه
 بان زكاة الفطر لما وجبت على بدن
 العبد كانت كالارش والهبة
 عليه يقدم به فكذا المستحق
 اما ما وجب على السيد عن نفسه
 وعمونه غير المرهون فلا يباع فيه
 المرهون الا بعد ذلك لانه يتبين
 بذلك انه كان مؤسرا قبل الوجوب
 (قوله فان لزمت الفطرة الذمة

كالثوب فلو كانا نفيسين يمكن ابداهما بلا تقين به ويخرج التقاوت لزومه ذلك كما قاله
 الراعى فى الحج قال لكن فى لزوم بيعهما اذا كانا مأوفين وجهان فى الكفارة فيجوز ان هنا
 و فرق فى الشرح الصغير والروضة بان الكفارة بدلا أى فى الجملة فلا تنفذ بالمرتبة الاخيرة
 منها والحاجة للخادم اما منصبه أو وضعفه والمراد بها ان يحتاجه لخدمته وخدمة من تلزمه
 خدمته لا اعم له فى أرضه او ماشيته قاله فى المجموع ويقاس به حاجة المسكن ولا بد أيضا
 ان يجدها فاضله عن دست ثوب يليق به وعمونه كما انه يتيق له فى الدين ولا يشترط كونها
 فاضله عن دينه ولو لا دعى كما رجحه فى الشرح الصغير وقال فى الانوار انه القياس واقتضاه
 كلام الشافعى والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سياتى ولا يمنع ايجاب نفقة الزوجة
 والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لهما وانما لم يمنع الدين وجوبه لان ماله لا يتعين
 صرفه له وانما يبيع المسكن والخادم فيه تقديمه لبراءة ذمته على الانتفاع بهما لان
 تخصيصهما بالاكراه أسهل فسهل ما قبل ان يمتنع كل بتقديم المسكن والخادم عليهما والمقدم
 على المقدم مقدم و يباع حتما جرحه بعد غير الخدمة فيها ولو مرهونا والسيد معسر بقدر
 الزكاة على أوجه الاوجه فان لزمت الفطرة الذمة يبيع فيها حتما ما يباع فى الدين ولو عبد
 خدمة ومسكنا وان لم يباعا ابتداء لا لتحقاها بالدين ومقابل الاصح لان الكفارة لهما
 بدل بخلاف الفطرة (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقته) بزوجة أو مملوك أو قرابة
 أى اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم كما مر لخبر مسلم ليس على المسلم فى عبده ولا فرسه
 صدقة الا صدقة الفطر فى الرقيق والباقي بالقياس عليه مجامع وجوب النفقة ودخل
 فى عبارته ما لو اخدم زوجته التى تحت ذم عادة أمها كأجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه
 فطرتها كنفقتها بخلاف الاجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا يجب عليه نفقتها وكذا التى

٢٦ به نى يبيع) أى بان يمكن من اخراجها ولم يفعل (قوله أو مملوك أو قرابة) وهل يثاب المخرج عنه أو لافيه نظر
 والاقرب الثانى فليراجع كما قبل به فى الاجنبية من ان ثواب الاجنبية للمضحي ويسقط بشعلة الطلب عن أهل البيت (قوله
 كاجنبية) الكاف للتعطير فهى بمعنى أو بمعنى أخذها أمها أو امرأة أجنبية الخ وعلى هذا فقولنا لا تى وكذا التى صحبتها الخ ينافى
 هذه الزيادة وفى نسخة أمها الاجنبية وعلمها فالتميز بالاجنبية صفة لازمة او المراد التى ليست مملوكا الزوج ويمكن توجيه ما هنا
 بان المراد بالاجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة وعن صحبتها للنفقة من اتى بها الزوجة واستأذنت الزوج (قوله المؤجرة
 لخدمتها) أى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه فى مصرنا وقرأها من استخراج شخص لرعى دوابه منه لاشئ معين فانه
 لا فطرة له لكونه مؤجرا اجارة اما صحبة واما فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة او الكسوة فوجب فطرته كخادم الزوجة =

ثم قال في مرة أخرى ويحتمل ان يفرق بان خادم الزوجة استخداما واجب كالزوجة بخلاف من يتعلق بالزوج مثلا فانه لا يجب استخداما وهو ممكن من ان يخدم نفسه ولا يفعل ما يجوز الى الاستخدام وان فرض استخداما بلا إيجاب كان كالتبرع بالنفقة فلا فطرة عليه (فرع) قال حج وهل الحرة الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار يلزمها بناء على ما جزم به في المجموع وتبعه القموني وغيره انه لا يلزمها فطرتها اخلافا للرافعي كما تولى فطرة نفسها مع ان نفقتها على زوج محدومتها اعتبارا بها والاولا لانها تابعة للزوجة وهي لا تلزمها فطرة نفسها وان كانت غنية والزوج معسر كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم في النفقات ان لها حكمها الا في مسائل استثنوها ليست هذه منها وكتب عليه سم قوله الغنية فيمد بها البتة في التردد اه (قوله لانها في معنى المؤجرة) اي فلا فطرة لها كما ان المؤجرة لا فطرة لها (قوله والاوجه حمل الاول) اي وهو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التي صحبتها الخ والثاني هو قوله وقال ٢٨٢ الرافعي في النفقات تجب فطرتها الخ (قوله فلا تجب عليه فطرتها) اي وتجب فطرة

الزوجة على نفسها كما يأتي قريبا (قوله والا الزوجة التي حبل بينها) ظاهره وان كانت الحبلولة وقت الوجوب ويتأمل وجهه حينئذ ومن الحبلولة الحبس وظاهره ولو كان حبسها باحق (قوله باخراج فطرتها) قال سم على منسج بعد مثل ما ذكره بينه في الكفاية بانها ان كانت حوا الفاحيل لا يطالب وان كانت خما نانا فالمنعون عنه لا يطالب اه وقال الاسنوي ان اريد منع المطالبة بالمبادرة او الدفع اليها فسلم وان اريد المطالبة بما صل الدفع عند الامتناع فممنوع لان اقل مراتبه امر معروف أو نهى عن منكر اه (أقول) ليس الكلام في ذلك ولا يختص بهما هذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها ان ثبت انه

صحبتها التخدمها بنفقة باذنه لانها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع وقال الرافعي في النفقات تجب فطرتها وهو القياس وبه جزم المتولي والاوجه حمل الاول على ما اذا كان لها قدر من النفقة لاتعهدها والثاني على ما اذا لم يكن لها قدر متوليا كل كفايتها كالاماء ومثلهما عبد المالك في القراض والمساقاة اذا شرط علمه مع العامل ونفقة عليه فان فطرتها على سيده اما من لا تجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرتها الا الميكاتب ككاتبه فاسدة كحماره والا الزوجة التي حبل بينها وبزوجها فيجب عليه فطرتها دون نفقتها وليس للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها كما في المجموع فان كان غائبا فلها الاقتراض عليه فانفقته دون فطرتها التضررها بانقطاع النفقة تهون الفطرة ولان الزوج هو المخاطب باخراجها قاله في الجروكد الحكم في الاب العاجز (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد) أي الرقيق (والقريب والزوجة الكفار) وان وجبت نفقتهم للخبر المار من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمة وان وجبت نفقة تهاى كسبه ونحوه لانه غير أهل لفطرة نفسه فكيف يتحملها عن غيره واحترزه عن البعض فيجب عليه فطرة أصله وفرعه ورقيقه وزوجته على ما مر (ولا الابن فطرة زوجته أيه) ومن تولد له وان وجبت نفقته ما على الولدان النفقة لازمة للاب مع اعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ولان عدم الفطرة لا يمكن للزوجة من الفسخ بخلاف النفقة (وفي الابن وجه) انه يلزمه فطرة زوجة أيه ويستثنى أيضا مسائل تجب فيها النفقة دون الفطرة كقنيت المال والقن المملوك للمسجد والموقوف ولو على معين فلا تجب فطرتها

معلق حتى تخرج الزكاة لم يعد وفي الاتحاف لابن حج في زكاة الفطر في أن صوم رمضان لا يرفع الى الله الا بزكاة الفطر وان مانصه والظاهر ان ذلك كناية عن عدم ترتب فائده عليه اذ لم يخرج زكاة الفطر لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على اخراجها عليه بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فينفذ لا يتم له جميع ما ترتب على صوم رمضان من الثواب وغيره الا باخراج زكاة الفطر ويتردد النظر في توقف الثواب على اخراجها زكاة فمؤنه وظاهر الحديث التوقف ثم حكمه التوقف على اخراجها انها طهيرة للصائم فلا يتم تطهيره وتأهله لذلك الثواب الاعظم الا باخراجها ووجوبها عن الصغير وضوءه انما هو بطريق التسع على انه لا يبعد ان فيه تطهير له أيضا (قوله ولان الزوج هو المخاطب باخراجها) أي وطريقه ان يكل من يدفعها عنه يبلدها او يدفعها للقاضي لانه نفقة الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته الى الحضور وبعد في التأخير (قوله للخبر المار من المسلمين) أي لقوله فيه من المسلمين (قوله ورقيقة) أي كاملة كما تقدم عن الزيادة نقلا عن الرمي (قوله ومستولده) أي الاب

(قوله فعلى من يؤل إليه الملك) قال سم على حج في أثناء كلام بعد نقله ما ذكر عن الشارح انظر اذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول الجزم من إيله العبد فانه لم يجمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوفاة الموت أى تمام الزهوق ذلك لم يجمع جزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوفاة موت الموصى ذلك فانه لم يجمع الجزآن في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ٢٨٣ مهابة في عبد مشترك مثلاً فوقع أحد

الجزأين آخر نوبة أحدهما والآخر أول نوبة الآخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الاصل الوجوب عليهما الا اذا وقع زمن الوجوب تمامه في نوبة أحدهما لاسية قلالة في جميعه حينئذ مر (قوله ومن مات قبل الغروب) تقدم في قوله ومقتضى كلام المصنف الخ ما يعلم منه هذا لكنه ذكره توطئة لبقية الاقسام (قوله فالفطرة عنه) أى السيد (قوله وعنه) أى الارقاء (قوله قبل وجوبها) متعلق بأوصى (قوله فالفطرة عليه) أى الموصى له (قوله ويقع الملك للميت) أى الموصى له (قوله وان مات) أى الموصى له (قوله ولتطهرها) هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة لفي ذلك راعت مذهبها (قوله فلو كانت ناشئة) لم يستغن عن هذه بما مر في قوله أما من لا يجب عليه نفقة لزوجته الناشئة الخ لان المستفاد مما مر عدم الوجوب عليها ولا يلزم منه الوجوب على الزوج (قوله أما لو انتهت غيبته

وان وجبت مؤنتهم ولو اشترى رقية فان غربت عليه شمس ليلة الفطروهما في خيار المباح أو الشرط ففطرته على من له الملك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له الملك وان قلنا بالوقف للملك بان كان الخيار لهما فعلى من يؤل إليه الملك فطرته ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبد أوصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه وان ردها فعلى الوارث فطرته فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك للميت وفطرته في التركة أو يباع جرمه منه ان لم تكن له تركة سواء وان مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته ان قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم (ولو عسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبداً فالأظهر انه يلزم زوجته الفطرة) اذا أبسرت (وكذا) يلزم (سيد الأمة) فطرتها والثاني لا يلزمهما (قلت الأصح المنصوص لا تلزم الحرة) وتلزم سيد الأمة (والله) نعم إلى (أعلم) وهذا الطريق الثاني يقرر النصين والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة المزوجة لان أسيدها ان يسافر بها أو يستخدمها ولانه اجتمع فيها شيان أن الملك والزوجية ولا يقتض ذلك بحالها أسيدها لئلا ينزع الزوج مؤسراً حيث تجب الفطرة على الزوج قولاً واحداً لانها عند البسار غير ساقطه عن السيد بل بحملها الزوج منه ويسن للجرة المذكورة اخراج فطرتها عن نفسها كما في المجموع خروجاً من الخلاف ولتطهرها وظاهر مما مر ان الكلام في زوجة على زوجها مؤنتها فلو كانت ناشئة لزمها فطرة نفسها (ولو انقطع خبر العبد) أى الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع تواصل الرقاق ولم تنته غيبته الى مدة يحكم فيها بموته (فالذهب وجوب اخراج فطرته في الحال) أى في يوم العبد ولياته اذا ااصل بقا عيابه وان لم يجز اعتناقه عن الكفار احتياطاً فيما (وقيل) انما يجب اخراجها (اذا عاد) كزكاة ماله الغائب وأجاب الأول بأن التأخير انما يجوز هنا للثبوت وهو غير معتبر في زكاة الفطر (وفي قول لاشئ) أصلاً عملاً بأصل براءة الذمة ومحل هذا اذا استقر انقطاع خبره فلو مات حياته بعد ذلك وعاد له منه وجب الاخراج وان لم يعد الى سيده فعلى الخلاف في الضال أما لو انتهت غيبته الى ما ذكر لم تجب الفطرة جزمًا كما صرح به الرافعي في الفرائض وما استشكل به هذا من ان الأصح

الى ما ذكره) أى في قوله الى مدة يحكم فيها بموته (قوله كما صرح به الرافعي) قضيته انه لا يحتاج مع ذلك الى الحكم بموته وقال الزياى وهل يحتاج الى حكم ما بموته أو يكفي مضي المدة المذكورة في الفرائض الذي جزم به حج ان مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الرملى فقال لا بد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر اذا لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لا يدعى عليه بعض المستحقين بفطرة عبده فادعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد

(قوله فكيف يخرج) أي السد (قوله نعم ان دفع للقاضي البرالخ) وصورة ذلك ان العبد لم يتحقق خروجه عن محل ولاية القاضي فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضا فالامام فان تحقق خروجه عن محل ولاية الامام أيضا بان تعدد المتغلبون ولم يتقدم في كل قطر الامر المتغلب فيه فالذي يظهر انه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ اما اذا لم يتقطع خبره فيخرج عنه في بلده وبه ذامع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافا لمن زعم عدم الفرق اهـ حج وقول حج في بلده أي العبد (قوله قدم وجوب نفسه) فلو وجد بعض الصيغان وخالف الترتيب فان المنجى عدم الاعتماد مع الاثم ويتجه الاسترداد وان لم يشترطه ولا علم القاضي انفساد القبض من أصله مر اهـ سم على حج ٢٨٤ وقول حج وخالف الترتيب ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك وبقي ما لو وجد كل

الصيغان هل يجب الترتيب أم لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب كما نقله سم على حج عن الشارح استدراكا على حج (قوله ثم زوجته) اظاها انه لو كان الزوج موسرا فاخرجت عن نفسها بغير اذنه لارجوع لها لانها متبرعة فليتمامل ولائها على الزوج كالحوالة على الصحيح والمجمل لو ادى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتمامل * (فرع) * خادم الزوجة حيث وجبت فطرتها ايكون في أي مرتبة ينسب في ان يكون بعد الزوجة وقبل سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعده لانها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفاها في ذلك المر اهـ سم على منهج (قوله لانه أعجز عن يأتي) أي الاب وما بعده (قوله لانه كبره والده) امكن يرد عليه تأخير الوالد الكبير عن الابوين

في جنس الفطرة اعتبار بالمد العبد فاذا لم يعرف موضعه فكيف يخرج من جنس بلده رد بان هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة او يخرج من قوت آخر بلادة علم وصوله اليها وهي مستثناة أيضا او يدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لان له نقل الزكاة وهي مستثناة فيها وبما قبلها انما للاحتياط باختلاف أجناس الاقوات نعم ان دفع للقاضي البرخرج عن الواجب يبين لانه أعلى الاقوات (والاصح ان من أيسر بعض صاع وهو فطرة الواحد يلزمه) أي اخرجاه بحافظة على الواجب بقدر الامكان والثاني بقول لم يتدر على الواجب (و) الاصح (انه لو وجد بعض الصيغان قدم) وجوبا (نفسه) لخبر ابدأ بنفسك فتصدق عليهم فان فضل شيء فلاهك فان فضل شيء فلهي قرابةك والثاني يقدم زوجته والثالث يتخير (ثم زوجته) لتأكد نفقة لانها معاوضة لا تسقط بجنس الزمان (ثم ولده الصغير) لانه أعجز عن يأتي ونفقة ثابتة بالنص والاجماع (ثم الاب) وان علا ولومن قبل الام اشرفه (ثم الام) كذلك عكس النفقة لانها للحاجة والام أحوج وأما الفطرة فظهره وشرف والاب أولى به ما فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه ولان الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال أكد بخلاف النفقة قال في المجموع ومرادهم بانها كالنفقة أصل الترتيب لا كنيمة وأبطل الاسنوي الفرق بالولد الصغير فانه يقدم على الابوين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين ورده الوالد درجة الله تعالى بانهم انما قدموا الولد الصغير عليهم لانه كبره وبعض والده ونفسه مقدمة عليهم ويمكن الجواب أيضا بان النظر للشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالاصالة وحينئذ فلا يرد ما ذكره (ثم) ولده (الكبير) الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون فان لم يكن كذلك لم يجب نفقته كما سيأتي في باب ثم الرقيق لان الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف المالك وينبغي كما أفاده الشيخ ان يبدأ منه بام الولد ثم بالمدبر ثم بالمعلق عتقه بصفة فلو استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستواءهما في الوجوب وان غير بعضهم بقضايا

مع انه بعضه (قوله ثم الرقيق) أي ثم بعد الولد قدم الرقيق اهـ سم على منهج * (فرع) * قال لعبد أنت حر جزم فيما من رمضان فهل يجب على العبد فطرة بشرطه لا يبعد الوجوب لان الحرية حاصلة مع اخر جزء كالجزء الاول من شوال فقد تحققت الحرية مع سبب الوجوب اهـ سم على منهج لكن يبقى الكلام في تصوير ملكه وقت الوجوب ما يخرج منه فانه قبل وقت الوجوب رقيق ووقت نفوذ العتق لملك له وما يتبع من الارث أو الهبة أو نحوها ما بعد الوجوب لا يوجب عليه الاخراج فليتمامل ويمكن تصويره بما لو مات مورثه بمقار الغروب الشمس فيقع العتق وملك ما يصرفه في الزكاة متقارنين فيقدر سبق المالك على الحرية أو سبقه ما معا على غروب الشمس (قوله كابنين) هل مثله ما أبو الاب وابو الام لاستواءهما في الدرجة أو يقدم أبو الاب لتقديم ابنه على الام فيه نظر وقضية اطلاقه الاول فليراجع

(قوله البعض الواجب) أي فانه يخرج من نفسه مثلاً وان لم يقرب الواجب للضرورة وليس المراد انه لا يقرب اذا قدر على بعض الواجب عند استواء اثنين في درجة (قوله وثلاث درهم) الاولى من درهم لثلاث اعراب المتن (قوله والاصل في ذلك الكيل) هو كذلك ولكنه لا يتأتى في مثل الجبن براه سم على بهجة (أقول) أي فيقيده ذلك ٢٨٥ بما يتأتى فيه الكيل عادة (قوله على ان

فيما يظهر لان الاصل قيم التطهير وهم مستوون فيه بل المناقص أخوج اليه وانما لم يوزع بينهم النقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بالضرورة بخلاف ما اذا لم يجهد البعض الواجب (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) لخبر ابن عمر المار (وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون) درهما (وثلاث) درهم لانه أربعة أمداد والمد رطل وثلث بالبغدادى والرطل مائة وثلاثون درهما (قلت الاصح ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) من كون الرطل مائة وثمانية وعشرين درهما وأربعة أسباع درهم (والله أعلم) كما مر في زكاة النبات ايضاً والاصل في ذلك الكيل وانما قدر به بالوزن استظهاراً على ان التقدير بالوزن يختلف باختلاف الجيوب كالذرة والخص والعبرة في الكيل بالصاع النبوي وعياره موجود وهو قد حان بالكيل المصرى ويزاد ان شيئاً يسير الاحتمال اشتغالهما على طين أو تبن فان تقدم ما يعاير به اخرج قدراً يتيقن انه لا ينقص عن الصاع واذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقرب ويجب تقييده هذا بما من شأنه الكيل أما ما لا يكال اصلاً كالاقط والجبن اذا كان قطعاً كإراغ عياره الوزن لا غير كما في الربا قيل ومن ذلك اللبن وفيه نظير بل الكيل له دخل فيه كما قالوه في الربا قال في الروضة وقال جماعة الصاع أربع حفقات بكفي وجل معتد لهما قال النقال والحكمة في إيجاب الصاع ان الناس غالباً يمتنعون من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجسد الفقير من يستعمله فيها لانها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يتحصل من من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرطال فان الصاع خمسة أرطال وثلث كما مر ويضاف اليه من الماء نحو الثلث فيأتى من ذلك ما قلناه وهو كناية الفقير في أربعة أيام في كل يوم رطلان (وجنس) أي الصاع الواجب (القوت المعشر) أي الذي يجب فيه العشر أو نصفه لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس الباقي عليه بجماع الاقتيات (وكذا الاقط في الاظهر) لشبوتها في الاخبار السابقة وهو ابن عباس لم يزرع زبد وفي معنى ذلك ابن وجبن لم يزرع زبد هما فيجزيان ولا يجوز من اللبن الا قدر الذي يتأتى منه صاع من الاقط لانه فرع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمراني في البيان وهو ظاهر وقد عمل ابن الرقعة اجزاء الاقط بانه مقومات متولد مما يجب فيه الزكاة ويكال فكان كالحب وهو يقتضى ان المتخذ من ابن الطبيعة والصبغ والادمية اذا جوز نشره لا يجوز قطعاً وينبغي بناؤه على ان الصورة النادرة هل تدخل في العموم أو لا والاصح الدخول ثم محمل اجزائه ما ذكر لمن هو قوته سواء كان من أهل

التقدير بالوزن الخ) اعتراض على جعلهم الوزن استظهاراً وحاصله ان الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الجيوب خفة وثقلا وعدم اختلاف ما يحويه المكيال في القدر ومن ثم كتب عليه سم على شرح بهجة على مثل هذه العبارة وقوله استظهار الخ أي استظهاراً مع شدة تفاوت الجيوب ثقلاً وخفة (قوله ويزاد ان شيئاً يسيراً) المراد ان يزيد المخرج على القديم ما ذكر وينبغي ان ذلك مندوب فقط (قوله في كل يوم رطلان) قال سم على منهج به ما ذكر انظر هذه الحكمة كيف تأتي على مذهب الشافعي من وجوب دفع الفطرة لسبعة أصناف اه (أقول) هذه حكمة للمشروع عية وهي لا يلزم اطرافها (قوله العشر ونصفه) عبارة المحلى وكذا نصفه اه (أقول) وما ذكره المحلى أولى مما ذكره كج لان أو تدل على ان الواجب هو الاحد الدائر بين العشر ونصفه على ان أيهما اخرج به أجزاً وليس ذلك مراداً بل المراد ان الواجب ثلث العشر وثلاثة النصف وحكمة الفصل بكذا الاشارة الى ان الاصل في

المعشر انه الذي يجب فيه العشر (قوله وفي معنى ذلك ابن الخ) وهل يجوز اللبن المخلوط بالماء أم لا فيه نظر والاقرب ان يقال ان كان اللبن يتأتى منه صاع اجزاً والا فلا ومعلوم ان هذا من يقتضيه مخلوطاً أما اذا كانوا يفتنون خالصاً فالظاهر عدم اجزائه مطلقاً كالحب من الحب (قوله وهو يقتضى) أي قوله وقد عمل الخ (قوله والاصح الدخول) أي فيجزى ابن كل ما ذكر من الطبيعة الخ

(قوله وكذا الكشك الخ) هو بفتح الكاف كافى المصباح أى فلو كانوا لا يقتاتون سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم أخذ من قوله الا ترى ولو كان فى بلدة لا يقتاتون ما يجزى فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد اليه (قوله جوهره) أى ذاته (قوله فان غلب فى بعضها اجنس وفي بعضها اجنس آخر) قال الشارح فى شرحه على العباب واستوى فى الغلبة كسمة أشهر من بروسمة من شعير أى أما لو غلب ٢٨٦ أحدهما لم يجز غيره (قوله الاعلى) رسمه بالماء هو الصواب لانه مما يمال (قوله

فأجزأ) قال حج ويؤخذ منه انه لو أراد اخراج الاعلى فابى المستحقون الا قبول الواجب اجيب المالك وفيه نظر بل ينبغى اجابة المستحق حينئذ لان الاعلى انما أجزأ وفقايه فاذا ابى الا الواجب له فينبغى اجابته كما لو ابى الدائن غير جنس دينه ولو اعلى وان أمكن الفرق اه حج (أقول) ولعله ان الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الدين بل دليل انه لا يجبر على الاخراج من عين المال بل اذا أخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالغلب فيها معنى الموازنة وهى حاصله بما أخرجه وقد مر انه لو أخرج ضايعاً عن معز أو عكسه وجب على المستحق قبوله مع ان الحق تعالى بغيره (قوله وتقدم الذرة والدخن) وتقدم ان الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انه فى مرتبة واحدة (قوله على ما بعد الشعير) أى فيكونان فى مرتبة الشعير فيقدمان على الارز زيادى وينبغى تقدم الذرة على الدخن وتقدم الارز على القمح (قوله بلدين محتان القوت) أى او بلدة واحدة

البادية أو الحاضرة أما من زرع الزبد فلا يجزى وكذا الكشك والخمض والمصل والسمن والعم وما ملخ من اقط أفسد كثرة الملح جوهره بخلاف ما ظهر ملح فيجوز غيرانه لا يحسب الملح بل يخرج قدر ايكون محض الاقط منه صاعاً (ويجب) الصاع (من) غالب (قوت بلدة) ان كان بلدياً وفى غيره من غالب قوت محله لان ذلك يختلف باختلاف النواحي (وقيل) من غالب (قوته) على الخصوص (وقيل بتخيرين) جميع (القوات) فاو فى الخبرين السابقين على الاولين للتسوية وعلى الثالث للتخير والمعتبر فى غالب القوت غالب قوت السنة كما فى المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب فان غلب فى بعضها اجنس وفي بعضها اجنس آخر أجزأ أدناها فى ذلك الوقت كافى العباب (ويجوز) على الاولين القوت (الاعلى عن) القوت (الادنى) بل هو افضل لانه زاد خيراً فاشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض وقيل لا يجزى كالخطة عن الشعير والذهب عن الفضة وقرى الاول بان الزكاة المالية تتعلق بالمال فامر ان يواسى المستحقين بما أعطاه الله تعالى والقطرة زكاة اليدن فوقه النظر فيها الى ما هو غذاء البدن وبه قوامه والاعلى يحصل به هذا الغرض وزيادة فأجزأ (ولله عكس) لانه من عن الحق ففيه ضرر بمستحقها (والاعتبار) فى الاعلى والادنى (بزيادة القيمة فى وجهه) رفقا بالمستحقين (وبزيادة الاقييات فى الاصح) بالنظر للغالب لبلدة نفسه لانه المقصود وعليه (فالبرخير من التمر والارز) ومن الزبيب والشعير وسائر الاقوات لكونه انفع اقيتاً مما سواه (والاصح ان الشعير خير من التمر) لانه ابلغ فى الاقييات (وان التمر خير من الزبيب) لما مر والثانى ان التمر خير من الشعير وان الزبيب خير من التمر نظر الى القيمة والوجه على الاول تقديم الشعير على الارز والارز على القمح لعلبة الاقييات به وقول الجار بردى فى شرح الحاوى والارز خير من الشعير معنى على ان الاعتبار بزيادة القيمة ويظهر تقدم السلت على الشعير وتقدم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفقه نصاً ويبقى النظر فى مراتب بقيمة المعشرات التى سكتها راعونها والمرجع فى ذلك الغلبة الاقييات (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قرينه) أى من قلزمه فطرته كزوجته وعبداه أو من تبرع عنه باذنه من (أعلى منه) لانه زاد خيراً كما يجوز ان يخرج لاحد جيرانين شاتين ولا آخر عشرين درهما (ولا يعض الصاع) المخرج عن الواحد من جنسين وان كان أحد الجنسين أعلى من الواجب كما لا يجزى فى كفارة اليمين ان يكسو خمسة ويطعم خمسة فان أخرج ذلك عن اثنين كان ملك واحد نصى عبيدين أو مبعوضين من بلدين مختلفين القوت باز تبعض الصاع ولو أخرج صاعاً عن واحد من نوعين جاز حيث كانا من الغالب

تعد فيها الغالب (قوله حيث كانا من الغالب) عبارة شيخنا الزيدى ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير كان (ولو) استوى بتخير بينهما اه وقضيته انه لا يجوز اخراج نصف من احدهما ونصف من الآخر وهو مستفاد مما ذكره الشارح حيث قيد جواز التبعض بالنوعين والشعير والبرجنسان ثم رايت قوله وعلم من عدم الخ

(قوله تخير ان كان الخليفة طان الخ) ظاهر في انه لا يجوز اخراج بعضه من احدهما وبعضه من الاخر وهو ظاهر على ما قدمه من انه لو اخرج صاعا عن واحد من نوعين جاز (قوله وان كان احدهما اكثر وجب منه) اي من خالص ذلك الاكثر وليس له ان يخرج قما مخلوطا بشعر كما هو ظاهر فلو خالف واخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعر قما خالصا ان كان الاغلب من البر ولا تخير بينهما (قوله فان استوى البلدان في القرب) اي ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه (قوله ان الاعتبار بقوت بلاد العبد) اي ويدفع فقره بلاد العبد وان بعد وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجي وقت الوجوب ام لا فيه نظر والقرب الثاني اخذنا ما قالوه فيما لو خالف لم يقض حقهم وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجي الوقت فانه لا يكلف ذلك (قوله فلا تجزئ القيمة بالاتفاق) اي من مذهبا ٢٨٧ (قوله السليم) قال سم على حج لو فقد

السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر وتوقف فيه شيخنا وقال الاقرب الثالث اخذنا ما تقدم فيما لو فقد الواجب من اسنان الزكاة من انه يخرج القيمة ولا يكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجيران (قوله فلا تجزئ المسوس) قال سم على منهج لولم يكن قوتهم الا الحب المسوس اجزا كما قاله مر قال في العباب ويتجه اعتبار بلوغ اب المسوس صاعا اه ووافق عليه مر اه وقضية قول الشارح السابق فلو كان في بلد لا يقاتلون ما يجزئ فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد الخ لا فيه (قوله وان اقتاته) اي هو ودون اهل البلد (قوله فلا يخرج ان عنه من مالهما)

(ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها) ولم يعتبر بقوت نفسه لم امر (تخير) اذ ليس تعين البعض للوجوب اولى من تعين الاخر وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقاتلون برا مخلوطا بشعر او بنحوه تخير ان كان الخليفة طان على السواء وان كان احدهما اكثر وجب منه عليه الاستوى فلو لم يجد سوى نصف من هـ اذ ونصف من الاخر فوجهان اقربهما انه يخرج النصف الواجب ولا يجزئ الاخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين ولو كان في بلدة لا يقاتلون ما يجزئ فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد اليه مما يجزئ فيها فان استوى بلدان في القرب اليه واختلف الغالب من اقواته تخير (والا فضل اشرفها) اي اعلاها (ولو كان عبده) اي رقيقه (بياد آخر) فالاصح ان الاعتبار بقوت بلاد العبد بناء على وجوبه على المؤدى عنه ابتداء وهو الاصح والثاني ان العبارة ببلد السيد بناء على وجوبه على المؤدى (قلت الواجب الحب) عند تعينه فلا تجزئ القيمة بالاتفاق ولا الخبز ولا السويق ولا الدقيق ونحوها اذ الحب يصلح لما يصلح له هذه الاشياء (السليم) فلا يجزئ المسوس وان اقتاته والمعب لقله تعالى ولا يتموا الخبيث منه تتفقون ويجزئ حب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه وطعمه او ريحه (ولو اخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز) لانه ولاية عليه ويسقط بملكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه ويرجع به عليه ان ادى بنية الرجوع اما الوصي والقيم فلا يخرج ان عنه من مالهما الا باذن الحاكم ثم نقل في المجموع عن الماوردي والبعثي وأقره ويخالف مالوقضا دينه من مالهما بغير اذن القاضي فانه يبرأ لان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة قاله القاضي (كاجنبي اذن) كما لو قال غيره اقض ديني فان لم ياذن لم يجزه جزا لانها عبادة تفقر الى نية فلا تسقط

اي مال انفسهم ما سواه نوبا الرجوع أم لا (قوله الا باذن الحاكم) بقي ما لو فقد الوصي والقيم والحاكم هل للاحاد الاخراج عنه ام لا فيه نظر ثم رأيت عن القوت للاذن ما يبعد الاول (قوله لان رب الدين متعين) اي فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف الفقراء فانه قديم بان قد يدفع لمن لا يستحق أو ان غيره أخرج منه ويؤخذ من قبل الشارح انه لو انحصر المستحقون جاز للوصي والقيم الدفع لهم (قوله فان لم ياذن لم يجزه) اي وان كان المخرج عنه عن يثيق عليه المخرج مر وأه حيث لم يجز لا تسقط عن أخرجه عنه وله استرداده من الاخذ وان لم يعلم بانه أخرج عن غيره (قوله لانها عبادة تفقر الى نية) منه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وظفر بهم المستحق هل يجوز له أخذها وتقع زكاة أم لا وهو عدم جواز الاخذ نظرا وعدم الاجراء لمعامل به الشارح

(قوله والمجنون مثله) أي مثل الصغير * (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) * (قوله لمناسبتهم ماله) أي فكان الترجمة شاملة لهم ما فاسخ التعبير بفصل (قوله بشرط وجوب زكاة المال الاسلام) يستثنى من ذلك الانبياء قال الشيخ تاج الدين في كتاب التنوير مانصه ومن خصائص الانبياء الخ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة أي زكاة البدن لا المال كما حله ٢٨٨ بعض المفسرين وأوصاني بالزكاة أي بتبليغها اه خصائص السيموطي وقوله

عن كافيهم بدون اذنه (بخلاف الكبير) فانه لا بد من اذنه لعدم استقلاله بتبليغه وقيمده في المجموع عن الماوردي والبخاري وأقوى بالرشيده فأفهم ان السفيه كالصغير وهو كذلك وان نوزع فيه والمجنون مثله أيضا (ولو اشتركه موسر ومعسر) مناصفة مثلا (في عبد) أي رقيق والمعسر محتاج الى خدمته (لزم الموسر نصف صاع) اذ هو المكلف بها ومحملة حيث لا مهايأة بينهما والاعمى معهما على الموسر ان وقع زمن الوجوب في نوبته أخذ ما امر أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالبعض المعسر (ولو أيسرا) أي الشريك في الرقيق (واختلفوا فيهما) لاختلاف قوت بلدهما بان كانا يملكان في القوت (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه) أي من قوت بلده (في الاصح) كما ذكره الرافي في الشرح (والله أعلم) لانهما اذا أخرجا هكذا اخرج كل واحد جميع واجبه من جنس واحد كالثلاثة محرمين قتلوا طيبة فذبح أحدهم ثلث شاة واطعم الثاني بقيمة ثلث شاة وصام الثالث عدل ذلك فانه يجزيهم وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما اذا أهل شوال على العبد وهو في برية نسبت في القرب الى بلدى السيدين على السواء في هذه الحالة المعتة برقوت بلدى السيدين وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيه او انما يحمل اليه من بلد السيدين من الاقوات ما لا يجزى في الفطرة كالذبيق والخبز فحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل الى تغليبهم وقد علم انه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الاصح اعتبار قوت بلد العبد فستقط ما قبل ان ما ذكره مفرع على انه لا تجب على السيد ابتداء وان جرى عليه الشارح بهما الكثير من الشراح واعلم ان قول المصنف أخرج كل عن واجبه أي جواز لا وجوب بالموافق ما مر في نظيره من التخيير بين القوتين

* (باب من تلزمه الزكاة) *

أي زكاة المال (وما تجب فيه) أي شروط من تجب عليه وشروط المال الذي تجب فيه وليس المراد بما تجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وانما المراد انصاف المال الزكوي بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والجحود والاضلال أو معارضته بما قد يستقطه كالدين وعدم استقرار الملك وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لما نسبتهم ماله وبدأ ببيان من تلزمه الزكاة فقال (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد ومعدن وركاز وتجارة على مالكة (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة

أي زكاة البدن المراد به نازكاة النفس عن الرذائل التي لا تنليق بمقامات الانبياء ويدل له ما حمل عليه بعضهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها الاستكثار من الخير كما حكاها عنه الواحدى في وسيطه لازكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن هذا وتقدم عن المناوى ملقى عدم وجوب الزكاة على الانبياء وعبارته في شرح الخصائص وهذا كما تراه يناله ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه (قوله وركاز وتجارة) عطفه ما على النقد لاختصاصهما باسمين ومخالفة النقد في بعض الاحكام كعدم اشتراط حولان الحول (قوله على مالكة) صلة قول المصنف وجوب وليست للاحتراز بل لمجرد بيان المتعلق ولا فرق في المالك بين البائع والصبي ولا ينافيه ما يأتي في قول المصنف وتجب في مال السبي لانه ليس المراد بوجوبه ماله ما انما يتعلق بالمال كمتعلق الارش بالجاني

بل معناه أنه ان ثبت في ذمتهم ما ويجب على الولي اخراجهما من ماله كما مر في الاشارة اليه في كلام الشارح في فصل اقول انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) وهو أنه لا يخاطب بها في الدنيا ويعاقب عليها في الآخرة هذا وقياس ما قدمه في الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه لو أخرجهما لا تصح منه لا قبل الاسلام ولا بعده ويسترداهما من أخذها وقد يقال اذا أخرج بعد الاسلام بل يحتمل اوقيله يقع له تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه

(قوله وعلم مما تقر الخ) أى فى قوله بالنسبة للإسلام بالمعنى السابق فى الصلاة وبالنسبة للحرية فى قوله فلا يجب على الرقيق إلى قوله وهو باق على ملك سيده فيلزمه زكاته (قوله فإما مفهوم فيه تفصيل) أى مفهوم قوله ان ابقينا ملكك (قوله فانما اتواخذ من ماله جزما) وفى نسخة على المشهور (قوله ويجزئه الاخراج فى هذه) هى قوله أما اذا وجبت الخ (قوله وفى الاولى) هى قوله وتلزم المرتد زكاة المال الذى حال عليه حول الخ (قوله ان عاد إلى الاسلام) أى فان لم يعد إلى الاسلام لم يعتد بعادته ويسترد من القابض وظاهره سواء علم القابض بانهم ازكاة أم لا قال حج ويفرق بينه وبين المجهلة بان المخرج هنا ليس له ولاية الاخراج بخلافه فى المجهلة فان له ولاية الاخراج فى الجلة فثبت لم يعلم القابض بانهم اممجة استردت منه أم بالمعنى والاولى ان يقال فى الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فاخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه آخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقى وبذلك تلف كلمة بوض بالشراء الفاسد وأما فى المجهلة فالخراج من أهل ٢٨٩ الملك فتصرفه فى ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التجمل انه صدقة

لقول أبي بكر فى كتاب الصدقة هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واستتر بزكاة المال عن زكاة الفطر فانها قد تلزم الكافر عن غيره كما مر (والحرية) فلا تجب على الرقيق ولو مدبر او مستولدة ومعلق العتق بصفة اعدم ملكه فلو ملكه سيده مالا لم يملكه وهو باق على ملك سيده فيلزمه زكاته وعلم مما تقر ان الاسلام شرط لوجوب الاخراج لا لاصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الآخر وهو الحرية الكاملة لا لاصل الطلب لان مدارا لعطف على اشتراكهما فى الشرطية لا غيرهما كذلك وان اختلف المراد بهما فلا اعتراض عليه (وتلزم المرتد) زكاة المال الذى حال عليه حول فى رده (ان ابقينا ملكك) مؤاخذه له بعلاقة الاسلام بخلاف ما اذا ازلناه كما أفهمه كلامه فان قلنا بوقفه وهو الاصح فوقفه وحينئذ فالمفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه اما اذا وجبت عليه الزكاة فى الاسلام ثم ارتد فانما اتواخذ من ماله على المشهور وسواء أسلم أم قتل كما فى المجموع ويجزئه الاخراج فى هذه حال الردة وفى الاولى على قول اللزوم فيها وعلى قول الوقف وهو الاصح ان عاد إلى الاسلام (دون المكاتب) فلا تلزمه اضعف ملكه وصرح به لانه قديته وهم من أن له ملكا وجوبه عليه والحرية تقدير ادبها القرب منها فلا اعتراض عليه لخبر ليس فى مال المكاتب زكاة حتى يعتق رواه الدارقطني قال عبيد الحق واسناده ضعيف ومثله عن عمر موقوفه ولا يخالف له ولا نهى واسا وماله غير صالح لها ودليله انه لا تلزمه نفقة قريبه ولا يعتق عليه اذا ملكه ولا زكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بجزأ وعتق أو غيره انعقد حوله من حين زوالها وشرط وجوبها أيضا ان يكون المالك معينا فلا زكاة فى الموقوف على جهة عامة

تطوع او زكاة غير مجة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه اغا أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله فى ذلك اولا بتمسك به نظرا والا قرب الثانى لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقع بدرا بقرى زمن (قوله دون المكاتب) أى كناية صحيحة اما المكاتب كناية فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه (قوله لخبر ليس فى مال المكاتب الخ) الاولى ان يقول ولخبر بالواو لانه عطف على اضعف ملكه (قوله ولا يخالف له) أى فصار اجاعا (قوله ودليله) أى دليل كونه غير صالح للمواساة (قوله انه لا تلزمه) أى بل لا يجوز له

٣٧ فى الانفاق عليه لانه تبرع وليس من أهله (قوله ولا زكاة على السيد) أى لاحال ولا استعانة بالمال (قوله بسبب ماله) أى وكال الكتابة ديون المعاملة لعدم لزومها اسم عن الرمى ومروسيانى ما يفيد ذلك فى قول المصنف أو كان غير لازم خلافا للميرى (قوله فلا زكاة فى الموقوف على جهة عامة) ظاهره وان كانوا محصورين عند حلول الحول ويوجه بان تعينهم عارض ويحتمل خلافه لملكهم له (فرع) استحق نقدا قدر نصاب مثلا فى وقف معلوم وظيفة بأشهرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج الا ان قبضه أو لابل هو تبرك فى أعيان ربيع الوقف بقدر ما شرط له الواقف فان كانت الاعيان زكوية لزمته الزكاة والا فلا فيه نظر اسم على جهة واعتمد فى الاول

(قوله وتجب في الموقوف على معين) أي وإن لم يخص كل واحد من المعينين نصاب للشركة وصورته أن يقف بستانا أو يحصل من غرته ما يجب فيه الزكاة (قوله فلازكاة في مال الحل الموقوف) أي وإن انفصل حيا وعبارة العباب لا فيما وقف الجنيح إذا انفصل حيا اهـ سم على بهجة وبقي ما لو انفصل حل خنثى ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا انضج بما يقتضي استحقاقه أو على غيره إذا تبين عدم استحقاق الخنثى وثبوته لا غير كالوكان الخنثى ابن أخ فمقتدر الوثقة لا يرث وبة تقدير ذكوره يرث فيه نظرا وظاهرا عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة التوقف ويؤيده ما لو عين القاضي لكل من غرما المفاصل قدر من ماله ووضي الحل قبل قبضهم له فإنه لازم كذا عليهم ببقاء حصوله لهم بعد ولا على المفاصل لو انشك الحجر ورجع المال اليه وعلوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف (قوله لعدم الثقة بحياته) أي مادام حيا وإن حصلت حركة في البطن جاز أن تكون لغير حل كالريح وقاس ما ذكر في الوافق فصل ميتا من أنه لا زكاة على الورثة أنه لا زكاة فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل الماله ولكن نقل عن الشيخ الزيادي وجوب الزكاة فيها لو تبين أن لا حل لحصول الملك للورثة بموت المورث اهـ وهذه العلة ٢٩٠ بعينها وجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل أن القوائد الحاصلة في المال يحكم

بم اللورثة لحصول الملك لهم من الموت وقوله لعدم الثقة الخ أخذ بعضهم منه أنا إذا علمنا حياته وجوده بخبره موصوم يجب فيه الزكاة أقول وأيسر مراد الآن خبر المصوم لا يزيد على اللهالة حيا وانفصل حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله لتبين وجوده عند حلول الحل (قوله قال الاسنوي المتجه عدم لزومه) أي في جميع المال الموقوف له لعله المذكورة لا فيما يختص بالجنيح أن لو كان حيا وهو المعقد (قوله وقد قيد الامام المسألة الخ) أي

وتجب في الموقوف على معين وإن يكون متيقن الوجود فلا زكاة في مال الحل الموقوف له بآرث أو وصية لعدم الثقة بحياته فلو انفصل الجنيح ميتا قال الاسنوي إن المتجه عدم لزومه ببقية الورثة أضاعف ملكهم ونوزع بان انظر خلافه وقد قيد الامام المسألة بخروج الجنيح حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدأ الإصلاح أو الاشتداد زمن خيارهما أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا وقد يرقى بينهما في مسألة الحل حكمنا بأنه قال الملك له ظاهرا وانفصل ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياة له ولا كذلك وقف الملك في زمن الخيار ونحوه ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله (وتجب في مال الصبي) والصدية لشمول الخبر المارها وطلبه بارتغوا في أموال المتامح لا تستملكها الصدقة وفي رواية الزكاة وروى الدارقطني خبر من ولي يتيمه مال فليخبر فيه ولا يتركه حتى تأكل الصدقة ولأن المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال وماله ما قابل لاداء النفقات والغرامات وأيسر الزكاة محض عبادة حتى تختص بالملك (والجنيح) ويخاطب الولي بأخراجها ومحل وجوب ذلك عليه في مال الصبي والجنيح حيث كان ممن ينفق وجوبه على المولى عليه فان كان لا يراه كخني فلا وجوب والاستساق له أن يجب زكاته فإذا اكمل أخا خبرهما بذلك ولا يخرجها فغرمه الحاكم قاله القفال وفرضه في الطفل ومثله المجنون كجاءه والسفينة قال الأذري فلو كان الولي

وهي عدم وجوب الزكاة في الحل (قوله بخروج الجنيح حيا) صوابه بعدم خروجه الخ (قوله ويمكن الاستغناء عن هذا غير الشرط هو قوله وإن يكون متيقن الوجود) قوله وتجب في مال الصبي (أي لأن الجنيح لا يسمى صبيًا ونظم الفخر الرازي فقال طلبت من المبيع زكاة حسن * على صفر من السن البهي فقال وهل على مثلي زكاة * على رأى العراقي الكمي فقلت الشافعي لنا امام يرى أن الزكاة على الصبي فقال اذهب اذا قبض زكاتي بقول الشافعي من الولي ونعمه التي السبكي فقال فقلت له فديتك من فقهه * أطلب بالرفاء سوى التي نصاب الحسن عندك ذوامتناع بخذ والقوام السهمري فان اعطينا طوعا ولا * اخذناه بقول الشافعي (قوله لا تستملكها) في حج بدل لا تستملكها لانا كاهها (قوله سد الخلة) هي ماله الحاجة وبالضم المحبة (قوله حيث كان ممن ينفق) كشافعي (قوله والاستساق له) أي لا ولي الخنثى أخذا بما يأتي عن شيخنا الزيادي (قوله أن يجب) بالضم (قوله ولا يخرجها) أي فان أخرجهما علما عمدا بتصريم ذلك عليه فينبغي مع عدم الاجزاء فسقه وانعزاله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج حيث لم يفسق كان جهل التصريم ثم قلد من يجب الزكاة ويصح إخراجها فينبغي الاعتداد بإخراجها السابق مر اهـ سم على بهجة (قوله فلو كان الولي

غير مذهب) أي ولا يلزم من ذلك كونه غير أهل للولاية بل هو أن يقع السؤال منه ويعمل بمقتضى ما يجيبه به المسؤول وإن لم يلاحظ مذهباً مخصوصاً حين العمل (قوله بل عامياً صرفاً) قد يشعر هذا بأن العامي لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتمدة وفي حج والولي مخاطب بأخراجها منه وجوباً باعتقاد الوجوب سواء العامي وغيره وزعم أن العامي لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك إنما كان قبل تدوين المذاهب (قوله أو يؤخر الأمر إلى كمالها) قال الزيداني ولو أخرها معتقداً للوجوب أثم ولزم المحجور عليه بعد كماله أخراجها ولو حنثها إذا عبرة باعتقاد الولي اه وهو مخالف لما في سم على من حج تبعا لم ر وعبارته وانظر لو اختلف عقيدة المحجور والولي بأن كان الصبي شافعيًا والولي حنفيًا أو بالعكس وقد يقال العبارة في لزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الأخراج وعدمه بعقيدة الولي لكن حيث لزم الصبي أم صبي حنفي فلا ينبغي للولي الشافعي أن يخرج زكاته إذ لا زكاته عليه فليتأمل وفي حج ولا عبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير الولي ٢٩١ فيما يظهر (قوله والاوجه فيما فيه الخ) أي غير المذهب (قوله الاحتياط

بمثل مأمراً) أي من أنه يجب زكاته الخ وله الرفع للحاكم (قوله على أنه يكفر كفارة الحر المومس) أي بفسير العلق لأنه ليس من أهله فيكفر بالأطعام أو بالكسوة لكن يتي النظر في أنه يشترط للوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضلهما يحتاج إليه في العمر الغالب على ما في المجموع وهو المعتقد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها للوجوب النصف الثاني على سببه فيه نظر وظاهر إطلاقه الأول فلا يرجع (قوله ولم يعلم به القاضي) أي أو علم ولم يكن ممن يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن مجتهداً أو امتنع من الحكم بعلمه (قوله أو كان له

غير مذهب بل عامياً صرفاً فإن الزمهاكم يرى أخراجها فواضح والافهل نقول يستفتى ويعمل بذلك أو يؤخر الأمر إلى كمالها ما أو يرفع الأمر إلى ما لكم عدل مأمون ويعمل بما يأمر به لم أرفيه شيئاً وقيم الحداكم يرجعه ويعمل بقوله اه والاوجه كما أفاده الشيخ أنه يعمل بمقتضى مذهبه كما أنابه كما آخر يخالفه في مذهبه والاوجه فيما فيه التريعات المذكورة على قياس قول القفال السابق الاحتياط بمثل مأمراً (وكذا) يجب الزكاة على (من ملك يمينه الحرة باني الاصح) لتمام ملكه وله ذانص امامنا رضى الله عنه على أنه يكفر كفارة الحر المومس والثاني لانتقصه بالرق فاشبهه العبد والمكاتب (و) يجب (في المغصوب) إذا لم يقدر على نزع ومثله المسروق بل هو داخل في الأول إذا حدد الغصب ينطبق عليه (والضال) وما وقع في بحر ومادفنه في محل ثم نسي مكانه (والمجود) من عين أو دين ولا يئنه به ولم يعلم به القاضي (في الاظهر) لتمام النصاب وتتمام الحلول والثاني وهو القديم لا يجب لامتناع التماس والتصرف فاشبهه مال المكاتب لا يجب فيه زكاة على سببه أما إذا قدر على نزع المغصوب أو كان له بالمجود بينة أو علم به القاضي في حالة يقضى فيها بعلمه فانه يجب عليه قطعه (ولا يجب دفعها حتى يعود) المغصوب وغيره مما مر اعدم التمكن قبله فاذا عاذه كاه للاحوال الماضية ولو تلف قبل التمكن سقطت الزكاة وعلم من ذلك ان المال الغائب لو كان سائراً لم يلزمه زكاة حال بل لا بد من وصوله كما صرح به في الروضة وصوبه في المجموع ولو كان المال ماشية اشترط ان تكون ساعة عند المالك لا الغاصب كما علم مما مر ويشترط زيادة على ما تقر ان لا ينقص النصاب بما

بالمجود بينة) أي أو قدر على الاخذ من مال الغاصب أو فحوه بالظفر كما يأتي في كلامه من قوله بعد قول المصنف فكمغصوب فلو كان يقدر على اخذ من مال الجاحد بالظفر الخ (قوله يقضى فيها بعلمه) أي بأن كان مجتهداً (قوله حتى يعود) ظاهره ولو كان باقياً ونوى المالك بعد ذلك الزكاة على من هو بيده وقياس ما يأتي في التججيل عن سم على حج في قوله تنبيهه يتجه الاكتفاء بذلك ثم رأيت فيه أيضاً عند قول المصنف الا في فان لم يتولم يجوز على الصحيح مانصه ويجرى أي الاكتفاء بنية المالك فيما لو قبضه المستحق بلائنه ثم نوى المالك ومضى بعد نية امكان القبض اه وهو صريح فيما ذكر (قوله بل لا بد من وصوله) أي ثم بعد وصوله يخرج زكاة لمنه في محل الوجوب كما يأتي في قوله والاوجه اخذ من اقتضاء الخ (قوله لا الغاصب كما الخ) لعل صورته أن يأذن المالك للغاصب في اسامتها والا فإذ لم يره انه اذا اسامها الغاصب لازكاته فيها وعبارته ثم في فصل ان اتخذ نوع الماشية ولو سامت الماشية بنفسها أو اسامها غاصب أو مشتركة فاسد فإذ زكاة كما يأتي لعدم اسامتها المالك ثم رأيت في نسخة لا الغاصب =

= وعليها فافتح ما هنا ثم لكن بمساهمة في قوله عند المالك لانه يوهم أنها اذا اُسِمَت عند المالك عدة ثم غصبت تجب زكاتها ولكن غير مراد وانما المراد ما مر من اسامة المالك جميع الحول وعليه فمضى في قوله عند المالك أنها اُسِمَت بتصرفه لا تصرف الغاصب (قوله بان قضاء الخيارات) قد يشكل على جعل الحول ٢٩٢ من انقضاء الخيار ما مر له من أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه

الخ مع انه حال بدو السلاح لم يكن ملكه مسة قرا وقد يجاب عنه بان الخيار في هذه المسئلة للبائع بخلاف ما اذا كان للمشتري اوله ما فن لعقد (قوله ان قدر عليه) ومن القدرة ما لو كان معه بينة أو علم به القاضي على ما مر حيث سجل الاستخلاص به ما فان لم يسجل بان توقف استخلاصه به ما على مشقة أو غرم ما لم يجب الاخراج الا بعد عوده ليد (قوله أو كما يأخذ زكاته في الحال) ويمكن ان المراد بالحال بالنسبة لهذه المسئلة السعي في سبب الاخراج كالسفر له أو توكيل من يذهب لاجرائها أو نحوهما (قوله وفي نحو الغائب يستحق) أي ان كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة مثلا التي به المال وعليه فلو تعدد دفع اليهم بعد وصول المال للمالك فيحتمل وجوب ارساله لمحقق أقرب بلد لموضع المال وقت الوجوب أو دفعه الى قاض يرى جواز النقل وهذا أقرب والا فللمحققين بأقرب محل اليه (قوله وما في الذمة لا يتصف بالسوم) الاولى بالاسامة

يجب اخراجه فان كان نصا با فقط وليس عنده من جنسه ما يعرض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الاول (و) تجب (في المشتري قبل قبضه) قطعا حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء (وقيل فيه القولان) في المغصوب ونحوه لعدم صحة التصرف فيه وقرق الاول به مذهب الوصول اليه واتزاعه بخلاف المشتري لانه كمنه منه بتسليم الثمن فيجب الاخراج في الحال ان لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على ملي مقرر (وتجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه) لانه كالمال الذي في صندوقه ويجب الاخراج في بلد المال ان اسقط فيه وظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة قال الا ذرعي ولا شك انه اذا بدد بلد المال عن المالك ومنعنا النقل كما هو الاصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه اليه اللهم الا ان يكون ثم ساع أو كما يأخذ زكاته في الحال (والا) أي وان لم يبق در عليه لخوف طريق أو اذ قطع خبره أو شك في سلامته (فكم غصوب) فيأتي فيه ما مر لعدم القدرة في الموضعين والوجه أخذ من اقتضاء كلامهم ان العبرة فيه وفي نحو الغائب يستحق محل الوجوب لا التمكن (والدين ان كان ماشية) لا للتجارة كأن أقرضه أربعين شاة أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم كمال كتابة فلاز كاته فيه) لان السوم في الاولى شرط وما في الذمة لا يتصف بالسوم ولانها انما تجب في مال نام والماشية في الذمة لا تنوب بخلاف الدراهم فان سبب وجوبها فيها كونها عدة للصرف ولا فرق في ذلك بين الفضة والذمة وما اعترض به الرافعي التعليل من جواز ثبوت حكم راعية في الذمة فحيث جاز ذلك جاز ان يثبت فيه راعية ردائه اذا التزمه أمكن تحصيله من الخارج والكلام في أن السوم لا يتصور ثبوته في الذمة وانما يتصور في الخارج ومثل الماشية المعشرف في الذمة فلاز كاته فيه لان شرطها الزهون في ملكه ولم يوجد وامادين الكتابة فلاز كاته فيه اذ لا بعد اسقاطه متى شاء بتجهيز نفسه وقضية كلامهم في مواضع ان الايل للزوم حكمه حكم اللازم وخرج بمال كتابة أحالة المكاتب سيده بالجوم على شخص فتصح وتجب على السيد فيه الزكاة ولا تسقط عن ذمة المالك عليه بتجهيز المكاتب نفسه ولا فضه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وبجز نفسه سقط كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (أو عرضا) للتجارة (أو نقة) إذا فكذا (أي لاز كاته فيه) (في القديم) لعدم الملك فيه حقيقة (وفي الجديد ان كان حالا ابتداء أو انتهاء) (وتعدرا أخذ لاءار وغيره) كطل وغيبة وبجود ولا يئنه ونحوها (فكم غصوب) فيأتي فيه ما مر ولو كان مقره في الباطن وجبت الزكاة دون الاخراج

من المالك (قوله جازان يثبت فيها راعية) أي في كلامناح (قوله ان الايل للزوم حكمه الخ) معتمداً أي كمن قطعاً المبيع في مدة الخيار لغير البائع (قوله وبجز نفسه سقط) أي ولاز كاته فيه قبل تجهيز المكاتب وان قبضه منه لسقوطه بتجهيز نفسه فكان كجوم الكتابة وتقدم نقله عن ميم (قوله ولا يئنه ونحوها) أي من شاهد وعين أو علم القاضي

قطعا قاله في الشامل فلو كان يقدر على اخذ ذمه من مال الجاحد بانظر من غير خوف ولا ضرر فلا وجه انه كما لو تيسر اخذه بالبينة خلافا لبعض المتأخرين ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى بان لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على ملي ماذل فلا وجه انه كما لو جمل انه مذر القبض خلافا للجلال البلقيني (وان تيسر) اخذه بان كان على ملي مقرر حاضر باذل أو جاحد وبه نحو بيعة (وجبت تركبته في الحال) لتدبره على قبضه فاشبه المودع وافهم كلامه اخراجها حالا وان لم يقبضه وهو كذلك (أو مؤجلا) ثابتا على ملي حاضر (فالذهب انه كمغصوب) فقبضه ما مر (وقبل يجب دفعها قبل قبضه) كالغائب المتيسر احضاره ومراده بقوله قبل قبضه قبل حلوله اذ حمل هذا الوجه اذا كان الدين على ملي ولا مانع سوى الابتناء وحقيقة دفعه حل وجب الانخراج قبض أم لا وأفاد السبكي أنا حيث أوجبنا الزكاة في الدين وقتلنا انما تتعلق بالمال تتعلق شركة اقتضى ان عليك ارباب الاصل فربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجرى الى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كاللعوى بالصدوق والديون لان المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به الا أن له القبض لاجل اداء الزكاة فيحتاج الى الاتزان عن ذلك في الدعوى واذا حلف على عدم المسقط ينبغي ان يحلف على ان ذلك باق في ذمته الى حين حاقه لم يسقط وانه يستحق قبضه حين حاقه ولا يقول انه باق له اه ومن ذلك ما عت به البلوى وهو تابع طلاقها على ابرائهم من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فاكث فابراثة منه فلا يقع الطلاق اعدم ملكها الا برائهم من جميعه وسيأتي مبسوطا في باب ان شاء الله تعالى (ولا يمنع الدين وجوبها) حالا كان أو مؤجلا من جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو غيره وان استغرق دينه النصاب (في أظهر الاقوال) لا طلاق الادلة ولان ماله لا يتعين صرفه الى الدين والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد) أي الذهب والفضة وان لم يكن مضروبا والركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لان الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما شملها وهو ان له ان يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن ذكروها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للاستوى دون الظاهر وهو الزرع والثمار والماشية والمعدن ولا ترد هذه على قول النقة دلالتها لا تسمى الا بعد التخليص من التراب ونحوه والفرق أن الظاهر يغوب بنفسه والباطن انما يغوب بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في قضائه ومراعاة من عدها من الباطن انما ملحقة به ومحل الخلاف ما لم يزد المال على الدين فان زاد وكان الزائد نصابا وجبت زكاته قطعا وما اذا لم يكن له من غير المال الزكوى ما يقتضى به الدين فان كان لم يمنع قطعا عند الجمع وروا الوجه الحاق دين الضمان بالاذن يباقي الديون (فهو الى الاول) الاظهر (لوجوبه عليه لادين في حال الحول في الحجر كمغصوب) فتجب زكاته ولا يجب الانخراج الا عند الفسكن لانه حيل بينه وبين ماله لان الحجر مانع من التصرف نعم لو عين

(قوله كما لو تيسر اخذه بالبينة) أي فيجب الانخراج حالا (قوله) فلا وجه انه كما لو جمل (أي فلا تجب فيه الزكاة الا بعد مد فراغ المدة وسهولة الاخذ أو وصوله لديه) (قوله فيحتاج الى الاتزان) كأن يقول في ذمته كذا ولي ولاية قبضه (قوله على ابرائهم من صداقها) وخرج مالو عاق طلاقها على ابرائهم من بعض من صداقها حيث أبرأت منه وبقي في ذمة الزوج قد وازكاة وقع (قوله وهو نصاب) خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب (قوله لعدم ملكها الا برائهم من جميعه) أي وطريقه بها ان تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئه منه (قوله ومراعاة من عدها) أي زكاة الفطر (قوله والوجه الحاق دين الضمان بالاذن) انما قيد بالاذن لقوله الوجه فانه حيث لا اذن لارجوع له بما آداه فالدين الذي نفعه على غيره حكمه حكم مالزمه من الدين قطعا

(قوله لعدم استقرار ملكه) أي كل من الوارث والموصى له أما الوارث فلا احتمال قبول الموصى له وأما الموصى له فلا احتمال عدم قبوله (قوله في زمن الخيار) أي خيار العيب كأن وجد فيه ما يقتضي الرداءة لم يرد بل أجاز وأن المراد خيار الشرط وهو الظاهر من عبارته وبكون المعنى أن مدة الخيار محسوبة من الحول فيكون ابتداءه من تمام العقد لكن هذا يشكل على ما مر في قوله حيث مضى عليه - حول من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لامن الشراء إلا أن يخص ذلك بخيار البائع وما هنا بغيره فلا اشكال ثم ولا هنا ٢٩٤ (قوله ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه قدمت) أي ولو كان الدين لمجبر عليه (قوله

فيما دخل في ذلك الحج وجزاء الصيد الخ) أي فإذا اجتمعت قدمت الزكاة إن كان النصاب باقيا والا قسم على ما يأتي في قوله والمعتد الخ (قوله قسم بينهما عند الامكان) أما إذا لم يمكن التوزيع كأن كان ما يخص الحج قلبه لا بحيث لا يفي فانه يصرف للامم منهما فلو كان عليه زكاة وحج ولم يجد اجبر يرضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة أما لو اجتمعت الزكاة مع غيره الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع الحاصل بينهما ولا تنافي التفرقة بينهما الامكان التجزئة دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان أمكن على الحج وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع إذا كانت اعتاقا ولم يف ما يخصها برقة هل يشتري به بعضها وان قبل ويعتقه أولا لأن اعتاق البعض لا يتبع كفارة فيه نظر فيحتمل وجوب ذلك لان المبسور لا يسقط بالمسور ويحتمل وهو الظاهر الثاني وينقل الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدار قوله والا قدمت) أي على دين آدمي ولو اجتمعت الزكاة وحقوق لله تعالى وضاق المال عنها فسطت ان أمكن كما فعل به فيما واجهت في التركة كما تقدم (قوله إذا لم تتعلق الزكاة بالعين) أي بأن كان النصاب أو بعضه باقيا (قوله ولو الا قدمت مطلقا) أي جبر عليه أم لا (قوله وان كان ذلك في الذمة) أي أصله في الذمة ثم عين ما يدينه عنه

القاضي الكل غريم من غرمائه شيئا قد ردينه من جنسه أو ما يخصه بالقسمة وممكنه من أخذهم وحال عليه الحول ولم يأخذهم فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك الضعف ملكه وكونهم أحق به والوجه عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك خلافا لبعض المتأخرين ولو فرق القاضي ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعا لزال ملكه ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحد از كاتم الخروج جها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه وانما لزم المشتري إذا تم الحول في زمن الخيار واجيز العقد لان وضع البيع على اللزوم وتمام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا (و) على الأول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه) وضافت عن وفاء ما عليه (قدمت) أي الزكاة ولو زكاة فطر على الدين وان تعاق بالعين قبل الموت كالمهون بتقديم الدين لله تعالى لغير الصيغة في دين الله أحق بالقضاء ولان مصرفها أيضا الى الآدميين فقد تمت لاجتماع الامرين فيها والخلاف جار في اجتماع حق الله تعالى مطالقات الدين فيدخل في ذلك الحج وجزاء الصيد والكفارة والنذر ثم يسوي بين دين الآدمي والخزينة على الاسبق مع انها حق الله تعالى لان الغلب فيها معنى الاجرة (وفي قول) يقدم (الدين) لينا حقوق الآدمي على المضايقة لاحتياجه وافتقاره وكما قدم القصاص على القتل بالردة وقرى الأول ببناء الحمد ود على الدرة (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهم لان الحق المالي المضاف الى الله تعالى يعود الى الآدمي أيضا وهو المستنوع به وخروج دين الآدمي دين الله تعالى كحج وزكاة والمعتد انه ان كان النصاب كله أو بعضه موجودا قدمت أو معدوما واستوي في التعلق بالذمة قسم بينهما عند الامكان وبالتركة ما هذا اجتماعا على حى وضاق ماله عنهم فان كان مجبرا عليه قدم حق الآدمي والا قدمت الزكاة ويجب تقييده بما إذا لم تتعلق الزكاة بالعين والا قدمت مطلقا ولو ملك نصابا فنذر وان صدق به أو بشئ منه أو جعله صدقة أو أخمية قبل وجوب الزكاة فيه لم يجب فيه زكاة وان كان ذلك في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقاء ملكه (والغنية قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء القتال (ان اختار الغنائم تملكها ومضى بعده) أي بعد اختيار التملك (حول والجبيع صنف زكوى وبلغ نصيب

فيحتمل وجوب ذلك لان المبسور لا يسقط بالمسور ويحتمل وهو الظاهر الثاني وينقل الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدار قوله والا قدمت) أي على دين الآدمي ولو اجتمعت الزكاة وحقوق لله تعالى وضاق المال عنها فسطت ان أمكن كما فعل به فيما واجهت في التركة كما تقدم (قوله إذا لم تتعلق الزكاة بالعين) أي بأن كان النصاب أو بعضه باقيا (قوله ولو الا قدمت مطلقا) أي جبر عليه أم لا (قوله وان كان ذلك في الذمة) أي أصله في الذمة ثم عين ما يدينه عنه

كل شخص نصاباً أو بلغه المجموع) بدون الخس (في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت
أو غيرها وجبت زكاتها) كسائر الأموال (والأى وان اتقى شرط عماد كربان لم يحتاروا
تملكها أو لم يرض حول أو مضى والغنية أصناف أو صنف غير كوى أو لم يباغ نصاباً أو بلغه
بمخمس الخس (فلا) زكاة لا تنفاه الملك أو ضعفه لسقوطه بالأعراض عند انتفاء الشرط
الأول ولعدم الحول عند انتهاء الثاني ولعدم معرفة كل منهم ماذا يصيبه وكمن نصيبه عند
انتفاء الثالث وظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا
وليس يعيدوان استبعده الأذرى ولعدم المال الزكوى عند انتهاء الرابع ولعدم بلوغه
نصاباً عند انتفاء الخامس ولعدم ثبوت الخلطة عند انتهاء السادس لانها لا تنبت مع أهل
الخس اذ لا زكاة فيه لانه لغيره عين (فلو أصدقها نصاب سائمة معيناً لم يهاز كانه اذا تم حول
من الاصداف) وان لم يتقرر بان لم تقبضه أو لم يبطأ وفارق ما ساقى في الابرة بانهم اتسحق
في متابله المنافع فبفواتها ينسخ العقد من اصله بخلاف الصداق فاهام ملكة بالعقد
ملكاً ما يبدل لانه لا يسقط بوثها قبل الوطء وان لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره انما
يثبت بنصرف الزوج بالطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح وخروج بالعين ما في
الذمة فلا زكاة لان السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداف التقيدين تجب فيه ما
الزكاة وان كان في الذمة فاذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع
شأنها ان اخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئاً فان طال به الساعى بعد
الرجوع وأخذها منها أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضاً بنصف
قيمة المخرج وان طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلامهما نصف
شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة والا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب
واعلم ان محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر أن قصده السوم شرط
ولو طال به المرأة فامتنع كان كالمعصوب قاله المتولى وعوض الخلع والصلح عن دم
العهد كالأصداق ولا يلحق بذلك مال الجماعة خلافاً لابن الرفعة الا أن يحمل كلامه على
ما بعد فراغ العمل (ولو أكرى) غيره (داراً أربع سنين يثمانين ديناراً) معينة أو في الذمة
كل سنة بعشرين ديناراً (وقبضها) من المكثري (فالظاهر أنه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة
ما استقر) عليه ملكه لان ما لم يستقره رضى للسقوط بانهم دام الدار فملكه ضعيف وان
حل وطء الجارية للمجعولة أجرة لان الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجهه
(فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين) وهو نصف دينار لانها التي استقر ملكه
عليها الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشرين سنة) وهي التي زكاهها (و) زكاة
(عشرين لسنتين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الثالثة زكاة
اربعة سنين) وهي التي زكاهها (و) زكاة (عشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر ملكه
عليها الآن (ولتمام) السنة (الرابعة زكاة عشرين سنة) وهي التي زكاهها (و) زكاة

(قوله لا يثبت في الذمة) الاولى
فيما في الذمة الخ (قوله رجع) أى
على الزوجة ومثل ذلك يجري
فيما لو طلع في المبيع على عيب
بعد وجوب الزكاة فيه فليس له
رده قهراً الا اذا اخرجها من غير
المبيع فان قبله المشتري وأخذ
الساعى الزكاة منه رجع بقيمة
ما أخذ على المشتري لوجوبها
عليه قبل الرد ورضا البائع به
جو زرده مع تفريق الصدقة
عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب
على المشتري عنه وتحمل البائع له
(قوله عند تمام حوله) قضيته
البناء على ما مضى من الحول
قبل الطلاق وهو غير مراد بل
المراد عند تمام حوله الذي يتدأ
من الطلاق (قوله فلا زكاة على
واحد منهما) أى ما لم يكن عند
أحدهما ما يكمل به النصاب
(قوله حيث علمت بالسوم) أى
واذنت فيه أو استقرت من
بسومها والا فخرجت عنهما ليس
اسامة منها (قوله ولا يلحق بذلك
مال الجماعة) أى لانه لا يستحق
الابا فواغ من العمل

(قوله لم يرجع بما أخرجه) أي بناء على هذا القول ثم رابت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ثم قال وأقول اهل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر واهل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له ان يدفع للمستأجر حصة ما بهد الانهدام من الاجرة ناقصة قدر الزكاة التي أخرجهما عن تلك الحصة اه وهو مخالف الظاهر قول الشارح لم يرجع بما أخرجه منها الخ
 * (فصل في اداء الزكاة) * ٢٩٦ (قوله أي اداؤها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لانها المال المخرج عن بدن أو مال

والاعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالاداء دفع الزكاة لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه لان الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بخروجه (قوله وان عسر الوصول له) لاتساع البلد مثلاً أو ضياع مفتاح أو نحوه (قوله وبحضور الاصناف) ظاهره وان لم يطلبوا واهل الفرق بين هذا وبين دين الأدي حيث لا يجب دفعه الا بالطلب ان الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فموقوف وجوب دفعه على طلبه بخلاف ما هنا فانه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه اذا الفرض أنه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب (قوله ولو في الاموال الباطنة) أي فعدم وجوب دفعها للامام في الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها بحيث وجد الامام مع عدم المستحقين (قوله فلو حضر بعض مستحقها) أي ويكفي في التملك حضور ثلاثة من كل صنف وجد (قوله ضمن همهم) أي الحاضرين (قوله ليتروى) أي اينامل في أمره وينبغي ان صورة المسئلة انه ثبت

(عشرين لاربعة) وهي التي استقر ملكه عليها الآن ومحل ذلك اذا أدى الزكاة من غير الاجرة مجعلاً فان أدى الزكاة من عينها زكى كل سنة ما ذكرناه ناقصة قدر ما أخرج عما قبلها وما اذا تساوت الاجرة فان اختلافات فكل منها بحسابه لان الاجارة اذا انقضت توزع الاجرة المسماة على اجرة المثل في المدين الماضي والمستقبل (و) (القول الثاني يخرج لتمام) السنة (الاولى زكاة الثمانين) لانه ملكها مالها ما كان مالها وهذا لو كانت الاجرة امة حل له وطؤها كما مر ولو انهدمت الدار في اثناء المدة انقضت الاجارة فيما بقي وتبين استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر وعن الماوردي والاصحاب كما في المجموع انه لو كان أخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حقه لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره

• (فصل في اداء الزكاة) واعترض بأنه غير داخل في الباب ومرر قد بانه مناسب له فصح ادخاله فيه اذا الاداء مرتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي اداؤها (على الفور) لانه حقه لزمه وقدر على اداها ودلت القرينة على طلبه وهي حاجة الاصناف (اذا تمكن) من الاداء لان التكليف بدونه تكليف بما لا يطاق أو بما يشق نعم اداء زكاة الفطر موسع بليلة العيد ويومها كما مر (وذلك) أي التمكن (بحضور المال) وان عسر الوصول له (و) بحضور (الاصناف) أي من تصرف له من امام أو واسع أو مستحقها ولو في الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير قابض ولا يكتفى بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بأن طلبها من الاموال الظاهرة كما يأتي فلا يحصل التمكن بذلك ويجفاف في الثمار وتنقية من نخوة في حب و تراب في معدن وخلو مالك من مهم دينوى أو دينى كما في رد الوديعة فلو حضر بعض مستحقها دون بعض فلكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حتمهم وله تأخيرها الانتظارا حرج أو أصح أو قريب او جاز لانه تأخير الغرض ظاهر وهو حيازة الفضيلة وكذا ليتروى حيث تردد في استحقاق الحاضرين ويضمن ان تلف المال في مدة التأخير لحصول الامكان وانما أخر الغرض نفسه فيتعبد جوازه بشرط سلامة العاقبة ولو أضر الحاضر بالمخرج حرم التأخير مطلقا اذ دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة (وله ان يؤدى بنفسه) مالم يكن منجورا عليه كما سيأتى في الحجر (زكاة المال الباطن) وهو النقد وعرض التجارة والركاز كما مر لمستحقها وان طالب الامام وليس للامام ان يطالبه بقبضها بالاجماع كما في المجموع فان علم

استحقاقه ظاهراً وتردد فيما يملكه من استحقاقه والافنى الضمان حينئذ نظراً لغيره بالامتناع اذ لم يجز له الدفع من الاذا علم باستحقاق الطالب (قوله حرم التأخير مطلقاً) أي سواء قصد تأخير التروى أو غيره ويصدق الفقراء في دعواهم مالم تدل قرينة على كذبهم (قوله ان يطالبه بقبضها) أي بتسليمها ولو قال ان يطالبه باقباضها البكان أولى

(قوله لزمه ان يقول الخ) ومثل الامام في ذلك الاحاد لکن فی الامر بالدفع لانی الطالب (قوله عند تضييق ذلك) أي وذلك بحضور المال وطالب الاصناف أو شدة احتياجهم (قوله وعدم انزاله بالجور) أي فلا يجب ٢٩٧ دفعها للامام وان طلبها بل لا يجوز له

طلبها كما تقدم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله ان يؤدي الخ (قوله واصرفها في الفسق) أي سواء صرفها بعد ذلك لمستحقها أو تلفت في يده أو صرفها في مصرف آخر ولو حراما (قوله بخلاف زكاة المال الباطن) أي فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله ان يؤدي الخ (قوله تعين المدفوع اليه) أي ويشترط للبراءة العلم بوصولها للمستحق (قوله وسكت عن الكافر) قضيته انه لا يشترط التعيين في السفيه ولا في الرقيق والقياس انه ما كاصبي المميز (قوله الى الامام افضل) أي سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن (قوله فقديده طيبا غير مستحق) أي فلا تجزئه (قوله وفي شك من فعل غيره) هذا لا ينافي فيما لو حضر عند أداء الوكيل لكن يخافه شيء آخر وهو مباشرته للامادة بنفسه (قوله وقد علم مما قررناه) أي بما نقله عن المجموع (قوله لم يمنع من الواجب) أي بل يعطاه ولا يقال بطلبه الزائد انزل عن ولاية القبض (قوله وظاهره) أي ما في الكفاية من قوله والمراد

من شخص انه لا يؤديها الا يؤدي نحو كراهة لزمه ان يقول له ادفع بنفسك او الى لا فرقها ازالة للمعكر عند تضييق ذلك (وكذا الظاهر) وهو انتم والمعشروا المعدن (في الجديد) قياسا على الباطن والقديم يجب صرفها الى الامام وانما به اقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الآية وظاهره الوجوب هذا حيث لم يطالب الامام الظاهرة ولا وجب تسليمها اليه بذلال الطاعة ويقابلهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وان قالوا ان تسليم المستحقين الاقياسهم عليه وان كان جائرا لمقتضى حكمه وعدم انزاله بالجور ويبرأ بالدفع له وان قال انا اخذها منك واصرفها في الفسق بخلاف زكاة المال الباطن اذا نظر له فيه كما مر (وله) مع الاداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه لانه حق مالي جازان بوكل في ادائه كدبون الادمين وشمل اطلاقه ما لو كان الوكيل كافرا او رقبة او سفيا او صبيا مميزا نعم يشترط في الكافر والصبى تعيين المدفوع اليه كما في الجبرود كرا بغيره من له في الصبي وسكت عن الكافر (والصرف) بنفسه أو وكيله (الى الامام) أو الساعي لانه نائب المستحقين جازا للدفع اليه ولانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث السعاة لاخذ الزكوات (والاظهار ان الصرف الى الامام افضل) من تفريقه بنفسه أو وكيله الى المستحقين لان الامام اعرف بهم واقدر على الاستيعاب ولتدين البراءة بتسليمه بخلاف تفرقة المالك وانما به فقديده طيبا غير مستحق ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع الى الامام اولى كما قاله الماوردي (الا ان يكون جائرا) فتفريق المالك بنفسه افضل من التسليم اليه كما ان ذلك افضل من التسليم لوكيله لانه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم لوكيله افضل منه الى الجائر اظهر خيائته قال في المجموع الا الظاهرة فتسليمها الى الامام ولو جائرا افضل من تفريق المالك أو وكيله وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا وانما تخالف ما في المجموع لانا نقول قوله الا ان يكون جائرا فيه تنصير والمتهور اذا كان كذلك لا يرد ثم ان لم يطلبها الامام فللمالك تأخيرها مادام يرجو محجبي الساعي فان ايسر من محجبه وفرت فجاء وطالبه وجب تصديقه ويخاف ندبان اثمهم ولو طلب أكثر من الواجب لم يمنع من الواجب واذا اخذها الامام فهو بالولاية لا بالنسابة كما في تعليق القاضي وهو المعتمد وان نوزع فيه بدليل انه لا يتوقف اخذها على مطالبة المستحقين والمراد بالعدل العدل في الزكاة وان كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي وظاهره انه تنصير بكلام الاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا ومقابل الظاهر تفضيل الصرف الى الامام مطلقا وقيل المالك بنفسه مطلقا (وتجب النية) في الزكاة للخبر المشهور والاعتبار فيها بالتبليغ كغيرها (فينوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي أو نحوها) كزكاة مالي المفروضة أو الصدقة المفروضة أو الواجبة أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضر

بالعدل الخ (قوله زقبل المالك) أي صرف الخ (قوله للخبر المشهور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات الخ (قوله ولا يضر

شعوله) أى فرض الصدقة (قوله فأنما قد تكون نفلا) أى فجب نية الفرضية فيها المقيّد الفرض من النفل وهذا العمل بناء على أن المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم أن المعادة خلافه اللهم إلا أن يقال إن الفرضية في المعادة وإن وجبت فالمراد بها إعادة ما كان فرضاً بالاصالة أو نحوه على ما تقر في محله والفرض المميز للصلية عن المعادة الحقيقية فلا تعارض فليتنامل ثم رأيت التصريح بالجواب المذكور في كلام الشارح به - صدق المصنف الآتي وفي الأداة والفرضية والاضافة الخ حيث قال ولا يرد اشتراط نية في المعادة أيضاً كما مر لها كآفة ما فعله أولاً (قوله الصدقة فقط لم يجزه) أى لصدقة بصدقة التطوع (قوله فخرج خمسة دراهم الخ) قديم في شرح البهجة بما إذا كان الغائب في بلد لا يستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه ويسبغ أن مثل المالك الوكيل والولى عند الإطلاق ٢٩٨ وعبارة شرح المنهج والمراد الغائب عن مجلسه لا عن البلد اه وكتب عليه

شيخنا الزيادى أى أو عنها في محل لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه (قوله فله جعل المخرج عن الحاضر) عبارة شرح البهجة الكبير فله أن يحسبها عن الباقي الخ وكتب عليه سم ظاهره أنها لا تتع عن الباقي بدون حسبه (قوله ولو بان المعين) غاية (قوله فان نوى ذلك) أى ويصدق في ذلك (قوله فبان موته حيث لا يجزيه) ويسبغ أن مثله في عدم الأجزاء ما لو تردد كان قال هذا زكاة مالى أن كان مورثي الخ والافعن مالى الحاضر ووجه عدم العصة فيه التريدين ما يجب وما لا يجب (قوله حيث يصح الخ) ويخالف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت أن دخل الوقت والافعن القات حيث لا يجزيه لا اعتبار النعمين في العبادات البدنية إذا لم فيها أضيق

شعوله لصدقة التطوع خلافاً لما في الإرشاد لدلالة ما ذكر على المقصود ولو نوى زكاة المالك دون الفرضية أجزاء وجمع المصنف بينهما ليس بشرط إذا زكاة لا تكون إلا فرضاً بخلاف صلاة الظهر مثلاً فأنما قد تكون نفلاً ولو قال هذا زكاة أجزاء أيضاً (ولا يكتفى) هذا (فرض مالى) لصدقة على النذر والكنارة وغيرهما وما قيل من ظهور ذلك أن كان عليه شئ من ذلك غير الزكاة رد بان القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أو لا نظر الصدق من ماله بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) أى صدقة مالى أو المال لا يكتفى (في الأصح) لصدق ذلك على صدقة التطوع والثاني يكتفى بظهورها في الزكاة أما لو نوى الصدقة فقط لم يجزه على المذهب (ولا يجب) في النية (تعيين المال) المخرج عنه لأن الفرض لا يختص به كالكفارات فلو ملك من الدراهم نصيباً حاضراً ونصيباً غائباً عن محله فخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقاً ثم بان تلف الغائب فله جعل المخرج عن الحاضر (ولو عين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) ولو بان المعين تالفاً لأنه لم ينو ذلك الغير فلو ملك أربعين شاه وخمسة ابعة فخرج شاهة عن الابعة فبان تالفه لم تقع عن الشياه هذا أن لم ينو أنه أن بان المنوى عنه تالفه فعن غيره فان نوى ذلك فبان تالفه وقع عن الآخر فلو قال هذا زكاة مالى الغائب أن كان باقية فبان باقية الأجزاء عنه بخلاف قوله هذه زكاة مالى أن كان مورثي قد مات فبان موته حيث لا يجزيه والفرق عدم الاستصحاب للمالك في هذه الأصل فيها بقاء الحياة وعدم الارث وفي تلك بقاء المال كما لو قال ليله الثلاثين من رمضان أصوم غداً من رمضان أن كان منه حيث يصح بخلاف ما لو قال ليله ثلاثين شعبان (ويلزم الولى النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لوجوب النية وقد تعذرت من المالك فغاب الولى عنه فيها فلو دفع من غير نية لم يعتد به وضمن المدفوع ولو فوض الولى النية للسفيه جاز (وتكفى نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل) ولا يحتاج

ولهذا لا يجوز فيها النيابة اه شرح البهجة الكبير (قوله ولو فوض الولى النية للسفيه جاز) أى بخلاف الصبي الوكيل ولو عيّن على ما فهمه تعبيره بالنسبة لكن مقتضى إطلاقه فيما تقدم عنه صدق المصنف له التوكيل خلافه وسأنى ما فيه وكتب عليه سم على منهج بل ينبغي كما وافق عليه مر على البدية أنه يكتفى نية السفيه وإن لم يتوض إليه الولى فليتنامل اه أقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال إلا أن يصور ما قاله بما إذا عزل قدر الزكاة أو عينه وقال له ادفعه للفقراء فدفعه وانتقل له أنه نوى الزكاة (قوله وتكفى نية الموكل عند الصرف) أى ولا تكتفى نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لأنه إنما اغتفرت النية من الوكيل إذا أذن له في تفرقة الزكاة لأن ما وقعت تبعاً كما شرح به ج =

== في شرح الاربعين في شرح قوله وانما لكل امرئ ما نوى لكنه صرح في باب الو كالة بخلافه وعبارته بعد قول المصنف وان يكون قابلا للنية فلا يصح في عبادة الحج وتفرقة الاضحية سواء أوكل الذابح الملم المميز في النية أم وكل فيها مسلما مميزا غيره يأتي به عند ذبحه كالنوى الموكل عند ذبحه وكياله وقول بعضهم لا يجوز ٢٩٩ ان يوكل فيها آخر مردوداه فقوله يأتي به

بها عند ذبحه صريح في ان التوكيل في النية وحدها صحيح (قوله فوجبت النية منه وهي) أي الاستنابة هنا بتفرقة مال الموكل فكفت الخ (قوله لا كافر وصبي) أي غير عزمه فهو هـ الجواز من المميز لكن قال سم على حج قضية كلام شرح البهجة والروض والامباب خلافاً وأقره حيث لم يتعقبه لكنه لم يقل فيه انه الأوجه ولا نقل فيه عن مـ شيئاً على عادته ولا قرب ما فهمه كلام حج من الجواز لان المميز من اهل النية بحيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنية لكن عبارة الز يادى في يده الاذرى بمن هو اهل اهابان يكون مسلماً بالغامعة لا لاصبياً ولوميزا وكافراً كما اعتده شيخنا لرمي ولا رقيقاً اه اقول يتأمل هـ ذامع قوله السابق فلا فرق في التوكيل بين كونه من اهل الزكاة أو لا وقد يجاب بان ما سبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في النية وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبى أو الكافر (قوله لكن اذا لم يعلم المالك بذلك) أي باعطاء الصبي الخ (قوله وجب عليه اخراجها)

التوكيل انية عند صرف ذلك المستحقه (في الاصح) لحصول النية من خوطب بهام مقارنة انفعله (والافضل ان ينوى التوكيل عند التفرقة) على المستحقين (أيضا) خروجاً من الخلاف والثاني لا تنكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية التوكيل المذكورة كما لا تنكفي نية المستناب في الحج وقرق الاول بان العبادة في الحج فعل النائب فوجبت النية منه وهي هنا مال الموكل فكفت نيته وعلى الاول لنوى التوكيل وحده لم يكف ان لم يتفوض له الموكل النية وهو من اهلها لا كافر وصبي أو مجنون ولنوى الموكل وحده عند تفرقة التوكيل جاز قطعاً ولو عزل مقدر الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضرت تقديمها على التفرقة كالصوم اعسر الاقتران باعطاء كل مستحق ولان المقصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ولنوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزاء أيضاً وان لم تقارن النية أخذها كما في المجموع وفيه عن العبادى أنه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه طوعاً ثم نوى به الفرض ثم فرقه التوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقاً ما تقدم عليها على العزل أو اعطاء التوكيل فلا يجزى كاداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولنوى الزكاة مع الافراز فاخذها صبي أو كافر ودفعها المستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك اجزاء وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لنعلمه ويمسكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المقرز للزكاة الا بقبض المستحق له سواء كانت الزكاة مال أم بدن والفرق بين ذلك والشاة المعينة للنضحية ان المستحقين للزكاة شر كالمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم الا بقبض معتبراً في جميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى (ولو دفع) الزكاة الى السلطان كفت النية عنده) أي عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند الدفع للمستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل انهم التولفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالسلطان (فان لم ينو) المالك عند الدفع الى السلطان (لم يجز على الصحيح) وان نوى السلطان عند الصرف للمستحقين لانه نائبهم والدفع لهم من غير نية لا يجزى فكذا نائبهم ما لم ينو المالك بعد ذلك وقبل تفرقة السلطان على مستحقها والثاني يجزى نوى السلطان أم لا اذا العادة فيما يأخذ الامام ويفرقه على الاصناف انما هو ان يرضى فاغت هذه القرينة عن النية فلو أذن له في النية جاز كغيره (والاصح انه يلزم السلطان النية اذا أخذ الزكاة الممنوع) من أدائها نيابة عنه والثاني لا يلزمه وتجزئه من غير نية (و) (الاصح) ان نيته تنكفي في الاجزاء ظاهرة وباطنة لقيامه مقامه في النية كما في التفرقة

أي وتنع الثانية تطوعاً (قوله وان لم ينو السلطان) غاية (قوله والساعي في ذلك) أي من الاكتفاء بالنية عند الدفع له وعدم الضمان اذا تلف المال في يده (قول المتن وان نوى السلطان) غاية (قوله والاصح ان نيته تنكفي) ومحله ان علم المالك بنية السلطان فان شك فيها لم يبرأ لان الاصل عدم النية

(قوله المتعبدين) أي التي طالب الشارع من المالك العبادتهم (قوله فأنه كذا) أي عند الأخذ منه كفي وكذا لو نوى بعد أخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين ٣٠٠ أو بعد أخذهم حيث مضى أهلية ما يمكن فيه القبض (قوله ويجب رد المأخوذ)

ونسكني نيته عند الأخذ والفرقة والثاني لا تسكني لانتفاء نيته المالك المتعبدين وسجل لزوم النية للسلطان مالم ينو المتنع عند الأخذ منه قهراً فان نوى كفي وبرئ ظاهراً وباطناً وتسميته حيث نذمتها باعتبار ما سبق له من الامتناع كما قاله جمع وهو المعتمد والا فقد صار نيته غير متمنع فلم ينو الامام ولا المأخوذ منه لم يبرأ منها ظاهراً ولا باطناً ويجب رد المأخوذ ان كان باقياً وبطله ان كان نافياً

* (فصل) في تجهيل الزكاة وما يذ كرمه * (لا يصح تجهيل الزكاة) في مال حولى (على ملك انصاب) في زكاة عينية كان ملكاً مائة درهم فجعل خمسة دراهم لتكون زكاة اذ اتهم انصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك فلا يميزه اذ لم يوجد سبب وجوبه لعدم المال الزكوى فاشبهه اداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة قبل اليمين ولو لمالك خمسة من الابل فجعل شاتين فبلغت بالتوا للدعش الميمزه ما يحمله عن النصاب الذي كمل لأن لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فهو شبيه به - الوأخر زكاة أربعة مائة درهم ولا يملك الاماتين ولو جعل شاة عن أربعين شاة ثم ولدت أربعين ثم هلكت الامهات لم يميزه المجهل عن السخا لانه يحل الزكاة عن غيرها فلم يميزه عنها ولو ملك مائة وعشرين شاة فجعل عنها شاتين فحدثت محله قبل الحول لم يميزه ما يحمله عن النصاب الذي كمل الآن كما نقله في النسخ الصغير عن تصريح الاكثرين وقضاء كلام الكبير - الا فاما في الحواصى الصغير وخرج بالزكاة العينية زكاة التجارة فيجوز التجهيل فيها بناء على ما مر من ان النصاب فيها معتبر بان آخر الحول فلوا شترى عرضاً قيمته مائة فجعل زكاة مائتين أو قيمته مائتان فجعل زكاة أربعة مائة وحال الحول وهو يساوى ذلك اجزأه وكانهم اغتفروا له ترقد النية اذ الاصل عدم الزيادة لضرورة التجهيل والالم يجوز تجهيل اصله لانه لا يدرى ما حاله عند آخر الحول وبهذا يدفع ما لا يسبكي هنا (ويجوز) تجهيلها في المال الحولى (قبل) تمام (الحول) فيما انعقد حوايه ووجد انصاب فيه لانه صلى الله عليه وسلم ارخص في التجهيل للعباس رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده ولانه وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كقصة ديم الكفارة على الحنث ومحل ذلك في غير الولي اما هو فلا يجوز له التجهيل عن مواليه سواء الفطرة وغيرها نعم ان جهل من ماله جاز في ما يظهر (ولا يجهل) اعامين في الاصح) ولا لاكثر منهم بالاولى اذ زكاة غير الاول لم تنعقد حوله والتجهيل قبل ان تقاد الحول متمنع فان جهل لاكثر من عام اجزأه عن الاول مطلقاً دون غيره سواء في ذلك ان كان قدمه بخصصة كل عام ام لا كما اقتضاه كلام الاصحاب خلافاً للسبكي والاسنوى ومن تبعهما واقر في بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى به الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً ظاهراً وحل الاصحاب

أي على من المال في يده من امام أو مستحق لكن للامام طريق الى اسقاط الوجوب بان ينوى قبل الفرقة قال حج (تنبيه) أفق شارح الارشاد الكمال الرداد فيمن يعطى الامام أو نائبه المكس نيته الزكاة فقال لا يجرى ذلك أبداً ولا يبرأ عن الزكاة بل هي واجبة بحالها لان الامام انما يأخذ ذلك منهم في مقابلته قيامه بسد الغور وقع القطاع والمتلصصين عنهم وعن أموالهم وقد أوقع جمع من ينسب الى الفقهاء وهم باسم الجهل أحق أهل الزكوات ورخصوا لهم في ذلك فضلوا واضلوا اهـ ومرد ذلك بزيادة وأطال في ذلك فراجعه فانه نفيس ونقل عن افتاء الشهاب الرملى الاجزاء اذا كان الاخذ مسلماً ونقل مثله أيضاً بالدرس عن الزيادة ببعض الهوامش * (فصل في تجهيل الزكاة والكفارة على اليمين) * أي وقعة ديم الكفارة (قوله فجعل زكاة مائتين) ليس بقيد (قوله تردد النية) أي التردد في النية (قوله نعم ان جهل من ماله جاز له فيما يظهر) ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لانه انما يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج (قوله اجزأه عن الاول مطلقاً) أي ميزه بالكل عام ولا (قوله وقع الكل تطوعاً ظاهراً) وهو انه في مسئلة البحر جمع تساقط بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجرى وما لا يجرى مما ليس بعبادة أصلاً فلم يصلح معارضاً لما نواه

تساقط بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجرى وما لا يجرى مما ليس بعبادة أصلاً فلم يصلح معارضاً لما نواه

== وبقدير الصحة فلو وجدت الخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد ثبات اللبون ورد الخبران للمستحقين أم لا فيه نظر ولا بعد الوجوب (قوله في آخر الحول مستحقا) أي وان خرج عن الاستحقاق في اثباته (قوله ما لو حصل المال عند الحول) أي آخره (قوله كما اعتمده الوالد) وهل يجري ذلك في البدن في القطرة حتى لو عمل القطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزأ أولا ولا بد من الانحراج نائيا إذ كان ٣٠٢ عند الوجوب يلد آخر فيه نظر اه سم على حج والا قرب الاول لانه المذكورة

في كلام الشارح فان قضيت انه لا فرق بين زكاة المال والبدن (قوله وقضية كلام المصنف) أي نعمت قال وكون القابض في آخر الحول مستحقا لان موته قبل فراغ الحول يستلزم انه آخر الحول غير مستحق سواء مات معسرا أو موسرا وحيث لم يميز بقيت الزكاة على المالك وكأنه لم يخرج وهذه الصورة فهمت من إطلاق قوله أولا فلومات قبله أو ارتد الخ ولكنه ذكرها هنا إشارة الى أن اعساره لا يستقط الضمان عن المالك فلا يقال انه يتجهله لقصد التوسعة على الفقراء لا بعد مقتصر ايفسقط الضمان عنه (قوله لومات القابض معسرا) أي أو موسرا بالاولى (قوله ولانا لو أخذناها) أي بعد غنائمها (قوله لم يقع ما يجمله عن زكاة وارثه) أي بل تسترد ان علم القابض التجهيل ومجمله ما لم تكن بيد القابض ويعلم بها الوارث وينوي بها الزكاة ويضئ زمن يمكن فيه القبض قياسا على ما تقدم عن سم في قوله تنبيه

الروائي خ لا فالقاضي بناء على ان الاعتبار بعد عدم ثبات الخاض حال الانحراج لا حال الوجوب وهو الاصح كما مر والمراد من عبارة المصنف ان يكون المالك متصفا بصفة الوجوب لان الاهلية ثبتت بالاسلام والحريية ولا يلزم من وصفه بالاهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه (وكون القابض) له (في آخر الحول مستحقا) فلومات قبله أو ارتد لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة لخروجه عن الاهلية عند الوجوب والقبض السابق انما يقع عن هذا الوقت (وقيل ان يخرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كان ارتد ثم عاد (لم يجزه) أي المالك المجمل كماله لم يكن عند الاخذ مستحقا ثم صار كذلك في آخر الحول والاصح لاجراء كثرة الاهلية في طرفي الوجوب والاداء وقديفهم انه لا بد من العلم بكون مستحقا في آخر الحول أي ولو بالاستصحاب فلو غاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته واحتياجه اجزاء المجمل كما في فتاوى الحنطلي وهو أقرب الوجهين في البحر ومثله ذلك ما لو حصل المال عند الحول يلد غير بلد القابض فان المدفوع يجزى عن الزكاة كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى اذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خ لا فال بعض المتأخرين وقضية كلام المصنف انه لومات القابض معسرا في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة نائيا للسم مستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور (ولا يضر غناه بالزكاة) المجمله لكثرة ما أوقد لها أو تجارتها فيها أو غير ذلك اذ القصد بصرف الزكاة لغناه ولا نألو أخذناها لا فقر واحتجنا الى ردها له فثبتت الاسترجاع يؤدي الى تنبيه ولومات المجمل لانه لم يقع ما يجمله عن زكاة وارثه وكذا زكاة الحولي فيما ذكر زكاة الفطر (١) ولو استغنى بزكاة أخرى مجمله أو غير مجمله فكما استغناه بغير الزكاة كما صرح به الفارقي وقال الا ذرعي ان عبارة الام تشتمله ويتصور هذه المسئلة بما اذا تلقت المجمله ثم حصل غناه من زكاة أخرى ونعت في يده بقدر ما يوفي منها بدل التالف ويبقى غناه وما اذا بقيت وكان حاله قبضه ما محتاجا اليهما ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتب باحداهما وهما في يده والاوجه انه لو أخذ مجملين معا وكل منهما اتغنيه تخير في دفع أيهما شاء فان أخذهما مرة استردت الاولى على ما اقتضاء كلام الفارقي والمعتمد كما جرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترداد الاولى على ما اقتضاء البند فيجي وغيره لو كان المدفوع اليه المجمله غنيا عند الاخذ فقيرا عند الوجوب

لم يتجه الخ (قوله وكذا الحولي فيما ذكر) أي من انه يعتبر كون المزكي وقت الوجوب بصفته والقابض بصفته المستحقا في انه لو انتقل الخرج للزكاة الى غير بلد المستحق اجزأته (قوله فكما استغناه بغير الزكاة) أي فتسترد الاولى (١) قوله ولو استغنى وجد في بعض النسخ قبلها زيادة وهي (ويضر غناه بغيرها كزكاة واجبة ومجمله أخذها بعد اخرى واستغنى بها) وهي تؤخذ مما بعدها اه معجمه

لم يجزه قطعا الفساد القبض ولو كانت الثانية غير مجزئة فالاولى هي المستردة وعكسه
 بعكسه اذ لا مبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ولو استغنى بالزكاة وغيرها لم
 يضر ايضا كما اقتضاه كلام المصنف وجرم به في الروضة لانه بدون الميسر بغنى خلافا
 للجرجاني في شافيه (واذا لم يقع المجمل زكاة) لعروض مانع وجبت ثانيا كما مر نعم لو جعل شاة
 من اربعين فتلفت في يد القابض لم يجب التجديد لان الواجب القيمة ولا يكمل به انصاب
 السائمة (استرد) المالك (ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) عملا بالشرط لانه دفعه
 عما يستحقه القابض في المستقبل فاذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما اذا جعل اجرة الدار
 ثم انهدمت في المدة وافهم كلامه عدم الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لتبرعه
 بالتجمل فامتنع عليه الرجوع فيه كن يجمل دينام وجلا ولم منه ايضا لانه لو شرط الاسترداد
 بدون مانع لم يسترد وهو كذلك والقبض حينئذ صحيح فيما يظهر ان كان عالما بفساد الشرط
 لتبرعه حينئذ بالدفع (والاصح انه ان قال) عند دفعه ذلك (هذه زكاة المجمل فقط) أو علم
 القابض انه امجمله علمامقارنا لقبض المجمل وكذا الحادث بعده كما رجحه السبكي (استرد)
 في كل منهما المجمل وان لم يشترط الرجوع للعلم بالتجمل وقد بطل وسواء في ذلك أعلم حكم
 التجمل أم لا كما شمله اطلاقه نعم لو قال هذه زكاة المجمل فان لم تقع زكاة فهي نافذة
 لم يسترد كما صرح به الراعي وخرج بقوله هذه زكاة المجمل ما لو أعلمه بانها زكاة فلا يكفي
 عن علم التجمل فلا يسترد هاتفریطه بترك ذلك ومقابل الاصح لا يسترد ويكون منطوقا
 ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استرد قطعا اذا ذكر التجمل (و) الاصح
 (انه ان لم يتعرض للتجمل) بان اقتصر على ذكر الزكاة كما مر أو سكت فلم يذ كر شيئا (ولم يعلمه
 القابض لم يسترد) وتكون تطوعا لغيره الدافع بسكوته والثاني يسترد لظنه الوقوع
 عن الزكاة ولم يقع عنها ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك (و) الاصح (انه ما لو اختلفا
 في مثبت الاسترداد) كعلم القابض بالتجمل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند
 عروض مانع (صدق القابض) أو وارثه (بيمينه) لان الاصل عدمه ولانها اتفاقا على
 انتقال المالك والاصل استمراره ولان الغالب هو الاداء في الوقت ويحلف القابض على
 البت ووارثه على نفي العلم وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نقض المال عن النصاب أو تلفه
 قبل الحلول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى فيه وقفة ولم أرفيه نصا والثاني
 يصدق المالك بيمينه لانه أعرف بقصده ولهذا أعطى ثوبا لغيره واختلفا في انه عارية
 أو هبة صدق الدافع ومحل الخلاف في غير علم القابض بالتجمل أم فيه فيصدق القابض
 بلا خلاف لانه لا يعرف الامن جهته ولا بد من حلفه على نفي العلم بالتجمل على الاصح
 في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن (ومتى ثبت) الاسترداد (والمجمل تالف
 وجب ضمانه) يبدله من مثل في المثل كالدراهم وقيمة في المتقوم كالغنم لانه قبضه
 لغرض نفسه ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقا على الاصح وقولهم ملك المجمل ملك

(قوله لم يجب التجديد) أى على
 المالك (قوله واسترد المالك) أى
 ولا شيء عليه للقابض في مقابلة
 النفقة لانه أنفق على نيته ان
 لا يرجع قياسا على الغاصب اذا
 جهل سكونه مغضوبا وعلى
 المشتري شراء فاسدا (قوله ان
 كان عالما بفساد الشرط) أى فان
 كان جاهلا به فالقبض فاسد (قوله
 فان لم تقع زكاة) من تمة صفته
 (قوله اذا ذكر التجمل) أى ولم
 بشرط الرجوع (قوله صدق
 الدافع) أى في أنه عارية ثم بعد
 ذلك يصدق المدفوع اليه في قدر
 القيمة لانه الغارم ما لم تكن ثمينة
 (قوله والمجمل تالف) وبقي ما لو
 وجدته مرسوئا والاقرب فيه أخذ
 قيمته للحمولة أو يصبر الى فكها
 أخذ مما في البيع (قوله يبدله
 من مثل في المثل) أى مثليا أو
 متقوما (قوله ولا يجب هنا المثل
 الصوري مطلقا) أى مثليا أو
 متقوما

القرض بعناه انه مشابه له في كونه ملكه بلا بدل أولا (والاصح) في المتقوم (اعتبار
 قيمة يوم) أي قت (القبض) لا يوم التلف ولا بقصى القيم لان ما زاد على قيمة يوم القبض
 زاد على ملك المستحق فلا يضمنه والثاني قيمة وقت التلف لانه وقت انتقال الحق الى القيمة
 وفي معنى تلفه البيع ونحوه (و) (الاصح) انه ان وجدته ناقصا) نقص صفة كرض وهزال
 حدث قبل سبب الرهن (فلا ارش) له لحدوثه في ملك القابض فلا يضمنه نعم لو كان القابض
 غير مستحق حال القبض استرد وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة بنقص العين كمن يحمل
 بعيرين فتلف أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة النائف ويجدوث ذلك قبل السبب حدوثه
 بعده أو معه فيسترده ومقابل الاصح له ارشه لان جملته مضمونة فكذلك جزؤه (و) (الاصح
 انه لا يسترد زيادة منفصلة) حقيقة كولد وكسب أو حكا كبن بضرع وصوف على ظهر
 لانها حدثت في ملكه والثاني يستردها مع الاصل لانه تبين انه لم يتبع الموضع واحترز
 بالمنفصلة عن المتصلة كسمن فانها تتبع الاصل ولو وجد المجل بجاله واراد القابض رد بدنه
 وأبى المالك أجيب المالك كافي القرض ثم ختم هذا الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص
 التجميع ولم يترجم لها بقصص وان كان في أصله اختصارا أو تعمادا على ظهور المراد على
 ان الحق ان لها تعلقا ظاهرا بالتجميع اذا التأخير ضده وسلك الضدين في سياق واحد مع
 تقديم ما هو المقصود منه ما غير عيب بل هو حسن لما فيه من رعاية تضاد الذي هو من
 أظهر أنواع البديع وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتجميع أيضا اشارة الى أنهم وان
 كانوا شركاء قطع تعلقهم بالدفع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال لانهم غير شركاء
 حقيقة كذا أفاده بعض أهل العصر وبه يدفع اعتراض الاسنوي كغيره (وتأخير)
 المالك اداء (الزكاة بعد التمكن) وقدم (يوجب الضمان) أي اخراج قدر الزكاة
 مستحقة وان لم يأثم كان اخراجها بالاحوج كما مر لحصول الامكان وانما اخرجها عرض
 نفسه فبقيت جوارزه بشرط سلامة العاقبة (وان تلف المال) المزكى أو تلف وبما قررنا به
 كلام المصنف من ان مراده بالضمان الاخراج سقط القول بان ادخال الواو على لو خطأ
 ههنا سواء جعلت يوجب بمعنى يقتضى أو يكلف فانه يقتضى اشتراط ما بعد ذلك وما قبله
 في الحكم ويكون ما بعده أولى بعده وليس كذلك (ولو تلف قبل التمكن) من غير تقصير
 (فلا ضمان سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله ولهذا أطلق هنا وفيه سد في الاتلاف بعد
 الحول لانتفاء تقديره فان قصر كان وضعه في غير حزم مثله كان ضامنا (ولو تلف بعنه)
 بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعنه ولا تفرط وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكرة فيما
 بعده (فلا يظهر انه يغرم قسط مابق) بعد اسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الابل
 قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة أو ملك تسعة حولا فهلاك قبل التمكن خمسة
 وجب أربعة أخماس شاة بناء على ان التمكن شرط في الضمان وان الاوقاص عفو وهو
 الاظهر فيهما أو أربعة وجبت شاة والثاني لا شيء عليه بناء على ان التمكن شرط للوجوب

(قوله استرد) أي الارش (قوله
 وصوف على ظهر) أي حال
 الاسترداد فيهما (قوله اختصارا)
 راجع لقوله ولم يترجم لها (قوله
 اشارة) على تلحق (قوله كذا أفاده
 بعض أهل العصر) مراده حج
 (قوله ولو تلف قبل التمكن) خرج
 به ما لو مات المالك قبل التمكن
 فلا يسقط الضمان بل يتعلق
 الواجب بتركه (قوله سواء كان
 تلفه بعد الحول الخ) نعم في نفى
 الضمان لا بقيد الوجوب

(قوله وله تجهيل الفطرة) يشترط ان التأخير افضل وهو ظاهر خروج من خلاف من منعه (قوله رمضان والفطر) أي باول جزء من شوال وتقدم في كلامهم على أول الفطرة على حج ما حاصله ان السبب الاول هو القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط ادراك الجزء الاخير (قوله والثاني يجوز) أي في السنة محلي فبايوجهه اطلاقه ٣٠١ وتعليقه ليس مراداً (قوله قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان

تسلقه صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عامين على تسلفه في عامين أو على صدقة ما بين لكل واحد حول مفرد والثاني يجوز لظاهر الخبر المأثور وعليه يشترط ان يبقى بعد التجهيل نصاب كتجهيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وما ذكره الاسنوي من ان العراقيين وجهوا الخبر لسانين الا البغوي على الاجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وان الراعي حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصفية قال ولم يظفر باحد صحيح المنع الا البغوي مد الفحص الشديد وبعده على ذلك جماعة يرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وله تجهيل الفطرة من أول) ليلة من (رمضان) لانه قد ادعى السبب الاول اذهى رجبت بسببين رمضان والفطر منه وقد وجد أحدهما جاز تقديمه على الآخر ولان التقدمة يوم أو يومين جائز باتفاق المخالف فالحق الباقي به قياساً بجماع اخراجها في جزئ منه (والصحيح منه) أي التجهيل (قوله) أي رمضان لانه تقدم عليه ما ذكره المال وكما لا يجوز تقديم كفارة قبل نحو عين والثاني يجوز لان وجود المنع عنه في نفسه سبب (و) الصحيح (انه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لانه لم يظهر ما يمكن معرفته من مداره تحقيقاً ولا ظناً فصار كما لو اخرج الزكاة قبل خروج الثمر وانعقاد الحب ولان وجوده سبب واحد وهو ادر الثمار والحبوب فيمنع التقدمة عليه والثاني يجوز كزكاة المواشي والنسود قبل الحول ومحل الخلاف فيما بعد ظهوره ما قبله فيمنع قطعه (و) الصحيح (انه يجوز به - دهما) أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية اذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قال في البحر لان الوجوب قد ثبت الا ان الاخراج لا يجب الا بعد الجفاف والتصفية والثاني لا يجوز للجهل بالقدر ولو اخرج من غيب لا يتربأ أو رطب لا يتترأجر أقطعا اذ لا تجهيل (وشروط اجزائه) أي وقوع (المجهل) زكاة (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه (الى آخر الحول) وبقاء المالك الى آخره أيضاً فلو مات أو تلف المالك او خرج عن ملكه لم يكن مال تجارة لم يجزه المجهل رقيق المالك وأهلية المالك ولكن تنغير صفة الواجب كما لو جهل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتولدت قبل الحول وبلغت ستاً وثلاثين فلا تجزيه المجهلة على الاصح وان صارت بنت لبون في يد القابض بل يستردها ويدها أو يعطي غيرها وذلك لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط وان تلفت لم يلزم اخراج لبنت لبون لانا انما نجهل المخرج كالباقى اذا وقع محبة وباعن الزكاة والافلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجديد لبنت المخاض لو فوعها موقهها ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيراً ليس فيها بنت مخاض فجهل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما الاجزاء كما اختاره

الاجزاء من غير الثمر والحب الذين أرادوا الاخراج عنهم ما لم يقدروا انه لو اخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزى وان جف ونجح ان المخرج يساوى لواجب أو يزيد عليه (قوله اذ لا تجهيل) قد يقال لا يلزم من بدو صلاحه فيما ذكر وجوب الاخراج فان البدو يحصل بالاخذ في الحرة مثلاً والاخراج انما يكون بعد صيرورته رطباً وعنباً فلو اخرج بعد بدو صلاحه وقبل صيرورته رطباً كان تجهيلاً كما لو اخرج قبل التمر اه الا ان يقال كلامه فيما قبل الجفاف وهو محمول على ما يجزى (قوله أو يعطى غيرها) تنبيهه بقية ان محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي ان يقع حينئذ عن الزكاة اخذاً من الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان اه سم على حج (قوله فجهل ابن لبون) أي وامالوا راد تجهيل بنت

لبون عن بنت المخاض ولم ياخذ جبراً ما وجب قبولها واذا وجد بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت لبون لانه يدفعها او وقعت الموقوع وهو متبرع بالزائد وان اراد دفعها وطلب الجبران فينبغي ان لا يصح لانه لا حاجة الى التجهيل وتغريم الجبران للمستحقين =

(قوله كما سمي الريعان) أي بذلك (قوله حبس) أي والحبس له الحاكم (قوله بل ثبت ذكره) انما يتم به الرد على من أطلق كراهته بدون شهر ما من قبله كراهته باتفاق القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا يتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد (قوله أو رؤية الهلال) لوراء حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال ان كفى العلم بوجوده برؤية ثبت رؤية حديد البصر بلا توقف وبفريق بينه وبين الجمعة فنحو ان اهابد لا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع أحد حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر اه سم على حج أقول والاولى ان يفرق بان الجمعة تسقط بالعذر ووجوب السعي اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة بعد المكان الذي ٣٠٧ يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع

ومعناه لوجود المشقة في السعي عند سماع حديد السمع ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقد رقي فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته وعلى هذا فاقا ميسر على ما لا يخبره شخص بوجوده ووثق به من لزوم الصوم ثبوته هنا على العموم لانه يحصل الظن بوجوده فليراجع (قوله أوعلم القاضي) أي حيث كان يقضى بعلمه بان كان يحتمل ما ذكره الشارح في باب القضاء فاذا شتم بمرضان وكذا بشهر نذر صومه عدل عند القاضي كفى في وجوب صومه فهو بطريق الشهادة لا بطريق الرواية فلا يكفي عبدا ولا امرأة (قوله ويضاف الى الرؤية) أي في ثبوت رمضان (قوله وان اقتضى كلامهم المنع) عبارة حج ومخالفة جمع في هذه غير صحيحة لانها أقوى من الاجتهاد المصرح فيه بوجوب العمل به (قوله أو سمع ضرب

الشهر المذكور شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الريعان لموافقته ما زمن الربيع وهو معلوم من الدين بالضرورة من جحد وجوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعبدان من العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كرض وسفر كان قال الصوم واجب على ولكن لا الصوم حبس ومنع الطعام والنزول في نهار اليوم له صورة الصوم بذلك وفهم من عبارته عدم كراهة ذكر رمضان من غير شهر وهو الصواب في المجموع وعليه المحققون لعدم ثبوت نهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في أخبار صحيحة كخبر من قام وفسروا قيامه بصلاة التراويح رمضان ايماننا واحتسابا باغفر له ما تقدم من ذنبه وانما يجب (يا كمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه أو علم القاضي لخبر صوم الرؤية وأفطره والرؤية فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين ويضاف الى الرؤية كما قال الاذرى واكمال العدد ظن دخوله بالا جتهاد عند الاشتباه على اهل ناحية حديث عهدهم بالاسلام أو اسارى وهل الامارة الظاهرة الدالة في حكم الرؤية مثل ان يرى اهل القرية القرية من البلاد القناديل قد علت ليلة الثلاثين من شعبان بنهار المصر كما هو العادة الظاهر ثم وان اقتضى كلامهم المنع ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من ايقاد النار على الجبال أو سمع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون فعله لذلك فنحصل له بالاعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله عملا بالاعتقاد الجازم فيه ما كذا أفق به الوالدرجه الله تعالى وان أفق الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسكا بان الاصل بقاء رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا ويمكن عمله على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم وعن أفق بالاول ابن قاضي عمالون والشعشع الجوى جرى ومما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثين شعبان قبيحت النية اعتمادا عليها ثم تزال ويعلم به من نوى ثم يتبين نهارا انه من رمضان وقد أفق الوالدرجه الله بصحة صومه بالنية المذكورة ابنا ثم اعلى أصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الازالة تركه لزمه قضاؤه وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزيه عن

الطبول) أي وهذه عادة أهل مكة (قوله ويمكن عمله) أي ما قال الشيخ (قوله ولا قضاء عليه) قال سم ما لم يعلم بانها أزيلت للشك في دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ويوجهه بأن علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكما ورفضه البلاط لها لكن التقييد بقوله ما لم يعلم مخالف لقول الشارح ويعلم بها من نوى ففعل ما قاله سم تعقب لعبارة ليس فيها التقييد بما ذكر (قوله نعم له أن يعمل بحسابه) قال سم على حج مثل الشهاب الرملى عن المرجع من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل عمله اذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان أثبتهم فقد ذكر والالهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته ومحاولة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوز رؤيته فاجاب بان على الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه

(قوله فهو جواز به دحظر) أي منع فيصدق بالوجوب (قوله لعدم ضبط النائم) زاد حج وفيه وجه بالوجوب ككل ما يأمربه
ولم يخالف ما استقر في شرعه لكنه شاذ فقد حكى عياض وغيره الإجماع على أن عدم العمل بقوله فلا يعمل به من حيث
أنه أخبر صلى الله عليه وسلم به ثم إن كان له وجه يجوز العمل به لكونه نكالا مندرجات تحت ما أمر به الشارع أو جوزه جاز العمل به
والإفلا (قوله ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة) ٣٠٨ ويشترط كونه اثنين كما ذكره حج لأنه يثبت شهادة الأصل لا ما شهد

به الأصل (قوله بعدل) ظاهره
وأن دل الحساب على عدم إمكان
الرؤية اه سم على بهجه
وظاهره أيضا وإن كان عالما
بالحساب وقطع بمقتضى علمه
يعدم وجوده ولو قبل بأن له العمل
في هذه بعلمه لم يكن بعيدا (قوله
والمعنى في ثبوته) أي والعلة في
الخ أو السبب في الخ لأن هذا
ليس أمرا معنويا (قوله وغروها)
أي الشمس (قوله كان ينظر
بقوله) أي الواحد (قوله وبما
تقرر) أي في قوله ولأن الصوم
عبادة بدنية الخ (قوله بدخول
شوال) متعلق بأخبار (قوله
يوجب الفطر) أي وإن كان صام
تسعة وعشرين يوما فقط ولم يذكر
إلّا شارح هذا عند قول المصنف
في الشهادات فصل لا يحكم بشاهد
إلا في هلال رمضان فراجع
ولعل ما هنا مفروض فيقال
أخبره بدخول شوال عدل فيجب
عليه الفطر بخلاف ما لو شهد به
العدل عند القاضي فلا يثبت
به شوال فيوافق ظاهر ما في
الشهادات ويوافق أيضا ما يأتي

فرضه على المعتدوان وقع في الجموع عدم اجزائه عنه وقياس قوله هم أن الظن يوجب
العمل أن يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه وأيضا فهو جواز به د
حظر ولا ينافي ما مر لأن الكلام فيه بالنسبة للعموم والحاسب وهو من يعتمد منازل
الشمس وتقدر سيره في معنى المنجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا
اعتبار بقول من ادعى رؤيته صلى الله عليه وسلم وأنه أخبره في النوم بأن غدا من رمضان
ولا يصح الصوم به إجماعا لا شك في رؤيته وانما هو لعدم ضبط النائم ويثبت الشهر
بالشهادة على الشهادة (وثبوت رؤيته) يحصل (بعدل) وإن كانت السماء مصحبة لقول
ابن عمر أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه
رواه أبو داود وصححه ابن حبان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ولأن الصوم
عبادة بدنية فيكفي في الأخبار بدخول وقت واحد كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين
ولوذا الحجة فذهب بدروية هلاله عدل كفي كارجحه في البحر وجرم به ابن المقرئ في روضه
ويكفي قول واحد في طلوع النجم وغروها قياسا على ما قالوه في القبلة والوقت والأذان
ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرره لم أن أخبار العدل الموجب
للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر وقول الروياني بعدم جواز
اعتقاده في الفطر آخر أنها ضعيف ولا أثر للفرق بأن آخر النهار يجوز فيه الفطر بالاجتهاد
بخلافه آخر رمضان لأن الاجتهاد يمكن في الأول دون الثاني إذ من شرطه العلامة وهي
موجودة في ذلك لا هذا خلافا لمن فرق به (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان)
كغيره من الشهور وادعى الأسنوي أنه مذهب الشافعي لرجوعه إليه في الأم قال
الشافعي بعد لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان ونقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر
صبيغته رجع الشافعي بعد فقال لا يصام إلا بشاهدين لكن قال الزركشي قال الصميري
أن صح أنه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد
والأفلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما وعندى أن مذهب الشافعي قبول الواحد
وانما يرجع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه تمسك للواحد بأثر على
وأهذا قال في المختصر ولو شهد بدروية عدل رأيت أن أقبله لا أثر فيه اه ومنهم من قطع
بالأول وهو الأصح ومحل الخلاف ما لم يحكم به حاكم فان حكم بشهادة الواحد حاكم براه

في قوله ورده الأول بأن الشيء قد يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا فانه صريح في أنما قلنا بدخول شوال بشهادة فنقل
الواحد حيث كان ذلك مترتبا على شهادة الواحد هلال رمضان (قوله في ذلك) هو قوله بأن آخر النهار يجوز فيه الفطر وقوله لا هذا
هو قوله بخلافه آخر رمضان (قوله وقد صح كل منهما) أي من قوله قبل شهادة الأعرابي وحده وشهادة ابن عمر (قوله فان حكم
بشهادة الواحد الخ) يتأمل ما صوره الحكم شهادة الواحد فان صورة الثبوت به كما قاله حج أن يقول الحاكم ثبت عندى ==

أو حكمت بشهادته لئلا يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق آدمي ادعاء كان حكماً حقيقياً لكنه إذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً ثم رأيت في سم على حج مانعه قوله لكن ليس المراد الخ الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف وخلافه وعبارة الاتحاف ومحمل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعاً قاله النووي في مجموعته إلى أن قال وهو صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وبينه فيؤخذ منه رد قول الزركشي ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلاً لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه الزام لمعين إلى أن قال وبما يردّه أيضاً أن قولهم في تعريف الحكم أنه الزام لمعين مرادهم به غالباً فذكر العلائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الأعلى نوع من التعسف اه المقصود نقله وأطال فيه جداً بنقائس لا يستغنى عنها فعلم أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما حرره هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتأمل ٣٠٩ (قوله وأنه لا ينقض الحكم) ظاهره

وان رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم (قوله لا بالنسبة لغير ذلك) أي فلا يثبت بواحد قال سم على بهجة فلو انتقل الرأي إلى بلد مخالف في المطلع لم يرفيه فهل يستقر وقوع طلاقه المعلق مثلاً الوجه الاستمرار خصوصاً والمقرر في باب الطلاق أن العبرة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال ببلد التعليق (قوله طلاق وعق وعلقه) أي ما لم يكن الخبر المعلق (قوله لا نأقوله الضم في هذه الأمور لازم للمشهود به) وعبارة الشورى على شرح بهجة نقل عن الامداد الحج نصها لازم شرعي للمشهود به

فنقل في المجموع الإجماع على وجوب الصوم وأنه لا ينقض الحكم ومحمل ثبوت رؤيته بعدل بالنسبة للصوم ويلحق به كما قاله الزركشي توباعه كالترجيح والاعتكاف والأحرام والعمرة المعلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كحلل مؤجل ووقوع طلاق وعق عتاقه لا يقال هل لا يثبت ضمناً كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنساء لا نأقوله الضم في هذه الأمور لازم للمشهود به بخلاف الطلاق ونحوه وبأن الشيء انما يثبت ضمناً إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهم من العبادات وكل ولادة والنسب والارث فانهم من المال والآيل إليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال والآيل إليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بهم بعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى حراً وزوجتي طالق وقعا ومحملة كما قاله الاسنوي ما لم يتعاق بالشاهد فان تعلق به ثبت لاعترافه به وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة ما لو دل الحساب على عدم إمكان الرؤية وانضم إلى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعقد الحساب بل ألغاه بالكناية وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للسبكي ومن تبعه ولو علم فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جرمه بالنية والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق

وإثبات اللازم الشرعي ضرورة للحاجة إليه بخلاف الطلاق ونحوه بالنسبة لرمضان فإنه لازم وضعي له إذ لم يرتبه الشارع عليه وانما ترتبه واضعه فهو في نفسه قابل للانفكاك على أنه لا يثبت بمجرد الهلال لاحتياجه إلى ثبوت التعليق ونحوه ولأن الشيء انما يثبت ضمناً إذا كان الخ (قوله فعبدى حراً) خرج بقوله ثبت ما لو كانت صورة التعليق ان كان غداً من رمضان فعبدى حراً فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره الشارع الثبوت وقد وجد والمعلق عليه فيما لو قال ان كان غداً من رمضان الكون من رمضان وهو لم يعلم فلم يحصل العتق (قوله ما لم يتعاق بالشاهد) بقي ما لو رآته الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه أم لا فيه نظروا الأقرب الأول فيجب عليها الهرب قياساً على ما قاله الشارح في كتاب القضاء بعد قول المصنف والقضاء بنقض ظاهر الأباطنا من قوله ويلزم المحكوم عليها بشكاح كاذب الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالأهمل على البضع ولا تنظر لاعتقاده إباحته كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها فان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لأنه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجية ظاهر وأباطنا

(قوله قديم صدق بهذه) هي قوله
او ملك تسعة منها حول الخ وكان
الاولى ذكره عقبها (قوله اقربهما
الى كلام الاكثرين الثاني) هو
قوله او شائع (قوله ومن القيمة ان
كان الخ) عطف على قوله بقدرها
ان كان الخ (قوله والنصاب
مرهون به) يتأمل مع جعل
الغرض ان التعلق بقدرها منه
فان المناسب عليه ان يقال
وقدرها من النصاب مرهون
بالواجب (قوله اى البيع في
قدرها) ظاهره سواء كان الواجب
من الجنس او غيره كشاة في خمسة
من الابل لكن قال حج في هذه
ان الاوجه البطلان في الجميع
للجهل بقيمة الشاة (قوله فهو
كبيع ما وجبت في عينه) اى
فيبطل في قدر الزكاة ومثل الهبة
كل من يزل للملك بلا عوض كالعق
ونحوه ولكن ينبغي مراعاة العتق
للأباقى كالواعتق جزأه من مشترك
فانه يسرى الى حصة شريكه (قوله
والافلا في الاظهر) اى قتبطل
في الجميع لان قدر الزكاة الذى
استثناء شاة مبهمة وابهامها
يؤدى الى الجهل بالبيع (قوله كما
اشار اليه المصنف) اى فيما سبق

على ان المتن قديم صدق بهذه لان الشاة قط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبة (وان أتلفه)
المالك (بعد ادخاله وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) سواء أفلنا ان التمكن شرط للضمان
أم للوجوب اتعديه بالانلاف فان أتلفه أجنبي وقلنا انه شرط في الضمان وان الزكاة
تتعلق بالعين وهو الاصح فيهما انتقل الحق للقيمة كما لو قتل الرقيق الجاني المرهون (وهى)
أى الزكاة (تتعلق بالمال) الذى تجب في عينه (تعلق شركة) بقدرها ان كان من الجنس
كشاة من أربعين شاة وهـ ل الواجب شاة لبيعها أو شائع أى جزء من كل شاة وجهان
أقربهما الى كلام الاكثرين الثاني اذا القول بالاقول يقتضى الجزم ببطلان البيع للمال
لا بهام المبيع وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها ومن القيمة ان كان من
غيره كشاة في خمس من الابل فاذا تم الحول شاركه المستحق فيها بقدر قيمة الشاة الواجبة
وذلك لان الواجب يتبع المال في الصفة حتى يؤخذ من المراض مريضه كما مرولانه
لو امتنع من الزكاة أخذها الامام من العين كما يقسم المال المشترك قهر اذا امتنع
بعض الشركاء من القسمة وانما جاز الاداء من مال آخر ابتداء الزكاة على الرفق ومن ثم لم
يشترك المسحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب ولم يفرقوا في الشركة بين العين
والدين (وفي قول تعاق رهن) بقدرها منه فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب
مرهون به لانه لو امتنع من الاداء ولم يجبه الواجب في ماله باع الامام بعضه واشتري
واجبه كما يبيع المرهون في الدين وقبل تتعاقب جميعه (وفي قول) تتعلق (بالذمة) ولا تعلق
لها بالعين كزكاة الفطر (فلو باعه) أى المال بعد وجوب الزكاة وقبل اخراجها فلا يظهر
بطلانه (أى البيع) في قدرها وصحة في الباقي) سواء ابقاه بنية صرفه الى الزكاة أم بغيرها
كسائر الاموال المشتركة بناء على تفريق الصفة والقدر الباقي بالبيع ونحوه في صورة
البعض قدر الزكاة منه باق بحاله لمستهحقها وبخبر المشتري والمترهن ان جهل وان
اخرجها من محل آخر لانه وان فعل ذلك فالعقد لا ينعقد في قدرها فان أجاز المشتري
في الباقي لزومه قسمة من الثمن وامتناع البيع ونحوه جار في زكاة النعم والنقد والمعشرات
لا في زكاة التجارة فلا يمتنع بيع مالها ورهنه لان متعلقها القيمة دون العين وهى لا تقوت
بالبيع بخلاف مال وهب أموال التجارة فهو كبيع ما وجبت في عينه ومقابل الاظهر
بطلانه في الجميع وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعثتك هـ ذا الا قدر
الزكاة صح كجزء ما به في بابه لكن يشترط ذكره أو عشر أم نصفه كما نفى عن الماوردى
والرويانى وهو متعين بجهله كما يحسنه بعضهم وهو ظاهر أما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره
عنهما انه ان عين كقوله الا هذه الشاة صح في كل المبيع والافلا في الاظهر ولا يشكل ذلك
على ما مر من بطلان البيع في قدرها وان بقى ذلك القدر لان استثناء الشاة التى هى قدر
الزكاة دل على انه عينها وهى وانما باع ما عداها بخلاف ما مر ومحل ما تقر في غير الثمر
المخروص أما هو بعد التضمن فيصح بيع جميعه كما أشار اليه المصنف ثم

(قوله لان الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ) يؤخذ من العلة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم يشترعوا فيه وهو ظاهر
وعبارة سم على منهج فرع لورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثروا كذا قبله وبعد الشروع فان كان قبل الحكم
والشروع جسد الممتنع العمل بشهادته م وان كان رجوعه قبل الحكم ٣١١ وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين
والسما مصحبة فهل تقطر ظاهر

كلامهم انما تقطر لانهم يجوزوا
الاعتقاد عليه وجرى على ذلك
م وخالف شيخنا في اتخافه فنع
الفطر لاننا نساء ولا نساء عليه مع
رجوعه احتياطاً والاحتياط
عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما
ذكره اه والقلب الى ما قاله في
الاتخاف أميل (قوله ويقطرون
باتمام العدة) ظاهر رجوعه
لقوله ولو شمس الشاهد بالرؤية الخ
(قوله مصحبة) من أصحت السماء
انقشع عنها الغيم فهى مصحبة
مختار (قوله وأشار به) أى بقوله
وان كانت السماء الخ (قوله نمتنا)
أى تبعها (قوله باختلاف المطالع
الخ) فرع ما حكمكم تعلم
اختلاف المطالع يتجه ان يكون
كنه علم ادلة القبلة حتى يكون
فرض عين في السفر وفرض
كفاية في الحضر وفا قام رسم على
منهج والتعبير بالسفر والحضر
جرى على الغائب والا فالمدار على
محل تكثرفيه الحاضرون أو تقل
كما قدمه في استقبال القبلة (قوله
لان الاصل عدم وجوبه) قال سم
على بهجة قوله فلا وبسبب هل
يجوز القياس لا (قوله التبريزي)
بكسر أوله والراء وسكون

لزمهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرى
انه الاقرب ويقطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال وقول المصنف وثبوت رؤيته بعدل
بان لاقل ما ثبت به فلا ينافى كونه قد ثبت باكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما
فوقه بالاولى (واذا نمتنا بعدل ولم ير الهلال بعد الثلاثين افطرنا في الاصح) لان الشهر
يتم بضعى ثلاثين (وان كانت السماء مصحبة) أى لا غيم بها الكمال العدد بحجة شرعية وأشار
به الى ان الخلاف في حالتى الصحو والغيم وقال بعضهم بالفطر في حال الغيم دون الصحو
ومثله ما لو صام شخص بقول من يشق به ثلاثين ولم ير الهلال فانه ينظر في أوجه احتمالين
ومقابل الاصح لا يفطر لان الفطر يؤدى الى ثبوت شوال بقول واحد وهو ممتنع ورده
الاول بان الشئ قد ثبت نمتنا لا يثبت به مقصودا كما مر (واذا روى يلد لزم حكمه
البلد القريب) منه قطعاً كعدد ادوا السكوة لانها كبلدة واحدة كما في حاضرى
المسجد الحرام (دون البعيد في الاصح) كالجاز والعراق والثاني يلزم في البعيد أيضاً
(والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم تعليق الشرع بها كثيراً من
الاحكام (وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا الاصح والله أعلم) اذا مر الهلال
لاتعلق له بمسافة القصر ولما روى مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت
المدينة فقال ابن عباس متى رأيته الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت رأيته قلت نعم وراه
الناس وصاموا وصام معاوية فقال انكأ رأيت ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل
العدة فقلت أولاً لا تنكأ برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقبسا على طلوع الشجر والشمس وغروبها وان المناظر تختلف باختلاف
المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى ولا تنظر الى ان اعتبار المطالع يحوج الى حساب
وتحكييم المتجهين مع عدم اعتبار قوله سم كما مر لانه لا يلزم من عدم اعتباره في الاصول
والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور الخاصة ولو شك في اتفاقها فهو
كاختلافها لان الاصل عدم وجوبه ولانه انما يجب بالثبوت ولم يثبت في حق هؤلاء لعدم
ثبوت قريتهم من بلد الرؤية نعم لو بان الاتفاق لزمهم القضا كما هو ظاهر وقد نبهه التاج
التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخاً وأفتى به
الوالد رحمه الله تعالى والاوجه انها تحديدية كما أفتى به أيضاً ونبه السبكي أيضاً على انها
اذا اختلفت لزم من رؤيته بالبلد الشرقى رؤيته بالبلد الغربى من غير عكس واطال في
بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوى وغيره أى حيث اتحدت الجهة والعرض ومن ثم لو مات
متوارثان وأحدهما بالشرق والاخر بالغرب كل وقت ذوال بلده ورث الغربى الشرقى

الموحدة والحقبة وزاى نسبة الى تبريز بلد باذريجان اه اب السبوطى (قوله في أقل من اربعة وعشرين فرسخاً) وقدره ثلاثة
أيام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة باى طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه

(قوله عيدهم) قال من على منهج فلو افسد صوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم فيه - له بحيث يبيت النية له فهل يلزمه قضاءه والكفارة اذا كان الافساد لجماع فيه نظر ولعل الاقرب عدم اللزوم لانه لا يجب صومه الا بطريق الموافقة لا بطريق الاصاله عن واجبه ويحتمل ان يفرق بين ان يكون هذا اليوم هو الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر او يكون يوم الاثنين فيلزمه فليجروا قد يقال الوجه اللزوم لانه صار منهم اه ثم رأيت في حج في أول باب المواقيت بعد قول المصنف وعشر ليل من ذى الحجة ٣١٢ مانعه ما بين منتهى غروب آخر رمضان وبجر النحر بالنسبة للبلد الذي

هو فيه فيصبح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد آخر يخالف مطلع تلك ووجدتهم صياما على الوجوه لان وجوب موافقه لهم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذي انعقد لشدته تشبث الحج ولزومه بل قال في الخادم نقلا عن غيره لا تلزمه الكفارة لوجامع في الثانية وان لم يمسح فيه اعطاء له حكم شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في البلد الاول قبل غروب اليوم الثانى والا فالوجه لزومها لان العبرة فيها بعمل المؤدى واما الاحرام فالذى يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار مثلهم في الصوم فكذلك الحج لانه لا فارق بينهم ولا ترد الكفارة لما علمت (قوله ويسن عند رؤية

لتأخر زوال بلده) واذا لم نوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد (فساير ايامه من بلد الرؤية) من صام به (فالاصح انه يوافقهم) حتما (في الصوم آخر) وان كان قد اتم ثلاثين لانه بالاتقال اليهم صار منهم وروى ان ابن عباس أمر كريب بذلك والثاني يفتقر لانه لم يترك حكم البلد الاول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر) أى الذى لم يرفيه (الى بلد الرؤية عيدهم) حتما لما مر سواء أصام ثمانية وعشرين بان كان رمضان ناقصا عندهم أيضا فوقع عيدهم معهم في التاسع والعشرين من صومه أم تسعة وعشرين بان كان رمضان تاما عندهم (وقضى يوما) ان صام ثمانية وعشرين اذ الشهر لا يكون كذلك بخلاف ما لو صام تسعة وعشرين فلا قضاء عليه اذ الشهر يكون كذلك (و) على الاصح (من اصبح معبدا ففسارت سفينة) مثلا (الى بلدة بعيدة أهلها صيام فلا يصح انه يمسك بقية اليوم) حتما لما مر والثاني لا يجب اما كماله عدم ورود أثر فيه ويجزئه اليوم الواحد بما سلك بعضه دون بعض بعيد ورد الراجح الاستبعاد يوم الشك اذا ثبت الهلال في اثنا عشر يوما يجب امساك بقية دون قوله ونزع فيه السبكي وتقصر والمسئلة بان يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البادين لكن المنتقل اليهم لم يروه وبان يكون التاسع والعشرين من صومهم متأخرا بمئاته يوم ويسن عند رؤية الهلال أن يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والايمن والسلام والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله أكبر لا حول ولا قوة الا بالله اللهم انى استأثرت خير هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر المحشر وشرتين هلال خير ورشد وثلاثا تأمنت بالذى خالقك ثم الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا للاتباع في كل ذلك

*(فصل) فى أركان الصوم * وكثيرا ما يعبر المصنف بالشروط مریدا به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا وأشار الى القول بقوله (النية شرط للصوم) لخبرائنا الاعمال بالنيات ومحملها القلب فلا تنكفى باللسان قطعا كما لا يشترط التلفظ بهما قطعا كما فى الروضة ولو تبحر بصوم او شرب لدفع العطش عنه نهرا أو امتنع من الاكل والشرب أو الجماع خوفا طلوع الفجر كان نية ان خطرا الصوم يسال به بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم

(الهلال) هو ظاهر اذا رآه فى أول ايامه اما لو رآه بعد ما ظاهرا عدم سنه وان معى هلالا فيها بان لم تمض ويشترط عليه ثلاث ليل وان كان عدم رؤيته له لضعف بصره وينبغي ان المراد برؤيته العلم به كالأعمى اذا أخبر به والبصير الذى لم يره لما نفع (قوله وشر المحشر) عبارة مختار الصحاح المحشر بكسر الشين موضع الحشر والقياس جواز الفتح أيضا لانه لا فاعله جاء من باب ضرب ونصر والفتح قياس الثانى (قوله ثم الحمد لله) وان يقرأ بعد ذلك تبارك لا ترفيه ولا نها المنجية الواقية *(فصل فى أركان الصوم) * (قوله وأشار الى القول) أى الى الركن الاول

(قوله كفؤا) بيان للغير (قوله
 اتخلل اليومين) أى كل يومين
 ولو صرح به كان أولى (قوله من
 تعبيرة بالشرط) أى فى قوله
 ويشترط الخ (قوله إيلان ثم تذكر)
 أى فان لم يتذكر وجب القضاء
 لان الأصل عدم النية قال حج
 ولوشك هل وقعت نيته قبل
 الفجر أو بعده لم يصح لان الأصل
 عدم وقوعها إلا إذا اتصل فى
 كل حادث تقديره باقرب زمن اه
 رحمه الله وهذه الصورة مغايرة
 لقول الشارح السابق ويؤخذ
 من تعبيرة بالشرط أنه لو شك الخ
 لأن الشك فى تلك وقع مقارنا
 للنية وما هنا طرأ بعد الفجر وشك
 فى الوقت الذى نوى فيه (قوله قل
 قضاء ذلك اليوم) أى ولو كان
 التذكر بعده بسنتين (قوله ولو صام
 ثم شك) هل مثل الصوم بقية
 خصاله أم فيه نظروا الظاهر التسوية
 (قوله بطلت) أى بخلاف الصوم
 فلا يضر نيته الخروج منه (قوله
 ولو نوى) محترز قوله التبييت الخ
 (قوله جنون أو نفاس) أى وزالا
 قبل الفجر (قوله لضعفها حينئذ)
 لكن هذا قد يقتضى تأثير النفاس
 والجنون لما فاتهما النية (قوله
 أنه لا يجب التجديد) وينبغى ان
 يسن خروجا من الخلاف (قوله
 وان كنت فرضت) أى قد رت
 (قوله اذا الغداء) بفتح الغين والذال
 المهملة واما بكسر الغين والذال
 المعجمة فاسم للمبوك كل مطلقا

(ويشترط فرضه) أى الصوم من رمضان ولو من صبي كما فى المجموع أو غيره كفؤا أو
 كفارة أو استفتاء أمر به الامام كما أفق به المصنف أو نذر (التبييت) للنية وهو ابقاها
 إيلان لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له وهو محمول
 على الفرض بقريظة الخبر لا نى فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بخلاف وهل يقع نقلا
 وجهان أو وجههما عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بان رمضان لا يقبل غيره
 ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال
 انعقاده نقلا ان كان جاهلا ويؤيد ذلك قوله لم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعا لم يجز
 عن القضاء قطعا ويصح نقلا فى غير رمضان ولا بد من التبييت فى كل ليلة انظارا لخبر اذ كل
 يوم عبادة مستقلة اتخلل اليومين بما ناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام ويؤخذ من
 تعبيرة بالشرط أنه لو شك عند النية فى انها مقدمة على الفجر أو لا لم يصح صومه وهو كذلك
 كما صرح به فى المجموع لان الأصل عدم تقدمها ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا صح
 اذا الأصل بقاء الليل ولو شك ثم اراد هل نوى إيلان ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرى
 صح ايضا اذ هو مما لا ينبغى التردد فيه لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك فى النية
 بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه والتعبير بما ذكره للاشارة الى أنه
 لا يشترط تذكرها على الفور ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا لم يتذكر لم يؤثر اخذ
 من قولهم فى الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا اجزاء بل صرح به فى
 الروضة فى باب الحيز فى مسئلة المتخيرة والفرق بينه وبين الصلاة فيما لو شك فى النية بعد
 الفراغ منها لم يتذكر حيث نلزمه الاعادة التضييق فى نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج
 منها بطلت فى الحال ولو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجز لظاهر الخبر السابق
 (والصحيح انه لا يشترط) فى التبييت (النصف الآخر من الليل) بل يكفى من أوله لا لطلاق
 التبييت فى الخبر وما فيه من المشقة والثانى يشترط اقربه من العبادة (و) الصحيح (انه
 لا يضر الاكل والجماع) وغيرهما من منافي الصوم (بعدها) أى النية وقبل الفجر اذا منافي
 مباح اطالع الفجر فلو أبطلها الامتناع الى طلوعه وكذا لو حدث بعد ما جنون أو نفاس
 لارادة فيما يظهر كما مال اليه الأذرى ويؤيد قول الزركشى لو نوى رفض النية قبل الفجر
 وجب تجديدها بخلاف وجهه ان رفض النية ينافيها فترفعها قبل الفجر لضعفها
 حينئذ بخلاف نحو الجماع فانه انما ينافي الصوم لا النية والردة متنافية للنية فكانت
 كفرضا (و) الصحيح (انه لا يجب التجديد) لها (اذا نام) بعدها (ثم تبه) إيلان لان النوم
 غير مناف للصوم والثانى يجب تقريره بالنية من العبادة بقدر الوسع فان استمر النوم الى
 الفجر لم يضر قطعا (ويصح النقل بنية قبل الزوال) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال
 لعائشة يوما هل عندكم من غداء قالت لا قال فانى اذا أصوم ويوما آخر هل عندكم من شئ
 قالت نعم قال اذا أفطروا ان كنت فرضت الصوم واختص بما قبل الزوال للخبر اذا الغداء

بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده ولا درال معظم النهار به
 غالباً بالنسبة لمن يريد صوم النفل كما في ركعة المسبوق (وكذا) تصح نيته (بعده في قول)
 قياساً على ما قبله نسوية بين اجزاء النهار كما في النية ليلاً (والصحيح اشتراط حصول شرط
 الصوم في النية (من أول النهار) بان لا يسبقها منافي بل تجتمع شرائط الصوم من
 الشخص المحكوم عليه به بانه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه اذ صومه لا يتبعض
 كما في الركعة بادرائه الر كوع ولو اصبح ولم ينو صوماً قطعاً ولم يبلغ فسبى ما
 المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يطل به الصوم ومقابل الاصح
 لا يشترط ما ذكره قول الشارح وشرط الصوم هذا الامسالك عن المفطرات الى آخره
 فع به توهم شمول كلام المصنف للنية مع انها تقدمت في كلامه فابست مرادة هنا
 وقوله قبل الزوال أو بعده أى على القول بصحة النية بعده (ويجب) في النية (التعيين
 في النرض) المنوى كرمضان أو نذراً وقضاء أو كفارة وفي نقل له سبب كما يبحث في المهمات
 أو مؤقت على ما يبحثه في المجموع كصوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من
 شوال ورد بان الصوم في الايام المتأ كدصومها منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حصلت
 أيضاً كحكمة المسجد لان المقصود وجود صوم فيها ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله
 لقائل انه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذراً وكفارة من جهات مختلفة فنوى صوم
 غدا عن قضاء رمضان أو صوم نذراً وكفارة جاز وان لم يعين عن قضاء أي ما في الاول ولا نوعه
 في الباقي لانه كما جنس واحد ولو نوى صوم غدا وهو يعقده الاثنين فكان الثلاثاء
 أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه ولا
 عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يخطر به الصوم
 غدا ورمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطر به الصوم الحاضرة لانه لم يعين الوقت
 الذي نوى في السنة ولو نوى صوم غدا يوم الاحد مثلاً وهو غيره فوجهان أو وجههما كما
 قاله الاذرى العمة من الغالط لا اعماد له لابعه وعليه يحمل اطلاق ابن الصباغ
 الاجزاء ولا يشكل عليه قول المتولي لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى
 يوم ما من سنة أخرى غلطاً لم يجز مكن عليه كفارة قتل فاعتق بنية كفارة ظهار لان ذكر
 الغد هنا أو نيته معين فلم يؤثر منه الغلط بخلافه فيما ذكر فان الصوم واقع عام في ذمته
 ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ولو كان عليه صوم لم يدر سببه كذا نية الصوم
 الواجب وان لم يكن تعييناً للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عينها فانه يصلي
 الخمس ويجزيه عما عليه لا يقال قياس الصلاة لزوم صوم ثلاثة أيام بنوى واحد عن
 القضاء وآخر من التمسك وآخر عن الكفارة لانه قول لم تشغل هذا ذمته بالثلاث
 والاصل بعد الايمان بصوم يوم بنية الصوم الواجب براءة ذمته عما زاد بخلاف من نسي
 صلاة من الخمس فان ذمته اشغلت بجميعها والاصل بقاء كل منها فان فرض ان ذمته

(قوله اسم لما يؤكل ظاهره وان
 قل جد الكسر في الايمان التقييد
 بما يسمى غداً في العرف فلا
 يحتمل بأكل لقمة يسيرة من حلف
 لا يتعدى ومنه ما اعتيد مما
 يسمونه فطوراً كشرب القهوة
 وأكل الشربك (قوله ثم قطع
 ولم يبلغ) أى فان بالغ ووصل
 الماء الى جوفه لم تصح نيته بعد
 وقد يتوقف فيه بانه انما افطر به في
 الصوم لتولده من مكروه بخلافه
 هنا فان المبالغة في حقه مندوبة
 لكونه ليس في صوم فليتامس
 (قوله ما لا يطل به الصوم) أى
 كالأكل مكرهاً اه سم على حج
 (قوله وفي نيل له سبب) كصوم
 الاستسقاء اذ لم يأمر به الامام
 كصلاته اه حج (قوله ورد) أى
 اشتراط التعيين في النفل المؤقت
 (قوله في الاول) أى قضاء رمضانين

ما لو لم يأت بان الدالة على التردد فلا يصح أيضا والجزم فيه حديث نفس لا اعتبار به اذ لم ينشأ عما يأتي به من الجزم حقيقة (الاذا اعتقد) أي ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) أو فاسق (أو ضياع رشدا) أي مختبرين بالصدق اذ غلبة الظن هنا كالمعنيين كما في أوقات الصلوات فتصح النية المبنيّة عليه حتى لو تبين ليلا كون غدا من رمضان لم يمتنع الى نية أخرى وجمع الصبيان غير معتبر في المجموع وغيره واعتد السبكي وغيره لو أخبره بالرؤية من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو فاسق أو مرأق ونوى صوم رمضان فبان منه أجزاءه لانه نواه بظن ومصادفه فاشبهه اليقينة نعم لو قال مع الاخبار المار اصوم غدا عن رمضان ان كان منه والافتطوع فبان منه صح كما اعتد الاسنوي والوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ لان النية بمعنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وان لم يذكره وقصده للصوم انما هو بتقدير كونه من رمضان فصار كالتردد في القلب بعد حكم الحاكم وذكر الزركشي نحوه وهو الموافق لما حكاه عن الامام عن طوائف وكلامه مصرح به ولا نقل يعارضه الادعاء انه ظاهر النص وليس كما قال وسبب اتي الفرق بين هذا وبين يوم الشك قال في المجموع ولو قال له ليله الثلاثين من شعبان اصوم غدا ان كان منه والا فغن رمضان ولم يكن ثم اماره فبان من شعبان صح صومه نفعه لان الاصل بقاءه مصرح به المتولى وغيره أي وهو ممن يحل له صومه وان بان من رمضان لم يصح صومه فرضا ولا نفلا (ولو نوى له الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان أجزاءه ان كان منه) عملا بالاستصحاب ولان تعليق النية مضر ما لم يكن قصر يحاقتضي الحال أو استند الى اصل وله الاعتماد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا أثر لترديدي بعد حكمه وبذلك علم رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجورجى من جعل حكمه مفيدا للجزم (ولو اشقبه) رمضان على محبوس أو أسير أو نحوهما (صام) وجوبا (شهر ابا الاجتهاد) كما في اجتهاده للصلاة في القبلة ونحوها وذلك بامارة كخريف أو حر أو برد فلو صام بغير اجتهاد فوافق رمضان لم يجزه لتردده في النية فلو اجتهد وتحير لم يظهروه شيء لم يلزمه الصوم كما في المجموع وانما لم يلزمه ويقضى كالتحير في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو ظنه بخلاف القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وبجز عن شرطها فاهم بالصلاة على حسب الامكان لحرمه وقتها ولو لم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم ولا قضاء عليه كما في المجموع فلو ظهر له أنه كان يصوم الليل وينظر النهار وجب القضاء كما في الكفاية عن الاصحاب (فان وافق) صومه بالاجتهاد رمضان وقع اداؤه وان نواه قضاء لغيره بظنه خروجه كما قاله الرويانى او (مابعده رمضان اجزأه) جز ما وان نوى الاداء كما في الصلاة (وهو قضاء على الصحيح) لوقوعه بعد الوقت والثاني اداؤه لان العذر قد يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد ولم يكن شوالا ولا ذالحجة (وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) لانه ثبت في ذمته كاملا فلما انعكس الحال

(قوله المبنيّة عليه) أي على غلبة الظن (قوله وهو ممن يحل له صومه) أي بان وافق عادة له (قوله ولا أثر لتردد) هذا تقدم في قوله كالتردد في القلب لكنه سبق هناك لعدم ضرر التردد مع الظن المستند الى برئقة وهنا ابيان الحكم قصدا

(قوله لئلا يكتفه منه في وقته) أي ويقع ما فعله أولاً فلا يطأه إذا لم يكن عليه صوم فرض أخذاً مما تقدم عن البارز في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه وحمل ذلك ما لم يقيد بكونه عن هذه السنة والأفلا يقع عن الفرض الآخر قياساً على ما تقدم له في الصلاة (قوله فصام شهراً) الأولى أو صام شهراً الخ (قوله فأتى به في رمضان) أي فلا يصح عن واحد منهما لأن رمضان لا يقبل غيره فلا يصح القضاء ولم ينو حتى يقع عنه (قوله أحدهما عن نذلي) أي والآخر عن فرض (فصل في شروط الصوم) * (قوله من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت (قوله الامساك) تقدم ٣١٧ للشارح ان هذا ركن ولكن عبر عنه

المصنف بالشرط فلا تنافي بين جعله شرطاً من حيث الفعل هنا وجعله اياً ركناً فيما مر وقال حج والمراد بالشرط ما لا يثبت منه لا الاصطلاح والالتماس للصوم حقيقة اذهي النية والامساك وقبه أيضاً وبشرط هنا كونه واضحاً فلا يشترطه خفي الا ان وجب عليه الغسل بأن يتقن كونه واطناً أو موطواً (قوله ولقوله تعالى) عطف على قوله بالاجماع (قوله أحل لكم ليلة الصيام) أي فدل بمفهومه على حرمة شهراً والاصل في التحريم في العبادات اقتضاؤه الفساد وقدم الاجماع على الآية لانه أصرح في المراد (قوله والاستتقاء) ينبغي ان من الاستتقاء ما لو أخرج ذبابة دخلت الى جوفه وأنه لو تضررت بريقها أخرجها وأفطاره كما لو أكل لمرض أو جوع مضر مر اه سم على شرح البهجة وينبغي انه لو شك هل وصلت في دخولها الى الجوف أم لا فأخرجها عامداً عالماً بضرر بل قد يقال بوجوب الاخراج في هذه اذا خشي نزولها

فكان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً وقلنا انه قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين اجزأه بالاخلاف وان وافق صومه شواً الا فالصحيح منه تسعة وعشرون ان كان كاملاً وعشرون ان كان ناقصاً ولو وافق ذاك الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون ان كان كاملاً وخمسة وعشرون ان كان ناقصاً (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد تبين الحال (لزمه صومه) قطعاً لئلا يكتفه منه في وقته (والا) أي وان لم يدرك رمضان بان لم يتبين له الحال الا بعده أو في اثنا عشره (فالجديد وجوب القضاء) لما فاتته لانيته بالعبادة قبل وقتها فلا يجزيه كما في الصلاة والتقديم لا يجب العذر وافهم كلامه عدم لزوم شيء له حيث لم يتبين له الحال كما في الصلاة وهو كذلك اذا اظهر صحة الاجتهاد ولو تخرى لشهر نذر فصام شهراً قضاء فوافق رمضان لم يستقط شيء منهما كما سرح به ابن المقرئ لانه لم ينو الا النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى به في رمضان ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم علم انه لم ينو في أحدهما ولم يدركه الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض (ولو نوت الحائض) أو النفساء (صوم غد قبل انقطاع دمها) في الليل (ثم انقطع) دمها (ليلا صومها) بهذه النية (ان تم) لها (في الليل أكثر الحيض) أو النفاث وان لم تكن عادتها ان تنقطع بان نهارها كله طهر وكلامه يوجبهم اشتراط الانقطاع وليس كذلك وانما هو تصور لانه متى تم في الليل أكثر الحيض صحت النية وان لم ينقطع الدم لان الزائد على الأكثر استحاضة وانما ذكره لاجل المسئلة الآتية (وكذا) ان تم لها (قدرا لإعادة) من الحيض أو النفاس ليلا فيصح أيضاً بهذه النية (في الاصح) لان الظاهر استقرار العادة سواء اتحدت أم اختلفت وانسقت ولم تنس انساقها بخلاف ما اذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيض أو النفاس ليلاً أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسبت انساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها ليلاً لانهم لم تجزم ولا بنت على أصل ولا أمارة ومقابل الاصح بقول قد تختلف فلا تكون النية جازمة ثم اشار للركن الثاني معبراً عنه بالشرط كما مر فقال

(فصل في شروط الصوم) أي شرط صحته من حيث الفعل (الامساك عن الجماع) وان لم ينزل بالاجماع واقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الجماع (والاستتقاء) خبر من استتقاء فلم يقض ومجمله اذا كان من عامداً لم يختار كما في الجماع ولو

للباطن كالنكاح الآتية (فرع) * لو شرب خراً بالليل وأصبح صائماً فرضاً قد تعارض واجبان الامساك والتقوى والذي يظهر من مر انه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير أصانم اه شرح العبد وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وان جاز محافظة على حرمة العبادة مر اه سم على حج (قوله ومجمله) أي ما ذكر من الجماع والاستتقاء (قوله مختار كما في الجوع) ظاهره انه لا يفطر بالجماع مع الاكراه

وان كان الاكراه على الزنا مع ان الزنا لا يساح بالاكراه فليتامهل الامر كذلك وفي شرح الروض تعليل اى حيث قال ولان
أكله ووطأه ليس منهيًا عنه ما يقتضى ان الامر ليس كذلك اى فينظر به وسبأنى ما وافقه فليراجع ويجرر اه سم على
منهج (قوله اقرب عهد) وهذا المقدم معتبر فى كل ما يأتى من الصور المقتضية للجهل وقوله عن العلماء اى بهذه الاحكام الخاصة
وان لم يحسوا غيرها كما يؤخذ من قول حج بعيدا عن عالمى ذلك (قوله أو كان ناسيا) اى أو غلبه النسيان (قوله ومال فى
البحر الى عذر الجاهل) ضعف وقوله مطلقا اى قرب عهد بالاسلام أو لانشأ بعيدا عن العلماء أو بين أظهرهم (قوله من باطنه) فى
بعض النسخ والاولى اسقاطها ليوافق ٤١٨ قوله سواء أقامها من الخ الا ان يقال أراد بالباطن هنا ما قابل الظاهر وبالباطن

فما يأتى نحو الصدر (قوله وعملا
لوايتبعها بعد خروجها) اى أو
ابتلعها وهى فى الباطن وان قدر
على قلعها أخذ ما يأتى (قوله
لأظاهر) وهى يلزمه تطهير
ما وصلت اليه من هذا الظاهر
حيث حكمنا بنجاستها اربعين عنه
فيه نظرا لا بعد العنقوم راه سم
على حج وعليه لو كان فى الصلاة
وحصل لذلك لم تبطل به صلاته
ولو صومه اذا ابتلع ريشه ولو قيل
بعدم العنقوفى هذه الحالة لم يكن
بعيدا الان هذه حصولها نادر
وهى شبيهة بالنسيان وهو لا يعنى عن
شئ منه اللهم الا أن يقال ان
كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك
كدمى اللثة اذا ابتلى به (قوله الا
يظهر حرفين) اى أو أكثر (قوله
بل يتعين) اى القلع (قوله
لمصلحتها) اى مصلحة الصوم
والصلاة (قوله عند المصنف)
معتقد (قوله أخص منه) اى هو
بعضه عند اللغويين وليس أخص

جهل تحريمه لقرب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان ناسيا أو مكرها لم ينظر
ومال فى البحر الى عذر الجاهل مطلقا والاصح خلافه (والصحيح أنه لو يتيقن انه لم يرجع شئ
الى جوفه) الاستفتاء كأن تشأ منكوسا (بطل) صومه بناء على انها مفطرة لعيثها لا لعود
شئ ووجهه مقابلة البناء على أن المفطر رجوع شئ مما خرج وان قل (ولو غلبه النسيان فلا
بأس) اى لم يضرب لمخبر من ذرعه النسيان أى غلب عليه وهو صائم فليس عليه قضاء (وكذا
لو اقتلع نخامة وانظها) اى رماها فلا بأس بذلك (فى الاصح) سواء ألقها من دماغه أم
من باطنه لتكرار الحاجة اليه فرخص فيه والثانى ينظر به كاستفتاء واحترز بقوله اقتلع
عمال وانظها مع نزولها بنفسه أو بغلبة سعال فلا بأس به جرما وبلفظها عمال البقيت فى محلها
فلا ينظر جرما وعمالوا يتبعها بعد دخروجها للظاهر فينظر جرما (فلو نزات من دماغه
وحصلت فى حد الظاهر من القم) بان انصبت من دماغه فى اللثة النافذة منه الى أقصى
القم فوق الحلقوم (فليقطعها من مجراها وليعجبها) ان أمكن حتى لا يصل شئ الى الباطن
فلو كان فى الصلاة وهى فرض ولم يقدر على مجبها الا بظهور حرفين لم تبطل صلاته بل يتعين
مراعاة لمصلحتها كما يتحقق لتعذر التראה الواجبة كذا أفق به الواجد رحمه الله تعالى (فان
تركها مع القدرة) على ذلك (فوصات الجوف أظرفى الاصح) لتقصيره والثانى لا ينظر
فلو لم تصل الى حد الظاهر من القم وهو مخرج الخاء المجهمة وكذا المهملة عند المصنف بان
كانت فى حد الباطن وهو مخرج الهاء حمزة والهاء أو حصات فى الظاهر ولم يقدر على قلعها
ومجبها لم يضرب ومعنى الحلق عند النحاة أخص منه عند أئمة العربية اذا المجهمة والمهملة
من حروف الحلق عندهم وان كان مخرج المجهمة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل القم
والانف الى منتهى الغلصة والخيشوم له حكم الظاهر فى الافطار باستخراج النسيان الى
وإتلاع النخامة منه وعدمه بدخول شئ فيه وان أمسكه واذا تقيس وجب غسله وله حكم
الباطن فى عدم الافطار بإتلاع الريق منه وفى سقوط غسله من نحو الخشب وفارق
وجوب غسل النجاسة عنه بان تقيس البدن أتد من الجنابة فضييق فيه دونها (و) الامساك

بالمعنى المصطلح عليه عندهم لانه ليس جزئيا من جزئيات مطلق الحلق وانما هو جزء منه (قوله من حروف) (عن
الحلق) قال فى شرح البهجة الكبير والمجهمة تخرج مما قبل الغلصة اه قال فى المصباح الغلصة رأس الحلقوم وهو
الموضع الثانى فى الحلق والجمع غلاصم اه وقال فى التمام وس الغلصة اللحم بين الرأس والعنق أو الهجرة على ملتقى اللهاة
والمرى أو رأس الحلقوم بشوارب وحرقدته أو اصل اللسان والسادة والجماعة (قوله ثم داخل القم) اى الى ما وراء مخرج
الخاء المهملة ودخل الاتى الى ما وراء الخباشيم

أقوله عن وصول العين) * (قائدة) * قال شيخنا العلامة الشوبري ان محل الافطار بوصول العين اذا كانت من غير غار الجنة جعلنا الله من اهلها فان كانت العين من غارها لم يفطر بها ثم رايته في الاتحاف قال مانصه واخذنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم يفطره على حبل الجواز أو على الترك أو على التزل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتى به صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشراها لا يجري عليه احكام المكلفين عنه كما في غسل صدره الشريف في طست الذهب مع ان استعمال اواني الذهب الديري ٣١٩ حرام ومن ثم قال ابن المنير انما

لما لكية الذي يفطر شرعا انما هو النعمان المعتاد واما الخارق للعادة كالمضرم من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحروفه (قوله اى الاصل ذلك) اى لا ترد الاستفاعة * (قائدة) * لا يضر بلع ريقه اثرماء المضضة وان امكنه مجه اعسر القهر زعنه اه ابن عبد الحق (قوله او غرز فيه حديد) وينبغي ان مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلا في الاثنين وذخات آلة الفصد الى باطنهما (قوله والامعاء) اى والوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما ياتي في قوله وان لم يصل باطن الامعاء والامعاء جمع معي كرضي قال في المصباح المعاصران وقصره اشهر من المد

عن وصول العين) وان قلت كسمعة أولم تؤكل لخصاة (الى ما يسمى جوفاً) مع العمدة والعلم بالتحريم والاختيار اجماعا في الاكل والشرب وما صح من خبر وبالغ في المضضة والاستنشاق الا ان تكون صائما وقيس بذلك بقية ما يأتي وضح عن ابن عباس انما النظر مما دخل وليس مما خرج اى الاصل ذلك وخرج بالعين الاثر كالريح بالشهم وبرودة الماء وحرارته باللمس وبالجوف ما لو دأى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غرز فيه حديد فانه لا يفطر لان نفاء الجوف ولا يرد عليه ما لو دميت لنته فبصق حتى صرى ريقه ثم ابتلعه حيث يفطر في الاصح مع انه لم يصل لجوفه سوى ريقه لان الريق لما تنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية وقيل يشترط مع هذا ان يكون فيه اى الجوف (قوة تحمیل الغذاء) بكسر الغين وبالدال المجتمين أو الدواء بالمد اذا لم يتحمله لا تغذى النفس به ولا ينفع به البدن فاشبهه بالواصل الى غير الجوف (فعلى الوجهين باطن الدماغ والباطن والامعاء) اى المصارين (والمنانة) بالمثلثة جمع البول (مقطر بالاسعاط) راجع للدماغ (أو الاكل) راجع للباطن (أو الحقنة) اى الاحتمقان راجع للامعاء والمثانة ففي كلامه اف رنشر مرتب وانما لم توتر حنونة المصبي باللبن تجر عيالا ان المقصود من الارضاع اثبات اللحم وذلك منقود في الحقنة والافطار يتعلق بالوصول الى الجوف وقد وصل (أو الوصول من جافة) يرجع للباطن أيضا (ومأمومة) يرجع للرأس (وحجوها) لانه جوف محمل وقوله باطن الدماغ مثال لا قيد فلا كان برأسه مأمومة فوضع دواء عليها فوصل خريطة الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الخريطة كما حكاه الرافي عن الامام وأقره ومثل ذلك الامعاء فلو وضع على جافة يبطنه دواء فوصل جوفه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء كما جزم به في الروضة ويمكن دفع ذلك بان يقال انما قيد بالباطن لانه الذي يأتي على الوجهين (والتقطير في باطن الاذن) وان لم يصل الى الدماغ (و) باطن (الاحليل) وهو مخرج البول من الذكر واللبن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحشفة أو الحيلة

وجعه امعاء مثل عنب واعناب وجمع الممدود امعية منزل حار واجرة وقال في مصر المصير المعاصر والجمع مصران مثل رغيف ورغفان ثم المصارين جمع الجمع اه وعلمه فالعيا يطلق عليه مصر والامعاء مصران بالضم (قوله اى الاحتمقان) فسر بذلك لان الحقنة اسم للدواء نفسه (قوله والتقطير في باطن الاذن) قال في شرح الهجعة لانه نافذ الى داخل تحف الرأس وهو جوف اه وقوله الى الدماغ قال في القاموس الدماغ ككتاب مخ الرأس اوام الهام اوام الرأس اوام الدماغ جليلة رقيقة كخريطة هوفها اه وقال ايضا التحف بالكسر اعظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فبان ولا يدعى تحفا حتى يبين أو ينكسر منه شيء اه (قوله واللبن من الثدي) اى لان الثدي يطلق عليه الاحليل لغته وعبارة المختار والاحليل مخرج البول ومخرج اللبن من الضرع والثدي

(قوله والخلق) قال في المختار والخلق الملقوم (قوله دبره) أي بأن جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة (قوله ولو ابتلع لبلا الخ) وبحيث أنه لا يلحق به نزاع قطنة من باطن أحليله أدخلها لبلا اهـ حج ويفهمه قول المصنف فيما مر وعن وصول عين فأنه يقيد ان الخروج من الجوف لا يقطر الا التي عوماني معناه (قوله ان ينزعه آخر وهو غافل) أي فلا يكون هو سببا في نزعه فلو امر غيره بقاعدة فقلعه منه بعد غفلته بطل صومه (قوله من طعنه بغير اذنه) أي حيث لا يقطر بذلك قال حج اذا فعل له وانما نزلوا بذكر الحرم من الدفع عن الشعر منزلة فعل لانه في يده امانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتي في الايمان انه لو حلف لبأ كني ذال الطعام غدا فأتلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حيث الا أن يجاب بان الملاحظ ثم تفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته بطلق عليه عرفا أنه فوته ٣٢٠ وهما تعاطى منطوره وهو لا يصدق عليه عرفا أنه تعاطاه وفيما مر فما اذا جرت

(منطري في الاسح) لما مر من أن المدار على معنى الجوف والثاني لا اعتبار بالحالة والخلق ملحق بالجوف على الصحيح وينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى أدخل طرف أصبعه دبره أفطر ومثله فرج الاثني ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في أحليله أو أذنه عودا أو نحوهم فوصل الى الباطن أفطر ولو ابتلع لبلا طرف خيط وأصبح صائما فان ابتلاه أو نزعه أفطر وان ترك لم تصح صلاته فطر بقاءه في صلاته ما ان ينزعه منه آخر وهو غافل فان لم يكن غافلا وقت كان من دفع النازع أفطر اذا التزم موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه في حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعنه بغير اذنه وتمكن من منعه قال الزركشي وقد لا يطاع عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطر بقاءه ان يجبره الحاكم على نزعه ولا يقطر لانه كالكمرة وما قاله من انه لو قيل انه لا يقطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لا يجاب الشرع منزلة الا كراه كماله لم يظنوها في هذه النملة فوجدناها حائضا لا يمنة بترك الوطء مردود بمنع القياس اذا الحيض لا منه وسعة له الى الخلاص منه بخلاف ما ذكره حيث لم يتفق شيئا مما ذكره كرجب عليه نزعه أو ابتلاعه محافضة على الصلاة لان كراهها أعظم من حكم الصوم اقتصار تاركها دونها ولهذا لا تترك الصلاة بالعدول بخلافه قال ابن العماد هذا كله ان لم يتأت له قطع الخيط من حده الظاهر من القم فان تاقى وجب القطع وابتلاع ما في حده الباطن واخراج ما في حده الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي له ان يبتلعه ولا يخرج له لا يؤدي الى تنجس فيه (وشروط الوصل كونه في منفذ) يفتح الفاء كما ضبطه المصنف كالدخول والخروج (مفتوح) فلا يضر وصول الدهن الى الجوف (بتشرب المسام) وهي ثقب البدن (ولا) يضر (الا كتحال وان وجد طعمه) أي الكحل (بجائته) كما لا يضر الانغماس في الماء وان وجد أثره ياطنه لانه صلى الله عليه وسلم كان يتكحل بالانثد وهو صائم فلا يكره الا كتحال له

التخامة بتفها مع القدرة على مجها الا ان يجاب بأن ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب اسكت شي بخلاف نزول التخامة وايضا فن شأن دفع الطاعن أن يترتب عليه هلاك او نحوه فلم يكلف الدفع وان قدر بخلاف ما عداه فينبغي ان يكون قدرته على دفعه كنهله كما يشهد له مسئلة التخامة وتقيدهم عدم الفطر بفعل الغير بالكمرة (قوله لانه كالكمرة) ظاهره وان ذهب الى الحاكم واخبر بذلك فأكرهه وهو ظاهر لانه لم يأمر الحاكم بالحكم عليه وعلى هذا فهل الذهاب للحاكم واجب عليه اولافيه نظر والظاهر عدم الوجوب لان الحاكم قد لا يساعده (قوله محافضة على الصلاة) وقضيته انه يبطل صومه بقلعه او ابتلاعه فيجب عليه القضاء وهل هو فوري او لا وقضية قواهم ان

من فاته صوم بعذر لا يجب قضاؤه فورا ان القضاء هنا على التراخي اذا قلنا به (قوله كما ضبطه المصنف) والمسام قال في المصباح نوافذ الانسان كل شيء يوصل الى النفس فرحا أو حزنا كالاذنين واحدها نافذ والفقهاء يقولون نافذ وهو غير متسع قياسا فان المنفذ مثل مسجد موضع نقر ذ الشيء اهـ وضبطه في شرح التهجي الكبير يفتح الفاء أيضا ولم يعزه وعليه فان كان ما في المصباح من قوله مثل مسجد يفتح الجيم وافق ما هنا وان كان بكسر هاء خالقه فليراجع وفي القاموس والمسجد كسكن الجهة والارباب السبعة مساجد والمسجد معروف ويفتح (قوله فلا يكره الا كتحال له) لكنه خلاف الاولى كما في الحلية وقد يحمل عليه كلام الجمهور لقوة خلاف ما لا فيه اهـ حج أقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الاولى بل تؤيد الكراهة اللهم الا أن يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف لان عدم المراعاة خلاف الاولى

(قوله لما فيه من المشقة) قضيته انه لا فرق في غبار الطريق بين الطاهر والتنجس وهو المعتمد مر سم خلافا للحج والزيادة حيث قيدا بالطاهر وعبارة سم على البهجة أيضا قوله وغبار الطريق الواجب اشتراط طهارته فان كان نجسا أفطر مر اه وهو ظاهر لا ينبغي العدول عنه لفاظ امر النجاسة والندرة وحسوله بالنسبة للطاهر وعبارة سم على حج نصها قوله وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والتنجس اعتمد مر وقوله وفيه نظرية أمر ان الاول انه يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختياره مر والثاني انه هل يجب غسل القدم منه حينئذ فوراً أو يعنى عنه فيه نظرو قد جزم بعضهم أى الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فوراً قليلاً راجع فان كان منقولاً فلا يزال ولا فلا يعذر نعم ان تعمد فتح فاه لم يدخل في العفو على هذا نظر وقضيته انه لا فرق بين الطاهر والتنجس الخ والوجه النظر في التجسس أقول هذا يعارض اعتماد مر فيما نقله عنه قرياً انه لا فرق تأمل وبؤيده انه لو دميت لنته وبصق حتى صرى ريقه ثم ابتلعه أفطر وقد يفرق اه ٣٢١ وقوله والا فلا يعذر العفو أقول

الوجه وجوب الغسل وان لم يكن منقولاً اذ لا يلزم بين عدم الفطر وجوب الغسل وقوله أقول هذا يعارض الخ أقول لا معارضة لان ما تقدم مفروض فيما اذا دخل بغير اختياره وما هنا مفروض فيما لو فتح فاه حتى دخل وهو باختياره فيضر (قوله حتى دخل جوفه لم يضر) قال سم على بهجة بعدم مثل ما ذكر عن والدا شارح وفي العباب الجزم بالفطر في هذه الحالة (قوله عدم الفرق) أى بين القليل والكثير (قوله ولو فعل مثل ذلك) أى لو فتح فاه عمداً (قوله وفيه) أى الانوار (قوله ويؤخذ منه) فى أخذ هذا مما مر نظر لانه قيد عدم النظر ثم بوصول الريح بالشم وما هنا

والمسام جمع سم بتثنية السين والفتح أفصح قال الجوهرى ومسام الجسد ثقبه (وكونه) أى الواصل (بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغريه الدقيق لم يضر) وان أمكنه اجتناب ذلك باطباق القدم أو غيره لما فيه من المشقة الشديدة بل لو فتح فاه عمداً حتى دخل جوفه لم يضر أيضاً لانه مفقوع عن جنسه وشبهه الشيطان بالخلاف في العفو عن دم البراغيث المتقولة عمداً وقضيته تصحيح ان محل عدم الافطار به أى عند التعمد اذا كان قليلاً ولا يمكن ظاهر كلام الاصحاب عدم الفرق وهو الوجه ولو فعل مثل ذلك وهو فى الماء قد دخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل افطار أقول الانوار ولو فتح فاه فى الماء قد دخل جوفه أفطر ويوجه بأن ما مر انما عني عنه لعسر تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئاً فيه عمداً أى لغرض بقرينة ما بأتى وابتلعه نادياً لم يضر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه أو أنفه ما فحصل له نحو عظام فنزل به الماء جوفه أو صعد ما غاه لم يضر ولا ينافيه ما بأتى من النظر بسبق الماء الذى وضعه فيه لان العذر هنا أظهر وقد مر عدم فطره بالرائحة وبه صرح فى الانوار ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذى فيه رائحة الجور أو غيره الى الجوف لا يضر به وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفق الشمس البرماوى لما تقر بأن الميت عينا أى عرفاً اذا لم يدار هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين فى باب الاحرام الا ترى أن ظهور الريح والطعم ملحق بالعين فيه لاهنا وقد علم من ذلك ان فرض المسئلة انه لم يعلم انفصال عين هنا ولو خرجت متعدة المبسور ثم عادت لم يضر وكذا ان أعادها على الاصح لا ضراره اليه كما لا يطل طهر المستحاضة بخروج

٤١ ليس بالشم لكنه لم يستند هنا مجرد الاخذ بنقله عن البرماوى كما بأتى (قوله لما تقر) يؤخذ منه ان شرب ما هو المعروف الا أن بالدخان لا يضر لما ذكره من ان المدارعلى العرف هنا فانه لا يسمى فيه عينا كما ان الدخان المختلط بالصور لا يسمى ولا ينافيه عدم الدخان عينا فى باب النجاسة لما أشار اليه من اختلاف ملحظ البابين وقد نقل عن شيخنا الزياى انه كان يفتى بذلك أو لانه عرض عليه بعض تلامذته قصبة ما يشرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تجدد من اثر الدخان فيها وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يضر وناقش فى ذلك بعض تلامذته أيضاً بأن ما فى القصبة انما هو من الرماد الذى يبقى من أثر النيران ولا من عين الدخان الذى يصل الى الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الافطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح هنا وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك قد يقتضى انه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضى عدم الفطر (قوله وكذا ان أعادها) أى وان توقفت أعادتها على دخول شيء من أصبعه

(قوله بعد انفصاله) أي فانه لا يضر لكثرة ابتلاعه به (قوله فانه يفطر جرما) قال حج وما جاء انه عليه الصلاة والسلام كان يصص
 لسان عائشة وهو صائم واقعة حال فعملية محتملة أن يصصه ثم يجعه أو يصصه ولا يريق به (قوله فيما يظهر من اطلاقهم) أقول أي فائدة
 للمبالغة في قوله ولو بلون أو ريح مع قوله ان انفصلت اه سم على حج (قوله ان انفصلت عين منه) أفهم انه لا يضر ابتلاعه متغيرا
 بلون أو ريح حيث لم يعلم انفصال عين ٣٢٢ من نحو الصبيغ لكن قضية قوله بعد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين هنا ما ينفصل

من الريق المتصل بالخيطة وعليه
 فحق ظهر فيه تغيره وان لم يعلم
 انفصال شيء من الصبيغ لكنه
 حينئذ قد توقف فيه بالنسبة
 للريح (قوله ولم يغسل فيه حتى
 أصبح أفطر) أي وان كان خطا
 كما اقتضاء اطلاقهم خلافا لما في
 الدميري عن الفارق مراه سم
 على حج (قوله ولو أخرج اللسان)
 هذا علم من قوله أولا على اللسان
 فهو تصريح بالانهوم (قوله
 وابتاع ما عليه) بقرى ما لو أخرج
 لسانه وعليه نحو نصف فضة
 وعلى النصف من أعلى ريق ثم رده
 الى فيه نهل يفطر أولا لانه لم يفارق
 معدنه فيه نظر والا قرب الثاني
 ونقل بالدرس عن شيخنا الزايد
 ماوافق ما قلناه فله الحمد لكن
 قول الشارح على اللسان قد
 يقتضى خلافا لانه ما على ظاهر
 النصف ليس على اللسان في
 الحقيقة (قوله من داخل الفم)
 أي بالنسبة له واغیره فيها يظهر فلا
 يحرم على غيره مص لسان حاملته
 مثلا (قوله بخلاق حالة المبالغة)
 قال حج ويظهر ضابطها بأن
 علاقه أرائقه ماء بحيث يسبق
 غالباً الى الجوف وكتب عليه سم

الدم ذكره البغوي والخوازمي ويوجه أيضا بأنه كالريق اذا ابتلعه بعد انفصاله عن الفم
 على اللسان وبه يفارق ما لو أكل جوعا وجوع المصنف الذباب وأفرد البعوضة تبعا للنظم
 الآية أولان البعوضة لما كانت أصغر جرما من الذبابة وأسرع دخولا منها مع ان جمع
 الذباب مع كبر جرمة وتدره دخوله بالنسبة لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالأولى
 فأفرد البعوض وجمع الذباب أفهم الأقل من الثاني بالأولى (ولا يفطر يلع ريقه) الصنف
 (من معدنه) أي محلّه وهو الفم جميعه سواء في ذلك ما ينبع لتأبين ما كول أو ترطيب لسان
 أو تسهيل نطق أو غير ذلك اعسر الحرز عنه واحترز بريقه عما لو مص ريق غيره وبلعه فنه
 يفطر جرما (فلو خرج عن الدم) ولو الى ظاهر الشفة لا على اللسان (ثم رده) اليه بلسانه
 أو غيره (وابتلعه أو بل خطا بريقه ورده الى فيه) كما يعتاد عند التل (وعليه رطوبة
 تنصل) وابتلعه (أو ابتاع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كن قتل خططا مصبوغا بغيره ريقه
 أي ولو بلون أو ريح فيما يظهر من اطلاقهم ان انفصلت عين منه اسمولة الحرز عن ذلك
 ومثله كافي الانوار ما لو استأن وقد غسل السوائل وبقيت فيه رطوبة تنصل وابتلعه
 وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته أو عصره أو لحفاقه فانه لا يضر
 (أو متنجسا) كن دميت لنته أو كل شئ نجسا ولم يغسل فيه حتى أصبح (أفطر) في المسائل
 الأربع لانه لا حاجة الى رد الريق رابتلاعه ويمكنه الحرز عن ابتلاع المخلوط والمتنجس
 منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتاع ما عليه لم ينظر لان اللسان كيف تقلب
 معدن من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه ولو عمت بلوى شخص يدي لنته بحيث
 يجري دائما أو غالبا سوخ مما يشق الاحتراز عنه ويكفي بصفه ويعفى عن أثره ولا سبيل الى
 تكليفه غسله جميع نه اراه اذا فرض أنه يجري دائما أو يترشح وربما اذا غسله زاد جريانه
 كذا قاله الأذرى وهو فقه ظاهر (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كابتلاعه
 متفرقا من معدنه والثاني يفطر لحقة الاحتراز عنه وسواء أجمعه بشئ كالعلك ام لا واحترز
 بجمعه عما لو اجتمع من غير قصد فلا يضر قطعا (ولو سبق ماء المضضة أو الاستنشاق الى
 جوفه) المعروف او دماغه (فالذهب أنه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لان الصائم منهي عنها
 كما مر في الوضوء (والأفلا) ينظر لانه تولد من مأمور به بغير اختياره بخلاف حالة المبالغة
 لما مر وبخلاف سبق ما ثم ما غير المشروع عين كأن جعل الماء في فيه أو انقه لا اغرض وبخلاف
 سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة من المضضة أو الاستنشاق لانه غير مأمور بذلك بل منهي

قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وان لم يلائقه أو انقه كما ذكر (قوله لا افرض) الظاهر ان المراد عنه
 ان لا يكون مأمورا به بدليل ما ذكره في سبق ماء التبرد من الضرر لمجرد كونه غير مأمور به (قوله والمرة الرابعة) أي يقينا بخلاف
 ما لو شك هل أتى بالتين أو ثلاث فزاد أخرى فالتجبه أنه لا يضر دخول ما ثمها سم على جملة (قوله لانه غير مأمور بذلك) قضيته =

= تخصيص الغرض المسوغ لوضعه في فقه بحيث يمنع من الافتراض بالمأمور به وعليه فليستأمل معنى الغرض فيما نقله عن الأنوار فيما ترجم من قوله وفيه لو وضع شيئا في فيه عدا أي اغرض بقربة ما يأتي ثم رأيت سم على حج صوره بالوضع له نحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اهـ وينبغي أن من النحو والوضع الخبز في فيه لما ضغه له نحو الطفل حيث احتاج اليه أو وضع شيئا في فيه لداواة أسنانه به حيث لم يتحمل منه شيء أو لدفع غثيان خفيف منه اليه * (فرع) * أكل أو شرب لئلا كثيرا أو علم من عادته أنه إذا أصبح حصل له جشاء يخرج بسببه ما يجره هل يتمتع عليه كثرة ٣٢٣ ما ذكر أو لا وهل إذا خالف وخرج منه

ينظر أم لا فيه نظر والجواب
 عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك
 لئلا وإذا أصبح وحصل له الجشاء
 المذكور يأنظفه ويغسل فيه
 ولا ينظر وإن تكرر منه ذلك
 مما راكن ذرعه التي ويؤيده
 ما ذكره الشارح في قوله وهل
 يجب عليه الخلال لئلا الخ (قوله
 وينبغي كما قاله الأذري أنه لو
 عرف من عادته الخ) يؤخذ منه
 أن المدار على غلبة الظن بحيث
 غلب على ظنه سبق الماء بالانغماس
 أفطر بوصول الماء إلى جوفه
 والاف لا وقضية قوله السابق
 وبخلاف سبق ماء غسل التبرد
 الخ خلافه لأن الانغماس غير
 مأثور به ويصرح به قول حج
 وكذا دخوله جوف منغمس من
 تخوفه أو أنه لكرهه الغمس
 فيه كالمبالغة ومحله أن لم يعتد أنه
 يسبقه والاثم وأفطر قطعاً (قوله
 عدم الوجوب) أي لكنه يندب
 خروجاً من خلاف من أوجب به
 اهـ حج (قوله في حالة ضرورته)

عنه في الرابعة وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا ينطرب به كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى جوفه منها لا يفطر ولا ينظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعصره وينبغي كما قاله الأذري أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه أنه يحرم الانغماس وينظر قطعا نعم محله إذا تمكن من الغسل لأعلى تلك الحيلة والأفلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسببه من غسل نجاسة بغيره وإن بالغ فيها وقبل ينظر مطا لقائلان وصول الماء إلى الجوف بفعله وقبل لا ينظر مطا لقائلان وصوله بغير اختياره واصل الخلاف نصان مطا لقائلان بالافطار وعدمه فمنهم من حمل الأول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاسح حكاية قولين فتأمل هما في الحالتين وقبل هما فيما إذا بالغ فإن لم يبلغ لم يفطر قطعا والاسح كما في المحرر أنهم ما فيما إذا لم يبلغ فإن بالغ افطر قطعا ولو كان ناسيا للصوم لم ينظر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطران بحز عن تمييزه ومجه) لم يذره بخلاف ما إذا لم يجز ووصل إلى جوفه فيه ففطر انقصيره وهل يجب عليه الخلال أم لا إذا علم بقايا بين أسنانه يجزى به أريته ثم أرا ولا يمكنه التمييز والمج الإوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ويوجه بأنه إنما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليه ما في حال الصوم فلا يلزمه تفصيل ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد ذلك ليدل على ما أشار الأذري إلى أن محل إيجابه عند من يقول بالفطر مما تعذر تمييزه ومجه وقد افتى الوالد رحمه الله تعالى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمج في حالة تصير ورثته وإن قدر على إخراجه من بين أسنانه فلم يفعل (ولو أوجره مكرها لم يفطر) لاتثناء الفعل والقصد منه والايحار صيب الماء في حلقه وحكم سائر المنظرات حكم الإيحار ولو اغشى عليه فأوجر معالجته لم ينظر في الاسح ولو صب في حلقه وهو نائم فكألو أوجر قاله في الكافي (فإن أكره حتى أكل) أو شرب (افطر في الاظهر) لانه حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فأفطر به فكألو أكل لدفع المرض أو الجوع (قلت الاظهر لا يفطر والله أعلم) كما في الحنف ولأن أكله ليس منه بما عنه فاشبهه الناسي بل أولى لانه مخاطب بالأكل ونحوه

أى جريانه اه سم على حج (قوله فزجر معالجته) أى ليعالج بما يصل الى جوفه من الدواء (قوله لدفع الضر عن نفسه) هو ظاهر ان
أكره على أكل معين فان أكره على أكل أحد معينين كان قبيحاً له ان لم تأكل من هذا فقتلتك أو ان لم تأكل من هذا فقتلتك وعلم
أنه ان امتنع من الأكل فقتله فاكل من أحدهما فهل ينظر قياساً على ما لو قيل له طاق احدى زوجتيك فطلق أحداهما حدث وقع
عليه الطلاق لان فيه اختيار المانع له أولاً لا ينظر بذلك فيه نظر والاقرب القول للعلة المذكورة وليس مثل ذلك ما لو أكره على
أكلهما معا فابتدأ بأحد هما فلا ينظر به لانه ليس له طريق الاذلت (قوله قلت الاظهر لا ينظر) أى وان اكل ذلك بشهوة فيما يظهر

(قوله لدر الضرر) هذا التعليق مبني على انه مكلف وجرى عليه ابن السبكي آخر في غير جمع الجوامع (قوله وفارق الاكل لدفع الجوع) اي حيث ينطربه وقوله قاذح في اختياره أي فان المكروه يفعل لا كراه ودفع العقوبة فلا اختيار له في الفعل بخلاف الجماع فان جوعه يحمله على اختيار الاكل (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد (قوله غير صحيح) أي فينطربا معه الذنب (قوله والكثير كثر لثاقم) قول حج وهو مردود بانهم عدوا الثلاث ثلثات والاربع في الصلاة من القليل (قوله وفارق الصلاة) أي حيث تبطل بالكثير ناسيا دون القليل ٣٢٤ (قوله والجماع كالاكل) لو أكره على الزنا فينبغي ان ينطربه تنذيرا عنه قال ابن قاسم

وفي شرح الروض ما يدل عليه
 اه كذا رأيت به ما مش بخط بعض
 الفضلاء أي لان الاكراه على الزنا
 لا يبيح به بخلافه على الاكل
 ونحوه ثم رأيت في الشيخ عيرة
 (قوله في انه لا ينطرب بالنسيان)
 أي ولا بالاكراه عليه أيضا (قوله
 فينطربه) ظاهره سواء كان
 بجائز أم لا وهو ظاهر لانه بقصد
 اخراجه اشبه الجماع وهو منظر
 ولومع الحائل وسأني عن سم على
 ابن حج ما يصرح به (قوله عالما
 مختارا) أي فلو كان ناسيا أو جهلا
 تحريمه بالقبل المار في كلام الشارح
 أو مكره الم ينطرب (قوله بالاحمال)
 قيد فيما بعد كذا خاصة (قوله
 بخلاف ما لو كان بجائز) أي
 فلا ينطربه قال سم على حج
 ومحملة ما لم يقصد بالمضاجعة
 ونحوها اخراج المني فان قصد
 ذلك أفطر لانه حينئذ استقاء محرم
 اه بالمعنى (قوله ومثله لمس
 ما لا ينقض له) ومنه الامر
 وبه صرح حج اي حيث أراد
 به الشفقة او الكرامة والا فطر

لدر الضرر كما مر وفارق الاكل لدفع الجوع بان الاكراه قاذح في اختياره بخلاف
 الجوع لا يتدح فيه بل يزيد تأثيرا وظاهرا لاقامهم كما قاله الاذري انه لا فرق بين ان يحرم
 عليه الفطر حال الاختيار او يجب عليه لا الاكراه بل لنسبية التام من جوع أو عطش
 أو تيمع عليه انقاذ نفسه او غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك الا بالانطراف كره عليه
 لذلك ويحتل غيره لانه اكره بحق وهو آثم بالامتناع اغير الاكراه بل ترك الواجب وما
 ذكره في الهادي للكنندري المهرى من انه لو فاجأه القطاع فابتاع الذهب خوفا عليه فهو
 كالمكروه على فعل نفسه غير صحيح (وان أكل ناسيا لم ينطرب) لخبر من نسي وهو صائم
 فأكل او شرب فلبتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه وفي رواية يصحها ابن حبان وغيره ولا
 قضاء عليه نص على الاكل والشرب فعلم غيرهما بالاولى (الا ان يكثرا) فينطربه (في الاصح)
 لان النسيان مع الكثرة نادر ولهذا تبطل الصلاة بالكلام الكثير ناسيا كما قال في الانوار
 والكثير كثر لثاقم (قلت الاصح لا ينطرب والله أعلم) لعموم الحديث وفارق الصلاة بان
 لها ثمة تذكر المصلي انه فيها فيندر ذلك في اختلاف الصوم (والجماع كالاكل على المذهب)
 في انه لا ينطرب بالنسيان كغيره من المنطربات والطريق الثاني انه على القوانين في جماع
 المحرم ناسيا وافر في الاول بان المحرم له ثمة يتذكر بها الاحرام فاذا نسي كان مقصرا
 بخلاف الصائم (و) شرطه أيضا الامساك (عن الاستماء) وهو استخراج المني بغير الجماع
 محرما كان كخراجه يده أو غير محرم كخراجه يده زوجته أو جاريته (فينطربه) لانه
 اذا فطر بالجماع بلا انزال فبالانزال مباشرة فيها نوع شهوة أولى ومحملة حيث كان عامدا
 عالما مختارا (وكذا خروج المني بلس وقبلة ومضاجعة) بالاحمال ينطربه بخلاف ما لو
 كان بجائز وان رق كما هو قضية اطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض له كعزم كما هو ظاهر فلا
 ينطرب بلسه وان أنزل حيث فعل ذلك فهو شفقة أو كرامة كما اقتضاء كلام المجموع كلس
 العضو المبان أي وان اتصل بحرارة الدم حيث لم يحق من قطعه بخذورتهم والا فطر وفيه
 انه لو حن ذكره لمرض سوداء أو حكة فانزل لم ينطرب على الاصح لانه تولد من مباشرة مباحة
 قال الاذري فلو علم من نفسه انه اذا حن انزل فالقياس الفطر وانه لو قبلها وفارقها
 ساعة ثم أنزل فان كانت الشهوة مستعصبة والذكر قائما حتى انزل فطر والا فلا في

اخذاعا ما يأتي للشارح ومنه أيضا لشعرو السن والظفر (قوله كلس العضو المبان) وخروج بالعضو ما زاد عليه البحر
 فينبغي ان يأتي فيه ما قيل في نقض الوضوء بلسه ومثله ما زاد مالو كان العضود كراما نانا وخرج امرأة كما يأتي (قوله فلو علم من
 نفسه) انظر لوظنه سم على بهجة وقد يقال مراد بالعلم الظن لان المستقبل لا يعلم العلم بوقوعه ولا تقدمه بل حيث عبروا فيه بالعلم
 ارادوا الظن القوي (قوله فالقياس الفطر) معتمد وهو ظاهر حيث لم يصل الى جدمه بقدر معه على ترك الحن

(قوله باحد فرجه) خرج به ما لو خرج منها اجبها ٣٢٥ ولو على التعاقب فيضرب لتحقيق خروجه

من فرج اصلي (قوله لم يضر قطعا كالبول) اي عندنا والا فنقل عن المالكية والحنابلة انه لو لم يشهوة فامضى بطل صومه (قوله وان كان تكرره بشهوة) خرج به عدم التكرر وفيه تفصيل فان كان يحرك شهوته حرم قياسا على القبلة الاتية والا فلا (قوله بانتقال المني وتبينته) عطف نفسه (قوله فانه يقطر قطعا) معقد (قوله وكذا لو علم ذلك من عادته) معقد (قوله وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال) قال سم على بهجة بعد ما ذكر ويبنى ان يجري ذلك في الضم بجائز مر نعم اعترض ما قاله الاذري انه منافي لتزييفهم القول بانه ان اعتماد الانزال بالنظر فطر (قوله خوف الانزال) اي فلا يضر اتصاب الذكر وان خرج منه مذي (قوله احتجم وهو صائم) وليس هو مكروه في حقه صلى الله عليه وسلم وان كره في حق غيره لانه يجوز انه فعله لبيان الجواز بل فعله المكروه بشاب عليه ثواب الواجب (قوله لا يخالف ما في الروضة) اي لان المكروه قد يطلق ويراد به خلاف الاولى بل هما بمعنى عند اكثر الفقهاء (قوله فان لم يبين الغلط) هل يجب عليه السؤال عما بين غلطه او عدمه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل صحة صومه

البحر وان هذا كله في الواضح فلا يضر اثناء المشكل باحد فرجه وان حصل من وطء لاحتمال زيادته نعم لو امكن من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه افطر بقتينا بالانزال أو الحيض وما مر من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل ولو قبل او باشر فيما دون الفرج فامضى ولم يضر لم يضر قطعا كالبول وعلم من قياس ما مر من البناء على اس ما لا ينقض انه لو لم يضر الفرج بعد انقضاءه وانزل ان بقي اتمه افطرا وافلا وبه أفق الواو الدرجة الله تعالى (لا الفسكو والنظر بشهوة) اذ هو انزال من غير مباشرة فاشبه الاحتمال وان كان تكرره بشهوة حراما قال الاذري ينبغي انه لو احس بانتقال المني وتبينته للخروج بسبب استدامة النظر فاستدامه انه ينظر قطعا وكذا لو علم ذلك من عادته وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال ولم يعلمه من نفسه (وتكرره القبلة) في النوم وغيره (لمن حركت شهوته) لخبر انه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ ذلك اربعة والشاب بنفسه صومه ففهمنا من التعليل انه دائر مع تحريك الشهوة وعدمها (والاولى لغيره تركها) حسم الباب اذ قد يظن اغيير محركة وهي محركة ولان الصائم يستحب له ترك الشهوات مطلقة وضابط تحريك الشهوة وخوف الانزال كما في المجموع (قلت هي كراهة تحريم في الاصح والله أعلم) ذكرنا كان أو أنى لان فيه تعرضا لافاد العباد ومعلوم ان الكلام اذا كان في فرض اذا انقل يجوز قطعه بما شاء والمعاتفة والمباشرة باليد كالتقبيل وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصليهما التحرك الى حركة لما لا يخفى ظاهر لان حركت ماض فيفهم منه انه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكر كراهية التحية للعال والاستقبال (ولا ينظر بالفصد والحجامة) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وقيس بالحجامة الفصد وخبر افطرا الحجام والمحبوم منه وخ بالاول أو الاول اصح وبعضه أيضا القياس وبكره ان له كما جزم به في الروضة وجزم في المجموع بانه خلاف الاولى قال الاسنوي وهو المنصوص فقد قال في الامم وتركه أحب الى اه وظاهروا انه لا يخالفه ما في الروضة (والاحتياط ان لا ياكل آخر النهار الا بيقين) اي من الغلط وذلك بان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فيظهره الليل من المشرق فليخرج ما يرى الى ما لا يرى (ويحتمل) الاكل آخره (بالاجتهاد) بورد ونحوه (في الاصح) كوقت الصلاة والثاني لا الامكان الصبر الى البقين ويجب امساك جزم من الليل ليتحقق الغروب (ويجوز) الاكل (اذا ظن بقاء الليل) بالاجتهاد لان الاصل بقاءه ولو أخبره عدل بطول الفجر امسك كما مر (قلت وكذا الوشك) فيه (والله أعلم) لان الاصل بقاء الليل (ولو اكل باجتهاد أولا) أي اول اليوم (أو آخره) أي آخر اليوم (وبان الغلط بطل صومه) لتحقيقه خلاف ما ظنه ولا عبرة بالظن البين خطؤه فان لم يبين الغلط بان بان الامر كما ظنه

لان الاصل صحة صومه

(قوله فاصابها الخ) اى حيث لم نصح صلاته وقال حج والمراد يظل صومه وصح هنا الحكم به ما والا فالمدار على ما في نفس الامر (قوله وان سبق منه شيء) غاية ويعلم ٣٢٦ من التعبير بالسبق انه لم يقصر فيه (قوله كما) أى في قوله كان جعل الماء في فيه أو أنه

الخ وعابه فيقيد ما هنا بالوضع في فيه لا لغرض وحيدته فلا تخاف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منحه لجل ما فيه على ما لو وضعه لغرض (قوله اذا كان قاصدا بنزعه ترك الجماعة) قضيه انه لو لم يقصد شيئا لم يصح صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه ويمكن ان المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الاطلاق استصحابا لما هو مقصوده من الجماعة فيبطل صومه (قوله فان مكث بعد الطلوع مجامعا بطل) قال في شرح المنهج ولولا يسبق من الليل الا ما يسبح الايلاج لا النزاع فعن ابن خيران منع الايلاج وعن غيره جوازها وقال الزياى وقيل لا ما دام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماعة انه بقى ما يسبحه فان ظن انه لم يبق ذلك أفطار وان نزاع مع الفجر اتقصيره (قوله ليكن لم يغزوا) اى في الاحرام (قوله بخلاف استمراره على الطلاق) كان قال لزوجه ان وطئت فافت طالق (قوله جميع الوطآت) أى ومن جميع ابتداء الفعل (قوله وان نزاع) غاية (قوله فلا كفارة عليه) أى وان بطل صومه وعيارة سم على حج حاصله ان مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وان لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به

أول بين له خطأ ولا اصابه صح صومه (أو بلا ظن) بان هجم وهو جائز في آخر الليل حرام في آخر النهار (ولم بين الحال صح ان وقع في قوله) يعنى آخر الليل (وبطل في آخره) أى آخر النهار عابا بالاصل فيه ما اذا الاصل بقاء الليل في الاولى والنهار في الثانية قال الشارح ولا مما لا يقا التسمع في هذا الكلام لظهور المعنى المراد اى وهو انه اذى اجتهاده الى عدم طلوع الفجر فأكل أو الى غروب الشمس فأكل وان بان الغلط قضى فيهما أو الصواب صح صومه فيه ما والفرق بينهما وبين القبلة اذا ترك الاجتهاد فاصابها انه هنالك شاك في شرط انعقاد العبادة وههنا شك في فساده بعد انعقادها (ولو طلع الفجر) الصادق (وفي فيه طعام فأنظمه صح صومه) وان سبق منه شيء الى جوفه لا لتقاء القول والقصد ولو امكنه في جوفه فكلوا فأنظمه لكانه لو سبقه شيء منه الى جوفه أفطر كما لو وضعه في فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر (وكذا لو كان) طلوع الفجر (بجماعة اقترع في الحال) أى عقب طلوع الفجر لما علم به صح صومه اذا كان قاصدا بنزعه ترك الجماعة لا التلذذ كما صرح به جمع متقدمون واعتدوا غيرهم وان أنزل تولده من مباينة مباحة ولان النزاع ترك للجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كالحاف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فترعه حالا وأولى من ذلك بالصحة ان يحس وهو بجماع بتباشير الصبح فينزعه بحيث يوافق آخر النزاع ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعا (بطل) أى لم ينعقد لوجود المنافي كالأحرار مجامعا ليكن لم ينزلوا منع الانعقاد منزلة الافساد بخلافه هنا وينرى بان النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم أفسد بخلافها ثم ولهذا الزمة الكفارة باستدامته بعد علمه به كالجماع بعد الطلوع بجماع منع الصحة بجماع انهم به بسبب الصوم بخلاف استمراره على الطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فعلق بآخره لئلا يخلو بجماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غسيرا خال عن مقابلة المهر اذا المهر في النكاح يتقابل جميع الوطآت ثم ان استدام الظن ان صومه بطل وان نزاع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هتك الحرمه كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردى والرويانى اما اذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بان علم بعد الاستدامة فكث أو نزاع حاله وان أفطر لان بعض النهار مضى وهو بجماع فاشبه الغلط بالا كل ليكن لا كفارة عليه وقد أجاب الشيخ أبو محمد عما قيل كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به بجوابين أحدهما انها مسئلة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها والثاني انا انما بعد نأبنا نطلع عليه ولا معنى للصبح الاظهور والضوء للناظر وما قبله لا حكم له قاله عارف بالاوليات ومنار القمر يدرك أول الصبح المعبر زاد في الروضة قلت هذا الثاني هو الصحيح

• (فصل شرط) صحة (الصوم) من حيث الفاعل والوقت (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا ولوناسيا للصوم قال الاذرى تضمنت عبارة شرح المهذب

(قوله انه يفطر هنا) أى فيما لو ارتد بقلبه ناسيا (قوله أى التميز) الاولى ٣٢٧ ان يفسر هنا بالغريزة وان فسر بالتمييز

في نواقض الوضوء (قوله وان طرأ في اثناء النهار ردة) أى ولو ناسيا كما تقدم (قوله لبقاء أهلية الخطاب معه) أى ويشاب على صيامه للعلة المذكورة (قوله اذا أفاق لحظة) ظاهره ولو كان الانغماء بفعله وفى حج تقييده عدم الضرر بما اذا لم يكن بفعله فان كان بفعله بطل صومه (قوله فلو قلنا ان المستغرق أى الانغماء المستغرق الخ (قوله والاصح انه لا يصح) معتمد (قوله بطل صومه) أى فلا يعامل معاملة الصائمين فى الغسل والتكفين بل يستعمل الطيب ونحوه فى كفنه بما يكره استعماله للصائم (قوله فى اثناء صلاته) أى فلا يشاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يناب على مجرد الذكرفقط ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقى من الوقت ما يسعها (قوله وبقي سكره جميع النهار) ظاهره سواء تعدى بسكره أم لا وبه صرح سم على وجهه وصرح بمثله أيضا فى الانغماء فليراجع (قوله لما صبح من النهى عن صيامها) أى فى شرح البهجة الكبير وفى مسلم انها أيام اكل وشرب وذكر الله عز وجل اه قال فى النهاية وروى أى قوله وشرب بالضم والفتح وهماء معنى والفتح أقل اللغتين وبها قرأ أبو عمرو شرب الهيم وقال البيضاوى فى تفسيره

انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم فى يومه انه لا يفطر ولا احسب الاصحاب يسمون به ولانه أرادوا ان شمله انظر اه وقد علم من قولهم انه يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطر هنا (والعقل) أى التميز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال عقله ولو بشرب دواء لا كالمصلاة (والنقاء عن الحيض والنفاس) اجماعا فلا يصح صوم الحائض والنفاس ويحرم عليهما الامساك كما قاله فى الانوار (جميع النهار) هو قيد فى الاربعة فلو طرأ فى اثناء النهار ردة أو جنون أو حيض أو نفاس بطل صومه كالوجن فى خلال صلاته ولو ولدت ولم ترد ما بطل صومها أيضا كما صححه فى المجموع والتحقيق (ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) لبقاء أهلية الخطاب معه اذا انام يقبضه اذانيه ولهذا يجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم دون النائمة بالانغماء والثانى يضر كالانغماء (والاظهار ان الانغماء لا يضر اذا أفاق لحظة من نهاره) أى لحظة كانت اكتفاء بالنسيئة مع الافاقة فى جزئياته فى الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لاحتقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لاحتقنا بالاضعف بالاقوى فنوسطنا وقلنا ان الافاقة فى لحظة كافية والثانى يضر مطلقا والثالث يضر اذا أفاق أول النهار وفى الروضة واصحها لو شرب دواء لا يزال عقله نهارا فى التهذيب ان قلنا لا يصح الصوم فى الانغماء فهنا أولى والافوجهان والاصح انه لا يصح لانه بنفسه له قال الاسنوى ويعلم منه الصحة فى شرب الدواء أى اذا أفاق فى بعض النهار بطريق الاولى واهله فهم ان كلام المغوى فيما لا يزل العقل رأسا بل يغمره كالانغماء مع ان كلامه مفروض فيما يزيله وحينئذ فلا فرق بين المستغرق وغيره ولومات فى اثناء النهار بطل صومه كالومات فى اثناء صلاته وقبل لا كالومات فى اثناء نسيكه ولو شرب المسكر لم يلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صح فى بعضه فهو كالانغماء فى بعض النهار قاله فى التتمة ويؤخذ مما مر ان عقله هنا يزل (ولا يصح صوم العبد) أصغرا وكبر ولو عن واجب للنهى عنه فى خبر الصحيحين (وكذا التشرىق فى الجديد) وهى ثلاثة أيام بعد يوم الاذهى لما صبح من النهى عن صيامها ولو كان صومها الممتع عادى للهذى لعموم النهى عنه وفى القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة فى الحج لخبر البخارى فيها (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) يقتضى صومه لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم ورواه الترمذى وغيره وصححه قبل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكى بعدم كراهة صوم شعبان ويرد بان ادمان الصوم يقوى النفس عليه وليس فى صوم شعبان اضعاف بل تقوية بخلاف صوم يوم ونحوه فانه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف وهو غير مناسب ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما يأتى ان لم يصله بما قبله لخبر اذا اتصف شعبان فلا تصومه ووافهم منه انه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر

الاية أى الابل التى بها الهيام أى بضم الهاء وهى داء يشبه الاستسقاء جمع أهيم وهى ما يردانها أيام لا يجوز صومها

(قوله حرم عليه صوم الثامن عشر) أي فشرط الجواز ان يصل الصوم الى آخر الشهر ففي أفطر يوم من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينقد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر وبقي ما لم يصام شعبان كله بقصد ان لا يصوم اليوم الأخير والنصف كله بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظر الاتصال الصوم بما قبله أولا يصح نظرا للقصد فيه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة ولا نظر لهذا القصد قياسا على ما لو فرض النية ثم ارا (قوله في وقت النهي) والراجح منه عدم الصحة والفساد (قوله وله صومه عن القضاء) ولو من دونها كما يأتي (قوله الارجل) عبارة الهلي الارجل اه وكل منهما ما جاز من حيث العربية والافصح الرفع لكن تراجع الرواية (قوله ولا يشك الخبر) أي حيث دل على جواز الورد ونحوه بقوله الارجل الخ ودل خبر اذا انتصف على امتناعه لاطلاقه وقوله لتقدم النص أي هذا الخبر على الظاهر أي خبر اذا انتصف اه سم على شرح البهجة (قوله فلو اخر صوما) أي ولو واجبا (قوله فقياس كلامهم) معتمد أي بل وقياس ذلك أيضا انه لو تجرى تأخير ما يوقعه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضا ولم ينقد ٣٢٨ (قوله وشمل اطلاقه) أي حيث لم يقيد القضاء بالواجب (قوله وصورة قضاء المستحب)

يتأمل قصره على هذه الصورة فان قضية قولهم ينسب قضاء النقل المؤقت انه لا يختص بهذه الصورة بل مثلها عا شورا وناسوعا وغيرهما (قوله ولا يصح نذريوم الشك) أي ما يصدق عليه انه شك وان لم يعلم بذلك وقت النذر وعليه فلو نذر صوم يوم بعينه كان ليس الا في مثله طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه (قوله وتثبت عادته المذكورة) وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أفطر ببقية فوافق يوم الشك يوما لو أدام حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صح صومه ومثله

السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم يوم بعد النصف لم يوصل بما قبله (فلوصامه) تطوعا من غير سبب (لم يصح في الاصح) كيوم العيد بجماع التحريم والثاني يصح لانه قابل للصوم في الجملة كما سيأتي عقبه والخلاف كالاخلاف في الصلاة في وقت النهي (وله صومه عن القضاء والنذر) المستقر في ذمته والكفارة فيحمل من غير كراهة مسارعة الى براءة ذمته كمنظيره في الصلاة في الاوقات المذكورة تحريم الصائمين لا تقدم ما أي لا تقدم ما رمضان بصوم يوم أو يومين الارجل كان يصوم صوما فليصمه وقيس بالورد الباقي بجماع السبب ولا يشك الخبر بخبر اذا انتصف شعبان لا تقدم النص على الظاهر قال الاسنوي فلو اخر صوما يوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهى عنها التحريم وشمل اطلاقه قضاء المستحب وهو نظير قولهم بجواز قضاء الفائتة في الاوقات المذكورة وان كانت نافلة وصورة قضاء المستحب هنا ان يشرع في صوم نقل ثم يفسده فانه يسر قضاؤه كما في الروضة وافهم كلام المصنف انه لا يجوز صومه احتياطاً لرمضان اذا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط ولا يصح نذريوم الشك كما نذر أيام التشريق والعديد لانه معصية (وكذا لو وافق عادة تطوعه) سواء كان يسرد الصوم أم يصوم يومين أو يومين أو يصوم يومين أو يفطر يومين فوافق صومه يوم الشك فله صيامه للخبر المار وتثبت عادته المذكورة بقرينة كفايته به والدرجة الله تعالى ويجب ان يفطر بين الصومين نفلا وفرضا اذا الوصال حرام وهو ان يصوم يومين فاكثر ولا يتناول

ما لو صام يوم ما قبل الانتصاف علم انه وافق آخر شعبان وافق آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه بالليل لانه صار عادة (قوله بقرينة) ظاهرة انه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وبين ما قبلها الى آخر عمره وهو ظاهر وفي فتاوى والد الشارح ما يخالفه ونصها مثل الشيخ الرمي هل العبرة بعادته القديمة أو السنة الماضية فاجاب بأن العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة وكتب سم على شرح البهجة قوله بأن اعتماد الخ قد يستشكل تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب متنع فيصاح لعادة وينقل الكلام اليها فيتسلسل ويجب بأن يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عادته كان اعتماد الاثنين في عام والخمس في آخر فهل يعتبر الأخير أو نقول كل صار عادة فيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحدهما والاعراض عنه فيحتمل ان لا يعتبر اه وهو ظاهر ويمكن حمل ما نقل عن افتاء والد الشارح المتقدم عليه (قوله ويجب ان يفطر) بيان فائدة مستقلة (قوله وهو) أي الوصال

(قوله لكن قال في البحر) معقده
 (قوله انه جرى على الغالب)
 أى فلا فرق في حرمة الوصال بين
 كونه بين صومين وان لا (قوله
 ولم يكف به) أى على المرجوح
 السابق (قوله ثم تبين له) كونه
 من رمضان (قال سم على شرح
 البهجة قوله لا يتجبه على هذا
 الجواب ان التبين نهارا كذلك
 وأهل اقتصار الشارح على قوله
 لا لا يتأتى قوله لا يحتاج الى تجديد
 نية أخرى (قوله فالأشأن كذلك)
 ومثلهما الواحد كما تقدم له (قوله
 وقيل هو يوم شك) انظر ما فائدة
 الخلاف مع انه يحرم صومه على
 كل تقدير اذ يفرض انه ليس بشك
 هو يوم من النصف الثاني من
 شعبان وصومه حرام ثم رأيت
 سم على شرح البهجة قال مانصه
 قوله واذا اتصف شعبان حرم
 الصوم الخ هذا قد يوجب انه
 لا خصوصية ليوم الشك لانه مع
 الواصل بما قبله يجوز صوم يوم
 الشك وغيره ومع عدم الوصل
 يمنع صوم كل واحد منهما لأن
 يجعل الخصوصية انه عند عدم
 الوصل يحرم صوم يوم الشك من
 جهةين بخلاف غيره فليتنامل اه
 وقد يقال أيضا فائدة الخلاف
 تظهر في التعاليق كما لو قال ان
 كان اليوم الثاني يوم شك
 فعبدى حرا ونحوه فيؤاخذ بذلك
 حيث قلنا انه شك

باللـ مطعوما عدا بلا عذر كافي المجموع وقضيته ان الجماع ونحوه لا يمنع الوصال قال
 في المـ مات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال للضعف أى عن الصيام ونحوه من
 الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن قال في البحر هو ان يستديم جميع
 اوصاف الصائمين وذ كرا الجرجاني وابن الصلاح ونحوه قال وتعبير الرافي أى وغـ يره بأن
 يصوم يومين يقتضى ان المأمور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه ليلامن تعاطى
 المفطر وصالا لانه ليس بين صومين الا ان الظاهر انه جرى على الغالب (وهو) أى يوم
 الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدثت الناس برؤيته) ولم يعلم من رآه (أو شهد بها
 صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكف به وانما لم يصح صومه
 عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر يصح منه
 صومه بل يجب عليه كما قاله البغوى وغيره ومـ صحة معتقده ذلك ولو يقول واحد من
 ذكر وقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع
 الثلاث كما زعم بعضهم واجيب عما زعمه أيضا بأجوبة أخرى فيها نظر واجاب العراقي
 عن ذلك أخذ من كلام السبكي بأن كلامهم هناك فيما اذا تبين كونه من رمضان وهنا
 فيما اذا لم يتبين شئ فليس الاعتماد على هؤلاء في الصوم بل في النية فقط فاذا نوى اعتمادا
 على قولهم ثم تبين له لا كونه من رمضان لا يحتاج الى تجديد نية أخرى الا تراهم لم يذكروا
 هذا فيما يشبه الشهر وانما ذكره فيما يعتمد عليه في النية اه وقال الاذرى
 يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لاني افرادهم فيكون شك بالنسبة
 الى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لو وثق بهم
 الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد والنساء بل هو رمضان
 في حقهم قطعاً ومـ ان الجمع في الصبيان ونحوهم غير معتبر فالأشأن كذلك وقضية كلامه
 كاصله ان يوم الشك يحصل بما ذكر سواء أطبق الغيم أم لا لكن قيده صاحب البهجة
 بعمالطا ووسى والبارزى والقونوى بعدم اطلاق الغيم فع اطباقه لا يورث شئ مما ذكر
 الشك والاول كما أفاده الشيخ أوجه وقول الشارح والسماه مصححة تتبع فيه من ذكر
 ويمكن حمله على التمثيل وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال الحجة يوم الجمعة مثلا ثم
 يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت
 لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفتى
 الوالدرجه الله تعالى بالتأني لان دفع متسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المنع
 (وليس اطلاق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) لان تعبدنا فيه بما كمال العدة فلا يكون هو
 يوم شك بل يكون من شعبان للغبر المار ولا أثر لظننا رؤيته لولا السحاب لبعده عن الشمس
 ولو كانت السماء مصححة وتراءى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس بيوم شك وقيل
 هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها

(قوله ويسن تعجيل الفطر) ينبغي أن ذلك ولو مارا بالطريق ولا تفخر مروا به أخذا مما ذكره من طلب الأكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو مارا بالطريق ٣٣٠ (قوله وهو محتمل) معتقد (قوله أو ظنه بامارة) قد يخالف ما تقدم من الاختلاف

في جواز الفطر إذا طس الغروب بالاجتهاد وهو متعذر لنسب التأخير (قوله أنه) أي الصائم (قوله وأن يشربه) أي بعد دخول وقت الفطر كما هو ظاهر (قوله لوضوح الفرق بينهما) أي وهو أن السواك مستحب ولا يكره السبب وقد زال بخلاف المضغفة فأنه ليست مطلوبة فإزالة الخلوف بها تعد عبثا حيث لا غرض (قوله على غير) وليست هل يقدم اللبن على العسل أقول ينبغي أن يقدم العسل لأنهم نظروا للماء في هذا المثل بعد فقد التمر والماء ونحوهما مما عايناهم وكتبهم على منهج عميرة قبل الحكمة كونه من دخول النار وقيل تشاؤلا بالخلافة وقيل لنفع البصرا (قوله والافاء) قال هم على حج وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح نظروا كذا بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل اه أقول أشار بقوله محتمل إلى أنه قد يقال أيضا بعدم الحصول ويرجه بأن الغرض المطلوب من تعجيل الفطر إزالة حرارة الصوم بإصلاح البدن وهو منقطع مع ذلك مع أن تناول التراب والمد مع انتفاء الضرر مكروه فلا ينبغي حصول السنة به (قوله على التمر) أي وعلى العجوة أيضا (قوله خلافا للمحب الطبري)

ولم يتحدث برؤيته فقبل هو يوم شك وقبل لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (ويسن تعجيل الفطر) بتناول شيء كما في الجواهر وقضية عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من إضعاف القوة والضرر ومحل الندب إذا تحقق الغروب أو ظنه بامارة تلزم لا يزال الناس بخير ما عملوا الفطر متفق عليه ويكره تأخيرها إن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة والأقرب أن يأس به كما في المجموع عن نص الام وفيه عن صاحب البيان أنه يكره أن يتمضمض بما ويجهه وأن يشربه ويتقأ به الاضرورة قال وكأنه شبه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوف اه وقول الزركشي أنه انما يتأني على القول بأن كراهة السواك لا تنزل بالغروب والا كثرون على خلافه يرد بان الظاهر تأنيه مطلقا لوضوح الفرق بينهما (وبسن الفطر على غير الوالا) بأن لم يجده (فناء) لخبر إذا كان أحدكم صائما فليفطر على التمر فإن لم يجد التمر فليأكل في الماء فإنه طهور وصححه الترمذي وابن حبان وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان ينظر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم يكن فعلى تمرات فإن لم يكن حصى حسوات من ماء وقضية هذا الخبر تقديم الرطب على التمر وإن السنة تثبت ما ينظر عليه من رطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه في الثاني نص حرمله وتصريح ابن عبد السلام به في الماء وتعبير المصنف وغيره بمراد هو اسم جنس جمعي وتعبير يرجع بتمرة محمول على أنه يحصل بها أصل السنة سواء في ذلك من هو بمكة وغيره خلافا للمحب الطبري (وتأخير السحور) لخبر لا يزال الناس بخير ما عملوا الفطر وأخروا السحور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ولأن تأخير السحور أقرب للتعقوى على العبادة وصح تسخير رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قلنا إلى الصلاة وكان قد رما بينهما ما خسر آية وفيه ضبط لا قدر ما يحصل به سنة التأخير ويسن السحور أيضا لخبر تسكروا فإن في السحور بركة وخبر الحاكيم في هيجته استهينوا بطعام السحور على صياح النهار وبقوله النهار على قيام الليل والسحور ينفتح السنين المأكول وبنيها الأكل حينئذ يحصل بتدليل المطعوم وكثيره تلعب تسكروا ولو بجرعة ماء ويدخل وقتها بنصف الليل ومحل استحبها إذا رجا به منفعة أو لم يخش به ضررا كما قاله المحامي وهذا قال الحلبي إذا كان شعبان فينبغي أن لا يتسحر لأنه فوق الشبع اه ومراده أكثر الأكل ومحل أيضا (ما لم يقع في شك) بأن يتردد في بقاء الليل وحينئذ فتركه أولى لخبر دع ما يريك إلى ما لا يريك (ولبعض أسانه عن الكذب والغيبة) ونحوهما من مشاغلة وسائر جوارحه عن الجرائم فلا يطل الصوم بارتكابها بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستمالة مقامه وانما يطلب الكف عن ذلك لخبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه وخبر الحاكيم في هيجته ليس الصيام

أي حيث قال يقدم من بمكة ماء زمزم (قوله لأنه فوق الشبع) أي ما ياكله مثلا (قوله فلا يطل الصوم) أي ثوابه من (فرع) لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل تطرو ويحتمل بقاؤه وإن يكون غايته دفع الأثم خادما عميرة (قوله ليس الصيام

من الاكل) أى بان يتركه (قوله فان جمع فيه بين قلبه واسانه فحسن) * (فائدة) * قال حج في فتاويه الحديثية هل الذكر اللسان افضل أو غيره وعبارته والذكر الخفى قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خير الذكر الخفى أى لانه لا يتطرق اليه الريح وأما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد ٣٣١ بحركة لسانه وانما العبرة بما فى قلبه

على ان جماعة من ائمتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغي حمله على انه لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص أما الشغل القلب بذلك وتأمل له ما فيه واستغراقه في شهوده فلا شك انه يقتضى الادلة يشاب عليه من هذه الخبيثة الثواب الجزيل وبؤيده خير اليه في الذكر الذى لا تسمعه الحافظة يزيد على الذكر الذى تسمعه الحافظة سبعين ضعفا اه بخروفيه (قوله عن الهوى) بالقصر (قوله ويكره ان يقول بحق الختم الخ) ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى وصفاته (قوله وينبغي ان يغسل هذه المواضع) أى قبل الفجر بنية رفع الجنابة (قوله وقياس المعنى الاول) هو قوله ليؤدى العبادة على الطهارة (قوله نعم ان احتاج) قضية اقتضاه على ذلك كراهة ذوق الطعام لغرض اصلاحه لمعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وان كان عنده مفطر غيره لانه قد لا يعرف اصلاحه مثل الصائم (قوله ومحله في غير ما يتفتت) أى فى تلك ما لا يتفتت (قوله وكاعلم في

من الاكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث ولانه يحبط الثواب فامراد ان كمال الصوم انما يكون بصيائمه عن اللغو والكلام الردى لان الصوم يطل به ما فان شته أحد فليقل انى صائم لخبر الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قاله أو شاعه فليقل انى صائم انى صائم مرتين بقوله بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالى هى أحسن كما نقله المصنف عن جمع وصححه ثم قال فان جمع فيه بين لسانه وقلبه فحسن وقال انه يسكن تكراره مرتين أو أكثر لانه أقرب الى امساك صاحبه عنه وقول الزركشى ولا أنظن أحدا يقول مردود بالخبر المار (ونفسه عن الشهوات) من المسموعات والمبصرات والمشمومات والملايس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم لتكسره نفسه عن الهوى وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهيه قال فى الدقائق ولا يتنع هذا العطف لان النوعين اشتركا فى الامر به ما لكن الاول امر ايجاب والثانى استحباب اه والاوجه ما جرى عليه المصنف وما نقله الشارح عبارة الراغب بعيد قالة فى الانوار ويكره ان يقول بحق الختم الذى على فى (ويستحب ان يغسل من الجنابة) والحيض والناس (قبل الفجر) ليؤدى العبادة على الطهارة وليخرج من خلاف أبي هريرة القائل بوجوبه ان ينقل عنه الزجوع عن ذلك وخشعية من وصول الماء الى باطن الاذن أو الدبر أو غيرهما وينبغي ان يغسل هذه المواضع ان يتم باله الغسل الكامل قال الاسنوى وقياس المعنى الاول استحباب المبادرة الى الاغتسال عقب الاحتلام ثم اراقا للمحامي والجرجاني يكره للصائم دخول الحمام بعنى من غير حاجة لجواز ان يضره فينظر قال الاذرى وهذا المن يتأذى به دون من اعقاده وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر أو ما من حيث انه ترفه لا يناسب الصائم فردود (وان يحترق من الحماة) والنفسد لا اختلاف فيهما كما مر (والقبلة) وليس مكررا مع ما مر اذا الاول فى حكمها وهما فى أنه يستحب تركها (وذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول الى حلقه أو تعاطيه لغاية شهوته نعم ان احتاج الى مضغ نحو خبز لاطفل لم يكره (والعلك) بفتح العين المضغ وبكسرهما المعلول لانه يجمع الريق فان ابتلعه أضر في وجهه ضعيف وان اقام عطشه ومن ثم كره كافى المجموع ومحله فى غير ما يتفتت أما هو فان يتقن وصول بعض جرمه عد الى جوفه أفطر وحيث لا يجرم مضغه بخلاف ما اذا شك أو وصل طعمه أو ريحه لانه مجاور وكالملك فى ذلك اللبان الابيض فان كان لو أصابه الماء ليس واشتد كره مضغه والاسم قاله القاضى (وان يقول عند أى عقب (فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) للاتباع رواه أبو داود وبأسناد حسن لكنه مرسل وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما

ذلك) أى فى ذلك التفصيل (قوله اللبان الابيض) وهو المسمى بالشامى (قوله فان كان لو أصابه الماء ليس) أى ماء الفم وهو الريق أو ما يدخل فيه لايأسه (قوله واشتد كره) أى بحيث لا يتحمل منه شئ (قوله كان يقول) أى فيجمع الصائم بينهما

(قوله وان يكثر الصدقة الخ) اهل المراد به ان يعالج نفسه على جعل ذلك كالطبيعة له باعتياده للصدقة فيكون من عطف السبب على السبب (قوله وبقرأ غيره) أى ولو غير ما قرأه الا قول نفسه ما يسمى بالمداينة الآن وهى المعبر عنها فى كلامهم بالادارة (قوله والتلاوة) أى وان قوى حفظه لانه يجمع ٣٣٢ فيه بين النظر فى المنحصر وبين السراة وينبغى ان عمله مالم يذهب خشوعه

وتدبره بقراءته فى المصحف والا فلا يكون افضل (قوله ونصحه) أى على انه مقعول انه عمل محذوف وهو صله لما أى لاسى الذى اعنيه او اريده زيادا (قوله وشد الميزر كتابه عن التمسك بالعبادة والاقبال عليها بهمة ونشاط

* (فصل) * فى شروط وجوب صوم رمضان (قوله وما يبيح تركه صومه) أى وما يتبع ذلك من الامساك والفدية (قوله والبلوغ) أى والنفاس من الحيض والنفاس أيضا فالجنون والصبأ والحيض والنفاس مانعة من الوجوب بل ما عداها من موانع من الصحة ان تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم ان طرأ عليه لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطرأ النفاس لانه مسبوق بالولادة وهى مبطله للصوم فالنفاس انما حصل بعد بطلانه لانه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل لانا نقول يمكن تصويره بما ألقت ولدا جافا فبطل به صومه انما رأت الدم نهرا وهى صائمة قبل مضي خمسة عشر يوما فانه نفاس والاحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففى هذه

وابتلى العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى (وان يكثر الصدقة) والحدود وزيادة التوسعة على العيال والاحسان الى ذوى الارحام والخير ان الخير الصالحين انه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون فى رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى فى ذلك تفريغ قلوب الصائمين والقائمين لعبادة بدفع حاجتهم ومن ثم سن ان يشترهم بأن يعشيهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شئ فان هجز عن عشائهم فطرهم بشربة أو قرة أو غيرها (وتلاوة القرآن فى رمضان) فى كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق ان لم يلقه عنها بأن أمكنه تدبرها الخبر ان جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم فى كل ليلة من رمضان فيدarse القرآن وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه والتلاوة فى المصحف افضل ويسن استقبال القبلة والجهرا أن أمن الرياء ولم يشوش على نحو مصل وانائم (وان يعتكف فيه) أى فى رمضان وان يكتم من ذلك للاتباع رواه الشيخان ولانه اقرب لصون النفس عن ارتكاب ما لا يليق (لا سيما) بالشديد والتخفيف وهى تدل على ان ما بعدها اولى بالحكم عما قبلها لا مستثنى بها وانما بالاكس والتشديد المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه وجوه وهو الارجح على الاضافة (فى العشر الاواخر منه) فهى اولى بذلك من غيره لا تباع ولانه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير احيا الليل وايقظ اهله وشدا المنزرويسن ان يكتم معتكفا الى صلاة العبد وان يعتكف قبل دخول العشر ففيها لا فى غيرها كما نقل الماوردى عليه اتفاق الفقهاء ليلة القدر وسأق الكلام عليها فى اول الكتاب الا تى

* (فصل) * فى شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح تركه صومه (شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) والاسلام ولو فيما مضى كك الصلاة فلا يجب على مجنون ومغشى عليه وسكران وكافر بالمعنى السابق فى الصلاة لخبر رفع القلم عن ثلاث (واطاقته) له وصحة واقامة أخذ ما يأتى فلا يجب على لامن يطيقه حسا أو شرعا لكبرا أو مرض لا يرجح برؤه أو حيض أو نحو وهى مسافر كما يعلم مما يأتى ووجوبه عليهم ما وعلى السكران والمغشى عليه والحائض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كما تقر ذلك فى الأصول لوجوب القضاء عليهم كما سأتى ومن الحق بهم المرتدى فى ذلك فقد سها فان وجوبه عليه وجوب تكليف كما مررت الإشارة اليه نعم يمكن ان يجاب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد السبب فى حقه لا ينافى القول بكون الخطاب له خطاب تكليف (ويؤمر به الصبي اسبغ اذا طاق) وميزر يضرب على تركه لعشر ليمتن عليه والصبي كالصبي

الصورة اذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويطلب برؤيتها الدم نهرا او يعتد بما فعلته من العبادة والامر من صوم وغيره قبل رؤيتها أو يصور أيضا بما لو ولدت ولدا جافا لانه نوت الصوم وطرقها الدم نهرا فان احكام النفاس انما تترتب على رؤية الدم كما ذكره وان حسبت المدة من الولادة (قوله كما مررت الإشارة اليه) أى فى قوله ولو فيما مضى

(قوله حيث فرق بينهما) اعلمه بقول بوجوب الضرب للصلاة ولا يجب الصوم لما فيه من المشقة على الصبي بخلاف الصلاة (قوله ويباح تركه) وينبغي قياسا على ما تقدم في التيمم انه لا يجوز له ذلك الا بخبار طيب عدل مسلم والا فلا يباح له الترك وقد يفرق بشيام المرض وتأثيره في البدن فيدرك الالم الحاصل بالصوم المقترض للفطر هذا بخلافه ثم فان ألم الغسل الحاصل من الوضوء انما يحصل بعده فاحتج فيه للسؤال (قوله وتطريفيه) وقد يجاب بان لزوم القضاء للمجنون اذا تعدى اناه وتغليظ والا فاصل الجنون لا قضاء معه لا تنافا تكليفه بخلاف المرض فان القضاء واجب عليه مطلقا وحاصل الشرح انه فصل في المجنون بين التعدي بسبب الجنون وعدمه وعم في وجوب القضاء على المريض بما مر (قوله حيث خفف مرضه) أي قبيل الفجر بخلاف ما لو اطبق مرضه أو كان وقت الفجر محمولا فلا يجب عليه النية (قوله بانه يجب على المصادين) ومنه لم يفرقهم من سائر العلة (قوله ثم من لحقه منهم مشقة شديدة) أي سواء كان يحصل لنفسه أو بآجر أو تبرعا وان لم ينحصر الامر فيه ٣٣٣ أخذ مما يأتي في المرضعة ان خاف

على المال ان صام وتعدرا العمل لئلا أو لم يغنه فيؤدى التلثة أو نقصه نقضا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في اقتضا الحتم ما يؤيده خلافا لمن أطلق في نحو الحصاد المنع وان أطلق الجواز اهـ حج وظاهره وان لم تجز التيمم كما ينههم من قول حج ان خاف على المال ان صام ويحتل وهو الظاهر تقييد ذلك بجميع التيمم فليراجع (قوله ولو كان المرض مطبقا) أي او كان محمولا وقت الفجر اهـ محلي (قوله اترك الاكل) أي في شهر رمضان مثلا (قوله حرم عليه الصوم) منهومه انه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بطل البر أو الشين الساحب أو زيادة المرض لم يحرم

والامر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافا للطبري حيث فرق بينهما (ويباح تركه للمريض اذا وجد به ضررا) شديدا وهو ما يبيح التيمم وان تعدى بسببه بان تعاطى لئلا يمرضه ثم ارا قضا او فارق من شرب مجننا فانه يلزمه قضاء الصلاة لان ذلك فيه تسبب بما يؤدى للاسقاط وهذا ليس فيه تسبب الا بما يؤدى الى التأخير وهو أخف فلم يضيّق فيه كذا قيل وتطريفيه بان كلامهم ما يلزمه القضاء في الحقيقة وشمل الضرر ما لو زاد مرضه أو خشي منه طول البرء لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وعلى المريض من حيث خفف مرضه بحيث لا يباح به ترك الصوم ان ينرى قبيل الفجر فان عادله المرض كالحمل أو فطر أو افلا وان علم من عادته انه ساعد له عن قرب وأفتى الأذرى بانه يجب على المصادين تبييت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والأفلا ولو كان المرض مطبقا فله ترك النية من الليل قال في الأنوار ولا أثر لمرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة بالصوم فيضطرو من خاف الهلاك ترك الاكل حرم عليه الصوم قاله الغزالي في المستصفى والجرجاني في التحرير فان صام ففي انعقاده احتمالا أن أوجههما انعقاده مع الاثم وإن غلبه الجوع أو العطش حكم المريض (ويباح تركه للمسافر سقراطيا مباحا) سواء أكان من رمضان أم من غيره نذرا ولو تعين أو كفارة أو قضاء بخلاف السفر القصير وسفر المعصية لما مر في صلاة المسافر قياسا على المحصر يريد التحال وليفترا لنظر المباح من غيره وبجث السبكي وغيره تقييد الفطر به عن رجوا فامة يتضي فيها بخلاف مديم السفر ابدالان في تجوز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب

ليكن تقدم مع ذلك حرمة استعمال الماء وعليه فقد يشرق بينهما بان الماء لا يفعل به الصلاة في وقت افترج من استعماله المؤدى للضرر مع امكان العدول عنه بخلاف الصوم فان الافطار يؤدى الى تأخير العبادة عن وقتها وان أمكن القضاء لكن في حاشية شيخنا الزيايى انه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض أي يجب عليه اذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي ان مثله خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بالدم من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم الى الفطر ولم يقدروا على القتال الا به جازاهم بل قد يجب ان تحق قوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقابلوهم (قوله بخلاف مديم السفر) قال حج وفيه نظر ظاهر فالأوجه خلافه اهـ ويمكن توجيهه بان الصوم بدلا وهو الاطعام فبقتد فطره لا يفوت النذر (قوله تغيير حقيقة الوجوب) قد يقال لا يلزم من فطره ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف ان في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حر فطره ويقضيه في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء

(قوله وهو ظاهر) وظاهران محل الوجوب عليه حيث لم يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم والاباحة الفطر بل وجب (قوله أفطر بعد العسر) لا يقال انه ليس فيه انه صلى الله عليه وسلم حصل له عسر. اما لا ^{١٧} اتفقوا على القول يجوز ان فطره لسبب آخر اتفق حصوله اذ ذلك ويحصل معه المقصود ٣٣٤ لانه جعل فطره سببا لفطر الناس للمشقة الحاصلة لهم هذا وقد يقال ان كانوا

مسافر من كاهو الظاهر لم يصح
الاستدلال بما ذكره على ان طرو
المرض يبيح الفطر لان السفر في
نفسه مسيح وان كان صلى الله عليه
وسلم صائغا وجعل في شرح الروض
قطره صلى الله عليه وسلم فيما ذكر
دليل الجواز الفطر للمقيم الذي
قوى ايلاثم سافر قبل الفجر (قوله
بكواع الغميم) هو موضع ع-لى
ثلاثة أميال من عسنان قاموس
(قوله ما لؤنذر انما) أى اتمام
ومضان وبني ما لؤنذر المسافر في
السفر صوم تطوع هل ينه قد
نذره أولا فيه نظر وينبغي انه ان
كان صومه أفضل بأن لم يحصل له
فيه مشقة اصلا انعه نذره والا فلا
(قوله في جواز الترخص نيتيه)
مفهومة الاسم اذ لم ينو ذلك (قوله
وقد يمنع الاول) هو قوله وقد يجب
بطريق العرض وقوله الملازمة
هى قوله اذ لو وجب لزم الخ (قوله
ويجب قضاء ما فات بالانتهاء) أى
وان لم يتعمد به بخلاف الجنون
(قوله دون الكفر الاصلى) أى
فلو خالف وقضاء لم ينه قد قياها
على ما قدمه الشارح في الصلاة
من انه لو قضاها لا تنه قد ثم رأيت
في سب على حج في اثناء كلام

بجلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزر كشي ومنه له فيما يظهر كما يحتمل الاذرى
مالو كان المسافر يطيق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعمش الى ان يقضيه لمرض مخوف
او غيره (ولو أصبح) المقيم (صائما فرض أفطر) لوجود المعنى الموجب الى الفطر من غير
اختياره ولما سمع انه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر بكرراع الغميم بقدر ما لما قيل
له ان الناس يشق عليهم الصيام (وان سافر فلا) يفطر لانهم اعبادة اجتمع فيها الحضر والسفر
فغلبنا جانب الحضر لانه الاصل ولونوى لئلا يتم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر او بعده
امتنع النظر ايضا للشك في سببها فان فارق العمران ان لم يكن ثم سورا والسوران كان قبل
الفجر فله الفطر وشمل اطلاق المصنف جواز الفطر للمريض والمسافر ما لو نذر اتقاه وبه
صرح الرويانى لان ايجاب الشرع اقوى منه ولا كراهة في الترخص فيما مر كما
في المجموع نعم بشرط في جواز الترخص نيته كالمحصر يريد التحلل كما اقتضاه كلام الرافعى
في فصل الكفارة وذكره البغوى وغيره وجزم به الحب انطبرى ونقله عن الاصحاب
واعتمده الاسنوى وغيره خلافا لما في فتاوى القفال (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم
أراد الفطر جاز) له ما لدوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشفى) المريض (حرم) عليهم ما
(الفطر على الصحيح) لانتفاء المبيح والثانى لا يحرم اعتبار اباؤ اليوم ولهذا لو أصبح
صائما ثم سافر لم يكن له الفطر (واذا أفطر المسافر والمريض قضاء) لقوله تعالى فمن كان
منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر التقدير فافطر فعدة (وكذا المأنص) اجاعا
والنفساء في ذلك مثلها (والفطر بلا عذر) لانه اذا وجب على المأذور فغيره أولى (وناركة
النية) الواجبة عدا أو سم والتوقف صحته عليهم ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه
يستحب كغيره تحية الابراة الذمة قال في المهمات وقد يجب بطريق العرض وذلك في
صورتين ضيق الوقت ونعمد الترك ورد يمنع تعميته متابعا اذ لو وجب لزوم كونه شرطا
في صحة الصوم كصوم الكفارة وانما يسمى هذا واجبا مضيقا وقد يمنع الا قول الملازمة
ويستند المنع بانه قد يجب ولا يكون شرطا كما في صوم رمضان ولا يمنع من تعميته ذلك
متابعا كونه واجبا مضيقا (ويجب قضاء ما فات بالانغماء) لانه نوع مرض فاندرج تحت
قوله فمن كان منكم مريضا الآية وانما سقط قضاء الصلاة لانه في معنى المكاف
(والردة) لانه التزم الوجوب بالاسلام وقد رد على الاداء فهو كالحديث (دون الكفر الاصلى)
بالاجماع لما في وجوبه من التنفير عن الاسلام (والصبي والمجنون) لا ارتفاع القلم عنهما

طويل مانعه ثم نقل شيخنا الشهاب الرمي اقتناء بأن الصلوات الفاقسة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يغيب ولو
 ١٥ وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وقد مناه في فصل اغتاجب الصلاة عن اقتناء السبوطي صحة قضاء
 المكافر الصلاة وقياسه صحة قضاؤه الصوم ١٥ (قوله عنهما) أي عن صاحبهما

الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة
أولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظرا
كذابه ما مش عن بعضهم (أقول)
والظاهر بل المتعين الثالث لان
جنونه حيث قارن نزل منزلة
السابق على الردة لان مقارنته
لما ارتد به تمنع من قصده لما فعله
حالة الفعل والقصد السابق على
الفعل لا أثر له (قوله في الاولى)
هي مسألة الارتداد وقوله وفي
الثانية هي مسألة السكر (قوله)
اصير ورته من أهل الوجوب
وهل يشاب على جميعه ثواب
الواجب أو يشاب على ما فعله في
زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله
بعد البلوغ ثواب الواجب فيه
نظر والاقرب الثاني لان الصوم
وان كان خصلة واحدة لا يتبعه
لكن الثواب المترتب عليه يمكن
تبعه وتظهر ما مر في الجملة
من انه اذا قارن في بعض الافعال
قات الفضيلة فيه دون غيره
(قوله ومعارضته) عطف مغاير
(قوله فيلزم الامسالك) أي الاعان
(قوله لم يلزمها الامسالك) وقياس
ما مر في المسافر نذب الامسالك
(قوله نذب لهم نية الصوم) أي
الامسالك ليعتبر عن أمسك غافلا
ويحتمل ان المراد نية الصوم
الحقيقي لكن اذا كان في وقت
نصح فيه النية في بعض المذهب
(قوله وليس في صوم شرعي) أي
ومع ذلك فظاهر انه ثبت له

ولو ارتد ثم جن أو سكر ثم جن فلا يصح في المجموع في الاولى قضاء الجميع وفي الثانية أيام
السكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر (ولو باغ) الصبي بالمعنى الشامل للصبي كما مر
(بأنهم ارضاها) بأن نوى إملا (وجب عليه اتمامه بقضاء) اصير ورته من أهل الوجوب
في اثناء العبادة فاشبه به ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته
الكفارة (ولو باغ) الصبي (فيه) أي النهار (مقطرا أو افاق) فيه الجنون (أو أسلم) فيه
الكافر (فلا قضاء) عليهم (في الاصح) لعدم التمكّن من زمن يسع الاداء والتكميل عليه
غير ممكن فاشبهه ما لو أدرك من أول الوقت ركعة ثم جن والثاني يجب القضاء لادراكهم
جزأ من وقت الفرض ولا يمكن فعله الا اليوم فيكمل كما يصوم في الجزاء عن بعض مديوما
(ولا يلزمهم) يعني هؤلاء الثلاثة (امسالك بقية النهار في الاصح) لان فطارهم بعذر فاشبهوا
المسافر والمريض والثاني يلزمهم لادراكهم وقت الامسالك وان لم يدركوا وقت الصوم نعم
يستحب لحمة الوقت ويسن ان زال عذره اخفاء الفطر عند من يجهل حاله لئلا يتعرض
للتممة والعقوبة وعلم من نذب الامسالك انه لا جناح عليه في جامع مفطرة كصغيرة
ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلت لانها مامفطران فاشبهوا المسافر والمريض (ويلزم)
الامسالك (من نعدى بالفطر) عقوبة له ومعارضته لتقصيره والمراد بالفطر الفطر الشرعي
فيتمل المزد (أو نسي النية) من الليل لان نسيانه يشعر بترك الاتمام بأمر العبادة فهو
ضرب تقصير (للمسافر والمريض) زال عذرهم ابعده الفطر (بأن كلاً أي لا يلزمهم) ما
الامسالك لكن نذب لحمة الوقت فان كلاً فيحتمل ما لا يتبعه رضا للتممة وعقوبة
السلطان كما مر (ولو زال) عذرهم (قبل ان يأكل) ولم ينو يا فكذا في المذهب) أي
لا يلزمهم الامسالك لان تارك النية مفطر حقيقة فكان كالأكل وقبل فيه وجهان
وهو اده بقبيل ان يأكل ما يحصل به الفطر واحتراز بقوله ولم ينو يا فكذا في المذهب
فيلزم الامسالك ولو طهرت نحو حائض في اثناء انها لم يلزمها الامسالك (والاظهر انه يلزم)
الامسالك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) وهو من أهل الوجوب لان صومه
كان واجبا عليهم الا أنهم جهلوه ثم ان ثبت قبل نحووا كلهم نذب لهم نية الصوم أي الامسالك
ليتميز عن أمسك غافلا بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لانه يباح له الاكل مع العلم بأنه
من رمضان كما مر ومراوده يوم الشك هذا يوم الثلاثاء من شعبان سواء كان تحدث
برؤيته أم لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه والطريق الثاني لانه افطر بعذر
فاشبهه المسافر اذا قدم بعد الافطار وودع ما مر والمأمور بالامسالك يشاب عليه وليس في
صوم شرعي كما هو الاصح في المجموع وانما أثبت عليه لانه قام بواجب ولو ارتكب فيه
مخطوفا لم يلزمه سوى الاثم وكلامه يفهم ان من لم يأكل ثم ثبت انه من رمضان يجب عليه
الامسالك من باب أولى لكن قد يتبادر الى الذهن انه لا خلاف في ذلك وهو قضية نقل ابن
الرفعة في الكفاية عن الاكثري والذي قاله في الروضة عن صاحب التتمة ان القولين

اسكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حتمه بعد الزوال على المعتمد فيه

• (فصل في فدية الصوم الواجب) • (قوله في فدية الصوم) أي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة والاعتكاف عن مات وقوله الواجب إبيان الواقع للاحتراز (قوله بعذر) متعلق بقوله من فاته شيء من رمضان (قوله ولا قضاء) هذا قد يخالف ما يأتي من أن من أفطر لهرم أو عجز عن صوم واجب لمائة أو مرض لا يرجي برؤه وجب عليه مد لكل يوم وقد يجاب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم على منعه لا يشك كل على ما تقره الشيخ الهام إذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضى اه (قوله باقيا) أي الى موته (قوله بالفدية) زاد حج أو الصوم (قوله وان مات بعد التمكن) أي وقد فات بعذر أو غيره ثم ٣٣٦ كما أفهمه المتن وصرح بجمع متأخرون وأجروا ذلك في كل عبادة ويجب

قضاؤها وأخر مع التمكن الى ان مات قبل الفعل وان ظن السلامة فيعصى من آخر زمن الامكان كالج لأنه لم يعلم الا آخر كان التأخير له مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف المؤقت المعلوم الطرفين لأنه اتم فيه بالتأخير عن زمن امكان ادائه اه حج (قوله ولو ما يؤسا من برئه) ظاهره وان أخبر به معصوم وكتب عليه سم على حج في العباب • (فرع) • لا يصام عن حيوان أيس منه قال في شرحه قال الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن تذر صوم الدهر وأفطر متعمدا الظاهر ان وايه يصوم عنه في حياته اه (قوله انه اجماع) معتمد (قوله من غالب قوت بلده) قال حج ويؤخذ مما ص في الفطرة المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها المخل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء

فما اذا بان من رمضان قبل الاكل فان بان بعده فان قلنا الامسالك لا يجب هناك فهنا أولى والا فوجهان أحدهما الوجوب (وامسالك بقية النهار من خواص رمضان) الحرمة الوقت ولأنه اختص بفئات لم يشاركه غيره فيها اذ هو يوم الشهور ويوم منتهى أفضل من يوم عيد الفطر (بخلاف النذر والقضاء) والاكثارة فلا امسالك على متعد فيها لا تنفاه شرف الوقت كمالا كفارة فيها

• (فصل) • في فدية الصوم الواجب (من فاته شيء من رمضان) أو غيره من نذر أو كفارة بعذر (فات قبل امكان القضاء) كان اسقم مسافرا أو مرضيا أو المرأة حائلا أو مرضعا الى قابل (فلا تدارك له) بفدية ولا قضاء (ولا اتم عليه) مادام عذره باقيا وان اسقم سنين لان ذلك جائز في الاداء بالعذر في القضاء به أولى أما غير المعذور وهو المتعدى بالفطر فانه يأثم ويتدارك عنه بالفدية كما صرح به الرافي في باب النذر في نذر صوم الدهر (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه وايه في الجديد) أي لا يصح اذا الصوم عبادة بفدية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة وسواها في ذلك ما فات بعذر أو غيره وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي تذر صومه عرض أو غيره ولو ما يؤسا من برئه وادعى في زوائد الروضة انه لا خلاف فيه وفي شرح مسلم عن الماوردي وغيره انه اجماع (بل يخرج من تركه لكل يوم) فانه صومه (مدطعام) من غالب قوت بلده والتقديم انه لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في شرح مسلم لخبر من مات وعليه صيام صام عنه وايه وسياق ترجمته هذا كذا فيمن مات مسلما فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعا (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها في تداركهما القولان وتقييد الحاوي الصغير الكفارة بالقتل غريب بل قال بعضهم لا يوجد في غيره (قلت القديم هنا أظهر والله أعلم) وعبر عنه في التصحيح بالختار وفي الروضة بالصواب وانه الذي ينبغى الجزم به للاحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والحديث الوارد

(قوله كما في شرح مسلم) قال حج وظاهره انه يسن انه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه بالاطعام

الخلافا للقوى والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان الاطعام أفضل منه (قوله لم يصم عنه) أي لأنه ليس من أهل العبادة الآن (قوله ويتعين الاطعام) أي مما خلقه (قوله وتقييد الحاوي الخ) هذا يخالف لما في الزيادي وعبارته أما كفارة ظهار فالاطعام فيه واجب أصالة لا بد لا لخصوص الموت اه أي بل لجزءه عن الصوم فانه حيث عجز عنه انتقل للاطعام ولو في الحياة ووجه المخالفة ان ما هنا يقيد ان الصوم باق في ذمته الى الموت وبعبارة يجب الاطعام في تركه بدلا عن الصوم أو يصوم الولي عنه على الخلاف وما في الزيادي يقيد ان الاطعام في كفارة الظهار أي والوقاع أصل لا بد

(قوله وتظاهرها) التظاهر التعاون اه مختار والمراد هنا ان هذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا (قوله ان يكون هو المختار) معتد
(قوله أى قريب كان) أى بشرط ان يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له شورى اه سم على بهجة وظاهره ولورقة
وعبارة حج بعد قول المصنف وان مات الخ نعم لو قيل في حرمت وله قريب رقيق له الصوم عنه لم يعد لان الميت أهل للانابة عنه
وأى فى كلامه بالرفع بدل أو عطف بيان لكل (قوله وان لم يكن وارثا) أى بالقربة الخاصة كابن الخمال وقوله ولاولى مال أى بأن
لم يكن وصيا ولا قياما من جهة القاضي (قوله لان القن الخ) أى بخلاف الصبي ٣٣٧ فانه وان كان من أهل الصوم ليس من

أهل فرضه (قوله ولو صام أجنبي)
خرج به ما لو اذن الاجنبى المأذون
له الاجنبى آخر فلا يعتد باذنه
(قوله باذن الولي) أى السابق
الذى يصوم على التقديم والالاف
واللام فيه للعهد فيصدق بكل
قريب وان بعد ولم يكن وارثا وقد
يشعر به قوله بعد ولو قام بالقرب
ما يمنع الاذن كصبا الخ حيث لم
يعبر فيه بالولي ويحتل تخصيص
الولي هنا بن له ولاية المال كالأب
والجد للميت كما هو مقتضى
اطلاق الولي هنا وتبيده للولي
فيما مر بقوله الذى يصوم على
التقديم لكن يمنع هذا الاحتمال
مانع قدم فى قوله ولا يشترط فى
الاذن الخ (قوله من رأس المال)
ومحل ذلك حيث كان حائزا أو
غيره واستأجر باذن باقى الورثة
والا كان ما زاد على ما يخصه
نبرعاً منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة
(قوله فقال لها عليه الصلاة
والسلام) لاجابة اليه مع قوله
أولا قال لامرأة الخ ثم رأيت فى
نسخة صحيحة اسقاط قوله فقال
لها عليه الصلاة والسلام ومثله

بالاطعام ضعيف اه ونقل البند نجى ان الشافعى نص عليه فى الامالى أيضا فقال ان صح
الحديث قلت به والامالى من كتبه الجديدة وقال البيهقي لو وقف الشافعى على جميع طرق
هذه الاحاديث وتظاهرها لم يخالفها ان شاء الله تعالى قال السبكي وهو كما قال ويهين ان
يكون هو المختار والمفتى به (والولي) الذى يصوم على القديم (كل قريب) أى أى قريب كان
(على المختار) لانه مشتق من الولي باسكان اللام وهو القرب فيحمل عليه ما لم يدل دليل على
خلافه وان لم يكن وارثا ولاولى مال ولا عاصبا ولا وجاه كما قاله الزركشى فى خاتمه اشتراط
بلوغه ولا يشترط فى الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان القن من أهل فرض الصوم
بخلاف الصبي ويؤيد ما يأتى من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وانما اشترط حرية ثم
لان القن ليس من أهل حجة الاسلام فهو ثم كالصبي بخلافه هنا (ولو صام أجنبي) على هذا
القول (باذن الولي صح) ووقع عن الميت سواء كان باجرة وهى عند استئجار الوارث من
رأس المال أو دونها للاخبار الصحيحة كخبر العيصين المار وخبرهم لم انه صلى الله عليه
وسلم قال لامرأة قالت له ان أمى ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها فقال لها عليه الصلاة
والسلام صومي عن أمك قال فى المجموع وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة اه
وما يبطل الارث خبر أحمد وأبي داود ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان نجها الله ان تصوم
شهر فلم تصم حتى ماتت فنجيات قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له
ذلك فقال صومي عن أمك فقدم استنصاه عن ارثها وعدمه يدل على العموم وفى المجموع أيضا
مذهب الحسن البصرى انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون فى يوم واحد اجرأ وهو الظاهر الذى
أعتقده ولكن لم أر فيه كلاما لصحاحنا اه قال الاذرى وأشار اليه ابن الاستاذ ثقةها
ويشهد له نظيره فى الحج كما صرحوا به أى فيما اذا وجب صيام بدلا عن امداد وجبت عليه
ثم مات قبل ان يصوم فانه اذا صام عنه جماعة بعد امداد اجزأه واستشهد له البارزى
أيضا بما لو استؤجر عنه بعد موته لحجة الاسلام واحد وآخر لنذر وآخر لقضاء فى سنة واحدة
فانه يجوز وسواء فى جواز فعل الصوم أكان قد وجب فيه التتابع ام لا لان التتابع انما
وجب فى حق الميت لانه لا يوجد فى حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم
فسقط بموته وقضية كلام الرافعى استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما

٤٣ فى المحلى (قوله وما يبطل الارث) أى يبطل اشتراط كون من يصوم عن الميت وارثا (قوله
وسواء فى جواز فعل الصوم) أى الواقع من جماعة فى يوم عن شخص (قوله صفة زائدة) هى التتابع (قوله والقريب) أى نفسه
(قوله فلا يقدم أحدهما) أى لان القريب قائم مقام الميت فكأنه اذن لهما وعليه ولو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك
مرتين واقع الاول عنه والثانى نقلا للصائم ولو وقع معا احتمل ان يقال وقع واحد منهما عن الميت لا بينهما والاخر عن الصائم

(قوله فلا يلزم الوارث) وانما لم يجب عليه الصوم ليكون الميت لم يخلف تركه يتعلق به الواجب ومن ثم لم يجب الصوم على وارث من خلف تركه وغاية الامر انه سقط التعلق بالتركة بصومه (قوله وفارق نظيره في الحج) أي حيث يصح من الاجنبي بلا اذن من الميت ولا من القريب (قوله ان له) أي الصوم (قوله في الحياة) أي بخلاف الحج فانه يقبلها حيث كان المستتيب معصوبا (قوله وهل له) أي للاجنبي (قوله اذن الحاكم) أي وجوب الان فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايته والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت (قوله فيما يظهر) خلافا لما في شرح الروض وعبارة سم على شرح البهجة فان قام بالقرب ما يمنع الاذن كصبا وحنون أو امتنع من الاذن والصوم أو لم يكن قريب فهل يأذن الحاكم فيه نظرا لوجه المنع لانه على خلاف القياس فيقتصر عليه فتعين الفدية اه كلام شرح الروض الان قوله والوجه المنع الخ الوجه انه يأذن له ويستأجر من التركة مر (قوله خلافا لمن استوجه) ٣٢٨ مشى عليه حج (قوله فيقتصر فيه) أي على الوارث (قوله واخذ الاجرة جاز)

على الاخر اما اذا لم يخلف تركه فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي نذبه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذا لم يخلف تركه أو خلفها أو عدى الوارث بتلك ذلك (لامستغلا في الاصح) فلا يجوز له الصوم لانه لم يرد به نص ولا هو في معنى ما ورد به النص وفارق نظيره في الحج بان له بدلا وهو الاطعام وبانه لا يقبل النيابة في الحياة فتصيق فيه بخلاف الحج وهل له ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به الاقرب للكلامهم وجرم به الزكشي الثاني ولو قام بالقرب ما يمنع الاذن كصبا وحنون أو امتنع الاهل من الاذن أو الصوم أو لم يكن قريب اذن الحاكم فيما يظهر خلافا لمن استوجه عدمه وعلة بانه على خلاف القياس فيقتصر فيه فتعين الفدية ولو قال بعض الورثة انا أصوم واخذ الاجرة جاز أو قال بعضهم نطم وبعضهم يصوم بعضهم أصيب الاولون كما رجحه الزكشي وابن العماد لان اجزاء الاطعام يجمع عليه ويؤيده اجابة من طلب التكفين في ثلاثة أثواب تكمى بالحق الميت ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر انهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويحبر الكسبر نعم لو كان الواجب به ما لم يجز تبعه وواجبه صوما وطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة ومقابل الاصح يصح كما يوفى دينه بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يتحمل ذلك عنه ولا فدية له) لعدم ورودها بل نقل القاضى عياض الاجاع على انه لا يصلي عنه نعم لو نذر ان يعتكف صائغا اعتكف عنه وايضا صائغا قاله في التهذيب ومثله ركعتا الطواف فيجوز تبعه للحج (وفي الاعتكاف قول) انه يعتكف عنه قياما على الصوم لان كلاهما كف ومنع (والله أعلم والظاهر وجوب المد) عن كل يوم (على من أفطر) من رمضان (الكبير)

أي حيث رضى بذلك بقية الورثة أخذ من قوله أو قال بعضهم الخ (قوله أوجب الاولون) أي بالنسبة لقدر حصتهم فقط أخذ ما ياتي في قوله ثم من خصه شيء له اخراجه الخ (قوله لان اجزاء الاطعام) يؤخذ منه ان الاطعام أفضل من الصوم وبه صرح حج حيث قال فظاهر قوله في شرح مسلم يسن انه أي الصوم أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه الخلاف والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان الاطعام افضل منه (قوله لم يجز تبعه بعض) أي فالطريق ان يتفقوا على صوم واحد أو يجزوا مد طعام فان لم يفعلوا شيا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ مد من تركته واخراجه

(قوله اعدم ورودها) أي وهل تسن أم لا فيه نظرا لاقرب الاول خروج من خلاف من أوجبه في الصلاة المد كورة كان عن حج الآتي قريبا (قوله اعتكف عنه وايضا صائغا) أي جاز ان يعتكف صائغا فان لم يفعل بقي الاعتكاف في ذمة الميت (قوله وفي الاعتكاف قول) قال حج وفي الصلاة قول أيضا انها تفعل عنه أو صلى بها أو لا حكمه العبادى عن الشافعى وغيره عن اسحق وعطاء الخليلي لكنه معاول بل نقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولى أي ان خلف تركه ان يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من اصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مدا واختار جمع من محققى المتأخرين الاول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وجماعة تقررون ان نقل جمع شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المراهبة اجماع الاكثر وقوله واختار جمع من محققى المتأخرين الاول أي ان الصلاة تفعل عنه (قوله الكبير) تعبيره بالكبير يقتضى ان من أصابه مرض لا يرجى برؤه ويجز معه عن الصوم ولم يبلغ سن الكبير وأفطر =

== لا يجب عليه المبدل لا يعتد به منه ثم ان اسقز كذلك حتى ثبات أخرجه عنه لكل يوم مد كما تقدم وقد يقتضيه قول الشارح أول الفصل وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن سحى الخ لكن قول الشارح الآتى ومثله كل عاجز عن صوم واجب الخ يقتضى خلافه وهو الظاهر (قوله أى لا يطيقونه) أى فلا مقدرة فان قلت أى قرية على ان المراد ذلك قلت يمكن ان يكون قد وجدت عند النزول قرية حالبة فهم منها ذلك ولا يضر عدم بقائها فليتنامل اه سم على ٣٣٩ (قوله وانما يلزم من ذكر قضاء) أى

وان كانت الفدية باقية في ذمته (قوله لم يصح نذره) أى انجز عنه حال النذر (قوله لانه خطوب بالبحر) ويقع الحج الاول للنائب ويستترد منه ما دفعه اليه من الاجرة (قوله وما يجزئ في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه) أى وهو عدم نبوته في ذمته (قوله ولو أخرج) أى بعد مضي سنتين مثلاً لانه لو أخرج فدية السنة الاولى فيه لم يكن تأخير حتى يقال لم يلزمه شئ للتأخير (قوله الايتين تعجيل) أى واذا قلنا بعدم الاعتداد بما عمله هل له ان يسترده أم لا فيه نظر والا قرب الاول وان لم يعلم الا أخذ بكونه امجلاً أخذاً مما مر فيما لو أخرج غير الجنس فانه يسترد منه مطلقاً افساد القبض وتقدم ان مثل ذلك كل ما لم يقع الموقع وكان قبضه فاسداً وكذا لو عمل له لا الفطر لكبر أو المرض ثم فعل المشقة وصام صحيحة ليله التعجيل فيتعين عدم وقوع ما عمله الموقع ويستترده

كان صار شيخا هرا لا يطيق الصوم في زمن من الزمان والالزمه ايقاعه فيما يطيقه فيه ومثله كل عاجز عن صوم واجب سواء في رمضان وغيره زماناً أو مرض لا يرجى برؤه أو مشقة شديدة تلحقه ولم يتكافئه قال تعالى وعلى الدين يطيقونه فدية طعمه مسكين أى لا يطيقونه أو يطيقونه حال الشباب ثم يجزون عنه حال الكبر أو يطيقونه أى يكفونه فلا يطيقونه كما مر وانما يلزم من ذكر قضاء اذا قدر بعد ذلك لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو الاصح في المجموع من ان الفدية واجبة في حقه ابتداء لا بدلاً عن الصوم ومن ثم لو نذر صوماً لم يصح نذره وان قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه بخلاف نظيره في الحج عن معصوب قدر بعد لانه خطوب بالحج ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كما نقل في الكفاية عن البندنجي كما لو تكلف من سقطت عنه الجمعة فعلمها حيث اجزأته عن واجبه فلا يرد عليه قول الاسنوي قياس ما صححه من انه مخاطب بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقضية كلامهم ان من ذكر اذا اجز عن الفدية ثبتت في ذمته كال كفارة وهو كذلك وما يجزئ في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه كالنظر لانه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جنائية ونحوها رتبان حق الله تعالى المالى اذا اجز عنه العبد وقت الوجوب استقر في ذمته وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهوها كذلك ادسيه فطره بخلاف زكاة الفطر ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شئ للتأخير وليس له ولا للحامل أو المرضع الايتين تعجيل فدية يومين فاكثر واهم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلته ومقابل الاظهر المنع لانه أفطر لاجل نفسه بعذر فاشبهه المسافر والمريض اذا ماتا قبل انقضاء السفر والمرض وقرق الاول بان الشيخ لا يتوقع زوال عذره بخلافهما (واما الحامل والمرضع فان أفطرا خوفاً) من الصوم (على نفسيهما) ولومع ولديهما تغليب الماسقط وعمل بالاصل من حصول مرض ونحوه بالصوم كاضرر الحاصل من الصوم للمريض (وجب) عليهما (النقضاء بالفدية) كالمريض المرجو البرء (أو على الولد) وحده ولومع غيرها بان خافت الحامل من اسقاطه وخافت المرضع من ان يقل اللبن فيملك الولد (لزمتهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر) في مالهما وان كانا مسافرين

على ما مر (قوله واما الحامل) أى ولو كان الحمل من زنا أو بغير آدمى ولا فرق في الرضيع بين ان يكون آدمياً أو حيواناً محترماً رأيت في الزيادة (قوله من حصول مرض ونحوه) أى من كل ضرر يبيح التيمم حج (أقول) وينبغي في اعتداد الخوف المذكور انه لا بد من اخبار طبيب مسلم عدل ولو عدل راية أخذاً مما قيل في التيمم (قوله وعلى الولد) أى ولو حر يباع على الوجه لانه محترم خلافاً لما يقتضيه كلام الركنى اه ايعاب وقوله ولو حر يباع بان استؤجرت امرأة لملة لارضاع ولغيره مثلاً (قوله فيملك الولد) مثل الهلال وغيره مما يبيح التيمم اه حج

(قوله وكذا ان أطلقنا) أي بان
لم يريد ابالفطر خصوص الولد ولا
السفر أو المرض (قوله وجبت
الفدية لما زاد) أي على ستة عشر
(قوله كل رمضان) أي من سنة
واحدة (قوله المستأجرة) وكذا
المتبرعة اهـ حج وظاهره وان
لم تنعزل للارضاع وسباني ما فيه
في قوله وما يجنبه الشيخ الخ (قوله
على ما اذا غاب على ظنهما) أي
فلا يجوز لها حيث علمت ذلك
الايجار وتبطل الاجارة لو صدرت
منها على هذا الوجه المجزها عن
تسليم منفعة نفسها بوجود من
لا يضرها الارضاع (قوله بما امر
آنفا) أي بان أفطرها نحو السفر
للافتقاد وعليه فقوله أولا
للافتقاد معناه عنده (قوله
والمرضع) أي وذلك بان أفطرت
مع وجود غيره على ما يجنبه
الشيخ رحمه الله (قوله بما امر) أي
من انه ارتفق به شخصان (قوله نعم
يلزمه) أي المتعدي (قوله ههنا
مقيا) أي وسر الماياتي من قوله اما
الغن الخ ولا فرق في الحربين كونه
حر الكل او البعض اخذ من
تعليل الاحتراز بالحر عن الرقيق
لانه لا تركه له فيخرج عن البعض
ما خلفه عن كل يوم مد كما تنص
دونه من تركه ولا فرق في وجوب
المد لكل يوم بين كونه بين وبين
سيدة ما يات أم لا أي ولم تكن
المرأة حاملا او مرضعا اخذ

منه ويأتي

أو مرضعتين نعم ان أفطرتا لاجل السفر أو المرض فلا فدية عليه ما وكذا ان أطلقنا في
الاصح ثم الكلام في الحرة اما الفتنة فستأتي وفي غير المرضع المتبرعة واما هي فلا فدية عليها
للسك وكذا الحامل المتحيرة بناء على ان الحامل تحيض ثم محل ما ذكر في المتبرعة اذا أفطرت
سنة عشر يوما فاقبل فان أفطرت ازيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر ما يحتمل
فساده بالحض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما عليه
الجلال البلقيني وشمل كلام المصنف المستأجرة للارضاع وانما لزمها ولم يلزم الاجعير
الفتق لان الدم ثم من تمة الحج الواجب على المستأجر وهنا الفطر من تمة اصال المنافع
اللازمة للمرضع وما يجنبه الشيخ من ان محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة اذا لم توجد
مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها
احتياجها الى الافطار قبل الاجارة والا فلا اجارة للارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز
ابدال المستوفى منه فيها والفطر فيما ذكره جازيل واجب ان خيف نحو هلاك الولد
ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد لانها بدل عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل
واحد ومقابل الاظهر لا يلزمها ما كالمسافر والمريض لان فطرهما العذر وقبل يجب على
المرضع دون الحامل لان فطرها المعنى فيها كالمرضع (والاصح انه يلحق بالمرضع) في ايجاب
الفدية مع القضاء (من أفطرتا نقاذ) محترم (مشرف على هلاك) بغرق أو غيره او على
اتلاف عضو او منفعة اخذ من نظائره وتوقف الانقاذ على الفطر فافطر ولم تكن امرأة
متحيرة لانه فطارتا تنفق به شخصان وان وجب كما مر وقضية كلامه التسوية بين النفس
والمال لكن المعتد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك في المال ولومال غيره ان لم يكن
حيوانا وان كان القفال فرضه في مال نفسه لانه نظارتا تنفق به شخص واحد بخلاف
الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفق به شخصان ومحموله في منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقاذ
اما من يباح له الفطر لعذر كستر أو غيره فافطرية للانقاذ ولو بالنية الترخص قال الاذرى
فانظروا انه لا فدية ويحجه تقييده بما مر آنفا في الحامل والمرضع والثاني لا يلحق به مالان
ايجاب الفدية مع القضاء بعبد من القياس وانما قلناه في حق المرضع والحامل لورود
الاخبار به فبقي ما عداهما على الاصل والفطر في هذه الحالة واجب كما مر ان لم يكن
تخليصه الابه (لا المتعدي بفطر رمضان بغير جاع) فلا يلحق به العدم ورود وفارق لزومها
للحامل والمرضع بما مر وبان الفدية غير متقدمة بالانتم بل انما هي حكمة استأثر الله بها
الا ترى ان الردة في شهر رمضان الحفس من الوطع مع انه لا كفارة فيها وفارق ذلك أيضا
لزوم الكفارة في اليمين الغموس وفي القتل عمد او نأبان الصوم عبادة بدنية والكفارة
فيها على خلاف الاصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافها في تنكح
نعم يلزمه التعزير (ومن أخر قضاء رمضان) أو شيئا منه (مع امكانه) بان كان ههنا مقبلا
(حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد) وهو آثم كما في المجموع غلب فيه

(قوله قضاء الصلاة) أي حيث فاتته بعذر (قوله إذا تأخير إليه) أي إلى يوم عيد النحر (قوله لا يقبله) بجملة خالية (قوله وخرج بامكانه ما لو أخره بعذر كان استمراره) ويلبغى أن منه ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من قضاءه حتى دخل شعبان فيه عذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلاً لأن صوم شعبان ٣٤١ استحق عليه بالنذر قبل استحقاق

صومه عن القضاء (قوله ولا فرق في ذلك) أي في لزوم القدية بالتأخير (قوله بين من فاته شيء) معتمد (قوله أن التأخير) أي تأخير قضاء رمضان بسبب السفر (قوله أن التأخير جهلاً) ومراده الجهل بل بجملة التأخير وإن كان مخالطاً للعلماء فلهذا ذلك لا بالتكرار فلا يعذر بل له نظير ما مر فيه الوعلم حرمة التخنخ وجهل البطلان به اهـ زيادي (قوله والأوجه عدم الفرق) أي بين من أفطر لعذر وغيره فكل من الجهل والنسيان عذر مطلقاً (قوله سقوط الأثم به) أي الجهل (قوله وموته أثناء يوم) أي ولو كان مفطراً تبين أنه ليس من أهل صوم ذلك اليوم (قوله يمنع تمكنه فيه) أي فلا يكون سبباً في تكرار القدية (قوله بتكرار السنين) أي بشدة الممار في كلام المصنف وهو الامكان وعبارة سم على منج (فرع) • إذا تكرر التأخير هل يعتبر الامكان في كل عام أم يكفي تكرار القدية وجود الامكان في العام الأول الظاهر الأول كما يرشد إليه قول البغوي أن المتعدي بالفطر لا يعذر بالسفر في القضاء اهـ والذي تحوزر الامكان بالو حلف بالطلاق الثلاث

ضعيف لكنه روى موقوفاً على رايه باسناد صحيح وبعضه افتاء مستمعة من الصحابة ولا يخالفهم ولتعديه بجملة التأخير حيث نذر وانما جاز تأخير قضاء الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلاً بل إلى سنين لأن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فانه يصح في كل الاوقات ولا يرد عليه انه يقتضي محي الحكم فيما هو قبيل عيد النحر اذا التأخير إليه تأخير لزمن لا يقبله لأن المراد تأخير به إلى زمن هو نظيره لا يقبله فالتأخير العمد على أن يراد ذلك غفلة عن قولهم في الاشكال مثلاً وخرج بامكانه ما لو أخره بعذر كان استمراره مسافراً أو مريضاً أو المرأة حاملاً أو مرضعاً إلى قابل فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وإن استمر سنين لأن ذلك جائز في الاداء بالعذر في القضاء به أولى ولا فرق في ذلك كما اقتضاه كلامهما كغيرهما وصرح به المتولي وغيره بين من فاته شيء بعذر وغيره لكن سياتي في صوم التطوع به ما نقله في الروضة عن التذويب وأقر أن التأخير للسفر حرام وقضية لزومها ويمكن أن يقال لا يلزم من الحرمة القدية وقضية كلامهم ما أنه لو شئ أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان مثلاً ولم يقض فيه لزوم القدية وهو ظاهر وإن نظريه في الاستوى وأخذ الأذرى من كلامهم أن التأخير جهلاً ونسياناً عذر فلا قدية به وسبقه لذلك الرواية أن سكن خصه بن أفطر بعذر والأوجه عدم الفرق وبحت بعضهم سقوط الأثم به دون القدية ومثلها ما الأكرام كما في تطاير ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه (والاصح تكرره) أي المدا ذالم يخرج به (بتكرار السنين) لأن الحق فوق المالية لا تدخل بخلافه في نحو الهرم لا يتكرر بذلك لانتفاء التقصير اما القن فلا تلزمه القدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذ به بعض المتأخريين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه قدية مالية لا تدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه الأوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذ من قولهم ولزمت ذمة عاجز وما فرق به البغوي من أنه لم يكن من أهل القدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بان العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب اظهروا الفرق وهو أن المكفر ثم أهل للوجوب في حالته وانما اختل وصفه بخلاف ما هنا فانه غير أهل للالتزام القدية وقت الوجوب ومقابل الاصح لا يتكرر كالحديد (والاصح أنه لو أخر القضاء) أي قضاء رمضان (مع امكانه فمات أخرج من تركه لكل يوم مدان مدلتوات) ما لم يصم عنه أحد كما مر (ومد للتأخير) لأن كلامهم ما موجب عند الأفراد كذا عند الاجتماع والثاني يكفي مدوهو لفوات وعلم أنه متى تحقق الفوات وجبت القدية ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فمات لبواقي

في محاسن مر معه بحضرة العلامة الطبلاوى الأول (قوله مع امكانه) ولا يمنع من أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه القدية إذا أخر

(قوله وهو ماصوبه الزركشي) معقد (قوله فلا يبحث) أي قبل الغد (قوله ولا شيء على الهرم) تقدم التصريح به في قوله بخلافه في نحو الهرم الخ (قوله وله صرف امداد) التعبير به مشعر بان صرفه لخاص متعديين أولى وهو كذلك وبؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام من ان سدجوعة عشرة مساكين أفضل من سدجوعة واحدة عشرة أيام وعبارة شرح المناوي على منظومة الأكل لابن العماد قبل قوله وان دعوت صوفيا الخ ماله (قائدا) لو سدجوعة مائة عشر أيام هل أجره كاجر من سدجوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع ولي وقد حدث الله على الاحسان للعالمين وهذا لا يتحقق في واحد ولانه يرجي من دعاء الجمع ما لا يرجي من دعاء الواحد ومن ثم أوجب الشافعي دفع الزكاة الى الاصناف لما فيه من دفع أنواع من المساكين وجلب أنواع من المصالح ٣٤٢ اذ دفع الفقير والمسكين نوع مخالف لدفع الرق عن المكاتب والقرم عن العارم

والغريبة والانتطاع عن ابن السبيل اه (قوله منها الى شخص) أي وله نقلها أيضا لان حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات (قوله فيقتنع) أي في الدون وفيما زاد على الواحد (قوله وجنسها) قال الفضال ويعتبر فضلها عما يعتبر ثم اه ج أقول يتأمل هذا مع كون القرض انه مأت وان الواجب تعلق بالتركة وبعدم التعلق بالتركة فاي شيء عليه بعدموته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج منه بل القياس ان يقال يعتبر لوجوب الاخراج فضل ما يخرج منه عن مؤنة تجهيزه ويذهب ذلك على دين الادي ان فرض ان على المستدين انهم ما ذكره ظاهر فيما لو أفتى لكبراً ومريض لا يرجي برؤه (فصل في موجب كفارة

خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مدا عشرة لاصل الصوم وخمسة لتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة وقضية ذلك لزوم الفدية حاله لا يسعه وهو ماصوبه الزركشي وفرق بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعدم من عدم لزوم حتى يدخل رمضان كمن حلف لما كان هذا الرغيف غدا فتلف بغيره لانه قيل الغد فلا يبحث وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية وفرق بين صورة الميت والحي بان الائمة المستقبلة بقدر حضوره لما موت كما يحل الابل به وهذا مفتق ودفي الحي اذ لا ضرورة الى تجهيل الزمن المستقبلي في حقه ولو جعل فدية التأخير لم يؤخر القضاء مع الامكان اجرائه وان حرم عليه التأخير ولا شيء على الهرم والزمن ومن اشهدت منقعة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخرها عن السنة الاولى (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) دون غيرها من مستحق الزكاة لان المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير اسوأ حالاً منه أو داخل فيه اذ كل منهما اذا ذكر منفردا يشمل الآخر ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف امداد) منها (الى شخص واحد) بخلاف المد الواحد فانه لا يجوز صرفه الى شخصين لان كل مد كفارة ومن ثم لم يجوز اعطاؤه من امداد الكفارة الواحدة أكثر من مد اما اعطاء دون المد وحده أو مع مد كامل فيقتنع مطلقا لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبع بعض بخلافه في كفارة الحج فانه أصل وأيضا فالغرم ثم قد يكون أقل من مد بلا ضرورة بخلافه هنا (وجنسها) أي الفدية (جنس الفطرة) التي مر الكلام عليها او مر فيها ان المدرط وثلاث وان المعتبر الكيل لا الوزن (فصل) في موجب كفارة الصوم (تجب الكفارة باقدا صوم يوم من رمضان) يقينا وخرج به الوطء في أوله اذا صام بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه أو في صوم يوم الشك حيث جاز فبان من رمضان (بجماع) ولو لو طاء وتبان جهمة أو ميت وان لم ينزل (انتم به بسبب

(الصوم) (قوله كفارة الصوم) أي وبيانها وما يتبع ذلك (قوله وخرج به) أي بقوله يقينا الصوم (قوله حيث جاز) أي بان أخبره موثق به برؤية الهلال فصام اعتمادا على ذلك (قوله بجماع) قد يخرج ما لو طاء بالجماع مفطر آخر كما كل فلا تجب الكفارة وهو متجه لان الاصل برائة الذمة ولم يخص الجماع لهتك اه م على شرح البيهقي فلو أوجب في فرج مقطوع هل يجب فيه الكفارة وينفسد الصوم كما يجب الغسل بالاباح فيه أولا وبشرق فيه نظرا والا قرب الثاني وبفرق بان المدار هنا على معنى الجماع وهو منتف فيم بخلاف الغسل فان الحكم فيه منوط بمسمى الفرج (قوله ولو لو طاء) صريح في ان الجماع يشمل ذلك لكنه قال في الایعاب بعد تعبير المتن بالجماع الاول بوطء ليشمل اللواط وتبان البهيمية والميتة ويحفل ان ما ذكره الشارح تفسير مراد فلا ينافي ما ذكره في الایعاب

(قوله لخبر الصبيحين جابر رجل) واسمه سلمة بن صخر البياضي (قوله قال هل تجد ما تعتق) أي تستطيع وتام صدقية (قوله فهل تجد ما نطم) ما صدقية أيضا (قوله وهو بفتح المهملة) هذا هو الصواب المشهور في الرواية واللغة وحكاة القاضي عن رواية الجمهور ثم قال ورواه كثير من شيوخنا وغيرهم بأسكان الراي قال والصواب القح ٣٤٣ ويقال العرق الزيل بفتح الزاي من

غير نون والزئيل بكسر الزاي وزيادة نون ويقال له الفقة والمكئل بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق والسفينة بفتح السين المهملة وبالفاءين قال القاضي قال ابن دريد تسمى زئبلا لأنه يعمل فيه الزيل والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعا وهو ستون مقدا لستين مسكينا لكل مسكين مقدا اه شرح مسلم للنووي واما الفرق بالفاء والراء المقتوحةين فهو كما في المصباح مكيا ل يقال انه يسع ستين عشرة رطلا (قوله ما بين لابتها) وهما الحرتان أي الجبلان المحيطان بالمدينة وفي رواية ذكرها البخاري في الادب من رواية الاوزاعي والذي نفسي بيده ما بين طنبى المدينة وهو تقنية طنبى بضم الطاء المهملة والذون احد اطناب الخيمة واستعاره للطرف وقوله أهل هو مبتدأ خبره أحوج وبين لابتها حال ويجوز كون ما مجازية أو تسمية فعلية الاقل أحوج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز ان يكون بين خبرا مقديما وأهل مبتدأ وأحوج صفة لأهل ويتعين على هذا رفع أحوج على انه صفة ويجوز نصبه على انه حال

الصوم) أي لاجله لخبر الصبيحين جابر رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل كنت قال وما اهلكك قال واقعت امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما نطم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وسلم بمرق وهو بفتح المهملة مكئل بفتح من خوص التخل فيه عمر فقال تصدق بهذا فقال على أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتها أهل بيت أحوج اليه مما أفنعتك صلى الله عليه وسلم لم حتى بدت انسابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فاعتق رقبة فصم شهرين فأطعم ستين مسكينا بلنظ الامر ورواية انه كان فيه خمسة عشر صاعا كما قاله البيهقي أصح من رواية انه كان فيه عشرون صاعا وسأني القيود مشروحة في كلام المصنف وأورد على هذا الضابط أمور أحدها إذا جامع المسافر ونحوه امرأته ففصد صومها لا كفارة عليه بإفساده على الاظهر فينبغي التقييم بصوم نفسه ويجوز منه بان الكفارة إذا لم تلزم بإفسادها صومها بالجماع كما يأتي في الاول افساد غيرها له الثاني لو ظن غروب الشمس من غير امانة فجامع ثم بان غير ارفلا كفارة لأنه لم يقصد اهتلك قاله القاضي حسين والمتولى والبغوى قال في المجموع وبه قناع الاصحاب الا الامام فانه قال من أوجب الكفارة على الناسي بوجهها هنا وقال الرافعي وتبعه المصنف فينبغي ان يكون هـ ذاء قرعا على تجويز لا فطار والحالة هذه والافتجاب الكفارة وقام بالضابط المذكور قال الاذرى وظاهر كلام القاضي والمتولى والبغوى مصرح بالمعصية وعدم الكفارة قال القاضي لانها تدرك بالشبهة كالحل قال ولو بان ان الشمس قد غربت خرج ولا قضاء فلا يصح الحمل على ما ذكره اه ويجب أخذ ما مر بانها انما سقطت بالشبهة وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتضد باصل برائة الذمة لا تجوز الا فطار لأنه حرام عليه كما مر الثالث لو شك في انها هل نوى اية الام لا ثم جامع في حال الشك ثم تذكر انه نوى فانه يطل صومه ولا كفارة عليه ويجب عنه بما قبله الرابع ما اذا نوى صوم يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم أفسده ثم تبيّن بعد الا فساد بالبيضة انه من رمضان فانه يصدق ان يزال انه أفسده صوم يوم من رمضان بجماع انتم به لاجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لأنه لم ينو عن رمضان ويجب عنه بأنه فطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه عن غير رمضان وعنه أيضا لانتفاء نيته له الخامس وهو وارد على عكس الضابط إذا طلع الفجر وهو بجماع فافسد ثم قام فان الأصح في المجموع عدم انعقاد صومه وتجب عليه الكفارة مع انه لم يفسده صوما ويجب بعدم ورود انفسر الا فساد بجماع منع الانعقاد بخلاف تفسيره بما يرفع على انه وان لم يفسده فهو في

ويستوى على هذا المجازية والتمعية لسبق الخبر (قوله خرج) أي من الصوم (قوله ويجب عنه بما قبله) هو قوله ويجب اخذ ما مر بانها الخ (قوله انفسر الا فساد بجماع منع الانعقاد) الاولى ان يقول بما يشمل منع الانعقاد الخ

(قوله فكانه انعقد الخ) معتد (قوله وزيفه كثير) أي أفسده (قوله اذا استدأمة الوطه الخ) انظره مع ما قرره في باب الايمان وعبارة المنهاج ثم استدأمة طيب ابي تميم في الاصح وكذا ووطه وصوم وصلاة والله أعلم اه الا ان يراد ان استدأمة الجماع لها حكم الجماع هنا وبؤيده ما تقدم في النزاع مع طلوع الشجرانه يشترط قصد الترك والالم يصح اه سم على شرح البهجة الكبير وكتبهم امشده العلامة الشوري مناصه عبارة الامد في باب الظهار واستمرار الوطه وطه أي في الحرمة لامطاقة المايات في الايمان اه وهي تؤيد ما اشار اليه المحشي من الحل فليتم امل (قوله أو جاهل تحريمه) أي وقد قرب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أخذوا من قوله لان صومه لم يفسد (قوله ولو علم بالتحريم) مثل ما لو علم بالتحريم وجهل ابطاله للصوم (قوله وقد احتراز عنه) أي عما ذكر (قوله بديل غروب الشمس) ٣٤٤ أي فانه يفسد بمجرد غروبها وان لم يعاط مفطر او يؤيده ما أجاب به بعضهم

من انه لو لم يفسد لا يفطر على حارولا على بارد لم يبحث بتناول أحدهما بعد غروب الشمس لانه حكم بفطره قبل تناول السكن المعتد في تلك الحنة لان بني الايمان على العرف (قوله عن جماع الصبي) عبارة سم على شرح البهجة قوله بجماع المسافر الخ يحق ان يخرج به أي بقوله اشم به للصوم ما لو جامع بعقد انه صبي ثم بان انه كان بالغاً عند الجماع لعدم اتمه ويحتمل خلافه لتصيره بعدم معرفة حاله وقد يؤيد القول مسئله ظن بقاء الليل اه وكتب بهامشه شيخنا العلامة الشوري اعتقاد الصبي لا يبيع الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضي الاباحة فهو ممنوع منه ~~منه~~ ما يمنع من لزنا فالوجه وجوب الكفارة ولا تأييد

معنى ما يفسده فكانه انعقد ثم دوزاد في الروضة تعالى الغزالي تام احتراز عن المرأة فانها تفطر بدخول شيء من الذكروبها ولو دون الحشنة والتام يحصل بالتقاء الختانين فاذا مكنته منه فذلك كفارة عليه دونها وزيفه كثير بخروج ذلك بالجماع اذا انفساد فيه بغيره وبانه يصور فساد صومها بالجماع بان يولج فيها نائمة أو ناسية أو مكرهة ثم تستيقظ أو تندكر أو تقدر على الدفع وتستديم فسادها به بالجماع اذا استدأمة الوطه هنا ووطه ولا كفارة عليها لانه لم يؤمر بها في الخبر الا بالرجل الجماع مع الحاجة الى البيان ولانها غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الخاطي كالمهر فلا يجب على الموطوءة في القبل او الدبر ولا على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرزمة الاتفاق عليه (فلا كفارة على ناس) أو جاهل تحريمه أو ~~مكره~~ لان صومه لم يفسد بذلك كما مر وقد احتراز عنه بانفساد بل لا كفارة أيضا على الصحيح وان جهلنا مقتضى الانتفاء الاثم ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت قطعا (ولا مفسد غير رمضان) من نحو نذر وقضاء لان النص ورد في رمضان وهو أفضل الشهور ومخصوص بفضائل لم يشاركه فيها غيره فلا يصح قياس غيره عليه وقد احتراز عن ذلك بقوله من رمضان (أو بغير جماع) كاكل أو غيره لورود النص في الجماع وهو أغلظ من غيره وقد احتراز عنه بقوله بجماع (ولا) على ما تم (ما افرجامع بنية الترخص) لانه لم يأنم لوجود القصد مع الاباحة (وكذا بغيرها في الاصح) لابيحة الافطار له فصارت شبهة في ذمة الكفارة والثاني نلزمه لان الرخصة لا تحصل بدون قصد هذا ألا ترى ان المسافر اذا أخر الظهري الى العصر فان كان نية الجمع جمع والا فلا وجوابه ان الفطر يحصل بالنية بديل غروب الشمس ولا كذلك تأخير الصلاة والمريض في ذلك كالمسافر وقد احتراز عنه بقوله أنه اذا كلامه في آثم لا يباح له الفطر بحال وبصح ان يكون احترازه عن جماع الصبي (ولا على

فيماد كره لفرق الظاهر بين اباحة قد اتم وعنده فليتم امل وبؤيده ما ذكرناه وجوب الحد عليه لو كان زانيا حينئذ اه من (أقول) وفيه نظر اما ولا فلان الصبي حيث لم يعلم يلوغه لاشتم عليه كن ظن بقاء الليل بل هذا أولى اعسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لاسمولة بحيث علم او اما ثانيا فخرمة الفطر لا تستلزم الكفارة كما ياتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه لشبهة وان حرم جماعه واما كونه بمحض حديث زني ظانا فاصبا فبان خلافه فوجه ان الزنا معصية في نفسه ومن ثم عنه منه الخا كم ويؤدب عليه وفطر الصبي ايسر في نفسه معصية وأمر وايه له با وضربه عليه انما هو ليعاقبه فلا يتركه بعد ان شاء الله وما تقر به من وجوب الحد عليه صرح به الشارح في كتاب الزنا به - دقول المصنف وحد المحسن بقوله نعم لو اولج ظانا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في اصح الوجهين

(قوله وهذا غير مصل الخ) أي
 لخروجه بالسلام من الصلاة
 ظاهره ألا يقال إن سلامه لغو
 لكونه ناسيا فهو باق في صلاته
 كما أن الجماعة صائم بعد اكائه (قوله
 أنه لا ينطربه) أي بالأكال (قوله أو
 نائمة) أي أو مكرهة (قوله ومحل
 القول الأول) هو قوله وفي قول
 عنه وعنهما (قوله وتجب عليها)
 ضعيف (قوله من ذلك مطلقا) أي
 حرمة أو أمة زوجة أو غيرها (قوله
 وتلزم من انفرد برؤية الهلال)
 خرج به الحساب والمنجم إذا دل
 الحساب عنده ما على دخول
 رمضان فلا كفاية عليه ما يوجه
 بأنه ما لم يثبت بذلك دخول الشهر
 فاشبه ما لو اجتمع من اشتبه عليه
 رمضان فاداه اجتمعه إلى شهر
 فصامه وجامع فيه فإنه لا كفارة
 عليه (قوله لما صر من وجوب
 الصوم) يرد عليه أن من ظن
 بالاجتماع دخول رمضان يلزمه
 الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما
 تقدم اه سم اللهم الآن يقال
 أن تصديق الرائي أقوى من
 الاجتهاد لأنه تصديق نزل منزلة
 لرأي والرأي متيقن فن صدقه
 مثله حكما ولا كذلك المجتهد هذا
 وما ذكر من وجوب الكفارة هنا
 قد يخالفه عموم قوله السابق وفي
 صوم يوم الشك حيث جاز الخ

من ظن) وقت الجماعة (الدليل) لجامع (فبان نهارا) لا انتهاء الاسم (ولا على من جامع) عامدا
 (بعد الاكل ناسيا وظن أنه أفطربه) أي الأكل لأنه يعتقد أنه غير صائم وقوله ناسيا متعلق
 بالأكال (وإن كان الأصح بطلان صومه) به هذا الجامع كالوجوب على ظن بقاء الليل فبان
 خلافه والثاني لا يبطل كالموسم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا يبطل صلاته
 والفرق على الأول أنه هنا صائم وقت الجماعة وهذا غير مصل في حالة الكلام أما إذا علم
 أنه لا ينطربه ثم جامع في صومه ففطر وتجب الكفارة جزما وأعلم أن هذا الذي ظن الفطر
 في مسئلتنا لجامع أن علم وجوب الامساك عن الجماعة وغيره فأنه لا بسبب الصوم فيخرج
 اقتيد الأخير أن ظن الإباحة يخرج بقوله ثم (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم لأن لم يأم
 بسبب الصوم وهذا إذا دخل فيما صر في قوله ولا ناس فعلم الكفارة عليه لعدم فطره
 لا يجرم أن الرافعي فرعه في الشرح على القول بأن الجماعة ناسيا منسد وحيث قد يكون بيانا
 لما احتزر عنه بقوله بسبب الصوم لأن الاسم بسبب الزنا خاصة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا
 مترخضا) لأن النظر بجائزه وأنه بسبب الزنا لا بالصوم فيكون أيضا بالناسيا به الذي قبله
 وقوله مترخضا منال لا قيد فلولم والترخص فالحكم كذلك (والكفاية على الزوج عنه)
 ونه إلا لم يأم بهما زوجة الجماعة مع مشاركتها في السبب لانه جاء في رواية هذه
 وهذه كانت ولو وجبت عليها البينة كما صر (وفي قول عنه وعنهما) أي يلزمهما كفارة واحدة
 ويقعاه الزرع وعلى هذا قيل يجب كمال الخامل على كل منهما انصفا ثم تحمل الزرع
 ما وجب عليها وقيل يجب كماله لتولى على كل منهما كفارة كاملة متقلة ولكن يحملها
 الزوج عنهما ثم يداخلان وهذا مقتضى كلام الرافعي (وفي قول عليها كفارة أخرى)
 ما على الرجل لتساويهما في السبب والنام كحد الزنا ومحل هذا في غير التحيرة ما هي
 فلا كفارة عليها ومحل هذا القول أيضا والذي قبله إذا مكنته طائفة عالمة فلو كانت
 منطرة ونائمة صائمة فلا كفارة عليها قطعا ولا يطر صومها ومحل القول الأول منها ما
 من أصله إذا لم يكونا من أهل الصيام فإن كانا من أهل الكون ما عشرين أو مائة كين لم
 كل واحد صوم شهرين لأن العبادة البدنية لا تتحمل وإن كان من أهل العتق أو الأطعام
 وهي من أهل الصيام فاعتق أو أطعم فالأصح أنه يجزى عنهما إلا أن تكون أمة فإنه لا يجزى
 اعتق عنها على الصحيح ومحل أيضا إذا كانت زوجة كما يرشد إليه قوله على الزوج أما
 لو طرأة بشبهة والزنى به أفلا يتحمل عنها قطع وتجب عليها ولو كان الزوج مجنون لم يلزمها
 نى على القول الأول ويلزمها على الثاني لأن الزوج غير أهل لتحمل هذا والمذهب عدم
 وجوب نى عليها من ذلك مطلقا (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) بعد
 شروعه في الصوم وإن ردت شهاده كما مر لأنه هت حرمة يوم من رمضان عنده بإفساده
 صومه بالجماع فاشبه سائر الأيام وظاهر أن مثله من صدقه في ذلك لما صر من وجوب الصوم
 عليه حينئذ فإن رأى هلال والوحيد لزمه الفطر ويحق فيه ندبا فيما يظهره فان شهد فردنم

(قوله وسدوث السفر) لو حدث وصوله الى محل مختلف المطلاع مع محله فوجد أهله معيدين عبدهم وسقطت عنه الكفارة كما أفق به شيخنا الشهاب الرمل تبين عدم وجوب صوم ذلك اليوم عليه بل عدم جوازه اه فلو عاد له في بقية اليوم فهل يتبين وجوب الكفارة لانها انما كانت سقطت بصيرورته من أهل محل المنقل اليه بوصوله اليه وقد انقضت بقية اليوم في يومه الى محله اذ قد تبين بعوده اليه انه لم يخرج عن ٢٤٦ حكمه ومجرد الوصول الى المنقل اليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح

شبهة لسقوط الكفارة مع تعديه بالافساد ولا فيه نظر واصل الاقرب الاول ولو ثبت التساقط الثلاثين لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما فثبت شوال ثم انقل الى محل آخر مختلف للدول في المطلاع أهله صيام من غير تناول مفطر قبل وصوله اليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لانه بانقاله اليه صار واجبه الصوم وقد شرع فيه نية معتبرة وثبت شوال قبل التناقل لا يستدعيه وصومه لزوال أثر الثبوت في حقه بانقاله أولا فيه نظر ولا يعد الاول اه سم على شرح البهجة (قوله لم تسقط الكفارة بالاخلاف أي وان اصل بها الجنون فيما يظهر اه سم على بهجة (قوله لما قلنا له) بقي ما لو شرب دوايلا يعلم انه يجنبه في التهم ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدوا فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح أولا فيه نظر والاقرب الاول لانه لم يكن مخطبا بالصوم حين التعاطي وبقي ما لو تعدي بالجنون نهارا بعد الجماع كأن أفق

أفطر لم يعزروا فان أفطر ثم شهد رد وعزروا استشكله الاذرى بأن صدقة محفل والعتوبة تدربون اه اذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بأن الاحتياط لرمضان مع وجود قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) رواه كذا عن الموقل الثاني ثم لا لان كل يوم عبادة منفردة فلا تدخل كفارة هما كجنتين جامع فيهما بخلاف الحدود لمعية الى الاسقاء فان تكررا الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان كان لاربعة زوجات على المذهب أما على القول بوجوب الكفارة على ما روي فحكمها فعليه في هذه الصورة اربع كفارات (وسدوث السفر) ولو طويلا (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لان السفر لا ينافي الصوم فيحقق ذلك حرمة ولا نطرقه لا يبيع الفطر فلا يؤثر في وجوب من الكفارة (وهذا المرض على المذهب) اه تنكح حرمة الصوم بذلك والثاني تسقط لان حدوث المرض يبيح الفطر فينتهي به أن الصوم لم يقع واجبا ومنسلط والمرض والسفر اربعة فلو ارتد بعد جماعه في يوم لم تسقط عنه الكفارة بالاخلاف كما في المجموع ولعل وجهه انه عيب عليه فلا يناسبه التخفيف وتسقط اذا جن أو مات ثم الجماع فانه بطر وذلك بان لم يكن في صوم من قبله ولو افر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون وموت فاطاشر أيضا سقوط التهم قال النائري ينبغي ان لا يسقط عنه التهم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه ثم عدم الاثبات بها كما اذا وطئ زوجته طارئا اجنبية وما ذكره طاشر (ويجب) على طاشر (معها) أي الدمار (قضاء م الفساد الى الصحيح) لانه اذا وجب على المحدث فعل غيره ولو لم يدر انه يدر أنه صلى الله عليه وسلم أمر به لأعرابي والثاني لا يجب لحبر النخل بالكفارة (وهي) يعني كفارة الرقاق في رمضان كفارة الظاهر اذ قوله عليه السلام من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكفارة الظاهر مرتبة لاجتماعه ولان فيه صوما متتابعه فمكاتب مرتبة كالنقل ولانها كفارة ذكر فيها الاغلاظ ولا وهو العتق فكانت مرتبة بخلاف كفارة النبي رقد أشد الى ترتيبها بقوله (عتق رقبة) مؤمنة (فان لم يجد)ها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع صومهما (فاطعام ستين مسكينا) أو فتيلا للغير المار أول الفصل وسبق الكفارة على حفتها في كتاب الكفارة ان شاء الله تعالى ولو شرع في الصوم ثم وجد ارقبة نذبه عنه ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم نذبه (فلو

نفسه من شأق في بسببه هل تسقط الكفارة أولا فيه نظر والاقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لانه وان تعدي به لم يصدق عليه انه أفد صوم يوم لانه مجنون نه خرج عن أهلية الصوم وان أمنا بالسبب الذي صار به مجنونا (قوله وما ذكره) أي النائري (قوله ذكر فيها الاغلاظ) له في قوله في الحديث المارح مجدا معتق به رقية (قوله نذبه له عتقها) أي وينكح صوم بقية المدة ويقع له ما صامه فلا مطلقا (قوله نذبه له) أي وسبأ في فيه ما مرقريه فيترك ما بقي من الاطعام ويقع له ما أطعمه فلا مطلقا

ولان حقوق الله تعالى المالية اذا
عجز عن اوقاف وجوبها فان كانت
للسبب من العبد كزكاة الفطر
لم تستقر في ذمته وان كانت
بسبب منه استقرت في ذمته سواء
كانت على وجه البذل بجزء
الصيد وفدية الخلق أم لا ككفارة
الظهار والقتل واليمين والجماع
ودم القتع والقران اه وتقدم
نحوه في قول الشارح بعد قول
المصنف والاظهر وجوب المدعي
من أفطار الخ وما يجزئه في المجموع
من أنه ينبغي هنا الخ (قوله وفيه
حرج شديد) وورد انه صلى الله
عليه وسلم لما أمر المكفر بالصوم
قال يا رسول الله وهل أتيت الا من
الصوم فأمره بالطعام اه ح
(قوله فيجوز كون عدد الاهل)
أى لا يقيده كونهم من تلمذه
مؤتم

* (باب صوم التطوع) *

(قوله التطوع التقرب الخ) أى
شرعا (قوله من صام يوما في سبيل
الله) أى الجهاد وفيه دلالة على
فضل صوم التطوع (قوله كسائر
الاعمال) أى فروضها وسننها وما
ضوعف منها (قوله بسن صوم
الاثنين والخميس) سئل الشيخ
الرملي عن الأفضل هل هو صوم
الخميس أو الاثنين فأجاب رحمه الله
بأن صوم الاثنين أفضل اه كذا
رأيت به امش واعل وجهه أن فيه
بعثته صلى الله عليه وسلم وعثمانه
وسائر أطوارهم صلى الله عليه وسلم

عجز عن الجميع) أى جميع خصالها المذكورة (استقرت) في ذمته في الاظهر
لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الاعراب بأن يكفروا بدفعه اليه مع اخباره بعجزه فدل على
ثبوتها في الذمة كما مر ايضا ح والثاني لا بل تستقط كزكاة الفطر (فإذا قدر على خصلته)
منها (فعلها) كماله كان قادرا على حال الوجوب وكلام التنبية يقتضي ان الثابت
في ذمته هو الخصلة الأخيرة وكلام القاضي أبى الطيب يقتضي انه أحدى الخصال
الثلاث وانما الأخيرة وكلام الجمهور وانما الكفارة وانما مرتبة في الذمة وبه صرح ابن
دقيق العيد وهو المعتمد ثم ان قدر على خصلته فعلها أو أكثر رتب (والاصح ان له العدول
عن الصوم الى الاطعام اشارة العلامة) بغير معجزة مضبوطة ولا مساكنة شدة الحاجة
للتسكاح لان حرارة الصوم وشدة الغلة قد ينشيان به الى الوقاع ولو في يوم واحد من
الشهرين وذلك مقتضى الاستئناس فها وفيه حرج شديد والثاني لا فدرته على الصوم
فامتنع عليه العدول عنه كصوم رمضان (و) (الاصح) أنه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى
عباله الذين تلزمهم مؤنتهم كزكوات وسائر الكفارات وأما قوله عليه السلام في الخبر
أطعمه أهل ذلك في الام يحتمل أنه لما أخبره بنفقه صرفه له صدقة أو أنه ملكه اياه وأمره
بالصدق فلما أخبره بنفقه ذن له في صرفها لهم للاعلام بأنها انما تجب بعد الكفاية أو انه
قطوع بالة كفقير عنه وسوغ له صرفها لاهله اعلاما بأن غير المسكين التطوع بالة كفقير عنه
بأذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أى وله فيما كل هو وهم منها كما نقله القاضي وغيره
عن الاصحاب وحاصل الاحكام ان الاو اثنان انما صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو
لا قرب ويصح ان يكون المصنف احتراز عن هذه المسئلة بقوله وأنه لا يجوز للفقير صرف
كفارته الى عباله لان الصارف فيها انما هو الاجنبى نعم يبق الكلام على ما تقر في العدد
لمصرف اليه فيجوز كون عدد الاهل اثنين مسكينا

* (باب صوم التطوع) *

التطوع التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات والاصل في الباب خبر
الصحيحين من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا وفي الحديث
كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لى وأنا أجرى به والصحيح تعليق الغرامة كسائر الاعمال
لغير الصحيحين وحينئذ تخصمه بكونه له لأنه أبعد عن الرأى من غيره وقد اختلفوا
في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاً (بسن صوم الاثنين والخميس) لما سأل عن صلى الله
عليه وسلم كان يتجرى صومه ما قال انه يومان تعرض فيهما الاعمال فأجاب ان تعرض
عني وأنا صائم قال الأذرى ويسن أيضا المحافظة على صومه وما والمراد عرضها على
الله وأما رفع الملائكة لها فانه بالليل مرة وبالنهار مرة ورفعها في شعبان الثابت بخبر أحمد
انه صلى الله عليه وسلم سئل عن كثاره الصوم في شعبان فقال انه شهر ترتفع فيه الاعمال
فأجاب ان يرفع على وأنا صائم محمول على رفع الاعمال بجملة ومعنى الاثنين لانه ثانی الاسبوع

(قوله عرفة) وورد في بعض الاحاديث ان الوحوش في البادية تموت معه حتى ان بعضهم أخذ نخلها وذهب به الى البادية ورمها له
الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت ٣٤٨ تنظر الى الشمس وتتنظر الى اللحم حتى غربت الشمس أقبلت اليه من كل ناحية

اه كذا به ما من صحيح (قوله
أحذ ب) أى أرجو وعجوبة
المصباح احتسب الاجر على الله
ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا
وقوله على الله هي بمعنى من (قوله
بلفظ الماضي) أى بأن يقول
احتسب (قوله وانكفرا الصغار)
معقد (قوله ولانكفيرا تأويلان)
أى اذا وقعت الذنوب (قوله
أحدهما الغفران) أى في السنة
الآتية (قوله ولا يزيد في حسنة)
أى أرى يخذل من اثم بكثرة (قوله
ويتم عرفة أفضل الايام) أى حتى
من يوم من ايام رمضان كما صرح
به في أول كتاب الصوم أى لا امر
جميعه ولا من العشر الاخير منه
(قوله وأفتى الراشد بأن عشر
رمضان) أى الاخير (قوله
لا يصل عرفة الى ليلة) أى بأن
لا يكون مسافرا اليها ويقتصد
عرفة ليلة لا يصلح ما يأتي
من سن فطره للمسافر (قوله
خلاف الاولى) أى لعدم صحة
المبنى فيه (قوله فبين ايها فطره
مطلقا) كأن معناه سواء كان حاجا
أو لا فلا ينافي قول الاذرى عن
النص محمول على مسافره -
الصوم وقوله كما نص عليه الشافعي
قال الاذرى النص محمول على
مسافره هذه الصوم اه سم على
بجعة (قوله مقام المنية) أى إقامة

بناء على ان اوله الاحد وهو ما نقله ابن عطية عن اكثرين لكن الذى صوبه السهيلي
ونقله عن كافة العلماء أنه السبت وهو الاصح (و) صوم يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة نظير
مسلم صيام يوم عرفة احتسب على الله أن يذكر السنة التي قبله والسنة التي بعده والمراد
بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تم بفرغ شهر ربيع وبالسنة التي بعده السنة التي أولها
الحرم الذى يلي الشهر المذكور اذا انقطع الشهر محمول على عرف الشروع وعرفه فيها
ما ذكرناه وان كان السنة التي قبله لم تتم اذ بعضهم - مقبل كالسنة التي بعده أى مع
المضارع أن المسافر الذي لا يتحاضر للاستقبال والافلوق الاول كان المناسب التعبير
فيها بالله الماضي قال الامام والمكفر الصغار دون البكائر قال صاحب المختار وهذا
منه يحكم يحتاج الى دليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يحجر قال ابن المنذر في قوله
صلى الله عليه وسلم من فاد رمضان اياديا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه هذا قول عام
يرجى أنه يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردي ولما كثر تأويلان أحدهما
العشران والثاني العشرة حتى لا يعصى ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر والازيد
في حسنة - م عرفة أفضل الايام لأن صومه كثر استغفر كما مر بخلاف غيره ولأن الدعاء
فيه أفضل من غيره ومن لم يصوم من يوم أكثر من أن يعتق الله نفسه من النار من يوم عرفة
وما خبر خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فمحمول على غير يوم عرفة بشرط ما ذكر
وافق الرازي رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد
الشهر وروين صوم للمسيحة أيام قبل يوم عرفة كما صرح به في لروضة سواء
ذلك الحاج وغيره أما الحاج فلا يصح له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان
قوله لا تصاع رزاه الشافعيان وأبقروا على الدعاء ويؤخذ عنه استحباب صومه للحاج
لا يصل عرفة الا الى صبح في المجموع وغيره وتدل في شرح مسلم عن جمهور اهل
وأن صومه لمن وصاه الله ان لا يفرق في الاول في تلك التوبة لمصنف انه مكروه وأما
المسافر والمريض فيسألهما فطره مطاوعا كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه وقضية انه
لا فرق بين طويل السفر وقصيره وهو شغل ويحتمل التقييد بالطويل كنظاره والوجه
الاول اقامة مظنة مقدم المنية وظاهر كلامهم عدم التمام خلاف الاولى أو الكراهة
بصوم ما قبله - نافي ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيهما بل هذا هو
لأنه يفتقر في خلاف الاولى ما لا يفتقر في المكروه وقد يفرق بأن التوبة الحاصلة بالنظر
هنا من مكملات المغفرة الحاصلة بالمحج جميع ما مضى من العذر وليس في ضم صوم
ما قبله له اليه جابر بخلاف النظر ثم فيه من مكملات المغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم
صوم يوم له جابر فان قيل - قضية ذلك ان صوم هذا أولى بالكفار من صوم يوم الجمعة
قلنا صدق ذلك ورود النهي المتفق على صحته ثم بخلافه هنا (و) صوم (عاشوراء) بالماء فيه

والعاشوراء اسم الضراء والساوراء اسم السراء والداولاء اسم للداء وخابروا اسم موضع وقوله اسم للداء أى النوبة
وهو

وفيما به - وهو عاشر المحرم نظرا احتساب على الله ان يكفر السنة التي قبله وانما لم يجب صومه للاخبار الدالة على الامر بصومه كـ برالصحيحين ان هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليطعم وجعلوا الاخبار الواردة بالامر بصومه على تأكيد الانحجاب وانما كان صوم عرفة بسنتين وعاشوراء بسنة لان الاول يوم محمدى والثاني يوم موسى وفيما صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم فكان يومه بسنتين (و) صوم (تاسوعاء) وهو تاسع المحرم لخبرين ثبتت الى قابل لا صوم من التاسع فاثبت قبله والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في اول الشهر وللحكمة فيهم ودانهم يصومون العاشر ولا احتراز من افراده كما في يوم الجمعة ولذلك يسن ان يصوم معه الحادي عشر ان لم يصم التاسع بل في الام وغيرها انه يندب صوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وان صام التاسع اذا الغلط قد يكون بالتقديم وبالتأخير وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياط لحصوله بالتاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يتاكد امره حتى يطلب له احتياط بخصوصه فم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما مر في الجمعة ذكره الغزالي وظاهر ما ذكر من تشبيهه بيوم الجمعة أنه يكره افراده لكن في الام لا بأس بافراده (و) صوم (أيام) الاليل (البياض) من كل شهر وهي الثالث عشر والياوم الماسح انه صلى الله عليه وسلم امر بأبذر بصيامها المعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها فاصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البياض كما في البحر وغيره للاخبار الصحيحة والحاصل كما أفاده السبكي وغيره انه يسن صوم ثلاثة من كل شهر وان تكون أيام البياض فان صامها أتى بالثنتين فافي شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هي الأمور بصيامها من كل شهر فيه نظر وان تبعه الاسنوي والوجه انه يصوم من الجمعة السادس عشر لان صوم الثالث عشر من ذلك حرام والاحوط ان يصوم مع الثلاثة الثاني عشر للخرج من خلاف من قال انه قول الثلاثة قال الماوردي ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون والياوم وينبغي ان يصام معها السابع والعشرون احتياط قال ابن العربي ولا يخفى سقوط الثالث منها اذا كان الشهر ناقصا وعله يعوض عنه بأول الشهر الذي يليه وهو من أول أيام السود أيضا لان ليلته كلها سوداء وخصت أيام البياض وأيام السود بذلك تعميم اي الى الاولى بالنور والياوم الثانية بالسواد فتاسب تزويده بذلك لاشرافه على رحيل وشكر الله تعالى في الاولى وطلب الكشف السواد في الثانية (و) صوم (ستة من شوال) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر وقوله صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة أي كصيامها فرضا والا فلا يختص ذلك بصوم رمضان وستة من شوال لان الحسنة بعشرة أمثالها وقضية كلام التقييه وكثيرين ان من لم يصم رمضان لعذرا وسفرا وصبا أوجز أن أكثر لا يسن له صوم ستة من شوال قال أبو زرعة وليس كذلك أي بل يحصل

(قوله الى قابل) هو مصروف
ووقع لبعضهم خلافه فاحذره
فانه سبق قلم (قوله وشكر الله)
أي انما تقع شكر الله لانه ينوي
بذلك اذ ليس لنا صوم يسمى
بهذا الاسم كما انه ليس لنا صلاة
تسمى صلاة الشكر (قوله من صام
رمضان) أي في كل سنة واتبه
ستامن شوال كذلك أما لو صام
ستامن شوال في بعض السنين
دون بعض فالسنة التي صام
الست فيها يكون صومها كسنة
والتي لم يصم فيها تكون كعشرة
أشهر

أصل سنة الصوم وان لم يحصل الثواب المد لورثته في الحبر على صيام رمضان وان
 أنظر رمضان بعد ما حرم عليه صومها وقضية قول الهاملي تبعاً لشيخه الجرجاني يكره
 لمن علمه قضاء رمضان ان يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن أنظر به ذرفينا في مامر الآن
 يجمع بأنه ذو وجهين أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بالغ وكافر اسلم وهذا على
 من عليه قضاء وإذا تركها في شوال لذات أو غيره من قضاؤها بما بعده وتحصل السنة
 بصومها متفرقة (و) لكن (تتابعها) واتصالها يوم العيد (أفضل) مبادرة إلى
 العبادة ومنها في التأخر من الاوقات وللوصام في شوال قضاء أو نذراً أو غيرهما أو في نحو
 يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الرالدرجه الله تعالى تبعاً للبارزي
 والاصنوني والنائري والفقهاء على بن صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب
 الكامل المرتب على المطلوب لاسيما من فاته رمضان وصام عنه شوالاً لأنه لم يصدق عليه
 المعنى المتقدم وما أفق به الرالدرجه الله تعالى أيضاً أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام
 عنه شوالاً ان يصوم ستاً من ذي القعدة لأنه يستحب قضاء الصوم الراتب بحول على من
 قصده فعلها به مدصوم شوال فيكون صار فاعن حصولها عن السنة فقط القول بأن
 لا يتأق الا على القول بأن صومها لا يحصل بغيرها أما اذا قلنا بحصوله وهو انظاره فلا
 يستحب قضاؤها وقول المصنف سنة بثبات التأمع حذف المدة ودلغة والافصح حذفها
 كما ورد في الحديث ومن صوم آخر كل شهر كما مر في صوم أيام السودة فان صامها أفق
 بالسنين ولا يرد على ذلك صوم يوم اشك فانه آخر شهر رلتقدم الكلام عليه (ويكره افراد)
 يوم (الجمعة) بالصوم ما سمع من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا أن
 يصوم ما قبله أو ما بعده ولا يكون يوم عيده وعلم من ذلك انه لا فرق في كراهة افراده بين
 من يريد اعتكافه وغيره كما أفق بذلك الرالدرجه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع
 الاعتكاف مع النظر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة وليتقوى
 بنظره على الوظائف الظاهرة فيه ومن هنا خصه بجمع متقدمون نقلا عن المذهب عن
 يضعف به عن الوظائف لكن يرد ما مر من ندب فطر عرفة وخلم لم يصفه به ويوجه بأن
 من شأن الصوم الضعف ويؤخذ من ذلك أيضاً ان كراهة صومه ليست ذاتية بل لامر
 عارض ويؤيده انه نادى ذكره كما يعلم مما يأتي في النذر ويقاس به اليومان الاخران
 اذا لم تختص كراهة الافراد بالجمعة (وافراد السبت) أو الاحد بالصوم كذلك بجماع
 ان اليهود تعظم الاول والنصارى تعظم الثاني فقدما الشارع بذلك مخالفتهم ومحل ما تقر
 اذا لم يوافق افراد كل يوم من الايام الثلاثة عادة والا كان كان يصوم يوماً وينظر يوماً
 أو يصوم عاشوراء وعرفة فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم السبت المذكور في
 المجموع وهو ظاهر وان أفق ابن عبد السلام بخلافه ويؤخذ من التشبيه انه لا يكره
 افرادها بنذر وكفارة وقضاء وخرج بافراد ما لو صام أحدهما مع يوم قبله أو يوم بعده

(قوله وتحصل السنة بصومها
 متفرقة) أي وتكون كلها اداء
 لان الشهر كله محالها (قوله فلا
 يستحب قضاؤها) ويتقدير
 القضاء فهل يثاب ثواب الفرض
 على الجميع كما لو صام رمضان
 واتبعه ستاً من شوال قال هم
 فيه نظراً (أقول) والا قرب
 حصول ذلك لان القضاء يحكي
 الاداء وتنتقل عن الشهاب الرملي
 بالدر من انه يثاب على السنة ثواب
 النفل ويوجه بأن ثواب الفرض
 في الحبره قيد بكونه من شوال
 وهذه ليست منه (قوله ويقاس به
 اليومان) وهما السبت والاحد
 (قوله ويؤخذ من التشبيه) هو
 قوله كما في صوم يوم السبت (قوله
 انه لا يكره افرادها) أي الجمعة
 والسبت والاحد

(قوله فلا كراهة لا تتقاء العلة) ابق ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت والاحد مع ما صام الاول وعن ترك اليوم الثاني فهل تنفي الكراهة أولا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يشترط الكراهة الا فراد قصده قبل الصوم وانما المعنى انه اذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصده او لا (قوله ضيق عليه جهنم) عبارة تشرح المنهج هكذا وعقد تسعين الخ وقوله وعقد تسعين قال المحلى وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخله تحت مطبوعة جدا ٣٥١ (قوله فصوم يوم وفطر يوم افضل) وظاهر كلامهم ان من فعله فوافق

فطره يوما سن صومه كالاشين والخميس والايض يكون فطره فيه افضل لبتم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم ان صومه له افضل اه ج وقضية اطلاق الشارح موافقة الاول (قوله وما ذكره المصنف من الاستحباب لغیره) اي لغیر من لم يخف ضررا ولا فوت حق (قوله ولو نذر صوم الدهر ان عقد) اي وحيث ان عقد لو طار عليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه خوف فوت حق او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر ولا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظرا والقرب الاول المعجزه عن فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاؤه فيه كما يصرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والظاهر وجوب النذر على من افطر للكبر ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره لو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه (قوله امير نفسه) هو بالامر وروى بالنون ايضا اه شيخنا الشويري (قوله ان شاء صام) اي اتم صومه اه

فلا كراهة لا تتقاء العلة اذ لم يذهب أحد منهم لتعظيم المجموع وقضية التعليل بالتقوى بالفطر في كراهة افراده لانه لا فرق بين افراده وجهه لكنه اذا جمعهما حصل له بتضيعة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيه من النقص قاله في المجموع (وصوم الدهر غير العبد) من فطر ونحر (و) أيام (التشريق مكره) لمن خاف به ضررا أو فوت حق واجب أو مندوب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يدرى الدرداء لما فعل ذلك فتبدت أم الدرداء ان لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولو لم يدرى ذلك عليك حقا فاصم وافطروا ثم واثت اهلك واعط كل ذي حق حقه أما صوم العيدين وأيام التشريق أو شئ منها الحرام كما ص (ومستحب لغیره) لاطلاق الادلة وقوله صلى الله عليه وسلم من صام الدهر ضيق عليه جهنم وعقد تسعين رواه البيهقي ومعنى ضيق عليه أي عنه فلم يدغمها أولا يكون له فيها موضع وغلبة لاصام من صام الا بد محمول على من صام العيدين وأيام التشريق أو شئ منها ومع ندبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه كما صرح به المتولى وغيره واختاره السبكي والاذرى وغيرهما خلافا لابن عبد السلام كلفز الى الخبر العديدين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما يفطر يوما وفيه لا أفضل من ذلك وما احتج به ابن عبد السلام من أن الحسنه بعشر أمثالها ومن أن قوله في الخبر لا أفضل من ذلك أي لك يرد بأن صيام داود أشق على النفس وأفضل الأعمال أشدها وبأن تأويله للتخفيف فيه صرف له عن ظاهره من غير قرينة تعضده وما ذكره المصنف من الاستحباب لغیره هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين والروضة والمجموع بعدم الكراهة له بدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر ان عقد نذره مالم يكن مسكروها كما قاله السبكي (ومن تلبس بصوم تطوع) وصلاته فله قطعهما مالم يذرا تمامه للخبر السابق في نية الصوم ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر ويقيم بالصوم غيره من بقية النوافل غير ما سألني كاعتكاف وطواف ووضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات نعم يكره الخروج منه لغیره عذر لظاهر قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أما العذر كما عذر ضيف عز عليه امتناع مضيقه منه أو عكسه فحسن فان لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه وإذا افطر لم يثب على ما مضى ان خرج بغير عذر والاثيب وعلى ذلك يحتمل قول المتولى انه لا يثاب لان العبادة لم تتم وما حكى عن الشافعي انه يثاب

نعم على بهجة (قوله نعم يكره الخروج منه) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض اجزائهما ببعض واما قراءة الكهف والتسبيحات ونحوه ما فهل المراد بالخروج منه الاعراض عنه والاستغفال بغيره وترك اتمامه والمراد ما يشمل قطعه بكلام وان لم يطر ثم العود اليه فيسه نظر والقرب الثاني مالم يكن الكلام مطلوباً كذا السلام واجابة المؤذن (قوله والاثيب) ظاهره انه يثاب على ما مضى ثواب بعض العبادة التي بطلت

(قوله اما تطوعهما) اي بان كان الفاعل اهما عبدا او صبياء وعلية فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي (قوله كالاثني فلا يسن له قضاؤه) ضعيف (قوله لفقد العلة) ٢٥٢ المذكورة) هي قوله وان خرج بهذر (قوله اصوم يوم) افهم التقيد

بالصوم ان غيره مما يتبعه
 كاصدقة المالية والمذكور لا يحرم
 قطعه وهو ظاهر وكذا الصوم
 الصلاة والحج (قوله وهما
 الاوجه) هو قوله بانه مستحب
 (قوله ويسقط منه وجوب
 القضاء الخ) عبارة صح قيل فصل
 الفدية بعد قول المصنف ثم ثبت
 كونه من رمضان وما ذكره من
 وجوب الفور مع عدم التحدث
 هو ما دل عليه كلام المجموع
 وغيره بل تعذر الاصحاب وجوب
 الفورية بوجوب الامسك
 صريح فيه وانما اختلف ذلك في
 ناسي النية لان عذر اعلم والخير
 من نسيتها لتقصيرها في
 في عتوبته وجوب القضاء عليه
 فحسب (قوله انه) اي من نسي
 النية على التراخي معتد (قوله
 ويحرم على المرأة صوم تطوع)
 خرج به الفرض فلا يحرم وايسر
 للزوج قطعه وظاهره ولو تضر
 مطابق لما بذن فيه (قوله صح اي
 وتناب عليه) قوله عدم حرمة
 صوم نحو عا شورا اي بغير اذنه
 وقوله نحو عا شورا اي مما لا يكثر
 وقوعه (قوله مع حضوره) ولو
 جرت عادته بان يغيب عنها من
 قول انما اراد الى آخره لاحتمال ان
 يطرأ له قضاء وطره في بعض
 الاوقات على خلاف عادته (قوله

ويحمل ما ذكر في تطوع غير حج وعمره اما تطوعهما فيجب اتمامه لمخالفة ما غيرهما في لزوم
 الاتمام وان فسد او الكفارة بالجماع وسياق ان من أفدهما أو تحمل لقوات الحج لزمه
 القضاء (ولا قضاء) عليه حتى باب قطعه ذلك بل هو مستحب وان خرج بهذر نحو جامن
 خلاف من أوجب قضاء أو أمان فاته وله عادة بصيامه كالاثني فلا يسن له قضاؤه لانه قد
 العلة المذكورة على ما أفق به الخ والدرجته الله تعالى لمكنه معارض عامر من افتائه
 بقضاءه من القعدة عن ست من شوال مع لاله انه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا
 هو الاوجه (ومن تيسر بقضاءه) لصوم يوم فاته عن واجب (حرم عليه قطعه) جرما (ان
 كان) قضاؤه (على الشرع هو صوم من تعدى) بالانظر تدارك ما ارتكبه من الاثم ولان
 التخييف بجواز التأخير لا يلبس بحال المتعدي وشمل ذلك قضاء يوم السبت لوجوب قضاؤه
 فور اذ هو منسوب بعدم البحث عن الهلال لي تنصير في الجملة ويسقط عنه وجوب
 القضاء على من نسي النية على الفور والمصرح به في شرح المهذب أنه على التراخي بلا
 خلاف (وكذا ان لم يكن على الفور) يحرم قطعه (في الاصح بان لم يكن تعدي بالنظر
 لتمامه بالفرض ولا عذره في الخروج لزمه اتمامه كالموتى في الصلاة في قول الرقعة
 والثاني لا يحرم لانه متبرع بالشروع فيه فاشبهه المسافر يشترع في الصوم ثم يريد الخروج
 منه ولا تقيد الفور بنبذ كراهته ما لم يوافق وقته فلم يبق من شعبان الا ما ينعى مع القضاء
 فقط وان فات بهذر وبأنى ان تمام القضاء الى ما يكون بالتعدي والى غيره ايضا في الصلاة
 وفي الاعتكاف المذكور في زمن معبر والحج والعمرة واعلم ان افضل الشهور للصوم بعد
 رمضان الا شهر المحرم وقضاها المحرم ثم رجب ثم رجب من خلاف من فضله على الاثني
 المحرم ثم بقاها بظواهر الاستواء ثم شعبان ظهير بان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله
 وخبر كان يصوم شعبان الا قليلا قال العلماء فانظر الثاني في تفسير الاول والمراد بكلمة عليه
 وقيل كان يصومه ثمانية من اوله وثمانية من آخره وثمان من وسطه ولا يترك منه شيئا بلا صيام
 لكن في أكثر سنة واحدة أكثر صلى الله عليه وسلم من الصوم في شعبان مع كون المحرم
 افضل منه لانه كانت ترمض له فيه أعذار تمنعه من اكثار الصوم فيه اوله لانه لم يعلم فضل
 المحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من صومه وفي التعقيب عن عائشة رضي الله تعالى
 عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر رمضان قال العلماء
 وانما يستكمل ذلك لثلاثين وجوبه ويحرم على المرأة صوم تطوع من غير اذن زوجها
 وهو حرم فلو صامت بغير اذنه صح وان كان حراما لانه لا في دار معصوبة وعلها برضا
 كاذبه وسياق في النفقات عدم حرمة صوم نحو عا شورا عليها أما صومها في غيبة زوجها
 عن بلدها بخلاف قطعه وانما لم يجز صومها بغير اذنه مع حضوره نظر الجواز فساد عليه لان
 الصوم بها عادتها فيمتنع بها ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما يجتهد فيه الشيخ القصر

(قوله والامة المباحة للسيد) أي التي أعدها للتمتع بان تسرى بها أم أمة الخدمة التي لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها ارادته منها فلا ينبغي منه هاتان الصوم • (كتاب الاعتكاف) • (قوله والملازمة على الشيء) راجع للثلاثة (قوله يقال) أي في اللغة (قوله في مسجد) أي خالص (قوله من مسلم عيّن عاقل الخ) ذكره بعد التمييز مجرد ايضاح لانه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم يجمع المصنف بينهما ما فيما يأتي اللهم إلا أن يقال أن المجنون إذا كان له نوع تمييز لا يصح اعتكافه لا تنفاء العقل فليراجع (قوله والعلم بالتحريم) أي وعدم الاكراه وكونه واضحاً كما يأتي للشارح (قوله ثم الاوسط الخ) قال الدماميني في مصابيح الجامع الصحيح مانعه العشر الاوسط جاءه على انظر العشر من غير نظر الى مفرداته ولفظه مد كرفيه صح وصفه بالاوسط والافلوارية وصفه باعتبار آحاده قبل الوسطى والوسط بضم الواو وفتح السين ككبرى وكبرى قدروى به في بعض الطرق وروى أيضا الوسط بضمين جمع واسط بكازل وبزل كذا في الزركشي قلت واسط هذا مذكروا واحد العشر ٣٥٣ مؤثف فكان قياسه أو اسط جمع واسطة

كاوخر جمع آخره اه وقال الامام النووي في شرح مسلم اعتكاف العشر الاوسط كذا هو في جميع النسخ والمثبور في الاستعمال تأييد العشر كما قال في أكثر الاحاديث العشر الاواخر وتذكره أيضا لغة صحيحة باعتبار الايام أو باعتبار الوقت والزمان وبكفي في صحتها ثبوت استعمالها في هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم اه وعبارة المصباح واليوم الاوسط واللييلة الوسطى ويجمع الاوسط على الاواسط مثل الافضل والافاضل وتجمع الوسطى على الوسط مثل الفضلى والفضل وإذا أريد الالي قبل العشر الاوسط وإذا أريد الايام قبل العشرة الاواسط وقولهم العشر الاوسط

رمنها والامة المباحة للسيد كالزوجة وغيرها المباحة كاخته والعبدان تضررا بصوم التطوع اضعف او غيره لم يجز الا باذن السيد والاباز ذكره في المجموع وغيره

• (كتاب الاعتكاف) •

هو لغة البيت والحبس والملازمة على الشيء ولو شرعا يقال اعتكف وعكف بعكف بضم الكاف وكسرها عكفا وعكوه وعكته عكفه بكسر الكاف عكنا لا غير يستعمل لازما ومعه دياره كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشرعا ثبت في مسجد بقصد التقرب من الله لم يميز عاقل طاهر عن الجنابة والحيض والناس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع لذكروا العلم بالتحريم واصلا قبل الاجماع قوله تعالى ولا تبشروهن بائنه كنفرن في المساجد واخبار صحيحة منها انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من رمضان ثم الاوسط ثم الاخير ولازمة حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وأنه اعتكف عشر من شوال وفي رواية في العشر الاقل منه وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعا كنيز وسنة وكدة لا تختص بزمان كما قال (هو مستحب كل وقت) في رمضان وغيره بالاجماع ولا طلاق الدلالة ويجب بالندرج (وهو في العشر الاواخر من رمضان افضل) منه في غيره واهس هذا مكررا بما مر في الباب السابق اذ ذاك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه افضل من غيره وأشار الى حكمته أفضلته هنا بقوله (اطب الله النذر) التي هي فيه أي فيحييها بالامانة والقراءة وكثرة الدعاء فانها افضل اي الى السنة قال تعالى ايله القدر خير من ألف

٤٥ في عامي ولا عبرة بما فشا على السنة العوام مخالفا لما نقله ائمة اللغة فقد قال أبو سليمان الخطابي وجماعة ان الفاظ الحديث تناقلت أيدي النجم حتى فشا فيه اللحن وتلعبت به الاسن الممكن حتى حذر فوابعضه من مواضعه وما هذه سبيله فلا يحتج بالفاظه الختانة لان النقلة لم ينقلوا الحديث بضبط الحفظ حتى يحتج بهم ابل بهانيها فانهم أجازوا نقل الحديث بالمعنى وهذا يختلف الفاظ الحديث الواحد احتملا كثيرا ولان العشر جمع والاوسط مفرد ولا يخبر عن الجمع بمفرد على انه يحتمل غلط الكتاب بسقوط الالف من الاواسط والها من العشرة وقوله اعتكف العشر الاقل الخ أي في بعض السنين ثم الاوسط في بعض آخر الخ وهل اعتكافه العشر الاول كان في سنة أو سنين وهل الاوسط كذلك أولا فليراجع (قوله أن طهرا بيتي) أي نزاهة عما لا يليق به (قوله وهو مستحب كل وقت) أي حتى اوقات الكراهة وان تحراها (قوله ويجب بالنذر) ذكره توطئة لمسائل النذر الاتية والافضل من كونه مستحبا انه يصح نذره (قوله مكررا عيما) أي مع ما مر فاليا يجمع مع

(قوله ايماناً واحساناً) اي تصديقه بانهم اسق وطاعة واحساناً اي طلب الرضا الله وثوابه لاربابهم ومنصبهم على المقبول له
 أو التميز أو الحال بتأويل المصدر باسم الذاعل وعليه فهم ما حالان متداخلان أو مترادفان والسكنة في وقوع الجزاء ما ضياع انه
 في المستقبل انه متيقن الوقوع فضلاً من الله سبحانه وتعالى على عباده اه شيخنا ز... اي حيث اطلع عليها
 أو كانت من الليالي التي ترجى انها ليلة القدر كالحادي والعشرين الخ (قوله وبس لمن رآها الخ) اي لانها كالكرامة وهي يستحب
 كتبها وعبارة صح في الحج بعد قول المسنف وهي نوعان منه تعليل الكلام قرره ولا طباقهم كما قال البيهقي على انه ينبغي له اي الولي
 التزمه عن قصد الكرامة وفعله اما ممكن اه لكنه لا ينبغي دطالب كتبها الخ لا تنق ظهورها على يده (قوله في كل ليالي الشهر) في نسخة
 العنبر (قوله لانها ليلة الحكم) اي واما ما يقع ٢٥٤ ليلة نصف شعبان ان صح فعمل على ان ابتداء الكتابة فيها وتمام الكتابة

وتسليم العصف لاربابها انما هو في
 ليلة القدر (قوله الى انما ليلة
 الحادي والعشرين الخ) ثم يحتل
 انها تكون عند كل قوم بحسب
 ايلهم فاذا كانت ليلة القدر عندنا
 يتم اراغيرنا تأخرت الاجابة والفتواب
 الى ان يدخل الليل عندهم ويحتمل
 لزومها الوقت واحد وان كان
 نهرا بالنسبة لقوم وليلا بالنسبة
 لاخرين والظاهر الاول انطبق
 عليه معنى الليل عند كل منهما
 اخذنا ما قيل في ساعة الاجابة في
 يوم الجمعة انما يختلف باختلاف
 أوقات الخطب (قوله يدل على
 الاول خبر الصحيح) منه قوله
 صلى الله عليه وسلم لم اكن اريتها
 الليلة وأرا في أمجد في صبيحتها
 في الطين والماء فأصبحوا من ليلة
 الحادي وعشرين وقد قام النبي
 صلى الله عليه وسلم الى الصبح

شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وفي الصحيح من قام ليلة
 القدر ايماناً واحساناً باغفر له ما تقدم عن ذنبه ومن من خصائص هذه الامة والى يفرق
 فيها كل أمر حكيم وباقية الى يوم القيامة اجساماً وترى حقيقة فينا كدطلبها والاجتهاد
 في ادراكها كل عام واحياء لياليها كما بالعبادة والدعاء والمراد برفعها في خبر فرفت وعسى
 ان يكون خير الحكم رفع علم عينها والالام يوم صرفه بالتنام او معنى عسى ان يكون خير الحكم
 أي الترفع في طلبها والاجتهاد في كل لياليها وكثرتها في مهام العبادات باخذ لاس
 وصحة يمين ومن قوله اللهم انك عذوق العذوق عفا عفا وبس لمن رآها ان يكتبها وما
 فقد في شرح مسلم من انه لا ياتل فضلها الا من اطلع عليها في قلوبها ولم يشعر به الميز
 فضله اورد جمع تصريح المتولي بخلافه وان في مسلم من قام ليلة القدر فوافقها ونفسه
 الموافقة باعلم غير ما عد عليه من اللغة وفيه عن ابن مسعود ومن يتم الحول بهما ويقول
 الله انما ليس التعبد في كل ليالي الشهر يصور نفسه ليلة يمين نعم يحتمل قول من قال لم يزل
 فضله على الكمال فلا ينافيه ما ذكره سمعت ليلة القدر لانها ليلة الحكم والفصل وقيل
 اعظم قدرها (وميل الشافعي) رضى الله عنه (الى انما ليلة الحادي والعشرين) (أو الثالث
 والعشرين) منه يدل على الاول خبر الصحيحين وعلى الثاني خبر مسلم وهذا نص المختصر
 والا كثرون على ان ليلة الى انما ليلة الحادي والعشرين لا غير والاصح انها تلزم ليلة بعينها
 وارجاها بعد ما رتبة أو تارة وفيها العادة نحو الاثيرة قولاً وعلماً ما عدم الحروا بعد فيها
 وان تطلع الشهر صبيحتها ليلة كثير شعاع وحكمة ذلك انه علامتها او ان ذلك
 اكثر اختلاف الملائكة ونزولها وصودها فيها فتمت باحضار اجسامها اللطيفة
 ضوء الشمس وشعاعها وقائده معرفة صفاتها بدفوتها بعد طلوع الفجر انما يسن ان يكون

نظرت السماء فكيف المسجد فخرج من صلاة أصبح وجمعة واربعه أي الله فيها أثر الماء والطين وروى مسلم اجتهاده
 مثل هذا من ليلة الثالث والعشرين اه عمرة (قوله والاصح انما تلزم ليلة بعينها) أي من العشر الاخير (قوله وان تطلع الشمس
 صبيحتها ايضاً) أي ويستمر ذلك الى ان ترتفع كرمح ورأى العين ذكر المناوي في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى
 الله عليه وسلم صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس لا شعاع لها كأنها طست حتى ترتفع وقوله كأنها طست أي من نحاس ايضاً
 مناوي (قوله ونزولها وصعودها فيها) لا يقل الليلة تنفضي بطالع اقبر فكيف تستر بصعودها ونزولها في الليل ضوء الشمس
 لاننا نقول يجوز ان ذلك لا ينفي بطول الفجر بل كما يكون في لياليها يكون في يومها وبذلك يدبر انه يتم نزولها بطول الفجر فيجوز ان
 الصعود اخر وبقية ليلة فيجوز ان يكون في يومها وبذلك يدبر انه يتم نزولها بطول الفجر فيجوز ان يكون

اجتهاده في يومها (الح) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيه اصبحة يوم قدر قياسا على الليلة ظاهرا تشبیه
انه كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع (قوله وقد نقل) أي النووي وقوله عن نه أي الامام (قوله العشاء والصبح في
جماعة) أي وانتق ان تلك الليلة ليلة القدر ولكن لا يتم لذلك الإلزام بجمع النهر وعبارة حج وروى البيهقي خبر من صلى
المغرب والعشاء في جماعة - حتى يتنقضي رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر (قوله في المسجد) أي ولو ظنا فيما يظهر
وعبارة الشارح في باب العمل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد لا عبوره نصها وهل شرط الحرمة بتحقيق المسجدية أو يكفي
بالقرينة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كآفة ما لم يعلم أصله كالاجد المحدثه بنى اه (قوله المعدادة
منه) صفة كاشفة ويحتمل ان المراد المتصلة به فان خرج الى رحبته المتصلة منه انتدح اعتكافه أخذ مما سياتي في خروج
الؤذن الراتب الى منارة باب فيه أو في رحبته المتصلة به فان منهوومه ان المتصلة عنه ينقطع تنابعه بالخروج الى المنارة التي
باب المتصلة به (فرع) شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجة هل يصح ٢٥٥ الاعتكاف على الأغصان أولا والذي يتجه

الصحة ولو انعكس الحال فكان
أصل الشجرة خارجة وأغصانها
داخله فبقيته نظروا يتجه الصحة أيضا
أخذ من سريح كلام سم على
حج في باب الحج في فصل يستحب
للإمام أو من صوبه ان يخطف بمكة
الحج بعد قول المصنف وواجب
الوقوف حضوره يجوز من أرض
عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية
في الاعتكاف بين الصورتين
والفرقة في الحج بين ما أصلها في
الحرم وأغصانها خارجة فلا يصح
الاعتكاف على الأغصان بخلاف
عكسه لكن راجع قوله فلا يصح
الاعتكاف الحج وأصله فلا يصح
الوقوف (قوله فيما وقف جزؤه

اجتهاده في يومها كاجتهاده فيها وليجتمد في مثله من قابل بناء على عدم انتقالها وقد نقل
في زوائد الروضة عن نصه في القديم ان من شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه
منها وعن أبي هريرة مرفوعا من صلى العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة
القدر وللاعتكاف أربعة أركان مسجد واثنية ومعتكف وقد شرع في أولها فقال
(واغما يصح الاعتكاف في المسجد) لاسماعيل رواه الشيخان ولا إجماع واقوله تعالى
ولا تبسروا من وأنتم عما كفون في المساجد ذكر المساجد لا جاز أن يكون لعله اشترطا
في منع مباشرة الاعتكاف لضعفه منها ولو خارج المسجد ولمنع غيره منها فبها فتعين كونها اشترطا
لصحة الاعتكاف ولا يفتقر شيء من العبادات الى المسجد الا التحية والاعتكاف
والطواف ولا فرق بين سطحه وصحنه ورحبته المعدادة منه وافهم كلامه عدم صحته فيما
وقف جزؤه شأنه مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك وما رجمه الاسنوى من
قول بعضهم لو بنى فيه من طيبة ووقفها مسجدا صح كما يصح على سطحه وجد رانه ظاهرا وان
قال الزركشي بالصحة وان لم يبنه به اذ المسجد هو البناء الذي في تلك الارض لا الارض
ومن هنا يعلم صحة وقف العلودون السفل مسجدا كعكسه وعدم صحة وقف المنقول
مسجدا كما أتى في كتاب الوقف قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه مسجدا فان
كان كذلك في الباطل فلا أجر قصده واعتكافه والا فقصده فقط (و) المسجد (الجامع)

شأنه مسجدا) والفرق بين الاعتكاف وتحية المسجد حيث صحت فيه الوقف جزؤه شأنه ان الغرض منه التعظيم وهو
حاصل بذلك وأيضا صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه (قوله أو في مسجد أرضه مستأجرة) ومنه الارض المحسنة
ومسجده مستأجرة لا يتأجر ان لا يفرش بالطلاط مثلا ثم يوقف ما فرش بأرضه مسجدا (قوله لو بنى فيه) أي في المسجد الذي أرضه
مستأجرة (قوله مسطبة) أي أو مرفوعة دكة من خشب أو نحو سجادة مراه سم على حج ومثله ما فعل ذلك في ملكه (قوله
اذ المسجد) توجيه اتوله ظاهر (قوله ومن هنا يعلم صحة وقف العلواخ) ومنه الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد
وهي مشروطة للإمام أو نحوه ويسكنون فيها بزوجاتهم فان علم ان الواقف وقف ما عداها مسجدا اجاز المكث فيها مع الحيض
والجنابة والجماع فيها والاحرم لان الاصل المسجدية (قوله مسجدا) راجع لقوله لا الارض نفسها (قوله وعدم صحة وقف المنقول
مسجدا) ظاهره وان أثبت ونقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافه فليراجع وهو موافق لما تقدم عن سم على حج (قوله والا فقصده
فقط) ومثل ذلك كل عبادة تلبس بها ثم تبين فيها خلل يقتضي فسادها

(قوله ولا استغناء عن الخروج للجمعة) بل يتعين فيما لو نذر اعتكاف مدة متتابعة يخلها الجمعة وهو من أهلها لأن الخروج لها يقطع التتابع ٨١ نرح البهجة الكبير ثم رأيت قوله الآتي نعم قد يجب الجامع الخ (قوله أخذ من العلة الأولى) هي قوله خروج من خلاف جماعة الخ والعلة الثانية هي قوله ولا استغناء عن الخروج للجمعة (قوله أكثر جماعة) خروج به ما لو انتفت الجماعة منه بالمرة كان هجر فينبغي أن يكون غير أولى ولا يعارضه قوله إذا الخروج من الخلاف أولى لأن محل ذلك ما لم يعارضه ما هو أقوى منه والجماعة أقوى ٣٥٦ لأنهم افترض كفاية والخروج من الخلاف سنة وإذا تعارض الواجب وغيره

ما هو أقوى منه والجماعة أقوى

وهو ما تنقام الجمعة فيه (ولى) بالاعتكاف من غيره خروجا من خلاف جماعة من الصحابة وغيرهم في إيجابه لكثرة الجماعة فيه وللاستغناء عن الخروج للجمعة وشمل كلامه أخذنا من العلة الأولى ما لو كان غيره أكثر جماعة منه وكان زمان الاعتكاف دون أسبوع أو كان المعتكف من لا تلزمه الجمعة وهو الأوجه كما قال الأذرى أنه قد شبه إطلاق الشافعي والجمهور وإن اقتضى قول الرافعي أن مراعاة الجمعة أظهر عندنا الشافعي بخلافه إذا الخروج من الخلاف أولى والنص على أن من لا تلزمه الجمعة يعتكف حيث شاء من المساجد لا يتردد اعتبار مراعاة الجمعة لأن مراد النص - أب وجوب الجامع مطلقا على من لا تلزمه الجمعة بخلاف غيره وقد يجب إليه ولذلك حذف المصنف في الروضة ما ذكره الرافعي وأطلق أولوية الجامع من غير تفصيل ثم قد يجب الجامع في الاعتكاف كان نذر زمانا متباعد فيه يوم الجمعة وهو يمكن تلزمه ولم يشترط الخروج إليها إذا خرج عنها ابتداء بتتابع انتصافه عدم اعتكافه في الجامع وبوجوده منه ~~ما~~ ما قاله الأذرى عدم بطلان تنابع بالخروج إليها فيما لو كانت الجمعة تنقام بين أجيال التربة في غير جامع ومثله ما لو كانت صغيرة لا تنعم تداء الجمعة بأهلها فحدث بها جامع وجماعة من نذر الاعتكافه ولما استثنى الخروج لها وفي المادة جاء أن فرعى أحدهما - ما ذهب إلى الآخر لم يضر أن كان الذي ذهب إليه يصلي فيه أولا فان صلى أهل كل منهما في ذلك في وقت واحد بطل تنابعه كما أفق به القائل أما إذا لم يشترط التتابع فلا يجب الجامع لجمعة اعتكافه في سائر المساجد والمساواتم التي الأحكام ويستثنى من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى أن لم يخرج لخروجه للجمعة (والجريد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) لا تنفاه المسجد ببدل جوارق غيره ومكث الجنب فيه ولأن نساءه صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن في المسجد ولو كن يوتن أمكات استترهن والقديم يصح لأنه مكان صلاحتهما كما أن المسجد مكان صلاة الرجل واجب الأول بان الصلاة غير مختصة بعمل بخلاف الاعتكاف والخفشي كل رجل وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروجا من الخلاف (ولو عين) الناذر (المسجد الحرام في نذر الاعتكاف تعين) ولا يقوم غيره مقامه لتعلق ذلك به وزيادة فضله لكثرة تضاعف الصلاة فيه فقد قال صلى الله عليه وسلم صلاة في

قدم الواجب (قوله ان مراعاة
 الجمعة) لهه الجماعة (قوله ان قصيره)
 أى وعليه فلو نوى اعتكاف تلك
 المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل
 ويجب عليه الخروج لاجل الجمعة
 بعد وان انتطع التتابع فيه
 انظر والا قرب الثانى (قوله عدم
 بطلان تنابعه بالخروج لها) الخ أى
 وينبغي ان يفترقه بعد مدتها
 ما ورد الحث على طلبه من الناحية
 والا خلاص والمعوذين دون
 ما زاد على ذلك كالسنة البعدية
 والتبقيات ولا اذا ظهر وما
 زاد على ذلك فانه يتطاع التتابع
 وينبغي ان يكون خروجه من
 محل اعتكافه للجمعة فى الوقت
 الذى يمكنه ادراك الجمعة فيه دون
 ما زاد عليها وان فوت التكبير
 لان فى الاعتكاف جابر له (قوله)
 ان كان الذى ذهب اليه يصلى
 فيه الخ) ظاهره وان جاز تعدد
 وهو ظاهر لان الجمعة صحيحة فى
 السابقة اتفقا ومختلفا فى
 الثانية وان احتج اليها (قوله بطل
 تنابعه) أى بما وردته للاول

وظاهره وان اختلف ذلك بان تقدم فعل اهل التثاني على خلاف العادة ويذهب في خلافه فتبين به عدم مسجدي
بطلان اعتكافه (قوله ان لم يخرج لم روجه) أي بان كانت المدة تنقضي قبل مجي يوم الجمعة (قوله وزيادة فضله) عبارة حج لزيادة
فضله والمضاعفة فيه اذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ثلاثا فمساوي المسجدين الاتيين كما اخذته من الاحاديث وبسطته في
حاشية الايضاح وستأتي الاشارة اليه (قوله لكثرة تضاعف الصلاة فيه) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح
شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بابل تشمل جميع الطاعات فليراجع

(قوله والمسجد حواها) شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام كما يصرح به قوله الا في كافي مسجد مكة اذا وسع الخ (قوله وان كان افضل) أي الجزء الذي عينه (قوله والمراد بمسجد المدينة الخ) معتد بقي هل محل تعين مسجد ه صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجد ه صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو اراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدقه بالزيادة التي حكمها ٣٥٧ كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها

فيه نظر اه سم على حج أقول والا قرب حمله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ المناذر اذا الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر انما هو لارادة زيادة الثواب (قوله ورأي جماعة عدم الاختصاص) ضعيف (قوله كما في مسجد مكة اذا وسع الخ) أي ما لم يصل الى الحبل ويمكن تصوير ذلك بان يتف أهل أحد جهات دورهم وينبدونهم في المسجد يتصل ذلك بما يليه الى أن يصل ماذا ذكر (قوله نقد صرح أن الصلاة فيه) أي ولو نقلا (قوله وروى أن الصلاة فيه بالف) أي الاقصى (قوله وعليه) فهم امتساويان) ضعيف (قوله واثنى عليه) ظاهره انه لو فاته بعد ذلك لا اثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عيّن في نذره أحد المساجد الثلاثة لم يقم غيرها مقامها بل ينتظر امكان الذهاب اليها حتى امكنه فعله ثم ان لم يكن عين في نذره زمانا فظهوره وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضا ويجب فعله متى أمكن

مسجدي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجدي رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وصححه ابن حبان وقال ابن عبد البر انه ثابت لا مطعن فيه والمراد بالمسجد الحرام الكعبة والمسجد حواها كما جزم به في المجموع في استقبال القبلة وهو المعقد فعليه لا يتعين جزم من المسجد بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء فلو نذر اعتكافا في الكعبة اجزاء في أطراف المسجد فيما سواه ما لم يذره لانه فيها قول الاسنوي الظاهر تعينه اضعيف ومراد المصنف في المجموع بالمسجد حواها جميع المسجد وقول الجوزي انه المطاف لجميع المسجد اذا لم يكن كذلك لم يكن اتوله حواها فائدة يرد به منافا كلامهم وبان فائدة قوله حواها الاحتراز عن بقية مساجد الحرم لاعتناء بقية اجزاء المسجد الخارجة عن المطاف (وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاظهر) يتعينان بالنذر ولا يجوز غيرهما لانهما مسجدان تشابههما الرجل فاشبه المسجد الحرام والثاني لانهما لا يعلق بهما نسيك فاشبهما بقية المساجد والحق البعوى بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره يان باو يد علم رد الحاق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فالتفصيل والتضعيف مختص به دون القدر الذي زيد فيه كما رأاه المصنف للاشارة اليه بقوله مسجدي هذا ورأي جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وسع مهيما وسع فهو مسجد كما في مسجد مكة اذا وسع فذلك الفتنية ثابتة له ولو خص نذره بواحد من المساجد التي اختلفت بمسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره مقامه لتساويهما في فضيلة نسبتهما له صلى الله عليه وسلم ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين ان لا يتقطع المتتابع نعم لو عدل لما خرج قضاء الحاجة الى مسجد آخر مثل مسافة فاقول جاز لا قضاء المحذور (ويقوم المسجد الحرام مقامهما) لمزيد فضله عليهما وتعلق النسيك به (ولا عكس) أي لا يتقومان مقام المسجد الحرام لانهما دونه في الفضل (ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه افضل منه فقد صرح ان الصلاة فيه بألف صلاة كما مروى في الاقصى بخمسة مائة وروى ان الصلاة فيه بالف وعليه فهم امتساويان (ولا عكس) المسبق ولو عين للاعتكاف زمنا تعين فلو قدم لم يصح أو أخره ففاته واثنى عليه الركن الثاني الثابت كما ذكره بقوله (والاصح انه يشترط في الاعتكاف اثبت قدر يسمى عكوفاً) أي اقامة ولو بلا سكون

(قوله اثبت قدر يسمى عكوفاً) وعليه فلو دخل المسجد فاصد الجلوس في محل منه اشترط اعمدة الاعتكاف تاخير النية الى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتكون نيته بمقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لم يعمد مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع أقول وينبغي اعمدة مطلقا التحريمهم ذلك على الجنب حيث جعله ولو مكثا =

أو بمنزله وتنعطف النية على ماضى فيثاب عليه من أوله ثم رأيت في الإيعاب لابن حجر مانعه ويشترط مقارنتها المثلث فلا تصح أن تدخل المسجد بقصد اللبث قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لأن شرط النية أن تقترب بأول العبادة وأقول الاعتكاف اللبث أو نحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وهو صريح في الأول وفيه أنه لا يمكن في الاعتكاف التردد وان لم يمكن فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معينا حيث يحرم على الجنب المرور إليه (قوله يصح نذرا اعتكافه ساعة) وهل يحمل على الساعة الملكية أم لافيه نظر والأقرب الثاني فيخرج من عهدة ذلك بلحظة فيما يظهر رجلا على الساعة اللغوية (قوله كفاه لحظة) أي فلو مكث ٣٥٨ زيادة عليها وقع كاه واجبا وقياس ما قبل فيما لو طول الركوع ونحوه زيادة على

قدر الواجب وهو قدر الطمأ بنية
ان ما زاد يكون منه بدو باله هنا
كذلك (قوله ويحرم ذلك في
الاعتكاف الواجب مطلقا)
مسجد أم لا (قوله نعم يبطل
توبه) ظاهره بطلان ثواب الجميع
لأن ثواب زمن الغيبة تخصه وهو
ظاهر وقضية اهله انه ينتفى
اصل الثواب بذلك لا كاله وعبرة
سم على حج بتأمل ما في الانوار
فانه قد يفتكف شهر امتوا واليا
مثلا ثم يقع في شئ مما ذكره في آخر
يوم مثلا فهل يبطل جميع المدة أو
آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك
أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع
فيه ذلك فقط قياسا على ما لو طارت
في الأفعال في صلاة الجماعة
ويحتمل أن المراد في كمال الثواب
ولا ينافيه قوله يبطل ثوابه لا مكان
أن الأصل كمال ثوابه وثوابه
الكامل ويكون حينئذ كالهالة
في الحمام أو الدار المعصوية على

بحيث يكون زمنه فوق زمن الطمأ بنية في الركوع ونحوه فلا يمكن قدرها والخلاف
راجع لأصل اللبث وقدره وقد ذكرنا بل الأول فقال (وقيل يكفي المرور باللبث)
كالوقوف بعرفة ومقابل الثاني بقوله (وقيل يشترط مكث نحو يوم) أي قريب منه إذا
مادونه معناد الحاجة التي تعين في المسجد أو في طريقه لتضاء الحاجة فلا تصلح للقربة وعلى
الأصح يصح نذرا اعتكاف ساعة ولو نذرا اعتكافا مطلقا كذا ملاحظة نعم بن سيم كناية عن
لينة الاعتكاف كلما دخل المسجد (ويبطل) الاعتكاف (بالجماع) من عامد عام يصح به
واضح مختار سواء في المسجد أم لا لمتنفته له وللاية السابقة ويحرم ذلك في
لاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد كما يحرم فيه على غير الخارج له بل هو
قطعه ككاتبه عليه الأسرى أما المتن فيبطل حكمه أن كان متتابعا وبمتأنه والأفلا
سواء كان فرضا أم نذرا ولا يبطل اعتكافه بغيبة وشتم أو كل حرام نعم يبطل ثوابه كفي
الأنوار ولو أوج في برخني بطل اعتكافه أو أوج في قبله أو أوج الخنثى في رجل أو امرأة
أو خنثى في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله (وأظهر الأقوال أن المباشرة
بشهوة) فيبادون النرج (كل من وقبله تبطله) أي الاعتكاف (أن أنزل والأفلا) تبطله
لما روي في الصوم والثاني تبطله مطلقا والثالث لم يقطع على كل قول هي حرام في المسجد
واحتراز بالمباشرة عما إذا نظر أو تنكر فانزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد
الأكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل إذا أنزل جرما أو استغناء كالمباشرة وقد علم من
التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط فيه الانزال من فرجه
(ولو جامع ناسيا) لا اعتكاف (فكجماع الصائم) ناسيا صومه فلا يضر كما روي المباشرة بشهوة
في ذلك كالجماع (ولا يضر) في الاعتكاف (الطيب والتعزير) باغتسال وقص نحو شارب
وقصر شعروا بس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع اعدم ورود تركه عنه صلى
الله عليه وسلم وادمر به والأصل بقاء الإباحة وله التزوج والتزويج بخلاف المحرم

ما عقده الشارح من أن الفاتت فيها مال الثواب بصله (قوله أو أوج الخنثى في رجل) لا
في أن الخنثى إذا أوج في قبل امرأة وخنثى ونزل منه يبطل اعتكافه وفيه أنه يحتمل كونه امرأة ويجوز خروج المني من
أحد فرجه لا يفتي أشكاله ويبقى في قوله ولكن يشترط الخ ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجه فيحمل
ما هنا على ما لو أنزل من فرجه (قوله هي حرام في المسجد) أي أما خارجه فان كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة
على الاعتكاف فذلك والأفلا يحرم لجواز قطع النفل أخذ من قوله لا يبق ويحرم ذلك في الاعتكاف (قوله ولو الاستغناء
كالمباشرة) أي ولو بجائل (قوله ولكن يشترط فيه) أي بطلان اعتكافه

(قوله ولم تكن كتابة علم) أي ولو أغبره لان المقصود شرف ما يشغل به (قوله والغسل في اناء حيث يبعد) قضيته ان هذا قيد لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرحه حيث قال والاولى ان يأكل في سفرة أو ينحوها وان يغسل يديه في طست أو ينحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون قال الماوردي وأن يغسلها حيث يبعد عن نظر الناس اهـ (قوله حيث لم يرببه) أي المسجد (قوله بلا حاجة) وليس منها ما جرت العادة به من ان من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب ٣٥٩ فيدخلون المسجد انصل الامر بينهم

فيه فان ذلك مكروه ومحمل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد لكونه وقت صلاة والا يحرم (قوله ويجرم بوضعه) أي رشه وغسل اليد أي الذي علم جواز من قوله والاولى الاكل في نحو ستر والغسل في اناء الخ وينبغي ان محمل جواز ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد والاحرم (قوله ويمكن محمل الاقل) أي القول بالحرمة أن لا يعني عن شيء منه تقدم في الاستحاضة (قوله فان كانت فلا بد ليل الخ) ومنها قرب الطريق أن يتيه بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملاً للخبس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث وكذا لو احتاج لادخال الجرح المتخذ من النجاسة عند الاحتياج اليه (قوله والرفائق) أي حكايات الصالحين (قوله وتحتملها أفهام العامة) أي فان لم تحتملها حرم قراءتهم لو وقعهم في ليس أو اعتقاد اطل (قوله هو فيه صائم) بان قال ان اعتكف يوماً وانافيه صائم أو انافيه صائم بلا واو اهـ ج ثم فرق بين الحال اذا كانت

ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة الا ان كثرت ولم تكن كتابة علم وله الامر باصلاح معاشه وتعهده ضياعه والاكل والشرب وغسل اليد والاولى الاكل في نحو سفرة والغسل في اناء حيث يبعد نظر الناس ومحمل ذلك حيث لم يرببه ذلك والاحرم كالحرق فيه حينئذ عن وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة وان قلت ويجرم بوضعه بما يستعمل بخلاف الوضوء فيه واستقاط مائه في أرضه فقد فرق الزركشي وغيره بان التوضأ وغسل اليد يحتاج اليهما من ثم نقل ابن المنذر الاجماع على جواز الوضوء فيه بخلاف النضح فانه يفعل قصد من غير حاجة والشيء يغتفر فيه ضمناً ما لا يغتفر قصداً وبان ماء الوضوء بعضه غير مستعمل وماء غسل اليد غير مستعمل بخلاف ماء النضح وما تقر في النضح من الحرمة هو ما جرى عليه البغوى واختار في المجموع الجواز وحزم به ابن المقرئ وافق به الوالد رحمه الله تعالى ويمكن محمل الاول على ما لو ادى الى استنذاره بذلك والثاني على خلافه ويجوز ان يحتجهم أو ينفذ فيه في اناء مع الكراهة كما في المجموع وفي الروضة انه خلاف الاولى ويلحق به ما سائر الدماء الخارجة من الادمى كالاستحاضة للحاجة فان لونه او بال أو نعوط ولو في اناء حرم ولو على نحو سلس لان البول أحسن من الدم اذ لا يعني عن شيء منه بحال ويجرم ايضا ادخال نجاسة فيه من غير حاجة فان كانت فلا بد ليل جواز ادخال النمل المتنجسة فيه مع أمن التلويث والاولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كهلم ومجالسة أهله وقراءة وسماع نحو الاحاديث والرفائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها أفهام العامة اما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وفروع الشام ونحوها المنسوب للواقدي فتصرم قراءتهم والاستماع لها وان لم يكن في المسجد (ولا) بضمه (القطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) والعيد والتشريق لخبر انس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه لانه به أفضل فاذا التزمه بالندرك لزمه كالتابع وليس له افراد احدهما عن الآخر لعدم الوفاء بالملتزم سواء كان الصوم من رمضان ام غيره ولو نذر لانه لم يلتزم صوماً بل اعتكافاً بصنعة وقد وجدت فاندفع قول الجوزجى لا يكفي صوم النفل لانه لا يخرج عن عهدة الواجب الا بفساد واجب (ولو نذر ان يعتكف صائماً او يصوم معتكفاً) أو باعتكاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لانه التزمهما لان الحال قيد في

جملة وبينها اذا كانت مفردة بكلام حسن فراجع وعبارته تنبيه ما ذكر في اناء صائم هو ما جرى عليه غير واحد ولا يشك كل عليه ما مر في صائماً وان كان الحال مفادها مفردة أوجه لانه كما بينته في شرح الارشاد ان المفردة غير مستقلة فندت على التزام انشاء صوم بخلاف الجملة وأيضاً فقلت قيد للاعتكاف فندت على انشاء صوم بتيده وهذه قيد لا يوم الطرف لا للاعتكاف المنطوق فيه وتقييد اليوم بصديق بايقاع اعتكاف فيه وهو صوم عن غور رمضان اهـ بحرقه (قوله يوم صومه) أي بقامه

(قوله حيث لا يلزم جههما) أي فيبرأ بفعله لما ولو منفردين (قوله فله تفريقهما) أي ولا يلزمه دم (قوله ويبحث السنوي الا كتناء) أي فيه الوذران يعتكف صائما الخ (قوله باعثة بلفظة) أي فلو كثرت زيادة عليهم هل تنفع الزيادة واجبة أو مندوبة فيه نظرا والأقرب الأول لان الواجب عليه في كل سنة في الزمان اليسير يتحقق فيما زاد يقع كاه واجبا وبهض الهوامش عن بعضهم ٣٦٠ وهو الشيخ سالم لشبيري ان ما زاد على العظيمة يقع مندوبا قياسا على ما لو صح جميع

الرأس أو طول الركوع فان ما زاد على أقل مجزئ يقع مندوبا وكذلك كل ما أمكن تجزؤه وهو يزيد على قدر الواجب اه أقول ويمكن ان يفرق بينهما ما بان ذلك خوطب فيه بقدر معلوم كمدار الطمأنينة في الركوع فما زاد على مقدارها متميز يشاب عليه ثواب المندوب وما هنا خوطب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في اليسير يتحقق فيما زاد قليلا أم (قوله وهو كما قال) بعبارة (قوله وما عمل ممنوع) أي بقوله السابق لان اللفظ يصدق على الكثير والقليل (قوله ويشترط نية الاعتكاف) اخر النية الى هنا لانه لا بد من تصوير المذوي قبل تعليق النية (قوله بخلاف الصوم والصلاة) أي فلا بد فيه من تعيين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نية الصلاة المقرضة لم يكف ومقتضى قوله لان وجوبه لا يكون الا بالنذر انه لو نذر الضحى أو العبد مثلا ثم قال في نيته نويت صلاة العبد أو الضحى المقرضة اكفاه ذلك لان فرضية الصلاة

عامها أو مبنية اهنية صاحبها بخلاف المدة فاهمخصصة أو صونها (والاصح وجوب جههما) لانه قريبا فلزم بالنذر كما لو نذر ان يصلي بسورة كذا أو فارق ما لو نذر ان يعتكف مصليا وبذلك حيث لا يلزم جههما بان الصوم يناسب الاعتكاف لا شترا كما في الكف والصلاة افعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف ولو نذر اقران بين سج وعة فله تفرق بينهما وهو أفضل ومقابل الاصح انهم عبادات مختلفة ان وعلى الاول لو اعتكف صائما نقلنا او واجبا بغير هذا النذر لم يجزه لعدم الوفاء بالملتزم ويبحث السنوي الا كتناء باعتكاف لحظة من اليوم فيما ذكره ولا يجب استتماء به وهو كما قال وان كان كلامهم قديوهم خلافا لان اللفظ يصدق على الكثير والقليل نعم يسر استنباطه خروج من خلاف من جعل اليوم شرطا لصحة الاعتكاف وقول الجوزي لزوم اعتكاف جميع اليوم فيما لو نذر ان يصوم معتكفا واضح لانه اذا خلا منه جزء من الاعتكاف صدق انه لم يصم معتكفا اذا الصوم اسال جميع النهار فيه نظرا وما عمل به ممنوع ولو نذر اعتكاف ايام وليلال متتالية صائما الخ مع الاستئناف لا كتناء الجمع ولو عين وقتا غير قابل للصوم كالعيد اعتكفه ولا يقضى الصوم فانه لا يدرى الركن الثالث النية المعبر عنه بالشرط في قوله (ويشترط نية الاعتكاف) يعني لا بد فيه من التمسك بالنية كالمدة وغبرها من العبادات سواء المندوب وغيره معين زمانه ام لا (وينوي) حقا في النذر انية (ليتميز عن النذر ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو النذر بخلاف الصوم والصلاة لان وجوبه لا يكون الا بالنذر بخلافهما والاشبهه كما قاله لركن شي الا كتناء يذكر عن ذكر الفرض لان الوفاء واجب فكانه نوى الاعتكاف الواجب عليه وقد صرح بذلك في الذخائر ولا يجب تعيين الاداء والتمام ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يبطل كالصوم (واذا أطلق) نية الاعتكاف ولم يعين مدة (كفته نيته) هذه (وان طال مكثه) لشمول النية المطلقة لذلك (لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتجاج) ان لم يعزم عند دخوجه على العود (الى الاعتكاف) نية الاعتكاف حتما سواء أخرج لخلاء أم غيره اذ الله في اعتكاف جدي فان خرج عازما على عوده أي من أجل الاعتكاف لم يجب تجديدها كما صوب في المجموع لانه يبرر كنية المدين ابتداء كما في زيادة عدد ركعات المأفلة وبما يعلم الجواب عن تنظير لروضة وأصلها فيه بان اقتتان النية بقول

المذكورة لا تكون الا بالنذر (قوله وان طال مكثه) ويخرج عن هذه النذر بلحظة وما زاد علم في وقوعه واجبا أو العبادات مندوبا ما قدمناه والا حوط في حقه ان يقول في نذر لله على ان اعتكف في هذا المسجد مادمت فيه ثم شوى الاعتكاف المندوب فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكثها (قوله كنية المدين) أي مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد انه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الدليل صرح فلا يحتاج اذا خرج من المسجد لبلالنية اعتكاف يوم الجمعة اذا رجع الى المسجد

(قوله أي الحاجة) يعني ما لو شرك مع الحاجة غيرها هل يلزمه الاستئذان أو لا فيه نظر والأقرب الثاني قياسا على ما لو قصد الجنب باقراة الذكروا الاعلام (قوله للاستحيا من فعله فيه) اخذ منه ان المهجور الذي يندرج طارقه بيا كل فيه اه زيادي اي فلو خرج لاكل في غيره انقطع تنابعه ومقتضى العلة أيضا ان اهل المسجد لو كانوا مجاورين به ٣٦١ اعتادوا الاكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يجز الخروج منه

لأجل الاكل لا تشاء العلة الا ان يقال من شأن الاكل بحضور الناس الاستحيا فلا فرق بين كون اهل المسجد مجاورين ام لا وهذا اقرب (قوله لحرمه مكثهم) قضيته انه لو جاز لهم المكث اضرورة اقتضت المكث صحة الاعتكاف ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيدا لعدم اهليتهم لذلك (قوله وان حرم عليه لبثه فيه) ظاهره انه لا فرق بين كون جلوسه فيه ينقص منهعة اهله او لا وفي احياء الموات قبيل فصل المعدن الخ وغير اهل المدرسة ما اعتد فيها من نحو نوم بها وطهر وشرب من مائها ما لم ينقص المانع عن حاجة اهلها فيما يظهر وعليه فيعمل ما هنا على مثل ذلك ويمكن استفادة التعميم من قوله وان حرم اذا المعنى سواء حرم او لا فالحرمة حيث شؤس على اهله وعدمها حيث اتنى ذلك واشار الى هذا حج بقوله لان ائمه اي الاعتكاف فيها وقف على طائفة ليس هو منهم ان فرض لامر خارج (قوله وان كره لذوات الهيئته) وهل يلحق بهن الخنثى الشاب فيكره له الخروج ام لا فيه نظر والأقرب الاول احتياط لعدم مخالطته

العبادة شرط فكيف يكتب في عزبة سابقة ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما يتأقها وهنا يتخلل الخروج المنافي لاعتكاف لان يتخلل المنافي هنا معتق رحمت استثنى زمنه في النية ونية العود فيها نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد واستثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج (ولو فوى مدة) أي اعتكافها كيوم أو شهر فلا أو نذر المدة غير معينة لم يشترط فيها اتابا ثم دخل المسجد بقصد وفاء نذره (نخرج) منه (فيها) أي المدة (وعاد) اليه (فان خرج) منه (غير قضاء الحاجة) من البول والغائط (لزمه الاستئذان) للنية وان لم يطل الزمن انقطع الاعتكاف اما العود فغير لازم له في النقل لجواز خروجه منه (أو) خرج (لها) أي الحاجة (فلا) يلزمه استئذان النية وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالاستثنى عند النية (وقيل ان طالت مدة خروجه) القضاء الحاجة أو غيرها (استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما اذا لم تطل (وقيل لا يستأنف) النية (مطلقا) لان النية شاملة لجميع المدة بالتعميم (ولو نذر مدة متتابعة نخرج لعذر لا يقطع المتابع) كما كل وقضاء حاجة وحض وخروج نحو سهو (لم يجب استئذان النية) عند عودهم لشمولها لجميع المدة وتلزمه مبادرة العود عند ذوال عذره فان أخر عامدا عالما انقطع المتابع وتعذر البناء (وقيل ان خرج لغير قضاء الحاجة) (و) غير غسل الجنابة وجب (استئذان النية) لخروجه عن العبادة بعارض من الاعذار التي لا بد عنها بخلاف الخروج لحاجة ونحوها مما لا بد منه وعلم مما تقرر الحاق كل ما لا بد للخروج منه بقضاء الحاجة ولو كالا فانه مع امكانه في المسجد يجوز الخروج من أجله للاستحيا من فعله فيه والمشتة بخلاف الشرب فلا يستحيا منه فيه فيمنع الخروج له واحترق بقوله لا يقطع المتابع عما يقطعه فانها يجب قطعها الركن الرابع المعتكف وقد أشار لشروطه فقال (وشرط المعتكف الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض) والنفاس (والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالمجنون والمغمى عليه والسكران وغير المميز اذ لا ياتيههم ولا حائض ونفساء وجنب لحرمه مكثهم فيه وقضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه المكث في المسجد كذي جرح وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى انه موضع نظر ان لو اعتكف في مسجد وقف على غيره دون صح اعتكافه فيه وان حرم عليه لبثه فيه كما لو نيم بتراب مغصوب ويقاس عليه ما يشبهه ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لان مكثه انما حرم لامر خارج اعني استيفاء حق الغير وهو حرام ولو بغير مكث فالمكث في هذا لم يحرم لذاته ثم محل ما ذكر في المغمى عليه في الابتداء فان طرأ عليه في انشاء اعتكافه لم يطل ويحسب زمنه من الاعتكاف كما سيأتي في كلامه ويصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات

٤٦ في الرجال لكن الحاقه فيما مر بالرجل من عدم جريان الخلاف في اعتكافه في مسجد بيته قد يقتضي انه لا كراهة في حقه اذ لو كره اعتكافه في المسجد لالحق بالمرأة في جريان الخلاف في اعتكافه في مسجد بيته

(قوله بغير اذن الثاني) ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهي حلية أو متروجة ثم طلقت وتزوجت باخر فلها ان تصوم بحضور الزوج وليس لغيرها من ذلك (قوله ولهما اخراجهما) ٣٦٢ اي ولا اثم عليهما حينئذ يبقى بالاختلاف اعتقاد السيد والعبد هل

العبرة باعتقاد الاول والثاني فيه نظر والا قرب الاول اخذاعا قالوه في سيرة المعلى من ان العبرة باعتقاد الفاعل (قوله وفي الشروع فيه) اي ومن الشروع (قوله او كان لا يحل به) اي بالكسب اي او كان معه ما يفي بالتجريم (قوله والا كان في نوبته كحر) اي بان كان بينهما مهابة (قوله وفي نوبة سيده) انظر لو اراد اعتكافا من ذورا متتابعة او لانه نوبته وكان نذره قبل المهابة او بعدها في نوبة السيد او في نوبة نفسه وهي لانه ويتجنبه حينئذ المانع بغير اذن السيد نعم ان لم يكن متتابعاه فله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر اه سم على بهجة (قوله على انه مرجوع) علاوه (قوله لا يجوز به بالكلية) اما عدم جبروطه في المرتد فهو بمعنى انه لا يعاقب على ما فات من الاعتكاف واما نوبته فيبطل بمجرد رده كسائر اعماله واما في غيره فهل يثاب عليه ثواب الواجب ام لا فيه نظر والا قرب الثاني وينبغي ان يحمل وقوعه مثلا مطلقا ما لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والا وقع عنه (قوله لم يجب خروجه) قضيته جواز الخروج لذلك فليقتل وعبارة ج لم يجزله الخروج اعدم الخ وقياس ما ذكر المصنف في الغسل من

الهيئة لخروجهن للجماعة وحرم بغير اذن سيد وزوج نعم ان لم تقف به منفعة كان حضرا المسجد باذنهما فلو يما جاز كتابه عليه الزركشي ولو نذر اعتكاف زمن معين بالاذن ثم انتقل العبد لاخر بنحو بيع أو وصية أو وارث أو طلقت وتزوجت آخر جاز لهما بغير اذن الثاني لانه صار مسقطا قبل وجوده لكن لا مشك في الظاهر ان جهل ذلك ولهما اخراجهما ولو من النذر ما لم ياذن فيه وفي الشروع فيه وان لم يكن زمنه معين ولا متتابعاه او في أحدهما وزمنه معين وكذا ان اذنا في الشروع فيه فقط وهو متتابع وان لم يكن زمنه معين فلا يجوز له اخراجهما في الجميع لاذنهما في الشروع مباشرة أو بواسطة لان الاذن في النذر المعين اذن في الشروع فيه والمعين لا يجوز تاخير والمقتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من المكاتب بالاذن ان أمكن كسبه في المسجد او كان لا يحل به ومن بعضه حر ولا مهابة كالقن والا كان في نوبته كحر وفي نوبة سيده كقن (ولو ارتد المعتكف أو كثر) متعديا (بطل) اعتكافه زمن رده وسكره اعدم أهليته اما غير المتعدي فيشبهه كما قاله الاذرعى انه كالغصم عليه (والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) وان لم يخرج لان ذلك أشد من خروجه بلا عذر وهو يقطع المتتابع فلا بد من استئنافه والثاني لا يطل في المسئلتين فيبينان اما في الردة فتزغيب في الاسلام واما في السكر فالخالفه بالنوم وما نص عليه الشافعي رضي الله عنه من عدم بطلان اعتكاف المرتد محمول على غير المتتابع حتى اذا أسلم يبنى على انه مرجوع عنه وقدم لم يحتمل قران الاراد بالبطلان عدم البناء عليه لا جبروطه بالكلية وقد أشار الشارح لذلك بقوله من حيث المتتابع وتثنية المصنف الضمير في اعتكافهما مع عطقه باو واتيان به وذلك من رد في أن لم يخرج صحيح لان المعطوف بأو هو الفعل والضمير ليس عائدا عليه وانما هو عائدا على المرتد والسبب ان المذهب ومن من افظ الفعل وقد تقدم ما يدل عليه ما فصح عود الضمير عليهما (ولو طرأ جنون أو غشاء) على المعتكف (لم يطل ما مضى) من اعتكافه المتتابع (ان لم يخرج) بالبناء لانه فعول من المسجد لانه باعرض له فان أخرج مع نذر ضابط في المسجد لم يطل أيضا كما لو حمل العاقل مكرها وكذا ان أمكن بثقة على الصحيح فهو كالمرضي (ويحسب زمن الاغماء من الاعتكاف) المتتابع كافي الصائم اذا اغشى عليه بعض الهارد (دون) زمن (الجنون) فلا يحسب منه لان العبادة البدنية لا تصح منه (أو) طرأ (الحيض) أو النفاس على معتكفة (وجب) عليها (الخروج) من المسجد لحرمه المكث عليها (وكذا الجنابة) بما لا يطل الاعتكاف كالا حتم اذا طرأت على المعتكف ان تعذر عليه (الغسل في المسجد) فيجب عليه الخروج منه لحرمه المكث فيه عليه ولو احتاج للتييم انه قد الماء أو غيره وجب عليه الخروج لاجله كما يحتمل بعض المتأخرين وان أمكنه فعله فيه بغير تراه لتضمنه اللبث فيه الى فراغه لو أمكنه فيه ما را من غير مكث ولا تردد لم يجب خروجه له اعدم حرمة المرور فيه

جواز الخروج وان أمكن في المسجد بلامكث جواز هذا الا ان يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لاجله (قلو

(فلو امكنه) الغسل فيه (جاز) له (الخروج له ولا يلزم) ذلك من أجله بل له فعله في المسجد ان لم يترتب عليه نحو مكث رزم وكلام الشارع محمول على هذا مراعاة للتتابع نعم لو كان الخشب مستجماً بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحريم ازالة النجاسة في المسجد ويجب أيضاً إذا حصل بالفسالة ضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين ويلزمه المبادرة بغسله للتلايه طل تتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض) والنفاس (ولا) زمن (الجنابة) من الاعتكاف ان اتفق المكث معهم في المسجد داعراً أو غيره لما أفاده ذلك للاعتكاف وسأني الكلام على الحائض هل تبقى على ما مضى أولاً أم المستحاضة فان أمنت ولو بشه لم تخرج من اعتكافها فان خرجت بطل تتابعه

• (فصل) في حكم الاعتكاف المندور (إذا نذر مدة متتابعة) كنه على اعتكاف عشرة أيام متتابعة (لزمه) التتابع فيها ان صرح به لفظاً لانه وصف مقصود لما فيه من المبادرة للباقي عقب الاتيان ببعضه فان نوى التتابع بقلبه لم يلزمه كالونذر أصل الاعتكاف بقلبه كما صحه وهو المعتقد خلافاً لما جرى عليه في الارشاد واختاره السبكي ليوافق ما تقر في عشرة ليال وقولهم لوندان يعتكف أيام شهر أو شهران لم يلزمه الليالي حتى ينويها كن نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ضم الليلة اليه الا ان ينويها اه وصوبه الاسنوي نقلاً عن الغزالي وجماعة ومعنى لان الليالي اذا وجبت بالنية مع ان في ذلك وقتاً زائداً فوجب التتابع أولى لانه مجرد وصف وصححه الا ذرعي لكن المصحح عندهم ما جرى عليه في الطحاوي عدم وجوب التتابع بنية وأجاب البدور الزركشي وغيره عن قولهم المذكور بان صورته ان يندرا بامامه نية فتجب الليالي المتخللة لانه قد أحاط بها واجبان كالونذر اعتكاف شهر وظاهر ان ذلك ليس صورته فالاولى ما أجاب به الشيخ من ان التتابع ليس من جنس الزمن المنذور بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها وفارق أيضاً تأثير النية في قولهم المذكور عدم تأثيرها فيها لو استثنى من الشهر ونحوه الايام والليالي بقلبه فانه لا يؤثر بأن في ذلك احتياطاً للعبادة في الموضعين وبأن الغرض من النية هنا ادخال ما قد راد من اللفظ لان اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليته وهنا اخرج ما شمله اللفظ ولو التزم بالنذر بالتفريق اجراء التتابع وفارق ما لوندروما متفرقا حيث لا يخرج عن عهدته بالتوالي كعكسه بأن الشارع اعتبر في الصوم التفريق مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق أصلاً وقول الغزالي لو نوى أياماً معينة كسبعة أيام متفرقة أولها غداً تعين تفرقةها انما يأتي على رأيه من كون النية تؤثر كاللفظ والاصح عدم تأثيرها كما مر (والصحيح) انه لا يجب التتابع بلا شرط) اذ لفظ الاسبوع ونحوه صادق على التتابع وغيره فلا يجب أحدهما بخصوصه الا بدليل يميز التتابع والثاني يجب كالحال لا يكلم فلا نشهر او فرق الاول بأن المقصود في العين الهجر ولا يتحقق بدون التتابع وحكم الايام مع نذر الليالي

(قوله وجب خروجه) أي لم يغسل خارجه احترازاً من وصول الماء المستعمل في النجاسة للمسجد (قوله وتحرم ازالة النجاسة في المسجد) أي وان لم يحكم بنجاسة الفسالة حج (قوله ويجب أيضاً) أي الخروج من المسجد • (فصل في حكم الاعتكاف) • (قوله بنية التتابع) قضيته وجوب الليالي بنية التتابع للأيام وان لم يخطر بباله الليالي وقوله قبل لم يلزمه الليالي حتى ينويها ظاهري خلافه فلهل المراد بقوله هنا بنية التتابع اللازم لنية الليالي التتابع لا التتابع المنوي بمجرد (قوله التفريق مرة الخ) أي وذلك في دم القمع ونحوه والتتابع أخرى في كثارة الظهار ونحوها (قوله) أياماً معينة كسبعة) أي كأن نذر سبعة أيام ونوى انها متفرقة

(قوله فيما امر) أي في أنه أن نوى الأيام ونذره الليالي وجبت والافلا (قوله لم يجز تقريق ساعاته) ظاهره وأن نوى قدر اليوم ويقتضي خلافه وأن ما ذكره محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كاملا وجب بلا خلاف وأن نوى قدر اليوم اكتفى به ولو من أيام لان غايته أنه استعمل اليوم في ساعات ٣٦٤ تساويه مجازا أو أنه قدر مضافا في الكلام وكلاهما لا مانع منه وبقي ما لو نذر

يوما من أيام الديال هل يخرج من هذه النذر بان بقوله يوما من الأيام التي قبل خروجه كناية درجة لقوله في الحديث اقدر واه قدره أو يجعل على اليوم الحق في من أيامه ويخرج من العهدة ولو بآخر يوم من أيامه فيه نظر والأقرب الأول (قوله وهذا هو المعتمد) ولو نذر أياما عشرة وجعل مبدأها من وقت النذر كأن قال أعتكف عشرة أيام من هذا الوقت كلى ما تنكسر من الحادي عشر كالوأسلم في أثناء يوم في نحو رواجل عدة كشهر فانه يحسب المنكسر ويكمل مما يلي انتهاء الثلاثين مما بعده وهو الحادي والثلاثون ويفرق بين هذا وبين ما لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد وقدم منها راحيت كذا اعتكاف بقية يومه بان ما فات قبل قدوم زيد لم يتعاقبه وجوب أملا وما هنا تعلق نذره بما يسمى أياما ولا يتحقق ذلك الا باتمام المنكسر (قوله وان ذهب أبو اسحق) أي المروزي (قوله والالم بكفه) أي فيحتاج الى مكث ما يتم به مقدار اليوم (قوله اعتكاف يوم شكرا) أي بنية القضاء ويقع شكر الله تعالى

بحكم الليالي مع نذر الأيام فيما امر (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوما لم يجز تقريق ساعاته) من أيام بل عليه الدخول قبل الفجر واللبث الى ما بعد الغروب اذا لم يهضم من اقطا اليوم الاتصال فقد قال الخليل ان اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس والثاني يجوز تنزيلا للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر ومحل الخلاف ما لم يعين يوما فان عينه امتنع التقريق جزما ولو دخل المسجد في أثناءه ومكث الى مثله من الغد مع الليلة المتخللة اجزأ عند أكثرين له وللتابع باليقوتة في المسجد وهذا هو المعتمد وان ذهب أبو اسحق الى عدم اجزائه وقال الشيخان انه الوجه لانه لم يأت بيوم متواصل الساعات والليالي ليست من اليوم ولو نذر يوما أولا من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب (و) الأصح (انه لو عين مدة كاسبوع) عينه كهذا الأسبوع أو هذه السنة (وتعرض للتابع) فيها القضا (وفاتته لزمه التابع في القضاء) للالتزام اياه والثاني لا يلزمه لوقوع التابع ضرورة فلا أثر لتصرحه به فان لم يعين الأسبوع لم يتصور فيه فوات لانه على التراخي وقول الشارح والأصح كما في الروضة أشار به لقوة الخلاف وانه غير معطوف على ما قبله من مدخول الصحيح فيقيد بضمه (وان لم يتعرض له) أي التابع (لم يلزمه في القضاء) قضا لوقوع التابع فيه غير مقصود وانما هو من ضرورة تعيين الوقت فاشبهه التابع في شهر رمضان ولو نذر اعتكاف يوم معين فقضاه ليل أو اجزأه بخلاف اليوم المطلق لم تكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين كمنظيره في الصلاة في القسمين حكاه في المجموع عن المتولى واقره ويؤخذ من تلميذه فيه ان شغل ذلك اذا ساوت الليالي اليوم والام يكنه ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فقد قدم ليل لم يلزمه شيء لعدم وجود الصفة ويسن كما في نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما أفاده الشيخ فان قدم منها اجزأه ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اذ الوجوب انما ثبت من وقت قدومه وفارق الصوم بصحة تبيين ما هنا بخلاف ما ذكرتم بسن قضاء يوم كامل كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمجموع عن المزني في موضع وهو المعتمد وان صح في موضع آخر منه لزوم قضائه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب النذر ومحل ما ذكرنا قد حيا مختاراً فلو قدم به مبتدأ ومكره لم يلزمه شيء كما قاله الصميري لانه عاق الحكم على القدوم وفعل المنكسر غير معتبر هنا شرعا ولو نذر اعتكاف العشر الاخير دخلت ليلته حتى أول ليلة منه ويجزئه وان نقص الشهر لوقوع الاسم على ما بعده العشرين الى انتهاء الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصا لا يجزئه لتجريد قصد فعلها فعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره اذ هو أول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص اجزأه عن قضاء يوم كما قطع به البغوي وقال في المجموع

يحتفل ان يكون فيه الخلاف فيمن يتقن طهرا وشك في ضده فتقوضا محتاطا فبان محمد ثانيا
 فلا يجوز (واذا ذكر) الناذر (التتابع) في نذره انظروا (وشرط الخروج لعارض) مباح
 مقصود غير مناف للاعتكاف (صح الشرط في الاظهر) لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام
 فكان على حسب ما التزم فلو عين نوعا وفردا كعبادة المرضى أو يزيد يخرج له دون غيره
 فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهتم ديني كالجمعة أو دينوي مباح كقاء الأمير
 والثاني بطلان الشرط لمخالفة مقتضاه فلم يصح كالوشرط الخروج للجماع وخروج بشرط
 الخروج لعارض ما لو شرط قطع الاعتكاف له فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال
 العارض بخلاف ما لو شرط الخروج للعارض فيجب عوده ولو قال الا ان يسهل لم يصح
 الشرط لعدمه على مجرد الخيرة وهو مناف للالتزام وكذا النذر كما قاله البغوي وهو
 الاشبه في الصغير ولم يصح في الروضة كاصلاها بترجيح وبماح ما لو شرطه لم يحرم كسرقة
 وبما قصود ما لو شرطه غيره كترعة وبغير مناف للاعتكاف ما لو شرطه لمناف له كقوله ان
 اخترت جامعة أو ان اتفق لي جماع جامعة فلا ينعقد نذره كما صرحوا به في المحرم والجماع
 ومثلها البقية (والزمان المصروف اليه) أي العارض المذكور (لا يجب تداركه ان
 عين المدة كهذا الشهر) لان النذر في الحقيقة للماء داه (والا) بأن لم يعينها كشمس مطلق
 (فيجب) تداركه اتم المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة
 في أن التتابع لا يقطع به (ويقطع التتابع) زيادة على ما صرح (بالخروج) من المسجد
 بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو رجليه أو رأسه قائما أو منجسنا أو من العجز
 قائدا أو من الخشب مضطجعا (بلا عذر) من الاعذار الآتية وان قل زمنه لمناقاة اللبث
 اذ هو في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان عامدا عالما بالتحريم مخفرا
 (ولا يضر) في تتابع اعتكافه (اخراج بعض الاعضاء) من المسجد كإساره أو يده لانه لا يسهى
 خارجا فندور دانه صلى الله عليه وسلم كان يدين رأسه الى عائشة فترجله أي تسرحه وهو
 معتكف في المسجد فلو خرج احدى رجليه واعتمد عليه لم يضر فها يظهر له دم صدق
 الخروج عليه فقد قال في البسيط قضية تعليل البغوي انه لا يضر وهو ظاهر قلت وبؤيده
 ما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل احدى رجليه
 واعتمد عليها من انه لا يحنث فعلمنا بالاصل فيهما (ولا يضر) (الخروج لقضاء الحاجة)
 من بول أو غائط ومثلها الريح فيما يظهرا اذ لا بد منه وان كثر خروجه لذلك لعارض نظرا
 الى جنسه ولا يشترط ان يصل لمصلحة الضرورة واذا خرج لا يكلف الاسراع بل يمشي على
 حقيقته فان تأنى أكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة عن البحر ويجوز له الوضوء بعد
 قضائها خارج المسجد تبعها ما واجبا كان أو مندوبا وان لم يجز له الخروج وحده ولو عين
 حدث حيث أمكنه في المسجد واقتصاره على قضاء الحاجة مثال غيرها كذلك كفعل
 جنابة وازالة نجاسة ورفاف وكل لانه يستحي منه في المسجد وان أمكنه الاكل فيه

(قوله صح الشرط في الاظهر)
 ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج
 وشرط الخروج لعارض فكما
 تقرر كذا به ما مضى وعليه فلو نوى
 الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في
 نيته وأخرج منها ان عرض لي
 كذا لانه وان لم يصرح به نيته
 محمولة عليه في عرض له
 ما استقننا جاز له الخروج وان كان
 في تشهد الصلاة وجاهله الخروج
 من الصوم وان كان قرب
 الغروب فليراجع (قوله كقاء
 الأمير) أي الحاجة اقتضت
 خروجه لقائه لا مجرد التفرج
 عليه (قوله من انه لا يحنث)
 خلا فالج (قوله اذ لا بد منه) أي
 واخراجا في المسجد مكروا (قوله
 فان تأنى أكثر من ذلك) أي
 ويرجع في ذلك اليه لانه أمين
 على عبادته

(قوله ان يذهب اكثر الوقت) ٣٦٦ أي الذي نذر اعتكافه اه زبدي (قوله فان طال وقوفه عرفا) أي بان زاد على قدر

صلاة الجنازة أي اقل مجزئ منها فيما يظهر اه حج اما قدرها فيجتمل بجميع الاغراض (قوله جاز) أي الوقوف ولم يقطع التتابع (قوله والا فلا) وهل له تكرير هذه كالعبادة على موتى او مرضى صريح - م في طريقه بالشرطين المذكورين اخذ من جعلهم قدر صلاة الجنازة معذرة واعنه بكل غرض فمن خرج لقضاء الحاجة او لا يفعل الا واحد الا انهم علوا قوله لنحو صلاة الجنازة بانه يسير ووقع تاءه الا مقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنازة وزيارة القدام والذي يتجه أنه ذلك ومعنى التعليل المذكور ان كلا على حدته تابع وزمنه بسير فلا نظر لضمه الى غيره المقنع في اطول الزمن وتظيره ما مر فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع لكثرت فهل بقدر الاجتماع حتى يضرا ولا حتى يستمر العذر فيه خلاف لا يبعد مجبته هنا وان امكن الفرق بانه يحتاج للصلاة بالتباسة ما لا يحتاج هنا وايضا فها هنا في التتابع وهو يقتضي فيه ما لا يقتضي المقصود اه حج (قوله ارجعها اولها) ظاهره وان لم يكن المريض جارا لمعكف ولا نحو صديق ومباركة حج قبيل الكتاب وبحث البلقيسي ان الخروج لعبادة نحو رحم وجان صديق افضل اه والموافق للكلام حج ان يجعل الله في قوله للمعكف لان خرج حاجه ويحجب

بخلاف الشرب كما مر اذا وجد الماء فيه ويؤخذ من العلة كما افاده الاذرعى ان الكلام في مسجد مطروق بخلاف المختص والله جوار الذي يتدر طارقه فخرج للشرب مع تمكنه منه فيه انقطع تبايعه والظاهر كما قاله الشيخ ان الوضوء المندوب لغسل الاستلام معتبر كالتلبث في الوضوء الواجب (ولا يجب فعلها في غير داه) التي يستحق منفعتهما كسقاية المسجد ودار صديق له يجوز المسجد لما فيه من المشقة وخرم المرأة وترت يد دار الصديق بالمنفعة او يؤخذ منه أن من لا تحتل مراهق بالسقاية ولا يشق عليه تكليفها ان كانت اقرب من داره وبه صرح القاضى والمتولى ومثل ذلك ما اذا كانت السقاية المصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها اهل ذلك المكان كما يحسنه بعض المتأخرين (ولا يضر بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد مراعاة لما مر من المشقة والمنفعة (الا أن يفحص) بعدها عنه وثم لا يبق به اوترك الاقرب من داره يذهب الى بعدهما واضابط الشرح كما صرح به البغوى ان يذهب أكثر الوقت في التردد للمنزل (فيمضى في الاصح) لانه قد يحتاج في عوده أيضا الى البول فيمضى يومه في الذهاب والاياب ولا غشائه بالاقر من داره فان لم يجد في طريقه مكانا أو وجده ولم يلق به دخوله لم يضرب فحش البعد والثاني لا يضرب فحش ذلك مطاقا لما مر من مشقة الدخول لقضاء الحاجة في غير داره ولا يجوز له الخروج انوم أو غسل نحو جمعة كما ذكره الخوارزمي (ولو عاد مريضا) أو زار قادما (في طريقه) لقضاء حاجته (لم يضرب ما لم يطل وقوفه) بأن لم يقف أصلا ووقف بسيرا كان اقتصر على السلام والاقوال (أو) لم (يعدل عن طريقه) بأن كان المريض والاقادام فيها الخبر عائشة اني كنت ادخل البيت للعاجة أي التبرؤ والمرضى فيه فأسأل عنه الا واما روى مسلم وفي أبي داود مرفوعا عنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معكف فيمر كما هو يسأل عنه ولا يعرج فان طال وقوفه عرفا أو عدل عن طريقه وان قل ضرر ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينظرها ولم يعدل عن طريقه اليها جازوا لا فلا وهل عبادة المريض ونحوها له افضل أوتركها أو عدا - واه وجوه ترجحها اولها (ولا ينتفع التتابع) بخروجه (لمرض يخرج الى الخروج) لدعاء الحاجة له كافي قضاء الحاجة والخروج لذلك ما يشق معه المقام في المسجد للحاجة فرش وخادم وتردد طبيب أو بان يخاف منه تلويث المسجد كما سمعنا من ادرار بول بخلاف مرض لا يخرج الى الخروج كصداع وحصى خفيفة فينتفع التتابع بالخروج له وفي معنى ما ذكر في المرض الخوف من فحوص أو سويق فان زال خوفه عاد لمكانه وبى عليه قاله الماوردى واعله فيمن لم يجد مسجد اقربا يأمن فيه من ذلك (ولا ينتفع التتابع) (بجبره ان طالت مدة الاعتكاف) بحيث لا يتخلو عنه غالبا كصوم شهرى كفارة فتدلى لعروضه بغير اختيارها وضبط جمع المدة التي لا يتخلو عنه غالبا اه ثم من خمسة عشر يوما وبه هم المصنف ونظر فيه آخرون بان العشرين والثلاثة وعشرين تخلو عنه غالبا اذ هو غالب الظاهر فكان ينبغي ان يقطعها وما دونها الحبض ولا يقطع ما فوقها

لعبادة نحو رحم وجان صديق افضل اه والموافق للكلام حج ان يجعل الله في قوله للمعكف لان خرج حاجه ويحجب

ويجاب عنه بأن المراد بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب
 المفهوم مما صر في باب الحيض ويوجه بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت
 معترضة لطروق الحيض فعـ ذرت لاجـ ل ذلك وان كانت تحيض وتظهر غلب الحيض
 والطهر لان ذلك الغالب قد يتجزأ الا ترى ان من تحيض أقل الحيض لا يتطاع اعتكافها به
 اذا زادت مدته اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها البقاء في زمن طهرها فكذلك
 هذه لا يلزمها البقاء في زمن طهرها وان وسعه ولا تفرق للفرق بينهما بان طهر تلك على خلاف
 الغالب بخلاف هذه لانهم توسعوا هذا في الاعذار بما يقتضي ان مجرد امكان طهر والحيض
 عذر في عدم الانتطاع فتبقى على ما سبق اذا طهرت لانه يغـ براختيارها (فان كانت) مدة
 الاعتكاف (بحيث تخلو عنه) أي الحيض (انقطع) التتابع (في الاطهر) لانها بسبيل من
 ان تشرع كما طهرت ~~وهو~~ الحيض النفس كأي المجموع والثاني لا ينقطع لان جنس
 الحيض مما يكرر في الجملة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة ولا تخرج لاستحاضة بل تحتل
 عن ثبوت المسجد ويغني ان محله ان سهل احـ تراها والاخر جـ ولا انتطاع (ولا)
 ينقطع التتابع (بالخروج) من المسجد (ناسـ يا) اعتكافه (على المذهب) المقطوع به
 أو مكرها عليه غير حق كأي الجماع ناسـ يا ومن ذلك الجاهل الذي يخفى عليه ما ذكرنا
 رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وكألا كراه ما لو حمل وأخرج غير أمره
 وان أمكنه الفاض على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمر تقييده بما اذا لم يمكنه ذلك ولعله
 الاقرب فان أخرج مكرها بحق كالزوجة والعـ يدعيه كذا بلا اذن أو أخرجه الحـ كم
 لحق لزمه أو خرج خوف غريم له وهو غني مما طل أو معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبها كما
 هو ظاهر انقطع تنابعه بتصيره ولو خرج لاداء الشهادة تعين عليه تحمله او ادائها لم ينقطع
 تنابعه لا اضطراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما اذا لم تعين عليه أحد هـ أو تعين
 أحدهما فقط لانه ان لم تعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والافقحمله لهما انما
 يكون للاداء فهو باختياره وقيدته الشيخ بمخايم اذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف
 والا فلا ينقطع الولاء كالأثر رسوم الدهر ففوته الصوم = فارة لزمته قبل النذر لا يلزمه
 القضاء ولو خرج لا قامة حـ داو قـ ريثت بالبينـ لم ينقطع أيضا لان الجريمة لا ترتكب
 لا قامة الحد بخلاف تحمل الشهادة انما يكون للاداء كما مر بخلاف ما اذا ثبت باقراره ومحل
 ما تقرر اذا أتى بعوجب الحد قبل الاعتكاف فان في به حال الاعتكاف كالأثر قدف مثلا
 فانه ينقطع الولاء ولا ينقطع خروج امرأة لاجل قضاء عدة حياة أو وفاة وان كانت مختارة
 للأنكاح لانه لا يقـ دلاءه بخلاف الحمل كما مر ما لم تكن بسببها كان طاعت نفسها
 بتفويض ذلك لها أو عاق الطلاق بعينها فاشأت وهي معتكفة فانه ينقطع لاختيارها
 الخروج فان اذن لها الزوج في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فإياها ومات قبل انقضائها
 فيه ينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها اذا لا يجب عليها الخروج

(قوله قد يتجزأ) أي بان يوجد تارة
 في شهر مرة في شخص واحد
 دونه أو أكثر منه (قوله ومثل
 ذلك الجاهل) ومثله جاهل يعذر
 بجهله اهـ حج وظاهر عبارة
 الشارح أنه لا فرق فيه بين كونه
 قريبا عهدا بالاسلام أم لا نشأ
 بياديه بعيدة عن العلم أم لا وهي
 ظاهرة (قوله لم ينقطع تنابعه) أي
 وان طال زمن خروجه لانه مكره
 عليه شرعا (قوله بخلاف تحمل
 الشهادة) هذا لا ينافي مع قوله
 الآتي ومحل ما تقرر اذا أتى بعوجب
 الحد الخ فانه مع ما تقدم من
 التقييد عن شيخ الاسلام يصير
 حكم المسلمتين واحدا قال الشهادة
 قبل الاعتكاف كوجب الحد قبله
 في ان الخروج لاداء الشهادة أو
 الحد لا ينقطع التتابع وهما بعد
 الاعتكاف ينقطعان التتابع اذا
 خرج لاداء الشهادة أو الحد
 (قوله ولا يخرج المؤذن الراتب)
 ومثل الراتب نائبه حيث استنابه
 اهـ نذر اهـ سم على حج أقول
 وينبغي ان لا فرق حيث كان
 الراتب كالأصيل فيما طلب منه

قبل انقضائه ما في هذه الصورة وكذا الواجب كسب بغير اذنه ثم طلقها وأذن لها في الغمام
اعتكافها فبقي قطع التتابع بخروجها (ولا) ينقطع التتابع (بخروج المؤذن الراتب
الى منارة) بفتح الميم للمسجد (منفصلة عن المسجد) بان لا يكون بابها فيه ولا في رحبته
المنفصلة به قرية منه (للاذان في الاصح) لانه صعودها للاذان والاف الناس صوته
بمخلاف خروج غير الراتب للاذان وخروج الراتب لغير الاذان ولو بجحيرة باب في المسجد
أو للاذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه وعن رحبته وبحث الأذرى
امتناع الخروج للمنارة فيما اذا حمل الشعار بالاذان يظهر السطح امدد الحاجة اليه
وكل منارة محل عال بشرط المسجد اعتيد الاذان له عليه وكذا ان لم يكن عال لكن توقف
الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلاً واطراف المنارة الى المسجد للاختصاص
وان لم تكن له كان خرب مسجد وبقيت منارته بخدمة مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها
له حكمها حكم المنيعة كما هو ظاهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية
له جرى على الغالب فلما فهم له امام منارة المسجد التي بابها فيه وفي رحبته فلا يضر
صعودها ولو غير الاذان وان خرجت عن سمت بناء المسجد كما رجحنا وترجمه اذهى في حكم
المسجد كندارة مبنية فيه مالت الى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في
هوا الشارع واخذ الرزك شئ منه انه لو اتخذ للمسجد جناح الى الشارع فاعتكف فيه صح
لانه تابع له صحيح وان زعم بعضهم انه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لانحى أي لكون
المنارة تنسب الى المسجد ويحتاج اليها غالباً في اقامة شعائره بخلاف الجناح فيه ما
ولم يتعرضوا لضبط البعيدة والاقرب الرجوع في ذلك لعرف وان ضبطه بعضهم بكونها
خارجة عن جوار المسجد وجاره أو بعون دار من كل جانب وبعض آخر بما حوز حريم
المسجد ومقابل الاصح ينقطع بخروجه مطلقاً لاستغناء عنه بسطه وفي ثالث يفرق بين
الراتب وغيره (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد من نذر اعتكاف متتابع
(بلاعذار) السابقة التي لا ينقطع بها التتابع لانه غير معتكف فيها (الأوقات قضاء
الحاجة) لانه مستثنى اذ لا بد منه واقتضاه على قضاء الحاجة مثال اذا اوجبه كما
قاله الاسنوى تبع الجمع متقدمين جرباً في كل ما يطلب الخروج له ولا يطل زمنه عادة كما كل
وغسل جنابة واذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول زمنه كعرض وعدة وحيض ونفاس
وعلم عامر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج المأذرك بعد عودته ان خرج المأذرك لانه وان
طال زمنه كعبره وغسل واجب واذان جازا لخروج له ولما منه بشمول البنية جميع المدة
ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع لجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد لتقيم الباقي جدد النية
ولو أصرم معتكف بذلك فان لم يحض الأوقات أتمه والاخرج له ولا يني بعد فراغه من
النسك على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضائه قبل نذره لم يلزمه
ثني لان اعتكاف شهر قد مضى محال

(قوله قرية منه) صفة اقول
المصنف منارة منفصلة (قوله
للاذان) وينبغي ان مثل الاذان
ما اعتيد من التتابع المعروف
الآن ومن اولى الجمعة وثانيتها
لاعياد الناس التي واصلت
الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالاذان
(قوله لانه صعودها) قال صح
وبما تقر في المنارة فارتفت الملوحة
الخارجة عن المسجد التي بابها فيه
فمنقطع بدخولها قطعاً (قوله وبحث
الأذرى امتناع الخروج) عبارة
سم على صح في أثناء قوله وانظر
بحث الأذرى مع ان مقابل
الاصح نظر للاستغناء بالسطح

• (كتاب الحج) • (قوله لغة القصد) أو كثره إلى من يعظمه هـ حج (قوله ومعلوم أن الموافق للغالب الحج) أي ومن غير الغالب أن يكون المعنى الشرعي صائبا للقوى لكن بينهما مناسبة ومعارضة حج اعتراضا على تفسيره بالأفعال لكن يعكس عليه أن المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى اللغوي بزيادة وذلك غير موجود هنا لأن يقال أن ذلك أغلبي أو أن منها النية وهي من جزئيات المعنى اللغوي ونظيره الصلاة الشرعية لا شتمها على الدعاء هـ يعني فيكون إطلاق الحج على الأفعال مجازا من باب تسمية الكل باسم جزئه وقوله الأول أي قصد الكعبة إلى آخره (قوله لكن يؤيده قولهم) أي قوله واعترضه ابن الرفعة (قوله وهو من الشرائع القديمة) بل ما من نبي الا وحى خلافا لمن استثنى هو داود وصالحا هـ زيادى وحج وقوله ما من نبي شغل عيسى صلى الله عليه وسلم وبه صرح السيوطي في رسالته المسماة بالأعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى مع بقائه نبوته معدود في أمة النبي ودخل في زمرة العصاة فإنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حي مؤمن به ٢٦٩ ومصدق أو كان اجقاعه به مرات في غير

ليلة الاسرام من جملتها بمكة روى ابن عدى في الكامل عن أنس قال ينافض مع رسول الله اذ رأينا براديدا فقلنا يا رسول الله ما هذا البرد الذي رأينا والمسد قال قد رأيتوه قلنا نعم قال ذلك عيسى بن مريم سلم على وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال كنت أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة اذ رأيت صافح شيئا ولا نراه فقلنا يا رسول الله رأيناك صافحت شيئا ولا نراه قال ذلك أخى عيسى بن مريم انتظرته حتى قضى طوافه فسلمت عليه هـ بحروفه رحمه الله (قوله وهو أفضل العبادات) قال الزيادى والحج يكفر السكائر والصغائر حتى التبعات على المعقد أن مات في حجه أو بعده

• (كتاب الحج) •

يفتح الحاء وكسر هـ لغة القصد وشرعا قصد الكعبة للأفعال الآتية قاله في المجموع واعترضه ابن الرفعة بأنه نفس الأفعال الآتية واستدل بخبر الحج عرفة ومعلوم أن الموافق للغالب الأول من أن المعنى الشرعي يكون مشتقا على المعنى اللغوي بزيادة ولا دلالة في الخبر لأن معناه معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم أركان الحج خمسة أو ستة ويجيب بأن هذه أركان للمقصود لا للقصد الذي هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز والأصل فيه قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وخبر بنى الإسلام على خمس قال القاضي وهو من الشرائع القديمة وهو أفضل العبادات لا شتمها على المال والبدن إلا الصلاة كما مر أنها أفضل وروى أن آدم عليه السلام لما حج قال له جبريل إن الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة ورجع بعضهم أنه لم يجب الأعلى هذه الامة لكن قال جمع أنه غريب بل وجب على غيرها أيضا ثم انك إذا فرض عين على من لم يحج بشرطه أو كفاية لأحباب أو تطوع ويتصور في الأرفاء والصبيان أن فرض المكفاية لا يتوجه اليهم نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل أن يقطع بفعلهم المخرج عن المكلفين كما في صلاة الجاهل لكن ظاهر كلام المصنف في إيضاحه اعتبار التكليف فيمن يقطع بفعله الفرض حيث قال ولا يشترط لعدد المصلين لهذا الفرض قدر مخصوص بل الفرض أن يوجد فيها في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة (هو فرض) أي مفروض بالشرائط الآتية أقوله تعالى والله على التام حج البيت الآية ونظير بنى الإسلام على خمس وهو جمع عليه بكفر جاحده أن لم يخف عليه وفرض بعد الهجرة في السنة السادسة

٤٧ به في وقبل تمكنه من ادائها (قوله لا شتمها على المال) وهو ما يجب أو يندب من الدماء الآتية (قوله بل وجب على غيرها) معقد ولا ينافيه قوله أولا وهو من الشرائع القديمة لجواز أن يكون عند هذا القائل مندوبا (قوله في الأرفاء والصبيان) أي والجهانين على ما يأتي (قوله اعتبار التكليف) معقد (قوله في السنة السادسة) وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة هجما لا يدري عددها وتسمية هـ حجا غائها وباعتبار الصورة اذ لم يكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسى وغيره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا بصح شرعي وكذا يقال في الثامنة التي أمر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبعدها حجة لوداع لا غير هـ حج وكتب عليه سم قوله وحج صلى الله عليه وسلم الحج قضية صنيعة أي حجة عليه الصلاة والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجا شرعيا =

وهو مشكل جدا ٥١ (أقول) وقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فوضه لم يكن شرعا بهذا الوجه الذي استقر عليه الامر فيجعل قول حج اذ لم يكن على قوانين الشرع الخ على انه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية واما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه لانه لم يكن يوحى بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعا بهذا المعنى لعدم وجود شرع انذاك ولكنه كان مصونا كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة وقوله في السنة السادسة يشكل عليه أيضا أن مكة انما فكت في السنة الثامنة فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلاة والسلام في العاشرة وقبل فتح مكة لم يكن المسلمون متمكنين من الحج الا أن يجاب عنه بما أجاب به الشارح عن كلام الرافي من ان القرصية قد تنزل ويتأخر الاجاب لكن في كلام الزيادي ما يخالف هذا الجواب حيث قال جميعا بين الاقوال بان الفرض وقع سنة خمس والطلب انما توجه سنة ست وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع ٢٧٠ فحج بالناس ٥١ ويمكن الجواب أيضا عن كلام الزيادي بانه يشترط لوجوب

كما صحها في السير ونقله في المجموع عن الاصحاب وجزم الرافي هنا بأنه سنة خمس وجمع بين الكلامين بان القرصية قد تنزل ويتأخر الاجاب على الامة وهذا كقولهم قد أفلم من تركي فانها آية مكينة وصدقة الفطر مدنية ولا يجب باصل الشرع سوى مرة في العمر ويجب أكثر من ذلك لعارض كندور قضاء عند افساد التقطوع (وكذا العمرة) فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي اتواهم ما تامين وللخبر عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواء ابن ماجه والبيهقي وغيرهما باسناد صحيحة وأما خبر من صلى الله عليه وسلم عن العمرة واجبة هي قال لا وان تعتمر خير لك فضعيف اتفاقا قال في المجموع ولا يفتقر بقول الترمذي فيه حسن صحيح ولا يغني عنها الحج وان اشقل عليه وانما أغنى الفسل عن الوضوء لانه أصل اذ هو الأصل في حق المحدث وانما سخط عنه الى الاعضاء الاربعة تحفة نفا غنى عن بدله والحج والعمرة أصلان والعمرة افة الزيارة وشرع قصد البيت للأفعال الآتية أو نفس الأفعال كما مر والقول الثاني انه اسنة للخبر المار ولا تجب باصل الشرع في العمر سوى مرة واحدة لخبر أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل أيا الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فتال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجوب ولما استطعتم رواء مسلم وسميت عمرة لانها تفعل في العمر كله وصح عن سراقه قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا ذامم للابد فتال لابل للابد او وجوبها من حيث الاداء على التراخي فان وجب عليه بنفسه أو نائبه تأخيرها بعد سنة لا مكان

المباشرة الاستطاعة كما يأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة فعدم فعلهم لعدم استطاعتهم لالعدم الطلب (قوله وأتموا الحج والعمرة لله) انما قال ذلك ليمت بهم الاستدلال فان ظاهرهما وجوب الاتمام اذا تبرع وذلك لا يستلزم وجوب الشرع فان المعنى يصير عليه ان شرعتم فأتوا (قوله قال لا وان تعتمر) بفتح ان المصدرية وهي وما بعدها مبتدأ خبره خبر وعبرة المحلى وان تعتمر فهو أفضل فهي بكسر الهمزة شرطية وجوابها قوله فهو أفضل فعلى الرواية مخدافة (قوله وان اشقل عليها) أي على اعمالها (قوله اذ هو) أي الفسل (قوله في حق المحدث) يعني ان المحدث كان يجب عليه

الفسل للصلاة ومفهومة ان من لم يحدث لا يجب عليه غسل مادامت طهارته باقية ومنه يعلم ان قوالهم كان لان الغسل واجبا في صدر الاسلام لكل صلاة المراد به على المحدث (قوله افة الزيارة) وقيل القصد الى مكان عامر ٥١ شرح البهجة الكبير (قوله فقال رجل) هو الاقرع بن حابس التميمي هكذا رايت بهامش صحيح ثم رايت في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام (قوله حتى قالها ثلاثا) أي هذه المقالة ٥١ سم على بهجة (قوله لو قلت نعم لوجوب) أي الحج وفي المنهيج لوجبت أي الخصلة أو القرصية ثم قوله لو قلت نعم لوجوب يجوز ان يكون الوجوب معاقبا على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب ثم رايت في سم على شرح البهجة ما نصه قوله لو قلت نعم لوجبت أي هذه الكلمة أي مقتضاها وهو الوجوب على كل عام وله ٥١ كان الوجوب على كل عام معلقا على قوله نعم وهذا كله ظاهر من الحديث وسياقه فيقال من انه واجب كل عام على الكفاية فكيف وقع السؤال عن وجوبه كل عام واجب بانه لو قال نعم لوجوب لا منشأه الا وهم فيلتأمل ٥١

(قوله ومعه ميسير لا عذر بهم) فيه ان مكة انما افتحت سنة ثمان فلم يتمكن هو واصحابه من الحج في السادسة والسابعة ثم في عدم
حجهم سنة ثمان وتوسع دلالة على عدم وجوبه على النور (قوله أو تلف مال) بقريضة ٣٧١ ولوضيفة الحج (قوله ان عزم على

لان الحج فرض سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم السنة عشر ومعه ميسير لا عذر بهم
وقيس به العمرة وتضييقهما باندرا وخوف غضب أو تلف مال أو قضاء عارض ثم محل جواز
التأخير ان عزم على فعلهما في المستقبل كما هي بيانه في الصلاة وانما لم تؤخر فيه - ما الردة
بعدهما لانها لا تحبط العمل الا ان انصرفت بالموت وان أحبطت ثواب العمل مطلقا كما نص
عليه الشافعي رضي الله عنه في الام فلا يجب عليه اعادته - ما اذا عاد للاسلام ثم لهما
مراتب خمس محصة مطلقة ومحصة مباشرة ووقوع عن لئذ أو عن حجة الاسلام
ووجوبها لكل مرتبة شروط فيشترط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع القيمة
للمباشرة ومع التكليف للندوة مع الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعمره ومع الاستطاعة
للاوجوب وقد شرع في بيان ذلك فقال (وشترط صحته) أي صحة ما ذكر من حج أو عمرة
(الاسلام) فقط فلا يصحان من كافر ولا عنه اصليا او مرتدا لعدم اهليته للعبادة وقضية
كلام جمع صحة حج مسلم بالانجسية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقده منه لغو نعم ان
اعتقده مع احرامه لم يعتد لان غايته انه كنية الابطال وهي هنا تؤثر في الابتداء دون
الدوام وبذلك يجمع بين قول الروائي بالبطالين وقول والده بالصحة وعمل كل منهما ما قاله
بما يشهد به مما تقررون وقفة على دخول الوقت معلوم من كلامه الا في المواقيت وعلى
معرفة الاعمال والعلم بها بان يأتي بها حالما انه يقعها عن الذل فلو جرت اتفاقا لم يصح
مردود فيه ما بان الظاهر في الاول كما قاله الزركشي عدم اشتراطه لامكان العلم بها بعد
الاحرام وانه لا يشترط هنا تعيين المنوى بخلاف الصلاة فيهما وفي الثاني بان غير الاحرام
من الاركل لا يحتاج الى نية تخصه فالواجب فيه عدم الصارف لا المقصد (فالولي) أي ولي
المال (ان يحرم عن الصبي الذي لا يميز) لان مباشرته بنفسه غير صحيحة دلالة لما رواه
مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اتي ركباً بالروحاء فرفعت امرأته اليه صديقا قالت
يا رسول الله هذا حج قال نعم ولك اجر وفي سنن ابى داود فاخذت بعض مصبي ورفعته من
مختمها والغالب ان من يحمل بعضه ويخرج من المحفة لا يمسير له ويكتب للصبي ثواب
ما عمل من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجماعا (و) ان يحرم (عن المجنون) قياسا على
الصبي سواء بلغ مجنونا أم عاقلا ثم جن وسواء حج الولي عن نفسه أم أحرم عنها أم لا فينوي
الولي بقلبه جعل كل منهما محرما أو يقول أحرمت عنهما ولا يشترط حضورهما
ولا مواجهةهما بالاحرام ولا يصح بالولي بذلك محرما ويجوز للولي الاحرام عن المميز أيضا
وانما نص على غير المميز فاعلم ان يتوهم من عدم صحة الاحرام عنه لمناقاة حاله
لعمادات ولو اذن للمميز في الاحرام جاز فان احرم بغير اذنه لم يصح ومراعاة بالصبي الجنس
الصادق بالذكور والاثني وافهم كلامه عدم صحة احرام غير الولي كالجد مع وجود الاب الذي
لم يقم به مانع وهو كذلك واماماً أو همة ظاهر الخبر المأز من جوار احرام الام عنه فاجابوا

فعلهما في المستقبل) واعلم المراد
انه يجب عليه العزم بعد دخول
وقت الحج في اول سبى اليسار
(قوله او عن حجة الاسلام) هي
الرابعة كما يعلم من قوله فيشترط
الحج وكان الاولى ان يعد بربالواو
(قوله فيشترط مع الوقت) أي
المعلوم من باب المواقيت الا في
(قوله نعم ان اعتقده مع احرامه)
يخرج ما لو اعتقده مع احرام وليه
فلا أثر له (قوله وهي هنا تؤثر الخ)
ومثل ذلك الصوم والاعتكاف
فلا ينقطع واحد منهما ما ينييه
الابطال (قوله مردود فيه - ما)
أي في الاعمال والعلم (قوله أي
ولي المال) أي يجوز له ذلك بل هو
مفدوب لان فيه معونة على
حصول الثواب للصبي وما كان
كذلك فهو مفدوب ومعلوم ان
احرامه عنه انما يكون بمقتضيه
من الثيباب (قوله ولك اجر)
أي على تربيته فلا يثنى ان الام
لا ولاية لها أو يقال يجوز انما
كانت وصية (قوله ثواب ما عمله)
أي أو عمله وليه حج (قوله ولا
يشترط) لمكنه يكره الاحرام عنهما
في غيرهما لاحتمال ان يرتكب شيئا
من محظورات الاحرام اعتمد
عليه - ما ويمكن الولي من منعهما
اه هم في شرح الغاية (قوله
حضورهما) أي ولو بعين المسافة
ثم بعد ذلك على وليه احضاره

لاعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما ترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول (قوله ولو اذن للمميز) أي الولي من ابا أو جدا الخ

(قوله ولو أحرمه) أي عنه أو بسببه (قوله ويعلم من اعتبار الخ) أي المار في قوله أي ولي المال (قوله عن مغمي عليه) ينبغي تخصيصه بما إذا ربحى زواله عن قرب والاصح إحرامه عنه كالجنون على ما يقبده التعليق بأنه ليس لاحد التصرف في ماله فان محله حيث ربحى زواله عن قرب (قوله وليس للسيد ان يحرم عن عبده) وعليه فلو أحرم البالغ العاقل بلا اذن هل يصح إحرامه وللسيد تحمله أم لا لكونه ممنوعا من الفعل بلا اذن جزم بالهبة سم في شرح الغاية حيث قال يصح مباشرة العبد وان لم يأذن سيده وسيأتي ذلك في باب الاحصاء في كلام المصنف (قوله ان يحرم عن عبده البالغ) ويتردد النظر في المبعوض الصغير فيصنع ان تطير ما يأتي في النكاح وحينئذ فيحرم عنه وليمه وسيداه معا لا أحدهما وان كانت مهاياة اذ لا دخل لها الا في الاكساب وما يتبعها كزكاة الفطر لا ناطم اعين تلزمه النفقة ٣٧٢ وتحتل همه احرام أحدهما عنه وللسيد اذا كان المحرم الولي تحمله والاول

عنه باحتمال كونه اوصية او ان الاجر الحاصل لها باعتبار اجر الجمل والنفقة لعدم التصريح في الخبر بان الحرمت عنه او ان الولي اذن لها في الاحرام عن الصبي كما علم مما مر وصرح به في الروضة ولو أحرم به الولي ثم اعطاه لمن يحضر به النسك صح جزم ما ويعلم من اعتبار ولاية المال عدم هبة احرامه عن مغمي عليه كريض يربحى برؤيه لانه ليس لاحد التصرف في ماله بسبب الانعام قال الامام وليس للسيد ان يحرم عن عبده البالغ أي العاقل وقضيه انه يحرم عن الصغير وهو الوجه وقول ابن الرفعة القياس انه لا يجوز كزوجه والا سنوى وأيت في الام الجزم بالهبة من غير تقييد بالصغير حر دود بان كلام الام محمول كما أفاده الاذرى على غير المكلف وهو ما فهمه السبكي وبالفارق بين هذا ومنع تزويجه بان المدار هنا على تخصيصه بالشواهد فشرح به ما لم يسأله به ثم ومن ثم جاز لتصور الوصي هنا الاحرام عن الصبي لا تزويجه وولي الصبي يأذن ائنه أو يحرم عنه حيث جازا بها جبه ثم اذا جعل غير المكلف محرما باحرام الولي أو مأذونه أو باحرامه وهو محرم باذن وليه فعلى الولي منعه من محظورات الاحرام وعليه احضاره للمواقف كلها وجوباً في الواجبة ونهياً في المندوبة كعرفة ومزدلفة والمشعر الحرام لا مكان فعلها منه ولا يغني حضوره عنه وعليه وجوباً أو نهياً كذا كراهه بما قدر عليه من افعال النسك كغسل وتجرد عن مخيط وليس ازار ورده أو غيرها وانابة عنه فيما يحجز عنه فيناوله هو أو نائبه الجبر لا يرى به ان قدر الارى عنه بعد رميه عن نفسه والواقع للراى وان نوى به الصبي وفي المجموع عن الاصحاب يسر وضع الحصة في يده ثم يأخذ يده ويرى بهم أو الا فباخذها من يده ثم يرى بها ولو رماها عنه ابتداءً جاز وكذلك اذا قدر على الطواف أو السعي علمه ذلك والاطاف وسعى ولو اركبه دابة اشترط ان يكون سائقاً وقائداً ان كان الراكب غير محرم ولا يكتفى

أقرب اه حج وكتب عليه سم قوله والاول اقرب قد يستشكل الاول بأن كلامه لا يأتي احرامه عنه لانه لا جاز ان يراد به جعله محرماً اذ ليس له ذلك اذ ولايته على بعض الجملة لا على كلها ولا جعله بعضه محرماً اذ احرام بعض الشخص دون بعض غير منصوص فينبغي ان يمين اذن أحدهما الاخر في الاحرام عنه ليكون احرامه عن جلته بولايته وولاية موكله اه (اقول) أو يتفقا على ان يتقارنا في الصيغة بان يوقعا معا (قوله لتصور الوصي) أي واحداً كان أو متعدداً ثم في التعدد ان كان كل منهما مستقلاً صح احرام الاول منه ما ان ترتبا وان لم يكن مستقلاً لم يصح احرام أحدهما الا باذن صاحبه فيكون مباشر عن نفسه ووكيلاً عن

الاخر ولهما الاذن اذ ائنا لا يحرم عن المولى عليه ويكون وكيلاً عنه ما في الاحرام (قوله يأذن ائنه) السعي

أي الصبي (قوله جازا ججابه) أي بان لم يفوت مصلحة على الصبي ولا لزم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر (قوله وعليه احضاره المواقف كلها) مفهومه انه اذا احضره الاجنبى لا يعتد بذلك وبه صرح جج (قوله ولا يغني حضوره) أي الولي وقوله عنه أي الصبي (قوله لا يرى به الخ) افهم انه لو استقل بالرى بنفسه لا يكتفى وهو قياس ما يأتي في الطواف والسعي (قوله بعد رمية الخ) قضيه ان المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رى عن نفسه ويبحث جج انه لا بد ان يكون رى عن نفسه لان مناولة الجبر من مقدّمات الرى فتعطى حكمه اه (قوله وان نوى به الصبي) قضيه انه لا يقبل الصرف والا لم يقع عن الراى لصرفه اياه بقصد الرى عن الصبي (قوله في يده) أي الصبي (قوله اشترط ان يكون الخ) أي الولي ومثله مأذونه

(قوله وانما يفعلها) أى السعي والطواف (قوله بعد فعلهما عن نفسه) قضية اشتراط ذلك وان كان الصبي مباشر الالعمال ويوجه بانه لما اشترطت مصاحبة الولي له نزل منزلة فعله وقد يشك على هذا ما سياتى من ان الحرم اذا حل محرم لم يطف واحد منهما عن نفسه ودخل وقت طوافه ونواه الحامل للمعمول وقع للمعمول ثم يطوف الحامل بعد ذلك عن نفسه وقد يفرق بان الطفل لما لم يعتد باحرامه مستقلا انى فعله ونزل فعل الحامل منزلة فعل المحمول ٣٧٣ فلو أوقفناه عن الطفل لزم الغناء فعل الحامل مع ان القصص ادعاهو

فعله بخلاف ما سأتى فانه لما كان كل منهما له قصد صحيح وتعارض فعلاهما غلب جانب المحمول فالغنى معه فعل الحامل عن نفسه لمنزلة منزلة الدابة أو ان ما هنا مصور بما لو أطلق وما يأتى مصور بما اذا قصد المحمول وحده ويؤيد هذا الجواب ما سأتى فى كلام الشارح ثم من قوله وسواء فى الصغير حمله وليه الذى أحرم عنه أم غيره (قوله وكذا وضوء الخ) واذا وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي او كان مجنونا فافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له ان يصلى بها لانها طهارة معتد بها الا يصح ان يصلى بها تردد فيه سم على حج ثم قال يحتمل الاول ويحتمل الثانى وهو غير بعيد اه (أقول) والاقرب الاول لان الشارع نزل فعل وليه منزلة فعله فاعتد به وصار كأنه فعله بنفسه فنصح صلاته به (قوله ولا بد من طهر الولي) انظر الحكمة فى اشتراطهما من الولي مع انه آلة للطواف بغيره فهو كالدابة وقد

السعي والطواف من غير استصحابه وانما يفعلها ما به بعد فعلهما عن نفسه نظير ما مر فى الرمي اذ مبنى الحج على عدم التبرع به مع قيام الفرض ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا يصلح عن غير المميز ركعتي الاحرام والطواف استحبابا ويشترط للطواف طهارته من الخبث وستر عورته وكذا وضوءه وان لم يكن مميزا كما اعتمدوا الدرجه الله تعالى ويغتنر صحة وضوءه هنا للضرورة كما اغتنر صحة طهره بمجنونة انقطع حيضه التحمل لحياتها او يؤخذ من التشبيه ان الولي ينوي عنه وهو الاوجه ولا بد من طهر الولي وستر عورته أيضا واذا صار غير المكاف محرم ما غرم وليه دون زيادة نفقة احتاج اليها بسبب الفساد فى السفر وغيره على نفقة الحاضر اذ هو الموقع له فى ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قران أو قنق أو قنات وكفدية شئ من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقلمه وتطيله سواء أفعله بنفسه ام فعله به الولي ولولا حاجة الصبي لما مر مع استغنائه عنه بخلاف ما لو قبل له نكاحا لان المنكوحة قد نفقت والتسك يمكن تأخيرها الى البلوغ وما تنقرو من لزوم جميع ذلك للولي اذا كان مميزا هو المعتد كما صرح به كغيرهما خلافا لما فى الاسعادات بالاسنوى وما فى المجموع من ان فدية الحلق والقلم على المميز له فرعه على مرجوح وهو صحة احرامه بغير اذن وليه ايوافق كلامهم وقول القائل تبعه للزكوى بانها واجبت على الصبي ثم تحملها عنه الولي مردود بان الاصح فى الروضة ان الصبي لا يكون طرفا فى الضمان بل فى المجموع هنا انها فى مال الولي ويمكن حمل ما فى الاسعادات على التفرع المارولا ينافى ما قررناه قواه - ثم يضمن الصبي المميز الصبي لان محله فى غير محرم بان أتلفه فى الحرم من غير قصد يبر من الولي والحاصل انه متى فعل محظورا وهو غير مميز فلا فدية على احد او مميز بان تطيب أو لبس ناسبا فكذلك ومثله الجاهل المعتد كما لا يخفى وان تعدد أوحاق أو قلم أو قتل صبيدا ولو سها فالفدية فى مال الولي وفارق الوجوب هنا فى مال الولي أجرة تعليمه ما ليس بواجب حيث وجبت فى مال الصبي بان مصلحة التعليم كالضرورة واذا لم يفعلها الولي فى الصغير احتاج الى امتدرا كما بعد بلوغه بخلاف الحج ولو فعل به اجنبى ولولا حاجة لزمته الفدية كالولي ويفسد حج الصبي بجماعه الذى يفسد به حج الكبير (وانما تصح مباشرة من المسلم المميز) ولو صغيرا أو رقيقا كبقية العبادات البدنية (وانما يقع عن حجة الاسلام) وعمرته بالمباشرة أو النيابة (اذا باشره) المسلم (المكلف) أى البالغ العاقل (الحز) وان لم يكف بالحج اذ هو

يقال يحتمل انه لما اشترطت مصاحبة له نزل منزلة المباشرة (قوله بخلاف ما لو قبل له نكاحا) أى فان مؤن النكاح فى مال الصبي دون الولي (قوله ولولا حاجة) كان رأى بردا مثلا فالبس (قوله لزمته) أى الاجنبى (قوله الذى يفسد به حج الكبير) أى بان كان عامدا عالما مختارا وقياس ما تقدم من وجوب الفدية من مال الولي اذا تعدد الحلق أو القلم الخ وجوب القضاء هنا أيضا من مال الولي (قوله الحز) أى ولو بالتبين وان كان حال الفعل قننا ظاهرا اه حج ومثله ما لو كان صبيّا ظاهرا وتبين بلوغه كما شمله عموم قوله ولو بالتبين

(قوله ولو تكافوا حرم بطل) انظر ما صوره ويمكن تصويره بان يقصد ~~ان~~ غير القضاة فيكون ~~تلا~~ من حيث الابد امر واجبا من حيث حصول احكام الكعبة فيلغز ذلك القصد ويقع عن القضاء (قوله كان الحكم كذلك) أي وقع عن فرضه (قوله اذا لم يدرك) أي كل من الصبي والعبد ٢٧٤ (قوله ويؤخذ من ذلك اجزاؤه) أي الحج (قوله اذا تقدم الطواف أو الحلق) فهو منه

انهم ما لو تفرقا ما وأعادهما بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الاسلام ويوجه بانه وقع بعد النكاح الاول فكان حجه ثم في حالة نقصانه لكن في حج مانعه ويؤخذ من ذلك انه يجزيه عوده ولو بعد التحللين وان جامع بعدهما وهو محقق فيه ما فعله بعد وقوفه لم يقع في حال الكمال وعليه فيظهر انه لا يعد احرامه الى آخر ما ذكره فليراجع وهو صريح في انه وان جمع بين الطواف ويجزئ اعادتهما ويقتضيه من حجة الاسلام وقوله الطواف أي طواف الاضائة (قوله وظاهر انه يجب اعادته) أي فلو لم يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتقوية لهامع امكان الفعل على ما استقر به سم على حج (قوله فهو كما لو كل قبله) أي فيكفيه ولا يحتاج الى اعادته ولا ينافيه قوله بعد أي ويعيد ما مضى قبل كماله فانه لا يصلح ان يكون شرعا لكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الارشاد ان الحجة الاكتفاء بما أدركه ولا يحتاج الى اعادته قلل ما ذكره من قوله أي ويعيد الحج سرف لكلام المجموع من ظاهروان المعتمد منه ان ما فعله

مكلف في الجملة كما أشار اليه بقوله (فيجزي حج القليل) وكل عاجز حيث اجتمع فيه الحرية والتكليف كما لو تكلف المريض حضور الجمعة أو اتقى خطر الطريق وحج وعلم بماتة ران نصيره بالباشرة جرى على الغالب اذا النية عن غيره لموتاً وعصب كذلك ولو تكلف التقدير الحج وأفسده ثم قضاه كفاء عن حجة الاسلام ولو تكلف وأحرم بطل وقع عن فرضه أيضا فلو أفسده ثم قضاه كان الحكم كذلك (دون حج الصبي والعبد) اذا اكمل بعده اجاها للحج اي لصبي حج ثم بالغ فعليه حجة أخرى وايضا بعد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كما في المجموع والمعنى فيه ان الحج وظلينة العمر لا تكرر فيه فاعتبر وقوعه في حالة الكمال فان كد لا قبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعتق وهما في الموقوف وادركا زمانا يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته اجزاها للحج عرفة لانه أدرك معظم الحج فصار كما لو أدركه الر كوع بخلاف ما اذا لم يدرك الوقوف ويعيد من ذكر السعي ان كان قد سعى بعد القدوم لوقوعه في حال النقصان ويخالف الاحرام فانه مسموم بعد الكمال ويؤخذ من ذلك اجزاؤه عن فرضه أيضا اذا تقدم الطواف أو الحلق واعادته بعد اعادة الوقوف وظاهر انه يجب اعادته لتبين وقوعه في غير محله ولو كل من ذكر في اثناء الطواف فهو كما لو كل قبله كما في المجموع أي ويعيد ما مضى قبل كماله بل لو كل بعده ثم اعاده كني فيما يظهر كما لو أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اهـ ووقوع الكمال في اثناء العمرة على التخصيص المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ولادم عليه بآتيانه بالاحرام في حال النقصان ولم يعد الى الميقات كما لا لانه انما ياتي بسعة ولا ساءة وفارق الكافر الا اني اذا لم يعد الى الميقات بانه كان قادرا على ازالة نقصه حين مر به وحيث أجراه ما أتى به عن فرض الاسلام وقع احرامه ولا تطوعا وانقلب عقب الكمال فرضا على الاسع في المجموع ونهيه عن الدارى لوقات الصبي الحج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئ عن حجة الاسلام والقضاء او بعده لزمه حجتان حجة للفوات وأخرى للاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو أفسد الحار البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته اجزائه واحدة عن حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه فدية للافساد وأخرى للفوات وما اقتضاه كلام جمع من الاصحاب من عدم وجوب دم على الرقيق فدية للرقيق بخلافه اذا لم يكن قضاء عن واجب نذر وقضاء أفسده والواجب قال بل ينبغي وجوبه اذا قل على الحرية اقتدرته على الصفة المعطاة هي عليه انزى بالله وتوقع منزلة الواقع واستظهر الشيخ حجه الشافعي دون الاول وقد يستبعد الثاني أيضا اذا دأب

قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعد بعد البلوغ (قوله على التخصيص المار) أي في غوطه ولو كل من ذكر الحج (قوله لوقات على الصبي الحج) أي بطلن احرامه وفاته الوقوف لمدم فكنه منه (قوله من علم وجوب دم على الرقيق) معتمد (قوله اذا قل على الحرية) أي بان علق سببه لقتله على ما يمكن فله ان كان مكاتبا وقد رد على فدية التخيوم (قوله وليس بعد الثاني) هو المعتمد

(قوله على بعض افراده) قال حج
 رحمه الله وحكمة ذكر الخاص
 وروده في الخبر الذي صححه جمع
 وضعفه آخرون انه عليه السلام
 سئل عن السبيل في الآية فقال
 الزاد والراحلة * (فرع) *
 استطرادى وقع السؤال عما
 يقع كتب في مخاطبات الناس
 بعضهم لبعض من قوله - لمن لم
 يحج يا حاج فلان تعظيما له هل هو
 حرام أولا والجواب عنه ان
 الظاهر الحرمة لانه كذب فان معنى
 يا حاج يا من أتى بالنسك على الوجه
 المخصوص نعم ان أراد يا حاج
 المعنى اللغوي وقصد به معنى
 صحيفا كان أراد يا حاج يا قاصد
 التوجه الى كذا الجماعة أو
 غيرها فلا حرمة (قوله وهو يكسب
 في يوم كفاية أيام) أى كسبا لا تقا
 به لأن في تعاطيه غير الاتق به
 عاروا ولا شديدا أخذاء عاقلوه في
 النفقات من انه لو كان يكسب
 بغير لائق به كان لزوجه النسخ
 بذلك (قوله في أول يوم من
 خروجه) هو المعتقد (قوله في
 الحضر مطلقا) أى قصر السفر
 أو طال (قوله الصالحة) عبارة
 الزيادة وان لم تلق به ومنه في حج
 وسبأ في ذلك

بعده - ما من عطف العام على بعض افراده ومحل الخلاف عند عدم مسكن له يلبده
 ووجه في الجازفة تقوم بمؤتمه والا اشترطت مؤنة الاياب جزما ولم يتعرضوا للمعارف
 والاصدقاء التي سراسبتهم قاله الرافعي (فلا) لم يجد ما ذكر ولكن (كان يكسب) في سفره
 (ما يقى بزاده) أى بمؤتمه (وسفره طويل) مرحلتان فاكثرت (لم يكلف الحج) وان كان
 يكسب في يوم كفاية أيام لاحتمال انقطاع كسبه لعارض مرض ونحوه وعلى تقدير عدم
 انقطاعه فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة (وان قصر) السفر كان كان
 بمكة أو على دون مرحلتين (وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أى أيام الحج (كاف) الحج بأن
 يخرج له حينئذ لاستغناؤه بكسبه بخلاف ما اذا كان يكسب كفاية يوم يوم لا انقطاعه عن
 الكسب أيام الحج وبهذا لا ذرى أخذ من التعليل السابق انه لا بد أن يتيسر له الكسب
 في أول يوم من خروجه والاسنوى انه لو كان يقدر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفي
 له وللحج لزمه ان قصر السفر لانهم اذا الزموا به في السفر في الحضر أولى وكذا ان طال
 لا تنفاه المذوور وبيان كسبه في الحضر تحصيل اسباب الوجوب وهو غير واجب كما يأتي
 فلا يكلف الكسب في الحضر مطلقا وبقري بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بان
 ذلك يعد مستطاعا في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا بعد
 مستطاعا له الا بعد حصول الكسب لان الفرض انه لا يقدر على الكسب في السفر فلا
 يجب عليه تحصيله بالامر وأيضا فلا نه اذ لم يجب عليه الكسب لا ينشأ حق الا دعى فلا ن
 لا يجب لا ينشأ حق الله تعالى أولى وقد نقل الحوازمي الاجماع على عدم وجوب اكتساب
 الزاد والراحلة وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر الطويل والتقصير وهو كذلك
 الا فيما اذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كما مر وأيام الحج ستة اذ هي من زوال
 سابع الحجة الى زوال ثالث عشره وقول المجموع انها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار
 الطرفين واستنبط الاسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب أيام الحج انها من خروج
 الناس غالبا وهو من أول الثامن الى آخر الثالث عشر وهذا في حق من لم ينقر النذر الا قول
 وما ادعاه في الاسعاد من كون تقديرها بثلاثة أيام كما قاله ابن النقيب أقرب لان تحصيل
 أعمال الحج تمتعا وافرادا يمكن في ثلاثة أيام والمراد بالاعمال الاركان ورمى بحجرة العقبة
 لان له مدخلا في التحلل من الحج والقارن يمكنه تحصيل أعمالها في يوم عرفه ويوم النحر
 فيه نظر والا قرب ما قاله الاسنوى لان الغالب ان المكتسب في هذه الايام الستة لا يجد
 من يستعمله ولان الزام الكسب له يوم الثامن يفوت عليه سننا كثيرة وفي الحادي عشر
 والثاني عشر والثالث عشر ان لم ينقر يفوت عليه أيضا الرمي في الوقت الفاضل وتحصيل
 سننه الكثيرة التي يفوت فيها نحو ثلث النهار فكان اعتبار السنة أولى ويظهر في العمرة
 الاكتفاء بما يسع أفعالها غالبا وهو نحو ثلثي يوم (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود
 الراحلة) الصالحة لمثله بشراء أو استئجار بمن أو أجرة منل لا بزيادة وان قلت وقد رعلما

(قوله أوركوب) عطف على قوله بشره (قوله ان قبله) وهل يجب القبول فبأنه بتركه أولا ما في قبول الوقف من المنه
وكذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصى ٥- ل يجب قبول الوصية أولا ما تقدم فيه نظر ولا يعدهم ما عدم
الوجوب لما ذكر ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لان ٣٧٧
الوقف يصير ملكا لله تعالى وينتقل

عن الموقوف عليه بموته واختلال
شرط فيه ولا يجوز له التصرف
فيه ببيع ولا غيره مما في معناه
فتضعف المنفعة فيه بخلاف
الوصية فانه يملك الموصى به
ملكاً مطلقاً واشبه الهبة (قوله
وصحناه) أي على المرجوح
(قوله على من حله الامام) أي
كما يجب عليه ذلك اذا حله
الامام ينبغي وجوب السؤال
اذا ظن الاجابة (قوله ولو اياه على
الاول) هو قوله وهو المعتمد
(قوله وألحق الطبري بها) أي
وكانت تلحق به أخذاً من قوله
السابق الصالحة لمشله (قوله
من نحو بغل او حمار) وان لم يلق به
زيادى و (أقول) وقد يتوقف
فيه الا ان يقال الحج لا بد له
بخلاف الجمعة ويشرق بين ذلك
وبين العادل الا ان حيث
اشتطت فيه اللباقة بانه يترتب
عليه الضرر بمجالسته بخلاف
الدابة (قوله السابعة) هو
بالسبعين المجهمة والسبعين والعين
المهمتين أي البعيدة اه مختار
(قوله بالهارة) أي وهي المعروفة
الا بالاشقة (قوله ولا جذام)
قال الزياى ولا شديداً العداوة
له فيما يظهر أخذاً مما يأتي في الولية
بل أولى لان المشقة هنا أعظم اطول مصاحبه (قوله يقوم مقام الشريك) معتمد
(قوله يلزمه الحج) أي وان لم يلق به كما هو ظاهر اطلاقهم وينبغي خلافه

وركوب موقوف عليه ان قبله أولاً يتم له وصية بمنعته الى ذلك والاوجه
الوجوب على من حله الامام من بيت المال كاهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم
ومحل ذلك (ان بينه وبين مكة مرحلتان) فاكثرون قدر على المشى نعم يسر له المشى حيث
خروجا من خلاف من أوجبه ومقتضى كلام الرافعي عدم الفرق في استحباب المذي بين
الرجل والمرأة قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتمد وان قال النانسي حسي لا يستحب
للمرأة الخروج مائة لانها عورة وربما تظهر للرجال عندهم مشياً ولو اياه على الاول منعها كما
قاله في التقريب والركوب ان قدر عليه أفضل للاتباع والأفضل أيضاً لمن قدر ان يركب
على القتب والرحل فعل ذلك وأصل الرحلة الناقصة الصالحة للعمل وتطلق على ما يركب
من الابل ذكر اكل أو أنثى وهو مرادهم هنا وألحق الطبري بها كل دابة اعتيد الحمل عليها
من نحو بغل أو حمار قال الأذرى وانما يعتاد ذلك في مراحل يسيرة دون المسافات
الشاسعة اذ لا يقوى عليها الا الابل اه والظاهر ان المسافة تختلف باختلاف الدواب
فليعتبر قدرته على الدابة اللائقة لها وانما اعتبروا مسافة القصر هنا من مبدأ سفره الى
مكة لا الى الحرم عكس ما اعتبروه في حاشر المسجد الحرام في المنع رعاية لعدم المشقة فيها
فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة) بان تذكر كالمشقة بين المشى والركوب كما في الكناية
عن الجويني والاقرب ضبطها بفتح نيم (اشتراط وجود محمل) بنسخ الميم الاولى وكسر الثانية
بخط المصنف وقيل عكسه وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه ببيع
أو اجارة عوض مثل دفعا للضرر فان لحق من ذكر في ركوب المحمل المشقة المذكورة اعتبر
في حقه الكنية وهي المسماة الآن بالهارة فان عجز عن الركوب فيها فحقت فان عجز
فسير بركوبه رجال وان بعد محله فيما يظهر لان الفرض انه قادر على مؤن ذلك وانها فاضلة
عما يأتي اما الانثى والخنثى فيعتبر ذلك في حقه ما وان لم يتضرر لانه استراحه ما وتقييد
الأذرى ما ذكره ما من لا يلق به اركوبه ابدونه وكانت تشي والاذكار للرجل محمل نظر
اذا انثى دامورة بالسرما مكن فلا نظارها ادتها (واشترط) في حق راكب الحمل ونحوه
ايضا (شريك يجلس في الشق الآخر) يكون عدلاً تلحق به بما استه ايسر به نحو برص
ولا جذام ويوافقه على الرضا بالركوب بين المحملين عنه من نزوله للضرر قضاء حاجة فيما يظهر
في الكل فان لم يجد فلا وجوب وان وجد مؤن الحمل بتمامه اذ بذل الزائد خسران
لامقابل له كما في الوسيط قال الاسنوى وقضيته ان ما يحتاجه من زاد وغيره اذا أمكنت
المعادلة به يقوم مقام الشريك ورجح ابن العماد تعين الشريك اذا المعادلة بغیره لا تقوم
مقامه في السهولة عند الغزل والركوب ورجح الزركنى الاول بانه ظاهر النص وكلام

(قوله ولو وجب) قال المصنف

لانه اذا صرف ماله الى الحج فقد يحل الاجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تحترمه المنية فتبقى ذمته مرهونة اه (أقول) يؤخذ من قوله لانه اذا صرف الحج انه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر (قوله حتى يترك لهم الحج) هذا يحتاج الى ما ذكره الجهاد من ان المتجه انه اذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره وعبارته ثم بعد ذلك المصنف وكذا كفاية في الاصح مانصه ولو لزمته كفاية أصله احتاج لاذنه ان لم ينب مر يمونه من مال حاضر وأخذ منه الباقى ان الفرع لولزم أصله مؤتمنه امتنع سفره الاباذن فرعه ان لم ينب كما مر ثم بحث انه لو أدى نفقة يوم حله له السفر فيه كالدين الموجب وهو متجه وان نظريه بعضهم اه وفي كلام الزياى ان عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى اما في ظاهر الشرع فلا يكاتب بدفها لانها يجب يوم ما يوم أو فصل لا ينصل وعائيه فها هنا محمول على عدم الجواز باطنا وما في السبب عن الباقى محمول على الجواز ظاهرا (قوله هل يتيان كالحج الخ) وظاهر اطلاق المتن بتيانها (قوله فتحتاج اليها) أى المسكن والعبد (قوله ان هو لا) أى أهل بيوت المدارس (قوله وما ذكره) أى ابن العمار معتقد

الجهور والوجه انه ان سملت المعادلة به بحيث لم يخش ميله ولا رأى من يسكه له لو مال عند نزوله لنحو قضاء حاجة كتنفى بها والا فلا قرب تعين الشريك (ومن ينه وبينها) أى مكة (دون مرحلتين وهو قوى على المشى يلزمه الحج) لانتفاء المشقة فلا يعترفى حقه وجود الراحة وما يتعلق به أو أشبهه بتعبيره بالمشى انه لا يلزمه الجهر والرحف وان أطاقه ما وهو كذلك (فان ضعف) عن المشى بان عجز أو لحته ضرر ظاهر (فكما بعبد) عن مكة فيستترط في حقه ما مر (ويشترط كون) ما ذكر من (الزاد والراحلة) مع ما يعتمر بهما (فاضلين عن دينه) ولو موجبلا أو أمهل به ربه سواء اكمل لا أدى أم لله تعالى كذا ذكره كذا ولو كان له مال في ذمة غيره وأمكن تحصيله في الحال فالحاصل عنه والاف كالمعدوم (و) عن (مؤنة) أى كلفة من عليه نفقة مدة ذهابه وإيابه على الوجه اللائق به وبهم من كسوة ومسكن وخادم ان احتج اليه واعترف الاب وأجرة الطبيب وغش الادوية اذا احتج اليها الثلاثية موافقة قال صلى الله عليه وسلم كفى المرء ثمانا ان يضيع من يعول وماله وحمه كلامهم من جواز الحج عند قدم مؤنة من عليه نفقة بلعلمه اذ لم يشترط للوجوب ليس براء كما قاله الاسنوى اذ لا يجوز له حتى يترك لهم نفقة الذناب والاياب والاف يكون مضبعا لهم كفى الاستدراك وغيره والاصح اشتراط كنه) أى جميع ما مر (فاضلا) أيضا (عن مسكنه) اللائق به المستغرق لحاجته (و) عن (عبد) يلحق به (يحتاج اليه لخدمته) لمنصب أو عجز كاليه تيان في الكفاية والثاني لا يشترط بل يباعان قياسا على الدين قال الاذرى وبأى هاهنا اذا اتفق عليه الحج تلحق عصب أو قضاء على التور هل يتيان كالحج المترسخي ألا كالدين ولم أرى ذلك شأ ومحل الخلاف اذا كانت الدار مستفردة لحاجته وكانت مسكنه والعبد يلحق به فلو كانا نفيسين لا يلبثان بلزمه ابد الهما بالاتفاق وفي الزائدة مؤنة نسكه ونفقه الثوب النفيس وشمل كلامهم المألوفين وفارق نظيره في الكفاية بان له ابدلا في الجملة فلا ينفق بالمرتبة الاخيرة بخلاف الحج ولو أمكن بيع بعض الدار بان كان اليه منها يكتفيه ولو غلبت نفقة وفي نفقة مؤنة نسكه لزمه أيضا وألحق الاسنوى بحث الامة النفيسة التي للخدمة لعبد فان لم تكن للخدمة بان كانت للاستقناع فكالمعبد أيضا كما قاله ابن العمد اذ لا فالما بحثه الاسنوى لان المنة فيها كالعاقبة فيه وأيده الشيخ عما يأتي في حاجة المكاح فل الاسنوى وكلامهم يشمل المرأة المكنته باسكان الزوج واحداه وهو متجه لاحتمال انتطاع الزوجية فتحتاج اليها وكذا المسكن لاهل بيوت المدارس ونحو الربط اه ورده ابن العمد بان المتجه ان هؤلاء يستطيعون لاستغنائهم في الحال فانه المعتبر ولهذا يجب زكاة الفطر على الغنى ليله العيد فقط وما ذكره حسن كما أفاده الشيخ وهو ما رجحه السبكي في غير الزوجة فجزم الجورجى عما قاله الاسنوى فيه نظر وفي الجموع لا يلزم النفقة بيع كفيه لحاجته لها الا ان يكون له من كل كتاب نسخا فيلزمه بيع احدها ما لعدم الحاجة اليه ويظهر

(قوله فيما لو كانت احداهما ابسط الخ) وبقي ماله كان عنده نسخة من كتاب نفيسة وكان يمكنه بيعها وتحصيل نسخة تقوم مقامها ببعض غناها هل يكلف بيعها والحالة ما ذكرنا لا فيه نظرا والا قرب الا قول قياسا على ما تقدم فيما لو كان المسكن والعبد نفيسة لا يلبقان به حيث لزمه ابداهما الخ ومعلوم ان الكلام حيث استوفى افادة المقصود من الكتاب فلو كانت النفيسة بخط من يوثق به اوضبطه او بتعصيمات معقدة خلت عنها الاخرى لم يكلف بيع النفيسة (قوله وآلة المحترف كذلك) أي فلا يكلف بيعها ويمكن الفرق بينهما وبين ما يأتي في مال التجارة بان المحترف محتاح الى الآلة حاله بخلاف مال التجارة فانه ليس محتاجا اليه في الحال (قوله ومع ذلك اذا مات الخ) وهل يتبين عسيانه من آخره ٢٧٩ الامكان أولا فيه نظر والا قرب الاول

ثم ثبت سم على حج صرح بما قلناه نقلا عن مر وعبارته لوقدم النكاح ومات عقب سنة التمكن عصي وفسق لان التأخير وان كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة مر اه بحروقه لكن في حواشي شرح الروض لوالد الشارح ما حاصله انه اذا مات في هذه الحالة لا يأنم كافي قواعد الزكشي لانه فعل ما دونه فيه من قبل الشارع * (تبيينه) * قياس ما أتى به شيخنا الشهاب الرمي من انه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض اذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يده وظائف أمكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وان لم يكن له الا الهى ولو أمكنه الحج بوقوف لمن يحج وجب والظاهر ان محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف والا

انه يأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيما لو كانت احداهما ابسط والاخرى او جزو غير ذلك من بيع كتب تاريخ فيه محض الحوادث أو شعرا يسر فيه وعظ وسلاح الجندی وآلة المحترف كذلك كما يحتمل ابن الاستاذ ونحو المحتاج اليه ما ذكره وفله صرفه فيه والحاجة الى النكاح لا تغنع الوجوب ولا الاستقرار وان خاف العنت لان النكاح من الملاذنم تقدمه على ذلك لاجل خوف الوقوع في الزنا أولى لان حاجة النكاح ناجزة والحج على التراخي ومع ذلك اذا مات ولم يحج بقضى من تركه لانه تأخير مشروط بسلامة العاقبة اما غير خائف العنت فتقديم الحج له أولى (و) الاسبح (انه يلزمه صرف ماله فجارته اليهما) أي الزاد والراحلة وما يتعلق بهما ونحو ضيعته التي يستغها الى المؤن وان بطات تجارته ومستهلاته كما يلزم صرفها في دينه بخلاف الكفارة لما مر وفارق المسكن والخدام باحتياجه اليهما حالهما نحن فيه يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه ما ذكره لا يلحق بالمساكين واطلاق المصنف وغيره شامل ان لا كسب له أيضا وهو كذلك وان قال السنوي فيه بعد قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى أفلس فعليه الخروج الى الحج وان عجز لا فلا من فعله ان يكسب قدر زاد فان عجز فعليه ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا اه ومعلوم ان النسك باق على أصله اذا لا يتضيق الوجوده وسوغ ذلك فراهم عاذا كراستقرار الوجوب أخذ ما يأتي وحينئذ فلا وفق كلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق (الثالث) من شروط الاستطاعة (أمن الطريق) ولو ظنا بحسب ما يأتي به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه) أو عضوا أو بضع (أوماله) ولو بغير انهم يذبحون كما قال الاذرى بمقتضى تبيينه يجب لا بد منه للنفقة والمؤن فلو اراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لاجل ذلك لم يكن عذرا وهو ظاهر ان امن عليه لو تركه في يده (سبعاء وعدوا أو رصدوا) بفتح الصاد المهملة وسكونها وهو من يرصد أي يرقب من ير

فلا وجوب مر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها ليجب الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لان ذلك معاوضة مالية والنزول عن الوظائف ان صحته مثل التبرعات اه سم على حج والا قرب ما قاله مر ومثل الوظائف الجوامل والمجلات الموقوفة عليه اذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الايجار فكما ان اجاره مدة تفي بمؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الاجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لانه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره (قوله يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمهجمة واحدة الذخائر وفله ذخيرة يذخر بالفتح فيهما ذخرا باضم اه مختار (قوله ما لم يتضيق) أي بان خاف العصب أو الموت

لا يأخذ منه شيئا (ولا طريق) له (سواء لم يجب) عليه (الحج) أو العمرة لحصول الضرر ولهذا
 جاز التحلل بذلك كما يأتي والمراد بالخوف الخوف العام وكذا الخاص في الأرجح فلو اختص
 الخوف بواحد لم يتض من تركه خلافا لما نقله البلقيني عن النص وجزم به في الكفاية
 ويفرق بينه وبين الزمن والتمسك حيث لا تمنع الحاجة إليه الوجوب كما يأتي لأن
 الزمن متضمن من الحج بناءً عليه بخلافه. هذا وبما مر من أن التمسك من الملاذ لم تكن
 الحاجة إليه مانعة لا يمكن الحج معها بخلافه. هذا وسواء فهم خاف منه أو كان مسلماً
 أم كافراً نعم أن كانوا كذماراً أو أطافوا بالحقائق متقاعصين منهم استحب لهم الخروج لذلك
 وقفاتهم لينالوا أبواب النسل والجهاد أو مسلمين فلا وإنه الميحب قتال الكفار عند عدم
 زيادتهم على مثليته لأن محل ذلك عند التقاء الصفيين وهذا بخلافه ومحل عدم الوجوب إذا
 كان هو المعطى للمال فإن كان الإمام أو نائبه وجب كما قاله الإمام بخلاف الاجنبي للمنة
 كما يجنبه الأسنوي لكن أطال ابن العماد في رده وقول الجوزي بذهبه عن الجميع بضعف
 المنع. هذا بالنسبة لكل فرد فلا يمنع ذلك الوجوب واضح وإن قيل بضعفه وأنه يلزمه أن مر
 بذل مال لركب يشتركون به ماء الظاهر أنهم يلزمهم القبول وكلامهم بأنباءه. وبينه في فرق
 بينهم ما بان المال المبذول للظاهرة يدخل تحت يدهم وأهم التصرف فيه فقويت المنع ولا
 كذلك المبذول في دفع من ذكر عنهم فإنه يدخل في يدهم ويكره إعطاؤه ما لا ولوم مسلم
 لكن قبل الإحرام إذا لم يكن كذلك لا يرتكب الذل حينئذ بخلافه. هذا ولا يكره لأنه أسهل من
 قتال المسلمين أو التحلل فعلم أن إطلاق الرافعي والمصنف الكراهة هنا لا ينافي تخصيصهما
 لها بالكافر في باب الإحصار لأن ذلك محله بهد الإحرام وهذا قبله كما تقر ما إذا كان له
 طريق آخر أمر لزمه سلوكه ولو أبعده من الأول (والأظهر وجوب ركوب البحر) يسكون
 الحياء ويجوز فتحها لمن له طريق غيره ولو على امرأة وجبان (إن غلبت السلاطنة)
 في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبتها فإن غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو الهيجان
 الأمواج في بعض الأحوال أو استوى بحر الركوب للحج كغيره إلا أن يكون للغزو على
 أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنذر النجاة والاحرم حتى للغزو فركب
 الحج أي في غير الحالة الأخيرة فيما يظهر وما بين يديه أكثر مما قطعته فله الرجوع أقرب من
 مقصده أو أقل أو استوى أو وجد به. هذا الحج طريقاً آخر في البر فيما إذا كان له وطن يريد
 الرجوع إليه لزمه القمادى لاستواء الجهتين في حقه قال الأذرى وما ذكره من الكثرة
 والتساوي المتبادر منه النظر إلى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع
 المسافة أما لو اختلف فينبغي أن ينظر إلى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان أمامه أقل
 مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه القمادى وإن كان أطول مسافة ولكنه سليم
 وخلف المخوف وراءه لزمه ذلك. هذا وهو ظاهر لا يقال الخروج من المعصية واجب لأننا
 نقول عارضه ما هو أهم منه وهو قصد النسل مع تضيقه عليه كما يأتي على أن تمنع دوام

(قوله إذا كان هو المعطى للمال)
 إطلاقه المال يشمل اليسير وهو
 ظاهر مما تقدم في قوله أو ماله ولو
 يسيراً (قوله كما يجنبه الأسنوي)
 هو المعتمد (قوله ويكره إعطاؤه)
 أي الرصدى (قوله إن له طريق
 الحج) أي إن لا طريق له يحج به
 التوصل منها إلى مكة بأن لا يكون
 له طريق أصلاً غير البحر أو له طريق
 لكن تعذر سلوكه أو ما لعدو أو أقله
 ما يصرفه في مؤنه فيجب عليه
 ركوب البحر لأن له طريقاً
 غيره وهو حينئذ نظير ما لو كان له
 طريقان خاف من سلوك أحدهما
 وامتنعه في الآخر فإنه يجب
 سلوكه وإن كان أبعد كما تقدم في
 كلام الشارح (قوله وهو ظاهر)
 أي ما قاله الأذرى

المعصية اذهى في ابتداء الركوب فقط بدليل قوله - في الاول له الرجوع وفارق ما هنا
جواز تحمل محصر أحاط به العا - ومطابقا بأن المحرم محبوس وعليه في مصابرة الاحرام
مشقة بخلاف راكب البحر ولو محرما فلا يكون كالمحصر خلافا لبعض المتأخرين وانما منع
من الرجوع مع ان الحج على التراخي لان الفرض فيمن خشى العضب أو أحرى بالحج وضاق
رقته أو نذر ان يحج في ذلك العام أو ان مرادهم عاذا كراستقرار الوجوب نعم لو ندرت
السلامة منه فالوجه وجوب الرجوع في حالة جوارزه في غيره أو خرج بالبحر أي الملح اذهو
المراد عند الاطلاق الانهار العظيمة كسيحون وجيحون والدجلة فيجب ركوبه مطلقا
لان المقام فيها لا يطول وخطرها لا يعظم ولا فرق بين قطعها طولاً أو عرضاً وان نظريته
الاذرى وتبعه في الاسعاد ولان جاراتها قريب يمكن الخروج اليه سريعاً بخلافه في البحر
يظهر الحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدها هيجانها لو غلبت الهلاك فيها اذاركها طولاً
ويمكن حمل كلام الاذرى عليه وسياً في البحر ان شاء الله تعالى بيان أحكام اركاب الصبي
وماله والهيمة والرقيق وركوب الحامل البحر ومقابل الاظهر يجب مطلقاً لا يجب مطلقاً
يجب في الرجل دون المرأة وقول الشارح واذا قلنا لا يجب استحب على الاصح ان غلبت
السلامة تشرع على مقابل الاظهر (و) الاظهر (انه تلزمه أجرة البذرة) بوحدة
منتوحة وذلك ما كنه ومهملة محمية معربة وهي الخفارة التي يأمن معها الانها حية منذ
من أهب الله ذلك فاشتراط في وجوبه المقدرة عليها ان طابت وكانت أجرة مثله لأكثر وهذا
ما صحه وهو المعتمد وقول أكثر العراقيين والخراسانيين لا تجب أجرته لانه خسران لدفع
الظلم ولان ما يؤخذ من ذلك بمنزلة ما زاد على غن المثل وأجرته جعله في المجموع على ان المراد
بالخفارة ما يأخذ منه الرصدى قال فان أرادوا الخفارة أيضاً كان الاصح خلاف ما ذكره
وهو ظاهر وان أطال الاستدلال في الاخذ باطلاقهم من عدم الوجوب (وبشروط) في
وجوب النسك (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حملها منها بن المثل) فان لم يوجد شيء
منهما كأن كان زمن جذب وخلا بعض المنازل من أهلها أو انقطعت المياه أو وجد بها أكثر
من غن مثله لم يلزمه النسك لانه ان لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجري فيه كما قاله الدميري الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها
بدلاً بخلاف الحج (وهو) أي غن المثل (التقدير اللائق في ذلك الزمان والمكان) وان غلت
الاسعار ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد كحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل
الماء من حنين أو ثلاثة قال الاذرى وكأن هذا إعادة طريق العراق والافادة الشام حمله
غالبها بقسامة تبوك وهي على ضعف ذلك اه والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف
باختلاف النواحي فيما يظهر والاجرت عادة كثير من أهل مصر على حمله الى العقبة
(و) وجود (عاف الدابة) بفتح اللام (في كل مرحلة) ولا يشترط حمله معه اعظم تحمل
المؤنة ويبحث في المجموع اعتباراً عادته فيه كالماء وسبقه اليه سليم واعتدله السبكي وغيره

(قوله مطلقاً) أي سواء منع من
الذهاب والعود أو الذهاب فقط
(قوله وان نظريته) أي قوله أو
عرضاً (قوله وهي الخفارة) قال
في المصباح خفرت الرجل حيته
وأجرته من طالبه فانما خفي
والاسم الخفارة بضم الخاء وكسر
والخفارة مثلثة الخاء جعل الخفير
(قوله لا أكثر) أي وان قلت
الزيادة (قوله وخلا بعض الخ)
أي والحال (قوله نعم يغتفر الزيادة
الخ) انظر ما مضى بطها واوله ما بعد
عدم بدله في تحصيل مثل هذا
الغرض بالنسبة لدفعه وعونه
واغتنار الزيادة اليسيرة هذا بشكل
بما مر للشارح في غن المرحلة
وأجرته اذا زاد على غن المثل
وأجرة المثل وان قلت الزيادة الا
أن يقال ان الماء والزاد لكونهما
لا تقوم البنية بدونهما لا يستغنى
عنهما محضراً ولا حضراً لم تعد
الزيادة اليسيرة خسراً لنا بخلاف
المرحلة

(قوله لان اشتراط الافاقه) على قوله ولا ينافيه قولهم الخ (قوله في الشق الاول) هو ما قبل الا في قوله واللام يجوز عنه (قوله مفسقا وقت الاحرام) هو ضعيف أو يقال هذه مفروض فيصلا في المحرم عنه وإليه وبأنى بالأعمال بعد الافاقه على ما مر عن ابن أبي الأدم (قوله ولو أحرمت كافر من الميقات) أي بان تلبس بأحرام باطل (قوله ومنه فيما ذكر الصبي) يتأمل هذا مع ما تقدم من قوله وفارق الكافر الا في الخ وأما المبدف فهو موافق لقوله السابق وقد يستبعد الخ ثم رأيت به ما مر من جهة وعليه تصحيح ما نصه أي اذا جاوز اجمع الارادة بلذن الولي فلا ينشأ ما مر لانه فيما اذا كان بدون اذنه اه ٣٧٥ وبه يدفع التناقض في الجاوزة ~~ال~~ ~~كن~~

في الكلام فيما لو أحرمت من الميقات ثم يبلغ بعده فانه لا يتصور احرامه بدون اذن الولي ويمكن تخصيصه من قوله ومنه فيما ذكر الصبي بما لو جاوز الميقات فيخرج ما لو أحرمت منه ثم كدل بعده (قوله فلا يجب) أي ما ذكر من الحج والعمرة (قوله ولا على من فيه رق) أو رده عليه انه يدخل فيه البعض وقد يكون بينه وبين سيده مهايأة ونوبة البعض فيها تسع الحج فلا يتم قوله لان منافعه مستحقة الخ لان السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرية كذا به لمس عن شيخنا الطلبي (اقول) وقد يجب بان المهايأة لا تلزم بل لاحد المتأيتين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخر ويغرم له حصته ما استوفاه من المنفعة وعليه فبعد المهايأة لا تنفون استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته وينفع البعض من استقلاله بالكسب في حصته (قوله وله اشروط سبعة) ظاهرة بل صريحة كسائر

على هذا التزويل نعم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره الا أن يفرق بفحش الكفر وصافاته للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به قال وسكت الرافعي عن افاقه المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن أبي الأدم ينبغي ان يكون كالصبي في حكمه انتهى وهو كما قال ولا ينافيه قولهم لو خرج به وإليه بعد استقرار الفرض عليه فان أفاق وأحرمت وأقي بالاركان مفسقا الجزاء عن حجة الاسلام وسقط عن الولي زيادة النفقة لانه ادى ما عليه واللام يجوز عنه ولا يسقط عن الولي ذلك قال في المجموع عن المتولي اذ ليس له السفر به لان اشتراط الافاقه عند الاحرام في الشق الاول لسقوط الزيادة عن الولي لا للوقوع عن حجة الاسلام كنظيره في الصبي وفي المجموع عن الاصحاب ان كان مدة افاقه من يمن ويفيقه تكون فيها من الحج ووجدت فيها الشروط الباقية لزمه الحج والا فلا هذا والذي في الشرح والروضة انه لا بد من كونه مقيتا وقت الاحرام والطواف والوقوف والسعي ولو أحرمت كافر من الميقات أو جاوزه مر يد الله ثم لم يلزمه دم ان حج من سنته والا فلا ومنه فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص (وشروط) أي وشروط (وجوبه) أي ما ذكر من حج أو عمرة (الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) اجماعا وقال تعالى من استطاع اليه سبيلا فلا يجب على كافر أصلي وجب مطالبة بهما في الدنيا حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فانه لا أثر لها بخلاف فان النسك يستقر في ذمته باستطاعته في الرد ولا على غير مكاف كقيمة العبادات ولا على من فيه رق لان منافعه مستحقة فهو غير مستطيع ولا على غير المستطيع انفه وهم الآية (وهي) أي الاستطاعة (نوعان أحدهما استطاعة مباشرة) الحج أو عمرة بنفسه (والأخرى) سبعة يؤخذ غالبها من كلامه وقد عدد أربعة منها فقال (أحدها وجود الزاد) الذي يكفيه ولومن أهل الحرم (وأوعيته) ولو سفره اذا احتاج لذلك (ومؤنة) أي كلفة (ذمها به) المكاة (وايابه) أي رجوعه منها الى محله وان لم يكن له فيه أهل وعشيرة (وقيل ان لم يكن له يلد) بها الضعيف (أهل) أي من تلزمه مؤنته كزوجة وقريب (وعشيرة) أي أقارب ولومن جهة الام أي ان لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الايابه) المذكورة من الزاد وغيره اذا المحال كلها في حقه سواء والاصح الاول لما في الغربية من الوحشة والوجهان جاريان أيضا في الراسلة للرجوع والمؤنة تشمل الزاد وأوعيته فدكرها

كلامهم انه لا عبادة بقدره وفي على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وانما العبادة بالامر الظاهر العادي فلا يحتاج الى ذلك الولي بالوجوب الا ان قدر كما عادة ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما سأذكره وأخر الرهن انه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء اه حج وعبرة بهم على من حج قوله ولا يفرض على غير المستطيع لو كان هذا من أرباب الخطوة فاختر شيخنا الطلبي وجوب الحج عليه اه والا قرب ما قاله حج

فلا على قياس ما مر في الذكور نعم ان غلب على النظر جلهم لها على ما هن عليه اعتد به
 فيهن النفقة أيضا ويجه الا ~~تتأخر~~ تأخر بالمرأهات عند حصول الامن بهن وافهم كلامه
 اعتبار ثلاث غيرها لكن قال الاستنوي وتبعه جماعة يكفي اثنتان غيرها وهو الاوجه
 لانقطاع الاطماع باجتماعهن وقول الاذري تكفي الواحدة في الوجوب مردود وان
 اطال فيه وجزم به بعض المتأخرين ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذي كلامه فيه أما
 بالنسبة لجواز خروجها فلذلك مع واحدة لفرض الحج كافي شرعي المذهب ومسلم ومثله
 العمرة وكذا وحدها اذا أمنت وعليه جل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها
 اما سفرها وان قصر لا يفرض فخرام مع النسوة مطلقا وعليه جل الشافعي الخبر السابق
 وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيلها اقتضت الاكتفاء بدني مراتب مظنة الامن
 بخلاف ما ليس بواجب فاحيط معه في تحصيل الامن والخمسة المشكل كالمرأة حتى
 في النساء الاجنبيات لجواز خلوة رجل بنسوة وثقات لا محرم لهن كافي المجموع معترض
 به قول الامام وغيره بالحرم وبه استغنى عن تضعيف ما قدمه عن البيان وغيره من حرمة
 ذلك على الخنثى لانه اذا بين جواز خلوة الرجل بهن فالخنثى الذي يحتمل كونه أنثى بالجواز
 اولى فاندفع ما في الاسماء ولو تطوعت بحج ومعها محرم فبات فالحاقها التمام كما قاله الروياني
 أي ان أمنت على نفسها في الماضي وحرم عليها التحلل حينئذ ذوالاجاز لها التحلل وظاهر
 تعبيره بالانتماء لزوم الرجوع اه الوفاة قبل احرامها او نحو محتمل بشرط ان تامن على نفسها
 في الرجوع ويحتمل ان لها الاحرام مطلقا (والاصح انه لا يشترط وجود محرم) او نحوه
 (لا حرج) لانقطاع الاطماع باجتماعهن والثاني يشترط لانه قد ينوبهن امر فيستعق
 به (و) الاصح (انه يلزمها اجرة المحرم اذا لم يخرج) معها (الابها) وهي اجرة المثل ووجدتها
 فاضله عما مر كاجرة البه ذرقة واولى بالزوم لرجوع ذلك الى معنى فيها فكان شبيهة بمؤنة
 الحمل المحتاج اليه واجرة الزوج كالمحرم كافي الحماوى الصغير والوجه الحاق النسوة
 في ذلك بالحرم وان نظرفيه الاستنوي وليس للمرأة الحج الا باذن الزوج فرضا كان او غيره
 ولو امتنع محرما من الخروج بالاجرة لم يجبر كما قاله الرافي في باب حد الزنا ومثله الزوج
 في ذلك نعم لو كان قد افسد جهازا ووجب عليه الاجحاج به الزمه ذلك من غير اجرة كما قاله
 الاذري ولو كان عبدا محرما لها اجبرته على الخروج وفائدة لزوم الاجرة مع كون النسك
 على التراخي عصيانا بالموت ووجوب قضائه من تركها أو تكون قد نذرت الحج في سنة
 معينة او خشيت العضب فان لم تنذر على ذلك لم يلزمها نسك (الرابع) من شروط
 الاستطاعة (ان يثبت على الراحلة) او نحوها (بلا مشقة شديدة) فان لم يثبت عليها اصلا
 او ثبت في محل بمشقة شديدة لكبرا ونحوه لم يكن مستطاعا بنفسه نعم تغتفر مشقة تحتمل
 عادة (وعلى الاعى الحج) أي النسك (ان وجد) مع ما مر (قائدا) يقوده ويهديه ويعينه
 عند حاجته لذلك (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) فيأتي فيه ما مر والوجه اشتراط

(قوله وان قصر لا يفرض الحج)
 ومنه خروجهن لزيارة القبور
 حيث كان خارج السور ولو باذن
 الزوج (قوله بشرط ان تامن على
 نفسها) هو المعتقد (قوله ووجب
 عليه الاجحاج) وهو الراجح

ذلك وان كان ميکوا واحداً من المشى بالعصا ولا يأتى فيه ما مر في الجمعة عن الفاضل حين
ابعد المسافة عن مكان الجمعة غالباً ولو أمكن مقطوع الاطراف الثبوت على الراحلة
لزمه بشرط وجود معين له والمراد بالراحلة هنا البعير بمحمل أو غيره خلاف الراحلة فيما مر
فإن البعير الخالي عن الحمل (والمحجور عليه أسننه كغيره) في وجوب النسك عليه ولو بقصر
نذر قبل الحج وان أحرم به بعده أو نزل شرع فيه قبل الحج لان زيادة النفقة حكمة بسبب
السفر تكون في ماله لانه مكلف فيصير حرامه وينفق عليه من ماله (الكن لا يدفع المال
اليه) لئلا يضيعه (بل يخرج معه الولي) بنفسه أو شاء لينفق عليه بالمعروف (أو ينصب
شخصاً له) فانه ينوب عن الولي ولو بأجرة مثله ان لم يجد متبرعاً كافياً لينفق عليه في الطريق
بالمعروف والاوجه ان أجرته كاجرته من يخرج مع المرأة وشمل ذلك ما لو قصرت مدة السفر
ولا يرد على ذلك قواهم للولي أن يسلمه فذقة اسبوع فاسبوع اذا كان لا يتلفه الا بالولي
في الحضر يراقبه فان أتاها فأنفق عليه بخلاف السفر فربما أتاها ولا يجد من ينفق
عليه فيضيع وحمل ذلك كما قاله الاذرى اذا أنفق عليه من مال نفسه فان تبرع الولي
بالانفاق عليه وأعطاه السفيه من غير تمليك فلا منع منه (النوع الثاني استطاعة
تخصيله) أي الحج لا بالباشرة بل (بغيره من مات) غير مرتد (وفي ذمته حج) واجب مستقر
ولو بقصر نذر بأن تتم بعد قدرته على فعله بنفسه أو غيره وذلك بعد انتصاف ليلة
التحرر ومضى إمكان الرعي والطواف والسعي ان دخل الحاج به في الوقوف ثم مات أم
ولو شاباً وان لم ترجع النافلة (وجب الاجتماع عنه) وزاد على المعروف (من تركه)
ولا بد منه كما يقضى منه آدینه سواء في المنصرف فيها أو كان وارثاً ومصاباً ما كمال العمرة
اذا استقرت كالحج فيما تقرّر وان لم يوص بذلك فان لم تمكن له تركه استحب لوارثه الحج
عنه بنفسه أو نائبه ولا يجنب ذلك وان لم يأذن له الوارث ويبرأ به الميت وفارق الصوم
حيث توقف على اذن منه بانه عبادة بدنية محضة بخلاف الحج والاصل في ذلك ما صح ان
امرأة قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً
لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وما صح أيضاً ان امرأة قالت يا رسول
الله ان امي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال جئى عنها وان رجلاً قال يا رسول الله ان اخي
نذرت أن تحج وماتت قبل أن تحج أفأحج عنها قال لو كان على اخيك دين أ كنت قاضيه
قال نعم قال فاقضوا حق الله فهو احق بالقضاء فشيء به الحج بالدين الذي لا يقطع بالموت
فوجب ان يعطى حكمه أما المرتد فلا تصح الانابة عنه وهو معلوم من تعبيره بتركه
اذا المرتد لا تر كك له ان يزين زوال ما كماله بالردة لانه عبادة بدنية يلزم من صحتها وقوعها
للمستتاب عنه وهو مستحيل وبه فارق اخراج الزكاة من تركه ونخرج بقوله وفي ذمته حج
المنطوق فلا تلزم فيه نيابة عن الميت وما تقرّر من اعتبار امكان الرعي هو ما نقله في الروضة
عن التهذيب واقرة قال الاسنوي ولا بد من زمن الحلق أو التقصير بناء على انه ركن ويعتبر

(قوله والمحجور عليه اسننه الخ)
مفهومة ان المحجور عليه بناس
ليس كذلك فيمنع منه لتعاقق
الغرماء بأمواله وظاهره ولو كان
الحج فورياً بان أسننه الحج قبل
الحج عليه بالفاس فليراجع (قوله
والاوجه ان أجرته) أي أجرة
كل من الولي أو منصوبه (قوله
من تركه) ولا يشترط فيمن حج
عن غيره مساواته للمحبوب عنه
في الذكورة والانوثة فيكفي حج
المرأة عن الرجل كعكسه أخذاً
من الحديث الآتي (قوله اذا المرتد
لا تركه) أي موروث عنه والا
فلو خاف ما لا يقضى منه دينه
وما فضل يكون فيها

(قوله من آخر سنى الامكان)
 والعصيان ابتداءه من وقت
 خروج قافله ببلده اه سم على
 حج (قوله جازله تأخير الاستمابة)
 أى فان مات ولم يستنبه صلى من
 آخر سنى الامكان (قوله العاجز
 عن الحج) هل يكفي في العجز عنه
 من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك
 على اخبار طبيب عدل فيه نظر
 وقياس نظائره من التيمم ونحوه
 الثاني وقد يقال بل الاقرب الاول
 ويفرق بينهما ما بأنه انما احتج
 لاخبار الطبيب ثم لما يترتب عليه
 من ترك ما وجب عليه فعله كالوضوء
 بخلاف ما هنا فانه عمل بغيره
 الوجوب ادخول به عند
 وجود شروطه وقد وجد
 والتضييق لم يترتب عليه ترك
 واجب بل ولا مطلوب وانما ترتب
 عليه تعجيل ما طلب منه ثم رايت
 في العباب انه لا بد من اخبار
 طبيبين عدلين (قوله بأجرة المثل)
 أى فلا يكاف الزيادة وان قلت
 قياسا على أجرة الراحلة ويسترد
 منه الاجرة (قوله ولم يقع عنه) أى
 ويقع عن الاجير (قوله لو كان
 الولد المطيع عاجزا) فهو من
 القادر اذا بذل ذلك لا يجب قبوله
 وهو ظاهر (قوله والاوجه عدم
 الزوم) أى عدم لزوم قبول ذلك
 من الولد في المسئلتين خلافا لابن
 حجر فيهما والكلام في الولد القادر
 لما مر في العاجز

الامن في السير الى مكة للطواف لا اه وهو مردود اذا الحاق أو التقتير لا يتوقف على
 زمن يخصه لان تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو تنقيها كاف ويمكن فعله وهو سائر الى مكة
 فيندرج زمنه في زمن السير اليها ولو تمكن من النسك - نيز ولم يفعله - حتى مات أو غضب
 عصى من آخر سنى الامكان فيتميز به - دموته أو غضبه فسقه في الاخيرة بل وفيما بعد - لها
 في المعضوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما نهى به في الاخيرة بل
 وفيما بعد - لها في المعضوب الى ما ذكر كافي نقض الحكم بشهود بان فسقهم وعلى كل من
 الوارث أو المعضوب الاستمابة فور التقصير نعم لو بلغ معضوب باجازه تأخير الاستمابة كما
 في الروضة (والمعضوب) بضاد مبهمة من العضب وهو القاطع كانه قطع عن كمال الحركة
 وبضاد مهملة كانه قطع عصبه ووصفه بقوله (العاجز عن الحج بنفسه) حاله وما لا لكبر
 أو زمانة أو غيرهما وهو صفة كاشفة في معنى التقصير للمعضوب وايت خبره بل الخبر
 بجملة الشرط والجزاء في قوله (ان رجدا جرة من يحج عنه باجرة المثل) أى مثل مباشرة فما
 دونها (لزومه) الحج لانه مستطيع غيره اذا استطاعة كما تكون بالنفس تكون يبذل المال
 وطاعة الرجال وهذا يتأهل لمن لا يحسن البناء انك مستطيع بناء دارك اذا كان معه ما يبنى
 ببنائها واذا صدق عليه انه مستطيع وجب عليه الحج نعم لو كان بينه وبين مكة أقل من
 مسافة القصر أو كان بمكة لزومه الحج بنفسه أقله المشقة عليه كانه في المجموع عن المتولى
 واقره فاذا انتهت حاله - مدة التنا الى حاله لا يحتمل معها الحركة بحال فينبغي ان يجوز له
 الاستمابة في ذلك كما يحتمل السبكي وهو ظاهر ولم يجد المعضوب سوى أجرة ماش والسنن
 طويل لزومه استخاره وان لم يكن مكافيا لما شى لوفه له بنفسه اذا لامشقة عليه في مشى غيره
 ما لم يكن أصلا أو فرعافلا يلزمه كما يؤخذ عما يأتى في المطاع ولو استأجر من يحج عنه فحج
 عنه ثم شفى لم يجزئه ولم يقع عنه فلا يستحق الاجير اجرة كما رجحاهنا وهو المعتمد وقال
 لاسموى انه الصواب وان رجحاه قبله بقليل استحقاقه (ويشترط كونها) أى الاجرة
 السابقة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه) وقد مر بيانها (لكن لا يشترط
 نفقة العمال) ولا غيرها من مؤنهم (ذهابا وايابا) لا هاتمه عندهم وتمكنه من تحصيل مؤنته
 ومؤنتهم ثم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستئجار (ولو) وجد دون
 الاجرة ورضى الاجير به لزومه الاستئجار لاستطاعته والمثمة فيه دين المنة في المال فلا يلزم
 اجرة و (بذل) بالمهجة أى أعطى له (ولده أو أجنبي ما لا للاجرة) لم يجب قبوله في الاصح لما
 فيه من المنة والثاني يجب كبذل الطاعة والاب كالابن في أصح احتمالى الامام وعلى
 الاول لو كان الولد المطيع عاجزا عن الحج أيضا وقد رعى ان يستأجر له من يحج عنه وبذل
 له ذلك وجب الحج عن المذلول له كما نقله في الكفاية عن البندنجي وجماعة وفي المجموع
 عن تصحيح المتولى لو استأجر المطيع انما للحج عن المطاع المعضوب فالذهب لزومه ان
 كان المطيع ولدا امكنه فان كان المطيع أجنبيا فوجهان اه والاوجه عدم اللزوم

كما اقتضاه كلام المصنف واعتقده الاذرى وان اقتضى كلام ابي حامد لزومه وكالولد في هذا
الوالد (ولو بذل الولد) وان سفل ذكر كان او انى (الطاعة) في فعل النسك بنفسه
(وجوب قبوله) وهو الاذن له في ذلك لحصول الاستطاعة مع خفة المنفعة بالنسبة للمال فان
امتنع لم ياذن عنه الحماكم في الاستيعاب اذ معنى الحج على المتراخي كذا صرح به في الروضة
ووقع في المجموع ان الحماكم يلزمه بالانابة قل الاستوى وهو غير مستقيم ولم يزل به
والمدرك في الانابة والاستيعاب واحد واعترضه الزركشى في خادمه (وكذا الاجنبى) لو بذل
الطاعة يجب قبوله (في الاستيعاب) المذكر والاب والام والاخ في بذل الطاعة كلاجنبى
والثاني لا يكون الولد بضعة منه فنفسه كفه بخلاف غيره ومحل الزوم اذا وثق به
ولم يكن عليهم حج ولو نذرا وكذا ما من يصح منهم فرض الاسلام ولا غضب بهم ولو توسم طاعة
واحد منهم لزمه سؤاله كما اقتضاه كلام الانوار وغيره ولا يلزم الولد طاعة به بخلاف اعتدائه
لعدم الضرر على الولد هنا بما يتناع ولده من الحج اذ هو حق الشرع فاذا عجز عنه لم يأثم
ولم يكلف به بخلافه ثم فانه لحق الوالد وشرره عليه فاشبهه النعمة فانه في المجموع ومق كان
الاصل وان التلا والفرع وان سفل ما ثابا ومعو لا على الكسب أو السؤال ولو راكبا
أو كان كل منهما من الاجنبى فغترأ بنفسه بان يركب مفازا لا كسبهم او لا سؤال
لم يلزمه قبول في ذلك المشقة شئ من ذكر عليه بخلاف منى الابن والكسب قد
ينقطع واسد ثمر قد ينفع والتغريب بالنفس حرام ومرا ان التناذر على المشى والكسب في
يوم كذا في أيام غير معدور في السفر القصر فيمنعه كما قاله الاذرى وجوب القبول في
المكي ونحوه وحيث أجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان أحرم ولومات المطيع أو المطاع
أو رجع المطيع فان كان بعدا مكان الحج واذن له المطاع أم لا كما أفاده كلام المجموع
خلاف المايوهمة كلام الروضة استقر الوجوب في ذمة المطاع والافلا واقتضاه كلام
المجموع ان الاستقرار انما هو في ذمة المطيع غير مراد وان اغتربه في الاسعاد اذ كيف
يستقر في ذمة مع جواز الرجوع كما مر وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب خلاف
المايوهمة كلام الحاوى فلا يتوقع آخر عن ميت بشئ حجة الاسلام لم يجب على الوارث
قبوله لان له الاستقلال بذلك من غير اذن كما مر ولو كان له مال ولم يعلم به أو من يدعيه ولم يعلم
بطاعته وجب عليه الحج اعتبارا بما في نفس الامر وما امتشكاه الشيخان من انه معاق
بالاستطاعة والاستطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بان الاستطاعة
اما استطاعة بالنسبة للمباشرة وهذه منتفية مع الجهل واما بالنسبة للاستقرار وهي غير
منتفية فيه وتجاوز النياية في نسك التطوع كافي النياية عن الميت اذا أوصى به ولو كان
النايب فيه صديقا ميمرا أو عبدا بخلاف النرض لانهم ما من أهل التقوع بالنسك لانفسهم ما
ويجوز ان يحج عن غيره بالندقة وهي الكفاية كما يجوز بالاجارة والجماعة وان استأجر
به الموضع لجهالة العوض ولو قال معصوب من حج عني فله مائة درهم فن حج عنه من سمعه

(قوله بضعة منه) يفتح الباء قال
في المختار والبضعة بالفتح القطعة
من اللحم والجمع بضع مثل قرة وقر
وقيل بضع مثل بدرة ويدر (قوله
ولو توسم) أى جوز (قوله وحيث
أجاب المطاع لم يرجع) أى لم يجزله
الرجوع حتى لو رجع وترتب على
رجوعه امتناع المطيع من
الفعل تبين عصيانه واستقرار
الحج في ذمته (قوله وهي غير
منتفية فيه) أى ومع ذلك فلا اثم
عليه لعدم

(قوله أو سمع من أخبر عنه) أي
ووقع في قلبه صدقه (قوله مع
جهل سبقه) أي بأن أحق من
السابق والمعية وقوله أو بدونه
أي بأن علم السابق ولم يعلم عين
السابق (قوله والثاني ذمة) أي
اجارة ذمة الخ (قوله وإن أجيب
عنه) أي الاعتراض (قوله حتى
يحط التناوت) أي من المسمى
باعتبار القسط قل أو أكثر (قوله
على الاجير) امل وجهه ان الصوم
يتبع بعضه في الحج وهو لا يتأتى من
المستأجر لان الفرض انه معضوب
وانه في غير مكة

• (باب المواقيت) *

(قوله وهو لغة الحد) لم يقل
واحد اصطلاحاً لعدم اختصاص
المعنى الاصطلاحى بما ذكر ومع
ذلك فكان عليه ان يبين معناه
اصطلاحاً (قوله والمراد به) أي
شرعاً عبارة حج وشرعاً هنا زمن
العبادة ومكانها (قوله ومكانها)
قال حج فاطلاقه عليه حقيقة الا
عند من يخص التوقيت بالحد
لوقت فتوسع (قوله وهو يوم
عرفة) أي آخرها ويحتمل ان
الضمير راجع للحج على معنى ان
معظمه عرفة كما قيل به في قوله
صلى الله عليه وسلم الحج عرفة
(قوله واعترضه ابن داود) أي
اعترض ما في مختصر المزني من
قوله وتسع من ذى الحجة

أو سمع من أخبر عنه استحقها وإن أحرم عنه اثبات مرتبة استحقها الاول فان أحرامها
أو جهل السابق منها مع جهل سبقه أو بدونه وقع جهماً عنهما ولا شيء لهما على القائل
اذ ليس أحدهما أولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما ثم نسي وقف الامر على قياس
نظائره ولو كان العوض مجهولاً لم يثبت له من حج عنى فله ثوب وقع الحج عند اجارة المثل
والاستحباب فيما مر ضربان أحدهما اجارة عين كالمستأجر فكفى عنى او عن ميقته هذه السنة
فإن عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وإن أطلق صح وحل على السنة الحاضرة فإن كان
فاصل الى مكة الاثنتين فأكثر فالاولى من سنى إمكان الوصول ويشترط لصحة العقد
قدرة الاجير على الشروع في العمل وانواع المدة والمكي ونحوه يستأجر في أشهر الحج
والثاني ذمة كقوله الزمت ذمة من نسيح ويجوز الاستحباب في هذا الضرب على
المستقبل فان أطلق محل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر
وتمكن الاستجابة في اجارة الذمة ولو قال الزمت ذمة من الحج عنى بنفسه صح وتكون اجارة
عين على ما في الروضة ههنا عن البغوى وقال الامام بيده لانها توبة في الروضة في باب الاجارة
رضاً صاحب الانوار وهو المعتمد لان الدينية مع الربط بعين متناقضان كمن اسلم في غربستان
بعينه وإن أجيب عنه بما فيه نظر ويشترط معرفة اعمال الحج للمتعاقدين من اركان
وواجبات وسنن لانه معنود عليه حتى يحط التناوت لما توفته من السن كما صرح به
الماوردي وغيره وهو المعتمد ولا يجب ذكر الميقات الشرعى للمعجوج عنه وتحمل حالة
الاطلاق على الميقات الشرعى ولا يستأجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير
بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران ميسراً فالصوم الذى هو بدل الدم على الاجير
وجامع الاجير ينسدهم الحج وتنفسح به اجارة العين لا الذمة لعدم اختصاص ابن من وينقلب
فيهما ما للحج للاجير لان الحج المطلوب لا يحصل بالحج التام فانه قلب له كطبيع المعضوب اذا
جامع فسد حجه وانقلب له وعليه المضى في فاسده وامكفارة ويلزمه في اجارة الذمة ان يأتى
به ما القضاة عن نفسه بحج آخر للمستأجر في عام آخر أو يستنيب من يحج عنه في ذلك
العام او غيره وللمستأجر الخيار فيما على التراخي لتأخر المقصود ولو حج او اعتمر بمال حرام
عصى وسقط فرضه

• (باب المواقيت) للفلسك زماناً ومكاناً *

جمع ميقات وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها وقد بدأ بالاول فقال (وقت)
احرام (الحج) لمكى أو غيره (شوال وذو القعدة) بفتح التاء أفصح من كسرهماسمى
بذلك لعودهم عن القتال فيه (وعشر ليان) بالايام بينها وهي تسعة فقد قال الشافعى في
مختصر المزني أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة فن لم يدركه
الى الفجر من يوم النحر فقهه الحجة واعترضه ابن داود بانه ان أراد الايام فليقل وتسعة
أو الليالى فهي عشر وأجاب الاصحاب بان المراد الايام والليالى جميعاً وغلب التأنيث

(قوله والاحسن الجواب) الفرق بين هذا الجواب وماتقدمه ان المراد على الاول بالتسع الايام مع الليالي وعلى هذا الايام وحدها والليالي مسكوت عنها فلا يكون في كلامه اخراج الليلة العاشرة لعدم ذكر الليالي وحكمها يعلم من دلائل آخر ومنه يعلم حقيقة قول الشارح والسؤال معه باق الخ (قوله أفصح من فتحها) قال حج ما بين منتهى غروب آخر رمضان ونجرا النحر بالنسبة للبلد الذي هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صيا ما على الوجه لان وجوب موافقة لهم في الصوم لا يقتضي بطلان حجه الذي انعمت له مدة ثابت الحج ولزومه بل قال في الخادم نقلنا عن غيره لا تلتزمه الكفارة لوجامع في الثانية وان لزمه الامسالك ٣٨٨ قال وقياسه انه لا تجب فطرة على من تلتزمه فطرته بغروب الشمس وعلى هذا يصح

الاحرام فيه اعطاه حكمه شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانهم اتسقط بالشبهة وفي الفطرة يبين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في البلد الاول قبل غروب اليوم الثاني والا فالوجه لزومها لان العبرة فيها بمحل المؤدى عنه واما الاحرام فالذي يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار مثاهم في الصوم فكذلك الحج لانه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت اه بحروفه (قوله ما يصح معه) أي ما يتأتى معه (قوله بخلاف نظيره في الجمعة) أي فانها لا تعتقد اذا ضاق وقتها (قوله ومرادهم ان هذا) فدية توقف في ان هذا مرادهم بعد فرض الكلام فيمن أحرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتامل اللهم الا ان يقال كلام الرواي مشروط فيمن لم يصح منه الوقوف لما منع قام بخصوصه كالواحرم بمكة أو ما يقرب

في العدد قاله الرافعي قال ابن العراقي وليس فيه جواب عن السؤال وهو اخراج الليلة العاشرة والاحسن الجواب بارادة الايام ولا يحتاج لذكراته لان ذلك الجمع ذكره في العدد دفعه يجوز الامر ان ذكره في المهمات والسؤال معه باق في اخراج الليلة العاشرة اه وأفاد الوالد رحمه الله تعالى ان ما ذكره الرافعي جواب السؤال وما ذكره في المهمات جواب عنه ثبات واما الليلة العاشرة فقد افادها قوله فن لم يدركه الى اخره (من ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها سمى بذلك لوقوع الحج فيه وقد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم قوله تعالى الحج أشهر مة للمهمات بذلك أي وقت الاحرام به أشهر معلومات اذ فعله لا يحتاج لاشهر وأطلتها على شهرين وبعض شهر تغليباً أو اطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد وظاهر كلامه صحة احرامه بالحج مع ضيق زمن الوقوف عن ادراكه كان احرم به في ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف بعرفة ما يصح معه ادراكه وبه صرح الرواي قال وهذا بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء الحج حجابات الوقوف بخلاف الجمعة اه ومرادهم ان هذا وقتهم مع امكانه في بقية الوقت حتى لو أحرم من مصر يوم عرفة لم يعتد بالحج بلا شك قاله في الخادم قال وفي انعقاده عمرة تردد والارجح نعم ولو نوى ليلة الاثنين من رمضان الحج ان كانت من شوال والافعمرة فبات من شوال فحج والافعمرة ومن أحرم بحج يعتد بتقديمه على وقته فبان فيه اجزأه ولو أخطأ الوقت كل الحج فحل يفتقر كخطا الوقوف أو يعتد عمرة وجهات أو فقهها الثاني أخذاً بعموم كلامهم ويفرق بان الغلط ثم يقع كثيراً فافتتحت الحاجة بل الضرورة المسامحة به وهذا لا يتبع الا نادراً فلم يغتفر ولو بالنسبة للجمع العام وأيضاً فالغلط هنا غمياً ينشأ عن تقصير بخلافه ثم فانه ينشأ عن كون الهلال غم عليهم ولا حيلة لهم في دفعه وأيضاً فالغلط هنا ان كان بتقديم العبادة على وقتها فهو كالوقوف في الثامن وان كان متأخراً غير هائمه فهو كالوقوف في الحادي عشر وسبأني انهما لا يجزئان (وفي ليلة النحر) وهي العاشرة (وجه) انهما ليست من وقته لان الليالي تتبع للايام ويوم النحر لا يصح فيه الاحرام فكذلك ليلته (فلو أحرم به)

منها ليلة النحر ولم يمكنه الوقوف لما قام به من المنع مع امكان الوقوف في حد ذاته لمن أحرم ثمة في ذلك الوقت اي ويحفل ان مراد الخادم التنبيه على ان كلام الرواي يخالف لكلامهم اذ هو مشروط فيمن أمكنه لا مطلقاً (قوله والافعمرة) هذا يشكل بنظيره في صوم يوم السبت حيث لا يجزئه عن رمضان اذ انوى ليلة الاثنين في شعبان صومه عن رمضان ان كان منه والافتقار فبان من رمضان وأعل الفرق صلاحية الوقت لكل من الحج والعمرة ولا يرد ان الصوم صالح لوقوعه عن رمضان اذا تبين انه منه لعدم جزمه بالنية ولان الاحرام أشد تعلقاً بالزمان (قوله ولو أخطأ الوقت) أي وقت دخول وقت الحج

أى الحج حلال (فى غير وقته) كرمضان أو أحرم مطلقا (انعقد) أحرامه بذلك (عمرة) مجزئة عن عمرة الاسلام (على الصحيح) سواء أكان عالما أم جاهلا أشد تعلق الأحرام ولزمه فاذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يتقبله وهو العمرة ولانه اذا بطل قصد الحج فيما اذا نواه ببقى مطلقا الأحرام والعمرة تنعقد بمجرد الأحرام كما مر والثانى لا ينعقد عمرة كمالوفاته الحج وتحلل بأعمال عمرة لان كل واحد من الزمانين ليس وقتا للحج فان كان محرما بعمرة ثم أحرم بحج فى غير أشهره لم ينعقد حجاً لوقوعه فى غير أشهره ولا عمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى أبو الطيب ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة فهو عمرة أو أحرم بحج ثم شك هل كان أحرامه فى أشهره أم قبلها قول الصيرى كان حجاً لانه يتحقق حرامه الآن وشك فى تقدمه فانه فى المجموع والميقات الزمانى للعمرة جميع السنة كما قال (وجميع السنة وقت لأحرام العمرة) وجميع أفعالها ظهير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث سنات متفرقات فى ذى القعدة أى فى ثلاثة أعوام وانه اعتمر عمرة فى رجب كما رواه ابن عمر وان أنكرته عليه عائشة وانه قال عمرة فى رمضان تعدل حجة وفى رواية آلهما حجة معى وروى انه اعتمر فى رمضان وفى شوال فدللت السنة على عدم التأقيت وقد يتنوع الأحرام به فى أوقات كمالو كان محرما بعمرة وقدم أو كان محرما بحج اذا العمرة لا تدخل عليه أو أحرم به سابقا لنفقه لا اشتغاله بالرمى والمبيت فهو عاجز عن الاشتغال بعملها ولان بقاء أثر الأحرام كبقائه ويؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والمبيت ومن سقط عنه أى ولم ينفق فتمتع بغير كثير معنى انما هو باعتبار الاصل والغالب وانه يتنوع حجتان فى عام واحد وهو ما فى الامم وجرم به الاصحاب وحكى فيه الاجماع وتصوير الزركشى وقوعه ما فى عام واحد مردودا ما أحرامه به بعد نفقه الاول والثانى فصحيح مطلقا كما فى المجموع وان بقى وقت الرمي فى الاول لانه به خرج من الحج وصار كالومضى وقت الرمي ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثار منها لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر فى عام مرتين وكذلك عائشة وابن عمر وبنو كنفى فى رمضان وفى أشهر الحج وهى فى يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست كفضلها فى غيرها لان الافضل فعل الحج فيها وشغل الزمان بالاعتناء افضل من صرف قدره فى الطواف على الاصح ثم شرع فى المكاني فقال (والميقات المكاني للحج) ولو بقران (فى حق من بمكة) وان لم يكن من أهلها (نفس مكة) للخبر الآتى (وقيل كل الحرم) لان مكة وسائر الحرم فى الحرمه سواء فلو أحرم بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع اليها الا بعد الوقوف أساء على الاول ولزمه دم دون الثانى ثم بحث الحب الطبرى وغيره انه لو أحرم من محاذاته فلا أساءه ولا دم كالأحرام من محاذاته سائر المواقيت وهو الاوجه وان نظرفيه وفى المجموع عن القاضى أبى الطيب واعتقده الباقين ان محل الاساءة فيما ذكر اذا لم يصل الى ميقات فان عاد اليها قبل الوقوف ولم يصل فى خروجه مسافة القصر فانه يسقط الدم بخلاف ما لو وصل اليها فلا يسقط الا بوضوئه

(قوله عن عمرة الاسلام) أى فيجب عليه الاتيان بأعمالها (قوله وتحلل) يتأمل وجه التحلل وانه لا ينعقد (قوله ويؤخذ منه) أى من العلة الثانية وهى قوله ولان بقاء أثر الأحرام الخ (قوله بنى) أى حيث قالوا ولو أحرم بها بنى (قوله وتصوير الزركشى الخ) أى بأن يأتى مكة نصف الليلة ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع الى منى لحصول التحلل بمافعله وجهه رده بقاء أثر الأحرام المانع من حجه الحجة الثانية من المبيت بنى ورمى أيام التشريق (قوله ليست كفضلها فى غيرها) أى بل فضلها فيها دون غيرها كما يفهم قوله لان الافضل الخ (قوله وشغل الزمان بالاعتناء) أى لانها لا تقع من المكافى الحرة الا فرضا وهو افضل من التطوع اهـ (قوله ولا دم) خلافا للحج حيث قال عليه دم

لميقات الاقافي صرح به البغوي وسيعلم مما يأتي ان من مسكنه بعد الميقات ولو في الحرم
يكون محله ميقاته والافضل للمكي أن يصلي بالمسجد سنة الاحرام ثم يأتي الى باب داره
ويحرم منه لان الاحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتي
لمسجد اطواف الرضاع فاندفع استشهكال الصلاة في المسجد بالاحرام من باب داره ولا
يسن ان يحرم من الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرما بخلاف من ميقاته قرية
أو حلة لان ذلك لا يقصد سكانا أشرف مما شوبه وهذا بعكسه (واما غيره) وهو من لم يكن بمكة
عند ارادته الحج فيقائه مختلف بحسب النواحي (فميقات المتوجه من المدينة ذي الحليفة)
وهو المعروف الآن بآبار على وهو على نحو ثلاثة اميال من المدينة وتصحيح المجموع وغيره
انها على ستة اميال لعله باعتبار اقصى عمران المدينة وسداتها من جهة تبوك أو خيبر
والرافعي انها على ميل لعله باعتبار عمرانها الذي كان من جهة الحليفة وهي أبعد المواقيت
من مكة (و) المتوجه (من الشام) بالهمز والنصر ويجوز ترك الهمز والمدمع فتح الشين
ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش قاله ابن حبان وقال غيره حده طولاسن العريش الى
الفرات وعرضه من جبل طي من نحو القبلة الى بحر الروم ومناسات ذلك من البلاد وهو
مذكور على المشهور (و) من (مصر) وهي المدينة المعروفة تذكروا ثواب رحمة هاطولا من
برقة التي في جنوب البحر الرومي الى ايلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوما وعرضه من
مدينة أسوان وما سامتها من الصعيد الاعلى الى رشيد وما حاذها من مساقط النيل في
بحر الررم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوما سميت باسم من سكنها أقولا وهو مصر بن يعصر
ابن نوح (و) من (المغرب الحنفية) قريبة كبير بين مكة والمدينة وقد عرفت سميت بذلك لان
السيل أبحنها وهي على ستة مراحل من مكة وقول الجمهور على ثلاثة لعله بسير البغال
التييسة (ومن تهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل منزل عن نجد من بلاد الحجاز واليمن اقليم
معروف (بالم) ويقال له ألم وهو أصغر قلبت الهمزة قباء ويرمرم برأين وهي على مرحلتين
من مكة (و) من (نجد اليمن) (نجد الحجاز قرن) بسكون الراء يقال له قرن المنازل وقرن
المنعاب وهو جبل على مرحلتين من مكة يغاط الجوهري في ان راءه محركة وان الياء
ينسب أو ليس القرنى اذ هو منسوب الى قرن قبيلة من مراد كما في مسلم ونجد في الاصل
المكان المرتفع ويسمى المنخفض غورا وحيث أطلق نجد فالمراد بنجد الحجاز (ومن المشرق)
العراق وغيره (ذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت وفوقها وادي يقال له
العقيق والاولى لهؤلاء الاحرام منه للاحتياط والاحسنه الترمذي انه صلى الله عليه وسلم
وقت لاهل المشرق العقيق لكن رده في المجموع فقيهه ضعف والاصل في المواقيت خبر
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذي الحليفة ولاهل الشام الحنفية ولاهل
نجد قرن المنازل ولاهل اليمن بالم وقال هن لهن ولان أنى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج
والعمرة ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة زاد الشافعي ولاهل

(توله ثم يأتي المسجد) أي ندبا
ولو ميكا (قوله قرية أو حلة) أي
فانه يحرم من الطرف الا بعد
(قوله ذي الحليفة) قال حج تصغير
حالة بفتح أوليه واحدة الحلقاء
نبات معروف انه وقال في المختار
كقصبة وطرفة وقال الاصمعي
حالة بكسر اللام اه (قوله من
مدينة أسوان) قال في لب الالباب
بفتح أوله والواو وسكون السين
بالمصعيد مصر قلت الصحيح
ضم قوله (قوله والاولى لهؤلاء)
أي اهل المشرق (قوله وقال هن
لهن) أي لاهلهن ولان الخ

المغرب الجنة وهو وان كان مرسلًا سكن قام الاجماع على ما اقتضاه وصححه ابن السكن
وتوقيت عمر رضي الله عنه ذات عرق لاهل العراق اجتمعت منه وافق النص وقول الباقر
احرام الحاج انصرى من رابع المحاذية للجنة مشكل وكان ينبغي احرامهم من بدر لانهم
يعبرون عليه وهو ميقات لاهله كما ان الشامي يحرم من الحليفة ولا يصبر للجنة مردود
لخالفته النص ولان اهل الشام يعبرون على ميات منصوص عليه بخلاف اهل مصر ولا أثر
للمحاذاة مع تعيين ميقات اهم على ان بدر ليس ميقانا لاهله بل ميقاتهم هم الجنة كما ياتي
والعبرة في هذه المواقيت بالبيعة لا بما جنى ولو قريها منها بتقضيها وان سمي باسمها ويستغنى
من اطلاق المصنف الاجير فان علمه ان يحرم من ميات المنوب عنه فان هريرة بذلك
الميقات احرم من موضع بازائه اذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكة حكاية في الكفاية
عن الثوري في واقعه وقد أفت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة (والافضل ان
يحرم من اقل الميقات) وهو طرفه الا بعد عن مكة ثلثين ميلا ولا آخره ليقطع الباقي
محرمًا قال السبكي الا اذا الحليفة فينبغي ان يكون احرامه من المسجد الذي احرم منه
النبي صلى الله عليه وسلم افضل قال الاذري وهذا حق ان علم ان ذلك المسجد هو الموجود
آنذاك اليوم والظاهر انه هو (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقا
لا ينتهي الى ميقات) مما ذكر (فان حاذى) بذات مجة أى سامت (ميقانا) منها مئة أو
يسر سواء أكان في البر أم في البحر لامن ظهره أو وجهه لان الاول وراءه والثاني أمامه
(احرم من محاذاته) لما صح ان عمر رضي الله عنه حذاه لاهل العراق ذات عرق لما قالوا له
ان قرنا الموت لاهل نجد جورأى ما نل عن طريقنا وان أردناه شق علينا ولم ينكره عليه
فحذاهن أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته فحزى ان لم يجد من يخبره عن علم ولا يقبل
غيره في التحري الا ان يجز عنه كالأعمى وبسن له ان يستظهر حتى يتيقن انه حاذاه أو انه
فوقه نعم بحث الاذري انه ان تحير في اجتهاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج أو كان
قد تضيق عليه (أو) حاذى (ميقاتين) على الترتيب احرم من الاول أو مع احرم من أقربهما
اليه وان كان الاخر أبعد الى مكة اذ لو كان أمامه ميقات فانه ميقاته وان حاذى ميقاتا
أبعد فتكذما هو بقربه فان استويا في القرب اليه (فالاصح ان يحرم من محاذاة أبعدهما
من مكة) وان حاذى الاقرب اليها أولا كان كان الا بعد من خفا أو وعرا فلو جاوزهما مریدا
للسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الا بعد أو الى مثل مسافته سقط الدم أو الى
الاخر لم يسقط فان استويا في القرب اليها واليه احرم من محاذاتهما ان لم يحاذأ أحدهما
قبل الآخر والاخر محاذاة الاول ولا ينتظر محاذاة الآخر كما أنه ليس للمار على ذى الحليفة
ان يؤخر احرامه الى الجنة ومقابل الاصح في كلام المصنف انه يتخير فان شاء احرم من
الموضع الحاذى لابعدهما وان شاء لا قربهما (وان لم يحاذ) ميقاتا مسبق كالجاني
من البحر من جهة سواء كن فانه قد لا يحاذى ميقاتا فقول ابن يونس ومن تبعه المراد

(قوله لانهم يعبرون) اي يعبرون
(قوله ان يحرم من ميقات المنوب
عنه) اي او ما قبله من ابعده كما
يعلم من كتاب الوصية اه شرح
منهج اقول فان جاوزه بغير احرام
فهو يلزمه دم أم لا فيه نظر
والاقرب انه ان احرم من مثله فلا
دم عليه والافعله دم وفي حج
ما وافقه اما لو عين له مكان ليس
ميقانا لاحد كان قال له احرم
من مصر فهل يلزمه دم بجاوزته
أم لا فيه نظر والظاهر عدم اللزوم
لكن يحط قسط من المسمى باعتبار
أجرة المثل فان كانت أجرة مثل
المدن بمقامها من مصر مثلاً عشرة
ومن الموضع الذي احرم منه
تسع مائة من المسمى عشرة
(قوله عام حجة) وكان في السنة
العاشرة كما تقدم (قوله جور)
اي مائل عبارة شرح الروض
بالراء وفي الصحاح الجور الميل
(قوله او الى الآخر لم يسقط)
أي الذي هو الاقرب

(قوله فلا دم عليه) الخ لان كلامهم ما عند المجاوزة غير اهل للارادة لانه محجور عليه اه ح
 حج ومجاورة التي بوليه مرید النكاح به فيها الدم على التفصيل المذكور ٣٩٣
 (قوله الا نحو حائض) كالجنب اى

المكرهة الاحرام مع الحيض ونحوه كما يأتي في فصل المحرم ينوي بلبس من قوله ويكره تركه اى الغسل واحرامه جنبا (قوله) فالأفضل لها الاحرام هو ظاهر ان غلب على ظنها انقطاع دمها قبل مجاوزتها الميقات بزمن يمكنها فيه الاغتسال والاحرام من الميقات والا فينبغي على هذا انه لا يستحب لها التأخير اذا فائده فيه فانه يجب عليها ان تحرر من الميقات مع الحيض (قوله الاحرام مما قبله) اى اما اذا التزم ذلك وجب عليه الاحرام مما التزمه ولا يقال ان هذا منقول بالنسبة للميقات فكيف انما نقول بالماضي من ان انعقاد هو المكروه لاما كان غيره أفضل منه (قوله) والأفضل للمكي الاحرام هذا علم من قول المصنف السابق والميقات المكي الحج في حق من مكه تنس مسكة (قوله سقط الدم على المذهب) قضية وان لم ينو الخروج الى الحل حالة الاحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما سبق من اشتراط ذلك انه هنا تنس الاحرام لم تقتضى الاسامة حتى يحتاج بسقط للآثم به ما في ما سبق يقال مجاوزته للميقات بلا احرام ممنوعة فاحتاج لنسبة العود لمنع من ترقب الاثم اليها ثم رأيت في سم على منهج قوله فلا دم اى واما الاثم فالوجه

فليهرق دما من ماله وغيره باسناد صحيح ومحل لزومه ان احرم بعمرة مطلقا او بحج في تلك السنة فان لم يحرم أصلا فلا لزومه انقصان النكاح لا بد منه وكذا ان احرم بحج في سنة أخرى اذ حرام سنة لا يصلح لاحرام غيرها واقتضى كلام المصنف مساواة الكافر للمسلم فيما جاوزه مرید النكاح ثم اسلم واحرم دونه وهو كذلك ويستثنى من كلامه ما لو مر صبي أو عبد بالميعات غير محرم مرید النكاح ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح أفاده البدر بن شعبة في العبد وابن قاسم فيه ما في شرحها الكتاب (وان احرم) من جاوز الميقات غير محرم (ثم عاد) له (فلا يصح ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنكاح سقط الدم) عنه اى لم يجب انتطعه المساواة من الميقات محرما وفعله جميع المناسك بعده فكان كالأحرار منه سواء أدخل مكة أم لا (والا) بان عاد بعد تلبسه بنكاح ولو طواف قدوم (فلا) يسقط الدم عنه لتأدى النكاح باحرام ناقص وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزته محزمة كما جزم به الحامل والروايات ثم يشترط ان تكون المجاوزة بنية العود كما قاله الحامل ومقابل الاصح اطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدمه تأكد الاسامة ببناء الاحرام من غير مرئعه (والا فذا) لمن فوق الميقات (ان يحرم من ديرة أهله) لانه أكثر عملا الا نحو حائض فالأفضل لها الاحرام من الميقات (وفي قول) الأفضل ان يحرم (من الميقات) تأسيابه صلى الله عليه وسلم (فان الميقات) اى الاحرام منه ان لم يلتزم بالتميز الاحرام مما قبل (أظهر وهو المرفق للادب الحديث الصحيحة والله أعلم) لما صح انه صلى الله عليه وسلم احرم بحجته وبعمرة الحائض من الحلبة والسيحار قبل الميقات المكي دون الزماني لما تأتى من ان تعلق العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ولان المكي يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني والأفضل للمكي الاحرام منها وأن لا يحرم من خارجها في جهة اليمن وينبغي أن لا يكون احرام المصريين من رابع مفضول وان كانت قبل الميقات لانه لغير وهو ابرام الجفنة على أكثرهم وعدم وجود ما فيها وخشية من قصد هاء على ماله ونحوه (وميقات العمرة) المكي (ان هر خارج الحرم بميقات الحج) للغير المار بمن أراد الحج والعمرة (ومن) هو (بالحرم) مكي وغيره (يلزمه الخروج الى الحل ولو بخطوة) اى بقليل من أى جانب شاء للجمع فيه بين الحل والحرم لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم تأنيق بالخروج اليه للاحرام بالعمرة مع شيق الوقت برحيل الحاج (فان لم يخرج) الى الحل (وأتى بأفعال العمرة) بعد احرامه في الحرم انعقدت عمرته جزئيا (اجزأ) هذه العمرة عن عمرته (في الظاهر) لانه زاد احرامه واثابه بعد بالواجبات (و) لكن (عليه دم) تركه الاحرام من الميقات والثاني لا تجزئ لانه العمرة أحد المناسك فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالحج فانه لا بد فيه من الحل وهو عرفة (فلو خرج) على الاول (الى) أدنى (الحل بعد احرامه) وقبل طوافه وسعيه (سقط الدم) اى لم يجب (على المذهب)

٥٠ يه في ان اذا احرم به اقبل الخروج عازا على الخروج بعد الاحرام بلا اثم ولا اثم وظنى ان انقيل كذلك فليراجع

(قوله مهلين) أي محرمين (قوله فأمر من لا هدى معه الحج) هذا يقتضي أنهم أحرموا طائفتين لكن سبأني له في أركان الحج أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لا هدى معه وإن كان محرم بالحج أن يجعل حجه عمرة وذكر أن ذلك من خصائص أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله ومناسبة ذلك) أي أمر من لا هدى معه الحج (قوله بنسك نفل) أي من حيث الابتداء به بان سبق منه حجة الاسلام أما بعد فله فلا يكون الا فرضا وإن تكرر فإن الحج من البالغ الحر ٣٦٥ لا يكون الا فرضا ولا يقع وقوعه نفلا الا من

الصبي والرقيق والمجنون إذا أحرم عنه وإليه (قوله لانه من باب العبادات) توجيه الكلام المجموع (قوله ولانه أقرب) أي لانه إذا أحرم مطلقا كان الأمر موكولا إلى خبرته فيفعل ما تميل إليه نفسه ففيه ضرب من غرض النفس (قوله مطلقا) بكسر اللام وفيهما مصدران وحال أحج (قوله فيحتمل له) أي فلا يعتد به إلا إذا وقع بعد طواف علم أنه من أعمال الحج فرضا أو سنة (قوله فالوجه صرفه إلى العمرة) أي بالنسبة أخذ من قوله وإن قال القاضى (قوله وهذا الاحتمال) هو معنى كونه عمرة بانقوات (قوله في تلك الحالة) أي وهو يعتد وينوته بطولوع الفجر فيحتمل بفعله عمرة ويقضى به من قابل (قوله كان مفسدا له) أي فيقضيه دون الآخر ويجب المضى في فاسده (قوله طف بالبيت) هو ظاهر بناء على أنه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا لأن أحرام أبي موسى كحرامه يعتد مطلقا فيصرفه لما شاء فيجوز أنه صلى الله عليه

مهلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل أحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعل حجا ومناسبة ذلك ظاهرة وهو أن الحج أكمل النسكين ومن ساق الهدى تقربا أكمل حاله من لم يسقه فماسب أن يكون له أكمل النسكين وأما كون ظاهر الخبر أن الأهداء يمنع الاعتقاد بغير مراد اجتماعا ويقارن الصلاة حيث لم يجز أن يحرم بها مطلقا بان التعيين ليس شرطاً في انعقاد النسك ولهذا لو أحرم بنسك نفل وعلمه نسك فرض انصرف إلى الفرض ولو قيد الأحرام بزمن كيوم أو أكثر اعتد مطلقا كأنه طلاق وهذا هو المعتمد وإن بحث في المجموع في هـ ذا وفي مسـ ثلثي النصف عدم الانعقاد لانه من باب العبادات والنسبة الجازمة شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة والسرابة ويتقبل الاخطار ويدخله التعليق (والتعيين أفضل) من التطلاق لعرف ما يدخل عليه قالوا ولانه أقرب إلى الإخلاص (وفي قول الإطلاق) أفضل من التعيين لانه ربما حصل عار من مرض أو غيره فلا يتمكن من صرفه إلى ما لا يخاف فوته (فإن أحرم) أحراما (مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنسبة) لا بالانقطاع (إلى ما شاء من النسكين وإليهما) معاً إن كان الوقت صالحا لهما (ثم اشتغل) بعد الصرف (بالأعمال) فلا يجزئ العمل قبله كما يشعرب تعبيرة ثم لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن التردد وإن كان من سنن الحج ولو سعى بعده فالوجه عدم الاجزاء لانه ركن فيحتمل له وإن وقع تعباً فإن لم يصلح بانقوات وقت الحج فالوجه صرفه إلى العمرة كما قاله الرويانى وذكر الزركشى أنه أقرب وإن قال القاضى أنه يحتمل أن يتعين عمرة وأن يبق مبهما فإن عينه لعمرة فذلك أولى والحج فيكمن فانه الحج قال الشيخ وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الأصحاب ولوضاق الوقت فالتجبه كما قاله الاستوى وهو مقتضى كلامهم أن لا صرفه إلى ما شاء ويكون كمن أحرم بالحج في تلك الحالة قال القاضى ولو أحرم مطلقاً ثم أفسده قبل التعيين فأيما كان مفسدا له (وإن أطلق) الأحرام (في غير أشهره) أي الحج (فلا يصح انعقاده عمرة فلا يصرفه إلى الحج في أشهره) لأن الوقت لا يقبل غير العمرة والثاني يعتد به ما فله صرفه إلى عمرة وبعد دخول أشهر الحج إلى النسكين أو أحدهما فإن صرفه إلى الحج قبل أشهره كان كحرامه قبلها فينعتد عمرة على الصحيح (وله) أي للشخص (أن يحرم كحرام زيد) كقوله أحرمت بـ أحرم به زيد أو كحرامه لأن أبا موسى رضى الله عنه أهل باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال له أحسنت طف بالبيت وبالصفاء والمروة وأحل وكذا فعل على

وسلم رأى الأنسب لأبي موسى العمرة فأمر بها وأما على ما يأنى للشارح عن المجموع في أركان الحج بعد قول المصنف وفي قول التمتع أفضل من أن الصواب أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازته في تلك السنة للعاجلة فشكل لانه حيث أحرم كحرامه اعتد أحرامه حجا إلا أن يجاب بأن أحرامه وإن اعتد حجا لكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوصا ويجوز أنفسخ الحج إلى العمرة كما قاله الشارح ثم وعلمه فأمره بالعمرة أمر بنفسخ الحج إليها وهو جائز لأصحابه خصوصية

(قوله كالوا حرم عن نفسه) أي فانه يقع عن نفسه لانه لما امتنع الجمع بينهم ما هو الاصل في الاحرام وهو كونه عن نفسه (قوله بخلاف المقيس) ٣٩٦ هو قوله أحرمت بما أحرم به الخ (قوله فلا يلزمه في الاولى) هي

قوله كان أحرم مطلقا والثانية هي قوله ولا فيما لو أحرم بعمرة الخ (قوله صح كما اقتضاه الخ) أي ويلزمه أن يقع زيد فيما يقع عليه بعد (قوله بنية التمتع) أي بان قصد أن يأتي بالحج بعد الفراغ من أعمالها (قوله فان تعمده) أي بان دلت قرينة على تعمده (قوله انعمد احرامه) أي فلو شك هل قال ان كان زيد الخ أو قال ان أحرم أو اذا أوسق فينبغي ان تلغوينته لان الاصل عدم الاحرام (قوله والا فلا) لا يقال هذا بخلاف ما مر في قوله كالوعلق فقال ان كان محرما فقد أحرمت الخ لانا نقول ما مره فروض فيما اذا لم يكن زيد محرما وهو عين قوله هنا والا فلا (قوله نعم يمكن حمل التعذر الخ) في هذا الحمل نظر لان معنى التعذر استحالته معرفة الواقع ومن يرجو المعرفة لا تتمد عليه فلهذا العبارة اذا كان لا يرجو انضاح الخ (قوله فيمتنع عليه بنية الافراد) يتأمل هذا فانه لا ينظم مع قوله الا في أموالهم يقرن ولا أفرد بان اقتصر على أعمال الحج الخ والموافق لما يأتي أن يقول فيستوى الافراد ويجعل نفسه قارنا وعبارة حج في جواب قوله فان تعذر الخ لم ينصرا لاجمال للاجتهاد فيه ونوى الحج أرجع

رضي الله عنه وكلاهما في الصحيحين (فان لم يكن زيد محرما) أصلا أو أتى بصورة احرام فاسد لا كثره أو جماعه (انعمد احرامه مطلقا) ولعل الاضافة الى زيد لانه قيد الاحرام بصفة فاذا التفتت في أصل الاحرام كالوا حرم عن نفسه ومما تجره ولان أصل احرامه مجزوم به (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعمد) احرامه كالوعلق فقال ان كان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما وفرق الاول بان في المقيس عليه تعليق أصل الاحرام فليس جازما به بخلاف المقيس فانه جازم بالاحرام فيه (وان كان زيد محرما) باحرام صحيح (انعمد احرامه كاحرامه) من حج أو عمره أو كليهما فيتعذر في نفسه بل أتى به ابتداء لا في تنصيص احده بعد احرامه كان أحرم مطلقا وصرفه بالحج ثم أحرم كاحرامه ولا فيما لو أحرم بعمرة ثم ادخل عليها الحج ثم أحرم كاحرامه فلا يلزمه في الاولى ان يصرفه لما صرف له زيد ولا في الثانية ادخال الحج على العمرة لأن يتصدق التشبيه به في الحال في صورتين فيكون في الاولى حاجا رضى الثانية قارنا ولو أحرم كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخاله الحج في الثانية وقصد التشبيه به في حال تلبيه باحرامه الحاشي في الا ترى صح كما اقتضاه ما في لروضة عن البغوي وليس فيه معنى التعليق يستقبل لانه جازم به في الحال ولان ذلك يفتقر في المكينة لا في الاصل ولو أحرم بعمرة بنية التمتع كان هذا محرما بعمرة ولا يلزمه التمتع كافي الروضة ومعنى أخبره زيد بكيفية احرامه لزمه الاخذ بقوله ولو فاقه فيما يظهر وان ظن خلافه اذ لا يعلم الا من جهة فان أخبر بعمرة فبان محرما بحج كان احرام هذا بحج تبعا له وعند نفوت الحج يتحمل للفوت ويريق دما ولا يرجع به على زيد وان غره لان الحج له ولو أخبر بذلك ثم ذكر خلافه فان تعمده لم يعمل بخبره الثاني اعدم النقطة بقوله أي مع سبق ما ينقضه وان قيل يعمل به قاله ابن العماد وغيره ولوعلق احرامه على احرام زيد في المستقبل كذا أو متى أو ان أحرم زيد قاتا محرما لم ينعمد احرامه مطلقا كذا اجاب رأس الشهر فاما محرم لان العبادة لا تتعلق بالاختار او ان كان زيد محرما فانا محرم او فتد أحرمت وكان زيد محرما انعمد احرامه والا فلا لان المعلق يحاشي أقل غرر الوجود في الواقع فيكان قريبا من احرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق يستقبل (فان تعذر) أي تعسر كافي الحاوي الصغير لانه يعبر عن التعسر بالتعذر كغيره نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره بما اذا كان يرجو انضاح الحال فيمتنع عليه بنية الافراد لانه يورط نفسه في ايهام وتعاطي ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة (معرفة احرامه بعونه) أو بعونه أو نسبته ما احرم به أو غيبته الطويلة لم يتحرر لتلبيه بالاحرام يتسبب فلا يتحمل الا يقين الاتيان بالمشروع فيه كالمشك في مد الركعتان لا يتحرر وانما تتحرر في الاواني والقبلة كما مر لان اداء العبادة ثم لا يحصل بيقين الا بعد فعل محظور وهو صلاته لغير القبلة أو استعماله نجسا او هنا يحصل الاداء بيقين من غير فعل محظور (جعل نفسه قارنا) بان ينوي القران

نفسه قارنا الخ (قوله جعله نفسه قارنا) الاولى أن يقول وجعل بزيادة الواو لانه جعل جواب الشرط قوله السابق لم يتحرر لما

(قوله نعم نيسن) أي الدم (قوله وان تبين) أي والحال الخ (قوله ومطلقا في الفاسد) أي فان كان الصحيح بجاء الفاسد مرة انعقد
 احرامه بجائز الصحيح ويتغير في الفاسد بين العمرة فيصير قارنا وبين الحج فيكون تأكيدا للصحيح ولا يلزم به شيء
 * (فصل في ركن الاحرام) * (قوله في ركن الاحرام) أي في الركن الذي هو الاحرام وهو النية فالإضافة بيانية أو في الركن
 المحصل للاحرام ان جعل الاحرام على الدخول في ذلك * (تبينه) * سئل عن ما تصنع من ظهر أحدكم في ظهر الآخر ولم يمكن
 انقضاءهما فاحرم بالحج ثم أراد أحدهما تقديم السعي عقب طواف القدوم والآخر تأخيرها إلى ما بعد طواف الركن فن الجواب
 وهل اذا فعل أحدهما ما لزمه من الاركان والواجبات بموافقة الآخر ثم أراد الآخر ذلك يلزم الاقل موافقة والمشى والركوب
 معه إلى الفراغ أيضا ولا وهل يلزم كلاً أن يفعل مع الآخر واجبه من نحو صلاة ٣٩٧ سواء أوجب عليه نظيره ما وجب
 على صاحبه أو لا ضائق الوقت

أولا فأجبت بقولي الذي يظهر
 من قواعدينا أنه لا يجب على
 أحدهما موافقة الآخر في فعل
 شيء أراد بهما بخصه أو يشاركه
 الآخر فيه لان تكليف الانسان
 بفعل لا جعل غيره لأمع نسبته
 لتقصيره ولا لسبب فيه منه لا نظير
 له ولا نظير لضيق الوقت لان
 صلاحهما معاً لا يمكن لان الفرض
 يتخالف وجهيهما فان قلت لم
 لا يجبره ونلزم الآخر بالاجرة كما
 هو قياس مسائل ذكرها قلت
 ثلاثا ليست نظيره مسئلتنا لانها
 ترجع إلى حفظ النفس تارة
 كرضعة تعينت والمال أخرى
 كوديع تعين وما هو انما هو اجبار
 لمحض عبادة وهي يغتفر فيها
 ما لا يغتفر فيها فان قلت عهدنا
 الاجبار بالاجرة للعبادة كنعلم

لما هو (وعمل افعال النساكين) اي تحقيق الخروج عن عهد ما هو فيه فتبرأ منه من الحج بعد
 انبائه باعماله اذ هو اما محرم به أو مداخل له على العمرة ولا تبرأ منه عن العمرة لاحتمال
 انه أحرم بحج ويتنوع ادخالها عليه ولادم عليه في الحالين اذ الحاصل له الحج فقط واحتمال
 حصول العمرة في صورة القران لا يوجبها اذ لا وجوب بالشك نعم يسر لاحتمال كونه احرم
 بعمره فيكون قارنا ذكره المتولي اما لم يقرب ولا افرد بان اقتصر على افعال الحج من غيرنية
 حصل له التحلل لا البراءة من شيء منها وان تبين انه أي بواحد منهما لكن لما لم يتعين
 الساقط منهما رجب عليه الايمان بهما لكن نسي صلاة من الخمس لا يعلم عيها أو على عمل
 العمرة لم يحصل التحلل أيضا وان نواه لاحتمال انه احرم بحج ولم يتم اعماله مع ان وقته باق
 ولو احرم كاحرام زيد وبكر صار مثلهما في احرامهما ان اتفقا فيما احرم به والاصار قارنا
 لما في ابائنا بد نعم ان كان احرامهما فاسدا انعقد احرامه مطلقا كما علم مما مر واحرام
 أحدهما فقط فالقياس كما قاله الشيخ ان احرامه ينعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد
 * (فصل في ركن الاحرام وما يطلب للمعمر من الامور الآتية) * (المعمر) اي يريد
 لاسرام (ينوي) بقلبه وجوب ادخوله في حج او عمرة او كليهما او ما يصلح لشيء منهما وهو
 الاحرام المطلق (ويأبى) مع النية فينوي بقلبه ويقول بلسانه نويت الحج مثلا واحرمت
 به لله تعالى لبسك اللهم لبسك الى آخره ولا يجبر به هذه القلبية ويندب كما قاله ابن الصلاح
 وتبعه في الاذكار ونقله في الايضاح عن الجويني واقربه ان يدكر في هذه القلبية لا غيرها
 ما احرم به وهو الواجب لكن نقل الاسنوي عن النص عدم ندبه وصوبه والامة بما نواه
 لا بما ذكره في تليته ويسن ان يتلفظ بما يريد وان يستقبل القبلة عند احرامه وان يقول
 اللهم احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي (فان ابى بلانية لم ينعقد احرامه) لخبرنا

الفاخرة بالاجرة قلت يفرق بان ذلك امر يدوم نفعه بفعل قليل لا يتكرر بخلاف ما هنا فانه يلزم تكرار الاجبار بل دوامه ما بقيت
 الحماية وهذا امر لا يطاق فلا يتجه ايجابه فان رفعه للحاكم في شيء من ذلك أعرض عنهم الى أن يصطالحا على شيء يتفقان عليه أخذوا
 مما ذكره أو اخر العاربة بل أولى فيأمل ذلك فانه مهم اه ح في باب الفرائض فيقول فصل الحجب لكن نقل الاسنوي الخ ضعيف
 (قول المصنف لم ينعقد احرامه) فرع شك بعد جميع افعال الحج هل كان نوى أو لا فالقياس عدم صحته كما في الصلاة وفرق بعض
 الناس بان قضاء الحج يشق لأثره بل هو وهم اه سم على حج رحمة الله (أقول) وقد يقال الاقرب عدم القضاء قياسا على ما لو شك
 في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بانهم توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوه في نية الصلاة فقالوا لو أحرم بالحج في
 رمضان عالم بذلك انعقد عمرة بخلاف ما لو نوى الظهر قبل دخول وقته عالم بذلك لم ينعقد فرضا ولا نقلا وقالوا لو نوى الحج طائفا

الاعمال بالنيات (وان نوى ولم يلب ان يعقد على الصحيح) كابرار عبادات والثاني لا ينعقد
لاطباقي الامة عليها عند الاحرام كالصلاة لا تنعقد الا بالنية والتكبير (ويسن الغسل
للاحرام) اي عند ارادته بجمع او عمرة او بهما او مطلقا او لوصيا او امرأة وحائضا او نساء
وانما لم يجب لانه غسل المستقبل كغسل الجمعة والعيم بدوي كرم تركه واحرامه جنبا
وبغسل الولى غير المميز لان حكمه هـ ذال الغسل للتنظيف ولهذا من العائض والنساء
واذا اغتسلتا فتواتا والولى لهما تاخير الاحرام الى طهرهما ان امكنهما المقام بالمينات
ليقع احرامهما في اكمل احوالهما ويندب لمريد الاحرام التنظيف بازالتنحوشعرباط
وعانة وظفر ووسخ وغسل رأسه بسدر ونحوه والقياس كما قاله الاسنوى بتقديم هذه
الامور على الغسل كما في غسل الميت اهـ أى من حيث المجموع والافازالتنحوشعرباط
لا تطلب فيه كما هو ويندب له تلبيد شعره بصمغ أو نحوه لئلا يتولد فيه القمل ولا يتشعث
في مدة احرامه ويكون بعد غسله (فان عجز) مریدا الاحرام عن الغسل ومثله بقية
الاعمال الاتية افتردها أو قيام مانع من استعماله (تيمم) لان الغسل يراد للقربة
والظافة فاذا تعذر أحدهما بقي الآخر ولانه ينوب عن الغسل الواجب فعن المنه بدوب
أولى ولو وجد ما لا يكفي غسله وهو كاف لوضوئه وتوضأ به وتيمم عن الغسل كما قاله ابن
المقري ولو وجد مكان غير كاف لوضوئه أيضا استعماله في اعضاء الوضوء ويكفيه تيمم واحد
عن الغسل وبقية الاعضاء ان نوى بماء استعماله من الماء الغسل والابان لم ينو ذلك فتيمم
عن بقية الاعضاء وآخر عن الغسل كما يحتمل الشيخ رحمه الله تعالى (و) يسن لدخول
الحرم (ولدخول مكة) ولو خلا لا لاتباع قال السبكي وحينئذ لا يكون هذا من اغسال
الحج الامن جهة انه يقع فيه ولو فات لم يعد ندب فضاؤه كما يحتمل بعض المتأخرين ويلحق به
بقية الاغسال قياسا على قضاء النوافل والاوراد هذا والوجه خلافه أخذنا مما مر ان
الاغسال المسنونة اذا كانت لا تنقض لانها متعلقة بسبب وقد زال ويستثنى من اطلاق
المصنف ما لو احرم المكي بعمرة من قريب كالشعير وَاغْتَسَلَ فَلَا يَسْنُ لَهُ الْغُسْلُ لدخول
مكة كما قاله الماوردي ومثله فيما يظهر كما قاله ابن الرفعة في الحج اذا احرم به من
أدنى الحبل لكونه لم يختر له ذلك الا هناك قال الأذري وألكنه مقيما هناك وظاهر ان
محل ذلك حيث لم يقع تغير لريحه عند الدخول والاسن الغسل عنده (و) يسن بعد الزوال
(لوقوف بعرفة) والافضل كونه بمنزلة ويحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد
التجبر وله هذا قال في التنبيه فاذا طلعت الشمس على ثبير ساروا الى الوقوف واغتسل
لوقوف وأقام بمنزلة فاذا زالت الشمس خطب الامام وقول ابن الوردي في بهجته
والوقوف في عشي عرفه لا يخالف هذا لان قوله في عشي متعلق بقوله للوقوف لكن
تقريره من وقوفه افضل كتقريره من ذهابه في غسل الجمعة وسميت عرفه لان آدم وحواء
تعارفاه وقيل لان جبريل عرف فيه ابراهيم عليهما الصلاة والسلام كما قيل غير

بقائه رمضان ثم تبين له انه أحرم
في سؤال اعتد بنيته عملا بما في
تنس الامر وقالوا لعلم انه أحرم
وتردد في وقت احرامه هل هو
قبل سؤال او فيه اعتد بنيته ويبرأ
من الحج اذا اتى بأعماله (قوله لانه
غسل المستقبل كغسل الجمعة
والعبد الخ) اي بخلاف الغسل
للماضى كغسل الجنابة فانه
واجب كذا قيل واورد عليه
غسل الجنون والمغمى عليه اذا
اقفا وتقدم ذلك في غسل الجمعة
فليراجع (قوله لا تطلب فيه) اي
الميت (قوله ويندب له تلبيد
شعره) اي شعر راسه ظاهره وان
بخشى عروض جنابة باحتلام او
خشيت المرأة حصول حيض
وينبغي عدم استحبابه فيهما لان
عروض ما ذكر يحوج الى الغسل
وايصال الماء الى ما تحت الشعر
وازالة نحو الصمغ وهو قد يؤدى
الى ازالة بعض الشعر (قوله
ولانه ينوب عن الغسل) اي ففيه
ضرب من العبادة فلم ينظر لما
يحصل به من التشوية (قوله
استعمله في اعضاء الوضوء) اي في
بعضها لان الفرض انه غير كاف
لجلبها (قوله انه يقع فيه) اي في
الحج الى راسه

ذلك (و) يسن بعد نصف ليلة النحر الوقوف (بمزدلفة) عند المشعر الحرام (غداة) يوم
 (النحر) أي بعد فجره (و) يسن (في) كل يوم من (أيام التشريق) الثلاثة بعد الزوال
 (للرمي) أي رمي الجمرات الثلاث لا تارورددت فيها ولا نهما موضع اجتماع فاشبه به غسل
 الجمعة ويسن لدخول البيت للامميت بمزدلفة لقربه من غسل عرفة ولالرمي يوم النحر
 اكتفاء بغسل العيد ولا طواف القدوم لقربه من غسل الدخول ولا للعاق وطواف
 لا فاضة وطواف الوداع على الأصح عنه - والرافعي والمصنف في أحكامهم كتبه وان جزم
 في مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة (و) يسن (ان يطيب) مر بعد الاحرام (بدنه
 بالاحرام) ذكر أم غير مشايبة بمحور اخلية أم لا لا اتباع ويفارق ما صرف في الجمعة من عدم
 سن التطيب في ذهاب الاتي لها بان زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها تجنب الرجال
 بخلاف الاحرام نعم لا تطيب المحدة (وكذا توبه) من ازار الاحرام وردائه يسن تطيبه
 (في الاصح) كالبدن والثاني المنع لان الثوب يفرغ ويلبس وتبع المصنف في استحباب
 تطيب الثوب المحترلكن صح في المجموع كونه مباحا وقال لا يندب جزمنا وصح في
 الروضة كآسها الجواز وهو المعتمد (ولا بأس باستدامته) أي الطيب في الثوب
 (بعد الاحرام) كالبدن ما روى عن عائشة رضي الله عنها كآني أنظر الى ويص الطيب
 في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويص بالباء الموحدة بعد الزاوا
 وباء صاد المهملة هو البريق والمفرق هو وسط الرأس ومحل نديه بعد غسله ويحصل بأى
 طيب كان والا فدل المصنف ان يخالطه بماء الورد ونحوه وينبغي كما قاله الاذرى ان
 يستغنى من جواز الاستدامة ما اذ الزمها الاحاد بعد الاحرام فتلزمها ازالته كما عبر عنه
 اشرح بقوله لزمها ازالته في وجهه (ولا يطيب له جرم) للخبر المار (لكن لو نزع ثوبه المطيب)
 ورائحة الطيب موجودة فيه (ثم البسه لزمه الفدية في الاصح) ~~ما لو ابتدأ بلبس ثوب~~
 مطيب أو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه والثاني لان العدة في الثوب خافعه وليس
 لجعل عتقها فان لم تكن رائحة الثوب موجودة وكان بحيث لو أتى عليه ماء ظهرت رائحته
 امتنع ليه بعد نزعها والا فلا ولومسه عدا يده لزمته الفدية ويكون مستعلا للطيب
 بتداه جزم به في المجموع ولا عبرة بآلة الطيب بإسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم
 يضر جزمنا وبحت الاذرى نذب الجماع ان أمكنه قبل احرامه لان الطيب من دواعيه
 (و) يسن (ان تحض المرأة) غير المحدة (للاحرام) أي لارادته (بدها) أي كل يدها الى
 الكوع فقط بالخفاء ولرخايسة وشابة اقول ابن عمر رضي الله عنهما ان ذلك من السنة
 ولانهم ما قد ينكشنان وتصح وجهها بشئ منه لانها مأمورة بكشفه فتستر بشرته بلون
 الحناء ومحويل الاستحباب بالخفاء اذا كان نعم يمدون القطر ينف والنقش والتسويد أما
 بعد الاحرام فيكره لها ذلك لما فيه من الزينة وازالة الشعث لكن لا فدية فيه لانه ليس
 بطيب وخرج الرجل والخنثى فيحرم عليهما ذلك الا لضرورة والمعدة فيحرم عليها أيضا

(قوله اكتفاء بغسل العيد)
 ظاهره وان حصل له تغير في بدنه
 وقباس ما صرف في استحبابه لدخول
 مكة في حق من اعتد - ل لدخول
 الحرم قرب مكة حيث تغير ربه
 استحبابه هنا وقد يفرق بان غسل
 العيد يدخل بنصف الليل كغسل
 جرة العقبة فغسل العيد يحصل
 الغسل الرمي لفعاله ما بعد دخول
 الوقت (قوله نعم لا تطيب) أي
 لا يجوزها اذ لك (قوله وصح في
 الروضة كآسها الجواز) أي
 الاباحية (قوله في مفرق) بفتح
 الراء وكسرها (قوله ولومسه
 عدا يده الخ) ظاهره وان لم يعلق
 يده منه شئ لكن عبارته في باب
 محرمات الاحرام بعد قول المصنف
 في ثوبه أو بدنه الخ نصها وعلم انه
 لا أثر لابق الريح فقط بنومسه
 وهو يابس أو جلوسه في مكان
 عطار أو عند متجر لانه ليس تطيبا
 (قوله وتصح وجهها) أي نديا
 (قوله والتسويد) زاد شيخنا
 الزيادة وتجميل الوجهة بل يحرم
 واحد من هذه الامور على خلية
 ومن لم يأذن لها حليها

بعد المحاذاة في علمه دون نفس الامر فان المواقيت تعم جهات مكة فلا بد ان يحاذي
احدها مردود (أحرم على مرحلتين من مكة) اذ ليس شئ من المواقيت أقل مسافة من
هذا المندار (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقائه) للنسك (مسكنه) من قرية أو حلة
لما مر في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ هذا ان لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر
والا كما هل بدرو الصغراء فانهم بعد الحليمة وقبل الجحفة فيقاتهم الثاني وهو الجحفة (ومن
بالغ) يعني جاوز (ميقاتا) من المواقيت المنصوص عليها أو موضعا جعلناه ميقاتا وان لم
يكن ميقاتا أصليا (غير مريد نسكاً ثم أراد فيقائه موضعه) ولا يكلف العود الى الميقات
للخبر المأثور (ومن بلغه) أي وصل (مريدا) نسكا (لم تجز مجاوزته) الى جهة الحرم (بغير
احرام) اجماعا ويجوز الى جهة البنية أو البصرة ويحرم من مثل ميقات بلده أو بعده كما ذكره
المأوردى (فان) خالف (فعل) ما منع منه بان جاوزه الى جهة الحرم (لزمه العود ليحرم
منه) لان الاحرام منه كان واجبا عليه فتركه وقد أمكنه تداركه فيأتي به وقوله منه مثال
فلو عاد الى مثل مسافته من ميقات آخر جاز قاله المأوردى وغيره ويؤيده تجوزهم في
قضاء النسك وترك الميقات الذي أحرم منه في الاداء مع وجوب ذلك عليه والاحرام من
مثل مسافته من موضع آخر ولا يجب تأخير الاحرام الى العود لانا اذا قلنا بالاصح ان
العود بعد الاحرام يسقط الدم كان له الاحرام ثم يعود الى الميقات محرما لان المقصود قطع
المسافة محرما كالسكى لو أراد الاعتقاد فانه يجوز له الاحرام من مكة ثم يخرج الى الحل على
الصحيح فم يجب الا كتناء بقدر ذلك وان لم يكن ما عاد اليه ميقاتا أو ما أوهمه كلام المصنف
من عدم وجوب العود اذا أحرم بلعله العلة في عوده انشاء الاحرام وقد زال ذلك غير مراد
بل يجب عليه العود ولو بعد الاحرام ولا فرق في المجاوزة بين العمدة والسهو والعلم والجهل
اذا للمأمورات لا ينفرد فيها الحال بين العمدة وغيره كنية الصلاة لكن لا اثم على الجاهل
والغاشي ولا يندح فيه إذ كرفي الساهي انه سهوه عن الاحرام يستحيل كونه في تلك
الحالة مريدا للنسك اذ يمكن تصويره من أنشأ سفره من محله قاصدا له وقصده مسافر فيها
عنه حين المجاوزة ثم استثنى من لزوم العود قوله (الا اذا ضاق الوقت) عن العود الى
الميقات (أو كان الطريق مخوفا) أو كان معه مذور بمرض شاق أو خاف انتطاعا عن
رفقته فلا يلزمه العود حينئذ بل يريق دما والوجه كما قاله الاذرى تحريم عوده لو علم انه
لوعاد لفات الحج ولو كان ماشيا ولم يضر بالمشي فهل يلزمه العود أو لا قضية كلامهم
لزومه ونظر فيه الاسنوى وقال المنجبه انه ان كان على دون مسافة القصر لزومه والا فلا كما
قلنا في الحج ماشيا اه قال ابن العماد بل المنجبه لزوم العود مطلقا لانه قضاء لما تعدى فيه
فاشبهه وجوب قضاء الحج الفاسد وان بعدت المسافة اه وهو ظاهر ان كان قد تعدى
بمجاورة الميقات أخذ من تعديله والا فالمنجبه ما قاله الاسنوى (فان لم يعد) لم يذكر وغيره
(لزمه) بتركه الاحرام من الميقات (دم) لقول ابن عباس من نسي من نسك شيئا أو تركه

(قوله من مكة) أي وتحصل
معروفة ذلك بان كان عنده من
يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد
فيها (قوله للنسك) اشار به الى
تصحيح اضافة الميقات لصغيره وهو
أن الاضافة تكون لادنى ملازمة
(قوله من ميقات آخر) سيأتي في
قوله ثم يتجه الا كتناء بقدر ذلك
الحج فاهنا مجرد تصوير (قوله أو
كان الطريق مخوفا) أي بان خاف
فيه على نفسه أو ماله ودخل في
المال ما لو كان القدر الذي يخاف
عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم
الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها
وقياس ما في التيمم من انه لو خاف
على مال يساوي ثمن ماء الطهارة
لا يغتسل به لأنه هنا كذلك فيجب
العود وان خاف وقد يشرق بان
ما هنا استقاط لما ارتكبه وما في
التيمم طريق للطهارة التي هي شرط
لحصة الصلاة وهي اضيق مما هنا
فلا يجب العود ولا اثم بعده
(قوله بمرض شاق) أي لا يحتمل
عادة وان لم يصح التيمم (قوله المتجه
لزوم العود مطلقا) أي سواء كان
دون مسافة القصر أو فوقها
(قوله بعمرة مطلقا) أي وان كان
في غير منته

لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى بنى الحليفة ركعتين ثم أحرم ويحرمان في وقت الكراهة في غير حرم مكة وتغني عنهما فريضة أو نافلة كالنحية وما نظره في المجموع من كونه متصودة فلا تندرج كسنة الظهر رده السبكي وتبعه الزركشي وغيره بأنه إنما يتم إذا ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للأحرام خاصة ولم يثبت بل الذي ثبت ودل عليه كلام الشافعي وقوع الأحرام إثر صلاة ويندب أن يقرأ فيهما بـ **الله فاتحة** سورة الكافرون والاشلاص وإن يصليهما في مسجد المقاتل أن كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين الذكرو غيره (ثم الأفضل أن يحرم) الشخص أن كان راكبا (إذا انبعثت) أي استوت (به راحلته) أي دابته فائتة إلى طريق مكة (أو) يحرم إذا (توجه لطريقه) حال كونه (ماشيا) للاتباع في الأول وقياسا عليه في الثاني روى مسلم عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ألهلنا ان نحرم إذا توجهنا (وفي قول) يحرم (عقب الصلاة) جالسا للاتباع ولا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها نعم يستحب للأمام أن يخطب يوم السابع بمكة كما سيأتي وأن يحرم قبل الخطبة فيتعلم أحرامه مسيره يوم لأن مسيره للنسك إنما يكون في اليوم الثامن قاله الماوردي وهو الأسح وان قال الأذري كلام غيره ينازعه وقال في المجموع ما قاله الماوردي غريب ومحمّل (ويستحب) للمعزم (ا) كثار التلبية) ولو حائضا وجنبا للاتباع ولأنهم أشعار النسك (ورفع صوته) أي الذكر (بها) رفعه لا يضرب بنفسه (في دوام أحرامه) هو متعلق بكثار ورفع أي مادام محرم في جميع أحواله لما صح اتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال أما رفع صوته بها في ابتداء الأحرام فلا يسن بل يسمع نفسه فقط والمرأة ومثلها الخنثى تسمع نفسها فقط فان جهرت كره حيث يكره جهرها في الصلاة وانما حرم إذا نهى بالاصغاء إليه كما مر وهناك واحد مشغول بتلبية نفسه عن تلبية غيره ويكره رفع مضر بنحو قارئ أو نائم أو مصل سواء المسجد وغيره في ذلك فيما يظهر ويسن للمبلي إدخال أصبعيه في أذنيه حال التلبية كما في صحيح ابن حبان (وخاصة) هو اسم فاعل مختم بالتاء بمعنى المصدر وهو خصوصاً ولهذا قال الشارح بمعنى خصوصاً لأن الخاصة تطلق على خيار الشيء يقال خاصة الأمير أي خيار جماعته وليس فيه كبير أمر هنا بخلاف الخصوص إذ يفيدنا كيد الطالب وهو لا يثنى بالمقام أي بنا كد (عند تغاير الأحوال) من زيادته على الحرر (كر كوب ونزول وصعود وهبوط) بفتح أولهما اسم مكان الفعل منهما وبضمه مصدر وكل منهما صحيح هنا ذكره في المجموع (واختلاط رفقة) أو غيرهم أي اجتماع واقتراق وركوب ونزول وفراغ من صلاة وعند نوم أو يقظة وإقبال ليل أو نهار وهبوط ريح وزوال شمس ويكره في مواضع النجاسات وفي حال قضاء الحاجة خلافا للأذري في تحريمها حينئذ ويتأكد استحبابها في المساجد كالمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم لم اقتداء بالسلف ويستثنى من تغاير الأحوال ما أشار إليه بقوله (ولا تستحب) التلبية (في طواف

(قوله ويندب أن يقرأ فيهما) أي سر أو لولي لا الخاطا بالنوافل بخلاف ركعتي الطواف فإنه يجهر به ما لبس لا كما يأتي (قوله لا يضرب بنفسه) بضم أوله من اضرب لتعديته بالباء (قوله حيث يكره جهرها في الصلاة) أي بان كانت بمحضرة أو جانب فإن كانت بمحضرة محرم أو خالية فلا كراهة (قوله ويكره رفع مضر) أي ضرا يحتمل في العادة والأحرام (قوله وفراغ من صلاة) وينبغي تقديمه (قوله لا تلبس التلبسة) لا تساع وقت التلبسة وعدم فواتها وتقديم اجابة المؤذن وما يقال عقب الأذان عليها (قوله ويكره في مواضع النجاسات) أي المعدة لذلك وينبغي أن يراد بها النجاسة الخفيفة

(قوله في حفر الخندق) ظاهره كشرح المنهج انه قال لبنيك ان العيش الخ وعمارة الزيادة قوله لبنيك الخ ويظهر تقييده الاتيان لبنيك بالمحرم فغيره يقول اللهم ان العيش الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الخندق حج اه (قوله ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبي بالسانه) أى بلغته (قوله واذا فرغ من تليته) * (تنبيه) * ظاهر لما ان المراد بتليته ما أرادها فلو أرادها مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم الدعاء الابعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة واما كمالها فينبغي ان لا يحصل الا بان يصلى ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فيأتى بالتلبية ثلاثا ثم الدعاء ثم الصلاة ثلاثا وهكذا ثم رأيت عبارة ايضاح المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته اه حج (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أى بأى صيغة أراد قال حج والاولى صلاة تشهد الكاملة (قوله واستعاذ به من النار) كأن يقول اللهم انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من النار

* (باب دخول مكة) *

(قوله وما يتعلق به) كدخول المسجد من باب في شعبة

(القدوم) أو غيره كإفاضة وتطوع وسعى بعده لان فيها اذا كان خاصة وانما خص طواف القدوم بالذكر لذكر الخلاف فيه بقوله (وفي القديم تستحب نية) وفي السعي بعده وفي التطوع به في أثناء الاحرام لكن (بلا جهر) في ذلك لا طلاق الادلة واما طواف الافاضة والوداع فلا تستحب فيه ما قطعنا (واقظه البين) أى انما مقيم على طاعتك ما خوذ من اب بالمكان ابوابا وبه البابا اذا أقام به وزاد الا زهرى أى إقامة بعد إقامة واجابة بعد اجابة وهو مفتي مضاف اريد به التمكن من سقطت فونه للاضافة (اللهم) اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم (أبيك أبيتك) * (أريد بنى الشريك مخالفة المشركين فانهم يقولون لا شريك لك الا شريكنا هولاء تملكه ومالك (ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف اصح واشهر ويجوز فتحها على التعليل أى لان الحمد (والنعمة لك) ينصب النعمة في الاشهر ويجوز رفعها على الابداء وحينئذ نغبران محذوف ولذا قال ابن الانبارى وان شئت جمعت خبران محذوف أى ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك (والمالك لا شريك لك) للاتباع ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فان زاد لم يكره فتدكر ابن عمر رضى الله عنهما يزيد كما في مسلم لبنيك وسعد بن والخير يدك والرغاء اليك والعمل وتسن وقنة الطينة على والمالك ثم يتدعى بلا شريك لك وان يكرر التلبية بجميعها ثلاثا (واذا رأى ما يعجبه) أو يكرهه وتركه المصنف اكتفاء بذكر مقابله كما في سراييل تنبيكم الحزأى والبرد (قال) ندبا (لبنيك ان العيش) أى الحياة المطلوبة الدائمة الهنية (عيش) أى حياة الدار (الآخرة) فتدفعه عليه الصلاة والسلام حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين وقاله فى أشد احواله فى حفر الخندق رواه الشافعى فيه ما ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبي بالسانه وهل يجوز للتقادر وجهان كتسبيح الصلاة وقضيتها الحرمه والاوجه خلافة كما أفاده الاذرى لان الكلام مفسد فى الصلاة من حيث الجملة بخلاف التلبية ولا يلزم من البناء الاتحاد فى الترجيح ويسن ان لا يتسكلم فى أثناء تليته ثم يرد السلام ندبا وان كره التسليم عليه وقد يجب الكلام فى أثناء المعارض كاتخاذ نحو اعنى يقع فى مهلك (واذا فرغ من تليته صلى) وسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب فراغه لقوله تعالى ورفعهما لك ذكرك أى لا اذ كرا لا وتذكر معى لطبي ذلك ويقول ذلك بصوت اخفض من صوت التلبية قال الزعفرانى ويصلى على آله (وسأل الله) بعد ذلك (الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار) ويسن ان يدعو بما شاء من دين ودنيا قال الزعفرانى فيقول اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدهك ووفوا بعهدهك واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من وفدك الذين رضيت وارضىيت اللهم يسر لى اداء ما نويت وقبلى منى يا كريم

* (باب دخوله) أى الحرم (مكة) زادها الله شرفا وبراً وما يتعلق به *

يقال مكة وبكة بالياء لغتان ولها نحو ثلاثين اسما وهذا قال المصنف لانه لم يلدأكثر اسما

من مكة والمدينة اكونها افضل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ومكة
افضل الارض للاحداث الصالحة التي لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره وافضل
بقاعها مكة المشرفة ثميت خديجة بعد المسجد الحرام نعم التربة التي ضمت
اعضاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من جميع ما مرح - قى من العرش
وتستحب المجاورة بمكة كما قاله المصنف في الايضاح الا ان يغلب على ظنه وقوع محذور منه
بها (الافضل) للمحرم بالحج ولو قارنا (دخولها قبل الوقوف) بعرفه ان لم يخش فوته
للاتباع والمكثرة ما يحصل له من السنن الا تيم (وان يعتدل داخلها) بالرفع فاعل
يغتسل الجاني (من طريق المدينة) والشام ومصر والمغرب اذا كان محرمًا ولو بعمره
كافي المجموع وان اوهمت عبارة الروضة اختصاصه بالحج وظاهر خبر العيصين
استحباه لمحرم وحلال (بذي طوى) للاتباع رواه الشيخان ونهى بالقصر وتلايت الطاء
والفتح اجدودا بمكة بين الثنتين سمي بذلك لاشتماله على ثم مطوية بالجارة يعنى مبنية
بها اد الطى البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكان أو البقعة اما الغسل
لدخول مكة فقد مر في الباب السابق انه مستحب مطلقا وانما اعاده لبيان محله وهو كونه
من ذى طوى واما الجاني من غير طريق المدينة كالمني فيغتسل من نحو تلك المسافة
كما في المجموع وغيره وان قال المحب الطبري انه لو قيل باستحبابه ليجل حاج ومعتق
لم يعد واطلاقهم يشمل الرجل وغيره (و) ان (يدخلها من ثنية كداء) بفتح الكاف
والمد والتنوين وهى الثنية العليا وهى موضع باعلى مكة وان لم تكن بطريقه كما صوبه
المصنف خلافا للرافعي لانه صلى الله عليه وسلم عرج اليها قصدا كما قاله الجويني وفارق
ما مر في الغسل بذي طوى بان حكمة الدخول من كداء غير حاصلة بسلك غيرها وحكمة
الغسل النظافة وهى حاصلة فى كل موضع (و) ان (يخرج من ثنية كدى) بضم الكاف
والقصر والتنوين وهى الثنية السفلى والثنية الطريق الضيق بين الجبلين والمعنى فيه وفى
الدخول مما مر الذهاب من طريق والاياب من أخرى كافي العبد وغيره وخصت العليا
بالدخول لقصد الداخل موضعها على المقدار والخارج **عكسه** ولان العليا محل دعاء
ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل افئدة من الناس تهوى اليهم كما روى عن ابن
عباس فكان الدخول منها البالغ فى تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون
مواجه الباب الكعبة وجهته افضل الجهات قال الاستوى وقضية ذلك استحباب ما ذكر
اغبر المحرم قاله السهيلي والافضل دخولها ثم اراؤه بعد صلاة الفجر وما شيا وحقايقا لم
تلقه شقة ولم يخف تجس رج - له وبخضوع قلب وجوارح ومع الدعاء والتضرع
واجتناب المزاجاة والايذاء والتلطف بمن يراجه وفارق المشى هنا المشى فى بقية الطريق
بانه هنا اشبه بالتواضع والادب وليس فيه فواف مهم ولان راكب فى الدخول يتعرض
للإيذاء بدايته فى الزجعة والافضل للمرأة ومثلها الخ حتى دخولها فى هودجها ونحوه

(قوله بعد المسجد الحرام) سكنت
عن باقى مكة وقضيتها استواءهما
فى الفضل (قوله الا ان يغلب)
وظاهره وان غلب على ظنه انه ان
فارقها وقع منه المحذور فى غيرها
أيضا بل وظاهره وان كان المحذور
فى غيرها أكثر منها وهو ظاهر ان
قبل بتضاعف السببة فيها وهو
مرجوح لكان وان لم تقل بالمضاعفة
فصارقتها فيه صون لها عن
انتهائها بالمعاصى مع شرفها
(قوله داخلها) أى مر يد دخولها
(قوله مستحب مطلقا) أى للحلال
أو محرم (قوله لو قيل باستحبابه)
أى من ذى طوى

(قوله وتعظيها) كان حكمة تقديم التعميم على التكرير في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائريه باعطائهم ما طلبوه وانجازهم ما أملوه وفي زائريه وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقتفره ثم عظمته بين ابناء جنسه بظهور تشواه وهدايته ويرشد الى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاجلال ودعاء الزائر بالبر الناشئ عن ذلك التكرير اذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل اهـ
 سج (قوله في الاحسان) أى في فعل الحسن (قوله والزيادة) عطف تفسير (قوله بل لكونه الخ) كان الاولى ان يقول وقيل لكونه الخ أو غير ذلك فاعل في العبارة سقط (قوله كفاية جماعة) أى ولوم فضولة (قوله لان ماسوى الفائتة) أى وعليه فكان ينبغي له ان يذكر تقديم الفائتة حكمة (قوله وهو المتبادر) ومقتضى قولهم ما فعل لم يلبس كالسكوف اذا فات لا يقضى يرجع (قوله من الداخل بعده) أى الوقوف (قوله لدخول وقت الطواف) وقضيته انه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف

(و) ان (يقول) داخلها (اذا البصر البيت الحرام) أى أحسن به ولو اعمى او في ظلمة بعد رفع يديه واستحضار ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والاجلال (اللهم زد هذا البيت تشريفا) أى ترفعا وعلوا (وتعظيها) أى تجميلها (وتكريرا) أى تفضيلا (ومهابة) أى توقيرا واجلالا (وزد من شرفه وعظمه من حجه) واعظمه تشريفا وتكريرا وتعظيها وبر) هو الاتساع في الاحسان والزيادة فيه لا اتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال انه منقطع (اللهم انت السلام) أى ذو السلامة من النقص (ومنك السلام) أى ابتدأه منك ومن اكرمه بالسلام فقد سلم (خبرنا ربنا بالسلام) أى سلمنا بنحيتك من جميع الآفات ويدعوا به ذلك بما أحب من المهمات واهمها المغفرة وان يدعو واقفا والبيت كان الداخل من المنيعة العليا يراه من رأس الردم والآن لا يرى الا من باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لاني رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الاختيار (ثم يدخل) عتب ذلك (المسجد) الحرام وان كان حلالا فيما يظهر (من باب بني شيبه) وان لم يكن في طريقه للاتباع ولانه من جهة الباب وهي أفضل الجهات وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء وانظروا انه لم يكن على طريقه وانما الذي كان عليه باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واعتراضه عرج للدخول من المنيعة العليا فيلزم انه على طريقه ورد بإمكان الجمع بان التعريض انما كان في حجة الوداع فلا ينافي ما في عمرة القضاء ولان الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجز هنا خلاف بخلاف نظيره في التعريض للتمنية العليا (ويبدأ) استحبنا بأول دخوله المسجد قبل تغيير ثيابه واكثر ما منزله ونحوهما (بطواف القدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه ان الطواف تحية البيت لا المسجد فلذلك يـدأ به الا لعذر كافتاء جماعة وضيق وقت صلاة وتذكريات مذكورة وان لم يعص بتأخيرها ويحتمل ان فائتة النقل كذلك فتقدم على الطواف ولو كان في اثنا عشر لكان ماسوى الفائتة يغتفر والطواف لا يغتفر ولا يغتفر بالجلوس في المسجد وتشبيه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها وذهب الأذري في غنيته الى ان القياس فيما لو أخره بعد دخول المسجد بلا عذر الفوات قال وهل المراد انه لا يفعل اصلا وهو المتبادر او يفعل قضاء كل رواتب فيه احتمالا لان اللعب الطهري ولا بالتأخير نعم يغتفر بالوقوف بعرفة كما سمي في وكما سمي طواف القدوم يسمى طواف القدام وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية ولو قدمت امرأة نهارا وهي ذات جمال أو شرف وهي التي لا تبرأ للرجال سن لها ان تؤخره الى الليل وهو مقيد كما جحد به بعضهم عما اذا أمنت حياضا بطول زمنه وان لم يأت كالأنثى كما في المجموع ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانت تحية المسجد لانها تسبوت بالجلوس عدا وان قصر (ويختص طواف القدوم) في الحرم (بحاج) ولو قادنا (دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من العمرة لدخول وقت الطواف المقرض عليه ما فلا يصح قبل أدائه تطوعهما بطواف قياسا

القدوم لعدم دخول طوافه المقرض وهو ظاهر ثم رأيت سج صرح بذلك

على أصل النسك وبهذا فارق ما نحن فيه الصلاة حيث أمر بالتجبة قبل الفرض واقتصار المصنف على الحاج مثال فالحلال مسنون له أيضا وأدخاله الباء على بجاج صحيح وان كان الافصح خلافه اذ دخولها على المقصورا كثرى لا كلى (ومن قصد مكة) أو الحرم ولو ميكا أو عبدا أو اتى لم يأن لهم اسيد أو زوج في دخول الحرم اذا حرمة من جهة لا تنافي الذنب من جهة أخرى (لأنسك) بل لنحو زيارة وتجارة (استحب له ان يحرم بجج) ان كان في شهره ويمكنه ادراكه (او عمرة) وان لم يكن في شهره ككتيبة المسجد لادخله ويكره تركه للخلاف في وجوبه (وفي قول يجب) لاطباق الناس عليه وقول الشارح والسنن ينذر فيها الاتفاق العمل معناه ان اتفاق الناس على فعل شيء دال على وجوبه لندرة اتفاقهم على السنن (الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد) فلا يجب عليهم ما جزموا له شقة بالتكرار وللوجوب في غيره شروط ان يجي من خارج الحرم فاهله لا احرام عليهم قطعاً وان لا يدخلها القتال مباح ولا خاتفاً فاندخلها القتال باغ أو قاطع طريق أو غيرها أو خاتفاً من ظالم أو غريم يحبسها وهو محرم لا يمكنه الظهور ولاداء النسك لم يلزمه الاحرام قطعاً وأن يكون حراً قادراً على الاحرام عليه قطعاً وان أذن له سببه وعلى الوجوب لو دخل غير محرم لم يلزمه قضاء اذا احرام تحية البقعة فلا تقضى ككتيبة المسجد ولا يجبر بالدم بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم

* (فصل) فيما يطاب في الطواف من واجبات وسنن * (للو طواف بأنواعه) من قدوم وركن ووداع وما يتصل به في النوات وطواف نذر وتطوع (واجبات) لا يصح الا بها سواء كانت شروطاً أم أركاناً (وسنن) يصح بدونها (اما الواجب) في الطواف فثمانية أحدها ما ذكره بقوله (فيستط) له (ستر العورة) كافي الصلاة عند القدرة فان هجز عنه طاف عارياً واجزأه كالموصل كذلك (و) ثانيها (طهارة الحدث والتجس) في بدنه وثوبه ومطافه كافي الصلاة لغير الطواف بالبيت صلاة لا يتباع رواه الشيخان مع خبر خذوا عني مما سلككم وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لما حاضت وهي محرمة اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي فلو طاف محمد نأى وعليه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه قال في المجموع وزرق الطيور وغلبتها ما عمت به البلوى في المطاف وقد اختلفت جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي ان يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطبة ولا يتعمد المشي عليها كما مر وقد عدا ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف ويصح طواف النائم الممكن مقعده بقره ويعقد في العدد على يقينه اذا سبقه قبل تكميل طوفته أو أخبره به جمع متواتر كما مر نظيره في الصلاة وبحث السنوى ان القياس منع التيمم والتجسس العاجز عن الماء من طواف الركن لوجوب الاعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس محذوفاً كالصلاة وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصله ان الواجب الذي يصرح به كلام

(قوله قبل الفرض) أي قبل فعل الفرض (قوله ولو ميكا الخ) أي وتكرر دخوله كخطاب والصياد أخذ من قوله الآتي وفي قول يجب الا ان الخ * (فصل فيما يطاب في الطواف) * (قوله من واجبات وسنن) أي وفيما يتبع ذلك كوقوع الطواف للمحرم (قوله وما يتصل به) أي وطواف يتصل الخ (قوله لا يصح) أخذ من قول المصنف في شرط الخ وصرح به لانه يلزم من الوجوب توقف الصحة عليه (قوله على يقينه) أي فان شك في عدده ما أتى به بنى على الأقل كافي الصلاة (قوله جمع متواتر) أي ولومن كفار وصبيان وفسقة (قوله بان له) أي المتيمم بقرينة قوله الآتي وبالنجاسة الخ (قوله وحاصله) أي حاصل ما في المقام وفيه تضعيف لبحث الاسنوى

(قوله بالتيم) قضيته انه لا يفعله بالنجاسة اذا اجتزعت ازالته وعليه فيحتمل انه كالحائض فيخرج معه رفقته الى حيث يتعذر عليه العود فيتصل كالحصر فاذا عاد الى مكة أحرم وطاف (قوله بأن عاد الى مكة) أي ولو بعد مدة طهريلة (قوله لبقاء الطواف في ذمته) أي اذا مات وجب الاجحاج عنه بشرطه اهـ حج أي وهو التمكن من العود ولم يعد وان يوجد في تركته ما يفي باجرة من يحج عنه (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف الخ (قوله من غير احرام) معتمد (قوله وما قاله) أي الاسنوي (قوله جواز به) أي بالتيم بقريته ما يأتي ايضا من قوله وبالنجاسة الخ (قوله نعم يستعان) أي طواف النفل والوداع ويفي ان يكون كالحائض فيسقط انطواف عنهما (قوله كذلك) أي مع فقه الطهورين (قوله بعد الوقت) أي اما فيه فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتد بها اذا يجوز له النفل الا عند ضيق الوقت (قوله بذلك) أي بقوله الطهورين (قوله قبل طواف الركن) أي المسمى بطواف الافاضة ٤٠٦ (قوله كالحصر) أي بان تذبج وتحلق أو تقصر بنية التحلل (قوله والا قرب انه) أي

العود واذا ماتت ولم تعد وجب الاجحاج عنها بشرطه كما تقدم عن حج (قوله الى احرام) أي لا تبيان بالطواف فقط دون ما فعلته قبل كالوقوف (قوله بخلاف من طاف بتيمم) أي فلا يحتاج الى اعادة الاحرام (قوله يجب معه الاعادة) أي اعادة الطواف (قوله وبني) ع قال الاذرعى الخارج بالانغماء نص الشافعي على انه يستأنف الوضوء والطواف قريبا كان أو بعيدا والفرق زوال التكليف بخلاف المحدث اهـ سم على منهج ويؤخذ من ذلك ان مثل الانغماء الجنون بالاولى ومنه له أيضا السكران سواء تعدى بهما أم لا لكن سيأتي للشارح في مجتث الوقوف فيمن حضر الموقوف وهو مغنى عليه ان

الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيمم لتقديمه أو لخرج عليه جيرة في اعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب معه الاعادة حيث لم يرج البراء والماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزئ عن الاعادة لشدته المشقة في بقاءه محرم ما ع عوده الى وطنه وتجب اعادة اذا تمكن بان عاد الى مكة لزوال الضرورة حيثئذ لانه وان كان حلالا بالنسبة لاجابة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يبعد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم يرتصر بحال ذلك وما قاله في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فالاقرب فيه جوازه به أيضا نعم يستعان على فاقه الطهورين كطواف الركن كما أفق به الواو رحمه الله تعالى لو وجب الاعادة عليه مع الندرة فلا فائدة في فعله وانما فعل الصلاة المكتوبة كذلك لحرمته وقتها والطواف لا آخر لوقته ويؤيده انه اذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر ادم الفائدة مع ان حرمته الصلاة اعظم من حرمته ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي لا يقدّر على طهرها ولا دم عليه كالحائض وسما ياتي ايضا ان من حاضرت قبل طواف الركن ولم تمكنه الإقامة حتى تظهر لها أن ترحل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة جاز لها حيثئذ ان تحلل كالحصر وتحلل حيثئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمته الى ان تعود والاقرب انه على التراخي وانما يحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نكحها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم يجب معه الاعادة لعدم تحلله حقيقة وقول الرافي ليس اها ان تسافر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه (فلو احدث فيه توشا) أي تطهر (وبني) من موضع الحدث سواء كان عند الركن ام لا (وفي قول يستأنف) كما في

المعتقد ان حجه لا يقع فرضا ولا نفلا بخلاف الجنون والسكران الصلاة اذا لم يزل عقله فيقع حجه فرضا اهـ وعليه فيحتمل ان يفرق هنا بين المغنى عليه والجنون فلا يطل ما مضى من طواف الجنون بخلاف المغنى عليه وقال الشارح ثم والفرق بينه وبين الجنون انه ليس للمغنى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك الجنون ويؤخذ منه ان الفرض في المغنى عليه انه احضر المواقف بالاحرام منه بان أحرم عنه غيره واما ما نحن فيه وصورته انه أحرم ثم اغنى عليه مرة ثم أفاق من اغنامه فيستأنف الطواف ويبني على ما سبق له من اعمال الحج وبني ما لو ارتد هل يقطع طوافه أم لا فيه نظر قضية كلامه عدم بطلان ما مضى منه سواء طال أو قصر لان الولاء فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه وان لم يكن أهلا للعبادة في زمن الردة فاذا أسلم بني على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الاولى بالردة لكن يتأق في كلام الشارح في محرمات الاحرام =

بعد قول المصنف وكذا ينسد الحج قبل التحال الاول الخ أن الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات وقرئ ثم بينه وبين مالوارث في اثنائه وضوئه ثم أسلم فانه يبنى على ماضى بالنسبة في الوضوء فانه يمكن توزيعها على أعضاء فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه اه ومقتضاها ان الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له ولان نيته لا يمكن توزيعها على اجزائه لان الاسبوع كالركعة وهو لولوى بعض ٤٠٧ ركعة لم يصح فكذا الطواف فليراجع

(قوله لم يصح المفعول بعد) أى ما ذكر من تنجس الثوب أو البدن الخ (قوله وان طال الفصل) أى ولوسنين (قوله عن يساره) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حامل له فيجعل البيت عن يسار الطفل ويدور به وفي حج ان المريض لو لم يأت حمله الا ووجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة ويؤخذ منه ان من لم يمكنه الا انقلاب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم رجلاه للضرورة هنا أيضا ومحملة ان لم يجد من يحمله يجعل يساره للبيت والالزمه ولو باجر مثل فاضلة عمافر في نحو قائد الاعى كما هو ظاهر اه وبأنى مثله في الطفل المحمول (قوله ولو قيل بالجواز مطلقا لم يبعد) معقد جزم به ابن حج (قوله مطلقا) أى قدر على الهيئة المشروعة أم لا (قوله بجميع الشق الايسر) تنبيه يظهر ان المراد بالشق الايسر اعلاه المحاذى للصدر وهو المنكب فلوا تحرف عنه لم يذوا حاذاه ما تحت من الشق الايسر لم يكف

الصلاة وقرئ الاول بانه يحفل فيه ما لا يحفل في الصلاة كالنعل الكثير والكلام ولوسبقه الحدث فخلاف مرتب على العمدة وأولى بالبناء وان طال الفصل ولو تنجس ثوبه أو بدنه أو مضافه بما لا يعنى عنه أو انكشف شئ من عورته كان بدائش من شعر رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فان زال المانع بنى على ماضى كالحديث وان طال الفصل كما مر اعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء لان كلامه ما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة ويندب له أن يستأنف خروجا من خلاف من أوجبه (و) ثالثها (ان يجعل) الطائف (البيت) في طوافه (عن يساره) ما راتلقاه وجهه الى جهة الباب للاتباع رواه مسلم مع خبره ذوا عنى مناسككم فان جعله عن يمينه ومشى امامه أو استقبله أو استدبره وطاف معترضا أو جعله عن يمينه أو يساره ومشى القهقري لم يصح طوافه لما بذته لما ورد الشرع به وقضية كلام المصنف وغيره انه متى كان البيت عن يساره صح وان لم يطف على الوجه المأهود كان جعل رأسه لاسفل ورجليه لافى أو وجهه للارض وظهره للسماء وبحث الاستوى ان المتجه عدم الجواز لانه منابذ للشرع وقيد الجوزى بما لا ينال الفقيه بما اذا قدر على الهيئة المشروعة ولو قيل بالجواز مطلقا لم يبعد كما لو طاف زحفا أو حبوا مع قدرته على المشى ولوجود البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة ويستثنى من كلام المصنف استقبال الحجر الاسود في ابتداء طوافه كما سيأتى ورابعها كونه (مبتدئا) في ذلك (بالجرا الاسود) للاتباع رواه مسلم (محاذيا) بالمعجمة (له) أى الحجر أو بعضه (في ضروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أى بجميع الشق الايسر كما قاله الامام والغزالي بان لا يقدّم جزء من بدنه على جزء من الحجر واكتفى بمحاذاته بعضه كما يكفى بتوجهه بجميع بدنه يجوز من الكعبة في الصلاة وصفة المحاذاة كما في المجموع وغيره ان يستقبل البيت ويتف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرفه ثم ينوى الطواف ثم يمشى مستقبلا الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوزه فادجاوزه انقفل وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جازا كن فاته الفضيلة قال وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من ضروره في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الاولى لا غير أى بل هو ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة واذا استقبل

اه حج (قوله بمحاذاته) أى الطائف (قوله كما يكفى الخ) أى قياسا على الاكتفاء بما ذكر في الصلاة (قوله فان ذلك مستحب قطعاً) مغايرة هذا لما يأتى في قول المصنف وثانيها ان يستلم الحجر اول طوافه الخ يقتضى انه يجمع بينهما فيستلم الحجر أولا على الكيفية الاتية ثم يتأخر بحيث يكون طرف منكبه الايمن عند طرف الحجر ثم يمر الى ان يجاوزه فيستلم

(قوله ويلحق بذلك كل جدار لا يضر به)

يتأمل هذا مع قوله فيما مر وهو ظاهر في جوانب البيت وعمارة ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع وقول جمع منهم شيخ الاسلام لومس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يواز به شاذروان ممنوع * (قاعدة) * قال حج ويتردد النظر في الرفرف الذي بجناط الحجر هل هو منه أو لا ثم رأيت ابن جماعة - مدد عرض جدار الحجر بما لا يطابق الخارج الآن لا بدخول ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل أصبعه عليه ولا من مس جدار الحجر الذي تحت ذلك الرفرف وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن جدار الحجر وهو يزيد ذلك (قوله فلو اعتمد) أي غلب على ظنه (قوله فاخبره عدل بأنه ست الخ) أي أما لو أخبره بأنه طاف سبعا وفي ظنه أنه ست لم يأخذ بقوله لانه انما يرجع لقول غيره في الترك اذا بلغ عدد التوازن اخذ ما تقدم فيما لو نام في طوافه ثم استيقظ (قوله ويلحق بذلك كل جدار لا يضر به شاذروان ممنوع) (قوله وانوسع حتى بلغ طرف الحرم) خرج به ما لووسع الى الحل كما يأتي (قوله نعم لو زيد فيه) أي المسجد (قوله واعترض) أي على الروضة وغيرها (قوله فان صرفه) أي انصرف طلب الغريم لا لطواف كما يأتي له

لم يضر لانه لا يواز به شاذروان كما قاله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا يضر به (وفي مسئلة المس وجه) بصحة الطواف لان معظم يده خارج فيصدق انه طاف بالبيت (و) خامسها ان يطوف بالبيت (سبعا) يقينا ولو في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وان كان راكبا غير عذر فلو ترك منها شيئا وان قل لم يجزئه للاتباع رواء مسلم فلو شك في العدد بنى على الاقل كعدد الصلاة فلو اعتد انه طاف سبعا فاخبره عدل بأنه ست سن له العمل بقوله كما في الانوار وجرم به السبكي ويفارق عدد ركعات الصلاة بان زيادة الركعات مبطله بخلاف الطواف ولا بد أيضا من محاذاته شيئا من الحجر به مد الطوفة السابعة محاذها أول وسادسها كونه (داخل المسجد) للاتباع وانوسع حتى بلغ طرف الحرم أو حال حائل بين النائف والبيت كالسوارى أو طاف على سطح المسجد وان ارتفع على البيت كالمسلة على جبهته إلى أبي قبيس مع ارفقاعه عن البيت وهذا هو المعتمد وان فرق بان المقصود في الصلاة جهة بناءها فاذا علا كان مقبلا والمقصود في الطواف نفس بناءها فاذا علا لم يكن طائفا به فلو طاف خارج المسجد ودخل بالحرم لم يصح نعم لو زيد فيه حتى بلغ الحل فطاف فيه في الحل لم يصح كما هو التماس في المهمات وأول من وسع المسجد النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جدارا ثم عمر رضي الله عنه بدور اشتراها وزادها فيه واتخذ له جدارا دون القامة ثم وسعه عثمان رضي الله عنه واتخذ له الاروقة ثم وسعه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه استقر بناؤه الى وقتنا كذا في الروضة وغيرها واعترض بان عبد الملك وسعه قبل ولده وبان المأمون زاد فيه بعد المهدي وبما تقررا ولا يهمل ان في كلام المصنف لاه هذا الذي أي الموجود الآن أو حال الطواف لا ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط وسابعها نية الطواف ان لم يشمله نك كسائر العبادات وطواف الوداع لا بد له من نية كما قاله ابن الرفعة لوقوعه بعد التحلل ولانه ليس من المناسك عند الشيخين كما سيأتي بخلاف ما شمله نك وهو طواف الركن والتقدم فلا يحتاج الى نية اشمولية نية التمسك له وثانها عدم صرفه لغيره كطاب غريم كافي الصلاة فان صرفه انقطع (واما السنن) المطلوبة للطائف فثمانية أحدها ما ذكره بقوله (فان يطوف) القادر (ماشيا) ولو امرأة للاتباع رواء مسلم ولانه أشبه بالتواضع والادب قال كوب بلا عذر ولو على كفاف الرجال خلاف الاولى كما في المجموع وهو المعتمد فتنازعة الاسنوي فيه وغيره مردودة لا مكروه كما نقله عن الجمهور نعم ان كان به عذر كمرض أو احتياج الى ظهوره ليستغنى فلا بأس به لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا مسلمة وكانت مريضة طوف وراء الناس وأنت راكبة وانه طاف راكبا في حجة الوداع ابظهر فيستغنى ثم محل جواز ادخال البهيمة المسجد عند أمن تلويثها والا كان حراما على المعتمد وقول الامام وفي القلب من ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد شيء فان أمكن الاستيناف

(قوله باطلاقه) متعلق بممنوع (قوله لان الطواف صلاة) أى كالصلاة (قوله ويستحب الحفا) بالقصر (قوله ما يتأذبه) أى
 أو يخش انتقاض طهارته بلبس النساء ٤١٠ (قوله والاثن) أى ما ذكر من الاستلام والتقبيل (قوله ويسن تخفيف

القبلة) أى للعجز وينبغي ان مثله
 في ذلك كل ما طالب تقبيله من يد
 عالم وولى ووالدوا ضرحه (قوله
 ويضع) أى بلا حائل كافي بحجود
 الصلاة كما هو ظاهر أى الاكل
 ذلك (فرع) * لو تعارض التقبيل
 ووضع الجبهة بان أمكن أحدهما
 دون الجمع بينهما كان خاف هلاكا
 بالجمع بينهما دون أحدهما فهل
 يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع
 الجبهة لانه أبلغ في الخضوع فيه
 نظر وينبغي ان يـ في وضع
 الجبهة ولو بجائز لكن الاكل
 الوضع بلا حائل (تنبيه) * قد
 تقرر انه يسن تقبيل يدا الصالح
 بل ورجله فلو هجز عن ذلك فهل
 يأتي فيه ما يمكن من نظيره ما هنا
 حتى يستلم اليد أو الرجل عند
 العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم
 به وحتى يشير اليه عند العجز عن
 استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار
 به فيه نظرا له مم على حج
 (أقول) الأقرب عدم سن ذلك
 والفروق ان أعمال الحج يغلب
 عليها الاتباع فيها وورد فعله عن
 الشارع وان كان مخالفا
 غيره من العبادات ولا كذلك
 الصالح فان تقبيلها شرع تعظيما
 له ونبركا بها فلا يتعداه الى غيرها
 وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر
 التقبيل الظاهر نعم اثبوتة في

فذل الخلاف الاولى والا فادخالها مكروه محمول على كراهة التحريم لما ساقى في الشهادات
 ان ادخال البهائم التي لا يؤمن تلويثها المسجد حرام وما فرق به من ان ادخال البهيمة انما
 هو الحاجة إقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم لم باطلاقه ممنوع لان ذلك اذا لم يخف
 تلويثها ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على البهائم مع ذلك لا مكان
 الفرق بان ذلك ضرورى وأيضاً فالاحتراز فيهم بالتخفظ ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمة هذا
 والاوجه جل الكراهة مع أمن التلويث على الادخال فيها بدون حاجة وعدمها على
 الحاجة اليه وطواف المذخور محمول أولى منه را كما صيانة للمسجد من الدابة وركوب
 الابل أيسر حالاً من ركوب البغال والحمير ويكره الزحف لقادر على المشى وقول الأذرى
 ينبغي عدم الاجزاء في النرض لاتباع وكاداه المكتوبة لان الطواف صلاة يريد بان حقيقة
 الطواف قطع المسافة بالسير فلا يقاس بالصلاة في ذلك وقد ثبت جواز الركوب بلا حاجة
 فالزحف مثله ان لم يكن أولى لانه أقرب الى الغرض منه وادخل في التعظيم ويستحب
 الحفا في الطواف ما يتأذبه كما هو ظاهر وان يتصرف في المشى لكثر خطاه رجاء كثرة الاجر
 له (و) ثانيها ان (يستلم الحجر) الاسود بعد استقباله أى يلمسه بيده (أول طوافه يقبله)
 دون ركته وقول القاضي أبى الطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقبيل وده المصنف بان
 ظاهر كلام الاصحاب انه يقتصر على الحجر والكلام حيث لم ينقل عن محله والاثبت لمحله
 كما مر ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر اها صوت ولا يسن للمرأة استلام ولا تقبيل ولا
 قرب من البيت الا عند دخول المطاف لبلاؤها وتخصيصه في الكفاية بالليل مثال
 والخشى كالمراة (ويضع) بعد ذلك (جهته عليه) للاتباع رواه البيهقي ويسن كون
 التقبيل والسجود ثلاثاً (فان هجز) عن تقبيله ووضع جهته عليه نحو رجة (استلم بيده)
 فان هجز عن الاستلام بيده فبنحو عصا ثم يقبل ما استلم به لانه لم يمس ان ابن عمر استلمه ثم
 قبل بيده وقال ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره كخبر اخر انه يقبل بيده
 بعد الاستلام وان قبل الحجر وبه صرح ابن الصلاح لكن خصه الشيخان بتعذر تقبيله
 ونقله في المجموع عن الاصحاب (فان هجز) عن استلامه بيده وغيرها (أشار) اليه (بيده)
 أو بشئ فيها كافي المجموع والمعنى في جميع ذلك مقدمة على اليسرى كما افاده الزركشي
 (ويراعى ذلك) أى الاستلام وما بعده (في كل طوفة) من الطوفات السبع وهو في الاوتار
 أكد (ولا يقبل الركبتين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر الميم (ولا
 يستلمهما) بيده ولا ينبغي فيه شئ لا يسن ذلك لما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما انه
 صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني (ويستلم) الركن (اليماني) ينبغي
 كل طوفة (ولا يقبله) لعدم نقله نعم يقبل ما استلم به فان هجز عن استلامه أشار اليه كما نقله

رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية وضع الجبهة (قوله ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) أى يقبله ابن
 (قوله لكن خصه الشيخان) معتمد (قوله نعم يقبل ما استلم به) هل وجهه ان التقبيل قد يخرج به عن جعل البيت عن يساره

(قوله رفع اليدين) يحتمل انه كرفع الصلاة ويحتمل غيره والاول هو الظاهر ثم رأيت حج جرم بذلك حيث قال وفي الروق يس رفع يديه حذو منكبيه في الابتداء كالصلاة (قوله استخرج من صلبه ذرية) ٤١١ ظاهره ان جملة الذرية خرجت من نفس

صلب آدم وهو مخالف لظاهر قوله تعالى واذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وفي تفسير الخطيب ما نصه اي بان أخرج بعضهم من صلب بعض نسل بعد نسل كصوماء والدون كالذر ونصب الهم دلائل على ربوبيته وركب فيهم عتق الاعرفوه به كما جعل للرجال عقولا حتى خوطبوا بقوله تعالى يا رجال أوبيعوه والطير وكما جعل للبعير عقلا حتى سجد للذي صلى الله عليه وسلم ثم قال وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله تعالى آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته الى يوم القيامة ثم جعل بين عيني كل انسان وبينهما نور وعرضهم على آدم قال أي رب من هؤلاء قال ذريتك فرأى رجالهم فاعجبهم ويص ما بين عينيه فقال يا رب من هذا قال داود قال يا رب كم جعلت عمره قال ستين سنة قال يا رب زده من عري أربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضى عمر آدم الأربعةين سنة جاءه ملك الموت فقال آدم أولم يبق من عري أربعين سنة قال أولم تعطها بشك داود فجحد

ابن عبد السلام خلافا لابن أبي الصيف لانهم ابدل عنه لترتيبها عليه عند المعجز في الحجر الاسود فكذا هنا ومقتضى القياس انه يقبل ما أشار به وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى والمراد بعدم تقبيل الاركان الثلاثة انما هو نفي كونه سنة فلو قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكرها ولا خلاف الاولى بل يكون حسنا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه بقوله وای البيت قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع والمراد بالحسن فيه المباح فلا ينافيه قوله غير اننا نؤمر بالاتباع والباقي نسبة الى اليمين وتخفيف ياته ليكون الالف بدل من احدى باقي النسب أكثر من تشديدها المبني على زيادة الالف والسبب في اختلاف الاركان في هذه الاحكام ان الركن الذي فيه الحجر الاسود فيه فضيلتان كون الحجر فيه وكونه على قواعد سيدنا ابراهيم واليمان في فضيلة واحدة وهو كونه على قواعد ايماننا ابراهيم واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين (و) ثالثها الدعاء المأثور فيسن (ان يقول أول طوافه) وكذا في كل طوفة كما في المجموع ولكن الاولى أكد (بسم الله) اطواف (والله أكبر) واستحب الشيخ ابو حامد رفع اليدين عند التكبير (اللهم) أطوف (ايما نابك وتصديقا بكتابك ووفاء) اي تمام (بعهدك) وهو الميثاق الذي أخذ الله تعالى علينا بامثال أمره واجتماع نبيه (واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) اتباعا للسلف والخلف وایمانا وما بعده منه هول لا جله والتقدير افعله ايما نابك الى آخره وأفاد بعض العلماء ان الله تعالى لما خلق آدم استخرج من صلبه ذرية وقال ألتست بربكم قالوا بلى فامر ان يكتب بذلك عهد ويدرج في الحجر الاسود (وايقول) ندبار قبالة الباب) بضم القاف أي في الجهة التي تقابلها (اللهم البيت بيتك والحرم حرمتك والامن امك وهذا مقام المائتة من النار) ويشير الى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم كما في الانوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب الى انه يعني نفسه وعند الانتهاء الى الركن العراقي اللهم اني أعوذ بك من الشرك والشرك والافتقار والافتقار وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت الميزاب اللهم أطلق في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لا اظلم بعده ابدا اذا باللال والاكرام وبين الركنين الشامي واليماني اللهم اجعله حجما مبرورا وذنباً مغفورا وسعيام شكورا وعيلا مقبولا وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور أي واجعل ذنبي ذنباً مغفورا وقص به الباقي والمناسب للمعتمر ان يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو التصديقه عليه الاسنوى في الدعاء الا في الرمل ومحل الدعاء حين اذا كان في ضمن حج أو عمرة والافيد عوعا (وبين اليمانيين اللهم)

آدم فجحد ذريته ونسي آدم فاكل من الشجرة فنسبت ذريته وخطى نخطت ذريته أخرجه الترمذي وقال حيث حسن صحيح (قوله ويشير الى مقام ابراهيم) أي اشارة قلبية (قوله الى الركن العراقي) هو أول الشاميين

وفي المجموع ربنا (آتنا في الدنيا حسنة) قيل هي المرأة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك
 (وفي الآخرة حسنة) قيل هي الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك (وقنا عذاب النار) قال
 الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب ما يقال في الطواف إلى وأحب أن يقال في كاه أي
 الطواف (وايدع بما شاء) في جميع طوافه فهو سنة ما ثورا كان أو غيره وإن كان المأثور
 أفضل كما قال (وما ثور الدعاء) بالمائة أي المقتول من الدعاء في الطواف (أفضل) من غيره
 و (من القراءة) فيه لا اتباع (وهي أفضل من غيره أثوره) لأن الموضع موضع ذكر القرآن
 أفضل الذي كثر به يقول الله تعالى من شغل له ذكرى عن مسئلتى أعطيت ما أعطى
 السائلين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه وبسن أسرار
 ما ذكرناه أجمع للشعوع ويراعى ذلك في كل طوفة اغتناما للنواب وهو في الأولى ثم في
 الاوتار كد (و) رابعها (ان يرمل) المذكور لوصيها (في الاشواط الثلاثة الأولى) مستوعبا
 به البيت ويكره تسمية الطوافات اشواطاً كما نقل عن الشافعي والاصحاب وهو الوجه وإن
 اختار في المجموع وغيره عدمها ولا يختص الرمل بالماشي بل المحمول يرمل به حامله والراكب
 يحرك دابته (بان يسرع) العائف (مشبه بمقاربا خطاه) لا عد وفيه ولا وثب ومن قال انه
 دون الخيب فقد غلط (ويعشى في الباقي) من طوافه على هيئة لما رواه الشيخان عن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف بالبيت الطواف الأول
 خب ثلاثاً ومشى أربعاً وروى مسلم عنه قال رمل النبي صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى
 الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً والحكمة في استحباب الرمل مع زوال المعنى الذي شرع لأجله
 وهو أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو وأصحابه وقد هنتهم حتى يثرب فقال المشركون
 انه يقدم عليكم غدا أقوم قد هنتهم الحى فلقوا منها شدة فجلسوا إلى الحجر يكسر الحاء
 فاطلع الله نبيه على ما قالوه فامرهم ان يرموا بالثلاثة اشواط وان يمشوا أربعاً بين الركنين
 ليرى المشركون جلد همتهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحى قد هنتهم هؤلاء
 أجلد من كذا وكذا ان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فيتم كونه الله
 تعالى على اعزاز الاسلام وأهله ويكره ترك الرمل بلا عذر ولو ترك في شيء من الثلاثة لم يقضه
 في الأربعة الباقية لأن همتهم اسكون فلا تغـ ير كالجهر لا يقضى في الأخيرتين بخلاف
 الجمعة مع المناقشين في ثلثة الجمعة لا مكان الجمع وأفهم كلامه انه لو ترك في بعض الثلاثة
 الأول أتى به في باقيها (ويختص الرمل) ويسمى خيباً (بطواف يعقبه سعي) مطلوب في حج
 أو عمرة وإن كان ميكالاً لاتباع فإرمل في طواف التمدوم وسعى بعده لا يرمل في طواف
 الركن لأن السعي بعده حينئذ غير مطلوب ولا يرمل في طواف الوداع لذلك (وفي قول)
 يختص (بطواف التمدوم وليقل فيه) أي في رمله ندبا (اللهم اجعله) أي ما أتاه من
 العمل (حجاً مبروراً) وهو الذي لا يخاطمه معصية مأخوذ من البروه والطاعة وقيل متقبلاً
 (وذنبا مغفوراً) أي اجعل ذنبي مغفوراً (وسعيامشكوراً) والسعي هو العمل والمشكور

(قوله وفي المجموع الخ) ظاهره
 انه بدل اللهم وفي المحلى ما نصه
 وفي المحرر والنسرح ربنا أي بدل
 اللهم وفي الروضة اللهم ربنا
 (قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة)
 عبارة حج فيها أقوال كل منها
 عين أهم أنواع الحسنة عنده وهو
 كآتمكم فالوجه ان مراده
 بالاولى كل خير دينوى يجزئ به
 آخرى وبالضحية كل مستلذ
 آخرى يتعلق بالبدن والروح
 (قوله ويسن أسرار ما ذكر) أي
 ما لم يخش الغلط عند الأسرار
 (قوله ومن قال انه دون الخيب
 فقد غلط) أي بل الصواب انه
 الخيب كما يأتي (قوله وفهم كلامه
 انه لو تركه في بعض الخ) يتأمل
 بأي طريق أفهمه (قوله وهو
 الذي لا يخاطمه معصية) وتقدم
 تفسيره بالاتساع في الأحسان
 والزيادة فيه

هو المقبل هذا ان كان حاجا اما المعترف بأى فيه ما صرف في دعاء المطاف ويقول في الاربعة
 الاخيرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتينا في الدنيا
 حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (و) خامسها (ان يضطبع) الذي كروا لوصيها
 (في جميع كل طواف يرمل فيه) للاتباع (وكذا) بضطبع (في السعي على الصحيح) قياسا
 على الطواف بجماع قطع مسافة مأمو ربة مكريرها وسواء اضطبع في الطواف قبله أم لا
 والثاني لا اعدم وروده وقد يفهم كلامه عدم استحبابه في ركعتي الطواف وهو الاصح
 الكراهة الاضطباع في الصلاة فيزيله عند ارادتها ويعدده عند ارادة السعي ولا يسن في
 طواف لا يسن فيه رمل (وهو جعل وسط رداؤه) بفتح السين في الافصح (تحت منكب
 اليمين) مكشوقا (و) جعل (طرفيه على اليسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع
 افتعال مشتق من الضبيع باسكان الباء وهو العضد (ولا ترمل المرأة) ولولي لا في خلوة
 (ولا تضطبع) أى لا يطلب منها ذلك لان بالرمل تنبيه اعطافها وبلا اضطباع ينكشف
 ما هو عورة منها ومقتضى كلام المحرر تحريم ذلك حيث قال وليس للنساء رمل ولا اضطباع
 فان كان هو المراد فسيبه ما فيه من التشبيه بالرجال بل بأهل الشطارة منهم لكن
 ظاهر كلامهما في بقية كتبهما يابى ذلك فالوجه عدم التحريم عند انتفاء قصد التشبيه
 (و) سادسها (ان يقرب من البيت) لشرفه ولانه أيسر في الاستلام والتقييم بل قال
 الماوردي والاحتياط الابعاد عن البيت بقدر ذراع والكرمانى بقدر ثلاث خطوات
 ليأمن الطواف على الشاذروان ونقل بعضهم عن الاصحاب انه يبعد يارببع خطوات
 وهو غريب وكان ذلك كله عند عدم ظهور الشاذروان اما حين ظهوره فلا احتياط
 كما هو ظاهر ومحل استحباب القرب من البيت ما لم يتأذى أو يؤذي الزحام والافاقية
 أولى ومن ثم ندب له ترك الاستلام والتقييم حينئذ وقول الامام الا في ابتداء الطواف
 أو آخره فاحب له الاستلام ولو بالزحام مراده خلافا لما فهم فيه الاستنوى الزحام اليسير
 الذي لا تأذى فيه ولا يذاع فيتوقاه الا في ابتداء الطواف أو آخره ويسن للاتق والخشى
 ان لا يقرب باى حال طواف الذكور بل يكون كل منهما في حاشية المطاف بحيث لا يحصل
 تخالطهم (فلوفات الرمل بالقرب) من البيت (لرجة) ونحوها ولم يرج فرجة مع القرب
 يرمل فيها وانتظر (فالرمل مع بعد) عنه الى حاشية المطاف (أولى) لانه منعلق بنفس
 العبادة والقرب منه لعلق بكنائهم والمعلق بنفسها أولى كما ان الجماعة في البيت أولى من
 الانفراد في المسجد وبحت الزكنى ان البعد الموجب للطواف من وراء حزم والمقام
 مكروه فترك الرمل أولى من ارتكابه فان رجاء فرجة وقف ليرمل فيها ان لم يؤذ أو
 يوقوه فيها (الا ان يخاف صدم النساء) بان كن في حاشية المطاف (فالقرب بالرمل أولى)
 من البعد مع الرمل لثلايته تقض طهره وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء وتعدو الرمل في
 جميع المطاف لحوف اسمن فترك الرمل أولى ويسن ان يتحرك في مشيه ويرى من نفسه

(قوله كدأب أهل الشطارة)
 الشاطر الذي اعيا أهله خبثا
 اه مختصر صحاح (قوله فالوجه
 عدم التحريم) أى فيكون مكروها
 (قوله ان لا يقربا) هو بضم الراء
 من قرب من كذا وبفتحها من
 قربه بكسر الراء متعديا والتقدير
 على الاول ان لا يقربا منه وعلى
 الثانى ان لا يقربا

(قوله ويكره البصق فيه) أى فى الطواف واذا فعله فليكن بطرف ثوبه اما القاؤه فى أرض المطاف حرام كما هو معلوم (قوله وجعل يديه خلف ظهره الخ) وهو ل يكره ذلك فى غيره أم لافيه نظروا لا قرب الاول لأن فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قوله والاكل والشرب) أى ما لم تدع اليه ضرورة (قوله من مثل ذلك) أى باعتبار الزماني (قوله ان يصلى بعده) أى متصلاً به عرفاً (قوله ثم ما قرب منه الى البيت ثم فى بقيته) حج وزاد فالحطيم (قوله ثم الى وجه الكعبة) أى ثم بعد الحجر الى وجه الخ (قوله كما قاله ابن عبد السلام) زادنى حج فيبر اليمانيين (قوله لأن أفضلية فعلها) أى الصلاة (قوله ثم ما قرب منها) أى الكعبة (قوله ولا يفوتان الا بموت) فان قلت كيف هذا مع انه يغنى عنهما فريضة ونافله قلت لا يضره هذا لاحتمال انه لم يصل بعد الطواف أصلاً او صلى لكن نفي سنة الطواف (قوله ويظهر انه كدم التمتع) أى فيكون فى حق القادر بشاة وفى حق غيره بصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج وسبعة اذا رجع (قوله والاجبر عن مستأجره) أى فلو تركهما الولي لهما والاجبر فينبغى ان يسـن دم ويسقط من اجرة الاجبر ما يقابل الركعتين (قوله اذا صرفة

انه لو أمكنه لم يل كفى العدو فى السعى (و) سابعا (ان يوالى) الطائف (طوافه) لا اتباع وخروجا من خلاف من أوجبه ويجوز الكلام فيه ولا يطل به تلبيحاً لان الله أحل فيه المنطق غير ان الاولى تركه الا فى خير كما مر بمعروف ونهى عن شكر وتعليم جاهل وجواب مستفت ويكره البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مستكثفاً ووضع يده على فيه الا فى حالة تناوبه فيستحب وتشبيك أصابعه أو تفرقعها او كونه حاقباً أو حاقفاً أو بحضرة طعام تتوق نفسه له وكون المرأة متعقبة وليست محرمة ويظهر رجوعه على تنقيب بلا حاجة بخلافه لهما كوجوده من يحرم نظره اليها بالاكل والشرب فيه وكرهية الشرب أخف ونطوعه فى المسجد بالصلاة أفضل من مثل ذلك من الطواف (و) ثامناً (ان يصلى بعده ركعتين) لا اتباع رواه الشيخان ويحزى عنهما غيرهما بتفصيله السابق فى ركعتي الاحرام وانما لم يجبا للتلبيح هل على غيرها قال لا لان تطوع والا فضل كونهما (خلف المقام) للاتباع ومنه يؤخذ ان فعلهما خاتمه أفضل منه فى جوف الكعبة ويوجه بان فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما ان ما عداهما من النوافل يكون فعله فى بيت الانسان أفضل منه فى الكعبة لما ذكره وما تقرره علم رد قول من ادعى ان قضية كلامهم ان خاف المقام أفضل من سائر بقاع المسجد ينافيه قواهم فى العلم ان أفضل بقاءه ما بين الركن والمقام لأن أفضلية فعلهما خلف المقام ليست لأفضليته بل للاتباع والا لكانت فى الكعبة أفضل مطلقاً ثم بالجرى تحت الميزاب ثم ما قرب منه الى البيت ثم فى بقيته لانه أفضل من سائر المسجد ويؤخذ منه انه لو كانت الكعبة مفتوحة كان فعلهما فيها أفضل منه فى الحجر وفى سائر المسجد وهو ظاهر اذ تقديم الحجر لكونه من الكعبة مع ان ذلك ظنى فتقديم الكعبة عليه أولى ثم الى وجه الكعبة لانها أفضل الجهات كما قاله ابن عبد السلام وليس فيه اشعار بخلافها فلهـمـه الجوى بانه أفضل من الحجر لان الحجر من الكعبة وليس فى تقديمهم للعبر على جهة الكعبة ما يقتضى ان جهته أفضل من جهتها خلافاً لما زعمه أيضاً لان أفضلية فعلها فيه ليست لأفضلية جهته بل لكونه من البيت كما مر ثم ما قرب منها ثم بقية المسجد لانه أفضل من سائر الحرم ثم فى بيت خديجة ثم فى بقية مكة فيما يظهر فيها ثم بالحرم ثم حيث شاء من الامكنة فيما شاء من الزمنة ولا يفوتان الا بموت ويسـن لمن أخرهما اراقة دم وان صلاهما فى الحرم بعد ذلك كما اقتضاء كلام الروضة وأصلها ويظهر انه كدم التمتع ويصليهما الولي عن غير المميز والاجبر عن مستأجره ولو معصوب وله بلا كراهية ان يوالى بين اسابغ وبين عنه وايه بانه محرم حقيقة بخلاف المعصوب وله بلا كراهية ان يوالى بين اسابغ وبين ركعاتها والا فضل ان يصلى عقب كل طواف ركعتيه ومن سنى الطواف فيه ان كان طواف نسيكاً أخذ اماماً فلو كان عليه طواف افاضة أو نذر ولو لم يتعين زمنه ودخل وقت ماعليه فنوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعاً وقدوماً او وداعاً وقع عن طواف الافاضة أو النذر كما فى وجبات الحج والعمرة فقولهم ان الطواف يقبل الصلح أى اذا صرفه

لغير طواف آخر) ومن الغير مسئلة المحمول الاتية والمراد بالطواف الذي لا يعد صارفان يقصد به فعله الطواف ليكن عن غير
القرض فلا يتناول بشكل ما هنا بما الوجه لم يحرم ما ونوى بفعله المحمول فقط

٤١٥

حيث وقع للمحمول لان ما هنا ك
لم يجعل فيه طوافه عن غيره بل
جعل دورانه غير طواف حيث
جعل نفسه كالدابة (قوله محله في
النافلة المطلقة) قضية انه يجهر
بركعتي الاحرام ايلا وقد قد مننا
خلافه (قوله لاجنزة الخ) اي
وان تعين ويعذر في التأخير الى
فراغه فان خيف تغير المبيت
فيذبح وجوب قطعه (قوله وهذا
لا بد منه) وقضية اشتراطهم ذلك
في حق المحمول عدم اشتراطه في
الحامل فيجوز كونه محدثا وعاريا
لكن يستثنى منه ما لو كان
الحامل وليا او مأذونه فاشتراط فيه
الظهاره للمامر ثم قال والفرق
بين الولي وغيره ان مباشرة الولي
او مأذونه تتوقف عليهم صحة
طواف غير المميز بخلاف غيره وبه
صرح حج (قوله عملا بنيت في حقه)
اي والغاية غيره (قوله فالاصح
انه ان قصده للمحمول فله) هذا
يخالف ما مر بعد قول المصنف
فالولي ان يحرم عن الصبي الذي
لا يميز الخ من قوله ولا يكفي الطواف
والسعي من غير استصحابه وانما
يقع احواله بعد فعلهما عن نفسه
تقرير ما مر في الرمي اه (اقول)
وقد يقال يمكن تصوير ما هنا بما
لو اطلق وما هنا ما صور بما اذا قصد
المحمول وحده سواء كان بالغام
صيا بدليل قوله الاتي وسواء في

لغير طواف آخر كطلب غريم كما مر في الاشارة لذلك (يقرأ في الاولى) منها سورة
(قل يا ايها الكافرون) (يقرأ في الثانية) سورة (الاخلاص) للاتباع رواه مسلم ولم ينفى
قراءتهما من الدلالة على الاخلاص المناسب لما هنا لان المشركين كانوا يعبدون الاصنام
(ويجهر) فيهما (ليلا) من غروب الشمس الى طلوعها وقولهم الافضل في النافلة المقعولة
ليلا التوسط بين الجهر والاسرار محله في النافلة المطلقة كما مر (وفي قول تجب المولاة) بين
اشواطها وابعاضها (و) تجب (الصلاة) لانه صلى الله عليه وسلم اتى بالامرين وقال خذوا
عني مناسككم والاصح الاول اما المولاة فلما مر في الوضوء لاتحاد الخلاف فيهما ومحل
الخلاف في تشريق كثير بلا عذر فلو كان يسيرا وكثيرا بعذر لم يضرب جرما كالوضوء قال
الامام والكثير ما يغلب على الظن بترك ترك الطواف اما بالاضراب عنه او بظن انه آثم
ومن العذر اقامة مكتوبة لاجنزة وراتية بل يكره قطع الطواف الواجب له ما واما
الصلاة فللغير المار والقولان في وجوب ركعتي الطواف اذا كان فرضا فان كان نقلا فسنة
قطعا وعلى الوجوب يصح الطواف بدونهما الانتفاء ركعتيهما وشرطيهما ولاية عين على
المحرم ان يطوف بنفسه (و) لهذا (لوجل الحلال محرم) به عذر من صغرا ومريض
او لم يطف المحرم عن نفسه لاحرامه ولم يصرفه عن نفسه (فطاف به) ولم ينوء لنفسه
اولهما (حسب) الطواف (للمحمول) عن الطواف الذي لاحرامه كراكب جمجمة وفي بعض
النسخ حسب للمحمول بشرطه أي الطواف في حق المحمل من طهر وسرعة ودخول
وقت وهذا لا بد منه والا وقع للعامل فان كان قد طاف عن نفسه لاحرامه فكما لو حل
حلالا وسبأ في اوصرفه عن نفسه لم يقع عنه كما قاله السبكي وان نواه الحامل لنفسه اولهما
وقع له عملا بنيت في حقه (وكذا) يحسب للمحمول أيضا (لوجل محرم قد طاف عن نفسه)
لاحرامه او لم يدخل وقت طوافه كما يحتمل الاسنوي (والا) بان لم يكن المحرم الحامل طاف
عن نفسه ودخل وقت طوافه (فالاصح انه ان قصده للمحمول فله) فقط تنزيلا للعامل
منزلة الدابة وانما لم يقع للعامل لصرفه ذلك عن نفسه بناء على ما مر من اشتراط عدم صرفه
الطواف لغرض آخر وهو الاصح والثاني للحامل فقط كالأحرار عن غيره وعليه فرضه بناء
على عدم ضرر الصارف وقيل يقع لهما جميعا (وان قصده لنفسه اولهما) او اطلق
(فالعامل فقط) وان قصد محمولة نفسه لانه الطائف ولم يصرفه عن نفسه ويؤخذ منه انه
لو حل حلالا لا ونوا وقع للعامل وله هذا قال في المجموع ويقاس بالحرمين الحلالان
النوايان فيقع للعامل منهما على الاصح وسواء في الصغير حمله عليه الذي أحرم عنه أم غيره
ايكن ينبغي كما افاده الشيخ في حل غير الولي ان يكون باذن الولي لان الصغير اذا طاف راكبا
لا بد ان يكون وليه أو نائبه سابقا أو قائدا كما مر ومحل في غير المميز وخرج بقوله حمل
ما لو جعه له في شيء موضوع على الارض أو سفينة وجذبه فيقع للعامل والمحمول مطلقا
الصغير حمله عليه الخ (قوله أو سفينة وجذبه الخ) نعم ان قصد الجاذب المشي لاجل الجذب بطل طوافه لانه صرفه اه ج =

اذلا تعلق اطواف كل منهما بطواف الاخر لا تفصله عنه وتدهوير المصنف المسئلة بما اذا
كان المحجول واحدا جرى على الغالب والافلو كان المحجول اثنين فاكثر لم يختلف الحكم
وقضية كلام الكافي انه لا فرق في احكام المحجول بين الطواف والسعي وهو كذلك وان
نظر فيه الزركشي اذ لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف وقد
صرح بذلك ابو زرعة وغيره تبعه الشيخ الحب الطبري لكن سيأتي عن الشيخ انه كالوقوف
وان حله في الوقوف اجزا فبما يعنى مطلئا والفرق ان المعبر ثم السكون أى الحضور وقد
وجد من كل منهما وهذا الفعل ولم يوجد منهما ولو طاف محرم بالحج معتقدا ان احرامه عمرة
فبان حجا وقع عنه كالمطواف عن غيره وعليه طواف وما ذكر فيما اذنوى نفسه ومحمله هو
ما ذكره الشيخان في كتبهما واعترضه الاسنوى بما ردد عليه فيه وبأن الذي رجحه الاصحاب
ما صراوا فقتله نص الاملاء والقياس في انه لو نوى الحج له ولغيره وقع له فكذا ركنه
• (فصل) • فيما يختم به الطواف وبين كيفية السعي (استلم الحجر) الاسود نديا بشرطه
في الاثني والخمسة (بعد الطواف) وقوله (وهـ) لانه مزيد على المحرر للاتباع وليكون آخر
عهده ما ابتدأ به واقصاره على الاستسلام ينتهي عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه
قال الاسنوى فان كان الامر كذلك فلعل سببه المبادرة للسعي اهـ والظاهر كما أفاده الشيخ
من ذلك قال الزركشي وبعبارة الشافعي تشير اليه (ثم يخرج من باب الصفا) ندبا (للسعي)
بين الصفا والمروة للاتباع رواه لم يروى لدارقطني والبيهقي باسناد حسن يا أيها الناس
اسمعوا فان الله سبحانه وتعالى كتب عليكم السعي (وشروطه) أي شروطه (ان يبدأ بالصفا)
ويختم بالمروة للاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم وخبر ابدأوا ببدأ الله به لو بدأ بالمروة لم
يحسب مروه منها الى الصفا مرة ويكمل سبعا باخرى ولو نسي السابعة بدأ بها من الصفا او
السادسة حسب له الخمس قبلها دون السابعة لان الترتيب شرط فيلزم السادسة من المروة
وسابعة من الصفا او الخامسة جعلت بدلها السابعة ولغت السادسة ثم يأتي بها وسابعة
(وان يسعي سبعا) للاتباع (ذهابه من الصفا الى المروة مرة) بل رفع خبر ذهابه (وعوده منها
اليه أخرى) ولو منكوسا أو كان عشي التهتري فيما يظهر اذ القصد قطع المسافة وبشرط قطع
المسافة بين الصفا والمروة كل مرة ولا بد ان يكون قطع ما بينهما من بطن الوادي وهو المسمى
المعروف الآن وان كان في كلام الازرق ما يوههم خلافا فقد أجمع العلماء وغيرهم من زمن
الازرق الى الآن على ذلك ولم أرفق كلامهم ضبط عرض المسمى وسكوتهم عنه اعدم
الاحتياج اليه فان الواجب استيعاب المسافة التي بين الصفا والمروة كل مرة ولو اتوى
في سعيه عن محل السعي يسيرا لم يضر كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وان يلقى عقبه
باصل ما يذهب منه ورؤس أصابع رجله بما يذهب اليه منهما وان كان راكبا يردابته
حتى يلقى حافرها بذلك وبعض درج الصفا محدث فليحذر من تحلقه او راءه ويسر فيه
الظهارة والستر والمشي والموا لافيه وبينه وبين الطواف والرمي والذ كرا المأثور كما يأتي

== وقوله مطلقا أي سواء نوى
الحامل نفسه او هما او اطاق
المالونوى الله - قول فقط فقد
صرف فعله عن طواف نفسه وقد
تقدم انه يقبل الصرف حيث
قصده غير الطواف ومن ثم قال
حج نعم الخ (قوله انه كالوقوف)
أي في عدم قبول الصرف وهو
ضعيف (قوله اذنوى نفسه
ومحمله) أي من وقوعه للحامل
• (فصل فيما يختم به الطواف) •
(قوله بشرطه) وهو خلوا المطاف
(قوله وخبر ابدأوا ببدأ الله به)
وفي رواية مسلم أبدأوا بالخ على

ويكره وقوف الساعي في اثنا سبعة بلا عذر طديث أو غيره وان صلى بعده ركعتين
لا الركوب اثنا فالاول لا يجري فيه خلاف الركوب في الطواف قاله في المجموع اسكن نقل
عن النص كراهته ويؤيد ما في ذلك من الخروج من خلاف من منعه الا ان يقال انه
خلاف سنة صحيحة وهي ركوبه صلى الله عليه وسلم في بعضه وسعى غيره به بلا عذر
اصغر او مرض خلاف الاولى والمروءة افضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لانها مروءة
الساعي في سبعة اربع مرات والصفا مروءة فيه ثلاثا فانه اول ما يدب باستقبال المروءة ثم
يختتم به وما امر الله به اشرفه في القربة أكثر فهو أفضل وبدايته بالصفا وسيله الى
استقبال المروءة قال والطواف أفضل اركان الحج حتى الوقوف اه وهو المعتمد وان
نظر فيه الزركشي بان أفضلها الوقوف لحسب الحج عرفه واهذا لا يفتون الحج الا بشوائه ولم
يرد غفران في شئ ما ورد في الوقوف فالصواب القطع بانه أفضل الادران فقد صرح
الاصحاب بان الطواف قربة في نفسه وجعله الشارع بمنزلة الصلاة التي هي أعظم عبادات
البدن بعد الايمان بخلاف الوقوف وقد يقال بان الطواف أفضل من حيث ذاته لانه
مشبه بالصلاة وقربة مستقلة والوقوف أفضل من حيث كونه ركنا للحج لقراءته وتوقف
صحته عليه واختصاصه به ويحمل كلام ابن عبد السلام على الاول والزركشي على الثاني
وما نظري في أول كلامه أيضا بان الصفا قدمت في القرآن والاصل في قدم فيه أنه
للاهتمام به المشعر يشرفه الا ان يقوم دليل على خلافه وبان ما ذكره ليس ظاهرا في الدلالة
لما قاله بل قد يدل على ما قلناه بان يقال ما أمر الشارع به مباشرة بالعبادة قبل نظيره وعدم
الاعتماد مباشرة نظيره قبله يكون أفضل لانه الاصل وغيره تابع له والضرورة قاضية
بتفضيل المتبوع وقد بان بما ذكرته ان الصفا هي الاصل اذ لا يمتد بان المروءة قبلها فتكون
تابعة لها صحة ووجوب فان كانت الصفا افضل ودعوى انها وسيله متنوعة اذ لا يصدق عليها
حدها كما لا يخفى يرد بان البداءة بالصفا بالبيان الترتيب وضرورته فلا اشعار في تقدمها
بافضليتها وبان البداءة بالشئ لا تستلزم افضلية المبدأ على الآخر كصوم رمضان آخره
افضل من اوله (وان يسمى بعد طواف ركن أو طواف قدوم) لانه الوارد من فعله عليه
السلام ونقل الماوردي الاجماع على ذلك (بحيث لا يفعل بينهما) اي بين السعي وطواف
القدوم (الوقوف بعرفة) وان تخل بينهما من طويل فلو وقف بين المبدأ والسعي الا بعد
طواف الافاضة لدخول وقت طواف الفرض فلم يجز ان يسمى بعد طواف نقل مع امكانه
بعد طواف فرض ولو نوى بطوافه بعد الوقوف واتصاف له بالضرط طواف قدوم لغت
نته وانصرف الطواف الركن وكذلك النوا معقر انصرف لطواف عمرته ويحصل
بطوافه الا فرض ثواب طواف القدوم كحجة المسجد ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم
ثم أحرم بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه اطلاقهم او لا ويحمل كلامهم على ما لو صدر
طواف القدوم حال الاحرام ثم عول نسبة الحج لهما حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود

(قوله لا الركوب اثنا) معقد
اي لا يكره لكنه خلاف الاولى
لما تقدم من سن المشي فيه (قوله
لانها مروءة الساعي) أي لان في
الوصول اليها مروءة (قوله
فالصواب القطع) من كلام
الزركشي (قوله يرد) خبر قوله وما
نظري في أول كلامه الحج (قوله
لدخول وقت طواف الفرض)
قضيته عدم امتناع السعي قبل
اتصاف له بالضرط وليس مرادا
كما صرح به حج حيث قال في
اثنا كلام ويصرف بينه أي السعي
وبين من عاد مكة بعد الوقوف
وقبل نصف الليل فانه يسن له
القدوم ولا يجزئه السعي حينئذ
بان السعي متى أخر عن الوقوف
وجب وقومه بعد طواف الافاضة
(قوله انصرف لطواف عمرته) كل
من هذين علم من قوله قبل فلو
كان عليه طواف افاضة او نذر لم
ينعزل منه الحج

(قوله ألا ترى أنه لا يسن بها
التخوية) هي رفع البطن عن
التخذين وابعاد المرفقين عن
الجنين (قوله فلا تصل اليه) أي
لأنساويه في الصلاة حتى يمنع
قباسا عليها

الجماعة بخلافه في تلك فالجماعة منتقبة بينهم ما كل محتمل وظاهر كلامهم الاتي في طواف
الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ولو طاف للقدوم فهل له ان يسمى بعده بعض السعي
ويكمله بعده الوقوف وطواف الركن فيه نظر أيضا والا قرب لكلامهم المنع (ومن سعى
بعد طواف (قدوم لم يده) أي لا يستحب له اعادته بعد طواف الافاضة لانه لم يرد بل تكرره
اعادته كما قاله الشيخ أبو محمد اذ هو بدعة امكن الافضل تأخير عن طواف الافاضة كما اتفق
به الوالد رحمه الله تعالى قال لاننا لو جها باستصحاب اعادته بعده ثم يجب على نحو صبي بلغ
بعرفة اعادته كما مر ولو أخره الى ما بعد طواف الوداع لم يعد بدو اعادته لانه انما يتوكل به بعده
فراغ المناك ولا فراغ قبل السعي ولا فرق في عدم الاعتماد بين ان يباغ قبل سعيه مسافة
القصر أو لا لانه حيث بقي السعي فاسرأه باق لانه ركن لا تحلل بدونه ولا يجزئ بدوم فلا
يتصور ان يعد بدو اعادته واعترض في المهمات قولها ما لا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع
بصوره بعده بان يحرم من مكة بمحج ثم يقصد الخروج للحاجة قبل الوقوف أي الى مسافة
تصرف ما يأتي فانه يؤمر بطواف الوداع فاذا عاد كان له ان يسمى كما صرح به ابن عبد النبي
والعمري لان الموالاة بينهما ما ليست بشرط قال وكذا لمن أحرم بالحج من مكة اذا طاف
للوداع نظروا به الى معنى ان يسمى بعده اه وفي نص البيهقي وكلام الخفاف ما يؤافته
ومع ذلك فالمتقدم ما قاله في المجموع رد اعليهما من ان ظاهرا كلام الاصحاب اختصاصه
بما بعد القدوم والافاضة وقولهما ان ذلك مذهب الشافعي أي بحسب ما فهمناه فلا يقال
كيف يدفع بكلامه نقلهما اصريح وصوب الاسنوي أيضا وقوعه بعد طواف نقل بان
يحرم المكي بالحج ثم ينقل بطواف ثم يسمى بعده وقد جزم بالاجزاء في هذه الحب الطبري
ويوافقه قول ابن الرفعة انفقوا على ان شرطه ان يقع بعد طواف ولو تفرقا لا طواف
الوداع ويرده ما مر عن المجموع أيضا (ويستحب) للذكر (ان يرقى على الصفا والمروة
قدر فامة) لانه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت رواه مسلم اما الاتي
والخنثى فلا يسن لهما الرقى اي الا ان خلا الحمل عن غير المحارم فيما يظهر كجاءه عليه وعلى
الخنثى الاسنوي وتبعه عليه تليذه ابو زرعة وغيره وما اعترض به من ان المطلوب من المرأة
ومثلها الخنثى اخفاء شخصهما اما مكن وان كانت في خلوة لا ترى أنه لا يسن لهما التخوية
في الصلاة ولو في خلوة يرد بان الرقى مطلوب لكل أحد غيرانه سقط عن الاتي والخنثى طابا
للاستر فاذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوب اذا الحكم بدور مع الصلاة وجردا وعدما وبأن
قياس ما نحن فيه على التخوية ممنوع لانها مشيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقى
فلا تصل له ويؤيد ما قاله الاسنوي ما مر في الجهر بالصلاة والقول بان اخفاء الشخص
يحتاج له فوق الصوت مردود بان سماع الصوت قد يكون سببا للحضور من بعده من بعد
ولا كذلك الرقى في الخلوة (فاذا رقى) بكسر القاف (قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر)
من كل شيء (ولله الحمد) أي على كل حال لا لغيره كما يشعر به تقديم الخبر (الله أكبر على

ما هذان) أى دنائنا على طاعته بالاسلام وغيره (والحمد لله على ما أولانا) من نعمه التى لا حصر لها (لا اله الا الله وحده لا شريك له) تقدم شرحه فى خطبة الكتاب (له الملك) أى ملك السموات والارض لا غيره (وله الجدى يحيى ويميت بيده) أى قدرته (الخبر وهو على كل شئ قدير) خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لما بدأ بالصفة افرق عليه حتى رأى البيت فاستقبل النبلة ووحده الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بين ذلك قال هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى أتى المروة ففعل على المروة ما فعل على الصفا وفيه زيادة ونقصان بالنسبة لما ذكره المصنف (ثم يدعو بما شاء دينا ودنيا) لانها أمكنة يستجاب فيها الدعاء وكان عمر يطميل الدعاء هنالك واستحبوا من دعائه ان يقول اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وأنت لا تخاف الميعاد وانى أسألك كما هديتني للإسلام ان لا تنزع عني حتى تتوفاني وأنا مسلم (قلت ويعد الذكروا الدعاء ثانيا وثالثا والله أعلم) للاتباع (و) بسن (ان يعنى) على هيئته وسجيته (أول السعي وآخره) ان (بعدوا الذكروا) أى يسعي سعيًا شديدًا فوق الرمل (فى الوسط) الذى بينهما للاتباع رواد مسلم اما المرأة والخنثى فلا ينبغي ان يقصد بذلك السنة لا اللعب ومسابقة أصحابه فيخرج عن كونه سعيًا بقصد المسابقة والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذى المشاة (وموضع النوعين) أى المثنى والعدو (معروف) هنالك فيحشى حتى يلقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين المبلين الأخضرين اللذين أحدهما فى ركن المسجد والاخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيحشى حتى ينتهى الى المروة فاذا عاد منها الى المقام شئ فى محل مشيه وسعى فى محل سعيه ويسن ان يقول فى السعي ولوأتى رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم

*(فصل) فى الوقوف بعرفة وما يذكر معه * (يستحب للامام) الاعظم ان يخرج مع الجميع (او منصوبه) لهم ان لم يخرج الامام (ان يخطب بمكة فى سابع ذى الحجة) بكسر الحاء أفصح من قعها المسمى بيوم الزينة لتزيينهم فيه هو اذجهـم وتكون عند الكعبة وانما يخطب (بعد صلاة الظهر) او الجمعة ان كان يومها (خطبة فردة) ولا تكفى عنها خطبة الجمعة لان السنة فيه التأخير عن الصلاة كما تقر ولان القصده بها التعليم لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف ويسن ان يكون محرما كما مروى فيفتحها بالتلبية والحل بالتمكبير (بأمرهم فيها بالغدو) فى اليوم الثامن المسمى يوم التروية لانهم يتروون فيه الماء (الى منى) بكسر الميم بالصرف وعدمه وتذكر وهو الاغلب وقد تواترت وتخفيف نونها أشهر من تشديد هاء سميت بذلك لكثرة ما عني اى يراق فيها من الدماء (ويعلمهم فيها) ما امامهم من المناسك (رواه الميهنى) فان كان فقيها قال هل من سائل وخطب الحج اربع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول

(قوله ثم دعا بين ذلك) أى بين ما ذكره من التوحيد (قوله ثم نزل الى المروة) أى وسار حتى أتى المروة (قوله فيخرج عن كونه سعيًا) هو ظاهر ما قد قدمه من انه يقبل الصرف اما على ما نقله الشيخ فلا (قوله ولوأتى) لم يظهر لآخذها غايه هنامعنى اذا الصيغة بالتسبة لهم مساواة اللهم الا ان يقال مراده التعميم
*(فصل) فى الوقوف بعرفة
(قوله فى الوقوف بعرفة) قدمه مع انه مؤخر افظا لانه المقصود بالذات (قوله كان يومها) أى السابع (قوله ولان القصده بها التعليم) أخذ بعضهم من هذا انه تكرر الخطبة أو تعدد الخطباء لان التعليم لا يحصل الا بذلك للكثرة (أقول) والظاهر انه غير مراد بل ينبغي الاكتفاء بخطبة واحدة أخذ باطلاقهم (قوله أشهر من تشديدها) أى مع الصرف وعدمه والتشديد كبير والتأنيث على ما يستفاد من اطلاقه (قوله قال هل من سائل) أى حال الخطبة

وكاه افرادى وبعد صلاة الظهر والايوم عرفة ففتحتان وقبل صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتى وقضية كلامه انه يخرجهم في كل خطبة بجميع ما بين أيديهم من المناسك وأطال الاسنوى في الانتصار له لكن الذى ذكرناه انه يخرجهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك الى الخطبة الاخرى وهو محمول أخذ من النص على انه لبيان الاقل والاول لبيان الاكمل ولو توجهوا للموقف قبل دخول مكة استحب لامامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة فانه المحب الطبرى قال الاذرى ولم أره لغيره وبأمر فيها أيضا المقتعين قال فى المجموع والمكيين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد احرامهم كما اقتضاه نقل المجموع له عن البويطى والاصحاب بخلاف المفرد والقارن الا فاقمين لا يؤمران بطواف وداع لانهم لم يتحللا من مناسكهما اوليت مكة محل اقامتهما (ويخرج) ندبا (بهم من غد) بعد صلاة الصبح ان لم يكن يوم جمعة (الى منى) بحيث يصلون الظهر وباقي الخمس بها فان كان يوم جمعة نذبا ان يخرج بهم قبل الفجر لان الفريومها بالا عذر كتخلف عن رفته بعد الفجر وقبل فعلها الى حيث لا يصل الجمعة حرام فحله فيمن تلزمه ولم تمكنه اقامتها بمنى والا بان أحدث ثم قربة واستوطنها اربعون كاملا ونحو وجهه بعد الفجر يصل الى معهم وان حرم البناء ثم (ويبيتوا) ندبا (بها) فليس بركن ولا واجب ومن البدع القبيصة ما اعتاده بعض الناس فى هذه الليلة من ايقاد الشموع وغيرها وهو مشتمل على منكرات قال الزعفرانى يسر المنى من مكة الى المناسك كلها الى انقضاء الحج ان قدر عليه وان يقصد مسجد الخيف فيصل فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلهما وبعدهما ويصل مكتوبات يومه وصبح غده فى مسجد ها (فاذا طلعت الشمس) على ثبير بفتح المنة جبل كبير بمزدلفة على بين الذهاب من منى الى عرفات (قصدوا عرفات) مكث من التلبية والدعاء مارين على طريق ضب وهو الجبل المائل على منى ويعودوا على طريق المازمين وهو بين الجبلين للاتباع ويسن للساكن ان يقول اللهم اليك توجهت والى وجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجى مسبورا وارحمنى ولا تخيبنى انك على كل شئ قدير وان يعود فى طريق غير الذى ذهب فيه (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (ولا يدخلونها بل يقيمون بفترة) وهى بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها مع فتح الون وكسرها موضع (بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم) للاتباع رواه مسلم ويسن ان يقتل بفترة للوقوف فاذا زالت الشمس ذهبوا الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وصدر من عرفة بضم العين وآخرو من عرفة ويميز بينهم اصحرات كبار فرشت هناك قال البغوى وصدره محل الخطبة والصلاة (ثم يخطب الامام) أو منصوبه (بعد الزوال) بم على منبر او مرتفع فيه لافى عرفات قبل صلاة الظهر (خطبتين) خفيفتين وتكون الثانية أخف من الاولى يبين لهم فى الاولى المناسك ككيفية الوقوف وشروطها والدفع الى مزدلفة والمبيت بها والدفع الى منى والرى وما يتعلق بجميع ذلك ويصلحهم على اكلانها والدعاء بالذكر والتلبية بالموقف

(قوله **كما يفعل امام مكة**)
 أى بان يخطب فى سابع ذى الحجة
 الى آخر ما تقدم وبأمر فيها أيضا
 المقتعين قال فى شرح المنهج وهذا
 الطواف مسنون (قوله وان حرم
 البناء) ثم يؤخذ من هذا صلاة
 الجمعة فى السبانية الكاشفة بيولاى
 وان كانت فى حريم النهر لانه
 لا تلازم بين الحرمة وصحة صلاة
 الجمعة وهو ظاهر قوله لمن قدر
 عليه أى ولم يخف تاذيا ولا نجاسة
 (قوله فى مسجد ها) أى مسجد منى
 وهو مسجد الخيف

ويجاس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص وحين يقوم الى الخطبة الثانية يؤذن للظهر
 فيفرغ الخطبة الثانية مع فراغ المؤذن من الاذان للاتباع رواه الشافعي ولما كان القصد
 بالثانية انما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم انما هو في الاولى شرعت مع الاذان وان منع
 دعائها قصد الامبادرة بالصلاة (ثم) بعد فراغه من الخطبتين (يصل بالناس الظهر والعصر
 جمعا) بتقديمه للاتباع رواه مسلم ويقصرهما أيضا والجمع والقصر هنا وفيما يأتي بالزيادة
 للسفر لا للنسك فيختصان بسفر القصر فالمكيون ومن سفره قصر يقول لهم الامام بعد
 سلامه انموا ولا تجمعوا معانا فانقوم سفر وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب ان الحاج
 اذا دخل مكة ونوا ان يقيموا بها اربعة ايام منهم الاتمام فاذا خرجوا يوم التروية الى منى
 ونوا الذهاب الى اوطانهم عند فراغ نكحهم كان لهم القصر من حين خرجوا لانهم انشؤا
 سفرات قصر فيه الصلاة اه وظاهر ان محل ذلك فيما كان معه ود في الزمن القديم من
 سفرهم بعد تنزههم من منى يوم ونحوه واما الان فاطردت عادة اكثرهم باقامة اميرهم
 بعد الفراق اربعة ايام كوامل فلا يجوز لاحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع
 لانهم لم ينشؤا حينئذ سفرات قصر فيه الصلاة ثم بعد فراغهم من الصلاة يذهبون الى الموقف
 ويحجلون السير اليه وأفضله للذكر موقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند الحضرات الكبار
 المفترشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة فان تعذرا الوصول اليها
 لرحمة قرب منها بحسب الامكان وبين مسجد ابراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو
 ميل اما الاتي فيندب اليها الجلوس في حاشية الموقف ومنه الخنثى الا ان يكون لها نحو
 هودج فالاولى لها الركوب فيما يظهر (و) بسن (ان يلقوا) أي الامام أو منصوبه والناس
 (بعرفة الى الغروب) للاتباع رواه مسلم والافضل بقاؤهم بعده حتى تزول الصفرة قليلا
 وظاهر ان أصل الوقوف واجب مع انه بالنسب في كلامه اعطاه له على يخطب المقتضى
 لاستعبابه وهو صحيح من حيث طلب استقراره الى الغروب اذ هو مستحب حينئذ (وان
 يذكر الله تعالى ويدعوه) بكثارة (ويكثروا التهليل) للاتباع رواه مسلم وصح أفضل
 الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا
 اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرا مما نقول الى
 غير ذلك من الادعية المعروفة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتتحه بالحمد والتعظيم والتسبيح
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمه بمثل ذلك مع التأمين ويكثر من البكاء
 فهناك نسكب العبرات وتقال العثرات وفي البصر عن الاصحاب يستحب ان يكف من قراءة
 سورة الحشر ويحرص في ذلك اليوم والذي به - على الحلال الصرف ان تيسر والا فاما
 قلت - بهتة فان المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطم والمشرع مع مزيد
 الخضوع والانكسار ويسن رفع يديه ولا يجاوزهما رأسه والافراط في الجهر بالدعاء

(قوله وأفضله للذكر موقفه) أي
 المحل المعروف بأنه موقف النبي
 صلى الله عليه وسلم لا خصوص
 المكان الذي وقف فيه بعينه
 (قوله اجعل في قلبي نورا) أي
 اهتداء للعق (قوله وفي بصري
 نورا) أي ولو كان أعى (قوله
 والتعظيم) أي التعظيم (قوله
 نسكب العبرات) أي الدموع

(قوله الا تعذر كنهه دعاء الخ) أي لما توتر فيه النعم من البروز لها (قوله مستقبل القبلة راكبا) أي حيث كان ذكرا أو أنثى
 يسرها الركوب في اليهودج ما صرح في قوله أما لا أنثى فيندب لها الجلوس الخ (قوله الى انه لا كراهة في التعريف) معناه وهو جمع
 الناس يوم عرفة بعد صلاة العصر لدعاء ٤٢٢ وذكر الله تعالى الى غروب الشمس كما يفعله أهل عرفة (قوله ولا يتنقل مطلقا)

أي لا يطلب منه ذلك (قوله حضوره
 يجز من أرض عرفات) (فرع) *
 شجرة أصلها بعرفة خرجت
 أغصانها غيرها هل يصح الوقوف
 على الأغصان كما يصح الاعتكاف
 على أغصان شجرة خرجت من
 المسجد الذي أصلها فيه فيه نظر
 ونتجه عدم الصحة فليتامر ولو
 انعكس الحال فكان أصل الشجرة
 خارجه وأغصانها داخله ففيه
 نظر أيضا ونتجه الصحة فليتامر
 اه سم على حج وينبغي ان مثله
 في عدم الصحة ما لو طار في هوا
 عرفة ثم رأيت سم على حج
 نقل مثله عن م ر وعليه في فرق
 بين من طار في الهواء بحيث لم
 يصح وقوفه وبين من وقف على
 الأغصان الداخلة في الحرم
 فيصح بانه مستقر في نفسه على
 حرم في هوا عرفة فاشبه الواقف
 في أرضه هذا ولكن نقل عن
 شيخنا العلامة الشويري في
 نحوائي التصريح بالتسوية بينهما
 في عدم الصحة (أقول) ولو قيل
 بالصحة في صورتين تنزلا له وأنه
 منزلة أرضه لم يعد (قوله لعدم
 أهليتهم) أي المغمى عليه وجهه
 باعتبار إفراده ولو قال أهليته
 كان أولى (قوله والفرق بينه الخ)
 يؤخذ منه انه لو طار الأغصان عليه

وغيره مكروه وان يبرز للشمس الا تعذر كنعص دعاء أو اجتهد اذ لم ينقل انه صلى الله عليه
 وسلم استظل هنا مع انه صح انه ظلم عليه بنوب وهو يرى الجرة وان يفرغ قلبه من
 الشواغل قبل الزوال وان يتجنب الوقوف في الطريق والافضل ان يكون الواقف
 بعرفة متطهرا من الحدث والخبث مسطورا عورة مستقبلا القبلة راكبا وليعذر من
 الخاصة والمشاة والكلام المباح ما أمكنه وانتهار السائل واحتقار أحد ودو ذهب جماعة
 من السلف كالحسن البصري وغيره وقال أحد لا بأس به الى انه لا كراهة في التعريف
 بغير عرفة وكرهه آخرون كمالك لكنهم لم يلحقوه بفاحشات البدع بل يختلف أمره اذا
 خلا عن اختلاط الرجال بالنساء والافهم من الخشها (فاذا غربت الشمس) يوم عرفة
 (قصدوا مزدلفة) مارين على طريق المازمين وعليهم السكنية والوفار ومن وجد فرجة
 أسرع وهي كلها من الحرم وحدها ما بين ما زى عرفة ووادي محسر مشقة من الازدلاف
 وهو التقرب لان الجحاح يتقربون منها الى متى والازدلاف التقرب وتسمى أيضا جعابا يفتح
 الجيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها (واخروا المغرب يصلوها مع العشاء
 بعزذانة جعابا) لا اتباع وهو للسفر كما هو وأطلق المصنف ندب التأخير اليها وقبده جمع تبعها
 للنصر بما اذا لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء فان خشيه صلى بهم في الطريق قال في
 المجموع واهل اطلاق الاكثرين يحمل على هذا وفيه ان السنة ان يصلوا قبل حط رحالهم
 بان ينخ كل جله ويعتله ثم يصلون للاتباع رواه الشيخان ويصلي كل رواتب الصلواتين
 كما مر قبيل باب الجمعة ولا يتنقل فلا مطلقا ويتأ كذا احيا هذه الليلة لهم كغيرهم بالذكر
 والشكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بعزذانة للاتباع واعلم ان المسافة من مكة الى
 منى ومن مزدلفة الى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة (وواجب الوقوف) بعرفة
 (حضوره) أي الحرم أدنى لحظة بعد الزوال يوم عرفة (يجز من أرض عرفات) لخبر وقفت
 ههنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم وحدود عرفة معروفة وليس منها غرة ولا عرفة ودليل
 وجوب الوقوف الحج عرفة من جاء به جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود
 ولا يشترط المكث بها كما قال (وان كان مارا في طاب أبي ونحوه) كغريم ودابة شاردة فعلم
 انه لا يضر صرفه لجهة أخرى ولا جهله بالبتعة أو اليوم (و) لكن (يشترط كونه) محرما
 (أهلا للعبادة) اذا حرم بنفسه (لامغمى عليه) جميع وقت الوقوف كافي الصوم لعدم
 أهليتهم للعبادة فيقع حج الجنون نفلا كما نقلا عن التمه واقرأه ومثله سكران غلب على
 عقله فزال لاخوله في الجنون وان تعدى بسكره بخلاف المغمى عليه فلا يقع حجه فرضا
 ولانه لا والفرق بينه وبين الجنون انه ليس للمغمى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك الجنون

بعد الاجرام وقع حجه صحوا وان أغنى عليه جميع مدة الوقوف قال حج ويطل الفرق على ما يأتي أوائل الجمراته (ولا
 يولى عليه اذا ليس من افاقته فالحق انه والجنون سواء كما تقدم اه وبه يتايد ما ذكرنا فيما تقدم في اجرام الولي عن محجوره فراجع

(ولا بأس بالنوم) ولو مستغرقا كما في الصوم (ووقت الوقوف من) حين (الزوال) للشمس
 (يوم عرفة) وهو ناسخ الحجبة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وأنه قال من
 أدرك عرفة قبل أن يطاع الفجر فقد أدرك الحج وانما لم يعتبر هنا مضي قدر الخطبتين
 والصلاة بعد الزوال للاجماع على اعتبار الزوال بل جوزه أحمد قبله فالوجه القائل
 باشتراط ذلك كما في الاضحية شاذ ولا عمل الفرق التمسك على الحاج لكثرة أعماله فوسع له
 الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضي (والصحيح
 بقاؤه الى الفجر يوم النحر) للخبر المار والثاني لا يبقى الى ذلك بل يخرج بغروب الشمس
 (ولو وقف ثم أزا) بعد الزوال (ثم فارق عرفة قبل الغروب) ولم يعد اليها اجزاء ذلك و (أراق
 دما استحبها) كدم التمتع نرجوا من خلاف من أوجبه وعلم من ذلك عدم وجوب الجمع بين
 الليل والنهار (وفي قول يجب) لتركه نسكا وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل في تركه
 التمسك وجوب الدم الا ما خرج بدليل (وان عاد) اليها (فكان بها عند الغروب فلا دم)
 يؤمر به جزئيا لجمعه بينهما (وكذا ان عاد) اليها (ليلا) فلا دم عليه (في الاصح) لما مر والثاني
 يجب الدم لان النسك الوارد بالجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته (ولو وقفوا اليوم
 العاشر غلطا) أي لاجل الغلط انظروا انه التاسع كان غم عليهم هلال الحجة فأكثروا القعدة
 ثلاثين ثم بان انه تسعة وعشرون وان كان وقوفهم بعد تبين انه العاشر كما اذا ثبت ليلا ولم
 يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح للاجماع ولا نهم لو كثروا بالقضاء لم يأمنوا وقوع مثله
 فيه ولان فيه مشقة عامة فتقول المصنف غلطا معول له لاجل وقول الشارح بان غم عليهم
 هلال ذي القعدة أي الهلال الفاصل بين ذي القعدة والحجة وليس من الغلط المراد لهم
 ما اذا وقع ذلك بسبب الحساب كما ذكره الرافعي (اجزأهم) وقوفهم واذا وقفوا العاشر
 غلطاً لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما يجزئهم الا ذرعى بل بعده ولا يصح رمي يوم نحره الا
 بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر
 ركعتين وخطبتين خفيفات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أفنى بذلك الوالد
 رحمه الله تعالى فقد قال المتولي ان وقوفهم في العاشر يقع أدا لا قضاء لانه لا يدخله القضاء
 أصلاً وقد قالوا ليس يوم الفطر أول شؤال مطلقاً بل يوم يفطر الناس وكذا يوم النحر يوم
 يضحي الناس ويوم عرفة اليوم الذي يظهر اهتسماً انه يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر
 الفطر يوم يفطر الناس والاضحية يوم يضحي الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية
 للشافعي وعرفة يوم يعرف الناس ومقتضى كلام المصنف انهم لو وقفوا ليلة الحادي عشر
 لا يجزئ وهو ما صحه القاضي حسبين لكن بحث السبكي الاجزاء كالعاشر لانه من تنه
 وهو مقتضى كلام الحاوي الصغير وفروعه واقفاء الوالد وهو الاقرب ومن رأى الهلال
 وحده أو مع غيره وشهد به فردت شهادته بوقف قبلهم لامتهم ويجزئه اذا عبرة في دخول
 وقت عرفة ونحوه باعتماده وهذا كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته بقياسه

(قوله لما مر) أي من قوله لجمعه
 بينهم (قوله بسبب الحساب)
 أي فلا يجزئهم جهنم اتقصيرهم
 بعدم تحرير الحساب (قوله لكن
 بحث السبكي الاجزاء) هو المعقد

• (فصل في الميت بالمزدلفة) • (قوله وهو واجب ليس بركن) هل يشترط ان لا يكون مغمى عليه جميع النصف الثاني كما في وقوف
عرفة وعليه فلو بقي مغمى عليه جميع النصف ٤٢٤ الثاني هل يسقط الدم لان الانغماء عذر والميت يسقط بالاعذار بخلاف وقوفه

بعرفة وهل يشترط ان لا يكون
مجنونا وعليه لو بقي مجنونا
في جميع النصف الثاني فهل
يسقط الدم ويجعل الجنون عذرا
والميت يسقط بالاعذار ولا يعد
ان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه
نعم ان كان له ولي أحرم عنه وجب
عليه احضاره والا فعلى الولي الدم
اه سم على حج وقوله أحرم عنه الحج
يخرج ماله وأحرم بنفسه ثم طرأ
عليه الجنون أو الانغماء وقضيت
انه لادم على الولي اذا لم يحضره
وعليه فيفريق بين ماله وأحرم عنه
ولم يحضره وبين هذه بانه اذا أحرم
عنه عرضه لموجب الدم فليزمه ان
قصر فيه بخلاف ماله وطرا عليه
الجنون فليراجع (قوله والمعتبر
فيه - صوله فيها لحظة) أي ولو
مارا اه سم على منهج (قوله
والذكر والصلاة) أي صلاة
الناظلة لكن في حج بعد كلام
ذكره ومن ثم لم يسئل له التفضل
المطلق فيها اه وهو مخالف لما
ذكره الشارح هنا فان أريد
بالصلاة الصلاة على النبي لم يخالفه
الا انه خلاف الظاهر وقد قدم
للشارح في الفصل السابق ما يوافق
حج حيث قال ولا يتفضل مطلقا
(قوله وبأى فيه ما صر في عرفة)
أي فيمكن في حضوره هنا وان
لم يعلم يكون المكان مزدلفة (قوله

وجوب الوقوف على من أخبر بذلك ووقع في قلبه صدقه (الا ان يقولوا على خلاف العادة
فيقضون في الاصح) لعدم المشقة العامة والثاني لا قضاء لانهم لا يأمنون مثله في القضاء
(وان وقوا في اليوم) (الثامن) غلط بان شهد شاهدان برؤية هلال ذي الحجة ليلة الثلاثين
من العدة ثم بانا كافرين أو فاسقين (وعلموا قبل) فوت (الوقوف وجوب الوقوف في
الوقت) تداركاه (وان علموا بعده) أي بعد فوت وقت الوقوف (وجوب القضاء) اه هذه الحجة
في عام آخر (في الاصح) اندرة الغلط وفارق العاشر بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى
الحساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لانه انما يقع اغلط في
الحساب أو خلل في الشهر والذين شهدوا ببقاء هلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم
الذي لا حيلة في دفعه والثاني لا يجب القضاء عليهم قياسا على ما اذا غلطوا بالتأخير وفرق
الاول بما صر ولو غلطوا بيومين فاكثر أو في المكان لم يصح جزا لندرة ذلك

• (فصل) • في الميت بالمزدلفة والدفع منها وفيما يذكر معهما (ويبيتون بمزدلفة) به - د
دفعهم من عرفة لا تباع رواه مسلم وهو واجب ليس بركن على الاصح فيه - ما رواه الواجب
ميت جزء كالوقوف بعرفة والمعتبر فيه - صوله فيها لحظة من النصف الثاني من الليل
لا لكونه يسمى ميته اذ الامر بالميت لم يرد هنا بخلاف الميت - أي لا بد فيه من معظم الليل
لورود الميت فيه ومن ثم لو حلف لا يبيت بمكان لا يحدث الا بعظم الليل ويسن الاكثر في
هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة وبأى فيه ما صر في عرفة من جهله بالمكان - صوله
فيه اطلب آبق وصحوة فيما يظهر (ومن دفع منها) أي من مزدلفة (بعد نصف الليل) ولم يعد
(أو قبله) ولو اغير عذر (وعاد) اليها (قبل الفجر فلا نبي عليه) أي لادم عليه اما الحلة الاولى
فلجبر العاصيين عن عائشة ان سودة وأم سلمة رضيت الله عنهن افاضتا في النصف الاخير باذنه
صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كان معهما بدم واماني الثانية فكما لو دفع من عرفة
قبل الغروب ثم عاد اليها قبل الفجر (ومن لم يكن بها في النصف الثاني) سواء كان بها
في الاول أم لا (أراق دما وفي وجوبه) أي الدم يستلزم الميت (القولان) السابقان في
وجوبه على من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون
مستحباً كالموتل الميت - أي ليلة عرفة انكر رجح المصنف في بقية كتبه الوجوب وقال
السبكي انه المنصوص في الام والصحيح من جهة المذهب أي ولا يلزم من البناء الاتحاد في
الترجيح ويسقط الميت بها فلا ثم تركه ولا دم اعذر بما يأتي في ميت متى قياسا عليه ومن
اعذر هنا الاشتغال بالوقوف بان انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف به الاشتغال
بالاهم وقيده الزر كشي بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة لبلالا والواجب جمع بين الواجبين
وهو ظاهر ولو افاض من عرفة الى مكة اطواف الركن بعد نصف الليل وفات الميت
لاجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف وتطرفه الامام بانه غير مضطر

(قوله ويأتى فيه مامر) أى من قوله
 وقمده الزركشى الخ (قوله ويأتى
 فيه مامر الخ) أى فيقيد هذا عدم
 لزوم الدم بما إذا لم يمكنه العود
 لمزدلفة بعد الطواف (قوله وان
 رد ذلك) أى ما قاله الزركشى
 (قوله ليجريان ذلك فى الاولى) أى
 فى المسئلة الاولى وهى الاشتغال
 بالوقوف (قوله والمختار المحصول)
 أى هناك فيكون ما هنا مثله (قوله
 فى فرض العين) أى كالميت فانه
 واجب على المحرم (قوله ولو بادرت
 المرأة الخ) هذا معلوم من قوله قبل
 ولو أفاض من عرفة الخ فلا حاجة
 الى ذكره وقد يقال أشار بذكره
 الى انه لا يأتى فيه تنظير الامام
 السابق (قوله قبل زحمة الناس)
 ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة
 اهم تأخير الى طلوع الشمس
 كغيرهم اهـ حج أى أو ان المراد
 قبل زحمة الناس فى سيرهم من
 مزدلفة الى منى أو ان المراد انهم
 اذا فعلوا ذلك كانوا متعجلين من
 الرمي عند طلوع الشمس قبل مجئ
 غيرهم وازدادوا بهم معه (قوله
 مغسلين) أى بان يصلوا عقب التيمم
 فوراً (قوله مثل حصى الخذف)
 وهو باجماع الخاء والذال الساكنة
 (قوله ان لم يكن وقفاء عليه) أى
 المسجد (قوله ومن المرحاض)
 اسم للحش ظاهراً وان غسله (قوله
 بالاخذ من كل منهما) وقضيته
 أنه ليس أحدهما أولى من الآخر

اليه بخلاف الوقوف ويأتى فيه مامر عن الزركشى وان ردة ذلك بان كثرة الاعمال عليه فى
 تلك الليلة ويومها اقتضت مساحته بذلك ليجريان ذلك فى الاولى أيضاً قال الزركشى
 وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بمزدلفة أم لا أى قبل التصف والافروء به بعده يحصل
 الميت ويبحث ان الاعتذار هنا يحصل ثواب الحضور كما مر فى صلاة الجماعة والذى مر ان
 المذهب عدم الحصول والمختار الحصول على ان الفرق ان فرض الكفاية أو السنة
 يسامح فيه ما لا يسامح فى فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الاعتذار ثم لاهنا ولو بادرت
 المرأة الى مكة لطواف الركن خوفاً من طرق حبسها أو نفاسها لم يلزمها دم أيضاً كما قاله
 ابن الملقن وهو متجه (وبسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) ليرموا
 بحجرة العقبة قبل زحمة الناس والممتر فى الصبحين عن عائشة ان ابن عباس قال اتانم
 قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة فى ضعفة أهله (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح)
 بمزدلفة (مغسلين) للاتباع وبنياً كذا التغلبس هنا على بقية الايام لحبر الشيخين ولا يتسع
 الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر وينبغي الحرص على صلاة الصبح هنا لخروجها
 من الخلاف (ثم يدفعون) بفتح أوله بخط المصنف (الى منى) وشعارهم مع من تقدم
 من النساء والضعفة التلبية والنساء يسيرن سابعه عليه السلام (وبأخذون) عطف على
 يسيرن ليم الضعفة وغيرهم لاعلى يدفعون لانه يقتصر النصب على غير الضعفة والنساء
 (من مزدلفة) ندبا (حصى الرمي) بحجرة العقبة وهو سبع حصيات لما صبح من أمره صلى
 الله عليه وسلم لفضل بان يلتقط له منها حصى قال فالتقطت له حصيات مثل حصى الخذف
 ولان بها جبلا فى أبحارها وخاوة ولان السنة ان لا يعرج عند دخوله منى على غير الرمي
 فامر بذلك لتلايشته لعل عنه والسنة أخذه ليلة لافروء عنهم فيه كما قاله الجمهور وان قال
 البغوى ثم اربعة صلوات الصبح ورجعه الاسنوى والاحتياط كفى بالجموع ان يزيد على
 السبع فربما سقط منها شئ ويجوز أخذ حصى رعى النحر وغيره من سائر البقاع نعم يكره
 من الحل والمسجد ان لم يكن وقفاء عليه أو جراً منه والاحرم كفى بالجموع وكلامهم ما
 فى السكرانة السابقة محمول على اتقاء ذلك ومن المرحاض للجاسته ومثله كل موضع نجس
 كما نص عليه فى الام وعمارى به لما روى ان المقبول يرفع والمردود يترك ولولا ذلك لشد
 ما بين الجبلين فان رعى شئ من ذلك أجزأ أو فارق اجزاء مامرى به عدم جواز طهر بقاء طهر
 به بان الطهر بالماء اتلاف له كالمعتق فلم يتطهر به مرة أخرى كما لا يعتق العبد عن الكفارة
 مرتين والجمر كالثوب فى ستر العورة فانه يجوز له ان يصل فيه صلوات وسكت الجمهور عن
 موضع أخذ حصى الجمار الايام التشرىق اذا قلنا بالاصح انها لا تؤخذ من مزدلفة فقال
 ابن كجب تؤخذ من بطن محسر وارتضاء الأذرى وقال السبكي لا يؤخذ الايام التشرىق
 الا من منى نص عليه فى الاملاء اهـ والوجه حصول السمة بالاخذ من كل منهما (فاذا)
 دفعوا الى منى و(بلغوا المشعر) هو بفتح الميم فى الاشهر وسمى كسر هاء جبل صغير آخر

الاصحى الواحدة شعيرة قال وقال
 بعضهم شعيرة ثم قال والشعار
 بال كسر ماولى الجسد من الثياب
 وشعار القوم فى الحرب علامتهم
 ايعرف بعضهم بعضا وعليه فكان
 الاولى للشارح ان يعبر بالشعار
 (قوله المحرم) فى المنوع من
 انتما كد جاهلية واسلاما (قوله
 محرم) بضم الميم وفتح الحاء وكسر
 السين المشددة المهملتين سمى
 بذلك لان قبيل أصحاب القبيل
 حسرفيه أى اعجب وكل ومنه قوله
 تعالى يفتاب اليك البصر خائفا
 وهو حسيرا شرح مسلم للنوى
 وعبارة حج وهو أعنى محسرا
 ما بين مزدلفة ومعنى اه فاعل
 المضاف اليه فى كلام الشارح
 محذوف والاصل وراه ما هو
 موضع الخ (قوله ترك قليلا)
 والحكمة فيه على ما قيل انه
 الموضع الذى حسرفيه القبيل
 ورعى أصحاب القبيل فيه بالجار
 ثم رأيت فى حج مانصه وحكمته
 ان أصحاب القبيل أهلكوا ثم على
 قول الاصح خلافه وانهم لم يدخلوا
 الحرم وإنما أهلكوا قرب أوله
 أو ان رجلا اصطاد ثم قترت نار
 أحرقته ومن ثم تسميه أهل مكة
 وادى النار فهو لكونه محل نزول
 هذاب كديار غود التى صح أمره
 صلى الله عليه وسلم للعارين بين ان
 يسرعوا اليه لا يصيبهم ما أصاب
 أهلها ومن ثم ينبغى الاسراع فيه
 لغیر الحاج أيضا وان النصارى ك

المزدلفة اسمه قزح بضم القاف وبالزاي وسمى مشعر المافيه من الشعار وهي معالم الدين
(الحرام) أي المحرم (وقضوا) عليه مذبا كما في المجموع ووقوفهم عليه أفضل من وقوفهم
بغيره من مزدلفة ومن مرورهم من غمرة فذكر الله تعالى (ودعوا إلى الاسفار)
مستقبلين القبلة للاتباع رواه مسلم ولأنها أشرف الجهات ويكثرون من قولهم ربنا آتانا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف
بجنبه ولو فاتت هذه السنة لم يجبر بدم ويكون من جملة دعائه اللهم كما وقفنا فيه واريتنا
أيام وفقة الذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بتوكل وقولك الحق فاذا انضم
من عرفات فاذكروا الله عند المنهر الحرام إلى قوله واستغفروا الله إن الله غفور رحيم
ومن جملة ذكره الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ثم يسرون) قبل
طلوع الشمس بسكينة ووقار وشعارهم التلبية والذكر ويذكره تأخير السير حتى تطلع
الشمس فاذا وجدوا فرجة أسرع واغدا بالغوا وادى محسورا موضع فاصل بين مزدلفة
ومنى أسرع كل راكبا وماشيا قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادي لأنه عليه السلام
لما أتى بطن محسور حوله فلبا بعد قطعهم وادى محسور يسرون بسكينة (فيصلون) في بعد
طلوع الشمس (وارتاعاها) قدر رمح (فيرى كل شخص) راكبا وماشيا (حينئذ) أي حين
وصوله (سبع حصيات) أي رميات (إلى جرة العقبة) للاتباع رواه مسلم وهو تحية منى فلا
يتمدأ فيها بغيره وتسمى أيضا الجرة الكبرى وليست من منى بل حدم منى من الجانب الغربي
جهة مكة والسنة الراعى هذه الجرة أن يستقبلها ويجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه كما
صحه المصنف خلافا لرافعي في قوله أنه يستقبل الجرة ويستدير الكعبة هذا في رمي يوم
التحرر أما في أيام التشريق فقد اتفقا على استقبال الكعبة كما في بقية الجرات ويحسن إذا
وصل إلى منى أن يقول ما روى عن بعض السلف اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن
عبدك أسألك أن تمن علي بما منت به علي أو يا ربك اللهم اني أعوذ بك من الحرمان والمصيبة
في ديني وأرحم الراحمين قال ورؤي أن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ما أتوا منى
جررة العقبة فالا اللهم اجعله حجما برورا وذبا مغشورا (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي)
أو نحوه مما دخل في التصل لا هذه في أسمايه كما كان المعمر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه
وقد علم أنه يقطعها عند أول أسباب تحلله (ويكبر) بدل التلبية (مع كل حصاة) أي رمية
للاتباع رواه مسلم فيقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد
ويسن أن يرمي بيده اليمنى رافعا لها حتى يرى بياض إبطه أما المرأة ومثلها الخفيف فلا ترفع
ولا يلق الراعى للدعاء عند هذه الجرة وسبأ في شروط الرمي ومستحباته في الكلام على
رمي أيام التشريق ثم بعد الرمي ينصرفون فينزلون موضع اعني والافضل منها منزل النبي
صلى الله عليه وسلم وما قاربها قال الأزرق ومنزله عليه السلام يعني عن يسار مصلى الامام
(ثم يذبح من معه هدي) بأسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء في الاولى وتشديد يدها

في الآية لغتان فصيحتان وهو اسم لما يمدى لمكة تنسب بالي الله تعالى من نعم وغيرهما من
الاموال نذرا كان أو تطوعا لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم (ثم يخلق)
الذكر (أو يقصر) لقوله تعالى يخلقن رؤسكم ومقصرين وللا تباغ في الاول رواه مسلم
والثاني في معناه (و) اكن (الخلق) له (أفضل) اجما عا فان العرب تبدأ بالاهم والافضل
وروى الشيخان خبر اللهم ارحم الملقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم
الملقين قال في الرابعة والمقصرين (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالخلق والخنى مثلها روى
أبو داود بسناد حسن كافي المجموع ليس على النساء خلق انما على النساء التقصير وكره
الخلق ونحوه من احراق أو ازالة بيورة أو تنفيع غير ذلك من انثى وخنى لانه لهما مثله
ومن ثم نذرهما أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ومراعاة المرأة الانثى فيشمل الصغيرة لانها
إذا اطلقت في مقابلة الرجل كما هنا تنازلت باؤها وهو الاوفق لكلامهم وان بحث الاستنوى
واعتمده غيره استثناء الصغيرة التي لم تنه الى زمن يترك فيه شعرها ولو منع السيد الامه منه
حرم وكذا لو لم يمنع ولم ياذن كما يحسنه أيضا قيل وهو متجه ان لزم منه فوات تمتع أو تنقص قيمة
والا فلا ذن لها في التمسك اذ في فعل ما يتوقف عليه التحلل وان كان مفضولا ويريد ان
لا ذن لها طاق منزل على حاله في النهي والخلق في حقها منهي عنه ويحرم على الحرة المزاوجة
ان منعهما الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيما يظهر ويبحث أيضا انه يمتنع بمنع الوالد
لها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه الان يقتضى فيه مصلحتها والاولى كون التقصير بقدر
اغلة من جميع الرأس وشمل ما من المرأة الكافرة اذا اسلمت فلا تخلق رأسها وأما خبر الق
عنك شعرا الكبر ثم اغتسل فمحمول على الذكر وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استثناء
خلق رأس الصغيرة يوم سابع ولادتها لان صدق بزنته فانه يستحب كما صرحوا به في باب
العقيقة واستثنى بعضهم من كراهة الخلق للمرأة ما لو كان برأسها اذى لا يمكن زواله
الا بالخلق لمعالجة حب ونحوه وما لو حملت رأسها الخنى كونها امرأة خوفا على نفسها من
لزنا ونحو ذلك ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة والخنى في ذلك كالانثى ويستثنى
من كون الخلق أفضل للذكر ما لو اعتقر قبل الحج في وقت لوقا فيه جاء يوم النحر ولم يسود
رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل كما نص عليه في الاملاء واطلاق شرح مسلم استحباب
الخلق في الحج والتقصير في العمرة يقع الخلق في اكمل العبادتين محمول على ما اذا لم يسود
رأسه قبل الحج والاحاق في العمرة أيضا اخذ من التفصيل الذي قبله وأخذ الزركشي
من النص ان مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور يتنازع فيه
ولو خلق له رأسا خلق أحدهما في العمرة والاخر في الحج لم يكره لا تنقضاء القرع ثم محل
أفضلية الخلق ما لم ينذر فان نذر في حج أو عمرة تعين ولم يجزه غيره لانه في حقه قربة بخلاف
المرأة والخنى ولو استأنصه بما لا يسمى خلقا حصل به التحلل وان ثم ولزمه دم كالونذر
المشي فركب ولا يجب عليه الخلق لو طلع شعره فيما يظهر لان النساء انما هو ازالة شعر

(قوله قال في الرابعة) أى بعد
قوله في الثالثة اللهم ارحم الملقين
(قوله وكره الخلق) أى سواء
كان في نفسه أو غيره كما يصرح
به قوله ألا تني واستثنى بعضهم من
كراهة الخ (قوله ولو منع السيد
الامه منه) أى من الخلق (قوله كما
يحسنه أيضا) معتمد (قوله ان منعهما
الزوج الخ) وقياس ما قدمه
في الامه ان مثل المنع مالم ياذن
ولم ينه وان المنع لا يتوقف على
فوات استمتاع لان الخلق في حقها
منهي عنه (قوله من جميع الرأس)
قال حج الا الذوائب لان قطع
بعضها يشينها (قوله فمحمول على
الذكر) في نسخة بعد ما ذكر
والاوجه التسوية بينهما وبين
الذكر في ذلك أى في سن الخلق
وتقدم في الجملة ما يوافق هذه
النسخة (قوله والخنى في ذلك)
أى في الاستثناء (قوله لم يكره
لا تنقضاء القرع) هذا ظاهر ان كانا
أصلين والافقه ما يأتي (قوله
ولو استأنصه) أى ازاله جميعا
(قوله وان أنتم) أى حيث نذره
كما هو القرض أما اذا لم ينذر
فالواجب مجرد الازالة على أى
وجه كما يأتي

(قوله تفيد العموم) قد يتوقف في افادة ما ذكره العموم مع عدم افادة الآية فان الآية سميت للايجاب أيضا وان كان مجرد ملاحظة الفرضية موجبة للعموم لزم ان تكون الآية كذلك والا فلا يجب العموم هنا (قوله ثلاث شعرات) لا أو بعضاً أخذ من قوله الآتي أو قصيرا (قوله فلا يجزى شعر غيره الخ) قياس ما في الوضوء انه لو خلق له رأسان فان كانا أصليين اكتفى بإزالة الشعر من أحدهما وان علمت زيادة أحدهما لم يكتف الاخذ منه وان اشتبه وجب الاخذ من كل منهما (قوله وشمل ذلك المسترسل) أي فيمكن وان طال (قوله أو تقصيرا) فسر في القاموس بأنه كف الشعر والقص بأنه الاخذ منه بالمقص أي المقصر اض فحطفه عليه الآتي من عطف الاخص تأكيداً وبهذا يعلم ان التقصير يجب اطلاقاً في كلامهم أي ما يريد المعنى الاول وهو الاخذ من الشعر بمقص أو غيره ٨١ حج وعبرة القاموس كف منه أي أخذ وبهذا يظهر معنى قوله وبهذا يعلم ان التقصير الخ (قوله ان كان ذكر كما يحتمل الاذرى) ظاهره ان الاثني لا تفعل ذلك ولو قيل بان له ذلك أيضا كالزجل لم يكن بعيداً (قوله للقطرة) أي الخلقة والمراد ما يزال تحسب الهيئة

يشقل عليه الاحرام ثم ناذر الخالق قد يطأقه كعلي الخالق أو ان خلق فيك فيه ثلاث شعرات وقد يصرح بالاستيجاب فيلزمه خلق الجميع ومثله ما لو قال لله علي خلق راسي فيما يظهر لان هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تفيد العموم وبه فارق ما صرح في الآية ويكتفي في الخلق الواجب مسماه ولا يشترط الامعان في الاستئصال ويقرب الرجوع الى اعتبار عدم رؤية الشعر قاله الامام والوجه ان المراد رؤيته لذى النظر المعتدل عنه قد قربه من الرأس (والخلق) أي ازالة شعر الرأس والتقصير في حج او عورة في وقته (نسك على المشهور) فينبأ عليه اذ هو لذكر افضل من التقصير والتقصيل انما يقع في العبادات دون المباحات وعلى هذا هو ركن كما سيأتي وقيل واجب والثاني هو استبلاحه محظور فلا يثاب عليه لانه محرم في الاحرام فلم يكن نسكاً كنس الخيط (واقله) أي ازالة شعر الرأس أو التقصير (ثلاث شعرات) من رأسه فلا يجزى شعر غيره وان وجبت فيه القدية أيضا لورود لفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الرأس وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو أخذها متفرقة كما في المجموع والمناسك وان اقتضى كلام الروضة خلافه حيث بناء على الاصح من عدم تكميل الدم بازالتها المحزنة اذ لا يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح نعم يزول بالتفريق القضية والاحوط توألهما وذلك لقوله تعالى بمحلقين رؤسكم ومقصرين وتظهر الصحاح انه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يحلقوا أو يقصروا واطلاقه يقتضي الاكتفاء بمحصول اقل بمعنى اسم الجنس الجمعي المقدر في محلقين رؤسكم أي شعر الرؤسكم اذ هي لتحاق واقل مسماه ثلاث ولا يعارضه فعله صلى الله عليه وسلم المقضى للتعميم لانه محمول على بيان الافضل واستدلال المصنف في المجموع بان الاجماع قام على عدم وجوب التعميم صحيح اذ المراد به اجماع الخصمين وهو لا يقتضي اجماع الكل خلافاً لفهم ذلك فلا يعكز عليه أن أحد وعينه فالتلون بوجوبه وزعم الاسنوي ان الآية تقتضي التعميم لان شعر المقدور فيها مضاف وافهم كلام المصنف انه لا يجزى الاخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك فقد نقل في المجموع عن الشافعي والاصحاب انه لا يجزى اقل من ثلاث شعرات من شعر الراس والذي يظهر انه لو كان براسه شعرة او شعرتان فقط كان الركن في حقه ازالة ذلك وقد صرح به بعضهم ويكتفي في ازالة أخذ الشعر (حلقاً أو تقصيراً أو نتقاً أو احراقاً أو قصاً) وأخذ به نبوة أو نحو ذلك لان المقصود ازالة وكل من هذه الاشياء طريق اليها (ومن لا شعر) كائن (برأسه) أو بعضه كما قاله الاسنوي بان خلق كذلك أو كان قد خلق واعقر من ساعته كما مثله العمراني لاشئ عليه نعم (يسحب) له (امرار موسى عليه) ان كان ذكر كما يحتمل الاذرى قال الشافعي رضي الله عنه ولو اخذ من لحية او شاربه شيئاً كان احب اليه لئلا يخلو عن اخذ الشعر وفي المجموع عن المتولي ان سائر ما يزال للقطرة كذلك بل الوجه كما افاده الشيخ رحمه الله عدم التقيد بما يزال فيها وصرح القاضي بأنه يسدب للمقصر ايضاً ما ذكره الشافعي قال

(قوله لخوجراحة) أى يتوقع زوالها عن قرب (قوله ويسن للحاق) أى مطلقا ٤٢٩ محرما أو غيره كما باني (قوله وان يكبر

بعد فراغه) أفهم انه لا يكبر حال الحلق وفي الدمري مانصه وان يكبر الى ان يفرغ منه ثم قال وفي مشير الغرام الساكن عن بعض الأئمة انه قال أخطأت في حلق رأسي في خمسة أحكام علمتها حجام وذلك اني اتيت الى حجام يعني فقلت له بكم تحلق رأسي فقال اعراقي انت قلت نعم قال النسك لا يشارط عليه قال فجلست متكرفا عن القبلة فقال لي حول وجهك الى القبلة فحوالته وادرتة ان يحلق من الجانب الايسر فقال لي ادرا العين فادرتة فجعل يحلق واناسا كت فقال كبير كبر فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب فقال صل ركعتين ثم امض قلت له من اين ما امرتني به قال رأيت عطاء بن أبي رباح يفعل اه شرح الروض (قوله غير التكبير) أى وغير الرمي كما هو معلوم (قوله وان لا يشارط عليه) اي ان لا يشرط للحاق اجرة معلومة وعبرة حج كذا اطلقوه وينبغي حمله على ان مرادهم انه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فان رضى والا زاده لانه يسكت الى فراغه لان ذلك رجاء تولد منه نزاع اذ المريض الحلاق بما يعطيه له (قوله ولهذا الطواف أسماء) منها طواف الافاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر بفتح الصاد والذال اه

ابن المنذر ووضح أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قص اظفار أى فيسن للحاق ايضا وانما وجب مسح الرأس في الوضوء عند فقد شعره لان الفرض تعلق ثم بالرأس وهذا بشعره ولو عجز عن أخذه لخوجراحة صبر الى قدرته ولا يسهط عنه ويسن للحاق البداءة بشقه الا عين فيستوعبه بالحلق ثم الايسر وان يستقبل المحلوق القبلة وان يكبر بعد فراغه وان يذفن شعره لاسيما الحسن اثلا يؤخذ للوصل وأن يستوعب المحلق أو التقصير وان يكون بعد كمال الرمي وغير المحرم مثله فيما ذكر غير التكبير وان يبلغ بالحلق الى العظمتين من الاصداغ وان لا يشارط عليه وان يأخذ شيئا من ظفره عند فراغه وان يقول بعد فراغه اللهم آتني بكل شعرة حسنة واح عني بها سيئة وارفع لي بها درجة واغفر لي وللمحلقين والمقتصرين ولجميع المسلمين (فاد احاق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع رواه مسلم والسنة ان يرمي بعد ارفاع الشمس قدر رمح ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف نحووة ولهذا الطواف اسماء غير ذلك والافضل ان يكون يوم النحر ويسن ان يشرب بعده من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسعى) بعده (ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما مر وهذا السعي ركن كما سيأتي (ثم يعود) من مكة (الى منى) قبل صلاة الظهر بحيث يصل الى بها الظهر للاتباع رواه مسلم عن ابن عمر ولا يعارضه ما رواه أبضا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يومئذ بمكة فجمع بينهما في المجموع بانه صلى بمكة في أول الوقت ثم رجع الى منى فصلى بها ثانيا ما مالا صحابه كما صلى بهم في بطن نخيل مرة بطائفة ومرة باخرى فروى ابن عمر صلواته يعني وجابر صلواته بمكة واما ما رواه أبو داود عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم آخر طواف يوم النحر الى الليل فجمعوا على انه آخر طواف نسائه وذهب معه (وهذا) الذي يفعل يوم النحر من أعمال الحج أربعة وهي (الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب لما رواه مسلم ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني حلفت قبل ان أرمي فقال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل ان أرمي فقال ارم ولا حرج وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يؤمئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج (ويدخل وقتها) ما سوى ذبح الهدى (ينصف ليلة النحر) لمن وقف قبله لما روى انه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس الطواف والحلق على الرمي بجماع ان كلا من أسباب التحلل ووجه الدلالة من الخبر انه صلى الله عليه وسلم علق الرمي بما قبل النحر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه وقت للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان وقتا للرمي كما بعد الفجر ويسن تأخيرها الى بعد طلوع الشمس للاتباع أما اذا فعلها بعد اتمام الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه اعادتها وما ذبح الهدى المسوق تقربا الى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الاضحية كما سيأتي (ويبقى وقت الرمي الى آخر يوم النحر) لما رواه البخاري ان رجلا

شرح المذهب (قوله فرمت قبل الفجر) اي بأمر منه صلى الله عليه وسلم (قوله وهو صالح) اي ما قبل الفجر

قال للنبي صلى الله عليه وسلم الى رميت بعدما مسيت فقال لا حرج والمساء بعد الزوال
وما أفهمه كلامه من خروج وقته بالغروب محمول على وقت الاختيار والافلأخر يوم
الى ما بعده من أيام الرمي وقع اداء وصرح الرافعي بان وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي
بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة الى الزوال ووقت اختيار الى الغروب
ووقت جواز الى آخر أيام التشريق (ولا يختص الذبح) للهدى المتقرب به (بزمان) لكنه
يختص بالحرم بخلاف الضحايا فختص بالعيد وأيام التشريق (قلت الصحيح اختصاصه
بوقت الاضحية وسأيت في آخر باب محرمات الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته
هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح وقد بناء المصنف على ما فهمه من كون مراد
الرافعي بالهدى هنا المساق تقربا الى الله تعالى وليس كذلك بل مراده هنادم الجبرانات
والمفطورات فلا يختص بزمان كوفاء سائر المذنبون ومراده بقوله أولا ثم يذبح من معه هدى
ما يساق تقربا الى الله تعالى فيختص بوقت الاضحية وهو المذكور في آخر محرمات الاحرام
فلم يتوارد كلامهما على محل واحد حتى بعد تناقضا نعم اعتراضه متوجه على الرافعي من
حيث اطلاقه الهدى وهو مشرك كما هو (والخلق) بالعلمي المتقدم أو التقصير (والطواف
والسعي) ان لم يكن فعلم بعد طواف قدوم (لا آخر لوقتها) اذا الاصل عدم التوقيت ويطي
من عليه ذلك محرما حتى يأتي بها كما في المجموع نعم الافضل فعلها في يوم النحر وبكره
تاخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وهو صريح
في جواز تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على احرامه بشكل بقاؤه لم ليس
اصحاب الفوات مصابة بالاحرام الى قابل اذا استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه غير
جائز لا ناقول هو غير مستفيد في ذلك ببقائه على احرامه شيئا سوى محض تعذيب نفسه
لخروج وقت الوقوف فخرم بقاؤه على احرامه وأمر بالتحلل وأما هنا فوقت ما أخره باني
فلا يحرم بقاؤه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمنابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدها
بالقراءة الى خروج وقتها فان كان طواف للوداع وحرج وقع عن طواف الفرض وان
لم يطف لوداع ولا غيره لم يستحب النساء وان طال الزمان لبقائه محرما (واذا قلنا الخلق نسك)
وهو المشهور (ففعلا اثنين من الرمي) أي يوم النحر (والخلق) أو التقصير (والطواف)
لمتبوع بالسعي ان لم يكن فعلم قبل (حصل التحلل الاول) من تحلل الحج (وحل به
اللبس) وستر الرأس للذكر والوجه للأنثى (والخلق) ان لم يفعل وان لم نجعله نسكا (والقلم)
والطيب بل يسن التطيب لخبر عائشة طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرامه
قبل ان يحرم والحل له قبل ان يطوف ببيت متفق عليه والدهن يلحق بالتطيب وكذا
الباقى بجوامع الاشتراك في الاستمتاع (وكذا) يحمل (الصبي وعقد النكاح) وكذا المباينة
فيما دون الفرج كالقبلة والملازمة (في الاظهر) لانها من المحرمات التي يوجب تعاطيها
افسادا فاشبهت الخلق وصحح هذا في الشرح الصغير (قلت الاظهر لا يحمل عقد النكاح)

(قوله وهو مشرك كما هو) ليس
فيما مر اطلاقه على دم الجبران
الذي جعله الشارع مرادنا
من الهدى ويمكن انه اراد ما مر
في كلامه (قوله ويبقى من عليه
ذلك محرما) أي وان طال الزمان
(قوله لبقائه محرما) وهل له اذا
تعدر عوده الى مكة التحلل
كالمحصرا ولا التقصير بترك
الطواف مع تمكنه فيه نظر
ولا يعد الاول قياسا على ما مر
في الحائض وان كانت معذورة
وتقصيره بترك الطواف مع القدرة
عليه لا يمنع لقيام المذنبه الآن
كن كسر رجليه عمدا فحجز عن
القيام حيث يصلي جالسا ولا قضاء
عليه لو شق بعد ذلك

وكذا المباشرة فيما دون الفرج (والله أعلم) لخبر إذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء
 إلا النساء (وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات)
 أجماعاً ويجب عليه الاتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم كما
 يخرج المصلي بالتسليمة الأولى من صلاته ويطلب منه الثانية وإن كان المطلوب واجباً وثم
 مندوباً ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الأحرام ولا يعارضه خبر أيام
 منى أيام أكل وشرب وبعمال لجواز ذلك فيها وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكره من
 فانه رمى يوم النحر بان أخره عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البدل ولو صوما
 اقيامه مقامه ويقارن المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحلله على بدله وهو الصوم
 بان المحصر ليس له التحلل واحداً فلو توقف تحلله على البدل اشق عليه المقام على سائر
 محرمات الحج الى الاتيان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا
 أفق به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الإقامة على إحرامه حتى
 يأتي بالبدل هذا في تحلل الحج أما العمرة فليس لها سوى تحلل واحد إذا الحج يطول زمنه
 وتكثر أعماله فابح بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة ونظير ذلك
 الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع محظوراته محلاً لان انقطاع الدم
 والغتسال والجنابة لما قصر زمنها جعل لارتفاع محظوراتها محلاً واحداً

• (فصل) في المبيت بمنايا أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد وفيما يذكر
 معه • (إذا عاد الى منى) بعد الطواف والسعي ان لم يكن سعي بعد قدوم (بأنها) حقا
 (الملقى) يومى (التشريق) والثالثة أيضاً للاتباع المعلوم من الاخبار الصحيحة مع خبر
 خذوا عني مناسككم والواجب فيه معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لم يجزئ
 الا معظم الليل وإنما كفي بساعة في نصفه الثاني بزدلفة لان السافى نص فيها بخصوصها
 على ذلك اذ بقية المناسك يدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة مشقة فسوخ في التخفيف لاجلها
 وهذه الايام هي المعدادات في قوله تعالى واذا كروا لله في أيام معدودات وأما المعلومات
 فهي المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات وهي العشر
 الاول من الحجة (ورمى كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي حادي عشر الحجة وثانيها
 (الى الجمرات الثلاث) وان كان الراعى فيها والاولى منها تلى مسجد الخيف وهي الكبرى
 والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة ويرمى (كل جرة سبع حصيات) للاتباع فجمعوع
 الرمي به في أيام التشريق ثلاث وستون حصاة (فاذا رمى اليوم) الاول (و) الثاني من أيام
 التشريق (واراد النحر) مع الناس (قبل غروب الشمس) في اليوم الثاني (جاز وسقط
 مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها) ولادم عليه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه
 ولا تباة به معظم العبادة ويؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذابات اللبنتين الاوليين فلولم
 يعمهما لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمى يومها وهو كذلك فيمن لا عذر له كما في المجموع

(قوله وبعمال) أى جماع (قوله لما
 ذكر) أى من قوله ليزول عنه اثر
 الاحرام (قوله محل واحد) أى
 وهو الغتسال
 • (فصل في المبيت بمنايا) • (قوله
 وفيما يذكر معه) كزيارة قبر الرسول
 صلى الله عليه وسلم وطواف
 الوداع (قوله والواجب فيه معظم
 الليل) هذا يتحقق بما زاد على
 النصف ولو بلحظة ويحتمل ان
 المراد ما يسمى معظماً في العرف
 فلا يكتفى بذلك (قوله وهذه الايام)
 أى أيام التشريق (قوله وهي
 الكبرى) وتقدم ان جرة العقبة
 تسمى الكبرى فلفظ الكبرى
 مشترك بين التلى مسجد الخيف
 وجرة العقبة

(قوله ولا ينفر بها) أى لا ينبغي له ذلك (قوله بكسر الفاء وضمها) عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر تشارا وتنفر بالضم تنورا ونفرا الحاج من معنى من باب ضرب اه وبه تعلم ما في كلام الشارح كجج الآن يقال ما ذكرناه طريقة أخرى فليراجع (قوله امتناع النفر) معقد ج وقوة كلام الشارح تقتضى ترجيحه لانه قال فيما جزم به ابن المقرئ انه غلط ووسط بين المبتدأ والخبر كلام الاذرى وقوله عليه أى اذا غربت وهو فى شغل الارتحال الخ (قوله يخرج من هذا) أى من سقوط العود لانه مشقة (قوله خوفا على النفس الخ) أى فيسقط عنهم الرى لا يضطراهم للارتحال (قوله سقط عنه الرى) أى وان بنى الزوال (قوله والثانى لا يلزمه) هو المعقد (قوله ويجب دم بترك مبيت منى) أى بان لم يبت أصلا (قوله فى الثانى) أى فى اليوم الثانى (قوله أو فى الاول فعدم) لعله لا شتماله على ترك الرى فلا ينافى ما مر من ان فى ترك الليلتين مدين (قوله ولو كانت محدثة) أى ولو كانت السقاية محدثة له (قوله واغنام يقيد خروجهم بذلك) أى بقبول الغروب

عن الرويانى عن الاصحاب وكذا الوقت بعد المبيت وقبل الرى كما يفهمه تقييد المصنف به بعد الرى وبه صرح العمرانى عن الشريف العثماني قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبرى وهو صحيح متجه واستظهره الزركشى والشرط ان ينفر بعد الزوال والرى قال الاصحاب الافضل تأخير النفر الى الثالث لانه الامام كفى المجموع للاتباع الالعه ذكر كفلاء ومحوه بل قال الماوردى فى الاحكام السلطانية ليس للامام ذلك لانه منبوع فلا ينفر الا بعد كمال المناسك حكاها عنه فى المجموع ويترك حصص اليوم الثالث أو يدفعها لمن لم يرم ولا ينفر بها او اماما يفعله الناس من دفعها فلا أصل له (فان لم ينفر) بكسر الفاء وضمها أى يذهب (حتى غربت) أى الشمس (وجب مبيتا برمى الغد) ولو غربت وهو فى شغل الارتحال فله النفر لان فى تكليفه حل الرجل والمتاع مشقة عليه كذا جزم به ابن المقرئ تبع الاصل الروضة ونقله فى المجموع عن الرافعى وهو كما قال لاذرى وغيره غلط عليه سقوط شئ من نسخ العزيز والمصحح فيه وفى الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر قال الاذرى يخرج من هذا مسئلة حسنة نعم بها البلوى وهى ان أمرا الحجيج فى هذه الاصاير يبيتون بمعظم الحجيج على الليلة الثالثة من التشرى ثم ينقرون غالبا بكرة الثالث ويدعون الرى بعد الزوال فلا يمكن التخلف عنهم خوفا على النفس والمال والانتقطاع ولو نفر قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة كزيارة فغربت أو غربت فعاد كما فهم بالاولى فله النفر وسقط عنه المبيت والرى بل لو بات هذا متبرعا سقط عنه الرى لحصول الرخصة له بالرى ولو عاد للمبيت والرى فوجهان أحدهما يلزمه لانه جاءه اعدوه لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثانى لا يلزمه لانه جاءه كالمسلم قديم للفراق ونجس وجوده كعدمه فلا يجب عليه الرى ولا المبيت ويجب دم بترك مبيت منى لتركه المبيت الواجب كظهوره فى ترك مبيت مزدلفة وفى ترك مبيت ليله من منى ودليلين مدان من الطعام وفى ترك الثلاث مع ليله مزدلفة دمان لاختلاف المبيتين مكانا وبفارق ما يأتى فى ترك الرميين بان تركه ما يستلزم ترك مكانين وزمانين وترك الرميين لا يستلزم الا ترك زمانين فالنفر مع تركه مبيت ليلتين من أيام منى فى الثانى أو فى الاول قدم ويسقط المبيت بمزدلفة ومنى والدم عن الرعاء ان خرجوا منهم ما قبل الغروب لانه عليه الصلاة والسلام رخص لرعاء الابل ان يتركوا المبيت بنى وقيس على مزدلفة فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا بها بعد لزومهم مبيت تلك الليلة والرى من الغد وصورة ذلك فى مبيت مزدلفة ان يأتيها قبل الغروب ثم يخرج منها حتى تنفذ على خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقة من غير تقييد خروجهم بقبل الغروب ولو كانت محدثة اذ غير العباس من هو من أهل السقاية فى معناه وان لم يكن عباسا وانما يقيد خروجهم بذلك لان علمهم بالليل بخلاف الرعاء ولاهل الرعاء والسقاية تأخير الرى بوما فقط وبودونه فى تاليه قبل رميه لارى يومين متواليين بالنسبة

(قوله خائف على نفس أو مال)
 ظاهره وان قل ويحتمل ان المراد
 مال له وقع فلا يؤثر الخوف على
 اقل معمول (قوله ويندب للامام)
 أى وذلك لان معظم الحاج لم يطف
 (قوله وأحد أيام التشريق) أى
 ويبقى عليه رمي يوم فان تداركه
 قبل غروب شمس الثالث من أيام
 التشريق سقط عنه الدم والام
 يسقط (قوله ولو وضعها في فيه
 ولفظها الى المرمى لم يجزئه) هو
 المعتمد ولو عجز عن اليد وقدر على
 الرمي بقوس فيها أو بسم وبرجل
 تعين الاول كما هو ظاهر أو قدر
 على الاخيرين فقط فهل يتخير
 أو يتعين القم لانه أقرب الى اليد
 والتعظيم للعبادة أو الرجل لأن
 الرمي بهما هو دفي الحرب ولان
 فيها زيادة تحقير للشيطان المقصود
 من الرمي تحقيره كل محتمل واهل
 الثالث أقرب ولو قدر على القوس
 بالقوس والرجل فهو كماله فيما ذكر
 اه ح وقال سم عليه فرع
 هل يجزى الرمي باليد الزائدة فيه
 نظر اه (أقول) والا قرب عدم
 الاجزاء لصدورته على اليد فلا
 يعدل الى غيرها ويحتمل الاجزاء
 لوجود معنى اليد قوله تعين
 الاول أى ما لم يكن له يد زائدة
 فان كانت لم يكتف بالقوس
 لتشبهها بالامثلة

لوقت الاختيار والافقدم بقاء وقت الجواز الى آخر أيام التشريق ويعذر في ترك المبيت
 وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس أو مال أو فوت مطلوب كابق أو ضياع مريض
 بترك تعهده أو موت نحو قرينه في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فاشبهه الرعاء وأهل السقاية
 وله ان ينصرف بعد الغروب واستنبط الباقي من هذه المسئلة انه لو بات من شرط مبيت
 في مدرسة مثلا خارجها الخوف على نفس أو زوجة أو مال أو نحوها لم يسقط من جام كميته
 شئ كالا يجبر ترك المبيت للعذر بالدم قال وهو من النفائس الحسنى ولم أسبق اليه ويندب
 للامام أو نائبه ان يخاطب بالناس بعد صلاة الظهر يوم النحر رضى خطبة يعلمهم فيها حكم
 الطواف والرمى والنحر والمبيت ومن يعذرفيه ثم يخاطب بهم بعد صلاة الظهر رضى خطبة
 ثانية ثانی أيام التشريق للاتباع ويعلمهم فيها جواز الفرقية وما بعده من طواف الوداع
 وغيره ويودعهم ويأمرهم بختم الحج بطاعة الله وهاتان الخطبتان لم نرمز بفعلهما في
 زماتنا (ويدخل رمي) كل يوم من أيام (التشريق بزوال الشمس) من ذلك اليوم للاتباع
 ويسن كافي الجموع تقديمه على صلاة الظهر ان لم يضق الوقت والاقدم الصلاة ما لم يكن
 مسافرا فيؤخرها بنية الجمع (ويخرج) أى وقته الاختيارى (بغروبها) من كل يوم اما
 وقت الجواز فيبقى الى غروب آخر أيام التشريق كما مر (وقيل يبقى الى الفجر) كالوقوف
 بعرفة ومحل هذا الوجه في غير اليوم الثالث اما هو فيخرج وقت رميه بغروب شمس جزما
 لخروج وقت المناسك بغروب شمس وللرمي شروط ذكرها في قوله (ويشترط رمي) الحصيات
 (السبع واحدة واحدة) سبع مرات للاتباع مع خبر خذوا عنى مناسككم ولو بتكرير
 حصاة كالمودع متدا فقير عن كفارته ثم اشتراه منه ودفعه لآخر وعلى هذا فتأدى
 الرميات كلها بحصاة واحدة فلورمي حصاتين معا ولو برمي احدهما باليمين والاخرى
 باليسار وترتبتا في الوقوع أو وقعتا معا فواحدة أو رماهما مترتين فوقعتا معا أو
 مترتين فالتان اعتبارا بالرمي وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى (و) يشترط (ترتيب
 الجرات) في رمي أيام التشريق بان يبدأ بالحجرة التي تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم حجرة
 العقبة للاتباع كافي السعي فلا بد برمي الثانية قبل تمام الاولى ولا بالثالثة قبل تمام الاولى
 ولو ترك حصاة وشك في محلها من الثلاث جعلها من الاولى احتياطاً فبرميها اليها ويعمد
 رمي الجرتين الاخيرتين اذا الموالاة بين الرمي في الجرات غير واجبة وانما سن فقط كما
 في الطواف ولو ترك حصاتين ولم يرم محلها جعل واحدة من يوم النحر واحدة من ثلثه
 وهو يوم النحر الاول من أى حجرة كانت أخذ بالاسوا وحصل رمي يوم النحر واحد أيام
 التشريق ويشترط كون الرمي بيده لا بقوس ورجل اعدم انطلاق اسم الرمي على ذلك
 ولا بالرمي بالمقلع كما هو ظاهر كلامهم ولو وضعها في فيه ولفظها الى المرمى لم يجزئه قاله
 الاذرى وقال الزركشى لا نقل فيه ويحتمل الاجزاء (وكون المرمى حجرا) ولو باقوتنا وحجر
 حديد أو بلور أو عقيق وذهب وفضة نعم قال الاذرى يظهر تحريم الرمي بالباقوت ونحوه

إذا كان الرمي يكسر هاوي ذهب معظم مايتها ولا سيما النفيس منها لما فيه من اضاءة
 المال والسرف والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ورعى به كفى ثم رأيت القاضي ابن كج حزم
 به قال كما صلا في المقصوب وخرج الرمي غيره كلؤلؤ وتبر واغند ونورة وزرنيخ ومدروج
 وآجر وخرف وملت وجواهر من طبعة من ذهب وفضة ونحاس ورصاص وحديد فلا يجزئ
 ويجزئ حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما يطبخ منه لانه - من ثلث لا يسمى حجرا بل نورة وقد مر آفا
 (وان يسمى رميا) فلا يكفي الوضع في المرمى لان الأمر به الرمي فلا بد من صدق الاسم
 عليه ويفارق ما مر في الوضع من الاكتفاء بوضع اليد بلولة على الرأس بان مبنى الحج
 على التعبد وبان الواضع هنا لم يأت بشئ من اجزاء الرمي بخلاف ما ههنا فيهم ما ذكره
 شترط الرمي هنا مع فهمه مما مر في قوله ويشترط رمي السبع واحدة واحدة لا يتوهم
 ان ذلك سبق لبيان العدد دلالة كيفية فنص عليه هنا احتياطا ويشترط أيضا قصد الجرة
 بالرمي فلورمي الى غيرها كان رمي في الهواء فوقع في المرمى لم يكف وقضية كلامهم انه
 لورمي الى العلم المنسوب في الجرة أو الحائط التي يجمره العقبة كما يفعله كثير من الناس
 فاصابه ثم وقع في المرمى لا يجزئ قال المحب الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل انه يجزئه
 لانه حصل فيه بقوله مع قد رمى الواجب عليه والثاني من احكامه اقرب - ما قاله
 الزركشي وهو المعتمد وان نظرفيه بعضهم مدعي انه يلزم على تهليل الاجزاء فيه كما ذكر انه
 لورمي الى غير المرمى فوقع فيه يجزئ وقد صرحوا بخلافه فالأوجه عدم الاجزاء قال
 الطبري ولم يذكر في المرمى حدا معلوما غير ان كل جرة اعلم فينبغي ان يرمى تحتها على
 الارض ولا يعد عنه احتياطا وقد قال الشافعي الجرة تجتمع الحصى لا مال من الحصى
 فن أصاب مجتمعه اجزاء ومن أصاب سائله لم يجزه وما حده بعض المتأخرين من ان موضع
 لرمي ثلاثة أذرع من سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الاوجه واحد ورمي
 كثيرين من أعلاها باطل قريب مما تقدم (والسنة) في رمي يوم النحر وغيره (ان يرمى) الجرة
 لا بحجر كبير ولا صغير جدا بل (بقدر حصى الخذف) وهو دون الاغلة طول ولا عرض في قدر
 الباق لا فلورمي با كبر منه أو باصغر كره واجزاء وهيئة الخذف ان يضع الحصى على بطن
 ابهامه ويرمي برأس السبابة ويس ان يرمى راجلا لارا كما لا في يوم السفر فالسنة أن
 يرمى راجلا بالنقرة عليه وان يرمى جرة العقبة من بطن الوادي وان يرمى الجرتين الاولى
 من علو وان يدنو من الجرة في رمي أيام التشريق بحيث لا يلبس فيه حصى الرامين (ولا يشترط
 بقاء الحجر في المرمى) فلا يضر تدحرجه بعد الوقوع فيه لحصول اسم الرمي (ولا كون الرمي
 خارجا عن الجرة) فلو وقف في بعضها ورمي الى الجانب الآخر منها صح لما مر من حصول
 اسم الرمي ولو رمى بحجر فاصاب شيئا كارض أو مجمل فارتد الى المرمى لا بحركة ما أصابه اجزاء
 لحوله في المرمى بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ارتد بحركة ما أصابه ويشترط اصابة المرمى
 بقينا فلو شك فيها لم يكف لان الأصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه وصرف الرمي

(قوله وجواهر من طبعة) أى
 بالفعول هـ ج (قوله والثاني من
 احتماله) هو قوله انه يجزئه
 (قوله فالأوجه عدم الاجزاء)
 من كلام المنظر (قوله قريب مما
 تقدم) أى في قوله فن أصاب
 مجتمعه اجزاء (قوله لا بحركة ما
 أصابه اجزاء) أى ان غلب على
 ظنه ذلك بقدرته قوله فان شك
 فينبغي ان لا يكفي

بالنية اغبر الحج كان رمى الى شخص أو دابة في الجرة ~~ك~~صرف الطواف بها الى غيره
 فينصرف الى غير وان بحث في المهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه مما يقرب به وحده كرمي
 العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوف واما السعي فالظاهر كما أفاده الشيخ أخذ من
 ذلك انه كالوقوف (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرجح زاله قبل فوت وقت الرمي كرض
 أو حبس يقينا أو ظنا فيما يظهر (استناب) من رمى عنه وجوبا كما يحسنه الاستنوي ولو
 باجرة فاضله عما يعتبر في القطر فيما يظهر لالا كان النائب أو محرما اذا استنابة جائزة
 في النفس فكذلك في ابعاضه فليس المراد العجز الذي ينتهي الى اليأس كما في استنابة الحج
 ولا فرق في الحبس بين ان يكون بحق أو لا كما في المجموع لكن شرط ابن الرفعة ان يحبس
 بحق قال الاستنوي وهو باطل نقلا ومعنى وصورة المحبوس بحق ان يجب عليه قودا لصغير
 فانه يحبس حتى يبلغ وما أشبهها وقد حكى ذلك البند فيحيى عن النص قال الزركشي وهو
 الذي في الحاوي والتمه والبيان وغيرهما وسيأتي في الحصر انه اذا حبس بحق لا يباح له
 التصلل قال الواطرحه الله تعالى لا مخالفة بينهم ما اذ كلام المجموع في حق عاجز عن أدائه
 ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك ثم ان استناب من قدر رمي عن نفسه أو حلالا
 فرمى عنه وقع عنه كما في طواف الحامل لغيره وان كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض
 الجرات فرمى وقع عن نفسه لان رميه يقع عنه دون المستناب كالحج لكن يخالف ما مر
 في الطواف عن الغير اذا كان محرما فانه يقع عن الغير اذا نواه ويفرق بان الطواف لما
 كان مثل الصلاة أقرت فيه نية الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شبيها بالصلاة
 وقياس السعي أن يكون كالرمي ويحمل الحاقه بالطواف لان الله تعالى سماه طوافا بقوله
 ان يطوف بهما واذا استناب عنه من رمى أو حلالا سله ان يناوله الحصى ويكبر كذلك
 ان أمكنه والا تناوله النائب وكبر بنفسه ولا يعزل نائبه في الرمي عنه باغمائه والمجنون
 في جميع ذلك كأنه مسمى عليه صرح به المتولي وغيره فيجوز رميه عنه ولو برى من عذره في
 الوقت بعد الرمي لم تلزمه اعادته لكن اتسن ويفارق نظيره في الحج بان الرمي تابع ويجبر تركه
 بدم بخلاف الحج فيهما وبان الرمي على الفور وقد ظن الجمهور حتى يخرج الوقت والحج على
 التراخي أما اغما النائب فظاهر كلامهم انه يعزل به وهو القياس وكلامهم يفهم انه لوطن
 القدرة في اليوم الثالث وقتلنا بالاصح ان أيام الرمي كيوم واحد انه لا تجوز له الاستنابة ولو
 هز الاجابة على عينه عن الرمي هل يستناب هنا للضرورة أولا كسائر الاعمال والا قرب
 الاول كما أفق به الواطرحه الله تعالى وان قال بعضهم ان الاقرب الثاني ويرى دما وما
 ذكر في هذا الفصل من شروط الرمي ومستحباته يأتي في رمي يوم النحر وأيام التشريق
 (واذا ترك رمي يوم) أو يومين من أيام التشريق عدا أو صهوا أو جهلا (تدارك في باقي
 الايام) منها (في الاظهر) بالنص في الرعام وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم اذ لو كانت
 بقية الايام غير صالحة للرمي لم يفتقر الحال فيها بين المعذور وغيره كما في الوقوف بعرفة

(قوله كصرف الطواف) أي
 فينصرف (قوله لانه مما يقرب به
 وحده) عله لقوله لصرف الطواف
 فهو رد على الاستنوي (قوله انه
 كالوقوف) أي فلا يقبل الصرف
 وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن
 الكافي عند قول المصنف وان
 قصد له نفسه أو لهما الخ فما قدمه
 هو المعتمد (قوله وما أشبهها) كان
 حبس الحامل لتود حتى تضع
 (قوله وقع عن نفسه) أي فرمى
 عن المستناب بعد (قوله بخلاف
 الرمي فانه الخ) هذا مخالف لما
 قدمه في قوله وصرف الرمي بالنية
 الخ الا ان يقال انما تقدم في
 الصرف لغير أعمال الحج بخلاف
 ما هنا (قوله حتى يخرج الوقت)
 أي الى ان يخرج الخ

والمبيت بمزدافسة والتدارك أداء كما مر ولو تدارك قبل الزوال أو لملا اجزاء كما جزم به في
 الاول في أصل الروضة والمجموع والمناسك واقتضاء نص الشافعي رحمه الله وبالثاني
 ابن الصباغ في شامله وابن الصلاح والمصنف في مناسكه ما وان جزم ابن المقرئ تبعها
 لجمع بخلافه فيها اذ جعله أيام الرمي بلياليها كوقت واحد وكل يوم لرميه وقت اختيار
 لكن لا يجوز تقديم رمي كل يوم عن زوال شمس كما مر ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم
 التدارك بعد الزوال فلو خالف وقع عن المتروك فلورمي الى كل جرة أربع عشرة حصاة
 سبعاً عن امسه وسبعاً عن يومه لم يجزه عن يومه ويؤخذ منه انه لا بد في النائب ان يرمي عن
 نفسه الجرات الثلاث قبل منييه وهو ظاهر وما اقتضاء هذا الكلام المار من جواز
 رمي يومين ووقوعه أداء بالتدارك لا يشكل بقولهم ليس للمعذورين ان يدعوا أكثر من يوم
 وانهم يقضون ما فاتهم لان الكلام هنا في تارك الرمي فقط وهناك في تاركه مع المبيت عنى
 والتعبير بالقضاء لا ينافي الاداء كما مر في الاشارة اليه (ولادم) مع التدارك سواء أبعثناه
 أداء أم قضاء لحصول الانجبار بالمأني به (والا) بأن لم يتداركه (فعليه دم) في رمي يوم أو
 يومين أو ثلاثة أو يوم النحر مع أيام التشريق لاتحاد جنس الرمي فاشبه حلق الرأس وقد
 ذكر الرافعي اضطراباً واختلافاً أشار له المصنف بقوله (والمذهب تكميل الدم في ثلاث
 حصيات) لوقوع الجمع عليها كالأزال ثلاث شعرات متواليه لما رواه البيهقي عن ابن
 عباس من ترك نسكاً فعليه دم وقيل انما يكمل في وظيفة جرة كما يكمل في وظيفة جرة يوم
 النحر وفي الحصاة والحصاتين على الطريقين الأقوال في حلق الشعرة والشعرين أظهرها
 ان في الحصاة الواحدة قد طعام والثاني درهم والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على
 الثاني (واذا أراد) بعد قضاء مناسكه (الخروج من مكة) اسفر ولو ميكاطويل أو قصر كما في
 المجموع (طاف للوداع) طوافاً كاملاً بركعتيه لخبر البخاري عن أنس أنه صلى الله عليه
 وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس خبر لا ينفر أحد
 حتى يكون آخر عهده بالبيت أى الطواف به فلا وداع على مريد الإقامة وان أراد السفر
 بعده كما قاله الامام ولا على مريد السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعيم
 ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مر عن المجموع فيمن أراد دون مسافة القصر
 فيمن خرج الى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما ولو
 نفر من منى ولم يطف للوداع جبر بالدم لتركه نسكاً واجباً فعلم انه لو أراد الرجوع الى بلده
 من منى لزمه طواف الوداع وان كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى كما صرح به في
 المجموع (ولا يـكـتـبـهـ) بعبارة قوله (بما يتعلق به من ركعتيه والدعاء المحبوب عقبه عند الملتزم
 واثنان زمرم والشرب من ماء الخبز مسلم السابق فان مكث لغير حاجة أو حاجة لا تتعلق
 بالسفر كالزيارة والعبادة وقضاء الدين فعليه اعادته لان اشتغل بـكـتـبـهـ الطواف
 أو بسباب الخروج كشراه الزاد أو وعيته وشد الرحل أو قمت الصلاة فصلاهم معهم كما

(قوله قبل فراغ الاعمال) أى لانه
 يلزمه الاثنان لها وهذا علم من
 منه هو قوله في الحديث من أعمال
 الحج (قوله ولو نفر من منى) أى بان
 أراد التوجه الى منزله (قوله نسكاً
 واجباً) أى عبادة واجبة ولا
 ينافي ما يأتي من انه ليس من
 مناسك الحج لانه لا يلزم من كونه
 ليس منها ان لا يكون نسكاً
 مستقلاً (قوله لخبر مسلم السابق)
 أى في قوله لا ينصرف أحد

في زيادة الروضة قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عبادة المريض اذ لم يعرج
 اه الا قطع الولا بل بغير صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الجنائز فيجوز
 ذلك هنا بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الاملاء ولو مكث مكرها بان ضبط أو هدد بما
 يكون اكراهانها هل الحكم كالمكث محتار فيبطل الوداع أو نقول الاكراه يسقط أثر
 هذا اللبس فاذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا تلزمه الاعادة ومثله لو أغشى عليه عقب
 الوداع أو جن لا بفعله المأثوم به والاوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمكن منها والا فلا
 والمعتد انه ليس من مناسك الحج ولا العمرة كما قاله بل هو عبادة مستقلة بخلاف الاكثر
 المتأخرين وتظهر فائدة الخلاف في انه هل يقتصر الى نية أو لا وفي انه هل يلزم الاجبر فعله
 أو لا ولا يدخل تحت غيره من الاطوفة بل لا بد من طواف بخصه حتى لو أخر طواف الافاضة
 وفعله بعد أيام وأراد الخروج عقبه لم يكف كما ذكره الرافعي في اثنا تعليل (وهو واجب)
 لجبر أمر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه قد خفف عن المرأة الحائض (يجبر
 تركه بدم) وجوبا كسائر الواجبات (وفي قول سنة لا يجبر) بدم كطواف القدوم وفرق
 الاول بان طواف القدوم تحية البقعة فليس مقصودا في نفسه ولذلك يدخل تحت غيره وفي
 الشرح وغيره في الخلاف في الجبر وانما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا خلافا لما توهمه
 عبارة الكتاب (ان أو جنبناه فخرج) من مكة أو منى (بالوداع) عامدا أو ناسيا أو جاهلا
 بوجوبه (وعاد) بعد خروجه (قبل مسافة القصر) من مكة أو منى وطواف للوداع (سقط
 الدم) لانه في حكم المقيم وكما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد اليه ولا ينافي التعليل بانه في حكم
 المقيم تسويتهم السفر الطويل والقصير في وجوب الوداع اذ سفره هنالم يتم اعوده بخلافه
 هناك اما لو عاد ليطوف فبات قبل الطواف لم يسقط الدم (أو) عاد (بعدها) وطاف
 (فلا) يسقط (على الصحيح) لاسية قراره بالسفر الطويل ولا يجب العود على من وصل
 مسافة القصر للمشقة بخلاف من لم يصلها يجب عليه العود وان خرج ناسيا أو جاهلا
 لطواف الوداع وقد علم ان بلوغها كجاوزتها وقد صرح به في المجموع ومقابل الصحيح
 يسقط كالحالة الاولى (وللعائض النفر بلا) طواف (وداع) للغير المار وخبر عائشة ان
 صفية حاضت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان تنصرف بلا وداع نعم ان طهرت قبل
 مقارفة بنيان مكة لزمها العود لتطوف بخلاف ما اذا طهرت خارج مكة ولو في الحرم
 والنفساء كالحائض كما في المجموع ولو رجعت الحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف
 وهل يلحق المعتذر بخوف ظالم أو فوت رفقة بالحائض فيه احتمالان للطبري لان الرخص
 لا تقاس ولا تظهر الا لحاق وان نظرفيه الاذرعى وبحث لزوم القدية قال لان منع
 الحائض المسجد عزيمة وهذا ليس كذلك اما المتخيرة فلها ان تطوف فلولا تطف للوداع
 فلا دم عليها للاصل كما قاله الرويانى والمستحاضة غير المتخيرة لا عود عليها ان نفرت في
 بعضها فان نفرت في طهرها لزمها العود على ما مر من التفصيل ومن حاضت قبل طواف

(قوله ان عبادة المريض) ظاهره
 وان تعذر وتقدم مشله في تعدد
 صلاة الجنائز في الاعتكاف (قوله
 لا بفعله المأثوم به) أى الذى لحقه
 به اسم (قوله والاوجه لزوم الاعادة
 في جميع ذلك) اسم الاشارة راجع
 لقوله ولو مكث مكرها الخ (قوله
 والمعتد انه) أى طواف الوداع
 (قوله ولا يدخل تحت غيره) أى
 وفى انه لا يدخل تحت الخ (قوله
 ولا يجب العود) يشعر بجوازه
 وبتقديره فلا فائدة له اعدم سقوط
 الدم بالعود نعم تظهر فائدته على
 مقابل الصحيح (قوله لان الرخص
 لا تقاس) الذى في جمع الجوامع
 ويرى عليه من تبعاله في غير
 موضع دخول القياس فيها (قوله
 فلا دم عليها للاصل) أى من براءة
 الذمة وعدم لزوم الدم

(قوله نعم لو عادت) أي شرعت في العود لبلدها (قوله فتكمل بذبح شاة) أي ويبقى الطواف في ذمها إلى أن يعود قهرم وتأتي به فان ماتت ولم تعد حج عنها كما تقدم ٤٣٨ (مسألة) قال الشيخ منصور الطبري سئل شيخنا سم عن امرأة

شافعية المذهب طافت للفاضة بغير ستره متبرعة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن فمكثت شخصا ثم تميز لها فساد طوافها فارادت أن تقلد أبا حنيفة في صحتها لتصير به حلالا وتبين صحة النكاح وحينئذ فهل يصح ذلك وتضمن صحة التقليد بعد العمل فافق بالصحة وانه لا محذور في ذلك والماء معت عنه ذلك اجمعت به فاني كنت احفظ عنه خلافه في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقده من الصحة وأفتى به بعض الافاضل أيضا تعالى وهي مسئلة مهممة كثيرة الوقوع واشباهها مراده بالستر باهها كل ما كان مخالفا لمذهب الشافعي مثلا وهو صحيح على بعض المذاهب المعتبرة فاذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جاز له أن يقلد القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتي فتترتب عليه أحكامه فتنبه له فانه مهم جدا وينبغي ان اتم الاقدام بما في حيث فعله علما (قوله قبل أن تنأى) أي تبعد (قوله يستحب ان يخرج من باب الخ) معقد (قوله وأربعون للمصلين الخ) هذا الحديث يقتضى ان الطواف أفضل من الصلاة وتقدم للشارح خلافه

الافاضة تبقى على احرامها وان مضى عليها أو ام نعم لو عادت إلى بلدها وهي محرمة عادة النفسقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالحصر فتكمل بذبح شاة وتنصرف وتنوى التحلل كما قاله بعض المتأخرين وأيد بكلام في المجموع كما سيأتي وبجث بعضهم انها ان كانت شافعية تقلد الامام أبا حنيفة أو أبا جعد على إحدى الروايتين عنده في انها تجم وطواف بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد حاضا ويجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على الاحرام من المشقة وإذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه استعجل ان يدخل البيت مالم يؤذ أو يتأذ بزحام أو غيره وان يكون حافيا وان لا يرفع بصره إلى سقفه ولا ينظر إلى أرضه تعظيما لله وحياء منه وان يصلي فيه ولو ركعتين والافضل ان يقصد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يمشى بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع وان يدعو في جوابته قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي رحمه الله يسئل من فرغ من طواف الوداع ان يأتي الملتزم فيلصق بطنه ومصدره بحائط البيت ويسلط يديه على الجدار فيجهد في الإمساك بالباب واليسرى مما يلي الحجر الاسود ويدعو بما أحب أي بالمأثور وغيره كن بالمأثور أفضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبدة عبدك وابن امتك حلتني على ما مضت لي من ذنوبك حتى صيرتني في بلدك وبلغتني بنعمتك حتى اعتنتني على قضاء مناسكك فان كنت رضية عني فأردد عني رضا والافق على الآن قبل ان تنأى عن بيتك دارى ويبعد عنه مزاري هذا وان انصرف في ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا يبتك ولا راغب عندك ولا عن بيتك اللهم فاحببني العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني العمل بطاعتك ما بقيتني وما زاد فحسن فيه وقد زيد واجمع لي خيري الدنيا والاخرة فلك قادر على ذلك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حائضا ونفساء استحب لها الاتيان بمجموع ذلك بباب المسجد ثم تمضي قال الاذري ولم أر لأهلبنا كلاما في ان المودع من أي أبواب المسجد يخرج وقال بعض العصريين يستحب ان يخرج من باب بخمسهم ويسن الاكثر من الاعتماد والطواف تطوعا وأن يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي خمسين موضع او ان يكثر النظر إلى البيت إيمانا واحتسابا بالمداراة البهيم في شعب الايمان ان الله في كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كما أفادها السراج الباقيني ظاهرة اذا الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب ان يكثروا الصدقة وأنواع البر والقربات فان الحسنات هي المائة ألف حسنة ونقل عن الحسن البصري رضي الله عنه انه يستحب الدعاء في خمسة عشر

(قوله بمائة ألف حسنة) هذا رأى والثاني ان المضاعفة خاصة بالصلاة وهو المعقد (قوله في خمسة عشر مودها

(قوله حيث وجبت) أي بأن لم يكن ٤٠٨ الطواف في ثمن حج أو عمرة (قوله هو المعتمد) خلافا للحج (قوله ولو حاذاه) هذا

علم من قوله أولاً بأن لم يقدم جزاء البيت للعوداء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره ويقاس بالحجر فيما اتفق من يسار الركن اليماني ولو أزيل الحجر والعمارة بالله وجب له ما وجب له قاله الشاذلي أبو الطيب وقال غيره المراد الركن بدليل صحة طواف الركب ومن في السطح ولا بد من منارته لنية حيث وجبت لما تجب محاذاته من الحجر ثم ما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعدم منارته جميع الحجر هو المعقد الموافق لكلام أبي الطيب والروائي وغيرهما وإن بحث الركن كشى وابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لأنهم توسعوا في ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا في دوامه (فلو بدأ) في طوافه (غير الحجر) كان بدأ بالباب (لم يحسب) ما طافه ولو سموا (فإذا انتهى إليه) أي الحجر (ابتدأ منه) ولو حاذاه يعض بدنه وبعضه جاوز إلى جانب الباب لم يعضه بدنه بطوافه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزاءه كافي الروضة فيه سماعن العراقيين وفي المجموع في الشائبة أن أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح أن المراد بمحاذاة الحجر في المثلين استقباله وإن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزاء من بدنه على جزء من الحجر لئلا كور (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الدال المجهمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت قدر اثني ذراع تركته قريش لضيق النخلة وهو كما في المناسك وغيرها عن الأصحاب طاهر في جوارب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود وكأنهم تركوا رنعه لتوير الاستلام وقد حدث في هذه الأزمان عنده شاذروان (أو) أدخل جزء من بدنه في جزء من البيت كأن (من الجدار) السكان (في موازاته) أي الشاذروان أو أدخل جزءاً منه في هواء الشاذروان أو هواء غيره من اجزاء البيت (أو دخل من إحدى فتحتي الحجر) بكسر الهمزة وسكان الجيم الموقوف بين الركنين الشاميين بجدار قدير بينهما وبين كل من الركنين فتحة أو خاف منه قدر الذي من البيت واقنع الجدار (ونخرج من) الجانِب (الآخر) لم تصح طوافه) أي بعضهم في المسائل المذكورة لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارج الحجر وفي الصحيحين أن عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدار وفي رواية لمسلم عن الجدار من البيت هو قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت قال إن قومك قصرت بهم النخلة قالت فما شأن بابهم فتعا قال فعل ذلك قومك لم يدخلوا من شأوا ويعتصموا من شأوا ولو أن قومك حديثو عهد في الجاهلية فإخاف أن تشكر قلوبهم أن أدخل الجدار في البيت وإن ألقى بابه في الأرض اندعات وظاهره أن جميع الحجر من البيت قال في أصل الروضة وهو قضية كلام كثير من أصحابنا وظاهر نص المختصر لكن الصحيح أن الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع متصل بالبيت وقيل ستة أو سبعه ولفظ المختصر مجبول على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجاً لما مر وعلم من منع مرور بعض البدن على الشاذروان أن مرور بعض ثيابه لا يضر وهو كذلك ولو من الجدار الذي في جهة الباب

البيت للعوداء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره ويقاس بالحجر فيما اتفق من يسار الركن اليماني ولو أزيل الحجر والعمارة بالله وجب له ما وجب له قاله الشاذلي أبو الطيب وقال غيره المراد الركن بدليل صحة طواف الركب ومن في السطح ولا بد من منارته لنية حيث وجبت لما تجب محاذاته من الحجر ثم ما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعدم منارته جميع الحجر هو المعقد الموافق لكلام أبي الطيب والروائي وغيرهما وإن بحث الركن كشى وابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لأنهم توسعوا في ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا في دوامه (فلو بدأ) في طوافه (غير الحجر) كان بدأ بالباب (لم يحسب) ما طافه ولو سموا (فإذا انتهى إليه) أي الحجر (ابتدأ منه) ولو حاذاه يعض بدنه وبعضه جاوز إلى جانب الباب لم يعضه بدنه بطوافه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزاءه كافي الروضة فيه سماعن العراقيين وفي المجموع في الشائبة أن أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح أن المراد بمحاذاة الحجر في المثلين استقباله وإن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزاء من بدنه على جزء من الحجر لئلا كور (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الدال المجهمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت قدر اثني ذراع تركته قريش لضيق النخلة وهو كما في المناسك وغيرها عن الأصحاب طاهر في جوارب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود وكأنهم تركوا رنعه لتوير الاستلام وقد حدث في هذه الأزمان عنده شاذروان (أو) أدخل جزء من بدنه في جزء من البيت كأن (من الجدار) السكان (في موازاته) أي الشاذروان أو أدخل جزءاً منه في هواء الشاذروان أو هواء غيره من اجزاء البيت (أو دخل من إحدى فتحتي الحجر) بكسر الهمزة وسكان الجيم الموقوف بين الركنين الشاميين بجدار قدير بينهما وبين كل من الركنين فتحة أو خاف منه قدر الذي من البيت واقنع الجدار (ونخرج من) الجانِب (الآخر) لم تصح طوافه) أي بعضهم في المسائل المذكورة لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارج الحجر وفي الصحيحين أن عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدار وفي رواية لمسلم عن الجدار من البيت هو قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت قال إن قومك قصرت بهم النخلة قالت فما شأن بابهم فتعا قال فعل ذلك قومك لم يدخلوا من شأوا ويعتصموا من شأوا ولو أن قومك حديثو عهد في الجاهلية فإخاف أن تشكر قلوبهم أن أدخل الجدار في البيت وإن ألقى بابه في الأرض اندعات وظاهره أن جميع الحجر من البيت قال في أصل الروضة وهو قضية كلام كثير من أصحابنا وظاهر نص المختصر لكن الصحيح أن الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع متصل بالبيت وقيل ستة أو سبعه ولفظ المختصر مجبول على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجاً لما مر وعلم من منع مرور بعض البدن على الشاذروان أن مرور بعض ثيابه لا يضر وهو كذلك ولو من الجدار الذي في جهة الباب

في كلامه (قوله لما مر) أي من قوله لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف الخ (قوله وهو كذلك) أي خلافاً للحج لم

اهـ ~~كذاب~~ ما من عن ج
 في بعض كتبه وعبارته في كتابه
 المعنى بالدر المنظم في زيارة القبر
 المعظم فيها واما ارسال السلام
 اليه صلى الله عليه وسلم فاقصد
 منه الاستمداد منه وعود البركة
 على المسلم ~~فتر~~ كنه ليس فيه
 الا عدم اكتساب فضيلة للغير
 فلم يكن لتعريضه سبب يقتضيه
 فاتجه ان ذلك التبليغ سنة لا
 واجب فان قلت صرحوا بان
 تشويت الفضائل على الغير حرام
 كازالة دم الشهيد قلت هذا استنباه
 اذ فرق وانح بين عدم اكتساب
 الفضيلة للغير وتشويت الفضيلة
 الحاصلة على الغير فمن ثم حرم
 هذا التدوير ولم يهرم بتلك ذلك
 الا اكتساب فافهمه اهـ وفيما
 علل به وقفه لان المأمور ليس
 شافعا بل مأمورا بالتبليغ لمن
 يشفع لحث التزم ذلك ولم يؤده
 قال قياس وجوب التبليغ لانه
 امانة التزم ايصالها صلى الله
 عليه وسلم (قوله الارداقة على
 روح) أي نطق فلا يرد ان
 الانبياء احياء في قبورهم (قوله
 وقبيله) ظاهره وان قصد به
 التعظيم امكن مر في الجنة ثم بعد

اريس وغرس رومة وبضاعة • كذا بصة قل بئر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالصلاة وإحضار
من الطواف بقبره عليه السلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق
الظهر والبطن بجدار القبر كراقة شديدة ومصححه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كما
لو كان بمحضرتة صلى الله عليه وسلم في حياته وبسن أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن
يصدق على جبران رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبعين والغرباء بما أمكنه وإذا أهدأ
السفر استحب أن يودع المسجد بركعتين ويأتي القبر الشريف ويعبد السلام الأول
ويقول اللهم لا تتجهله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسرلى العود
إلى الحرمين سبيل السلام لا وارزقني العناء والعافية في الدنيا والآخرة ورددنا إلى أهلنا
سالمين غانمين ونصرف تلقاء وجهه ولا يمشى القهشرى ولا يجوز لأحد استصحاب شيء
من الأكرام مولد من تراب الحرمين ولا من الأباريق والكيزان المعمولة من ذلك ومن
البدع تقرب العوام بكل التمر الصواني في الروضة

نقل كراهة تقبيل التابوت ما نصه نعم ان قصده بتقبيل اضرحتهم التبرك كما اوتي به الوالد رحمه الله • (فصل)

فَيُجْتَمَلُ مَجْمُوعُ ذَلِكَ هُنَا وَيَحْتَقِلُ النُّورُ بِأَنَّهُمْ حَافِظُوا عَلَى التَّبَاعُدِ عَنِ التَّشَبُّهِ بِالنَّصَارَى هُنَا حَيْثُ بِالْعَوَالِي تَعْظِيمُ عَيْسَى حَقِّ ادْعَاوِهِ فِيهِ مَا ادَّعَاوُا مِنْ ثُمَّ حَذَرُوا كُلَّ التَّحْذِيرِ مِنَ الصَّلَاحِ دَاخِلِ الْحِجْرَةِ بِقَصْدِ التَّعْظِيمِ

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) • (قوله أي نية الدخول فيه) ع قدره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل هذا إلى نية الدخول لانه الملازمة للركنية وفي سم على حج فرع هل يأتي فمن لم يميز الفروض من السنن فاعتذر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين فلا يلزم به صح أو يفرق بأن النسك شديد التعلق ولهذا النوع به النفل وقع عن نسك الاسلام قد ينجبه الفرق فيصح مطلقا وان لم يميز ولا اعتقد بفرض معين فلا يلتزم امر اه (أقول) الاقرب عدم الفرق وبؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف بشرط صحته الاسلام الحج على انه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت افعال النسك منه اتفاقا لم يعتد به السكن ردد ذكر النية بانها ركن ويرد ذكر لوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العرب بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي ٤٤١ فليس شرطاً لانه تنادى الاحرام الذي

الكلام فيه بل يكفي لانه تناداه نظيره بوجه اه ووجه التأييد ان قوله بأن لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بغير غايته انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك (قوله استقبال القبلة في السجى) ع هذا الحديث ضعفه النووي قال السبكي رحمه الله فالدليل خذوا عني مناسككم مع فعله صلى الله عليه وسلم اه سم على منهج (أقول) يمكن ان يجاب عن الحديث بوجه آخر وهو ان يقال انه مبين لما وقع في الآية الشريفة وهي قوله ان الصفا الحج وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) • (أركان الحج خمسة) بل ستة أحدها (الاحرام به) أي نية الدخول فيه لطوائف الاعمال بالنيات (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة اجتماعا لحجبر الحج عرفة (و) ثالثها (الطواف) بالكعبة لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والمراد طواف الافاضة (و) رابعها (السجى) بين الصفا والمروة لطبرانه صلى الله عليه وسلم لم يستقبل القبلة في السجى وقال يأيها الناس اسعوا فان السجى قد كتب عليكم (و) خامسها (الحلق) أو التقصير (انما جعلناه نسكا) وهو المشهور بالوقوف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف وسادسها الترتيب في معظم هذه الاركان كما يحتمل في الروضة وان عدمه في المجموع شرط بان يتقدم الاحرام على الجميع ويؤخر السجى عن طواف ركن أو قدوم ويقدم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير لا يتابع مع خبر خذوا عني مناسككم (ولا تجبر) هذه الاركان ولا شيء منها (بدم) بل يتوقف الحج عليها لان الماشية لا تحصل الا بجميع أركانها واما واجبا فانه خمسة أيضا الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بلبا إلى منى واجتماع محرمات الاحرام واما طواف الوداع فتدبر انه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعدم الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضا وغيرها تسمى هيئة (وما سوى الوقوف) من هذه السنة (أركان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيئا من الاحرام من الميقات واجتماع محرمات الاحرام (ويؤدى النكاح على) ثلاثة (أوجه) فتطأ ولهذا اعتبر بجميع الثلاثة ووجه الحصر في الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج أو بالافراد أو بالعمرة فالقتع أو جهامه ما فالقران على تفصيل وشروط لبعضها استأنى وعلم من هذا

٥٦ به في الاحاديث الضعيفة (قوله وسادسها الترتيب) فاسم على منهج قوله وسادسها الترتيب الحج أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشيء ان يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في انه اذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى بنية الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم امكانه وان أشتم بفعله في غير محلّه وثبوته فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فليتم اه (أقول) ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لانه لا تقدمه على الوقوف لان حاله قبله لم يقع ركنه والابتنان هو ترفعه بازالة الشعر قبل الوقوف وهذا كالحالوا عترو حلق ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك ككتفا بمحلق العمرة بل لعدم شعر برأسه (قوله الاحرام من الميقات) أي كون الاحرام من الميقات اما نفس الاحرام فركن كما مر اه (قوله ويؤدى النكاح) أي الحج والعمرة

(قوله وشكره) أي بالثناء عليه (قوله وبسلم عليه صلى الله عليه وسلم) لو قال له انسان سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه كما يجب أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يفرق والفرق أقرب ويوجه بان المراد بالسلام بين الناس التودد والهيبة والمراد ٤٤٠ بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المأموم ان يشفع له عنده

اه كذا بن سائس عن ج
في بعض كتبه وعبارته في كتابه
المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر
المعظم نصها واما ارسال السلام
اليه صلى الله عليه وسلم فالقصد
منه الاستعداد منه وعود البركة
على المسلم فتركه ليس فيه
الاعدام اكتساب فضيلة للغير
فلم يكن تحريره سبب يفتضيه
فاتجه ان ذلك التبليغ سنة لا
واجب فان قلت صرحوا بان
تقويت الفضائل على الغير حرام
كازالة دم الشهيد قلت هذا اشتباه
اذ فرق واضح بين عدم اكتساب
الفضيلة للغير وتقويت الفضيلة
الحاصلة على الغير فغن ثم حرم
هذا التقويت ولم يجرم بترك ذلك
الاكتساب فافهمه اه وفيما
علم به وقفه لان المأمور ليس
شافعا بل مأمورا بالتبليغ لمن
يشق غيب التزم ذلك ولم يؤده
خالقياس وجوب التبليغ لانه
أمانة التزم ايصالها صلى الله
عليه وسلم (قوله الاربعة على
روحي) أي نطق فلا يرد ان
الانبياء احياء في قبورهم (قوله
وتقبيله) ظاهره وان قصد به
التعظيم لكن مر في الجنائز بعد

دخوله كما هو ولبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر
وصلى تحية المسجد بجنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهم ا على هذه النعمة ثم يأتي القبر
الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويضع يده في رقبته فبها أربع ذراع ويضع يده في رقبته فبها أربع ذراع
الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه
صلى الله عليه وسلم ثم يقرأ من أحد يسلم على الاربعة على روي حتى أرد عليه السلام
وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ولا يرفع صوته ناديا
معهم صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي
بكر رضي الله تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر
ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه لما رواه البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا قدم من
سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك
يا أبا بكر السلام عليك يا أبا تمام ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم
ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء
من المسلمين وان يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة
ويحسن زيارة البقيع وقبائوا ياتي بئر اريس فيشرب منها ويوضأ وكذلك بقية الآبار
السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة • كذا بصة قل بئر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة واحذر
من الطواف بقبره عليه السلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق
الظهر والباطن بجدار القبر كراهة شديدة ومصححه باليد وتقبيله بل الادب ان يضع يده على
لو كان بحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته ويسكن ان يصوم بالمدينة ما أمكنه وان
يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبعين والغريباء ما أمكنه واذا أباد
السفر استحب ان يودع المسجد بركعتين ويأتي القبر الشريف ويعبد السلام الاول
ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر لي العود
الى الحرمين سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة ورددنا الى أهلنا
سالمين غافلين ونصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهتري ولا يجوز لاحد استعجاب شيء
من الاكرام المعمولة من تراب الحرمين ولا من الاباريق والكيزان المعمولة من ذلك ومن
البدع تقرب العوام باكل الثمر الصالح في الروضة

نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه نعم ان قصد به تقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفق به الوالدرجه الله (فصل)

فيتمل مجي ذلك هنا ويحق النرق بانهم حافظوا على التباعده عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا
فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التصدي من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) * (قوله أي نية الدخول فيه) ع قدره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل هذا إلى نية الدخول لانه الملائم للركنية وفي سم على حج فرع هل يأتي فيمن لم يميز النوى من السنن متأخرة في نحو الصلاة حتى لو أعتد بقدر فرض معين نفلا لم يصح أو يفرق بأن النسك شديد التعلق ولهذا النوى به النقل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصيح مطلقا وان لم يميز ولا اعتد بقدر فرض معين نفلا فليتامل اه (أقول) الاقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف بشرط صحته الاسلام الخ على أنه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت افعال النسك منه اتفاقا لم يعتد به الكن رد ذكر النية بانها ركن ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العرب بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي ٤٤١ فليس شرطا لانه قاعد الاحرام الذي

الكلام فيه بل يكفي لانه قاده
نصوره بوجه اه ووجه التأييد
ان قوله بأنه لو حصل بعد الاحرام
وقبل تعاطي الافعال كفي صريح
في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية
لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف
وعليه فيكون المعتبر فيه عين
ما يعتبر في الصلاة بلفرق غايته انه
يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج
لا يعتبر ذلك (قوله استقبل القبلة
في السعي) ع هذا الحديث
ضعفه النووي قال السبكي رحمه
الله فالله دليل خذوا عني مناسككم
مع فعله صلى الله عليه وسلم اه
سم على منهج (أقول) يمكن ان
يجاب عن الحديث بوجه آخر
وهو ان يقال انه مبين لما وقع في
الآية الشريفة وهي قوله ان
الصفا الخ وبيان المراد من
الآيات يجوز الاستدلال عليه

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) * (أركان
الحج خمسة) بل ستة أحدها (الاحرام به) أي نية الدخول فيه لخبرائنا الاعمال بالنيات
(و) ثانيها (الوقوف) بعرفة اجماعا لخبر الحج عرفة (و) ثالثها (الطواف) بالكعبة
بقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والمراد طواف الافاضة (و) رابعها (السعي) بين
الصفا والمروة لخبر انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا
فان السعي قد كتب عليكم (و) خامسها (الحلق) أو التقصير (اذا جعلناه نسكا) وهو
المشهور بانوقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه كعدم كمال طواف وسادسها الترتيب في معظم
هذه الأركان كما يحتمل في الروضة وان عده في المجموع شرطا بان يقدم الاحرام على الجميع
ويؤخر السعي عن طواف ركن أو قدوم ويقدم الوقوف على طواف الركن والحق
أو التقصير لا يتابع مع خبر خذوا عني مناسككم (ولا تجبر) هذه الأركان ولا شيء منها (بدم)
بل يتوقف الحج عليها لان الماهية لا تحصل الا بجميع أركانها واما واجباته فخمسة أيضا
الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بلبا إلى منى
واجتناب محرمات الاحرام واما طواف الوداع فقد مر انه ليس من المناسك فعلى هذا
لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضها وغيرها يسمى هيئة (وما سوى الوقوف)
من هذه الستة (أركان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها نعم الترتيب معتبر في
جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيان الاحرام
من الميقات واجتناب محرمات الاحرام (ويؤدى النساكن على) ثلاثة (أوجه) فقط
ولهذا غنبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج أولا فالأفراد
أو بالعمرة فالمتنع أو به اما فالقران على تفصيل وشروط لبعضها استأنى وعلم من هذا

٥٦ في بالا حديث الضعيفة (قوله وسادسها الترتيب) قاسم على منهج قوله وسادسها الترتيب
الخ أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشيء ان يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في انه اذا حاق قبل الوقوف
ثم وقف وأتى بيقية الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم امكانه وان أتم بقوله في غير محله وتفاوته فقد حصل له الحج مع
انتفاء الترتيب فليتامل اه (أقول) ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لانه قدمه على الوقوف
لان ساقه قبله لم يقع ركنا والاثم انما هو لترفعه بإزالة الشعر قبل الوقوف وهذا كما لو اعتمر وحلق ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه
شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك ككتفاء بحلق العمرة بل لعدم شعر يزيله (قوله الاحرام من
الميقات) أي كون الاحرام من الميقات اما نفس الاحرام فركن كما مر اه (قوله ويؤدى النساكن) أي الحج والعمرة

(قوله انه لو أتى بنسك) أي من حج أو عمرة (قوله أو عمرة) أي وبهذه على الاتيان بما أحرم به (قوله ان يأتي بالحج وحده في سنة) أي ثم بالعمرة في أخرى (قوله فبأى بيانه) ٤٤٢ قد تقدم بيانه في قوله أحدها الافراد فاعل المراد به ان يأتي ما يتعلق به من

التفصيل وبيان أفضليته (قوله بأن يحرم بهما) أي وسواء قدم الحج على العمرة أم لا كما هو ظاهر إطلاقهم (قوله الا كحل) احتريزه كما يأتي في قوله فتقييده بالمبقيات (قوله واحد منهما) أي لمصوله ما قال شيخنا الزيادي وهل هما أي الطواف والسعي للحج والعمرة معاً أول الحج فقط والعمرة لاحكم لها الانغمارها أي في الحج لم يصرح الاصحاب بذلك لكن الاقرب كما قال بعضهم الثاني اهـ سم (قوله فقال ما شأنك) أي أي شيء شأنك فهو مبتدأ وخبر (قوله وعزتك جميعاً) أي وعليه فالعمرة التي أمرها بالخروج فيها إلى التمتع لم كانت تطوعاً (قوله انه لو أفسد) أي بان جامع (قوله انه ينبغي إحرامه به فاسداً) أي فيجب عليه المضى فيه ثم قضاؤه من قابل (قوله قبل الشروع فيه) أي الطواف (قوله صح احرامه) أي بالحج وببرأ بذلك من الحج والعمرة وقد يقال قياس ما سمر من ان من أحرم كاحرام زيد وتعذرت عليه معرفة ما أحرم به ان ينوي القرآن ولا يبرأ به من العمرة لاحتمال انه أحرم بالحج ويمتنع ادخالها عليه كما لو شك في احرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد الفسكين حيث لا يبرأ من

انه لو أتى بنسك على حدة لم يكن شيئاً من هذه الالوجه كما يشير إليه قوله الله كان بالتثنية اما اداء النسك من حيث هو فعلى خمسة أوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بهج فقط أو عمرة فقط (أحدها الافراد) الافضل ويحصل (بان يحج) أي يحرم بالحج من بيقانه ويقرغ منه (ثم يحرم بالعمرة) من عامه (كاحرام المكي) بان يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتي بعملها) اما غير الافضل فله صورتان احدهما ان يأتي بالحج وحده في سنة الثانية ان يعقر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتي واما الافراد الذي هو افضل فسيأتي بيانه (الثاني القرآن) الا كحل ويحصل (بان يحرم بهما) معاً (من الميقات) للحج وغيره الا كحل ان يحرم بهما من دون الميقات وان لزمه الدم فتقييده بالمبقيات لكونه أكمل لا يكون الثاني لا يسمى قرناً (وبعمل عمل الحج) فقط لان عمل الحج أكثر (فيحصلان) ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعي واحد لخبر من أحرم بالحج والعمرة اجزاء طواف واحد وسعي واحد عنهما حتى يحل منهما جميعاً وهذه الصورة الأصلية للقرآن ثم ذكر غيرها بقوله (وان أحرم بعمرة) صحيحة (في أشهر الحج ثم) أحرم (بالحج قبل) الشروع في (الطواف كان قرناً) اجماعاً فيكفيه عمل الحج لخبر عائشة انها أحرمت بعمرة فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم لم توجد هاتيكى فقال ما شأنك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم اطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره صح و= ان قارنا كما صححه في زوائد الروضة والمجموع واحتريز بقوله قبل الطواف عمل الطواف ثم أحرم بالحج أو شرع فيه ولو بخطوة ثم أحرم بالحج فانه لا يصح لاتصال احرامها بقصوده وهو أعظم افعالها فلا ينصرف بهد ذلك الى غيرها ولانه أخذ في التصلل المقتضى لنقصان الاحرام فلا يليق به ادخال الاحرام المقتضى لقوته ولو اسـلم الحجر بنية الطواف في محبة الادخال وجهان أو وجههما كما يجتهد في المجموع الجواز اذ هو مقدمته لابعضه وعلم من تقييد العمرة بالصحيحة انه لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج انه ينعقد احرامه به فاسداً وهو الاصح ونقل الماوردى عن الاصحاب انه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده صح احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصارت اركان أحرم وتزقيج ولم يدر هل كان احرامه قبل تزوجه أو بعده فانه يصح تزوجه (ولا يجوز عكسه) وهو ادخال العمرة على الحج (في الجديد) لانه لا يستقيده شيئاً بخلاف الاول يستقيده الوقوف والرمي والمبيت ولانه يتمتع ادخال الضعيف على القوى كفراس النكاح مع فراش الملك لقونه عليه جاز ادخاله عليه دون العكس حتى لو فكح اخت أمته جاز طؤها

العمرة انه لا يبرأ منها من الحج بل وازان يكون احرامه به بعد طواف العمرة فلا يصح الا ان يقال قوى جانب البراءة بخلاف يكون الاصل عدم الطواف عن العمرة فصح احرامه بالحج (قوله جاز وطؤها) أي اخت أمته

بخلاف العكس والقديم الجواز وصححه الامام كعكسه فيجوز ما لم يشرع في اسباب تحلله
ويجوز القران بمكة ولان لم يخرج الى الحل تغليب الحج مع انه يجمع بين الحل والحرم
بوقوف عرفه (الثالث التمتع) ويحصل (بان يحرم بالعمرة) في أشهر الحج (من ميعات
بلده) أو غيره (ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) أو من الميعات الذي أحرم بالعمرة منه
أو من منزل مسافته أو ميعات اقرب منه وهي متممة التمتع صاحبها بمحظورات الاحرام
بينهما أو لتمتعه بسقوط العود الى الميعات للحج وعلم مما تقرر ان قوله من بلده ومن مكة
مثال لا قيد (وأفضلها) أى أوجه اداء النسكين المتقدمة (الافراد) ان اعتمر عامه فان
آخرها عنه كان الافراد مكررها اذا تأخيرها عنه مكرره والمراد بالعام ما بقي من الحجة الذي
هو شهر الحج كما ينفي منه كلام السبكي وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه
فيسمى افرادا أيضا وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي وكان مرادهم انه يسمى بذلك
حيث انه أفضل من التمتع الموجب للدم والافطار التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام
الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تمعنا (وبعد التمتع) وبعد التمتع القران لان التمتع
يأتي بعملين كاملين غير انه لا ينشئ اهما ميعاتين واما القارن فانه يأتي بعمل واحد من
ميعات واحد (وفي قول التمتع) أفضل من الافراد ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في
احرامه صلى الله عليه وسلم لانه صح عن جابر وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم انه صلى
الله عليه وسلم أفرد الحج وعن أنس انه قرن وعن ابن عمر انه تمتع ورجح الاول بان رواه أكثر
وبان جابرا منهم أقدم صحة واشد عناية بضبط المناسك وافعاله صلى الله عليه وسلم من لدن
خروجه من المدينة الى ان تحال وبأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولا كما يأتي وبالإجماع على
انه لا كراهة فيه بأن المفرد لم يربح ميعاتا ولا استباح المحظورات كالتمتع ولا ندراج افعال
العمرة تحت الحج كالقارن فهو أشق حالا واما تخيه صلى الله عليه وسلم بقوله لو اسقطت
من أمري ما استدرت ما سمت الهدى ولعلتم اعمرة فلقطيب قلوب أصحابه لما حزنوا
على عدم موافقة عند أمره لهم بالاقرار عدم الهدى والموافقة لخصم يلها هذا المعنى
أهم عنده عليه السلام من فضيلة خاصة بالنسك وللمصنف في مجموعه كلام في حجه عليه
السلام ووج أصحابه لم يسبق اليه لفاسته ولا اعتبار بالنزاع فيه حيث قال الصواب
الذي نعتقه انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه في
تلك السنة للعاجلة وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواية الافراد وهم الاكثر اول
الاحرام ورواية القران آخره ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع وقد اتفق
بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة
ولو جعت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل أحدان الحج وحده افضل
من القران فانتظمت الروايات في حجته في نفسه واما الصحابة رضى الله عنهم فكانوا ثلاثة
أقسام قسم احرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى وقسم بعمره وقرعوا منها ثم أحرموا

(قوله والمراد بالعام) أى الذى
يكبره تأخير العمرة عنه (قوله
ولا اندراج أفعال العمرة) أى
ولا ادراج الحج (قوله فى تلك السنة
للعاجلة) أى وهى مشاركة
أصحابه فيما أتوا به من العمرة
المنبهة على جواز العمرة فى أشهر
الحج مع ان الجاهلية كانوا
لا يراحمون بها الحج فى وقت امكانه
(قوله فانتظمت) أى الروايات

بمحج وقسم محج من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يلقوه عمرة وهو معنى
فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص بالصحابدة أمرهم به صلى الله عليه وسلم إيمان مخالفة
ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إيقاعها فيه من
أجر الفجور كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك ودليل التخصيص خبر
أبي داود عن الحرث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أرايت فسخ الحج إلى العمرة لنا
خاصة أم للناس عامة فقال بل لكم خاصة فتظمت في أحرامهم أيضا فن روى أنهم كانوا
قارنين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن أن البقية مثلهم
وكره جمع تسمية حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ورده المصنف بأنه غلط فاحش نابذ
للأخبار الصحيحة في تسميتها بذلك وقد يجاب عنه بنحو ما مر في تسمية الطواف شوطا
وبحث الاسنوى تبعه للدارزي أن الثارن الذي اعقر قبل قرانه أو بعده يكون قرانه أفضل
من الأفراد لا شقاله على مقصوده مع زيادة عمرة أخرى تكتم بجر الما آخر الوقت صلى بالتيم
أوله ثم بالوضوء آخره وردبانه لا يلاقي ما نحن فيه إذا الكلام في المناضلة بين كيفية أداء
النسكين المسقط لطلبها لا بين أداء النسكين فقط وأدائهم ما مع زيادة نسك متطوع به
ويرد أيضا باننا لو سلمنا أن كلامهم فيما نحن فيه نقول الأفراد أفضل حتى من القرآن مع
العمرة المذكورة لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة في العمل كما لا يخفى من فروع
ذكروها وبما نقرر يعلم أن من استتاب واحد الحج وآخر للعمرة لا يحصل له كيفية الأفراد
الفاضل لأن كيفية الأفراد لم تحصل له (وعلى المتنع دم) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى
الحج فما استيسر من الهدى والمعنى في إيجاب الدم كونه ربح ميقانا إذا لو كان أحرم بالحج
أو لامن ميقان باده اسكان يحتاج بعد فراغه من الحج إلى خروجه إلى أدنى الحبل ليحرم
بالعمرة وإذا تمتع استغنى عن الخروج لكونه يحرم بالحج من جوف مكة والواجب شاة
بجزئة في الضحية أو ما يقوم مقامها من سبع بدية أو سبع بقررة وكذا جميع الدماء
الواجبة في الحج الأجزاء الصيد كما سيأتي مبسوطا (بشرط أن لا يكون من حاضري
المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إذا سم الإشارة
للهدى والصوم عند فتيده ولمن معناه على من (وحاضروه من) مساكهم (دون من حلقين
من مكة) لأن المسجد الحرام المذكور في الآية ليس المراد حقيقة فتيده اتفاقا بل الحرم عند
قوم ومكة عند آخرين وحله على مكة أقل تجوزا من حله على جميع الحرم (قلت لا يصح من
الحرم والله أعلم) إذ كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم والعمرة تعالى قول
وجهك شطر المسجد الحرام فهو نفس الكعبة فالخاق هذا بالاعم الاغلب أولى واقرب
من الشيء يقال أنه حاضرة قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي
قرية منهن والمعنى في ذلك أنهم لم يربحوا ميقانا أي عاملا أهله ولمن مر به فلا يشك عن
بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له النسك ثم فاته وان ربح ميقانا

(قوله بنحو ما مر) لم يتقدم له ثم
جواب عن ذلك إلا أن يكون
ساقطا في هذه النسخة (قوله
ما يربو) أي يزيد (قوله من فروع
ذكروها) منها من صلى الترتيلا
أفضل من صلى عشرا (قوله لأن
كيفية الأفراد لم تحصل له) هذا
ظاهرا ونوعا معا أوتقـ دمت
العمرة على الحج اما لو تأخرت
العمرة عن الحج ففي عدم حصول
الأفراد الفاضل له نظر (قوله
الأجزاء الصيد) أي فإن الواجب
فيه مثل ما قتله من الصيد أي والا
دم الجاع المقصد فانه بدنة (قوله
وان) أي من قوله تعالى ذلك لمن
وقوله ولمن مبتدأ لأنه أريد لفظه
ومعناه مبتدأ ثان وعلى من خبر
الثاني والثاني وخبره خبر الأول

بقية لكنه ليس بمقتا عاملا له ولمن صر به ولا يشكل أيضا بانهم جعلوا ما دون مسافة
 القصر كالموضع الواحد في هذا ولم يجعلوه في مسئلة الاساءة وهو اذا كان مسكنه دون
 مسافة القصر من الحرم وجاوزه واحرم كالموضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمكي اذا
 أحرم من سائر بقاع مكة بل ألزمه الدم وجهه لوجه مسبا كالاتاقى لان ما خرج عن مكة مما
 ذكرنا تبع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه ولانهم عملوا بمقتضى الدليل
 في الموضعين فهنا لا يلزمه دم لعدم اساءة بعدم عوده لانه من الحاضرين بمقتضى الآية
 وهناك يلزمه دم لاساءة بمجاوزه ما عين له بقوله في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ
 حتى أهل مكة من مكة على ان المسكن المذكور كاقربة بمنزلة مكة في جواز الاحرام من
 سائر بقاعه وعدم جواز مجاوزته بلا احرام لمريد النسك فلو كان للمقتنع مسكنا بعيدا
 وقريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم كثرة اقامته باحدهما ثم ان استوت اقامته
 بهما اعتبر بالاهل والمال فان كان أهله باحدهما وماله بالآخر اعتبر بمكان الاهل ذكره
 المحب الطبري قال والمراد بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الاباء والاخوة
 فان استويا في ذلك اعتبر بعزم الرجوع الى أحدهما للاقامة فيه فان لم يكن له عزم فيما
 خرج منه قال في الذخائر فان لم يكن له عزم واستويا في كل شئ اعتبر بموضع احرامه
 ولغريب مستوطن في الحرم أو فيما بينه وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه
 ويلزم الدم اقامته بتمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لان الاستيطان لا يحصل
 بمجرد النية وعمله في الذخائر بانه التزم بمجاوزه الميقات أما العود والدم في احرام سنته
 فلا يسقط بنية الاقامة (وان تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل
 أشهره وأتمها ولو في أشهره ثم حج لم يلزمه دم لعدم جمعه بينهما في وقت الحج فاشبهه المفرد
 وان يحج من عامه فن لم يحج من عامه الذي اعتمر فيه لادم عليه ولو كرر الممتع العمرة في
 أشهر الحج فهو ل يتكرر الدم أم لا أفق الربيع صاحب التتبع الذي هو شرح التبيين
 بالتكرار وأفق بعض مشايخ الناسخ بدمه قال وهو الظاهر (وان لا يعود لاحرام
 الحج الى الميقات) الذي أحرم منه للعمرة أو ميقات آخر ولو أقرب الى مكة من ميقات
 عمرته أو الى مثل مسافة ميقاتها فاذا عاد اليه وأحرم منه بالحج لم يلزمه دم اذا مقتضى
 لزومه من حج ميقات وقد زال بعوده له وافهم كلامه انه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع
 ولا وقوع النسكين عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك ولو خرج الممتع للاحرام
 بالحج من مكة وأحرم خارجها ولم يعد الى الميقات ولا الى مسافته ولا الى مكة لزمه دم أيضا
 للاساءة الحاصلة بخروجه من مكة بلا احرام مع عدم عوده ومعلوم ان هذه الشروط
 المذكورة معتبرة لوجوب الدم والاشهر انها غير معتبرة في تسميته تمتعا (ووقت وجوب
 الدم) عليه (احرامه بالحج) لانه حينئذ يصير متمعا بالعمرة الى الحج والاصح جواز ذبحه
 اذا فرغ من العمرة ولا يماقت ذبحه بوقت كسائر دماء الجبرانات (و) لكن (الا فضل ذبحه

(قوله ذكره المحب الطبري) بقى
 مالو كان له في كل منهما مال بلا
 اهل أو في كل منهما اهل ولا مال له
 اولى له اهل ولا مال في أحدهما
 والحكم في الجميع انه كما استويا
 في المال والاهل وسيأتى ذلك في
 قوله فان استويا في ذلك الخ (قوله
 دون الاباء والاخوة) أي والاولاد
 الرشداء على ما أفهمه التقييد بقوله
 قبل تحت حجره (قوله أفق الربيع)
 بفتح الراء الى رمية ناحية باليمن
 اه انساب وعبارة القاموس
 ورمية بالفتح مخلاف باليمن وحسن
 باليمن اه (قوله قال) أي الناسخ
 وهو الظاهر هو المعتبر (قوله ولا
 وقوع النسكين عن شخص واحد)
 أي بل يجب وان كان النسكان عن
 اثنين غير الحرم أو أحدهما للمحرم
 والآخر غيرهم وسبأني في آخر
 الفصل بيان من عليه الدم (قوله
 للاحرام بالحج) أي فلا يستتر قبله
 فلو مات قبل الاحرام بالحج فلا دم
 عليه (قوله ولا الى مسافته) نسخة
 مسافته

(قوله ولولا هذان) هـ. أقوله للاتباع وقوله وخروج من خلاف الخ (قوله بان وجده باكثر من ثمن مثله) ظاهره وان قل بحيث يتغابن به وبه صرح شيخنا الزايدى لكن ينبغي وجوبه بزيادة لا يتغابن بها (قوله او كان محتاجا اليه) وينظر ان يأتى هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار ٤٤٦ سنة والعمر الغالب وقت الاداء الا الوجوب اهـ مع اهـ زيادى (قوله

ما مر في التيمم) أى فان يتقن وجوده فانتظاره أفضل والى فالتجمل أفضل (قوله فيحرم قبل سادس الحجة) أى والاولى له ذلك (قوله لزمه قضاؤها) أى ولو مسافرا كما علم من قوله وليس السفر عذرا في تأخير صومها (قوله ويجوز ان لا يحج في هذا العام) أى يمكن (قوله اذا رجع الى أهله) أى وان بعد وطنه كالمغاربة مثلا (قوله صامها) أى السبعة وبجازا الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر والامام الثلاثة ثم السبعة وفرق بينهما بأربعة أيام (قوله ويندب تتابعها أيضا) الاولى ان يقول أى يندب الخ لان ما ذكره في السيرة للتشبيه المنادى بقوله ركذا السبعة ويمكن الجواب بأنه أشار الى أنه كما يندب تتابع الثلاثة والسبعة يندب تتابع العشرة بان لا يفصل بين الثلاثة والسبعة إلا بعدة السير الى أهله (قوله بقدر أربعة أيام) أى فلو أسس في وطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام (قوله ومدة امكان السير الى أهله على العادة) أقول ومن ذلك إقامة الحج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة

يوم النحر) للاتباع وخروج من خلاف من أوجب فيه ولولا هذان لكان القياس أن لا يجوز تأخير عن وقت الوجوب والامكان كالزكاة (فان يحز عنه) محسبان فقدده وثمنه أو شره بان وجده باكثر من ثمنه او كان محتاجا اليه أو الى غنائه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك (في موضعه) وهو الحرم سواء أقدر عليه بيامه أم بغيره أم لا بخلاف كفارة العين لان الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة (صام) بدله حتما عشرة أيام ثلاثة في الحج (قوله تعالى من لم يجد أى الهدى فصيام ثلاثة أيام في الحج أى بعد الايام به فيمنع تقديمها على الاحرام بخلاف الدم اذا الصوم عبادة بدنية فامتنع تقديمها على وقتها كالمصلاة والدم عبادة مالية كالزكاة ولو عدم الهدى في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الاظهر مع انه لم يحج في موضعه ولورجا وجوده جازاه الصوم وفي استصحاب انتظاره ما مر في التيمم ولكن (تستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للعاج فطره كما مر في صوم التطوع فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه واذا أحرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها على يوم النحر فان أخرها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء وان تأخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لان تأخيرها لا ينافي كون مراد من الآية وليس السفر عذرا في تأخير صومها لان صومها يتعين ايقاعه في الحج بالنص وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا بخلاف رمضان فلا يجوز صومها في يوم النحر والتشريق كما مر واذا فاته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر اذا لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز ان لا يحج في هذا العام ويسن للموسر الاحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع وهذا الصوم ترك لا يتصور في ترك الرمي ولا في طواف الوداع ولا في القواف فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في الرمي لانه وقت الامكان بعد الوجوب (و) صام بعد الثلاثة (سبعة) اذا رجع الى وطنه و (أهله في الاظهر) ان أراد الرجوع اليهم أقوله تعالى وسبعة اذا رجعتم وخبر من لم يجد هـ. يافليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله فلا يجوز صومها في الطريق لذلك فلو أراد الإقامة بمكة صامها بها كافي البحر والشافي اذا فرغ من الحج لانه المراد بالرجوع فمكاته بالفراغ رجع عما كان مقبلا عليه (ويندب تتابع) الايام (الثلاثة) اداء أو قضاء (و) كذا (السبعة) بالرفع بخطه ويندب تتابعها أيضا لان فيه مبادرة لاداء الواجب وخروج من خلاف من أوجب فيه نعم لو أحرم بالحج من سادس الحجة لزمه ان يتابع في الثلاثة تضييق الوقت لا للتتابع نفسه (ولو فاته الثلاثة في الحج) بعذرا أو غيره (فاظهر انه يلزمه) قضاؤها المأمر (وان يفرق في قضائها بينهما وبين السبعة) بقدر أربعة أيام يوم النحر والتشريق ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة كافي الاداء

فرق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد الى أهله لانه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج الحاج بهى ضرورية بالنسبة له كالاتامة التي تشمل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام لدورة المعروفة في فرق بجميع ذلك فيما يظهر

فلوصام عشرة ولا حصات الثلاثة ولا بعتة بد بالبيعة له دم التفريق والثاني لا يلزمه التفريق (وعلى القارن دم) لوجوبه على المقتنع بالنص وفعل المقتنع أكثر من فعل القارن فاذا لزمه الدم فالقارن أولى بالخبر انه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر فأت عائشة وكن قارنات (كدم المقتنع) في أحكامه المتقدمة جنسا وسنا وبدا عند العجز لانه فرغ عن دم المقتنع (قات) كما قاله الرافعي في الشرح (بشرط ان لا يكون) القارن (من حاضري المسجد الحرام) ومريان حاضريه وان لا يعود قبل الوقوف للأحرام بالحج من الميقات فان عاد سقط عنه الدم (والله أعلم) لان دم القارن فرغ عن دم المقتنع ودم المقتنع غير واجب على الحاضر ففرغه كذلك وهذا الشرط ابضح والافتقار به بدم المقتنع كما مر يغني عنه ولو استأجر اثنين آخر احدهما للحج والاخر لعمره فمقتنع عنهما أو اعتمر أجير عن نفسه ثم حج عن المستأجر فان كان قد تمتع بالأذن من المستأجرين أو أحدهما في الأولى ومن المستأجر في الثانية فعلى كل من الأذنين والأذن والاجير نصف الدم ان أيسر أو ان أعسر أو أحدهما فيما يظهر فالصوم على الاجير أو تمتع بالأذن عن ذكر لزمه دمان دم المقتنع ودم لاجل الاساءة بمجاوزته الميقات ولو وجد المقتنع الفاقدا للهدى الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه الهدى لان وجده بعد شروعه في الصوم فلا يلزمه وانما يستحب خروجه من الخلاف

* (باب محرمات الاحرام) *

في المحرمات به والاصل في ذلك الاخبار العجيبة كخبر مثل صلى الله عليه وسلم لم يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا أحدا لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسمه زعفران أو ورس ولا تنقب المرأة ولا قلبس القفازين وانما وقع الجواب عما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس وان كان هو المسئول عنه اذا اصل الاباحه وتنبها على انه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وان المعتبر في الجواب ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال صريح الخلفاء بمنى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القمص والاقبيصة والسراويلات والخفاف الا أن لا يجد النعلين وقد عده المحرمات في الرواق واللباب عشرين شيئا أو جرى على ذلك البلقي في تدريسه وقال في الكفاية انها عشرة أي والباقي ممتد اخلة قال الاذري واعلم ان المصنف بالغ في اختصار أحكام الحج لاسيما هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره والمهر رسالم من ذلك فانه قال يحرم في الاحرام أمور منها كذا وكذا ٥٥ والمصنف عدها سبعة فقال (أحدها ستر بعض رأس الرجل) وان قل كيباض خلف اذنه فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزمه بما يجاذبه من الجوانب اذا ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وليست الأذن من الرأس خلا فالن وهم فيه ولو جاوز شعر رأسه حده بحيث لم يجز المسح عليه فهل يحرم عليه

(قوله لانه فرغ عن دم المقتنع) أي مبني على دم المقتنع (قوله لاجل الاساءة الخ) أي حيث لم يعد للأحرام بالحج من الميقات (قوله لان وجده بعد شروعه الخ) أي واذا فعله بعد الشروع في الصوم فهل يسقط ببقية فعله ما هو الاصل ويقع ما فعله نقلا مطلقا أم لا فيه نظروا لا قرب الاول قياسا على ما لو عجز عن الاعتاق في كفارة الوفاة أو انظروا وشرع في الصوم ثم قدر على الاعتاق ففعله فان ماصاه يقع نقلا مطلقا

* (باب محرمات الاحرام) *

أي المحرمات به * (فائدة) * محصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كل من اقلاف الحيوان المحترم ومن الجماع في الحج كبيرة وان بقيت المحرمات صغيرة اه سم على حج وقوله ومن الجماع ظاهره ولو بين التحللين واهله غير مراده وقوله في الحج قد يخرج العمرة واهله غير مراد أيضا

(قوله والاوجه الثاني) وعليه فالفرق بينه وبين التقصير ان البشرة هنا هي المقصودة بالحكم كالوضوء وانما اجزاء تقصيره لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه ج ٤٤٨ (قوله بخلاف ما لا يعد ساترا كخبط) ظاهره وان قصد به الستر ويدل له ما سياتي

من الفرق بين نحو القففة وغيره (قوله كقففة) ومثل القففة فيما ذكر وضع اليد على رأسه بقصد الستر اه ج (قوله والا لزمته الفدية) أي بان قصد الستر وحده أو مع الحبل (قوله ومقتضاه) أي مقتضى قوله والا لزمته الفدية (قوله مما ذكر) أي من كونه يعد ساترا عرفا وألا يعد وقصد بنحو القففة الستر (قوله وماء) عطف على قوله كخبط شده (قوله الحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وان لم يبع الميعم كحرو برد الخ اه ج ويهض الهوامش الصحيحة عن سم مانعه سألت بعض شيوخ الجاز عن المحرم اذا لبس عمامته للمعذر فهل يجوز له نزعها الاجل مسح كل الرأس وهل تكرر ذلك للسنة وهل تلزمه الفدية للنزع والتكرار والنزع فقط فاجاب بانه يجوز له نزعها لذلك وله التكرير وتلزمه الفدية للنزع ولا تلزمه للتكرير في الوضوء الواحد اه رجه الله وهو قريب (قوله وتبان) قال في المختار والتبان بالضم والتشديد مر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة وقد يكون للملاحين اه (قوله وان لم يلبس) قال في المختار من باب رد (قوله أو القباء) بان وضع أسفله على

ستره هنا كما يجزئ تقصيره أولا كما لا يجزئ المسح عليه محل احتمال والاوجه الثاني (بما يعد ساترا) عرفا وان لم يحيط به كقلنسوة وطين ومهرم وحناء تخين لم يلبس الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خرج من بيته ميتا لا يتخمر وارأسه فانه يبعث يوم القيامة ما يبى بخلاف ما لا يعد ساترا كخبط شده ولم يكن عريضا كالعصابة ومحمول كقففة وضعها على رأسه لابقصد الستر والالزمته الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم ان نحو القففة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الفدية فيه وان لم يقصد ستره فان اتقى شرط مما ذكر لم يحرم خلافا لما يوهمه كلام الاذرى وماء غطس فيه ولو كدرا أو طين وحناء رقيقين ولبن وعسل رقيق وهو دج استعمل به وان مسه أو قصد الستر بذلك فيما يظهر وفارق بنحو القففة بان ذلك يقصد الستر به عرفا بخلاف هذه ونحوها ونحوه وسادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كان رفعه بنحو عود يده أو يده غيره وان قصد الستر فيما يظهر وانما عطف الماء كدوساترا في الصلاة لان المداثر ثم على ما منع ادراك لون البشرة وهنا على الساتر العرفي وان لم يمنع ادراكها ومن ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره فاندفع ما توهمه بعضهم من اتحاد البابين وما بناء عليه من ان الساتر الرقيق الذي يحكي البشرة لا يضر هنا فقد صرح الامام هنا بانه يضر ولا اعتبار بما في نكت اللثافي مما يقتضى ضعفه ولو شد خرقة على جرح برأسه لزمته الفدية بخلافه في البدن لان الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن وأفهمت عبارته جواز ستر وجهه وعليه اجماع الصحابة وخبر مسلم في الذي وقصته ناقته لا يتخمر وارأسه ولا وجهه قال الدهبيلي ذكر الوجه فيه وهم من بعض الرواة قال في الشاملة هو محمول على ما يجب كشفه من الوجه لتحقيق كشف الرأس وصح خروا وجهه ولا يتخمر وارأسه (الا) ستر بعض رأس الرجل أو كاه (الحاجة) من حراو برد او مداواة كان جرح برأسه فشده عليه خرقة فيجوز ان قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج فم تلزمه الفدية كما مر قياسا على الحلق بسبب الاذى (ولبس الخبط) كقميص وخف وقفاز وقباء وان لم يخرج يديه من كفه وخريطة تلطاب الحنطة لانه في معنى التفازين وسراويل وتبان (والمسوج) كدرع من زرد سواء كان الساترا خاصا بمحل الستر ككيس اللبة أولا كان ستر يعضه بعض البدن على وجه جائز ويعضه الآخر بعضه على وجه ممنوع كازار شقة نصفين واف على ساق نصفه بقدا وخيط وان لم يلف النصف الآخر على الساق الاخر فيما يظهر وان أوهم تعبيرا كغيره ما بقولهم أو شقة نصفين واف كل نصف على ساق وعقده خلافة (والمعقود) كجبة لبد سواء في ذلك المتخذ من قطن وكان وغيره من الخبز السابق (في سائر) أي جميع اجزاء (بدنه) والمعتبر في اللبس العادة في كل ملبوس اذ به يحصل الترفه فلوارتدى بالقميص أو القباء أو الخف به ما أو اتزر

عاتقيه اه ج وقضيته انه لو جعل غشاء على عاتقيه وبطائنه الى خارج كان ساترا فوجب فيه الفدية وهو قريب بالسراويل

(قوله ويلحق به) أي أدخل رجله (قوله ولو زار الخ) ظاهره ولو زاروا خذوا زاراً من أعدة وسما في أنه إنما يضر زره بالآزار وإن
تقاربت في عراج خلاف المتباعدة فاعمل ما هنا محمول على ما يأتي ٤٤٩ (قوله أو عتده بشكة) الشكة بكسر التاء والجرحة

بأشبات الجيم كما هنا وبخذهها كما
في المذهب لغتان مشهورتان
ذكرهما صاحب الجمل والصحاح
وآخرون وهي التي تجعل فيها
الشكة اه مجموع للتوى (قوله
وهو فيه) أي الرداء (قوله هيمان)
اسم الكيس الدراهم (قوله جواز
الاحتياط) معقد (قوله عند فقد
الآزار) ظاهره وإن لم ينقص بفتقه
وفي جح أن يحمل جواز ذلك إن
نقص بفتقه والواجب (قوله وإن
استر ظهر القدمين) ظاهره وإن
ستر العقب وعليه فلا حاجة إلى
قطع ما يستر الأصابع من الزموزة
أو الزربول (قوله واستدامة لبسه)
أي وإن قلت (قوله مومة للدم)
أي وحرمة الاستدامة كما يأتي
في سائر وجه المرأة (قوله لم يستر
سيرة جميع الأصابع) مفهوما
أنه إذا ستر جميع الأصابع ضرره
مشكل على ما مر من عدم حرمة
الزموزة مع أنها سائرة لظهر
القدم مع جميع الأصابع الآن
يعال ما مر بما إذا لم يجده غيرها
فاغتفر لبس الحاجة بخلاف
ما هنا رأيت في جح ما يصرح
بذلك (قوله أما المداس المعروف
الآن) وهو ما يكون استساكه
بسيور على الأصابع (قوله لم يلزمه
قبوله) ظاهره وإن كان في
النسيئة لأجل يوسف فيه كان

بالسراويل فلا فدية كما لو اتزر بآزار فقه من رفاع أو أدخل رجله في ساق الخلف ويلحق
به لبس السراويل في إحدى رجله أو ألقى قباء أو فرجية عليه وهو مضطجع وكان بحيث
لو قام أو قعد لم يستسكن عليه إلا بزيده ولو زار الآزار وأخطه حرم نص عليه أو عتده
بشكة في حجة الحاجة أحكامه فلا لكنه يكره كما قاله المتولي وله شدة بخيط ولو لمع
عقد الآزار لم حاجة بثبوته بخلاف عقد الآزار بآزار في عرا إن تقاربت وعقد الرداء
كذلك وإن تباعدت وعقد طرفي ردائه بخيط أو دونه أو خلهما بخلال كما مر فليس له شيء
منها الشبه بالسراويل أو الخيط من حيث استساكه بنفسه وقارق الآزار الرداء فيها ذكر
بأن الآزار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه ممنوع لعدم احتياجه إليه غالباً بخلاف الآزار
وله شد طرف آزاره في طرف ردائه من غير عقد لكنه يكره وله بلا حاجة تقليد لموسى
وشد نحو هيمان ومنطقة واف عمامة بوسطه ولا يعقد لها ولبس خاتم وأدخل يده في كم
منفصل عنه وظاهر كلامهم جواز الاحتياط بجمجمة أو غيرها وقد أبدى بعض العلماء حكمة في
تحریم لبس الخيط وغيره مما منع منه المحرم وهي خروج الإنسان عن عادته فيكون مذكراً له
ما هو فيه من عبادة ربه فيشتغل بها قال الأسنوي وخريطة اللحية لا تدخل في كلام المصنف
لأن اللحية لا تدخل في معنى البدن (الأذا) كان لبسه لحاجة كبرو برد فيجوز مع الفدية
أو (لم يجده غيره) أي الخيط ونحوه فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التي لا تأتي الأتزار
بها عند فقد الآزار فإن أتى حرم لبسه حينئذ ولبس خف قطع أسنل كعبه أو مكعب أي
مداس وهو المسمى بالزموزة أو زربول لا يستر الكعبين وإن استر ظهر القدمين لم يصح
من قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة عرفات السراويل لمن لم يجد الآزار والخنفاف لمن
لم يجد النعلين أي مع قطع الخفين أسنل من العيين بقرينة الخبر المار والاصل
في مباشرة الجائز في الضمان واستدامة لبس ذلك بعد قدرته على النعل والآزار موجهة
لادم وخروج من لم يجد الواحد فيصوم عليه لبس ذلك للخبر والمراد بالنعل التماسومة ومثلها
قباب لم يستر سيرة جميع الأصابع أما المداس المعروف الآن فيجوز لبسه لأنه غير محيط
بالقدم ولا فرق بين أن يأتي من السراويل آزاراً ولا لاطلاق الخبر وأضاعة المال بجملة
آزاراً في بعض صورته ولتأتي المنفعة المقصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف
الخلف ولو ردد الأمر بقطعه وجريان العادة بفساده وأمره والمساحة فيه بخلاف
السراويل فسقط القول بأشكاله وبحج بعضهم عدم جواز قطعه إذا وجد المكعب لأنه
أضاعة مال وهو متجه ولو قدر على أن يستبدل به آزاراً مثله قيمة وجب أن لم يضر زمن
تدو فيه عورته والأفلا كما في المجموع ولو بيع منه آزاراً ونعل نسيئة أو وهبها ولو من
أصل أو فرع لم يلزمه قبوله أو أعير له لزمه وبجحت الأذرى أنه يجزى حينئذ في الشرائع نسيئة
وفي قرض الثمن ما مر في التيم وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخلف المقطوع وإن لم يحتج

أجل مدة يصل فيها إلى ماله وقياس ما في التيم خلافه ثم رأيت قوله وبجحت الأذرى الخ
(قوله وفي قرض الثمن ما مر في التيم) أي فيجب حيث كان لأجل مع زيادة تليق بالأجل وكان مؤسراً وقت حلوله

اليه وهو به. بدل الوجه عدمه الحاجة كخشية تجس رجله أو نحوه برداً وحراً وكون
الحذاء غير لائق به ولا فرق في جميع ما تقر بين البالغ والصبي إلا أن الأثم يختص بالمكلف
ويأثم الولي إذا أقر الصبي على ذلك ولا بين طول زمن اللبس وقصره (ووجه المرأة) ولو أمة
كفى المجموع (كرأسه) أي الرجل في حرمة الستر لوجهها أو بعضه الحاجة فيجوز مع
الفدية وعلى الحر أن تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسه إلا به احتياطاً للرأس إذا لم يكن
استيعاب ستره إلا بستر قد ريسر مما يليه من الوجه والمحافظة على ستره بكماله لكونه عورة
أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه وقضيته أن الأمة لا تستر ذلك لأن
رأسها ليس بعورة وهو ما جزم به في الاسعاد وهو الوجه ولا ينافيه قول المجموع ما ذكر
في احرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرمة والأمة وهو المذهب لأنه في مقابلة قوله
وشذ القاضى أبو الطيب فحكى وجهها أن الأمة كالرجل ووجهين في المعضة هل هي
كأمة أو كالحر اه وعلى ظاهر المجموع يمكن الجواب بأن الاعتناء بالرأس حتى من الأمة
أكثر وللمرأة أن ترضخ على وجهها ثوباً متجافياً عنه بنحو خشبة وإن لم يتحج ذلك لحرقنة
فان وقعت من غير اختيار فأصاب وجهها فان رفعته فوراً فالفدية والاغت ووجبت
ولا يبعد جواز الستر مع الفدية حيث تعين طريق الدفع نظر محرم (ولها) أي للمرأة (لبس
الخيط) وغيره في الرأس وغيره (الالفقاز) فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به (في
الانطهر) للغير الممار ولأنه بالنسبة لغير الذكر ما لبس عضواً ليس بعورة فاشبهه خف الرجل
وخريطة لحيمته اذ هو نثي يعمل لليدين يحشى بتطن ويكون له ما يزر به على الساعد يد
من البرد وتلبسه المرأة في يديها ومراد الفقهاء ما يشتمل المحش والمزور وغيرهما وبكونه
ملبوس عضو غير عورة في الصلاة فارق خفها والحقت الأمة بالحرة احتياطاً وخرج به
ستر يد المرأة بغيره ككتم وخرقه لفتحها عليه ابشداً وغيره كما صححناه فيجوز لها جميع ذلك وإن
لم يتحج لخضاب ونحوه ولأنه لا تخبريم القنار عليها ما مر وهي غير موجودة هنا والرجل
مثلها في مجزءات الحرقنة ويحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتلزمه الفدية
وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافاً لما قضى كلام ابن المقرئ في روضه ولا فدية عليه
إذا نوجها بالشك نعم لو أحرمت بغير حضرة الأجانب جازله كشف رأسه كما لو لم يكن محرماً قال
في المجموع وبسن أن لا يستتر بالخيط لجواز كونه رجلاً ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكر جمهور
الاصحاب وقال القاضى أبو الطيب لا خلاف أنا أمره بالستر ولبس الخيط كما أمره أن
يستتر في صلاته كالمرأة وفي أحكام الخنثى لابن المسلم ما حاصله أنه يجب عليه أن يستتر رأسه
وأن يكشف وجهه وإن يستتر بدنه إلا الخيط فإنه يحرم عليه احتياطاً قال الأذري
كالاسنوى وما قاله حسن اه ولكنه مخالف للمار عن المجموع (الثاني) من المحرمات
(استعمال الطيب) للمحرم ذكره كان أو غيره ولو أخشم بما يقصد منه ريحه غالباً ولو مع
غيره كسك وعود وكافور وورس وزعفران وريحان وورد وباسمين ونرجس وآس وسوسن

(قوله لأن رأسها ليس بعورة) أي
بالنسبة للصلاة (قوله ووجبت)
أي وتعددت بعد ذلك (قوله ولا
يعد جواز الستر) أي بل ينبغي
وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز
لأنه جواز بعد منع فيصـدق
بالواجب (قوله والرجل مثلها
في مجزءات) أي في لفها مع الشد
ولا ينافي ما مر من حرمة شد نصف
الازار بساقه (قوله إذا نوجها
بالشك) ويؤخذ من التعليق أنه
لو ستر وجهه ولبس الخيط في احرام
واحد لزمته الفدية لتحقيق موجبها
هنا أيضاً اه ج (قوله ولكنه
مخالف للمار عن المجموع) أي
فالمتقدم ما في المجموع

ومنثور وغمام وغيرها بما يطيب به ولا يتخذ منه الطيب بشرط الرياحين كونها رطبة
وفي المجموع عن النص ان الكاذي بالمجعة ولولوا بساطيب واعله أنواع ويكون ذلك من
نوع اذ ارش عليه ما ظهر ريحه ومثله الفاغية وهي غمر الحناء لكن ان كانت رطبة فيما يظهر
وعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالاولى كدهن بنفسج أو ورد أو ياسمين أو آس
أو كاذي والمراد به نحو شرج يطرح فيه ذلك أو ما لو طرح نحو البنفسج على نحو السهم
أو اللوز فاخذ رائحته ثم استخرج دهنه فلا حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة ما ذكرنا
اشتماله لذلك (في) ملبوسه من (توبه) أو غيره كخف أو نعل للغير المار (أو) في (بدنه) قياسا
على توبه بطريق الاولى ولولا بطنابا كل أو اسعاط أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك
الفدية اذا كان على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو شد نحو مسك أو عنبر في طرف توبه
أو وضعته المرأة في جيبها أو بستانها لم يمسها به حرم كما يأتي ولا يضر وضعه بين يديه على
هيئة المعتادة ونحوه ولا شمس ماء الورد اذا تطيب به وان كان فيه نحو مسك انما يكون بصبه
على بدنه أو توبه ولا حل العود أو كله والاصاق ياطن البدن كهو بظاهرة فلو كان
في ما كول بقي فيه ريح الطيب أو طعمه حرم لان الريح هو الغرض الاعظم من الطيب
والطعم مقصود منه أيضا بخلاف اللون وحده ومنه ادخله في الاحمال والاكتحال بنحو
اعتمد طيب ولو خفيت رائحة الطيب ان نحو غبار فان كان بحيث لو اصابه ما فاحت حرم
استعماله والا فلا وانما عني عن رائحة النجاسة بعد غسلها لان القصص ازالة العين وقد
حصات والقصص من الطيب الرائحة وهي موجودة وبه يعلم ان ما لا يدركه الطرف من
الطيب كغيره اذا ظهر له ريح والا فلا ولا تطيب بها كهيئة كتفاح وسفرجل واترج ونارنج
وغيرها لانها مقصود لاد كل غالب ولا ينحد واء كقرنفل وقرقا وسنبل ودارصيني وعفص
وحب محلب ومصطكي وسائر الابازير الطيبة لان المقصود منها غالباً الادوية لا بها ولا بنحو
زهر ياديه كشج وقيصوم وشقائق اذ لا يقصد منها الطيب ويؤخذ منه كون البعير ان
طيبا لانه مستنبت ومثلها نحو العصفرو الحناء لان القصد لونها ونور نحو التفاح والاترج
والنارنج والكمثرى بجوامع عدم قصد الطيب منه ولا بنحو بان ودهنه على ما نقله الامام
والغزالي عن النص واعتمده واطلق الجمهور ان كلامهم ما طيب وجل الشيخان الخلاف
على توسط ذكره جماعات ونقله المحاملي عن النص وهو ان دهن البان المنشوش وهو المغلي
في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب والاعلام ليس بشرط بل المدار على الطرح
نظير ما مر في دهن البنفسج وايد القنوي بقول الامام الادهان نوعان دهن طيب مثل
البان المنشوش بالطيب ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير منشوش قال أبو زرعة
تعالى بن الملقن انما يأتي هذا الحل في دهن البان دون البان نفسه فان الخلاف فيه محقق
ورده الجوزي بان هذا الدهن كما يكون اذا أغلى فيه الطيب طيبا كذلك البان اذا أغلى
في الطيب الذي هو دهن كماء الورد يكون طيبا ثم نظراً أخذ من كلام طائفة من المتأخرين

(قوله أو كاذي) ودهن اترج بان
أغلى فيه وان كان الاترج غير طيب
اذ لا تلازم هـ ح (قوله ونحوه)
أي بل لا يتم أخذها به
ونحوها أو وضع أنفه عليه للشم كما
شرطه ابن كج هـ ح (قوله)
ولا حل العود أو كله) قد بينا في
هـ ذاما تقدم في جعل ضابط
ما يحرم التطيب به انه كل
ماتقصد رائحته كالسك والعود
من قوله ولوبا كل أو اسعاط
أو احتقان الآن يقال ان كل
العود لم يعد من التطيب به على
ما جرت به العادة في استعماله
لم يحرم (قوله والاصاق ياطن
البدن) وهو داخل الجوف وهذه
الجملة في معنى التعليل كقوله
وأكله (قوله ومنه) أي التطيب
(قوله عن رائحة النجاسة) أي
حيث عسر زوالها (قوله ومثلها)
أي زهور البادية (قوله ان كاد
منه) أي البان ودهنه

في كلام الشيخين المذكور بأنه حيث لا تعلق له ما بالطيب أم لا فان نحو الشرج اذا
أغلى فيه الورد يصير طيبا بواسطة الورد أو التي السمس في ماء الورد وأغلى يصير طيبا
فكيف يتضح القول بأنهم ما طيبان على أن الطيب في البان محسوس وقد يقال قد
نقل عن اتفاق الأصحاب في دهن البنفسج أنه طيب وقد قطع الدارمي وأقره في دهن
الانرج أنه مثله مع كون الانرج ليس بطيب قطعاً فاولى ان يكون دهن البان كذلك
للخلاف في أن البان طيب فالتعقيق تأويل كلامهم ما بان يقال مرادهم ما بالطيب المغلى في
الطيب البان وبرز الضمير ~~تسمة~~ تسمة طيبا اذ هي محل الخلاف فيمنهذ يطابق
ما قاله في البنفسج بان المراد بدنه ما أغلى فيه وعلى نظيره في دهن البان يحمل كلام
الجمهور لانهم اتروا حسمه به وعليه يحمل كلام الغزالي وامامه وما رده على ابي زرعة
محل نظروا التحقيق ان كلامهم اغبرمتان في البان وان المعتمد فيه انه طيب نعم من قال
انه ليس بطيب يحمل على يابس لا يظهر ربحه برش الماء عليه ويعتبر لوجوب القدية بشئ
مما امر كون المهرم عامدا علما بتصرجه وبالاسرام وبكونه طيبا وان جهل وجوب القدية في
كل أنواعه أو جهل الحرمة في بعضها فاحتار اقلالا السكران الحرمة الطيب حينئذ
بخلاف النابى وان كثر منه قياسا على كاه في الصوم ولا يصح قياسه على الصلاة لاشتماله
على افعال متجددة مباينة للعبادة من كل وجهه فوقوع الفعل مع ذلك يشعر بزيد
التقصير بخلاف الاحرام فانه مجرد استدامة التجرد الذي يقع في العادة كثيرا فلهيئته
غير مذكرة كهيئته ابل قد لا يوجد تذكارا لا كما لو كان غير مجرد وبخلاف الجاهل
بالتحريم او بكونه طيبا فلا حرمة ولا قدية لما صح انه صلى الله عليه وسلم لم يوجب القدية
على من ايس مطيبا جاءه لا قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زمانه الجهل بتحريم
الطيب واليابس في قبوله وجهان اه والوجه عدمه ان كان مخالفا للعالم بحيث لا يخفى
عليه ذلك عادة والاقبل ولو اطعمه غيره بطيب فالقدية على الماطح أى وكذا عليه ان توانى
في آرائه وتجب بنقل طيب احرم بعده مع بقاء عينه لان النقل بواسطة نحو عرق أو حركة
وتجب أيضا بسبب من طيب كان داسه عالما به ويلزق عينه به وعبقت به العين أو عبقت به
من غير علمه فعلم وتوانى في قلعه لان مسه وقد علم لم يعقب ريحه فقط بان علم به وظن كونه
يايس لا يعقب به عينه وكان رطبا وعبقت به فدفعه فوراً فلا قدية كما رجحه في المجموع
وغيره وعلم انه لا اثر بعقب الريح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطاراً أو عند
متجمل لانه ايس تطيبا بخلاف احتوائه على حجرة بأن يجعلها تحتته لان التطيب به ليس
الابذلك لكن جزم الزركشى بأنه لو طارحه في نار أمامه ولم يجعله تحتته حرم ولا منافاة لانه
متى عبقت العين يئدنه أو ثوبه حرم وان كان أمامه ومتى عقب الريح فقط فلا وان كان تحتته
والماء المبخر كالثوب فيما ذكره ونجب بنوم أو جلوس أو وقوف بفراش أو مكان مطيب من
غير حائل بينه وبين ذلك وبسبب توان في دفع ما أتى عليه من الطيب بنفض أو غيره

(قوله وبرز الضمير) انظر إلى
موضع أراد ببرز الضمير وعل
المراد وانما أبدل الضمير بالظاهر
في قوله مثل البان المنشوش
بالطيب مع أنه كان الظاهر على
مقتضى الجمع المذكور ان يقول
مثل دهن البان المنشوش به (قوله
لوجوب القدية بشئ مما امر)
أى وما يأتى (قوله ولو لطعمه غيره
بطيب) أى بغير اختياره أخذاً مما
يأتى في الحلق وللمحرم مطابقة
المطيب بالقدية أخذاً من ذلك
أيضاً (قوله وعبقت به) العبق
مصدر عقب به الطيب أى لزق
وبابه طرب اه تحتار

مع الايمان ولو كان الملقى ريحا اذا الاستدامة هنا كالايتدا بخلاف الايمان وانما جاز
الدفع بنفسه وان استلزم المماساة وطال زمنه لان قصده الازالة ومن ثم جاز له نزع الثوب
من رأسه ولم يلزمه شقه وان تعدى بلبسه كما اقتضاه اطلاقهم وظاهر تعجبهم به لم يلزمه
انه يجوز وان قصص بذلك قيمته ويوجه بان مبادرته للخروج عن المعصية قطعت النظر عن
كونه اضاءة مال نعم الاولى ان يأمر من يزيله حيث لا تراخي فيه أما اذا لم يمكن للجوزمانة
وفقد من يزيله أو أجرته بان لم يفضل عنه شيء مما يلزمه صرفه في الفطرة أو كونها زائدة على
أجرة المثل فلا فدية ولو توقفت ازالته على الماء ولم يجد الا ما يكتفيه للوضوء فان كفى مأواه
لازالته نوضا به ثم أزاله والا قدمه واطلاق جمع كص الام تقديم ازالته محمول على الشق
الاخير وأعلى ما اذا لم يتغير به الماء ولا يجب بحمل مسك في فارة لم تشق عنه أو ورد في نحو
منديل وان شم الريح أو قصد التطيب خلافا للاذرعي اذا لا يعد بذلك متطيبا فان قحمت
لخرقة أو شقت الفارة وجبت كما قالوه وهو المعتمد وان نظرفيه الشيطان وما يجتمه الاذرعي
من أن حمل الفارة المشنوقة أو المنشوجة لجرد النقل لا يضر غير بعد ان لم يشدها في ثوبه
وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيبا وقد عدل عما تقرران مجرد مس اليباس
لا يضر الا ان لزقه عينه أو حمله بنحو يده أو خرقة غير مشدودة ولم يقصد به النقل بشرطه
لما روي بحث الاسنوي ان لمن طهرت من نحو حوض وهي محرمة ان تستعمل قليل قسط
أو أظفار لازالة الريح الذكري لا للتطيب كاعتدة واولى لان أمر الطبيب أخف لوجوب
ازالته عند الشروع في العدة لا الاحرام لكن في باب الغسل منع المحرمة من الطبيب
مطلقا وفي الجواهر انه لا يكره للمعمر شراء الطبيب ومخيط وأمة اه وبما أطلقته
في الامة أفق البارزي لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها وظاهره عدم الفرق بين من
للخدمة والتسرى ووجهه بانها باقصدها لاهل الافراش (ودهن شعر الرأس) للمعمر
(أو اللحية) ولولا امرأة وان لم يكن متطيبا كسمن وزبد وشحم وشمع ذاتيين ومعتصر من
نحو حب كزيت وشبرج والحق بهم ما ألهم الطبري سائر شعور الوجه قال وهو القياس
واعده جمع متأخرون وهو ظاهر خلافا لاقول ابن النقيب لا يلحق بهم الحاجب والهدب
وما يلي الوجه اه قيل وما قاله في الاخير ظاهر ومثله شعر الخد اذا لا يقصد تجميله ما بحال
وسواء في الشعر أكان كثيرا أم قليلا اذا التحريم منوط بما يصدق به التزين فانهم علموا
بما فيه من التزين المنافي لحال الحرم فان الحلاج أشعث أغبر وعبارة الروضة وأصلها والحرر
والكتاب والانوار وغيرهما دهن شعر الرأس أو اللحية اه فظاهرهما شعور الجميع
وبتقدير عدمه فالشعر جمع وأقله ثلاث شعرات وعبارة كثيرين ويحرم عليه ان يدهن
رأسه أو لحيته كذا أفق به الواو الدرجة اه الله تعالى وسواء أيضا الرأس واللحية المملوكان
وغيرهما ما فيه من تزيين الشعر وتجميله المنافين لحرم الشعر أشعث أغبر أي شأنه المأمور به
ذلك بخلاف اللين وان كان يستخر منه السمن أما رأس الاقرع والاصلع وذقن الامرد

(قوله ويوجه) أي الجواز (قوله
مما يلزمه صرفه في الفطرة) قضيته
انه لا يشترط كونه فاضلا عن دينه
وقد يتوقف فيه فيشترط هنا افضله
عن الدين وان لم يشترط في الفطرة
(قوله على الشق الاخير) هو قوله
والا قدمه (قوله من الطبيب
مطلقا) هو المعتمد (قوله يكره له
شراؤها) هو المعتمد (قوله وهو
ظاهر) معتمد وعبارة حج الاشعر
الحد والجبهة ويوجه بما يأتي
في كلام الشارح (قوله وما قاله
في الاخير ظاهر) هو قوله وما يلي
الوجه (قوله ومثله) أي مثل
ما يلي الوجه على هذا القيل
(قوله وأقله ثلاث شعرات) هذا
التأويل يقتضي جواز ما دون
الثلاث وهو غير مراد على
ما يفهمه قوله وسواء الخ

فلان لا تتأه المعنى وانما حرم تطيب الاخشام ولزمته الفدية كما مر لان المعنى هنا متصف
بالكلية بخلافه ثم فان المعنى فيه الترفه بالطيب وان كان المطيب أخشيم على أن الطيفة
الشم قد يبقى منها بقية وان قلت لانهم لم تزل وانما عرض مانع في طريقها فحصل الاتقاع
بالشم في الجملة وان قل ولو كان بعض الرأس أصلع جازد هذه هو فقط دون الباقي وخرج
بالرأس واللحية وما الحق بهم ما عدا ذلك من البدن ظاهرا أو باطنا وسائر شعوره وأكله
من غير ان يصيب اللحية أو الشارب أو العنققة كما هو ظاهر وجعل له في شجة بصر رأسه
لما مر وفارق حرمة الاسعاط بالطيب بان التصدها تنمية الشعر ولم يحصل منه شيء بوجه
وهذا الظهور والرائحة وهي تظهر بالجشاء وغيره والمحرم هنا يوجب الفدية كما مر نظيره ام
خضب شعر الرأس واللحية بجماء رقيق ونحوه فلا يوجبها لانه ليس بطيب ولا في معناه وذكر
المصنف الدهن عقب الطيب لتقاربهما في المعنى بجامع الترفه من غير ازالة عين والافه
قسم مستقل لما اقر من عدم الفرق في الدهن بين المطيب وغيره والدهن يفتح الدال مصدر
بمعنى التدخين وتعبيير به ما يفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراد (ولا يكره
غسل بدنه ورأسه بمخضوخ ونحوه) كسدر من غير تنف شعر اذا قصد منه ازالة الوسخ
لا التنمية نعم الاولى تركها كتحال بغير مطيب ليس فيه زينة كالتواخيلا فمافيه
زينة كالاتدفيكره الحاجة رمد ونحوه كما في المجموع عن الجمهور وقال في شرح مسلم
انه مذهب الشافعي والكراهة في المرأة شد ولا يحرم احتجام وقصد ما لم يقطع به ما شعرا
ولم يضطرا اليه ما حينئذ وان شاد شعر مباح ونظر في امرأة وتسريح شعره برفق خشية
الاتفاف الموجب للدم ولادم عليه ان شاكل تنف المشط شيئا من شعره حال التسريح
او انتف بنفسه لان الاصل براءة الذمة نعم يكره حك شعره لاجسده باظفار له لا بانامله
وتسريحه وتفايته (الثالث) من المحرمات (ازالة الشعر) من الرأس أو غيره بخلق
أو غيره من احرأ أو قص أو نورة من نفسه أو محرم آخر لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم
حتى يباغ الهدى محله وقيل بشعر الرأس شعرا الجسد لان أبانه مع جلده وان
حرمت ابانة الجلد من حيثية أخرى لانه تابع نعم تنس الفدية ومثله في ذلك الظفر
(أو الظفر) من يده أو رجليه أو من محرم آخر قلما أو غيره قياسا على الحلق بجامع الترفه
والمراد بالظفر والشعر الجنس فيصدق بالواحد ويعضه (وتكامل الفدية في) ازالة ثلاث
شعرات (بفتح العين جمع شعرة يسكونها ولاء) (أو) ازالة (ثلاثة أنظفار) كذلك بان اتحد
الزمان والمكان وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر
بدنه ولا أو أزال أنظفاريديه ورجليه كذلك لزمت فدية واحدة لانه يعد فعلا واحدا وسواء
في ذلك النامي للاحرام والجاهل بالحرمة لعموم الآية كسائر الالات والافات وهذا بخلاف
الناسي والجاهل في التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم
والقصد فيه وهو منتف فيها نعم لو أزالها مجنون أو صبي غير مميز لم يلزمه

(قوله وما الحق بهم) أي من
بقية شعوره والوجه على ما مر (قوله
وأكله) أي الدهن (قوله لان
أبانه مع جلده) وقياس ما ذكر
عدم التحال به فلم يراجع

(قوله وجوبها عليهم أيضا) لكن لما كان فيه حق لله خفف عنه كما يأتي في قوله والسبب في خروج ذلك عن القاعدة الخ (قوله بغير اختياره) أفهم أنه إن حلقه باختياره كان الدم على المخلوق وسيأتي التصريح به في كلامه (قوله فالدم على الحائض) أي مع أغه أيضا (قوله من غير إذن الحائض لم يسقط) انظر الفرق بين هذا وبين ما تقدم في الفطرة عن سهم على منهج فيما لو كان الزوج موثرا وأخرحت الزوجة عن نفسها بغير إذنه من أنها لا رجوع لها إلا أنها مستعرة ٤٥٥ ولأنه على الزوج كالحالة على الصحيح

والهبل لو أدى بغير إذن الحال عليه لم يرجع عليه أه فان منهومه البقوع عن الزوج والحال أنها أدت بغير إذن منه ولعله أن الصوم ثم علق على إخراج الفطرة فلها غرض في ذلك لرفع صومها وبأنه لما وجبت الفطرة عليها أصالة وتحملها الزوج عنها سيما إذا قلنا إن تحمله من باب الضمان فان الفطرة على ذلك التقدير تكون متعلقة بها حتى يدفعها الزوج صم إخراجها عن نفسها إلا فاة الوجوب لها ابتداء بخلاف الحائض فان ضمانه لبذل الشعر من قبيل ضمان ما أتلفه فالضمان متعلق به خاصة ولم يتعلق منه أثر بالمخلوق فتقوى شبهه بالكفارة وهي لو أخرجهما غير من وجبت عليه بلا إذن لم يعتد به الانتفاء النية وهي لا تصح بدونها (قوله فقد انشرد المخلوق) وظاهره أن الحائض لا يطالب بشئ فليس طريقا في الضمان (قوله ما لم يعد النفع على الآخر) به إذا فارق ما لو جرحه غيره مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن الجراح لانه ليس ثم منفعة تعود على الجروح وأما

الفدية والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والثاني أنه ما يعقلان فعلهما فذهب إلى تقصير بخلاف هؤلاء على أن الجاهل على قاء مدة الانلاف وجوبها عليهم أيضا ومثلهم في ذلك النائم ولو حلق رأسه محرم بغير اختياره قبل دخول وقته فالدم على الحائض كما لو فعل ذلك بنائم أو مجنون أو غير مميز أو مغمى عليه أذهوا المقصر ولأن الشعر في يد المحرم كالوديعة لا العارية وضمان الأولى مختص بالمتلف وللمخلوق المطالبة به وإن قلنا أن المودع لا يخصص لأن نسكه يتم بآدائه ولو جوب به بسببه وانما يجوز للزوجة مطالبة زوجها بإخراج فطرتها لأن الفدية في مقابلة انلاف جز منه فساخ له المطالبة بخلاف الفطرة ولو أخرجه المخلوق من غير إذن الحائض لم يسقط بخلاف قضاء الدين لأن الفدية شبيهة بالكفارة أما لو كان بامره أو مع سكوته وقدرته على الدفع فالفدية عليه لتفريطه فيها غلبه حفظه ولأنه ما وإن اشتركا في الحرمة في صورة الأمر فقد انقرد المخلوق بالترفع ومحبل قوله المباشرة مقدمة على الأمر ما لم يرد النفع على الآخر ألا ترى أنه لو أمر الغاصب قصا بأبذبح شاة غصبها لم يضمنها إلا الغاصب أي إنما نام مستقرا والاف هو طريق فيه ولو طارت نار إلى شعره فاحرقته وأطاق الدفع لزمت الفدية والافلا ولو أزال المحرم ذلك من حلال لم تجب فدية على المحرم ولو بغير إذنه إذا حرمة شعره من حيث الاحرام واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على الحائض ما لو أمر حلال حلالا بمحلق محرم نائم أو نحوه فالفدية على الآخر إن جهل الحائض أو أكره أو كان أعجميا بعتد وجوب طاعة أمره والاف على الحائض ومثله ما لو أمر محرم محرما أو حلال محرما أو عكسه كما أنه عليه الأذرى وصريح ما تقرراهما لو كانا معذورين فالفدية على الحائض وقياسه أنه ما لو كانا غير معذورين أن تكون على الحائض أيضا وهو ظاهر (والاظهار في) إزالة (الشعرة) الواحدة والظفر الواحد أو بهض شئ من أحدهما (مد طعام وفي الشعرين) أو الظفرين (مدين) أذبح بعض الدم فيه عسر والشارع قد عدل الجوان بالاطعام في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد اقل ماوجب في الكفارات فتقوى بات الشعرة به والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهمان لأن الشاة كانت تقوم في عصره صلى الله عليه وسلم بثلاثة دراهم واعتبرت تلك القيمة عند الحاجة للتوزيع ولا فرق في ذلك بين أن يختار دما ولا كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للعمراني فقد بسط الكلام على رد التقييم المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العماد وتيسكوا باطلاق الشيخين

يلجسه به الضرر (قوله والاف هو) أي القصاب طريق فيه ومحل عدم القرار على القصاب حيث جهل الغصب والاف الضمان عليه (قوله من حيث الاحرام) أمان من حيث التصرف في بدن الغير بغير إذنه فيصير ويغزر (قوله وهو ظاهر) أي لانه المباشر (قوله ولا فرق في ذلك) أي في إزالة الشعرة

(ولله عذور) في الحلق لا يذاق أو وسخ أو سراج أو جراحة أو نحو ذلك (أن يحلق ويفدى)
 لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو ساعيا أو في سفر أو غيره من هذه الأسباب فليؤتي من
 هذه الآية أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادن فدنوت منه فتنال ادن فدنوت
 فقال ابوذيك هو أم راسك قال ابن عوف واطنه قال نعم قال فامرني بفديته من صيام أو
 صدقة أو نسك نسكة قال الاستوى وكذا يلزمه الفدية في كل محرم أبيع للحاجة الأيسر
 السر أو بل والخفين المقطوعين كما مر لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة ما مور
 بهما الخفف فيهما والحصر فيما قاله كما أفاده الشيخ منوع فقد استثنى صور لا فدية فيها
 كالزلة شعر نبت في باطن عين وتضرربه وكقتل صيد صائل وحيد وان مؤذوك قطع ما انكسر
 من ظفره وتأذى به فقطع المؤذى منه فقط وانما ألزمت في حلق الشعر لكثرة القمل لأن
 الذي حصل من غير المزال بخلافه هنا ومن ثم لو طال شعر حاجبه أو راسه وغطى عينيه
 جازله قطع المغطى فقط ولا فدية (الرابع) من المحرمات (الجماع) بالجماع على الحرم
 أحراما مطلقا أو جماع أو بعمرة أو بهما ولو لوليهما في قبل أو دبر بدكر متصل أو مقطوع
 ولو من بهيمة أو بقدر الحشنة من فاقدها حتى يحرم على المرأة الحلال لئلا يتمكن المحرم منه
 ويحرم على الحلال أيضا حال أحرار المرأة ما لم يرد به تحليها بإشرطه إلا أني لقوله تعالى
 فلا رفث ولا فسوق أي فلا ترفثوا ولا تفسقوا فلو أنظروا خبر ومعناه النهي إذ لو بقي على الخبر
 امتنع وقوعه في الحج لأن أخبار الله صدق قطع مع أن ذلك وقع كثيرا والاصل في النهي
 الفساد والرفث فسره ابن عباس بالجماع وتحريم بهمة دماته أيضا كقبلة ونظره ولبس
 ومعاينة بشهوة ولو مع عدم النزال أو مع حائل ولا دم في النظر بشهوة والقبلة بمحائل وان
 النزل بخلاف ما سوى ذلك من المقدمات فإن فيها الدم وإن لم ينزل أن يشرع بدمه
 والاسقناء في أنه لا بد في الدم فيه من النزال وفي الأنوار أنه يجب في تقبيل الغلام بشهوة
 وكأنه أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته ولو دأب أنه أن قصد الأكرام أو أطلق فلا
 فدية أو للشهوة ثم وفدى ويذرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بهما أي أو بدلهما
 وكذا في شأنه كالأواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحليلين فيما يظهر سواء طال الزمن بين
 المقتدمات والجماع أم قصر وذلك قياسا على حرمة العقد الذي بل أولى لأنما تدعو إلى
 الوطء المحرم أكثر منه أما حيث لا شهوة ولا حرمة ولا فدية اتفاقا (وتفسد به العمرة)
 المفردة قبل الفراغ منها أما غير المفردة فهي تابعة للحج صحة وفساد (وكذا) يفسد (الحج)
 بالجماع المذكور (قبل التحلل الأول) سواء كان قبل الوقوف وهو أجماع أو بعده خلافا
 لأبي حنيفة وسواء أوفاته الحج أم لا كما في الام ولو كان بالجماع في النسك رقية أم صياحيا
 إذ عمد الصبي عمد والرقيق مكلف وسواء كان النسك متطوعا به أم مفروضا بذا وأخبره
 لنفسه أو غيره كالاجير أما الناسي والجنون والمغنى عليه والنائم والمكروه والجاهل القرب
 عهده بالاسلام أو نشأه بيادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم ولو جامع بعد الفساد

(قوله لا يذاق) (الحج) أي لا يحتمل
 عادة ولا ينافي هذا ما مر في نحو
 المنكسر وشعر العين لأن من شأنه
 أنه لا يصبر عليه فأكتفى فيه بآدنى
 تأذي بخلاف هذا ومن ثم لم يجب
 هناك فدية أه ج (قوله ان
 يحلق) من باب ضرب مختار (قوله
 وتضرربه) أي ولو أدنى ضرر أه
 ج (قوله وتأذى) أي وان قتل
 التأذى أه ج (قوله وتحريم به
 مقدماته) أي ويجب فيها الدم
 على ما يأتي (قوله وان نزل) أي
 وان نعمد وعلم النزال بذلك (قوله
 الجماع الواقع بعدها) مفهومه أن
 المباشرة بعد الجماع لا يذرج دمها
 في بدنة الجماع والظاهر أنه غير
 مراد ونقل بالدرس عن سم على
 الغاية التصريح به (قوله أما
 حيث لا شهوة) أي في جميع
 ما تقدم (قوله فلا يفسد
 بجماعهم) أي بالجماع من الرجل
 ويدخل الحشنة في فرج المرأة

(قوله لزومه شاة) وتذكر في تكرره
 اه حج (قوله لان التزاع ليس
 بجماع) أي حيث قصد بالتزاع
 التزاع قياسا على ما مر في الصوم
 (قوله بدليل انه لو سلم كحل بنية)
 جديدة غير الاولى (قوله بان كانت
 محرمة بميزة مختارة) أي فلو كانت
 مكرهة أو ناسية أو جاهلة لم يفسد
 نسكها (قوله كما في كفارة الصوم
 فهي عنه) أي ما لو كان - لا لا وهي
 محرمة أو كان ممن لا يجب عليه
 الفدية لكونه مجنوناً وعبارة حج
 ولم يبين من لزومه الفدية وهو الرجل
 خاصة كما بسطته في الحاشية ان
 كل زوجا مكفرا محرما ولا فعليا
 حيث لم يكرهها كالوزن
 أو مكنت غير مكلف اه وعبارة
 هم على منهج قال مر والمعتد
 انه لا شيء عليه مطلقا وان كان
 الواطي غير محرم زوجا أو اجنبيا
 كالصوم اه (قوله وتعتبر القيمة
 الخ) معتد (قوله وفي شرح
 السبكي انه يعتبر بمكة الخ)
 قال حج بعد ما ذكرنا وجه منهما
 اعتبار حالة الاداء كما يأتي في
 الكفارات (قوله فان عجز صام
 عن كل مديوما) وهل العبرة في قيمة
 الطعام بوقت الاداء أو بمكة
 غالب الاحوال كما اعتبر ذلك في قيمة
 البدنة أم وقت الوجوب فيه نظر
 وقياس ما تقدم اعتبارا غالب
 الاحوال (قوله قال ابن الصلاح
 وإيجابه) أي القضاء عليه أي

العبي

لزومه شاة وافهم قوله يفسد انه لا ينعقد احرامه بجماعا وهو كذلك ولو احرم حال نزعه
 انعقد صحيحا على اوجه الاوجه لان التزاع ليس بجماع. وكذا ردة قائم اذا وجدت اشاء
 العمرة او الحج ولو بعد التحلل الاول تفسده وان قصر زمن المنافاة له كغيره من
 العبادات ولا يشكل هذا بما مر من انه لو ارتدى اشاء وضوءه لم يطل ما مضى بداهة لانه
 لو سلم كحل بنية مع انه لا يكمل هنا لان النية في الوضوء يمكن توزيعها على اعضائه فلم يلزم
 من بطلان بعضهم ابطالان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه فكان
 المناقيا لها مبطالا لها من اصلها فاناسب فسادهم مطلقا وقوله قبل التحلل الاول قيد في
 الحج خاصة كما يقرر اذا العمرة ايسر لها التحلل واحد كما مر (وتجب به) أي الجماع المتفسد
 الحج او عمرة ولو نفل لا بردة (بدنة) من الابل ذكرا كانت او انثى لفتوى جمع من الصحابة
 رضى الله تعالى عنهم بذلك من غير أن يعرف لهم مخاف وخروج بالفساد ما لو جامع في الحج
 بين التحللين أو ناسيا بعد جماعه الاول قبل التحللين فتجب به شاة والوجوب في الجميع على
 الرجل دونها وان فسد نسكها بان كانت محرمة بميزة مختارة عامدة عالمية بالتحريم كفي
 كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء كان الواطي زوجا أم سبيدا أم واطئا بشبهة أم زانيا
 وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريفة مبرجوة والمعول
 عليه ما مر واعلم ان البدنة حيث أطلقت في كتب الحديث أو الفقه فالمراد بها كما قاله
 المصنف البعير ذكر كان أو أنثى بشرطها من يجوز في الاضحية وقال كثير من أئمة
 للعبة أو أكثرهم نطلق على البعير والبقرة والمراد هنا ما مر فان البقرة لا تجزئ الا عند
 العجز عن البدنة فان عجز عن البقرة أيضا فبيع شاة فان لم يجدها قوم البدنة بالنقد
 الغالب وتعتبر القيمة بمكة في غالب الاحوال كذا نقله في الكفاية عن نص المختصر
 وعن القاضي أبي الطيب والحسين وفي شرح السبكي انه يعتبر بمكة حال الوجوب
 وجرى عليه الاستوى وابن النقيت وليست المسئلة في الشرحين ولا في الروضة ويشتري
 به طعاما ويتصدق به على مساكين الحرم وأقل ما يجزئ ان يدفع الواجب الى ثلاثة ان
 قدر والمراد بالطعام المجزئ في الفطرة فان عجز صام عن كل مديوما (و) يجب على من أفسد
 نسكه بوطء لا بردة (المضى في فاسده) بأن يأتي بجميع معتبراته ويجتنب سائر منهياته
 والالزمت الفدية أيضا عموم قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله اذ هو يشمل الفساد
 أيضا وبه أفتى جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم بخلاف سائر العبادات
 للخروج منها بالفساد اذ لا حرمة لها بعده نعم يجب الامساك بقيمة النهار في صوم رمضان
 لحرمة زمانه كما مر اماما فسد بالردة فلا يجب اتامه وان أسلم فورالانها أحبطته بالكسبة
 ولذلك لم تجب فيها كفارة (و) يجب مع الاتمام والكفارة (التضاء) اتفاقا (وان كان نسكه
 تطوعا) من صبي أو قن لفتوى الصحابة بذلك من غير مخاف ولان احرام الصبي صحيح
 وتطوعه كطوع البالغ في اللزوم بالشروع قال ابن الصلاح وإيجابه عليه ليس بإيجاب

تكاليف بل معناه ترتبه في ذمته كفرامة ما ائلف ولو كان مافسد بالجماع قضاء موجب قضاء
 لا قضي لا القضاء فلو أحرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول
 وكفارة لكل واحد من العشر ويلزم المفسد في القضاء الاحرام عما أحرم منه في الاداء امر
 مبيحات وقوله من ديرة أهله أو غيرها وان كان جاوز المبيحات ولو غير مرتب نسكاً لزمه في
 القضاء الاحرام منه ان سلك فيه غير طريق الاداء فانه يحرم من قدر مسافة الاحرام
 في الاداء ان لم يكن جاوز فيه المبيحات غير محرم والا حرم من قدر مسافة المبيحات وعلم من
 ذلك أنه لو أفرده الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كذا أن يحرم في قضائها
 من أدنى الحل وأنه لا ينعين عليه ما لو سلك طريق الاداء الكن يشترط أن يحرم من قدر
 مسافته ولا يلزمه في القضاء أن يحرم في الزمن الذي أحرم فيه بل له التأخير عنه والتقديم
 عليه في الوقت الذي يجوز احرام فيه وفارق المكان فانه ينضب بغير خلاف الزمان
 (والاصح انه) أي قضاء القاسد (على الفور) لنول جمع من الصحابة من غير مخالف كأن
 يأتي بالعمرة عقب التحلل وتوابعه وبالحج في سنته ان أمم كنه بأن يحصره العدة بعد
 الفساد فيتحلل ثم يزول الحصر ويأمر بارتدبه مدة أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم
 يشترط والوقت باق فيثبت نفل بالقضاء فان لم يمكنه ما أتى به من قابل ولا يشكل تسمية ما ذكر
 قضاء وان وقع في وقته وهو العملان القضاء هنا معناه للغوى ومن ثم قال ابن يونس انه
 اذا اقتصا ولا به بالاحرام بالاداء تضيق وقته بخلاف ما لو أفسد الصلابة فانه لا تضيق
 وان قال جمع منهم القاضي بخلافه لان آخر وقتهم لم يتعين بالشروع فيها فلم يكن بغيرها بعد
 الافساد موقفاً لها في غير وقتها والذبح بالشروع فيه تضيق وقته ابتداء وانتهى فانه ينتهي
 بوقت القوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء ولو خرجت
 المرأة القضاء نهكها لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهباً أو ياباً لانها اغرامة
 تتعلق بالجماع فلزمته ما كالكسرة ولو عصب لزمه الاتية عنهما من ماله وموتة الموطوءة بزنا
 أي شبهة عليهما أو أن نفقة الحضرة لا تلتزم الزوج الا أن يكون معها ودين افتراقهما من حين
 الاحرام الى أن يفرغ التحللان واقتراحهما في مكان الجماع كذلك خلاف في وجوبه
 ولو أفسد مفرداً فمك في القضاء وقرن جاز وكذا عكسه ولو أفسد القارن نسكاً لزمه
 دقة واحدة لان الغمار العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي أفسده لانه لازم بالشروع
 فلا يسهط بالافساد ولزمه دم آخر للقران الذي ائتمسه بالافساد في القضاء ولو أفرده لانه
 متبرع بالافراد ولوفات القارن الحج انقوات الوقوف فانت العمرة تبهاله ولزمه دم ان دم
 نفوات ودم لاجل القران وفي القضاء دم ثالث ومقابل الاصح انه على الترخي كالاداء
 (الخامس) من المحرمات (اصطبيك كل) صبيد (ما كول برى) من طيراً وغيره كغير
 وحش وجراد وكذا اوزاكن قال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوز لاجزاء فيه
 لانه ليس بصبيد (قلت) كما قال الرافي في الشرح (وكذا امتول منه) أي من الماء كقول

(قوله وجب قضاء المفضي) أي
 وهو الاصل مما كان أو عمرة (قوله
 ويلزمه في القضاء الحج) قيل وكان
 الفرق بينه وبين قول القاضي لزم
 الاجير رعاية زمن الاداء ان هذا
 حق آدمي ورد بان هذا مبني على
 وقوع القضاء للميت (قوله لان
 القضاء هنا معناه) أي المراد به
 معناه الحج (قوله ولو خرجت المرأة
 اقضاء نسكها) أي الذي أفسده
 الزوج بوطئه (قوله لانها اغرامة
 الحج) يؤخذ من هذا جواب ما توقف
 فيه سم فيما تقدم مما حاصله انها
 ان كانت مختارة فهي متصورة فلا
 شيء على الزوج وان كانت مكرهة
 لم يقدح في حصول الجواب ان
 تختار الاول ونقول هذه الغرامة
 لما نشأت من الجماع الذي هو فعله
 لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج
 ما غسها من الجنابة حيث
 وصلت بجماعه (قوله واقتراحهما
 في مكان الجماع) أي المفضي للحج
 الاول (قوله وكذا اوز) معناه
 وظاهره انه لا فرق فيه بين الباطن
 وغيره

(قوله لانهم من باب المواسة) أي وما هنا من باب ضمان المتلفات (قوله اذ لو ترك فيه اهالك) يتأمل قوله اذ لو ترك فيه الخ فان المتبادر من الذي يعيش فيهما انه اذا ترك في أحدهما على الايام استرحيا الا ان يقال المراد بكونه يعيش فيه ان العادة جارية بأنه اذا نزل الماء لا يسرع اليه الموت كغيره من الطيور بل يمكث مدة لا يلحقه ضرر به سافلا في انه اذا ترك فيه ادعاء الموت (قوله والانسي كنم) دخل فيه البقر بنوعيه (قوله او غير لما كول) انما اخرج غير لما كول من الاقسام الاتية مع انه لا يحلو من أحدها العلم بحكمه مما مر وهو حرمة التعرض له ان تولد بيز بوى وحشى ما كول ٤٥٩ وغيره فكان الاولى عدم ذكره

(قوله والكاب العقور) عبارة حج بل يجب على المعقر قتل العقور اه ويمكن حمل كلام حج على حالة الصبيل فيوافق ما أفتى به من (قوله وكل مؤذ) ومنه القمل فيذب قتله (قوله ولا يكره تسمية قل عن بدن محرم) ظاهره ولو جعل كثر شعره كالعانة والصدر والابط وفيما من الكراهة في شعر الرأس والحيمة الكراهة هنا الا ان ينرى بان هذا يندرج تحتها بمثل ذلك (قوله بل يحسب بعضهم) جزم به حج (قوله صريح في جواز رميه) بان لم يكن في مسجد) أي وهو كذلك على ما اعتده الشارح فيما مر في الصلاة (قوله فلا يسن قتله ولا يكره) أي فيكون مباحا (قوله فيكره قتله) فضيحه جواز قتل الكاب الذي لا تنفع فيه ولا ضرر والمعتد عند الشارح حرمة قتله وعبارته في باب التيم نصها وخرج بالمحترم الحربى والمراد ولزاني الحصن وتارك الصلاة والكاب العقور وما غير العقور فعظم لا يجوز قتله على المعتد ومثل

البرى الوحشى بان يكون من أحد أصوله وان بعد كما هو ظاهر كلامهم (ومن غير والله أعلم) كتولد بين حمار وحشى وحمار أهلى وبين شاة وظبي أو بين ضبع وذئب لانه الاحتياط ومن ثم غلب حكم البر فيهما لو كان يعيش فيه وفي البحر كما باني وانما لم يجب الزكاة في المتولد بين الزكوى وغيره لانهم من باب المواسة وخرج بما ذكره البصرى وهو ما لا يعيش الا في البحر لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ولو كان البحرى الحرم وكالبحر الغدير والبنر والعين اذا مراد به الماء فان عاش في البر أيضا فبر كطيره الذي يغوص فيه اذ لو ترك فيه له لك والانسي كنم وان توحش اذ لا يسمى صيدا او غير لما كول والمتولد من ذلك منه ما هو مؤذ طبعه فيذب قتله كالنواشق الخمس فقد صرح أمره ولله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب الذي لا يؤكل والمداة والعقرب والفارة والكاب العقور والحقب الاسد والقر والذئب والذب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزبور وكل مؤذ ولا يكره تسمية قل عن بدن محرم أو ثيابه بل يحسب بعضهم من قتله كالبرغوث نعم قل رأسه أو طيته يكره التعرض له لانه لا ينتف الشعر فان قتله فدى الواحدة ولو بالتمتع ندبا وقولهم لا يكره تسميته صريح في جواز رميه حيان لم يكن في مسجد وكالقمل الصيدان وهو بيضه ومنه ما ينتفع ويضر كصقرو باز فلا يسن قتله ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنفس وجعلان وسرطان ورجة فيكره قتله ويحرم قتل النمل السلماني والعل والحطاف والضفدع والهدد والقرد أما غير السلماني وهو الصغير المسمى بالخنزير فيجوز قتله بغير الاسواق كافي المهمات عن البغوى والخطا وكذا بالاسراف ان تعين طريقا لدفعه وخرج ما تولد بين وحشى غير لما كول وانسى ما كول كتولد بين ذئب وشاة وما تولد بين غيرهما كواين أحدهما وحشى كتولد بين حمار وذئب فلا يحرم التعرض لشيء منها والمشكوك في توحشه أو أكله أو كل أو توحش أحد أصوله نعم يذب فدأؤه (وكذا يحرم ذلك) الاصطياد المذكور (في الحرم على الحلال) ولو كان ملتزما للاجتماع المستند لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر أى أخذه مادتم حرموا وما يصح من قوله صلى الله عليه وسلم لم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمة الله لا يعضد شجره ولا ينزعه صيده الحديث وقيس بمكة باقي الحرم وبالتنبيه غيره من

غير العقور الهرة فيهرم قتلها (قوله ويحرم قتل النمل السلماني) هذا القسم لم يجعل له ضابطا يعلم منه كل ما يحرم بل قضية التقسيم السابق عدم حرمة قتل ما ذكر ادعاءه انه لا نفع فيه ولا ضرر وقد جعل قتله مكروها (قوله والخطاف) أى المسمى بعصفور الجنة (قوله فيجوز قتله) بل يذب لكونه من المؤذيات اه حج (قوله نعم يذب فدأؤه) أى بمثل ان كان له مثل والافقية عليه على ما يأتي (قوله لا يعضد شجره) أى لا يقطع قال في المختار يقال عضد الشجر من باب ضرب قطعه وعضده من باب نصير أعانه

(قوله ويضمها بالقيمة) هذا واضح فيما له قيمة فلولم يكن له قيمة هل تسقط أولا الظاهر الاول وينبغي ان المراد قيمته في محل الاتفاق
 زمانه (قوله ومعرفة المغروم) أي فلولم تنقص الام قوام الابن مستقلا وغرم قيمته (قوله فان كان مذكرا منه) أي من النعمان (قوله
 أوطاروس لم يجب شيء) أي بدل الفرخ ٤٦٠ أما البيض فان كان من النعمان فشره كاهم (قوله حتى يمتنع) أي يستقل

بنفسه (قوله فرع على أصليين) أي فاعدين (قوله حتى لو قتله بعد التحال) وانظر هل يصير ميتة كذبوح المحرم أولا وفيه نظر والاقرب الثاني لا تنفاه احرام الذابح وكون الصيد ليس حرميا (قوله فحرم استدامته) أي باحرامه لكه فلا غرم بارسال غيره له أو قتله (قوله فيلزمه ربح يده عنه) أي وعليه فالتقياس ان الشريك غير المحرم له الاستيلاء عليه بتمامه فيما كره ويتصرف فيه بما أراد اخذ من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل ارساله وليس محرما ملكه وأما الاستولى عليه غير الشريك فيصير مشتركا بينه وبين الشريك القديم (قوله في ملك نصيب شريكه) بأن تمامه منه (قوله ليطلقه) أي كماله (قوله هل يضمن نصيبه) الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصته شريكه لكن قال سم على حج مانصه قال الشارح في شرحه والذي يتجه ترجحه منه أخذا مما قرره آذنانا بضمن نصيبه لانه كان يمكنه ازالته ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزوم الدفع يقتضي ذلك اذا اصل في مباشرة ما لا يجوز القدية

فحو الامساك والجرح بالاولى (فان أتلف) من حرم عليه مذكرا (صيدا) مما ذكره كروان يمكن عمله كما (ضمنه) بما يأتي أقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منه حرم متعمدا الآية وقيس بالمحرم الحلال في الحرم ولا فرق في الضمان بين الناسي للاحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرم وان عذر بقرب اسلام أو نحوه وقيد المنع في الآية ومنه كخرج مخرج الغالب فيحرم التعرض لشيء من أجزائه من لبن وبيض وشعر ويضمها بالقيمة وانما لم يجب في ورق شجر الحرم جراه لانه لا يضر الشجر وجز الشجر يضر الحيوان في الحرم والبرد ولو حصل مع تعرضه انحو الابن تنقص في الصيد ضمنه أيضا فقد سئل الامام الشافعي رضي الله عنه عن حاب عزام من الظباء وهو محرم فقال تقوم العزبانين وبلايين وينظر نقص ما بينهما فانه صدق به وهذا النص لا يقتضي اختصاص الضمان بحالة النقص كالفهمه لاسنوى بل هو ابيان كينية التويم ومعرفة المغروم ومحل ضمان البيض ما لم يكن مذكرا أو مذكرا من النعمان فان كان مذكرا منه ضمن قشره لان له قيمة اذ يتنفع به بخلاف المذكر من غيره ولو كرهه عن فرخ فبات وجب منه من النعم أوطاروس لم يجب شيء ولو نفره عن بيضه أو أحض بيضه دجاجة وقد يضر الصيد ضمنه حتى لو تفرخ كان من ضمنه حتى يمتنع فان كان الصيد مأكلا كالزمن مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للآدمي وان أخذه منه برضاه كعاريه لكن المغروم لحق الله ما يأتي من المثل ثم القيمة والمغروم لحق الآدمي القيمة مطلقا وقد الغرأبن الوردى بذلك فقال

عندى سؤال حسن مستطرف * فرع على أصليين قد تفرعا
 قابض شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

وخرج بما هو الصيد المأكول في الحرم بأن صاد في الحلق فأكله ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له ببيع أو شراء أو غيره مما من أكل أو بيع بخلاف الحرم لا حرامه ويزول ملك المحرم عن صيد أحرم وهو في ملكه باحرامه فيلزمه ارساله وان تحال حتى لو قتله بعد التحال ضمنه ويصير مباحا لا غرم له اذ قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل ارساله وليس محرما ملكه لانه لا يراد للدوام فتحرم استدامته كاللباس بخلاف النكاح ولومات في يده ضمنه وان لم يتمكن من ارساله اذ كان يمكنه ارساله قبل الاحرام ولو أحرم أحد مالكيه تعذر ارساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السعي في ملك نصيب شريكه لطلقة لكن ترددوا في أنه لو وقف هل يضمن نصيبه اه وتردد الزركشي فيما لو كان ملك الصبي صيدا هل يلزم الولى ارساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر والاوجه اخذ الامام انه يلزمه كفارة محظورات احرامه أنه يلزمه ارساله ويغرم

ولا نظر لما ذكر من عدم تأني اطلاق حصته على ما بقي لانه كان يمكنه ازالته ملكه عن نصيبه قبل الاحرام ولو لم يحو وقته قيمته فلا يقال قد لا يجحد من يهله أو يرضى بشرائه مثلا (قوله ويغرم قيمته) أي وان لم يرسله لانه سبب في خروجه عن ملكه بالاحرام

(قوله ومن مات) أي شخص غير محرم (قوله ورثه) أي المحرم (قوله حيث توقف الخ) أي حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال بخلاف ما لو دخل في ملكه بعد الاحرام حيث الخ ولعل في العبارة سقطا والاصل قبل الاحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال ويبعد ما دخل في ملكه وهو محرم ٤٦١ (قوله وما عترض به) أي على الفرق (قوله

وعليه لو وجد المحرم بمن الصيد) أي المعين في العقد اماما في الذمة فلا يتوقف رده على التحلل وليس رده فور بالان ساق الذمة لا يملك الا بالتراضي (قوله وضعه الصيد في فراشه) أي أو وقع ذلك بنفسه (قوله وفي بعض حالاته) جواب عما يقال كيف كان الصيد - والله مع ان يبدل بصرف الفقراء وحامل الجواب انه وجب اصالته لله تعالى وقد جعله الشارع للفقراء فكأنه تعالى أمر بدفع ما ملكه للفقراء ومن ثم لا يستطع باسقاطهم - كما لو كبل في القبض اذا أسقط الدين عن المدين وهذا الجواب يطرد في كل ما وجب لله تعالى من الحقوق المالية كالزكاة والكفارات وغيرها (قوله اما مباشرة أو سبب) أراد به ما يشمل الشرط بدليل ما يأتي من انه لو أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل (قوله أصابه) صفة حيوان وقوله عليه أي على الصيد (قوله انه لو نصبه بغير الحرم الخ) يؤخذ منه أيضا انه لو صاح لدفع صائل مثل لاغات صيد أو رمى سهم البعير فوقع

قيمته لانه المورط طه في ذلك ومن مات عن صيد وله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه الا بإرساله كما في المجموع ويجب إرساله كما لو أحرم وهو في ملكه ولو باعه صح وفيه الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزم البايع الجزاء وقرئ ابن المقرئ بين ما كان في ملكه قبل الاحرام حيث توقف على الإرسال بأنه دخل في ملكه قهرا بالارث فلا يزول قهرا ودخوله في الاحرام رضا بزوال ملكه وما عترض به الجورحي من كون المملوك قبل الاحرام بالارث يزول ملكه عنه بالاحرام قهرا مع انه دخل في ملكه قهرا فكونه في الاحرام لا تأثير له ومن أن دخوله في الاحرام رضا بزوال ملكه عما في ملكه وعما يملكه وهو محرم يرتفع ما ذكره اذا ابتداء أقوى من الدوام فكان ابتداء طرق الاحرام على المملوك ولو بالارث من لا ملك له لأنه أقوى منه بخلاف ما تجب لدخول الاحرام بنحو الارث فان الاحرام ضعف عن منع دخوله في الملك فلا ينعف عن ازالة الملك بعد وجوده بالاولى وقوله دخوله في الاحرام الخ ممنوع أيضا اذا ما يملكه غير محقق ولا يظنون غالباً فلا أثر لهذا الرضا - لم وجوده - كما يمنع الاحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختيارا كشرائه وهبة وقبول وصية وحينئذ فيضعفه بقض نحو شراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لان ضمان لان العقد الناسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة وان ردها لملكه سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرد له فيسقط ضمان الجزاء ولو باعه ثم أحرم ثم أفسس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحلى فيجئ بغيره فيه كما نقله الزركشي عن الماوردي فيكون تعذر الرجوع في الحال عذرا في التأخير وعليه لو وجد المحرم بمن الصيد الذي باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحلله بشرط الضمان فيما مر مباشرة أو غيرا على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد بين الخرج المجنون والمغص عليه والنائم والظنل الذي لا يعز ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جاهلا به وأتلفه والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق لله تعالى ففرق بين من هو من أهل التميز وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى أي اصالته وفي بعض حالاته اذ منها الصيام فلا تظنل يكون القدية تصرف للفقراء ثم ضمان الصيد هنا ما بمباشرة أو سبب أو وضع يد فالاول كالقتل ونحوه والثاني هو ما أثر في التلف ولم يخصص له فيضمن ما تلف من الصيد بخصوصية أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أو وقوعه بشبكة نصبه في الحرم أو وهو محرم وان نصبه بملكه أو وقع الصيد به بعد موته أو بعد التحلل كما أتى به البغوي قال له عديبه حال

البعير على صيد - له عدم الضمان والفرق بين هذه وبين ما مر في قوله أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه ان تلك مصورة بما اذا تعدي الحرم برى الحيوان بالسهم اخذ من قوله الا في ولو تلف به في تشاره صيد ضمنه أيضا بخلاف هذه فانه لم يتعد فيها برى السهم

نصبها وأخذ منه الأذى أنه لو نصبها بغير الحرم وهو حلال لم يضمن ما تلف به ما وان أحرم
ولو أرسل محرم كلبا معا على صيد أو حل رباطه والصيد حاضر ثم أوغاب ثم ظهر فقتله
ضمن كدول فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا
حاضر أو غائبا ثم ظهر وفارقه ذكر عدم الضمان بارسال الكلب اقتل آدمي بأن الكلب
مع لم لا صطياد فاصطياده بارساله كاصطياده بنفسه وإيسر معا القتل لا آدمي فلم يكن
القتل منسوباً إلى المرسل بل إلى اختيار الكلب ولهذا لو أرسل كلبا بغير علم على صيد فقتله
لم يضمنه كما جزم به الماوردي والخرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الاملاء
وحكاية في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه باب اه قار
في الخادم قضية إطلاق غيره من التسوية بين المعلم وغيره وظاهر أن شغل كلام هؤلاء إذ
لم يكن الكلب ضاريا وقضية الفرق السابق أنه لو كان الكلب معا القتل لا آدمي فإرسا
عليه فقتله ضمن كالضاري وهو ظاهر ولو استرسل كلب فزاد عدوه باغرا محرم لم يضمنه لار
حكم الاسترسال لا ينقطع بالاغراء ويضمن ما تلف منه بجفرا بغيره أو هو محرم بالحرم
أو الحرم وهو متعدي بالحرم كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه أو هو حلال في الحرم وان
لم يكن متعديا به كأن حفرها بملكه أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كمن نصب شبكة
فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير
عدوان كما لو تلف به بهيمة أو آدمي ولودل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو اعانته باله
أو نحوها ثم ولا ضمان أو يده والقاتل حلال ضمن الحرم لأن حفظه واجب عليه
ولا يرجع على القاتل ولو رماه قبل إحرامه فاصابه بده أو عكس ضمن تغليب الحياتي
لأحرام قيمه وانما أهدر دم رماه فارتد لتقصيره ولورمى صيدا فقتله منه إلى صيد آخر
ضمنه ما والثالث التعدي بوضع اليد عليه فيضمن الحرم صيد أو وضع يده عليه بئذ حصل
له وهو في يده ولو بنحو ودبيعة كالغاصب أو بما في يده كأن تألف بنحو رفس مكرهه كالموكل
به آدمي أو بهيمة ولو كان مع الراكب سائق وفائد فلا وجه اختصاص الضمان بالأول
لأن البدله ولا يضمن ما تلف باللاف بغيره وان فرط أخذ ما في المجموع عن الماوردي
وأقره أنه لو جعل ما يصاد به فأنفقت بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق المحل لال رباط
الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالباً دفع الأذى فإذا انحل بتقصيره فوت الغرض
بخلاف حله ولو رماه بسهم فاختأه أو أرسل عليه كلبا فلم يقتله أو لم يجرأه ولو كان المتلف لما
في يد المحرم محرم ما ضمن وكان ذو اليد طريقا على الأصح بخلاف ما لو كان حلالا فان الضامن
هو ذو اليد ولا رجوع له على المتلف بشئ لأنه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على
قتله ضمنه ورجع بما غرمه على مكرهه وانما يضمن ما تلف في يده ان كان أخذ لفير مصلحة
الصيد لان أخذ لمصلحة مكدوانه أو تخليصه من المحوسب أو هرة اختطفته فان
في يده قال الرافعي لأنه قصد المصلحة فجاءت يده بدبيعة كالأخذ المغصوب من الغاصب

(قوله وان أحرم) هو المعتمد قوله
فقتله لم يضمنه (هو المعتمد) قوله
وعزاه إلى نصه (أي الشافعي
قوله ولو استرسل كلب) أي
بنفسه (قوله ثم ولا ضمان) على
الدال والمعين وأما المدلول والمعان
فان كان محرما ضمن والافلا قوله
أو يده (أي الدال) قوله فلا وجه
اختصاص الضمان بالأول (أي
الراكب) (قوله ولا يضمن) أي
الحرم وقوله ما تلف أي من الصيد
(قوله فان فرط) أي أو اغراء قوله
ولو أكره محرم على قتله (أي الصيد
وقوله ضمنه أي المحرم) (قوله على
مكرهه) ظاهره وان كان المكروه
حلالا ويشترق بينه وبين ما قبله
بما ذكره من أن الحلال ليس من
أهل ضمان الصيد

(قوله ولا يأتى هذا) أى عدم الضمان فيما لو أخذ الصيد بالصلته (قوله واختصاص) أى له أو غيره (قوله لأن الصيال الحقة بالمؤذيات) وعليه فلو كان الحيوان مأكولاً وصادف أن دفعه بالقطعة حلقومه ومريته فهل يكون ميتة أو لا فيه نظر والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج تردد في ذلك وكتب على ميتة ثم رأيت قول الشارح الآتى ومذبوح المحرم الخ وما يأتى بهامشه عن حج (قوله ثم يرجع عما غرمه على الراك) أى لأن الراك صاله ٦٣ ٤ الجأء إلى قتل المركوب فيضمن (قوله

ولا يتم بقتل جراد) أى ولو وجد طريقاً غيره على ما هو الظاهر من هذه العبارة (قوله ومنه يؤخذ تنبيه) أى جواز تنبيه الخ (قوله) إذا ضرباً كامة مائة الخ (عبارة حج في جملة ما يجوز التنبيه لاجله أو كمال ينقص من مائة بما ينقص قيمته ولم ينقره غافهم أنه لو لم تنقص قيمته لم يجز تنبيهه وإطلاق الشارح بخالفه وفي سم على منهج في أثناء كلام مانعه وهل يلحق بذلك أيضاً ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلوث المسجد بروثه فيجوز تنبيهه عن المسجد وصوناً له عن روثه وأن عني عنه بشرطه أو لا فيه نظر اه رحمه الله أقول الأقرب أنه كذلك ولو منع العضو لأنه قد لا توجد شروطه وقد نذر المسجد منه صيال عليه فيمنع منه (قوله مطلقاً) أى سواء أخذ أمه من الحل أو الحرم كانت أمه في الحرم أم لا (قوله) ويسمى في ضمانه حتى يسكن أى فلو انفلت ولم يعرف له حاله بعد فينبغي عدم الضمان لكونه الأصل (قوله كلاً ما علم) قضية أنه لا يضمن بإرسال غيره الماعلم وهو موافق لكلام الماوردى السابق

لبرده إلى مال كخلف في يده وكان غاصب حريماً أو رقبة قاله المالكي ولا يأتى هذا قولهما أن الوديع يضمن كما مر أذنه معنى هذا أن قصده مصلحة الصيد أخرج اليد عن وضعها الأصلي في هذا الباب وألحقها بآيد الوديع المبحوث عنها في باب الوديع فليس معنى قول الرافعي فجعل يده يوديعه أن يده صارت كآيد المستودعة صيداً بل كاستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور ولا يضمن أيضاً باتلافه لما صال عليه أو على غيره لاجل دفعه له عن نفس محترمة أو عضو كذلك أو مال بل أو اختصاص فيما يظهر لأن الصيال الحقة بالمؤذيات ولو قتل لدفع راكمه الصائل عليه ضمنه وإن كان لا يمكن دفع راكمه إلا بقتله لأن الأذى ليس منه كما في إيجاب القدية بتحقاق شعور رأسه لا يذاع القمل ثم يرجع عما غرمه على الراك ولا ضمان ولا يتم بقتل جراد عم طريقه ولم يبطأ إلا ما لا بد له من وطئه لانه ملجأ إلى ذلك فاشبهه دفعه أصاله رك الجراد ما لو باض بقراشه ولم يمكنه دفعه إلا بالتعرض لبيضة فاذا ضاعه فسد لم يضمنه ومنه يؤخذ تنبيهه إذا ضرباً كامة مائة مائة أو يوله ويضمن حلال فرخاً حبس أمه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لأن حبسها جناية عليه ولا يضمنها لانه أخذها من الحل أو هي في الحرم دونها ضمنها ما أمها هو فكأن لورماه من الحرم إلى الحل وأما هي فليكونها في الحرم والفرخ مثال إذ كل صيد وولده كذلك إذا كان يتألف لا قطعاً مع هذه ونخرج بالحلال الحرم فيضمن مطلقاً ولو نذر محرم صيداً ولو في الحل أو نقره حلال في الحرم فهلك بسبب التنبيه فهو صدمه أو أخذ سبع أو قتل حلاله في الحل ضمنه ويسمى في ضمانه حتى يسكن ولو تنافى في نفارده صيد آخر ضمنه أيضاً ويضمن حلال أيضاً بارئاً له وهو في الحل المصيد في الحل أيضاً صيدها في الحرم فأصابه وقتله أو بارئاً له وهو في الحل أيضاً كلاً ما علم مانع الحرم عند الإرسال بطريقة وإن لم تكن هي الطريق المألوفة لانه الجأء إلى الدخول بخلاف ما إذا لم يتعين لانه اختياراً ولا كذلك انهم ولو دخل صيداً إلى غيره أو إلى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيداً فيه كان موجوداً فيه قبل رميه إلى الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك لأن عدم الصيد الملبأ غير الحرم عنده ربه وقتل الأذرى أنه لو أرسل كلباً أو سهماً من الحل إلى صيد فيه فوصل إليه في الحل وتحمّل الصيد بنفسه أو نقل الكلب في الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتساباً لحصول قتله في الحرم ولو رمى في الحل صيداً كامة أو توأمة في الحرم واعتمد عليها أو عكسه ضمنه تغليباً للحرمة وانما يضمن من سعى من

وتقدم ما فيه من الخلاف والتبادر منه عدم الضمان (قوله ضمنه) وإن أصابه السهم خارج الحرم (قوله كان موجوداً فيه) أى واستقر واحتزبه عمال الرمي إلى صيد في الحل فدخل به الرمي صيد الحرم فأصابه السهم في مروه فلا ضمان لعدم تقصير الراي إلا أن هذا يشكل على ما اقتضاه قول الشارح فقتله السهم فيه ضمنه (قوله تغليباً للحرمة) أى حرمة الحرم

الحرم الى الحل أو من الحل الى الحل لكن سلك في الشئ سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل
 لان ابتداء الصيد من حين الرمي أو نحوه لا من حين السعي فان أخرج يده منه ونصب شبكة
 لم يضمن ما ينقل به ما وقياسه انه لو أخرج يده من الحرم ورمى الى صيد فقتله لم يضمنه ولا أثر
 ليكون غير قوائمه في الحرم كراسه ان أصاب ما في الحل والاضمة كما ذكره الأذرى
 والزر كفى هذا في القائم فغيره العبرة بما تقره ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما
 جزم به بعضهم تغليباً للعروة ويضمن الحرم ومن بالحرم الصيد بمثله من النعم لان نوعه لقوله
 تعالى فجرائمه لـ ما قتل من النعم والمراد به ذلك تقريرا لا تحقية كما وفي الصورة لا في القيمة
 فيفدى الكبير والصغير والصحيح والمريض والسعي والهزير والمعيب بمثله وهما مائة
 التي اقتضتها الآية وأيضا كما اعتبرت المماثلة الصورية عند اختلاف الاجناس
 فكذلك تعتبر عند اختلاف الاسنان والصفات ولوأعور عين يسار ولا يؤثر اختلاف
 نوع العيب ويجزئ الذك عن الانثى وعكسه والذ كرافض ل وفي الحامل حامل ولا تنج
 بل تقوم عكة محل ذبحها ويتصدق بقيمتها طعما أو يصوم عن كل مديوم ما فان أقت جنينا
 ميتا وماتت فكشلت الحامل وان عاشت ضمن نفسها أو حيا وماتت منها أو مات دونها
 ضمن ضمن نفسها وإذا تقرران مثل الصيد من النعم يعرف أمان نص أو بحكم عدلين من
 الصحابة فمن بعدهم واحتج الى بيان ما نقله من ذلك (في) اتلاف (الزمامة) بفتح
 النون ذكرا كانت أو أنثى (بدنة) كما حكم به عمرو على وابن عباس ومعاوية فلا تجزئ
 بقرة ولا سبع شياء أو أكثر لان جزام الصيد يتراعى فيه المماثلة كما مر (وفي) واحد من
 (بقر الوحش) وفي واحد من (حماره) أي الوحش (بقرة) أي واحد من البقر (و) في
 (الغزال عنز) وهي أنثى الماعز التي تم لها سنة والاولى ان يشال وفي انظي تيس اذا انزعاضه
 واجب الطيبة أي اصالة سكنتهم جروا في التعبير بذلك على وفق الاثر الآتي وولد الطيبة
 يسمى غزالا من ولادته الى ان يقوى وبطاع قرناه ثم يسمى الذ كرتيبا والانثى طيبة وهما
 اللذان واجبهما الماعز على ما تقررا ما اعزال فواجبه ان كان ذكرا جدي أو جفرا على
 ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فعناق أو جفرة وذلك لما سح أن عرقضى في الكل
 بذلك الا لو فروى الشافعي عن عطاء وجهاهدها من محكماته بشاة (و) في (الارنب عناق)
 وهي أنثى المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة كما ذكره المصنف في تحريره وغيره وفي اصل الروضة
 أنها أنثى المعز من حين تولد حتى ترعى (و) في (اليربوع) او الوبر باسكان الموحدة (جفرة)
 وهي أنثى المعز اذا بلغت اربعة اشهر وفصلت عن امها والذ كرجفرا لانه جفرا جنبا أي
 عظما قال بعد تفسير العناق والجفرة عاذ كرهذا معناه ما الغة لكن يجب ان يكون المراد
 بالجفرة هنا مادون العناق اذا الارنب خير من اليربوع اه وقضيته ان الواجب في اليربوع
 غير جفرة لانها تقتضى التفسير المذ كوراغا تكون بعد سن العناق وادعى ان ذلك مخالف
 للمعتول والدليل قال الو لدرجة الله تعالى الجفرة محمولة على مادون العناق اذا المعول

(قوله ولا يؤثر اخته - لاف نوع
 العيب) الاولى ان يقول اختلاف
 محله حيث اتحد نوعه وعبارة
 المحلى عطف على ما يجزئ والمعيب
 بالمعيب اذا اتحد جنس العيب
 كالعور وان كان عورا حدهما في
 العين والاخر في اليسار وان
 اختلف كالعور والجرب فلا (قوله
 فكشلت الحامل) أي قتلت
 بحامل مثله لكن لا تنج (قوله
 انهم ما حكم فيه بشاة) ضعيف
 وبأني قريبا ان فيه جفرة فما
 نقل عن عطاء ومجاهد مذهبهما
 (قوله كما ذكره المصنف في تحريره
 وغيره) منه المجموع

(قوله وفي الضبيع كبش) عبارة حج الضبيع للذكور والانتى عند دمج والانتى فقط عند الاكثرين واما الذكور فضعفان
يكسر فسكون (قوله ولا يضطر ولا تعديا) قضيته ان المحرم المضطر اذا ذبح صيدا الاضطراره وجبت عليه قيمته كما تجب
عنه المضطر بدل ما كان من طعام غيره وبه صرح في البهجة وشرحا ٤٦٥ وصاقي ان مذبحه لذلك لا يكون

عليه في تفسيرها ما في المجموع والتحرير وغيرهما وفي الضبيع كبش والغلب شاة
والضب وام حنين جدي (وما لا نقل فيه) من الصيد عن السلف (يحكم بمثله) من النعم
(عدلان) لقوله تعالى يحكم به ذواء دل منكم اى ولو ظاهرا او بلا استبراه سنة فيما
يظهر او كانا قاتل به خطأ ولا يضطرار لا تعديا ويعتبر كونهما اقليمين به هذا الباب فطين
وما في المجموع من استحباب النقة محمول على زيادته ومقتضى قول الماوردي وغيره ان
ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكورتهم ما وسرهم ما وهو كذلك
اما قاتلا عدوانا مع العلم بالتحريم فلا يحكم انفسهم الا ان تابا واصلحا وهذا صريح
في كون ذلك كبيرة ووجهه انه اقل من حيوان محترم من غير ضرورة ولا فائدة فقوله
القونوى الظاهر انه ليس بفسق غير صحيح ولو حكم عدلان بالمثل وآخران بالقيمة او بمثل
آخر قدم من حكم بالمثل في الاولى لان مهمما زيادة علم بفرقة دقيق الشبه وبخير في الثانية
كافي اختلاف المقتنين وعلم انه لو حكم صحابي وسكت الباقر من عمل به كافي الكفاية عن
الاصحاب لانه اولى من حكم عدلين وفي معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع سكوت الباقرين
(و) وجب (في المثل له) مما لا نقل فيه كالجراد وبقيية الطيور غير الحمام سواء كان أكبر
جثة منه أم اصغرا أم مثله (القيمة) عملا بالاصل في المنقومات وقد حكمت الصحابة بهم في
الجراد اما ما لا مثل له مما فيه نقل وهو الحمام والمراد به ما عذب وهو كالفواخت واليمام
والقمرى وكل ذى طوق سواء انتقذ كورة أم أنوثة أم اختلقا شاة من ضان او معز يحكم
الصحابة ومستند به توقيف بلغة هم والافاقية اس ايجاب القيمة ولو اتف محرمات قارنان
صيدا وجب عليهم اجزاء واحدا لحد المتلف وان تعددت أسباب الجزاء تعدد الجماعة
المتلفين وكونهم قارنين وكونه في الحرم كما يتعد تغليظ الدية وان تعددت أسبابه بخلاف
كفارة الآدمى فانها تعدد بتعدد القاتلين لانها لا تجزى ولو قتله حلال ومحرم لزم المحرم
نصف الجزاء فقط اذ شربك الحلال يلزمه بتسطه بحسب الرأس وظاهر كلامهم ان
التوزيع على الرأس في الجراحات والضربات ولا ينافيه ما يأتي في الجنائيات في
الضربات لانها ثم يظهر تأثيرها فامكن التوزيع عليها بخلافه هذا اذا الصيد ليس له سطح
بدن تظهر فيه الضربات فاستوى فيه الجراح والضارب أو اتلف محرمات قارنان احده
امتناعى نعاما وجب مانقص من قيمتها عليهم ما يل بعض الامتناع كذلك فيجب النقص
لاجزاء كامل ولو جرح ظهرا او اندمل جرحه بلا زمان فنقص عشر قيمة فعليه عشر شاة
لا عشر قيمتها فان برى ولا نهى فيه فالارش بالنسبة اليه كالحكومة اليه بالنسبة للآدمى
فيه قدر الحالك فيه شاة ايا احتماده مراعي في الاجتهاد مقدار ما أصابه من الوجع وعامه في

ميتة بل يحل له واغبره (قوله الا ان
تابا واصلحا) اى فيمكن به حالا
ولا يتوقف ذلك على استبراه كما
(قوله ولو حكم عدلان) اى بانه
لا مثل له وانما الواجب فيه القيمة
(قوله كافي اختلاف المقتنين)
اى المجتهدين اما غيرهم ما فينبغى
ان من غلب على ظنه صدقه في
اصابة المنقول اخذ بقوله والام
بأخذ بقوله واحد منهم الا تعارض
بلا مرجح (قوله ما عذب) بانه ردقاه
في مختار الصحاح وقوله وهو مدر
مضارعه به مدر بالكسر (قوله
والقمرى) هو اضم القاف كافي
المختار (قوله شاة من الضان) اى
فقيه شاة من الضان الخ وظاهر
اطلاقه انه يعتبر فيها اجزاؤها
في الاضحية أقول وقياس قولهم
فيماله مثل في الصيدان في الكبير
كبيرة وفي الصغير صغيرة انه يجب
هنا في الجماعة الكبيرة شاة مجزئة
في الاضحية وفي الجماعة الصغيرة
شاة صغيرة غير مجزئة في الاضحية
(قوله لزم المحرم نصف الجزاء) اى
ولاشئ على الحلال (قوله ليس له
سطح بدن الخ) اى غالبا (قوله
أحد امتناعى نعاما) وهو العدو
والطيران (قوله وجب مانقص
من قيمتها) وقياس ما يأتي في الظبي

٥٩ به في ان يشترى الرهماء جزئ بدنة نسبتها اليه كنسبة مانقص من القيمة للظبي (قوله مقدار
ما أصابه من الوجع) اى فان لم يكن له مقدار أصلا فلا شئ عليه في مقابلته

(قوله فلا يحمل) ظاهره وان اضطر وعبرة حج ومذبح الحرم ومن الحرم اصيد لم يضطر احداهم الذبيحة ميتة ثم قال ومفهوم لم يضطر المذكور انه لو ذبحه للاضطرار ٤٦٦ حل له ولغيره (قوله ان كان حلالا) أي أو محرما بالاول (قوله ولو كسر

أحدهما) أي الحرم والحلال بالحرم (قوله وهو الاريحه دون الحلال) أي فيحل له تناول ما كسره الحرم من البيض وان حرم على الحرم وكذا ما قتله الحرم من الجراد ومنله ما احل به الحرم من اللبن اهـ حج وقياس ما ذكر ان ما جزه الحرم من الشعر يحرم عليه دون الحلال وهذا قضية التعيين بالحلال حرمة أكله على محرم آخر وقضية قول حج الحلال غير كاسره من حلال أو محرم (قوله لزمه) أي الحرم (قوله ويحرم قطع نبات الحرم) أي ما ثبت فيه وان نقل الى غيره بخلاف غيره فلا يحرم وان نقل الى الحرم كما يأتي (قوله وفيه هم مما مر) أي في قوله نبات الحرم (قوله بخلاف صيد دخل الحرم) أي أو اخرج منه (قوله لا يضمن غصنا في الحرم أصلا في الحل) أي بخلاف عكسه فيهما فيضمن أغصان شجرة في الحل أصلها في الحرم ولا يضمن صيدا على أغصانها لانه ليس في الحرم (قوله وان ضمن صيدا فوقع لذلك) أي لكونه في هو الحرم (قوله ثبت لها حكم الأصل) وقياسه انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة حلية لم تثبت الحرمة لها أو يؤيده ما سياتي من انه لو نقل تراب الحل

غير المثلث ارشه ولو اذن من صيد الزمه جزاؤه كما لا فتن قتله محرم آخر فعلى القاتل جزاؤه من منأ وقتله المزم من قبل الاند مال فعليه جزاؤه واحد أو بعدد فعله جزاؤه من منأ ولو جرح صيدا فقتل فوجده ميتا وشك امانه بجرحه أم بجراح لم يجب عليه غير الارش لان الأصل براءة ذمته عما زاد ومذبح الحرم من الصيد ميتة فلا يحمل له وان تحلل ولا غيره ان كان حلالا كصيد حرمي ذبحه حلال فيكون ميتة لان كلاً منهما منوع من الذبح لعني فيه كالجوسي فان كان المذبح مملوكا لزمه أيضا القيمة ما ملكه ولو كسر أحدهما يرض صيدا وقتل جرادا حرم عليه تغلظا كما يقتله في البيض المصنف في مجموعته عن جمع والقطع به عن آخرين وقال به دة بأوراقه الاصح وهو الاوجه دون الحلال اذا باحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاءه بدونه وان قال هذا ان الاشهر الحرم والحرم أكل صيد غير حرمي ان لم يدل أو يعين عليه فان دل أو صيده ولو بغير أمره وعلمه حرم عليه الاكل منه وان لم يباله لالة وبالاكل وانما حرمت دلالة للحلال عليه مع انه ادلالة على مباح للحلال لانها تعرض منه للصيد وايدأله وجناية عليه فدخلت في عموم التعرض الذي من تحريمه بسائر أنواعه لكن لاجزاء عليه دلالة ولا باعائته ولا بأكله مما صيده ولو امسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل أو محرم رجوع كما مر (ويحرم) على محرم وحلال (قطع) أو قلع (نبات الحرم) الرطب وكان بعض أصله فيه أي في الحرم مما كان أو عملوا (الذي لا يستنبت) بالبناء للمفعول أي من شأنه أن لا يستنبت الا دميون بان ينبت بنفسه كاطراف شجر أو غيره اقوله في الخبر المار ولا يعضد شجره أي لا يقطع ولا يخلت خـ لاه وهو بالقصر الحشيش الرطب وقيس بمكة باقي الحرم وفيهم مما مر انه لو غرس شجرة حرمية في الحل أو عكسه لم تنقل الحرمة عنها في الاولى ولا اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذ للشجر أصل ثابت فاعتبر منه بخلاف الصيد فاعتبر مكانه ولا يضمن حرمة نفلت من الحرم اليه ان ثبتت وكذا الى الحل لكن يجب ردها محافظة على حرمة والاضمنها كما قاله جمع واعقده السبكي وغيره أي بما بين قيمته المحترمة وغير محترمة ومن قلعهما من الحل استقر عليه ضمانهما وفيهم أيضا انه لا يضمن غصنا في الحرم أصلا في الحل نظرا لأصله وان ضمن صيدا فوقع لذلك قال القوراني ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم الأصل ويحرم قطع شجرة أصلها في الحل والحرم تغليب للحرمة ونخرج بالرطب اليابس فلا يحرم قطعه ولا قلعه لانه ليس نباتا في الحرم بل مفروز فيه بشرط موت أصله ولم يبرج نباته والالم يحمل بخلاف قطعه فيحل مطلقا وانما لم يأت نظير هذا التفصيل في الشجر اليابس لانه يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر قال في المجموع والاطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة

الى الحرم لم تثبت الحرمة اعتبارا بأصله وقد يشمل ذلك قول حج اماما استنبت في الحرم مما أصله من الحل فلا شيء فيه (قوله في والالم يحمل) أي والايبرج نباته لم يحمل (قوله فيحل مطلقا) مات أصله أم لا (قوله فانه حقيقة الخ) وفي نسخة فانه حقيقة اليابس

(قوله أو مثله لافي سنته فعليه الضمان) أي بالقيمة على ما يأتي وقضيته انما لو اختلفت في سنته دونه ضمنها ضمان الكل لا التفاوت بين قيمة المقطوع وما اختلف (قوله لا يضربها) من أضرفه ويضم الباء (قوله وسواء اختلفت الشجرة أم لا) وعليه فيه فرق بين الشجرة والغصن بان الغصن اللطيف من شأنه الاخلاف ولا كذلك الشجرة ٤٦٧ ثم رأيت في حج مانصه وكان

الفرق بينه أي الحشيش وبين غصن الشجرة حيث فعلوا فيه بين الشجر اذا أخذ من أصله يضمن وان اختلف في سنته كما اقتضاه اطلاقهم أيضا ان الشجر يحتاط له أكثر اذ لا فرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالحوال وان اختلف الحشيش فيهما (قوله والبدنة في معنى البقرة) أي بل هي أفضل من البقرة (قوله واغالم يسمعوها من البقرة) أي بان بقولها اجزائها عنها (قوله قال الزركشي وسكت الرافي) لعل المراد سكت عن التصريح به والافتقار للرافعي في الشرح على ما نقله الشارح عنه ان مادون الكبيرة يضمن بشاة صادق بالقرينة من الكبيرة (قوله أعظم من الواجبة) وينبغي ان يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليه ولم ينته الى حد الكبيرة فاذا كان قيمة الجزئة في الصغيرة درهما والزائدة عليه في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة الجزئة فيها ان تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا وهذه مقدار النصف والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع وتظهر هذا ما مر في الزكاة من انه يشترط في الفصيل أو ابن اللبون

في الكلبس وانما يقال للرطب كذا وشب ولو أخذ غصنا من شجرة حرمية فاختلف مثله في سنته بان كان لطيفا كالـ والنفلا ضمان فيه فان لم يخلف أو اختلف لا مثله أو مثله لافي سنته فعليه الضمان فان اختلف مثله به وجوب ضمانه لم يقطع الضمان كما لو قطع من مثغور فنبقت ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لئلا يضربها اذ خبطها حرام كما في المجموع نقلا عن الاصحاب ونقل اتفاقهم على جواز أخذ غصنها وعود السواك ونحوه وقضيته انه لا يضمن الغصن اللطيف وان لم يخلف قال الاذري وهو الاقرب قال الشيخ لكنه مخالف لما مر انتهى والاوجه حل ما هاء على ما هناك (والاظهر يتعلق الضمان به) أي بقطع نبات الحرم الرطب وهو شامل للشجر كما مر في قوله (وبقطع أشجاره) من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام (ففي) أي يجب في قطع أو قلع (الشجرة) الحرمية (الكبيرة) بان تسمى كبيرة عرفا (بقرة) كما روى الشافعي عن ابن الزبير ولا يقال مثله الا بتوقيف وسواء اختلفت الشجرة أم لا والبدنة في معنى البقرة كما في الروضة وانما لم يسمعوها عن البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد لما راعاهم المثلية فيه بخلافه هذا (و) في (الصغيرة) ان قاربت سبع الكبيرة (شاة) فان صغرت جدا ففيها القيمة قال الزركشي وسكت الرافي عما جاوز سبع الكبيرة ولم ينته الى حد الكبير وينبغي ان يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة انتهى وسكت المصنف عن الواجب في غير الشجر من نبات الواجب فيه القيمة لانه القياس ولم يرد نص بدفعه ولم يتعرض المصنف كالرافعي لسن البقرة والشاة والأوجه اشتراط اجزائها في الاضحية خلافا لبعضهم وان جرى الاسنوى على الفرق بين الشاة والبشرة وكلام المصنف يقتضي وجوب البقرة والشاة بمجرد القطع ولا يتوقف على قلع الشجرة وكلام التبيين يقتضي التوقف عليه ولم يصرح في الشرحين والروضة بالمسألة نعم عبر الرافي بالتامة وعله احتريزه عن قطع الغصن (قلت و) كذا (المستنبت) بفتح الموحدة وهو ما استنبته الاميون من الشجر (كغيره) في الحرم والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر اعموم الحديث والثاني المنع تشبيهه بالزرع أي كالخنة والشجر والبقول والخضراوات فانه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بالاخلاف قاله في المجموع وكالزرع ما ثبت بنفسه (ويحل) من شجر الحرم (الاذخر) قلعها وقطعها لاسيما ثنائه في الخبر المار قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه ليسوتهم انهم يسقونه ونهوا بضم القاف فرق الحشيش والقيين الحداد وظاهر اطلاق المصنف جواز صرف الاخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عبر به الوالدرج الله تعالى في فتاويه بقوله

زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت (قوله وهو ما استنبته الاميون من الشجر) أي من الزرع (قوله وكالزرع ما ثبت بنفسه) لعل المراد مما من شأنه ان يستنبته الناس كخنة جهلماسيل أو هوا (قوله الاذخر) بالذال المجهة اه محلي

(قوله وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم) ٤٦٨ أي فيجوز بيعه ولا يضر خلافا لمخ (قوله من الأغصان المضرّة

في طريق الناس) مفهومه ان
الأغصان المضرّة بالشجر نفسه
ككثرة جريد النخل مثلا لا يجوز
قطعه وينبغي الجواز في هذه
الحالة لما فيه من الإصلاح (قوله
يردّ بانه الخ) لكن هذا يتوقف
على حرمة قطع السوالك من غير
الطريق وقضية المتن خلافه (قوله
بل وشجره) قضيت أنه لا يجوز
قطعه للدواب وقضية قوله الاتي
من حشيش أو نحوه خلافه (قوله
كرجله) أي وخبيزة (قوله حيث
جوزنا أخذ السوالك لا يجوز
بيعه) معتمدوه بل يجوز له أخذ
عوض في مقابلة رفع اليد عن
الاختصاص أو لافيه نظروا الأقرب
الاول (قوله فيحرم نقل تراب الحرم
وحجّره الى الحل) أي دون مائه
(قوله فاشبهه الكلال البابس)
أي في مجرد عدم الضمان فلا ينافي
الكلال البابس لا يحرم قطعه لكن
هل يحرم نقله الى غير الحرم كترابه
أم لا فيه نظر والأقرب القول
(قوله إذا لم يكن الحاجة بناء الخ)
أي فان كان لذلك كان مباحا (قوله
ويحرم أخذ طيب الكعبة أو
سترتها) أي يحرم على الأعداء
الاستقلال بأخذها وأمرها
للإمام على ما يأتي (قوله لما وافق
عليه) أي النوى (قوله فان
وقفت تعين صرفها) معتمدوا ليس
من وقفها ما عتيد في زمانها من
أخذ غلة ما وقف عليها ثم يشتري به والأمر فيها للإمام

قد يقال يجوز بيعه نظير العباس الا الاذخر فيشمل من أخذه لا يتنفع بنفسه وقد قالوا ان
الاذخر مباح ثم عقبه بقوله ويجاب بانه انما يبيع الحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز
بيع شيء من شجر الحرم والبيع (وكذا الشوك) يحل شجره (كالعوسج) جمع عوسجة
نوع من الشوك (وغیره) من كل مؤذ كالتنشر من الأغصان المضرّة في طريق الناس
(عند الجمهور) كالصيد المؤذى وقد أجاب في الجملة عن الأصحاب ولا يضر ذلك
بانه مخصص بالقياس على الفواشيح وما اعترضه السبكي بانه لا يفتا ولا غيره فكيف
يجب تخصيصه بربانته متناول لما في الطرقات وغيره فيخص به ما في الطرقات لانه
لا يؤذى وقيل يحرم ويجب الضمان بقطعه وصحة المصنف في شرحه لم يفرق بينه
وبين الصيد المؤذى بانهم اتفعد الاذى بخلاف الشجر ويجوز رعي شيش الحرم بل
وشجره كما نص عليه في الامم بالهائم لان الهرايا كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم لم
وأصحابه رضوا الله عنهم وما كانت تساق فواهيها في الحرم (والاصح حل أخذ نباته) من
حشيش أو نحوه (لعاف الهائم) به ون اللام كما يجوز نسيجها فيه كما علم مما مر
(وللدواء) بالمد (والله أعلم) كتنظروا سنى وتغذ كرجله وبقله للحاجة اليه ولان ذلك في
معنى الزرع ولا يتطاع لذلك الا بقدر الحاجة ومن ثم لم يجوز قطعه للبيع عن يعاقب به كما في
المجموع لانه كطعام أبيع كما فلا يجوز بيعه ويؤخذ منه كما قال لركضى وغيره ان
حيث جوزنا أخذ السوالك لا يجوز بيعه كما علم مما مر وظاهر كلام المصنف ان جواز
أخذ هذه للدواء والعاف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذ ما يستعمله عند
وجوده قال الاسنوى وتبعه جماعة وهو المتجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد
وان خاف فيه بعضهم رمعا بل الاصح يمنع ذلك وقوفهم ظاهر الخبر واقتصر المصنف
على النبات يشبههم عدم التمديد لغيره وهو كذلك فيحرم نقل تراب الحرم وحجّره الى الحرم
فيجب رده اليه فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس به فاشبه الكلال البابس ونقل تراب
الحل وحجّره الى الحرم خلاف الاولى كما في المجموع وهو لا وجه له لانه لا يحدث له حرمة
لم تكن ولا يتأهل مكروا لعدم ثبوت النسي في فيه وظاهر ان محل ذلك اذا لم يكن الحاجة بناء
ونحوه وان ذهب في الروضة الى الكراهة ويحرم أخذ طيب الكعبة وسترتها ويجب
رد ما أخذ منها فان أراد التبرك بآتي بطيب مسجدها به ثم أخذ في الروضة عن ابن
الصلاح الامر في سترتها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بينا وعطاء لان
عمر رضي الله عنه كان يسهها على الحاج وهو حسن متعين ائتمار بالبي ثم نقل عن
جمع من الصحابة انهم جوزوا ذلك وله لبيسها ولو نحو حائض وكذا استحسنه في المجموع
لكن نبيه في المهمات على ان هذا يخالف لما وافق عليه الرافي آخر الوقف انما يتابع اذا
لم يبق فيها جمال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد ووجهه على ما اذا وقفت لا كسوة وكلام ابن
الصلاح على ما اذا كساها الامام من بيت المال فان وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة

جزما وأما إذا ملكها مال الكعبة فلقية ما يراه من تعلقها عليها أو بيعها وصرف
 غنم المصالح فان وقف شيء على أن يؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئا من بيع أو إعطاء
 له ونحو ذلك أتبع والا فان لم يقفها الناظر فله بيعها وصرف غنمها في كسوة أخرى فان
 وقفها فبأقرب فيه ما مر من الخلاف في البيع قال وبقي قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو
 أن الواقف لم يشترط شيئا وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بان شيئا كانوا يأخذونها
 كل سنة لما كانت تكفي من بيت المال ورجح في هذا أن لا هم أخذها إلا أن وقال
 المال لا يتردد في جواز بيعها والحالة هذه وحدود الحرم معروفة أعظم بعضهم مسافتهم
 إلى مال في قوله

ولحرم الحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه

وسبعة أميال عراق وطائف • وجمدة عشر ثم تسع جعرانه

بتقديم البين في الأولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم

ومن يمس سبع بتقديم يده • وقد كانت فاشكر لر بكن احسانه

(وصيد) حرم (المدينة) وأخذ نياته كافي المجموع (حرام) وكذا وجب واد بالاطاف لخب
 اني حرمت المدينة أي احداث حرمتها كالحرم ابراهيم مكة أي أظهر حرمتها اذا أصبح
 نها حرمت من حين خلت السموات والارض وعرض الحرم ما بين حرتيها وهي الحجازة
 السود وطوله ما بين عير وثور وهو جبل صغير وراء أحد (ولا يضمن) الصيد ولا الغنم
 (في الحديد) لانه ليس محلا لتسلك بخلاف حرم مكة والقديم انه يضمن بسلب الصائد
 والقاطع لشجره واختاره المصنف في المجموع وتصحيح التنبية اثبت ذلك عنه صلى الله
 عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد وعلى هذا فقيل انه **كسب**
 القليل الكافر وقيل ثيابه فقط وقبل وصححه في المجموع انه يترك للمسلم ما يستتر به
 عور والاصح ان السلب للسلب وقيل لقراءة المدينة وقيل لبيت المال والتقيع
 بالنور وقيل بالبالا ليس يحرم ولكن جاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسح الصدقة ونم الجزية
 ولا يملك شيء من ثباته ولا يحرم صيده ولا يضمن ويضمن ما أتلفه من ثباته لانه ممنوع منه
 فيضمنه بقيمة قال الشيخان ومصرفها مصرف نعم الجزية والصدقة ويبحث المصنف انها
 ابيت المال ثم شرع في بيان أنواع الدماء هي أربعة أقسام لان الدم اما مخيرا ومترقا
 وكل منهما اما معدل أو مقدور ستأتي مجموعة آخر هذا الباب وقد بدأ بالخبر المعدل فقال
 (ويخبرني) جزم اتلاف (الصيد المتلى بين) ثلاثة أمور (ذبح) بجمعه (منه) بمقتضى
 (و) بين (الصدقة) بأن يفرق لجمع مع النية حتما (على مساهكين الحرم) وعلى فقرائه
 أو يملكهم جلته مذبوحا ولا يجوز أخراجه حيوا ولا كل شيء منه (وبين أن يقوم المثل)
 بالنقد الغالب (دراهم) أو غيرها (ويشترى بها طعاما لهم) مما يجزى في الفطرة أو يخرج
 مقداره من طعامه اذا الشراء مثال (ويصوم) في أي مكان شاء (عن كل مد) من الطعام

(قوله فبأقرب فيه ما مر من الخلاف)
 لم يقدمه احكامية خلاف (قوله)
 وقال المال لا يتردد في جواز
 بيعها) معتمد بمن يأخذ وهم
 بنوشية (قوله وللحرم الحديد)
 وبهذا يعلم ان حدود الحرم دون
 المواقيت اذا أقل مواقيته على
 مرحلتين ولا شيء من الحدود
 يقرب من ذلك (قوله وجمده) بضم
 الجيم (قوله وصيد المدينة حرام)
 وبصير حراما كذبوح المحرم (قوله)
 وعلى هذا) أي القديم (قوله قال
 الشيخان ومصرفها الخ) معتمد
 (قوله نه البيت المال) والفرق
 بين هذا وما قبله ان نعم الجزية
 تصرف لاهل التي خاصة وأموال
 بيت المال لا تختص بأهل التي
 بل يصرفها الامام فيما يراه من
 المصالح

(يوما) وذلك لقوله تعالى فجزا من النعم الآية ويستثنى من اطلاقه ذبح المثل
 ما لو قتل صيدا من اهلها حاملا فلا يجوز ذبح مثله كما مر بل يقوم المثل حاملا ويتصدق ببقية
 طعاما وعلم مما تقرر عدم اختصاص التقويم بالدراهم أي لا جملهم اذا اشترى
 لا يتبع لهم ودراهم منصوب بنزع الخافض ولو بقي من الطعام أقل من مد صام عنه يوما
 مكتملا لله منكسر وقدره مساواة الكافر للمسلم في جزاء الصيد فيختير بين شيئين فقط
 (وغير المثل) مما لا نقل فيه من الصيد يختير في جزاء اتلافه بين أمرين أحدهما يتصدق
 بقيمة أي بقدرها (طعاما) على مساكين الحرم وقترانه ولا يتصدق بالدراهم وثانيها
 ما ذكره بقوله (أو بصوم) عن كل مد يوما ويكمل المنكسر كما مر والعبارة في قيمة غير المثل
 بحمل الاتلاف وزمانه قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثل بحمل بكة وقت ارادة
 تقويمه لانها محل ذبحه لو أريد والمتمتع كما جزم به النوراني في العدول الى الطعام - مع بكة
 (ويختير في فدية الحلق) اثلاث شعرات متواليات فاكثروا في قلم اظن ان ذلك وفي التطيب
 واللبس والادهان ومثلهما الجماع بشهوة ونساء الجماع بعد الجماع الاول والجماع بين
 التحالين (بين) ثلاثة أمور (ذبح شاة) مجزئة في الفدية ويقوم مقامها بدنة أو بقرة
 أو سبع من واحدة منهما (و) بئر الصدق (ثلاثة أصع) بالمذبح صاع وأصع أصله
 اصوع أبدا من واوه همزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضممتا اليها وقلت هي اذا
 (استمسك كين) لكل مسكين نصف صاع (و) بين (صوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى في كل
 منكم مريض أو به أذى من رأسه أي فخلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ونحو
 الصيام صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن جعرة أي ذك هو أم رأسك قال نعم قال
 نسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو اطعم فراقم الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الف
 والراء ثلاثة أصع وقيس بالحلق وبالمعدور غيرهما واعلم انه ليس في الكفارات ما يزداد
 المسكين فيها على مدسوى هذه (والاصح ان لدم في ترك المأمور) الذي لا يفوت به الحج
 (كالا حرام من الميقات) أو مما يلزم منه الاحرام لو أحرم من غيره والرحى والمبيت بمزدلفة
 أو بمعنى لبالي التشريق وطواف الوداع (دم ترتب) الحاقاله بدم القمقع لما في التمتع من ترك
 الاحرام من الميقات وقيس به ترك باقي المأمورات (فإذا جهز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة
 طعاما) وأخرجه من طعامه كما مر ونصدق به على مساكين الحرم وقترانه (فان غجز صام
 عن كل مد) من الطعام (يوما) وهذا ما صححه الفزالي كالامام والاصح كافي الروضة انه اذا
 غجز عن الدم بصوم كالمتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع فهو مريض مريض (و) دم
 (الفوات) للحج بشوات الوقوف (كدم التمتع) في صفته وسائر أحكامه المتقدمة اذ دم
 التمتع لترك الاحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (ويذبحه في جهة
 القضاء في الاصح) حقا لا في سنة افوات افتوى عمر بذلك كما سألني والثاني يجوز ذبحه
 في سنة النوات قياسا على دم الافساد وقت الوجوب على الاول منوط بانصرم بالقضاء

(قوله بحمل الاتلاف) هو ظاهر
 ان أنلاف حلا فلو أمسكه مدة ثم
 أنلافه فالظاهر انه بضمنه ضمان
 المنصوب (قوله سعرة بمكة) لم يبين
 الوقت الذي يعتبر سعرة فيها هل
 هو وقت التقويم أو الوجوب أو
 غيرهما وقد مر له في تقويم بدنة
 الجماع اعتبار سعرة بمكة في غالب
 الاحوال وعن السبكي اعتبار
 وقت الوجوب فينبغي ان يجري
 مثله هذا (قوله أي فخلق) قدره
 أخذ من صدر الآية ولادفع توهم
 ان المرض بمجرد وجوب الفدية
 وابعس مرادا (قوله سوى هذه)
 أي الكفارة التي هي دم مختير
 وتعدل فيه لدخل فيه جميع
 الاستقاعات الآية (قوله فذا
 غجز عن الدم) ضعيف وكذا قوله
 وان غجز صام عن كل مد يوما (قوله
 منوط بانصرم) أي الاحرام

(قوله لا يقدم صوم الثلاثة) أي على الاحرام (قوله وان لم يحرم ذلك) أي الفعل (قوله على ما قرروه في الكفارة) أي من انه ان
عصى بالسبب وجب الفور والافلا (قوله ويختص ذبحه بالحرم) أي فلو ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرق فيه وحمل اختصاصه بالحرم
ما لم يحصر والا ذبح ووضع الحصر كما سبأني (قوله الى مسا كينه) عبارة العباب ويجب تفريق لحوم وجلود هذه الدماء وبديلها
من الطعام على المسا كين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته انه لا يجوز ٤٧١ اعطاؤهم خارجه والا وجه خلافه

كما تركوا كين يؤيده تعاميل الكفاية
وغيرها ذلك بأن القصد من الذبح
هو اعظام الحرم بتفريقه اللحم فيه
لاتلوي به بالدم والقرن اذ هو
مكروه اه ويجاب بأن المراد
بتفريقه فيه صرفه لا اهـ له اه
وخالفه من قصدهم على انه لا يجوز
صرفه خارجه ولا ان هو فيه بأن
خرج هو وهم عنه ثم فرق عليهم
خارجه ثم دخلوا اه سم على ج
وقضية قول المسنف صرف لحمه
الى مسا كينه ان المدار على
صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن
قول الشارح الا في قبيل الباب
وكل اهـ هذه الدماء وبديلها تختص
تفريقه بالحرم على مسا كينه
يوافق ما نقله سم عنه وصمم عليه
(قوله ونم سد الخلة) بالفتح الخصلة
وهي أيضا الحاجة والفقر اه
مختار (قوله وتجب النية عند
التفريق الخ) قال ج وظاهر
كلامهم هنا ان الذبح لا تجب
النية عنده وهو مشكل بالاضحية
ونحوها الا ان يفرق بان القصد
هنا اعظام الحرم بتفريق اللحم فيه
كما مر فوجب اقتراحه بالمقصود
دون وسيلته ونم اراقة الدم لكونها
فداء عن النفس ولا تكون كذلك

كما ان دم التمتع منوط بالحرم بالحج وعليه لو كثر بالصوم لا يقدم صوم الثلاثة في القضاء
ريصوم السبعة اذ ارجع منه ولو اخرج دم الفرات بين تحلله والاحرام بالحج بعد دخول
وقت الاحرام بالقضاء اجزأه كما اقتضاه كلام أصل الروضة وكلام العراقيين ونه عليه
الاذرى (والدم الواجب) على محرم (بفعل حرام) وان لم يحرم ذلك الوقت كالحاق اهذر
أو ترك واجب) عليه غير ركن أو غيره ما كدم الجبرانات (لا يختص) اجزأه (بزمان)
اليدخل في أيام التضحية وغيرها ان الأصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكن تندب
اراقته أيام التضحية قال السبكي وغيره وينبغي وجوب المبادرة اليها اذا حرم السبب كما
في الكفارة فيحصل ما أطلقوه على الاجزاء اما الجواز فاحالوه على ما قرروه في الكفارة
(ويختص ذبحه) بأى مكان (بالحرم في الاظهر) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة وتلبيحتم
ههنا وأشار الى موضع الحرم منى وكل فحاج مكة منصرف لان الذبح حق يتعاق بالهدى
يختص بالحرم كالتصديق وانما يجوز ان يذبح خارج الحرم بشرط ان يتقبل ويفرق
لحمه فيه قبل تغيره لان المقصود هو اللحم فاذا وقعت تفرقه على مسا كين الحرم حصل
الغرض (ويجب صرف لحمه) وجلده وبقيته اجزأته من شعره وغيره فاقتضاه على اللحم
نه الأصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد (الى مسا كينه) أي الحرم وفقراته القاطنين
منهم والغرباء والصرف الى الاول أولى الا ان تشتد حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من
كلامه عدم جواز اكله شيئا منه وبه صرح الرافعي في كتاب الاضحية وانه لا فرق بين ان
يفرق المذبح عليهم أو يعطيه بجماعته لهم وبه صرح الرافعي أيضا في الكلام على تحريم
لصبه ويكفي الاقتصاء على ثلاثة من فقرته أو مسا كينه وان انحصر والآن الثلاثة
أقل الجمع المودع الى اثنين مع قدرته على ثبات ضمن له أقل مقول كظهيره من الزكاة
وانما لم يجب استيعابه من عند الاقتصار كافي الزكاة لان المقصود هنا حرمة الملبوس سد
خلته وتجب النية عند التفريق كما قاله الروياني وغيره ويؤخذ من التشبيه بالزكاة
الاكتفاء بالقدمة عليها واقتضاه فيما مر على الدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب
مثال اذ دم القتع والقران كذلك واما دم الاحصار فسيأتي ودفع الطعام لمسا كين الحرم
لا ينعين لكل منهم مد في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير اما دم الاستمتاع
ونحوه مما دمه دم تخيير وتقدير فلاكل واحد من سبعة مسا كين نصف صاع من ثلاثة
أصع كما مر ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرف أو غصب منه قبل التفريق لم يجزئه نعم هو

الا ان حازت نية القرية فتأمله اه (قوله الاكتفاء بالقدمة) أي النية (قوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرف أو غصب) أي ولو
كان السارق والغاصب من فقراء الحرم أخذوا من اطلاقه وبه صرح في شرح الروض وعبارة كما نقله سم على منهج عنه ولو سرفه
مسا كين الحرم في شرح الروض بجما انه لا يجزى سواء وجدت نية الدفع أم لا قال لان له ولاية الدفع اليهم وهم انما يكون به

مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو شرا منه لما والتصدق به لان الذبح قد وجد وانما لم يتقيد
 لا بما لو قصر في التفرقة والا فلا يضمن كالموسر في المال المتعاق به الزكاة لان الدم متعلق
 بالذمة والزكاة بين المال ولو عدم المسا كبر في الحرم آخر الواجب المالي حتى يجزئهم
 وامتنع النقل بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فيها لانه ليس فيها نص صريح بتخصيص
 ابلادهم بخلاف هذا (وأفضل بقية) من الحرم (الذبح المعمر) غير المتعاق والتارن (المروة)
 لانها موضع تحللها (و) الذبح (الحاج) ولو قارنا أو مریدا افراد أو مقتعا ولو عن دم متعته
 (منى) لانها محل نعمة والاحسن في بقية فتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف
 اضمير الحرم قاله بعض الشراح (وكذا حكم ما ساقا) أى المعمر والحاج (من هدى) نذر
 ارتقى (مكانا) في الاختصاص والافضالية (ووقته) أى ذبح هذا الهدى (وقت الاضحية)
 على الصحيح) تبا على ما والثاني لا يختص بوقت كدماء الجبرانات وعلى الاول لو أخر الذبح
 حتى مضى وقت الاضحية نظر ان كان واجبا بذبحه حتما قضاء أو تطوعا فأتى ان لم يعين غير
 هذه الايام فان عين الهدى التقرب غير من الاضحية لم يعين له وقت اذ ليس في تعيين اليوم
 قرينة تقوله الاسنوى عن المولى وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والهدى كما يطلق على
 ما يسوقه المحرم يطلق ايضا على ما يلزمه من دم الجبرانات وهذا الثاني غير مختص بوقت
 الاضحية كما مر وظاهر كلام المصنف اختصاص ما يوقه المعمر بوقت الاضحية وهو
 كذلك وان نازع فيه الاسنوى واعلم انه حيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يجرى في
 الاضحية فتجزى البدنة أو ابقرة عن سبعة دماء وان اختلفت أسبابها فلا ذبحها عن دم
 واجب فالفرض سبعة اقله اخرجه عنه وأكل الباقي الا في سراء الصيد المثل فلا يشترط
 كونه كالاضحية لما مر ان الواجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعب معيب بل
 لا تجزى البدنة عن شاته وحاصل لدماء ترجع باعتبار حكمها الى أربعة أرتب
 وتقدير ودم ترتيب وتعديل ودم تخيير وتقدير ودم تخيير وتعديل فالمراد بدم
 المتعاق واقران وافوات والمنوط بترك ما مورو هو ترك الاحرام من التمتع والرمي
 والمبيت عزذاسة ومنى وطواف الوداع فهذه الدماء ما ترتب بمعنى انه يلزمه الذبح
 ولا يجوز ادول الى غيره مالم يهجز عنه وتقدير بمعنى ان الشرع قد مر ما يعدل اليه تقدير
 يزيد ولا ينقص والثاني يشق على دم الجساع فهو دم ترتيب وتعديل بمعنى ان الشرع
 امر فيه بالتقويم والعدول الى غيره بحسب القيمة فتجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياه فان
 هجز قوم البدنة بدراهم والدراهم بطعام وتصدق به فان هجز صام عن كل مديوما وبكمل
 لم تكسر كما مر وعلى دم الاحصاء فعليه شاة ثم طعام بالتعديل فان هجز عن الطعام صام
 عن كل مديوما والثالث يشتمل على دم الحلق والقلم فهو دم تخيير بمعنى انه يجوز له العدول
 الى غيره مع القدرة عليه فيتخير اذا حاق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار ولا بين ذبح دم
 وطعام ستة مسا كين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة ايام وعلى دم الاستمتاع

(قوله جازا الثقل فيها) أى للمالك
 حيث لم يوجد وانم (قوله ووقته)
 وقت الاضحية) أى فيصير تأخير
 ذبحه عن أيامها وعليه فلو
 عدت الفقراء في أيام التضحية
 أو امتنعوا من الاخذ بالكفر
 اللهم ثم فنه يعذر بذلك في تأخير
 عن أيام التضحية أو يجب ذبحه
 فيها ويذكره قديدا الى ان يولد
 من يأخذه من النتراف فيه نظر
 ومقتضى اطلاقهم وجوب الذبح
 في أيام التضحية الثاني وهو ظاهر
 وبقي ما لو كان ادخاره بملقه فهل
 يبيعه ويحفظ غنمه اذا أشرف
 على التلف أو لافه نظرا والاقرب
 الاول عدا وقضية تخصيص ذبح
 الهدى بوقت الاضحية انه
 لو أحرم بعمره وساق هديا أو ساق
 الهدى الى مكة بلا احرام وجوب
 تأخير ذبحه الى وقت الاضحية
 كان ساقه في وجب مثلا وهو
 قريب ظاهر ثم رأيت قوله فظاهر
 كلام المصنف الخ وهو صريح في
 وجوب التأخير (قوله لم يعينه)
 وقت) أى في ذبحه في أى وقت
 شاء كما اقتضا قوله قبل فأتان
 لم يعين هذه الايام

فحصره فالاول الرقب المقدرة
تتبع قوت وحج قرنا * وترك رمي
والبيت بعني * وترك الميقات
والمزدلفة * أولم يودع أو كثر
أخلته * نازره يصوم ان دما فقد
ثلاثة فيه وسبع في البلد * والثاني
ترتيب وتعديل ورد * في حصر
ووطء حج ان فسد * ان لم يجد
قومه ثم اشترى * به طعما طهرا
للقرا * ثم لعجزه دل ذاك صوما
أعنى به عن كل مدبوما * والثالث
التخير والتعديل في * صيد
واشجار بالانكاف * ان شئت
فاذبح أو فعدل مثل ما * عدات
في قيمة ما قدما * وخبرن وقد رن
في الرابع * فاذبحه أو جدي ثلاث
آصع * للشخص نصف أو قسم
ثلاثا * تحت ما اجتمعت اجتمعا
في الحلق والقلم ولبس دهن *
طبيب وتقبيل ووطء ثي * أو بين
تحليل ذوى ارام * هذى دما
الحج بالتمام اه رجه الله وقول
الغظم بجنت أي تزيل أثر جنايتك
(باب الاحصار والقوات) *

(قوله المنع من اتمام الحج) أي
واما في اللغة فهو المنع من المقصود
كما يأتي (قوله أو بذل مال) ظاهره
وان قل وعليه فيمكن الفرق بينه
وبين ما لو امتنع مالك الراحلة
أو الزاد لزيادة نافهية حيث
يجب شرائها بالزيادة لتفاهتها
بان المبدول منها ظلم محض بخلافه
فما من فانه تغاين عمله في البيع والشراء

وهو التطيب والذهن بفتح المدا للراس واللحية وشعر الوجه على ما مر واللبس ومقدمات
الجماع والاستئذان والجماع غير المفسد والرابع يستل على دم جزاء الصيد والشجر فجعله
هذه الدماء عظمى وثمانية مرتبة مقدرة وثمانية مخيرة مقدرة وثمان فيهما ترتيب
وتعديل وثمان فيهما تخيير وتعديل وقد أشار الدميري لذلك بقوله

ثمانية من الدماء الستة * مرتبا وما يتخير
والصفتان لا اجتماع لهما * كالعدل والتقدير حيث فهما
والدم بالترتيب والتقدير في * تتبع قوت قران اقتضى
وترك ميقات ورمي ووداع * مع الميادين بلا عذر مشاع
ثم مراتب بتعديل سقط * في مفسد الجماع والحصر فقط
مخيرة مدر دهن لباس * والخلق والقلم وطيب فيه باس
والوطء حيث الشاة والمقدمات * مخيرة عدل صيد نبات

وهذه الدماء كلها لا تختص بوقت كما مر وتراق في ذلك الذي وجبت فيه ودم القوات
يجزى بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء كالمتمتع اذا فرغ من عمرته فانه يجوز له الذبح قبل
احرامه بالحج وهذا هو المعقدون قال ابن المقرئ انه لا يجزى الا بعد احرامه بالقضاء وكل
هذه الدماء وبداها تختص بفرقة بالحرم على مساكينه وأما دم الاحصار فسد يأتى
ويستحب لقاصد مكة بنسك ان يهدي لها شيئا من النعم لا يتباع ولا يجب الا بالانذر فان كان
بذاتن اشعارها فبحر صفحة سنامها الهني أو ما يقرب من محله في البقر فيما يظهر
بحديدة وهي مستقبلة القبلة ويلطخها بدمها علامة على انها هدى لتجنب وان يقلدها
نعلين وان يكون لهما قيمة ليتصدق بهما ويقلد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها
ولا يلزم بذلك حجها

(باب الاحصار والقوات) *

هو في الاصطلاح المنع من اتمام أركان الحج أو العمرة والقوات للحج لان العمرة لا تقوت
التي حق القارن خاصة تعانوات الحج ويدل عليه قول المصنف بعد ومن فاته الوقوف
وموانع اتمام النسك ستة الاول والثاني احصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله (من
أحصر) عن اتمام حج أو عمرة أو قران من جميع الطرق (تحال) أي جازله التحلل وسبأني
ما يحصل به سواء كان المنع بقطع طريق أم بغيره وسواء كان المانع كاترا أم مسالما وسواء
أمكن المضي بقول أو بذل مال أو لم يمكن اذ لا يجب احتمال الظلم في أداء النسك وسواء
أحصل احيا الكعبة في ذلك العام أم لا وسواء كان العدو قرقا أم فرقا واحدة قوله
فعلى فان أحصرتم أي واردتم التحلل فما استيسر من الهدى أي فمليكم ذلك والآية
نزلت بالحديبية حين صد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت وكان معتمرا
فحصر ثم حلق ثم رجع وهو حلال وقال لا حصا به قوموا فافحروا ثم احلقوا واه الشجان

وأجمع المسلمون على ذلك ولأن في مصابة الاحرام الى ان يأتوا بالاعمال مشاق وحرجا
وقد رفعه الله تعالى عنا ولا يستفادتهم به الامن من العدو الذي بين أيديهم ولو منعوا عن
الرجوع أيضا جازا لهم التحلل في الاصح اما اذا تمكثوا بغير قتال وبذل ما كان كان لهم
طريق آخر يكره لو كره ووجدت شروط الاستطاعة فيهم لم يكره واما ابطال الزمان أم
قصر وان تيقنوا الفوات فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق الملول أو فحوا وتحلوا بعمل
عمرة ولا قضاء عليهم في الاظهر ويكره بذر مال للكفار لما فيه من الضرر ولا يحرم
كالا تحرم الهبة لهم اما المسلمون فلا يكره بذرهم ولاولى قتال الكفار بذر القدرة عليه
ليجهم وياين الجهاد ونصرة الاسلام واما انفسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان الممانعون
مسلمين فالاولى لهم ان يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال فخرزاع سفك دماء المسلمين ويجوز
هم ان أرادوا القتال ببر الدرع وفحوا من آلات الحرب ويجب عليهم الفدية كالموليس
لحرم الخيط لدفع حرا وبرد والافضل تأخير التحلل ان اتسع الوقت لاحتمال زوال
لاحصار وان ضاق فالاول التحجيل مخافة ان يشتمهم الحجاج فيلزمهم القضاء عند بعضهم
نعم ان غلب على ظنهم انفسكشافه في مدة الحج بحيث يمكنهم ادراكه أو في العمرة الى ثلاثة
يام لم يجز لهم التحلل وكذا لو منعوا عن غير الاركان كالرمي والمبيت لأنهم متمكنون من
التحلل بالطراف والحلق ويقع حجهم بنزاع عن حجة الاسلام ويجب الرمي والمبيت بالدم
وان منعوا من عرفته ومكة وجب عليهم ان يدخلوها ويصلوا بعمل عمرة وان منعوا
من مكة دون عرفته رفقوا ثم تحلوا ولا قضاء فيهم ما في الاظهر والحصر الخاس كان حبر
ظالما أو يدين وهو معسره وعاجز عن اثبات اساره لان مشقة كل احد لا تختلف بين
ان يتحمل غيرهم مشقه وان لا يتحمل والمائن اذا لم تطف للافاضة ولم تكن الإقامة حتى
تظهر وجاءت بالدها وهي محرمة وعدمت النفقة ولم يمكنها الوصل فالتحلل
بالنية والذبح والحلق كالحصر كما مر التنبه عليه (وقيل لا التحلل ان كان في الجبهة
اختصاصها بالاداء كما لو أخطأت الطريق أو مرضت والصحيح الجوارح في الحصر
العام لما مر وفارق جواز التحلل بالميس عدمه بالمرض بأنه لا يمنع الاتمام بخلاف الجنس
وقال المصنف ان الانحر في اللغة أحصره المرض وحصر العدو وقال الله سبحانه
المشهور من كلام أهل اللغة ان الاحصار المانع من التصود سواء منعه مرض ام عدو أو
حبس والحصر التضييق (وله التحلل بالمرض) اذا لم بشرطه لانه لا يمنع الاتمام ولا يزول
بالتحلل قال الماوردي وهو جامع العصابة رضى الله عنه لم يصب به حتى يزول فان كان
محرما بعمرة انما أو بجمع وفاته تحل بعمل عمرة (فان شرطه) أى التحلل بالمرض مقارنا
للاحرام (تحلل به) أى بسبب المرض (على المشهور) كاله ان يخرج من الصوم فيما لو تدره
بشرط ان يخرج منه بعدد الخبر الصالحين عن عائشة رضى الله عنها قالت دخل رسول
الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج فقالت والله ما أجدي

(قوله وأجمع المسلمون على ذلك)
أى على جواز التحلل بالاحصار
(قوله جازا لهم التحلل) أى وفاته
دفع مشقة الاحرام كالحلق والقلم
وفحوا (قوله ولا قضاء عليهم
في الاظهر) أى لانه فوات نشأ
عن حصر فلا يشكل عما يأتى من
وجوب القضاء على من فاته الحج
لان ذلك فوات لم يثنأ عن حصر
(قوله ولا يحرم كالا تحرم الهبة)
قد يمنع القياس بان في الهبة
علو الواهب وشرفه لانعامه
على الموهوب له بخلاف بذر المال
لهذا الغرض فان فيه اظهار
العجز عن رفع الكافر وهو ذل
(قوله فيلزمهم القضاء) ضعيف
(قوله والمائن اذا لم تطف)
ليس بقيد بل متى وصلت الى محل
يشق عليها العود منه جازا لها
التحلل وان لم تصل لبلدها (قوله
مقارنا للاحرام) عبارة ابن عبد
الحق فان شرطه أى انظرا أهى
والانظ هو المتبادر من الشرط

(قوله اللهم محلي) يفتح الحاء أي موضع الحل وقوله حسبتي بفتح السين أي العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافي من الخادم للزركشي وقال في الكفاية في قوله محلي بكسر الحاء كذا قاله شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في تخريج أحاديث الرافعي اه زيادي وفي المختار ما يوافق كلام الوافي حيث قال وحل بالمكان من باب ردود وحلول ولا يحل أيضا بفتح الحاء والحل أيضا المكان الذي تحله (قوله ونفاد النفقة) بالدال المهملة (قوله يكون بالنية فقط) عبارة ابن عبد الحق ٤٧٥ تعامش شيخ الإسلام بالنية والحلق فقط اه وماقاده ظاهر (قوله كمالو

شرط التحلل به بل أولى) عبارة ابن عبد الحق تنبيه كما يجوز اشتراط التحلل أو صيرورته حلالا بما ذكر كذلك يجوز اشتراط قلبه قال الباقيني أو انقلاب حجة عمره بما ذكر أيضا فله في الأولى إذا وجد ان يقاب حجة عمره بالنية وينتفاب في الثانية كذلك من غير نية وتجزية في المسئلةين عن عمره الاسلام بخلاف عمره التحلل بالاحصار مثلا لا تجزیه عن عمره الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمره بل افعال عمره (قوله وقبل اللهم) عطف تفسير (قوله انقلب حجة عمره) ظاهرا انه ينقلب حيث شرط القلب وان لم يتقلب وهو مخالف لما تقدم عن ابن عبد الحق ثم رأيت في نسخة ان يشطب وعلمها فهو موافق لما تقدم عن ابن عبد الحق (قوله بخلاف عمره التحلل بالاحصار) أي مثلا (قوله ولو بلاهدي) لا يخالف هذا ما صرح في قوله نعم ان شرطه بلاهدي الخ لان ذلك في المرض وهذا في الحصر والفرق بينهما ما ذكره

الأوجه فقال لها ججي واشترطى وقول اللهم محلي حيث حسبتي وقيس بالحج العمرة والاحتياط اشتراط ذلك والثاني لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرط كالمسئلة المشروضة وقائله أجاب عن الحديث بان المراد بالحج الموت أو هو خاص بضباعة ومعلوم انه خلاف الظاهر وغير المرض من سائر الاعذار كضلال الطريق ونفاد النفقة وانما في المدد كالمريض في ذلك وقضية اطلاقهم الاكفاء بوجود مطلق المرض وان خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تقييده بجميع التيمم والوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تختمل عادة في اتمام القلب ثم ان شرطه بلاهدي لم يلزمه هدي عملا بشرطه وكذا لو اطلق لعدم شرطه وظاهر خبر ضباعة فالتحليل فيه ما يكون بالنية فقط وان شرطه بدمى لزمه عملا بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلال فرض صار حلالا بالمرض من غير نية وعليه جلا خبر أبي داود وغيره باسناد صحيح من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وان شرط قلب حجة عمره بالمرض أو نحوه جاز كما لو شرط التحلل به بل أولى وأقول عمر لابي أمية وسويد بن غفلة حج واشترط وقول اللهم الحج أردت وله عمدت فان تيسر والافعمرة رواء الميم في باسناد حسن وأقول عائشة لعروة هل تسنين اذ حججت فقال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وان حسبتي حابس فهو عمره رواء الشافعي والبيهقي بسند صحيح على شرط الشيخين فله في ذلك إذا وجد العذر ان يتلب حجة عمره وتجزية عن عمره الاسلام والوجه انه لا يلزمه في هذه المسئلة الخروج الى أدنى الحل ولو ليس يراذفة فقر في الدوام ما لا يفتر في الابتداء بل لو شرط ان يقاب حجة عمره عند العذر فوجد العذر انقلب حجة عمره واجزائه عن عمره الاسلام بخلاف عمره التحلل بالاحصار لا تجزیه عن عمره الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمره وانما هي أعمال عمره وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالاحصار (ومن تحلل) أي اراد التحلل أي الخروج من التمسك بالاحصار ولو مع شرطه ان يتصالي اذا احصر ولو بلاهدي (ذبح) لزوم اللابية والخبر السابقين وانما لم يؤثر شرطه التحلل بالاحصار في اسقاط الدم مما أترفيه شرطه التحلل بمرض أو نحوه لان التحلل بالاحصار جائز بالشرط فشرطه لاغ (شاة) مجزئة في الانضحية (حيث احصر) من حل أو حرم وفروق لهما على مسا كبر ذلك الموضع ويقاس بهم فقرأوه ولا يلزمه اذا احصر

حج حيث قال وفارق ما مر في نحو المرض بان هذا لا يتوقف على شرطه فم يؤثر فيه الشرط بخلاف ذلك اه ثم رأيت قوله وانما الخ (قوله وفروق لهما) ظاهري امتناع نقله الى غير محل الاحصار ولو الى الحرم وقد يؤخذ من قوله ولا يلزمه اذا احصر الخ خلافه وسباني انهم انفقوا على جواربهم يعني حيا الى الحرم ولو فقدوا فقرأوا بمحل الاحصار فهل يؤخر الذبح الى وجودهم ولو بغية ذلك الموضع أو لانيه نظر وقال ابن عبد الحق فلو فقدوا ثم قال بعضهم فعلى مسا كين أقرب محل اليه وهو منجبه =

ولا يخالفه ما صرحوا به من انه لو عدت المساكين في الحرم آخره حتى يجدهم كن قدر على فقراء بلدانه انما يجوز هذا الذبح
 وانتفرقة في الحلافة الاحصار ٤٧٦ فان وجد في محله مساكين فرق عليهم والانتقل به بعد الذبح فيه الى فقراء أقرب

محله اليه وجوز بعضهم انتقاله حينئذ الى الصوم وهو امسـل والاول أقرب الى الشرض اه
 (قوله ان جميع الحرم كالبقرة) معتقد (قوله أو وجد غاليا) أى بزيادة لها وقع فيما يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة نافعهم على غنى المثل (قوله بشيعة الشاة) أى او ما يقوم مقامها من سبع البدنة أو البقرة اه ابن عبد الحاق وهذا غير قول الشارح ويقوم مقام الشاة الخ لان ما تقدم في بيان ما يخرج من اللحم وهذا في بيان ما يخرج عن عند العجز عن وحاصله انه يخير عند العجز عن اللحم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة (قوله كما في الدم الواجب) أى ولا يجب عليه الفور بالصوم لعدم تعديه (قوله ثم علمه واجاز البيع) مقتضاه ثبوت الخيار له وانظره مع قوله فيما يأتي ولا خيارا لهـ ترى الان يقال ما هنا منـ قربا اذا باع بشرط الخيار ولم يعلم باحرامهـ جال العقـد ثم علمه واجاز من حيث الشرط لان من حيث ظهور العيب أو يقال وهو أولى ما يابى مفروضه في الحرم بلاذن من السيد وما هنا في الحرم بلاذن منه

في الحل ان يبعث به الى الحرم فاه صلى الله عليه وسلم ذبح وهو وأصحابه بالخديبية وهي من الحل ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع احدهـ ما وكذلك يذبح هذا المألوم من دماء المظورات قبل الاحصار ومأمعه من هـدى التطوع وقضية اطلاق المصنف جواز الذبح في موضعه اذا احصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الاصح في أصل الروضة وايس في نص الشافعي ما يخالفه وان زعمه بعض المتأخرين وأفهم قوله حيث احصره لو احصر في موضع من الحل وأراد ان يذبح بموضع آخر منه لم يجز وهو كذلك لان موضع الاحصار قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع المنقل الى غير القبلة من التحول الى جهة أخرى وانفقوا على جواز اتصاله الى الحرم لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره وافهمـ ايضا انه لو احصر في موضع من الحرم لم يجز ذبحه له الى موضع آخر من الحرم والمنقول كما قاله الاذرى ان جميع الحرم كالبقعة الواحدة انتهى وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح وهذا قال المصنف (قلت انما يحصل التحلل بالذبح) لقوله تعالى ولا تعلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محـ له ولو بلغه محله فنحره (وبية الفصل) عنده لان الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صيارف (وكذا السابق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور لانه ركن من اركان الحج قد رعى الايمان به فلا يسقط ولا بد من مقارنة التحلل للذبح والحاق ومن تقديم الذبح على الحلق لا لاية (فان فقد الدم) حسا أو شرعا كان احتياجا اليه أو الى غنمه أو وجد غاليا (فالاظهار ان له بدلا) كغيره من الدماء الواجبة على الحرم والثاني لا بد له من دم ودنه فيسبق في ذمته (و) الاظهر على الاول (انه) أى بدله (طعام) لانه أقرب الى الطيب وان من الصيام لا اشتراك ما في المالية فكان الرجوع اليه عند الفداء أولى (بقية الشاة) مراعاة للقرب فتقويم الشاة اهم ويخرج بقيمة اطعاما (فان هجز عنه صام عن كل مديوما) كما في الدماء الواجبة (وله) اذا انتقل الى الصوم (التحلل في الحال في الاظهر والله أعلم) بان من ذبحه فله فدية عنه ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام وفرق الاول بأن الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه المانع الثالث الرق وقد ذكره بقوله (واذا أحرم العبد) وفي معناه الامة (بلاذن) وهو حرام مع هجمته (فلا يبدل تحلله) وكذا المثلـ فريه وان جهـ لـ احرامه ثم علمه واجاز البيع لانهم ما قد يريدان منه ما لا يباح للمعمر كالاصطياد واصلاح الطيب وقربان الامة وفي منعهما من ذلك اضرار بهما ولا خيارا لهـ ترى في هذه الحالة ولكن الاولى اهما ان يأذنه في اتمام نسكه وحيث جاز السيد تحلله جاز للعبد التحلل ويجب عليه اذا امر به وانما لم يجب بغير امره وان كان الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه

وام
 وانفرق بينهما انه حيث احرم بلاذن قدر المسترى على تحلله فلا يلزمه صبره بعد ثبوت الخيار له بخلاف ما اذا احرم وام بلاذن فيثبت له الخيار حيث اشترط جاهلا باحرامه لضعفه من تحلله فيه ضرر يبقاه الاحرام ومع ذلك ففي عبارة الشارح شيء فلم يجز (قوله جاز للعبد التحلل) أى من غير اذن السيد

(قوله لان الاصل عدم ما يدعيه) أي السيد (قوله حيث طلب الاقل) بخلاف ما اذا طلب السيد الحج والعمره
 فان العبد المحاب (قوله فأحرم من أبعده منه) وينبغي ان محله ما لم

٤٧٧

وام الولد والمدير والمكاتب والمبعض ومعاق العتق بصفة كافقن ويصدق السيد بهينه
 في عدم الاذن وفي تصديقه في تقديم رجوعه على الاحرام ترددا والوجه منه تصديق
 العبد لان الاصل عدم ما يدعيه ويأتى فيه ما ذكرى اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة
 ولو أذن له في احرام مطلق ففعل وأراد صرفه انفسك والسيد بغيره في الحجاب وجهان
 أحدهما اجابة السيد حيث طلب الاقل وشمل كلام المصنف ما لو أذن له في الاحرام ثم
 رجع قبل احرامه فأحرم غير عالم برجوعه وما لو أذن له في الاحرام في وقت فأحرم قبله فان
 له تحمله ما لم يدخل ذلك الوقت ومثله ما لو أذن له في الاحرام من مكان بعيد فأحرم من أبعده
 منه وما لو أذن له في الاحرام بالعمره فأحرم بالحج لانه فوقها وما لو أذن له في القتع ورجع بينهما
 وما لو أحرم باذن ثم أفسده بجماع ثم أحرم بالقضاء بلا اذن اما اذا احرم باذنه فليس له تحمله
 وان أفسد نسكه لانه عقد لازم عقد باذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالنكاح ولا المشتريه
 ذلك ولكن له فسخ البيع ان جهل احرامه وكذا لو احرم بغير اذنه ثم أذن له في انعامه او اذن
 له في الحج فأحرم بالعمره أو أذن له في القتع او في الحج او الاقراء ففقرن اذ لو جاز له تحمله لزم
 ان يحمله فيما أذن له فيه ويستثنى من تحمله ما لم يأذن له فيه المبعض المهابا اذا وسعت نوبته
 دام النكاح فأحرم به فيها والمكاتب كتابة صحيحة اذا لم يحتج في تأدية نسكه الى سفر فأحرم به
 او احتاج ولم يحل عليه شيء من التجوم فأحرم به على ما ذكره ابن المقرئ وظاهر كلامهم
 انه كالقن مطلقا وعند الحربى اذا اسلم ثم اسرم بغير اذنه ثم غنما والناذر انفسك في عام معين
 باذن سيده ثم انتقل الى غيره فأحرم به في وقته ولو كان الرقيق مؤبدا أو موهى بمنفعته
 فالاعتبر باذن مالك المنفعة دون الرقبة وتحمل الرقيق يكون بالنية والخلق والمراد بتحمل
 سيده أنه بامر به لا أنه يتعاطى الاسباب بنفسه اذا غايته ان يستخدمه ويمنعه المضى
 وبأمره بشئ من المظورات أو يقع عليه ولا يرتفع الاحرام بذلك فان امتنع ارتفع المانع
 بالنسبة الى السيد حتى يجوز له استخدامه في محرمات الاحرام ويؤخذ من بقائه على
 احرامه وقولهم مذبح المحرم من الصيد ميتة أنه لو ذبح سيده ولو بامر سيده لم يحل
 ذبه أفبى الوالدين الله تعالى وان خاف في ذلك بعض أهل العصر وما لزمه من دم بقتل
 محظوظا كاللبس أو بالقنوات لا يلزم سيده ولو أحرم باذنه بل لا يجوز له اذا ذبح عنه اذ لا ذبح
 عليه لكونه لا يملك شيئا وان ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه منه ان كان يضعف به
 عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن له في الاحرام لانه لم يأذن له في وجبه فان وجب
 قتع أو قران أذن له فيه لم يمنعه منه لاذنه في وجبه وان ذبح عنه السيد بدموته جاز لانه
 حصل اليأس عن تكفيره والتقليد بعد الموت ليس بشرط ولهذا لو صدق عن ميت جاز
 وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعد ان يتصدق عن أمه بعد موتها فان عتق الرقيق
 وقد رعى الدم لزمه اعتبار ابطال الاداء والمكاتب بكفر باذن سيده كالحرق لانه يملك وعليه
 فيجزئه ان يذبح عنه ولو في حياته ولو أحرم المبعض في نوبته وارتكب المحظور في نوبته سيده
 غير مراد اذا الذبح يتوقف على النية وما يتوقف عليه الا يصح الا باذن من وجبت عليه

بالاحرام منه أخذاء قبله (قوله
 وكذا لو أحرم) أي ليس له تحمله
 (قوله اذا وسعت نوبته اداء
 انفسك) ظاهره وان احتاج الى
 سفر وقد يتوقف فيه بان السفر
 قد يتولد منه مرض فيضر
 بالسيد (قوله والمكاتب الخ)
 وفي نسخة بدل هذا والمكاتب
 كالقن مطلقا (قوله وظاهر كلامهم
 انه) أي المكاتب كالرقيق معقد
 (قوله وعند الحربى الخ) أي
 ويستثنى أيضا (قوله فالاعتبر باذن
 مالك) هلا اعتبر باذن مالك الرقبة
 أيضا للملك العيين مع احتمال
 حصول ضرره بأعمال الحج الا
 أن يقال لما كان الاصل السلامة
 وقد نقل حقه من المنفعة للمستاجر
 وذلك يستدعى ان يتصرف فيه
 المستاجر بما أراد مما جرت به
 العادة وان احتل معه الضرر
 للعبد لم يلتفت الى السيد (قوله
 ولو بامر سيده لم يحل) أي الصيد
 خلافا للحج وقد يوجب بانه حيث
 كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد
 له بالذبح فائدة بل يكون أمره
 وسيله الى اضاءة المال وقتل
 الحيوان بسلا سبب (قوله بل
 لا يجوز له) أي العبد اذا ذبح عنه
 أي السيد (قوله ولو أذن له) غاية
 (قوله وعليه فيجزئه) أي المكاتب
 ان يذبح أي السيد عنه ظاهره
 ولو بغير اذن من المكاتب ولعله

(قوله اعتبر وقت ارتكاب المظهور) أي فان كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبته سيدم كذا بالصوم كما بهل مما تقدم في قوله
وبل لزمه من دم الخ (قوله وبالفرض في الاظهر) ٤٧٨ ظاهره وان أخبرها طبيب بالعضب وسبأ في ما فيه في قوله ولو قال

أو عكس اعتبر وقت ارتكاب المظهور المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله (وللزوج
تحليلها) أي زوجته (من حج تطوع لم ياذن فيه) لئلا يمتطع من الاستمتاع والعمره
كالخج (وكذا من الفرض) بلاذن (في الاظهر) لان حقه على الفور والنسك على
التراخي ويخالف الصلوات والصوم اطول مدته بخلافهما وروى الدارقطني والميهقي عن
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس للمرأة ان تنطلق الى الحج الا ياذن زوجها
والثاني لا للصوم قوله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا الماء الله مساجد الله قال النووي وأجابوا
عنه بأنه محمول على انه نهي تنزيه أو على غير المزوجات لانه لا يتعلق بين حق على الفور
أو ان المراد لا تمتنعوهن مساجد البعد للصلاة وهذا ظاهر سابق الخبر والامة في ذلك كالخبرة
وان أذن لها السيد وللزوج منع زوجه من الابتداء بالنطوع جزما وبالفرض في الاظهر
والرجعية وان كانت زوجة ليس له تحليلها الا أن راجعه اليك له حبسها وحبس الباش
في العدة وان خشيت الفوات أو أحرمت باذنه وحيث حلها فليحلها كالرقيق بان يأمرها
بالتحلل ويجب عليه ان يحلل بأمر زوجها لتحلل المحصر وتقدم به انه فان لم يأمرها لم يحجز
لها التحلل فان امتنع من تحللها مع ~~عقبتها~~ امنه جازله وطؤها وسائر الاستقاعات بها
والانتم عليها الا عليه كالأحوال اذا امتنع من غسل الحيض فانه يجوز له نفسها
ووطؤها مع بقاء حديثها والانتم عليها فان أحرمت باذنه أو أذن لها في اتمامه لم يكن له
تحليلها ولو قال طبيب عدلان ان لم تحب الا أن عضبت صار الخج فور يا فليس له المنع
ولا التحليل منه ولو نكحت بعد تحللها من الثالث فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ولو حجت
خليفة فافسدته ثم نكحت أو من زوجة بذن فافسدته ثم أحرمت بالقتل فافسدته
ولا تحليلها منه ولو نذرته في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح بان الزوجة ترضى به
في وقته لم يملك تحليلها ومثله ما لو نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم نكحت في غيره
مكي يوم عرفه اليها فأحرمت معه لم يكن له تحليلها ولو سافرت معه وأحرمت في غير مكي
عليه استقاعا بان كان محرما لم يكن له تحليلها ولو سافرت معه وأحرمت في غير مكي
فأحرمت عنها اولم بالكونها غير عمرة أو أذن لها فيه لكونها عمرة لم يحجز له تحليلها ويستحب
للزوج ان يحج بأمرانه لا مري به في خبر الصحيحين ويستحب لها ان لا تحرم نفسها بالإبادة
ولا يخالف هذا ما في الامة المراجعة من أنه يمتنع عليها الاحرام بغير اذن زوجها أو سيدها
لان الحج لازم للعرة أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر ويحتمل خلافا فتعارض في حقهما
واجبان الحج وطاعة الزوج فجاءها الاحرام ونسبها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب
لها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم
الذلل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه ان يحرم على الزوجة الحرام

طبيب عدلان الخ (قوله فان
لم يأمرها لم يحجزها التحلل) ولعل
الفرق بين الزوجة والقن حيث
جازله التحلل قبل أمر السيد
ان الزوجة لما كانت من أهل
الوجوب وهي مخاطبة بالحج
في الجملة كان أمرها أكد من
الرقيق فان حجه بقدر غلظه يقع
نفلا بخلاف المرأة فان حجه ادا تم
وقع فرضا مطلقة وخرجت به عن
عهدة الواجب بل الظاهر من
حال الزوج انه يستمر على عدم
طلب التحلل بل الحياء قد يحمله على
الاذن لها في بقاء الاحرام (قوله
وا. ثم عليها) أي وينسب بذلك
حجها قال ع وعليها الكفارة وقيل
ما تقدم عن سم نفلان م رانه
لا كفارة عليها (قوله ولو نذرته في
سنة معينة) أي نذرت حجا غير حجة
الاسلام لانه الذي يجب به الحج
وأما نذر حجة الاسلام فالواجب به
تجهيل الحج لأصله ومن ثم أفرد
بعده بالذكر (قوله لم يحجزه تحليلها)
وظاهره وان أطاقت الوطء ولم
يكن الزوج محرما وأراد تحليلها
وقد يوجه بأنه لما كانت في زمن
لا فتحل فيه الوطء نزل اذن الشارع
له في الاحرام - نذره اذن الزوج
وهو بعد اذنه لا يجوز له التحليل
(قوله ويستحب للزوج ان يحج
بأمراته) ولعل وجهه ان فيه

اعانة لها على اداء النسك وصورها عن الاحتياج الى من يقوم بأمرها في غيبته وان فيه تسببا في عفته في الطريق احرامها
لانه لا يطول سفره ويحتاج للمواظبة (قوله بخلاف الامة لا يجب عليها الحج) أي فامتنع الاحرام بدون الاستئذان كما تقدم

(قوله احرامها بالنقل بغير اذن) (ولا قضاء على المحصر المتطوع) اذا تحلل لعدم وروده ولانه
 لوجوب ايمين في القرآن أو الخبر لان الفتوات نشأ عن الاحصار الذي لا يصنع له فيه ولقول
 ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المحصر وقد أحصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية
 ألف وأربعمائة ولم يعقر معه في العام القابل الانقريباً كثر ما قيل انهم سبعمائة
 ولم ينقل انه امر من تخلف بالقضاء ولا فرق بين كون المحصر عاماً وبين كونه خاصاً أتى بنسك
 سوى الاحرام أو لم يأت به واستثنى ابن الرفعة ما لو أفاد النسك ثم أحصر ورد بان القضاء
 هناك لا فساداً للاحرام (فان كان) نسكه (فرضاً مستقراً) عليه كحجة الاسلام فيما بعد
 السنة الاولى من سنى الامكان وكالندرو والقضاء (بقي في ذمته) كما لو شرع في صلاة فرض
 ولم يتمها اتى في ذمته (أو غير مستقر) كحجة الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان
 (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار ان وجبت وجب والا فلا فان
 بقى من الوقت ما يمكن فيه الحج فالاولى ان يحرم ويستقر الوجوب بعضيه نعم ان غلب على
 ظنه انه ان أخره عنه عجزاً لم يلزمه الاحرام فيه وله التحلل بالاحصار قبل الوقوف وبعده
 فان بقي على احرامه غير متوقع زوال الاحصار حتى فاته الوقوف لم يلزمه القضاء الفتوات الحج
 كما لو فاته بخطا الطريق أو العدد وتحلل بافعال العمرة ان أمكنه التحلل بها وولزمه دم
 للفتوات وان لم يمكنه ذلك تحلل به دى ولزمه مع القضاء دم التحلل ودم آخر للفتوات فان
 أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من احصاره فاراد ان يحرم ويبنى لم يجز البناء كما في
 الصلاة والصوم المانع الخامس الابوة ويستحب التقيدان بأبويه في النسك فرضا وقطوعا
 ولكل منهما وان علا ولوم وجود الأبوين في الاصح ذكرهما كأن أثنى منعه من نسك
 المتطوع لانه اولى باعتبار اذن من فرض الكفاية المعترف به ذلك بقوله صلى الله عليه
 وسلم في - برا الصبيحين لرسل استأذنه في الجهاد ألك أبوان قال نعم قال استأذنتهما قال
 لا قال ففهم الجاهد ومحن اذا كانا مسلمين وله ما تحلله من نسك التطوع اذا أحرم
 بغير اذنها للغير السابق وتحليلهما له كتحليل السيد رقبته ويلزمه التحلل بامرهما ومحلله
 في الاقارب ولم يكن معصاهما في السفر والوجه ان الرقيق كالحر في أن له المنع وليس
 له ما منعه من نسك الفرض لانه لا بداء ولا اتماما كالهوم والصلاة ويفارق الجهاد بانه
 فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخير حظر الفتوات وقضية
 كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبويه منعه من نسك التطوع وهو ظاهر لان
 رضا الزوج لا يسلط حق الاصل الآن بأسفر معها الزوج وقد علم أنه لو منعه من حجة
 الاسلام لم يلقت الى منعه وان لم يجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع
 المديون من السفر واستوفيه الا ان كان معسراً أو الدين مؤجلاً أو يستتبع من يقضيه من
 مال حاضر وليس له تحليله اذا لضرر عليه في احرامه (ومن فاته الوقوف) وبه وانه يفوت
 الحج (تحلل) وجوباً لا يصير محرماً بالحج في غير أشهره فتحرم عليه استدامة احرامه الى

الاب الرقيق

وان يبين علينا بقربه وان يخففنا بحقائق حبه وان لا يجعل أعمالنا حيرة علينا وندامة
وان يجعلنا مع ساداتنا في أعلى فرا ديس الكرامة وان يهيننا على اتمام بقية
شترح الكتاب كما أعاننا على ابتداءه فانه مجيب الدعاء لا يرد من

قصده واعدة عليه ولا من عول في جميع أموره عليه

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وحسبنا الله ونعم الوكيل

ولا حول ولا قوة الا بالله

العلي العظيم

* (وأقول) *

حررته مجتهدا * وايس يخلو عن غلط

قل لا اذى بلوئي * من ذا الذي ماسا قط

* (تم الجزء الثاني وبالله الجزء الثالث أوله كتاب البيع) *

To: www.al-mostafa.com